annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

راصد الحقوق الإقتصادية والإجتماعية في البلدان العربية



الحق في الغذاء

2019

تقرير

annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

راصد الحقوق الإقتصادية والإجتماعية في البلدان العربية

الحق في **الغذاء**



2019

تقرير

فريق عمل التقرير

المقدمة والعرض العام:
زياد عبد الصمد
روبيرتو بيسيو
أديب نعمة

الأوراق الإقليمية:
عزام محجوب
محمد منذر بلغيث
رولان الرياشي
جوليانو مارتيّنيلو
محمد سعيد السعدي
هاله نايل بركات

الأوراق الوطنية:
حمزة حموشان - الجزائر
حسام حسين - الأردن
كنج حمادة - لبنان
صقر النور - مصر
محمد السالك ولد إبراهيم - موريتانيا
محمد أحمد المحبوبي - موريتانيا
كوتر رغاوي - المغرب
رياض سلامة - فلسطين
المركز السوري لبحوث السياسات
علي عبد العزيز صالح الدروبي - السودان
محمد عبد الباري ثابت العريقي - اليمن

فريق عمل شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية:
زهرة بزّي
عايدة يونس
نبيل عبدو
سيرينا أبي خليل
مي مكّي
ديم أبو دياب

الترجمة:
غسان مكارم
هبة عبّاني

التدقيق اللغوي:
محمد حمدان

تصميم غرافيك:
صخر حمدان



annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة اقليمية مكونة من تسعة شبكات وطنية و ٢٣ منظمة غير حكومية تعمل في ١٢ دولة عربية. انطلق عمل الشبكة سنة ١٩٩٧ بينما تأسس المكتب التنفيذي للشبكة في بيروت عام ٢٠٠٠

ص.ب: ١٤/٤٧٩٢ - المزرعة: ١١٠٥-٢٠٧٠ - بيروت لبنان
هاتف: ١٣١٩٣٦٦ ٩٦١.. - فاكس: ٨١٥٦٣٦ ١ ٩٦١..

بدعم من

المحتويات

القسم الأول: المقدمة و العرض العام

- تقديم زياد عبد الصمد ١١
- تقديم روبرتو بيسيو ١٤
- العرض العام ١٦

القسم الثاني : التقارير الإقليمية

- الورقة الخلفية لتقرير الراصد العربي ٤٢
- نظرة مقارنة من البلدان العربية ٩٤
- الاقتصاد السياسي - البيئي للأنظمة العربية في ظل الأنضمة الغذائية العالمية ١٠٦
- تأملات نظرية و عملية ١٢٢
- تأثير السياسات الزراعية على الأمن الغذائي في العالم العربي ١٣٦
- الحق في الغذاء والسيادة الغذائية من منظور الجدر\النوع الاجتماعي ١٥٢

القسم الثالث : التقارير الوطنية

- الجزائر ١٧٠
- مصر ١٨٦
- الأردن ٢٠٢
- لبنان ٢١٢
- موريتانيا ٢٢٨
- المغرب ٢٤٦
- فلسطين ٢٦٦
- السودان ٢٨٢
- سوريا ٢٩٦
- اليمن ٣١٦















القسم الأول: المقدمة و العرض العام

تقديم زياد عبد الصمد
المدير التنفيذي - شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

نحو تحقيق الحق في الغذاء في المنطقة العربية

بيروت في ٢٧ حزيران ٢٠١٩

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي إطار إقليمي لمنظمات المجتمع المدني التي تعمل في المنطقة العربية في مجال المناصرة والمدافعة عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وهي تسعى لتحقيق أهدافها من خلال تمكين منظمات المجتمع المدني وتوفير المادة المعرفية الضرورية للأطراف المعنية. وفي هذا السياق يأتي هذا التقرير الرابع من سلسلة تقارير الراصد العربي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الذي انطلق في العام ٢٠١٠.

والراصد العربي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية هو أحد البرامج التي تديرها شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، إلى جانب برامج أخرى من بينها إنشاء «مرصد أداء القطاع الخاص» لمراقبة أداء القطاع الخاص المنخرط في العملية التنموية والشراكات من أجل التنمية وتنفيذ مشاريع بالشراكة مع القطاع العام، ورصد المؤسسات المالية والتجارية الدولية ومسارات الأمم المتحدة المختلفة لا سيما خطة عمل ٢٠٣٠ من خلال الانخراط في «المجموعة الدولية للمجتمع المدني حول التنمية المستدامة» ومسارات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومن بينها المراجعة الدورية الشاملة.

خلفية حول التقرير الرابع للراصد العربي حول الحق في الغذاء

تحتل مسألة «الحق في الغذاء» الأولوية في الظروف الراهنة التي يمر بها العالم ككل والمنطقة العربية بشكل خاص. وتشير التقارير الإقليمية والموضوعاتية التي تشكّل الراصد إلى أنّ ٥١ دولة في العالم تعاني من سوء التغذية، من بينها ٤ دول عربية، وهي اليمن والعراق وسوريا وفلسطين، وهي الدول التي تعاني من نزاعات مسلحة (التقرير العالمي حول الأزمات الغذائية ٢٠١٨).

إلّا أن تردّي الأوضاع الغذائية لا تقتصر أسبابُه فقط على النزاعات المسلحة، رغم أهميتها كعامل أساسي، ولكن الأزمة العالمية للغذاء التي اندلعت عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ كان لها الأثر الكبير في تهديد الأمن الغذائي في الكثير من دول العالم الثالث (الدول النامية) نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء.

والمسببات الأساسية لهذه الأزمة عديدة، ولكن أهمها السياسات الاقتصادية والتجارية المتّبعة والأوضاع البيئية وتغيّر المناخ، ما له آثار على صغار المنتجين وسكان الأرياف.

التقارير الإقليمية والموضوعاتية

تستورد المنطقة العربية ثلث كمية الحبوب المتداولة عالميًا، ما يعزّز تبعيّتها للأسواق العالمية، علمًا أن ٧٠٪ من الأسواق العالمية تسيطر عليها ٤ شركات كبرى عابرة للقارات، و١٠ شركات تسيطر على ثلث سوق البذور و٨٠٪ من المبيدات، و١٠ شركات تسيطر على ثلثي كمية الغذاء المصنّع (رياشي ومارتينلو ٢٠١٩، في هذا التقرير)

تؤدّي معظم المقاربات لإيجاد حلول للأزمة الغذائية من خلال استراتيجيات التحديث في قطاع الزارعة إلى تعزيز المقاربة التجارية للأمن الغذائي، وهي إستراتيجية تفرط في إستخدام الأسمدة والأدوية الزراعية والمبيدات والبذور المهجّنة وضخّ كميات من المياه بدل أن تهتم بصغار الملاكين وبالزراعات البعلية والعضوية.

وتحتل قضية المساواة الجندرية في المنطقة العربية مكانة أساسية في الجهود الهادفة إلى تحقيق العدالة الإجتماعية عمومًا، فالتحديات التي تواجه المجتمعات العربية كثيرة، إلا أن القسم الأساسي منها سببه هيمنة الثقافة الذكورية القائمة على الإقصاء. وهذا ينطبق أيضًا على السياسات الغذائية المتّبعة، والتي تستهدف النساء بشكل مباشر، كونهن المنتجات الأساسيات للغذاء وبالتالي تتأثّرن قبل غيرهنّ من تغيّر الأنظمة الغذائية بصفتهن معظم مزوّدي الغذاء ونصف المستهلكين. لذا، يرتبط توفير الحق بالغذاء والسيادة الغذائية بضمان حقوقهنّ، لاسيما في العمل اللائق والحماية الاجتماعية، وبالتحديد النساء الريفيات، وبتوفير ملكية الأراضي لزيادة انتاجهنّ ودعم الأنظمة الغذائية المستدامة (هلا بركات ٢٠١٩، هذا التقرير).

حذّرت «الإسكوا» في تقرير صدر عام ١٩٨١ من تزايد نمو السكان بنسبة ٣٪ وتزايد الحاجة إلى الغذاء بنسبة ٤,٥٪، وهي نسبٌ لا تتناسب مع نمو الإنتاج الزراعي، ما قد يعزّز الإعتماد على الإستيراد.

وقد أدّت سياسات التحرير الاقتصادي المتبعة لاحقًا إلى تعزيز الإستثمارات من أجل تطوير الإنتاج الزراعي، ما أدّى إلى الانتقال نحو مفهوم غذاء السوق في الأمن الغذائي، بدل اللجوء إلى إستراتيجيات تعزّز الاكتفاء الغذائي. كما ساهمت السياسات الزراعية المعتمدة منذ خمسينات القرن الماضي إلى تفاقم التبعية الغذائية للسوق العالمي بعد تدهور الأمن الغذائي.

وقد أدّى سوء التخطيط وضعف الإدارة وتفشّي الإستبداد والفساد إلى فشل النموذج الدولتي (الذي سُميَ نموذجًا إشتراكيًا) وتفاقم الأوضاع الغذائية، فجاءت مرحلة تطبيق سياسات التكيف الهيكلي لتفكيك منظومة الدولة، لا سيما في القطاع الزراعي، والعمل على تحرير القطاع والأسواق، ما ساهم في ارتفاع أسعار المواد الغذائية، فتمّت تغطيتُها من موارد أخرى كواردات قطاع السياحة وتحويلات المهاجرين (العمالة المهاجرة إلى الخارج) والديون والمعونات الدولية (محجوب وبلغيث ٢٠١٩، هذا التقرير).



برز مفهوم الحق في الغذاء في العام ١٩٤٥ مع تبنّي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الشرعة الدولية التي اعتمدتها منظمة الأمم المتحدة كشرعتها الأساسية) وتمّ التأكيد عليه في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام ١٩٦٦، وعندما تبيّن أن السياسات المعتمدة لم تؤدّ إلى معالجة الأزمة الغذائية العالمية، أعاد المؤتمر العالمي حول الغذاء عام ١٩٩٦ التأكيد عليه، وترافق ذلك مع بروز الحركة الاجتماعية الدولية المطالبة بالعدالة الغذائية (حركة الفلاحين) التي دفعت باتجاه اعتماد مفهوم السيادة الغذائية.

وقد تمّ التأكيد على أن الغذاء ليس سلعةً، وعلى ضرورة تمتّع البشر بالكرامة والحقوق، أي تأمين الغذاء الكافي ذو النوعية الجيّدة والملائمة. وبمجرّد الحديث عن الحقوق، يصبح واجب احترام الحق أولًا وحمايته ثانيًا وتحقيقه ثالثًا من الالتزامات التي لا بدّ للدول تحقيقها. وهكذا انتقل المفهوم من مجرد الحديث عن الأمن الغذائي الذي يوفر الوصول الى الغذاء بكمية كافية وبشكل مستمر وبنوعية جيدة إلى مفهوم السيادة الغذائية، التي تعني أيضاً الحق في الاختيار الحرّ للسياسات الزراعية، والحق في حماية المنتجات الوطنية، والمحافظة على الاستقرار في الأسعار بمعزل عن تقلبات الأسواق العالمية، والحرص على الاستدامة، والامتناع عن استخدام التكنولوجيا الضارّة (محجوب وبلغيث ٢٠١٩).

التقارير الوطنية:

أجمعت التقارير الوطنية ال ١٠ على جملةٍ من العوامل المشتركة التي أدّت إلى تفاقم الأوضاع الغذائية وتزايد أسعار المواد الغذائية وزيادة الاعتماد على الأسواق العالمية أول هذه العوامل هو اعتماد النمط النيوليبرالي الذي يركّز على إعادة توزيع الأراضي والاهتمام بخيارات الاقتصاد الكلّي والمشروعات الكبرى، على حساب الحيازات الصغرى وصغار المزارعين والمنتجين ووقف الدعم، ما يؤدي إلى إرتفاع تكلفة الإنتاج وغياب كافة أشكال الحماية والتسويق.

ومن ثم أجمعت على النمو السكاني السريع وازدياد الحاجة إلى الغذاء، والتحوّل السكاني من الريف إلى المدينة نتيجة عوامل بيئية وطبيعية (كالتصحّر وشحّ المياه) والتحولّات الديمغرافيّة والاقتصادية.

ومن العوامل الأساسية التي أدّت إلى زيادة التبعية الغذائية هو تقدّم العولمة وهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على الأسواق، وبالتالي الترويج لأنماط إنتاج تقلّص القدرة على السيادة الغذائية، والتحوّل بالتالي إلى الإنتاج الموجّه نحو التصدير (السعدي ٢٠١٩، هذا التقرير).

إلّا أن التقارير أبرزت تحديات خاصة ببعض الدول أدّت إلى تفاقم الأوضاع الغذائية:
فقد عمل الإستعمار في الجزائر على تشريد الفلاحين من المناطق الريفية والداخلية نحو السواحل، ما أدى إلى كثافة سكانيّة، فضلًا عن الانتقال إلى أنماط زراعية جديدة مختلفة كليًا عن الزراعات التقليدية التي كانت متبعة تاريخيًا، أسفر عن انهيار النظام الغذائي وتهديد الأمن الغذائي ككل، قبل أن تصل جبهة التحرير إلى السلطة وتطبّق نظامًا «إشتراكيًا»، تلاه سياسات التحرير الاقتصادي والإصلاح الهيكلي في بداية التسعينات، والتي أدت إلى المزيد من التحديات في مجال النظام الغذائي (حمّوشين ٢٠١٩، هذا التقرير).

ويؤدّي النزاع المسلّح في سوريا إلى خسائر فادحة، في الممتلكات والأرواح بشكل مباشر وغير مباشر، وإلى تراجع دور الدولة والانتقال من القطاع الرسمي (النظامي) إلى القطاع غير النظامي (أي غير المحمي)، وتراجع الإنتاج عمومًا وفي القطاع الزراعي بشكل خاص (المركز السوري لدراسات السياسات ٢٠١٩، هذا التقرير).

وتأتي موجات عدم الاستقرار في السودان، السياسي والاقتصادي، والحصار الاقتصادي والعقوبات لتقلّص الاستثمارات وتؤدّي إلى تراجع الإنتاج الزراعي في بلد يتمتع بأراض زراعية خصبة وشاسعة، هذا بالإضافة إلى شحّ التمويل والاستثمارات الذي يفشل جهود مكافحة الفقر من خلال برامج تعزيز العمل التنموي في الريف (صالح ٢٠١٩، هذا التقرير).

أمّا الوسائل البدائية جدًّا في موريتانيا، حيث الوصول إلى التكنولوجيا غير متاح، فتجعلها ذات إنتاجية منخفضة. وتعتبر موريتانيا دولة ساحلية وصحراوية ما يجعلها قاحلة، خاصة مع موجات التغيّرات المناخية، فالزراعة والصيد البحري والتربية الحيوانية تشغل ربع اليد العاملة، إلا أنها لا توفّر سوى ٢٣٪ من الاحتياجات الغذائية (المحبوبي ٢٠١٩، هذا التقرير).

أما الانقسام التاريخي في اليمن والصراع بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، فقد سبب نزوحًا كثيفًا للعمالة نحو دول الخليج، ما خفّف من الاندماج للعمل في قطاع الزراعة. كما أدّت النزاعات المسلحة والحروب إلى تهديد الأمن الغذائي والحق في الغذاء، فضلاً عن إستغلال الأراضي لزراعة القات والذي يستهلك خواص التربة وكميات كبيرة من المياه على حساب الإنتاج الزراعي والغذائي، بالإضافة إلى إنتشار زراعة العلف للحيوانات، التي تشكّل ٢٣٪ من الإنتاج الزراعي على حساب الإنتاج الغذائي (العريقي ٢٠١٩، هذا التقرير).

وفي مصر، مورِسَت سياسات ضد الفلاحين، من مُصادرة الأراضي وتوزيعها على المحاسيب ودعم المشاريع الكُبرى، على حساب صغار المنتجين وذوي الحيازات الصغرى. يقطن ٥٧٪ من المصريين في الريف، ٧٠٪ منهم يعملون في الزراعة ويوفرون ٦٣٪ من الإنتاج الزراعي أو ١٣٪ من الناتج المحلي، علمًا أن وفرة الإنتاج لا تعني عدالة في توزيع الغذاء على المجتمع (نور ٢٠١٩، هذا التقرير).

أمّا الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين وبناء جدار الفصل العنصري وحجب المياه عن المزارعين وإغلاق الطرقات

واقتلاع الأشجار المثمرة والزيتون بشكل خاص، وتشريد الأهالي من القرى والمزارع ومنعهم من الوصول إلى أراضيهم، كلّها عوامل أدّت إلى تراجع الإنتاج الزراعي وتهديد الأمن الغذائي (سلامة ٢٠١٩، هذا التقرير).
وأسفر الإصلاح الهيكلي في المغرب والتوجه نحو السياسات النيوليبرالية وإعادة توزيع الأراضي بعد مصادرتها والتمييز الحاد بحق المرأة الريفية إلى تراجع قطاع الزراعة، بالتوازي مع التصحّر وشح المياه والعوامل البيئية والطبيعية الأخرى.
وقد أدّى النظام الاقتصادي الحرّ في لبنان إلى تهميش قطاع الزراعة وتدميره والاعتماد على الزراعة الموجهّة للتصدير، فبات الإنتاج يستجيب لإحتياجات السوق بدل أن يتوجه نحو تلبية الحاجات المحلية، فتحول بذلك الغذاء إلى سلعة. (حمادة ٢٠١٩، هذا التقرير).

أجمعت التقارير على أهمية دور المجتمع المدني كفاعل أساسي، وقد برز ذلك في عدة أماكن، على مستوى حماية الحقوق أو تقديم الخدمات، وخير دليل على ذلك هي حركة الفلاحين التي ساهمت في ترسيخ مفهوم السيادة على الغذاء والدفاع عن الحق في الغذاء.

أما في فلسطين، فقد لعبت الشبكة العربية للسيادة الغذائية واتحاد لجان الإغاثة الزراعية واتحاد لجان العمل الزراعي دورًا كبيرًا في حماية قطاع الزراعة ودعمت الفلاحين للبقاء والصمود في أراضيهم.

خلاصة

من هنا تأتي أهمية هذا الجهد الذي تقوم به شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية والذي يفترض أن يؤدي إلى تعزيز التعاون بين الأطراف المعنية، وتنسيق الجهود من أجل الدفاع عن هذا الحق الأساسي، والهام والدفع باتجاه تحقيقه.

لا يدّعي هذا التقرير أنه تقريرًا أكاديميًا، رغم محافظته على معايير مهنيّة عالية، وهو لا يأتي للإضاءة على التحديات التي تواجهها المنطقة مستخدمًا المؤشرات التقليديّة المعتمدة في تقارير الجهات الدولية الأخرى، لا بل يسعى إلى البحث المعمّق في المفاهيم، وبالتالي يدخل إلى عمق الموضوع ليضيء على الاختلالات الهيكلية في النظام العالمي وانعكاساتها على النظام الغذائي. كما يضيء على التحديات التي تمليها المفاهيم التقليدية المرتكزة على الأمن الغذائي من ناحية تقنيّة، ويدفع باتجاه اعتماد السيادة الغذائية كمفهوم سياسي، مع ما يندرج منه من أفكار ومبادئ وسياسات وبرامج ومنهجيات مختلفة نوعيًا عن السائد. فتعريف السيادة الغذائية المتفق عليه في أكثر من مرجع يؤكد على أنها تحمي «حقوق المجموعات والشعوب في ضبط اختياراتها وسياساتها الغذائية والزراعية والمحافظة على البيئة السليمة وجملة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية الأخرى». ومن هنا جاء هذا التقرير ليؤكد على ضرورة العودة إلى الأساس عند تناول موضوع الغذاء، أي إلى الحق في الغذاء بكل مكوناته.

شكر

الشكر لجميع الباحثين:
عزام محجوب، محمد بلغيث، محمد سعيد السعدي، رولان الرياشي، جوليانو مارتينلو، هالة بركات وستيفانو براتو للمساهمة في تحقيق الأهداف المنشودة من التقرير.

وشكر لأديب نعمة الذي قرأ التقرير وأعدّ ورقة عن الخلاصات والتوصيات. والشكر موصولٌ إلى الباحثين والخبراء الذين أعدوا التقارير الوطنية وساهموا في نجاح الشبكة في هذا الانجاز، ولفريق عمل الشبكة من أعضاء في المكتب التنفيذي وفي مكتب التنسيق لكل الجهود التي بذلوها لإنجاح العمل.

وأخيرًا لا بد من توجيه الشكر الى الجهات المانحة التي لولاها لما تحقق هذا التقرير:
Bread for the World، IM-Sweden، والمساعدات الشعبية النروجية.



تقديم روبيرتو بيسيو
منسّق الراصد الاجتماعي

الحق في الغذاء هو الوصفة الأفضل

ذات يوم، اشترى جحا قطعة لحم من السوق فأخبره الجزّار عن وصفة ممتازة للحساء.
«سأنساها بالتأكيد،» قال جحا. «اكتبها لي على قطعة من الورق.»

استجاب الجزّار وذهب جحا في طريقه، يحمل قطعة اللحم بيد والوصفة باليد الأخرى. وما أن ابتعد قليلًا حتى انقض عليه صقر من السماء وأخذ اللحم وطار به.
«لن تنفعك،» صرخ جحا وراء الصقر المحلّق بعيدًا، «فالوصفة ما زالت معي!»

هكذا يبدو وضع الكثير من الحكومات في المنطقة العربية التي فقدت القدرة على إطعام نفسها ولم تعد الوصفات التي تعتزّ بها ذات فائدة في حل المشكلة.

يتعمّق هذا الجزء من سلسلة الراصد العربي باستكشاف قضايا الغذاء والجوع والزراعة من زاوية حقوقية، ويقوم بمناقشة المفهوم ذاته بالتفصيل، وبوصف المنطقة ككل من خلال نظرة شاملة تعلي صوت للمنظمات المدنية العاملة على المستويين الوطني والمحلي.

تشهد المنطقة العربية أربعة من أسوأ الأزمات الغذائية الستة الناجمة عن الصراعات، ويقوم هذا التقرير بتسليط الضوء عليها من خلال أصوات من الداخل. لكن الوضع الغذائي المرير يصيب أيضًا البلدان التي لا تشهد صراعات حاليّة، وهي التي كانت مصدّرة صافية للغذاء منذ وقت ليس ببعيد.

يشكّل صغار المزارعين الذين تقل مساحة أراضيهم عن هكتارين غالبية حيازات الأراضي. وبالرغم من وعد الأجندة ٢٠٣٠ «بتخصيص الموارد لتنمية المناطق الريفية والزراعة المستدامة ومصائد الأسماك، ودعم صغار المزارعين، وخاصة المزارعات والرعاة والصيادين النساء،» فإن الكثيرات لا يمكنهن حتى إطعام أسرهم بشكل كاف. وتقوم النساء بتنفيذ معظم الأعمال الزراعية، لكن نادرًا ما يتم احتساب مساهمتهن أو دفع أجورهن.

وبالرغم من كون «الغذاء» هو موضوع هدف التنمية المستدامة الثاني في الأجندة ٢٠٣٠، يؤكّد هذا التقرير على العلاقة مع الهدف الأول حول الفقر، والثامن حول العمل، والسادس حول المياه، والثالث عشر حول المناخ، وهلم جرًا.

فعادة ما تكون الحلول التطبيقية قصيرة الأمد وتسعى لتطبيق وصفات التحديث الزراعي المعروفة، على أساس التجارة وسيادة الزراعة التجارية الموجّهة للتصدير، وبناءً على الاستخدام المكثف للمواد الكيميائية والسموم الزراعية والبذور المختلطة وشدّة ضخ المياه. أمّا المجتمع المدني، فهو يدعو إلى تحسين فرص حصول أصحاب الحيازات الصغيرة على الأراضي، وإعادة توزيع الأراضي، والزراعة المستدامة بيئياً والمطرية، ومن خلال سياسات تراعي الفوارق بين الجنسين وتستند إلى الحقوق.

يطرح التقرير الحاجة لنقلة نوعية في النموذج بأشكال مختلفة، ما يتوافق تمامًا مع التزام الأجندة ٢٠٣٠ «ضمان نظم مستدامة لإنتاج الأغذية وتطبيق الممارسات الزراعية المستدامة.»

كما تشجع الأجندة ٢٠٣٠ المجتمع المدني على المشاركة بنشاط في تنفيذ ومراجعة السياسات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها. فبالنهاية، وحيث أن «الحكومات تتحمل المسؤولية الأساسية» عن التنفيذ والمتابعة والمراجعة، فقد ألزمت نفسها أيضًا بالمسؤولية المطلقة «تجاه مواطنينا.»

يمثّل الراصد العربي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية مساهمة أساسية في هذا الاتجاه، من خلال الترويج للتحوّل النموذجي الذي لا غنى عنه ورفض أوهام الوصفات العقيمة بعد أن سرقت الصقور طعامنا.





العرض العام

الحق في الغذاء: اطار مفهومي ومقترحات عملية للمجتمع المدني

أديب نعمة
مستشار - شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

تمهيد

يتضمن تقرير الراصد الاجتماعي العربي الرابع (2019) - الحق في الغذاء في البلدان العربية، ثلاثة أقسام.

١- القسم الأول يحتوي :

- تقديم زياد عبد الصمد مدير شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.
- تقديم روبرتو بيسيو منسق الراصد الاجتماعي العالمي.
- العرض العام من إعداد أديب نعمة، مستشار شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.

٢- القسم الثاني يحتوي الأبحاث الموضوعاتية وهي الآتية:

- الورقة الخلفية لتقرير الراصد العربي
- نظرة مقارنة من البلدان العربية
- الاقتصاد السياسي - البيئي للأنظمة العربية في ظل الأنضمة الغذائية العالمية
- تأملات نظرية وعملية
- تأثير السياسات الزراعية على الأمن الغذائي في العالم العربي
- الحق في الغذاء والسيادة الغذائية من منظور الجدر\النوع الاجتماعي

٣- القسم الثالث يتضمن العروض الوطنية من البلدان الآتية:

- الجزائر
- مصر
- الأردن
- لبنان
- موريتانيا
- المغرب
- فلسطين
- السودان
- سوريا
- اليمن

التقرير مصمم على هذا النحو ليسمح لمختلف فئات القراء، على تنوع اهتماماتهم، من الإفادة من التقرير واستخدامه على النحو الأمثل، بما هو مصدر للعمل والتدخل والبحث. وسوف يجد القارئ غير المختص والمتدخلين من منظمات مجتمع مدني على اختلافها وناشطين في إطارها وباحثين غير متخصصين في القسم الأول، مادة متكاملة تلخص المضمون الإجمالي للتقرير والدروس المستفادة. وسوف يجد الباحثون والعاملون على المستوى الإقليمي المزيد من المواد المتصلة بالسياسات التي تعالج المفاهيم بشيء من التفصيل، وتقدم وجهات نظر نقدية بصددها وبصدد القضايا المشتركة بين البلدان عن تلك التي لا تتعلق بالنطاق الضروري الوطني حصراً، بما في ذلك ما يتصل بالعولمة والبعد الجنوسي (الجندري) والتحولات المشتركة في السياسات الزراعية والأنظمة الغذائية في بلدان المنطقة. أما القسم الثالث، فهو يتضمن أوراقاً بحثية وطنية خاصة بالبلدان المعنية، حيث بالإمكان تتبع تطور إشكاليات الحق في الغذاء بشكل مفصل في التجربة التاريخية لكل بلد بالقدر المتاح من التفاصيل.

يعتمد التقرير إطاراً نظرياً عاما هو الحق في الغذاء، كما يتبنى مقاربة السيادة الغذائية بما هي أكثر تطوراً وشمولاً من مفهوم الأمن الغذائي السائد في الدوائر الدولية. وتجدر الإشارة إلى أن مقاربة الباحثين الكثر المشاركين في إعداد أوراق هذا التقرير لا تتطابق تماماً (وهذا أمر مفهوم وصحي)، رغم اشتراكها في العناصر الأساسية. لذلك سوف نجد في الأوراق بعض التمايزات لجهة تفسير المفاهيم، أو لجهة الميل إلى التركيز على أحدها أو استخدامه في التحليل كلٌ على طريقته الخاصة، وهو ما يزيد من غنى التقرير وفائدته بالنسبة إلى القارئ بعيداً من العرض الدوغمائي الجامد. كما أن القارئ سوف يلاحظ أيضاً وجود بعض التكرار في الأوراق، لاسيما الأوراق الوطنية، حيث إن كل باحث قدم لبحثه الوطني بفقرات تتعلق بالمفاهيم وبمقاربته الخاصة للموضوع، لذلك لا يخلو الأمر من بعض التكرار. إلا أن العرض العام في بداية التقرير - في القسم الأول الذي تقرؤونه الآن - يتضمن تكثيفاً لمجمل التقرير بمعنى ما، وهو مكون من ثلاثة محاور على النحو الآتي:

- **المحور الأول يتضمن جانباً نظرياً يعرض المفاهيم بطريقة متّسقة توفق بين العناصر المتضمنة في المقاربات المختلفة من منظور براغماتي ووظيفي، يتيح للقارئ والناشط غير المتخصص أن يتعرف إلى العناصر الأساسية لمفاهيم الحق في الغذاء - الأمن الغذائي - السيادة الغذائية، والترابطات المختلفة في ما بينها ومع المفاهيم التنموية الأخرى.**
- **المحور الثاني يتضمن لمحة عن إرث المرحلة الكولونيالية وآثارها المتسمرة، والاحتلال، وهو يضيء على جانب مشترك في كل التجارب الوطنية.**
- **المحور الثالث هو بعض الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بوجهة العمل من قبل منظمات المجتمع المدني في مجال الحق في الغذاء.**

القصد من العرض العام هو تمكين القارئ غير المختص من تكوين فكرة إجمالية متكاملة عن موضوع التقرير، وتشجيعه على التوسع في قراءة الأوراق الموضوعاتية والوطنية، من خلال لفت نظره إلى بعض النقاط الهامة التي تعطي كل تجربة وطنية بعداً إقليمياً أو دولياً، وتمليكه المفاتيح النظرية الرئيسية التي تمكنه من قراءة وفهم الأوراق كلها على ما فيها من تخصص وعمق بحثي أحياناً.

أخيراً، ما يتضمنه هذا العرض يرد كلُّه تقريباً في الأوراق التي يتضمنها التقرير، إلا أن له هويته الخاصة، لاسيما لجهة الربط بين العناصر وبعض جوانب التحليل. لذلك فإن فريق عمل ولي مذاM العرض غجهة جير

راصد الحقوق الإقتصادية والإجتماعية في البلدان العربية
الحق في **الغذاء**

المحور الأول: الإطار المفهومي

يتكرر استخدام ثلاثة مفاهيم في هذا التقرير - وغيره مما يتناول الموضوع عينه - هي: الحق في الغذاء، والأمن الغذائي، والسيادة الغذائية. ثمة مشتركات بين المفاهيم الثلاثة، وثمة تمايزات واختلافات، لا بل إنه في الاستخدام الموجه في خدمة أفكار أو سياسات محددة، قد تكون مفاهيم متقابلة أو متناقضة أحياناً. إلا أن جانباً هاماً من التنافر أو التناقض بين هذه المفاهيم ناتج عن اجتزاء هذه المفاهيم واقتطاعها من سياقها، ومن استخدامها السائد الذي غالباً ما يرتبط بخيارات محددة على مستوى الفكر أو السياسات. فإذا وضعت مجدداً في سياقها الفكري والتاريخي تتقلص الهوة أو تصبح عناصر الخلاف والتناقض أكثر وضوحاً، ويمكن إخضاعها إلى نقاش موضوعي.

نستعرض في الفقرات التالية بشكل مكثف المفاهيم الثلاثة ونقارن بينها بعد إعادتها إلى السياق الذي أُنتجت فيه، كما ننظر بشكل مختصر في علاقتها بمفاهيم أخرى، لاسيما مفهومي الأمن البشري والحق في التنمية، وبأجندة ٢٠٣٠.

١. الحق في الغذاء... الحق في الحياة

لم ينظر الناس يوماً إلى الغذاء على أنه سلعة مثل سائر السلع نظراً لارتباطه الوثيق ببقاء الإنسان وحياته منذ ظهور المجتمعات البشرية. وبهذا المعنى يبدو التسليع المتطرف (تحويل الغذاء إلى سلعة يتم تبادلها في السوق) الذي يسود الاقتصاد العالمي (والوطني) راهناً، نوعاً من الشذوذ والخروج على المنطق الفطري الذي طبع السلوك البشري الفردي والاجتماعي على امتداد الحضارة البشرية. لذلك لا يزال القسم الأكبر من الغذاء يُنتج ويُستهلك من ضمن دوائر ضيقة نسبياً، بدءاً من الاستهلاك الذاتي لمنتجي الغذاء، إلى التبادل المحدود على النطاق المحلي ، إلى الاستهلاك ضمن الأسواق الوطنية، وقسم منه يتخذ صفة السلعة التبادلية المطلقة في الأسواق العالمية مجرداً من مضمونه الإنساني وقيمته الاستعمالية ذات الأهمية الحاسمة.

الحق في الغذاء في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان

•الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة ٢٥):
«لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وعلى صعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في ما يؤَمِّن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه».
•العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافيّة (المادّة ١١):
«١. تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كافٍ له ولأسرته، يوفّر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية. وتتعهد الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق، معترفة في هذا الصدد بالأهمية الأساسية للتعاون الدولي القائم على الارتضاء الحر».

في هذا السياق كان من الطبيعي أن يعتبر الحصول على الغذاء حقاً من حقوق الإنسان الأساسية نظراً لارتباطه بالحق في الحياة والبقاء، الذي تتأسس عليه الحقوق الأخرى للكائن الحي بالضرورة. هذا الحق بديهي إلى درجة كبيرة، ومتصل بكل منظومة القيم التي طورها البشر في مختلف بقاع الأرض. وقد وجد ذلك تعبيراً عنه في العصر الحديث في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ والذي تم تطويره وتدقيقه في الإعلان الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية (١٩٦٦) (على النحو المعروض بشكل مفصل في ورقة محجوب - بلغيث).
المصدر: محجوب وبلغيث.

أبعد من ذلك، فإن الحق في الغذاء المرتبط بالحق في الحياة ورد في الإعلان بصفته أول الحقوق على الإطلاق. فبعد المادة الأولى التي تنص على أن «جميع الناس يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق...»، والمادة الثانية التي تنص على أن «لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع...»؛ فإن المادة الثالثة تعلن أول الحقوق التي يتضمنها الإعلان على النحو الآتي: «المادة ٣: لكل إنسان الحق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه»[١]. وبهذا المعنى - البديهي - فإن الحق في الحياة يعني بالضرورة الحق في الحصول على متطلبات البقاء على قيد الحياة، أي الحصول على الغذاء المناسب والكافي، وهو ما جاء لاحقاً في المادة ٢٥ (الى جانب عناصر أخرى) وكذلك في إعلان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كما سبق ذلك.

إن التشديد على ربط الحق بالغذاء بالحق في الحياة أمر ضروري من الناحية العملية (سواء اعتمدنا المقاربة الحقوقية أم لا)، لأن في ذلك تعبيراً أكثر صدقاً عن مقاربة المدارس الفكرية والتنموية كلها لما سبق ذكره من أن الغذاء ليس سلعة عادية (وإن تم تداوله في الأسواق في عملية البيع والشراء)، وأنه حق تابع عضوياً للحق في الحياة والبقاء، والمساس به هو مساس بالحق الأصلي بالحياة الذي يعتبر أساس الحقوق الأخرى. وهذا يجعل من تأمين التمتع بالحق في الغذاء للجميع أمراً ملزماً ومتفرعاً عن الزامية احترام الحق في الحياة نفسها، لا يمكن الالتفاف عليه، ويجب أن يعطى الأولوية على ما عداه من اعتبارات، لاسيما الاقتصادية والتجارية منها.

بهذا المعنى فإن غياب التفصيل في الحق في الغذاء وما يتفرع عنه من مفاهيم، لم يأتِ مفصلاً في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبعض الوثائق التأسيسية الأخرى، لا يعني التقليل من أهميته بقدر ما أنه نابع من الطابع البديهي لهذا الحق المرتبط بالحق بالحياة (بالمعنى البيولوجي تحديداً) الذي يفترض أن يكون فوق كل اعتبار. أما الاهتمام الراهن والتفصيلي بالحق في الغذاء والمفاهيم المرتبطة به (الأمن الغذائي والسيادة الغذائية وغيرها) فهو أمر اقتضته المجاعات والحروب ومشاكل التغذية وتطور الزراعة وأزماتها وأزمات التجارة والتبادل الزراعي على المستوى العالمي، بما في ذلك مسألة أسعار الغذاء واستخدامه في الحروب

١ - الإعلان العالمي لحقوق الانسان. التشديد منا.

التجارية بين الدول، الأمر الذي هدد التمتع بالحق في الغذاء في عدد من الدول، لاسيما الدول النامية، الأمر الذي تطلب الدخول في تفاصيل إعمال الحق في الغذاء على الصعيد العالمي والوطني، كما على صعيد الأسر والأفراد. وفي هذا السياق ولد مفهوم «الأمن الغذائي» ضمن منظومة الأمم المتحدة.

٢. مؤتمر روما ومفهوم الأمان الغذائي

غالباً ما يبدأ الكلام عن «الأمن الغذائي» بالتعريف الذي حدده إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي الصادر عن مؤتمر الغذاء المنعقد عام ١٩٩٦، وهو ما يرد تقريباً أيضاً في كل الأوراق التي يتضمنها هذا التقرير. تحدد الفقرة الأولى من الإعلان الهدف والتعريف على النحو الآتي: «...هدف مشترك - هو تحقيق الأمن الغذائي على المستويات الفردية والأسرية والقطرية والإقليمية والعالمية. والأمن الغذائي يتحقق عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة». وبناء على ذلك جرى تحديد عناصر الأمن الغذائي الأساسية الأربعة الآتية: توفر الغذاء، الوصول إلى الغذاء، نوعية الغذاء وسلامته، استقرار التزود بالغذاء. وقد بات التعريف والعناصر المرتبطة به أشبه بالوصفة الشائعة الاستخدام في كل مناسبة تتعلق بالأمن الغذائي، وسوف نجد في الأوراق كلها تناولاً مفصلاً لهذا المفهوم تحليلاً ونقداً.
ما نعرضه هنا هو عناصر إضافية لم ترد في الأوراق أو وردت بشكل مختصر جداً.

تعريب المصطلحات: الأمان الغذائي بلد الأمن الغذائي

نبدأ بملاحظة لغوية لا تخلو من الأهمية تتعلق بالمصطلح نفسه وهو باللغتين الإنكليزية والفرنسية food security, securite alimentaire وقد ترجم مصطلح security إلى العربية بمصطلح الأمن. إلا أن هذه الترجمة توحي بمضامين عسكرية وأمنية لا تتناسب مع طبيعة الموضوع: ربما بالإمكان القبول بهذه الترجمة - ربما - في ما يخص الأمن الغذائي بالمعنى الوطني - القومي المختص بالدول، إلا أنه يصبح غير ملائم إذا كان المعني هم الأفراد والأسر وحقهم في الوصول المستمر إلى الغذاء الملائم. في هذه الحالة سيكون من الأفضل أن نستبدل اللفظة المعرّبة «الأمن» بلفظ «الأمان»، وهو معنى متضمن في المصطلح الأجنبي. وبالتالي فإن الصيغة الأكثر سلامة من الناحية اللغوية ومن ناحية المضمون والأكثر انسجاماً مع المفهوم نفسه، تكون «الأمان الغذائي» بدل الأمن الغذائي، وسوف نستبدل الثانية بالأولى في التقرير إلا حيث لا يمكن ذلك.

اجتزاء المفهوم

يتعرض مفهوم «الأمان الغذائي» (من الآن فصاعداً نستخدم هذا المصطلح، بالمعنى نفسه لمصطلح الأمن الغذائي) لنقدٍ لا يخلو من الحدة أحياناً من قبل مؤيدي مفهوم الحق في الغذاء، ومؤيدي مفهوم السيادة الغذائية. هذا النقد متعدد الجوانب ومستند إلى أساس موضوعي بالتأكيد، لكن جانباً منه ناجم عما يمكن اعتباره اجتزاءً فجًّا للمفهوم واقتطاعه من سياقه. وهو ما ستحاول الفقرات التالية تبيانه.

في الاستخدام الشائع، يجري اختزال الموضوع في ما اعتبر «تعريفاً» للأمان الغذائي ورد في إعلان روما، وهو التعريف المذكور في فقرة سابقة. وأول اقتطاع هو فصل عن الفقرة نفسها التي ورد فيها (الفقرة الأولى من الإعلان) حيث إن «التعريف المذكور يرد ما هو توضيح لمعنى الهدف المشترك الذي تسعى الدول المشاركة في مؤتمر روما الوصول إليه على «المستويات الفردية والأسرية والقطرية والإقليمية والعالمية»، كما جاء في حرفية نص الفقرة. ومجرد ربط تحقيق الأمان الغذائي بهذه المستويات، يحيل مباشرة إلى متطلبات كثيرة ومركبة ومتداخلة للأمان الغذائي، ذات علاقة بالسياسات والخيارات الكبرى على مستوى الدول والعالم، إضافة إلى متطلبات ذلك على مستوى الأفراد والأسر. إن إغفال هذا الأمر يتسبب في أول عملية إفراغ للمفهوم من محتواه من خلال عدم إدراجه في السياقات الواقعية لدورة حياة الأفراد والأمم والعلاقات الدولية، وهو ما يشكل أحد عناصر النقد الموجهة إلى المفهوم في استخدامه الشائع الذي يزعم أنه يقدم نفسه بشكل تقني محايد جداً عن سياقات العالم الحقيقية.

الأمان الغذائي وسيلة لتنفيذ الحق في التنمية

الاجتزاء والمقاربات التقنية تؤدي غالباً إلى استبدال الغاية بالوسيلة، وهو ما حصل مع الاستخدام المجتزأ لمفهوم الأمان الغذائي. إن الفقرة الأولى في إعلان روما (الأولى بالمطلق) تنص حرفياً على ما يأتي: «نحن رؤساء الدول والحكومات١، أو من يمثلوننا، المجتمعين في مؤتمر القمة العالمي للأغذية المنعقد بدعوة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، نؤكد من جديد حق كل إنسان في الحصول على أغذية سليمة ومغذية، بما يتفق مع الحق في الغذاء الكافي والحق الأساسي لكل إنسان في التحرر من الجوع».

إن ما جاء لاحقاً من التزامات في إعلان روما، ومن تعريف للأمان الغذائي، لم يكن يقصد به التملّص من الالتزام بالحق بالغذاء ولا التهرب من المقاربة الحقوقية، بل عكس ذلك تماماً، فإن إعلان روما توسل (من وسيلة) مفهوم الأمن الغذائي ومتطلباته على مستوى السياسات من أجل جعل الحق في التغذية حقاً يتمتع به جميع سكان الأرض. وهذا واضح تماماً من الفقرة الأولى المذكورة هنا، ومن مجمل فقرات إعلان روما. واختزال إعلان روما بسطرين أو ثلاثة أسطر أمر غير جائز، كما أنه ينزع مفهوم الأمان الغذائي من سياقه ويعزله عن متطلباته من السياسات اللازمة لتحقيقه. وهذا أيضاً يجعله موضع نقد شديد من مؤيدي مفهوم السيادة الغذائية لأن الاستخدام المجتزأ يعزل المفهوم أيضاً عن الأبعاد السياسية (السياساتية) المتصلة بالخيارات الاقتصادية والاجتماعية والنظم الغذائية والزراعة وحقوق المنتجين والمستهلكين وغيرها من المسائل الحاضرة بقوة في إعلان روما، والتي تغيب عن مفهوم الأمان الغذائي في صيغته التقنية والمجتزأة الشائعة.

ولا بد من إعادة الاعتبار إلى جوهر إعلان روما في كليته (لا يعني ذلك انه مثالي وفوق النقد)، حيث إن الالتزام بتحقيق الأمان الغذائي للجميع يعني - حسب إعلان روما - الوفاء بسبعة التزامات مترابطة هي الآتية:

«واقتناعاً منا بأن الطابع متعدد الجوانب للأمن الغذائي يقتضي اتخاذ تدابير قطرية منسقة، وبذل جهود دولية فعالة تستكمل تلك التدابير وتعززها، فإننا نوجب على أنفسنا الالتزامات الآتية:

١. **بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية مواتية تستهدف إيجاد أفضل الظروف لاستئصال الفقر وإحلال السلام الدائم، ... باعتبار ذلك أقوم سبيل يقود إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام للجميع؛**
٢. **سياسات تهدف إلى استئصال الفقر والقضاء على انعدام المساواة...؛**
٣. **تحقيق التنمية الغذائية والزراعية والسمكية والحرجية والريفية، في كل من المناطق ذات الإمكانيات المرتفعة والمناطق ذات الإمكانيات المنخفضة، السياسات والممارسات المستدامة والقائمة على المشاركة...؛**
٤. **أن تؤدى السياسات المتعلقة بالتجارة في السلع الغذائية والزراعية وبالمبادلات التجارية عامة إلى تعزيز الأمن الغذائي للجميع من خلال نظام تجاري عالمي عادل ومستند إلى قوى السوق؛**
٥. **تلافي الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ التي يتسبب فيها الإنسان...؛**
٦. **تخصيص واستخدام استثمارات القطاعين العام والخاص على النحو الأمثل من أجل تعزيز الموارد البشرية، والنظم الغذائية والزراعية والسمكية والحرجية المستدامة، والتنمية الريفية...؛**
٧. **سننفذ خطة العمل ... بالتعاون مع المجتمع الدولي.»**[٢]

تكمن أهمية التذكير بنص إعلان روما وبالالتزامات التي تضمنها في كونه يخالف تحديداً المقاربة التقنية لمفهوم الأمان الغذائي، حيث إن هذا الأخير لا يتحقق إلا في سياق سياسات محددة وطنية ودولية على حد سواء، تجمع بين مكافحة الفقر واللامساواة، والتنمية الزراعية والريفية، وتحقيق السلام...الخ. أي أن ذلك يعيد الاعتبار إلى البعد المتصل بالسياسات من أجل تحقيق الأمان الغذائي، وهو ما يؤخذ على المقاربة التقنية تجاهله من قبل مؤيدي مفهوم السيادة الغذائية.

٣. السيادة الغذائية

لم يكن غريباً أن يقع اجتزاء مفهوم الأمان الغذائي وقطعه عن سياقه (إعلان روما) في الممارسة السائدة، سواء ما يتعلق بالخطاب السائد في المنظمات الدولية أو في ممارسات الشركات العملاقة والعلاقات التجارية الدولية والسياسات الاقتصادية والزراعية الوطنية التي تسير في موكب المذاهب النيوليبرالية السائدة. فمثل ذلك يحصل مع مجمل الوثائق الدولية التي تحمل الحد الأدنى من التوازن في المصالح بين الشركاء المتعددين والدول ذات مستويات التنمية المختلفة، التي تعبر عنها غالباً وثائق الأمم المتحدة والمؤتمرات التي تنظمها. وتتمثل إحدى خصائص الوثائق

٢ - باختصار من إعلان روما. تفاصيل أكثر في ورقة محجوب - بلغيث.

والتوجهات الأممية في كونها قابلة للتأويل بطرق مختلفة، وأنه يمكن الاستناد إليها هذا العنصر فيها أو ذاك من قبل الطرف المعني من أجل جعلها تخدم سياسته وخياراته ومصالحه حتى وإن خرج ذلك عن منطق الوثيقة وغايتها حسب تأويل طرف آخر. وهذا ما حصل بالضبط مع إعلان روما ومفهوم الأمان الغذائي في صيغته الأصلية المنسجمة مع سياق الإعلان. فهذا الأخير يشرط تحقيق الأمان الغذائي بالالتزام بمتطلبات ذلك في السياسات (الالتزامات السبعة ومجمل نص الإعلان). إلا أن صيغة الإعلان لا تشير بشكل واضح وحاسم إلى مضمون السياسات المطلوبة بشكل محدد، وهو أمر شبه مستحيل في المفاوضات الدولية، فنجد في النص التزاماً بمكافحة الفقر واللامساواة، إلا انه لا يتضمن على سبيل المثل تحديداً صريحاً مفاده أن سياسات التجارة العالمية وتسليع المواد الغذائية تساهم في توليد الفقر واللامساواة. لذلك سوف نجد أن أصحاب المصلحة في هذا التوجه يركزون على عناصر معينة في المفهوم المعني - في حالتنا هذه الأمان الغذائي - على حساب عناصر أخرى، ويقدمون السياسات التي يعتمدونها بكونها القادرة على تحقيق الهدف. وفي سياق هذه العملية نفسها، تتم إعادة صياغة الهدف نفسه في لغة «تقنية ومحايدة» تكرس العزل عن توجه محدد في السياسات البديلة المطلوبة لصالح السياسات السائدة. وبهذا المعنى يتم تعريف «الأمن الغذائي» بالعناصر التقنية البحت أي التوفر والوصول والاستمرارية والنوعية، ويجري حجب كل العناصر الأخرى الأكثر ارتباطاً بسياسات بعينها (مكافحة الفقر واللامساواة، تنمية الريف، تعزيز وضع المنتجين الصغار، الممارسات الزراعية المستدامة...ألخ) التي هي الشرط الضروري الإلزامي لتحقيق الهدف (الأمان الغذائي). وبهذا المعنى فإن مفهوم «الأمن الغذائي» المعقم والمعاد صياغته ليفقد عمقه ومعناه الفعلي، يصبح قابلاً للتحقيق بوسائل متعددة أولها السوق: وبدلاً من النظر إلى توفر الغذاء المناسب للجميع من خلال نظم الإنتاج الزراعي والتصنيع الغذائي المرافق له في البلد المعني، يتحول الأمر إلى إمكانية توفير الغذاء من خلال الاستيراد من الأسواق العالمية مثلاً، الأمر الذي يتطلب نوعاً مختلفاً من السياسات الاقتصادية والزراعية تحديداً، تقوم على إعطاء الأولوية لتوفير موارد بالعملة الأجنبية من أجل تمويل الاستيراد، وتحويل متطلبات عملية الإنتاج الوطنية - الزراعية وغيرها - لتخدم هدف توفير الموارد بالعملات الأجنبية (تخصص في زراعات تصديرية واستيراد الأغذية الأساسية). من منظور المفهوم المعقم «للأمن الغذائي» لا فرق بين أن تنتج أو تستورد، في حين من منظور حقوقي أو تنموي مختلف هناك اختلاف جوهري. وهذا في أساس نشوء مفهوم السيادة الغذائية.

إن أوراق محجوب - بلغيث ورياشي ومارتينللو (والأوراق الأخرى) تناولت بالتفصيل ومن زوايا مختلفة مفهوم السيادة الغذائية وقارنته مع مفهوم الأمن/الأمان الغذائي. وتشترك كلها في جذر مشترك يشرح نشوء هذا المفهوم الذي برز لأول مرة عام ١٩٩٦ أثناء القمة العالمية للغذاء في روما حيث تقدمت منظمة لا فيا كامبيسينا - La Via Campesina . طريق الفلاحين، وهي مظلة عبر وطنية لمنظمات الفلاحين من حول العالم، بتعريف السيادة الغذائية على «أنها حق كل دولة في الحفاظ على قدرتها على إنتاج أغذيتها الأساسية وتطويرها، بحيث تحترم التنوع الثقافي والإنتاجي (لا فيا كامبيسينا ١٩٩٦)». وكان ذلك في منتدى منظمات المجتمع المدني الموازي للقمة الرسمية، وهو ما يعبر عن موقف أكثر راديكالية لمنظمات المجتمع المدني مقارنة بالقمة الرسيمة - الحكومية (كما هي العادة في المؤتمرات الدولية). وسبب ذلك هو - من جهة أولى - عدم كفاية ما يصدر عن القمة الرسمية أو عدم الوضوح الكافي وتجنب تحديد سياسات بعينها تساهم في تحقيق الأهداف التنموية. والسبب الأكثر أهمية - من جهة ثانية - هو أن الممارسة التي تلي انعقاد المؤتمرات تذهب غالباً في مسارات تراعي مصالح الأطراف القوية - بما في ذلك الشركات الكبرى والقطاع الخاص - وتتبنى غالباً تأويلات وتفسيرات هذه الأطراف لمضمون توجهات القمة.

إن انعقاد القمة العالمية للغذاء عام ١٩٩٦ كانت محاولة للتعامل مع المشكلات الكبيرة التي نتجت عن الأنماط الزراعية على المستوى العالمي والوطني، وكذلك مشكلات الإتجار بالمواد الغذائية، واستخدام الغذاء كسلاح في المواجهات السياسية الدولية والضغط على الدول الكبرى والصغرى على حد سواء، إضافة إلى حالات النقص في الغذاء والمجاعات الناجمة عن الحروب والكوارث، ولكن أيضاً الناجمة بالدرجة الأولى عن غياب الديمقراطية وتردي الإدارة السياسية في البلدان التي تتحمل المسؤولية الأولى، بما في ذلك أثناء الحروب والكوارث (كما بين امارتيا سن)[٣].

وفي ضوء الممارسة التي تلت قمة الغذاء عام ١٩٩٦ واستمرار الأزمات والسياسات غير المنسجمة مع متطلبات تحقيق الأمان الغذائي، التقت الحركات الفلاحية والنسائية والبيئية والتنموية المعنية بالموضوع مرة أخرى في نيليني عام ٢٠٠٧، حيث تم تطوير مفهوم السيادة الغذائية في صيغته الراهنة، بقصد إعادة الاعتبار إلى العنصر السياسي/السياساتي في تحقيق الأمان الغذائي،

٥. الأمان الغذائي والحق في التنمية

يتميز الإعلان العالمي عن الحق في التنمية (١٩٨٦) في كونه تضمن تعريفاً متقدماً للتنمية بما هي سيرورة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية وتشريعية، وفي كونه يشدد على أن الحق في التنمية يشمل الأفراد/الأسر، والفئات السكانية/الاجتماعية والشعوب، بما في ذلك الحق في تقرير المصير. والحق في تقرير المصير يشكل البعد السياسي (الاستقلال السياسي والسيادة والتحرر من الاستعمار) والبعد الاقتصادي - الاجتماعي أي حق كل دولة - شعب أن تقرر بشكل حر وديمقراطي نمط النمو الاقتصادي والاجتماعي المناسب لمصلحة شعبها ودون ضغوط خارجية، بما في ذلك السيادة على الموارد الطبيعية[٥].

إن ربط مثلث المفاهيم الغذائية بمفهوم الحق في التنمية متسق تماماً مع سياق مسار تكون المفاهيم التنموية العامة ومسار تشكل مفاهيم الحق - الأمان - السيادة الغذائية. فنحن في الحالتين إزاء منظور حقوقي، وهذه نقطة بالغة الأهمية؛ كما أن ذلك يمكننا من إدراج الحق في الغذاء في سياق الحق في التنمية سواء بما هو حق للأفراد بالحصول على الغذاء، أو حق للمجموعات، أو حق للشعوب والدول أن تصمم السياسات الغذائية المناسبة والسليمة والتي تعبر عن خياراتها الوطنية من ضمن حقها في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وممارسة سيادتها الديمقراطية كدولة على مواردها ومن ضمنها الموارد الزراعية والغذاء. ويأتي كل ذلك في سياق طبيعي ومنطقي، إذ لا يمكن افتراض أن تكون هناك سياسات غذائية مستقلة إذا كانت السياسات الاقتصادية والاجتماعية الكلية غير مستقلة أصلاً. لذلك فإن محورية الأولويات الوطنية والحق في رسم السياسات التنموية الوطنية باستقلالية عن الضغوط هما الإطار/البيئة الضرورية التي تتيح إمكانية رسم سياسات غذائية وفق منطق مفهوم السيادة الغذائية الذي سبق عرضه.

٦. الحق في الغذاء وأجندة ٢٠٣٠

تشكل أجندة ٢٠٣٠ برنامج عمل دولياً لتحقيق حزمة واسعة من الأهداف التي تساهم في تحقيق التنمية (البشرية) المستدامة. وتشكل الأجندة وحدة غير قابلة للتجزئة من حيث منطقها ومبادئها الموجهة، ومن حيث ترابط الأهداف التي تتآزر نتائجها من أجل تحقيق الغاية الإجمالي للأجندة، وهي تحول عالمنا من خلال تحقيق تنمية لا تستثني أحداً، وهي مصاغة - كما تقول الأجندة نفسها - من منظور الحقوق، كما أنها خط عمل لأعمال حقوق الإنسان في مختلف المجالات.

تتضمن ورقة محجوب - بلغيث عرضاً لترابط موضوع الغذاء مع الأجندة (انظر الورقة) ننطلق منه من أجل لفت النظر إلى نقاط محددة ذات صلة مباشرة بالأفكار والتحليل الذي سبق عرضه في الفقرات السابقة. وفي هذا الصدد، فإن الأجندة تضمنت هدفاً خاصاً عن الجوع والأمن الغذائي هو الهدف الثاني، كما أن موضوع الغذاء ورد في الديباجة والإعلان في صيغ عامة، كما ورد في صيغة محددة في الفقرة ٢٤ التي تحدثت مباشرة عن الأمن الغذائي (انظر ورقة محجوب). أما ما نلفت النظر إليه في هذا الصدد فهو النقاط الآتية:

- **التزاماً مع منطق الأجندة ومع المنطق التنموي - الحقوقي، يجب عدم اجتزاء الهدف الثاني من سياقه وكونه مكوناً في أجندة غير قابلة للتجزئة، لئلا نقع في الخطأ نفسه الذي أشرنا إليه في التعاملات السائدة مع الأجندة ومع مثلث المفاهيم الغذائية التي هي موضوع التقرير.**
- **إن تخصيص هدف خاص بالأمن الغذائي أمر هام يوحي بالأهمية المتزايدة التي اكتسبتها مسألة الغذاء على المستوى الكوني مقارنة بالعقد والنص السابقين (مرحلة أهداف الألفية، حيث اقتصر الأمر على مكافحة الجوع بما هو مكوَّن من مكافحة الفقر المدقع)، وهو ما يعني أن أزمة الغذاء تقدمت على سلم الأولويات سواء بسبب الحروب والأزمات الغذائية المرتبطة بها، أو بسبب أزمة أسعار المنتجات الغذائية عام ٢٠٠٧ ثم عام٢٠١٧، وما يتصل بها من نقاط ذات علاقة بالسياسات الزراعية في الدول الكبرى، التنافس على أسواق المواد الغذائية، ودور منظومة الأسعار في هذا السياق، أي أن الأسباب الاقتصادية (والتجارية) كانت الأساس في تقدم قضية الأمن الغذائي في سلم الأولويات، وهو ما يعبر عنه مضمون الهدف كما جاء في الأجندة.**
- **الهدف الثاني للتنمية المستدامة مركب ومتعدد المكونات والمستويات، لا بل مقاصده تنتمي إلى مجالات مختلفة اقتصادية وبيئية وصحية واجتماعية...الخ، تعبر عن الطبيعة المركبة لمفهوم الأمان الغذائي. وعلينا أن نلحظ الموضوعين الأساسين في الهدف الثاني هما الجانب الزراعي - البيئي من جهة أولى، وما يتصل به من بعد اجتماعي يتعلق بصغار المنتجين والمزارعين؛ والجانب الاقتصادي المتمثل في العلاقات التجارية وسياسات الدعم والاستثمار...الخ في المجال الزراعي واستقرار الأسواق وأسعار السلع الغذائية.**

وفي هذا الجانب الأخير، فإن مقاصد السياسات الثلاث في الهدف تتعلق كلها بالسياسات (المقصد أ عن الاستثمار، والمقصد ب عن التجارة ورفع القيود، والمقصد ث عن استقرار الأسواق والأسعار)، وهو ما يؤكد ما سبق ذكره. وفي حين أن الهدف إجمالاً يشدد على البعدين الاجتماعي (الفقر والصحة وصغار المنتجين) والبيئي (الممارسات المستدامة)، فإن صياغة مقاصد السياسات تبقى عامة ومصاغة بطريقة إيجابية، إلا أنها لا تحدد بشكل واضح وجهة السياسات التي تؤدي إلى تحقيق الالتزامين البيئي والاجتماعي. وقد سبق أن أشرنا إلى هذه الخاصية في صياغة الوثائق الدولية، وفي هذه الحالة بالذات، فإن إزالة تشوهات الأسعار وإزالة الدعم تشمل الدول الكبيرة المصدرة كما تشمل الدول النامية، كما أن المقاصد لا تشير صراحة إلى أن الممارسات الزراعية المستدامة تتطلب تجنب المنتجات المعدلة جينياً مثلاً، او أن إسهام الأمان الغذائي في مكافحة الفقر واللامساواة وتحسين الصحة ونوعية الغذاء تتطلب تعديلاً هيكلياً في الأنظمة الغذائية الوطنية المفروضة غالباً من الخارج على امتداد عقود طويلة سابقة.

٥ - انظر الإعلان العالمي عن الحق في التنمية. كما ترد مسألة السيادة على الموارد الطبيعية في وثائق مؤتمرات دولية أخرى كثيرة، وأن بشكل متفرق.

بهذا المعنى، يمكن تأويل مضمون الهدف الثاني بشكل مختلف بين أصحاب الشركات والاستثمارات الزراعية، وبين الحركات الفلاحية والمنظمات الحقوقية والمدنية، وكذلك السياسات الواجب اتباعها لتحقيقه. إلا أن ما تجدر الإشارة إليه، وهو نقطة قوة بالنسبة إلى الناشطين الحقوقيين - المدنيين، فإن الهدف الثاني بطابعه المركب هذا بعيد كل البعد عن المفهوم التقني المعقم للأمن الغذائي، حيث إن الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة - حتى في حال أخذ بشكل مستقل عن الأهداف الأخرى - هو هدف مركب ويتعلق بالسياسات أولاً وأخيراً، كما هو واضح من سياق النص. ويمكن استخدام الأجندة والهدف الثاني في المحاججة لصالح عدم اختزال الأمان الغذائي في إجراءات جزئية ومعزولة على مستوى الأفراد والأسر، والدفع باتجاه تحميل المفهوم المعاني العميقة والمركبة التي يحملها بشكل موضوعي، وهو ما تدعمه أجندة ٢٠٣٠ وصيغة الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة.

٧. من المفهوم المفرد إلى حزمة المفاهيم

الانتقال من التعامل المجزأ مع المفاهيم المفردة إلى التعامل مع منظومة المفاهيم يتطلب إعادة إنتاج المفاهيم المفردة نفسها بما يؤهله للتكامل مع المفاهيم الأخرى. إن تحويلها من مفاهيم فردية مجتزأة ومغلقة على نفسها إلى مفاهيم مفتوحة تتوفر فيها عناصر التمفصل والتكامل مع المفاهيم الأخرى، يتحقق من خلال عملية مزدوجة وجهها الأول إعادة صياغة المفهوم نفسه بما يتجاوز تأويله المعقم والضيق، ووجهها الثاني بانتساب المفاهيم المفردة إلى جذر وإطار مشتركين، من خلال إعادتها إلى سياقها الخاص الذي أُنتجت فيه، وإدراجها مجتمعة في الإطار الحقوقي - التنموي المشترك.

وبهذا المعنى فإن المفاهيم الثلاثة - الحق في الغذاء والأمن/الأمان الغذائي والسيادة الغذائية - غالباً ما تقدم باعتبارها مفاهيم متمايزة، لا بل متعارضة - كما سبق بيان ذلك - لاسيما مفهومي الأمن الغذائي والسيادة الغذائية. وقد ورد في ورقة محجوب - بلغيث مقارنة بينها تظهر الفكرة (العودة إلى الورقة) يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

مقارنة ثلاثية مفاهيم الحق في الغذاء - مستوحى من ورقة محجوب بلغيث

الحق في الغذاء	الأمن الغذائي	السيادة الغذائية
مفهوم قانوني/ حقوقي شامل متعدد الأبعاد.	مفهوم محايد وتقني برأي مؤديه، ومنحاز للاقتصاد النيوليبرالي برأي معارضيه.	مفهوم مرتبط بتكريس الحق في الغذاء ربطاً بالحقوق الأخرى، ومعبر عن مشروع سياسي بديل.

ومثل هذا التقييم يجد أساسه في الطابع «التقني والجزئي» لبعض المفاهيم (لاسيما الأمن الغذائي حسب منطق التقرير)، الأمر الذي ينشئ تعارضاً في ما بينها، كما يجد أساسه في الممارسات الفعلية والسياسات السائدة في مجال الزراعة والغذاء التي لم تنجح في معالجة المشكلات الغذائية خلال العقود السابقة، وولدت مشكلات جديدة غير معروفة في القرون الماضية. وفي اعتقادنا أن عاملاً إضافياً يجب لحظه في هذا التحليل، وهو أن هذا التعارض ناجم أيضاً عن اجتزاء هذه المفاهيم عن سياقها، الأمر الذي يضخم عناصر التعارض في ما بينها على حساب ما يمكن أن يعتبر هامشاً للتكامل من الناحية العملية التي نحتاج إليها في الحوارات الاجتماعية وفي رسم السياسات.

الفقرات التالية تحاول القيام بإعادة صياغة نقدية للمفاهيم الثلاثة، وفي ضوء ذلك السعي إلى استكشاف أنواع الترابطات في ما بينها وتراتبيتها إذا اقتضى الأمر، من منظور «براغماتي» يخدم تدخلات منظمات المجتمع المدني وبناء التحالفات وتوسيع نطاق المشاركين في الحملات وتعزيز قدرات المشاركين في الحوارات الوطنية والإقليمية والعالمية في هذا الموضوع.

إعادة إنتاج مفهوم الأمن/الأمان الغذائي

سبق أن عرضنا في فقرات سابقة تحليلاً نقدياً لمفهوم الأمن الغذائي الذي وصفتها بالتقني والمعقم والمجتزأ أي المنزوع عن سياقه الذي هو إعلان روما. كما اقترحنا اعتماد مصطلح الأمان الغذائي باللغة العربية للدلالة على المفهوم المقصود بإعلان روما، وهو تغيير لغوي، وفي المضمون أيضاً يعبر عن إعادة الاعتبار إلى المكونات الأخرى التي وردت في إعلان روما، والتي تؤهل مفهوم الأمان الغذائي ليكون أكثر قابلية للتفاعل الإيجابي مع المفهومين الآخرين أي الحق في الغذاء والسيادة الغذائية.

وقد اخترنا أن يكون مدخل هذا التحول في المصطلحات هو ما جاء في المادة الأولى من إعلان روما وهو ما يمكن اعتباره جزءاً من تعريف الأمن الغذائي جرى تهميشه (عمداً على الأرجح). وهذا المدخل يساعد في إعادة الاعتبار إلى المفهوم في صيغته الأصلية بعيداً عن عملية التعقيم التي تعرض لها من خلال ما يستبطنه من مضامين وما يثيره من متطلبات ذات صلة بالسياسات. يخلص الجدول الآتي إلى الاختلاف بين المقاربتين:

المستوى	المقاربة التقليدية (تقنية، مجتزأة) الأمن الغذائي	المقاربة البديلة (تكاملية) الأمان الغذائي
الفردي والأسري	يركز على المستوى الفردي والأسري ويهمل - في الممارسة - المستويات الأخرى. مفهوم «تقني ومحايد» يشير إلى النتيجة. عناصره الأربعة المتداولة التوفر، الوصول، الاستقرار/الاستدامة، النوعية (الصحة).	- يشمل كل المستويات المذكورة، أي أن الحق في الغذاء يشمل الأفراد/الأسر والفئات السكانية والشعوب. - يربط وصول الأفراد والأسر إلى الغذاء الكافي والصحي والمستدام بالقضاء على الفقر واللامساواة، وبالعدالة الاجتماعية. وهو حق من حقوق الإنسان لا يجوز انتهاكه.
الوطني	- المستوى الوطني هو بالدرجة الأولى السوق	

ما نستخلصه من هذا الجدول، أنه بمجرد ما لحظنا ما جاء في إعلان روما في ما خص تعريف الأمن الغذائي، نجد أنفسنا أمام متطلبات شديدة الوضوح في ما يخص السياسات الوطنية والإقليمية والدولية، وهو ما يتجاوز أي تأويل ضيق وتقني لمفهوم الأمن الغذائي يحاول الفصل بينه وبين متطلبات السياسات اللازمة لتحقيقه. وبهذا المعنى، فإن مفهوم «الأمان الغذائي» المعاد إنتاجه وفق منطق إعلان روما، يجعل منه مؤهلاً للتكامل مع مفهوم السيادة الغذائية، ويزيل التناقض الحاد بين الاثنين.

هل السيادة الغذائية هي المفهوم المثالي؟

يرى منتقدو مفهوم السيادة الغذائية أن لفظ السيادة هنا يحمل احتمال الانزلاق إلى وجهتين لا تتناسبان مع عالمنا المعاصر. الأولى هي تقادم مفهوم السيادة نفسه في زمن العولمة واحتمال تفسيره على أنه دعوة إلى التقوقع والانعزال عن العالم، وممانعة التفاعل الإيجابي مع العولمة وتجلياتها لاسيما الاندماج في الاقتصاد العالمي. وكما أنه يوحي بنظرة تقليدية إلى العلاقة بين الوطني والكوني، تذكّر بما كان عليه الأمر قبل ثمانينيات القرن الماضي. أما وجهة الانزلاق الثانية فهي أن السيادة مفهوم دولتي (وحكومي) بالدرجة الأولى، وفي حين اعتبر أن مفهوم الأمن الغذائي تقدم خطوة إلى الأمام في إعادة الاعتبار إلى الأفراد والأسر بما هم محور الأمن الغذائي (لا الدول)، فإن مفهوم السيادة يرجعنا إلى أولوية الدولة على المواطنين والناس (لاسيما الأفراد والأسر)، كما أنه يستبدل التركيز على الأفراد بالتركيز على فكرة مبهمة هي الشعب المكون للدولة في أحسن الحالات، إلى جانب الدولة - البلد ومؤسساته التي تنسب السيادة الغذائية إليها لا إلى الأفراد. ففي نهاية المطاف، السيادة الغذائية مفهوم كلي (ماكروي Macro - كما الاقتصاد الكلي مثلاً) يهمل الأفراد والأسر بما هم فاعلون ومستفيدون في آن.

ليس ذلك قصد مؤيدي مفهوم السيادة الغذائية ومبتكريه، بل هو كما جاء التوضيح في أوراق التقرير (مارتينللو ورياشي ومحجوب - بلغيث)، يقصد به تجاوز المقاربة التقنية البحت لمفهوم الأمن الغذائي، وإعادة الاعتبار إلى ضرورة التركيز على السياسات الكلية والقطاعية التي تتيح إعمال الحق في الغذاء للجميع في سياق تنموي مستدام وحقوقي. وأصحاب المفهوم يشددون في ذلك على حرية الاختيار للأفراد والشعوب، وعلى

الاستدامة، وعلى أن تحقيق الأمان الغذائي (أو الأمن الغذائي) يتطلب سياسات وخيارات بديلة مختلفة جذرياً عن تلك التي تتبعها العولمة النيوليبرالية في هذا المجال، والتي تستخدم عدة نظرية ومفاهيمية من ضمنها مفهوم الأمن الغذائي. أي باختصار، فإن مفهوم السيادة الغذائية هو رد سياسي - أيديولوجي مباشر على أيديولوجية الأمن الغذائي النيوليبرالية، وإن كان هذا الأخير يزعم أنه محايد إزاء السياسات النيوليبرالية (وغيرها) وهو ما لا توجد شواهد واقعية عليه ولا هو مقنع للمعترضين.

مع ذلك ثمة أساس للنقد الموجه لمفهوم السيادة الغذائية يجب عدم إغفاله. واللغة لا تساعد، إذ أن يصعب فصل تعبير السيادة (الغذائية) عن المقاربة الدولتية التي لا يتبناها مؤيدو التوجه الحقوقي - التنموي المعاصر، بدليل تشديدهم على المشاركة والديمقراطية والاستدامة والحرية...الخ، أي تشديدهم على الصفات والخصائص التي يجب توفرها على المستوى الوطني كي تكون السيادة الوطنية هنا تعبيراً حراً وديمقراطياً عن خيارات الناس - الشعب، لا تعبيراً عن مصالح ووجهات نظر النخب الحاكمة. إلا أن ذلك غير متحقق في الدول النامية على الأقل - وفي دولنا - ولذلك تبقى هذه الصفات الحميدة أمنيات نظرية في حين أن السيادة الغذائية سوف تبقى بيد الحكومات والأطراف القوية داخل البلد، يمكن أن تستند إلى هذه المفهوم من أجل دفع المواجهة شكلياً بين الداخل الوطني (تعبر عنه الحكومة المتحالفة غالباً من شبكة من المصالح الداخلية) والخارج (غالباً الشركات العملاقة أو بعض الدول المصدرة أو المانحة ذات التأثير) وتنتهي في تحسين شروط التفاوض وتقاسم المنافع.

أما المقصود فعلاً «بالسيادة الغذائية» فهو وجود توازنات متعددة بين مستويات وأبعاد منظومة الغذاء وسيرورة إعمال الحق في التنمية يمكن تبسيطها على النحو الآتي:

- **توازن بين إنتاج الغذاء وطنياً وتوفيره من خلال التبادل التجاري على أن يكون عادلاً،**
- **توازن بين حاجات منتجي الغذاء ومستهلكيه،**
- **توازن بين الدورة الاقتصادية الداخلية لإنتاج وتبادل واستهلاك الغذاء وبين الدورة الإقليمية والعالمية،**
- **التوازن بين الإتجار بالغذاء وبين إنتاجه واستهلاكه الذاتي أو المحلي،**
- **التوازن بين تلبية الحاجات الغذائية بأقل كلفة وبين الممارسات الزراعية غير المستدامة (التكثيف المتطرف للزراعة، الإفراط في استهلاك الأراضي الزراعية وإخضاعها للمنطق التجاري، الاستخدام غير الرشيد للمبيدات والمخصبات الزراعية والمنتجات المعدلة وراثياً، تدمير أنماط الزراعة التقليدية وما يرتبط بها من معرفة... الخ)، والتي من شأنها أن تهدد استدامة الحق في الغذاء بالنسبة إلى الأجيال القادمة...الخ.**

ويمكن لمؤيدي هذا المفهوم أن يضيفوا محاسن أخرى، إلا أن الموضوع الأساس لمفهوم السيادة الغذائية هو كما في مفهوم الحق في التنمية يتمثل في النقاط الآتية:

- **إن للشعوب والدول الحق في اختيار أنظمتها الغذائية بشكل حر، وأن لا تفرض عليها أنماط غذائية أخرى مصممة لتسويق منتجات شركات كبيرة تسيطر على الإنتاج العالمي، وأن لهذه الشعوب الحق في رسم السياسات الوطنية والقيام بالتعاون الإقليمي والدولي المناسبين بما يحقق تمتع الجميع بالحق في الغذاء؛**
- **إن الحق في الغذاء يشمل الأفراد والأسر والفئات الاجتماعية والشعوب على أساس مبدأ الحق والعدالة وعدم التمييز؛**
- **إن إعمال هذا الحق وتحقيق الأمان الغذائي، لا يمكن أن يتم من دون سياسات مناسبة، وأن هذه السياسات مخالفة للسياسات السائدة حالياً المنحازة لصالح الشركات العملاقة والدول المصدرة الكبرى التي تسيطر على الأسواق العالمية؛**
- **إنه على الرغم من العولمة، لا بل بسبب العولمة، فإن المستوى الوطني هو مستوى ضروري لمواجهة التوجهات الحالية غير العادلة وغير المستدامة - من هنا مصطلح السيادة - مع التشديد على الديمقراطية الداخلية؛**
- **الالتزام بمتطلبات الاستدامة هو ركن أساسي في مفهوم السيادة الغذائية خلافا للممارسات السائدة المحكومة بمنطق التجارة والربح.**

النقاط الأربع الأولى موازية لمكونات مفهوم الحق في التنمية كما جاء في الإعلان العالمي عن الحق في التنمية (١٩٨٦)، في حين أن النقطة الخامسة جديدة ومتناسبة مع الخطاب التنموي المعاصر. لكن تجدر الإشارة إلى أن مفهوم السيادة الغذائية لا ينفرد بهذه النقطة التي يستخدمها أصحاب المقاربات المختلفة، باعتبارها من لوازم الانتساب إلى العصر والاستجابة للتحديات البيئية والتغير المناخي ولو بالشعارات.

مع ذلك يبقى التحفظ قائماً بالنسبة إلى مدى ملاءمة المصطلح نفسه (السيادة) الذي يبقى غير موفق بشكل كامل نظراً لإيحاءاته الدولتية التي لا يخفف منها نسبة الكثير من الصفات الإيجابية إلى المفهوم. وهذا التحفظ قائم بغض النظر عن استخدامه من قبل المعترضين على المفهوم من منظور تأييدهم للسياسات النيوليبرالية، فسبب التحفظ مختلف بالتأكيد. ويمكن اعتبار مفهوم السيادة الغذائية - لجهة المضمون والسياق - أقرب ما يكون إلى مفهوم الحق في التنمية حسب إعلان ١٩٨٦ ويتبع منواله، وهو الوجهة التي يمكن من خلالها تطوير المفهوم ليكون أكثر تلاؤماً مع القصد من ابتكاره واستخدامه، وربما البحث في مصطلح أكثر ملاءمة - ليس لدينا اقتراح محدد الآن - يبقى فكرة مناسبة.

بمثابة خلاصة: حزمة المفاهيم المترابطة

عرضت الفقرات السابقة ما سميناه المرحلة الأولى المتمثلة في إعادة صياغة/إنتاج المفاهيم الرئيسية المفردة. ما تعرضه الفقرات التالية هو المرحلة الثانية التي تنظر في العلاقات المتبادلة بين ثلاثية مفاهيم الحق - الأمان - السيادة الغذائية ووضعها في إطار المنظومة الحقوقية - التنموية الأشمل. وشكل الصياغة يراعي قدر الإمكان القدر الممكن من التبسيط لغير المتخصصين، بما يسمح للمنظمات المدنية والأفراد الناشطين باستخدامها في تطوير قدراتهم في هذا المجال، أو تعزيز قدرتهم على التخطيط والتدخل في مجال الحق في الغذاء، والتحالف مع المنظمات والشبكات المختصة أو المعنية بشكل مباشر بهذا الموضوع.

الفكرة العامة التي نتبناها هنا هي الآتية: إن مفهوم الحق في الغذاء هو المفهوم الأساسي الذي يجب أن يشكل إطار المبادئ العامة الموجهة إلى السياسات، كما يشكل الغاية النهائية التي يجب الوصول إليها باعتبار الحق في الغذاء هو حق أساسي مرتبط بالحق في الحياة. ويشكل مفهوم الأمان/الأمن الغذائي تخصيصاً ووصفاً لأهداف محددة يجب تحقيقها إعمالاً لهذا الحق، على أن ينظر إلى هذا المفهوم ومضمونه الفني (التوفر، الوصول، الاستمرارية، النوعية) بما هي متطلبات تمثل جزءاً من التزامات أوسع عرضها إعلان روما. أما مفهوم السيادة الغذائية - الذي نقرؤه في سياق مشابه لمفهوم الحق في التنمية (١٩٨٦) والذي يشكل جزءاً منه - يتضمن بشكل أساسي السياسات وموجهات التدخلات العملية التي تؤدي إلى تحقيق الأمان الغذائي والحق في الغذاء، وهو مفهوم وإطار للعمل لتحالف واسع من الحركات الفلاحية والمدنية والنسائية والحقوقية...ألخ، ملتزم بالعمل من أجل خيارات بديلة عن السياسات النيوليبرالية لا منطق التعارض الفكري فحسب، بل استناداً إلى النتائج السلبية (والكارثية أحياناً) التي أدت إليها السياسات السائدة في مجال الغذاء والتي هي السبب الأكثر أهمية في أزمات العقود الأخيرة.

في هذا السياق، فإن التقرير يدعو إلى اعتماد قراءة خاصة للمفاهيم الثلاثة تتمايز عن القراءة السائدة يلخصها الجدول الآتي:

مقارنة المفاهيم الثلاثة حسب المقاربتين التقليدية والبديلة

المفهوم	المقاربة التقليدية (تقنية، مجتزأة)	المقاربة البديلة (تكاملية)
الحق في الغذاء	- يؤخذ منفرداً - لا يعني بالضرورة الالتزام بمنظومة الحقوق الكاملة - لا يعني بالضرورة الالتزام بالمقاربة الحقوقية لاسيما الطابع الملزم، ومقاربة أصحاب الحقوق وأصحاب الواجبات.	- هي تعبير عن الحق في الحياة - التزام كامل بمنظومة الحقوق - التشديد على موجبات الالتزام بالمقاربة الحقوقية، وتحديد الجهات المسؤولة عن إعمالها - تقييم السياسات نقدياً في ضوء اتساقها مع الحق في الغذاء والمساواة وعدم التمييز...الخ.
الأمن/الأمان الغذائي	- تستخدم مفهوم الأمن الغذائي - تقني ومجزأ ويعزل نفسه عن السياسات - يهتم بالأفراد الأسر ويهمل الفئات والشعوب	- نقترح استخدام مفهوم الأمان الغذائي - إدراج المفهوم في سياق إعلان روما وربطه بالالتزامات الأخرى - يهتم بكل المستويات والفئات
السيادة الغذائية	- لا يمكن إدراجه ضمن هذه المقاربة	- الاهتمام بالسياسات بما هي الوسائل الفعلية لتحقيق الأمان الغذائي والحق في الغذاء - مضمون السياسات يراعي الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية على حد سواء، ويركز على المستوى الوطني - يصاغ بما هو مقاربة ومضامين وممارسات بديلة للسياسات الغذائية المشتقة والمكونة من العولمة النيوليبرالية.

توضح المخططات التالية بشكل بصري الدورتين المعرفية والسياساتية:

مع إعادة صياغة المفاهيم الثلاثة ووضعها في سياقها، يصبح الترابط والتكامل في ما بينها أكثر وضوحاً، بما في ذلك تراتبية هذه المفاهيم (إن صح مثل هذا التعبير) وتسلسل دورة التعامل معها. وهنا يمكن التمييز بين دورتين مترابطتين:

- **الدورة المعرفية التي تتعامل مع المفاهيم، وهي تبدأ بالأكثر عمومية، وبما يشكل الإطار والغاية النهائية (مفهوم الحق في الغذاء) لتتدرج نحو تحديد أهداف فرعية ومخرجات (مفهوم الأمان الغذائي) وصولاً إلى وسائل تحقيق ذلك من خلال السياسات وهنا يتقدم مفهوم السيادة الغذائية الذي يعتبر - في رأي مؤيديه - أنه الأكثر اتساقاً مع الغاية - الحق في الغذاء، والأكثر قدرة على تحقيق الأهداف المحددة (الأمان الغذائي).**
- **دورة السياسات والتنفيذ التي تتعامل مع مسار التخطيط والتدخل العملي لتحقيق الأهداف والغايات، وإحداث النتائج والأثر المطلوب (الحق في الغذاء). وهنا مسار التأثير معكوس، حيث إنه بعد اتضاح الإطار النظري والأهداف، فإن اتجاه تحقيق الأثر يبدأ من السياسات والتدخلات (السيادة الغذائية) التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف والمقاصد (المتضمنة في مفهوم الأمان/الأمن الغذائي) وصولاً إلى تحقيق الأثر النهائي/الغاية وهي إعمال الحق في التنمية.**

تسلسل العلاقة بين المفاهيم في دورة المفاهيم والتحضير المعرفي، ودورة السياسات والأثر.

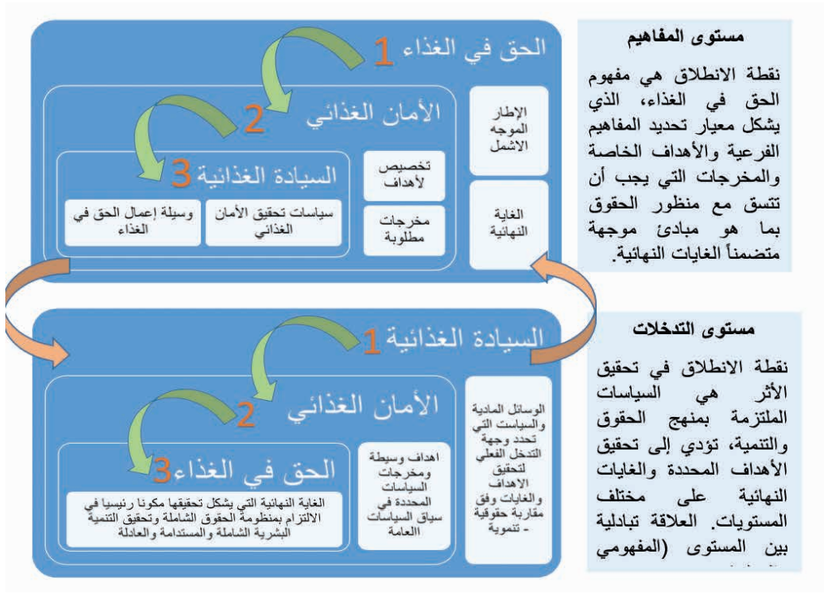

تبقى نقطة أخرى هي أنه لا الحق في الغذاء ولا الأمان الغذائي أو السياسات المستوحاة من مفهوم السيادة الغذائية تتم في فراغ، ولا هي «قطاع» معزول عن السياسات الاقتصادية والتنموية الكلية، سواء كانت توجهاتها متّسقة مع المنظومة الحقوقية - التنموية التي نعتمدها، أو كانت مكوناً في سياسات محكومة بمنطق النمو الاقتصادي والربح وفق المذاهب الاقتصادية النيوليبرالية السائدة. إن السياسات الغذائية وما يتصل بها هي جزء من كل بالضرورة.

بهذا المعنى، فإن التقرير - بما في ذلك الفقرات السابقة - ربطت ثلاثية المفاهيم الغذائية بمفهوم التنمية (البشرية المستدامة) ومفاهيم الأمان البشري والحق في التنمية، وبأجندة ٢٠٣٠. وعلينا أن نضيف أنها مرتبطة عضوياً أيضاً بمبادئ العدالة والمساواة، ومنها عدالة التنمية أو التنمية المتوازنة اجتماعياً (فقراء وأغنياء وطبقات وسطى) وجغرافياً (ريف وحضر) وقطاعياً (صناعة، زراعة، خدمات، قطاعات أخرى...) وحسب حجم المؤسسة أو النشاط الاقتصادي (كبير/متوسط/صغير، حيازات صغيرة...) وحسب أنماط الحياة الثقافة (زراعات عائلية وأنماط حياة مرتبطة بها، تفضيلات غذائية...) وبين الأجيال (الاستدامة)...الخ. ويقع في صلب ذلك أيضاً البعد الجنوسي/الجندري حيث إن للنساء تحديداً دوراً كبيراً في الزراعة وإنتاج الغذاء وتحضيره للاستهلاك، وغالباً ما تتحمل التبعات السلبية للسياسات المعولمة وسياسات التكثيف الزراعية المحكومة بمنطق الربح والتجارة والتصدير دون مراعاة فعلية للاعتبارات الأخرى.

في هذا الإطار، فإن منظمات المجتمع المدني المتنوعة الاهتمامات والحركات الفلاحية والناشطين على اختلاف مجالات عملهم، يلحظون في الإطار النظري الذي يعتمدونه، كما في مسار التحليل والتخطيط وتصميم التدخلات، أن يدرجوا دائماً قضايا الحق في الغذاء وما يرتبط به في الإطار الكوني الأشمل بأبعاده النظرية والعملية على حد سواء، لا يعزلون مسار العمل من أجل الحق

الحق في الغذاء في السياق التنموي العام

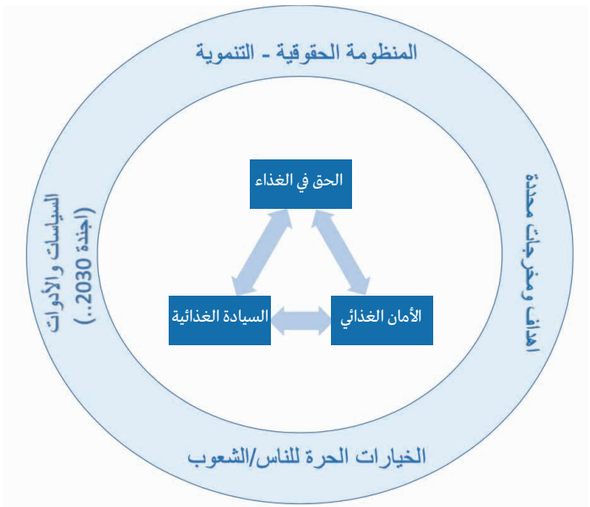

في الغذاء عن مسار العمل من أجل التنمية بشكل شامل، وهو ما يعرض بشكل بصري (مبسط) المخطط الآتي:
بهذا المخطط نختم الفقرات المتعلقة بمناقشة المفاهيم بالتفاعل مع الأوراق الموضوعاتية التي وردت في القسم الثاني من التقرير،

وننتقل إلى المحاور التالية التي توسع التفاعل لتشمل أيضاً الأوراق الوطنية ومضامينها وفق المحاور الرئيسة المشتركة في كل الأوراق تقريباً. كما أن ما سيلي يلتزم بالتوجهات والخلاصات التي عرضها المحور الأول.

المحور الثاني: العوامل التاريخية والسياسية

تمهيد: نشوء الزراعة

تعتبر القدرة على امتصاص الغذاء وتحويله إلى طاقة تضمن البقاء والتجدد/التناسل من أولى خصائص المادة الحية وإذا اتخذت التغذية في أشكالها البدائية شكل الامتصاص المباشر من المحيط، فقد تحول الأمر إلى عملية بيوكيمائية أكثر تعقيداً مع النباتات، ثم مع الأنواع الحيوانية التي باتت تسعى إلى الغذاء من خلال قدرتها على الحركة، ثم امتزج الجانب الطبيعي (البيو - كيميائي) مع الجانب الاجتماعي إذا توسطت النار والأدوات المختلفة المستخدمة في الصيد والطهي والتخزين البدائي بين الإنسان القديم والغذاء المتوافر في البيئة المحيطة. وبحكم أن الإنسان حيوان اجتماعي فقد كان التنظيم الاجتماعي أيضاً عاملاً حاسماً في السلوكيات الغذائية وأنماط التغذية التي كانت عملية اجتماعية إنتاجاً واستهلاكاً على حد سواء، ارتبطت بها ثقافة/ثقافات (من الطقوس السحرية إلى الأضاحي الدينية إلى التحريم والتحليل).

خلاصة القول إن عملية التغذية واكبت الإنسان منذ نشوء الحضارة (وما قبلها) وهي عملية اجتماعية تشكل مكوناً عضوياً للتشكيل المجتمعي وقواعده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلاقات القوة فيه. كما أن اكتشاف الزراعة بالتحديد - الذي كان للمرأة دور حاسم فيه - كان المقدمة الضرورية لاستقرار المجتمعات البشرية القديمة في قرى مستقرة، وتطور الأدوات المادية والرمزية والعلائقية المرافقة لهذا الاستقرار. لذلك لم تكن عملية التغذية نشاطاً بيولوجياً لإنتاج السعرات الحرارية، بل كان منذ فجر التاريخ البشري، عملية تاريخية - مجتمعية مرتبطة بعلاقات القوة داخل المجتمعات القديمة، وتشكل محوراً للعلاقات بين المجتمعات والدول. وكلما تقدمنا في التاريخ وصولاً إلى عالمنا المعاصر، كلما ازدادت أهمية الطابع الاجتماعي - التاريخي لقضية الغذاء وتراجعت أهمية الطابع البيولوجي (الطبيعي)، والمناهج التي تتناول قضية الغذاء اليوم من منظور تقني (بيولوجي في نهاية المطاف) قاصرة بطبيعتها ومتخلفة عن التقاط الجوهر الاجتماعي والتاريخي لهذه العملية.

لقد نشأت الزراعة في العصر الحجري الحديث (النيوليتي - ٥٠٠٠-١٠٠٠٠ سنة من أيامنا) حيث تم الانتقال من جمع الغذاء من الطبيعة إلى زراعة المحاصيل ومعها تدجين بعض أنواع الحيوانات، وقد ترافق ذلك مع إنتاج الإنسان للأدوات البدائية اللازمة للزراعة وكذلك الأدوات الفخارية والنسيج...الخ، في القرى المستقرة نسبياً. وقد نشأت الزراعة في أكثر من مركز في العالم والقارات المختلفة، الا أن ثمة شواهد أركيولوجية أن ما كان يعرف ببلاد ما بين النهرين والهلال الخصيب (أي ما يشكل اليوم مشرق العالم العربي) كان إحدى البؤر الأقدم لنشوء الزراعة[٦] في المحور الممتد من الهلال الخصيب التي انتشرت نحو الهند شرقاً ونحو أفريقيا ثم مدن المتوسط وجنوب أوروبا فالتوسع التدريجي شمالاً. فقد «تكونت قبل ٥٠٠٠ سنة تقريباً الحضارات الزراعية الأولى ما بعد الغابية وما بعد الرعوية، أي الحضارات الزراعية - المائية في بلاد ما بين النهرين (دجلة والفرات) ووادي النيل والسند. وقد تشكلت هذه الحضارات تحت لواء المدن - الدول الأولى السومرية - السامية والأفريقية والهندية. ولم تنشأ المدن المحيطة بالمتوسط إلا بعد ١٠٠٠ أو ٢٠٠٠ سنة (صور - لبنان، مسينا - اليونان، قرطاجة - تونس، أثنيا، روما)، وتطلب الأمر عدة قرون أخرى لكي تتقلص الغابات الغالية (بلاد الغال) والجرمانية والسلافية إلى الحد الذي جعل انبثاق النظم الزراعية ما بعد الغابية الأولى ممكناً في أوروبا الوسطى والشمالية»[٧].

إن ما بات اليوم العالم العربي كان صاحب الفضل في نشوء الزراعة ومنه توسع إلى أفريقيا وأوروبا، وفي هذا مفارقة كبيرة حيث إن العالم العربي اليوم هو من أكثر البلدان تبعية غذائية للأسواق العالمية، بما في ذلك لأوروبا التي صدّر إليها الزراعة في العصر القديم. ولعل هذا دليل أكيد على تموضع الزراعة والغذاء في صلب النظم الاقتصادية - الاجتماعية وفي صلب علاقات القوة الدولية، وداخل الدولة الواحدة، ولا يمكن فصله عنها. ففي العلاقات بين الشمال والجنوب، لعبت الثورة الصناعية الدور الحاسم في تحقيق ثورة زراعية في دول الشمال، قلبت المعايير وحولت دول الشمال إلى الاكتفاء الذاتي والتصدير، في ما تحولت دول الجنوب - لاسيما الدول العربية - إلى مستورد صاف للمواد الغذائية سواء في ظل مرحلة السيطرة الكولونيالية المباشرة واحتلال الأرض مادياً، أو في مراحل العولمة اللاحقة وتحقيق السيطرة من خلال الاستثمارات والتجارة وتغيير أنماط التغذية الوطنية، ومن خلال الاستحواذ على الأراضي حيث يتطلب الأمر ذلك.

١. ممارسات الاستعمار الكولونيالي

المرحلة الكولونيالية تتطلب الاحتلال المباشر للأرض وإخضاع من عليها والنهب المباشر للموارد ومنها الموارد الزراعية والغذاء في عملية مزدوجة وجهها الأول توريد المنتجات للاستهلاك في الدول المستعمرة (بكسر الميم) وتحويل الدول المستعمرة (بفتح الميم) إلى دول فاقدة للسيطرة على مواردها وتستورد حاجاتها الغذائية من الدول المستعمرة (بكسر الميم). يعني ذلك إعادة صياغة العلاقات والنظم الزراعية بشكل شبه كامل بما في ذلك في علاقات القوة والسلطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في خدمة سلطات الاستعمار والمتعاونين معها. وقد أنتج ذلك مشكلات كبيرة في مجال ملكية الأراضي والزراعة والعلاقات الاجتماعية في الأرياف والعلاقات بين الأرياف والمدن ودول المتروبول.

هذه المشكلات مشتركة في الدول العربية وإن تفاوتت حدتها حسب طبيعة الاستعمار الكولونيالي وحسب المدة الزمنية التي استمر فيها وحتى أي حقبة، كما أن آثار ونتائج هذه الحقبة لم تختف مع الاستقلال بل بقيت قائمة سنوات طويلة ولا تزال. ومن بين الدراسات الوطنية ثمة ثلاث حالات تظهر هذا الأثر هي الجزائر وتونس وفلسطين نعرضها في ما يأتي.

خضعت الجزائر لاستعمار استيطاني فرنسي استمر حوالي ١٣٠ سنة (من ١٨٣٠ حتى الاستقلال عام ١٩٦٢).

٦ https://www.britannica.com/event/Neolithic -

٧ - الزراعة المتوسطة في علاقات الشمال والجنوب. حميد آية عمارة. قدم له سمير أمين. ترجمة أديب نعمه. دار الفارابي، الباحثون العرب - بيروت ١٩٩٣.

تمثل فلسطين الحالة الوحيدة للاحتلال الاستيطاني المباشر في العالم المعاصر، وهي تجسيد حي راهن لأنواع الممارسات التي كانت سائدة في صيغ مختلفة اثناء المرحلة الكولونيالية في الدول العربية كافة، مع اختلاف في الدرجة طبعاً بين بلد وآخر، حيث تمثل الممارسات الإسرائيلية حالة شديدة التطرف حتى بالمقارنة مع المراحل الكولونيالية في النصف الأول من القرن العشرين. فهذه الممارسات تتم اليوم في عصر العولمة وفي ظل الأمم المتحدة ومنظومة قيم حقوق الإنسان والانتشار الوسع للتكنولوجيات والعلوم على نطاق واسع.

تظهر الحالة الفلسطينية بشكل صارخ أهمية مفهوم السيادة الغذائية وكيف أن انعدامها يؤدي إلى تقويض توفر الأمن/الأمان الغذائي حتى بالمعنى الضيق بالنسبة للأسر والأفراد، وكيف يقوّض أيضاً التمتع بالحق في الغذاء لجهة الأفراد والأسر، ذلك أن نسبة ١٢٪[٨] من الأسر/السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي (أي لا يحصلون على الغذاء الكافي بشكل مستمر)، النسبة إلى ١,٣ مليون شخص[٩] في غزة. أما على المستوى الكلي وفي ما يخص تحكم السلطات الفلسطينية بموارد الأرض والمياه والغذاء - أي السيادة الغذائية - فإن مفهوم السيادة تحديداً لا ينطبق بأي شكل من الأشكال على وضعية الدولة والسلطة والشعب على حد سواء. فالدولة نفسها منتقصة السيادة، إذ لسنا أمام دولة وسلطة بالمعنى التقليدي. لذلك يمكن اعتبار عدم توفر الغذاء وعدم التمتع بالحق بالغذاء هو وضعية من صنع سلطات الاحتلال تحديداً، وبالدرجة الأولى، بغض النظر عن كفاءة ما يمكن اعتباره السلطات الوطنية الفلسطينية وأجهزتها وخططها وسلامة سياساتها. فنحن هنا إزاء مرحلة ما قبل القدرة على وضع سياسات وطنية زراعية وغذائية وتقييمها، أو لنقل إن هذه الأخيرة مقيدة بدرجة كبيرة بواقع الاحتلال وانعدام السيادة على الموارد. وكما لخصت الورقة الفلسطينية ذلك، فإن الحق في الغذاء في فلسطين هو الحق في الأرض والوطن.

يتجلى ذلك بشكل خاص في ما يأتي (انظر الورقة الفلسطينية):

- **تجاور اقتصادين ونظامين زراعيين في كل دولة إسرائيل المحتلة و«الدولة» الفلسطينية وخضوع تام للزراعة الفلسطينية لمتطلبات تطور الزراعة في دولة إسرائيل بما فيها المستوطنات. فالنظام الزراعي فيها متطور ومرتفع الإنتاجية ويتمتع بدعم كبير من قبل الدولة، في حين تحرم الزراعة الفلسطينية من أبسط الحقوق والقدرات: السيطرة على الأرض، تجزئة المجال المكاني، السيطرة على التجارة الخارجية، السيطرة على المياه، قيود عسكرية ومنع استخدام أجود الأراضي لدواع أمنية، السيطرة على المياه، استغلال اليد العاملة الفلسطينية الرخيصة للعمل الزراعي في المستوطنات...الخ.**
- **تشكل السيطرة على المياه أحد المداخل الأكثر أهمية في هذه العملية، «إذ تتحكم إسرائيل بالمياه الفلسطينية وتوزيعها، وتسيطر على ٩٠٪ من مصادر المياه المشتركة وتضع إجراءات وعراقيل على الفلسطينيين في استغلال الكمية المتبقية، ومع وجود نظام معقد للحصول على التصاريح اللازمة للفلسطينيين من لجنة المياه المشتركة بموافقة إسرائيلية، ومن الجيش الإسرائيلي وغيره من السلطات، قبل تنفيذ المشروعات المتعلقة بالمياه في أراضي الدولة الفلسطينية؛ الأمر الذي يعيق تنفيذ أبسط الأنشطة المتلعقة بالمياه مثل: حفر الآبار الارتوازية وآبار تجميع مياه الأمطار في المناطق.**
- **إغراق السوق الفلسطيني بالسلع الزراعية الإسرائيلية المدعومة، وذلك توازياً مع الحد من حرية حركة السلع والأفراد والخدمات الزراعية للجانب الفلسطيني. فضلاً عن مصادرة الأراضي الزراعية وقلع الاشجار، وبالأخص أشجار الزيتون التي تحتل زراعتها أكثر من نصف الأرض الصالحة للزراعة في فلسطين وتشكل المورد الاقتصادي الرئيسي لأسر العاملين في القطاع الزراعي الفلسطيني، ومنع الرعاة وأصحاب الماشية من الوصول إلى مصادر الرعي.**

الاستعمار والاحتلال: خلاصة

تمثل الممارسات الإسرائيلية اليوم نموذجا عن ممارسات مشابهة تعود إلى المرحلة الكولونيالية في البلدان العربية الأخرى، كما أنها تعبر بمعنى ما عن الرغبة الكامنة لدى كبار الشركات والمستثمرين الأجانب والوطنيين في سعيهم إلى التحكم في الأرض والمياه والزراعة باتجاه هذا النموذج دون أن يتمكنوا بالضرورة من تحقيقه. إلا أن النظر في توزع الموارد المائية بين الزراعات المخصصة للاستهلاك الداخلي وحصة صغار المزارعين منها، تشير إلى خلل كبير في صالح كبرى الاستثمارات الزراعية التصديرية، وكذلك الاستحواذ على الأراضي - بما في ذلك الاستثمارات الزراعية في دول أخرى حيث يتم تدمير ممنهج وفج للموارد وأنماط الحياة الوطنية والمحلية، ويتم تشغيل آلاف العمال الزراعيين في مزارع تصدر كامل إنتاجها إلى بلد آخر، وهو شكل جديد ومبتكر «لاحتلال كولونيالي اقتصادي» لأفضل الأراضي الزراعية في حماية حكومة الدولة الوطنية الشريكة الفاقدة السيادة على مواردها من الناحية العملية. إن مفهوم السيادة الغذائية يتجلى بكامل أبعاده السياسية والاقتصادية الوطنية في هذا النمط من العلاقات، وهو يظهر بوضوح أن توفر السيادة الغذائية - في مثل هذه الحالات - هو الشرط المسبق والضروري لتحقيق الأمان الغذائي والحق في الغذاء، لا بل حتى لتوفر الغذاء للمواطنين بأبسط أشكاله.

٢. إرث الكولونيالية: أمثلة أخرى

قبل الاستقلال الوطني كانت الدول الاستعمارية تحدد بشكل مباشر طريقة التعامل مع الأرض والسياسات الزراعية من ضمن تحكمها الشامل في البلاد، وقد أحدث ذلك تغيرات هيكلية في مجال الزراعة والغذاء بقيت آثارها مستمرة بعد الاستقلال. تعرض الأوراق الوطنية ذلك في حالة كل بلد.

ففي تونس، صادرت سلطات الاحتلال الفرنسي مساحات كبيرة من الأراضي وسلمتها للمستوطنين الفرنسيين، ما حرم الفلاحين والمزارعين التونسيين من مصادر رزقهم. وبعد الاستقلال لم تتم عملية إرجاع هذه الأراضي إلى أصحابها ولم تدرج في أي خطة من هذا النوع للتطوير الزراعي أو تعزيز التعاونيات أو صيغة أخرى، بل بقيت - غالباً - مصنفة بما هي أراض ملك للدولة، أو أراض

٨ https://www.ochaopt.org/ar/content/food-insecurity-opt-13-million-palestinians-gaza-strip-are-food-insecure-1

٩ https://www.ochaopt.org/ar/content/food-insecurity-opt-13-million-pales- (2) -tinians-gaza

مصنفة غابات. ففي هذه الحالة الأخيرة - الغابات - لا يسمح للسكان باستثمارها؛ وفي حالة أملاك الدولة فإن الحكومة تقوم بتأجيرها إلى أفراد من المقربين من السلطة - قطاع خاص - لقاء مبالغ زهيدة غالباً. وتمثل حالة واحدة حالة مميزة حيث استعاد السكان المحليون حقهم في الاستفادة التعاونية من الواحة التي كانت مؤجرة من قبل الدولة لأفراد، وتم ذلك من خلال التحرك الشعبي مع دعم سياسي وقانوني. الا أن هذه المشكلة لا تزال قائمة، وهي من مخلفات الاستعمار التي حاولت سلطات الاستقلال أن تحولها إلى مصدر ريع، ولا تزال وضعية الأراضي تعيق التنمية الريفية والاستمثار الزراعي في أكثر من منطقة، حيث تبلغ مساحة الأراضي من هذا النوع حوالي ٦٠٠[١] ألف هكتار من مساحة الأراضي القابلة للزراعة في تونس.

وفي بلدان أخرى فرضت سلطات الاستعمار نمط الزراعة الأحادية المحصول في خدمة صناعاتها وأسواقها، مثل حالة القطن في مصر أو الكرمة في الجزائر أو تربية دود القز المخصص لإنتاج الحرير في لبنان.

وفي الحالة اللبنانية، وفي العقود الأخيرة للسيطرة العثمانية على لبنان (والمشرق) تنامى نفوذ الدول الأوروبية لاسيما فرنسا، حيث تم تشجيع زراعة دود القز من أجل إنتاج الحرير في جبل لبنان لتزويد معامل النسيج في ليون (فرنسا) بحاجتها. ولم تلبث أن حلت منتجات جديدة محل الحرير، ما أدى إلى انهيار سريع في تربية دود القز في لبنان وتدهور أوضاع المزارعين، والانتقال العشوائي إلى زراعات أخرى، لا سيما الفواكه (من ضمنها التفاح) التي تحولت إلى المنتجات الزراعية الجديدة في مرحلة الاستقلال قبل أن تتدهور بدورها نظراً لعدم تطور الجودة والأنواع الجديدة. وقد أثر صعود وانهيار إنتاج الحرير في لبنان في مجمل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وحفز موجات الهجرة، وساهم في التحول الاقتصادي اللبناني لاحقاً نحو التجارة والخدمات (طبعاً من ضمن خدمات أخرى). ولكن ذلك يشكل مثالاً واضحاً على تكييف السياسات الزراعية (والاقتصادية عامة) في خدمة الدول الخارجية المسيطرة والتغييرات الهيكلية البعيدة المدى التي نتجت عن ذلك.

المحور الثالث: خلاصات عامة: ما العمل؟

أعدت هذا التقرير شبكات مدنية تنموية متعددة مجالات العمل والاهتمام. وإلى جانب الهدف المعرفي، يتوسل معدوه أن يكون أداة تحليل وعمل يساعد المتدخلين على مقاربة قضية الحق في الغذاء من منظور تكاملي وفي سياق خيار سياساتي مساعد على تحقيق الأهداف. كما أن هذا التقرير من شأنه أن يساعد على إيجاد قاعدة حوار معرفية مشتركة تسهل تقارب وجهات النظر وتسمح بقيام ائتلافات بين منظمات غير حكومية ونقابية تعبر بين التخصصات المختلفة وتصب في تكوين مسار عريض مشترك بين مختلف فئات منظمات المجتمع المدني بعيداً عن المنطق القطاعي والتخصصي الضيق.

١٠ Histoire d'une appropriation par les pouvoirs publics - Mohamed Elloumi

وهذا القسم الأخير من العرض - خلاصات عامة: ما العمل؟ - استند إلى ما جاء في التقرير في القسم النظري وعرض المفاهيم من جهة أولى؛ كما استند إلى الخبرات والمشاكل والتجارب التي تضمنها العروض الوطنية، من جهة ثانية. وطريقة التحليل هنا تضع ثلاثية مفاهيم الغذاء - الحق والأمان والسيادة - في محور الاهتمام احتراماً لخيار القارئ المتدخل وتفضيلاته، كما تستخلص من مجمل العروض ومن التحليل الإجمالي ما هي العوامل/المصادر الضاغطة على الحق في الغذاء والتي تعيق تحقيقه.

وقد تم تحديد ٦ عوامل/مصادر يتكون كل منها من مصدر عالمي وآخر وطني على النحو الآتي:

- **السياسات الاقتصادية العالمية، والسياسات الاقتصادية الوطنية.**
- **مصالح الشركات العملاقة، ومصالح كبار المستثمرين والقطاع الخاص الوطني.**
- **الحروب والاحتلال والنزاعات ببعديها الخارجي والداخلي.**
- **غياب الديمقراطية والحكومية الرشيدة عالمياً ووطنياً.**
- **الضغوط البيئية «الطبيعية» والتي من صنع البشر، كونياً ووطنياً.**
- **إهمال البحث العلمي المناسب، وضعف القدرات الوطنية.**

يلخص الشكل البياني هذه العوامل التي سوف نتناولها تباعاً على أن نقترح في كل منه وجهة الموقف والسياسات البديلة من منظور إعمال الحق في الغذاء وتحقيق الأمان الغذائي من خلال سياسات تلتزم توجه السيادة الغذائية.

١. السياسات الاقتصادية العالمية والوطنية

السياسات الاقتصادية والتجارية العالمية ذات تأثير حاسم على إعمال الحق في الغذاء على المستوى الوطني في البلدان النامية بشكل خاص. وقد بين ذلك إثر ارتفاع أسعار الغذاء على الدول النامية ومنها الدول العربية حيث أثر ذلك في تراجع مؤشرات الأمان الغذائي.

آليات التأثير متعددة، بعضها تاريخي وبعضها مستجد في ظل العولمة الراهنة، وهي لا تنفصل عن الخيارات النيوليبرالية للعولمة التي يوجد إجماع واسع على أنها تعيق تحقيق التنمية البشرية المستدامة وهي تتحمل جانباً رئيسياً من التدهور البيئي وتفاقم مشكلات الفقر واللامساواة، والاختلالات الكبيرة بين القطاعات الاقتصادية. وخلال المرحلة الكولونيالية تم بناء علاقات التبعية الغذائية للدول النامية من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات المفروضة بالقوة المباشرة أحياناً، أدت إلى توريث الدول المستقلة الحديثة عبء زراعة ثنائية البنية: زراعات نقدية - تصديرية مروية غالباً وذات إنتاجية متوسطة إلى مرتفعة؛ وزراعات تقليدية ضعيفة الإنتاجية، غير مروية غالباً وذات إنتاجية منخفضة عموماً في مساحات صغيرة الحجم يقوم بها المزارعون الصغار. أما وسائل إعادة إنتاج هذه التبعية الغذائية في الوقت الراهن فتتم وفق القنوات الآتية:

العوامل الضاغطة على إعمال الحق في الغذاء



- **الأثر المستمر لوضعية التبعية الهيكلية الموروثة واستغلال الحاجة الملحة إلى الغذاء التي لا تحتمل التأجيل.**
- **السيطرة من خلال التجارة العالمية على تجارة المحاصيل الرئيسية المستخدمة في التغذية، أو في المحاصيل الأخرى المخصصة لتوفير العملة الصعبة في الدول النامية.**
- **التحكم في الأسعار في الأسواق العالمية، وربط الأسعار الوطنية بالأسعار العالمية من خلال آليات التجارة والاتفاقيات التجارية والاقتصادية.**
- **التحكم في الأسعار النسبية بين المنتجات المختلفة في غير صالح منتجات صغار المزارعين والمنتجات المخصصة للاستهلاك الوطني بما يعزز إحكام التبعية.**
- **الاستحواذ على الأراضي ذات الجودة العالية من قبل استثمارات للشركات أو لدول «غنية» في دول فقيرة على حساب أمانها وسيادتها الغذائيين.**
- **نظام المساعدات الغذائية سابقاً وحالياً في بعض الدول لاسيما التي تعاني من حروب وأزمات.**

هذه الحزمة من السياسات والقنوات ليست قابلة للتحقيق إلا على أساس التحالف (التبعي) بين الأطراف الدولية الخاصة والحكومية، وبين شركات خاصة وطنية برعاية أو شراكة حكومية أيضاً، بما في ذلك التزام الحكومة توفير كل الضمانات من أجل تسهيل عمل القطاع الخاص المعولم من خلال التشريع وتوقيع الاتفاقيات وصولاً إلى الفساد والممارسة القمعية وتغييب المشاركة الديمقراطية التي يتطلبها أحياناً انتزاع الأراضي. لقاء ذلك تحصل الحكومات علة حصة من الريع المادي والسياسي المتمثل في الدعم الداخلي والخارجي لنظام الحكم.

محاور مواجهة هذه السياسات - من قبل شبكات منظمات المجتمع المدني الإقليمي والوطنية - تتطلب:

١. **الضغط الشامل من أجل اعتماد سياسات تنموية بديلة للسياسات النيوليبرالية الحالية، بما في ذلك السياسات الإقليمية والوطنية المتوافقة معها، والحرص أن تكون السيادة الغذائية وتحقيق الأمان الغذائي في صلب هذا البديل.**
٢. **بناء ائتلاف عريض من أجل مراجعة الاتفاقيات التجارية مع الجهات الدولية، والعمل على فرض مشاركة المجتمع المدني، يتكون من ممثلي الريف والفلاحين وصغار المزارعين والصناعات الغذائية والصغيرة والمتوسطة والنساء وممثلي كليات الزراعة والباحثين الزراعيين وفي مجال الصحة والتغذية ومكافحة الفقر، والتعاونيات وجمعيات المستهلكين في أي حوار يتعلق بالاتفاقيات الزراعية والغذاء.**
٣. **العمل على تحويل هذا الائتلاف إلى فاعل مدني رئيسي ضاغط على السياسات الوطنية في هذا المجال، والتفاعل الضاغط والمتواصل مع الخطط الزراعية ووزارات الزراعة والري والصحة والشؤون الاجتماعية وغيرها من المؤسسات المعنية بالغذاء.**

٤. **العمل على تحقيق التوزيع العادل للموارد المائية بشكل علمي ومستدام، وإزالة الخلل في استهلاك الموارد المائية وغيرها على مساحات محدودة من الأراضي المروية المخصصة للتصدير على حساب الأراضي الأخرى.**
٥. **إعادة التوازن بين الإنتاج المخصص للتصدير والمخصص للاستهلاك المحلي لصالح هذا الأخير؛ واستعادة التوازن بين الإنتاج الحيواني وما يرتبط به من إنتاج الأعلاف وبين الإنتاج النباتي لاسيما المخصص للاستهلاك البشري بما يقلص الاعتماد على الاستيراد.**
٦. **تنظيم الأراضي بشكل عقلاني لجهة الاستخدام والحد من تراجع الأراضي الزراعية لصالح العمران الحضري والمضاربات العقارية، والاهتمام بإصلاح وضع التربة والحد من تدهور نوعيتها.**
٧. **وضع حد لعمليات الاستحواذ على الأراضي من قبل جهات خارجية لصالح أشكال متطورة تعاونية وغير تعاونية من الاستثمارات الوطنية المخصصة لتحسين الوضع التغذوي للناس والسيادة الغذائية للبلاد.**
٨. **فك استتباع الأسعار الداخلية للمواد الغذائية للأسعار العالمية دون ضوابط، وتنظيم الأسعار النسبية الداخلية بين المنتجات المختلفة بما ينصف المزارعين الصغار والمستهلك في آن.**

٢. مصالح الشركات العملاقة، والقطاع الخاص الوطني

مقابل التحالف الوطني المدني - الاجتماعي الذي أشرنا إليه في الفقرة السابقة هناك طرف مقابل مكون من المستفيدين الرئيسيين من النظام الزراعي - الغذائي السائد، هؤلاء هم بالدرجة الأولى:

- **كبار المستثمرين الرأسماليين في المجال الزراعي المستفيدون الرئيسيون من الاستثمارات الزراعية في الأراضي المروية المخصصة للتصدير، وغالباً ما يكونون شركاء أو مقربين من مواقع النفوذ في السلطة؛**
- **كبار التجار الذين يستوردون ويوزعون المدخلات الزراعية من بذور ومخصبات ومبيدات حشرية وآلات ومعدات... الخ، وهؤلاء غالباً يكونون وكلاء تجاريين لشركات عالمية؛**
- **شبكة الوسطاء بين المنتج والمستهلك، بما في ذلك مؤسسات التمويل والإقراض من مصارف أو شركات مالية أو حتى أفراد، والمتحكمين بالتخزين والتبريد والنقل والتوضيب والتصدير وتجار الجملة...الخ؛**
- **أصحاب الصناعات الغذائية الكبيرة لاسيما التي تسيطر على حصة كبيرة من الأسواق بشكل شبه احتكاري، والتي تصنع مواد غير صحية وغير ضرورية للتغذية السليمة، أو تستخدم مدخلات وسيطة مستوردة من الخارج بدل المنتجات الزراعية الطبيعية والمحلية؛**
- **المؤسسات والأجهزة الحكومية (لاسيما وزارة الزراعة والصحة...الخ) والسلطات اللاحصرية أو اللامركزية ذات الصلاحية والتأثير لاسيما محافظي وولاة المناطق الريفية والمجالس الجهوية حيث لديه صلاحيات فعلية في مجال تنظيم استخدام الأراضي والزراعة.**
- **وسائل الإعلام الكبيرة - الرسمية والخاصة - المرتبطة بأصحاب المصالح والتي تقوم - في ما تقوم به - بالترويج الدعائي لمنتجات وعادات غذائية ضارة، وتروج معطيات مغلوطة في مجال الزراعة والصحة والتغذية، غالباً ما تكون مدفوعة الأجر من قبل الشركات المنتجة أو التجارية.**

وفي ضوء التحليل الملموس لمكونات هذا التحالف وممارساته في كل بلد، يفترض بالتحالف المدني العريض من أجل الحق في الغذاء أن يعمل في وجهة مضادة من أجل تخفيف الأثر السلبي وتدعيم سياسات وممارسات بديلة. ويمكن أن تولى الأهمية - على سبيل المثل - للنقاط الآتية:

١. **الضغط من أجل التزام القطاع الخاص، لاسيما الشركات الكبيرة العالمية والوطنية، بالمسؤولية البيئية والاجتماعية كحد أدنى، بالمبادئ الموجهة لالتزام القطاع الخاص بحقوق الإنسان حيث ذلك ممكن. كما يمكن التركيز بشكل خاص على مدخل محدد أو أكثر من أجل فرض التراجع عن ممارسات فجة وذات ضرر واضح للرأي العام. ومن المداخل الممكنة:**
   - **الضغط من خلال الحركة الاجتماعية في الشارع لمواجهة الضرر اللاحق بمواسم المزارعين بسبب الإغراق أو عدم احترام الرزنامة الزراعية،**
   - **اختيار المدخل الصحي والسلامة الغذائية وعدم احترامها من قبل التجار والمصنعين،**
   - **الضغط من خلال مراقبة الأسعار وفرض أسعار متناسبة مع مستوى مداخيل المواطنين الفعلية.**
٢. **كسر حلقة الوسطاء التي ترفع الكلفة من خلال تدعيم إنشاء شبكة من التعاونيات الإنتاجية والاستهلاكية وتعاونيات الخدمات الوسيطة (مدخلات وتخزين وتسويق)، وبناء آليات لعلاقات مباشرة بين المنتج الزراعي والمستهلك، لاسيما بين المدن والأرياف المحيطة بها.**
٣. **تطوير التحالف مع الصناعات الزراعية الوطنية المتوسطة والصغيرة المتضررة من احتكار القلة ذات الامتيازات والمعرضة للخسارة والزوال، لاسيما من يسلك منه طريق التعاون من المنتجين ويلتزم بالمعايير الصحية والبيئية. وهذا الممكن من القطاع الخاص الذي يشكل الغالبية العددية، يمكن أن يكون حليفاً فعالاً للحركة المدنية من أجل الحق في الغذاء.**
٤. **مراقبة الإطار التشريعي الوطني والالتزامات الدولية التي تنظم عمل الشركات في المجال الزراعي والتغذوي، واستخدام كل الوسائل المتاحة من أجل فرض عدم انتهاك السيادة الوطنية على الموارد، أو عدم الالتزام بالشروط الصحية والبيئية ومنع الإغراق، بما في ذلك الأدوات التي تتيحها الاتفاقيات الدولية نفسها، وآليات مراجعة الالتزام بحقوق الإنسان ورصد الإنجاز التنموي حسب الاجندات العالمية (وآخرها أجندة ٢٠٣٠ والمقررات الخاصة بالغذاء والزراعة).**

٣. الحروب والاحتلال والنزاعات ببعديها الخارجي والداخلي

تفاقم الحروب والنزاعات أزمة الغذاء ومشكلات الزراعة والأرض وتولد مشكلات من نوع خاص. ففي الدول العربية التي تعاني من احتلال (فلسطين) أو من حروب معممة تشترك فيها أطراف خارجية وداخلية (اليمن، سوريا، ليبيا، الصومال، العراق سابقاً...)، برزت مشكلات حادة وصلت إلى حد المجاعة وانتشار الأمراض نتيجة المياه الملوثة وسوء التغذية بلغت أقصاها في اليمن حيث يعاني ٤,٩ ملايين شخص [11]نقصاً في الغذاء، وحيث انتشر وباء الكوليرا بأكثر من .....٥ إصابة[12]. كما أن نسبة الفقر ارتفعت بشكل كبير في سوريا لاسيما بين النازحين داخلياً واللاجئين حيث إن ٧ ملايين شخص [13]يعانون من نقص الغذاء والفقر الشديد. وقد استخدم الغذاء سلاحاً في الحرب في هذه البلدان من خلال الحصار والتجويع من أجل فرض الاستسلام، كما انتشرت تجارة المواد الغذائية الضرورية من قبل الميليشيات والعصابات وأحياناً الجهات الرسمية. من جهة أخرى فإن انتشار النزاعات والمواجهات العسكرية شمل المساحات الريفية الواسعة التي دمرت زراعتها أو تضررت، وتلوثت بالألغام (حالة لبنان بعد الاعتداءات الإسرائيلية) والملوثات الناجمة عن استخدام الذخائر (حالة العراق وسوريا)، ونزوح السكان والقوى العاملة ما أدى إلى تدهور شامل في الزراعة والعناية بالأرض، ما سيترك آثاراً كبيرة على المدى البعيد أيضاً.

من ناحية أخرى، ثمة مستفيدون من الحرب أيضاً. فالحاجات المتزايدة للاجئين والسكان إلى الغذاء تتم تلبيتها من خلال المساعدات الغذائية التي تقدمها المنظمات الدولية للسكان واللاجئين. ويمكن لهذه المساعدات أن تلعب دوراً في زيادة التبعية الغذائية من خلال ضخ منتجات محددة لتلبية حاجات السوق بدل المنتجات الوطنية، ويمكن لذلك أن يؤدي في حال امتداد الحرب أو النزاع إلى زرع الحاجة إلى هذه المنتجات التي تستمر خلال مرحلة ما بعد الحرب والنزاع، وكذلك تثبيت ذلك في علاقات تجارية واقتصادية مع الموردين للمساعدات الإنسانية. مع العلم انه قد يتم توفير هذه المساعدات بوسائل مختلفة منها استخدام المنتجات الوطنية للبلدان المضيفة للاجئين (وهذا أقل ضرراً) أو من خلال عقود مع شركات توريد خاصة لاسيما بالنسبة للمواد الغذائية الأساسية التي تستورد عادة في معظم البلدان. كما أن شبكات من المهربين والمجموعات المسلحة وموظفي السلطات الفاسدة والمتواطئة يجدون دائماً طريقاً للإفادة الطفيلية من هذا الوضع الاستثنائي، بما في ذلك الفساد والإتجار بالمساعدات الغذائية نفسها، وتصبح مصالح هذه الفئات واحدة من العقبات أمام تحقيق المصالحات وإيجاد حلول للنزاعات، ما يمكن أن يشكل تهديداً لمصدر ارتزاقهم.

مواجهة هذا الواقع لا بد من أن يشمل التركيز على النقاط الآتية:

- **رغم كل الأهمية التي تشكلها الحروب والنزاعات، لا تقتصر أسباب انتهاك الحق في الغذاء على الحروب والأسباب الطارئة مهما كانت أهميتها. فالشبكات المدنية العاملة في مجال الحق في الغذاء تأخذ بالاعتبار الأسباب والعوامل الهيكلية الأخرى السابقة على الحرب والنزاع، وذلك تلافياً لتكرار أنماط السياسات نفسها في مراحل إعادة البناء بعد الحرب والمصالحة. فالظروف الاستثنائية والأكثر صعوبة تتطلب سياسات رؤيوية متكاملة أكثر فعالية وعدم الاكتفاء بإلقاء المسؤولية على الحرب وحدها.**
- **غالباً ما يكون هناك انفصام بين التدخل الإنساني والتدخل التنموي، ولا تأخذ غالبية التدخلات الإنسانية بالاعتبار الآثار المتوسطة والبعيدة المدى لتقديم المساعدات الإنسانية والغذائية التي تقتصر غالباً على سد الحاجات الأكثر إلحاحاً في المدى القصير دون بعد تمكيني وتنموي. في المقابل فإن المقاربة التنموية تتطلب الربط الذكي بين التدخل الإنساني والتدخل التنموي في الآجال القصيرة والمتوسطة والبعيدة الأمد، تلافياً للآثار الهيكلية السلبية على الزراعة والحق في الغذاء مستقبلاً، وتلافياً للآثار الجانبية السلبية على جوانب الحياة الأخرى للسكان واللاجئين بما في ذلك المجتمعات المضيفة.**
- **مراقبة وثيقة لمجمل نظام المساعدات الإنسانية لاسيما الغذائية منها، ومشاركة فعالة من قبل المجتمع المدني مع المنظمات الدولية والجهات الحكومية وممثلي السكان النازحين واللاجئين، من أجل منع الفساد والإتجار بغذاء الناس، وسوء إدارة المساعدات على كافة المستويات، وهي ممارسات شائعة في هذه الحالات وتشارك فيه الأطراف كلها.**

٤. غياب الديمقراطية والحكومة الرشيدة عالمياً ووطنياً

يساهم غياب الديمقراطية والعدالة في النظام العالمي في تفاقم أزمة الغذاء حيث إنها تتيح لحفنة من الشركات والدول صاحبة القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية أن تتحكم في غذاء العالم وزراعته وتجارته. في المقابل فإن تمثيل الدول النامية وفقراء العالم، بما في ذلك مزارعوه الصغار وفلاحوه ومستهلكو المواد الغذائية من عموم الناس، في المؤسسات الدولية ضعيف وقدرتهم على إسماع صوتهم والتأثير في القرارات شبه معدومة بحكم التشتت واحتكار تمثيلهم الضعيف أصلاً من قبل حكومات لا تملك قراراً مستقلاً وتستفيد من ريع العولمة النيوليبرالية بأشكال عدة.

وعلى الصعيد الوطني لا يختلف الأمر كثيراً في البلدان العربية، لا بل ربما كان الوضع أكثر سوءاً. فالقيود على الديمقراطية والحريات شديدة، والمجتمع المدني ليس مقيداً في عمله فحسب،

١١ الحق في الغذاء و السيادة الغذائية من خلال البيانات والمؤشرات الدولية «- الراصد العربي – د.عزام محجوب وأ.محمد منذر بلغيث

١٢ منظمة الصحة العالمية https://www.who.int/emergencies/yemen/ar/

١٣ الحق في الغذاء و السيادة الغذائية من خلال البيانات والمؤشرات الدولية «- الراصد العربي – د.عزام محجوب وأ.محمد منذر بلغيث

وانضم اليهم المستثمرون الرأسماليون الكبار في الزراعة، وتدهورت أحوال صغار المزارعين والفلاحين في كل الدول العربية تقريباً، كما تعرض ذلك الأوراق الوطنية.

التحولات في الزراعة لم تنفصل عن التحولات في النظام السياسي والاقتصادي والتحالفات الاجتماعية، وتعزيز وضع الزراعة المستجيبة لمتطلبات التنمية البشرية المستدامة والحق في الغذاء، يندرج أيضاً في إطار التحولات/الإصلاحات السياسية والمؤسسية في منظومة الحوكمة. وفي هذا الصدد يمكن العمل وفق المحاور والمستويات الآتية:

- **على المستوى الدولي، تعزيز حضور الفلاحين وحركات المزارعين والمنظمات البيئية والتنموية في الآليات الدولية، وبناء ائتلافات تتجاوز التخصصات الضيقة، وتصحيح التمثيل في المنظمات الدولية المعنية وفق مقتضيات الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، من أجل اقتراح وفرض بدائل في ما يتعلق بتجارة الغذاء والأسعار وحقوق صغار المنتجين الزراعيين، التزاماً بمتطلبات الاستدامة والعدالة وإعمال الحق في الغذاء للجميع.**
- **على المستوى الإقليمي، إشراك النقابات الفلاحية والتعاونيات وحركات المزارعين بفعالية في الشبكات الإقليمية والوطنية التنموية، حيث إنها مهمشة حتى ضمن منظمات المجتمع المدني. والحرص على وجود ممثلين عن هذه الفئات في المنتديات الإقليمية المتخصصة (البيئية والزراعية والنسوية) والعامة (المنتديات والآليات الحقوقية ومتابعة أجندة ٢٠٣٠...)، وجعل قضية الحق في الغذاء قضية مشتركة للحراك التنموي العام.**
- **في سياق الإصلاحات السياسية والمؤسسية العامة، العمل لتعزيز اللامركزية الديمقراطية لاسيما في المناطق الريفية، والنص على تمثيل الفلاحين والمزارعين - لاسيما النساء - في الهيئات المحلية والمجالس البلدية.**
- **تعديل التشريعات لجهة إلزامية عمليات التشاور مع ممثلي الفلاحين والمزارعين والتعاونيات وجمعيات المستهلكين، وتعزيز تمثيلهم في المجالس الاقتصادية والاجتماعية (والبيئية)، والزامية التشاور ومشاركتهم في المشاريع الحكومية والتنموية الممولة من جهات دولية، والتي تتعلق بالغذاء والزراعة والصحة.**
- **إعداد وإقرار مدونة سلوك أو مبادئ/قواعد موجهة - ملزمة إذا أمكن - تتضمن المعايير البيئية والصحية والاجتماعية التي يجب احترامها في كل ما يتصل بإنتاج الغذاء وتجارته واستهلاكه.**

٥. الضغوط البيئية «الطبيعية» والتي من صنع البشر، كونياً ووطنياً

لقد تراجع الطابع «الطبيعي» للخصائص والضغوط البيئية مع تقدم الحضارة البشرية. فالتفاعل «الطبيعي» بين الإنسان والطبيعة المحيطة كان يتم بشكل متكافئ بين الطرفين بمقدار ما كان الإنسان لا يملك من الأدوات والمؤسسات ما يمكنه من التأثير الجوهري في الخصائص الطبيعية، بل كان يتكيف معها، ويعدل فيها تعديلاً طفيفاً لا يغير من خصائصها. ولعل الزراعة هي أول عملية تغيير وتحويل للطبيعة في خدمة الإنسان، وجعلها منتجة للغذاء ولاحقاً حاجات أخرى. وبهذا المعنى، ومنذ العصور القديمة جداً، لم تعط البيئة المحيطة معطى طبيعياً بحتاً، بل باتت مركباً من معطى طبيعي ومعطى بشري في آن.

وفي عصرنا هذا الذي دشنته الثورة الصناعية منذ ثلاثماية سنة، تبدل الأمر بشكل نوعي، حيث بات المعطى الطبيعي في البيئة خاضعاً ومتأثراً بدرجة كبيرة بالمعطى البشري. ولعل أبرز علامات ذلك هو ظاهرة التغير المناخي الذي حفزه النمو الصناعي والسلوك غير المستدام خلال القرون الماضية وفي أيامنا الحاضرة. إن الممارسات البشرية غير المستدامة التي تقودها اليوم العولمة النيوليبرالية، وضعت الإنسان في مواجهة الطبيعة في دائرة غير حميدة من الفعل (البشري) وردة الفعل (من قبل الطبيعية - إن صح التعبير - الذي يتخذ ما يبدو انتقاماً من سلوك الإنسان في شكل فيضانات وموجات حر وجفاف وأعاصير...الخ)، لا يمكن اعتبارها ظاهرات طبيعية بحتة. كما أن آثارها السلبية ليست نتاج طبيعتها نفسها بقدر ما هي أيضاً نتاج شكل التفاعل بين الظاهرة الطبيعية وبين الناس ومؤسساتهم. إن فيضان النهر ظاهرة طبيعية (بمعنى ما) لكن الكارثة الناجمة عنه من تدمير وضحايا ومجاعة هي بالدرجة الأولى من نتائج سلوك الإنسان التراكمي، ومؤسساته وسياساته القاصرة، أو حتى المتسببة بها. هذا التمييز ضروري لتلافي المقاربة «القدرية» التي يراد من خلالها رفع المسؤولية التاريخية التراكمية عمن تسبب بهذا الواقع، كما يراد أيضاً رفع المسؤولية الراهنة عن القصور في معالجة آثار التدهور البيئي، وتجنب الالتزام بأي سياسات للوقاية من تجدد مثل هذه «الكوارث» بحجة أنها من نتائج الطبيعة والقدر.

انطلاقاً من هذه المقاربة، فإن العمل من أجل فرض ممارسات زراعية مستدامة وضمان الحق في الغذاء للجميع، يتطلب أيضاً العمل على المستويات الدولية والإقليمية، كما المستويين الوطني والمحلي. يشمل ذلك المحاور الآتية:

- **تشديد الضغط والعمل من أجل التصدي للتغير المناخي وتبعاته على المستوى العالمي بشكل خاص، باعتبار ذلك مهمة مشتركة أمام الجميع، وليست ترفاً يختص بدول دون غيرها.**
- **أن تؤكد مقاربة المجتمع المدني في هذا المجال على المسؤولية التراكمية التاريخية للدول الصناعية المتقدمة في نشوء وتفاقم ظاهرة التغير المناخي (والاحترار العالمي)، وأن عليها أن تتحمل مسؤوليتها كاملة، بما في ذلك تحمل العبء الأكبر من كلفة السياسات المطلوبة لكبح هذه الظاهرة، والتعويض على الدول النامية المتضررة، وتحمل العبء الأكبر في تمويل الصناديق والمبادرات والبحوث في هذا المجال، بعيداً عن منطق الربح والتجارة. وذلك التزاماً بمبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتفاوتة ووضعه موضع التنفيذ الفعلي.**
- **الاشتراك والمساهمة في الائتلافات العالمية من أجل فرض الالتزام باتفاقية باريس للمناخ، والضغط على الدول التي لا تلتزم بها أو تريد الانسحاب منها. كما العمل على أن لا يجري التحايل على متطلبات وقف التدهور البيئي من خلال حلول تجارية (مثل بيع حقوق التلويث بين الدول أو نقل الصناعات الملوثة إلى دول أخرى...الخ).**
- **على المستوى الإقليمي احترام خصائص «المناطق المناخية والطبيعية» المتنوعة في البلدان العربية (التربة والتضاريس والمياه والمناخ...الخ). وبناء على ذلك الضغط**

من أجل سياسات زراعية وغذائية مستدامة تأخذ ذلك بالاعتبار ولا تضع النشاط البشري في صراع قسري مع هذه الخصائص، ما يؤدي إلى استنزاف الموارد ونتائج غير حميدة.

- **لحظ مصادر التلوث البيئي الخاصة بالمنطقة العربية، لاسيما ما تتسبب به الحروب والنزاعات (ألغام، ذخائر، اليورانيوم المنضّب، التدهور المزمن للتربة وإهمال الأرض...الخ). فهذه أيضاً تستحق الأولوية في البلدان العربية.**
- **الإصرار على التكامل الإقليمي بما هو مسار ضروري - لا بل إلزامي - لتحقيق الأمان الغذائي والسيادة الغذائية، وهو أمر يصعب تصور تحقيقها على مستوى كل دولة منفردة. على أن يكون ذلك مندرجاً في إطار تنموي مستدام وعادل يحترم حقوق الناس والبلدان لا من خلال الاستحواذ على الأرض من قبل الشركات الخاصة أو الدول النافذة على حساب الدول الفقيرة وأنماط حياة السكان فيها.**

٦. إهمال البحث العلمي المناسب، وضعف القدرات الوطنية

البحث العلمي كما كل شيء آخر يجري استغلاله من قبل رأس المال وتوظيفه في خدمة منطق المنافسة والربح. فالبحث العلمي يتركز هو الآخر في مجالات دون أخرى حيث احتمالات الربح أكبر، وحيث الأولويات البحثية المتناسبة مع متطلبات العولمة والأسواق والشركات الكبرى التي حلت في أماكن ومجلات كثيرة محل المؤسسات العامة (الحكومية) والأكاديمية المحايدة في مجال البحث. ويشمل الإهمال مسائل هامة بالنسبة إلى الدول النامية، بما في ذلك تطوير الأبحاث في بعض الأمراض الخاصة بالمناطق الاستوائية - على سبيل المثل - التي لا يوجد احتمال قوي لإدراجها ضمن أولويات البحث العلمي، وكذلك الأمر الاهتمام بالتكنولوجيات البسيطة نسبياً التي تسهل نواحي حياة المواطنين - بما في ذلك المزارعون وسكان الأرياف - في عيشهم وتنقلهم وحصولهم على حاجاتهم وتحسين إنتاجيتهم بطرق غير مكلفة. فمهما بلغ التطور في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التي تحتل اليوم رأس الهرم في البحث والتطوير، فهي لن تزرع سهل قمح، ولا تخبز رغيفاً، ولا تبني مسكناً. الأبحاث الجينية تأخذ منحىً خطيراً حيث يتم توظيف التعديلات الجينية من أجل السيطرة الخبيثة والمدمرة على الإنتاج الزراعي في العالم وتقويض السيادة الغذائية للدول والقضاء على التنوع البيولوجي والجيني، ما يشكل خسارة لا تعوض. أما تطوير الروبوتات والذكاء الاصطناعي، فلا يزال في بداياته وليس هناك ما يوحي أنه سيتحول إلى وسائل متاحة للجميع، لاسيما لملايين الناس المنتجين والمستهلكين في العالم النامي حيث غالبية سكان الكوكب.

هذا الإهمال والضعف موجود أيضاً في الدول النامية ومنها الدول العربية، حيث مخصصات البحث والتطوير ضئيلة أصلاً ولا تتجاوز ٠,٥٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية[١٤]. كما تسود ثقافة استهلاكية وتبذيرية وريعية حيث لا قيمة كبيرة للبحث العلمي - إلا مرة أخرى ما يخدم أولويات النخب الحاكمة ومحيطها - والبحث في مجال الزراعة والتغذية أكثر ضعفاً، لا بل حتى إن كليات الزراعة والصحة العامة والتغذية في الجامعات تعتبر من كليات واختصاصات الفئة الثانية مقارنة بالتخصصات الأخرى مثل الأعمال والتجارة، والاتصالات، والتخصصات المالية والتأمين، واقتصاد الأعمال، والطب التخصصي...ألخ.

في هذا الصدد، فإن محاور عمل الشبكات المدنية العاملة في مجال الحق في الغذاء يمكن اختصارها في ما يأتي:

- **الانضمام إلى المساهمة في الشبكات والائتلافات العالمية التي تضغط من أجل أجندة بحث علمي متوازنة تأخذ بالاعتبار حاجات البلدان النامية وأولوياتها، وأولويات القطاع الزراعي وتوفر الغذاء الصحي. وتحمل الدول الصناعية المتقدمة عبء تمويل البحث العلمي في مجال الزراعة المستدامة في إطار الصناديق المخصصة للتصدي للتغير المناخي.**
- **على المستوى العربي، العمل على قيام تعاون إقليمي بين البلدان العربية في مجال البحث الزراعي بقدرات وطنية، ومن خلال تعاون جنوب - جنوب وبدعم من المنظمات الأممية المعنية (أمم متحدة، فاو، برنامج الغذاء العالمي، ايفاد...الخ)، على أن يشمل ذلك الجامعات العربية وبناء مركز إقليمي مشترك لأبحاث الزراعة والتغذية في إحدى الدول العربية، وإدراج ذلك ضمن أولويات التنمية وأجندة ٢٠٣٠ في المنطقة.**
- **استخدام آليات التشبيك بين المنظمات النقابية والمدنية والحقوقية العاملة في مجال الحق في الغذاء من أجل تبادل التجارب الحقيقية التي حققت نجاحاً، والتعريف بالمبادرات والوسائل البديلة للزراعة الصحية والبيئية والمساعدة في نقلها إلى بلدان ومناطق أخرى وتعميمها.**
- **على المستوى الوطني، تطوير القدرات في مجال البحث العلمي والإرشاد الزراعي والتشبيك بين المؤسسات الحكومية وكليات الزراعة والصحة - التغذية والمنظمات الزراعية والصناعات الزراعية الوطنية، بما يعزز مكانة الزراعة والبحث الزراعي المتلائم مع الخصائص والحاجات الوطنية الحقيقية.**
- **عمل توعوي للشبكات الوطنية من أجل نقد الأنماط الغذائية وما يرتبط بها من ثقافة وسلوكيات استهلاكية وغير صحية، وتنظيم حملات مضادة للحملات الترويجية لممارسات ومنتجات غير صحية، لاسيما في وسائل الإعلام، وفي المدارس والمؤسسات العامة، والتركيز على الربط بين العادات الغذائية السيئة وتدهور الصحة (السمنة والوزن الزائد، والأمراض المرتبطة بالتغذية كالسكري وأمراض القلب والشرايين...الخ).**

يختصر الشكل الآتي محاور العمل الرئيسية ووجهتها (بشكل جزئي) في مواجهة العوامل/المصادر الستة التي سبق عرضها والتي تعتبر عوامل مؤثرة وضاغطة على الحق في الغذاء بما هو أمان غذائي وسيادة غذائية على حد سواء.

١٤ البنك الدولي. https://data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS

محاور التدخل ووجهة العمل لمواجهة عوامل الضغط على الحق في الغذاء

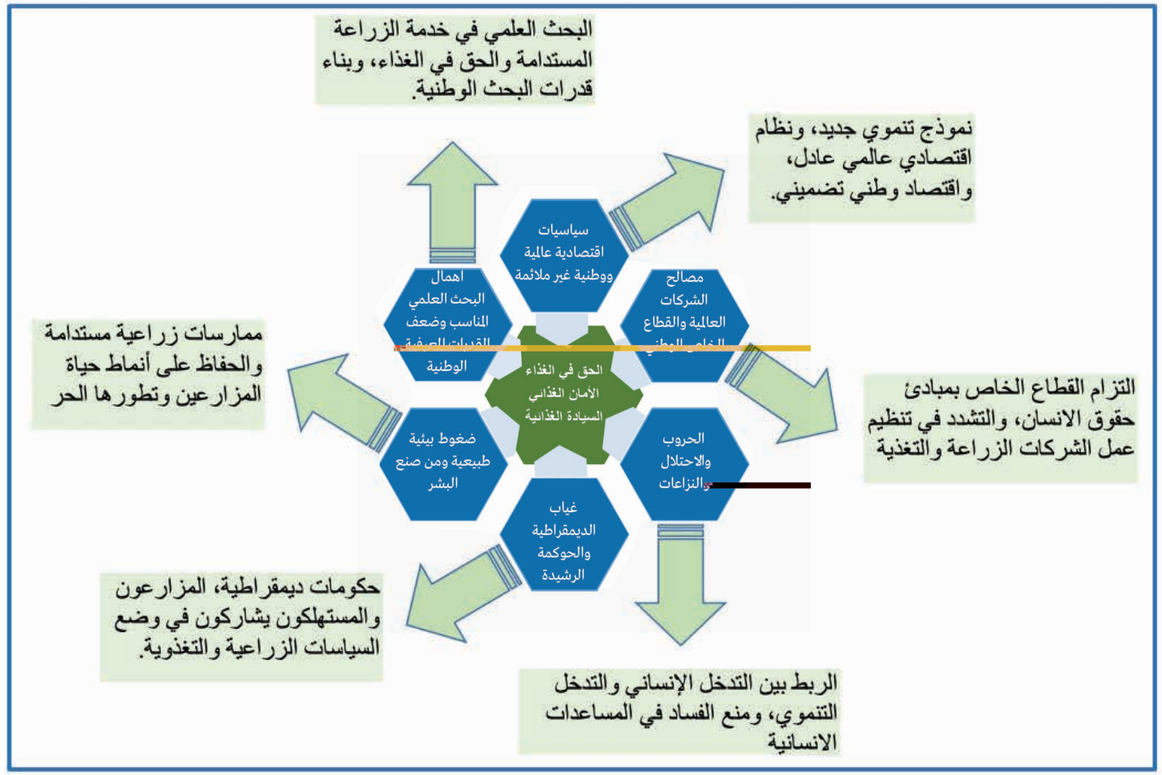

القسم الثاني: التقارير الإقليمية



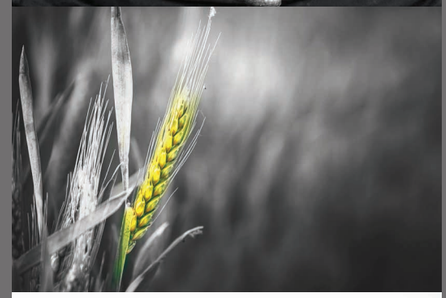











الحق في الغذاء والسيادة الغذائيّة

الورقة الخلفية لتقرير الراصد العربي

عزّام محجوب
أستاذ فخري في الاقتصاد والتنمية بجامعة المنار
تونس

محمّدمنذر بلفيث
خبير وباحث في السياسات الاجتماعيّة

المقدمة

استنادا إلى أن الغذاء، وفقا لما اتُّفق عليه منذ نشأة الفكر الاقتصادي، هو ليس بسلعة كسائر السلع، باعتباره مرتبطًا بحياة الإنسان واستمرار الجنس البشري، تتعرّض هذه الورقة إلى الحقّ في الغذاء وما يتصّل به من مفاهيم الأمن البشري والأمن الغذائي والسيادة الغذائيّة. وهي تنتهج مقاربة حقوقيّة تسعى إلى البحث في كنه العلاقة الوطيدة التي تجمع بين هذه المفاهيم والتي تهدف في نهاية المطاف إلى تحقيق كرامة الإنسان وتسعى إلى تأمينه، حاضرا ومستقبلا، من الفاقة والجوع والخوف.

وقد تم تخصيص القسم الأول من الورقة إلى استعراض تطوّر مفهوم الحقّ في الغذاء في نطاق المنظومة الكونيّة لحقوق الانسان، باعتباره أحد الحقوق الأساسيّة للإنسان، وبيان الأسس القانونيّة التي ينبني عليها والتي تلزم الدول باحترامه وحمايته وإعماله لفائدة كلّ الأشخاص دون تمييز أو إقصاء. كما تم التطرق في نفس القسم إلى العلاقة التي تربط بين الأمن الغذائي، الذي يكوّن أحد المقوّمات السبعة للأمن البشري في تصوره الحديث المتصل أساسا بأمن الفرد وحمايته من كل أشكال الجوع والخوف والتهديد، وبين السيادة الغذائيّة التي تتأسس كذلك على تكريس الحق في الغذاء ولكنها لا تقتصر على حق الفرد في الغذاء الكافي والصحي بل تؤكّد أيضا على حقوق المجموعات والشعوب في ضبط اختياراتها وسياساتها الغذائية والزراعية وفي المحافظة على البيئة السليمة وجملة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية الأخرى. ومن خلال تحليل هذين المفهومين تبدو بكل وضوح محوريّة الحق في الغذاء الكافي والتغذية ونقطة الالتقاء المركزيّة بينهما. كما تم التطرق في هذا القسم إلى أجندة أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي تضمنت أهدافا تتصل بالحق في الغذاء والتي، رغم التحفظات بشأن قدرتها على أن تكون قوّة تغيير وتحويل للمجتمعات، فإنها قد تشكّل إطارا، وطنيًّا ودوليّا، لا سيما بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، للمتابعة والمساءلة والتعرف على مدى التقدم على درب تدعيم أركان الأمن الغذائي وتجسيم مقوّمات السيادة الغذائيّة. كما حاولنا بيان أبرز الأهداف والغايات التي تم ضبطها من قبل المجتمع الدولي في هذا المجال. ويتصل القسم الثاني بتطور مفهومي الأمن الغذائي والسيادة الغذائية في النقاش التنموي الدولي. فقد تطور الأمن الغذائي منذ نشأته خلال العقد السابع من القرن الماضي من مفهوم يتعلّق بتأمين الغذاء على المستوى العالمي إلى المستوى الوطني ثمّ إلى مستوى الأسرة والفرد بما يجسّد بصفة بليغة حقّ الشخص، وذلك بالتوازي مع تطوّر مفهوم الأمن البشري من أمن الوطن والدولة إلى أمن الفرد وحمايته حتى من الدولة. وقد عمدنا إلى استخدام عبارة الأمن الغذائي البشري للتأكيد على أن الأمن الغذائي هو من أمن البشر وللتأكيد على أهميّة إعمال حقوق كل الأفراد داخل المجموعات أو المجتمعات في التغذية الكافية والصحية والملائمة، وفق الأركان الأربعة الأساسيّة التي يضبطها التعريف الدولي للأمن الغذائي من توفر ووصول واستمرار واستعمال صحّي.

وتم في نفس القسم بيان تطور مفهوم السيادة الغذائية الذي أطلقته الحركات الاجتماعيّة للدفاع عن حقوق المزارعين الصغار في مواجهة سيطرة النظام النيوليبرالي وقوى رأس المال المعولم على مفاصل النظام الغذائي والزراعي بما هدّم الأنظمة التقليدية القائمة وتسبب في تجويع الملايين من المنتجين الصغار وسكان الريف ونشر سوء التغذية ودمّر البيئة والمحيط ويهدد مستقبل الأجيال القادمة في كامل أرجاء المعمورة. فمفهوم السيادة ينطلق من الحق في الغذاء للجميع ليؤكد على حقوق المجموعات والشعوب وجملة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الأخرى ويطرح بدائل سياسية وحقوقيّة واستراتيجيات مغايرة لا سيما من خلال التركيز على الزراعة الأسرية والبيئيّة المستديمة، وحماية صغار المنتجين والمستهلكين والسكان الأصليين وغيرهم، وتنفيذ إصلاحات زراعية شعبية وحقيقيّة، وتعزيز الديمقراطيّة المحليّة، وإعادة النظر في قواعد النظام التجاري العالمي نحو مزيد من العدالة والإنصاف.

أما الباب الثالث فقد تمّ تخصيصه للبحث عن بعض المؤشرات التي قد تمكّن من تقييم، وفق البيانات المتوفرة والشحيحة في المجال، بعض الجوانب المتصلة بمقوّمات السّيادة الغذائيّة من خلال موقع صغار المزارعين والزراعة الأسريّة وأوضاع قطاعات الزراعة والأرياف وانعدام التوازن في ملكيّة الأراضي وتوزيع الدخل وحالة التشغيل ومستوى عيش السكان ومدى حمايتهم وقدرتهم على إبلاغ صوتهم بما يمكنهم من تأمين عيشهم والمساهمة في نحت السياسات الغذائية لأوطانهم.

ثم تمّ التطرق في الباب الرابع إلى بعض محدّدات السيادة الغذائيّة في المنطقة العربيّة خاصة من حيث التطوّر السكاني وتنامي السكن الحضري وانتشار الفقر وتغيّر أنماط الإنتاج والاستهلاك والاندماج في المنظومات التجارية الدولية التي تهيمن عليها الشركات المتعددة الجنسيات والتي زادت في تعميق التبعيّة الغذائيّة للبلدان المنتمية لهذه المنطقة والتي من المرجح أن تزداد عمقا بفعل الإكراهات البيئيّة وتغيّر المناخ وضعف التعاون البيني لا سيما في ظل ضعف المجتمعات المدنية وقدرتها على الوزن على التوجهات والخيارات السياسيّة المنتهجة بصفة عامّة في هذه البلدان.

وقد خُصِّص الباب الخامس إلى تقديم قراءة للمؤشرات المتوفّرة لتشخيص أوضاع المنطقة العربيّة من زاوية الأمن الغذائي، وفقا لمقاييس المنظمة الدولية للأغذية والزراعة، من حيث التوفر والاستقرار والوصول والاستعمال مع تخصيص الجزء الأخير لتأثيرات الحروب والنزاعات على أوضاع البلدان العربيّة المعنيّة بهذه النزاعات سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وما لذلك من تهديد على أمنها واستقرارها ومستقبل أبنائها.

وتمثل هذه الورقة مدخلا لمزيد من التعمق في حالات البلدان العربية المعنية بأكثر دقة في إطار التقارير الوطنيّة لاستقراء واقع إعمال الحق في الغذاء، ومدى تحقيق الأمن الغذائي البشري وتجسيم أركان السيادة الغذائيّة في المنطقة. وذلك بما يمكّن منظمات المجتمع المدني والناشطين في مجال حقوق الإنسان من الأدوات المعرفية الدنيا وحجج المناصرة والمدافعة الضرورية لفعاليّة نشاطها في مجال الدفاع عن الحق الأساسي في الغذاء الكافي والتغذية ومجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، الفردية منها والجماعية، للإنسان العربي أينما كان.

أولاً: الحق في الغذاء: من الحقوق الأساسيّة للإنسان

يعتبر الحق في الغذاء من أولى حقوق الإنسان التي نصّت عليها المواثيق والصكوك الدوليّة باعتباره مرتبطا عضويا بحياة الإنسان وظروف عيشه وكرامته وصحته البدنية والعقليّة. وقد تم التنصيص على هذا الحق في العديد من النصوص والصكوك الدوليّة المتعلقة بحقوق الإنسان. كما شهد مفهوم هذا الحق وتعريفاته تطورا رافق ضرورة تدعيم المنظومة الدولية لحقوق الإنسان بما مكّن من مزيد تدقيق مضمونه وتوسيعه وضبط الالتزامات المحمولة على الدول، كصاحبة التزام، باحترامه وحمايته والعمل على تحقيقه لجميع الأشخاص.
فقد جاء في المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن لكل شخص الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته. وقد تم تأكيد ذلك خاصة على صعيد المأكل والعناية الطبية.

ثم جاء العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافيّة ليدقق ذلك حيث نصت المادة ١١ على أن الدّول تقرّ بحق كل شخص في مستوى معيشي كافٍ له ولأسرته يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء وعلى أنها تلتزم باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق. كما تنص الفقرة الثانية من نفس المادّة على أنّ الاعتراف بالحق الأساسي لكل الأشخاص بالتحرر من الجوع يقتضي أن تقوم الدول باتخاذ التدابير والبرامج المحددة والملموسة لتحسين طرق إنتاج وحفظ وتوزيع المواد الغذائيّة. كما أشار هذا العهد إلى ضرورة قيام الدول الأطراف بتأمين التوزيع العادل للمواد الغذائية العالمية في ضوء الاحتياجات والأخذ بعين الاعتبار للمشاكل التي تواجهها البلدان المستوردة للأغذية والمصدرة لها. وهو ما يبرز كذلك مسؤولية المجتمع الدولي في إعمال الحق في الغذاء لمختلف الأشخاص فوق أرض المعمورة.

وباستعراض مختلف التعريفات وتطورها يمكن حوصلتها في التعريف الآتي الذي قدمه المقرر الخاص للأمم المتحدة المكلف بالأمن الغذائي والحق في الغذاء: «الحقّ في الغذاء هو الحقّ في الوصول المستمرّ والدائم والحرّ، سواء بصفة مباشرة أو عن طريق الاقتناء بالمال، إلى غذاء، كميّا ونوعيّا، كافي وملائم ومطابق للتقاليد الثقافيّة للشعب الذي ينتمي إليه المستهلك، ويضمن حياة نفسيّة وجسديّة، فرديّة أو جماعيّة، خالية من الخوف ومرْضيّة وكريمة» .

ويتبيّن من خلال مختلف التعاريف، أنّ الفرد ككائن بشري هو العنصر الأساسي والمركزي للحقّ في الغذاء الكافي والملائم والمغذي وفق الاختيارات الثقافية لكل شعب. وقد ربط هذا التعريف الحق في الغذاء بكرامة العنصر البشري وبضرورة مراعاة خصوصياته الثقافية وبإدراج الصحة النفسية والاطمئنان من الخوف كعناصر أساسية يجب أخذها بعين الاعتبار في إنفاذ هذا الحقّ. وهو ما يشير إلى أن الحق في الغذاء هو من مقومات الأمن البشري في مفهومه الجديد الذي بدأ يبرز في أدبيات حقوق الإنسان والتنمية البشرية في منتصف تسعينات القرن الماضي. ويجدر التّأكيد على أهميّة استبطان أنّ مصطلح الحق في الغذاء يجب أن يعني في أذهان الجميع «الحق في الغذاء الملائم» كما يشار إليه من قبل لجنة الأمم المتحدة للأمن الغذائي أو «الحق في الغذاء الكافي والتغذية» للجميع كما تستخدمه الحركات الاجتماعيّة ومنظمات حقوق الإنسان.

وعليه فإن الحق في الغذاء هو المدخل الأساسي للتطرق إلى مسألتي الأمن والسيادة الغذائيتين من منظور حقوقي يضع في أولى اهتماماته تحقيق كرامة الإنسان وتجسيم حقوقه وتلبية حاجياته الأساسية المادية منها أو المعنوية دون إقصاء أو تمييز.

إطار عدد ١ : الحق في الغذاء في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان

•الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (وبخاصة المادة ٢٥):

«لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في ما يؤمِّن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه».

•العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافيّة وبخاصة المادّة ١١:

١. تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفّر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية. وتتعهد الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق، معترفة في هذا الصدد بالأهمية الأساسية للتعاون الدولي القائم على الارتضاء الحر.

٢. واعترافاً بما لكل إنسان من حق أساسي في التحرر من الجوع، تقوم الدول الأطراف في هذا العهد، بمجهودها الفردي وعن طريق التعاون الدولي، باتخاذ التدابير المشتملة على برامج محددة ملموسة واللازمة لما يلي:

(أ) تحسين طرق إنتاج وحفظ وتوزيع المواد الغذائية، عن طريق الاستفادة الكلية من المعارف التقنية والعلمية، ونشر المعرفة بمبادئ التغذية، واستحداث أو إصلاح نظم توزيع الأراضي الزراعية بطريقة تكفل أفضل إنماء للموارد الطبيعية وانتفاع بها،

(ب) تأمين توزيع الموارد الغذائية العالمية توزيعاً عادلاً في ضوء الاحتياجات، يضع في اعتباره المشاكل التي تواجهها البلدان المستوردة للأغذية والمصدرة لها على السواء».

•تعريف المقرر الخاص للأمم المتحدة المكلف بالأمن الغذائي الحق في الغذاء كما يلي: «الحقّ في الغذاء هو الحقّ في الوصول المستمرّ والدائم والحرّ، سواء بصفة مباشرة أو عن طريق الاقتناء بالمال، إلى غذاء، كميّا ونوعيّا، كافٍ وملائم ومطابق للتقاليد الثقافيّة للشعب الذي ينتمي إليه المستهلك، ويضمن حياة نفسيّة وجسديّة، فرديّة أو جماعيّة، خالية من الخوف ومزضيّة وكريمة».

•الملاحظة العامّة عدد ١٢ للجنة الحريات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافيّة لمنظمة الأمم المتحدة، أنّ: «الحق في الغذاء يتحقّق عندما يتوفر لكلّ رجل ولكلّ امرأة ولكلّ طفل، فرداً كان أو ضمن مجموعة مع أشخاص آخرين، الوصول المادّي والاقتصادي، وفي كلّ حين، تغذية كافية ووسائل الحصول عليها.

•«إعلان القمّة العالميّة للتغذية والزراعة (إعلان روما - ١٣-١٧ نوفمبر ١٩٩٦):

«نحن رؤساء الدول والحكومات أو من يمثلنا، المجتمعين بروما في القمة العالميّة للتغذية والزراعة بدعوة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، نؤكّد مجدّدًا حق كلّ كائن بشري في الوصول إلى تغذية سليمة ومغذّية طبقًا للحق في تغذية كافية وللحقّ الأساسي لكلّ شخص أن يكون في مأمن من الجوع ».

١. في إلزامية إفعال حق الأشخاص في الغذاء الكافي وتحقيق الأمن الغذائي البشري وفق المعايير الدولية

- **وباعتبار الحق في الغذاء من الحقوق الأساسية للإنسان، فإنه لا بد من التأكيد على ضرورة أن تلتزم الدولة بالواجبات الثلاثة المحمولة عليها والتي تتمثل في:**
- **واجب الاحترام والذي يستوجب عدم اتخاذ تدابير من شأنها أن تعيق أي كان من الانتفاع بهذا الحقّ،**

وواجب الحماية الذي يتطلب وضع القوانين والترتيبات الملائمة بما يترك المجال لأي طرف لانتهاك الحق في الغذاء،

وواجب تحقيق نتائج بما يكفل تعزيز وصول السكان إلى المواد الغذائية بسهولة والاستفادة منها لحياة نشيطة وصحيّة. وهو ما يقتضي من الدولة القيام بما يتعيّن واتخاذ كل التدابير الضروريّة مع اعتماد التدرّج والمرحليّة لتمكين الأشخاص أو مجموعات الأشخاص الذين يوجدون في وضعية استحالة الانتفاع بهذا الحقّ من إعمال هذا الحق.

وتجاوزا لمبدأ المرحلية والتدرج فقد أكّدت الملاحظة عدد ١٢ للجنة الحريات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافيّة لمنظمة الأمم المتحدة على أن «الالتزام بضمان إنفاذ هذا الحق يتطلب من الدول الانخراط بجدية في الأنشطة الرامية إلى زيادة فرص حصول السكان على الموارد والوسائل التي تكفل معيشتهم، بما في ذلك تحقيق الأمن الغذائي واستخدام تلك الموارد والوسائل. وكلما كان فرد أو جماعة غير قادر، لأسباب خارجة عن إرادته، على ممارسة حقه في الغذاء الكافي بالوسائل المتاحة لديه، فالدولة ملزمة بإنفاذ هذا الحق (توزيع الأغذية). كما عليها نفس الالتزام تجاه ضحايا الكوارث الطبيعية أو غيرها».

فبالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة، فإنه لا يمكن ضمان الحياة أو الكرامة أو التمتع بحقوق الإنسان الأخرى دون الحق في الغذاء. وقد اعتمدت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في عام ١٩٩٩ وثيقة تنص على أن «الحق في الغذاء الكافي يعني الحق في الغذاء بكمية ونوعية كافية لتلبية الاحتياجات الغذائية للأفراد، تغذية يجب أن تكون خالية من المواد الضارة وتكون مقبولة في الإطار الثقافي المعيّن، مع الوصول المستدام إلى هذه المواد الغذائية». وأقرّت اللجنة أيضا أن العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية يُعتبر منتهكا عندما لا تضمن الدولة تلبية، على الأقل، الحد الأدنى الضروري لتحرّر مواطنيها من الجوع.

وقد حددت، كما أسلفنا، طبيعة التزامات الدولة على ثلاثة مستويات: الاحترام، والحماية والتعبئة لتجسيد هذا الحق. كما جاء في الوثيقة أنه في حين أن الدول وحدها هي الأطراف في العهد، وهي بالتالي المسؤولة في النهاية عن الامتثال لهذه الالتزامات، فإنّ جميع أفراد المجتمع... لها مسؤوليات كذلك في مجال إعمال الحق في الغذاء الكافي والمغذّي.

ويشير دليل منظمة الأغذية والزراعة المتعلق بإنفاذ الحق في الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي إلى أنّ الإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي يستوجب من الدول الوفاء بالتزاماتها ذات الصلة

بحقوق الإنسان بمقتضى القانون الدولي. فـ«الدول الأطراف» في «العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية» ملزمة باحترام وتعزيز وحماية هذه الحقوق ومن بينها الحق في الغذاء الكافي والمغذي والملائم وبأن تتخذ الخطوات المناسبة للتوصل تدريجيا إلى الإعمال الكامل لذاك الحق. وينبغي، في هذا الإطار، أن تحترم الأطراف القائمة واجب الوصول إلى الغذاء الكافي بعدم اتخاذ أي تدابير من شأنها أن تؤدي إلى منع هذا الوصول، وينبغي حماية حق كل فرد في غذاء كاف ومغذٍ باتخاذ خطوات لا تمكن لا الشركات ولا الأفراد من منع أي شخص من الحصول على الغذاء الكافي. وينبغي أن تعزز «الدول الأطراف» سياسات تهدف إلى الإسهام في الإعمال التدريجي لحق الشعب في الغذاء الكافي والانخراط بشكل استباقي في الأنشطة الهادفة إلى تعزيز وصول الناس ولاستفادة من الموارد والوسائل لضمان مقومات عيشهم، بما في ذلك الغذاء والأمن. وينبغي أن تضع «الدول الأطراف»، بقدر ما تسمح به الموارد، شبكات للأمان وغيرها من المساعدات والحفاظ عليها لحماية أولئك الذين هم غير قادرين على توفير ذلك .

واعتبارا لذلك فإنّ التصديق على العهد يصبح من أوكد خطوات الضمان القانوني للحق في الغذاء. لذلك فإن الدول التي ليست أطرافا في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مدعوة إلى النظر في التصديق على العهد. أما البروتوكول الاختياري المتعلق بهذا العهد فإنه لم يلقى مصادقة سوى من ثلاثة وعشرين بلدا على المستوى الدولي. وهو ما يبرز مخاوف أغلب الدول من الانضمام إلى هذا البروتوكول ومن الالتزامات التي قد تنجر عن ذلك. خاصة وأنه يخول إمكانية رفع البلاغات بشأن الانتهاكات في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى اللجنة الدولية المعنية بهذه الحقوق إذا تمّ استنفاد كل سبل الانصاف المحليّة، وهو ما يدعّم قدرة الأفراد والمجموعات على الانتفاع بحقوقهم وفقا للتشريعات والمعايير الدوليّة.

غير أن عديد النشطاء في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان يعترفون بالضعف الجماعي في مجال اللجوء إلى القضاء بخصوص إعمال الحق في الغذاء كما هو الشأن بالنسبة لمختلف الحقوق الاقتصادية والاجتماعيّة حيث أن المحاكم والقضاة في عديد البلدان لا يزالون يجهلون أو يتجاهلون هذه الحق.

٢. الأمن الغذائي المبني على الحقوق والحق في ا لتغذية

الحق في التغذية والأمن الغذائي

كما أوردنا سابقا إن إفعال الحق في التغذية يفرض على الدول الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان كحزمة من الحقوق الكونيّة المترابطة التي لا تقبل للتجزئة، وبالتالي، فإن الأمن الغذائي المبني على الحقوق يعني أساسا أن تحقيق الأمن الغذائي لكل كائن بشري هو إفعال لحقٍّ من حقوق الإنسان وهو الحق في الغذاء. وبالتالي فإن الإنكار الجزئي أو الكلّي للحق في الغذاء المغذي والكافي والسليم والملائم يعني انعدام جزئي أو كلّي للأمن الغذائي للأفراد. كما أن تحقيق الأمن الغذائي، وفق المقاربة الحقوقيّة، أن يكون نتيجة لإعمال الحقوق القائمة وفق مبدأ ضرورة تمكين الأفراد من إعمال حقّهم:

- **في المشاركة في تسيير الشؤون العامة،**
- **والحق في حرية التعبير**
- **والحق في الحصول على المعلومات وتداولها، بما في ذلك تلك المتعلقة بالسياسات المتعلقة بإعمال الحق في الغذاء الكافي.**

ويجب التأكيد على التزامات الدول في هذا المجال باعتبارها صاحبة الالتزام، دون إغفال أدوار مختلف الجهات المعنية ذات الصلة.

وفي إطار هذا النهج القائم على الحقوق، ينبغي أن تُأخذ في الاعتبار ضرورة التركيز على الفقراء والضعفاء الذين غالباً ما يُستبعدون من مسارات تحديد السياسات الرامية إلى توفير الأغذية. كما تتبيّن الحاجة إلى إرساء مجتمعات دامجة خالية من التمييز من قبل الدولة في الوفاء بالتزاماتها بتعزيز واحترام حقوق الإنسان. فلا يمكن التطرّق إلى مسألة الحق في الغذاء الكافي والتغذية بمعزل عن الحقوق الأخرى. لذلك فإنه من الضروري الإشارة إلى عدم قابلية الحقوق للتجزئة والتأكيد على تكامل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والترابط الوثيق بين الحق في الغذاء وبقيّة الحقوق ولا سيما الحقوق في العمل اللائق، والمستوى المعيشي اللائق، والإسكان، والمياه والصرف الصحي، والحماية الاجتماعية، والتعليم وبصفة أخصّ الحق في الصحّة، باعتبارها تتصل مباشرة بالتغذية، وحقوق المرأة والطفل والمزارعين.

كما يتيح هذا النهج الحقوقي، للناس، باعتبارهم أصحاب حقوق، إجراء مساءلة حكوماتهم، والمشاركة في عملية التنمية البشرية، بدلاً من أن يكونوا مجرّد متلقّين سلبيّين. فالمقاربة القائمة على حقوق الإنسان تتطلب ليس بلوغ الغاية القصوى المتمثلة في القضاء على الجوع فقط، ولكن، أيضا، اقتراح السبل والأدوات التي تمكّن من تحقيق هذا الهدف. فتطبيق مبادئ حقوق الإنسان يُعتبر جزءا لا يتجزأ من العملية التنموية الشاملة والدامجة. لذلك لا يمكن الاكتفاء بتأمين الغذاء كعنصر من عناصر شبكات للأمان الاجتماعي للأشخاص والفئات الذين همشتهم قوانين وسياسات السوق، ولكن في إطار سياسات تنموية بديلة دامجة تسعى إلى إعادة تنظيم الأسواق باتجاه المصلحة العامة من قبل الدولة باعتبارها صاحبة التزام بإفعال الحقوق.

العلاقة بين الحق في التنمية والحق في الغذاء

اعتمدت الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة، يوم ٤ ديسمبر ١٩٨٦، إعلانا حول الحقّ في التنمية ينصّ في بنده الأول على أنّ الحق في التنمية هو حقّ كوني غير قابل للمصادرة يخوّل لكلّ شخص ولكلّ الشعوب الحق في المشاركة والمساهمة في تنمية، اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تحقق بصفة كاملة كافة حقوق الإنسان بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافيّة والحريات الأساسيّة، والانتفاع بهذه التنمية.

واعتبارا لذلك فإن الحق في التنمية يقتضي ضمان حق الشعوب في تقرير مصيرها بما يعني ممارسة حق السيادة الكاملة على ثرواتها ومواردها الطبيعيّة. وباعتباره حقا لكل الأشخاص والشعوب فهو يشكل حقا فرديا وجماعيا في آن واحد.

وإذ يمثل الكائن البشري الغاية المركزية للتنمية فإن العملية التنموية يجب أن تتم بشكل يضمن التحقيق الكامل لكافة

الحقوق بما في ذلك الحق في الغذاء. ويترتب عن ذلك ضرورة ضمان:

- **المساهمة الحرة والفاعلة والمثمرة في التنمية للأفراد والمجموعات البشرية**
- **المساواة بما يمكن من التوزيع العادل لثمار التنمية**
- **عدم التمييز بأي شكل من الأشكال**
- **تقرير المصير، بما يعني أن للشعوب الحق في السيادة الكاملة على ثرواتها ومواردها الطبيعية.**
- **وهو ما يتوافق مع مفهوم السيادة الغذائية كما سيتمّ بيانه لاحقا.**

وعلى صعيد آخر فإن الإعلان وبرنامج عمل «فيانا» حول الحق في التنمية وإعلان «ريو» حول البيئة والتنمية ينصون على أن الحق في التنمية يجب أن يُفعّل بشكل يمكّن من التحقيق العادل لحاجيات الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة في مجال التنمية والبيئة.

فبعد الاستدامة الحاضن لكل المجالات والقطاعات، بما في ذلك القطاع الزراعي، يولي مكانة أساسية للزراعة البيئيّة التي تعتبر في قلب دعائم السيادة الغذائيّة، كما سيقع إبرازه في فقرات لاحقة من هذه الورقة.

وفي نفس السياق فقد تمّ الاعتماد على هذا المفهوم للحق في التنمية عند إعداد أجندة التنمية المستدامة لسنة ٢٠٣٠ التي تعترف، بصريح العبارة، بالحق في التنمية. كما استلهم هذا البرنامج من روح الإعلان العالمي حول الحق في التنمية وأقرّ بأنه «بدون احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، لا يمكن تحقيق سلام ولا أمن ولا تنمية مستديمة»

الأمن الغذائي المبني على الحقوق من المقوّمات الأساسيّة للأمن البشري

برز مفهوم الأمن البشري لأول مرة في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٤ الذي أشار إلى أنّ: «مفهوم الأمن بقي لمدّة طويلة محلّ تفسير ضيق مقتصرا على مفهوم الأمن الترابي ضد العدوان الخارجي، وحماية المصالح الوطنية ضد المصالح الأجنبية، أو سلامة الكوكب من التهديد بوقوع محرقة نووية. فقد كان يعتمد أكثر على أمن الدولة القومية أكثر مما يتصل بأمن الشعب» . وحدد التقرير سبعة عناصر للأمن البشري، هي: الأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي والأمن الصحي، والأمن البيئي والأمن الشخصي وأمن المجتمع والأمن السياسي. وبذلك توسع المفهوم التقليدي للأمن الذي كان يرتكز على أمن الدولة ليصبح أمن الفرد الكنه الأساسي لهذا المفهوم بغض النظر عن انتماء الشخص لدولة بعينها.

وأصبحت الدول بالتالي مطالبة بأن «تعتبر أن البقاء على قيد الحياة وكسب العيش وكرامة الأفراد هي مقوّمات أمنها». وأضحى الأمن البشري يعني «التحرر من الخوف» و «التحرر من الفاقة « على حدّ السواء. فهذا المفهوم الأوسع للأمن يشمل طائفة واسعة من الظروف التي تهدد البقاء على قيد الحياة وكسب العيش وكرامة أفراد الشعب. فقد كتب محبوب الحق، الذي قام بإنشاء مؤشر التنمية البشرية: «في النهاية، الأمن البشري، هو طفل لم يمت، وهو المرض الذي لم ينتشر، والصراع العرقي الذي لم ينفجر، والمعارض الذي لم يجبر على الصمت، والفكر البشري الذي لم يتم سحقه».

وفي نفس الاتجاه فإن الأمن الغذائي، باعتباره أحد مقوّمات الأمن البشري، شهد، كما أسلفنا، تطورا جعل منه يتحوّل من تحقيق الأمن الغذائي للدولة فحسب ليهتم بصفة أساسيّة بحق الشخص. ومن هذا المنظور يحق لنا كحقوقيين أن نؤكد، في إطار المقاربة الحقوقية ونشر مبادئ الأمن البشري، على أننا نستخدم عبارة الأمن الغذائي بمفهوم الأمن الغذائي البشري باعتباره يتعلّق بالأساس بتحقيق الأمن الغذائي للفرد.

٣. أجندة التنمية المستديمة ٢٠٣٠ : إطار معياري لقياس مدى التّقدّم في إفعال الحق في الغذاء

يبدي عديد المحللين والمنظمات والحركات الاجتماعيّة والحقوقيّة جملة من الاحترازات والتحفظات حول هذه الأجندة، باعتبارها لا تمثل أداة تحويليّة للمجتمعات تقطع مع هيمنة النظام العالمي غير العادل وغير المتوازن ولا تعبّر عن الاحتياجات الحقيقيّة لعديد الشعوب والفئات الضعيفة ولا تستجيب لمتطلبات إلزاميّة حول إفعال حقوق الإنسان، لاسيما لجهة عدم الالتزام الفعلي بعدم التجزئة وترابط الحقوق، وعدم الوضوح الكافي فيما يخص الأسباب الهيكلية للقصور التنموية وسبل التصدي لها.

ومن أهمّ المآخذات التي توجّه إلى أهداف التنمية المستديمة، خاصة فيما يتصل بحقوق الإنسان، نشير بالخصوص إلى ما يلي:

- **رغم الإجماع على الإقرار بتشابك وترابط وعدم تجزئة حقوق الإنسان، فإن الأجندة لا تغطي إلا مجموعة فقط من الحقوق المعترف بها دوليا والتي لا تزال إلى حدّ الآن فئات واسعة من الفقراء والمعوزين محرومة من الانتفاع بها في مختلف أنحاء العالم.**
- **أهداف الأجندة لم تتطرّق إلى الأسباب العميقة والهيكليّة للقصور في مجال التمتع بالحقوق لدى هذه الفئات الضعيفة التي تعاني الفقر والحرمان وبالتالي فإنه لم يتمّ، في إطار الأجندة، ضبط الإصلاحات الهيكليّة اللازمة لمعالجة هذا الوضع وضرورة العمل على ألا تكون الإصلاحات على هذا الصعيد موجهة لصالح النخبة الضئيلة التي تهيمن على السلطة.**
- **على مستوى المتابعة والتقييم، لم تتوفق المجموعة الدولية إلى وضع آليات للمراقبة والتقييم لمدى تجسيم أهداف الأجندة تأخذ بعين الاعتبار بصفة دقيقة وذات مصداقيّة الحيز الجغرافي والديمغرافي لاتجاهات الحرمان والقصور في إعمال حقوق الإنسان. كما أن تكليف المنظمات الدوليّة التي تخضع في تسييرها إلى الحكومات بهذه المهام يعيق موضوعية التقييم ومصداقيته وإبراز مواطن الخلل الحقيقيّة وأسبابها.**
- **إن الوصول إلى تجسيم الأهداف يفترض تحديد الالتزامات والوسائل الضرورية لتحقيقها، وهو ما لم يتمّ العمل به، وذلك لحماية الأقوياء من كل التعهدات الملموسة الملزمة وفقا لمستوى ثروتهم ونفوذهم والذي من المفروض أن يحملهم مسؤولية توفير الموارد اللازمة وتنفيذ إصلاح المؤسسات والمنظومات التي من شأنها أن تعالج الأسباب الهيكلية لمسألة الفقر. فلئن تعبر الجهات الحكوميّة عن رغبتها في تكريس حقوق الفقراء فإنها لم تضع في أغلبها مخططات وبرامج واضحة ومدققة لتحقيق ذلك ولكنها تتركه غالبا كنتيجة لعوامل أخرى كالنمو والاستثمارات والمساعدات الخيرية. وهو ما لا يتماشى والمنطق الحقوقي.**
- **إن تمكين الفئات الضعيفة من التمتع بحقوقهم في أجل منظور وقريب لن يتمّ في ظل تفاقم عدم المساواة سواء بين الدول فيما بينها أو داخل كلّ دولة لا سيما مع تطور التقنيات الجديدة.**

ورغم الإقرار بهذه الاحترازات التي تحد من فعالية الأجندة فإنه يمكن أن نعتبر كذلك أنها يمكن أن تشكّل إطارا دوليا للعمل وقاسما أدنى مشتركا بين الدول، على اختلاف سياساتها وتوجهاتها، للالتزام بالسعي إلى تحقيق حدّ أدنى من التنمية البشرية أكثر استدامة وإدماج.

وعليه، فإنّه يكمن اعتبارها من هذا المنظور، إطارا معياريا يمكّن مكوّنات المجتمعات المدنيّة والمدافعين عن حقوق الإنسان وناشطي التنمية المستديمة من مساءلة الحكومات ومتابعة التقدّم على درب تحقيق الأهداف الكبرى للنهوض بالإنسان والبيئة والسلم من خلال جملة الغايات والمؤشرات المضبوطة والمتفق حولها والتي ساهمت منظمات المجتمع الدولي، إلى حدّ ما، في بلورتها وصياغتها. فهي تعتبر أداة للقراءة في السياسات وتحليلها. وهي تمثل عاملا من عوامل بناء الشراكات والتشابك والتضامن بين العديد من المنظمات على الصعيدين الدولي والإقليمي أو الوطني للعمل على مزيد دفع الحكومات على الالتزام بهذه الأهداف والسعي إلى تجسيمها بما يمكن من مزيد الارتقاء بالتنمية البشرية وتكريس حقوق الفئات الضعيفة والأجيال القادمة.

وقد أولت هذه الأجندة مسألة الحق في الغذاء والأمن الغذائي، أهميّة ملحوظة تتبين بالخصوص من خلال:

- **الديباجة التي تمثل جزءا لا يتجزأ من الأجندة والإطار العام الذي يضبط الأهداف العامة والقصوى: «لقد عقدنا العزم على إنهاء الفقر والجوع، بجميع صورهما وأبعادهما، وكفالة أن يمكن لجميع البشر تفعيل طاقاتهم الكامنة في إطار من الكرامة والمساواة وفي ظل مناخ صحي».**
- **الإعلان الذي يؤكد التزام الدول بالعمل على التقدم في تحقيق الأهداف والغايات: وبخاصة: - البند ٧: «ونحن نصبو إلى عالم خال من الفقر والجوع والمرض والعوز... عالم نؤكد فيه من جديد التزاماتنا فيما يتعلق بحق الإنسان في الحصول عل مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، وتتوافر فيه سبل محسنة للنظافة الصحية وتتاح فيه الأغذية الكافية والمأمونة والميسورة التكلفة والمغذية». - البند ٢٤: «ونحن مصمِّمون أيضا عل القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي على سبيل الأولوية، وعلى وضع حد لجميع أشكال ووق التغذية، وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد الدور المهم والطابع الشامل للجنة الأمن الغذائي العالمي ونرحب بإعلان روما بشأن التغذية وبإطار العمل سوف نكرس الموارد لتنمية المناطق الريفية والزراعة ومصائد الأسماك المستدامة، ولدعم صغار المزارعين، ولا سيما المزارعات، والرُّعاة والصيادين في البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموّا».**
- **أهداف الأجندة: خاصة من خلال الأهداف والغايات التالية التي تتصل بصفة وثيقة، مباشرة أو غير مباشرة، بمجمل أوجه الأمن الغذائي في مفهومه المتصل بأمن الفرد وببعض عناصر السيادة الغذائيّة: - الهدف ٢: « القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستديمة» بمجمل غاياته الثمانية. وهي: - الغاية ٢-١: «القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول سنة ٢٠٣٠. » - الغاية ٢-٢ : «إنهاء جميع أشكال سوء التغذية بحلول عام ٢٠٣٠ بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا بشأن توقف النمو والهزال لدى الأطفال دون الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمراضع وكبار السن بحلول عام ٢٠٢٥. » - الغاية ٢-٣ : «مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، وأفراد الشعوب الأصليّة والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، بما في ذلك من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعيّة بحلول عام ٢٠٣٠. » - الغاية ٢-٤ : «ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعيّة متينة تؤدّي إلى زيادة الإنتاج والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجيّة، وتعزّز القدرة على التكيّف مع تغيّر المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس الشديدة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث وتحسّن تدريجيّا نوعيّة الأراضي والتربة بحلول عام ٢٠٣٠. » - الغاية ٢-٥ : «الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرّية بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوعة التي تدرّ إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينيّة وما يتصل بها من معارف تقليديّة بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دوليّا بحلول عام ٢٠٢٠.» - الغاية ٢-أ : «زيادة الاستثمار، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي المعزز، في البنى التحتية الريفية، وفي البحوث والزراعة وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الانتاجية الز راعية في البلدان النامية، ولا وسيما في أقل البلدان نموّا. » - الغاية ٢- ب : «منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية،**

بما في ذلك عن طريق الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، ووفقا لتكليف جولة الدوحة الإنمائية. »
- الغاية ٢-ج : «اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول عل المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحدد من شدة تقلب أسعارها. »

ويرتبط تحقيق هذا الهدف بشكل وثيق بأهداف أخرى، لاسيما الهدف الأول (القضاء على الفقر بجميع اشكاله في كل مكان) وتحديدا المقصد الأول أي القضاء على الفقر المدقع الذي يشمل الجوع، وكذلك الهدف العاشر الذي يدعو الى المساواة بين الجميع ومعه الهدف الخامس المخصص للمساواة بين الجنسين.

كما يبدو من الواضح والبديهي أن إعمال الحق في الغذاء يبقى رهين التقدّم في تحقيق جملة من الأهداف الأخرى المتصلة بالتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة العادلة والدّامجة والعمل اللائق والحماية الاجتماعيّة وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك، في اتجاه المزيد من الاستدامة، والمحافظة على المحيط وعلى حقوق الأجيال القادمة وكل فئات المجتمع، بالإضافة إلى ضرورة إعادة النظر في قواعد التجارة الدولية والنظم الغذائية على المستويين الوطني والدولي.

كما يمكن أن نعتبر أنّ بعض الفقرات يتضمن بصفة ضمنيّة بعض عناصر السيادة الغذائيّة. فقد جاء في البند ٢٤ من الإعلان: «سوف نكرس الموارد لتنمية المناطق الريفية والزراعة ولمصائد الأسماك، ولدعم صغار المزارعين ولا سيما المزارعات والرعاة والصيادين في البلدان النامية وبخاصة البلدان الأقلّ نموّا.»
كما نصت الغايات على عدد من أركان السيادة الغذائية على غرار مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، وأفراد الشعوب الأصليّة والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، وبنظم الإنتاج المستدامة والحفاظ على التنوع البيئي للبذور والنباتات والحيوانات وزيادة الاستثمار ... في البنى التحتية الريفية، ومنع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية واعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق و الأمن العقاري ومخططات العمل الوطنية التي تتعلق بأنماط استهلاك وإنتاج مستديمة.
وإذ يمكن تصنيف مؤشرات متابعة أهداف الأجندة وغاياتها إلى ثلاثة أصناف:

- **مؤشرات كميّة منهجية قياسها واضحة ومتفق عليها بصفة عامّة وتتوفّر بشأنها المعطيات،**
- **مؤشرات كميّة لا تزال منهجيّة تحديدها ضبابيّة والمعطيات بشأنها غير كاملة،**
- **مؤشرات نوعيّة تتصل بالخصوص بالسياسات العامة ولا تخضع إلى قياسات مضبوطة بما يجعل من متابعتها وإجراء المقارنات بشأنها غير يسير،**

فإن الجوانب المتصلة بالسيادة الغذائيّة تبقى من قبيل التوصيات العامة التي يمكن الاستناد إليها في رسم السياسات غير أن مؤشرات متابعتها يُعدّ أغلبها من الصنف الثالث.

و يبقى التساؤل قائما حول مدى قدرة الدول وخاصة النامية منها على تجسيم أهداف هذه الأجندة المتصلة بتأمين الحقّ في الغذاء للجميع، ووضع الإصلاحات الهيكليّة الضرورية لبلوغها علاوة على مصداقية بياناتها ومؤشراتها الدالة على التقدّم في إنجازها في إطار موازين القوى الدوليّة والوطنيّة السّائدة.

ثانياً: في تطوّر المفاهيم

١. تطوّر تعريف الأمن الغذائي:

شهد مفهوم الأمن الغذائي منذ نشأته خلال السبعينات تطوّرا هاما اقترن بتحوّل في التعاطي معه من مفهوم ذي أبعاد اقتصادية وكميّة بحتة إلى مفهوم مرتبط بالحقوق وبمقاربات إنسانيّة ونوعيّة.
ويبرز تطور هذه المفاهيم انّه تمّ الانتقال:

- **من المستوى الكلّي إلى المستوى الجزئي حيث تحوّل الاهتمام من المستوى الوطني لتوفير الموارد الغذائيّة وتقييمها إلى المستوى الأسري انطلاقا من إدراك أهميّة آليّات النفاذ إلى الغذاء.**
- **من الاهتمام بالجانب الكمّي للمسألة وضمان المستوى الكافي للعرض إلى جانب تلبية الطلب على المواد الغذائية وذلك بضرورة التساؤل عن شروط الوصول المادي والاقتصادي إلى المواد الغذائية هل هي كافية أم لا. مما يُوجب الأخذ بعين الاعتبار لمستوى عيش الأسرة.**
- **من المستوى الكمّي الى المستوى النوعي للأخذ بعين الاعتبار لنوعيّة الغذاء ومدى تحقيقه للتغذية السليمة والمغذية والمتوازنة والتي توفر الامدادات الضرورية من السعرات الحرارية والمغذيات الرقيقة.**
- **من مستوى الأسرة ككلّ إلى مستوى الفرد إذ بينت الدراسات هشاشة بعض الفئات كالأطفال والمسنين والنساء فقد تطورت البحوث والدراسات من الأمن الغذائي في مستوى الأسرة إلى مستوى أفرادها.**
- **من المدى القصير إلى المدى الطويل وذلك للأخذ بعين الاعتبار لمفهوم الاستدامة وتطوره وارتباطه بحماية البيئة واحترام حقوق الأجيال القادمة.**

ويبرز هذا التطوّر في الإدراك التدريجي لمختلف هذه الجوانب ومن خلال تطوّر التعاريف بمرور الزمن، والتي يحصيها البعض بحوالي ٣٠ تعريفا، والتي تبرز كذلك اختلافات على مستوى الخلفيّات الايديولوجيّة والسياسيّة التي تنبني عليها. وقد نشأ مفهوم الأمن الغذائي وبدأ تداوله خلال القمة العالمية للغذاء التي تلت الأزمة الغذائية العالميّة خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٤.

ويعتبر تعريف الأمن الغذائي الذي تم تبنيه خلال القمة العالمية للغذاء سنة ١٩٩٦ التعريف الأكثر تداولا والذي يأخذ بعين الاعتبار التطور الهام في إدراك مختلف الأبعاد التي تتصل بهذا المفهوم. وهو ينصّ على ما يلي: «الأمن الغذائي يتحقّق عندما يصل كلّ الأشخاص، وفي كل وقت، ماديًّا واقتصاديًّا، إلى غذاء كافٍ وسليم ومغذٍّ يلبّي حاجياتهم التغذويّة واختياراتهم الغذائية بما يمكّنهم من قضاء حياة نشيطة وصحيّة.»

وإذ يبدو من البديهي أن لكل تعريف تداعياته على اختيار

الاستراتيجيات والسياسات الكفيلة بتأمين توفّر المواد الغذائيّة للجميع على المستوى الوطني، فإنّ هناك إجماع اليوم على أن توفير الأغذية والوصول إليها واستقرارها واستعمالها أصبحت تكتسي نفس القدر من الأهميّة.

الأركان الأساسيّة الأربعة للأمن الغذائي:

واعتبارا لهذا التطور في المفهوم والذي أصبح يستوجب الأخذ بعين الاعتبار إلى أن المواد الزراعية والغذائية ليست كسائر السلع رغم أن هذه الخصوصية قد تم إقرارها منذ نشأة الفكر الاقتصادي وأن الحق في الغذاء هو من أولى الحقوق الأساسية للإنسان، فإن مفهوم الأمن الأساسي يتأسس اليوم حول المرتكزات الأساسية التالية:

- **التّوفّر (الكميّة) وتعرفه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بتوفّر الأغذية بكميّة كافية، وبجودة مُلائمة، على أن تُؤمَّن إمداداتها عبر الإنتاج الوطني أو الواردات (بما فيها المعونة الغذائيّة). غير أن التوفّر على المستوى الكلّي لا يعني عدم وجود هشاشة فهو قد يؤدّي إلى التبعيّة في صورة الاعتماد على التوريد أو المساعدات الدوليّة.**
- **الوصول (بكلفة ميسورة) وهو وصول الشخص إلى المواد الغذائية الكافية (أو الحق في الوصول) التي تمكنه من الحصول على غذاء ملائم ومغذي.**
- **الاستقرار أو الاستمرارية (مأمونة/ الاستدامة) بما يعني استمرار التوفر الغذائي والوصول إلى الأغذية حتى في حالة صدمة مفاجئة (كالأزمة اقتصادية أو المناخيّة) أو حدث دوري (كالنقص الغذائي الموسمي)**
- **الاستعمال الصحي (مواد صحيّة/النوعية) أي استعمال الغذاء بصفة صحية من خلال تغذية ملائمة، وماء نقي، وصرف صحي وعلاج كافيين بشكل يسمح بالحصول على حالة من الرفاه التغذوي يمكّن من تلبية كلّ الاحتياجات الفيزيولوجية.**

وقد طورت منظمة الأمم المتحدة للأغذية عددا من المؤشرات المتعلقة بتقييم الأمن الغذائي وفق هذه الركائز الأساسية لهذا المفهوم (انظر فقرات لاحقة بالباب الخامس).

كما أدرجت المنظمة، مقياسا جديدا لتقدير مدى انعدام الأمن الغذائي باستخدام مقاربة ترتكز على سلّم مبني على التجربة الشخصية. وهي مقاربة تستخدم عادة في المجال السيكولوجي والتربوي.

وإذ شهد مفهوم الأمن الغذائي البشري تطورا توسعت وفقه الأهمية من ركن التوفر على المستوى العالمي إلى التوفر على المستوى الكلي الوطني، فقد أصبحت السياسات العموميّة الزراعية تتبوأ مكانة متقدمة في سلم الأولويات. غير أنّ هذه السياسات لم تتمكّن، في عديد البلدان النامية، من مجابهة الجوع وسوء التغذية وأصبحت هذه البلدان في وضعية تبعيّة للأسواق العالمية وتخضع لهيمنة الشركات متعددة الجنسيات. واعتبارا لذلك انتقلت الأهمية لتشمل كذلك أوضاع الأفراد والمجموعات ووصولهم إلى الأغذية. وأصبح التعريف الحالي الذي يتأسس على هذه المقاربة الجديدة المفهوم الأساسي الذي تتبنّاه المنظمات الأمميّة على اختلافها والتي طوّرت مجموعة من السّياسات التي تمكن للحكومات انتهاجها لمقاومة الجوع وسوء التغذية. بيد أن هذه المنظومة تفتقر إلى الأدوات القانونية الملزمة للدول لتنفيذها. وهو ما يفقدها الكثير من النجاعة والفاعلية. وعلاوة على ذلك، فإن تركيز مفهوم الأمن الغذائي على وصول الأفراد والأسر والمجموعات إلى الغذاء دون الاهتمام بجوانب الوصول إلى الموارد الإنتاجية والأسواق والسيطرة عليها يبقى محلّ العديد من المآخذات الموجهة لهذا المفهوم، الذي يعتبر لدى العديد من النشطاء والحقوقيين مفهوما متصلا بالسياسات النيوليبراليّة القائمة والمهيمنة. كما أنّ الاقتصار على اعتبار الأمن الغذائي على المستوى الكلّي محقّقا في صورة القدرة العالية على تغطية الواردات الغذائيّة بالصادرات يخفي، في الواقع، مستويات مرتفعة من الهشاشة والتبعيّة ولا يحقّق بالضرورة الأمن الغذائي لجميع السكان.

٢. من الأمن الغذائي إلى السيادة الغذائيّة:

تعريف مفهوم السيادة الغذائية

نشأ مفهوم السيادة الغذائيّة في أواسط التسعينات. وقد أطلقته الحركات الاجتماعيّة للمزارعين بمناسبة القمة العالميّة للغذاء لسنة ١٩٩٦، أي سنة بعد إحداث المنظمة العالميّة للتجارة. وتمّ تقديمه كبديل للسياسات الليبراليّة، وأداة أنجع لمقاومة الجوع، ومناهض لهيمنة القوى الرأسمالية العالمية على النظم التجارية والزراعيّة في سياق العولمة. وقد أصبح هذا المفهوم، الجديد نسبيًا، موضوعا أساسيًا في النقاشات الدوليّة حول التنمية الزراعيّة والغذاء ومجابهة الفقر والحفاظ على البيئة.

ويعرّف مفهوم السيادة الغذائية وفق «إعلان نيالاني» الصادر عن منتدى السيادة الغذائية سنة ٢٠٠٧ كما يلي: « السيادة الغذائية هي حقّ الشعوب في التغذية السليمة الملائمة لثقافتهم والمُنْتَجة بطرق بيئيّة ناجعة ومستدامة، وكذلك في تحديد أنماط التغذية والمنظومات الزراعيّة. وهي تضع في المقام الأول لأولويات الأنظمة الغذائيّة: المنتجين والموزّعين والمستهلكين عوضا عن طلب السوق والشركات متعدّدة الجنسيات».

ويطرح هذا المفهوم عدّة مسائل على غاية من الأهميّة تتعلق بالخصوص بضرورة الأخذ بعين الاعتبار في المقام الأوّل حق كلّ الأفراد في الحصول على تغذية كافية ومغذية وسليمة تتلاءم وعاداتهم وتقاليدهم الغذائية والصحية والمحافظة على أنماط الإنتاج والاستهلاك المستديمين وتستجيب في آن واحد لأولويات كامل سلسلة الإنتاج والتوزيع والاستهلاك وبخاصّة صغار المنتجين والتجار والفئات الضعيفة من المجتمع دون نسيان الأجيال القادمة بما يتطلب المحافظة على البيئة وعدم استنزاف الثروات الطبيعيّة. كما يرتبط مفهوم السيادة الغذائيّة بمفهوم المشاركة في تحديد السياسات وضبط الخيارات المتعلقة بالأمن والسيادة الغذائيتين وضرورة إشراك مختلف فئات المنتجين الصغار وسكان الريف في ذلك بما يضمن المحافظة على المنظومات الغذائية وضمان استدامتها وقدرتها على تأمين الأمن الغذائي للجميع.

ويندرج مفهوم السيادة الغذائية، الذي يعتبر مفهوما بديلا تم تطويره من قبل الحركة الزراعيّة العالمية منذ سنة ١٩٩٦، في إطار مقاربة حقوقية ومقاربة سياسيّة متعدّدة الأبعاد.

المقاربة الحقوقيّة للسيادة الغذائيّة

تنطلق من حق كل الأفراد في الغذاء الكاف والمغذي والسليم الذي يكفل التنشئة السليمة والصحيّة باعتباره حقّا وليس بسلعة والقطع مع المفاهيم النيوليبراليّة التي لا تعتني إلّا بالجوانب الكميّة الكليّة التي تكرّس هيمنة الشركات المتعدّدة الجنسيّات على سلاسل الإنتاج والتوزيع والبذور والتي فرضت أنماطا وأشكالا جديدة من الإنتاج والاستهلاك ساهمت إلى حد كبير في تدمير المنظومات التقليدية القائمة وتغيير العادات الغذائية وتنميطها وعمّقت من التبعيّة الغذائيّة خاصة للبلدان النامية. وتتبوّأ مسألة الحرص على المحافظة على مصالح وظروف عيش ودخل صغار المنتجين والمزارعين والتجار والمستهلكين وتشريكهم في مختلف المسارات والاختيارات المتصلة بالتنمية الزراعية وإنتاج وترويج الغذاء مكانة أساسية ومحورية في مفهوم السيادة الغذائيّة الذي يقتضي كذلك المحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيئي والأنماط التقليدية والثقافية للإنتاج والاستهلاك وعلى حقوق الأجيال القادمة من خلال استدامة مختلف المنظومات البيئية.

ويقوم مفهوم السيادة الغذائية، الذي يكرّس الحق في الغذاء، على القواعد التالية:

- **حق الاختيار الحر للسياسات الزراعية لكل بلد والتي يفترض أن تكون نابعة من مشاركة حقيقية وفاعلة لجملة المواطنين وصغار المزارعين والتجار والمستهلكين.**
- **الحق، في إطار العلاقات التجارية بين الدول، في حماية الحدود لحماية صغار المزارعين. علما بأن هذا الحق قد وقع استعماله من قبل البلدان المتقدمة ويجب القبول به لكل البلدان.**
- **منع ممارسات الإغراق مع ضرورة اعتبار الكلفة الاجتماعية والبيئية للمنتوجات.**
- **مواجهة التغير الهيكلي للأسعار العالميّة بما يمكّن من استقرار دخل المزارعين فيما يخص المنتوجات المصدرة وضمان شروط التزود على الأسواق العالمية بأسعار معقولة للبلدان الموردة هيكليا للمواد الغذائية.**
- **النهوض بالممارسات الزراعية لكي تكون مستدامة مع الأخذ بعين الاعتبار للإكراهات المحلية البيئية والاجتماعية.**
- **الحق في رفض الممارسات أو التكنولوجيات غير الملائمة والحق في تطبيق قواعد الحذر خاصة فيما يتصل بالمنتوجات المحورة جينيا أو هرمونات النمو للحيوانات أو المواد السامة.**

الأركان الستّة للسيادة الغذائيّة - (وفق إعلان نيالاني - ٢٠٠٧)

١.إيلاء الأولويّة لتغذية السكان:
السيادة الغذائيّة تضع في قلب السياسات، الغذائية والزراعية والغابية والبحرية، الحق في الغذاء الكافي والسليم (الصحي) الذي يحترم الثقافات، لمختلف الأفراد والسكان والمجموعات، بما في ذلك من يعانون من الجوع أو يخضعون للاحتلال في مناطق النزاعات أو المناطق المهمّشة. وهي ترفض الادعاء بأنّ الغذاء سلعة كبقيّة السلع يتحكّم فيها القطاع الغذائي والزراعي.

٢.تثمين منتجي الأغذية:
السيادة الغذائيّة تثمّن وتدعم الممارسات وكذلك حقوق الرجال والنساء، والمزارعين الصغار والأسريّين، ومربّي الماشية، والصيادين البحريين التقليديّين، وسكان الغابات والسكان الأصليّين، والعمال الزراعيّين، وعمّال البحر ومن بينهم المهاجرون، الذين يزرعون وينمّون ويجنون ويحوّلون الأغذية. وهي ترفض السياسات والأنشطة والبرامج التي تحطّ من هؤلاء وتهدد سبل عيشهم وتسهم في اختفائهم.

٣.إقامة نظم محليّة للإنتاج:
السيادة الغذائية تقرّب بين المنتجين والمستهلكين وتضعهم في قلب منظومة اتخاذ القرار حول المسائل الغذائيّة. فهي تحمي، في الأسواق المحلّيّة، المنتجين من الإغراق الناجم عن الواردات، وتحمي المستهلكين من الغذاء الفقير وغير السليم عن قصد، ومن المساعدات الغذائيّة غير الملائمة ومن المواد الملوّثة بالكائنات المحوّرة جينيّا. وهي تمكّن من التصدّي للمؤسسات والمعاهدات والممارسات التي تخضع للتجارة العالمية غير المستدامة وغير العادلة والتي تعطي سلطة هائلة وغير مشروعة للمنشآت فوق الوطنيّة.

٤.تعزيز المراقبة المحلّيّة:
السيادة الغذائيّة تضع التصرف في الإقليم والأراضي والمراعي والماء والبذور والمواشي وموارد البحر بيد المنتجين المحليّين وتحترم حقوقهم. ويمكن لهؤلاء استعمال هذا الحق وتوزيعه وفق نظم اجتماعيّة وبيئيّة مستدامة تمكّن من المحافظة على التنوّع. وهي تقرّ بأن الأقاليم المحلّيّة يمكن أن لا تحترم، في بعض الأحيان، الحدود الجغراسياسيّة، وتتيح للمجموعات المحليّة سكنى واستخدام تراب أقاليمهم. وهي تسعى للنهوض بالتشاور والعمل الجماعي بين المنتجين، المنتمين لجهات وأقاليم وقطاعات نشاط مختلفة، للمساهمة في فض النزاعات الداخليّة أو النزاعات مع السلطات المحليّة أو الوطنيّة. وهي ترفض خصخصة الموارد الطبيعيّة، حتى وإن كانت تسمح بها القوانين أو العقود التجاريّة أو أنظمة الملكيّة الفكرية.

٥.بناء المعارف والمهارات:
السيادة الغذائيّة تنبني على المعارف والمهارات المحليّة للمنتجين وعلى منظماتهم المحليّة التي تحافظ على نظم الإنتاج والزراعة المحليّة وتنميها وتتصرّف فيها. لذلك فهي تسمح بتنمية برامج البحث العلمي الملائمة والتي لا تهدّد أجيال المستقبل. وهي ترفض التكنولوجيات التي تُخضع هذه الأجيال وتهدّدها أو تلوّثها على غرار الهندسة الجينيّة.

٦.العمل مع الطبيعة:
السيادة الغذائيّة تستخدم مساهمات المحيط وفق الممارسات الزراعيّة والإنتاجية البيئيّة المتنوّعة وضعيفة استعمال المدخلات، والتي ترفّع من مساهمة النظم البيئيّة، وتحسّن القدرة على الصمود والتلاؤم لا سيما إزاء تغير المناخ. وهي تبحث على معالجة كوكب الأرض حتّى يتمكّن من مداواتنا. وهي ترفض الممارسات التي تسيء إلى النظم البيئيّة، والزراعات الأحادية، والتربية المكثفة للماشية وذات الاستخدام المشط للطاقة، وممارسات الصيد البحري الهدّامة وبقيّة أنماط الإنتاج الصناعي التي تدمّر المحيط وتسهم في الارتفاع الحراري في العالم.

المقاربة السياسية للسيادة الغذائية

إنّ الغذاء حاجة أساسية والوصول إليه ضرورة أساسيّة لبقاء الإنسانية وحقّ أساسي من حقوق الإنسان الأساسية. ففي البلدان النامية فإن وضع الحرمان الجزئي أو الكلّي لإنفاذ هذا الحق متواجد بكثرة ومتعدّد الوجوه. أما في البلدان المتقدّمة جدّا، والتي من المفترض أن يكون هذا الحق فيها مكرّسا ومجسّدا، حيث أن الغذاء يبدو وفيرا، فإنّ هذه الوفرة تستند على هياكل هشّة، وبيئة مدمّرة للغاية، وتخضع لسيطرة القوى الفاعلة المهيمنة على النظام الغذائي والزراعي العالمي.

فالغذاء له أيضا بعد سياسي. فإنتاج المواد الغذائية ووصولها وتوزيعها ضرورية لعمل المجتمع وتفاعله، ولضمان التحكّم في النظام الغذائي. وقد عملت قوى اقتصاديّة وسياسيّة عاتية

السياسية للحق في الغذاء، والذي يعيد إدراج الأغذية في السياقات السياسية الاجتماعية، والإيكولوجية والثقافية والمحلية. وهو مفهوم يحيل كذلك على مفهوم العدالة الغذائيّة الذي لا تتلخّص في الوصول إلى الغذاء أو الأمن الغذائي بل تتعداه لتنطلق من العدالة الاجتماعيّة كشرط أساسي لتشمل العدالة في الأنظمة الزراعيّة والغذائيّة والعدالة في المجال الجغرافي وفي التربية والتمكين والأخذ بعين الاعتبار للعوامل السيكولوجية والثقافيّة والحوكمة، لا سيما المحليّة منها، وفي السياسات العموميّة وبخاصة على مستوى التنفيذ والإنجاز.

كما يتبيّن من عديد الدراسات أن السيادة الغذائيّة هي طريق إلى بلوغ العدالة الغذائيّة وتعزيز الديمقراطيّة الغذائيّة والديمقراطية المحليّة وحوكمة التصرف في الغذاء. وهي تتيح الترابط بين الحق في الغذاء الكافي والتغذية مع الأبعاد السياسيّة والبيئيّة والاجتماعيّة والثقافيّة.

حركة السيادة الغذائيّة كمسار سياسي بديل

تقدم حركة السيادة الغذائية نفسها على أنها عملية بناء حركات اجتماعية وتمكين الشعوب بغاية تنظيم مجتمعاتها بما يتيح لها تجاوز الرؤية الليبرالية الجديدة لعالم السلع والأسواق والفاعلين الاقتصاديّين الأنانيّين. فالسيادة الغذائية هي التزام الناس بتحسين الأوضاع بالعمل والتنظّم وخلق حقائق جديدة معا.

فلا وجود اليوم لأيّ حلّ عالمي وحيد لعديد القضايا المعقدة التي يواجهها العالم حاليا. ومن هذا المنظور، فإنّ السيادة الغذائية عملية تتكيف مع الأشخاص والأماكن التي هي موضع التنفيذ. وهي تعني التضامن عوض المنافسة، والبناء لعالم أكثر عدلاً.

واعتبارا لذلك يمكن أن تستنتج أن:

السيادة الغذائية تكرس الحق في الغذاء:
إذ يمثل حق الشعوب في تغذية سليمة ومناسبة ثقافيّا، منتجة بوسائل وسبل مستديمة، من قواعد السيادة الغذائية، فهي تُعتبر، على المستوى الدولي، أحد مبادئ حماية الحق في الغذاء، وتتويجا للجهود الرامية إلى «الوصول إلى تغذية كافية وسليمة ومغذية لكل الأشخاص.» كما يُعتبر مفهوم السيادة الغذائية كحقّ أساسي وكشرط مسبق لتحقيق الأمن الغذائي ثم «كحق الشعوب والمجموعات والبلدان في ضبط سياساتها المتصلة بالزراعة بصفة تجعل منها بيئيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ملائمة لخصوصياتها.»

السيادة الغذائية هي بديل للعولمة النيوليبراليّة:
تُطرح اليوم على الصعيد الزراعي والغذائي نظرتان متباينتان. تتمثل إحداهما في فتح الأسواق في إطار إدماج الزراعة في نطاق المنظمة العالمية للتجارة، أما الثانية فهي السيادة الغذائيّة باعتبارها تجسم حق البلدان أو التجمعات الإقليمية في ضبط، بصفة ديمقراطيّة، سياساتها الزراعيّة والغذائية وحماية أسواقها شريطة تجنّب الفوائض الهيكلية في الانتاج التي تقود إلى إغراق الأسواق الأخرى.
فتمكن السيادة الغذائية بذلك من بناء استراتيجيّة مقاومة

وتفكيك للنظام القائم على انعدام المساواة وعدم الاستدامة والذي يقود أيضا إلى نقص التغذية المزمن والانتشار الكبير والسريع للبدانة.

فالمنظمة الدولية للتجارة تضع سياسات التبادل الحرّ والتنافس بين الدول كإحدى الأولويات لبلوغ الأمن الغذائي. ونتيجة لذلك فإن الاقتصادات المحلية والإنتاج الزراعي الموجه للاكتفاء الذاتي تصبح غير قادرة على مواجهة الممارسات النيوليبرالية التي تسيئ إلى الأمن الغذائي للسكان المحليين. وقد أدت محدودية هذا النظام الذي تقوده الشركات متعددة الجنسيات إلى البحث عن حلول بديلة ومستديمة لتأمين الأمن الغذائي على المستوى العالمي. وأصبحت السيادة الغذائية التي تحملها منظمات المجتمع المدني أداة لتغيير وجهة الاتجاهات المهيمنة للتبادل الحر التي تحملها المنظمة الدولية للتجارة بما يمكن الدول من تحسين تغذية مواطنيها. فالسيادة الغذائية تصبح، بالتالي، بديلا للسياسات النيوليبراليّة التي تسيّر إنتاج المواد الغذائيّة وتجارتها.

السيادة الغذائية تعطى الأولوية للمزارعين الصغار والزراعة الأسريّة:

فالسيادة الغذائية تولي الإنتاج الزراعي الموجه لتغذية السكان والوصول إلى الأرض والموارد (المياه والبذور والأسمدة ...) لصغار المزارعين والمزارعات الأولويّة المطلقة وتعتبرها شرطا لا غنى عنه لبلوغ هدف تحقيقها. لذلك فإنها تعارض ظاهرة الاستحواذ على الأراضي من قبل الدولة أو الشركات أو ممارسات زراعة المنتوجات الوحيدة غير المستديمة التي من شأنها أن تهدّد الحقوق العقارية للسكان الأصليين الذين لا يصبح بإمكانهم الإنتاج فوق أراضيهم الخاصة. فالحق في الأرض مرتبط ارتباطا عضويا بالحق في الغذاء. فبدون الأرض لا يمكن إنتاج الغذاء ولا الحصول على الدخل اللائق. فالسيادة الغذائية تبرز الدور الأساسي الذي تضطلع به الزراعة الأسرية بوصفها كذلك تحيل إلى صنف الزراعة المتنوعة والمستديمة التي تمكن من تغذية متعاطيها وتوفر الإمدادات للأسواق المحليّة مع المحافظة، في نفس الوقت، على البيئة. وهي بذلك تتناقض مع الزراعة الصناعية التي تتجه نحو صنف وحيد من المنتوج الموجه بالأساس إلى التصدير.

تعزيز حقوق النساء من صغار المزارعات من أوكد أولويات السيادة الغذائية:

تمثل النساء المشتغلات في الزراعة الأسرية أغلبية صغار المزارعين في بلدان الجنوب ومن بين الفئات المحرومة والمقصاة من قبل السياسات الزراعيّة. فهن لا يملكن الأراضي أو يكتسبن عادة الأراضي الأقل جودة والبعيدة عن سكناهم. كما أنه لا يتسنى لهن الوصول إلى القروض والمدخلات الزراعية، كالأسمدة والبذور المحسنة، ولا يتلقين الا ما ندَرَ من المساعدات المالية الحكوميّة. كما أنهن لا يشرَّكن في القرارات الجماعية خاصة في غياب هياكل تمثيليّة لصغار المزارعين.
ورغم ذلك فهن يسهمن في الإنتاج الغذائي وفي توفير الغذاء لأسرهن. لذلك فإن تمكينهن وتعزيز حقوقهن في الوصول إلى الأراضي والموارد يصبح من أوكد أهداف تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق السيادة الغذائيّة.

السيادة الغذائيّة والزراعة المستديمة:

السيادة الغذائية تتطلّب الانتقال نحو زراعة قليلة الإفراز الكربوني وتكون مقتصدة في استعمال الموارد الطبيعية والتي من شأنها أن تكون مفيدة لمداخيل صغار المزارعين. كما يجب أن تكون نابعة من استراتيجيات وبرامج تدعمها إرادة سياسية حقيقية تأخذ بعين الاعتبار الحق في الغذاء.

السيادة الغذائية والاستقلالية الوطنية:

ولتمكين الزراعة من أداء مختلف أدوارها، وفي طليعتها الأمن الغذائي، فإنه لا بدّ لكلّ بلد أن يختار بكل حريّة التدابير التي تناسبه لتأمين مصالحه الوطنية والجهوية. ويجب أن تتاح هذه الحرية للجميع وهو ما يفتح الحق للجميع لاختيار أدوات السياسة الزراعية التي تناسبه شريطة عدم اللجوء إلى الإغراق

ð?óâ $/â äêõ? /â ù ï2 ìõ 2
û;öö:'2 (öö&þ Üâ öö$/â] (öö /â öööö -û ãìê Œ
õööö:÷ ùööö0 üéâ ä öö> /â ø;öö* /â ùööö03 öööö -ûþ ùööö?óâ $/â äêõ?
ä üéâ 12C/ üG?â
(öö õ6éâ] ü;öö03!> 4öööö Ý ðõ öö Þþ ¦`f= Y€/pöö G'/â ø;öö* üïöö
åõööö õ3 öö/õ ü÷ Ömõ6?öö ?ø2õ, õööö?&| úööö 5 öö*& Öüööö?'ö /â
ö;öö õü> ø;ö* ÷ (ö
ö:÷ ñ öö!ûû =öööü/â åõ,õööö:ü5
ûâ øöö*0 ü3 62 8 ü*0 ö
Q?;?6/â åõûûû

- **إن كلا المفهومين يلتقيان في محوريّة الحق في الغذاء،**
- **أنهما يؤكدان على الحاجة إلى زيادة الإنتاج الغذائي والإنتاجية لتلبية الطلب على المواد الغذائية في المستقبل، ولكن بسياسات وأدوات ورؤى مغايرة،**
- **أن كلاهما ينطلق من أن المشكلة المركزية اليوم هي إمكانية الوصول المادي والاقتصادي إلى الغذاء، الكافي كميا ونوعيا والملائم ثقافيا والسليم صحيا، وهو ما يقتضي سياسات عموميّة لإعادة التوزيع من حيث الدخل وفرص العمل،**
- **أن كل منهما يأخذ في الاعتبار أيضا الصلة الضرورية بين النظام الغذائي والتغذية،**
- **كما أن كلا النهجين يقتضيان أيضا مقترحات تتعلق بالحماية الاجتماعية لمجابهة الأزمات المحتملة مع إنشاء برامج للمنح النقدية المشروطة وبرامج لاستئصال الفقر.**

فبالتعمّق في تحليل أوجه الاختلاف أو الالتقاء بين المفهومين لا يمكن ألا نقرّ بوجود أرضية مشتركة على أرض الواقع بين المفهومين تتمثل في مركزيّة تكريس الحق في الغذاء الكافي والصحي والملائم ثقافيا للجميع والتوجّه نحو الاعتماد على نهج الزراعة البيئية المستديمة، ولكن مع الأربع فوارق الأساسيّة التالية:

١. **لئن يرتكز المفهومان على مرجعيّة مشتركة وهي محوريّة الحق في الغذاء، فإن مفهوم السيادة الغذائيّة يتجاوز حق الأشخاص في الوصول إلى الغذاء ليؤكّد على الحقوق الجماعية للمجموعات والشعوب، وبالخصوص المزارعين الصغار والعاملين بالريف، في الوصول إلى الغذاء وكذلك على حقهم في الوصول إلى الموارد الانتاجيّة والأسواق والسيطرة عليها وفي اختيار أنظمة الانتاج والاستهلاك التي تتماشى وخصوصياتهم وثقافاتهم.**
٢. **إذ يتحد المفهومان في اعتبار التنمية الزراعيّة البيئية المستديمة أحد أركان تجسيد الحق في الغذاء الصحي والسليم وتكريس الحقوق البيئيّة، فإن السيادة الغذائيّة تقتضي زيادة على ذلك ضرورة الاعتماد على الزراعة الصغيرة والزراعة الأسريّة وعلى تثمين المعارف والممارسات التقليدية.**
٣. **أن مفهوم الأمن الغذائي، الذي اعتمدته الدول الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة، يعتبر مفهوما محايدا من حيث علاقات القوة. فهو لا يهتمّ بتركيز السلطة الاقتصادية في السلسلة الغذائية، أوفي مجال التجارة الدولية للأغذية، أو ملكية وسائل الإنتاج الرئيسية مثل الأرض، أو إمكانية الوصول إلى المعلومات والأسواق ويكتفي بالإشارة إلى تجارة عالميّة عادلة. وبالمقابل، يشدّد مفهوم السيادة الغذائية بالذّات على عدم التماثل في أسواق الأغذية وفي دوائر القوى وموازين القوى غير المتكافئة التي تقود سلاسل الغذاء، والمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، ويتخذ موقفا راديكاليا مناهضا لقواعد النظام التجاري العالمي القائم.**
٤. **أنّ السيادة الغذائية تركّز بالأساس وتعطي الأولويّة للمنتجين الصغار من المزارعين الصغار والأسريّين، ومربّي الماشية، والصيادين البحريين التقليديّين، وسكان الغابات والسكان الأصليّين، والعمال الزراعيّين، وعمّال البحر ومن بينهم المهاجرين، الذين يزرعون وينمّون ويجنون ويحوّلون الأغذية وتستوجب وضع التصرف في الإقليم والأراضي والمراعي والماء والبذور والمواشي وموارد البحر بيد المنتجين المحليّين واحترام مجمل حقوقهم. فالإطار الاقتصادي والسياسي الذي تتبناه يبدو أكثر دقة ويقدّم نفسه كبديل مناهض للتوجه النيوليبرالي المهيمن، ويؤكد على المشاركة الفاعلة لهذه الفئات في اختيارات وسياسات تامين الغذاء ويتموقع في مسار ريفي باعتباره نمطا للتنمية الريفيّة. ولكن مفهوم الأمن الغذائي يقتصر على التأكيد على أن الأنظمة الديمقراطية ضرورية لتحقيق التنمية الشاملة.**

ويتبين من الأطروحات المختلفة حول هذين المفهومين أن النقاش يبقى ذا طابع إيديولوجيّ، حيث أن كل منهما يندرج في إطار رؤية وإطار تحليلي مختلف رغم عديد النقاط التي تجمع بينهما. ويمكن أن نستخلص من كل ذلك أن المفهومين يتصلان بالحق في التغذية للجميع وأن الانتقال إلى نمط الزراعة المستديمة يعتبر نقطة التقاء أخرى بينها. غير أن السيادة الغذائيّة تقتضي، زيادة على ذلك، ضمان حقوق المنتجين السياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية وتولي أهميّة بالغة إلى كيفيّة إنتاج الغذاء وتوزيعه بما يستوجب القطع مع النمط النيوليبرالي المهيمن وإعادة النظر في قواعد النظام التجاري العالمي الحالي التابع لهذا النمط.

ويمكن القول إن الحق في الغذاء يبقى في كنهه مفهوما قانونيّا شاملا له أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وأخلاقية وسياسية، وأن مفهوم الأمن الغذائي البشري قد يُعَدُّ، لدى البعض، مفهوما محايدا يستند إلى ضرورة تجسيم الحق في الغذاء دون البحث في علاقات القوة وموازين القوى غير المتكافئة التي تسوس الأنظمة الغذائية، ولكنه يُعتبر لدى الناشطين والقوى التقدّميّة مفهوما غير محايد باعتباره مرتبطا باقتصاد السوق. بينما تُعتبر السيادة الغذائيّة مفهوما مرتبطاً، في ذات الوقت، بتكريس الحق في الغذاء في إطار التشابك والتكامل مع عدد من الحقوق الأخرى، وكذلك بمشروع سياسي بديل تحمله الحركة الاجتماعية للمزارعين.

> واعتبارا لأهميّة تجسيم مبادئ حقوق الإنسان في مفهومها المتأسّس على الترابط والتشابك وعدم التجزئة، فإن التطرّق إلى مسألة الحق في الغذاء ينبغي أن تطرح من قبل المجتمع المدني والحركات الحقوقيّة من زاوية السيادة الغذائيّة. ويقتضي ذلك تحليل الأوضاع وتشخيصها بصفة شاملة وبشبكات تحليل حقوقيّة تشمل مختلف الأبعاد. كما ينبغي السعي إلى مزيد الضغط من أجل مزيد ترسيخ مفاهيم السيادة الغذائية ومأسستها والعمل على تكريسها كإطار عام ودولي لتقييم مدى تجسيم الحق في الغذاء وبقية الحقوق الأخرى المرتبطة بها.

٤. الزراعة الصغيرة والزراعة البيئية والإصلاح الزراعي : بدائل لتحقيق الأمن الغذائي البشري وإرساء مقومات السيادة الغذائيّة

لقد أصبح من الواضح أنّنا نشهد اليوم ضغطا متزايدا على تصنيع الزراعة وعولمتها وكذلك عولمة الإمدادات الغذائيّة. وفي ذلك تهديد لمستقبل البشرية والبيئة على المستوى العالمي. فالزراعة التي تسيطر عليها الشركات التي تعتمد على الكيمياويات الزراعية وعلى الزراعات الوحيدة وعلى التصدير لها تأثير سلبي على الصحة وعلى سلامة النظم البيئيّة وجودة الأغذية ووسائل العيش التقليدية وثقافات وأساليب عيش الأجداد بالموازاة مع تسريع تداين المزارعين الصغار ومصادرة أملاكهم من الأراضي، رغم أنهم وفروا الغذاء على امتداد العصور لمجتمعاتهم وأسرهم. وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا النهج الجديد يساهم في تحطيم المحيط الحيوي والأسس الثقافية للمجتمعات ويهدد الأمن والسلم ويوفر المناخ الملائم للتفكك الاجتماعي وبالتالي للعنف والاضطرابات الاجتماعية.

المزارعون الصغار في العالم

يقدر عدد المستغلات الزراعية في العالم حوالي ٥٧٠ مليون أغلبها من المستغلات الصغيرة. ويوفر صغار المنتجين (المزارعين والحرفيين، والصيادين، والمزارعين، الفلاحين دون الأرض وأفراد السكان الأصليين) حوالي ٨٠ ٪ من المواد الغذائية المنتجة في آسيا وجنوب الصحراء الأفريقية وأمريكا اللاتينية.

ويعيش ٧٠ ٪ من السكان الذين يعانون في فقر مدقع - والذين يبلغ عددهم الإجمالي ١,٤ مليار شخص - في المناطق الريفية. و٧٥ ٪ من الفقراء الذين يقطنون بالمناطق الريفية هم من أصحاب الحيازات الصغيرة.

وفي أمريكا الجنوبية يملك صغار المزارعين في المتوسط أقل من ١,٨ هكتار، وهم يستغلون ٣٤,٥ ٪ من الأراضي الصالحة للزراعة ويمثلون ثلثي اليد العاملة الريفية أين ينتشر الفقر أكثر. وهم يساهمون بـ ٤١ ٪ من الاستهلاك المحلي.

وفي أفريقيا ٨٠٪ من المزارعين هم من صغار المزارعين وأغلبهم (٦٦ ٪) يستغلون حيازات تقلّ مساحتها عن هكتارين.

الزراعة الصغيرة والبيئيّة

تتكاثر المبادرات البديلة للنهوض بزراعة مغايرة تمكّن من تحقيق السيادة الغذائيّة، زراعة بيئيّة تحافظ على الإنتاج المعيشي للمزارعين الصغار وتمكن من إنتاج أغذية سليمة ومتنوّعة ثقافيّا وتتيح التبادل والتجارة على المستوى المحلّي. ففي مختلف البلدان النامية، بما في ذلك البلدان العربية، يمتلك هؤلاء المزارعون الصغار، عادةً، تجارب عريقة ونماذج زراعية ناجحة مرتبطة بالمجتمعات المحلية ومتجذرة في وسطها البيئي. فالزراعة التي يمارسونها دون منتجات كيميائية تعتمد على تنوّع المنتجات وتمكن إجمالا من الحصول على مردود مزضيّ، لا سيما بفضل هذا التنوع. فهذه النظم غذّت عديد مناطق العالم لعدّة قرون مع المحافظة على البيئة الطبيعية بتطبيق نظم المعارف الأصلية المتراكمة. ويتواصل ذلك إلى حدّ الآن في عديد جهات المعمورة. واليوم، فإنّ عدة حركات زراعيّة ومنظمات غير حكومية ومؤسسات حكومية أصبحت تنادي بانتهاج هذه المقاربات الجديدة وتحمل مبدأ السيادة الغذائية وتدفع إلى إعادة الاعتبار إلى الزراعة الصغرى وتدعيمها للتأسيس إلى نمط من الزراعة بديل للنمط المهيمن حاليا. نمط يستعمل أساليب تكنولوجية تعتمد على مبادئ الزراعة البيئيّة مع التركيز على تنوع المنتجات والتآزر والتدوير(التداول) والإدماج بما في ذلك الإدماج الاجتماعي، وانتهاج مقاربات تثمّن المشاركة والتمكين وتؤدي إلى الرفع من مردودية المنتوجات واستقرار الإنتاج الزراعي وتسهم في المحافظة على التنوع البيئي والأراضي والمياه، وتحقق جدوى أفضل في مجال المقاومة البيولوجية للآفات بقطع النظر عن حجم المستغلات.

وهذا النمط الزراعي ليس ممكنا فحسب، بل أصبح يأخذ العديد من الأشكال والتعبيرات لزراعة بديلة، تقليدية، في عديد الأحيان، ولكنها مطعّمة بمعارف بيئية جديدة، بما يجعلها قادرة على المساهمة بصفة أساسية في ضمان الحق في الغذاء وتحقيق السيادة الغذائيّة. وتبين الدراسات أن الثنائية الوظيفية للزراعة الرأسمالية استخدمت الثورة الخضراء الجديدة لتحويل المزارعين الصغار والإيكولوجيا الزراعية إلى وسائل، بدلاً من حواجز، لتوسيع نمط الزراعة الصناعية.

ومن المحتمل أن تؤدي الاحتكارات النيوليبرالية للبذور والأراضي والأسواق إلى تدمير سبل عيش معظم أصحاب الحيازات الصغيرة في العالم، المقدر عددهم بـ ٢,٥ مليار نسمة، وهو ما سيقلل بدرجة أكبر من التنوع البيولوجي الزراعي ويضعف بشدة قدرة صمود النظام العالمي للزراعة البيئية. وسيؤدي ذلك إلى المزيد من الجوع في العالم ويحدّ من القدرة على التخفيف من آثار تغير المناخ والتغلب عليه.

ولعلوم البيولوجيا الزراعية دور محوري يمكن أن تلعبه في مستقبل نظمنا الغذائية لاسيما اذا قام علماء الزراعة البيئية ببناء تحالفات استراتيجية مع الحركات الراديكاليّة المنادية بالسيادة الغذائية، فإنه يمكن تقوية الحركة المناهضة لنظام الأغذية للشركات. ويمكن لهذه الحركة المضادة القوية أن تولّد إرادة سياسية كبيرة للإصلاح التحويلي للأنظمة الغذائية. وإنّ سبل عيش صغار المزارعين، والقضاء على الجوع، واستعادة التنوع البيولوجي الزراعي في كوكب الأرض، وقدرة صمود النظام الإيكولوجي الزراعي، ستكون أفضل في ظل هذا السيناريو.

النظام الإنتاجي المكثف والاستهلاك المفرط وهدر المنتوجات الغذائيّة

تشير البيانات الإحصائية إلى أن ٣٠٪ من الإنتاج الغذائي الموجه إلى الاستهلاك يتمّ هدره سنويّا. أي ٢٢٢ مليون طن من المواد الغذائية يتم إتلافها سنوياً في البلدان المتقدمة وهو ما يكفي لتغذية ٢٣٠ مليون شخص أي ما يعادل عدد سكان بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.
ويستدعي هذا مزيداً من الجهد والتجنّد من قبل منظمات المجتمع المدني لمجابهة نظام الإنتاج الزراعي المكثف والحدّ من الهدر وتطوير المبادرات وتعميم التجارب الناجحة المجال في إطار مسار تحوّل ديمقراطي نحو إرساء مجتمعات بيئياً مستدامة واجتماعياً عادلة.

وتجدر الإشارة إلى أن المشاورات بشأن الزراعة البيئية قد انطلقت في صلب المنظمة الدولية للأغذية والزراعة. كما صدر تقرير مجموعة الخبراء رفيعي المستوى حول «مقاربات الزراعة البيئية والتحديات من لأجل زراعة مستديمة ونظم غذائيّة تحسّن الأمن الغذائي والتغذية» وتمت المصادقة عليه، ولئن يعتبر ذلك تقدما على درب التوجه نحو انتهاج الزراعة البيئية، فإن المؤسسات الدولية لا تزال، وفق منظمة فيا كامبزينا، تتبنّى نظرة تقنية للزراعة البيئية على اعتبارها مجموعة من الممارسات الزراعيّة وليست نظرة أوسع لسياسة تتأسّس على زراعة المزارعين. وتؤكد هذه المنظمة على ضرورة أن تقر المؤسسات الدولية المعنية بأهميّة الجانب التحويلي للمجتمعات المتصل بالزراعة البيئيّة.

البعد الثقافي للزراعة المستديمة

وتعتبر الثقافة إحدى الركائز الأساسية لديمومة الأنظمة الزراعيّة الغذائيّة. وتجدر الإشارة إلى أن الاستشارة الدولية الثانية حول الحق في الغذاء والأمن والسيادة الغذائيتين للشعوب الأصليّة التي التأمت بنيكارغوا من ٧ إلى ٩ سبتمبر ٢٠٠٦ سعت إلى الاتفاق حول وضع تعريفات وأولويات تتعلق بالخصوص بأهمية الثقافة الأصلية في الزراعة المستديمة والأنظمة الغذائية والتي كرسها إعلان أتيلان لسنة ٢٠٠٢ كعماد أساسي في ديمومة الأنظمة الزراعية والغذائيّة.

وقد تم في هذا الإطار وضع تعريفات وأولويات مكنت من الاتفاق حول ٥ مؤشرات من بين ١١ مؤشرا كان قد وقع اقتراحها. وهي:

- **الوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية والمواقع المقدسة والمناطق المخصصة لإقامة المناسبات التقليدية،**
- **وفرة أو ندرة المخاطر التي تهدد البذور التقليدية للغذاء والأدوية النباتية وحيوانات التربية وأنماط الانتاج المرتبطة بذلك،**
- **استعمال وتبليغ المعارف والطرق واللغات ورقصات المناسبات والصلوات والتاريخ الشفوي المتصلة بالأغذية والنظم الزراعية والغذائيّة التقليدية أو كذلك الاستعمال المتواصل للأغذية التقليدية في الوجبات اليومية،**
- **القدرة على التلاؤم وعلى الصمود أو العودة على استعمال الأغذية التقليدية وإنتاجها،**
- **القدرة على تجسيم الحقوق في تقرير المصير والموافقة الحرّة والمسبقة في الدفاع عن السيادة الغائية والتنمية الذاتية.**

ومن شأن هذه المؤشرات أن تمكن من إرساء فهم وشفافيّة أفضل وعلاقة ثقة بين السكان الأصليين والفاعلين في ميدان التنمية . وبالخصوص:

- **تمكين السكان الأصليين من متابعة آثار برامج التنمية على حياتهم،**
- **مساعدة المصالح العمومية والفاعلين في المجال التنموي والحكومات والمنظمات غير الحكومية والوكالات الدوليّة من فهم الوسائل الهامة لعيش السكان الأصليين ومزيد التعرف عليها واحترامها،**
- **تحقيق المواءمة بين الأنشطة والأهداف والنتائج والمعايير الدنيا في مجال السياسات والبرامج الموجهة للسكان الأصليين من أحل التأسيس لنمط شراكة تنمويّة أكثر احتراما للحقوق والثقافات،**
- **تحقيق شرعية ومسؤولية إزاء كل الأطراف الفاعلة من خلال التعرّف على الممارسات الجيدة والدروس المستخلصة منها، وفي نفس الوقت قياس مدى التقدم والإنجاز.**

التحوّل الريفي عامل أساسي لمقاومة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي وتدعيم السيادة الغذائيّة

لئن تفيد البيانات أن الفقر تقلّص في الريف على المستوى العالمي فإنه يبقى أرفع بكثير مما هو عليه في المناطق الحضرية. وبفعل الضغط السكاني وهشاشة الوضع البيئي وتدهوره (خاصة من جراء شح المياه والاستغلال المفرط للغابات وتحويل صبغة الأراضي الفلاحية للتوسع العمراني والحضري...) فإن سكان الريف يلجؤون عند الضرورة إلى أنظمة زراعية غير مستدامة مما يعزز الحلقة المفرغة للفقر. لذلك فإن ما يسمى بالتحوّل الريفي يعتبر ركيزة أساسية لتعزيز الأمن والسيادة الغذائيتين وأحد أدوات مقاومة الفقر ورفع إنتاجية المزارعين الصغار بما يحسن من دخلهم ويدمجهم في حركية الاقتصاد.

هذا، وإذ نؤكد على علاقة الفقر بالأمن الغذائي فإن العمل على التقليص من الفقر في الريف من شأنه أن يسهم في تحسين سبل الكسب والعيش في المناطق الريفية وتعزيز الأمن الغذائي وتجسيد أهداف التنمية المستديمة ٢٠٣٠، والتقليص من الاقصاء الاجتماعي (social exclusion) وانعدام المساواة.
وتفيد عديد الدراسات، أن نموّ الانتاج الزراعي المبني على ارتفاع الانتاجية يؤدي إلى تقلّص سوء التغذية وبالتالي الفقر. لذلك فإن مقاومة الفقر في الريف وتحسين الأمن الغذائي البشري وتقليص الفوارق بين الريف والحضر يستوجب سياسات إرادية قويّة وفاعلة.

وفي هذا الاتجاه تجدر الإشارة إلى أن التجارب الدولية تفيد أن التوزيع أكثر مساواة للأرض وإثبات حقوق الملكية للمزارعين الصغار عامل أساسي في الدفع نحو الادماج المالي (financial inclusion) بما يتيحه من إمكانية الاقتراض الاستثمار وتحسين المردودية والرفع من الانتاج بكلفة أقل مما يحسن من الأمن الغذائي. فعلى السياسات أن تتوخى هذا المنحى وألا ترتكز فقط، كما هو الشأن في عديد التجارب، على المزارعين الكبار وأصحاب الضيعات الكبرى والشركات التجارية الزراعية للرفع من إنتاج وانتاجية القطاع الزراعي. فطالما أن عموم المزارعين الصغار مُقْصين من المعادلة الزراعية وطالما لم تتحسن الانتاجية لديهم فلا يمكن حصول إقلاع اقتصادي وتقلص ملحوظ في الفقر خاصة في الأرياف.

وقضية إثبات حقوق الملكية تقترن، حسب التجارب الدولية، بسياسات إرادية لإعادة توزيع الأراضي في اتجاه أكثر عدل. وعلى سبيل المثال، فإن بلدانا كجنوب إفريقيا والبرازيل تنص في دساتيرها على الإصلاح الزراعي والتوزيع العادل للأرض. كما قامت الهند بإصلاح زراعي مكّن الفقراء في الريف من الرفع من إنتاجهم ومداخيلهم مما ساهم إلى حدّ كبير في تقليص الفقر وتعزيز الأمن الغذائي.

وتعدّ ملكيّة الأرض عائقا أمام صغار الفلاحين بما يحول من إمكانية وصولهم إلى الاقتراض والاستثمار وتحسين انتاجيتهم

التدخلات الحكومية لفائدة المنتفعين والضرورية لضمان نجاح

الإصلاح الزراعي الشعبي وفق فيا كامبيسينا

تشير هذه المنظمة إلى أن السيطرة على «الخيرات العامّة» الضروريّة لحياة البشر والطبيعة أصبحت متمركزة بين أيدي بعض القوى الفاعلة التي لها نفاذ واسع إلى رأس المال بما أثر بعمق على أوضاع السكان وحقوقهم في مختلف أرجاء المعمورة. فقد وجد صغار المنتجين الزراعيين أنفسهم مقصيّين من دائرة الإنتاج لعدم وصولهم إلى المدخلات والأسواق. وهو ما يستدعي بالضرورة تحوّلاً جذريًّا ينبغي أن يدخل على النمط الزراعي الغذائي السائد. فالدول أصبحت اليوم حتى، إن توفرت لها الرغبة، عاجزة عن حماية مواطنيها من التجاوزات والانتهاكات التي يقترفها كبار الفاعلين الاقتصاديين الذين يحرّكون هذا النظام العالمي ويدعمونه.

فالنظام الزراعي الشامل والحقيقي، الذي يستوجبه هذا التحوّل الضروري، ينبغي أن يتأسس على حماية وإعادة بناء مجمل الفضاء الترابي على مفهوم السيادة الغذائيّة. وينبغي أن يحقّق هذا الإصلاح الجوهري تغييراً يضمن لا الديمقراطيّة العقاريّة فقط، بل يجب أن يأخذ في الاعتبار كذلك كلّ عناصر الحياة الكريمة واللائقة للأسر، من ماء وبحر ومستنقعات ومياه جوفيّة وبذور والتنوع بمختلف وجوهه، بالإضافة إلى التحكّم في السواق وإيقاف الاستحواذ على الأراضي. كما يستوجب أيضا تشجيع الإنتاج البيئي وتكثيفه باعتباره نمطاً انتاجيّاً يحترم الفصول والدورة الطبيعيّة وقادرًا على التقليص من تغيّر المناخ والمحافظة على التنوّع ومقاومة التلوّث.

وفي المناطق التي يكون فيها توزيع الأرض غير عادل، فإن جهود حركات المقاومة يجب أن تتجه نحو إعادة التوزيع بانتزاع أراضي المستغلات الشاسعة. أما في المناطق التي يمكن للسكان فيها الوصول إلى الأرض، فإنه يجب الدفاع عن المجال الترابي وإيقاف الاستحواذ على الأراضي.

وكما أسلفنا في الفقرات السابقة بخصوص دور الدولة في الإصلاح الزراعي وتطوره المنشود، فإن فيا كامبيسينا ترى كذلك أنّ للحكومات، النابعة عن أنظمة ديمقراطيّة، دوراً فاعلاً في هذا التحوّل، غير أن تجربة السنوات الألفين أثبتت أنه يبقى غير كاف وأدى إلى عدم توازن في القوى بما يحتّم أن تكون عمليّة الإصلاح مدفوعة ومسندة من قِبَل حركات اجتماعيّة فاعلة وترتكز على عدّة أوجه من أشكال النضال وعلى ديمقراطيّة المعرفة وعلاقات اجتماعيّة متحرّرة من كل مظاهر التسلّط والهيمنة، وتسعى إلى قلب البنية الهرمية والعرقية للمجتمعات. ويستدعي الإصلاح استراتيجيات جديدة للتواصل الإعلامي مخالفة للإعلام النمطي السائد ونمطاً مغايراً للبحث العلمي ينطلق من المجال الترابي المحلّي.

فمن منظور المقاومة من أجل مفهوم السيادة الغذائيّة يبرز التلاقي بين حركات المقاومة الاجتماعيّة الهادفة إلى إحداث ميزان قوى يسمح بالتقدّم نحو نظام سياسي يتمحور حول «الخيرات المشتركة (أو العامة)». وفي هذا الاتجاه يبدو الإصلاح الزراعي الشامل والشعبي كمسار هامّ لبناء السيادة الغذائيّة وتحقيق كرامة الشعوب.

ويرتكز هذا النمط من الإصلاح على فكرة المقاومة المشتركة بين النساء والرجال الذين يعملون في الزراعة الصغيرة أو تربية الماشية أو الرحل أو الصيادين البحريين أو العمال الزراعيين أو السكان الأصليين والقطاعات الأخرى للمجتمع الريفي أو الحضري من أجل مجال ترابي يُنتَج فيه الغذاء السليم والصحي في وئام مع الطبيعة وتُستخدم فيه الزراعة البيئيّة والممارسات والمعارف الشعبيّة المتوارثة. ولئن يبدو هذا التحالف أمرا ضرورياً، فإنه لا يجب أن يتم مع قطاعات رأس المال. غير أن التحالف المفقود اليوم هو ذلك الذي يجمع بين السكان الريفيين وسكان المدن. لذلك فإنه يجدر التوجه نحو الإنتاج بطريقة إيكولوجية تبيّن وتُبرز بوضوح أن الأراضي التي يتمّ استرجاعها من قبل السكان هي اراض مغذية وإيكولوجيّة وهي افضل للمجتمع ككل ولكوكبنا الامّ، خلافًا للأراضي المستغلة من قبل رأس المال. وأن الأراضي المسترجعة تستزرع الحياة اللائقة وتنتج أغذية سليمة وصحيّة وتعتني بالموارد الطبيعية كالأرض والماء والغابات والتنوع البيئي وتقلص من إفراز غازات الانحباس الحراري. أما الأراضي المستغلة من قبل راس المال فإنها مغطاة بزراعات أحادية على مدى واسع أو بمناجم ذات سماء مفتوح وتستخدم المبيدات والمزروعات المحولة جينيا وتفرز النفايات والبؤس والهجرة وتسهم في ارتفاع الحرارة وتغير المناخ.

ثالثاً: هل من مؤشرات لتحليل أو قياس تجسيم مبادئ السيادة الغذائية؟

المؤشر هو حجم كمّي محدّد قابل للملاحظة والقياس، يمكن استخدامه لإبراز التغييرات التي تحققت أو التقدم المحرز في مجال معيّن. فهو أداة للتقييم والمساعدة على اتخاذ القرار بالنسبة للفاعلين العموميين والخواص وكذلك وسيلة هامة للمدافعة والمناصرة لمكوّنات المجتمع المدني. ويجمع المختصون على أن الخصائص التي يجب أن يتأسس عليها المؤشر هي:

- **دقة العبارات وتجنب كل غموض في التعريف،**
- **سهولة وقابليّة الاستخدام من قبل مختلف المعنيّين على مرور الزمن،**
- **إضافة معلومات مفيدة وذات صلة بالهدف المنشود من استخدامه، بما يمكّن من بيان التقدم الحاصل في تحقيق الغايات المرسومة في المجال المعني،**
- **إعطاء فكرة جيدة نسبيا عن المعطيات الضروريّة لاتخاذ الاجراءات اللازمة والقرارات المتعلقة بالفعل والانجاز.**

وإذ يعرَّف المؤشر بكونه متغيّرا يصف أو بالأحرى يعبّر عن أحد عناصر وضعيّة أو حالة أو تطوّر من الناحية الكمّيّة، فإنّه لا بدّ من الإقرار بأنّ الأرقام لا تتحدّث بنفسها وبأنّه لا وجود لحقيقة للرقم. فالمؤشر يدلي ببيانات مفيدة حول تطور حالة أو ظاهرة أو إخلالات ولكنها تبقى معلومات منقوصة وغير مكتملة. فلا بدّ من الوعي بنسبيّة المؤشر وبأنه يبقى أداة تقريبيّة بما يدعو إلى الحذر في تأويله والاستنتاجات المستخلصة منه خاصة باعتباره معطىً كميًّا في كل الحالات.

لذلك، فلئن يسهم المؤشر في تقديم بيانات حول المعلومة المنشودة فلا بدّ من التّأكيد على أنه يجب أن يقترن استخدامه بعناصر أخرى ذات خصائص نوعيّة أو تتصل بالسياق الخاصّ بالوضعيّة المعنيّة.

فالمعلومات الضروريّة لحسن فهم حالة أو وضعيّة وتقييمها، تتطلّب غالبا، اللجوء إلى استخدام عدة مؤشرات ومقاطعة عناصرها، بالإضافة إلى المزيد من العناصر ذات الصبغة النوعية. وعلاوة على ذلك، فإنه يجب الأخذ بعين الاعتبار للانحرافات الممكنة عند تأويل المؤشرات ولا سيما عند التطرق إلى العلاقات السببية التي تؤدي إلى النتائج المسجلة. ولئن كان ذلك لا يبطل المؤشر، فإنه لا بدّ من التشديد على أهميّة أخذ الاحتياطات الضرورية عند التحليل والتفسير والتأويل، وبصفة أخصّ عند السعي إلى إقامة علاقات الترابط بين الأسباب والنتائج.

ويؤدي ذلك أيضا إلى ضرورة معرفة حدود استخدام المؤشرات للمقارنة بين البلدان فيما بينها. فجملة المتغيرات التي من شأنها أن تؤثر على النتيجة يمكن أن تجعل من عملية المقارنة أمرا غير هيّن وتطرح العديد من الاشكاليّات. فعلى صعيد الواقع كلما ارتفع عدد المتغيرات المتصلة بمسألة ما، كلما تضاعف خطر الانحرافات، والتفسيرات المختلفة وذلك بغض النظر عن عدم تجانس جمع المعلومات. فكل بلد أو كل جهة متدخّلة تميل إلى التفسير الذي يتماشى وغاياتها وتجنح في بعض الأحيان حتى إلى حجب البيانات أو نشر ما تختاره وفق مصالحها. كما أنه لا يجب تجاهل عناصر السياق التي يمكن أن تؤثر بصفة كبيرة على هذه البيانات وعلى النتائج الناجمة وبالتالي على الاستنتاجات التي يمكن أن تستخلص من المؤشرات. لذلك، فعند المقارنة، يتعيّن أن يتم الأخذ بعين الاعتبار للاحتياطات والمخاطر المنهجية، بما يمكّن من الحذر في تفسير النتائج وتحليلها.

فباعتباره معطىً كميًّا، يجب أن نعي أن المؤشر، عند حسن احتسابه، يدلي فعلا بمعلومات مفيدة ولكنها تبقى دوما غير مكتملة، ويتطلّب استخدام العناصر المتاتّية منه، اتخاذ العديد من الاحتياطات المنهجية.

وبغضّ النظر عن المسائل المتعلقة بالتعاريف، يتطلب تقييم جودة المؤشر التساؤل حول الغرض المنشود من وراء احداثه. فالمؤشر لا معنى له في حد ذاته، ولكن دلالته ومدى فائدته ترتبط بالغاية المنشودة من وراء استخدامه.

فالجدل القائم اليوم لا يتمحور حول اتخاذ موقف لصالح استعمال المؤشرات والمعطيات الكميّة أو ضدّها. لأنه لا أحد ينكر أنّ المؤشرات هي أدوات للمعرفة تسهم في إضفاء صبغة الموضوعيّة على عناصر محدّدة باعتبارها شرطًا أساسيًّا للتحليل والتقييم لكنه يتمحور حول محدوديّة دلالة المؤشرات ونسبيتها وضرورة الحذر في التحليل والتأويل.

لذا لا بدّ من التّأكيد على ضرورة تجنّب مطبّيْن اثنين، وفق فيليب لومار، رئيس الجمعيّة الفرنسيّة للتقييم. الأول يحيل على نقاش مبدئي حول سياسة القياس الكمي في حد ذاتها. فبالنسبة للبعض، الميدان الاجتماعي، لا يستجيب على نطاق واسع لكلّ قياس كمّي. والثاني بالمقابل، يتمثّل في المبالغة في إعطاء قيمة إلى الأرقام. فالقياس أمر ضروري ومفيد في ذات الحين. غير أنه بالإضافة إلى أنه لا يمكن قياس كلّ شيء، فإنّ القياس يبقى دائما نسبيّا. ولا يعني ذلك أنه لا يجب استخدام المعطيات الكميّة كلما كان ذلك ممكنا ويقدّم عناصر إعلام أو معرفة مفيدة لمختلف الجهات المعنيّة، ولكن يجب الوعي بحدود القياس وعدم إيلاء الرقم قيمة أرفع مما يجب مع ضرورة إكمال المعطيات الكميّة بمعلومات ومعارف أخرى ذات صبغة نوعيّة تخضع إلى حدّ أدنى من الدقة المنهجيّة.

إطار عدد ٦: التوازن بين المقاربتين الكميّة والنوعيّة

إن الادعاء بحقيقة للأرقام يعكس توجها يتصف بعقلانيّة مفرطة: رغبة في اليقين والاتساق يهمل الجوانب النوعيّة والخبرة ويبعد النقاش والنقد وإعادة النظر، بما يؤشر، في رأي ناشطي المجتمع المدني، على انحرافات خطيرة. كما يحق التساؤل، بالنسبة لهؤلاء النشطاء، لماذا يبدو اللجوء إلى استخدام المؤشرات في ارتفاع مستمر رغم احترازات الممارسين والباحثين. وفي الواقع، تبقى هناك إمكانية لعكس هذا التوجه. وذلك بداية في شكل وعي أكبر بأهميّة التوازن بين المعارف الفنّيّة والمقاربة الكميّة والمهارات التطبيقيّة من جهة والمقاربة النوعيّة من جهة أخرى.

عن دافيد ماك قروقان - «مؤشرات حقوق الإنسان وسيادة التقنية» - الجريدة الأوروبية للقانون الدولي - ٥ يوليو ٢٠١٦

ولا تشذّ المؤشرات المتعلقة بالحق في الغذاء عن هذه الخصائص والقواعد المتصلة بالدلالات والحدود، بل تزداد تعقيدا بالنظر إلى الجدل الحاصل حول مفهومي الأمن الغذائي والسيادة الغذائيّة لتقييم مدى إفعال الحق في الغذاء. فلئن طوّرت المنظمات الدولية المعنية جملة من المؤشرات لتقييم الأمن الغذائي أو انعدامه، يرى الناشطون والمدافعون عن مفهوم السيادة الغذائيّة ان هذه المؤشرات تكرّس مفهوم الأمن الغذائي كمفهوم تقني لا ينفذ إلى تحليل موازين القوى ولا يقطع مع النظرة الرأسماليّة والليبرالية ومع هيمنة القوى العظمى والشركات متعددة الجنسيات على النظم الغذائية الدولية. كما يرون أن مدى إفعال الحق في الغذاء لا يتم من خلال استخدام مؤشرات كميّة بل باستخدام أساليب تحليل الاقتصاد السياسي التي من شأنها أن تبرز من هم المستفيدين ومن هم الخاسرين والمستغلين في المنظومات القائمة، وتنفذ إلى البحث عن البدائل والسبل والآليات الضرورية للقطع مع الأوضاع القائمة والحد من انعدام المساواة وعدم التوازي في موازين القوى. \

غير أنه ومع كل الاحترازات حول المؤشرات، فإنه لا مناص من استخدام عدد مختار من البيانات المتوفرة، والتي تبقى شحيحة في بلدان المنطقة العربيّة، للاستدلال على حالة إفعال الحق في الغذاء في المنطقة، والتي يمكن أن تتم مقاطعتها مع البيانات النوعيّة والتحليليّة خاصة منها المتأتية من التقارير الوطنية باعتبارها تتعمّق بصفة أدقّ في خصوصيّات كل بلد. وقد تفادينا في هذه الورقة استخدام المؤشرات المركبة التي تستخدمها المنظمات الدولية أو بعض الباحثين أو الجهات الخاصة، لنورد أهم المؤشرات التي تنشرها منظمة الزراعة والأغذية المتعلّقة بالأمن الغذائي وبعض المؤشرات الأخرى من المنظمات الدولية مع السعي إلى تحليلها من زاوية السيادة الغذائية، ذلك أنه لم يتم تطوير مؤشرات خصوصيّة بمفهوم السيادة لسببين أساسيين في نظرنا، يتعلّق الأوّل بعدم مأسسة هذا المفهوم على مستوى المنظمات الدولية، فيما يتّصل الثاني باحتراز ناشطي السيادة الغذائية حول استخدام المؤشرات الكميّة كما أسلفنا أعلاه.

وإذ يتأسس مفهوم السيادة الغذائية على مبدإ إيلاء الأولوية المطلقة في سياسات وأنظمة الغذاء إلى المنتجين الصغار وبخاصة صغار المزارعين الذين يتعاطون الزراعة الأسرية وزراعة القرب ومتساكني الأرياف والغابات والمناطق المهمشة وتثمين مساهمتهم في توفير الغذاء لأسرهم ومجتمعاتهم والمحافظة على المحيط وعلى الموارد الطبيعية بما يؤمن، إلى جانب الحق في الغذاء، الحق في العيش في محيط سليم وحقوق الأجيال القادمة، فإن البيانات التي من شأنها أن تعطي صورة عن أوضاع هذه الفئات يمكن أن تسهم في الاستدلال على أوضاع السيادة الغذائية في كل بلد وتبرز التقدم والنقائص على طريق تدعيم مبادئ السيادة الغذائية وإفعال الحق في الغذاء الصحي والكافي والملائم للجميع.

١. موقع المزارعين الصغار وانعدام المساواة في الأرض

يعدّ العالم حاليّا حوالي ٥٧٠ مليون مستغلّة زراعيّة أغلبها من المستغلات الصغيرة والأسرية. فالمستغلات الأسرية تقدر بحوالي ٧٥بالمائة من مجموع الأراضي الزراعية في العالم. ويقدر عدد الحيازات التي لا تتجاوز مساحتها هكتارين حوالي ٤٧٥ مليون حيازة أي حوالي ٨٣,٣ بالمائة من مجموع المستغلات. غير أن هذه الحيازات الصغيرة لا تستأثر سوى بـ ١٢ بالمائة من الأراضي الزراعية.

ويقدر عدد المستغلات الزراعية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحوالي ٣ بالمائة من مجموع المستغلات بالعالم.[١]
ويبرز الجدول التالي توزيع المستغلات الزراعية في عدد من البلدان العربية، وفق البيانات التي وردت بدراسة حول «حجم المزارع والمزارعين الصغار والمزارع الأسرية وتوزيعها في العالم»

ويتبيّن من هذا التوزيع أنّ عدد المستغلات التي لا تتجاوز مساحتها ٢ هك تمثل ٩٥٪ من مجموع المستغلات بمصر و٨٦٪ بلبنان والأردن و٨٣٪ باليمن. بينما يقدر عددها بحوالي ثلث المستغلات في كل من الجزائر والمغرب. غير أن هذه المزارع لا تستغل سوى ٤٤٪ من الأراضي الزراعية بمصر وحوالي ربع الأراضي بلبنان والأردن، بينما لا يتجاوز نصيبها من الأرض ٧٪ في المغرب وفي الجزائر. ولئن يتصل هذا التوزيع بطبيعة الاستغلال الزراعي وفق العوامل الترابية والمناخية والسياق التاريخي لكل بلد، فإنه يبرز كذلك جانبا من عدم المساواة في توزيع الأراضي الزراعية ويحد من إمكانية المزارعين الصغار من استغلال يضمن دخلا كافيا وتغذية كافية ومغذية لأسرهم بما يقيهم من مخاطر الجوع والخصاصة وسوء التغذية.

١ - Sarch K. Lowder, Jacob Skoet, Terry Raney "The number, size and distribution of farms, smalldholder farms, and falimy farms worldwide", in World development, volume ٨٧, November ٢٠١٦.

جدول رقم ٤ : عدد المستغلات والأراضي الزراعية حسب مساحة الحيازات

البلد	سنة المسح	المستغلات والمساحة الزراعية	المجموع	أقل من 1 هك	بين 1 و2 هك	بين 2 و5 هك	بين 5 و 10 هك	بين 10 و20 هك	بين 20 و50 هك	بين 50 و100 هك	أكثر من 100هك
الجزائر		المستغلات	223 115	128 864	239 844	181 267	142 980	88 130	14 294	5 305	
			21,8%	12,6%	23,4%	17,7%	14,0%	8,6%	1,4%	0,5%	
		الأراضي الزراعية	70 516	162 315	722 275	598	466	971	930 765	990 774	
			0,8%	1,9%	8,5%	14,2%	22,4%	29,4%	11,0%	11,7%	
مصر		المستغلات	3 955	365 362	170 625	35 996	10 953	3 007	..	..	
			87,1%	8,0%	3,8%	0,8%	0,2%	0,1%			
		الأراضي الزراعية	1 403	665 914	684 168	353 250	236 010	408 204	..	..	

المصدر : احنساب الباحثين عن بيانات منظمة الزراعة والأغذية

ويبرز الجدول الموالي انعدام المساواة في توزيع الأراضي في البلدان العربية من خلال احتساب معامل جيني على هذا التوزيع مع مقارنة حالة بعض البلدان العربية مع بلدان أخرى في مناطق مختلفة من العالم.

جدول رقم ٢: انعدام المساواة في استهلاك الطاقة الغذائيّة والدخل وتوزيع الأراضي في دول مختارة

	انعدام المساواة في استهلاك الطاقة الغذائية		انعدام المساواة في الدخل		انعدام المساواة في توزيع الأرض	
	سنة المسح	(٪) معامل جيني	سنة المسح	(٪) معامل جيني	سنة المسح	(٪) معامل جيني
الجزائر	١٩٨٨	١٦	١٩٩٥	٣٥	٢٠٠١	٦٥
مصر	١٩٨١	١٦	١٩٩٩	٣٤	٢٠٠٠/١٩٩٩	٦٩
الأردن	١٩٨٦	١٤	١٩٩٧	٣٦	١٩٩٧	٨١
لبنان	١٩٩٧	١٥			١٩٩٩/١٩٩٨	٦٩
المغرب	١٩٨٥	١٧	١٩٩٨	٤٠	١٩٩٦	٦٢
قطر	١٩٨٨	١٣			٢٠٠٠/٢٠٠١	٩٠
تونس	١٩٩٠	١٣	٢٠٠٠	٤٠	١٩٩٤-١٩٩٥	٦٩
البرازيل	١٩٩٦	١٨	٢٠٠١	٥٩	١٩٩٦	٨٥
الشيلي	٢٠٠٠	١٤	٢٠٠٠	٥٧	١٩٩٧	٩١
نيكاراغوا	٢٠٠١	١٧	٢٠٠١	٤٣	٢٠٠١	٧٢
الأوروغواي	١٩٩٨	١٤	٢٠٠٠	٤٥	٢٠٠٠	٧٩
فينزويلا	١٩٩٩	١٤	١٩٩٨	٤٩	١٩٩٧	٨٨
أثيوبيا	١٩٩٩	١٧	١٩٩٩	٣٠	٢٠٠١/٢٠٠٢	٤٧
ناميبيا	١٩٩٤	١٧	١٩٩٣	٧١	١٩٩٦/١٩٩٧	٣٦
السينغال	١٩٧٥	١٥	١٩٩٥	٤١	١٩٩٨/١٩٩٩	٥٠
فنلندا	٢٠٠٠	١٢	٢٠٠٠	٢٧	١٩٩٩-٢٠٠٠	٢٧
إيرلندا	١٩٩٦	١٢	١٩٩٦	٣٦	٢٠٠٠	٤٤
هولندا	١٩٩٩	١٢	١٩٩٩	٣١	١٩٩٩/٢٠٠٠	٥٧
النرويج	٢٠٠٠	١٢	٢٠٠٠	٢٦	١٩٩٩	١٨
السويد	٢٠٠٠	١٢	٢٠٠٠	٢٥	١٩٩٩/٢٠٠٠	٣٢

المصدر: عن قاعدة بيانات منظمة الزراعة والأغذية - الكتاب الإحصائي ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨

ويبرز الرسم البياني الموالي مدى انعدام المساواة في الدخل وفي توزيع الأرض حسب الدول. ومما يلاحظ في هذا الشأن أن البلدان الاسكندنافية تسجل نسبا ضعيفة جدا من انعدام المساواة في جانبيها المتعلق بالدخل أو توزيع الأرض. غير أن البلدان العربية الخمسة التي توفرت بشأنها البيانات في هذا المجال تسجل نسبا عليا من انعدام المساواة على الواجهتين الإثنتين. فإذ تسجل الجزائر نسبة معادلة للمستوى الوسيط الدولي في توزيع الدخل، فإن معامل جيني لتوزيع الأرض يبقى مرتفعا نسبيا ولكنه دون المستوى العالي من انعدام المساواة في توزيع الأرض الذي يلاحظ في كل من تونس ومصر والأردن بصفة أخصّ. ولئن يسجل المغرب نسبة أعلى على مستوى انعدام المساواة في الدخل، فإنه يتميّز بالنسبة الأدنى في عدم المساواة في توزيع الأرض مقارنة ببقية البلدان العربية المعنية.

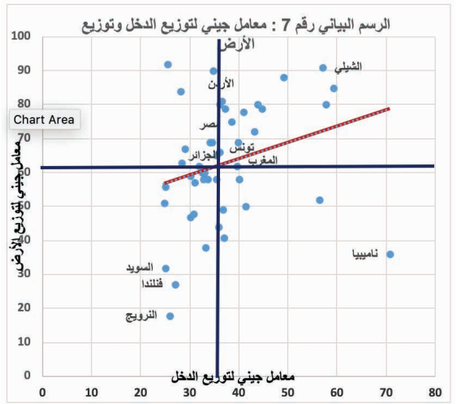

ويؤشر الرسم الموالي الذي يتعلق ببيانات ٢٥ دولة نامية (من بينها ٥ دول عربية هي المغرب والجزائر وتونس ومصر والأردن) تتوفر حولها البيانات الخاصة بمتغيري معامل جيني لانعدام المساواة في الدخل ونسبة انتشار نقص التغذية، على إمكانيّة وجود علاقة ترابط إيجابي بين هذين المتغيرين حيث أن نسبة انتشار نقص التغذية ترتفع كلما ارتفعت نسبة عدم المساواة في الدخل.

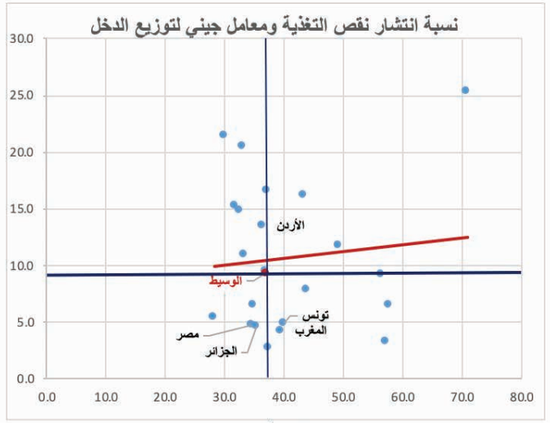

المصدر: احتساب الباحثين وفق بيانات منظمة الأغذية والزراعة.

ويتبيّن من هذا الرسم أن كل من الجزائر ومصر تسجل نسبة منخفضة نسبيا (أقل من مستوى الوسيط) من انعدام المساواة ونقص التغذية بينما تسجل كل من المغرب وتونس نسبا من انعدام المساواة في الدخل أرفع بقليل من مستوى الوسيط ولكن نسبة نقص التغذية بها تبقى دون الوسيط. وبالمقابل فإن الأردن رغم تسجيلها نسبة تعادل تقريبا مستوى الوسيط فيما يخص انعدام المساواة في الدخل فإن نسبة نقص التغذية تبقى فيها مرتفعة بالمقارنة مع بقية البلدان العربية الخمسة المعنيّة.

هذا، ويجب التأكيد على أن بعض البلدان العربية تعيش إشكاليات خصوصية تكمن في كيفية التصرف في بعض الأراضي ذات الملكية المشتركة ولها سياسات مختلفة في المجال، يمكن إبرازها في التقارير الوطنيّة، وإذ تسعى بعض الأطراف إلى إدماجها في إطار الملكية الخاصة أو في أملاك الدّوْلة، فإن مسار السيادة الغذائية يقتضي العمل على المحافظة على طابعها المشترك وحمايتها من المضاربين ومن أشكال التصرف الرأسمالي. وقد يكون استغلالها في إطار التعاونيات والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، على غرار تجربة واحة جمنة بتونس، وجها من وجوه تدعيم أركان السيادة الغذائيّة. كما يجدر التذكير بأن جيلا جديدا من الإصلاح الزراعي التشاركي يمثل، وفقا لما تم بيانه في الورقة المرجعية لهذا التقرير، عاملا أساسيا من عوامل الارتقاء بالأرياف العربية وتدعيم مساهمة القطاع الزراعي في تدعيم مقومات السيادة الغذائيّة وإفعال حقوق متساكني المناطق الريفية في مختلف المجالات.

٢. وضعية الزراعة الأسرية الصغيرة

تعتبر أوضاع المزارعين الصغار من أبرز أولويات السيادة الغذائيّة التي تشدد على أهمية تدعيم مكانة المزارعين الصغار في المنظومات الغذائية وعلى أن الزراعة الأسرية الصغيرة من أبرز مقومات التنمية المحلية والنهوض بالأرياف والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية بما يحقق مبادئ التنمية الدامجة والمستديمة.
واستنادا إلى دراسة أجرتها منظمة الأغذية والزراعة ومركز التعاون الدولي في البحوث الزراعية للتنمية والمركز الدولي للدراسات المتوسطية الزراعية المتقدمة حول «الزراعة الأسرية الصغيرة في منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا» يمكن استخلاص ما يلي:

على مستوى التعريف:

لا بد من الإشارة أولا إلى أن التعاريف المستخدمة لتحديد الزراعة الأسريّة الصغيرة في إحصائيات مختلف البلدان تبقى ضبابيّة أو غامضة والمعايير المستخدمة لتحديدها تختلف حسب اختلاف أصناف البحوث والباحثين والبلدان خاصة وأنّ تعريف الزراعة الأسرية ينبغي أن يستند إلى معايير تتيح التمييز بين هذا النوع من الزراعة وغيرها من أشكال تنظيم الإنتاج الزراعي فضلا عن معايير لوصف التنوع الملاحظ في المزارع العائلية. غير أن البيانات الوطنية غير متوفرة في بعض الأحيان، وإن وجدت فقد يكون تجاوزها الزمن ولا تسمح، بالتالي، بالتعريف بطريقة دقيقة. وإضافة إلى ذلك فإنّ مفهوم الزراعة الأسرية الصغيرة مرتبط بالسياق الوطني أو الإقليمي وبظروف الإنتاج بما يجعل من الصعب القيام بالمقارنات بين السياقات الدولية.
ووفقا للتعريف الواسع للزراعة الأسرية الذي اقترحته منظمة الأغذية والزراعة خلال السنة الدولية للأسرة عام ٢٠١٤، فالزراعة الأسرية تشمل جميع الأنشطة الزراعية الأسرية، التي تتصل بالعديد من مجالات التنمية الريفية. وهي وسيلة لتنظيم الإنتاج الزراعي والغابي وصيد الأسماك، والرعي وإنتاج وتربية الأحياء المائية التي تتم إدارتها وتشغيلها من قبل الأسرة والتي تعتمد أساسا على عمل أفرادها.
وعادة ما يتم تعريف المزرعة الأسريّة كوحدة إنتاج تكون فيها الملكية والعمل مرتبطة ارتباطاً وثيقا بالأسرة. فالترابط بين العوامل الثلاثة، أي ملكيّة الأرض والعمل والأسرة، ينشئ مفاهيم أكثر تعقيداً تتصل بنقل التراث، وأنماط الأعمال الزراعية. فالمزرعة هو كائن معقد يجسد ترابط الأبعاد الاقتصادية والتقنية، والاجتماعية والثقافية المختلفة.
وقد اقترح باليار[٢] تعريفا يشمل الثلاثة أنواع الرئيسية للمزارع تتحوصل في الجدول التالي:

٢ - Les agricultures familiales du monde : définitions, contributions et politiques publiques,J.F. Bélières, P. Bonnal, P.M. Bosc, B. Losch, J. Marzin, J.M. Sourisseau, AFD-Cirad ,٢٠١٤

جدول عدد ٣: الأنواع الرئيسية الثلاثة للحيازات الزراعية

الأشكال الأسرية	أشكال الأعمال	الأشكال الاستثمارية	
أسري بالأساس بدون أجراء قارين	مختلط، مع أجراء قارين	عمال أجراء لا غير	العمل
الأسرة (بما في ذلك الحيازات ذات رأس المال الصغير جداً، مثل الحيازات التي لا تملك أراض)	أسري أو مجموعات أسريّة	المساهمون	رأس المال
أسري	أسري / تقني	تقني	التصرف
غير مهيكل أو حسب وضعية المستغل	المتبقى (الفواضل)		الاستهلاك
غير مهيكل أو حسب وضعية المستغل	وضعية المستغل ، أشكال أخرى من التشارك	شركات عامة محدودة أو أشكال أخرى من الشركات	الوضعيّة القانونية
ملكية أو حيازة غير مباشرة أو رسمية أو غير رسمية	ملكية أو حيازة رسمية غير مبا شرة	وضعيّة حيازة الأرض	

المصدر: باليار وآخرون ٢٠١٤.

ويستخلص من ذلك أن الزراعة الأسرية هي أحد أشكال تنظيم الإنتاج الزراعي، تتسم بالروابط العضوية بين الأسرة ووحدة لإنتاج وتعبئة الأسرة في عملها واستبعاد المستخدمين الدائمين. وتتجسم هذه الارتباطات في إدراج رأس المال الإنتاجي في ممتلكات الأسرة وفي الجمع بين منطق التسيير العائلي والمنطق التجاري في العملية الانتاجيّة وفي توزيع العمل الأسري والتأجير وكذلك في توزيع المنتجات بين الاستهلاك النهائي واستعمال المدخلات وبين الاستثمار والتراكم.

وبالمقابل فإن الأشكال الأخرى تتضمن عموما:

- **المنشآت العائلية تشير إلى أشكال تنظيم الإنتاج الزراعية التي تجمع بين عمل الأسرة والعمالة الدائمة، التي أدرجت التصرف في الأجور في العملية الزراعية. ويحيل منطق التصرف إلى البحث عن أشكال الإنتاج التي تسمح بتأجير المستخدمين الدائمين، واقتناء المدخلات من السوق، وتأجير إجمالي للعمالة الأسرية.**
- **الزراعة التجارية والذي يشير إلى أشكال تنظيم الإنتاج الزراعي التي تستخدم حصرا العمل المأجور. والتي يمتلك رؤوس أموالها جهات عامة أو خاصة وأين يتم الفصل فيها بين منطق المنشأة ومنطق الأسرة. وفي هذه الحالة، فإن التأجير يصبح السمة الأساسيّة، مع تفريق بين مستوى المهارات، وتسلسل هرمي بين المستخدَمين.**

مسألة الحجم الصغير في التصنيف الإحصائي للزراعة الأسرية الصغيرة

ومن المفيد أن نؤكد على أن أن مسألة الحجم تخفي العديد من الاختلافات في الخصائص الوظيفية وفي أنماط الاستغلال المرتبطة بتنمية وتطوير نفس القطعة من الأرض الزراعية. فاستعمال خاصيّة الحجم لوحدها غير كاف لتحديد كل شكل من أشكال الاستغلال الزراعي لحيازات صغيرة أو كبيرة وذلك اعتبارا لتنوع تاريخ الأنظمة الزراعيّة وأنماط الانتقال بين الأجيال ومستوى الميكنة ونظم الانتاج.

غير أن التعاريف التي تم تحليلها في الدراسة المشار إليها تأخذ بعين الاعتبار مساحة الأراضي الزراعية، أو حجم الثروة الحيوانية، كمعيار في تعريف المزارع العائلية الصغيرة.

مساهمات الزراعة الأسرية الصغيرة

بالرغم من عدم توفر البيانات الكمية الدقيقة لكل من البلدان التي أدرجت بالدراسة، فإن هذه الأخيرة تبرز بأمان أن المزارع الأسرية الصغيرة توفر جزءا هاما من المنتجات الغذائية في الأسواق الوطنية، ولا سيما في المناطق الحضرية والضواحي، ولكن أيضا في المناطق المهمشة وذات الإمكانات الزراعية الضعيفة. فالزراعة الأسرية الصغيرة تنشط بصفة خاصة في سلاسل القيمة القصيرة اعتبارا للميزات التفاضلية التي تكتسبها في البيع المباشر أو في توفير المواد الأولية للمصانع الصغيرة لتحويل الأغذيةّ. وهي قادرة أيضا على التموقع في مسارات التصدير في صورة توفر البيئة الداعمة والرقابة الكافية (على غرار التبغ في لبنان والنعناع في المغرب، والحمضيات في تونس والصمغ العربي في السودان والأغنام في موريتانيا). انظر الجدول الموالي

جدول رقم ٤: بعض الأمثلة على مساهمة الزراعة العائلية الصغيرة في أنواع مختلفة من الإنتاج والأسواق

الزراعة الأسرية: النسبة من الإنتاج أو من الأراضي الصالحة للزراعة	المحاصيل السنوية (الموسمية) بما في ذلك المحاصيل الغذائية ومحاصيل العلف	المحاصيل الدائمة، منتجات الغابات	تربية الماشية
موريتانيا	نظام المحاصيل الغذائية في المناطق المطرية أو الرملية أو غير المكثفة، وتنتج السرغم والدخن والذرة والخضروات.		القطاع الرئيسي يتمثل في الزراعة الأسرية صغيرة الحجم والتصدير.
تونس	٣٣٪ من الأراضي الصالحة لزراعة الحبوب، و٢,٢٪ لزراعة الحدائق و٣,٨٪ للخضروات، و ٢٨٪ لأنظمة الرعي، و١,٩٪ لمحاصيل العلف	٥٩٪ من الأراضي الصالحة للزراعة لزراعة الأشجار	الماشية الصغيرة: ٨٣,٥٪ من مجموع الثروة الحيوانية، ٦٧٪ من الماشية، ٥٢٪ من الغنم و٥٩٪ من الماعز.
لبنان	الإنتاج الغذائي الأساسي (الحبوب والخضروات والبطاطا) والفواكه ،والخضروات ٢٠٪ من الأراضي الصالحة للزراعة للمحاصيل الموسمية و٢٪ لمحاصيل الدفيئة ٥,٣٪ من الأراضي الصالحة للزراعة للمحاصيل الصناعية السنوية و٥,١٪ للحبوب، و٣,٨٪ للخضروات المزهرة و٢,١٪ للبقوليات و١,٩٪ للدرنات و١,٥٪ للخضار الورقية.	زيت الزيتون ٧٨٪ من الأراضي الصالحة للزراعة للمحاصيل الدائمة، و ٤٣,٦٪ لأشجار الزيتون، و١٠٪ للفاكهة والفاكهة ذات النوى، ٣,٩٪ من أشجار الفاكهة، و٢,٩٪ لكرم العنب والحمضيات.	يوفر الإنتاج المسوق من اللحوم . والبيض والحليب الدخل للمزارعين الأسريين
)ب(	المحاصيل الغذائية والأعلاف (الفصفصة) المقترنة بتربية المواشي على نطاق صغير الحبوب: (القمح الصلب والقمح اللين والشعير) والبقوليات (العدس والحمص، شول		**جميع المواشي**

المصدر: دراسة حول «الزراعة الاسرية الصغيرة في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا»، - جاك مارزين وباسكال بونيه (CIRAD) و عمر بالسعود وكريستين تون-نو (CIHEAM-IAMM) - مايو ٢٠١٦

الزراعة الأسرية الصغيرة والبيئة

أشارت الدراسة إلى أن هناك القليل جداً من البيانات والمؤشرات، التي يمكن أن تساعد على استخلاص استنتاجات حول البعد البيئي للزراعة على نطاق صغير في البلدان المعنية، غير أنه لا بد من الإشارة إلى أنّ المزارعين الصغار أقل ارتباطاً بأسواق المدخلات (المبيدات والأسمدة) من الزراعة المتخصصة أو الصناعية، وأنهم يحافظون عموما على الممارسات المستدامة التي تسهم في المحافظة على التنوع البيولوجي الزراعي بإنتاجهم لمجموعة متنوعة من المحاصيل التي تتطلب عددا أقل من المدخلات الكيميائية. وعلى هذا الأساس، يمكن القول، وفق ما جاء في الدراسة، أن المزارع الأسرية الصغيرة لها أثر إيجابي على البيئة.

بيد أنه يجب التنبيه إلى أنّ اقتران الضغط على الموارد المائيّة، وتواصل انعدام مصادر أخرى للدخل، وتغير المناخ يمكن أن تؤدي إلى الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية، وإلى ممارسات غير مستدامة للزراعة الأسرية الصغيرة.

ويقدم الجدول التالي حول وضعيّة قطاع الزراعة الصغيرة في البلدان العربية الستة الواردة بالدراسة المذكورة ومساهمتها في إنتاج الغذاء في هذه البلدان.

جدول رقم ٥: وضعيّة الزراعة الأسرية الصغيرة في القطاع الزراعي في ست دول عربيّة

البلد	متوسط خصائص العناصر الأخرى: الأرض/الماشية وجمع أنشطة الإنتاج الغابي	متوسط خصائص زراعة المحصولات المتصلة بملكية وخصائص الأرض	الخصائص الاجتماعية للأسر، في الزراعة، وذات الأنشطة المتعددة	ميزات الزراعة الأسرية الصغيرة: النسبة من الأراضي الصالحة للزراعة، الوضع النسبي في القطاع، الاتجاهات
لبنان	٧٠٪ من المزارع التي تشغل ١٨,٢٪ من الأراضي الصالحة للزراعة هي أقل من ١٠ دونمات (دونم = هكتار) في لبنان. المزارع الأسرية الصغيرة هي المزارع دون متوسط العتبة الوطنية. أغلبية الحيازات مختلطة (المحاصيل والثروة الحيوانية) حيث إن ٥٧٪ تمارس كذلك تربية الحيوانات. انخفضت النسبة المئوية للمزارع التي تقل عن ١٠ دونمات بشكل ملحوظ من إجمالي الحيازات في عام ٢٠١٠ (بنسبة ٢,٧٪)، كما انخفضت حصتها في الأراضي الصالحة للزراعة (بنسبة ١,٣٪).	٥ أشخاص لكل أسرة زراعية (عائلية) في المتوسط. في سنة ٢٠١٠، كان ٥٠٪ من المزارعين يمارسون الزراعة فقط، دون أي مصدر آخر للدخل خارج المزارع	متوسط حجم المزرعة انخفض إلى ١٣,٦ دونماً. تجزئة الأراضي الناتجة عن أنظمة الوراثة والوراثة.	يمثل مربو الحيوانات ٩٪ من إجمالي رقم المزارعين. لا يعد اكتساب الأراضي معيارًا أساسيًا لتنمية الثروة الحيوانية، فلا يمتلك ١٩٪ من المربين أراضي زراعية. النسبة المئوية للماشية بقيت مستقرة. متوسط حجم القطيع هو ٧ أبقار (٦٠٪ من منتجات الألبان) و٦٠-٧٠ رأساً من الأغنام (أو الماعز). ٥٤٪ من المزارع الصغيرة تربي الأبقار، و٣٥٪ تربي الأغنام، و٣٧٪ تربي الماعز، و٤٠٪ تربي الخنازير. تعتبر مزارع الدواجن الصغيرة متخصصة بدرجة عالية في التربية التقليدية (٨٨٪)، وعندما تمارس التربية الحديثة، فهي تتخصص في تربية الدجاج في المقام الأول.
المغرب	يشمل قطاع الزراعة: ١,٥ مليون مزرعة، ٧٠٪ منها لديها أراضٍ صالحة للزراعة تقل عن ٥ هكتارات؛ ٥٥٪ دون ٣ هكتارات (تستغل ١٢٪ الأراضي الصالحة للزراعة). الزراعة الاجتماعية»: ٦.١...٠ مزرعة صغيرة، تمثل ٨٪ من الأراضي الصالحة للزراعة، مقارنة بـ٨٧٥... مزرعة صغيرة ومتوسطة، تمثل ٩٢٪ من الأراضي الصالحة للزراعة. النسبة المئوية للمزارع التي تقل مساحتها عن الحد الأدنى للقدرة على البقاء هي بين ٥٨٪ و٩٩,٥٪، حسب المناطق. يغطي الري ١٩٪ من الأراضي الزراعية، وتمثل الزراعة الأسرية الصغيرة ٥ ٪ من الزراعة المروية. الثنائيات: حديثة - تقليدية، كبيرة - صغيرة، مروية - بعلية.	ينطوي قطاع الزراعة على ٤٦٪ من القوى العاملة، و٨٠٪ من القوى العاملة في المناطق الريفية. حوالي ٥,٥ ملايين شخص يعملون في المزارع الأسرية الصغيرة.	الحبوب بشكل رئيسي تستأثر بـ٧٥ ٪ من الأراضي الصالحة للزراعة، ولكن فقط ١٠ إلى ١٥٪ من رقم معاملات قطاع الزراعة، و٥ إلى ١٠٪ من العمالة.	انخفض رقم المزارعين بدون أرض في الفترة بين (١٩٧٤ و١٩٩٦ (التعداد الزراعي غالبًا ما تظل تربية الماشية هي البديل الوحيد الذي يوفر الدخل في المزارع ذات الاستخدام المحدود جداً للأرض ورؤوس الأموال.
تونس	تغطي الزراعة الأسرية الصغيرة ٧٨٪ من إجمالي رقم المزارع، ولكن ٤٣٪ من المساحة الزراعية الإجمالية. ٦٦,٨٪ من المزارع العائلية الصغيرة تمتلك مساحة أقل من ٥ هكتارات و٨٦,٧٪ أقل من ١٠ هكتارات.	انخفض متوسط حجم الأسرة الريفية من ٥,٧ أشخاص لكل أسرة في عام ١٩٧٥ إلى ٤,٣ في عام ٢٠١٤.	٧٦,٨٪ من المزارع الأسرية الصغيرة هي بعليّة، ١٢,٤٪ مختلطة، و١٠,٨٪ مروية	تتكون أغلبية المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة: في سنة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، كان ٧٣٪ من مزارعي الماشية، و٧٠٪ من مزارعي الأغنام، و٦٧٪ من مزارعي الماعز يمتلكون حيازات أقل من ١٠ هكتارات. تمثل المزارع الصغيرة (٣-٣ من الأبقار و١٤ من الأغنام و٣ من الماعز) ٨٣,٥٪ من إجمالي المزارع و٦٧٪ من الماشية، و ٥٢٪ من الأغنام و٥٩٪ من الماعز.
موريتانيا	الأشكال الأسرية والتقليدية للزراعة (البعلية، ومخلفات الفيضانات، والأراضي المنخفضة، وراء السدود والواحات) والمحاصيل المروية تشكل الزراعة الأسرية الصغيرة).		مجموعة واسعة من المحاصيل البعلية.	يقوم المزارعون بدون أرض بأنشطة تجميع يتم دمج إنتاجهم في نظام الإنتاج والنشاط (منتجات الغابات: الحطب ومواد البناء ولإنتاج الفواكه، ولتحسين خصوبة التربة، وعلف للحيوانات). تربية الحيوانات: مع تدهور النظم البيئية والحد من المراعي والماشية، يتم التركيز على المناطق الصغيرة.
مصر	بلغ رقم المستغلات الزراعة الأسرية الصغيرة ٤,٧ ملايين حيازة سنة ٢٠١٠، بما في ذلك المزارعون بدون أرض، أو ٨٧,٢٪ من المزارع (٨٤,٣٪ من المزارعين ذوي الأراضي)، و٣٥,٢٪ من الأراضي الصالحة للزراعة. المجموعة الثانية: قدر رقم صغار المزارعين الذين يمتلكون الأراضي ٢,٣ مليوني شخص في عام ١٩٩٠، ازداد حجمهم ونسبتهم إلى ٣,٧ ملايين في عام ٢٠١٠.	تهمّ الزراعة الأسرية الصغيرة ٢٤,٣ مليون شخص يعملون في القطاع (الأسر الريفية) أو ٥٧ في المائة من سكان الريف. المزرعة الأسرية الصغيرة تغذي عائلة واسعة تتكوّن من حوالي ٦ أشخاص	انخفض متوسط حجم المزرعة بين ١٩٩٠ و٢٠١٠ من ١,١٤ إلى ٠,٩١، فدان. زيادة تجزئة المؤامرات بين آخر تعدادين زراعيين. الأراضي الصالحة للزراعة ارتفعت من ٣٢٩٧٢٨١ هكتاراً سنة ١٩٩٠ إلى ٣٧٥٠٦٩٩ هكتاراً سنة ٢٠٠٠ (أو بنسبة ١٣٪) نتيجة لتنمية الأراضي المستصلحة من الصحراء	المجموعة الأولى من عديمي الأرض: زيادة في العدد والنسبة، ١٦,٣٪ من المزارعين سنة ١٩٩٠، مقابل ٩٦٥٠٠٠ مزارع، أو ١٧,٩٪ في سنة ٢٠١٠ (بما في ذلك رقم كبير من مربي الماشية).
السودان	تمثل المزارع الأسرية الصغيرة ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي (القيمة المضافة)، وتسهم الزراعة البعلية بنسبة ١١٪ والغابات ١,٥٪. في منطقة الخرطوم، تمثل الزراعة الأسرية الصغيرة (أقل من ١٠ فدادين) ٥٦,٥٤٪ من المزارع.	٥٨٪ من القوى العاملة تعمل في الزراعة و٨٣٪ من السكان يعتمدون على الزراعة في معيشتهم. ٧٠٪ من القوى العاملة تشتغل في الزراعة البعلية و١٢٪ فقط في الزراعة المروية	الزراعة البعلية تغطي ٧١٪ من الأراضي الزراعية المزروعة في السودان. ٥ إنتاجات رئيسية: الذرة والسمسم والدخن والفول السوداني والقمح. التنوع الهام للمزارع العائلية الصغيرة الحجم: البصل والطماطم والعلف. يبرز تفتيت الأراضي نتيجة لقواعد نقل الأراضي.	تربية الماشية المتكاملة في الزراعة كنشاط ثانوي، ولكن المراعي المتخصصة هي الغالبة. أهمية منتجات الغابات (على سبيل المثال الصمغ العربي).

المصدر: جاك مارزان وباسكال بوناي وعمر بالسعود وكريستين تون نو، دراسة حول «الزراعة الأسرية الصغيرة في منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا» - منظمة الأغذية والزراعة ومركز التعاون الدولي في البحوث الزراعية للتنمية والمركز الدولي للدراسات المتوسطية الزراعية المتقدمة - مايو ٢٠١٦ - الملحق رقم ٥

٣. وضعية القطاع الزراعي وتهميش الأرياف عامّة: التشغيل والهيكلة والدخل

يعتبر القطاع الزراعي عماد منظومات توفير الغذاء وأولى القطاعات المعنيّة بتوفير الإمدادات الوطنية من المواد الغذائية. غير أن المنطقة العربيّة تعرف، بالنظر إلى المجال الطبيعي والمناخي والاجتماعي والاقتصادي الذي يميّز مجمل مكوناتها، اختلافات كبرى من حيث مكانة القطاع الزراعي وتطوّره وخصوصياته. ومع ذلك فإن القطاع الزراعي مطالب بتوفير الغذاء لما يقارب ٣٩٩ مليون نسمة اليوم وما يقارب نصف مليار ساكن في أفق ٢٠٣٠. وعلاوة على ذلك فهو يمثل المصدر الأساسي لكسب العيش والدخل للسكان الريفيين والذي يمثلون حوالي ٤٢ ٪ من السكان. ويشير التقرير العربي للتنمية لسنة ٢٠١٦ الذي يصدره المعهد العربي للتخطيط أن نصيب الزراعة من الناتج العربي قد شهد تراجعا من ٨,٣ ٪ سنة ٢٠٠٠ إلى ٥,١ ٪ سنة ٢٠١٢.

وعلى مستوى التشغيل، فقد تراجعت نسبة المشتغلين بالقطاع الزراعي، وفق قاعدة بيانات البنك الدولي، إلى ٢١,١ ٪سنة ٢٠١٦ مقابل ٢٢,٥٪ سنة ٢٠٠٨ و٢٨,٨٪ سنة ٢٠٠٠,[٣]

وتشير قاعدة بيانات منظمة العمل الدوليّة إلى أن عدد المشتغلات بالقطاع الزراعي يقدّر بـ ٢٨,٦ ٪ من العدد الجملي للنساء المشتغلات، وأن النساء المشتغلات في القطاع الزراعي بالدول العربية (٢٢) يمثلن ٢٦,٦ ٪ من جملة المشتغلين في هذا القطاع، وهي نسبة أرفع من نسبة النساء المشتغلات في مجمل القطاعات من مجمل السكان المشتغلين والتي لا تتعدى ١٩,٧ ٪ في المنطقة العربيّة.

غيرأن مساهمة النساء في العمل الزراعي تبدو أرفع بكثير، لا في إطار العمل الأسري فحسب، ولكن حتى في نطاق العمل المأجور. ولكن جلّ هذا العمل يتم في إطار غير مهيكل ولا يظهر في الإحصائيات سوى بصفة جزئيّة ومتشتتة. ويطرح ذلك بكلّ إلحاح مسألة العمل اللائق للمشتغلين في القطاع الزراعي وضرورة العمل على إعمال حقوقهم الأساسية المتصلة بالعمل على مستوى الأجور والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية والتأمين من حوادث الشغل وشروط العمل بصفة عامّة. وهذه المسائل والقضايا تعتبر كذلك من أهم القضايا التي تتبناها المنظمات والحركات الحاملة لقضية السيادة الغذائية والمطالبة بتغيير أنماط التنمية النيوليبرالية التي تكرس هيمنة رأس المال واستغلال الطبقات الضعيفة وانتهاك حقوقها في العمل والعيش الكريم.

كما يجب إبراز مسألة حقوق المرأة بصفة خاصة، والحاجة الملحّة إلى مقاومة ما تتعرض إليه من انعدام للمساواة واستغلال وانتهاك للحقوق، وضرورة تثمين مساهمتها في الانتاج وفي مداخيل عائلتها وتحقيق الأمن الغذائي على مستوى الأسرة والمجتمع المحلّي والتي تبقى محلّ تجاهل أوتعتيم في عديد الأوساط. فالنهوض بأوضاع المرأة الريفية وتثمين مساهمتها في النشاط الزراعي في الريف وتمكينها ودعم استقلاليتها الاقتصادية ومعالجة انعدام المساواة بينها وبين الرجل تعتبر من أولى الأولويات ومن ركائز مسار السيادة الغذائية. وتعتبر مسألة ملكية الأرض من أبرز وجوه انعدام المساواة بين المرأة والرجل ويجب إيلاءها عناية خاصة لتمكين المرأة من ممارسة حقها في الملكية واستثمار قدراتها في تنمية الدخل الأسري ومزيد دفع الزراعة الأسرية. وتفيد البيانات المتوفرة في المجال أن نسبة الأراضي التي تملكها النساء ضعيفة جدا بأغلب البلدان العربيّة بالمقارنة مع جهات أخرى من العالم. في تتراوح بين ٠,٨ ٪ بالمملكة العربية السعودية و ٧,١ ٪ بلبنان، في حين تصل بجزر القمر إلى ٣٢,٦٪ مقابل نسب تصل إلى ٥٠,٥ ٪ بالرأس الأخضر أو بحوالي ٤٧٪ بلتوانيا ولاتفيا.

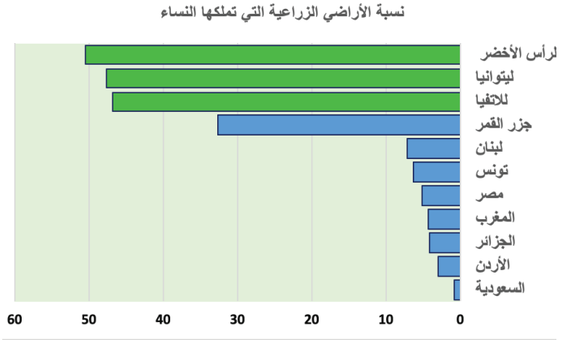

ويتبيّن تهميش القطاع الزراعي والمجتمعات الريفيّة والتي تعتبراحدى السمات البارزة للأرياف في البلدان العربية من خلال إحصائيات العمل غير المهيكل حيث تبرز أحدث إلبيانات التي أصدرتها منظمة العمل الدولية أن نسبة العمل غير المهيكل أرفع بكثير في المناطق الريفيّة بالمقارنة مع المناطق الحضرية. ويصل الفارق بين الوسطين إلى ٢١,١ نقطة في مصر و ١٨,٧ نقطة بالأردن و ١٨,٦ نقطة بتونس و ١٦,٦ نقطة بالمغرب.

جدول رقم ٦: نسبة العمل غير المهيكل الإجمالي (بما في ذلك القطاع الزراعي) حسب الوسط وحسب الجنس

البلدان	نسبة العمل غير المهيكل لدى النساء	نسبة العمل غير المهيكل لدى الذكور	نسبة العمل غير المهيكل في الريف	نسبة العمل غير المهيكل في الحضر	نسبة العمل غير المهيكل الجملي
المغرب	٧٣,٩	٨١,١	٨٩,١	٧٢,٥	٧٩,٩
تونس	٥٤,٧	٦٠,٠	٧١,٨	٥٣,٢	٥٨,٨
مصر	٥٧,٣	٦٤,٨	٧٢,١	٥١,٠	٦٣,٣
جزر القمر	٩٣,٨	٨٦,٢	٩٣,٤	٧٧,٨	٨٩,٢
الأردن	٢٦,٩	٤٨,٥	٤٨,١	٢٩,٤	٤٤,٩
العراق	٤٩,٠	٦٩,٩	٧٦,٨	٦٢,٧	٦٦,٩
فلسطين	٦٨,٣	٦٣,٤	٦٧,٢	٦٣,١	٦٤,٣
سوريا	٦١,٦	٧١,٩	٦٤,٠	٦٧,١	٧٠,١
اليمن		٧٧,٥			٦٨,٥

٣ - التقرير العربي للتنمية ٢٠١٦ – المعهد العربي للتخطيط

ونتيجة لمختلف هذه العوامل مجتمعة فإنّ دخل الفرد في القطاع الزراعي في البلدان العربيّة لا يمثّل سوى ٢٥ ٪ من دخل الفرد في القطاعات الأخرى، كما أن سكان الريف لا يزالون، بالنظر إلى تقاعس الحكومات عن إيلاء المناطق الريفية العناية اللازمة، يواجهون تدني الخدمات حيث لا يحصل منهم سوى ٥٠ ٪على الماء الصالح للشراب و٣٠٪ على خدمات الصرف الصحّي و ٦٠٪ على الخدمات الطبيّة[٤] بالإضافة إلى تمركز الفقر والعمالة غير المهيكلة[٥]، التي تعتبر السمة الأساسية للعمل في قطاع الزراعة، لا سيما عند ضعف أو انعدام نظم حماية اجتماعيّة شاملة توفر التغطية ضدّ مختلف المخاطر الاجتماعيّة[٦]. ويمثل ذلك قصورا كبيرا وعجزا في تأمين الحقوق الاجتماعيّة والاقتصادية لهذه الفئة ووجه من وجوع انعدام المساواة الاجتماعيّة واختلال التوازن الجهوي بما يهدد التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي والأمني ويحول دون الوصول العادل والمنصف، اقتصاديا وماديّا، إلى الغذاء الكافي والسليم. ويسهم ذلك في التنشئة غير السليمة للأطفال ويؤثر سلبيا على الحالة الصحية للسكان وعلى قدرة الموارد البشرية ومدى مساهمتها في تنمية قدراتها والارتقاء بالانتاجية، وهو ما يعيد انتاج الفقر في هذه الأوساط ويعزز الحلقة المفرغة للفقر والخصاصة والتهميش.

وقد أدى ضعف الدخل في القطاع الزراعي إلى الانتقال المتسارع للسكان من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري للعمل في القطاعات غير الزراعيّة مما يتسبب في ضغوط كبيرة على طلبات الشغل في القطاع غير الزراعي ويحرم الزراعة من العمالة الضرورية خاصة في القطاعات التي تعتمد على اليد العاملة. ويكفي للدلالة على ذلك من الإشارة إلى أن نسبة نموّ السكان بالريف أصبحت سلبيّة في كل من الجزائر وقطر والإمارات وليبيا وتعادل الصفر بلبنان وتبقى دون ١ ٪ في كل من الأردن والبحرين والمغرب والسعودية وتونس وموريتانيا.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قد صادق يوم ٢٨ سبتمبر ٢٠١٨ على اعتماد إعلان الأمم المتحدة حول حقوق المزارعين وبقيّة العاملين في المناطق الريفية والتي سيتم عرضها للمصادقة على الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة بما يمكن من تعزيز حقوق هذه الفئات ويتيح مزيد التقدم على طريق العدالة ويتيح صياغة سياسات من أجل تحقيق السيادة الغذائية والزراعة البيئية والصغيرة والمحافظة على البذور والسلالات والأرض.

٤. الزراعة والاكتفاء الذاتي الغذائي

كما تحيل البيانات المتعلقة بالانتاج والتشغيل في القطاع الزراعي في المنطقة العربيّة إلى قضيّة ضعف الانتاجية حيث أن الإنتاجية العامة للقطاع الزراعي في المنطقة العربيّة تتأثر أيضا بعوامل عديدة تحد من تطورها ومن مدى مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي. ومن بين هذه العوامل نذكر بالخصوص قلّة الأراضي الصالحة وشح المياه، وضعف البنية التحتية وما تتسبب فيه من هدر للإنتاج، وضعف حلقات السلاسل اللوجيستية ومسالك التوزيع، وتدنّي نسب الوصول إلى القروض خاصة لصغار المزارعين، والحواجز التي تحول دون الحصول على وثائق الملكية التي تمكنهم من ذلك، وضعف البحث العلمي واستثماره في الارتقاء بمردودية المحاصيل، وكذلك ضعف وقصور مصالح الإرشاد، وعدم القدرة على الحماية من المنافسة الأجنبيّة ومدى تأثيره على تحقيق السيادة الغذائيّة، وتراجع الدعم العمومي والانفاق العمومي والتشجيعات الممنوحة للقطاع الزراعي عامّة والمزارعين الصغار بصفة عامّة.

ونتيجة لارتفاع الطلب بفعل النمو السكاني الكبير وارتفاع الاستهلاك الناجم عن عدة عوامل أخرى كدعم المواد الأساسية والاستعمال المتزايد للحبوب الصلبة كأعلاف لإنتاج اللحوم والألبان، والذي يتزامن مع محدودية تطور الإنتاجية، فقد أصبحت البلدان العربية تستورد حوالي نصف حاجياتها من المواد الغذائيّة.

ففي مجال الحبوب تراجعت نسبة الاكتفاء الذاتي من ٥٠ ٪ خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ إلى ٣٥ ٪ خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. وأصبحت واردات الزيوت النباتية والبذور الزيتية تمثل ٨٠ ٪ من الحاجيات. ولئن تمكنت بلدان المغرب العربي من بلوغ اكتفائها الذاتي تقريبا في مجال اللحوم والألبان فإن بلدان مجلس التعاون الخليجي لا تصل إلا إلى تحقيق ٢٨ ٪ من اكتفائها الذاتي من اللحوم و١٥ ٪ من حاجياتها في مجال الألبان.[٧]

واعتبارا للنقائص التي تشوب قطاع الزراعة في المنطقة العربية وتعيق تنميته بفعل تراجع مكانته في أولويات الحكومات وتذبذب نموّه وضعف تطور انتاجيّته بالمقارنة مع مناطق أخرى من العالم والإكراهات المسلطة عليه، فإنه لا بدّ من إيلائه المزيد من الاهتمام وإعطائه أولويّة أكبر ضمن أنماط التنمية والاختيارات الكبرى لمختلف البلدان، بما يمكّن من مزيد الارتقاء بمساهمته في توفير الغذاء الكافي والملائم والصحي لجميع المتساكنين ودخل أفضل للمزارعين والعاملين به وخاصة المزارعين الصغار والعمال الزراعيين بما يدعم أركان السيادة الغذائية التي يتعيّن أن تصبح الإطار المرجعي للسياسات التنمويّة لكل دول المنطقة.

٥. المشاركة وإبلاغ صوت صغار المزارعين والمنتجين والموزعين

تعتبر المشاركة في رسم السياسات المتعلقة بالزراعة وتوفير الغذاء وتنفيذها من أبرز مقومات السيادة الغذائيّة ومن أهم آليات تفعيل حق الفئات في تحديد مصيرها.

غير أن ضعف التنظم والمشاركة في الحياة العامة وفي مسارات أخذ القرار تلاقي إشكالات كبيرة في المنطقة العربية ليس على مستوى الفئات الضعيفة والمهمشة فحسب بل حتى على المستويات الوطنية عامة. ويتبين ذلك، على سبيل المثال، من خلال المؤشرات الدولية للحوكمة ولا سيما مؤشر المشاركة وإبلاغ الصوت والذي تسجل فيه جل بلدان المنطقة مستويات جد ضعيفة ويغلب عليها التراجع في السنوات الأخيرة. فحتى تونس، التي سجلت قفزة هامة في هذا المضمار بعد الإطاحة بالنظام القائم سنة ٢٠١١ بما مكنها من بلوغ مستوى متقدم في باب إبلاغ الصوت، قد

٤ - التقرير العربي للتنمية ٢٠١٦ – المعهد العربي للتخطيط

٥ - التقريرين الثاني والثالث للراصد العربي ٢٠١٤ و ٢٠١٦ حول الحماية الاجتماعية وحول العمل غير المهيكل في البلدان العربية – شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية

٦ - أنظر التقرير الثاني للراصد العربي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الصادر عن الشبكة سنة ٢٠١٤ حول» الحماية الاجتماعية: الوجه الآخر لأزمة الدولة»

٧ - الأسكوا -

تكون سجلت تراجعا خلال السنتين الأخيرتين.

ولئن يتبيّن ضعف المشاركة لمختلف فئات المجتمعات العربية بصفة عامة، فإنه من المؤكد أن الأمر أسوأ لما يتعلق الأمر بالسكان الريفين وصغار المزارعين والمنتجين وتجار الغذاء بما يجعلهم خارج دائرة القرار في تحديد السياسات الغذائية والتوجهات الكبرى للخيارات والسياسات الزراعيّة والتي من المفروض أن يسهموا فيها بكل قوة لتأمين السيادة على الغذاء.

جدول عدد ٧: مؤشرات الحوكمة المتعلق بالمشاركة وإبلاغ الصوت

البلدان	السنوات		
	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٧
الأردن	٢٧,٠	٢٥,٦	٢٦,٦
الإمارات	٢٨,٩	٢٣,٦	٢٣,٢
البحرين	٢٨,٠	٢٠,٢	١٥,٨
تونس	١٣,٣	٦١,٦	٥٨,١
الجزائر	٢٥,٠	٢٨,١	٢٨,١
جزر القمر	٤١,٢	٤٥,٨	٤٣,٨
جيبوتي	١٨,٩	١٦,٣	١٥,٨
السعودية	٦,٦	٤,٩	٧,٩
السودان	٧,١	٥,٩	٥,٩
سوريا	٧,١	٤,٤	٤,٤
الصومال	٣,٣	٣,٤	٥,٩
العراق	٢٨,٠	٢٢,٧	٢٣,٦
عمان	٢٥,٦	٢٤,٦	٢٣,٦
فلسطين	٢٩,٩	٢٧,١	٢٤,٦
قطر	٢٦,٥	٢٢,٧	٢٢,٢
الكويت	٣٦,٠	٣١,٠	٣٤,٥
لبنان	٤٢,٢	٣٧,٩	٣٤,٥
ليبيا	٣,٨	١٧,٢	١٣,٣
مصر	١٩,٠	٢١,٧	١٩,٧
المغرب	٣٠,٨	٣١,٠	٣٢,٠
موريتانيا	٢٨,٠	٢٧,٦	٣١,٠
اليمن	١٣,٧	١٢,٨	٧,٩

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي حول مؤشر الحوكمة - ٢٠١٨

رابعاً: العوامل المحدّدة للسيادة الغذائيّة في البلدان العربيّة

١. العوامل السكانيّة وإشكاليات الفقر والبطالة:

بلغ عدد سكان البلدان العربية، وفق التقديرات الواردة بقاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة، سنة ٢٠١٦ ما يفوق ٣٩٩ مليون ساكن يتوزعون إلى ٢٣٤ ملون ساكن بالمناطق الحضريّة و١٦٥ مليون ساكن بالمناطق الريفيّة أي ٤١,٤ من مجموع السكان ٪. ووفق دراسة الإسكوا حول «أفق المنطقة العربية سنة ٢٠٣٠» فقد تضاعف عدد سكان الدول العربية ٥ مرات بين سنتي ١٩٥٠ و٢٠١٠

في حين أن سكان العالم تضاعف ثلاث مرات وذلك نتيجة التزايد السكاني المرتفع والذي يبلغ متوسط نسبته ٢,٢٪ (٢٠١٠-٢٠١٥) مقابل ١,٢٪ كمتوسط عالمي. ويمثل هذا التزايد السكاني المرتفع ضغطا كبيرا على طلب الغذاء خاصة بالنظر إلى الارتفاع المتواصل لنسبة التحضر حيث يتوقع أن يتواصل ارتفاع سكان المناطق الحضرية إلى حدود ستة ٢٠٤٠ وأن نسبة السكان بهذه المناطق ستبلغ ٧٠٪ سنة ٢٠٥٠.

ولا شك في أنّ اقتران التزايد السكاني المرتفع وسرعة نسق نسبة التحضر سيتسبب، بالإضافة إلى عدد اللاجئين وتزايد عدد السياح، في مضاعفة الضغوط على طلب المواد الغذائية والتقليص من توفر العناصر الأساسية الضرورية للإنتاج الزراعي وهي الأراضي والمياه والتي تستلزمها ضرورة مجابهة التطور الحضري. كما أن تراجع عدد السكان الريفيين قد يتسبب في تراجع المشتغلين في القطاع الزراعي مما يؤدي إلى تناقص الإنتاج الزراعي في صورة عدم ارتفاع مواز للإنتاجية في هذا القطاع الذي يعتبر الممول الأساسي في عديد البلدان لإمدادات المواد الغذائيّة وعماد السيادة الغذائيّة بها.

هذا، وتسجل البلدان العربية في مجملها أعلى نسب البطالة في العالم وأقل نسب المشاركة في القوى العاملة حيث تشير مختلف التقديرات أن نسبة البطالة في البلدان العربية تقارب ضعف المتوسط العالمي. وتصل نسبة البطالة لدى الإناث في عدد من البلدان العربية إلى ما يزيد عن ٤٠ ٪. ووفق بيانات منظمة العمل الدولية فإن متوسط نسبة المشاركة في القوى العاملة[٨] في البلدان العربية يقدر بـ ٤٨,١ ٪ مقابل ٦٩,٢ ٪ كمتوسط عالمي. أما عند المرأة فإن هذه النسبة لا تتجاوز ٢١,٤ ٪ مقابل متوسط عالمي بـ ٥٦,٢ ٪ وهي تبلغ في البلدان الأقل نموّا ٦٦,٦ ٪ أي ثلاثة أضعاف نسبة البلدان العربية.

ويُبرز ذلك مستوى الهدر في أحد العوامل الأساسية للإنتاج وخلق الثروة ومدى القصور في مجال الكسب وتوفير الدخل الذي يعتبر من أبرز مقومات الوصول الاقتصادي إلى الغذاء والخدمات الصحية الضرورية للتنشئة السليمة والحياة النشيطة والكريمة للسكان حيث أن الشغل والكسب من المحددات الأساسية للقدرة على الوصول للغذاء والخدمات الصحية والخروج من دائرة الفقر والجوع.

ويشير الجدول رقم ٨، المتعلق بنسب الفقر المتعدد الأبعاد وفق تقرير التنمية البشرية الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة ٢٠١٨ إلى أن أكثر من ٦٨ مليون ساكن في الخمسة عشر بلدا من البلدان العربيّة الوارد بشأنها بيانات بالتقرير يعيشون في حالة فقر متعدد الأبعاد، وأنّ نسبة الفقر المتعدد الأبعاد تفوق ٥٠ ٪ في كل من موريتانيا والسودان والصومال. علما أن البيانات بشأن اليمن تعود إلى ما قبل الحرب.

٨ - دراسة حول «الفقر في البلدان العربية: الواقع وآفاق المعالجة» - عزام محجوب ومحمد منذر بلغيث

جدول رقم ٨: الفقر متعدد الأبعاد

البلدان	مؤشر الفقر متعدد الأبعاد		نسبة الفقر	السكان في حالة فقر متعدد الأبعاد			نسبة السكان في حالة هشاشة	نسبة السكان في حالة فقر مدقع متعدد الأبعاد
	سنة المسح	مؤشر الفقر متعدد الأبعاد		شدة الحرمان	عدد الفقراء سنة المسح ((بالآلاف	عدد الفقراء سنة ٢٠١٦ ((بالآلاف		
فلسطين	٢٠١٤	٠,٠٠٤	٠,٩٩	٣٧,٥٩	٤٥	٤٧	٥,٤٢	٠,٠٧
الأردن	٢٠١٢	٠,٠٠٥	١,٣٠	٣٥,٥٠	١٠٤	١٢٣	٠,٩٥	٠,٠٩
تونس	٢٠١٢/٢٠١١	٠,٠٠٥	١,٣٢	٣٩,٦٩	١٤٤	١٥١	٣,٧٥	٠,١٩
ليبيا	٢٠١٤	٠,٠٠٧	١,٩٧	٣٧,٠٥	١٢٢	١٢٤	١١,٣٠	٠,٠٨
الجزائر	٢٠١٣/٢٠١٢	٠,٠٠٨	٢,١١	٣٨,٨٠	٨١١	٨٥٨	٥,٩٠	٠,٢٨
مصر	٢٠١٤	٠,٠٢٠	٥,٢٢	٣٧,٥٨	٧٩٠ ٤	٩٩٢ ٤	٦,٠٨	٠,٥٨
سوريا	٢٠٠٩	٠,٠٢٩	٧,٣٩	٣٨,٩٣	٥٣٩ ١	٣٦٢ ١	٧,٧٥	١,٢٣
العراق	٢٠١١	٠,٠٥٩	١٤,٦٦	٤٠,٠٠	٦٥٠ ٤	٤٥٣ ٥	٧,٩٠	٣,٠٠
المغرب	٢٠١١	٠,٠٨٥	١٨,٥٧	٤٥,٦٨	١٠١ ٦	٥٥٠ ٦	١٣,١٥	٦,٤٩
جيبوتي	٢٠٠٦	٠,١٧٠	٣٤,٦٣ ٧	٤٨,٩٩ ص	٧			

ويؤشر الرسم التالي، رغم قلة البلدان التي تتوفر بشأنها البيانات، إلى وجود ترابط إيجابي بين نسب الفقر متعدد الأبعاد ونسب انتشار نقص الغذاء. وهذه نتيجة بديهية باعتبار أن توفير الغذاء الكافي والصحي يفترض حدّا أدنى من الدخل ووسائل العيش والوصول إلى الخدمات العامة الضرورية.

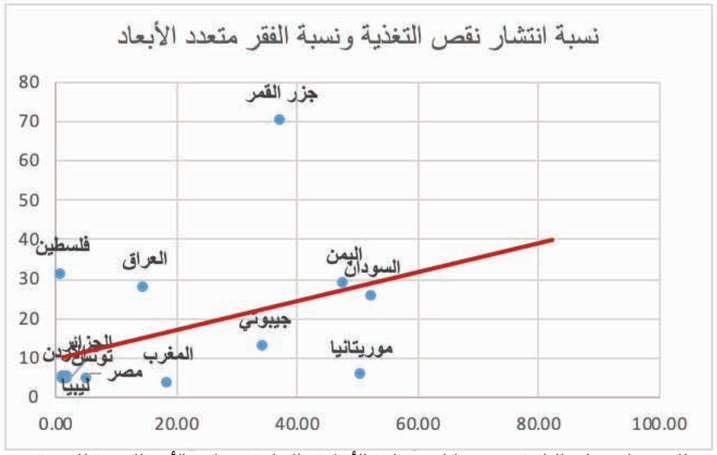

المصدر: احتساب الباحثين عن بيانات منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية

ولئن توجد اغلب البلدان العربية المعنية قريبة من خط الترابط بين المتغيرين فإنه لا بد من الإشارة إلى أن موريتانيا وجيبوتي رغم ارتفاع نسب الفقر المتعدد الأبعاد فيها، فإنها تسجل معدلات نسبيا منخفضة من انتشار نقص التغذية بالمقارنة مع العراق أو فلسطين والتي تسجل نسبا عالية من نقص التغذية رغم متوسطات الفقر متعدد الأبعاد المنخفضة نسبيا.

٢. تغير نمط الاستهلاك و نمط الإنتاج والهيمنة على المبادلات الدولية للمنتوجات الزرأعيّة

تكتسي المشاكل المتصلة بسوء التغذية وجهان:

- **القصور أو العجز، الناتج عن العجز في الحصول على السعرات الحرارية الكافية المتأتية من البروتينات؛**
- **سوء التغذية بسبب أوجه القصور في الحصول على الكميات الكافية من الفيتامينات والأملاح المعدنية أو المغذيات الدقيقة.**

ونظرا للتغييرات الحاصلة في الاستهلاك الغذائي، فإن معظم البلدان العربية تشهد، بالإضافة إلى مشاكل نقص التغذية، مشاكل سوء تغذية منها ما هي ناتجة كذلك عن الوفرة تبعث أكثر فأكثر على القلق، فهذه المشاكل سريعة المتطورة وتؤدي شيئا فشيئا إلى أمراض التغذية باهظة التكلفة (أمراض القلب والشرايين، الجلطات الدماغيّة، ومرض السكري، وضغط الدم، وفرط التوتر، والسمنة، وأنواع معينة من السرطان...). فهذه الأمراض التي تسمى بأمراض البدانة أصبحت اليوم تتجاوز في انتشارها الأمراض المعدية.

فأنماط الاستهلاك الغذائي في العديد من البلدان العربية اصبحت تتطور في اتجاه التشابه مع أنماط الاستهلاك الغذائي السائدة في البلدان المتقدمة؛ فالترابط والتشابك العالمي وعولمة اقتصاد السوق، واستقطاب مراكز القوى الاقتصادية على الصعيد العالمي العالم، تكمن وراء الهيمنة وانتشار الاستهلاك السائد في البلدان الصناعية في جميع أنحاء العالم.
لذلك، يمكن أن نتحدث اليوم عن أسلوب استهلاك وحيد يتجه إلى السيطرة على الصعيد العالمي.
هذا النمط من الاستهلاك الغذائي ينطوي على عديد الاختلالات حيث أن نصيب السعرات الحرارية المتأتية من الحبوب قد ارتفعت وأصبحت هامة في نفس الوقت الذي تزايد فيه نصيب السعرات الحرارية والبروتينات الحيوانية المنشأ.
وهكذا، فإن المنتجات الحيوانية (اللحوم ومنتجات الألبان والبيض) اصبحت تحتل مكانة بارزة ومتزايدة في غذاء الأسر العربية. فقد شهد العديد من البلدان العربية استبدال بعض المنتجات بأخرى ذات قيمة غذائية ليست بالضرورة أرفع ولكنها ذات نوعيات مختلفة على غرار استبدال:

- **القمح الصلب والشعير بالقمح اللين والخبز الصناعي.**
- **زيت الزيتون بالزيوت المختلطة (فول الصويا)**
- **الحليب الطازج بالحليب الصناعي والمحوّل. بالموازاة مع النمو الكبير الذي يشهده استهلاك الألبان ومشتقاتها.**
- **الخضروات الطازجة منها والجافة بالدرنات (البطاطس).**
- **اللحوم الحمراء باللحوم البيضاء.**

كما تجدر الإشارة، علاوة على ذلك، إلى أن متوسط كمية السكر المستهلكة قد ازدادت بصفة كبيرة وبالتالي كمية السعرات الحرارية الناتجة عنها.

وفي الواقع، فقد شهدنا على امتداد العقود الأربعة الماضية تراجعا في استهلاك منتوج المزَارع التقليدية مقابل ارتفاع ملحوظ لاستهلاك اللحوم ذات الزراعة المكثفة المنشأ والتي تعتمد إلى حد كبير على المدخلات المستوردة.

فالتغيير في نمط الاستهلاك الغذائي مرتبط في الواقع ارتباطاً عضويّا بالتغيرات في أسلوب الإنتاج الزراعي.
فوضع الاستهلاك الغذائي العالمي المهيمن مرتبط ارتباطاً وثيقا بأسلوب الإنتاج الذي نشأ في الولايات المتحدة ثم انتشر في جميع أنحاء العالم. وهو أسلوب إنتاج زراعي مكثف يستند إلى الزوجين الذرة وفول الصويا، وعلى إنتاج كميات كبيرة من المنتجات الحيوانية. وهو يعتمد كذلك على الاستخدام المكثف للمواد الطاقية والكيميائيّة.

ونتيجة لذلك فإن فول الصويا، الذي كان في السابق من الأعلاف النباتية للحيوانات، أصبح منتجاً للزيوت النباتية ومشتقاتها. واصبحت التربية المكثفة للحيوانات ومنتجاتها تقوم على زوجي الذرة-فول الصويا؛ وأصبح إنتاج لحم الدجاج هو رمز هذا الوضع الجديد للإنتاج المكثف الذي يعتبر، علاوة على ذلك، انتاجا مبذرا للطاقة حيث أنّ مردود تحويل السعرات الحرارية النباتية إلى السعرات الحرارية الحيوانية ضعيف جدا ويقدر بـ ١٠٪ بمعنى أنه يجب استهلاك ١٠ سعرات حرارية نباتيّة المنشأ لإنتاج سعرة حرارية واحدة ذات منشأ حيواني. كما يعتمد هذا النمط من الإنتاج على الاستخدام المكثف للمواد الكيميائية (الأسمدة الاصطناعية والمبيدات) والتغذية الصناعية للحيوانات.

هذا النمط من الإنتاج ونظيره من الاستهلاك قد توسعا على الصعيد العالمي بفعل الشركات المتعددة الجنسيات الكبيرة الناشطة في قطاعات إنتاج وصناعة وتجارة المواد الغذائية والمهيمنة عليها، وذلك، بالخصوص، من خلال اعتماد استهلاك هذه الأصناف من الغذاء من قبل الطبقات الميسورة من سكان المناطق الحضرية ومن ثمّة، وبفعل المحاكاة، يتوسع إلى الطبقات الأخرى من المجتمع.
وبدون أدنى شكّ، فإنّ هذه الشركات العاملة في مجالات إنتاج البذور وصناعة مواد الصحة الحيوانية وحماية النباتات، والأسمدة والآلات الزراعية هي التي أصبحت تتحكّم في النظام الغذائي العالمي وتطوّعه بما يتماشى ومصالحها وأرباحها. فالشركات المهيمنة هي، في الواقع، المجموعات الكبرى الكيميائية والميكانيكية ولصناعة الأدوية. فهي التي تشكّل بشكل مترابط قطاع الزراعي وما تلاه، والنظام الغذائي بأكمله على الصعيد العالمي.

فالنظام الغذائي العالمي يخضع، في الواقع، إلى هيمنة كبيرة جداً من قبل كبرى الشركات المتعددة الجنسيات التي تتقاسم بصفة شبه متوازنة في العدد بين الإمدادات الزراعية وصناعة الأغذية وتوزيع الأغذية والإطعام. ووفقا لمنظمة أوكسفام (Oxfam)، توجد ١٠ شركات فقط تسيطر على معظم الأغذية والمشروبات المستهلكة. وتشمل هذه الشركات نستلي وبيبسي كولا وكوكا كولا ويونيليفر ودانون وجنرال ميلز وكيلوغ ومارس وأشوسياتد بريتيش فودس وموندليز.
وتحقق كلّ من هذه الشركات إيرادات تقدّر بمليارات الدولارات في السنة وهي متواجدة في العديد من البلدان حول العالم. وفي الوقت الذي تغنم فيه هذه الشركات الأرباح الطائلة وتراكم فيه

الثروات لقلّة من المالكين، فإن مئات الملايين من البشر يعانون من الفقر المدقع والجوع.
وكمثال لهذا التمركز الدولي والهيمنة على النظم الزراعية والغذائية على المستوى العالمي نقدم بعض البيانات التي أوردتها نشريّة «نحو تنمية متضامنة «، سنة ٢٠١١، والتي يحوصلها الجدول التالي :

جدول عدد ٩: أبرز الشركات المهيمنة على الانتاج الزراعي في العالم

المنتوج	أهم الشركات المهيمنة على السوق وجنسياتها ونصيبها	ملاحظات
١٢ شركة تسيطر على سلالات اللحوم (الدواجن، الأبقار، الخنزير وأسماك التربية) وجعلت من تربية الماشية تتحوّل إلى صناعة بيو تكنو لو جيّة	Hendrix-genetics (هولندا - الدواجن) Erich-Wesjohann gruppe (ألمانيا - الدواجن - الأسماك) Monsanto (الولايات المتحدة الأميركية - المواد المعدلة جينيا - سلالات الخنزير والأبقار) Genus (المملكة المتحدة - سلالات الأبقار والخنزير) Groupe Grimaud (فرنسا - الدواجن) Pigture group (هولندا - الخنزير) Kopean (هولندا - الأبقار) Tyson (الولايات المتحدة الأميركية - تحويل اللحوم) Danbred (هولندا - الخنزير) Willmar (الولايات المتحدة الأميركية - الديك الرومي) Semex (كندا - الأبقار) Dansire (الدنمارك - الأبقار)	
العلف الحيواني: ١٠ شركات تستأثر بـ ١٦٪ من الإنتاج العالمي للعلف. وأصبح إنتاج العلف المكثف يستأثر بثلث الأراضي الزراعية في ا لعا لم .	Charoen Pokphand group (تايلندا) : ٣,٤٪ Cargill (الولايات المتحدة الأميركية) : ٢,٣٪ Land O'Lakes Purina (الصين) : ١,٨٪ Tyson foods (الولايات المتحدة الأميركية) : ١,٥٪ Brasil Foods (البرازيل) : ١,٥٪ Nutrico Holding NV (هولندا) : ١,٣٪ Zen-noh-Cooperative (اليابان) : ١,٠٪ East Hope Group (الصين) : ١,٠٪ Hunan Tansgrenshan (الصين) : ٠,٧٪	نصيب بقية العالم من الانتاج العلفي : ٨٤ ٪
الشركات العشر الكبرى لإنتاج البذور تسيطر على ٧٤٪ من السوق العالميّة للبذور	Monsanto (الولايات المتحدة الأميركية) : ٢٧٪ DuPont (الولايات المتحدة الأميركية) : ١٧٪ Syngenta (سويسرا) : ٩٪ Limagrain (فرنسا) : ٥٪ KWS (ألمانيا) : ٤٪ Land O'Lakes (الولايات المتحدة الأميركية) : ٤٪ Bayer (ألمانيا) : ٣٪ DOW (الولايات المتحدة الأميركية) : ٢٪ Sakata ١,٥٪, (اليابان) : ١,٥٪ AgrEvo ٠,٥٪. (الدنمارك) : ٠,٥٪	رقم معاملاتها السنوي: ٢٧,٤ مليار دولار
الشركات العشر الكبرى للأسمدة تسيطر على ٥٥٪ من السوق العالميّة للأسمدة	Yara (النرويج) : ١٢,٠٪ Mosaic (الولايات المتحدة الأميركية): ١١,٤٪ Agrium (الولايات المتحدة الأميركية) : ١٠,٠٪ K+S group (ألمانيا) : ٥,٥٪ Israel chemical (إسرائيل) : ٥,٠٪ Potashcorp (كندا) : ٤,٤٪ CF industries (الولايات المتحدة الأميركية) : ٤,٣٪ JSC Uralkali ١,٣٪, (روسيا) : ١,٣٪ Arab Potashcorp ٠,٦٪, (الأردن) : ٠,٦٪ Mineria da Chili ٠,٤٪. (الشيلي) : ٠,٤٪	يبلغ رقم معاملاتها السنوي : ٩٠,٢ مليار دولار

الشركات العشر الكبرى للمبيدات تسيطر على ٩٠ ٪ من السوق العالمية للمبيدا ت	Syngenta (سويسرا) : ١٩ ٪ Bayer corp science (ألمانيا) : ١٧ ٪ BASF (ألمانيا) : ١١ ٪ Monsanto (الولايات المتحدة الأميركية) : ١٠ ٪ DOW agroscience (الولايات المتحدة) : ٩ ٪ Sumitomo (اليابان) : ٥ ٪ DuPont (الولايات المتحدة الأميركية) : ٥ ٪ Nufarm (النمسا) : ٤,٥ ٪ Makhtesim Agan Industries (إيرلندا) : ٤,٥ ٪ Arysta Life Science (اليابان) : ٣,٥ ٪	يقدر رقم معاملاتها السنوي بـ ٤٤ مليار دولار
الشركات الأربعة الكبرى في مجال التجارة الدولية للقمح وفول الصويا تهيمن على ٧٥ ٪ من السوق العالمية في المجال	Cargill, Archer Daniels Midland, Bunge, Dreyfus.	وهي تتحكّم في أسعار المنتجات الزراعيّة
العشر شركات الكبرى في مجال الصناعات التحويليّة الغذائيّة تستأثر بـ ٢٨ ٪ من السوق ا لعا لميّة	Nestlé (سويسرا) : ٧ ٪ PepsiCo (الولايات المتحدة الأميركية) : ٣ ٪ Kraft (الولايات المتحدة الأميركية) : ٣ ٪ ABinBave (بلجيكا) : ٣ ٪ ADM (الولايات المتحدة الأميركية) : ٢ ٪ Coca Cola (الولايات المتحدة الأميركية) : ٢ ٪ Mars Inc (الولايات المتحدة الأميركية) : ٢ ٪ Unilever (هولندا) : ٢ ٪ Tyson foods (الولايات المتحدة الأميركية) : ٢ ٪ Cargill (الولايات المتحدة الأميركية) : ٢ ٪	بقية الشركات في العالم تتقاسم ٧٢ ٪
الشركات العشرة الكبرى للمساحات الكبرى تستأثر بـ : ١٠,٥ ٪ من السوق العالميّة للتجارة بالتفصيل. وقد ساهمت في إفلاس العديد من صغار التجار	Walmart (الولايات المتحدة الأميركية) : ٢,٧ ٪ Carrefour (فرنسا) : ١,٥ ٪ Schwarz group (ألمانيا) : ٠,٩ ٪ Tesco (المملكة المتحدة) : ٠,٩ ٪ Aldi (ألمانيا) : ٠,٨٥ ٪ Kroger (الولايات المتحدة الأميركية) : ٠,٨٥ ٪ AEON (اليابان) : ٠,٧ ٪ Edeka (ألمانيا) : ٠,٧ ٪ Rewe (ألمانيا) : ٠,٧ ٪ Ahold (المملكة المتحدة) : ٠,٧ ٪	يبلغ رقم معاملاتها ٧١٨٠ مليار دولار

والمتأمل في أسماء الشركات يلاحظ وأن العديد منها تهيمن على عدد من مجالات وسلاسل النظم الغذائيّة على غرار Monsanto و Cargill و Tyson foods ...

ويشير نفس التقرير إلى أن المقرّر الخاص لمنظمة الأمم المتحدة حول الحق في الغذاء يستنكر الضغوط المسلطة على الأسعار والتي أصبحت تهدد الأمن الاجتماعي. وطالب الولايات المتحدة باتخاذ إجراءات للتحكّم في الممارسات غير المنصفة لمؤسسات التجارة والعمل على مقاومة انعدام التوازن في سوق الغذاء.

ويبرز الجدول التالي تمركز الإنتاج الزراعي على المستوى الدولي بالنسبة للعشرة مواد زراعيّة الأولى، ونصيب المنتج الأول من الإنتاج العالمي وهيمنة الولايات المتحدة وصعود الصين في

المنظومة الغذائيّة الدولية:

جدول عدد ١٠: قيمة إنتاج العشرة مواد زراعيّة الأولى - سنة ٢٠١٢

المواد	قيمة الإنتاج بمليارات الدولارات سنة ٢٠١٢	المنتج الأول	قيمة إنتاج المنتج الأول بمليارات الدولارات	نصيب المنتج الأول من الإنتاج العالمي
الأرز	١٨٦,٦	الصين	٤٩,٦	٢٦,٦ ٪
الحليب الطازج	١٨٣,٥	الولايات المتحدة	٢٧,٦	١٥,٠ ٪
لحم الأبقار	١٧٠,٢	الولايات المتحدة	٣٠,٦	١٧,٩ ٪
لحم الخنزير	١٦٧,٠	الصين	٧٧,٩	٤٦,٦ ٪
لحم الدجاج	١٢٨,٢	الولايات المتحدة	٢٤,٤	١٩,٠ ٪
القمح	٨٤,٣	الصين	١٣,٧	١٦,٣ ٪
فول الصويا	٦٥,٩	الولايات المتحدة	٢١,٨	٣٣,١ ٪
الطماطم	٥٨,٢	الصين	١٧,٩	٣٠,٧ ٪
قصب السكّر	٥٦,٩	البرازيل	٢٣,٩	٤٢,٠ ٪
الذرّة	٥٥,٥	الولايات المتحدة	٢٦,٤	٤٧,٦ ٪
المصدر: موسوعة ويكيبيديا				

أما على مستوى مبادلات المواد الزراعيّة، فيبرز تقرير منظمة التجارة العالمية حول إحصائيات التجارة الدولية لسنة ٢٠١٥ [٢]، أن قيمة جملة صادرات المواد الزراعيّة قد بلغت ١٧٦٥ مليار دولار سنة ٢٠١٤ مقابل ٤١٤ مليار دولار سنة ١٩٩٠. وهو ما يمثل ٩,٥ ٪ من جملة الصادرات العالمية. ويتبيّن، وفق نفس المصدر، أن الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوربي (دون احتساب الصادرات البينية لدول الاتحاد) والبرازيل والصين وكندا يستأثرون بحوالي ثلث الصادرات/ الواردات العالمية.

جدول عدد ١٠ مكرّر: البلدان الخمسة الأولى المصدرة للمنتوجات الزراعيّة - ٢٠١٤

البلدان	قيمة صادرات المواد الزراعيّة بمليارات الدولارات سنة ٢٠١٤	نسبة الزيادة بين ٢٠١٤ و٢٠١٠	النسبة من الصادرات/ الواردات الزراعية العالمية
الولايات المتحدة الأميركية	١٨٢	٦ ٪	١٠,٣ ٪
الاتحاد الأوربي (٢٨)	١٧٨	٩ ٪	١٠,١ ٪
البرازيل	٨٨	٦ ٪	٥,٠ ٪
الصين	٧٤	١٠ ٪	٤,٢ ٪
كندا	٦٨	٧ ٪	٣,٩ ٪

المصدر: إحصائيات التجارة الدولية ٢٠١٥ - المنظمة العالمية للتجارة

٢ - www.wto.org/statistiques

وتفيد دراسة أصدرتها نشرية «تحليل» التي يصدرها مركز الدراسات والاستشراف بفرنسا[٣]، في عددها ١٠٢ لشهر يونيو ٢٠١٧ أن أهم التطورات المرصودة خلال السنوات الأخيرة تبيّن أن:

- **صادرات المواد الغذائيّة تتجاوز ١٢٠٠ مليار دولار سنة ٢٠١٧ وهي تمثل بالعملة القارة ٧ لأمثالها بالمقترنة مع ما كانت عليه قبل خمسين سنة، وهو ما يمثل تطورا سنويا بنسبة تقدّر بـ ٣,٨ ٪. غير أن نصيب المواد الغذائية من التجارة العالميّة قد تراجع من ٢٠ ٪ إلى حوالي ٨ ٪ خلال نفس الفترة.**
- **ارتفاع نصيب البلدان الصاعدة مع تراجع البلدان الأوربية واليابان واستقرار البلدان الأقل نموّا.**
- **تعدّد مراحل إنتاج المنتوج النهائي والتي أصبحت تشهد تداخل عديد البلدان. كما أن نسبة هامّة من التجارة الدوليّة أصبحت تتمّ داخل نفس الشركة المتعددة الجنسيّات أو بين المنشأة وفروعها. وعلى سبيل المثال فإن ٤٨ ٪ من واردات الولايات المتحدة الأميركيّة و٣٠ ٪ من صادراتها تندرج في هذا الإطار.**
- **تصاعد متواصل لنسبة القيمة المضافة للخدمات التجارية (التسويق - البحث والتنمية - النقل - التأمينات ...) والتي تسيطر عليها هذه الشركات والتي جعلت من كلفة هذه الخدمات التجارية على قيمة المبادلات التجارية أرفع بكثير للبلدان الأقل نموّا بالمقارنة مع البلدان المتقدمة (حيث تفوق كلفة التجارة ثلاث مرات قيمة المواد الزراعية في البلدان ذات الدخل الضعيف وما بين مرة ومرتين في البلدان ذات الدخل المتوسط). وأن الفارق بين البلدان الأقل نموّا والبلدان ذات الدخل المرتفع في هذا المجال في تصاعد مستمر على امتداد الخمسة عشر سنة الماضية.**

أما على مستوى المواد الغذائيّة المحوّلة فيبرز تمركز الصناعات الغذائية وصادراتها لدى البلدان الصناعية وبعض البلدان الصاعدة والمرتبطة بالنظم الغذائية المهيمنة على النظام الغذائي الدولي حيث أنّ نصيب الدول من صادرات المواد الغذائية المصنعة يتوزع سنة ٢٠١٦[٤]، وفق تقرير حول المبادلات التجارية للمواد الغذائيّة المحوّلة أصدرته مؤسسة التمويل الزراعي بكندا سنة ٢٠١٧، كما يلي:

هولندا:	٨,٨ ٪	ألمانيا:	٨,٢ ٪	الولايات المتحدة الأميركيّة:	٧,٩ ٪
البرازيل:	٥,٩ ٪	الصين:	٤,٣ ٪	فرنسا:	٤,٤ ٪
بلجيكا:	٤,٣ ٪	إندونيسيا:	٤,١ ٪	إيطاليا:	٣,٩ ٪
إسبانيا:	٣,٦ ٪	كندا:	٣,٢ ٪	بقية بلدان العالم:	٤١ ٪

وفيما يتعلّق بالبلدان العربيّة، فإن المدرجة منها بترتيب البلدان المصدّرة للمواد الزراعيّة للمنظمة العالمية للتجارة، سنة ٢٠١٤، لا يتجاوز عددها الأربعة وهي:

- **الإمارات العربية المتحدة: بـ ٨٠٤٥ مليون دولار، وهو ما يمثل ٢,٢ ٪ من جملة صادراتها'**
- **مصر: بـ ٥٠٦٦ مليون دولار، وهو ما يمثل ١٨,٧ ٪ من جملة صادراتها،**
- **المغرب: بـ ٤٦١١ مليون دولار، وهو ما يمثل ١٩,٥ ٪ من جملة صادراتها،**
- **تونس: بـ ١٦٧٥ مليون دولار، وهو ما يمثل ١٠,٠ ٪ من جملة صادراتها.**

أما بالمقابل فإن البلدان العربية الموردة للمواد الغذائية المدرجة بترتيب البلدان الموردة لهذه المواد سنة ٢٠١٤، فهي تتوزع كما يبينه الجدول عدد ١١:

هذا النمط من الاستهلاك وأساليب الإنتاج والمبادلات المتصلة به، أدّى في البلدان العربية إلى التبعيّة بما تسبب فيه من ضرورة استيراد كميات ضخمة من الحبوب والذرة والقمح وفول الصويا والمبيدات لإنتاج المكونات الأساسية لهذا المعيار للاستهلاك الغذائي الدخيل.

هذا التطور، الذي يعتبر في قلب انعدام الأمن الغذائي في البلدان العربية ليس مستديما على المدى الطويل. إنه يطرح تحديات جسيمة لمزارعي هذه البلدان حيث أنه يفترض تكثيفا قويا للزراعات، ويتسبّب في ضغط أكبر على المياه والتربة، إلى جانب الاستخدام المتزايد للمدخلات المستوردة أو اضطرار صغار المزارعين لكسب قوتهم باستخدام ممارسات غير بيئيّة تهدد استدامة الموارد الطبيعيّة أو النزوح والتخلي عن أنماط الزراعة التقليدية والموجهة إلى تأمين غذاء أسرهم ومجتمعاتهم المحليّة.

وبالإضافة إلى الضغط على الموارد (التربة والمياه)، والتدهور البيئي، خاصة بفعل الاستخدام المفرط والمتزايد للمواد الكيميائية والمبيدات، كما سبق ذكره، فإن هذا النمط يتسبّب في الأمراض المسماة بأمراض الوفرة، باهظة التكاليف، بسبب الإمدادات المفرطة أو غير المتوازنة، للبروتينات الحيوانية المنشأ. ومن ناحية أخرى، يكرس هذا النمط من الاستهلاك التبعية الغذائية إلى الخارج، ويتعارض مع مفهومي السيادة الغذائية والتنمية المستديمة.

واعتبارا لذلك فإنه من الضروري والملحّ أن تضع البلدان العربيّة استراتيجيات زراعية وطنية مستديمة، تستند إلى سياسات غذائيّة ملائمة ومضبوطة بدقّة وتحدد بوضوح ما هي المواد الغذائيّة؟ وهي موجهة لمن؟ ومنتجة من قبل من؟ وبذلك يأخذ مفهوم السيادة الغذائية الزراعية معناه بالكامل ويُكرَّس بوصفه فعلا «حقاً من حقوق الإنسان الأساسية» و» شرطا مسبّقًا للأمن الغذائي البشري الحقيقي»، وبما يجسّم كذلك « حقّ السكان والمجتمعات المحلية والبلدان، في وضع سياساتها الخاصة بها في الزراعة... بصفة تتناسب، بيئياً واجتماعياً، واقتصادياً، مع خصوصياتها»، ويجسّم « حق الشعوب في الغذاء السليم « وفقا لمفهوم السيادة الغذائيّة.

٣ - Centre d'études et prospectives. ,٢٠١٧ juin ,١٠٢ °Analyse » n » France

٤ - Classement des échanges commerciaux de produits alimentaires transformés publié le ٧ – ١١ – ٢٠١٧ – Financement Agricole Canada.

جدول عدد ١١: البلدان العربية الموردة للإنتاج الزراعي

البلدان	قيمة واردات المواد الزراعية بالمليون دولار	نسبة واردات المواد الزراعية من جملة الواردات سنة ٢٠١٤	
	سنة ١٩٩٠	سنة ٢٠١٤	
المملكة العربيّة السعوديّة	٣٤٨٧	٢٤٨١٨	١٥,٢ ٪
الإمارات العربية المتحدة	١٧٢٦	١٧٨٤٩	٦,٨ ٪
مصر	٤٧٩٣	١٧٢٣٤	٢٥,٥ ٪
المغرب	١٠٩٦	٦٤٢٧	١٤,٠ ٪
الكويت	٥٨٩	٥١٠٥	١٦,٢ ٪
الأردن	٧٠٩	٤٣٠٧	١٨,٨ ٪
اليمن	-	٣٨٠٩	٢٩,٤ ٪
عُمان	٥٠٦	٣٧٦٦	١٢,٤ ٪
تونس	٨١٩	٢٩٠٨	١١,٧ ٪
سوريا	٧٩١	١٥٦٦	٢٣,٤ ٪
السودان	٣٧٦	١٠٠١	١٠,٩ ٪

المصدر: إحصائيات التجارة الدولية ٢٠١٥ - المنظمة العالمية للتجارة

خريطة الإجهاد المائي حسب البلدان في أفق 2040 (دون اعتبار تغير المناخ)

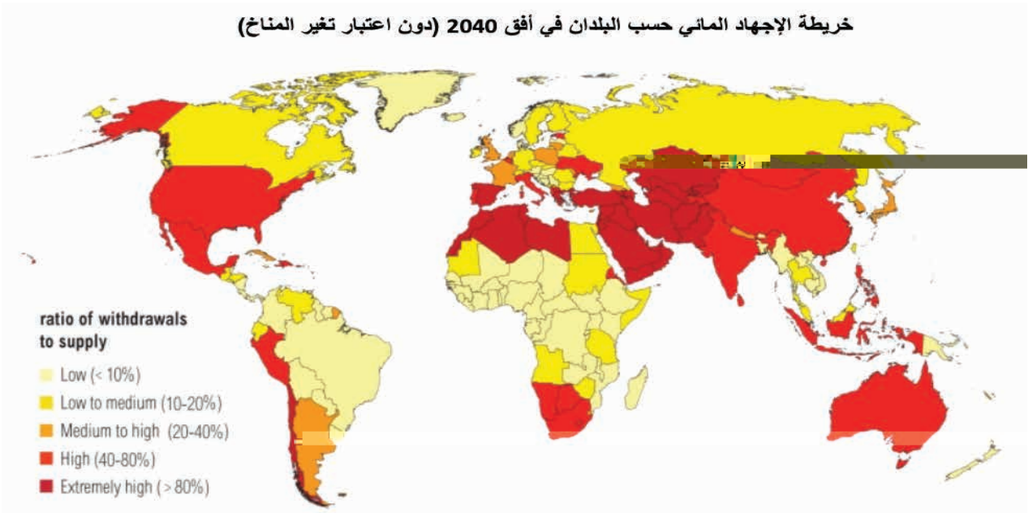

المصدر: World Ressources Institute

٣. الإكراهات البيئيّة وتغيّر المناخ

على مستوى طبيعة الأرض فإن المنطقة العربية تتصف عامّة بقلة الأراضي الصالحة للزراعة ومحدودية تطورها سوى في حالات جد قليلة (السودان) بالإضافة إلى ضغط التوسع العمراني المسلط عليها. ويتبين من خلال البيانات المتوفرة في الكتاب الإحصائي للزراعة العربية لسنة ٢٠١٧ أن المساحة الجغرافية للبلدان العربية تبلغ ١٣٤٣٩٤٦,٢٣ كلم٢ في حين أن المساحة المزروعة لم تتعدّى ٧٠١٣١,٤٣ كلم٢ أي ٥,٢ ٪. وهو ما يفيد أن نصيب الفرد من المساحة الجغرافية يبلغ ٣,٤٧ هكتار بينما لا يتعدّى ٠,١٨ هك من المساحة المزروعة.

ولا تبلغ نسبة الأراضي الزراعية المروية سوى ٢,٧ ٪ من مجمل الأراضي الزراعيّة منها ١,٩٧ ٪ تستخدم في الزراعات الموسمية و٠,٧٣ ٪ للمحاصيل الدائمة.

وعلاوة على ذلك فإن المنطقة العربية تواجه في أغلبها هشاشة في التربة وهي مهدّدة بالتصحّر، فمن الطبيعي أن تؤدي كل هذه العوامل أو بعضها إلى تدني نمو القطاع الزراعي وقدرته على تحقيق الإكتفاء الذاتي والسيادة الغذائية ويتسبب في غلاء المعيشة وارتفاع الواردات الزراعيّة بما يقلل من توفير الاحتياجات الضرورية للحياة النشيطة وفي صحة جيّدة.

ويشير تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية حول: « خريطة تهديدات تغير المناخ وآثار التنمية البشرية في المنطقة العربية» الصادر سنة ٢٠١٤ أن المنطقة العربية ستشهد، رغم مساهمتها الضعيفة والمتفاوتة بين البلدان في إفرازات غازات الانحباس الحراري والتي لا تتعدى ٥ ٪ من الافرازات العالمية، تأثيرات هامة لتغيّر المناخ خاصة في مجال المياه والزراعة والصحة وعيد القطاعات الاقتصاديّة.

ويتضح من توقعات سيناريوهات تغير المناخ أن المنطقة ستعرف تزايدا في غزارة تهاطل الأمطار ولكن فترات الجفاف ستمتد اكثروستزداد حدّة. ومن المتوقع أن ترتفع درجات الحرارة بما قد يفوق ٤ درجات خلال فصل الصيف ببعض أقاليم شمال المنطقة وأن كميات الأمطار ستتقلص بحوالي ٣٠ ٪ في بعض الجهات وفق أحد السيناريوهات. وسيضاعف ذلك من حدّة المخاطر المحدقة بالتنمية الزراعيّة والأمن الغذائي لهذه البلدان ويزيد في هشاشتها وعمق الإكراهات المناخيّة بما قد يؤدّي إلى عدم استقرار أمني واقتصادي واجتماعي إلى جانب تأثيرات بيئيّة خطيرة. وتكون هذه التأثيرات أكثر حدّة في المناطق التي تعيش الهشاشة والنزاعات ويكون وقعها أكبرعلى الفئات الضعيفة والفقيرة والتي يصعب وصولها إلى موارد الكسب والغذاء والخدمات الصحية والعمومية.

فالبلدان العربية تعتبر من أكثر البلدان في العالم التي تشكو من شحّ المياه. وفي العديد من المناطق العربيّة يفوق، حاليّا، الطلب على المياه العرض. هذا وقد شهدت بعض البلدان تراجعا في مناطق تواجد المياه وفي الاحتياطات الجوفية للمياه وكذلك تكاثر الفيضانات (مثال المغرب خلال الثلاثين سنة التي مضت). كما أنّ مصر والأردن ولبنان وفلسطين ستعرف تقلّصا في الأمطار. وهو ما سيتسبب في منسوب الأنهار التي تعتمد عليها هذه البلدان. وبالمقابل فإن النمو السكاني وارتفاع نسبة التحضر والنشاط الصناعي من شأنها أن تزيد في الضغط المسلط على طلب المياه. ويتبيّن من إحصائيات المعهد الدولي للموارد المائيّة، أن ١٣ بلدا عربيّا تواجه حاليا إجهادا مائيّا حادّا من بينها ٥ تعيش إجهادا مائيّا حادّا جدّا في حين أن البلدان التي تسجل إجهادا مائيا منخفضا لا يتعدى عددها الأربعة. وفي أفق سنة ٢٠٤٠ سيزداد عدد البلدان العربيّة التي ستشهد إجهادا مائيا حادا جدا ليبلغ ١٦ بلدا منها ٥ بلدان ستحتل المرتبة الأولى في الترتيب الدولي في هذا المجال

خارطة ارتفاع أو انخفاض الإنتاج الزراعي في أفق ٢٠٥٠ وفي ظلّ تغير المناخ
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة ٢٠١٨ - اللون الأحمر: المناطق التي ستشهد انخفاضا في الإنتاج الزراعي

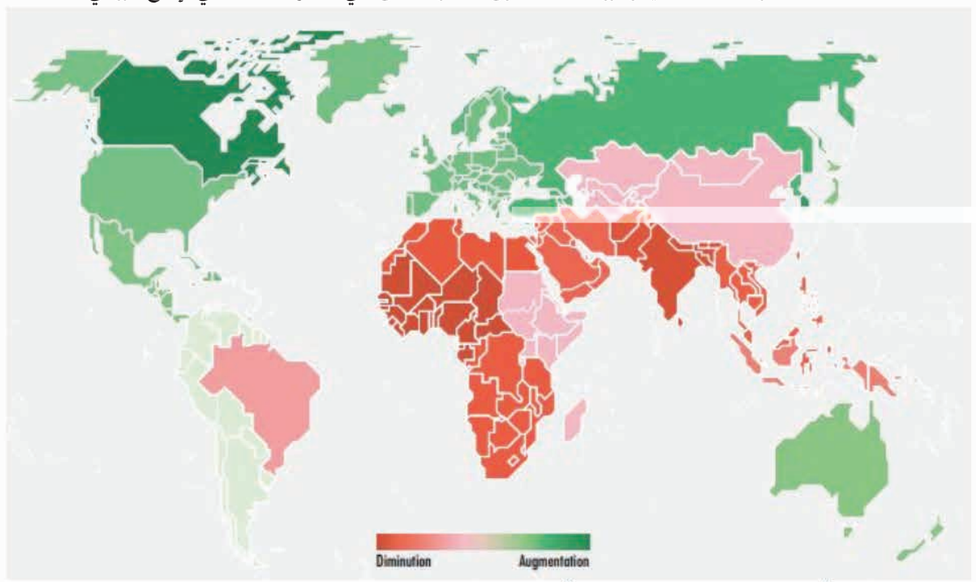

وهي البحرين وقطر والإمارات والكويت وفلسطين. وسترتب البلدان العربيّة الستة عشر ضمن الثلاثين بلدا الأولى في العالم المعرضة للإجهاد المائي الحاد جدا وهو ما يمثل تحديا كبيرا على مستوى توفير الماء الضوري للشراب وتواصل الأنشطة الزراعيّة لا سيما في المناطة الضعيفة والتي تشهد تمركزا للبطالة والفقر وضعف الخدمات الصحية. وقد ينجر عن ذلك مزيد الجنوح إلى التخلي عن بعض الأنشطة الزراعية الموجهة للتغذية الأسرية والمحلية والنزوح وبالتالي مزيد من الضغط على أسواق العمل غير الزراعي والسكن بالمناطق الحضرية والانتصاب بالعشوائيات والتقليص من المساحات الصالحة للزراعة.

وتبرز توقعات المنظمة العالمية للأغذية والزراعة في تقريرها حول «وضعيّة أسواق المواد الغذائيّة» أنه في ظل التغيرات المناخية أن كل البلدان العربيّة (ما عدا السودان بصفة أقلّ) ستشهد انخفاضا مهما في إنتاجها الزراعي في أفق ٢٠٥٠، وإذا أخذنا بعين الاعتبار التطور السكّاني بها، فإن ذلك من شأنه أن يعمّق من التبعيّة الغذائيّة والأمن والسيادة الغذائية بهذه البلدان. وتبرز الخارطة الموالية التي جاءت في هذا التقرير المناطق الني ستشهد تراجعا في إنتاجها الزراعي في أفق ٢٠٥٠.

ويستوجب كل ذلك، في ظل التطورات المنتظرة لتغير المناخ والتي ستزيد في حدّة مشاكل التصحر وتدني التربة وشح المياه، إعادة النظر بكل جدية وتبصّر في السياسات المائية والاختيارات المتعلقة بالمنتوجات الزراعيّة وتقنيات الترشيد ومزيد التعاون على صعيد البحث العلمي، في مجال الزراعة والبيئة، وتثمينه بين الدول العربيّة أو على الأقل على مستوى تجمعاتها الإقليميّة. كما يتطلب مزيد تثمين المعارف التقليدية المتوارثة للمزارعين الصغار بما يتيح الانتقال نحو الزراعة البيئية المستديمة.

٤. السياسات ذات الصلة بالحق في الغذاء والسيادة الغذائيّة

مع حلول برامج الإصلاح الهيكلي لاقتصاديات عديد من البلدان العربيّة خلال الثمانينات وتنفيذ برامج التحرر الاقتصادي وانفتاح الأسواق تغيّر نموذج توفير الإمدادات الغذائية على المستوى الكلي، وفي إطار السعي إلى تطوير الصادرات والانتفاع بالميزات التفاضليّة اتجهت هذه البلدان، والتي كانت تسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي، إلى التصدير لا سيما بعد إبرام اتفاقيات تبادل حرّ مع الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية. واتجه السعي في عدد من البلدان العربية، على غرار مصر والمغرب وتونس والأردن وسوريا، إلى تأمين الامدادات الغذائية من خلال توريد المنتوجات الغذائية الاساسية من الأسواق العالمية والتخصّص في إنتاج المحاصيل الزراعيّة غير الحياتية المنتجة من قبل ما يسمى «بزراعة المستثمرين» الموجهة للتصدير والتي تمثل مَصْدرا للعملة الصعبة.

في هذه المرحلة الجديدة أصبح النهوض بالاستثمارات الزراعيّة الخاصة (لمستثمرين وطنيين أو أجانب في بعض الأحيان) التي تستند على السوق هو النموذج السائد لا سيما في كل من المغرب وتونس وسوريا ومصر ولبنان وحتى في فلسطين. وهو ما أدّى شيئا فشيئا إلى تهميش الزراعة الأسريّة وبصفة أخصّ الزراعة المعيشية. وقد تطوّر هذا الصنف من الزراعة في شمال لبنان من قبل مستثمرين تجار تمكنوا من الاستحواذ على الأراضي واستصلاح الأراضي عن طريق الريّ من الآبار العميقة بفضل الاستثمارات الكبيرة التي قاموا بها في هذا المجال.

اما المملكة العربية السعودية فبعد تأثيرات الأزمة الغذائيّة العالمية لسنة ٢٠٠٨، التي زادت في ثقل فاتورة الواردات الغذائيّة وهدّدت أمنها الغذائي، فقد أعادت النظر في سياستها المتمثلة في الزراعات المكثفة المستخدمة للمياه الأحفورية التي انتهجتها سابقا وبرمجت إيقاف انتاجها المحلّي من الحبوب سنة ٢٠١٦.
وبالتالي شهدت البلدان العربيّة تطورا في سياساتها المتصلة بتوفير المواد الغذائية تمثّل بالخصوص في النمو التدريجي لزراعة المنشآت التي أصبحت صيغة متداولة ولو بأشكال تختلف من الباعث الزراعي-المستثمر إلى الشركات الكبرى ذات الطاقات الماليّة العالية وذلك على حساب المزارعين الصغار والزراعة الأسريّة. ففي البلدان ذات التقاليد الزراعيّة وذات المساحات الصالحة للزراعة المتوفّرة فقد توسعت زراعة المنشأة في شكل الباعث الزراعي-المستثمر مستفيدة من سياسات التحرر الاقتصادي واستغلال الميزات التفاضليّة.

أما في البلدان النفطية فقد تطور شكل زراعة الشركات الكبرى التي استخدمت قدراتها الماليّة الضخمة للإنتاج الزراعي في الأراضي القاحلة ببلدانها أو اللجوء إلى الاستثمار الزراعي وإحداث شركات انتاج زراعي كبرى ببلدان أخرى لتأمين الإمدادات الزراعية لتلبية حاجات بلدانها الأصليّة.

وإذ يمكّن هذا التوجه الجديد البلدان المعنيّة من تأمين جزء من إمداداتها الغذائية بفضل طاقاتها الماليّة فإنه يبقى هشّا ورهين التحولات الجيوستراتيجيّة والنزاعات وعدم الاستقرار السياسي. ولكنّه يمثل فوق ذلك تهديدا للأمن الغذائي وانتهاكا لسيادة البلدان التي يتم فيها الاستحواذ على الأراضي ويضع مستقبل مزارعيها وسبل كسبهم وممارساتهم الزراعية التقليدية المستديمة في خطر كبير.

فيعتبر الاستحواذ على الأراضي بالخارج شكلا من أشكال هيمنة رأس المال الأجنبي على مقدرات البلدان الفقيرة وتفقير مزارعيها وتهديم بناها البيئية. وهو من المسائل التي تندّد بها بشدة هياكل المجتمع المدني الناشطة في مجال تعزيز السيادة الغذائيّة ومناهضة العولمة الليبرالية الوحشيّة.
وتقدر الأموال التي تم استثمارها في مجال الإستحواذ على الأراضي الزراعية على المستوى العالمي بحوالي ٣٩٠٠٠ مليار دولار تتوزع حسب أبرز صناديق الاستثمار كما يلي:

- **صناديق جرايات التقاعد (pension funds): ٣٠٠٠ مليار دولار**
- **الصناديق السياديّة (sovereign funds): ٤٧٠٠ مليار دولار**
- **صناديق الأسهم الخاصّة (private equity funds) : ٢٤٠٠ مليار دولار**
- **صناديق التحوّط (hedge funds): ١٩٠٠ مليار دولار.**

وتبرز بعض الدراسات أنه، منذ أزمة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، انتقلت حوالي ٨٠ مليون هكتار من الأراضي الزراعيّة إلى مالكين أو مستغلين جدد، مع الاستحواذ على الموارد المائية التي تكتنزها. وينتمي هؤلاء المستثمرون إلى عدد من البلدان (الولايات المتحدة

خارطة الاستحواذ على الأراضي في الخارج



والبرازيل والإمارات العربية وقطر والهند والمملكة المتحدة ومصر والصين...) وكذلك من قبل شركات متعدّدة الجنسيات وبنوك استثمار وصناديق استثماريّة. وتمثل إفريقيا المنطقة الأكثر تضررا حيث أنها خسرت حوالي ٣٣ مليون هكتار من أراضيها الصالحة للزراعة على حساب سكانها ومواطنيها. وتعتبرالسودان البلد العربي الأكثر تضررا من الاستحواذ على الأراضي، حيث أن ٨٪ من أراضيه الزراعية تم الاستحواذ عليها في هذا الإطار.

٥. السياسات الدولية والمعاهدات التجارية

تعتبر سياسات الانفتاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي إحدى التوجهات الكبرى التي فرضتها مراكز القوّة في سلطات القرار الاقتصادي العالمي في نهاية القرن العشرين.

ويكرّس النظام التجاري العالمي، ولا سيما من خلال القواعد المعتمدة من قبل منظمة التجارة العالمية، سيطرة القوى الكبرى والنافذة في العالم وسعيها الدائم إلى تواصل بسط هيمنة الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات على التجارة العالمية والمحافظة على مصالح المزارعين والتجار الكبار في البلدان المتقدمة وعدم الأخذ بعين الاعتبار للتأثيرات الوخيمة لهذا النظام غير المتكافئ على أوضاع المزارعين الصغار والزراعة الأسريّة وعلى الأمن والسيادة الغذائيتين في البلدان النامية.

فالقواعد الحاليّة لمنظمة التجارة العالمية، لا تتيح للدول النامية بدعم زراعتها ومزارعيها، خلافا لما تتمتع به الزراعة والمزارعون في البلدان المتقدمة وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وهو ما يؤدي ويشجع على الإفراط في الإنتاج ويخفض الأسعار العالمية بصورة مصطنعة ويعيق قدرة المزارعين الصغار على المنافسة وعلى الكسب وإبقائهم في حالة فقر وتهميش ويضطر بعضهم للتخلي عن النشاط الزراعي الذي كان يسهم في تأمين غذائهم على المستوى الأسري والمحلي.

ومن جهة أخرى فإن هذه القواعد لا تمكّن البلدان النامية من اتخاذ الإجراءات الاحتياطية والحمائيّة بالترفيع في التعريفات والمعاليم الجمركيّة عند حدوث تقلبات طارئة او هيكليّة تضطرها تؤدي إلى تفاقم كبير في مستوى الواردات. وهو ما يخلّ بالتوازنات المالية الهشة لهذه البلدان. كما لا تتيح القواعد الحالية للمنظمة البلدان النامية إمكانية إحداث صناديق للمخزونات المحلية التي من شأنها أن تساعدها على مواجهة تقلب الأسعار وحماية المزارعين الصغار.

واعتبارا لذلك فإن المفاوضات الجارية في إطار المنظمة، والتي تندرج فيما يسمى بجولة الدوحة، والتي كان من المفروض أن تكون دورة التنمية لم تتقدم وتشهد مراوحة فيما يتعلق بالقطاع الزراعي وفتح السواق في ظل تصلب مواقف البلدان المتقدمة ومن ورائها لوبيات الشركات المهيمنة على الاقتصاد الزراعي والتجارة الغذائية وعدم الأخذ بعين الاعتبار لأوضاع المزارعين الصغار ومستقبلهم في البلدان النامية بصفة عامة وليس في البلدان القل نموا فحسب.

ولمعالجة اللامساواة وانعدام الموازاة في النظام التجاري العالمي الذي يمؤسس المساعدات والتدابير الحمائية للمنتجين الزراعيين في البلدان المتقدمة والذي يطالب، في ذات الحين، هذه الأخيرة بفتح الأسواق للمنتجات الزراعية وعدم اتخاذ إجراءات حمائية لتفادي تأثيراتها على سياتها الغذائية، لا بد من صياغة قواعد جديدة متعددة الأطراف تمكن البلدان النامية عامة والبلدان العربية من استخدام مجموعة واسعة من الأدوات لضمان الوصول كافة الشخاص وفي كل الأوقات إلى الغذاء الكافي والصحي والمغذي.

لذاك فلا بد من إصلاح هذا النظام المتعدد الأطراف لضمان استجابته للتطلعات المتمحورة حول توسع الفرص ولتحقيق مزيد من الرخاء لجميع البلدان. وإن لتظافر جهود القوى التقدمية ومنظمات المجتمع المدني دور كبير في حلحلة المواقف ومجابهة هجمة قوى الهيمنة والاستعمار الجديد في العالم. هذا، وحيث تجري بعض البلدان العربية مباحثات ومفاوضات مع بعض المجموعات الإقليمية الأخرى كالاتحاد الأوروبي ، فإنها تلاقي ضغوطا كبيرة لفتح أسواقها للمنتجات الزراعية

لهذه البلدان وهو ما يهدد بصورة جدية وخطيرة أوضاع مزارعيها ونشاطها الزراعي وأمنها وسيادتها الغذائيتين. وتشهد هذه المفاوضات معارضة شديدة من قبل عدة منظمات للمجتمع المدني مما أجبر الحكومات على تعطيل سيرها ريثما يتم مزيد التعمق في تبعاتها على اقتصادات البلدان المعنيّة، خاصة وأن تجربة اتفاقيات الشراكة القائمة حاليا أدّت إلى تدعيم صادرات المجموعة الأوروبية نحو هذه البلدان أكثر مما ساهمت في تطوير صادرات بلدان الجنوب، وتسبّبت إلى، حدّ ما، في إعاقة الاندماج الأفقي بين هذه البلدان.

ومن جهة أخرى، لا بد من الإشارة إلى ضعف التجارة البينية بين البلدان العربية وضعف التنسيق بينها سواء على مستوى المواقف في مختلف جولات المباحثات والمفاوضات الدولية أو على مستوى التعاون في مجالات تجميع شراءات الأدوية والمدخلات والمواد الغذائية وتخزينها أو في توحيد جهود البحث العلمي لا سيما في مجالات ترشيد استعمال المياه وتحليتها، والتصحر، وتقنيات الإنتاج الزراعي، والمحافظة على السلالات والبذور وغيرها. وذلك من شأنه أن يسهم في مزيد الارتقاء بأوضاع زراعتها ومزارعيها بما يؤمن حقوقهم وحق المواطن العربي في الغذاء ويدعم مقوّمات السيادة الغذائية لهذه البلدان.

خامساً: تشخيص وضع الأمن الغذائي في البلدان العربيّة من خلال المؤشرات الدوليّة

١. على مستوى انتشار نقص التغذية وتوفر الإمدادات الغذائيّة

نسبة انتشار نقص التغذية

يقيس هذا المؤشر نسبة السكان التي لا تتوفّر لهم الامدادات الغذائيّة الكافية لتلبية حاجاتهم من الطاقة الغذائيّة بصفة متواصلة.

وتبرز إحصائيّات منظمة التغذية والزراعة، على هذا الصعيد أنّ الجوع في العالم عاد ليرتفع من جديد خلال السنوات الثلاث الأخيرة حيث تبرز تقديرات عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية قد ارتفع من ٧٨٤,٤ مليون سنة ٢٠١٥ إلى ٨٠٤,٢ مليون سنة ٢٠١٦ ثمّ إلى ٨٢٠,٨ مليون شخص سنة ٢٠١٧، مقابل ٩٤٥ مليون نسمة سنة ٢٠٠٥. وإذ يبرز التقرير أن نسبة السكان الذين يعانون نقصا في التغذية قد تراجعت في العالم، رغم النموّ السكاني، من ١٨,٦٪ سنة ١٩٩٠ إلى ١٤,٧ ٪ سنة ٢٠٠٠ ثمّ إلى ١٠,٨ ٪ سنة ٢٠١٣، فإن هذا التراجع قد انخفض نسقه وشهد شبه استقرار بين ٢٠١٣ و٢٠١٥. ثم ارتفعت نسبة انتشار نقص التغذية لتبلغ مستوى ١٠,٩ ٪ سنة ٢٠١٧ أي أنها عادت تقريبا لمستواها لسنة ٢٠١٣.

وترجع الأسباب الرئيسيّة لهذا التطوّر، على مستوى العالم ككلّ، إلى حدّ بعيد إلى تكاثر النزاعات وتغيّر المناخ. كما تدهورت وضعيّة الأمن الغذائي في عديد المناطق التي لا تشهد نزاعات (كإفريقيا جنوب الصحراء وجنوب شرق آسيا) وذلك نتيجة تباطؤ النمو الاقتصادي الذي يحدّ من وصول الفقراء إلى الوصول إلى الغذاء.

فعلى مستوى الأقاليم يشار إلى أن نسبة الأشخاص في وضعية نقص التغذية قد شملت بالخصوص منطقة إفريقيا جنوب الصحراء في حين شهدت انخفاضا متواصلا بآسيا خلال نفس الفترة. أما خلال سنة ٢٠١٦ فقد تم تسجيل ارتفاع لهذه النسبة في مختلف أنحاء العالم ما عدا شمال إفريقيا وجنوب آسيا وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبب. وتجدر الإشارة إلى أن عدد الأشخاص الذين يعانون نقص التغذية بآسيا هو الأرفع حيث يبلغ ٥١٩,٦ مليون شخص (١١,٧ ٪)، في حين تسجل القارة الإفريقيّة أعلى نسبة انتشار نقص التغذية أي ٢١ ٪ بـ ٢٥٦ مليون شخص.

وبخصوص المنطقة العربيّة، فقد بلغ عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في ١٤ بلدا عربيا (دون اعتبار كل من ليبيا والصومال وسوريا والكويت والبحرين وقطر وجزر القمر) ٣٩,٦ مليون شخص خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. وتتراوح نسبة انتشار نقص التغذية في هذه البلدان بين مستويات مرتفعة في واليمن (٢٨,٨ ٪) والعراق (٢٧,٨٪) والسودان (٢٥,٦٪) وجيبوتي (١٢,٨٪) ومستويات منخفضة في البلدان العربية ذات الدخل المرتفع أو المتوسط والتي تسجل نسبا دون المتوسط العالمي (١٠,٧٪). وتبيّن المعطيات المتوفرة في هذا المجال أن أغلب البلدان العربيّة سجلت تراجعا في نسبة انتشار نقص التغذية بين الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ و٢٠١٤-٢٠١٦ ما عدا في لبنان حيث ارتفعت هذه النسبة من ٣,٥٪ إلى ٥,٤٪ وفي الأردن من ٣,٤ إلى ٤,٢٪. وهو ما يُفسَّر إلى حدّ كبير بتأثيرات الحرب في سوريا والعدد الهام للاجئين السوريين الذين احتضنهما هذان البلدان. علما أنه لا تتوفر بيانات حول هذه النسبة في سوريا

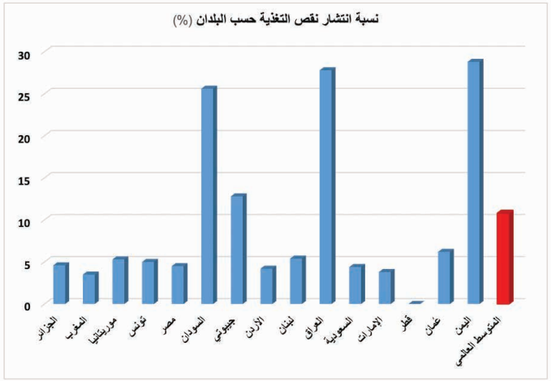

وقد أدرجت منظمة الأغذية والزراعة ضمن تقريرها لسنة ٢٠١٧ مؤشرا جديدا، يضاف إلى مؤشر انتشار نقص التغذية لقياس مدى التعرّض لانعدام الأمن الغذائي، يتمثل في مقياس مبني على التجربة لقياس انعدام الأمن الغذائي بما يمكّن من تحسين إدراك نقص التغذية على المستوى الفردي.

وقد أبرزت البيانات المستقاة من ١٥٠ بلدا خلال سنوات ٢٠١٤ و٢٠١٥ و٢٠١٦، أنّ حوالي شخصا من كل عشرة أشخاص (٩,٣ ٪) قد تعرّض إلى انعدام أمن غذائي حادّ وهو ما يمثّل حوالي ٦٨٩ مليون شخص. وبيّنت هذه التقديرات المتأسسة على التجربة الفرديّة للأشخاص أن انعدام الأمن الغذائي أرفع لدى النساء في مختلف

أنحاء المعمورة، مبرزة وجها آخر من وجوه انعدام التوازن وهشاشة المرأة داخل الأسرة حتى أمام الغذاء، حيث كان يقدر بـ:

- **٧,٩ ٪ مقابل ٧,٣ ٪ لدى الرجال على المستوى العالمي**
- **٢٥,٢ ٪ مقابل ٢٣,٧ ٪ لدى الرجال بإفريقيا**
- **٦,٦ ٪ مقابل ٦,٠ ٪ لدى الرجال في آسيا**
- **٥,٠ ٪ مقابل ٤,٣ ٪ لدى الرجال بأمريكا اللاتينيّة**
- **١,٤ ٪ مقابل ١,٣ ٪ لدى الرجال بأوروبا وأمريكا الشمالية .**

غير أن المعطيات المبنية على هذا السلم لا تتوفر بالنسبة للبلدان العربيّة إلا في ثلاثة بلدان هي اليمن والأردن وفلسطين حيث يتبيّن من خلالها أن عدد الأشخاص الذين يعانون انعداما للأمن الغذائي الحاد (أو الخطير) فيها يقدر، على التوالي خلال الفترة ٢٠٠٤ -٢٠١٤، بـ ٣,٤ مليون شخص و٠,٩مليون شخص و٤٠٠ ألف شخص من سكان هذه البلدان.

كفاية إمدادات الطاقة الغذائيّة

وفيما يخص المؤشرات المتعلقة بتوفر الأغذية، فإن متوسط مقياس كفاية إمدادات الطاقة الغذائية للبلدان العربية قد بلغ ١٣٤ أي أن توفر إمدادات الطاقة الغذائية يفوق بـ٣٤ بالمائة الحاجيات الضرورية . وهو متوسط يقارب مستوى الدول المتقدمة ويتجاوز المتوسط العالمي الذي يقدر بـ ١٢٦ (والذي تطور من ١١٣ سنة ١٩٩٠ إلى ١١٦ سنة ٢٠٠٠ ثم إلى ١٢٣ سنة ٢٠١٤) ومتوسط البلدان النامية الذي يقدر بـ ١٢٠.

الرسم البياني رقم 3 :متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية

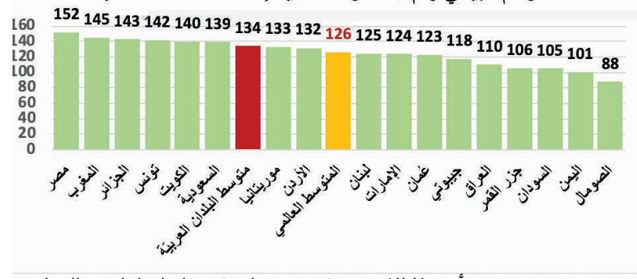

غير أن هذا المؤشر يخفي، من ناحية، تفاوتا هاما بين الدول العربيّة فهو ضعيف جدا ويبعث على الانشغال بالصومال حيث لا يصل إلى مستوى الحاجيات الضرورية (٨٨) ويبقى ضعيفا ودون متوسط الدول النامية بكل اليمن (١٠١) والسودان (١٠٥) وجزر القمر (١٠٦) والعراق (١١٠) وجيبوتي (١١٨). كما تجدر الإشارة إلى ضرورة مزيد التعمق ضمن التقارير الوطنيّة في مسألة التفاوت بين المناطق داخل البلد الواحد حيث أن المعدلات الوطنية تخفي بالأكيد تفاوتا كبيرا بين الريف والحضر وبين المناطق الأكثر حظا وبعض المناطق الضعيفة أو المحرومة والمهمّشة.

ومن جهة أخرى، فإن توفر الإمدادات قد يكون مرتفعا نتيجة لتوفر الموارد المالية لاقتناء المواد الزراعية والغذائية ولكنه يبرز هشاشة البلدان التي تؤمن غذاءها عن طريق الواردات في هذا الوضع العالمي المتقلب أمنيا واستراتيجيا وماليا ومناخيا.

نسبة انتشار نقص التغذية وكفاية إمدادات الطاقة الغذائية

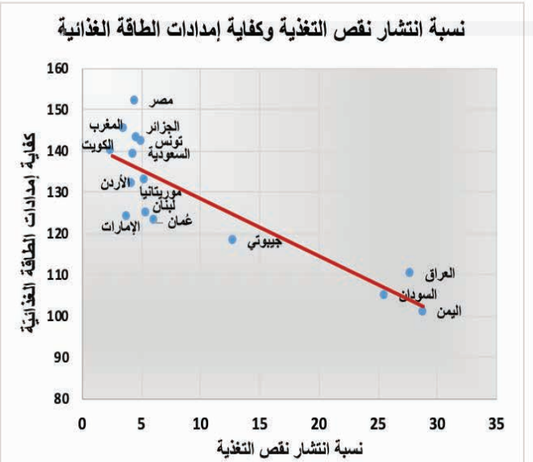

ويبرز الرسم السابق الترابط بين مؤشري نسبة انتشار نقص التغذية ومتوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية. ففي حين يقيس الأول متوسط نسبة الأشخاص الذين يستهلكون كميّة من السعرات الحراريّة غير كافية لتغطية حاجياتهم من الطاقة لحياة نشيطة وصحيّة وفق عتبة دنيا تسمى الحدّ الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائيّة، والذي لا يمكّن، لوحده، من إدراك الطبيعة متعدّدة الأبعاد للأمن الغذائي، فإن مؤشر كفاية إمدادات الطاقة الغذائيّة يؤشر إلى توفّر إمدادات الطاقة الغذائيّة كنسبة من متوسط الحاجيات الطاقيّة وهو يفحّم من قيمة الاستهلاك الحقيقي للفئات الضعيفة حيث أنه لا يأخذ بعين الاعتبار التوزيع الحقيقي للاستهلاك الغذائي بين مختلف فئات السكان.

أما الرسم الموالي فإنه يبرز الحدود الدنيا (٢٠٠٠ سعرات حرارية في اليوم للفرد) والمتوسطة (٢٥٠٠) والكافية (٣٠٠٠) من الإمدادات والإنتاج الغذائي التي حددتها المنظمات الدولية المعنية.

قيمة الإنتاج الغذائي:

تعتبر قيمة الإنتاج الغذائي حسب الفرد أحد مؤشرات التوفّر وهي تبرز مساهمة الانتاج الوطني لكل بلد، في تأمين الغذاء لمواطنيه. وعلى هذا الصعيد، فإنّ بلدان شمال إفريقيا وسوريا ولبنان، بالنظر إلى أهميّة القطاع الزراعي فيها وتنوّع اقتصاديّاتها نسبيّا، تسجل معدلات أرفع بالمقارنة مع بقيّة البلدان العربيّة (ما يفوق ٢٠٠٠ دولار للفرد)، وهي معدلات تشابه تقريبيا معدل دولة المكسيك ولكنها تبقى ضعيفة بالمقارنة مع تركيا. أما بلدان الخليج فلا يتجاوز متوسط الإنتاج الغذائي الفردي بها ١٠٠٠ دولار وهو مستوى ضعيف جدا ويبقى دون مستوى بلدان إفريقية ذات الدخل الضعيف على غرار مدغشقر. ويبرز ذلك مدى هشاشة أوضاع لبلدان ذات الإنتاج الغذائي الضعيف لا سيما في صورة تضاؤل الموارد المالية أو عند الأزمات السياسية والجيوستراتيجية.

الرسم البياني رقم 4 : متوسط قيمة الإنتاج الغذائي بالدولار الثابت الفردي

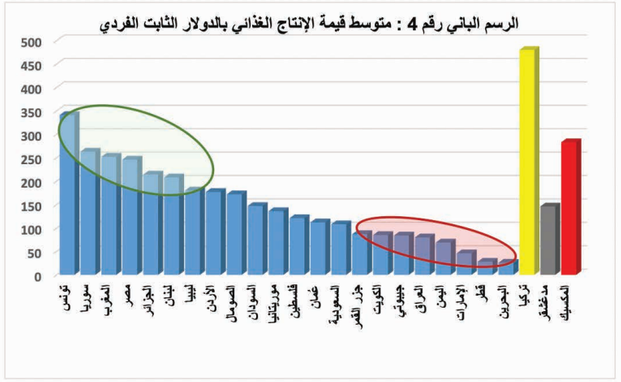

٢. على مستوى مؤشرات الاستقرار

تفيد البيانات المتوفرة أهميّة نسب تغيّر الإنتاج الفردي والتي تمثل تباين قيمة الإنتاج الغذائي الصافي للفرد المحتسبة بالدولار الثابت. وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين متوسطات دنيا لا تتجاوز ٤ نقاط في كل من السعودية واليمن وجزر القمر وليبيا وجيبوتي وقطر ومستويات مرتفعة تصل إلى ٢١,٧ بسوريا و ١٨,٧ بالإمارات و ١٥ بتونس و١٤,٤ بالمغرب و١٤,٣ بلبنان.

وينتج عن ضعف الإنتاج الغذائي ونسب تغيّره تغيّر في مستوى إمدادات الطاقة الغذائيّة وتقلبات في الأسعار واللجوء إلى التوريد لتغطية الحاجيات الاستهلاكية للسكان. ولئن لا يطرح ذلك إشكالا على مستوى القدرة المالية للبلدان النفطية ذات الموارد المالية الهامة، فإن ذلك ينهك ميزانيات بقية البلدان العربية وخاصة البلدان ذات الدخل الضعيف وذات القدرات التصديرية المحدودة. وهو ما يؤكّد أهميّة التنمية الزراعية كعامل محوري واستراتيجي في تحقيق السيادة الغذائية لا سيما من خلال السعي إلى تأمين الاكتفاء الذاتي والاستقلالية الغذائية خاصة بالنسبة للمواد الأساسية. فحتى البلدان الغنيّة ذات القدرات التصديرية الكبرى للمواد الطاقية، والتي لها من الاحتياطات المالية ما يكفي، تبقى رهينة أيضا في إمداداتها إلى الخارج وفي وضعيّة تبعيّة وهشاشة مما يحد من سيادتها وأمنها الغذائيين ويجعلها عرضة لمخاطر العوامل الجيوستراتيجية ولتقلبات أسعار الغذاء على السوق العالمية.

ويتبيّن كذلك من خلال مؤشر نسبة قيمة الواردات الغذائية من الصادرات الجملية التفاوت الكبير بين وضعية البلدان المصدرة للنفط والتي تتراوح هذه النسبة فيها بين ٢ ٪ في الكويت وقطر و٤ ٪ في الإمارات و٥ ٪ في السعودية وعمان والبلدان الأقلّ نموّا والتي تصل هذه النسبة فيها إلى ٦٦١ ٪ في جيبوتي و ٢٨١ ٪ في جزر القمر و١٢٤ ٪ في الصومال.

جدول رقم ١٢: الواردات والصادرات الزراعية والغذائيّة للبلدان العربية

	التطور بين ٢٠١٥ و ٢٠١٢-٠٨	٢٠١٥	متوسط ٢٠١٢-٠٨
جملة الواردات	٢١,٤٪	٧٦٦٨٣٥	٦٣١٤٧٩
الواردات الزراعية	٢٩,٩٪	٩٨٣٤٢	٧٥٦٨٤
الواردات الغذائيّة	-٧,٩٪	٥٧٢٠٩	٦٢١٢٠
نسبة الواردات الغذائيّة من جملة الواردات		٪٧,٥	٪٩,٨
جملة الصادرات	-٢٥,٠٪	٦٢٦٦٢٣	٨٣٥٠٥٣
الصادرات الزراعيّة	١٥,٠٪	٢٦٩٨٢	٢٣٤٦٠
الصادرات الغذائيّة	-٤,١٪	١٦٦٣٨	١٧٣٤٤
نسبة الصادرات الغذائية من جملة الصادرات		٪٢,٧	٪٢,١
الفارق بين الصادرات والواردات الغذائيّة	-٩,٤٪	-٤٠٥٧١	-٤٤٧٧٦
الواردات الغذائيّة من جملة الصادرات		٩,١٪	٩,٨٪
الواردات الغذائيّة من الصادرات الغذائيّة		٣٤٤٪	٣٥٨٪
نسبة تغطية الواردات الغذائية بالصادرات الغذائيّة		٢٩٪	٢٨٪

ويبرز الجدول ١٢ المتعلق بتطور الواردات والصادرات لمجموعة الدول العربيّة[٥] أنّ:

- **قيمة الواردات الغذائية للبلدان العربيّة قد شهدت انخفاضا متواصلا في السنوات الأخيرة حيث تراجعت من متوسط ٦٢,١ مليار دولار خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ إلى ٦٠ مليار دولار سنة ٢٠١٤ ثم إلى ٥٧,٢ مليار دولار سنة ٢٠١٥، مسجلة بذلك نسق انخفاض يقدر بـ ٧,٩ ٪ بالمقارنة مع متوسط ٢٠٠٨-٢٠١٢.**
- **وتراجعت نسبة الواردات الغذائية من جملة الواردت حيث انخفضت من ٩,٨ ٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ إلى ٧,٥ ٪ سنة ٢٠١٥.**
- **وإذ تراجعت قيمة الصادرات الغذائية بـ ٤,١ ٪ فإن نصيبها من جملة الصادرات سجل ارتفاعا طفيفا حيث تعدت من ٢,١ ٪ إلى ٢,٧ ٪. وذلك ناتج عن التراجع الهام لقيمة الصادرات الجملية ، الذي يقدر بـ ٢٥ ٪، و الناتج عن تقلبات اسعار المواد البترولية.**
- **وقد نتج عن ذلك تقلّص في حجم العجز في السلع الغذائية من ٤٤,٧ مليار دولار إلى ٤٠,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة، وهو ما يمثل تراجعا بـ ٩,٤ ٪**
- **كما تراجع متوسط نسبة الواردات الغذائية من جملة الصادرات من ٩,٨ ٪ إلى ٩,١ ٪**
- **وارتفعت نسبة تغطية الواردات الغذائية بالصادرات الغذائية من ٢٨ ٪ إلى ٢٩ ٪.**

الرسم البياني رقم 5 : نسبة الواردات الغذائية من جملة صادرات السلع (%) - بسلّم لوغاريتمي

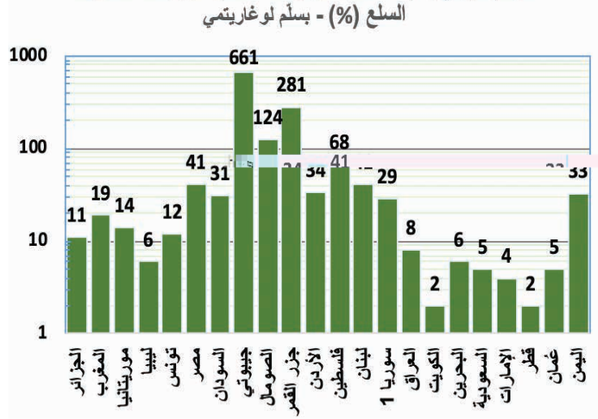

ويجدر مزيد التعمق في هذه الموازنات وفي ثقل حجم الواردات الغذائية في موازين التجارية للبلدان العربية في إطار التقارير الوطنية لإبراز مدى تأثير ذلك خاصة على البلدان ذات القدرة التصديرية المحدودة.

كما يمثل الاستقرار السياسي وغياب العنف من أبرز عوامل استدامة الأمن الغذائي، لذلك فقد أدرجتها منظمة الأغذية والزراعة ضمن أبرز مؤشراتها. وفي هذا المجال فقد سجلت ١٩ بلدا من مجموع ٢٢ بلدا عربيا مؤشرا سلبيا بما يدل على عدم استقرارها السياسي والأمني وخاصة منها البلدان التي تشهد نزاعات كسوريا (-٢,٦٤) واليمن (-٢,٦٣) والصومال (-٢,٤٧). في حين سجلت كل من قطر والإمارات (قبل النزاع المسجل بينهما مؤخرا) وعمان مؤشرا إيجابيا يقدر على التوالي بـ ٠,٩٨ و٠,٧٦ و٠,٦٩.. وهو ما ستتم العودة إلى بيان تأثيراته على مختلف مؤشرات الأمن الغذائي في الباب المتعلق بتأثير النزاعات.

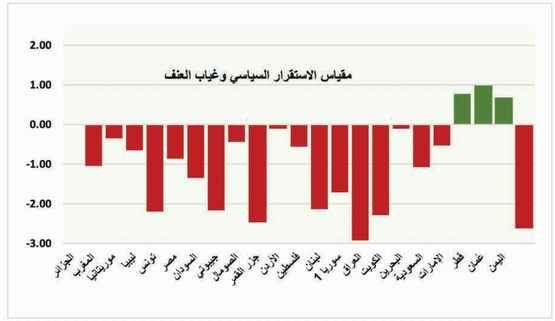

٣. على مستوى الوصول إلى الغذاء

واعتبارا بأن التوفر لا معنى له إذا لم يقترن بسهولة وصول الجميع إلى الأغذية بما يكرس حق كل فرد في الغذاء، فإن المؤشرات المتوفرة تبيّن أن الفقر والبطالة وعدم المساواة وضعف الدخل وعدم توفر البنية التحتية الملائمة وتقلبات أسعار المواد الغذائيّة وتدهور المقدرة الشرائية، خاصة في غياب نظم حماية اجتماعية ناجعة، تعيق ملايين الأشخاص في المنطقة العربية من التمتع الكامل بحقهم في الغذاء الكافي والملائم لحياة نشيطة وفي صحة جيّدة. وهو ما يتبيّن، مثلا، من خلال عمق العجز الغذائي الذي تسجله العديد من البلدان العربية والذي يصل إلى حدّ ٢٣٥ ألف وحدة حرارية يومية للفرد في العراق و٢٠١ ألف في اليمن و١٨٤ ألف في السودان و٩٦ ألف في جيبوتي.

ويعتبر ضعف الدخل وانعدام المساواة في التوزيع من أبرز معيقات الوصول الاقتصادي إلى الغذاء للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل. ويبرز توزيع متوسط الناتج المحلي الفردي في البلدان العربية فوارق هامة بين البلدان النفطية والبلدان ذات الدخل المتوسط والضعيف. غير أنه لا يبرز الفوارق الداخلية بين فئات المجتمع أو بين الجهات داخل نفس البلد.

ويتراوح الناتج المحلي الإجمالي الفردي سنة ٢٠١٦ بالدولار الثابت المعادل للقوة الشرائية لسنة ٢٠١١ بين ٢٣٢٥,١ دولار في اليمن و١١٨٢١٥,٣ دولار في قطر(أي ما يفوق ٥٠ أضعاف متوسط اليمن). وتسجل ١٢ دولة عربيّة، من بين ٢٠ دولة تتوفر بشأنها المعطيات، ناتجا فرديا دون المتوسط العالمي لسنة ٢٠١٤ والبالغ ١٣٩١٥ دولار.

ويبرز الرسم الموالي تمركز كوكبة البلدان ذات الدخل المتوسط في منطقة تتسم بالضعف النسبي لانتشار نقص التغذية بينما تتواجد البلدان ضعيفة الدخل في منطقة ارتفاع نقص التغذية بينما لا تتناسب حالة العراق مع مستوى دخلها وفي ذلك دلالة على تأثيرات الحرب على وضع أمنها الغذائي.

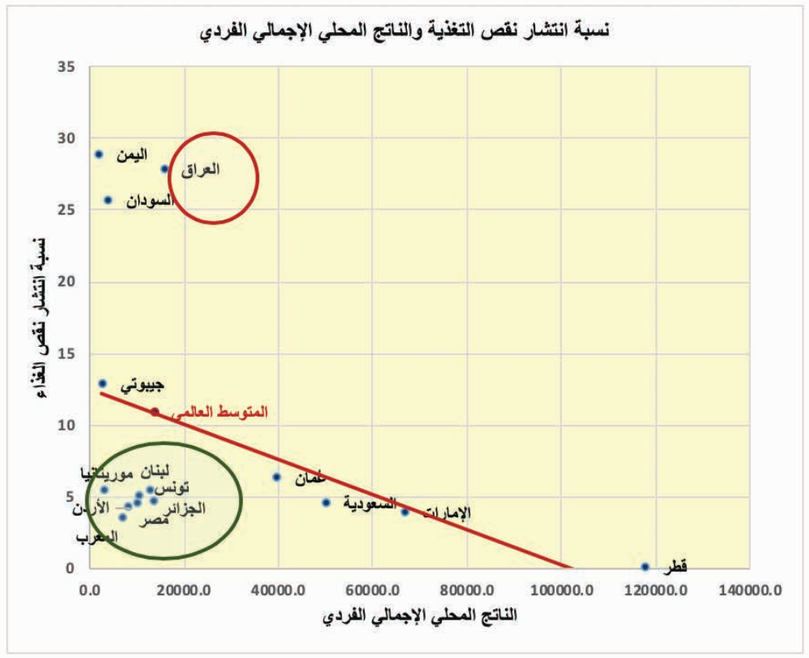

٤. على مستوى مؤشرات الاستعمال وسوء التغذية

تشير البيانات على المستوى العالمي أن ارتفاع مؤشر انتشار نقص التغذية لم ينجرّ عنه تراجع هام في المؤشرات المتعلقة بسوء تغذية الأطفال، رغم تواصل انخفاضها بصفة عامّة على المستوى العالمي.. ويتبيّن ذلك بالخصوص من خلال البيانات التالية:

- **الهزال لا يزال يمسّ ٨ ٪ من الأطفال دون سنّ الخامسة أي ٥٢ مليون طفل على المستوى العالمي. أما في المنطقة العربية، فإنّ هذه النسبة لا تتجاوز المتوسط العالمي لسنة ٢٠١٦، والتي تقدر بـ ٧,٧ ٪ سنة ٢٠١٦، سوى في جيبوتي والسودان واليمن وموريتانيا حيث بلغت على التوالي ٢١,٥ ٪ و٢١,٥ ٪ و١٦,٣ ٪ و١٤,٨٪.**
- **انتشار التقزّم لدى الأطفال تراجع بالمقارنة مع سنة ٢٠٠٥ (٢٩,٥ ٪)ولكنه لا يزال يمسّ ٢٢,٩ ٪ من الأطفال دون سن الخامسة، في العالم سنة ٢٠١٦، وهم بالتالي مهدّدون بالإصابة بعجز في قدراتهم الذهنيّة والمعرفيّة وبصعوبات في مساراتهم التعليمية أو المهنيّة لاحقا. أما في البلدان العربية فإن الدول ذات الدخل الضعيف منها لا تزال تسجل عامّة نسبا مرتفعة من التقزم لدى الأطفال دون الخامسة حيث تفوق هذه النسبة المعدّل العالمي بكلّ من اليمن (٤٦,٥٪)، والسودان (٣٨,٢٪) وجيبوتي (٣٣,٥٪) وجزر القمر (٣٢,١٪) وموريتانيا (٢٧,٩ ٪). هذا، وتجدر الإشارة إلى أن ٤ بلدان عربيّة سجلت تراجعا على مستوى هذا المؤشر المتعلق بتغذية الأطفال وصحتهم بين سنة ٢٠٠٥ و٢٠١٦ وهي العراق التي ارتفعت فيها هذه النسبة من ٢٠ ٪ إلى ٢٢,١٪، وتونس من ٩ ٪ إلى ١٠,٢ ٪، وجيبوتي من ٣٢,٦ ٪ إلى٣٣,٥، ٪ والكويت من ٤,٥ ٪ إلى ٤,٩ ٪. عديد البلدان أصبحت تواجه في ذات الحين نسبا مرتفعة من نقص التغذية لدى الأطفال ومن البدانة لدى الكهول. كما أنّ زيادة الوزن لدى الأطفال والبدانة لدى الكهول آخذة في الاتساع حتى في البلدان ذات الدخل الضعيف والمتوسط. فمن المفارقات أن يواجه العالم، من جهة، تدهورا في وضعيّة الأمن الغذائي (من حيث تقديرات كفاية إمدادات الطاقة الغذائية)، ومن جهة أخرى فإن سوء التغذية لدى الأطفال تتراجع في حين أن زيادة الوزن لدى الأطفال والبدانة لدى الكهول أخذت منحىً تصاعديّا. ويبرز ذلك أنّ الأمن الغذائي ليس هو العامل الوحيد المحدّد للنتائج المتّصلة بالتغذية والصحّة لا سيما فيما يخصّ الأطفال. فهناك، وفق منظمة الأغذية والزراعة، عدّة عوامل أخرى تلعب دورا هاما في ذلك منها:**

١. **المستوى التعليمي للأمهات،**
٢. **الموارد المخصصة للبرامج الوطنيّة لتغذية الأم والرضيع والطفولة،**
٣. **الوصول إلى الماء النقي والصرف الصحي،**
٤. **الوصول إلى المصالح الطبية والصحيّة،**
٥. **طرق العيش،**
٦. **المحيط الغذائي،**
٧. **الثقافة...**

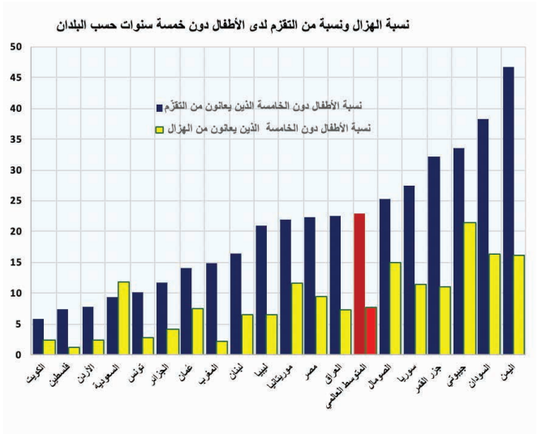

٥ - احتساب البحثين بناء على البيانات الواردة في الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعيّة العربيّة لسنة ٢٠١٦

جدول رقم ١٣: نسبة انتشار العجز في المغذيات الرقيقة

البلدان	فقر الدم	الفيتامين أ	اليود	البلدان	فقر الدم	الفيتامين أ	اليود
الجزائر[V]	٤٢,٥	١٥,٧	٧٧,٧	لبنان	٢٨,٣	١١	٥٥,٥
المغرب	٣١,٥	٤٠,٤	٦٣	سوريا	٤١	١٢,١	
موريتانيا	٦٨,٢	٤٧,٧	٦٩,٨	العراق	٥٥,٩	٢٩,٨	
ليبيا	٣٣,٩	٨		الكويت	٣٢,٤		٣١,٤
تونس	٢١,٧	١٤,٦	٢٦,٤	البحرين	٢٤,٧		١٦,٢
مصر	٢٩,٩	١١,٩	٣١,٢	السعودية	٣٣,١	٣,٦	٢٣
السودان	٨٤,٦	٢٧,٨	٦٢	الإمارات	٢٧,٧		٥٦,٦
جيبوتي	٦٥,٨	٣٥,٢		قطر	٢٦,٢		٣٠
الصومال		٦١,٧		عُمان	٥٠,٥	٥,٥	٤٩,٨
جزر القمر	٦٥,٤	٢١,٥		اليمن	٦٨,٣	٢٧	٣٠,٢
الأردن	٢٨,٣	١٥,١	٢٤,٤	البلدان العربية	٤٣,٦	٢٠,١	٣٥,٩
فلسطين	٣٠			البلدان المتقدمة	١١,٨	٣,٩	٣٧,٧

المصدر: الإسكوا - ESCWA, Arab horizon ٢٠٣٠: Prospects for enhancing food security in the Arab region - ٢٠١٧

وقد تطوّرت نسبة انتشار زيادة الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة في العالم من ٥,٣ ٪ سنة ٢٠٠٥ إلى ٦,٠ ٪ سنة ٢٠١٦. وإذ سجلت ٩ بدان عربية من بين ١٤ بلدا تتوفر بشأنها البيانات نسبا تعادل أو تفوق المتوسط العالمي لزيادة الوزن عند الأطفال دون الخامسة (مصر وتونس والجزائر والعراق وجزر القمر والمغرب وجيبوتي وفلسطين والكويت)، فإن كلّ من تونس ومصر قد سجلتا ارتفاعا ملحوظا في هذه النسبة (على التوالي من ٨,٨٪ إلى ١٤,٣ ٪ ومن ١٤,١ ٪ إلى ١٥,٧ ٪) بين سنتي ٢٠٠٥ و٢٠١٦ بينما شهدت بقية البلدان العربية انخفاضا متفاوت النسق على هذا الصعيد.

أما على مستوى نسبة البدانة لدى الكهول فقد ارتفع متوسط انتشارها على المستوى العالمي من ٩,٦ ٪ سنة ٢٠٠٥ إلى ١٢,٨ ٪ سنة ٢٠١٦ أي ما يمثل حوالي ٦٤٠,٩ مليون شخص. وقد ارتفعت نسبة انتشار البدانة لدى الكهول بكل البلدان العربية (ما عدا فلسطين حيث لا تتوفر بشأنها بيانات) بالمقارنة مع سنة ٢٠٠٥. غير أن بعض البلدان العربية لا تزال تسجل نسبا ضعيفة على هذا الصعيد بفعل حدّة نقص الغذاء بها على غرار الصومال وجزر القمر والسودان خلافا للبلدان ذات الدخل المرتفع والتي تتعدى هذه النسبة فيها ٣٠ ٪ وهي الكويت وقطر والمملكة العربيّة السعودية.

وإذ لا يقتصر الأمن الغذائي على نقص التغذية ولكن كذلك على سوء التغذية، فإن المنطقة العربيّة أصبحت تعاني، كالعديد من مناطق العالم، من التأثيرات السلبيّة لنقص التغذية الذي لا يتمثل في عدم كفايتها من حيث الطاقة فحسب ولكن وكذلك من حيث العجز في المغذيات الدقيقة كالفيتامينات والأملاح المعدنية. ويشار إلى وجود ثلاثين من هذه المغذيات الدقيقة الضرورية لحياة الإنسان ولا سيما الأطفال. وقد تعهدت كل بلدان العالم في بداية التسعينات بأن تقضي على العجز في «الفيتامين أ» و«اليود» والتقليص من العجز في «الحديد» في أفق سنة ٢٠٠٠. غير أن العجز لا يزال متفشيا خاصة في البلدان النامية.

وتشير البيانات المتعلقة بانتشار العجز في هذه المغذيات الثلاثة في البلدان العربية إلى أن متوسط نسبة انتشار العجز في الحديد من خلال نسبة فقر الدم لدى الأطفال دون الخامسة تبلغ ٤٣,٦ ٪ وهي ولئن تبدو دون المتوسط العالمي فهي لا تزال شديدة الارتفاع بالمقارنة مع متوسط البلدان المتقدمة الذي يقدّر بـ ١١,٨ ٪ علاوة على التفاوت الشديد بين مختلف بلدان المنطقة حيث أنها تصل إلى ٨٤,٦ ٪ بالسودان و٦٨,٣ ٪ باليمن و٦٨,٢ ٪ بموريتانيا و٦٥,٨ بجيبوتي و٦٥,٤ ٪بجزر القمر. وهي لا تتجاوز ربع السكان في كلّ من تونس (٢١,٧ ٪) والبحرين (٢٤,٧ ٪).

هذا، ويشار إلى أنّ ثلث النساء في سن الإنجاب في العالم يشتكين من فقر الدم الذي يهدد حياة الحوامل وتغذية عديد الأطفال وصحتهم لاحقا. وقد شهد متوسط هذه النسبة ارتفاعا ملحوظا على العالمي حيث بلغ ٣٢,٨ ٪ سنة ٢٠١٦ أي ما يقارب ٦١٣,٢ مليون امرأة مقابل ٣٠,٦ ٪ أي ٥١٧,٨ مليون امرأة سنة ٢٠٠٥.وشهد انتشار فقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب في المنطقة العربيّة، على غرار ما تمت ملاحظته على الصعيد العالمي، ارتفاعا متفاوتا، بين سنتي ٢٠٠٥ و٢٠١٦، في ١٢ بلدا عربيّا (الجزائر وليبيا وتونس والمغرب والأردن وفلسطين ولبنان والكويت والإمارات وقطر وعمان واليمن). وتتجاوز نسبة الانتشار في كل من اليمن والصومال والسعودية والبحرين وعمان والمغرب والجزائر وسوريا المتوسط المسجل على الصعيد العالمي.

وإذ ارتفعت نسبة الرضاعة من الصدر فحسب للرضّع دون سنّ الستة أشهر من ٣٥,٢ ٪ سنة ٢٠٠٥ إلى ٤٣,٢ ٪ سنة ٢٠١٥، والتي تعتبر من العوامل التي من شأنها أن تسهم في تحسين تغذية الرضع وحسن تنشئتهم ولا سيما خلال الألف يوم الأولى من حياتهم، فإن ٦ بلدان عربية تمكنت من الترفيع في هذه النسبة في نفس الفترة وهي الجزائر ومصر وموريتانيا وتونس وفلسطين والأردن، بينما شهدت كل من المغرب والعراق واليمن تراجعا في هذا المجال. ورغم التحسن المسجل في البلدان العربية المعنيّة، فإن نسبة الرضاعة من الصدر تبقى دون المستوى المأمول ودن النسبة المتوسطة المسجلة على الصعيد الدولي وإن البلد العربي الوحيد (من بين ١٣ تتوفر بشأنها البيانات) هو السودان حيث تبلغ فيه هذه النسبة ٥٥,٤ ٪.

ويتمثل المؤشر الثاني في نسبة انتشار العجز في الفيتامين»أ» حيث بلغ متوسط البلدان العربية ٢٠,١ مقابل متوسط عالمي بـ ٣٠,٧ ٪ ومتوسط البلدان المتقدمة بـ ٣,٩ ٪. وتسجل أعلى النسب في الصومال (٦١,٧ ٪) وموريتانيا (٤٧,٧ ٪) والمغرب (٤٠,٤ ٪) علما أن البيانات لا تتوفر في هذا المجال بخصوص فلسطين والكويت والبحرين والإمارات وقطر.

أما المؤشر الثالث الخاص بالمغذيات الرقيقة فهو نسبة انتشار العجز في «اليود» والتي بلغ متوسطُها في البلدان العربية ٣٥,٩ ٪ مقابل متوسط عالمي بـ ٣٠,٣ ٪. وعلى هذا الصعيد فإن عجز البلدان المتقدمة على هذا الصعيد يبدو أرفع حيث يبلغ ٣٧,٧ ٪. غير أنّ المتوسط العربي يخفي تفاوتا كبيرا حيث يفوق مستوى هذا العجز ٥٠ ٪ في كل من الجزائر (٧٧,٧ ٪) وموريتانيا والمغرب والسودان والإمارات ولبنان.

٥. تأثير النزاعات على تجسيم الحق في الغذاء:

نعتبر النزاعات من أبرز العوامل التي تؤثر بصفة مباشرة على إعمال الحق في الغذاء. ويقدّر عدد الأشخاص الذين يعيشون في وضعية نقص تغذية بالبلدان التي تشهد نزاعات: ٤٨٩ مليون شخص من مجموع ٨١٥ مليون شخص في وضعية نقص تغذية في العالم. كما يتضح أن المناطق الريفيّة كانت المتضررة الأكبر بانعدام الأمن الغذائي الناتج عن النزاعات وأنّ طول مدّة النزاعات وضعف القدرات المؤسسيّة للمواجهة أدّت إلى التهديدات الناجمة عن عودة ظهور المجاعات.

ولئن أصبحت تأثيرات النزاعات على الأمن الغذائي بيّنة ومثْبَتَة فإنها تبقى متنوعة باختلاف السياقات. وهي تأثيرات وتداعيات متعدّدة وعميقة ومباشرة وغير مباشرة وتتمظهر من خلال أوجه عديدة. فالنزاعات بما تسببه من أزمات اقتصاديّة عميقة وتسارع في نسق التضخم المالي واضطرابات سوق الشغل وتقلص في الاعتمادات الموجهة للحماية الاجتماعية والصحة تؤثر لا على توفر الأغذية ووصول المواد الغذائية للأسواق فحسب بل وكذلك إلى الوصول إلى الأغذية والخدمات الطبية والصحية. ويمكن للتأثيرات على النظم الغذائيّة أن تكون خطيرة على وسائل عيش السكان إذا كانت هذه الأخيرة ترتكز على الزراعة لأنّ التأثيرات تمسّ مختلف حلقات سلسلة القيم الغذائيّة من الإنتاج والجمع إلى التحويل والنقل والتمويل والتسويق.

فالنزاعات تنسف القدرة على الصّمود وتجبر أحيانا الأشخاص والأسر على اتخاذ استراتيجيات ملاءمة وردّ فعل مضرّة ومن شأنها أن تعرّض وسائل عيشهم وقدرتهم على تأمين غذائهم للخطر على المدى الطويل.
ويلاحظ أن الجوع وسوء التغذية في العالم يتجهان للتمركز في البلدان التي تشهد النزاعات حيث تشير التقديرات ، أن ٦٠ بالمائة من الأشخاص الذين يعانون من الجوع ونقص التغذية يعيشون في هذه البلدان، وأن ١٢٢ مليون طفل من جملة ١٥٥ طفلا الذين يعانون من التقزّم ينتمون إلى البلدان التي تشهد نزاعات وهو ما يمثل ٧٨,٧ بالمائة.

كما أنّ الجوع وسوء التغذية يتسببان في كوارث عندما تطول هذه النزاعات والتي تزداد تداعياتها خطورة مع ضعف القدرات المؤسساتيّة أو بحدوث أحداث مناخيّة مضرّة.

وإذ أحرزت أغلب البلدان تقدما هامّا منذ ٢٥ سنة على صعيد مقاومة الجوع وسوء التغذية، فإن أغلب البلدان التي عاشت أو تعيش نزاعات قد شهدت استقرارا أو تدهورا لأوضاعها على هذا الصعيد. ومثّلت النزاعات خاصيّة مشتركة لوضعيات الأزمات الغذائيّة الخطيرة والمجاعات الحديثة.

ووفق تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فإن عدد اللاجئين قد بلغ ٦٤ مليون شخصا سنة ٢٠١٦ منهم ٣٦,٤ مليون مهجّرين داخل بلدانهم و١٦ مليون شخص ببلدان أخرى. ويشير التقرير العالمي حول الأزمة الغذائية لسنة ٢٠١٧ إلى أن أكثر من ١٥,٣ مليون شخص تعرض للهجرة نتيجة الأزمات الغذائية الستة الأسوأ والناجمة عن النزاعات التي أدت إلى النزوح المباشر بما أدى إلى انهيار وسائل العيش والقدرة على الكسب وتفشي الأمراض نتيجة العيش في بيئة غير سليمة في ملاجئ مكتظة لا تتوفر فيها بشكل مناسب المياه النقيّة والخدمات الصحية والصرف الصحي. وتتمركز أربعة من هذه الأزمات الستة الأسوأ في بلدان عربيّة وهي سوريا واليمن والعراق والصومال. وقد أدت إلى نزوح حوالي ١٣,٢ مليون شخصا. (سوريا: ٤,٨ مليون - اليمن: ٣,٢ مليون - العراق: ٣,١ مليون - الصومال: ٢,١ مليون).

* النزاعات والأمن الغذائي في البلدان العربيّة

ويقدم تقرير منظمة الأغذية والزراعة لسنة ٢٠١٧ مثالين عن تأثير النزاعات على أوضاع البلدان المعنيّة في المنطقة العربيّة من خلال الأزمة السورية والأزمة اليمنيّة.

وقد أشار إلى أنّ تواصل الحرب في سوريا على مدى ٧ سنوات أدّى إلى ارتفاع نسبة الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر إلى ٨٥ ٪ من مجموع السكان و٦٩ ٪في حالة فقر مدقع بما يجعلهم غير قادرين على الاستجابة لحاجياتهم الأساسيّة كالغذاء. وقد تمّ تقدير عدد الأشخاص الذين يعانون انعدام أمن غذائي حادّ وهم بحاجة إلى إعانة إنسانية عاجلة بـ ٦,٧ مليون شخص. وأصبح ربع الأطفال دون الخامسة والنساء يعانون فقر الدّم.

وقد كان للتأثيرات الهدامة للأزمة على الاقتصاد والبنية التحتية والإنتاج الزراعي والأنظمة الغذائيّة تداعيات سلبيّة خطيرة على قدرة السكان على تأمين سبل العيش مما أضطرّ الملايين من الأشخاص إلى النزوح والهجرة. فيقدر عدد السوريين الذين نزحوا منذ بداية النزاع سنة ٢٠١١ إلى حد سنة ٢٠١٦ بحوالي ٤,٨ مليون نسمة ٥٨ ٪ منهم هاجر نحو تركيا و٢١ ٪ نحو لبنان و١٤ ٪ نحو الأردن و٥ ٪ نحو العراق و٢ ٪ نحو مصر.

وقد تدهورت الوضعيّة الغذائيّة حيث ارتفعت الأسعار بفعل المضاربات وسيطرة الأطراف عليها واضطراب نظم إمدادات المواد الغذائية والإنتاج الزراعي مما اضطرّ العديد من الأسر إلى بيع مكتسباتها للحصول على الغذاء وإلى التقليص من استهلاكها الغذائي كميا ونوعيا لا سيما من المواد الغنية بالبروتينات أو حتى الاكتفاء بوجبة وحيدة في اليوم. وهو ما يؤدّي إلى تأثيرات وخيمة على الصحة الجسدية للسكان عامة والأطفال خاصة فضلا عن التأثيرات السيكولوجية للحرب على صحتهم النفسيّة.

أما بخصوص الأزمة اليمنيّة، فقد أدى النزاع المسلح الذي اندلع منذ مارس (آذار) ٢٠١٥ إلى آثار مدمّرة على سبل كسب العيش

محافظات «مستوى متدنّي» (بين ٥ و٩,٩ ٪).
وفي العراق يشار إلى أن محافظتا نينوى وصلاح الدين كانتا تنتجان، قبل النزاع، ما يقارب ٣٣ ٪ من الإنتاج الوطني للقمح و٣٨٪ من الشعير. غير أن التقديرات التي أجريت في سنة ٢٠١٦ تتوقع تعرّض ٧٠ إلى ٨٠٪ من محاصيل الذرة والقمح والشعير إلى الضرر أو التلف في صلاح الدين، وتعرّض ٦٨٪ من الأراضي التي كانت تستخدم في زراعة القمح إلى الخطر أو التلف وبين ٤٣٪ و٥٧٪ بالنسبة للشعير.

vv

وإذ تتجاوز تأثيرات النزاعات البلدان المعنية بها مباشرة لتصل إلى البلدان المجاورة فإن الحالة اللبنانية تعتبر مثالا بليغا على ذلك. فيبيّن تقرير منظمة الأغذية والزراعة لسنة ٢٠١٧ أن الضغوطات الاقتصادية والتحديات الصحيّة التي يواجهها لبنان جراء احتضانه لأعداد هامة من اللاجئين السوريّين والذين يقدر عددهم مليون لاجئ. وقد أدّى ذلك إلى تراجع نسبة النموّ من حوالي ١٠ ٪ خلال السنوات التي سبقت الأزمة السوريّة إلى نسبة تتراوح بين ١ و٢ ٪ في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤. وذلك ناتج عن تصاعد عدم الاستقرار الأمني واضطراب المسالك التجارية وتراجع ثقة المستثمرين والمستهلكين. فتراجعت الصادرات والاستثمارات الخارجية المباشرة بـ ٢٥ ٪ بين سنة ٢٠١٣ و٢٠١٤. كما تراجعت السياحة بـ ٦٠ ٪ وارتفعت نسبة التداين العمومي على ١٤١ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة ٢٠١٤. وتزايد الطلب على الشغل بـ ٥٠ ٪ وعلى المدارس العمومية بين ٣٠ ٪ و٣٥ ٪ وبصفة كبيرة ومفاجئة على الخدمات العمومية والصحيّة.
وقد كان لذلك تأثيرا سلبيا كبيرا خاصة على الفئات الضعيفة حيث أشارت تقديرات البنك الدولي أن نسبة الفقر قد تكون ازدادت بـ ٣,٩ نقطة مئوية في موفى ٢٠١٤ بفعل الأزمة السوريّة وأن الفقراء سيزدادون فقرا بفعل التأثيرات السلبيّة للأزمة على الأمن الغذائي والتغذية[٦].
كما يشار إلى أن النزاعات والعوامل المناخية قد تظافرت لتهدد لا ٢٣,٦ مليون شخص في ٥ بلدان عربيّة

ون ش عم ظ ؤي عامت

المراجع

1. - http://www.un.org/fr/universal-declaration-human-rights
2. - https://www.ohchr.org/fr/professionalinterest/pages/cescr.aspx
3. - http://www.srfood.org/fr/droit-a-l-alimentation
4. - Nations Unies – Conseil économique et social : observation_ generale_n12_sur_le_droit_a_l_alimentation.pdf
5. - Dubravka Bojic Bultrini et al, « Guide pour légiférer sur le droit à l'alimentation » FAO.
6. - hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_1994_fr_complet_nostats.pdf
7. - « A critique of the SDGs potential to realise the human rights of all : Why being better than the MDG is not good enough » - SDG & HR_ Rev Jan 25
8.
9. - Rokhaya Diagne, « Sécurité alimentaire et libérisation agricole », thèse Soutenue le 22-11-2013 à Nice , dans le cadre de École doctorale Droit et sciences politiques, économiques et de gestion (Nice) , en partenariat avec UMR 7321-GREDEG (laboratoire) .
10. - https://nyeleni.org/spip.php
11. - « Justice alimentaire et agriculture », justice spatiale | spatial justice, n°9, Janvier 2016
12. - Heske – Brooke Dare – Hancock – King in « justice alimentaire et agriculture » n°9 – janvier 2016
13. - Celine Fercot, « La souveraineté alimentaire : l'alimentation, au croisement de la politique et du droit » https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-00930178/document
14. - La souveraineté alimentaire : Un processus en action – Via Campesina 2018
15. - Food Sovereignty and the role of the State : The case of Bolivia – Andrey Gysel Nadel
16. - A. Altieri – Clara I. Nicholls – University of california, Berkley
17. - Eric Holt-Giménez & Miguel A. Altieri (2013): Agroecology, Food Sovereignty, and
18. the New Green Revolution, Agroecology and Sustainable Food Systems, 37:1, 90-102
19. - التقرير السنوي لمنظمة فيا كامبيزينا لسنة 2017.
20. - Les indicateurs culturels de systèmes alimentaires et agro écologiques indigènes – Agriculture et Développement Rural Durable Initiative.
21. www.gitpa.org
22. - IFAD -Institute for Food and Agricultural Development - وفق معهد تنمية الزراعة والأغذية
23. مراجع مختارة
24. الإسكوا - جامعة الدول العربية - اليونسيف، التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد . 2017.
25. البنك الدولي، المياه وتحديات المستقبل: الاقتصاديات الجديدة لشحّ المياه وتقلبها.
26. المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية 2015 : الادارة الاقتصادية والاجتماعية للنموّ الشامل التشغيلي. الكويت، 2015.
27. المنظمة العربية للتنمية والزراعة – الخرطوم، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية - المجلد 36. 2016.
28. منظمة الأغذية والزراعة - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية - اليونيسيف - برنامج الأغذية العالمي - منظمة الصحة العالمية، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2017 : بناء القدرة على الصمود لتحقيق السلام والأمن الغذائي. 2017.
29. منظمة الأغذية والزراعة. "حالة الأغذية والزراعة 2016: تغيّر المناخ والأمن الغذائي." 2017.
30. صقر النور، تحديات السيادة الغذائية في العالم العربي "مصر نموذجا". نشر في موقع : منتدى البدائل العربي
31. AGROPOLY- Déclaration de Berne, Ces quelques multinationales qui contrôlent notre alimentation. Solidaire 216, juin, 2011.
32. Alison Hope Alkon & Julian Ageyman. cultivating food justice. MIT pres. 2011.
33. Altieri A. M. & Nicholls C. I. Agroecology and the search of a truly sustainable agriculture. University of California, Berkley Production، 1st edition.
34. Camille Hochedez & Julie Le Gall. Justice alimentaire et agriculture. HAL archives ouvertes - hal ID: 01342994، juillet 2016.
35. Cécile Fercot, La sécurité alimentaire: l›alimentation au croisement de la politique et du droit. Lectures en sciences sociales - Ecole française de Rome.
36. Comité de la Sécurité Alimentaire (CSA), Table ronde: mesurer l›insécurité alimentaire: des concepts et des indicateurs pertinents pour l›élaboration des politiques fondées sur des données probantes. Rome 2013.
37. Conseil Economique et Social, Nations Unies. Le droit à une nourriture suffisante -art 11. E/C.12/1999/5 - general comments 12/05/1999.
38. Sommet des peuples : Dehors l›OMC construisons la souveraineté - Déclaration sur la souveraineté alimentaire: territoires de paix pour une vie digne. Buenes Aires 12-13 décembre 2017.
39. CRID, La souveraineté alimentaire à l›épreuve de la mondialisation, juin, 2004.
40. ESCWA, Arab horizon 2030: Prospects for enhancing food security in the Arab region.2017.
41. ESCWA, Climate change related statistics in the Arab region: a propsed set of indicators.
42. ESCWA, Survey of economic and social development in the Arab region. 2016-2017.
43. ESCWA, The demographic profile of the Arab States.2017.
44. European coordination VIA COMPESINA, La souveraineté alimentaire tout de suite!: Guide pour la souveraineté alimentaire. 2018.
45. EA.O. "La situation mondiale de l›alimentation et de l›agriculture 2016 (SOFA)." Rome 2017.
46. FAO. "Food based dietary guidelines».
47. FAO. "Guide pour mesurer la diversité alimentaire au niveau du ménage et de l›individu." 2013.
48. FAO. "IPC - Cadre intégré de classification de sécurité alimentaire - Manuel technique - version 2.0." Rome، 2012.
49. FAO, Les indicateurs de la sécurité alimentaire. 2013.
50. FAO, Mesurer les différentes dimensions de la sécurité alimentaire, in «Etat de l›Insécurité Alimentaire dans le monde 2013.
51. FAO, Statistical pocketbook World food and agriculture .2015
52. FAO, The state of food and agriculture: leveraging food systems for inclusive rural transformation. 2017
53. FAO, FIDA World Bank, Renforcer la sécurité alimentaire dans les pays Arabes. 50221، 2009.
54. FIDA, Impact de la hausse de la volatilité des prix des denrées alimentaires sur les populations rurales pauvres.
55. Forum International pour la souveraineté alimentaire , Les six principes de Nyéléni 23-27 février 2007.
56. FSIN -Food Security Information Network- Global report on food crisis. march 2017.
57. Ghersi G. & Martin F Pour une approche renouvelée et intégrée de la sécurité alimentaire. Agroalimentaria n 2 MERIDA Venezuela، juin, 1996.
58. Gysel Andrea. "Food sovereignty and the role of the State: The case of Bilivia." NADEL MAS 2014-2016، april, 2016.
59. IFPRI - ESCWA, Report on food secure Arab World: A road map for policy and research. february 2012.
60. K. Ben Kahla, A. Souissi et al S. Makhtouf. Revue stratégique sur la sécurité alimentaire et nutritionnelle en Tunisie. ITES (Institut Tunisien des Etudes Stratégiques), décembre 2017.
61. Micher Pimbert. Souveraineté alimentaire et systèmes alimentaires autonomes. IIED (Institut International pour l›environnement et le Développement), collection «Diversité et citoyenneté»، 2012.
62. Nations Unies. Résolution adoptée par le Conseil des droits de l›homme sur la protection des droits de l›homme des paysans et autres personnes vivant dans les zones rurales. A/HRC/RES/21/19
63. The economist - intelligence unit. "Global Food Security Index 2017: measuring food security and the impact of resource risks." 2017.
64. The economist - intelligence Unit. Water security threats demand new collaboration, lessons from the Mekong river basin.2017.
65. UCL Belgium Clayes Priscilla. "The creation of new rights by the food sovereignity movement." Sociology، 2012.
66. UNDP Rapport sur le développement humain 2010: la vraie richesse des nations, les chemeins du développement humain.
67. VIA CAMPESINA. La souveraineté alimentaire: un processus en action. 2018.
68. Les luttes pour la réforme agraire, la défense de la terre et des territoires. 2017.



نحو سيادة غذائية وتسييس الحق في الغذاء

نظرة مقارنة من البلدان العربية

رولان الرياشي
استاذ مساعد في قسم الدراسات السياسية والادارة العامة في الجامعة الامريكية في بيروت

١. مقدمة

تقدّر منظمة الأغذية والزراعة أن عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية نتيجة النزاعات والأزمات المطوّلة في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا قد تضاعف بشكل كبير، من ١٦.٥ مليون إلى ٣٣ مليون بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٦ (FAO 2017). وقد أصبح مستوى نقص التغذية في البلدان التي تشهد صراعات في البلدان العربية، وتحديدًا في السودان وسوريا واليمن، أكبر بستة أضعاف من متوسّط البلدان التي لا تعاني من الصراعات. وفي الطرف الآخر من طيف سوء التغذية، يعاني ربع سكان المنطقة من السمنة المفرطة، أي ضعف المتوسط العالمي وحوالي ثلاثة أضعاف مثيله في البلدان النامية، مما يجعلها من بين المناطق التي توجد فيها أعلى نسبة انتشار لارتفاع الوزن والسمنة في العالم. لا شك بأن هذه الأرقام المتنافرة تدعو للقلق، لكن توفير النظام الغذائي الصحّي للمواطنين والظروف المعيشية اللائقة للمزارعين يفترض فهم ومواجهة علاقات القوى الفاعلة في الأنظمة الغذائية. هذا وتتوفّر مجموعة كبيرة من التقارير المنشورة للمنظمات الدولية حول الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (World Bank, FAO and IFAD 2009; FAO 2017; ES-CWA 2017)، لكن نظرة مفهوم الأمن الغذائي لقضايا الغذاء تبقى ضيّقة ومحصورة بجانب العرض بأبعاده الأربع - التوافر والوصول والاستخدام والاستقرار -، وتبقى ضبابية بالنسبة للمسارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإيكولوجية التي يتم من خلالها إنتاج الغذاء وتوفيره.

يَعتبر مفهوم الأمن الغذائي أن الجوع وانعدام الأمن الغذائي دلالة على ندرة الطعام، ويعتمد السياسات الموجهة نحو زيادة الإمدادات الغذائية من خلال الإنتاج أو التجارة، بالرغم من حدوث جميع الوفيات المرتبطة بالمجاعات منذ الحرب العالمية الثانية في مناطق يتوفّر فيها الغذاء (Patel 2012). لكن، وبالتركيز على العرض كمسبب أوّل لانعدام الأمن الغذائي، يفشل واضعو السياسات في معالجة الأسباب الهيكلية الأعمق المتعلّقة بغياب المساواة في التجارة الدولية، وبالإصلاحات الاقتصادية الرجعية اجتماعيًا التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية، والمضاربة المالية والسياسة، وهيمنة الشركات عبر الوطنية على سوق المواد الغذائية (Gonzalez 2015). وتذهب جاروز أبعد من ذلك في نقدها، مشيرةً إلى أن «الأمن الغذائي هو جزء لا يتجزأ من الخطابات التنموية النيوليبرالية المهيمنة، التي تصرّ على زيادات قابلة للقياس في الإنتاج والعرض والطلب، وتتواءم والأعمال التجارية الزراعية عبر الوطنية ومؤسسات الحكم على الصعيدين الوطني والدولي» (Jarosz 2014, p. 169-170).

على العكس من ذلك، يُعتبر مفهوم السيادة الغذائية نموذجًا مسيّسًا أكثر فائدة في فهم محورية الغذاء من منظور الاقتصاد السياسي، وبالتالي فهو أكثر ملاءمة لتحدي علاقات القوة في النظم الغذائية على مختلف المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية. ويفترض على أي تحوّل في العلاقات الغذائية استيعاب الاقتصاد السياسي للطعام، منذ تأسيس الدول العربية، أولًا، والتاريخ الطويل لمسار رأس المال والسلطة والطبيع، التي تآزرت على مدى العقود الماضية لوضع الأنظمة الغذائية-الزراعية والحميات الغذائية تحت السيطرة النيوليبرالية (أنظر رياشي ومارتينيللو في هذا التقرير). وقد بدأت الأدبيات حول السيادة الغذائية تظهر أكثر فأكثر منذ أزمة الغذاء العالمية والانتفاضات العربية الأخيرة (Gross and Feldman 2013; Sansour and Tartir 2014; Zurayk 2016; Bush 2016; El-Nour 2017; Ajl 2018; Riachi and Martiniello 2019). وستقوم هذه الورقة باعتماد هذا التقليد واستخدام عدسة الاقتصاد السياسي للغذاء للقيام باستكشاف مقارَن للحق في الغذاء والسيادة الغذائية في المنطقة.

يقع الوصول إلى منظمات المجتمع المدني في المنطقة، من خلال تشارك المعرفة وإنتاجها، في صلب مقاربة الراصد العربي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. ويجمع تقرير الراصد الحالي ١١ دراسة حالة من المنطقة وهي بمثابة مجموعة شاملة من التقارير الوطنية تغطّي نصف البلدان العربية (موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، مصر، السودان، اليمن، الأردن، فلسطين، لبنان، وسوريا). لسوء الحظ، فإن الفصول الوطنية لم تتمكّن من شمل العراق وليبيا ودول الخليج، لكن، سيأتي على نقاش أوضاع تلك البلدان بشكل واف في الفصول المواضيعية. على المستوى المعرفي، طُلب من المؤلّفين تحليل الحق في الغذاء من خلال مقاربة السيادة الغذائية، مع حقّهم في اختيار المنهجية المناسبة، والإلحاح على عدم الإفراط في اعتماد الطبيعة الكمية والتقنية للتقارير السابقة للمنظمات العالمية من خلال الاستناد فقط إلى تحليل مؤشرات الأمن الغذائي أو مقاييس التجارة الزراعية والغذائية. بدلاً من ذلك، دُعي الباحثون إلى الخوض في سياقاتهم من منظور السيادة الغذائية، ذو الطبيعة النوعية بسبب استناده على الحقوق، حيث لا تفيد كثيرًا المعطيات الكمّية الثانوية على المستوى الكلّي. وقد أُعطي العمق المحلي الأولوية، بدلًا من التحليل الوطني الواسع. لكن بالطبع، في حال كانت المقاييس والأرقام مفيدة ،ضرورية لفهم علاقات القوى الغذائية والوصول إلى وسائل الإنتاج والاستهلاك، مثل توزيع الأراضي والظروف الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية أو النظم الغذائية، فقد تم طلبها بشدة.

أمّا الهدف المحدد لهذا التحليل فهو البحث من منظور مقارن عن القواسم المشتركة للاقتصاد السياسي للغذاء في المنطقة، وإبراز نموذج السيادة الغذائية البديل، وتطوره في المنطقة لمواجهة نظام الغذاء النيوليبرالي غير المتكافئ. يشدّد القسم الأول على الحاجة إلى الاعتراف بهيمنة جهاز الدولة النيوليبرالي الوطني والعالمي على الغذاء في العصر الحالي في البلدان العربية. ويناقش القسم الثاني طرق تسييس مفهوم الحق في الغذاء، وهي فكرة غالبًا ما تعتبر قانونية للغاية. أما القسم الثالث، فيناقش السيادة الغذائية بتسليط الضوء على اعتبارات محددة يجب مراعاتها عند تطبيق النموذج في المنطقة. وأخيرًا، يستكشف قسم الاستنتاجات الطريق نحو إعمال المفهوم.

٢. الهيمنة النيوليبرالية على أنظمة الغذاء العربية

تشير الدراسات النقدية حول الغذاء إلى أن النظام الغذائي العالمي حاليًا محكوم بـ«منظومة الغذاء المبنية على الشركات»، أي المنظومة الثالثة التي بدأت في الثمانينيات (McMichael 2009). وينظر هذا النوع من الدراسات الهيمنة النيوليبرالية المقصودة على النظم الغذائية الدولية من خلال سلطة الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات المالية الدولية التي تفرض تحرير التجارة

هكتارًا، وتشكل ٤٠٪ من إجمالي مساحة الأرض (Bush 2016). ولا يشير هذا المستوى العالي من اللامساواة في توزيع الأراضي إلى الاستقطاب في وسائل الإنتاج والتهميش الاجتماعي والاقتصادي لصغار المزارعين فحسب، بل يسلّط الضوء أيضًا على أعدادهم الكبيرة في المنطقة مما يجعل من الزراعة الصغيرة والعائلية العمود الفقري للزراعة في المنطقة.

فمن نهاية القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين، دعت القوى الاستعمارية إلى اعتماد تقنيات الزراعة الحديثة كرد على «تخلف» أساليب الزراعة في البلدان العربية. وشهدت الزراعة في ظل الانتداب الأوروبي ثم فترة الاستقلال خلال الحرب الباردة تحولًا كبيرًا، وإصلاحات زراعية شملت الأراضي والبنية التحتية الواسعة للري تحت إدارة وكالات مركزية. استمرت هذه الرأسمالية التي تقودها الدولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتحكم بالتنمية الزراعية في ظل سلطات ما بعد الاستقلال، منذ خمسينيات القرن الماضي حتى تفكّكها في ظل الليبرالية الجديدة في الثمانينيات. تحت شعار الثورة الخضراء، وفي ظل المنافسة الشرسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في المساعدات التقنية الخارجية والمساعدات في المنطقة، كان من المتوقع الوصول إلى مشروع التحديث من خلال دعم الدولة والسيطرة على إمدادات المدخلات وتسويق المخرجات. لكن الإصلاحات الزراعية لم تحسّن ظروف المزارعين (Batatu 1999; Beinin 2001; Bush 2016).

وبحلول أواخر السبعينيات، أدى الفشل المستمر في تحسين إنتاجية الزراعة الريفية العربية إلى التشكيك في الاستراتيجيات الزراعية القائمة، تلاه فرض المانحين الدوليين ووكالات التمويل الأجنبية برامج التكيف الهيكلي كشرط للحصول على قروض لسد العجز في الإنفاق العام والمساعدة في التطوير التقني، فانتقل الاهتمام من الاكتفاء الذاتي والإنتاج الغذائي المنظم إلى الأمن الغذائي التجاري للسوق. ومع الاعتماد الكبير على أسواق المواد الغذائية العالمية، رغم استمرار الدعم الحكومي لبعض الأغذية الأساسية، لم تنفك صدمات أسعار المواد الغذائية الدولية بالتحوّل السريع إلى ارتفاعات في الأسعار في الأسواق المحلية حول

لئر M ر س لهثه م و ظام إلى «انتفاضات خبز» منذ الثمانينيات ت

Mخ Mت س ف و ك و و = + ? ض و Hص,

للمنتجات الزراعية الطازجة، من جانب، ومصدري الأغذية المصنعة إلى المنطقة، من جهة أخرى.

وهكذا، قامت ثلاث ديناميات بتشكيل أنظمة الغذاء في المنطقة، وهي تستمر بتشكيلها في ظل الدولة النيوليبرالية: الملكية الخاصة التي أُدخلت خلال الحكم الاستعماري، التحديث التقني الذي تم تبنيه منذ الثورة الخضراء في منتصف القرن العشرين، وأخيرًا، السياسات التي تقودها السوق منذ منذ الثمانينات في ظل الليبرالية الجديدة. ضمن هذه النماذج المتحدة مع الأنظمة غير الديمقراطية والسلطوية في المنطقة، يتعرّض صغار المزارعين في المنطقة للتدمير والتهميش ويصبحون بلا أرض، ويعيشون في ظروف معيشية بائسة، ويتعرّضون لانتهاك حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك حقهم في الغذاء. فتحت حكم النظام النيوليبرالي المعولم، يمكن للشركات عبر الوطنية والمنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية، والمؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التمتّع بسلطة أكبر من الدول. وبالتالي، فإن أفعالهم لها تأثير مباشر على المواطنين، ولكن لا توجد حتى الآن سبل لجوء قانونية وأدوات قابلة للتنفيذ لمحاسبتهم. باختصار، يتعرّض المهمشون في المنطقة إلى انتهاك ذو حدّين لحقوقهم، من جانب الدول الحاكمة النيوليبرالية المهيمنة وكذلك من المنظمات والشركات الدولية غير الحكومية. وفي هذا السياق سوف تناقش الأقسام التالية مفهومين أساسيين، الحق في الغذاء والسيادة الغذائية.

٣. تسييس الحق في الغذاء في المنطقة العربية

قد تتقاطع مفاهيم الحق في الغذاء والسيادة الغذائية لكنّها تختلف في النظرية والممارسة، لذلك، من الضروري العودة إلى النشأة المعرفية لكل منها على حدة ومقارنة تعريفاتها واستكشاف إمكانات تكاملها. فالحق في الغذاء هو نهج قانوني في الأساس، يعترف به القانون الدولي من خلال وثائق ملزمة وغير ملزمة. فقد نصّت المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام ١٩٤٨ على الحق في الغذاء، وذلك للمرّة الأولى على المستوى الدولي. وتنص المادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعام ١٩٦٦ على الحق في الغذاء باعتباره حق كل إنسان في الوصول المادي والاقتصادي في جميع الأوقات إلى الغذاء بكمية ونوعية كافية أو إلى وسائل شرائه.[2]

بدأ الحق في الغذاء في البروز في الأجندة الدولية في إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي خلال مؤتمر القمّة العالمي للأغذية، بـ ائيلآ للـ . نصـ ص لـ ولا ييM ? نصف بحلول عام

تُدرِك فيه بالفعل أن وقف إطلاق النار وشيك الحدوث. وسيكون للدمار الذي أحدثته القوات الإسرائيلية في الهياكل الأساسية التي لا بد منها لبقاء السكان، وخاصة الهياكل الأساسية في مجال الزراعة والري والمياه، تأثيرات طويلة المدى أيضاً على أسباب العيش وإمكانية الحصول على الغذاء والمياه... ومصدر القلق الرئيسي اليوم هو التأثيرات الطويلة الأجل للحرب على أسباب العيش» (Ziegler 2006, p.2). وفي الحالتين، قامت إسرائيل بالطعن بنزاهة المقرر الخاص للأمم المتحدة جان زيغلر ومارست الضغط لمنع تقديم تقاريره.

أمّا الغرض من زيارة سوريا والمغرب، فكان أكثر ارتباطًا بالسياسات المعتمدة في البلدين. وفي الحالتين، أبرز المقررون الخاصون الآثار الضارة لتحرير التجارة وإجراءات التقشّف ومشاريع الزراعة المكثفة. وقبل أيام قليلة فقط من بداية الحرب في سوريا، حذّر دي شوتير (De Schutter 2011) الحكومة من إلغاء الإعانات الزراعية وتأثير الجفاف والآثار السلبية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وأفاد: «ربما أثبت نموذج الثورة الخضراء للتنمية الزراعية أنه غير قابل للاستدامة. ولا يعني ذلك أن الحل هو انسحاب الدولة من الزراعة بل إن عليها عوضاً عن ذلك دعم الإنتاج الزراعي بسبل أكثر استدامة من الناحية البيئية وتزيد دخل المزارعين الفقراء، وتسهم بالتالي في التخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية» (De Schutter 2011, p.17).

ولحظت هلال ألفر في تقريرها حول المغرب (Elver 2016, p.18-19) أنه «رغم نشوء اقتصاد السوق الحر الذي ساعد في النمو الهائل الذي شهدته البلاد في السنوات الأخيرة، فإن هذا النمو لم يأت بفائدة للجميع.» كما وجّهت انتقادات حادة للمخطط الأخضر، داعية الحكومة إلى «ضمان أن يستفيد الجميع، ولا سيما المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الريفية والنائية» وكذلك التأكّد من أن «الزراعة الواسعة النطاق ... يجب أن تتجنب استنزاف الموارد نتيجةً لممارسات الزراعة المكثفة.» لكن تعليقات المقررة الخاصة لم تعجب حكومة المغرب التي ردّت بأن «الحقائق الواردة نادرًا ما تدعمها مصادر موثوقة ... وتفتقر التعليقات إلى الدقّة، بل تعكس أفكارًا مسبقة وتستخدم اختصارات مبسّطة» (Government of Morocco 2016, p.3). وتُعتبر تقارير المقررين الخاصّين غنية بالمعلومات ونقدية وحيادية، لكن يبقى السؤال حول كيفية تسييس الحق في الغذاء كبديل عن الهيمنة الحالية على الغذاء.

على الرغم من أن الحق في الغذاء له صدى دولي بين وكالات الأمم المتحدة بشكل أساسي، فقد أثر أيضًا على التعبئة الجماعية بين منظمات المجتمع المدني، لا سيما من خلال زاوية حقوق الإنسان. ومع ذلك، وبالرغم من تقدميتها في بعض الأحيان من حيث إعمال الحقوق، فإنها غالبًا ما تكون ذات انتشار محدود في المنطقة، التي تحكمها أنظمة غير ديمقراطية وتفتقر إلى سيادة القانون والنظام القضائي المستقل. بالطبع ، يجب أن يعطي النهج القائم على حقوق الإنسان في الغذاء والزراعة أولوية للكرامة الإنسانية، ولكن لا ينبغي أن يكون فقط الحق في الحصول على ما يكفي من الغذاء ولكن كحق من حقوق تحديد من وكيف وكيف ومتى وأين يتم إنتاج واستهلاك الغذاء. يتطلب الوصول إلى هذا الاستحقاق تحدي هيمنة الشركات والنظام التجاري الدولي والمؤسسات المالية، والطعن في الدولة الليبرالية الجديدة ومحاسبة الحكومات على إخفاقها في صنع السياسات الريفية والزراعية والغذائية. لن يتم الوصول إلى نهج قائم على حقوق الإنسان إلا من خلال إضفاء الطابع الديمقراطي على النظم الغذائية من خلال السماح للمزارعين والمواطنين بالمشاركة في تصميم السياسات الزراعية التي تعمل لصالح مجتمعاتهم، بدلاً من وضع سياسات تمليها الحكومات والجهات المانحة. وهنا تكمن السيادة الغذائية.

٤. تعميم السيادة الغذائية

كانت فكرة السيادة الغذائية موضوع عمل نقدي وجذري جماعي في مختلف منظمات المجتمع المدني والمنصات عبر الوطنية. وتم تطوير المفهوم الأساسي في منتصف التسعينيات لمواجهة النيوليبرالية، في الفترة التي فرضت تجفيف مصادر دعم الزراعة في الجنوب وتحرير التجارة، مما أدى إلى تدهور عائدات الزراعات العائلية مع انخفاض أسعار الزراعة العالمية نتيجة الزراعة المكثفة للثورة الخضراء. ثم عادت الفكرة إلى الظهور بشكل أوسع بعد الأزمة العالمية المالية والغذائية والمتعلّقة بالوقود ٢٠٠٧-٢٠٠٨ و٢٠١١.

ظهر مفهوم «السيادة الغذائية» أول مرة ضمن الإعلان الختامي لمنتدى المنظمات غير الحكومية خلال مؤتمر القمة العالمي للأغذية الأول في ١٩٩٦. ومن المثير للاهتمام أن القمة شهدت أيضًا نشأة التعريفات الأكثر شيوعًا للأمن الغذائي والحق في الغذاء. وجاءت حركة «فيا كامبيسينا» La Via Campesina لتضع أوّل تعريف للسيادة الغذائية على النحو التالي: «حق كل دولة في الحفاظ على وتطوير قدرتها على إنتاج أغذيتها الأساسية التي تحترم التنوع الثقافي والإنتاجي. لدينا الحق في إنتاج طعامنا في منطقتنا. السيادة الغذائية شرط مسبق للأمن الغذائي الحقيقي» (إعلان فيا كامبيسينا ١٩٩٦). وقد أشارت إلى ضرورة أن يدعم هذا الحق السياسات الزراعية التي تتوافق مع المصالح الوطنية للمنتجين والمستهلكين، حتى ولو كان ينتهك التزامات التجارة الحرة. فخطاب الأمن الغذائي في وصفه للجوع والاستجابات العالمية يتناقض والسيادة الغذائية، التي تحوّلت إلى نموذج بديل لتعبئة الائتلافات الدولية، على عكس مفهوم «الأمن الغذائي» اللاسياسي الذي تروّج له المنظمات الدولية والجهات المانحة.

تؤكّد حركة السيادة الغذائية على أن الجوع لا يأتي نتيجة النيوليبرالية العالمية فحسب، بل من نظام الدول ذاتها، الممثلة والمؤثرة على مستوى المنظمات الدولية. ورغم كون الحق في الغذاء والسيادة الغذائية مفهومين قائمين على الحقوق، يظهر اختلاف جدلي في وسائل تحقيقهما، فالأجندة الدولية تحتوي حاليًا على معايير ملموسة تهدف إلى حق عالمي في الغذاء، لكنها، بالنسبة لأنصار السيادة الغذائية، لا تكفي. وكما يلاحظ باتيل: «الحديث عن الحق في صياغة سياسة الغذاء هو أن نقارنها بالامتيازات. تم وضع نظام الغذاء الحديث في قبل حفنة من الأشخاص ذوي الامتيازات. أمّا السيادة الغذائية فتصرّ على عدم شرعية هذا الأمر، لأن تصميم نظامنا الاجتماعي ليس امتيازًا تستفيد منه قلة، بل هو حق للجميع» (Patel 2009, p. 667). وبالتالي، فإن مفهوم الحق في الغذاء الذي يقتصر على مكافحة الجوع لا يكتمل من دون مفهوم السيادة الغذائية، الذي يسعى لتسييس الطابع العالمي الغذاء. ومع تركيز توزيع الأغذية بين أيدي عدد صغير من الشركات، يجب على الناس فرض سيطرتهم على عملية وسياسة إنتاج الأغذية واستهلاكها وتوزيعها» (Patel 2012).

وكما يلخّصها بيمبرت (Pimbert 2009)، يتضمن إعلان نييليني للسيادة الغذائية لعام ٢٠٠٧ حق الأفراد والشعوب والمجتمعات والبلدان في: (أ) تحديد سياساتها المتعلّقة بالزراعة والعمالة وصيد الأسماك والغذاء والأراضي والمياه والتي تتناسب مع ظروفها الخاصة من الناحية الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. (ب) الغذاء وإنتاجه، مما يعني حق جميع الناس في الغذاء الآمن والمغذي والملائم ثقافيًا، وفي الموارد المنتجة للغذاء، وفي القدرة على إعالة أنفسهم ومجتمعاتهم. (ج) حماية وتنظيم الإنتاج والتجارة المحلية ومنع إغراق السوق المحلية بالمنتجات والمعونات الغذائية غير الضرورية. (د) اختيار مستوى الاعتماد على الذات في الغذاء. (ه) إدارة الموارد الطبيعية المستدامة اللازمة للحياة واستخدامها والسيطرة عليها: الأراضي والمياه والبذور وسلالات الماشية والتنوع البيولوجي الزراعي الأوسع، غير المقيدة بحقوق الملكية الفكرية والخالية من الكائنات المعدلة وراثيًا. (و) إنتاج وحصاد الأغذية بطريقة مستدامة بيئيًا، وبشكل أساسي من خلال الإنتاج ذو المدخلات الخارجية المنخفضة والمصايد الحرفية.

يعطي هولت-جيمينيز وشاتوك (٢٠١١) تعريفًا عمليًا يحدد أنواع النتائج التي يبحث عنها دعاة السيادة الغذائية. ينظر هذا التعريف إلى السيادة الغذائية كنموذج يسعى إلى «تفكيك احتكار شركات الأغذية الزراعية، إعادة توزيع الأراضي، حقوق المجتمع في المياه والبذور، النظم الغذائية الإقليمية، دمقرطة النظام الغذائي، سبل العيش المستدامة، الحماية من الإغراق/الإنتاج الزائد، وتنظيم الأسواق والعرض» (ص ١١٧). فالسيادة الغذائية تقوم على التركيز على نموذج الإنتاج الزراعي المحلي، مقابل نموذج إنتاج الأسواق المحررة والعولمة. وبالتالي، فإن السيادة الغذائية هي بمثابة ردة فعل على الزراعة الصناعية الموجهة نحو التصدير، تسعى لتحويل نمط الإنتاج إلى زراعة مستدامة وصغيرة النطاق. ويقوم هذا النموذج بنقل مركز القوى من الشركات المتعددة الجنسيات إلى الفلّاحين، ليتمكّنوا من السيطرة على إنتاجهم الغذائي. وتركّز السيادة الغذائية على التراجع عن الممارسات النيوليبرالية، واستبدالها بإصلاحات لإعادة توزيع الأراضي، وتمكين الإيكولوجيا الزراعية كنمط للإنتاج، وتعزيز حقوق المرأة والمجتمعات المهمشة في الزراعة (Patel 2012; Jarosz 2014).

وتُعتبر حركات السيادة الغذائية الوحيدة من بين حركات الغذاء التي تشكّل تهديدًا للمنظومة الغذائية العالمية (Mares and Alkon 2011; Holt-Giménez and Shattuck 2011)، فالحركات الأخرى موصوفة بالإصلاحوية لأنها تميل إلى تغيير النشاط في السوق وسلوك المستهلك بشكل فردي. مثلًا، يُعد شراء الأغذية العضوية أحد طرق تشجيع الزراعة المستدامة، وقد تعتبره بعض حركات الغذاء وسيلة بديلة لتحدي النيوليبرالية، ولكن دون الرجوع عنها. ووفقًا لهال، يتم وضع شهادات «التجارة العادلة» و«العضوية»، فيشعر المستهلكون «بالرضا عن السلع التي يشترونها.» (Hall 2015). لكن هذه شهادات تتعرّض للنقد من قبل الباحثين لأنها تفرض الأولويات الصناعية الشمالية على المنتجين الصغار في الجنوب، وتستثني أولئك الذين لا يمتثلون لها. وفي الوقت ذاته، يصعب على المزارع التعامل مع متطلبات إصدار الشهادات دون مساعدة تقنية ومالية من الشمال، مما يؤدي إلى تبعية الجنوب لمساعدات الجهات المانحة.

وقد قامت حركات العدالة الغذائية في المدن بالتعبئة ضد العنصرية الهيكلية ومن أجل حصول الفئات المهمشة في الصحارى الغذائية على الطعام صحي (Holt-Gimenez, 2010). وتحدث هذه الصراعات من خلال المؤسسات والمجتمعات والحركات ذات القاعدة العريضة، وغالبًا في مدن الشمال. فمفهوم العدالة الغذائية يبرز الطرق المتعددة التي تُدمج فيها التفاوتات العرقية والاقتصادية في إنتاج الغذاء وتوزيعه واستهلاكه. ويدعو النشطاء إلى إنشاء نظم بديلة للأغذية المحلية مثل أسواق المزارعين، وتشجيع رواد الأعمال الاجتماعيين، والمزارع الحضرية، والبقالات المملوكة بشكل تعاوني. وبالرغم من عناصر القوة والنجاحات التي حققتها مختلف هذه الحركات، فهي قد تعيد إنتاج النيوليبرالية من حيث لا تدري من خلال تحديد التغيير في السلوك الاستهلاكي في السوق، والاعتماد على الريادية، من خلال العمل كجهات فاعلة غير حكومية والاضطلاع بالأدوار التي تخلّت عنها الدولة النيوليبرالية والدعوة إلى الخصوصيات باعتبارها تأديب حياسي للذات، حيث تصبح الصحة مسؤولية شخصية (Alkon 2013). فكما يشير هارفي (Harvey 2005)، يتم الترويج للمسؤولية الشخصية كبديل ضمن الدولة النيوليبرالية بعد انسحابها من برامج الرعاية والخدمات الاجتماعية. ومن بين الحركات الغذائية المختلفة، فإن السيادة الغذائية هي الوحيدة التي تتصدى مباشرة للتحدي النيوليبرالي، من خلال الجمع بين الزراعة البيئية المحلية والإقليمية ضمن حملات دولية لمحاربة نظام الأغذية التابع للشركات، وذلك بواسطة الاحتجاجات والحملات السياسية المعارضة للنيوليبرالية. ويؤكّد هذا الشكل التشاركي للتغيير السياسي على فكرة تقرير المصير بشكل الجماعي، وليس من خلال الإجراءات الفردية (Alkon, 2013).

تجدر الإشارة إلى أن مسؤولي الحكومات في البلدان العربية يسيئون استخدام مفهوم «السيادة الغذائية» كمرادف للاكتفاء الذاتي أو السيادة الوطنية. ولسوء الحظ، يصح هذا حتى بين المنظمات الدولية، فمثلًا تقول الإسكوا في أحد تقاريرها: «تساءلت بعض الحكومات في المنطقة وأماكن أخرى عن سياسة الاعتماد على الواردات الغذائية ودعمت فكرة الاكتفاء الذاتي من الغذاء أو «السيادة الغذائية»» (ESCWA 2017, p.8). لكن مفهوم السيادة الغذائية ليس جديدًا على المنطقة ولديه أنصاره، كما يجب دعمه وتوسيعه باستمرار. ومن المبادرات القائمة هناك ثمار، وهي مجموعة بحثية عن الزراعة والبيئة والعمل في العالم العربي، ومكتبة البذور البلدية الفلسطينية، ومرصد السيادة الغذائية والبيئة في تونس، ومجموعتي العمل حول الحق في الغذاء والسيادة الغذائية في مصر وتونس< وقد تكون أولى المبادرات هي التي قامت بها الشبكة العربية للسيادة الغذائية في ٢٠١٢ وهي جزء من المجموعة «العربية لحماية الطبيعة»، وآخرها شبكة شمال أفريقيا للسيادة الغذائية التي عقدت أول جمعية عامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ومن الضروري جدًا العمل على وضع خطوات ملموسة وتوحيد الجهود بين مختلف مؤيّدي التحول في المفهوم نحو السيادة الغذائية في المنطقة. ومن الأمثلة امستمرة حول النضالات المتعلقة بالسيادة الغذائية تتمثّل بمعارضي اتفاقية التجارة الشاملة والمعمقة بين تونس والاتحاد الأوروبي.

وفي مصر، نجحت مجموعة عمل الحق في الغذاء والسيادة الغذائية في جعل مصر أول دولة عربية والسابعة عالميًا التي تضع

السيادة الغذائية في دستورها في العام ٢٠١٤ (المادة ٧٩).[5] لكن مع مواصلة الدولة اعتماد السياسات النيوليبرالية، لا يبدو أن للمادة تطبيق محتمل لحماية المواطنين قانونيًا أو كوسيلة لمساءلة الحكومة أو الشركات. وكما يؤكّد جاكوبسن (Jakobsen 2018, p.16) بالنسبة للحق في الغذاء في الهند، المنصوص صراحة في قانون الأمن الغذائي الوطني لعام ٢٠١٣، «المسألة لا تتعلّق بالنضال ضد النيوليبرالية المهيمنة فحسب... فمنذ أن استكملت الهند تشريعاتها البارزة عالمياً بشأن الحق في الغذاء في عام ٢٠١٣، رأينا أن القوى المهيمنة في النظام الهندي قامت بجهد حثيث لتفكيك صرح الأمن الغذائي ذاته الذي يستند إليه التشريع.» ومن المجدي تطبيق نفس المنطق التحليلي والإجراءات الوقائية على أي تشريع يتعلق بالحق في الغذاء أو السيادة الغذائية في المنطقة، حيث يجب تتبّع علاقات القوى في الغذاء باستمرار.

اكتسبت حركة السيادة الغذائية زخمًا جدّيًا خلال العقد الماضي، واستطاعت اقتراح بديل معقول لأنظمة الغذاء الرأسمالية وأصبحت بارزة بين منظمات المجتمع المدني وحتى في الأوساط الرسمية مثل الأمم المتحدة، وخاصة لدى المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء. فقد ساهم دي شوتير، مثلًا، في طرح مفهوم السيادة الغذائية في الأمم المتحدة ومكّنه من اكتساب الشرعية السياسية (Sage 2014). وكما يشير جان زيغلر وآخرون (Ziegler et al. 2011, p.356)، «مقابل الأدلة المتزايدة على الضرر الذي يلحقه النظام التجاري العالمي بالأمن الغذائي للفئات الأفقر والأكثر تهميشًا، وتوليده لمزيد من عدم المساواة، فقد حان الوقت للنظر في وسائل بديلة يمكنها ضمان الحق في الغذاء بشكل أفضل. هذا وتوفر السيادة الغذائية رؤية بديلة...»

لا يزال مؤيدو النموذجين، الحق في الغذاء والسيادة الغذائية، منقسمين حول الأولويات والحلول الملموسة لتحقيق أهدافهم، لكن التقارب بين الجبهتين يبدو ممكنًا. فالاستخدام المعرفي الجديد للحق في الغذاء وفقًا لمبادئ السيادة الغذائية يتم من خلال مقاربة الغذاء كشيء مشترك. ويمكن لعمومية الغذاء، مقابل اعتباره سلعة خاصة، المساعدة في الربط ما بين النضالات الحضرية والريفية، «من خلال تسهيل التحالفات المادية والسياسية استراتيجياً وبطرق غير استغلالية تتقاسم التكاليف والفوائد والتضامن» (Holt-Giménez and Lammeren 2018, p.326). فقد أثبتت التجارب التاريخية أن «الغذاء المجرّد من التسليع لعب دورًا كبيرًا في النضالات الثورية، ليس كمكون رئيسي للمقاومة فحسب، بل كنموذج للعلاقات الاجتماعية الجديدة القائمة على المساعدة المتبادلة» (المرجع نفسه، p.324). وتقوم هذه الإبيستمولوجيا، على العديد من المستويات، بتخطّي وتفكيك سلطة تصوّرات الهيمنة النيوليبرالية التي ترى الناس كمستهلكين/زبائن للسلع الغذائية، وتقترح، بدلاً من ذلك، عامّية أو مشاعية الغذاء. كما أنه يحتفظ بالدور المركزي للأرض والغذاء في حركات الاستقلال والمقاومة التاريخية والمعاصرة في المنطقة.

٥ تنص المادة ٧٩ من الدستور المصري على أن «لكل مواطن الحق في غذاء صحي وكاف، وماء نظيف، وتلتزم الدولة بتأمين الموارد الغذائية للمواطنين كافة. كما تكفل السيادة الغذائية بشكل مستدام، وتضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي وأصناف النباتات المحلية للحفاظ على حقوق الأجيال.»

٥. الملاحظات الختامية والتوصيات

في الختام، قد يكون من المفيد اقتراح بعض التوصيات لتفعيل مفهوم السيادة الغذائية. فللوصول إلى السيادة الغذائية في المنطقة، يجب أن تتغير العلاقة بين مختلف الفاعلين المرتبطين بنظام الغذاء، من المزارعين إلى المواطنين، بشكل جذري،. ولا يمكن أن يكتمل مستقبل الغذاء والزراعة في ظل مقاربة قائمة على حقوق الإنسان دون التحول الجوهري عن جهاز الدول النيوليبرالية والشرعية التي تضفيها عليه المنظمات المالية الدولية. ومن أجل مواجهة هيمنة العناصر الفكرية والعلائقية والمادية للدول النيوليبرالية في المنطقة، يجب النظر في آليات تحويلية وبديلة من منظور غرامشي. فمقارعة نظام الهيمنة تبدأ من خلال التعرف عليه، أولاً، ثم تحدي مبادئه وإيديولوجيته والقيام بتحويله. فعلى حركات الغذاء أن تكون مدفوعة بالنضال المحلّي الذي يراعي التحدّيات العالمية، ويجب ألا تحل منظمات المجتمع المدني والحركات المدنية التي تؤيد هذا النضال محل الدولة، بل يجب أن تتحدى سياسياً الفراغ الفعلي في العلاقات بين المواطن والدولة.. وهناك حاجة إلى عدم الامتثال، من أجل مواجهة المد النيوليبرالي الخطابي (الإيديولوجيا) والمادي (التمويل)، وهذا يبدأ باقتلاع خطاب «الحكم الرشيد» اللاسياسي من بين منظمات المجتمع المدني ومواجهة عملية إضفاء طابع المنظمات غير الحكومية على الحركات المدنية. ويجب خضوع القطاع الخاص لرقابة صارمة وتنظيم حازم، لا اعتباره شريكًا باسم السوق و«الحكم الرشيد» النيوليبرالي للأمن الغذائي. ومن الضروري تعبئة آليات اكتساب القدرة على الاستفادة والمساومة، من خلال التحرّكات والإضرابات، واقتراح سياسات بديلة مدعومة بالمعرفة، ضمن أهداف تحررية طبقيّة وجندريّة وإيكولوجيّة. وعلى مستوى السياسة، يجب أن يضمن أي تغيير مشاركة المواطنين والمزارعين والباحثين المستقلين في صياغة السياسات وتحدي سلطة خبراء الدولة النيوليبرالية - البيروقراطيين - السياسيين.

فالتقارب بين الحركات الريفية والحضرية أمر ضروري بالنهاية، ليس حول الغذاء فحسب، بل أيضًا حول الخدمات العامة التي تتعرض باستمرار لتهديدات الخصخصة (مثلًا، المياه والكهرباء والنفايات والنقل العام والصحة والتعليم). وبالتالي، هناك أولوية لمعالجة كارثة الخلافات الاجتماعية-الإيكولوجية الأيضية من خلال ردم الفجوة بين المدن والأرياف (انظر رياشي ومارتينيللو). ولا يقتصر المطلوب على فضح سياسة أمن تجارة المواد الغذائية المعتمدة فحسب، بل يجب أيضًا وضع نقد عاجل للأسلوب الاستخراجي للزراعة واستنزاف المياه والتربة، نظرًا لتكاليفها الاجتماعية-البيئية الباهظة، مثل الإنتاج المكثف للفواكه والخضروات الموجهة للتصدير من المغرب وتونس ومصر والأردن وسوريا ولبنان.

من خلال اعتناقها للنيوليبرالية والتجارة الحرة، أثبتت الدول العربية أن خفض الرسوم الجمركية والإعانات الزراعية يهمش المزارعين والمواطنين. وفي إطار أهمية التكامل الإقليمي بين الدول العربية، يجب استخدام تقويم للحصاد الزراعي الإقليمي، الذي تم استخدامه سابقًا على المستويات الوطنية، لتجنب المنافسة الضارة والإغراق. ويجب مكافحة القوة الاحتكارية الممنوحة لمستوردي المواد الغذائية وتجار التجزئة والمستثمرين في مشاريع البنية التحتية الكبيرة المرتبطين سياسيًا، مقابل إنشاء وتوحيد تعاونيات المزارعين.

يجب إعطاء الأولوية للسوق المحليّة، بدل سلاسل الوجبات السريعة والأطعمة المصنعة ومراكز التسوق الواسعة الانتشار. كما يجب العودة إلى اعتماد النظام الغذائي للبحر الأبيض المتوسط كحجر أساسي في أي حركة غذائية وسن السياسات العامة في المنطقة، للابتعاد عن الأخطار الكامنة في النظام الغذائي الصناعي النيوليبرالي على الصحة والبيئة. وعلى صعيد السياسات العامة، يجب ضمان مشاركة المواطنين والمزارعين والباحثين المستقلين في صياغتها لتمكّنهم من تحدي سلطة خبراء وبيروقراطيي وسياسيي الدولة النيوليبرالية.

وتُعدّ المزارع العائلية الصغيرة أكثر وحدات الإنتاج انتشارًا في المنطقة، ويجب منحها الأولوية في السياسات الزراعية بدلاً من دعم الشركات الكبيرة وعمليّات الاستيلاء على الأراضي من قبل أطراف أجانب، التي يتم الترويج لها كـ«استثمارات أجنبية مباشرة». كما يجب إعلان المعارضة الشديدة للاستثمارات في مخططات الري الضخمة المشكوك فيها وعمليّات الاستيلاء على الأراضي في الدول العربية وفيما بينها، والعمل على إيقافها، واستبدالها بإصلاحات الأراضي والتنمية الزراعية، بما يضمن الوصول إلى الأراضي ووسائل الإنتاج.

ويجب أن تبقى البذور في أيدي المزارعين وأن تُمنع منتجات الكائنات المعدلة وراثيًا في المحاصيل والمنتجات المصنعة والأعلاف. كما يجب على القطاع العام، لا المصارف التجارية، إدارة الائتمان والاستثمارات الريفية، مع إعطاء الأولوية للزراعة الإيكولوجية إلى جانب المعرفة المحلية ضمن طرق الإنتاج، بما في ذلك الزراعة الرعوية والصيد الحرفي، بدل الاعتماد على التقنيات الصناعية المكثفة والمحاصيل الأحادية والتقنيات كثيفة الاستخدام للكيماويات.

أخيرًا، وضمن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الفلاحين الذي تم تبنيه مؤخرًا في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وعقد الزراعة العائلية (٢٠١٩-٢٠٢٨) الذي تم إطلاقه في ٢٧ أيّار/مايو ٢٠١٩، علينا الاعتراف أن صغار المزارعين لا غير هم حراس بوابة النظام الغذائي البديل في المنطقة، وعليهم أن يكونوا في صميم أي خطة تضمينية اقتصادية تنموية أو انتقالية أو تحررية في المنطقة العربية.

مراجع

1. Ajl, Max. 2018. “Delinking, Food Sovereignty, and Populist Agronomy: Notes on an Intellectual History of the Peasant Path in the Global South.” Review of African Political Economy 45 (155): 64–84.
2. Alkon, Alison Hope. 2013. “Food Justice, Food Sovereignty and the Challenge of Neoliberalism.” Food Sovereignty: A Critical Dialogue, Yale University.
3. Bush, Ray. 2016. “Family Farming in the Near East and North Africa.” Working Paper.
4. De Châtel, Francesca. 2014. “The Role of Drought and Climate Change in the Syrian Uprising: Untangling the Triggers of the Revolution.” Middle Eastern Studies 50 (4): 521–35.
5. De Schutter, Olivier. 2011. “Report of the Special Rapporteur on the Right to Food: Addendum - Mission to the Syrian Arab Republic (A/HRC/16/49/Add.2) - Syrian Arab Republic.” Human Rights Council.
6. Deininger, Klaus, Derek Byerlee, Jonathan Lindsay, Andrew Norton, Harris Selod, and Mercedes Stickler. 2011. “Rising Global Interest in Farmland : Can It Yield Sustainable and Equitable Benefits?” 59463. The World Bank.
7. El Nour, Saker. 2017. “الأرض والفلاح والمستثمر ’دراسة في المسألة الزراعية والفلاحية في مصر’ Ala’rdh Walflah Walmstthmr Dirasah Fi Almsa’lah Alzraa’iah Walflahiah Fi Msr.” 2017.
8. Elver, Hilal. 2016. “Report of the Special Rapporteur on the Right to Food on Her Mission to Morocco.” Human Rights Council.
9. ESCWA. 2017. “Arab Horizon 2030: Prospects for Enhancing Food Security in the Arab Region.” Economic and Social Commission for Western Asia.
10. FAO. 2017. “Near East and North Africa Regional Overview of Food Security and Nutrition,” 75.
11. Gabay, Clive, and Suzan Ilcan. 2017. “Leaving No-One Behind? The Politics of Destination in the 2030 Sustainable Development Goals.” Globalizations 14 (3): 337–42.
12. Gasteyer, Stephen, Jad Isaac, Jane Hillal, and Sean Walsh. 2012. “Water Grabbing in Colonial Perspective: Land and Water in Israel/Palestine” 5 (2): 19.
13. Gonzalez, Carmen G. 2015. “Food Justice: An Environmental Justice Critique of the Global Food System.” SSRN Scholarly Paper ID 2880060. Rochester, NY: Social Science Research Network.
14. Government of Morocco. 2016. “Report of the Special Rapporteur on the Right to Food on Her Mission to Morocco: Comments by the State (Report in French, Authors Translation).” Human Rights Council.
15. Gross, Aeyal, and Tamar Feldman. 2013. “Food Sovereignty in Gaza.” Conference paper for discussion at: Food Sovereignty: A Critical Dialogue International Conference September 14-15, 2013.
16. Hall, Derek. 2015. The Political Ecology of International Agri-Food Systems. Routledge Handbooks Online.
17. Harvey, David. 2007. A Brief History of Neoliberalism. Oxford University Press, USA.
18. Holt-Giménez, Eric, and Ilja van Lammeren. 2018. Can Food as a Commons Advance Food Sovereignty?
19. Holt-Giménez, Eric, and Annie Shattuck. 2011. “Food Crises, Food Regimes and Food Movements: Rumblings of Reform or Tides of Transformation?” The Journal of Peasant Studies 38 (1): 109–44.
20. Jakobsen, Jostein. 2018. “Neoliberalising the Food Regime ‘amongst Its Others’: The Right to Food and the State in India.” The Journal of Peasant Studies 0 (0): 1–21.
21. Jarosz, Lucy. 2014. “Comparing Food Security and Food Sovereignty Discourses.” Dialogues in Human Geography 4 (2): 168–81.
22. Mares, Teresa Marie, and Alison Hope Alkon. 2011. “Mapping the Food Movement: Addressing Inequality and Neoliberalism.” Environment and Society; New York 2 (1): 68–86.
23. McMichael, Philip. 2009. “A Food Regime Genealogy.” The Journal of Peasant Studies 36 (1): 139–69.
24. ———. 2012. “The Land Grab and Corporate Food Regime Restructuring.” The Journal of Peasant Studies 39 (3–4): 681–701.
25. Mehta, Lyla, Gert Jan Veldwisch, and Jennifer Franco. 2012. “Introduction to the Special Issue: Water Grabbing? Focus on the (Re)Appropriation of Finite Water Resources” 5 (2): 15.
26. Mitchell, Timothy. 2002. Rule of Experts: Egypt, Techno-Politics, Modernity. University of California Press.
27. Mundy, Martha, Amin al-Hakimi, and Frédéric Pelat. 2014. “Neither Security nor Sovereignty: The Political Economy of Food in Yemen.” In Food Security in the Middle East, edited by Zahra Babar and Suzi Mirgani. London, UK: Hurst Publishing.
28. Patel, Raj. 2009. “Food Sovereignty.” The Journal of Peasant Studies 36 (3): 663–706.
29. ———. 2012. “Food Sovereignty: Power, Gender, and the Right to Food.” PLOS Medicine 9 (6): e1001223.
30. Pimbert, Michel. 2009. Towards Food Sovereignty. International Institute for Environment and Development London.
31. Riachi, Roland, and Giuliano Martiniello. 2019. “The Political Economy of the Middle East and North Africa under Historical and Global Food Regimes.” Arab Watch Report.
32. Sage, Colin. 2014. “Food Security, Food Sovereignty and the Special Rapporteur: Shaping Food Policy Discourse through Realising the Right to Food.” Dialogues in Human Geography 4 (June): 195–99.
33. Sansour, Vivien, and Alaa Tartir. 2014. “Palestinian Farmers: A Last Stronghold of Resistance.” Al-Shabaka: The Palestinian Policy Network.
34. Spann, Michael. 2017. “Politics of Poverty: The Post-2015 Sustainable Development Goals and the Business of Agriculture.” Globalizations 14 (3): 360–78.
35. World Bank, FAO and IFAD. 2009. “Improving Food Security in Arab Countries.” 2009.
36. Ziegler, J., C. Golay, C. Mahon, and S. Way. 2011. The Fight for the Right to Food: Lessons Learned. Springer.
37. Ziegler, Jean. 2003. “The Right to Food: Report by the Special Rapporteur, Jean Ziegler. Addendum. Mission to the Occupied Palestinian Territories.”
38. ———. 2006. “Report of the Special Rapporteur on the Right to Food, Jean Ziegler, on His Mission to Lebanon.” Human Rights Council.
39. Zurayk, Rami. 2016. “The Arab Uprisings through an Agrarian Lens.” In Development Challenges and Solutions after the Arab Spring, edited by Ali Kadri, 139–52. Rethinking International Development Series. London: Palgrave Macmillan UK.

الاقتصاد السياسي-البيئي للأنظمة الغذائية العربية في ظل الأنظمة الغذائية العالمية

رولان الرياشي
استاذ مساعد في قسم الدراسات السياسية والإدارة العامة في الجامعة الأمريكية في بيروت

جوليانو مارتينيلو
استاذ مساعد متخصص في تنمية المجتمع الريفي، كلية العلوم الزراعية والغذائية، الجامعة الأمريكية في بيروت

١. مقدمة

هناك تاريخ طويل يجب العودة إليه لاستيعاب ديناميات وتحديات أنظمة الغذاء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ففي ظل النيوليبرالية، يتعرض استهلاك الغذاء الكافي والملائم والمغذّي للتهديد حول العالم، وتتأثر به هذه المنطقة بشكل خاص. وتكمن العقدة القضية الرئيسية في نظام الغذاء العالمي المعاصر في استفادة بضعة رجال أعمال محليين مرتبطين سياسيًا، وكبار ملّاك الأراضي، وشركات الأغذية العالمية. ويبقى صغار المزارعين مهمشين وغير قادرين على مواجهة ضغوط السوق، تحت تأثير برامج التكيف الهيكلي التي تفرضها المنظمات المالية الدولية منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي. وربما قد تكون النيوليبرالية قد مكّنت سكّان المدن من الحصول على الطعام الرخيص، لكنها حددت خياراتهم في أطعمة عالية السعرات الحرارية ومنخفضة الجودة وضئيلة التغذية.

في العقود الأربعة الماضية، أقبلت معظم حكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على تحرير التجارة والبدء بتطبيق إجراءات التقشّف بشكل واسع. وغالبًا ما أدّت تلك السياسات إلى سخط شعبي وانتفاضات خبز ضخمة منذ السبعينيات من القرن الماضي (Walton and Seddon 1994). وإلى جانب المطالبات المتعددة بالعدالة الاجتماعية، اصرّت الانتفاضات العربية الأخيرة مرّة أخرى على البعد السياسي للطعام (Bush and Martiniello 2017). وقد وصف والد بيللو أزمة الغذاء مجازًا «بالقشّة التي قصمت ظهر البعير» (في Holt-Gimenez and Patel 2012, p.iv). وخلال أزمة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ التي طالت المالية والوقود والغذاء، انطلقت الانتفاضات في شوارع الكثير من المدن العربية، ثم وصلت إلى ذروتها في شتاء ٢٠١٠-٢٠١١ في أفريقيا الشمالية وامتدّت إلى الشرق الأوسط. تمكّنت بعضها من الإطاحة بالأنظمة الاستبدادية التي واجهتها، لكن بعضها الآخر، مثل سوريا واليمن، انزلق إلى حروب دموية، لكنها جميعها واجهت القمع الدموي. ربّما لم يتحرّك محمد البوعزيزي، الذي أحرق نفسه مشعلاً الثورة التونسية، بسبب رفع أسعار الغذاء بالتحديد، لكنّه فعل ذلك بمواجهة دولة قمعية استبدادية تمثّلها الشرطة التي صادرت عربته. وكبائع متجوّل للخضار والفاكهة، فإن البوعزيزي كان يقع في أسفل نظام غذائي غير متكافئ ومُهمل من قبل جهاز دولة استبدادية نيوليبرالية.

لطالما كان تأمين احتياجات الأمن الغذائي الشغل الشاغل للحكومات العربية، وقد تبنّت المنطقة العربية تاريخيًا نماذج غذائية وزراعية مختلفة، من الاهتمامات الإمبريالية والاستعمارية في زراعة المحاصيل الأحادية إلى أهداف الاكتفاء الذاتي في ظل القومية العربية، إلى النيوليبرالية المعاصرة. وبالرغم من الارتباط الوثيق للغذاء بالاقتصاد السياسي للمنطقة، إلا أن معظم الدراسات والتقارير تستمر في التركيز على الزيادة السكانية وقلّة الموارد الطبيعية - المياه والأراضي - كالمحرّكين الرئيسيين لانعدام الأمن الغذائي في المنطقة في استعادة للمالتوسية. وتقوم المؤسسات الدولة التنموية والمالية بطرح الحجة القائلة إن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي واحدة من أكثر المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي بسبب ندرة مواردها وتزايد عدد سكانها، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الاعتماد على استيراد الأغذية وزيادة الأعباء على الميزانية الوطنية (World Bank, FAO and IFAD 2009). لكن هناك حجّة مضادة لتلك الرؤية الحتمية والاختزالية التي تشدّد منذ فترة طويلة على أن الجفاف البيئي يجعل المنطقة محكوم عليها بالتبعية الغذائية، وهو أن الزراعة الإقليمية قد تحولت بدلاً من ذلك نحو الإنتاج الاستخلاصي للمحاصيل كثيفة الاستخدام للمياه لإرضاء مستهلكي الفواكه والخضروات في الدول الأوروبية ودول الخليج العربي الغنية بالنفط.

كيف تم دمج المنطقة العربية في نظام الغذاء الإمبريالي والاقتصاد الرأسمالي العالمي؟ كيف أثرت الحرب الباردة على أنظمة الغذاء العربية بعد الحرب العالمية الثانية؟ ما هي آثار تحرير التجارة والنيوليبرالية على تلك البلدان؟ كيف يؤدّي تركيز قوة السوق في النظام الغذائي إلى تقويض الحق في الغذاء؟ وستحاول هذه الورقة الإجابة على الأسئلة، من خلال مقاربة تعتمد التحليل التاريخي المقارن حول دمج الإنتاج الغذائي-الزراعي في المنطقة ضمن نظام الغذاء العالمي. فلا يمكن أن يقتصر فهم العلاقات الاجتماعية المعاصرة في ديناميات النظام الغذائي على الفترة الأخيرة، وكما سنرى في هذه الورقة، لحقت الزراعة في المنطقة العربية تاريخ القوى التي حكمت وصاغت تدفق رأس المال، والإيكولوجيا، والغذاء طوال مدى الفترة الرأسمالية.

ويعتبر مفهوم المنظومات الغذائية الدولية من خلال عدسة المقارنة التاريخية عنصرًا أساسيًا في فهم ماهية الأنظمة الغذائية. قبل ثلاثة عقود، قام فريدمان وماكمايكل (Friedman and McMichael 1989) بتطوير مفهوم منظومات الغذاء لاستكشاف دور الزراعة ككتلة هامة في تشكيل الدول الرأسمالية والاقتصاد السياسي العالمي. ويشير مفهوم منظومة الغذاء إلى طريقة إنتاجه وتداوله واستهلاكه على نطاق عالمي متمركز حول السوق والدولة في سياق فترات معممة لنمو رأس المال. ويوفر الإطار المفاهيمي لمنظومة الغذاء، الذي يستلهم نظرية التنظيم (Regulations theory) والنظم العالمية، تحليلًا لكيفية صنع أنماط متباينة تاريخيًا لإنتاج الأغذية وتنظيمه على التوالي خلال فترات طويلة من التراكم ولمدّة الفترات الانتقالية من الأزمات والصدمات.

وقد تم بداية تحديد منظومتين غذائيين: المنظومة الغذائية الأولى (١٨٧٠-١٩٣٠) أتت خلال فترة هيمنة بريطانيا على الاقتصاد العالمي أو «نظام الغذاء الإمبراطوري»، أمّا المنظومة الغذائية الثانية (خمسينيات إلى سبعينيات القرن العشرين) فكانت في ظل هيمنة الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي ما بعد الحرب العالمية، وتسمى أيضًا «منظومة التنمية الصناعية للغذاء» أو «منظومة غذاء الثورة الخضراء». ومنذ نشر كتابهما المرجعي، تقترح التطورات الأخيرة نشوء مرحلة ثالثة، أي «منظومة الغذاء الشركاتية»، التي بدأت في السبعينيات والثمانينيات (McMichael 2012).

هنا تكمن أهميّة تحديد مراحل استقرار إنتاج الأغذية وتوزيعها واستهلاكها لكشف المراحل الانتقالية من المنافسة السياسية والتغيرات على مختلف المستويات، من علاقات القوى المحلية إلى علاقات القوى العالمية فيما يتعلق بتطور الرأسمالية وأنماط تراكمها (Bernstein 2010). كما يقدّم هذا الإطار المفاهيمي إرشادات مفيدة لفهم الاختلالات الفنية والإيكولوجية الناجمة عن منظومة الغذاء المعاصرة (Holt-Gimenez and Patel 2012)، والتي سيناقشها القسم الأخير، من خلال عرض مفهوم الأيض الاجتماعي-الإيكولوجي. وبما أن المصالح الاقتصادية هي التي تحدد بناء الدولة والسياسة الحاكمة وإيديولوجيتها ومؤسساتها وسياساتها، فإننا نتبنّى المقاربة المفاهيمية المادية التاريخية في تحليلنا. وفي استعادة لإطار النظرية الماركسية الكلاسيكية حول البنية التحتية والبنية الفوقية، تميّز مدرسة التنظيم بين ديالكتيك أنماط التراكم وأنماط تنظيمها (Agliet-ta 2000; Boyer 1990; Jessop 1990). فالتمييز الواضح بين فترات التراكم الرأسمالي وأنماط التنظيم المتعلّقة بها يمكّن من وضع تصوّر لعلاقات القوى في إنتاج واستهلاك الغذاء تاريخيًا. وفي ظل إطار الاقتصاد السياسي المتعدد المصادر هذا، نتمسّك بنصيحة أراغي (Araghi 2003) حول الارتكاز على العمل في مقاربة منظومات الغذاء، فهو يطرح أنه على مدى عمليات تنظيم وإعادة تنظيم المنظومات الغذائية خلال تلك الفترات الطويلة، هناك سكّان يبيعون قوّة عملهم من أجل الطعام، سواء من خلال الإنتاج أو الاستهلاك.

نعترف بحجم التحدّي الذي يطرحه تقديم تحليل مقارن متعدد النطاقات وعابر الأمكنة والأزمان للأنظمة الغذائية في المنطقة العربية، لكننا نعتقد أن فهم الوضع الحالي وآفاق الحق في الغذاء يفرض الاعتماد على منظور تاريخي. على حد علمنا، قامت العديد من الدراسات باستكشاف مفهوم منظومة الغذاء من خلال دراسات حالة من مختلف أنحاء العالم (Bernstein 2016)، لكن القليل منها استخدم هذا المفهوم لتحليل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سواء حالة بلدان كمصر تحديدًا (Bush 2007; M. Dixon 2014; El Nour 2017) أو على المستوى الإقليمي، مع التركيز على الفترة المعاصرة (Woertz 2014).

الغرض الأساس من هذه الورقة هو تفعيل الإطار المفاهيمي للمنظومات الغذائية بشكل صريح وقراءة كل من الفترات العالمية الثلاث وتحليل كيفية ترجمتها في العالم العربي. ومن ثم، نختم بمناقشة الإيكولوجيا السياسية لعلاقة التفاعل الحيوي (الأيضي) المعَطِّلة بين المجتمع والطبيعة، في ظل المنظومة الغذائية الفعلية وعلاقتها بالحق في الغذاء والسيادة الغذائية في المنطقة.

٢. المنظومة الغذائية الأولى (سنوات ١٨٧٠ - ١٩٣٠): الفلّاحون والإمبريالية والثورة الصناعية

استمرّت المنظومة الغذائية الأولى من أواخر القرن التاسع عشر حتى فترة الكساد الكبير وربطت استيراد الأغذية والمحاصيل الزراعية-الصناعية من المستعمرات لمواكبة التوسّع الصناعي الأوروبي. أدى الركود التدريجي وحتى انخفاض الإنتاجية في الأغذية الأساسية في العديد من البلدان المستعمَرة إلى تهميش الفلاحين، مع ذهاب الدعم للمستوطنين وأصحاب الأراضي الكبيرة لإنتاج محاصيل نقدية عالية القيمة ودمجها في الأسواق العالمية للإمبراطوريات. بدأت بريطانيا العظمى، الإمبراطورية القويّة آنذاك، بتشكيل المنظومة الغذائية الأولى، التي استمرّت من سبعينيات القرن التاسع عشر إلى ثلاثينيات القرن العشرين، واستندت إلى إمدادات الحبوب من المستعمرات الاستيطانية في أستراليا وكندا والهند وغيرها، ثم امتدّت إلى الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا، وقامت بدورها بشراء السلع المصنّعة واستيراد رأس المال والمهاجرين. ووفقًا لفريدمان (Friedmann 1993)، كانت أهم الدول المصدّرة للقمح هي التي تشكّل سياسة الغذاء الفعلية.

انتشرت زراعة المحاصيل المخصصة للتصدير الاستعماري في العالم العربي في القرن التاسع عشر في ظل الإمبراطورية العثمانية، حيث هيمنت طبقات ملّاك الأراضي على سوريا والعراق ومصر، بينما أدّى التوسّع في الزراعة التجارية إلى تركيز ملكية الأراضي (Beinin 2001)، وتم تطوير أسواق حبوب إقليمية وجيوب من المحاصيل النقدية إلى جانب زراعة الكفاف. وكانت مصر وتركيا وإيران مراكز لزراعة القطن في تلك الفترة وتم إنتاج النبيذ في المشرق والتبغ في تركيا وسوريا والحرير في جبل لبنان (Woertz 2014; Beinin 2001). وكان الامتياز الممنوح لشركة السويس في العالم ١٨٥٨ لمواصلة أعمال القناة التي ستربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر من أهم المشاريع التكنولوجية لهذا التوسع التجاري في المنطقة، وكان الهدف هو تسهيل الطريق أمام التجارة الإمبريالية للوصول إلى المحيط الهندي والقرن الأفريقي، وتقصير المسافة بين أوروبا والشرق. هذا الامتياز، الذي اعتُبر نموذجيًا لتطوير الاقتصاد المصري، قام بخدمة رأس المال الأوروبي بشكل أساسي خلال قرن من الزمن (Headrick 1981). استفادت بريطانيا العظمى بشكل رئيسي من القناة التي شقّها عمّال سخرة مصريون ومهندسون ورأس مال من فرنسا وتمكّنت من دمج مصر ضمن إمبراطوريتها في العام ١٨٨٢. وقد لعبت قناة السويس، بالإضافة إلى الموانئ المركزية في الإسكندرية وإزمير وبيروت، واستبدال القوافل بالسكك الحديدية، دورها في دمج مدن الشرق الأوسط في نظام تجاري عالمي (Issawi 2013).

جاء إنتاج القطن في مصر كنتيجة لعلاقة التبعية الاستعمارية التي أدمجت البلاد في نظام رأسمالي عالمي (Beinin and Lock-man, 1987). وكما يقول ريتشاردز (Richards 1982)، يمكن إرجاع تطور زراعة القطن في مصر إلى السياق السياسي الذي واجهته في العام ١٨٢٢، عندما سعى محمد علي (١٨٠٥-١٨٤٨) ولتأمين انفصاله عن الإمبراطورية العثمانية وتمويل أجهزته العسكرية إلى خلق وسائل لتأمين تمويل استراتيجية التحديث من خلال بيع القطن إلى أوروبا. وكان القطن أهم المدخلات المزروعة للثورة الصناعية البريطانية، التي كانت بطور الانتقال إلى نمط الإنتاج الرأسمالي. وقد ارتفع الطلب على القطن المصري عندما عطّلت الحرب الأهلية الأمريكية الإمدادات من جنوب الولايات المتحدة (Beckert 2004). ولتحقيق الأرباح الرأسمالية، انتقلت زراعة القطن إلى الأملاك الكبيرة، بعيدًا عن الأراضي الصغيرة للفلاحين المستخدمة لزراعة المحاصيل الأساسية (Alleaume 1999).

بالتالي ولزراعة القطن، استولت المزارع والملكيات الكبرى على الأراضي التي كانت تستخدم لمحاصيل الكفاف من قبل الفلاحين في ظل أنظمة ما قبل الرأسمالية. تضاعف العمل القسري في حقول القطن، وبحلول نهاية القرن التاسع عشر، كانت الغالبية العظمى من الفلاحين «إما بلا أرض أو من فقراء الأرض، وبرزت طبقة جديدة من كبار ملّاك الأراضي - البرجوازية الزراعية» (Bei-nin and Lockman 1988, p.8).

وفقًا لبينين ولوكمان، «تكمن إشكالية التاريخ المصري الحديث المركزية في دمج مصر في النظام الرأسمالي العالمي على أساس

الخضوع والتبعية، ونمو نمط رأسمالي للإنتاج والتمايز الطبقي ناتج عنهما» (المرجع نفسه). وقامت هذه البرجوازية الزراعية ورأس المال الأجنبي الذي طور إنتاج القطن في مصر بوضع وسائل جديدة للتحكم في الإنتاج الزراعي والغذائي المرتبط ارتباطًا وثيقًا بضرورات الاقتصاد الرأسمالي العالمي. ومن خلال تقسيم استعماري للعمل، سارت الزيادة في تسويق المحاصيل الصناعية جنبًا إلى جنب مع التغيّرات في نظام حيازة الأراضي. فالملكية الخاصة، بمعناها الليبرالي، تشير إلى الحقوق الكاملة على الممتلكات التي يمارسها شخص اعتباري أو فرد أو مجتمع. وقد فُرض هذا المعنى الضيق للملكية حول العالم منذ القرن التاسع عشر كركن من أركان الإيديولوجية الرأسمالية، وتسبب في مسار واسع لإلغاء شرعية الحقوق العرفية والمجتمعية للناس لصالح النقل القانوني الواسع النطاق للأراضي خلال الإصلاحات العثمانية، المعروفة باسم التنظيمات (١٨٣٩-١٨٧٦).

في العام ١٨٥٨، أدخلت الإمبراطورية العثمانية إصلاحات على حيازة الأراضي على النمط الغربي من خلال سجل دفتر خانة والرموز التجارية لزيادة قواعدها الضريبية، فسهّلت نظم حيازة الأراضي الجديدة هذه تحصيل الديون وسمحت للأفراد العاديين بتملّك الأراضي وبيعها ورهنها. ومن خلال تسجيل الأراضي القبلية باسم أعيان القرية أو خصخصة المشاعات، أدت ديناميات الزراعة الرأسمالية إلى ظهور أسر مالكة كبيرة وتقسيم اجتماعي متمايز بينها وبين أصحاب الحيازات الصغيرة من الفلاحين والمزارعين والسكّان الذين لا يملكون الأرض. تم استبدال العلاقات المجتمعية القديمة والزراعة العائلية في المشاعات بالملكية الخاصة التي انتقلت إلى أيدي كبار شخصيات المدن وزعماء القبائل. وكما لاحظ العيساوي، وجدت السلطات فائدة في ملّاك الأراضي الكبار، حيث أصبح تحصيل الضرائب أكثر سهولة (Issawi 2013).

أدى انتشار العلاقات الاجتماعية الرأسمالية الجديدة إلى ظهور برجوازية حضرية جديدة ارتبطت ثروتها بأوروبا (المصارف، الحرير، القطن، الخ.)، مما أدى إلى وجود طبقة جديدة من أصحاب الأراضي المقيمين في المناطق الحضرية تعمل في الزراعة التجارية التصديرية. انتشرت العقود الزراعية غير المستقرة والقيود المالية الثقيلة، مما أدى إلى اندلاع العديد من الثورات الزراعية والريفية في القرن التاسع عشر تقودها المجتمعات الفلاحية في مصر وتونس والجزائر والمغرب وجبل لبنان وسوريا وفلسطين (Kazemi and Waterbury 1991). ولعبت النخب المحلية ورجال الدين دورًا محوريًا في تقويض تلك الحركات للتوصل إلى الحلول الوسطية مع السلطات القائمة وفرض سيطرتها على المستوى المحلي. وبمجرد ترسيخ سلطتها، قامت بقمع التمرد (Burke III 1976; Kazemi and Waterbury 1991).

أصبحت المنطقة تحت السيطرة الأوروبية بنهاية القرن التاسع عشر، مع الحكم الأطول في الجزائر، فقامت الدول الغربية بفرض نظم قانونية للأراضي وطرق تنظيمها أدّت إلى ربط الزراعة بالأسواق العالمية، كما في حالة إنتاج القطن في مصر. وفي ١٨٨٥، ضغطت السلطات الفرنسية على الباي في تونس للقيام بإصلاحات في تسجيل الملكية، أدّت إلى نقل مسألة الأراضي من الأعراف التقليدية وسلطة الفقه الإسلامي. فتم تشريع العقود في العام ١٨٨٦، مما أتاح للأوروبيين الحصول على الأراضي العامة أو الحبوس على شكل إيجار دائم، أو إنزال (Lewis 2013). وفي ١٨٩٨، مكّن مرسوم المستوطنين الأوروبيين من التصرّف ك»بديل» عن السلطة الاستعمارية وشراء الحق في استغلال تلك الأراضي العامة، وتسجيلها تحت هويتهم القومية الأوروبية (Ellou-mi 2013). وبين ١٨٨١ و١٨٨٦، ارتفع عدد الهكتارات التي يملكها الفرنسيون لوحدهم أكثر من الضعف ووصل إلى أربعة أضعاف تقريبًا بحلول العام ١٨٩٧ (نفس المصدر). ومع نهاية القرن، كان ٥٠ حيازًا يمثّل ٤٥٠ ألف هكتار من الأراضي الاستعمارية، وفي العام ١٩١٠، أصبح المستوطنون يحتلّون ٨٠٠ ألف هكتار (Poncet, 1951; Elloumi, 2013).

خلال مدّة المنظومة الغذائية الأولى نجد أن القوانين النفعية والإصلاحات المتعلّقة بالملكية كانت في صلب مسار الاستيلاء على النظام الغذائي. قام الحكّام العثمانيون باستخراج الضرائب الباهظة على الأراضي من الفلاحين بمساعدة وكلاء محليين معيّنين مقابل منح الحيازات الكبيرة. وفي وقت لاحق، مع الانتداب البريطاني والفرنسي على المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، وسّع المستعمرون مزارعهم وكياناتهم التجارية ومنحت الإدارة الاستعمارية حقوق الملكية وحقوق الانتفاع لبعض زعماء القبائل وكبار المسؤولين والعائلات الأصلية المؤثرة الذين اعتمدت عليهم سلطة الحكم الأجنبي. وكانت النتيجة تثبيت الزراعة الموجهة للتصدير، ومعظمها في الأراضي المروية التي يسيطر عليها المستعمرون والمزارع المحلية الكبيرة، بموازاة مساحة شاسعة لقطاع فرعي بعلي فقير، يُنتج على مستوى الكفاف ويشغله معظم السكان المزارعين والبدو الرحل. وبدأت عمليات الاستقطاب في توزيع الأراضي والدخل تتجذر في معظم بلدان المنطقة.

تتكرر العناصر ذاتها لعملية الاستيلاء على الأسطح الزراعية في المنطقة بأسرها، من خلال التلاعب بحقوق الأرض ونقلها إلى الأعيان المحليين أو المستعمرين الأوروبيين. ومع ذلك، كانت المشاعات ما زالت تمثّل ٧٠٪ من أرض فلسطين في الثلاثينيات (Issawi 1988 p. 286). وتم تأسيس الكيبوتس بداية على الأراضي المشاعية المنتزعة التي تم شراؤها من السلطات البريطانية من قبل المجلس الصهيوني المشترك أو جمعية الاستعمار اليهودي أو، فيما بعد، الصندوق القومي اليهودي. وبتمويل كبير من روثشايلد، تم تحويل تلك الأراضي باستخدام الميكنة وضخ المياه الجوفية إلى أولى البساتين الكثيفة (الحمضيات أساسًا) في المنطقة، وتم تقديمها من خلال سلطات الانتداب الأوروبي كنماذج يجب اعتمادها من قبل السكان الأصليين لجعل «الصحراء تتفتّح» (Weulersse 1946). تم توحيد الملكية الخاصة كشكل من أشكال التراكم البدائي من خلال نزع ملكية الأراضي، وتم دعمها لاحقًا بمجموعة متكاملة من الصكوك القانونية التي تطبقها السلطات الاستعمارية.

في بداية القرن العشرين، سيطرت زراعة الحبوب على حوالي ٨٠٪ من الأراضي الزراعية في بلاد المشرق (Issawi 1988, p. 271)، وكانت نصفها من أجل الكفاف، والباقي للبيع في الأسواق المحلية والإقليمية. وشكّل الزيتون الجزء الأكبر من إمدادات الدهون. أمّا نطاق الإنتاج الحيواني فكان واسعًا أيضًا، لكن إنتاج الأعلاف للماشية كان شائعًا فقط في مصر (المرجع نفسه، ص. ٩٧)، وخاصة البرسيم. ومع نمو زراعة القطن، تدهور إنتاج الحبوب فأُجبرت مصر على استيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية

الأساسية، بدلًا من تصديرها كما قبل. وقد مثّل القطن ٩٣٪ من الصادرات المصرية عشية الحرب العالمية الأولى (Richards 1982, p.9).

نتيجة لنقص الغذاء بسبب الأعمال العسكرية، بدأ الكثير من المصريين يواجهون الجوع بحلول عام ١٩١٨، وتضاعفت تضاعفت تكاليف المعيشة لعائلة فقيرة نموذجية في القاهرة ثلاث مرات بين عامي ١٩١٤ و١٩١٩، مما أدى إلى ثورة ١٩١٩ مارس. تمرّد الريف على القمع، وحصلت هجمات على محطات التلغراف والسكك الحديدية، كرموز للسلطة البريطانية. فبعد فترة طويلة من نمو الإنتاج الزراعي في المنطقة (١٨٠٠-١٩١٤)، تسبب الحصار التجاري الناجم عن تفجّر الحرب العالمية الأولى بدمار اجتماعي نتج عن هلاك نصف مليون شخص في سوريا الكبرى حتى نهاية الحرب. تأثر جبل لبنان بشكل خاص بعد إعادة توجيه زراعته نحو أشجار التوت والحرير (Owen 1993)، الإستراتيجية المربحة خلال أوقات السلم، لكن نقص إنتاج الحبوب بشكل كاف كان كارثيًا خلال الحرب، حيث لم تصل الحبوب إلى الساحل وكانت المنطقة تفتقر إلى الدخل من الحرير مع توقف الزراعة الموجهة للتصدير خلال الأزمة.

مع ذلك، وبعد فترة من الانتعاش بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، كان الاستهلاك الغذائي في الشرق الأوسط أكثر ثراءً منه في البلدان النامية الأخرى مثل الهند، لكنه تخلف عن مثيله في البلدان المتقدمة. فسيطر الخبز على الوجبات الغذائية في الشرق الأوسط بنسبة ٦٣٪ و٧٠٪ من السعرات الحرارية في فلسطين ومصر على التوالي (Bennett and Lloyd 1956). وفي ١٩٣٥، بعد التعافي من الحرب العالمية الأولى والكساد الكبير، عاد تصدير القمح في الشرق الأوسط إلى كما كان قبل الحرب، وأصبحت الأناضول والعراق وشرق الأردن ومصر من كبار المنتجين. وقام العراق بتصدير كميات كبيرة من الشعير والمواد الخام إلى المملكة المتحدة (المرجع نفسه، ص ١٧١). وبين ١٩٣٤ و١٩٣٩، وصل متوسط صادرات الشعير السنوية من العراق إلى المملكة المتحدة إلى ٢٠٠ ألف طن (المرجع نفسه). وفي الوقت الذي كان فيه الشرق الأوسط ككل مصدّرًا صافياً للحبوب، ظهرت اختلالات إقليمية بين مناطق الذهبي إلى تجارة دولية بقيادة الدولار الأميركي، تدعمها خطة مارشال لإعادة الإعمار، وإنشاء صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، مما مهّد الطريق إلى الهيمنة الجديدة عبر المحيط الأطلسي للمنظومة الغذائية الثانية ما بعد الحرب العالمية الثانية.

٣. منظومة الغذاء الثانية (أربعينيات إلى سبعينيات القرن العشرين): الثورة الخضراء والقومية العربية والحرب الباردة

عكست المنظومة الغذائية الثانية مسار تدفق الغذاء من نصف الكرة الشمالي إلى النصف الجنوبي، مما غذى التصنيع في العالم الثالث إبّان الحرب الباردة. وتميّزت هذه المنظومة التي استمرت من الحرب العالمية الثانية إلى انهيار اتفاقية بريتون وودز، بوصول نظام الدولة القومية إلى ذروته في أعقاب عملية إنهاء الاستعمار. وكانت النظم الغذائية في الدول الغربية قد خضعت بعد الحرب العالمية الثالثة لعملية زيادة استهلاك اللحوم والأطعمة المعلّبة طويلة الأمد. حلّت الألياف الصناعية محل القطن واستُبدلت محاصيل التصدير الاستعمارية بشراب الذرة وغيره من المُحلّيات المصنوعة في بلدان المركز، خاصة في الولايات المتحدة (McMi-chael 2012). كما تم دعم الحبوب ونقلها إلى البلدان الأساسية.

استندت منظومة الغذاء الثانية على عملية إعادة الهيكلة عبر الوطنية للقطاع الزراعي، مع إنتاج مكثّف للّحوم والأغذية طويلة الأمد كمكونات مركزية ودعم الزراعة في مراكز المنظومة الغذائية (Friedman and McMichael 1989). استلزمت السردية العالمية المهيمنة الترويج لنظرية التحديث في دول العالم الثالث كنموذج يُحتذى به، وكانت «الثورة الخضراء» التي تقودها الولايات المتحدة من عناصرها المهمة، وتم اعتبارها نموذجًا تكنولوجيًا قابلاً للتصدير (Otero 2008). ففي العام ١٩٦٨، وخلال خطاب الاحتفال بخمس عشرة عامًا من النجاح في المساعدة الإنمائية لجعل الزراعة «أكثر كثافة وأكثر إنتاجية»، وذلك بفضل استخدام البذور المهجنة والمبيدات الكيميائية والأسمدة الاصطناعية، قال وليام جود، مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وصاحب المصطلح أن «التطورات في مجال الزراعة تحتوي على أشكال ثورة جديدة. إنها ليست ثورة حمراء عنيفة مثل ثورة السوفييت، وليست ثورة بيضاء مثل ثورة شاه إيران. أنا أسميها الثورة الخضراء»(Gaud 1968).

منذ الاستقلال، شكّل الأمن الغذائي هاجسًا كبيرًا لدى الدول العربية المستقلّة حديثًا مع التركيز بشكل متزايد على إنتاج محاصيل الكفاف، والانخراط في إصلاحات الأراضي والإعانات ودعم الأسعار والتعاونيات والتسهيلات الائتمانية. وكانت الثورة الخضراء المثالية قوة دافعة في المنطقة العربية، من خلال السيطرة المركزية على الموارد والمدخلات وتعزيز مشاريع البنية التحتية والمياه وخطط الري على نطاق واسع. شهدت عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية تغييرات ثورية قام بها ضباط عسكريون قوميون، وإصلاحات الأراضي، وظهور الاقتصادات القائمة على النفط، واستراتيجيات التصنيع لاستبدال الواردات (ISI)، وصعود طبقة وسطى حضرية جديدة. وفي زمن الاستقلال،

كانت الأراضي المملوكة للأجانب (الأفراد والشركات) كنسبة مئوية من إجمالي الأراضي المزروعة تمثل حوالي ٣٠٪ في الجزائر، و٢٠٪ في ليبيا وتونس، و١٠٪ في مصر و٣٦٪ في المغرب (El-Ghonemy 1993, p.456).

تزامن الدفع الغربي للتخلص من فائض الغذاء مع الإهمال النسبي للزراعة من قبل بلدان الشرق الأوسط، وتم إعطاء الأولوية لمبادرات رأس المال الخاص (الدولي في كثير من الأحيان). ومع ذلك، رأت العديد من الحكومات العربية أن السبب وراء انخفاض الإنتاجية هو مشكلة التوزيع غير المتساوي للأراضي. مع الإصلاحات الزراعية واستعادة الأراضي الأجنبية، تم التحكّم في سقف الإيجارات، مما منح المستأجرين مزيدًا من ضمان الحيازة ودَفَعَ باتجاه بدء التنمية الريفية. لذلك، تم تطبيق إصلاحات الأراضي في كل مكان في المنطقة تقريبًا، فقد استُخدم التوزيع الواسع للأراضي في مصر عبد الناصر، وتحت حكم البعث في العراق وسوريا وشاه إيران الذي أطلق ثورته البيضاء، كإجراء باتجاه التنمية الاقتصادية والتحديث.

وكان الهدف من توزيع الأراضي بشكل أكثر إنصافًا هو زيادة الإنتاجية ورفع مستوى الدخل وزيادة القوة الشرائية. أيضًا، خضعت بلدان شمال أفريقيا مثل الجزائر لسياسات مهمّة لإعادة توزيع الأراضي. يسجل الغنيمي تحسنًا كبيرًا في نوعية الحياة في المناطق الريفية في شمال أفريقيا من خمسينيات إلى ثمانينيات القرن العشرين. ففي الفترة ما بين ١٩٥١ و١٩٨٢، انخفضت مستويات الفقر في الريف من ٥٦.١٪ إلى ١٧.٨٪ (El-Ghonemy 1993). وكما أشرنا سابقًا، استَخدمت الزراعة نسبة رئيسية من إجمالي القوى العاملة (بين الثلث والثلثين) وساهمت بنسبة تتراوح ما بين ٢٠٪ و٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في الثمانينيات. وبالإضافة إلى إصلاحات الأراضي، فإن تخفيض تكاليف القروض الزراعية، والحد من العبء الضريبي على المزارعين، والتأمين السريع للكهربة الريفية والرعاية الصحية، وتطوير الاتصالات والنقل، كانت كلها علامات على التقدم المحرز خلال هذه الحقبة، مع وجود قدر كبير من المساعدة الخارجية التقنية والمالية.

كانت السياسات الخارجية للحرب الباردة، والتي تحركها في المقام الأول سياسات الاحتواء الأمريكية، هي التي تشكّل تدفقات رأس المال للمساعدات الإنمائية التي تمول برامج البنية التحتية والإرشاد الكبيرة. خلال هذه الحقبة التنموية التي تلت الحرب العالمية الثانية، كان العلم والتكنولوجيا هو أفضل ما يمثل تفوق الدول الغربية، التي تبنّت نظرية روستو للتحديث القائلة أن الازدهار يتطلب زيادة في الإنتاج تحتاج في الأساس لأدوات المعرفة العلمية والتكنولوجية الموجودة لدى البلدان الصناعية. أصبحت السدود عقيدة ذلك العصر، وفي ٢٦ تمّوز/يوليو ١٩٥٦، أعلن عبد الناصر تأميم شركة السويس، بعد رفض الولايات المتحدة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) تمويل سد أسوان. في المقابل، تم منح لبنان وحكومته الموالية للغرب قرضًا كبيرًا لبناء سد القرعون على نهر الليطاني (Sneddon and Fox 2011; Ghiotti and Riachi 2013)، وقام الاتحاد السوفيتي بتخصيص مساعدات لمصر وسوريا والعراق لبناء خزانات كبيرة، والتي ساهمت، مع ذلك، في التوترات بين فرعي البعث. كان من المتوقّع أن يروي سد الفرات، أو سد الطبقة، من خلال بحيرة الأسد، ٦٤٠ ألف هكتار على طول الجزء السوري من النهر. طرح حزب البعث المشروع باعتباره علامة فارقة في ترسيخ التحوّل الاشتراكي في البلاد من خلال مسار إصلاحات الأراضي بين ١٩٥٨ و١٩٦٣. لكنْ، وكما يشير بطاطو (Batatu 1999)، كشف نظام الحيازات الناشئ بعد الإصلاحات عن تباينات صرخة. ومنذ ١٩٧٠، بدأ عدد أصحاب الحيازات الصغيرة بالتناقص، ونما حجم الحيازات المتوسطة والكبيرة وقوّة ملّاكيها، الذين كانوا، لا غرابة، جزءًا من الدائرة الداخلية للنظام.

وبالرغم من تعدد المشاريع الكبيرة المتعلّقة بالبنية التحتية وإصلاح الأراضي والتنمية الريفية، استمرّت معدّلات اللامساواة وانعدام ملكية الأراضي ووفيات الرضّع والأمّية على ارتفاعها. وأدّت البقرطة الواسعة للزراعة، من خلال التدخّلات الحكومية المتنوّعة، إلى كبح تلك المبادرات وإضعاف حوافز ودوافع المنتجين وزيادة تكاليف المعاملات. وفقدت النساء الحقوق المتساوية التي كنّ قد اكتسبنها منذ زمن طويل والمتعلّقة باستخدام الأراضي في ظل قوانين الحيازة العرفية، وذلك بعد خصخصة الأراضي المملوكة جماعيًا، هذا بالإضافة إلى حرمانهن من المحاصيل المُنتجة ذاتيًا، حيث انحصرت مخططات تسوية الأراضي بأرباب الأسر الذكور. الانحياز في تخصيص الحقوق الفردية في الأرض إلى الذكور والمحاصيل النقدية عزز إعادة تشكيل العمل لغير صالح المرأة. كما استُبعد العمّال من دون أرض والمعتمدين على الأجور من نقل حقوق الملكية ضمن نطاق إعادة التوزيع في الإصلاحات الزراعية في مصر والمغرب وتونس (Bush and Ayeb 2012). أعطت المساعدات الخارجية والاستثمار في الزراعة الأولوية لتصدير المحاصيل الصناعية (ولكن ليس المحاصيل الغذائية التقليدية) واستيراد الآلات الزراعية وسلالات البذور. أمّا الأولوية في النفقات، فكانت للقطاعات غير المنتجة في الإدارات الحكومية، ولا سيما النفقات العسكرية، بما في ذلك شراء الأسلحة وفاتورة أجور القوات المسلحة (Woertz 2014, p.29).

استفاد كبار المزارعين في كثير من الأحيان من البرامج الحكومية على حساب صغار المزارعين، وبدأت تكلفة هذه المخططات بمزاحمة غيرها في الساحة المالية، مما قلل من موارد الخدمات الاجتماعية الحيوية، كالتعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية. علاوة على ذلك، ساهمت زيادة استخدام المياه التي تتطلبها المحاصيل النقدية في تدهور البيئة وفقدان الإنتاجية على المدى الطويل. تدهورت الأرض، وتغيّرت خصوبة التربة بسبب إنشاء السدود (مثل سد أسوان)، وتم تدمير الغطاء النباتي الطبيعي وتجاهل حقوق سكان الريف المشردين (مثل النوبيين) مما أدى إلى اشتداد النزاعات على الأراضي لصالح مبادئ الثورة الخضراء الذي يروّج لمقاربة إنتاجوية لتحقيق هدف الأمن الغذائي. خلال الستينيات والسبعينيات، أصبحت استراتيجيات التصنيع لاستبدال الواردات هي الموجة الجديدة للتصنيع في المنطقة العربية، بدافع الاكتفاء الذاتي في العديد من البلدان التي تنفذ سياسات التصنيع لاستبدال الواردات لتعزيز النمو الاقتصادي (Harrigan 2014)، لكن بالممارسة، أدّت هذه الاستراتيجيات إلى سياسات منحازة ضد الريف لصالح المناطق الحضرية، من خلال الزراعة المكثّفة والضرائب المحلية ودعم المستهلكين وسياسات الاستثمار العامة (Lipton 1977).

وهنا نصل إلى استنتاج الغنيمي (El-Ghonemy 1993) الذي يقول أنه وبالرغم من جهود الحكومات وخططها لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء منذ ستينيات القرن الماضي، فشلت بلدان الشرق الأدنى وشمال إفريقيا في إطعام شعوبها من الإنتاج

المحلي، كما أنها لم تحافظ على ارتفاع معدلات نمو الزراعة أو الزيادات في الدخل الشخصي الحقيقي للعاملين فيها. وقد اعتبر الغنيمي في ذلك الوقت أنه من المحتمل أن يبقى انعدام الأمن الغذائي مرتفعًا في التسعينيات إذا استمرّ إهمال الزراعة، خاصة المناطق البعلية، حيث يعيش معظم فقراء الريف. وكان الاعتماد على واردات الأغذية هائلًا، بينما ظلت واردات القمح ومساعدات الحبوب مرتفعة على مدار العقدين السابقين، وهي سمة دائمة للوضع الغذائي في شمال أفريقيا. في العام ١٩٨٨، بلغت الواردات الغذائية كنسبة مئوية من إجمالي الاحتياجات المحلية ٦٩٪ في الجزائر، ٤٧٪ في مصر، ٤٢٪ في تونس، ٣١٪ في المغرب، و١٢٪ في السودان (المرجع نفسه، ص ٤٥٢). باستثناء مصر، تم إنتاج معظم الحبوب المزروعة (القمح والشعير والدخن والذرة الرفيعة) في التسعينيات من قبل أصحاب الحيازات الأصغر من ٥ هكتارات والتي تقع في المناطق البعلية، مع التقلبات الهائلة في الإنتاج بسبب التفاوت في هطول الأمطار. أمّا العوامل الأخرى لعدم استقرار إنتاج الحبوب فشملت السياسات الحكومية التي وضعت أسعارًا للحبوب أدنى بكثير من أسعار السوق العالمية، وتدخل الحكومات في تخصيص الأراضي، والري غير المتكافئ بين الحبوب والمحاصيل غير الغذائية. كما خفّضت الحكومات العربية المساحة المزروعة بالحبوب وقامت برعاية زراعة محاصيل غذائية عالية القيمة، كالخضروات والفواكه والعلف الأخضر لإنتاج الثروة الحيوانية (المرجع نفسه، ص ٤٥٥).

بشكل عام، جاءت التحوّلات في غير صالح القطاع البعلي التقليدي الكبير الذي يعيش فيه معظم المزارعين الفقراء وجميع الرعاة الرحّل. وغالبًا ما انتهك المزارعون التجاريون الكبار أراضي المراعي، وتم تقييد السكان الرحّل تدريجيًا ضمن حدود أصغر. إلى جانب النمو السكاني، الذي ارتفع إلى أكثر من الضعف في شمال أفريقيا بين ١٩٦٠ و١٩٨٨، أدّى ذلك إلى زيادة الطلب على امتلاك أو استئجار الأراضي الزراعية (El-Ghonemy 1999). وتم فرض ضرائب ثقيلة على الزراعة في مصر، لتوفير رأس المال والموارد للتصنيع. وفي العراق وإيران، أدّت عائدات النفط إلى إهمال نسبي للزراعة وأدّت الطفرة النفطية إلى ظهور المرض الهولندي وإلى طفرة في الواردات، التي أثرت على المزارعين. اقتصر دعم إنتاج القمح في السبعينيات على المملكة العربية السعودية وليبيا والأردن والمغرب. ومع الهدر المالي، أدّت تلك المحاولات إلى كارثة بيئية كاملة، حيث استُنزفت طبقات المياه الجوفية غير المتجددة لزراعة القمح في مناطق قاحلة للغاية، في محاولة لتطبيق مُثُل الثورة الخضراء. ومع النمو السكاني، فقد الشرق الأوسط ككل قدرته على زراعة الغذاء المطلوب من موارد المياه المتجددة بحلول السبعينيات.

وقد تعزز هذا الإهمال النسبي للزراعة مقابل الصناعة من خلال التصديق على القانون العام ٤٨٠ (PL480) في الولايات المتحدة، والذي أوقف استخدام الفائض الغذائي للمساعدات التنموية في البلدان النامية. ضغط القانون ٤٨٠ باتجاه تكثيف استخدام القمح في النظام الغذائي في البلدان النامية على حساب المحاصيل الأساسية التقليدية، كالكسافا والأرز والذرة الشامية والفول. وكانت مصر أكبر متلق للمساعدات الغذائية الأمريكية حول العالم بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٥، وقد ازدادت من القمح من ١.٠٪ من إجمالي الواردات في العام ١٩٥٥ إلى ١٨.٦٪ في العام ١٩٦٤ مما أدّى إلى استنزاف النقد الأجنبي لديها. أصبح تأمين الواردات الغذائية الرخيصة بأسعار تفضيلية من أهم أولويات السياسة الخارجية المصرية، وكانت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة القادرة على توفير الكميات المطلوبة. وفي الستينيات، كانت حوالي نصف إمدادات القانون العام ٤٨٠ في الشرق الأوسط تذهب إلى مصر وإسرائيل، مع استفادة المغرب ومصر وتونس من نفس الحصّة تقريبًا. وكانت بقية البلدان في المنطقة تحصل مجتمعة على أقل من ١٠٪. وبحلول ١٩٧٨، أصبحت مصر مرّة أخرى أكبر متلقّ للمساعدات بموجب ذلك القانون، مع استحواذها على ٣٠٪ من المجموع (Burns 1985, p.174).

ونتيجة لذلك، تحوّل النظام الغذائي في البلدان النامية إلى الاعتماد على القمح، وأصبحت معظم دول الشرق الأوسط مستوردة صافية للحبوب، ومتورطة بشكل كبير في شراء الغذاء الرخيص لقوة عاملة حضرية آخذة في التوسع، وواجه المزارعون صعوبة كبيرة في منافسة واردات الحبوب المدعومة، خاصة في ظل غياب التدابير الحمائية التي أزالتها إعادة الهيكلة النيوليبرالية (Bush 2016). وقد ساءت حالة التبعية الغذائية بسبب استخدام المساعدات الغذائية كسلاح سياسي: وهو درس تعلمته الدول العربية عندما تم التفكير بوقف إرسال المواد الغذائية إلى المنطقة ردًا على حظرها للنفط في العام ١٩٧٣ بسبب تأثير تعليق نظام بريتون وودز على عائداتها. أدركت الحكومات العربية مرة أخرى أن أمنها الغذائي كان شرطًا مسبقًا لاستقرارها السياسي، بعد تغيّر دور الغذاء في السياسة الخارجية للولايات المتحدة تغيّرًا جذريًا منذ الموافقة على القانون العام ٤٨٠ في ١٩٥٤. وبحلول سبعينيات القرن الماضي، أضحت جميع دول الشرق الأوسط تقريبًا معتمدة على واردات الحبوب.

تحمل «الثورة الخضراء» جميع سمات الرأسمالية التي تقودها الدولة، من تكثيف للزراعة وتوسّع في البنية التحتية. ومع استنفاد نمط التراكم الفوردي، ظهر نمط جديد للتنظيم يعتمد على تحرير التجارة العالمية، وإلغاء الضوابط التنظيمية على الزراعة، والمضاربات، وحاجات الأسواق المالية، والانتقال إلى نمط الشركات في سلاسل قيمة الإنتاج الغذائي العالمي، مما ساعد في تفاقم الأزمات وظهور المنظومة الغذائية الثالثة.

٤. المنظومة الغذائية الثالثة (السبعينيات - اليوم): النيوليبرالية في أنظمة الغذاء العربية

الهيكلي و»تدابير التقشف» التي رافقت تلك الإصلاحات، تحت مسمّيات «انتفاضات الجياع، وأعمال الشغب المتعلقة بالخبز والأكل وحتى صندوق النقد الدولي» (Walton and Seddon 1994). ففي العام ١٩٧٧، رفعت الحكومة المصرية أسعار المواد الغذائية والوقود بأكثر من ٣٠٪، كجزء من إصلاحات تقشفية تم تصميمه تحت رعاية صندوق النقد الدولي، مما أثار أعمال شغب في العديد من المدن الكبرى (المرجع نفسه). وفي الثمانينات، عرفت العديد من دول المنطقة الاحتجاجات الشعبية التي عارضت آثار الإصلاحات الاقتصادية، أدّت إلى الإطاحة بالنظام في السودان، وإصلاحات السياسية في مصر والمغرب وتونس والجزائر والأردن. وفي لبنان، خرجت مظاهرات حاشدة في بيروت في ١٩٨٧ اعتراضًا على آثار انخفاض قيمة العملة المحلية في خضم الحرب الأهلية (المرجع نفسه). وقد نفّذت كل تلك الحكومات، بما فيها البعث السوري، ترتيبات صندوق النقد الدولي الاحتياطية لبرامج الاستقرار (برامج الإنفتاح) واستفادت من قروض البنك الدولي التنموية، مقابل تطبيق التكيف الهيكلي. ومؤخّرًا، تم تسليط الضوء على أهمية الاقتصاد السياسي للغذاء والزراعة في أعقاب الربيع العربي.

باشرت البلدان العربية في ظل النيوليبرالية بإصلاح قطاعاتها الزراعية من خلال سياسات تتوافق ومتطلّبات السوق، أي تحرير أسعار المدخلات والمخرجات، وتخفيض نشاط الدولة، وتفكيك مجالس التسويق الحكومية، وتحرير تنظيم التجارة الدولية، وتحسين البنية الأساسية للسوق وقواعد التجارة، ووضع الإطار القانوني لاقتصاد السوق (Harrigan and El-Said 2009, p.50). عزز تدخلهم هذا مقاربة تجارية للأمن الغذائي تعمل وفق المبادئ الاقتصادية المعتمدة على الميزة التفاضلية الدولية، التي تدفع البلدان إلى الابتعاد عن القمح والشعير والحبوب الأخرى باتجاه محاصيل (تصدير) ذات القيمة الأعلى كالفواكه والخضروات و محاصيل الأشجار، لاستخدام الأرباح الناتجة عن تصديرها لدفع ثمن الواردات الغذائية، وخاصة الحبوب. وتمثّل المقاربة القائمة على التجارة تجاه الأمن الغذائي تراجعًا عن التأكيد العربي السابق على الاكتفاء الذاتي والإنتاج الغذائي المحلي. كان أثر الاتجاه الجديد للتصدير الزراعي لفائدة كبار ملّاك الأراضي والتجار مدمّرًا على صغار المزارعين، وقد تمحور حول المنطق الاستخراجي المستند إلى تعظيم استخراج القيمة من الطبيعة دون مراعاة ضرورة تجديدها، مما يتسبب بمشاكل بيئية هائلة.

ومع اعتماده على استيراد معظم الأغذية الأساسية، وتحديدًا الحبوب، بات الإنتاج الزراعي في الشرق الأوسط أكثر تخصصًا، مع التركيز أسواق تصدير محددة. تدريجيًا، تحوّل لبنان وسوريا والأردن والمغرب وتونس ومصر إلى مصدّرين مهمّين للفواكه والخضروات لدول الخليج والاتحاد الأوروبي. وبالرغم من عدم تمتّع الدول العربية بوفرة الموارد الطبيعية، إلا أنها شكلت حوالي ١٥٪ من سوق البندورة العالمية في السنوات الأخيرة (UN-Com-trade 2019). ويُعتبر المغرب المصدر الرابع للبندورة عالميًا، ففي العام ٢٠١٧ وحده، استحوذ على ٦.٥٪ من حصة السوق العالمية (المرجع نفسه)، وبات الأردن من بين أكبر عشرة مصدرين للبندورة خلال العقد الماضي، مع ٤٪ من إجمالي حصة السوق العالمية. أمّا سوريا، وبالرغم من الحرب المستمرة، فتُصدّر حوالي ٢٪ من الإنتاج، ومصر ١٪ وتونس ٠.٥٪ (المرجع نفسه). وغالبًا ما يتم توجيه الإنتاج في المشرق إلى أسواق الخليج، وفي المغرب إلى

وفقًا لجمعية مصدري لحوم البقر البرازيلية (ABIEC 2018)، تم شحن ٣٤١،٦٦٠ طنًا من لحوم الأبقار إلى ١٥ من أصل ٢٢ دولة عربية من البرازيل في العام ٢٠١٨، تمثل ٢٠.٨٪ من صادرات البرازيل للّحوم. وبالرغم من أن قيد عنّاف السعودية يصل إلى حوالي ثلث سكان مصر، استوردت المملكة في العام ٢٠١٦ لحومًا بنسبة ٥٠٪ أكثر من مصر (EuroMeatNews 2018). ولمواجهة هذا الطلب المتزايد على اللحوم، ارتفع إجمالي إنتاج اللحوم في البرازيل بمقدار ١١ ضعف بين عامي ١٩٦١و٢٠١٠، وزادت صادرات اللحوم أربع مرات بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠، وأصبح البلد اليوم أكبر مصدر للحم البقر في العالم (Weis 2013). يعتمد هذا النمو على مجمع صناعي ذو قدرة تنافسية عالية مبني على زيت البذور والعلف للماشية والمحاصيل المرنة، بالإضافة إلى تربية الماشية على مساحات شاسعة وثقافة فول الصويا التي دمرت أجزاء كبيرة من غابات الأمازون المَطِيْرَة (Weis 2013; North and Grinspun 2016). وهذا يدل على أن التأثيرات البيئية للنظام الغذائي الإقليمي ليست محلية فحسب، بل يتم استيرادها أيضًا من مناطق بعيدة جغرافيًا.

يشير ماركس إلى علاقة تكافلية أيضية بين الاجتماع والطبيعة، والتي تكمن في صميم جميع العلاقات، حيث عرّف العمل بـ«التفاعل الأيضي بين الناس والطبيعة» (Goodman and Sage 2016, p.132). ويقوم هذا المفهوم الأساسي في دراسات الإيكولوجيا السياسية عادة بالتركيز على العلاقة بين المحيط الحيوي المُستنزف والعلاقات الاجتماعية الاستغلالية، وعلى تدهور الموارد في نقاط الإنتاج والتلوث في نقاط الاستهلاك، مما يؤدي إلى تعطّل وتصدّع دورات التجدد الطبيعي (Foster and Magdoff 1998). هذا وتقع علاقات الإنتاج الرأسمالية والتضاد بين الأطراف والوسط، أي الريف المُستنزف والثروة المركزة في المدينة، في صلب نظرية الصدع الأيضي (Harvey 2006). وبالنسبة لماركس، لن تكون استعادة العلاقة الأيضية ممكنة إلا من خلال «التآلف القوي بين المدينة والريف» (Moore 2000; McClintock 2010; Foster and Holleman 2014). أدّى هذا الفصل المتزايد بين المنتجين الريفيين والمستهلكين في المناطق الحضرية إلى تعطيل تدوير المغذّيات التقليدية، مما تسبب في استنفاد خصوبة التربة على نطاق واسع والاعتماد على الأسمدة المستوردة ، والتي بدأت مع ذرق الطائر في البيرو في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، قبل تطوير الأسمدة الكيماوية (Foster 1999).

ويشير ديكسون وهاترسلي وإسحاق (Dixon, Hattersley, and Isaacs 2014) إلى أن التبادل المعطَّل بين الأنظمة الاجتماعية والطبيعية في الصدع الأيضي المعاصر تدفعه أربع تصدّعات بيئية رئيسية، ونجدها مقنعة للغاية في تحليل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

١) الاستنزاف الزراعي-البيئي الناجم عن نظام إنتاج وتوزيع الأغذية غير المستدام، والذي يمكن إدراكه في المنطقة بمقاييس مختلفة، على سبيل المثال، استنزاف طبقات المياه الجوفية لإنتاج محاصيل نقدية للتصدير، وانخفاض خصوبة التربة في مجرى نهر النيل، وإنشاء واحات كثيفة استخدام المياه في عديد من بلدان شمال أفريقيا ومجلس التعاون الخليجي لإنتاج التمور، أو [illegible] د. كما تكثر [illegible] ات

الحرارة إلى جانب سقوط الأمطار بشكل متذبذب، والتي تؤثر على الإنتاج الزراعي وتوافر الغذاء.

٢) تآكل السيادة الغذائية على مستوى الدولة القومية، ويرجع ذلك أساسًا إلى الشكل الشركاتي لإمدادات المواد الغذائية مع أنظمة جديدة لبيع المواد الغذائية، فضلاً عن تجريد صغار المزارعين من الأراضي. ويجب أيضًا توجيه الأنظار إلى عملية إدخال المحاصيل المعدلة وراثيًا إلى المنطقة، التي تحاول مونسانتو باستمرار اجتياح أسواقها الواعدة، لا سيما بالنسبة لأنواع الحبوب المقاومة للجفاف.

٣) تدهور الطباخة المستمر في المنطقة، حيث يؤدّي تغلغل مصالح الشركات إلى القضاء على المعرفة والمهارات المتعلقة بحفظ وطبخ وتزويد الطعام، الأمر الجلي في الابتعاد عن الحمية المتوسطية.

٤) حالات الإجهاد الأيضي البشري التي تحدث مع سهولة الوصول للطاقة الغذائية بأسعار معقولة من الأغذية المصنّعة إلى جانب غياب النشاط البدني. فقد أدت إعادة هيكلة الشركات لبيئات الأغذية المحلية إلى تقليل خيارات الحصول على تنوع «غذائي جيد».

نجد مفاهيم متعلّقة بالزراعة الإيكولوجية والسيادة الغذائية في صلب الحاجة لمعالجة الأيض الاجتماعي-الطبيعي لمواجهة نظام الغذاء المهيمن (Holt-Gimenez and Patel 2012; Martiniello in this number)، وهناك ضرورة متأصلة في كليهما للاعتراف بأن التغذية والزراعة تطورتا معًا ضمن ظروف بيئتهما «المحلية» الأصلية المحددة. فالمحلّية والغذاء التقليدي هي من القضايا الإيكولوجية ذات الفوائد الصحية. فالنظام الغذائي المتوسطي يتأقلم بانتظام مع درجات الحرارة المرتفعة وتغيّر المناخ، وهو يُعتبر أفضل معيار لصحة الإنسان في العالم (Dernini et al. 2017)، ويجب أن يكون محوريًا في أي احتمالات للحق في الغذاء في المنطقة. وهناك سببية مثيرة للاهتمام للغاية يجب استكشافها بشكل أكبر في النظم الغذائية المعاصرة، بين ما يُعتبر متلازمة أيضية بتعابير الصحة الغذائية والطبية، ومفهوم الصدع الأيضي لماركس.

باختصار، قامت المصالح النيوليبرالية بالثناء على المزارعين الرياديين، معتبرة أن التصحيحات بين العرض والطلب ستوفر ظروف المنافسة والسوق المؤاتية للمنتجين والمستهلكين. وفي هذا النمط النيوليبرالي للتنظيم، يتمثل دور الدولة في تشجيع تدويل تجارة المواد الغذائية وزيادة التسويق في ظل المنافسة الحرة. وتتميز الرأسمالية النيوليبرالية على وجه الخصوص بتآكل ما تبقّى من الرفاهية الاجتماعية لصالح الدولة المنظمة للسوق، وتحرير تدفقات رأس المال والسلع والخدمات، وظهور التمويل كقطاع مهيمن في الاقتصاد. ضمن هذا السياق من النمط الرأسمالي للإنتاج، يشير جيمس أوكونور (O'Connor 1998) إلى تناقض ثانٍ للرأسمالية، وهو التناقض الإيكولوجي، أي التفاعل الإشكالي بين الطبيعة والديناميات الرأسمالية. وليست الحواجز البيئية هي التي تحد من الاحتمالات المادية لوجود المجتمعات البشرية، بالمعنى المالتوسي، ولكن تدهور الظروف البيئية مع نمط الإنتاج الرأسمالي المكثّف. تقوم الطبيعة الاستخراجية للرأسمالية، التي تستغل وتسيء استخدام الطبيعة، على الحاجة إلى منظومة تراكم تؤدّي إلى تدهور النظم البيئية طالما

مراجع

1. ABIEC. 2018. “Brazil’s Beef Exports To Arab Countries Hit 11-Year High,” 2018. https://anba.com.br/en/arab-countries-beef-imports-from-brazil-hit-11-year-high/.
2. Aglietta, Michel. 2000. A Theory of Capitalist Regulation: The US Experience. Vol. 28. Verso.
3. Akram-Lodhi, A. Haroon. 2012. “Contextualising Land Grabbing: Contemporary Land Deals, the Global Subsistence Crisis and the World Food System.” Canadian Journal of Development Studies/Revue Canadienne d’études Du Développement 33 (2): 119–142.
4. Alleaume, Ghislaine. 1999. “An Industrial Revolution in Agriculture? Some Observations on the Evolution of Rural Egypt in the Nineteenth Century.” In Proceedings of the British Academy, 96:331–346. Oxford University Press.
5. Araghi, Farshad. 2003. “Food Regimes and the Production of Value: Some Methodological Issues.” The Journal of Peasant Studies 30 (2): 41-70.
6. Badran, Mohammad, and Ismail Laher. 2012. “Type II Diabetes Mellitus in Arabic-Speaking Countries.” International Journal of Endocrinology 2012.
7. Batatu, Hanna. 1999. Syria’s Peasantry, the Descendants of Its Lesser Rural Notables, and Their Politics. Princeton University Press.
8. Beckert, Sven. 2004. “Emancipation and Empire: Reconstructing the Worldwide Web of Cotton Production in the Age of the American Civil War.” The American Historical Review 109 (5): 1405–38.
9. Beinin, Joel. 2001. Workers and Peasants in the Modern Middle East. Cambridge: Cambridge University Press.
10. Beinin, Joel, and Zachary Lockman. 1988. Workers on the Nile: Nationalism, Communism, Islam, and the Egyptian Working Class, 1882 - 1954. Princeton Studies on the Near East. London: Tauris.
11. Bello, Walden F 2009. The Food Wars. Verso London.
12. Bennett, Merrill K., and Edward M.H. Lloyd. 1956. Food and Inflation in the Middle East, 1940-45. Vol. 9. Stanford University Press.
13. Bernstein, Henry. 2016. “Agrarian Political Economy and Modern World Capitalism: The Contributions of Food Regime Analysis.” The Journal of Peasant Studies 43 (3): 611–647.
14. Borras, Saturnino M, and Jennifer C Franco. 2013. “Global Land Grabbing and Political Reactions ‘From Below.’” Third World Quarterly 34 (9): 1723–47.
15. Boyer, Robert. 1990. The Regulation School: A Critical Introduction. Columbia University Press.
16. Burke III, Edmond. 1976. Struggle and Survival in the Modern Middle East. Berkeley: University of California Press.
17. Burns, William J. 1985. Economic Aid and American Policy toward Egypt, 1955-1981. Suny Press.
18. Bush, Ray. 2000. “An Agricultural Strategy without Farmers: Egypt’s Countryside in the New Millennium.” Review of African Political Economy 27 (84): 235–249.
19. ———. 2007. “Politics, Power and Poverty: Twenty Years of Agricultural Reform and Market Liberalisation in Egypt.” Third World Quarterly 28 (8): 1599–1615.
20. ———. 2016. “Family Farming in the Near East and North Africa.” International Policy Centre for Inclusive Growth (IPC-IG).
21. Bush, Ray, and Habib Ayeb. 2012. Marginality and Exclusion in Egypt. Zed Books Ltd.
22. Bush, Ray, and Giuliano Martiniello. 2017. “Food Riots and Protest: Agrarian Modernizations and Structural Crises.” World Development 91 (March): 193–207.
23. Dernini, S., E. M. Berry, Lluis Serra-Majem, C. La Vecchia, R. Capone, F X. Medina, Javier Aranceta-Bartrina, R. Belahsen, B. Burlingame, and G. Calabrese. 2017. “Med Diet 4.0: The Mediterranean Diet with Four Sustainable Benefits.” Public Health Nutrition 20 (7): 1322–1330.
24. Dixon, Jane, Libby Hattersley, and Bronwyn Isaacs. 2014. “Transgressing Retail: Supermarkets, Liminoid Power and the Metabolic Rift.” In Food Transgressions: Making Sense of Contemporary Food Politics, 131–153. Routledge Abingdon, Oxon.
25. Dixon, Marion. 2014. “The Land Grab, Finance Capital, and Food Regime Restructuring: The Case of Egypt.” Review of African Political Economy 41 (140): 232–48.
26. El Nour, Saker. 2017 “الأرض والفلاح والمستثمر ’دراسة في المسألة الزراعية والفلاحية في مصر’ Ala’rdh Walflah Walmstthmr Ddrasah Fi Almsa’lah Alzraa’iah Walflahiah Fi Msr.” 2017.
27. El-Ghonemy, M. Riad. 1993. “Food Security and Rural Development in North Africa.” Middle Eastern Studies 29 (3): 445–466.
28. ———. 1999. The Political Economy of Market-Based Land Reform. United Nations Research Institute for Social Development New York.
29. EuroMeatNews. 2018. “Brazil’s Beef Exports Reached $6.2 Billion in 2017” February 19, 2018. http://euromeatnews.com/Article-Brazils-beef-exports-reached-%246.2-billion-in-2017/801.
30. Fahed, Akl, Abdul-Karim M. El-Hage-Sleiman, Theresa I. Farhat, and Georges M. Nemer. 2012. “Diet, Genetics, and Disease: A Focus on the Middle East and North Africa Region.” Journal of Nutrition and Metabolism. https://dash.harvard.edu/handle/1/10345148.
31. FAO. 2017. “The State of Food and Agriculture 2017 - Leveraging Food Systems for Inclusive Rural Transformation.”
32. Foster, John Bellamy. 1999. “Marx’s Theory of Metabolic Rift: Classical Foundations for Environmental Sociology.” American Journal of Sociology 105 (2): 366–405.
33. Foster, John Bellamy, and Hannah Holleman. 2014. “The Theory of Unequal Ecological Exchange: A Marx-Odum Dialectic.” Journal of Peasant Studies 41 (2): 199–233.
34. Foster, John Bellamy, and Fred Magdoff. 1998. “Liebig, Marx, and the Depletion of Soil Fertility: Relevance for Today’s Agriculture.” Monthly Review 50 (3): 32–46.
35. Friedmann, Harriet. 1993. “The Political Economy of Food: A Global Crisis.” New Left Review, no. 197: 29–57.
36. Gaud, William S. 1968. “The Green Revolution: Accomplishments and Apprehensions (Speech at The Society for International Development, Shorehan Hotel Washington, DC) - March 8, 1968.” 1968. http://www.agbioworld.org/biotech-info/topics/borlaug/borlaug-green.html.
37. Ghiotti, Stéphane, and Roland Riachi. 2013. “Water Management in Lebanon: A Confiscated Reform?” Etudes Rurales, no. 2: 135–152.
38. Ghosh, Jayati. 2010. “The Unnatural Coupling: Food and Global Finance.” Journal of Agrarian Change 10 (1): 72–86.
39. Goodman, Michael K., and Colin Sage. 2016. Food Transgressions: Making Sense of Contemporary Food Politics. Routledge.
40. Hanieh, Adam. 2018. Money, Markets, and Monarchies: The Gulf Cooperation Council and the Political Economy of the Contemporary Middle East. Cambridge University Press.
41. Harrigan, J. 2014. The Political Economy of Arab Food Sovereignty. Springer.
42. Harvey, David. 2006. Spaces of Global Capitalism. Verso.
43. Headrick, Daniel R. 1981. The Tools of Empire: Technology and European Imperialism in the Nineteenth Century. New York: Oxford University Press.
44. Holt-Gimenez, Eric, and Raj Patel. 2012. Food Rebellions: Crisis and the Hunger for Justice. Food First Books.
45. Isakson, S. Ryan. 2014. “Food and Finance: The Financial Transformation of Agro-Food Supply Chains.” Journal of Peasant Studies 41 (5): 749–775.
46. Issawi, Charles, ed. 1988. The Fertile Crescent, 1800-1914: A Documentary Economic History. Studies in Middle Eastern History. New York: Oxford University Press.
47. ———. 2013. An Economic History of the Middle East and North Africa. Routledge
48. Jessop, Bob. 1990. “Regulation Theories in Retrospect and Prospect.” Economy and Society 19 (2): 153–216.
49. Kazemi, Farhad, and John Waterbury. 1991. Peasants and Politics in the Modern Middle East. Distributed by University Presses of Florida.
50. Lewis, Mary Dewhurst. 2013. Divided Rule: Sovereignty and Empire in French Tunisia, 1881Ð1938. Univ of California Press.
51. Lipton, Michael. 1977. Why Poor People Stay Poor : A Study of Urban Bias in World Development. London : Canberra, ACT : Temple Smith ; Australian National University Press. https://openresearch-repository.anu.edu.au/handle/1885/114902.
52. Martiniello, Giuliano. 2013. “Land Dispossession and Rural Social Movements: The 2011 Conference in Mali.” Review of African Political Economy 40 (136): 309–320.
53. Matar, Linda, and Ali Kadri. 2018. Syria: From National Independence to Proxy War. Springer.
54. McClintock, Nathan. 2010. “Why Farm the City? Theorizing Urban Agriculture through a Lens of Metabolic Rift.” Cambridge Journal of Regions, Economy and Society 3 (2): 191–207.
55. McMichael, Philip. 2005. “Global Development and the Corporate Food Regime.” In New Directions in the Sociology of Global Development, 265–299. Emerald Group Publishing Limited.

East: People, Places, Borders. Taylor & Francis.
70. Walton, John, and David Seddon. 1994. Free Markets & Food Riots: The Politics of Global Adjustment. Studies in Urban and Social Change. Oxford, UK ; Cambridge, Mass: Blackwell.
71. Weis, Tony. 2013. The Ecological Hoofprint: The Global Burden of Industrial Livestock. Zed Books Ltd.
72. Weulersse, Jacques. 1946. Paysans de Syrie et Du Proche-Orient. Paris, Gallimard.
73. White, Ben, Saturnino M. Borras Jr, Ruth Hall, Ian Scoones, and Wendy Wolford. 2013. "The New Enclosures: Critical Perspectives on Corporate Land Deals." In The New Enclosures: Critical Perspectives on Corporate Land Deals, 13–42. Routledge.
74. Wittman, Hannah. 2011. "Food Sovereignty: A New Rights Framework for Food and Nature?" Environment and Society 2 (1): 87–105.
75. Woertz, Eckart. 2014. "Historic Food Regimes and the Middle East." In Food Security in the Middle East, edited by Zahra Babar and Suzi Mirgani, 19–38. Oxford University Press.
76. ———. 2017. "Agriculture and Development in the Wake of the Arab Spring." International Development Policy | Revue internationale de politique de développement 7 (7).
77. World Bank, FAO and IFAD. 2009. "Improving Food Security in Arab Countries." 2009. http://www.fao.org/family-farming/detail/en/c/294448/.
56. ———. 2013. "Land Grabbing as Security Mercantilism in International Relations." Globalizations 10 (1): 47–64.
57. Moore, Jason W. 2000. "Environmental Crises and the Metabolic Rift in World-Historical Perspective." Organization & Environment 13 (2): 123–157.
58. ———. 2010. "Cheap Food & Bad Money: Food, Frontiers, and Financialization in the Rise and Demise of Neoliberalism." Review (Fernand Braudel Center) 33 (2/3): 225–61.
59. North, Liisa L., and Ricardo Grinspun. 2016. "Neo-Extractivism and the New Latin American Developmentalism: The Missing Piece of Rural Transformation." Third World Quarterly 37 (8): 1483–1504.
60. O'Connor, James R. 1998. Natural Causes: Essays in Ecological Marxism. The Guilford Press.
61. Otero, Gerardo. 2008. "Neoliberal Globalism and the Biotechnology Revolution: Economic and Historical Context." Food for the Few: Neoliberal Globalism and Biotechnology in Latin America, 1–29.
62. Otero, Gerardo, Gabriela Pechlaner, Giselle Liberman, and Efe Can Gürcan. 2015. "Food Security and Inequality: Measuring the Risk of Exposure to the Neoliberal Diet." Simons Papers in Security and Development 42: 2015.
63. Owen, Roger. 1993. The Middle East in the World Economy, 1800-1914. IB Tauris.
64. Richards, Alan. 1982. Egypt's Agricultural Development, 1800-1980: Technical and Social Change. Westview Press Boulder, CO.
65. Shepherd, Benjamin. 2014. "Investments in Foreign Agriculture as a Gulf State Food Security Strategy: Towards Better Policy." In Environmental Cost and Face of Agriculture in the Gulf Cooperation Council Countries, 125–144. Springer.
66. Sneddon, Chris, and Coleen Fox. 2011. "The Cold War, the US Bureau of Reclamation, and the Technopolitics of River Basin Development, 1950–1970." Political Geography 30 (8): 450–460.
67. UN-Comtrade. 2019. "UN Comtrade Analytics - Trade Dashboard." accessed 2019. https://comtrade.un.org/labs/data-explorer/.
68. Van der Ploeg, Jan Douwe. 2012. The New Peasantries: Struggles for Autonomy and Sustainability in an Era of Empire and Globalization. Routledge.
69. Vignal, Leïla. 2016. The Transnational Middle

تغيير النموذج:
الانتقال نحو السيادة الغذائية
تأملات نظرية وعملية

جوليانو مارتينيلو
أستاذ مساعد متخصص في تنمية المجتمع الريفي، كلية العلوم الزراعية والغذائية، الجامعة الأمريكية في بيروت

١. مقدمة

وفقاً للتقرير العالمي حول الأزمات الغذائية، واجه ما يقارب ١٢٧ مليون شخص في ٥١ بلد مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي في العام ٢٠١٧، من بينها أربعة بلدان في الشرق الأوسط تعاني من نزاعات مزمنة سجّلت معدّلات عالية جداً من السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي: ١٧ مليون في اليمن و أكثر من ١٠ ملايين موزعة بين سوريا والعراق وفلسطين (FSIN 2018, P. 2-3). من دون شك، فإن الحرب هي المحرّك الأساسي لانعدام الأمن الغذائي في حالات الطوارئ السياسية الكبرى. لكن هذا التحليل يقلّل من أثر الديناميات الطويلة الأمد التي تسببت به وقامت بإعادة إنتاجه في المنطقة. فعلى سبيل المثال، كان الارتفاع الحاد العالمي في أسعار المواد الغذائية في ٢٠٠٧-٢٠٠٨ والاضطرابات المتعلقة بالغذاء في المناطق الفقيرة المدينية (بوش ومارينيلو، ٢٠١٧) محرّكاً لاحتجاجات الربيع العربي، التي كانت إحدى مطالبها الشعبية الرئيسية الوصول إلى الخبز والعدالة.

دق جرس الإنذار هذا بقوّة، خاصة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي أصبحت تعتمد بشكل لا يصدق في العقود الأخيرة على الأسواق الدولية والمساعدات الغذائية المخصصة للاستهلاك اليومي للأعداد المتنامية لسكان المدن، وخاصة الحبوب وغيرها من السلع الزراعية الرئيسية. وتستورد حكومات الشرق الأوسط، الذي أصبح أكثر المناطق تبعية بالنسبة للغذاء في العالم (Harrigan 2012)، حوالي ثلث الحبوب المتداولة عالمياً (Woerz 2014). وقد ساهمت هذه الأحداث بشكل كبير في العودة إلى النقاشات حول قضايا الغذاء، وخاصة التبعية الغذائية، في سياق تركز تجارة الأغذية العالمية، وخاصة أسواق الحبوب، بيد عدد صغير من البلدان المصدرة الرئيسية والشركات الزراعية-الصناعية: حيث ٧٠٪ من تجارة الحبوب واللحوم العالمية تسيطر عليها الشركات الكبرى عبر الوطنية الأربعة الكبرى: آرتشر ميدلاندز، بانج، كارجيل، ودريفوس (زريق، ٢٠١٢).

فاقم استمرار الصراعات العسكرية والسياسية في المنطقة انعدام الأمن الغذائي والتبعية الغذائية، إلى جانب الدمار البيئي وتغير المناخ، مما ساهم في زيادة سوء احتمالات الأمن الغذائي، ولا سيما بالنسبة لصغار الملاكين وسكان الريف الفقراء الذين يعانون من صعوبة متزايدة في إعادة إنتاج سبل عيشهم (بوش 2016). وتقترح رهنيما (٢٠٠٨) أن المنطقة تواجه أيضاً «إسلاموية راديكالية» ناشئة في «أجزاء عديدة من آسيا، غالبًا في سياق فشل التطور التنموي والأنظمة الفاسدة والسلطوية» (ورد في فيلتماير ٢٠١١، ص.٢٣٦).

رغم الفروقات الهائلة فيما بينها في استخدام وتوافر الأراضي والمياه والأنظمة الإيكولوجية، فقد استجابت الدول العربية بشكل كبير لخطر انعدام الأمن الغذائي من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل. ولمواجهة ازدياد تحديات الأمن الغذائي، كانت للحكومات العربية مجموعة متنوعة من الاستجابات للتذبذبات الهائلة لأسعار المواد الغذائية عالمياً، بدءاً من الإعانات الغذائية في الأردن ولبنان، والحوافز للمنتجين في إيران، إلى زيادة تخزين الأغذية والإجراءات الأكثر عدوانية لحيازة الأراضي على نطاق واسع في الخارج، وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، من قبل دول مثل المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات (هاريغان، 2014، الفصل 3). وتشمل المحاولات الأخرى لمواجهة تفاقم وضع الأمن الغذائي مجموعة كبيرة من الإصلاحات التقنية، مثل التكثيف الزراعي، وتوسيع نطاق الري، وتطوير سلسلة القيمة، وتدخلات أخرى تهدف لزيادة تخصص الاقتصادات الزراعية في العديد من البلدان العربية في أسواق كالفواكه والخضروات التي، كما يقال، تتمتّع بميزات تنافسية أعلى. لذلك، تنصح المؤسسات المالية الدولية باستخدام عائدات هذه الأنشطة لشراء الحبوب من الأسواق العالمية. هكذا، يتم النظر إلى الأمن الغذائي أكثر فأكثر باعتباره ينطوي على تحديات تقنية بحتة: كيفية مواءمة التكنولوجيات الجديدة مع أفضل ممارسات الإدارة، وكيفية تحسين سلاسل القيمة السليمة، والتواصل بين المناطق المختلفة. وهذا النهج يقلل من قيمة الأمن الغذائي كجزء لا يتجزأ من العلاقات الاجتماعية والسياسية (أنظر سين، ١٩٨١). ويسود التركيز على الإصلاحات الفنية ما بين التكنوقراط والمنظمات الدولية وفي خطابات الشركات ذات الدوافع الخفية لزيادة مبيعاتها من البذور والمبيدات الحشرية إلى حدّها الأقصى.

لكن، يبدو أن محاولات إيجاد الحلول للأزمة الغذائية من خلال استراتيجيات التحديث الزراعي تؤدّي إلى تعزيز المقاربة التجارية للأمن الغذائي وأولوية الزراعة الرأسمالية الموجهة للتصدير على أساس الاستخدام المكثف للمواد الكيميائية والسموم الزراعية والبذور المهجّنة وضخ المياه بشكل هائل، مع قلة الاهتمام أو عدمه بقضايا تحسين إمكانية حصول صغار الملاكين على الأراضي، وإعادة توزيعها، والزراعة البعلية والمستدامة بيئياً. لقد فشلت هذه التدخلات قصيرة الأجل في معالجة الأسئلة التي تشكل لب أزمة الغذاء التي تواجه بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما تتهرّب الكثير من الروايات عن أزمات الغذاء الحالية في المنطقة من سؤال لماذا تحوّلت المنطقة التي كانت تعرف باسم الهلال الخصيب، وكمنطقة اكتفاء ذاتي وسلة غذاء منذ زمن ليس ببعيد، إلى الاعتماد الكبير على تجارة المواد الغذائية في الأصقاع البعيدة. وهذا يتناقض مع ما كان يعرف منذ زمن بعيد عن فائض إنتاج الحبوب الذي جذب الدول الأوروبية إلى احتلال شمال أفريقيا (الغنيمي، ١٩٩٣، ص.٤٥٢). ويجدر الانتباه إلى أن ظاهرة انعدام الأمن الغذائي بدأت في الواقع منذ وقت قريب نسبياً، مدفوعة بإدماج المنطقة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وما يتصل بذلك من عمليات إعادة الهيكلة الرأسمالية للأراضي والزراعة (أوين ١٩٨١، عيساوي ١٩٨٢). أما وضع التبعية الغذائية الحادة الحالي، فقد نتج بالفعل من التحولات الهيكلية والسياسية في سياسات الغذاء والزراعة والأراضي في المنطقة، والتي حالت دون قيام بلدانها بتكييف الإنتاج المحلي للغذاء مع الاحتياجات المتزايدة للاستهلاك الداخلي (الغنيمي ١٩٩٣).

منذ العام ١٩٨١، أكّد تقرير من إعداد الإسكوا حول «قضايا الأمن الغذائي في الشرق الأدنى العربي» على أن نمو إنتاج الغذاء في غرب آسيا لا يضاهي النمو السكاني (٣٪ سنويًا) وكان بالتالي أقل بكثير من الطلب المحلي على الغذاء، الذي بلغ ٤.٥٪ سنوياً. وقد شدد التقرير على أن الاعتماد الكبير نسبياً على الأغذية المستوردة إلى جانب تركيز واردات الأغذية في عدد قليل من مصادر الإمدادات الأجنبية يمثل التهديد الأساسي للأمن الغذائي العربي (الشربيني ١٩٨١، ص. ٢٢٥).

يستكشف هذا الفصل الطرق التي تحولت بها النظم الغذائية والزراعية الوطنية في المنطقة وكيف خضعت لضرورات الأسواق العالمية كترياق للنقص الحالي في شرح الدوافع الرئيسية والأسباب الكامنة وراء حالة التبعية الغذائية الراهنة في المنطقة، وذلك من خلال تحليل دور منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ضمن منظومة غذائية دولية متغيّرة وآثارها على الأمن الغذائي. ثم يقدّم تأريخاً لمسار مفهوم السيادة الغذائية ويحلل تطوّر الأفكار حول الغذاء منذ فترة ما بعد الحرب (العالمية الثانية) والتحدي الذي تمثّله لنظام الغذاء الحالي. كما يحلل العقبات والفرص المتاحة للتحول نحو أساليب أكثر استدامة من الناحيتين الاجتماعية والإيكولوجية لتنظيم إنتاج الأغذية وتداولها واستهلاكها في المنطقة. أمّا القسم الأخير من الفصل، فينظر إلى حالات موجودة بالفعل لممارسات إيكولوجية زراعية صالحة في المنطقة والتي تشير إلى آفاق إدراكية بديلة تتصدى لهيمنة المنظومة الغذائية العالمية القائمة على الشركات.

٢. السيادة الغذائية: التطور المفاهيمي

قد يكون من المفيد التعامل مع السؤال البحثي المطروح أعلاه من خلال اقتراح تحليل تاريخي للأنظمة الغذائية العالمية المتغيرة وموقع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيه. ويشير مفهوم المنظومة الغذائية، كما صاغه مكمايكل وفريدمان (١٩٨٩)، إلى نمط من إنتاج الأغذية وتداولها واستهلاكها على نطاق عالمي يتمحور حول الأدوار المترابطة للسوق والدولة في السياق العام للتنمية الرأسمالية. وكما يوضح رياشي ومارتينيللو (هذا الكتاب)، ساهم الاندماج التدريجي للمنطقة في المنظومة الغذائية الدولية في تشكيل تقسيم محدد للعمل الزراعي عبر ثلاثة مداحل. من خلال تنفيذ إصلاحات الأراضي والإصلاحات الزراعية التي سهلت ظهور حقوق الملكية الخاصة والطبقات المالكة في الريف والإصدار الإضافي المتزامن للمنتجات الزراعية وتوجيهها نحو الأسواق الدولية، ساهمت بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تفاقم ما هو المعروف اليوم باسم حالة التبعية الغذائية الهيكلية وانعدام الأمن الغذائي. مع مرور الوقت، ساهم هذا النموذج الرأسمالي للتنمية، الذي زاد من استخدام المدخلات الخارجية إلى أقصى حد وأدى إلى أنماط مكثفة من استغلال موارد الأرض والمياه، في خلق شكل معين من التخصص الزراعي، وتخلّى عن إنتاج الحبوب البعلية لمصلحة أسواق الفواكه والخضروات، وبشكل خاص في دول الخليج. وقد عزز النهوض بالزراعة الصناعية اعتماد الزراعات الأحادية المحصول، وفقدان التنوع البيولوجي، وتلوث الموارد، مما أسهم في انبعاثات الغازات الدفيئة وتفاقم قضايا التكاثر الاجتماعي والبيئي لنحو ٢٠ مليون مزارع/ة عائلي/ة في المنطقة.

الإندماج التدريجي للمنطقة العربية في المنظومة الغذائية الدولية
تطوير منطق الرأسمال في الزراعة

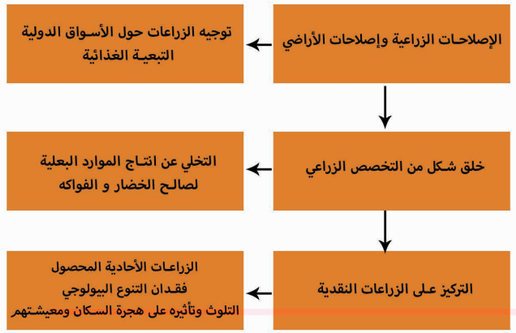

ويظهر رياشي ومارتينيللو أن الوضع الراهن لانعدام الأمن الغذائي في المنطقة لم ينتج ببساطة عن أسباب طبيعية (قلة المياه أو الأراضي الصالحة للزراعة، أو المناطق شبه القاحلة) ولا يمكن حصره بالصراعات العسكرية الحالية، بل كان نتيجة خيارات واعية وطويلة الأجل لسياسات اقتصادية عززت المقاربة التجارية للأمن الغذائي المتمحورة حول دور سلاسل القيمة الزراعية العالمية التي تحركها الشركات. باختصار، فإن إدماج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظومة غذائية دولية، مرت بثلاث مراحل، عمل تدريجياً على تطوير منطق الربح الرأسمالي في الزراعة وتكثيف درجة دمج الأراضي والمياه والموارد الزراعية في المنطقة. لقد غير نظام الغذاء الرأسمالي سريعاً الأفكار الأساسية التي تنظّم التحكم في الغذاء والوصول إليه واستخدامه. وكما قال بولاني (١٩٥٦) ، فإن التحول الرأسمالي للزراعة حوّل الغذاء إلى سلعة وهمية، سلعة يمكن شراؤها وبيعها كأي سلعة أخرى. تم إرساء هذه الأفكار من خلال المشروع النيوليبرالي، لكنها لم تكن دائمًا مهيمنة. سوف يستكشف القسم التالي تطور الأفكار الأساسية حول الغذاء بعد الحرب العالمية الثانية واستمراريتها أو عدمها في مفهوم السيادة الغذائية.

ظهرت فكرة الاكتفاء الغذائي الذاتي مباشرة بعد إتمام عملية إنهاء الاستعمار، عندما قامت عدة بلدان أفريقية وآسيوية ومن أميركا اللاتينية بتحديد الاكتفاء (والإنتاجية) الذاتي الغذائي كالهدف الرئيسي للتنمية. في إفريقيا والشرق الأوسط، انتشر مبدأ الاكتفاء الذاتي الغذائي، الذي حدده ماو تسي تونغ كعنصر أساسي في تحول وتجديد المجتمع الصيني (تشون ٢٠١٣) وبرز في أمريكا اللاتينية في سياق إصلاحات جذرية لإعادة توزيع الأراضي في الخمسينيات والستينيات (بوير ٢٠١٠)، تحت تأثير نظريات التبعية والتنمية غير المتكافئة (أمين ١٩٧٦) التي جذبت انتباه وخيال الناس والقادة في المناطق التي تخلّصت من الاستعمار. ومع تزايد إدراك حقيقة الاستخدام السياسي للمعونات الغذائية من قبل الولايات المتحدة من خلال القانون العام ٤٨٠ (أنظر/ي مكمايكل ٢٠٠٦) والتحدّيات التي تمثّلها حالات الجفاف والمجاعات المتكررة أمام الاحتياجات الغذائية المحلية (رايكس ١٩٨٨)، وجدت الحكومات العربية والإفريقية نفسها على مفترق طرق: قبول السياسات الغذائية التي تنظمها قوانين العرض والطلب التي تحددها الأسواق الدولية بشكل متزايد؛ أو اعتماد سياسات موجهة للسيطرة على النظام الزراعي-الغذائي الوطني من

المجموعة الأكبر من القوى التي تسهم في إعادة إنتاج الفقر. كما يعكس الرأيان محاولة لصياغة «حزمة» واحدة من تدابير التدخل حول القارة، والتي لا تأخذ في الاعتبار الظروف والاحتياجات المتنوعة لمختلف البلدان الأفريقية. علاوة على ذلك، فإن نموذج الإنتاج الزراعي المراد إنشاؤه لا ينبثق عن الاحتياجات الغذائية للبلد، بل يتأسس وفقًا لقانون الأفضلية النسبية. وأخيرًا، تركز برامج التدخل هذه بشكل أساسي على الزراعة التصديرية وتتجاهل الحبوب والزراعة البعلية التي تمثل مجالات نشاط المزارعين العائليين الفقراء.

من خلال هذه التدخلات، يتم استبدال مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي بمفهوم يحرّكه السوق حول الأمن الغذائي، والذي يزداد اعتماده ضمن سجل الأفضلية المقارنة، وتصبح فكرة الأمن الغذائي مسألة اقتصادية أكثر من كونها سياسية: دلالة على رفع الإنتاج للحدود القصوى وتحقيق الأداء الأمثل لتداول الأغذية على المستوى العالمي. من هذه الزاوية، يتم تفريغ مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي من ميزاته السياسية - دور الدولة، وخيارات سياسات الزراعة والأراضي، والتسلسل الهرمي الدولي للسلطة - ليصبح محدوداً في مصطلحات اقتصادية ضيّقة. يوفّر هذا الاستطراد مفهوم الأمن الغذائي كما نعرفه اليوم: يجب على كل دولة اعتماد استراتيجية تتسق مع مواردها وقدراتها لتحقيق أهدافها الفردية وتتعاون في الوقت نفسه على المستويين الإقليمي والدولي بهدف تنظيم حلول جماعية لمسائل الأمن الغذائي العالمي (منظمة الأغذية والزراعة ١٩٩٦).
اليوم، يأتي فهم الأمن الغذائي أيضاً من خلال منظور التوافر وإمكانية الوصول والقدرة على تحمّل التكاليف، وتركّز هذه الأفكار على الآليات التي يجب من خلالها توفير الغذاء للمستهلكين، سواء من خلال التجارة أو المساعدات أو التدخلات الإنسانية الأخرى. هكذا تصبح فكرة الأمن الغذائي جزءًا ثانويًا من فكرة سلاسل القيمة العالمية نظرًا لأن الأولى لا يمكن تحقيقها إلا من خلال صقل الأخيرة، مع معرفة ضئيلة بالزراعة والنظام الزراعي، وأشكال العمل، واستخدام المبيدات أو الكائنات المحورة وراثياً. مؤخراً، تم التعبير عن مفهوم الأمن الغذائي على المستوى الفردي والأسري من خلال عدسة التغذية، حيث يتم حصر مسألة الوصول إلى الغذاء في سلسلة من المعاملات أو الخيارات الاقتصادية تتخذها الجهات الفاعلة أو الأسر بشكل منطقي فيما يتعلق بالأغذية، ويتم قياسها من حيث السعرات الحرارية، مما يؤدي إلى الاستمرار في إبعاد الأسر عن هياكل السلطة والثروة على المستوى الوطني والدولي، الذي يعيد إنتاج انعدام الأمن الغذائي والتبعية الغذائية.

في السنوات الأخيرة، أعطت فكرة الحق في الغذاء، التي ظهرت في القانون الدولي من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولكن تم التقليل من أهميتها، وتجددت في مؤتمر القمة العالمي للأغذية في العام ١٩٩٦، زخماً لنمو حركات الديمقراطية الغذائية.

علاوة على ذلك، ووفقًا للمركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي، فإن السموم الزراعية المدمرة بيئيًا المستخدمة في إنتاج الشركات للغذاء قد أدّت إلى فقدان ٧٥٪ من التنوع الوراثي النباتي في المزارع خلال المئة عام الماضية. ويرتبط بذلك الحق في الغذاء الصحي والمستدام بيئيًا والملائم ثقافيًا، وهو المطلب القانوني الأساسي الذي تقوم عليه السيادة الغذائية، والذي يتطلب ضمانه سياسات تدعم الإنتاج الغذائي المتنوع في كل منطقة وبلد. في إطار السيادة الغذائية، لا يمكن معاملة الغذاء ببساطة كأي سلعة أخرى يتم تداولها أو المضاربة عليها من أجل الربح. يتوجّب النظر إلى الغذاء أولاً على أنه يخدم معيشة المجتمع وبشكل ثانوي كشيء يمكن التجارة به. تحت السيادة الغذائية، تكون للإمدادات المحلية والإقليمية الأسبقية على تزويد الأسواق البعيدة، ويتم رفض الزراعة الموجهة للتصدير. كما تتعارض سياسات «التجارة الحرة»، التي تمنع البلدان النامية من حماية زراعاتها من خلال الإعانات والتعريفات والسياسات العامة مثلاً، مع السيادة الغذائية، التي تشدد على المحليّة وعلى السيطرة على الأراضي والرعي والمياه والبذور والثروة الحيوانية من قبل مقدمي الغذاء المحليين. وهناك رفض صريح لخصخصة تلك الموارد، مثلا من خلال أنظمة حقوق الملكية الفكرية أو العقود التجارية، لذلك، فهي تصرّ على أهمية تثبيت النظام الغذائي داخل المجتمعات المحلية وقدرتها على الاستفادة من المعارف والمهارات الأصلية والتقليدية الموجودة واللازمة لتطوير نظم الأغذية المحلية، وهي بذلك تتعارض مع البحوث الموجهة للشركات والتقنيات المُنتَجة، كالهندسة الوراثية.

تقوم رؤية لا فيا كامبيسينا للسيادة الغذائية بالتركيز على الإيكولوجيا، مما يستلزم العناية بالموارد الطبيعية والاستخدام المستدام لها، وخاصة الأراضي والمياه والبذور، وقد ساعدت على إطلاق مساءلة اجتماعية للتفاعلات الاجتماعية-الإيكولوجية والتآزر مع المكونات البيولوجية كأساس للأنظمة الإيكولوجية الزراعية المستدامة. تطوّر النقاش من خلال تعميم فكرتي الإيكولوجيا الزراعية والزراعة البيئية. وفي هذا الصدد، تحاجج فاندانا شيفا أن نموذج الزراعة الصناعية قد ترسخت جذوره في الحرب، وتقول أن قوانين الاستغلال والهيمنة المزدوجة «تضر بصحة الناس والبيئة» (شيفا ٢٠١٦، ص. ٢)، وأن الرد يكون بتعزيز أهمية الاستراتيجيات التي تعمل على توسيع الزراعة الإيكولوجية أو العلاقات التي تربط وتحتضن التفاعلات بين التربة والبذور والشمس والماء والمزارعين. ويذكّر تحليلها، الذي تم تطويره على مدى أكثر من ٣٠ عامًا، صنّاع السياسات بأن «الاهتمام بكوكب الأرض وإطعام الناس يسيران جنبًا إلى جنب» (شيفا ٢٠١٦، ص. ١٢). لذلك، تتطلب السيادة الغذائية تحوّلات في أنظمة إنتاج وتوزيع الأغذية من أجل حماية الموارد الطبيعية وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، وتجنب الأساليب الصناعية كثيفة الاستهلاك للطاقة التي تلحق الضرر بالبيئة وصحة أولئك الذين يعيشون فيها.

لقد أصبحت هذه الدعوة إلى الممارسات الزراعية الإيكولوجية أكثر إلحاحًا في ضوء الآثار الكارثية لتغيّر المناخ التي يشعر بآثارها بشكل كبير المنتجون أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يعتمدون على الطبيعة في معيشتهم. حتى منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، التي روجت لنموذج الثورة الخضراء على مدى السنوات الخمسين الماضية، بدأت تشكك في الجدوى الإيكولوجية لهذا النموذج من الإنتاج. ويقول خوسيه غرازيانو دا سيلفا، المدير العام للفاو، في الندوة الدولية الثانية حول البيئة الزراعية التي أقيمت في روما في ٢٠١٨: «يواصل العالم إنتاج الغذاء وفقًا لمبادئ الثورة الخضراء في الستينيات وتستمر التربة والغابات والمياه ونوعية الهواء بالتدهور. نحن بحاجة إلى تغيير تحويلي.»

وبرأيه، فإن التركيز على زيادة الإنتاج بأي ثمن لم يكن كافياً للقضاء على الجوع، بالرغم من إنتاجنا مزيد من الغذاء لإطعام البشرية. تجسد الإيكولوجيا الزراعية هذا التحول المعرفي الضروري من خلال المساعدة في تعزيز التغيّر التحويلي في نظام الأغذية العالمي مع الحفاظ على البيئة في الآن ذاته، الأمر الذي يدعم مرونة المزارعين والاقتصادات المحلية، ويحمي الموارد الطبيعية، ويعزز التكيّف والتخفيف من آثار تغيّر المناخ، ويمنح قيمة للمعرفة المحلية والأصلية. ومن المهم الإشارة إلى ترابط الزراعة الإيكولوجية والسيادة الغذائية، فلا توجد سيادة غذائية من دون الزراعة الإيكولوجية، والأخيرة هي التقنية الزراعية للسيادة الغذائية. وبالتالي، فإن السيادة الغذائية هي في صلب قضايا أكبر تتعلق بالعدالة الاجتماعية وحقوق المزارعين ومجتمعات السكان الأصليين في السيطرة على مستقبلهم واتخاذ قراراتهم التي تؤكد على السيطرة المحلية والاستقلال الذاتي. وكما يشدد ويندفوهر وجونسين: «الأمن الغذائي هو مفهوم تقني أكثر، والحق في الغذاء مفهوم قانوني، والسيادة الغذائية هي في صلبها مفهوم سياسي» (ويندفوهر وجونسين ٢٠١٥).

في الواقع، يساعد مفهوم السيادة الغذائية على إعادة صياغة وإعادة تسييس مسألة الغذاء، مما يساهم في فتح المجال الديمقراطي لمنتجي الأغذية في الجنوب العالمي، في سياق تزدحم فيه مساحة السياسات الزراعية بالرأسماليين-الخيريين ووكالات الإغاثة التي تروّج بشكل عام للزراعة التجارية بقيادة السوق. أي أنه، وعلى الرغم من رغبة عدد كبير من المزارعين في التخلّص من الاعتماد على المواد الكيميائية الزراعية والبذور المهجّنة، فهم مكبّلون بالنظام، في ظل غياب طرق إنتاج بديلة ذات منظور إيكولوجي زراعي. وهذا من شأنه أن يساعد على خلق اقتصاد مرن للمزارعين في حال الدعم الضئيل أو المعدوم من المانحين الذين غالباً ما يفضّلون الزراعة التجارية التي يقودها السوق على إنتاج وتوافر الأغذية المحلية.

لقد فصّل إعلان نيليني، البيان الرسمي لمؤتمر «لا فيا كامبيسينا» في العام ٢٠٠٧، الطبيعة السلبية للتقنيات المستوردة ودورها في حماية مصالح الآخرين، لا سيما مصالح الاحتكارات، على حساب مصالح الناس، وانتقد «التقنيات والممارسات» التي أضرت بالقدرات المحلية، بما في ذلك البيئة والتربة التي يمكن أن تتأصل فيها الزراعة السليمة أيضاً. في مقابل هذه الثورة الزراعية من الأعلى إلى الأسفل، فإن «لا فيا كامبيسينا» تقدّر وتحترم وتعترف بتنوع المعرفة والغذاء واللغة والثقافة التقليدية، وهي تدافع عن طريق للفلاحين نحو الحداثة والتنمية وتروّج له من خلال التأكيد على حق الشعوب والمجتمعات والبلدان في تحديد سياساتها المتعلقة بالزراعة والعمل والأسماك والغذاء والأراضي التي تناسب الظروف الفريدة البيئية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وهي تشمل الحق الحقيقي في الغذاء وفي إنتاجه، مما يعني حق جميع الناس في الغذاء الآمن والمغذي والملائم ثقافياً وفي الموارد المنتجة للغذاء والقدرة على إعالة أنفسهم ومجتمعاتهم. السيادة الغذائية تعني أولوية حقوق الناس والمجتمع في الغذاء وإنتاج الغذاء، بدلاً من الهواجس التجارية. قد تكون مقاربة السيادة الغذائية مفيدة في تحديد وتنفيذ الاستثمارات الزراعية

التي تدعم الإعمال النشط للحق في الغذاء (والحقوق المرتبطة به)، من خلال وضع الأكثر تأثراً بالجوع وانعدام الأمن الغذائي في مركز صنع القرار. أو بعبارة أخرى، «إن استخدام إطار السيادة الغذائية يمكن أن يساعد في معالجة كيفية إعمال الحق في الغذاء في سياق معين، وبالتالي يمكن أن يكون بمثابة أداة مهمة لتصوّر - أو إعادة تصوّر - مسألة الاستثمار الزراعي» (شيافوني وآخرون ٢٠١٨، ص. ٣).

٤. تحوّل نموذجي للتعامل مع الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

تطورت فكرة السيادة الغذائية في أميركا اللاتينية بزخم من الحركات الاجتماعية الريفية التي تحالفت مع الدوائر التقدمية في الدولة، خاصة في البرازيل. وأصبحت السيادة الغذائية المانيفستو السياسي الذي ساعد على دمج منظمات الفلاحين المبعثرة ضمن حركة زراعية عبر وطنية (أنظر بوراس وإدلمان ٢٠٠٨). ومن ثم، انتقلت السيادة الغذائية إلى شرق آسيا وإلى حد ما إلى إفريقيا، لكن هذا الخطاب لم يجد له جذور في الشرق الأوسط. ومع ذلك، بدأ بعض منتقدي المسار الحالي للنظام الغذائي العالمي في التفكير في الفرص والتحديات المحتملة لنموذج السيادة الغذائية في تحليل أزمة الغذاء وحلولها الممكنة (عجل ٢٠١٨) وخاصة في المنطقة التي لا تزال تضم ٢٠ مليوناً من أصحاب الحيازات الصغيرة (بوش ٢٠١٦).

بالرغم من جاذبية المصطلح في الإضاءة على أهمية قضايا الغذاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن تطبيق إطار السيادة الغذائية فيها مليء بالتعقيدات المتعلقة بالحروب والنزاعات المستمرة والدمار البيئي وإفقار مصادر المياه والتغيّر المناخي والهجرات الجماعية. وكما لحظ عجل، قد تكون السيادة الغذائية وسيلة رائعة لمزج مصالح الذين لا يملكون الأراضي في الريف البرازيلي مع الذين لا يملكون الطعام في الأحياء العشوائية (الفافيلا)، لكن الصراع ضد النظام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هو غالباً في مرحلة تأمين السيادة، كفلسطين مثلاً، قبل إضفاء المحتوى والمعنى الاجتماعي عليها (٢٠١٨: ٦٨). بمعنى آخر، كيف يمكن للسيادة الغذائية في منطقة غارقة في صراعات عسكرية وسياسية متعددة تطرح في جوهرها أسئلة حول السيادة السياسية في أماكن كسوريا واليمن وفلسطين والعراق، تخطّي هذه الحواجز والتوجّه نحو السياسة التحويلية؟

بالنسبة للدولة-الأمّة، يوفّر إطار السيادة الغذائية، المرتكز أساساً على حق الأمم، استراتيجية لمعالجة انعدام الأمن الغذائي والتبعية في سياق تزايد مركزية الغذاء وتقلّب الأسعار. وبالرغم من أن غياب الحركات الفلاحية المنظمة (وفلسطين هي الاستثناء الوحيد) يعقّد بشدّة وضع السيادة الغذائية، نظرياً وعملياً، كما يثبت عجل (٢٠١٨) ببراعة، فإن لمفهوم السيادة الغذائية بعض الأساس في التاريخ الفكري للمنطقة. مثلاً، إن دعوة هذا المفهوم للانفصال عن الإمبراطوريات الغذائية وعن التبعية لأسواق الغذاء العالمية، يعيد إلى الأذهان مفهوم فك الارتباط الذي صاغه الاقتصادي المصري سمير أمين (١٩٩٠). كما تؤكّد هذه الدعوات السابقة للمفهوم على أهمية الهندسة الزراعية الشعبية، خاصة في تونس، حيث دفع الاهتمام بمشكلة جر المياه إلى التفكير بتقنيات مستدامة من الناحية البيئية لإدارة المياه وتطويرها، من بين عدّة حلول.

بالرغم من المشاكل الكبيرة التي تتمثل في ندرة المياه التي يسببها الإنسان، والارتفاع الهائل في الواردات الغذائية، والتعرض الشديد لتغير المناخ، والمشاكل الجدّية المتعلّقة بالآفات العابرة للحدود، يمكن للزراعة الإيكولوجية أو البيئية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تساعد في التعامل مع قضايا إدارة النظم الإيكولوجية للمياه العذبة والتي تعتبر ضرورية لصحة الإنسان والاستدامة البيئية والازدهار الاقتصادي. ويزداد الأمر أهمية في منطقة تشغل فيها الزراعة البعلية ٦٠٪ من الأراضي الزراعية، أي أن المجال مفتوح لإعادة إحياء هذه الزراعة بشكل إيكولوجي يقلل من المخاطر غير المتوقعة ويجعل النظام أكثر مرونة وأصحاب الحيازات الصغيرة أقل عرضة للخطر، وذلك من خلال أنماط متنوعة ومتعددة لزراعة المحاصيل واستراتيجيات حفظ المياه والتنوع الحيوي. وقد يساعد ذلك في تحسين خصوبة التربة المتدهورة في المنطقة، من خلال الزراعة الحراجية الإضافية لأصحاب الحيازات الصغيرة، على سبيل المثال، وهذا يتطلّب المزيد من التضافر والاستثمارات الجديدة، خاصة من خلال اعتماد المدارس الحقلية للمزارعين لتوفير مساحة تسمح لأصحاب الحيازات الصغيرة بالتجربة من أجل التعامل مع المشكلات الحالية والناشئة.

هذا يحتم ضرورة اعتماد مقاربات متنوعة، كالبحث النشط المبني على المشاركة، والبحث الميداني حول النظم الزراعية الهادفة إلى «تمكين السكان المحليين من مشاركة معارفهم في الحياة والظروف وتعزيزها وتحليلها، والتخطيط والعمل» (شامبرز ١٩٩٤، ص ٩٣٥-٩٦٣)، وعلى المشاركة أن تكون دامجة وشاملة لوجهة نظر المزارعين. ولكي تصبح المشاركة أكثر قدرة على التحويل، يقول جايلز موهان (٢٠٠٧) أننا بحاجة إلى اعتبارها «شكلاً من أشكال المواطنة، يتم من خلاله إضفاء الطابع المؤسسي على العمليات السياسية ويمكّن الناس من مساءلة الآخرين» (ص ٧٩٩)، كما أنه يتيح ممارسة السلطة على المستوى الفردي والجماعي، التي يفتقر المزارعون إليها. وغالبًا ما يأتي تحويل الزراعة إلى مشاريع باستخدام لغة «التمكين» غير التقليدية (رهمينا، ٢٠١٠) التي تمارسها بشكل رئيسي وكالات التنمية. لكن وجب التساؤل عما إذا كان دافع المزارعين هو التمكين، ولأي غرض.

ولتحسين التوسع في ممارسة الزراعة الإيكولوجية، يجب دعم صناع السياسات ببدائل قابلة للتطبيق وصديقة لأصحاب الحيازات الصغيرة ومراعية للبيئة. على السياسات مقاربة علم الزراعة الإيكولوجية بطريقة شاملة، يمكن أن تسهم في تعزيز المسائل الصحية، وغيرها. لا يمكن لما سبق أن يكون فعالاً من دون مساحة ديمقراطية تلبّي احتياجات الفقراء. ومع ذلك، فإن الزراعة الإيكولوجية ليست مجرد سلسلة من الوصفات الفنية، بل هي نهج يقدّر المشاركة السياسية للمزارعين والحركات الاجتماعية في صنع القرار.

وتنبع أكبر العقبات أمام التوسع في علم الزراعة البيئية من قوة وتأثير الشركات عبر الوطنية على السياسات العامة والأبحاث، وخاصة شركات المبيدات والبذور. وبهذا المعنى، تشكّل الزراعة البيئية تهديداً هائلاً لسلطة الشركات على أنظمة الغذاء والزراعة. فالشركات الزراعية تستخدم الآليات القانونية والتشريعية

والسياساتية لتضع عقبات كبرى أمام الزراعة البيئية وتهمل قضايا الصحة السليمة والبيئة نفسها. وبما أن الزراعة البيئية تسعى إلى كبح جماح سيطرة الشركات على الأنظمة الغذائية والزراعية، فإنها تفسر لماذا يواجه الفلاحون وغيرهم من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة قمع الحكومات وشركات سلاسل الغذاء عبر الوطنية. فالثورة الغذائية الثالثة أو ثورة السوبرماركت (لانغ وهيسمان ٢٠٠٤) تنتج بالفعل الكثير من نفايات طعام التي تزيد بصمتنا البيئية، وقد يقودنا هذا إلى الدعوة إلى «حوكمة الغذاء، أو كيفية تنظيم اقتصاد الغذاء وأخذ خيارات السياسات الغذائية وتنفيذها» (لانغ وهيسمان ٢٠٠٤، ص ٣).

وهناك أيضاً حاجة لدمج الزراعة الإيكولوجية في الأطر التنظيمية (السياسات) والتشريعية المتعلقة بالزراعة المستدامة. وقد بادر ٣٠ بلداً لاعتماد أطر قانونية لتعزيز وتيسير دورها في سياسات التنمية الريفية.

٥. الممارسات والنضالات الزراعية الإيكولوجية في المنطقة حالياً

بالرغم من الهيمنة الحالية للامبراطوريات الغذائية، تجدر الإشارة إلى وجود جيوب من الممارسات الزراعية الإيكولوجية الصالحة والمستدامة ونضالات ديمقراطية تناصر الحق المحلي في الغذاء والأرض، وهي قد ظهرت كردود من الأسفل على التحديات التي تفرضها إعادة الهيكلة الزراعية النيوليبرالية. وكما يخبر الوثائقي «ملكة البذور الفلسطينية» للمخرجة مريم شاهين، أطلقت فيفيان صنصور مبادرات للعودة إلى أصناف البذور البلدية التي كادت أن تختفي في الضفة الغربية المحتلة، بسبب الأضرار الجسيمة في القطاع الزراعي الفلسطيني التي يتسبب بها الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني للضفة الغربية، حيث يُحرم المزارعون من الوصول إلى الأراضي وموارد المياه والأسواق. تم اختيار القمح الأسمر (المعروف بأبي شمرة) وترويجه نظراً لنموّه بكلفة زهيدة. فقد دفع ازدياد حالات السرطان في دول الشمال الكثيرين لمحاولة العودة إلى أنماط الحياة التقليدية. بعد الحصاد، يحتفظ المزارع بثلث البذور ويتم توزيع الباقي على مزارعَين اثنين غيره، فتتوسع الشبكة. وكما قال مزارع محلي في أحد الاجتماعات بالإشارة إلى تدهور المحتوى الغذائي للأغذية الصناعية: «أصبح الخبز مثل تناول ملاعق من السكر ولم يعد طعمه مثل الخبز.» الفكرة إذن، تكمن في إنعاش الزراعة البعلية والعودة بها إلى الأسواق والموائد كغذاء مزروع تقليدياً. هذا وتتحدى حركة فيفيان حول البذور البلدية احتكارات الأعمال الزراعية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي سياق يتم فيه وصف كل شيء تقليدي بأنه بدائي، تؤكد هذه الشبكة على دور الفلاحين في حفظ البذور واستعادة الأراضي المدرجة. تبدأ رحلة العودة إلى تناول الطعام الصحي بالحفاظ على أنواع البذور البلدية كالملوخية والفول وما إلى ذلك، ثم يتم طهي الطعام ومشاركته مع الناس حسب الرغبة. وبعبارة أخرى، أصبحت الشبكة منصة لتبادل الممارسات الزراعية الإيكولوجية والتعلم من بعض.

ومن الأمثلة على ذلك مجموعات المزارعين المحليين الفلسطينيين في الضفة الغربية. فغالبًا ما يحاول المزارعون الفلسطينيون أصحاب الحيازات الصغيرة تعزيز الممارسات الإيكولوجية الزراعية، بالتعاون مع مجموعات المجتمع المدني (المنظمة بشكل غير رسمي أو رسمي)، للتخفيف من مشكلة تدهور الأراضي باستخدام آلية لاستصلاح الأراضي للحفاظ على خصوبة التربة وإنتاج غلّة أعلى. ويقوم المزارعون المحليون في الضفة الغربية «بإعداد مزيد من الأراضي للزراعة من خلال استصلاح المناطق الجبلية» والاختيار الدقيق للنباتات الملائمة لتضاريس الأرض مثل «أشجار الفاكهة، المحصول المهيمن الذي يشكل ٩١٪ من الأراضي المزروعة،» ومنها «أشجار الزيتون والثمار الحسلة المفضلة لدى المزارعين» (منظمة المساعدات الأمريكية للاجئين في الشرق الأدنى ٢٠١٣، ص ٢-٣).

ومن المبادرات الفضلى الأخرى التي تعزز السيادة الغذائية والتحول الزراعي الإيكولوجي المستدام بيئيًا «أيام السيادة الغذائية» التي يتظّمها مرصد السيادة الغذائية والبيئة في تونس. وتجمع هذه المنظمة غير الحكومية المبتكرة مجموعة من النشطاء والباحثين والمزارعين الأسريين في محاولة لرفع الوعي العام حول قضايا مثل الممارسات الزراعية الإيكولوجية والحفاظ على أنواع البذور البلدية ونضال المزارعين ضد البذور المعدلة جينياً. كما أشارت هذه المبادرات أيضًا إلى التحديات الهائلة التي يواجهها المزارعون الأسريون في سياق الاندماج الفوقي وغير المتكافئ في الأسواق المحلية والقوة المتزايدة لإمبراطوريات الغذاء وشركات الأدوية الكبيرة.

وكذلك في مصر، كانت هناك حالات لنشر «الزراعة الإيكولوجية كسلاح» أو «أحد الحلول». وقد علّق أحد المزارعين المنضمّين إلى منظمة صغيرة للمزارعين في قريته لتحسين جودة منتجاته: «أشتري اللوازم مع الزملاء لتوفير المال، ونبيع إنتاجنا معًا للوصول إلى أعلى سعر، وهذا يجعلنا أقوى لمقاومة ارتفاع الأسعار وضعف الجنيه المصري» (المرجع نفسه). ومع ذلك، لا تزال مصر تخسر الأراضي الزراعية لغرض البناء، وقد اضطر العديد من المزارعين الفقراء إلى تغيير مهنهم لتأمين احتياجات عائلاتهم في غياب نظام يحمي أصحاب الحيازات الصغيرة من تقلبات الأسعار العالمية.

في لبنان، يُشتهر «سوق الطيّب» المخصص للمزارعين المحليين بغذائه العضوي وقد بدأ «بعشرة منتجين للمواد الغذائية التقليدية» وهو يشمل حاليًا «أكثر من ١٠٦ منتجين» وبائعي المنتجات الغذائية المصنعة،[1] وهو قصة أخرى للزراعة الإيكولوجية الناجحة في المنطقة. كما قامت منظمات غير حكومية أخرى مثل أركانسيال بتنظيم تدريبات في إدارة الحفاظ على البيئة والممارسات الزراعية الإيكولوجية الأمثل للزراعة الحافظة. كما تُدار المنظمات اللبنانية المحلية مثل «بذورنا جذورنا» من خلال شبكات التواصل الاجتماعي الخاصة بالمزارعين وتوفّر فرص العمل للمزارعين المحليين، مثل توظيف اللاجئين السوريين في الحدائق وبيع منتجاتهم من الخضروات كل أسبوع في بيروت في «هافن فور أرتستس» في مار مخايل (المرجع نفسه، ص ٥). تميل التدريبات البيئية الزراعية الأخرى إلى التركيز على «أهمية الحفاظ على البذور المفتوحة التلقيح الجيدة» «وزراعة الخضروات بين الأشجار والبساتين وزراعة العطريات على أطراف المدرجات» (المرجع نفسه، ص ٦)، بالرغم من ضياع التنوع البيولوجي الزراعي في لبنان، واقتصار أصناف التفاح مثلاً على ثلاثة أو أربعة فقط (المرجع نفسه، ص ٧). تحاول هذه المبادرات أيضًا

١ الشبكة العالمية للزراعة المدعومة اجتماعيًا ومنظمة الأرض والإنسانية، «نحو شبكة لشراكات التضامن المحلي للزراعة الإيكولوجية! رحلة تعلّم إلى لبنان،» (بالإنكليزية) ٢٢-٢٥ نوفمبر ٢٠١٧.

رفع مستوى الوعي حول معنى الزراعة البيئية وما يستتبعه من الممارسات الزراعية، في سياق تقلّص إمكانية الوصول إلى المشاعات الصالحة غير الملوثة والموارد الطبيعية كالبذور والتربة والمياه، وهي موارد نادرة حول حوض البحر الأبيض المتوسط، وقد تم الاستيلاء عليها من قبل الشركات التي تقوم بنزعها من أيدي أصحاب الحيازات الصغيرة، الأكثر قدرة على استخدامها بشكل مستدام (المرجع نفسه).

وعلى الرغم من التحديات البيئية التي تواجهها المنطقة، من المفاجئ إلى حد ما أن نتعلم، من مقال نُشر مؤخراً في الجارديان، أن «البذور السورية يمكن أن تنقذ القمح الأمريكي من التهديد المناخي.»[2] ومع استمرار آثار الأزمة السورية، تحوّل البقاع في لبنان إلى محطة عبور لبنك بذور «يمكن أن يطعم الكوكب الذي يواجه الاحترار.»[3] من أجيال القمح والشعير إلى الحيوانات كالماعز، ركّزت المحطة الأساسية ومحطة العبور على «الحفاظ وإجراء الأبحاث على البذور في المناطق الحارة والجافة - الظروف التي تواجهها الآن العديد من مناطق زراعة الغذاء في الأرض» (المرجع نفسه). توفر الزراعة السورية بالتالي إمكانيات التعلم على مقاومة المحاصيل للأمراض والمناخ المتغير. فمثلاً، يحتوي القمح السوري المدجّن - Syria Aegilops tauschii - على جينات مرنة صمدت لآلاف السنين وتبيّنت مقاومتها للآفات والفطريات (كالذبابة الهسية) وسط درجات الحرارة المتصاعدة والأمطار الغزيرة التي تواجه الولايات المتحدة والمكسيك حاليًا (المرجع نفسه). لذا، لو كان من الممكن استخدام التراث الوراثي لهذه البذور في تعزيز الزراعة الصناعية في الولايات المتحدة، يبدو من المشروع أن نسأل (وإن بشكل استفزازي)، ماذا عن استخدامها لبناء أسس مشروع السيادة الغذائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟ وعلى هذه المبادرات أن تسير بموازاة إعادة تنشيط البحوث والتطوير في مجال الزراعة الجبلية والمدرجات الهامشية والواحات وغيرها من أشكال الزراعة البعلية، إلى جانب الممارسات الزراعية وعادات إدارة الري التقليدية التي ساعدت الناس على التعايش مع البيئة لفترة طويلة.

ومن العناصر الرئيسية الأخرى للنضال من أجل الحق في الغذاء كانت التعبئة النسائية للوصول إلى مياه الري واستخدامها والسيطرة عليها في تونس، مما يوضح لنا مدى تفشّي العلاقات الأبوية وتأنيث الزراعة في الشرق الأوسط. فقد اعترضت النساء على غيابهن عن اتخاذ القرارات في القضايا المتعلقة بالإنتاج الزراعي واستخدام المياه (مؤمن، ٢٠١٣) من خلال تشكيل تجمّع والتمسك بتجمعاتهن النسائية غير الرسمية للحصول على الدعم والسلطة وكطريقة لمواجهة منعهن من الظهور. وينبع هذا أيضًا من واقع تسييس المياه في تونس منذ التسعينيات، بتدخل من البنك الدولي وفك ارتباط الدولة عن الإدارة المباشرة للمياه في المناطق المروية، واتخاذها تدابير (كحوافز الأسعار وتقنيات الري الموفرة للمياه) لتمكين الإدارة الأفضل لتكاليف تشغيل الري وصيانة الموارد المائية، في حين فشلت في دمج منظمات الري التي لم تشارك في القواعد التي تحكم تشغيل المخططات (المرجع نفسه، ص ٢). كما تفتقر النساء ذوات الملكيات الصغيرة إلى الضمانات المتعلقة بالأرض، مما يحد من إمكانية حصولهن على القروض، وهن محرومات من الإنتاج داخل المزرعة بسبب التحيزات الجندرية في نقل المعرفة الزراعية داخل أسرهن وسوء نظم المعلومات. وقد توجهت مظاهرة لنساء الناظور من مزارع قراهن إلى المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية في المدينة للاعتراض على «الممارسات الزبائنية في استخدام المياه ومفاقمتها لانعدام المساواة» إلى جانب «التقاليد الأبوية» (المرجع نفسه) المنتشرة في المنطقة.

إن الحالات المذكورة أعلاه لا تشير إلى الاتجاهات المحتملة للتحول الاجتماعي التقدّمي في المنطقة فحسب، بل أيضًا إلى الطبيعة السياسية والاجتماعية لقضايا الغذاء في المنطقة. وهذا يساعدنا على تجاوز أسئلة الإصلاحات التقنية والتعامل مع الموضوع كقضية امتيازات، وإنتاج الغذاء، والوصول إليه وتوزيعه، وما إلى ذلك. وفقًا لما اقترحته ميسرا (٢٠١٧) لإجاد حل لسوء التغذية في آسيا، فإنه «ينطوي على تسهيل وصول فقراء الريف إلى النظم الغذائية المغذية من خلال إضفاء الطابع الديمقراطي على القطاع الزراعي وإعادة تنظيمه بطريقة صديقة للبيئة وغير مقيدة بضرورات السوق «(ص ١). وبينما تنعم بلدان كلبنان بالمديح بسبب نظامها الغذائي المتوسطي، يتصاعد اعتماد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على الحبوب المحسنة وراثياً بشكل أساسي كالأرز والقمح، في ظل غياب الترويج لأنماط حياة أفضل صحيًا في السياسة والممارسة. إن تطور المطبخ الصحي المجتمعي في لبنان والأردن واليمن وغيرها هو آلية عكسية لمكافحة سوء التغذية في أوقات الأزمات. وقد وفّرت مطابخ الصحة المجتمعية مجالًا آمنًا للمجتمعات الهشّة من خلال تجمعات التغذية المجتمعية، وأتاحت فرصة للنساء لتوليد الدخل مع «الحفاظ على الغذاء التقليدي/الصحي ، وتعزيز إعادة التأهيل الاجتماعي لكل من المجتمعات المضيفة واللاجئين في سياق الأزمة.»[4] قد يقول الكثيرون أن هناك ما يكفي من الطعام، لكن هذا لا يلغي حقيقة «الحاجة لـ٥٠٪ إضافية من الطعام بحلول ٢٠٣٠» (غودفراي وآخرون، مقتبس في إينغرام ٢٠١١، ص ٤٢٨) وهناك مخاوف من ازدياد مخاطر انعدام الأمن الغذائي» بناء على الاحتياجات المتزامنة للتقليل من الآثار البيئية السلبية (المرجع نفسه).

٢ مارك شابيرو. ٢٠١٨. «البذور السورية يمكنها إنقاذ القمح الأميركي من التهديد المناخي.» (بالإنكليزية) الغارديان. https://www.theguardian.com/world/٢٠١٨/jul/٠٦/syrian-seeds-could-save-us-wheat-from-climate-menace

٣ سوميني سينغوبتا. ٢٠٠٧. «كيف يمكن لبنك البذور كاد أن يختفي في حرب سوريا أن يساعد في تغذية كوكب يعاني من الاحترار» (بالإنكليزية). نيويورك تايمز. https://www.nytimes.com/٢٠١٧/١٠/١٣/climate/syria-seed-bank.html

٤ دومينيك أنيد. ٢٠١٨. «المطابخ الصحية». وحدة البيئة والتنمية المستدامة في الجامعة الأميركية في بيروت. http://www.karianet.org/uploads/local_Healthy/food٢٠١٨٦٠٤٨٦١٪٢٠Kitchens٪٢٠ESDU_Karianet٪٢٠١٨,١,١٩,٢٠١٩.pdf.

٦. الاستنتاجات

استكشف هذا الفصل جذور تحديات الأمن الغذائي المعاصرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال تحليل تاريخي للنظم الغذائية الدولية وما تلاها من تحول في سياسات الأراضي والزراعة. ثم ناقش ظهور نموذج السيادة الغذائية ونقده للنظام الغذائي النيوليبرالي الحالي للشركات بشكل نظري، بالإضافة للتحديات التي تواجه وضع أسس السيادة الغذائية والزراعة الإيكولوجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كحلول ممكنة للتخفيف من ضغوط تغير المناخ وتدهور التربة وندرة المياه.

يتم استيراد معظم المواد الغذائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتلبية الطلب في السوق، مما يؤثّر سلبًا على المكون الغذائي (يمكن إضافة المواد الحافظة لزيادة العمر الافتراضي). ثانيًا، يفتقد المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة للدعم الكافي من الحكومات مقارنةً بالمزارعين من أصحاب الحيازات المتوسطة والكبيرة الذين يمارسون زراعة أحادية المحصول على نطاق واسع. وهكذا فإن «السردية الاقتصادية» للزراعة تعتبرها «مجرد وسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي» (ريفيرا-فيري، كما ورد في ميسرا ٢٠١٧، ص ٥)، حيث «دور الزراعة في الاقتصاد الانتقالي هو توليد فائض من الغذاء ورأس المال لتسريع التنمية الرأسمالية من خلال التمدين والتصنيع «(المرجع نفسه). ثالثًا، هناك محدودية للزراعة أو إنتاج الغذاء في معظم الدول العربية «بسبب النقص الحاد في المياه والأراضي الصالحة للزراعة، مما يجعل المنطقة معتمدة على الواردات الغذائية وعرضة لتقلبات الطقس والأسواق» (خوري وآخرون ٢٠١١، ص ٢). وأخيراً، فإن التحويل الاقتصادي للزراعة لتتناسب مع نموذج التصنيع والعولمة يعيد تشكيلها «لتصبح معتمدة على التكنولوجيا ورأس المال بشكل مكثّف [وبالتالي] تولد تحيزًا دائمًا ضد ما هو أصغر؛ وتؤدي إلى توحيد ثقافة الزراعة الأحادية؛ وتقلل بشكل مصطنع الاقتصاد الريفي؛ وتصبح ضارة بصحة السكان والكوكب على حد سواء» (ميسرا ٢٠١٧، ص ٥).

وبالنظر إلى الموارد الطبيعية المحدودة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي أصبحت شحيحة بشكل خاص من خلال الإفراط في استخراج المياه، تواجه المنطقة تحديات خاصة عندما يتعلق الأمر بالأراضي القابلة للزراعة. يؤكد خوري وآخرون (٢٠١١، ص ١) أن «الخيار الوحيد هو زيادة الإنتاجية» لكنه لا ينبغي أن يقتصر على البحث والتطوير بل أيضًا على استهداف المجالات المحورية التي يمكن أن تساعد في تحسين الأمن الغذائي في البلدان العربية. وعلى الرغم من اقتراح المؤلفين بعض الشراكات بين القطاعين العام والخاص، إلا أنهم يعترفون بأن المنطقة يجب أن تسعى إلى تعزيز «الإنتاج الزراعي في كل بلد بطرق مستدامة اقتصاديًا واجتماعيًا وبيئيًا» مع «تقليل التعرض لتقلبات السوق من خلال تحسين سلاسل التوريد المحلية قصيرة المدى، لتعزيز الشبكات الأفقية للسلسلة وتوطيد التعاون بين صغار المنتجين (المرجع نفسه، ص ٢).

ووفقًا لمسؤولي الفاو وخبراء التنمية والأكاديميين في الندوة المذكورة أعلاه بشأن الزراعة الإيكولوجية، أضحت الحدود البيئية لنموذج الثورة الخضراء واضحة. وهذا واضح بشكل خاص في الشرق الأوسط بالنظر إلى الندرة النسبية للموارد. وكما يقول ستيفان لو فول، عضو البرلمان الفرنسي:

«إن النموذج المفروض حول العالم، والذي يستخدم الكثير من المدخلات والكيمياء والآلات، في قلب الثورة الخضراء المدعوم سابقًا من قبل الفاو، وصل إلى نهايته. فنحن بحاجة لثورة خضراء مضاعفة وإلى المعرفة المحلية، والحوار بين المعرفة الأصلية والعلمية، كذلك. نحتاج أيضًا إلى التحكم في العملية. فالهيئات الدولية الرئيسية هي في صلب القضايا التي تضمن إمكانية إجراء هذه المناقشات. ومع ذلك، من المهم وضع خطوط رئيسية للسياسات العامة والتي تعتبر مهمة لتحقيق أهداف أخرى.»

هذه المداخلة تثير القضايا المعاصرة التي تواجه نموذج السيادة الغذائية. إنها تثير تساؤلات حول تحول نموذج الممارسات الغذائية اليوم ، وأهمية المزارعين المحليين ومنظماتهم. فعلينا أن نفكر في كيفية معالجة الحكومات للتغيرات التي يواجهها المزارعون المحليون، بالتركيز، بدلاً من ذلك، على المعرفة المحلية والعدالة الاجتماعية والاقتصاد الاجتماعي في المناطق الريفية. وقد يكون ذلك وسيلة لمواجهة التفاوتات التي يتعرض لها الريف وعلاقات القوة غير المتكافئة من حيث الفجوة بين الجنسين وتوزيع الثروة. وعلى حد تعبير شي يان، هناك حاجة إلى إدراك أن الزراعة ليست صناعة (الزراعة من دون مزارعين) أو جزء من إستراتيجية رأس المال عوضًا عن الناس. وتُظهر أمثلة من الصين ممارسات سياسية تهدف إلى إعادة إحياء الريف. وهذا يعني وجود حضارة زراعة إيكولوجية تميل نحو حل المشكلات الزراعية التي يواجهها المزارعون المحليون على مر الأجيال.

المراجع

1. Ajl, Max. 2018. “Delinking, food sovereignty, and populist agronomy: notes on an intellectual history of peasant path in the global South.” Review of African Political Economy, 45(155): 64-84
2. Amin, Samir, 1976. Unequal development: An essay on the social formations of peripheral capitalism. New York & London: Monthly Review Press
3. Amin, Samir. 1990. “The agricultural revolution and industrialization” In H. A. Amara, & B. Founou-Tchuigoua (Eds.), African agriculture: The critical choices. London: Zedbooks: 1–11
4. Amin, Samir. 1990. Delinking: towards a polycentric world. London: Zedbooks
5. Amir, Samir. 2012. “Contemporary Imperialism and the Agrarian Question.” Journal of Political Economy, 1(1): 11-26
6. ANERA. 2013. “Evaluating Knowledge-sharing Methods to Improve Land Utilization and Improve Food Security of Palestinian Small-Scale Farmers.” ANERA. 1-29
7. Bayart, Jean-François, and Ellis, Stephen, 2000. «Africa in the World: A History of Extraversion.» African Affairs 99(395): 217-67. http://www.jstor.org/stable/723809.
8. Borras Jr, Saturnino M., Edelman, Marc and Kay Cristóbal. 2008. “Transnational Agrarian Movements: Origins and Politics, Campaigns and Impact,” Journal of Agrarian Change, 8(2,3):169-204
9. Boyer, Jefferson. 2010. “Food security, food sovereignty, and local challenges for transnational agrarian movements: The Honduras case,” Journal of Peasant Studies, 37(2): 319–351
10. Bush, Ray and Martiniello, Giuliano. 2017. “Food Riots and Protest: Agrarian Modernizations and Structural Crises.” World Development, 91: 193-207
11. Bush, Ray. 2016. “Family Farming in the Near East and North Africa.” International Policy Centre for Inclusive Growth (IPC-IG) 151: 1-29
12. Chambers, Robert. 1994. “The Origins and practice of participatory rural appraisal.” World Development 22(7): 437-448
13. Christina, M. Schiavoni, Salena, Tramel, Hannah, Twomey & Benedict, S. Mongula. 2018. “Analysing agricultural investment from the realities of small-scale food providers: grounding the debates.” Third World Quarterly: 1-19. DOI: 10.1080/01436597.2018.1460198.
14. Chun, Lin. 2013. China and Global Capitalism: Reflections on Marxism, History and Contemporary Politics, New York: Palgrave Macmillan,
15. El Ghonemy, M. Riad. 1996. «Recent changes in agrarian reform and rural development strategies in the Near East.» Rural Development International Workshop, Goedoelloe (Hungary) FAO: http://www.fao.org/docrep/x3720t/x3720t02.htm
16. El-Ghnonemy, M. Riad. 1993. “Food Security and Rural Development in North Africa,” Middle Eastern Studies 29(3): 445-446
17. El-Sherbini, A.bdel-Aziz. ed. 1979. Food Security Issues in the Arab Near East: A Report of the United Nations Economic Commission for West Asia. Oxford: Pergamon Press: 241.
18. Friedman, Harriet and McMichael, Phillip.1989. “Agriculture and the State System: The Rise and Decline of National Agricultures, 1870 to the Present.” Sociologia Ruralis, 29: 93-117
19. Harrigan, Jane and El-Said, Hamed. 2009. Aid and Power in the Arab world: IMF and World Bank Policy-Based Lending in the Middle East and North Africa, London: Palgrave
20. Harrigan, Jane. 2014. “The Evolution of Food Security Strategies in the Arab World.” In The Politics Economy of Arab Food Sovereignty. 39-72. London: Palgrave Macmillan. Doi: https://doi.org/10.1057/9781137339386_3
21. Ingram, John. 2011. “A food systems approach to researching food security and its interactions with global environmental change,” Food Sec. 3:417-431 DOI: 10.1007/s12571-011-0149-9
22. Issawi, Charles. 1982. An Economic History of the Middle East and North Africa. Columbia University Press.
23. Khouri, Nadim, Shideed, Kamil and Kheralah Mylene, 2011. “Food Security: perspectives from the Arab World,” Food Sec. 3(1); S1-S6. DOI 10.1007/s12571-010-0101-4
24. La Via Campesina. 2007. “Declaration of Nyéléni.” World Forum for Food Sovereignty, February 27. Accessed July 20, 2018. https://movimientos.org/node/9223?key%20=%209223
25. Lang, Tim and Heasman, Michael, 2004. Food wars: the global battle for mouths, minds and markets. London: Earthscan Publications.
26. Martiniello, Giuliano. 2015a. “Food sovereignty as a praxis? Rethinking the food question in Uganda,” Third World Quarterly, 36(3): 508–525, Special Issue on ‘‘Food Sovereignty: convergence and contradictions, condition and challenges,” with guest editors Eric Holt-Gimenez, Alberto Alonso-Fradejas, Todd Holmes, and Martha Jane Robbins
27. McMichael, Phillip. 2013. Food regimes and Agrarian questions. Halifax & Winnipeg: Fernwood Publishing.
28. McMichael, Phillip. 2014. “Historicising food sovereignty.” Journal of Peasant Studies. 41(6): 933–957
29. Misra, Manoj. 2017. “Moving away from technocratic framing: agroecology and food sovereignty as possible alternatives to alleviate malnutrition in Bangladesh,” Agriculture and Human Values: 1-16
30. Mohan, Giles. 2007. “Participatory Development: From Epistemoligical Reversals to Active Citizenship,” Geography Compass, ¼: 779-796
31. Mooij, Jos. 2011. “Development and Change in Asia” in (eds) Veltmeyer, Henry. 2011. The Critical Development Studies Handbook: Tools for Change. Pluto Press, London & New York, 233-236
32. Moumen, Wided, 2013. Inegalites e dynamiques de genre dans l’agriculture irrigue’: cas de six perimetres publiquesirrigue’ da Nadhour (governorat de Zaghouan-Tunisie). Unpublished PhD thesis, Universite’ Tolouse 2.
33. Owen, Roger. 1993. The Middle East in the World Economy, 1800-1914 (revised, illustrated, reprint). revised, illustrated, reprint. London and New York: I. B. Taurus, 400.
34. Polanyi, Karl, Arensberg, Conrad M. Pearson, Harry W. eds:1957. Trade and Market in the Early Empires, Chicago, IL: Henry Regnery.
35. Polanyi, Karl. 1944. The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time, New York: Rinehart
36. Rahnema, Majid. 2010. ‘Poverty’ or “Participation” in W Sachs (ed), The Development Dictionary, London: Zed Books:127-144, 174–194.
37. Samberg, Leah H., Gerber, James S., Ramankutty, Herrero, Mario and West, Paul C. 2016. “Subnational distributifon of average farm size and smallholder contributions to global food production,” Environmental Research Letter. 11: 1-12.
38. Sen, Amartya. 1981. Hunger and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation. New York: Oxford University Press.
39. Shiva, Vandana. 2016. Who really feeds the world. London: Zed Books
40. Via Campesina. 1996. “The Right to Produce and Access to Land.” (November 11-17, Rome Italy), Accessed July 20, 2018. http://www.acordinternational.org/silo/files/decfoodsov1996.pdf
41. Windfuhr, Michael and Jonsén, Jennie. 2005. Food sovereignty: Towards democracy in localized food systems. Rugby: ITDG Publishing.
42. Wittman, Hannah, Annette Desmarais, Aurélie and Wiebe, Nettie, 2010. Food Sovereignty: Reconnecting Food, Nature and Community. Halifax and Winnipeg: Fernwood.
43. Woertz, Eckart. 2014. “Historic Food Regimes and the Middle East.” In Food Security in the Middle East, edited by Zahra Babar and Suzi Mirgani, and Mirgini Suzi , 20-38. Oxford: Oxford University Press.
44. World Bank, 1986. Poverty and hunger: Issues and options for food security in developing countries. Washington, DC: World Bank
45. Zurayk, Rami. 2012. Food, Farming and Freedom: Sowing the Arab Spring. Charlottesville: Just World Books.

Website Links:

46. Anid, Dominique. 2018. “The Healthy Kitchens.” ESDU. Accessed on July 20, 2018. http://www.karianet.org/uploads/local_food/11518604861Healthy%20Kitchens%20-%20ESDU_Karianet.%2019.1.18.pdf
47. Sawan, Ahmed. 2016. “From Egypt to Palestine, agroecology as a weapon: COP22 from Rhetoric to Action”, Orient XII; Accessed July 18, 2018. https://orientxxi.info/magazine/from-egypt-to-palestine-agroecology-as-a-weapon,1555
48. Schapiro, Mark. 2018. “Syrian seeds could save US wheat from climate menace” The Guardian Accessed July 18, 2018. https://www.theguardian.com/world/2018/jul/06/syrian-seeds-could-save-us-wheat-from-climate-menace
49. Sengupta, Somini. 2007. “How a Seedbank, Almost Lost in Syria’s War, Could Help Feed a Warming Planet.” The New York Times. Accessed July 18, 2018. https://www.nytimes.com/2017/10/13/climate/syria-seed-bank.html
50. URGENCI and Terre & Humanism. 2017. “Towards a Mediterranean LSPA Nertwork! Learning Journey to Lebanon. November, 22-25th 2017.”



تأثير السياسات الزراعية على الأمن الغذائي في العالم العربي

محمد سعيد السعدي
باحث في الاقتصاد السياسي

مقدمة

يعاني العالم العربي مشاكل عديدة وإكراهات متنوعة لضمان أمنه الغذائي (أي إمكان حصول أفراد المجتمع في الأوقات كلها على الغذاء الكافي الذي يتطلبه نشاطهم وصحتهم) وحق كل أبنائه وبناته في العدالة الغذائية. إذ تعتبر بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط في وضع مقلق من ناحية انعدام الأمن الغذائي، حيث لم يسجل أي تقدم يذكر في هذا المجال حسب منظمة الزراعة العالمية (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٤).

إلا أن الوضع ازداد سوءاً، فارتفعت نسبة الأشخاص الذين يعانون سوء التغذية بين ١٩٩٠ و٢٠١٤ من ٦,٦٪ الى ٧,٧٪ في المنطقة، في حين تراجعت هذه النسبة في بقية بلدان العالم. ولا شك أن هناك عوامل متعددة وراء انعدام الأمن الغذائي في العالم العربي لعل أبرزها: محدودية الموارد من أراضٍ ومياه بارتباط مع تأثير التغيرات المناخية وتدهور الإنتاجية والنمو الديمغرافي والتمدن والبطالة والفقر والحروب واللاستقرار، وكذلك الاعتماد المفرط على استيراد المواد الغذائية. غير أن جزءاً على الأقل من هذه العوامل يحيلنا إلى السياسات الاقتصادية والزراعية لنحاول أن نقف على مدى مساهمتها في غياب الأمن الغذائي، خاصة وأننا لاحظنا كيف أثرت الأزمة الغذائية لسنتي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ و٢٠١١-٢٠١٢، وكذلك الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ على تأزيم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العديد من البلدان العربية واندلاع الثورات العربية في سنة ٢٠١١.

إن الغرض من هذه الورقة هو أن نبرز مساهمة السياسات الزراعية المعتمدة منذ الخمسينيات من القرن الماضي من طرف الدول العربية في تدهور الأمن الغذائي وتفاقم التبعية الغذائية للسوق الرأسمالية العالمية، مركّزين على الآثار السلبية للتكييف الهيكلي الزراعي وتحرير السياسة التجارية الزراعية في هذا المجال.

سنستعرض في الفصل الأول بعض المعطيات التي تبرز انعدام الأمن الغذائي وتطور التبعية الغذائية للخارج، ثم سنعرض في الفصل الثاني لأهم سمات السياسات الزراعية (أي مجموعة الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة تجاه القطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط الزراعية) التي ميزت العالم العربي بين الخمسينيات ونهاية السبعينات من القرن الماضي مبينين محدوديتها، قبل التطرق إلى التحول الجوهري في هذه السياسات مع اعتماد النموذج النيوليبرالي والرهان على التجارة والانخراط الواسع في السوق الرأسمالية العالمية لضمان الأمن الغذائي (الفصلان الثالث والرابع). أما الفصل الخامس والأخير، فسنخصصه للتدليل على مخاطر السياسات الزراعية النيوليبرالية من خلال استعراض آثار الأزمة الغذائية العالمية على العالم العربي مع محاولة استشراف آفاق اعتماد السيادة الغذائية كبديل يضمن الحق في الغذاء لكل مواطني ومواطنات العالم العربي.

الفصل الأول: حجم وسمات الأمن الغذائي في العالم العربي

يتجلى انعدام الأمن الغذائي (أي النقص أو العجز في متوسط نصيب الفرد من الغذاء الذي تحدده منظمات الصحة في العالم، وذلك نتيجة انحراف أحوالهم المعيشية عن المتوسط المذكور) في عدة مؤشرات: أولا، هناك أزمة غذائية في العالم العربي حيث تضاعف عدد السكان الذين يعانون الجوع بين ١٩٩٠-١٩٩٢ وسنة ٢٠١٥ من ١٦,٥ مليون إلى ٣٣ مليوناً. ثانياً، تحتل سبع دول عربية قائمة الدول العشر الأولى المستفيدة من المساعدات الإنسانية عالمياً، إذ تلقت ثماني دول عربية سنة ٢٠١٦ حوالي ٩ مليارات دولار ونصف المليار كمساعدات إنسانية حسب وكالة إيرين الإسبانية (وكالة إيرين الإسبانية، أكبر الجهات المانحة في عام ٢٠١٦، الموقع الإلكتروني)، وتعود أسباب هذه الحالات إلى الحروب المنتشرة في المنطقة وما ينجم عنها من نزوح وتهجير وتعطل للإنتاج الزراعي يؤدي بدوره إلى تدهور كبير على مستوى الإمدادات الغذائية. أما المؤشر الثالث، فيتمثل في كون الوطن العربي من المناطق الأقل أمنا من الناحية الغذائية بالنظر إلى العجز الغذائي الكبير الذي تعاني منه. ويمكن قياس هذا العجز من خلال الفجوة الغذائية (أي الفرق بين الإنتاج المحلي والاستيراد) التي بلغت ٣٣,٨ مليار دولار سنة ٢٠١٥، في حين بلغ متوسط هذه الفجوة خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٥) حوالي ٣,٨ مليارات دولار(١). وتشكل الفجوة في مجموعة الحبوب حوالي ٧١,٢٪ من مجموع قيمة الفجوة الغذائية سنة ٢٠١٥ مع احتلال القمح المركز الأول من حيث الأهمية في قائمة سلع الحبوب، إذ يمثل حوالي ٤٤,٠٪ من قيمة فجوة الحبوب ونحو ٣١,٤٪ من القيمة الإجمالية للفجوة الغذائية (الشكل رقم ١، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٧). وفي هذا المجال، تجدر الإشارة إلى أن البلدان العربية تعتبر من أكبر مستوردي القمح على الصعيد العالمي (انظر الجدول رقم ١).

الشكل ١: تطور القيمة الإجمالية للفجوة الغذائية في العالم العربي

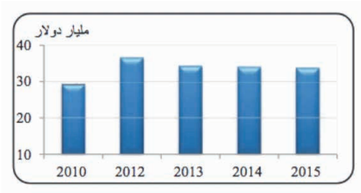

من جهة أخرى، ورغم التحسن النسبي المسجل في مجال الإنتاج الغذائي المحلي الذي ارتفع بنسبة ٤,٣٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٤، فإنه لم يكن كافيًا للحد من تفاقم العجز التجاري الغذائي (الفرق بين الصادرات والواردات) في العالم العربي، إذ سجلت الواردات ارتفاعًا مهولًا خلال العشرية الأولى من القرن الحالي بارتباط مع الأزمة الغذائية العالمية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و٢٠١١ مقابل تواضع نسبة نمو الصادرات (الشكل رقم ١).

الجدول رقم ١: ٣٠ أكبر مستوردين اللقمح على الصعيد العالمي

البلد	صافي واردات الحبوب ٢٠١٠ (دولار أميركي) للفرد سنويًا
المملكة العربية السعودية	١٥٠,٩٦
الكويت	١٣٥,٨٤
ساموا	١٢٧,١٧
هولندا	١٢٥,٤٦
جزر سليمان	١٢٣,٨٩
قطر	١٢٢,٣٩
بروناي - دار السلام	١٢١,٧٨
قبرص	١١٣,١٢
سيشيل	١١١,٤٦
ليبيا	١١٠,٩٦
إسرائيل	١٠٥,٤٤
الإمارات العربية المتحدة	٩٤,٩٩
كاليدونيا الجديدة	٩٤,٤٦
بلجيكا	٩١,٣٦
عُمان	٩٠,٠٠
بولينيزيا الفرنسية	٨٦,٩٤
موريشوس	٨٤,٣٧
البحدين	٨٢,٥٥
غرينادا	٨١,١٦
الرأس الأخضر	٧٦,٢٨
البرتغال	٧٥,٧٥
سنت لوسيا	٧٥,١٧
تونس	٧٢,٨٨
المالديف	٧٢,٣٠
سنت كيتس ونيفيس	٧٢,٢١
الأردن	٦٩,٨٥
الجمهورية الكورية	٦٩,٥٩
فيجي	٦٧,٠٨
بربادوس	٦٦,١٥
لبنان	٦٢,٢٥

FAOSTAT

الشكل ٢: تصاعد العجز التجاري في المنتجات الغذائية والزراعية في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا (الفاو ٢٠١٥)

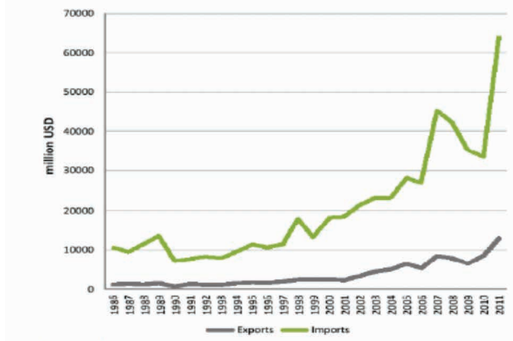

Source: FAO

تحمل هذه التبعية الغذائية في طياتها تفاقم «مخاطر الأمن الغذائي» (يدل هذا المصطلح على مدى الإمكانيات المالية للدولة على استدامة الأمن الغذائي) في الوطن العربي. وقد تراوحت قيمة مؤشر «مخاطر الأمن الغذائي» بين ٩,٨ و٥,٩٪ خلال العشرية المذكورة، غير أن هذا المؤشر لا يعكس تباين الأوضاع الاقتصادية والمالية داخل العالم العربي، حيث تتجاوز البلدان العربية الريعية البلدان الأقل نموًّا. لذا ينتج عن احتساب هذا المؤشر على مستوى المجموعات العربية وفقًا لمتوسط الدخل ارتفاعًا في البلدان منخفضة الدخل، حيث تراوح ما بين ٢٦,٩ و ١٩,٠٪ مقابل ٣,٥ و٥,٨٪ بالنسبة إلى البلدان مرتفعة الدخل، ما يؤشر إلى تفاقم مخاطر الأمن في البلدان العربية الأقل نموًّا، هذا بالإضافة إلى تزايد عدد المواطنين الذين يعانون نقص التغذية على الصعيد العربي، ولا سيما في البلدان ذات الدخل المحدود (سالم توفيق النجفي، ٢٠١٣).

أما في ما يخص مؤشر الاكتفاء الذاتي (يقاس هذا المؤشر من خلال نسبة الإنتاج المحلي إلى نوع معين من الأغذية مقارنة بإجمالي الاستهلاك من هذه الأغذية)، فإنه تأرجح حول ما نسبته ٥٠٪ خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إذ بلغت نحو ٤٦,٤٪ في مطلع العقد، ثم انتقلت إلى ٥٠,٧ و٤٨,٢٪ في أواسط العقد ونهايته. في المقابل، هناك ارتفاع في المؤشر الخاص بالفواكه والخضر (سالم توفيق النجفي، ٢٠١٣). وقد سجل مؤشر الاكتفاء الذاتي تراجعاً في سنة ٢٠١٥ حيث لم يتجاوز ٤٥,٦٪ (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي ٢٠١٥).

أخيراً وليس آخراً، يجب التنويه أن هناك علاقة بين الحروب والنزاعات تؤثر سلباً على الأمن الغذائي في اليمن والسودان والعراق والضفة الغربية وغزة.

جدول رقم ٢: انعدام الأمن الغذائي في البلدان المعرّضة للحروب والنزاعات

	غزة	الضفة الغربية	العراق	السودان	اليمن
عدد السكان (بالملايين)	١,٥	٢,٥	٣٩	٤١	٢٣
عدد المعرّضين لانعدام الأمن الغذائي (بالملايين)	٠,٣	٠,٤	٦,٤	١١	١٠
نسبة السكان المعرضين لانعدام الأمن الغذائي	٤٣	٢٧	٢,٢	١٦	٢٠

المصدر: الإسكوا ٢٠١٠

الفصل الثاني: المعالم الرئيسة وجوانب القصور في سياسات الاكتفاء الذاتي (١٩٥٠ - ١٩٨٠)

هناك اعتباران أساسيان تحكّما في طبيعة السياسات الزراعية التي اعتمدتها العديد من الدول العربية خلال المرحلة (١٩٥٠-١٩٨٠)، وهما العامل الجيوسياسي، ثم طبيعة البنية السياسية للدولة ونوعية القوى الاجتماعية المتحكمة فيها. أما العامل الأول، فيتمثل في المخاطر المحيطة بالاعتماد على الخارج من أجل تلبية الحاجيات الغذائية للمجتمع في ظل الصراعات والتقلبات التي شهدها العالم. ذلك أن انقطاع الإمدادات بالسلع بسبب اندلاع الحربين العالميتين الأولى والثانية وتلويح الولايات المتحدة بوقف تزويد البلدان العربية بالمواد الغذائية الأساسية كرد فعل في حال قيام بلدان «الأوبك» بالامتناع عن تصدير البترول إلى العالم الغربي في بداية السبعينيات من القرن الماضي، أو استعمالها الغذاء كسلاح للضغط على البلدان المستوردة للقمح مثلاً، كلها عوامل دفعت العديد من البلدان العربية إلى البحث عن تحقيق الاكتفاء الذاتي عن طريق الإنتاج المحلي للسلع الغذائية الأساسية. وقد أدى هذا الخيار إلى تبني سياسات زراعية إرادية تتدخل من خلالها الدولة لتحفيز الإنتاج المحلي لمواجهة الطلب المتنامي بفعل النمو السكاني. أما في ما يتعلق بالعامل الثاني، فقد انقسمت الدول العربية إلى فئتين: دول ذات توجه «اشتراكي» وأخرى ذات اختيارات اقتصادية ليبرالية، ما انعكس على مضمون السياسات الزراعية المطبقة داخل الوطن العربي. غير أن هذا التباين في السياسات سيسفر عن نتائج محدودة في مجال الاكتفاء الذاتي

١. السياسات الزراعية ذات الطابع «الاشتراكي»

(نعتمد في هذا الجزء أساساً على المؤلّفين القيّمين لمنى رحمة، ٢٠١٣ ورقية الجبوري، ٢٠١٢).

تبنت البلدان العربية التي قامت بثورات سياسية (نقصد مصر والعراق وسوريا والجزائر) واعتمدت توجهاً «اشتراكياً»، ما لبث أن تحول إلى نوع من رأسمالية الدولة الاستبدادية، إصلاحات تضمنت توزيع الملكيات الكبيرة التي كانت تحتكرها فئة قليلة من الملاكين، لصالح الفلاحين الفقراء لاستثمارها بما يؤمن معيشة العائلة الفلاحية. كما قامت بالتحكم في سياسة التسعير (تحديد الأسعار، تبني سياسة تجارية حمائية لتشجيع الإنتاج المحلي، دعم مستلزمات الإنتاج كالأسمدة والمبيدات والبذور والأعلاف والوقود، ألخ.) وإعطاء الأولوية لبناء تجهيزات الري، خاصة السدود. على سبيل المثال لا الحصر، قامت الدولة المصرية بتعميم التعاونيات الزراعية في الريف، كما عملت على تأميم تجارة القطن، وتعميم نظام السوق التعاوني للمحاصيل الزراعية، حيث تحكمت بقرارات الإنتاج وتركيب المحصول وقرارات تسعير المنتج، ونظام الحوافز وما استتبعها من سياسات الدعم المباشر وغير المباشر للإنتاج، وقرارات التسويق التعاوني للمنتج وحصص التوريد الإجباري التي كان على المزارعين توريدها عند مستويات سعرية منخفضة عن واقعها، بما يعني أن الدولة بسطت سيطرتها على مختلف مراحل الإنتاج الزراعي من الإنتاج إلى الاستهلاك والتصدير مروراً بالتسويق والتوزيع والتصنيع.

غير أن برامج «الإصلاح الزراعي» هاتِه اقتصرت على مسألة التوزيع الحيازي للأراضي، ولم تشمل إعادة تنظيم العمليات الزراعية لتحقيق الكفاءة الإنتاجية وتعظيم إنتاج الغذاء، ومن ثم التقليل من مخاطر انعدام الأمن الغذائي في الوطن العربي، مع استثناء التجربة المصرية التي عملت التي تبنت أنماط التجميع الحيازي في إطار من الدورات الزراعية، ما ساعدها على التغلب على إشكاليات التفتت الحيازي في القطاع الزراعي (سالم توفيق النجفي، ٢٠١٣). لهذا، لم يكن مفاجئاً أن تفشل هذه التجارب «الاشتراكية» في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المنشود.

ظل القطاع الزراعي بعيداً عن شروط الكفاءة الاقتصادية وتكثيف الإنتاج. وهذا راجع بالأساس إلى المشاكل الإدارية التي كانت تعاني منها مزارع الدولة والجمعيات التعاونية الزراعية، إضافة إلى قلة المنظمين المدربين والمتخصصين والإجراءات البيروقراطية والروتينية. من جهة أخرى، كان من أسباب تراجع الإنتاج الزراعي تسعير المحاصيل الزراعية تسعيراً حكومياً منخفضاً يميز المستهلكين من سكان المدن بهدف المحافظة على قوتهم الشرائية على حساب المزارعين. وقد نجم عن هذه المشاكل فشل السياسات الزراعية المعتمدة في ردم الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه المحلي، إذ نجد في النماذج الأربعة من الإصلاحات الزراعية أن تزايد الطلب يفوق بكثير تزايد الإنتاج.

٢. السياسات الزراعية ذات الطابع الليبرالي

يبغلب على السياسات الزراعية المعتمدة من طرف الأنظمة الليبرالية أو نصف الليبرالية طابعها التوجيهي البسيط في اتجاه إعادة تشكيل البنيات التحتية القائمة في الاتجاه المناسب. وتتكون الإصلاحات الزراعية الليبرالية من جملة من التدخلات الحكومية تهدف إلى تحقيق إصلاح زراعي تدريجي ومقنع. وتشمل تقديم حوافز ضريبية ومالية للقطاع الخاص، أملاً في بروز نوع من الرأسمالية الزراعية المحلية. وقد طبقت هذه السياسات على الخصوص في بلدان كالعربية السعودية والمغرب والأردن وتونس.

ففي العربية السعودية، تم اعتماد نظام للاستثمار الخاص غير المقيد على شكل خطوط عريضة ينفّذ منها المزارع المنتج ما يريد وما يستطيع تنفيذه. كما تبنت السلطات السعودية ابتداء من النصف الثاني من السبعينيات سياسة سخية لدعم المحاصيل الزراعية بالمنح والإعانات المالية. من جانب آخر، تجنب المغرب إدخال تغييرات جوهرية على البنيات الزراعية، فاقتصر الإصلاح الزراعي على الأراضي المسترجعة من الاستعمار الرسمي، من دون أن تشمل أراضي المعمّرين الخواص. في الوقت نفسه، تم أغدق الكثير من الحوافز والتشجيعات على الأعيان والفئات الميسورة أو القريبة من القصر المغربي بغرض تكوين بورجوازية زراعية محلية. أما في تونس، فقد اتسم الإصلاح الزراعي بنوع من الجرأة من خلال سياسة «الوحدات التعاونية للإنتاج الزراعي» التي تتمحور حول دمج الملكيات الصغيرة في وحدات إنتاجية اجبارية تتراوح مساحتها بين ٥٠٠ و١٠٠٠ هكتار. غير أن هذه السياسة لم تؤدّ النتائج المرجوة لعدة أسباب من بينها معارضة قوية من طرف كبار المزارعين وعدم كفاية الاستثمارات العامة والنقص في الجهاز التقني، بالإضافة إلى فائض اليد العاملة الزراعية، ما نجم عنه بطالة مقنعة وعائداً عائلياً محدوداً. وقد نجم عن إجهاض هذه التجربة إفقارًا محسوسًا للمزارعين الصغار وهدم البناء الهيكلي للزراعة الصغيرة في تونس.

في نهاية المطاف، لم تفلح السياسات الزراعية الليبرالية المعتمدة في هذه البلدان العربية في تحقيق تحسن ملموس للأوضاع في القطاع الزراعي. فالإنتاج والمردودية الزراعية سجلا تقدماً بسيطاً أو جموداً إن لم يتراجعا. وهذا راجع إلى أن غياب عامل واحد (مثلا المعدات أو اليد العاملة الكفؤة أو الأسمدة) من عوامل الإنتاج في الحجم والوقت المناسب يؤثر سلباً على فعالية العوامل الأخرى. علماً أن ما ينطبق على العوامل التقنية يجري كذلك على كل الإجراءات والبرامج المتضمنة في السياسات الزراعية.

في ختام هذا الفصل، ينبغي التنويه أن كل محاولات الإصلاح التي تبنتها مختلف البلدان العربية، بغض النظر عن توجهاتها الأيديولوجية والسياسية، لم تفلح في بناء قطاع زراعي قادر على تلبية متطلبات المجتمع، إذ فاقت مستويات نمو الطلب على معظم السلع الزراعية، خصوصاً السلع الأساسية، معدلات نمو الإنتاج بنسبة كبيرة. ووصلت نسبة الاكتفاء الذاتي في البلدان العربية بصفة إجمالية سنة ١٩٨٤ إلى ٦٠٪. وكان أعلى مستوى لها في السودان، فيما تراجعت إلى ما بين ٧٥ و٩٥٪ في كل من تونس والمغرب والصومال، وبلغت أدنى مستوياتها في الأردن وبعض بلدان الخليج العربي حيث لم تتعدَّ ١٠ إلى ٢٠٪.

الفصل الثالث: مرحلة التكييف الهيكلي الزراعي

لقد تم التحول إلى النموذج الزراعي التصديري عبر مرحلتين أساسيتين: مرحلة التقويم (أو التكييف) الهيكلي (بداية الثمانينيات إلى منتصف التسعينيات) ثم مرحلة الانخراط في تحرير المبادلات التجارية (أواسط التسعينيات إلى ٢٠٠٧-٢٠٠٨). نخصص هذا الفصل للمرحلة الأولى على أن نتطرق إلى مرحلة التحرير التجاري الزراعي في الفصل الرابع.

يعتبر النقد النيوليبرالي (النيوليبرالية تعتمد على ثلاثة أسس: لبرلة الاقتصاد، الخصخصة، والأولوية للحفاظ على التوازنات الماكرو-اقتصادية. وتركز على نجاعة آليات السوق لكونها تمكن من تحقيق نتائج اقتصادية مفيدة) لتدخلات الدولة في القطاع الزراعي أن هذه الأخيرة أدت إلى تشوّهات في الأسعار وسوء تخصيص الموارد (على سبيل المثال، الحماية الجمركية أدت إلى ارتفاع في أسعار المنتوجات الزراعية على الصعيد المحلي، ما أدى إلى تحويل موارد كالأرض والعمل والمياه لصالح القطاع الزراعي على حساب القطاعات التصديرية الأكثر كفاءة وديناميكية. لهذا، ينبغي تخصيص الموارد حسب الميزة التنافسية، ما يعني توجيه عدد من الدول العربية (خاصة المتوسطية منها) للتركيز على تصدير الفواكه والخضراوات واستيراد الحبوب. وقد ساهمت المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) في دفع بلدان العالم الثالث بصفة عامة في اتجاه التحول إلى الأنشطة التصديرية لكسب العملة الصعبة الضرورية لاستيراد المواد الغذائية.

انطلاقاً من هذا التحليل، عملت سياسات التكييف الهيكلي على تفكيك أشكال الدعم والرقابة على الأسعار الداخلية والقطاع الزراعي بصفة عامة، «حتى يتاح للأسواق الريفية المتعلقة بأسعار الأراضي، والأيدي العاملة، والقروض، والمنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي، أن تعمل بمزيد من الحرية وتحقيق أعلى كفاءة ممكنة في استغلال الموارد» (منى رحمة، ٢٠٠٠). وقد تجلت «برامج التكييف الزراعي الهيكلي» على الخصوص في تقليص الاستثمار العمومي ورفع الدعم عن المدخلات والمواد الاستهلاكية الأساسية وخصخصة أو إضعاف المؤسسات الزراعية العمومية مثل هيئات تأطير وتقديم الدعم التقني للمزارعين والمؤسسات التسويقية. أما على صعيد التجارة الخارجية، فسيتم الشروع في التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

ففي المغرب، تم تحرير أسعار وتجارة المدخلات، ما أدى، على سبيل المثال، إلى ارتفاع محسوس في سعر الأسمدة بلغ ٣٨٪ وطبق على مرحلتين خلال الثمانينيات، مع احتمال أن أثره كان سلبياً على صغار المزارعين في المقام الأول. ذلك أن مرونة الطلب في حالة ارتفاع سعر المدخلات أكبر بالنسبة إلى الحيازات الصغيرة في حين تمكن التحفيزات المقدمة لكبار المصدرين الزراعيين والآفاق المريحة في السوق الأوروبية من تحمل هذه الزيادات (Kydd J and Thoyer S 1992). كما تمت الزيادة في ثمن الخدمات المقدمة للمزارعين من طرف المؤسسات العمومية كإعداد الأرض للحرث أو التلقيح الاصطناعي لتغطية تكلفتها بالكامل. وطبق نفس الإجراء للماء وخدمات التسويق المقدمة من طرف وكالات الري. من جهة أخرى، تم تقليص الإنفاق العمومي على الفلاحة بـ٢٥٪ بين ١٩٨٥ و١٩٨٧. في المقابل، تم رفع أسعار الحبوب بمعدل ٣٥٪ (Kydd J and Thoyer S 1992).

أما في حالة تونس، فقد تضررت الزراعة الأسرية كثيراً من برامج التكييف الهيكلي الزراعي (انظر Jouili M 2008). ذلك أن الاستثمار العمومي في القطاع الفلاحي سجل تراجعاً محسوساً (انخفض المؤشر الإحصائي من ١٠٠ سنة ١٩٨٦ إلى ٨١ سنة ٢٠٠٥) خاصة منذ ١٩٩٦. كما تراجع نصيب الزراعة من استثمارات القطاع الخاص من ٢٠٪ خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ إلى ١٧٪ في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥. ومن أسباب هذا التراجع هناك حذف دعم المدخلات الذي أدى إلى ارتفاع أسعارها، وبالتالي ارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعي. علماً أن هذا الارتفاع لم توازه زيادة في أسعار السلع الزراعية والإنتاجية. من جهة أخرى، أدى تسليع الأرض (أي إدراجها للتداول في السوق العقاري) وخصخصة الأراضي الجماعية إلى تفتيت ملكية الحيازات الزراعية ومركزتها لصالح كبار المزارعين.

أما بالنسبة إلى الحالة المصرية، فقد تميزت على الخصوص بالإجهاز على الخصوص على مكتسبات الإصلاح الزراعي خلال الحقبة الناصرية (١٩٥٢-١٩٧٠). وقد جرى هذا التراجع على مراحل (انظر مثلا صقر النور، ٢٠١٧). في المرحلة الأولى، صادق الرئيس المصري أنور السادات عام ١٩٧٤ على رفع الحراسة عن الأراضي الزراعية التي صادرتها هيئة الإصلاح الزراعي من الاقطاعيين وسلمتها إلى الفلاحين لزراعتها عبر عقود ايجار، ما نجم عنه فقدان مئات الفلاحين الصغار الأراضي التي كانوا يزرعونها. وقد تسارعت وتيرة التراجعات في عهد الرئيس حسني مبارك، ذلك أن البرلمان المصري صادق في سنة ١٩٩٢ على قانون « إصلاح العلاقة الايجارية بين المالك والمستأجر». وقد نص هذا القانون

على زيادة القيمة الإيجارية من ٧ أمثال الضريبة السارية على الأراضي الزراعية إلى ٢٢ مثل الضريبة خلال الفترة الانتقالية التي تمتد لخمس سنوات، ثم يتم بعد ذلك الحرية «لقانون العرض والطلب» لتحديد قيمة الإيجار. لقد كان للقانون رقم (٩٦) لعام ١٩٩٢ أثرا حاسماً في تفكيك مكتسبات الفلاحين المصريين من قوانين الإصلاح الزراعي المعتمدة في الحقبة الناصرية، خاصة «الأمان الايجاري» وتعريف «المستأجر والمشارك» ك«حائز للأرض» على قدم المساواة مع المالك، ما يمكنه من عدد من الحقوق المرتبطة بالحيازة، مثل «التصويت في الجمعية»، والحصول على التقاوي والأسمدة ذات السعر المخفض، والاقتراض من بنك التسليف أو التنمية والائتمان الزراعي.

لقد نجم عن هذا القانون تشريد ٩.٤ آلاف مستأجر، علماً أن المستأجرين المتضررين من القانون يزرعون ٢٣,٧٪ من الأراضي المزروعة في مصر.

من جهة أخرى، أُلغي الدعم المقدم للأسمدة الزراعية، وتحرير أسواق التقاوي والمبيدات الزراعية، إضافة إلى خصخصة أراضي الشركات الزراعية التابعة للقطاع الحكومي. لقد نتج من التطبيق العشوائي لسياسات التكييف الهيكلي «هدم ركائز التميز المصري مثل زراعة القطن طويل التيلة الذي كان يحظى بسمعة عالمية. كما تسببت هذه السياسات النيوليبرالية في التفريط في واجب حماية السلالات الزراعية المصرية، والزراعة المعتمدة على البذور المحلية والأسمدة البلدية. أخيراً وليس آخراً، لم تؤدِّ هذه السياسات إلى تقليص الفجوة الغذائية، بل على العكس فقد أدت إلى اتساعها كثيراً»، حيث تحولت مصر إلى أحد أكبر المستوردين في العلم للسلع الغذائية الحيوية كالقمح، والزيوت والسكر وغيرها (انظر أحمد بهاء الدين شعبان، ١٠ ديسمبر ٢٠١٦).

من جهة أخرى، حصل انخفاض واضح في صافي دخل المزارعين ولا سيما صغار المزارعين، لان أسعار المنتجات لم ترتفع بالدرجة الكافية لتعويض الزيادة في تكاليف مستلزمات الإنتاج نتيجة لرفع الدعم. كذلك أثرت السياسات النيوليبرالية، بما فيها تحرير التجارة الزراعية الخارجية، على بنية المحاصيل الزراعية. فتجاوباً مع ارتفاع الربحية، ازداد التوسع في إنتاج الفواكه والخضر على حساب زراعة القطن والقمح والأرز. ويعتبر هذا التطور سلبياً إذ ما أخذنا في الاعتبار الأهمية الاقتصادية للقطن والقمح وعلاقاتهما الخلفية والأمامية مع باقي النشاطات الاقتصادية، ما يجعلهما ركيزة أساسية في مجال محاربة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي على مستوى الأسرة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠٠١).

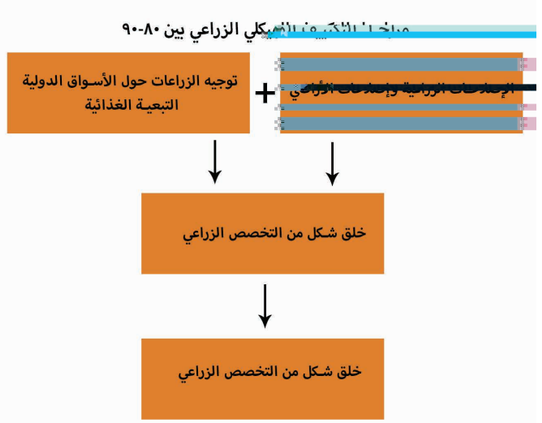

الفصل الرابع: سياسة التحرير التجاري تفاقم التبعية الزراعية للعالم العربي

تتضمن السياسة التجارية بصفة عامة جميع الإجراءات والتدابير التي تضع شروط حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود، وتتمثل على العموم في ضرائب تصدير أو استيراد أو دعم لها، أو تشريعات تتعلق بحركة رؤوس الأموال في الداخل والخارج. وتندرج السياسة التجارية الزراعية ضمن السياسات الكلية التي تؤثر بشكل مباشر في القطاع الزراعي عبر استخدام أدوات مختلفة نذكر منها: التعريفات الجمركية (وهي ضريبة تفرض على سلعة مستوردة، أو نسبة من سعر «سيف» (تكلفة + تأمين+ شحن)، الإعانات، القروض، القيود على الكميات، الإنفاق الحكومي والضرائب.

هناك تباين واضح في السياسات التجارية المعتمدة من طرف البلدان العربية، مع تسجيل اتجاه عام نحو تحرير التجارة في المنطقة العربية (أحمد فاروق غنيم، ٢٠١٠). ويعود هذا التوجه العام إلى التطورات التي عرفها النظام التجاري العلمي خلال تسعينيات القرن الماضي وآثار جولة الأوروغواي وعضوية منظمة التجارة العالمية. كما تأثر هذا التوجه بانضمام عدد من الدول العربية إلى اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية. غير أن هناك عدداً من الدول العربية ما زالت لم تحصل على العضوية في منظمة التجارة العالمية وهي سوريا والجزائر والسودان واليمن والعراق وجزر القمر والصومال وجيبوتي. كما ينبغي التنويه إلى أن تحرير التجارة الزراعية الخارجية يعتبر مكملاً لإجراءات التكيف الهيكلي التي أدت إلى تحرير الأسواق الزراعية، ولو بدرجات متفاوتة من بلد إلى آخر، فيما أدى تطبيق اتفاقية الغات ومنظمة التجارة العالمية إلى تحرير التجارة العالمية ولو جزئياً ومن ثم تحرير الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية، الأمر الذي ينعكس بدوره على أوضاع الأسواق الزراعية العربية.

لقد عرف التحرير التدريجي للسياسة التجارية الزراعية في العالم العربي مسارين سنستعرضهما تباعاً وهما المسار المتعدد الأطراف

(أي في إطار منظمة التجارة العالمية)، والمسار الإقليمي حيث سنركز على العلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي.

١. المسار المتعدد الأطراف

يتعلق الأمر بالتزامات البلدان العربية داخل منظمة التجارة العالمية، خاصة تحرير التجارة الزراعية. ذلك أنه تم اعتماد اتفاقية الزراعة عام ١٩٩٤ (مع الاتفاق على بدء سريان الاتفاقية عام ١٩٩٥) التي تهدف إلى «إصلاح جوانب الاختلالات في هيكل التجارة الدولية للمنتجات الزراعية، وجعل السياسات الزراعية أكثر توجهاً نحو الأسواق وفق مجموعة من الضوابط التي تروم إلى دعم قدرة الدول الأعضاء للنفاذ إلى الأسواق، خاصة في ما يتعلق بإلغاء الحواجز أمام الواردات، والعمل على إلغاء الدعم المحلي للزراعة، والعمل على إلغاء دعم الصادرات. كما حددت الاتفاقية المذكورة المعدلات والحيز الزمني لتفعيل مقتضياتها من طرف كل من الدول المتقدمة والدول النامية لخفض التعريفات الجمركية ومستويات الدعم المحلي ودعم الصادرات. في هذا الإطار، قام عدد من الدول العربية بالتخلي عن الإجراءات الحمائية الكمية وخفض الحقوق الجمركية على عدد من المنتوجات الزراعية. على سبيل المثال، يعتبر لبنان وهو من الدول ذات المراحل المتقدمة في الانضمام للتجارة العالمية، من الدول الأكثر انفتاحاً في المنطقة حيث لا تتجاوز الحقوق الجمركية صفراً إلى ٥٪ بالنسبة لـ ٨٤٪ من خطوط التعريفة ولا يتعدى أقصاها ٧٥٪. كما أن لبنان لا يحتفظ بأية حماية كمية باستثناء بذور البطاطس. كما عملت الأردن منذ التحاقها بمنظمة التجارة العالمية سنة ٢٠٠٠ على ربط التعريفات الجمركية الخاصة بالمنتوجات الزراعية كالطماطم وزيت الزيتون والفقوص (أو الخيار) في مستوى ٣٠٪ فيما تم تحديد السقف الأعلى لهذه التعريفات بالنسبة إلى الحوامض والعنب والثوم والتين في ٥٠٪ خلال أشهر محددة في السنة (Sustained Project 2012).

أما بالنسبة لمصر، فقد التزمت، في إطار مقتضيات النفاذ إلى الأسواق بربط جميع التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية، مع التزام بخفض هذه المعدلات بالتدريج. هكذا بلغ المتوسط غير المرجح للمعدلات المربوطة في ١٩٩٨ نحو ٤٨٪، مسجلاً انخفاضاً عما كان عليه هذا المتوسط في فترة الأساس (أي ٦٢٪). كما تم تخفيض الحد الأقصى للتعريفة الجمركية إلى ٥٠٪ بدءاً من ١٩٩١. أما في ما يخص الدعم المحلي، فقد قامت مصر في ١٩٩٩، ولأول مرة، بالتبليغ عن تدابير الدعم، في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨، في ما يتعلق بالإنفاق على الصندوق الأخضر والمعاملة الخاصة والتفضيلية. أما في ما يخص دعم الصادرات، فلم تعلن مصر عن أي دعم للصادرات في جدول الالتزامات التي أبلغتها إلى منظمة التجارة العالمية. من جهة أخرى، قامت مصر بإلغاء الحظر الذي كان مفروضاً على الصادرات والذي كان مطبقاً من قبل على بعض المنتوجات الزراعية كالجلود المدبوغة والجلود الخام. كما أُلغي نظام الحصص الذي كان مطبقاً على تصدير الصوف، ومخلفات الصوف، ومخلفات القطن والجلود المدبوغة (المعلومات حول مصر والمغرب مستقاة من «منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة»، ٢٠٠١).

أما المغرب، فقد قام في مجال النفاذ إلى الاسواق بربط جميع التعريفات على المنتجات الزراعية في جولة الأوروغواي، ووضعت مكافآت للتعريفة الجمركية لجميع المنتجات الزراعية الخاضعة لتدابير حدودية، مع الالتزام بخفضها في أفق ٢٠٠٤ (على سبيل المثال، ستنخفض التعريفة الأساسية على القمح من ١٩٠٪ سنة ١٩٩٥ إلى ١٤٤٪، وهو مستوى للتعريفة النهائية المربوطة في ٢٠٠٤). أما في ما يتعلق بالدعم المحلي، فينبغي الإشارة إلى المغرب بدأ في تقليص تدريجي لدعم الزراعة منذ أواخر الثمانينيات، وذلك في إطار تنفيذ برنامج التكييف الهيكلي. غير أنه ربط مقياس الدعم الكلي في إطار التزاماته تجاه منظمة التجارة العالمية والتزم بخفضه بنسبة ١٣٪ خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤. في المقابل، لم يعلن المغرب في جولة الأورغواي عن وجود دعم للصادرات الزراعية في

الضوابط التي فرضت على الدول العربية في مسار تحرير التجارة الدولية للمنتجات الزراعية

	لبنان	الأردن	مصر	المغرب	
الغاء الحواجز أمام الواردات	الجمركية/التسعيرية	٠٪-٥٪ ل٨٤٪ من خطوط التعريفة	تثبيت التعريفات الجمركية لبعض المنتوجات الزراعية (الطماطم +زيت الزيتون+الخيار)	ربط جميع النعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية وخفضها بالتدريج	مكافأت للتعريفة الجمركية لجميع المنتجات الزراعية الخاضعة لتدابير حدودية + خفضها في ٢٠٠٤
	الكمية	غياب حماية باستثناء بذور البطاطس			
الغاء الدعم المحلي للزراعة					تقليص تدريجي منذ أواخر الثمانينات: ١٣٪ خلال فترة ١٩٩٥-٢٠٠٤
الغاء دعم الصادرات				غياب دعم +إلغاء الحظر على بعض المنتوجات الزراعية :الجلود المدبوغة و الجلود الخام	

فترة الأساس، ولذلك لم يكن لديه تجربة في ما يتعلق بالتزامات الخفض في هذا المجال.

٢. المسار الإقليمي: التجارة الزراعية في إطار العلاقات مع الاتحاد الأوروبي.

هناك محطتان فارقتان طبعتا العلاقات الأورو-عربية هما مبادرة الشراكة الأورومتوسطية «لمسلسل برشلونة «(١٩٩٥) (الدول العربية المعنية هي المغرب، تونس، مصر، الأردن، لبنان.....) والاقتراح المقدم من طرف الاتحاد الأوروبي إلى دول جنوب وشرق المتوسط غداة الربيع العربي باعتماد اتفاقيات التبادل الحر المعمق والشامل (للمزيد، انظر محمد سعيد السعدي، ٢٠١٤). وإذا كان هدف «مسلسل برشلونة هو بناء «منطقة واسعة للتبادل الحر من أجل تحقيق الرخاء والأمن» تضم البلدان المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط، فإنها اقتصرت على المنتجات المصنعة واستثنت الزراعة باعتبارها قطاعاً «حساساً». وقد بني هذا «الاستثناء» على أهمية القطاع الزراعي ببلدان جنوب المتوسط وفي بعض المناطق التابعة للدول الأوروبية المتوسطية وما قد ينجم عن تحريره من انعكاسات سلبية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. هكذا تبادل الاتحاد الأوروبي والدول العربية إعفاءات محدودة (كلياً أو جزئياً) على المنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة وضمن رزمانات زراعية محددة. وبمراجعة سريعة لاتفاقيات الشراكة الأورو-عربية يتبين أنها قدمت إعفاءات كلية أو جزئية للمنتجات الزراعية تضمنت الإعفاء التام أو الجزئي من الرسوم الجمركية المفروضة على تلك السلع عند استيرادها إلى الأسواق الأوروبية، ولكن في كثير من الحالات ضمن حصص كمية أو تخضع لمستويات مرجعية بخصوص السعر والكمية.

غير أن اعتماد «السياسة الأوروبية للجوار» سنة ٢٠٠٤ فتح الباب لمفاوضات بين بلدان شمال وجنوب المتوسط من أجل تسريع مسلسل تحرير تدريجي للتجارة الزراعية (انظر Abis & Echaniz PC. 2009)، مع إمكانية استثناء بيع المنتجات الزراعية «الحساسة» واعتماد مبدأ عدم التماثل في التنفيذ عبر تمكين الدول العربية من رزمانة أطول في هذا المجال مقارنة مع الدول الأوروبية. إن الهدف من هذا التحرير المتبادل والتدريجي والمؤطر هو دفع الدول الشريكة إلى التخصص في إنتاج تصدير المنتوجات الزراعية التي تملك فيها امتيازات تنافسية نسبية، ما من شأنه أن يجعل الدول الأوروبية تنمي محاصيل الحبوب والألبان واللحوم لتصديرها إلى الدول العربية المتوسطية مقابل استيراد الفواكه الطازجة والخضر من هذه الأخيرة.

وينبغي التنويه أن التفضيلات التجارية الممنوحة للدول الشريكة (يتعلق الأمر بالدول العربية الآتية: مصر، المغرب، تونس، الأردن) تتجلى في تقليص أو حذف التعريفات الجمركية بالنسبة لحصص محددة من المنتوجات أو لمجمل الصادرات. كما تتضمن الاتفاقيات الموقعة ضرورة التقيد بمعايير الجودة المعمول بها داخل السوق الأوروبية الموحدة، خاصة ما يتعلق بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية. هكذا نص الاتفاق الزراعي بين الأردن والاتحاد الأوروبي على التحرير الكلي للواردات القادمة من الأردن مع استثناء مجموعة من المنتجات الزراعية (خاصة الطماطم، الخيار، الحوامض، أزهار القطف، البطاطس وزيت الزيتون) التي يخضع تحريرها لنظام الحصص أو أسعار دخول تفضيلية لكن محصورة في فترات محددة في السنة. في المقابل، جل التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة والمستوردة من دول الاتحاد الأوروبي تم حذفها أو تقليصها تدريجياً حسب درجة حساسية المنتوج.

أما بالنسبة إلى مصر، فتنص اتفاقية الشراكة الأوروبية المصرية الموقعة عام ٢٠١١ على توسيع قائمة السلع الزراعية المصرية التي يمكن تصديرها إلى الاتحاد الأوروبي إلى أكثر من مائة سلعة مقابل ٢٥ سلعة وفقاً لاتفاق ١٩٧٧ مع تقسيم السلع المعنية إلى أربع مجموعات (اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية، ٢٠١٨):

- **سلع لها حصص كمية ومواسم تصدير محددة (إعفاء الحصص من التعرفة الجمركية).**
- **سلع لها حصص كمية وليس لها مواسم تصدير محددة (إعفاء جمركي داخل الحصص).**
- **سلع لها مواسم تصدير وليس لها حصص كمية (إعفاء من الرسم الجمركي داخل مواسم التصدير).**
- **سلع ليس لها حصص كمية ولا مواسم تصدير.**

في المقابل، التزم الجانب المصري بخفض أو إلغاء الرسوم الجمركية على واردات بعض السلع الزراعية من الاتحاد الأوروبي مثل اللحوم ومنتجات الألبان. من جهة أخرى، نصت الاتفاقية على تحرير جزئي ومحدود للسلع الزراعية المصنعة المصدرة من مصر إلى الاتحاد الأوروبي. أما بالنسبة إلى الواردات المصرية من السلع الزراعية المصنعة، فنصت الاتفاقية على ترتيبات تطبق على صادرات الاتحاد الأوروبي لمصر من السلع الزراعية المصنعة تختلف درجة تحريرها وفقاً لثلاث قوائم.

أما في حالة المغرب الذي يعتبر من أهم شركاء الاتحاد الأوروبي حيث يحظى منذ ٢٠٠٨ بوضع «الشريك المميز» للاتحاد الأوروبي، وضع يرشحه «لتعميق العلاقات السياسية مع الجانب الأوروبي، والاندماج في السوق الداخلية عبر تقريب التنظيمات التشريعية، وتعزيز التعاون القطاعي والجانب الإنساني للشراكة» (الاتحاد الأوروبي والمغرب، ٢٠١٨)، فإن الاتفاق الزراعي لعام ٢٠١٢ نص على تحرير الصادرات الأوروبية إلى السوق المغربية بشكل مرحلي ومنتظم، مع اعتبار مرحلة انتقالية تصل إلى ١٠ سنوات. ويتم هذا التحرير حسب ثلاثة أنواع من المنتجات:

- **النوع الأول يهم التحرير على مدى ١٠ سنوات ويهم الحيوانات المنتجة والأسمدة.**
- **النوع الثاني يستغرق التحرير بموجبه بين ٥ و١٠ سنوات ويتعلق بمنتجات الحليب المصنعة و الشوكولاتة .**
- **النوع الثالث يتم من خلاله التحرير وفقاً لحصص محددة (الحبوب، الحليب، وزيت الزيتون)**

وسيمكن تطبيق هذا التحرير إلغاء التعريفات الجمركية على ٧٠٪ من خطوط المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري التي يصدرها الاتحاد الأوروبي إلى المغرب.

في المقابل، حصل المغرب وفق الاتفاقية المذكورة تحسناً نسبياً ومحدوداً لصادراته الزراعية نحو سوق الاتحاد الأوروبي. هكذا يمكن للمنتجات الزراعية المغربية ولوج السوق الأوروبية من دون أداء أي تعريفة جمركية، لكن مع وجود استثناءات مهمة تتعلق بالطماطم وهي من أهم الصادرات الزراعية المغربية، الثوم، الكليمنتين، الفراولة، الخيار، والكوسا (أو القرع) (Accord Agricole Maroc-Union Europeene 2012). وتجدر الإشارة إلى أنه، وفقاً للاتفاقية، تم تحرير ٥٥٪ من صادرات المغرب الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي.

أخيراً وليس آخراً، تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي اقترح على المغرب وتونس ومصر والأردن، غداة اندلاع الربيع العربي، المرور إلى مرحلة متقدمة من الاندماج في السوق الداخلية الأوروبية عبر إبرام اتفاقيات للتبادل الحر المعمق والشامل. إن الرافعة الأساسية لتحرير التجارة في هذه الاتفاقيات تتجلى في إنجاز نوع من الالتقائية على مستوى الأنظمة والتشريعات من خلال الاستيعاب التدريجي من طرف الدول العربية الشريكة «للمكاسب الجماعية» للاتحاد الأوروبي، أي مجموع التشريعات والمعايير والأنظمة المشكلة لقوانين الاتحاد الأوروبي. وفي ما يخص الشق الزراعي، تسعى اتفاقية التبادل الحر العميق والشامل إلى تحرير أكبر للتجارة الزراعية، بما فيها التبادل التجاري للسلع الزراعية المصنعة ومنتجات الصيد البحري مع مراعاة الوضعية الخاصة للمنتجات «ذات الحساسية». بالإضافة إلى هذا، ينتظر أن تشمل المفاوضات انجاز المطابقة التشريعية والتنظيمية بين الاتحاد الأوروبي والبلدان العربية المواصفات الأوروبية في مجال الصحة والصحة النباتية.

٣. محدودية تحرير التجارة الزراعية بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية ومخاطره على الأمن الغذائي العربي:

يتضح مما سبق أن هناك العديد من المعوقات تحد من قدرة الصادرات الزراعية العربية على الولوج إلى سوق الاتحاد الأوروبي بفعل الحمائية المتشددة التي تطبع السياسة التجارية الأوروبية والتي تهدف إلى حماية المزارعين الأوروبيين في الجانب الشمالي للبحر الأبيض المتوسط (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٥). فباستثناء حالة لبنان، يبقى مجال التغطية جزئياً ومحدوداً إلى درجة كبيرة في بعض الحالات سواء من حيث شمول أصناف السلع الزراعية المؤهلة للاستفادة من المعاملة التفضيلية أو المواسم الزراعية التي يسمح لها بدخول الأسواق الأوروبية خلالها. بالإضافة إلى هذا، يطبق التخفيض الجمركي الممنوح في إطار اتفاقيات الشراكة على الرسوم النسبية أو القيمية تاركاً الرسوم والضرائب الثابتة دون تغيير. ومما يزيد من ضآلة الهامش التفضيلي المتاح للصادرات العربية استخدام الاتحاد الاوروبي لما يسمى بسعر الدخول والكميات المرجعية التي يحددها سلفاً بغرض الحد من المنافسة من خلال تحديد السقوف الدنيا لأسعار الواردات وكمياتها عند الحدود الأوروبية وبما يضمن دعم المزارعين الأوروبيين وعدم مزاحمة منتجاتهم الزراعية في الأسواق المحلية، خاصة بالنسبة إلى الفواكه والخضروات الطازجة. بالاضافة إلى ما ذكرمن معيقات، يلاحظ تشدد من طرف الاتحاد الأوروبي في المواصفات الفنية والعوائق التي تسببها للصادرات الزراعية والعوائق الأخرى غير الجمركية، خاصة تلك المتعلقة بالبيئة واستخدام المبيدات ومتطلبات التتبع في الأسواق للمنتجات المعدلة جينياً.

٤. النتائج والمخاطر

تبين بعض المعطيات والبحوث المتوفرة أن سياسات التكييف الهيكلي والتحرير التجاري الزراعي قد أثرت سلباً على الأمن الغذائي العربي. فعلى سبيل المثال، ارتفع العجز الغذائي العربي (أي الفرق بين الصادرات والواردات الغذائية العربية) من متوسط ١٢,٠٢ مليار دولار خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٣) إلى متوسط ١٣,٧٩ مليار دولار للفترة (٢٠٠١-٢٠٠٣) بنسبة زيادة بلغت ١٤٪ بين الفترتين. وقد سجلت معظم السلع الغذائية في الوطن العربي زيادة في عجز الميزان التجاري بين الفترتين المذكورتين، إذ بلغت نسبة الزيادة بالنسبة إلى الحبوب نحو ٢١٪، البطاطس ٣٠٪، البقوليات ٢٥٪، الفاكهة ٧١٣٪، واللحوم ٣٤٪ (المنظمة العربية للتنمية الزراعية،٢٠٠٦).

لا شك أن هناك عوامل عديدة وراء تفاقم العجز التجاري الزراعي خلال فترة الانتقال إلى السياسات النيوليبرالية من طرف الدول العربية، ونذكر زيادة الطلب على الغذاء بفعل الزيادة السكانية، ارتفاع مستويات الدخول لشرائح من المجتمع، هجرة السكان الريفيين إلى المدن وما يقابله من تدني في مستويات الإنتاج والإنتاج الناجم عن استخدام الوسائل التقليدية، استبعاد البحث والتطوير، وعدم استخدام المكننة والتقنيات الحديثة في العمليات الإنتاجية. غير أن اعتماد سياسات زراعية تعتمد التكيف الهيكلي والتحرير التجاري لعبت دوراً في تفاقم الاعتماد على الخارج من أجل تأمين الحق في الغذاء. ولم يتم هذا من خلال تحسين القدرات الزراعية التصديرية كما وعد به المروجون لهذه السياسات بما يسمح بتعزيز إمكانيات تغطية حاجيات المجتمع من السلع الغذائية، بل أدى هذا التوجه إلى زيادة كبيرة في الواردات التي تمت تغطيتها من خلال مداخيل أخرى كالعائدات السياحية وتحويلات المواطنين في المهجر وتدفقات الرساميل الأجنبية أو الاقتراض من المنظمات الدولية كما هو حال اقتصادات البلدان العربية الأقل نمواً (سالم توفيق حنفي، ٢٠١٣). بل لقد أدى ارتفاع الواردات الزراعية إلى تعرض مجموعة من المحاصيل الزراعية للمنافسة الخارجية، ما أدى إلى تخفيض المساحات المخصصة لإنتاجها. في المقابل، أدت هذه التطورات إلى زيادة الإنتاج لمحاصيل البنجز السكري، الطماطم، الحوامض من البرتقال واليوسفي.

وقد بينت دراسة حديثة حول إشكالية الأمن الغذائي في الدول العربية التأثير السلبي لطلب الغذاء من السوق العلمي لسد متطلبات المجتمع على الأمن الغذائي وعلى القطاع الزراعي والسيادة الوطنية. واعتماداً على دراسة قياسية لأهم العوامل التي تحكم دالة إنتاج القمح وكذا الإنتاج الزراعي في عدد من الدول العربية (الجزائر، مصر، الأردن، السودان، المملكة العربية السعودية)، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- **وجود فجوة غذائية في تفاقم مستمر بسبب ضعف حجم الإنتاج المحلي، بالإضافة إلى تضاعف استهلاك بعض السلع الأساسية من قبيل القمح كنتيجة لتغير أنماط**

دائرة الفقر بالبلدان ذات الدخل المنخفض (البنك الدولي، ٢٠١٣)

وبعد عام ٢٠٠٨، شهدت أسعار الغذاء العالمية قفزتين، حدثت أولاهما في بداية سنة ٢٠١١، حيث سجل مؤشر البنك الدولي لأسعار الغذاء ارتفاعاً كبيراً بعد تراجعه بنسبة ٣٠٪ خلال الفترة ما بين منتصف ٢٠٠٨ ومنتصف ٢٠١٠، ليعود مرة أخرى في فبراير ٢٠١١ إلى ذروته التي بلغها سنة ٢٠٠٨. أما القفزة الثانية، فكانت في منتصف ٢٠١٢، عندما استأنفت أسعار الغذاء العالمية ارتفاعها، إذ سجل مؤشر البنك الدولي لأسعار الغذاء ارتفاعاً بنسبة ١٤٪ خلال الفترة من يناير إلى غشت ٢٠١٢ مع ارتفاع الأسعار العالمية للذرة إلى مستوى غير مسبوق في يوليو ٢٠١٢، متجاوزة ذروتها في عامي ٢٠٠٨ و٢٠١١، إذ قفزت بنسبة ٤٥٪ في غضون شهر واحد (البنك الدولي، ٢٠١٣). وقد كان لقفزة أسعار الغذاء في سنة ٢٠١١ تأثير سلبيٌّ على ما بين ٤٠ و٤٤ مليون شخص في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض. بالإضافة إلى هذا، يشكل الارتفاع المستمر لاسعار الغذاء ضغطاً كبيراً على موازين المدفوعات في دول الجنوب والدول العربية المستوردة للغذاء.

وجدير بالإشارة إلى أن زيادات الأسعار وتقلباتها مرشحة للاستمرار في الأفق المنظور والطويل.
يرجع أسباب ارتفاع أسعار الغذاء إلى عدة عوامل متشابكة ومتنوعة. وقد تضافرت هذه الأسباب مع بعضها البعض وتزامنت، ما عمق المشكلة فأصبحت أزمة إنسانية كارثية، وتمثل

ر ٩ ذه شازل ٌي ئ يأتي (عطية الهندي، ٢٠٠٩):

ويجب التأكيد على الطابع السياسي للسيادة الغذائية كمشروع للديمقراطية المحلية القائمة على المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بالأغذية والزراعة (أطاك المغرب، ما هي السيادة الغذائية؟، ديسمبر ٢٠١٧).

إن إعطاء الأولوية للسيادة الغذائية لتأمين الحق في الغذاء يستجيب لهاجسين أساسين: أولاً، ضرورة توفير حيز سياساتي وهامش للمناورة من أجل تبني سياسات زراعية تستجيب أولاً وقبل كل أي شيء لحاجيات المواطن (ة) بعيداً عن إملاءات المؤسسات الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية) الداعية إلى تحرير التجارة الزراعية والتخصص حسب الميزة النسبية. ثانياً، تقليص التبعية للخارج والتركيز على الزراعة الموجه إلى السوق الداخلية والإقليمية.

يبقى أن الرهان الحقيقي يدور حول شروط جعل مفهوم السيادة الغذائية أكثر جرأة وجعله حقيقة في الواقع العربي. وأول الرهانات يتعلق بإدماج السيادة الغذائية ضمن مشروع تنموي يتمحور حول التنمية البشرية المستدامة. بالإضافة إلى هذا، يجب العمل على مأسسة هذا التوجه من خلال دسترته وإنشاء المؤسسات الحاملة له وبلورة السيادة الغذائية من خلال السياسة الزراعية والبرامج. إن دسترة السيادة الغذائية لا تكفي كما يدل على ذلك المثال المصري حيث لم يواكب هذا الإجراء تغيير في السياسة الزراعية والنموذج التنموي الذي لا يزال مطبوعاً بهيمنة الإيديولوجيا النيوليبرالية.

من جهة أخرى، يطرح مفهوم السيادة الغذائية إشكالية الفاعلين المنوط بهم تفعيله على أرض الواقع، خاصة وأن السيادة الغذائية تركز على المشاركة المباشرة للمنتجين/ات في صناعة السياسات والبرامج. لهذا، لا يمكن إنجاح هذه المقاربة الجديدة دون تفاعل إيجابي بين الدولة والمجتمع المدني والحركات الاجتماعية وتبني الدولة لتوجه تنموي واضح ولامركزية حقيقية تمكن التآزر بين جمعيات المنتجين والمؤسسات المحلية المنتخبة والسلطات المحلية (Clark P 2013).

في هذا المجال، على الدولة أن تلعب دوراً محورياً لبلورة سياسة زراعية واضحة وطموحة لدعم المنتجين الصغار والزراعة الأسرية والبيئية وتقوية الاقتصاد الشعبي والتضامني، خاصة على المستوى المالي والتقني والتسويقي والحصول على الأرض والماء والبذار والغابات وأماكن الصيد وإدارتها. كما يقتضي تبني سياسة تجارية تحمي هذه الزراعة من المنافسة غير المتكافئة للسلع الزراعية والغذائية الأساسية، خاصة السلع المدعومة من طرف الدول الرأسمالية المتقدمة. وهذا يقتضي تأطير المبادلات التجارية الزراعية والتنسيق على الصعيد الدولي من أجل تثبيت أسعار المواد الزراعية ومن أجل تجنب الارتفاع المحسوس والمفاجئ في الأسعار وتفادي المنافسة المخلة باستقرار المبادلات الزراعية العالمية، ما يفرض إصلاحاً عميقاً للنظام التجاري المتعدد الأطراف (Boussard M & Ali 2007).

على صعيد المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، يتعين إنشاء شبكات محلية وعربية للنضال من أجل السيادة الغذائية محلياً ووطنياً وإقليمياً. وهناك بوادر مشجعة في هذا المجال بعد «حركة طريق الفلاحين الفلسطينيين» المنضوية تحت لواء الحركة العالمية «طريق الفلاحين» (Al-Monitor ١٧-١٠-٢٠١٧). وتسعى هذه الحركة إلى الاستفادة من رؤية الحركة العالمية في مناصرة تثبيت السيادة على الغذاء والأرض والموارد والمياه لطرح قضايا الفلاحين الفلسطينيين وحقوقهم المنتهكة من قبل إسرائيل وتبنيها، كعدم تمكنهم من السيطرة على مواردهم كالأرض والماء. كما تنوي حركة الفلاحين الفلسطينيين القيام بحراك لدى السلطات المحلية والحكومة لتعديل القوانين بما يتلاءم مع حاجات المزارعين. كما تعتزم هذه الحركة بعد انطلاقها العمل على بناء حركة فلاحين عربية.

كما تجدر الإشارة إلى انضمام منظمتين مغاربيتين («الفدرالية الوطنية للقطاع الفلاحي» من المغرب و«كفاح الأرض» من تونس) إلى الحركة العالمية «طريق الفلاحين».

وهذا يجرنا إلى إبراز أهمية بلورة تكامل زراعي عربي يتمحور حول ضمان الأمن الغذائي العربي باعتماد مقاربة السيادة الغذائية كمدخل أساسي لكل مجهود في هذا المجال.

الخلاصة

تمحورت هذه الدراسة حول تأثير السياسات الزراعية المعتمدة من طرف البلدان العربية على أمنها الغذائي. وقد حاولنا أن نبين كيف ساهمت هذه السياسات الزراعية في حالة انعدام الأمن الغذائي العربي منذ خمسينيات القرن الماضي. فخلال مرحلة ١٩٥٠-١٩٨٠، فشلت الدول ذات التوجه الاشتراكي في تحقيق الأمن الغذائي نظراً للمشاكل الإدارية التي طبعت تدبير مزارع الدولة والتعاونيات الزراعية وهيمنة الإجراءات البيروقراطية، إضافة إلى سياسات تسعير المحاصيل التي لم تنصف المزارعين.

من جانبها، لم تتمكن الدول ذات التوجه الليبرالي من تحقيق الأمن الغذائي بالنظر إلى قصور مبادرات القطاع الخاص في المجال الزراعي وتهميش الزراعة الأسرية، ما نجم عنه بروز ثنائية غير منسجمة داخل القطاع الزراعي.

ومع بداية الثمانينيات، وبسبب أزمة المديونية للعديد من الاقتصادات العربية وتدخل المؤسسات المالية الدولية، دخلت السياسات الزراعية مرحلة التكييف الهيكلي والتحرير التجاري. وقد كان رهان هذه السياسات يكمن في تفكيك منظومة تدخلات الدولة في القطاع الزراعي باعتبارها تعوق حرية آليات السوق التي من شأنها تحقيق أعلى كفاءة ممكنة في استغلال الموارد، وبالتالي تعظيم الإنتاج الزراعي الموجه إلى التصدير، ما دفع بالحكومات إلى تحرير التجارة الزراعية والعمل على ضمان الأمن الغذائي من خلال استيراد السلع الزراعية والغذائية الأساسية من الأسواق العالمية، مع فرضية أن الصادرات الزراعية ستوفر الموارد المالية الضرورية لتغطية كلفة هذه الواردات. وقد تم التحرير التجاري الزراعي من خلال مسارين أساسين: المسار المتعدد الأطراف والمسار الإقليمي من خلال «الشراكة» الأوروبية العربية.

لقد أدى اعتماد هذه السياسات النيوليبرالية إلى تفاقم التبعية الغذائية للخارج من خلال الارتفاع الكبير للواردات الزراعية والغذائية التي تمت تغطيتها بواسطة العائدات السياحية وتحويلات المواطنين في المهجر، وبشكل أقل، عبر تدفقات الرساميل الأجنبية أو الاقتراض. وتعرض مجموعة من المحاصيل الزراعية للمنافسة الخارجية، ما نجم عنه تقليص للمساحات المخصصة لها وتهديد الزراعة الأسرية المنتجة لأهم منتج غذائي في النمط الاستهلاكي لغالبية المواطنين، ألا وهو القمح والحبوب. لقد تجلت مخاطر التبعية الغذائية العربية إبان وقوع الأزمة الغذائية العالمية التي بينت انكشاف الاقتصادات العربية على السوق العالمية وهشاشة الأمن الغذائي من جراء تقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية. وقد أدت هذه التبعية إلى الارتفاع المستمر لمستويات أسعار السلع الغذائية في العالم العربي، ما دفع الحكومات العربية إلى اتخاذ سلسلة من السياسات والإجراءات للحد من هذه الآثار السلبية على الأمن الغذائي.

إن تعميم النموذج النيوليبرالي التصديري في العالم العربي غير ممكن نظرا لضعف الموارد الطبيعية من أراضي ومياه واعتبارا كذلك لكلفته الاجتماعية والبيئية الكبيرة. لهذا، يعتبر خيار الاعتماد على السيادة الغذائية كبديل قادر على ضمان الأمن الغذائي لكافة المواطنين إذا ما توفرت شروط تحقيقه، وتكمن على الخصوص في التركيز على الدور التنموي للدولة وبروز حركة اجتماعية قوية وإصلاح عميق للنظام التجاري العالمي يضمن تأطير المبادلات التجارية الزراعية والتنسيق من أجل ضمان استقرار أسعار السلع الغذائية والزراعية الأساسية.

الهوامش

(١) من أجل معطيات أوفر، انظر عزام محجوب ومحمد منذر بلغيث، ٢٠١٨، ورقة حول الحق في الغذاء والسيادة الغذائية في البلدان العربية من خلال البيانات والمؤشرات الدولية، تقرير الراصد العربي لسنة ٢٠١٨- ٢٠١٩ شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.

المراجع

1. Abis A et Echaniz P.C.,،2009,، L' etat du dossier agricole euro-mediterraneen ,، Les notes d' alerte du CIHEAM,، Paris.
2. Accord agricole Maroc- Union Europeenne: Les ameliorations obtenues,، L' Economiste du 20-02-2012
3. Breisinger C et al.2010,، Food Security and Economic Development in the Middle East and North Africa,، IFPRI,، Discussion Paper.
4. Boussard M et ali,، 2007 Pratiques et necessite de la regulation des marches agricoles,، notes et etudes documentaires,، Ministere de l' agriculture et de la peche.
5. Clark P.، 2013. Food Sovereignty,، Post-Neoliberalism,، Campesino Organizations and the State in Ecuador,، Transitional Institute.
6. ESCWA,، 2010.Food Security and Conflict in the ESCWA Region,، New York.
7. FAO 2015,، Regional Overview of Food Insecurity Near East and North Africa
8. FAO,، 2014. L' etat de l' insecurite alimentaire dans le monde,، Geneve.)
9. Jouili M,،2008. Ajustement Structurel,، Mondialisation et Agriculture Familiale en Tunisie,، Universite de Montpellier 1
10. Kydd J and Thoyer S,،1992.Structural Adjustment and Moroccan Agriculture: An Assessment of The Reforms in The Sugar and Cereal Sectors,، OECD,، WP No 70,، June
11. Sustainmed Project- 2012. Sustainable agri-food systems and rural development in the Mediterranean Partner Countries,، D09/WP 2T2 Trade policies,، European Union.
12. أحمد ملحم ,، فلسطين تشهد ولادة حركة طريق الفلاحين الأولى في الوطن العربي Al-Monitor,، 17-10-2017
13. أحمد بهاء الدين شعبان,، الأرض والفلاح: من برامج «التكييف الهيكلي»الى إجراءات تعويم الجميه، مجلة روز اليوسف،10 ديسمبر 2016
14. البنك الدولي ,، 2013. برنامج التصدي لازمةأزمة الغذاء العالمية,، الموقع الالكترونيالكتروني للبنك
15. الاتحاد الأوروبي والمغرب، موقع «الديبلوماسية الفرنسية»،7 شتنبر 2018
16. أطاك المغرب، ما هي السيادة الغذائية؟، ديسمبر 2017
17. اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية،، ويكيبيديا، أكتوبر 2018
18. جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2009. دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، الخرطوم.
19. أحمد فاروق غنيم، السياسة التجارية في الدول العربية، «سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، رؤية للمستقبل»، تحرير محمود عبد الفضيل، دار العين للنشر، القاهرة، 2010
20. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الامنالأمن. الغذائي 2015
21. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الزراعة والتجارة والامنالأمن الغذائي،، المجلد الثاني، دراسات الحالة القطرية، روما 2001
22. المنظمة العربية للتنمية الزراعية،2006. دراسة اتجاهات الزراعة والتجارة الزراعية العربية واكتمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى,، الخرطوم).
23. عطية الهندي، 2009. «الجهود المبذولة المبذولة للتصدي لازمةأزمة الغذاء العالمي»، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ورشة العمل الإقليمية حول أزمةأزمة الغذاء العالمية وأثرها على الامنالأمن الغذائي العربي، تونس.
24. حركاتي فاتح، 2018. تحليل مشكلة الامنالأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر - بسكرة
25. منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية،، مركز دراسات الوحدة العربية,، بيروت، 2000
26. رقية الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الامنالأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية،2012
27. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آآسيا،2005، التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والاثارآثار المتوقعة على النفاذالى إلى الأسواق بالنسبة للبالنسبة إلى الصادرات الزراعية العربية، الأمم المتحدة.
28. محمد السعدي,، 2014,، تقييم نقدذي للعلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط,، اتحاد النقابات العربية.
29. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017
30. صقر النور، الفلاحون والثورة: فاعلون منسيون، موقع نفهم العالم لنغيره,، 04 فبراير 2017
31. وكالة إيرين الإسبانية، أكبر الجهات المانحة في عام 2016،، الموقع الالكترونيالكتروني
32. سالم توفيق النجفي،2013.. سياسات الامنالأمن الغذائي العربي، الركود في اقتصاد عالمي متغير (رؤية مستقبلية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013

الحقّ في الغذاء والسيادة الغذائيّة من منظور الجندر/النوع الاجتماعي

هاله نايل بركات
باحثة في مجال البيئة والغذاء

١. مقدّمة

يرتبط موضوع الغذاء بشكل مباشر بالنساء، و يتمحور حولهن أكثر من أيّ جانب آخر من جوانب حياتنا. فالنساء تشاركن بشكل مباشر في عمليّة الانتاج والتجهيز والتحضير، واستعمال الغذاء بشكل أكبر من الرجال في كثير، إن لم يكن في كافّة، المجتمعات، التقليديّة منها والحديثة، الريفيّة أو الحضريّة والزراعيّة أو غيرها. إنطلاقًا من هذه الوقائع، فإنّ قدرة النساء على الوصول إلى الغذاء ومساهمتهن في القرارات المتعلّقة بانتاج واستهلاك الغذاء هي حكاية طويلة، أمّا الوضع في البلدان العربيّة فلا يشكّل استثناءً في هذا المجال.

بشكل عام، تقوم دول عدّة بادراج موادّ في دساتيرها من أجل ضمان الحقّ في الغذاء. لكن القليل من البلدان العربيّة لديها موادّ صريحة لضمان وصول الجميع وخاصّة الفئات المهمّشة إلى الغذاء الملائم في هذا المجال، فالغالبية تشير إلى الحقّ في الغذاء بشكل ضمني (http://www.fao.org/right-to-food-around-the-globe/en/). ولكي نتحقّق أكثر من المساواة في الوصول إلى الغذاء ووضع النساء في هذا السياق، نحتاج إلى الاستناد إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة (سيداو). فقد صادقت معظم البلدان العربيّة على الاتفاقية (مع تحفّظات) (http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/states.htm).

تعدّ هاتين الركيزتين أساسيّتين ولكن غير كافيتين لضمان التوازن الجندري في الوصول إلى الغذاء الملائم، وتحقيق المساواة في الأدوار في انتاج الغذاء وغيرها من المسائل ذات الصلّة. تحاول هذه الورقة تقديم لمحة حول وصول النساء إلى الحقّ في الغذاء وعلاقته بالسيادة الغذائية في البلدان العربيّة.

بهدف استيعاب الوضع الحالي، تقدّم هذه الورقة لمحة سريعة عن تاريخ انتاج الغذاء وسياسات النموّ الزراعي في البلدان العربيّة خلال العقدين الأخيرين، كما تُظهر كيف تأثّرت النساء نتيجة السياسة والاقتصاد والتغيّرات الاجتماعيّة الحاصلة، وكيف أدّى ذلك إلى أزمات غذائيّة وارتهان لاستيراد الغذاء، وأحيانًا ارتهان إلى المساعدات في العديد من البلدان العربيّة، مع الاشارة بشكل خاصّ إلى دور النساء وخسائرهن ومكاسبهن.

تطرح الورقة، فإذن، شرحًا عامًا حول دور النساء في عمليّة انتاج الغذاء، وتتضمّن بعض الأمثلة عن نساء منتجات للغذاء في العالم العربي، تعملن على نطاق صغير أو متوسّط، وعن المشاكل المحيطة بهن. تنتقل الورقة بعدئذ لطرح المسائل المتعلّقة بالحقّ في الغذاء، وكيف ولماذا تملك النساء قدرة أقلّ على الوصول إلى الغذاء الكاف والملائم والمتاح. ثم تعرض حالة التحوّل إلى مفهوم السيادة الغذائيّة في إطار البلدان العربيّة، وتُظهر كيف يتّصل هذا المفهوم بالنساء، وكيف يمكن تمكين النساء العربيّات متاحًا من خلال تطبيق مفاهيم السيادة الغذائيّة. وقد وردت بعض الأمثلة لشرح هذه الأفكار. ويتضمّن الجزء الأخير التحدّيات التي تواجهها النساء العربيّات فيما يخصّ الحقّ في الغذاء والسيادة الغذائيّة على المستوى الفردي وعلى مستوى الدول، يتبع ذلك التوصيات والمقترحات التي تبرز كيف يمكن احداث التغيير على مستويات مختلفة، وتنتهي بملاحظات استنتاجيّة سريعة.

المنهجية

تستند هذه الورقة على موادّ منشورة، ومصادر الكترونية بالنسبة للمعلومات المتعلّقة بالخلفية، ودراسات حالات وتحليل للمعطيات. كما تتضمّن بعض الجهد والمساهمة الذاتيّة في المسائل المتعلّقة بالمعاهدات الدوليّة حول البذور، الحقّ في الغذاء والسيادة الغذائيّة في مصر.

٢. خلفيّة تاريخيّة

يتناول هذا القسم حضور النساء (أو عدمه) في الأنظمة الغذائيّة منذ فترة الاستعمار خلال القرنين التاسع عشر والعشرين في البلدان العربيّة. ويقدّم مارتينيللو (هذا التقرير) لمحة تاريخيّة عن السياسات والنشاطات الزراعيّة خلال القرنين الأخيرين. ومن خلال هذه اللمحة، يمكن استخلاص أنّه خلال القرن التاسع عشر، كانت الزراعة في العالم العربي الخاضع للاستعمار ترتكز على حصاد المحاصيل من أجل تقديمها للمستعمرين، ما أنتج طبقة من ملّاكي الأراضي الخاصّة فأصبحت الأراضي الزراعية ملكًا لقلّة من الأغنياء في سوريا والعراق ومصر (في ظلّ الحكم العثماني)، وتم إبعاد النساء في ظلّ هذا الوضع من تملّك الأراضي والتجارة والثروة، ولكن ليس من العمل في الأرض. وفّر هذا الشكل من الزراعة الخضار والفاكهة والحبوب، على الأخصّ، اللازمة للبقاء أو للبيع في المنطقة، كما إلى تصدير المحاصيل المربحة. خلال هذه الفترة، تغيّر نظام ملكيّة الأراضي، فتمّ تسجيل أراضي القبيلة باسم الأكبر سنًّا في القرية، ممّا أدّى إلى نشوء فئة كبيرة من العائلات مالكي الأراضي وإلى تقسيم اجتماعي حادّ بينهم وبين الفلاحين أصحاب الحيازات الصغيرة، وغير الملّاكين (المرجع نفسه). لم يكن للنساء ملكيّة مستقلّة للأراضي، بل استفدن من استعمال الأرض المشتركة. على سبيل المثال، في المغرب، سمحت المنظّمة التقليديّة لملكيّة واستخدام الأراضي للنساء بالوصول إلى الأرض بشكل غير مباشر عبر الملكيّة المشتركة. تحوّل هذا إلى وضع قانوني للأراضي المشتركة عندما أصدر الاحتلال الفرنسي مرسومًا ملكيًّا في العام ١٩١٩ لتحديد وضع الأرض المستخدمة بشكل مشترك من قبل الأهالي (مثلًا القبائل، القرى، المجموعات الإثنية)، وبالتالي سمح للدولة بالتدخّل في إدارة الأراضي الجماعيّة (https://ejatlas.org/conflict/the-soulaliyyate-movement-morocco).

وفي حين لم يعلن قانون العام ١٩١٩ بشكل صريح أنّ النساء غير مخوّلات للاستفادة من عائدات الأرض الجماعيّة، نظّم هذا المرسوم، منذ ذلك الوقت، حقوق الملكيّة في هذه المجتمعات على الأراضي الزراعيّة والمراعي المشتركة، مؤدّيًا إلى استبعاد النساء من وراثة الأرض.

خلال الحرب العالميّة الأولى، تمّ حظر تصدير المنتجات ومن ضمنها الحبوب الغذائيّة من الشرق الأوسط، كما استُهلك بشكل كبير انتاج الحبوب في المنطقة محليًّا، ممّا أدى إلى تغيّرات في النظام الغذائي ليصبح بأغلبه مكوّنًا من الحبوب لصناعة الخبز (بينيت وللويد ١٩٥٦ في مارتيلينو، هذا التقرير)، ولكن مع حلول العام ١٩٣٥، تمّ استكمال انتاج الحبوب للمستعمرين. تغيّرت أنماط

استهلاك الغذاء بشكل ملحوظ بعد الحرب العالميّة الثانية، لتتركّز أكثر على اللحوم والزراعات الواسعة (المرجع نفسه). تزامن ذلك مع حركات الاستقلال المنتشرة في العالم العربي. فقد جاءت أنظمة ما بعد الاستعمار بإصلاحات ضخمة للأراضي تمّ تطبيقها تقريبًا في المنطقة برمّتها، وتضمّنت إعادة توزيع للأراضي واصلاحات جوهريّة في مصر والعراق وسوريا والجزائر كأداة للنمّو الاقتصادي (المرجع نفسه). مرّة أخرى، وجدنا القليل أو على الأغلب لا شيء فيما يخصّ مشاركة النساء أو إنصافهن. في الواقع وفي بعض الحالات، كانت التغييرات المستحدثة كارثية لجهة وصول النساء إلى ملكيّة الأراضي. مثلًا في المغرب، قامت التعديلات على مرسوم العام ١٩١٩، والتي تنصّ وبشكل صريح على أن الأرض المشتركة لا يمكن حيازتها أو بيعها، بالسماح بتأجير هذه الأراضي ونقلها ضمن معايير معيّنة. فالقوانين الصادرة في العامين ١٩٥١ و١٩٦٩ تغيّر الطريقة التي تتوزّع فيها الأرض المشتركة، وترسي شكلًا من أشكال الملكيّة الفرديّة التابعة لأصحاب الحقوق، وفي حال وفاتهم، تذهب الملكيّة إلى وريث واحد بدلًا من تقسيمها على المستفيدين كحصص، شرط تعويض بقيّة الورثة. بالإضافة إلى ذلك، تمّ بيع الكثير من المراعي والأراضي الزراعيّة المشتركة لصالح النمّو الحضري والمشاريع السياحيّة خلال السبعينيات والثمانينيات بغضّ النظر عن القوانين والتعميمات الجديدة، كما لم تتغيّر التقاليد السائدة باستبعاد النساء من الحقّ في عائدات هذه الأرض، وظلّت الآلاف من النساء تتعرّضن للتمييز عندما بيعت الأراضي التي يعملن فيها، في حين تمّ تعويض الرجال بنصيبهم (https://ejatlas.org/conflict/the-soulaliyyate-movement-morocco).

فإذن، ورغم التغيّرات الجذريّة في توزيع الأراضي والمدخول لصالح المزارعين الصغار خلال هذه العقود، والتي سمحت بتملّك الأراضي على نطاق صغير، و أدّت إلى تحسّن ملحوظ في نوعيّة الحياة في المغرب وعمومًا في المناطق الريفيّة لشمال أفريقيا منذ ١٩٥٠ حتى ١٩٩٠، اسمرّت اللامساواة في ملكيّة الأرض، وظلّت وفيّات الأطفال ونسبة الأميّة مرتفعة، كما أثّرت هذه العوامل الثلاثة على النساء أكثر بكثير من الرجال، وتفاقم الوضع سوءً نتيجة خصخصة المشاعات أي خسارة النساء لحقوقهم الراسخة في المساواة في استخدام الأراضي بموجب الحيازة العرفيّة (مارتينيلو، هذا التقرير)، كما تمّ حرمانهن من المحاصيل المنتجة ذاتيًا حيث اقتصرت خطط تسوية الأراضي على أرباب الأسر الرجال. وجرى توزيع الحقوق الفرديّة في الأراضي لصالح الذكور والمحاصيل المربحة، مما عزّز إعادة توزيع اليد العاملة بشكل مضرّ بالنساء.

خلال الفترة عينها، جنحت الاصلاحات الزراعية في مصر والمغرب وتونس إلى استبعاد العمّال غير المالكين والمعتمدين على الأجور عن نقل حقوق الملكيّة، أمّا المستفيدين من البرامج الحكوميّة فأصبحوا غالبًا من المزارعين الكبار على حساب المزارعين الأصغر، ممّا يلحق الضرر بالنساء، في كلتي الحالتين (المرجع نفسه).

جعل النمط النيوليبرالي في تسعينيات القرن الماضي، والمروج له من البنك الدولي، محنة النساء تزداد سوءً، في ظلّ الفورة التي عمّت من أجل الاستحواذ على الأراضي الشاسعة لإنشاء مناطق التجارة الحرّة، والمشاريع السياحيّة، والتنمية في العقارات، بالإضافة إلى تركّز الاهتمام على المشاعات الوافرة. كما أن التعويضات استمرّت في استبعاد النساء، فمثلًا في حالة المغرب في السلاليات، عانت النساء من نتائج كارثيّة، حيث لم تخسرن منازلهن ومصدر رزقهن فحسب، بل تمّ حرمانهن من التعويض بكافّة أشكاله، بينما تلقّى ابناؤهم الذكور مبالغ هائلة من المال أو قطع أرض مجهّزة. خلال هذه الفترة، أدّى إهمال الزراعة نتيجة أسباب مختلفة إلى تهميش منتجي الأغذية الصغار، ممّا أثّر على دور المرأة، ومع نمّو السكان، فقدت البلدان العربيّة المنتجة للمحاصيل قدرتها على إنتاج الغذاء المطلوب بواسطة موارد المياه المتجدّدة، كما خسرت الكفاية الذاتيّة في إنتاج الغذاء، وهو أمر بدأ فعليًا خلال السبعينات، وأدّى في نهاية المطاف إلى الاعتماد الكبير على الواردات، وإلى الحلقة المفرغة التي استمرّت حتّى اليوم وتسبّبت في أزمة الغذاء ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (المرجع نفسه).

نلاحظ، في الفترة ذاتها، الدور الهام الذي لعبه صندوق النقد الدولي عبر فرض مقاربة التجارة الحرّة على الأمن الغذائي، والعمل وفقًا لمبادئ الميزة النسبية الدوليّة، ممّا دفع الدول العربيّة للابتعاد عن القمح والشعير وغيرها من الحبوب، والاتجاه نحو محاصيل ذات قيمة أعلى كالفاكهة والخضار والأشجار المثمرة، والتي تمّ زراعتها وفقًا لنظام زراعي وصناعي واسع، حيث كانت النساء شبه غائبات. (المرجع نفسه). وشكّل هذا النمط القائم على التجارة في إنتاج الغذاء تراجعًا بالنسبة للاهتمام العربي السابق بمسألة الاكتفاء الذاتي وإنتاج الغذاء المحلّي، لصالح التركيز على الإنتاج الزراعي الواسع للتصدير، وبالتالي حرمان صغار المزارعين من أراضيهم. (المرجع نفسه). كل هذه الإجراءات والنشاطات أثّرت سلبًا على النساء، فهن في الأغلب من صغار المزارعين اللواتي، نتيجة لهذه السياسات والمناهج، فقدن قيمتهن كمنتجين صغار للأغذية، وبالتالي أراضيهن ومحاصيلهن.

أدّت أزمات الغذاء الأخيرة بين العامين ٢٠٠٣ و٢٠١١ إلى تهديد إمكانية الوصول إلى الطعام في البلدان العربية نتيجة ارتفاع كلفة المواد الأساسيّة، فضلًا عن نفاد الموارد الطبيعيّة، والارتهان المستمّر على استيراد الغذاء والاستيلاء على الأراضي وتراكم الأرباح في يد المنتجين على نطاق واسع (المرجع نفسه). فخلال الأزمات الغذائيّة، تتأثّر وبشكل أكبر النساء كربّات منازل وأمّهات أكثر من أي فرد آخر من العائلة. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي التوجه البديهي نحو نزع القيمة عن منتجي الأغذية الصغار لأنّهم لا يجلبون المال إلى ابعاد النساء أكثر فأكثر. لأنّه عندما يتحوّل انتاج الغذاء من النطاق الصغير إلى المحصول الربحي، غالبًا ما يحدث تحوّلًا من النساء إلى الرجال.

٣. النساء وإنتاج الغذاء: التحقّق من الوقائع

Source:http://www.fao.org/gender/background/en
-النساء الريفيّات هنّ المنتجات الرئيسيّات للمحاصيل الغذائيّة الأساسية في العالم- الأرز، القمح، الذرة والدخن- والتي توفّر ما يصل إلى ٩٠٪ من الاستهلاك الغذائي للفقراء في الأرياف.
-تشكّل النساء ٥٣٪ من اليد العاملة الزراعيّة في مصر.
-في المغرب، ٥٠٪ من العمّال الزراعيّين هم من النساء، وترتفع هذه النسبة لتبلغ ١٠٠٪ في المزارع ذات الزراعات الكثيفة (حقول الفراولة).
-في تونس، تشكّل النساء الريفيّات ٩٠ ٪ من عمّال حصاد الزيتون، وتعملن كعاملات زراعيات موسميّات.
- فقط ١٥ ٪ من وكلاء الإرشاد الزراعي في العالم الذين يساعدون المزارعين على تحسين إنتاجهم وتسويق منتجاتهم هم من النساء.

إنّ انخراط النساء في انتاج الغذاء، وتحديدًا في الدول الناميّة، هو ظاهرة عالميّة وراسخة وتقليديّة. ينطبق هذا بشدّة على البلدان العربيّة حيث النساء مزارعات وعاملات زراعيّات ورعاة وصيّادات أسماك أيضًا. ويمكننا تمييز مستويات عدّة من الانخراط بحسب المناطق والنطاق والنشاط:

١. إنتاج الغذاء في المناطق الريفيّة

تسيطر النساء عالميًّا وفي الدول العربيّة على انتاج الغذاء ذو النطاق الصغير سواء في الزراعة أو تربية المواشي أو صيد الأسماك. ففي قطاع الزراعة، تصغر المزارع في الدول النامية أو الأقلّ نموًّا، فالمساحات إجمالًا أقلّ من هكتارين (آدمز، ٢٠١٨)، كما يدير هؤلاء المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة، وغالبيّتهم من النساء، ٨٠٪ من ال٥٠٠ مليون مزرعة تقريبًا حول العالم، ويوفّرون أكثر من ٨٠٪ من الغذاء المستهلك في آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويعدّ هذا الانتاج عالميًّا ويساهم إلى حدّ كبير بتقليص الفقر وتعزيز الأمن الغذائي (المرجع نفسه). تلعب صائدات الأسماك في موريتانيا واليمن ومصر وربّما في بلدان عربيّة أخرى دورًا مهمًّا في شراء السمك وتجهيزه وبيعه في الأسواق المحليّة وتوفير الغذاء للعائلة. ففي المجتمعات التقليديّة البدويّة، يعتبر رعي الأغنام والماعز دورًا تقليديًا للفتيات والنساء، في مصر وفلسطين وغيرها من الدول العربيّة (ملاحظة شخصية). ومن المهمّ أن نذكر أنّ إنتاج المواد الغذائية هو مجرّد خطوة أولى في سلسلة الغذاء. فإذا أخذنا بعين الاعتبار تحضير الغذاء وتخزينه وتجهيزه ونقله، يصبح دور النساء أكثر أهميّة لأنّهن تتولّين في الغالب كل هذه الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، خلال الأربعين سنة الماضية، كانت نسبة النساء العاملات حول العالم (باستثناء أوروبا) من مجموع القوى الزراعيّة العاملة تتصاعد، حيث انتقل عدد أكبر من الرجال إلى أعمال غير زراعيّة. في الواقع، نشهد تصاعدًا في نسبة النساء من مجمل القوى العاملة الزراعيّة عالميًا، وهذا ينطبق أيضًا على البلدان العربيّة حتى وإن بقيت النسبة المطلقة تشكّل النصف أو أقلّ (أغراوال، ٢٠١٤).

في مصر، تشكّل المزارعات النساء ذوات الحيازات الصغيرة نسبة ضئيلة من المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة رغم أنّ النساء تمثّلن ما يقارب ٤٣٪ من القوى العاملة الزراعيّة، وتتصاعد هذه النسبة لتبلغ ٦٪ في المناطق الريفيّة. فالنساء الريفيّات مسؤولات عن تربية الحيوانات الأليفة، ومن ضمنها إطعام ورعاية الحيوانات، جمع الروث للأسمدة، وإنتاج الأسمدة. كما أنّهن توفّرن ٣٣٪ من منتوجات الدجاج، وترتفع هذه النسبة إلى ٩٠٪ بالنسبة للبطّ والوزّ والحبش والحمام والأرانب المخصّصة للاستهلاك المحلّي. على الرغم من النسبة المرتفعة للنساء في العمل الزراعي، تستبعد النساء المزارعات من الحماية القانونيّة بموجب المادّة ٩٧ من قانون العمل للعام ٢٠٠٣.

٢. انتاج الغذاء على النطاقين المتوسّط والكبير

تظهر المعطيات من بلدان عربيّة مختلفة حول دور النساء في انتاج الغذاء على النطاقين المتوسّط والكبير كيف تُبرز السياسات والتنمية تناقضات تؤثّر ايجابيًّا وسلبيًّا على انخراط النساء في نطاقات أوسع من أعمال الانتاج الغذائي: على سبيل المثال، تظهر دراسة أجراها بو زيدي، النور، ومؤمن (٢٠١١) حول النساء والعمل الزراعي في أراضي مسترجعة مؤخّرًا، مع تركيز على الانتاج الزراعي ومنتوجات من مناطق من مصر والمغرب وتونس، تصاعدًا في نسبة العمالة النسائيّة الزراعيّة المدفوعة الأجر في مقابل تراجع عدد عمّال الزراعة الرجال نتيجة هجرتهم الريفيّة، التي أدّت إلى زيادة عدد النساء العاملات في الزراعة. من جهة، يعدّ هذا استغلالًا، حيث أنّ النساء تعملن أصلًا في مزارع العائلة، ولا يتمّ الاعتراف أبدًا بعملهن هذا بل يعتبر امتدادًا لمسؤوليّاتهن، فتعملن اليوم خارج مزارع العائلة وفي القطاعات الصناعيّة الزراعيّة. كما تتوظّفن غالبًا بشكل موسمي، وفي أعمال مختلفة خاصّة في الأراضي المسترجعة حديثًا أو في المناطق حيث يتمّ استعمال المحاصيل والتقنيّات الجديدة وتقنيّات الزراعة الكثيفة. معظمهن يافعات جدًّا، غير متزوّجات على الأغلب، بعضهن مطلّقات، ولكن رغم عملهن، تبقين فقيرات وهشّات، وتعملن لساعات طويلة، وتتلقّين أجورًا زهيدة. من جهة أخرى، يعتبر تزايد انخراط النساء في القطاع الزراعي كعاملات أداة تمكين، تؤمّن للنساء فرصًا للربح المالي والاستقلالية والحركة والتنقّل والثقة بالنفس وكسب مكانة أرفع في مجتمعاتهن (المرجع نفسه، ٢٠١١).

يشكّل انتاج زيت الزيتون في تونس حالة أخرى مثيرة للاهتمام. https://www.oliveoiltimes.com/olive-oil-business/tunisian-women-producers-making-a-mark-in-a-mans-world/64329: «إنّ المساهمة الأكبر للنساء في صناعة تُقدّر ب ٢ مليار دينار تونسي (٧٢٣,٧ مليون دولار أميركي) من حجم الصادرات هي في كونهن مصدرًا للعمالة الرخيصة خلال مواسم الحصاد، حيث تشكّل النساء الريفيّات ٩٠٪ من عمّال الحصاد، وتعملن كعاملات زراعيّات موسميّات، كما تتلقّين أجورهن بشكل يومي وهي غالبًا أقلّ ممّا يكسب الرجال العمّال الذين يقومون بالعمل ذاته. يتمّ صرف جزء صغير من أجرهن على المواصلات من قراهم إلى بساتين الزيتون، وينظّم ذلك عادة المستخدمون، أصحاب المزارع. متلحفات بطبقات متعدّدة من الملابس منعًا لبرد الشتاء، تقضي النساء الحاصدات يوم عملهن تقطفن بأيديهن ثمار الزيتون من الأشجار. وتشكّل النساء ما يتراوح بين ٣٠ و٥٠ بالمئة من منتجي الزراعة ولكن قلّة منهن تملكن الأرض التي تعملن فيها، ليس أكثر من ٦٪...». وفي المقلب

الآخر، نجد نساء حائزات على تعليم رفيع المستوى ومنخرطات بالإدارة اليوميّة لأعمال العائلة في زيت الزيتون، ونجد أيضًا، ولو نادرًا، نساء تعملن بمفردهن، وتتركن مهنهن من أجل زراعة بساتين الزيتون بعيدًا عن المدن، وتتفرّغن للعمل على أشجارهن بدوام كامل. وتعتاش بعضهن من خلال بيع ثمارهن إلى المنتجين المحليّين، بينما تصنع الأخريات زيتهن الخاصّ وتطلقن علاماتهن التجاريّة الخاصّة (المرجع نفسه).

تشكّل الصيّادات في موريتانيا حالة استثنائيّة للغاية، حيث أنّ الدور التقليدي للنساء في صيد الأسماك متأصّل منذ آلاف السنين: https://www.pelerin.com/A-la-une/Questions-de-femmes/En-Mauritanie-les-femmes-misent-sur-la-peche). حتى السبعينيات، ظلّ سمك البوري من الأصناف الأساسيّة التي يصطادها الرجال في المنطقة الساحليّة لخليج أركين، ليتمّ بعدئذ إحضاره إلى أكواخ المعالجة حيث تتولّى نساء وفتيات العائلة الأمر. فتصنعن الزيت من رؤوس الأسماك، كما تجفّفن وتدخّن السمك وتصنعن الطحين. وتشكّل هذه العمليّة معرفة تراثيّة تقليديّة تنتقل من جيل إلى آخر. وفي لحظة معيّنة عند القيام بشقّ السمكة لفتحها وتنشيفها، تتمّ إزالة البيض من أجل تجفيفها، يعرف هذا باسم «البطرخ»، وهو منتج ذو قيمة تجاريّة عالية. (فال وآخرون. ٢٠١٧).

تعتبر منتجات منطقة خليج أركين ذات قيمة عالية نظرًا لتأثيرها العلاجي في مكافحة السكرّي وسوء التغذية وغيرها من الأمراض. يقصد العلاج عادة الرعاة الرحّل ويطبّقونه في القرية حيث تقوم العائلة برعاية المريض، ليصبح أيضًا نشاطًا بارزًا ومصدرًا للدخل للعائلات (بولاي، ٢٠١١).

شهدت الفترة الممتدّة بين منتصف السبعيات وحتى العام ٢٠٠٠ تدخّلات من قبل شركات تضغط من أجل معالجة الأسماك بطرق بعيدة عن التقنيّات التقليديّة بحجّة تعزيز «النظافة»، مع التركيز على البطارخ التي تُصدّر وتُباع بسعر غال للغاية خارج البلاد. في خضم هذه العمليّات، تمّ توظيف الرجال فقط، الذين كسبوا أرباحًا ضئيلة من هذه العمليّة، نتيجة عملهم لصالح شركات لا تهتّم بغير الربح المالي. أدّى هذا غالبًا إلى فقدان المعرفة التقليديّة ونقل العمل من النساء إلى الرجال. وفي منتصف التسعينات ومع ارتفاع سعر البطارخ ٧ أضعاف، قامت الشركات باستخراج البطارخ عن متن السفن التجارية وقامت برمي بقايا الأسماك في المحيط. فالبطارخ مجلّدة ولا تستلزم معالجة إضافية. تسبّب ذلك بانقطاع السلسلة بأكملها، وتهميش النساء والتقليل من شأن معرفتهن. https://www.pelerin.com/A-la-une/Questions-de-femmes/En-Mauritanie-les-femmes-misent-sur-la-peche.

ولكن مؤخّرًا، أي منذ بداية ال٢٠٠٠، بدأنا نسمع بما يسمّى «إحياء» للمنتجات التقليديّة لسكّان منطقة خليج أركين كجزء من أهداف التنمية المستدامة، ومرتبطًا بالحوار حول التنوّع البيولوجي الذي يتضمّن المعرفة التقليديّة والمجتمعات ومصادر رزقهم. وقد جلب ذلك تقنيّات وعادات جديدة أشركت النساء في العمليّة. حيث تعمل عدّة منظّمات مع النساء في نواكشوط، إلى جانب الأطلنطي وخليج أركين وبعيدًا في الشمال، في مصائد أسماك، ومعالجة السمك وحفظه عبر إدخال تقنيّات جديدة في التمليح والتدخين والتجفيف لكميّات كبيرة من الأسماك التي تبيعها النساء لاحقًا في متاجرهن (المرجع نفسه). يساعد هذا على تقليص الهدر ودرّ المدخول للقطاع الأفقر في المجتمع، كما تحسين تغذية السكّان المحليّين. كما ينبغي عليهن أيضًا حضور دورات حول النظافة، وإعداد الميزانية، ومحو الأميّة وحقوقهن. وتقدّم المنظّمات للنساء قروضًا صغيرة من أجل شراء السمك والمواد وفتح المتاجر وشراء المعدّات. تساعد واحدة من تلك المنظّمات، موريتانيا ٢٠٠٠، النساء الصيّادات من خليج أركين على خلق تعاونيّات لمعالجة سمك البوري وتأمل أن تصبح النساء جزءًا أصيلًا في سلسلة توريد الصيد (المرجع نفسه).

ولكن، يربط بولاي (٢٠١١) التطوّرات والتغيّرات الأخيرة في الصيد في الساحل الأطلنطي بالعولمة، ويناقش كيف أنّ هذه العمليّات لا تمثّل حالة إحياء لنشاطات المعالجة التقليديّة المحليّة، فعلى الرغم من أنّها تحفظ مؤقّتًا جزءًا من المعرفة التقليديّة للنساء وترمّم دورهن في الاقتصاد، يبقى ربحهن المالي محدودًا للغاية. كما يشير أن قلّة من النساء فقط تستفدن من هذه النشاطات، الأمر المدمّر لأخريات كثيرات. فالطرق الحديثة ليست دائمًا أكثر صحيّة أو ملائمة للعمّال. تستهدف نوعيّة المنتجات الأجانب وزبائن محدّدين وليس المجتمع المحلّي. كما يتمّ استغلال تصنيف المنتجات ك «منتجات تقليديّة»، إلخ من أجل رفع قيمتها والشراكة مع المنظّمات «الدوليّة» المهتمّة بشكل مباشر في تسويق المنتجات للزبائن الأوروبيّين وجني الأرباح الهائلة، ولكن عبر تجاوز المحليّين الذين يعملون معهم وتهميش آخرين كثر. فرؤيته مفادها أنّ هذا الإحياء مرتبط بالاعتراف الدولي بالمنتجات وليس بالمنتجين أو معرفتهم التقليديّة، بينما يتمّ خلق تراث يتلاءم مع معايير الاقتصاد الدولي ويتجاهل السكّان المخوّلين لتحديده وخلقه والذين هم غالبًا من النساء.

تُظهر هذه الأمثلة الدور التقليدي الهام والأحدث الذي لعبته النساء في انتاج الغذاء في البلدان العربيّة. كما يظهر الوضع غير المناسب الذي تعاني منه النساء في البلدان العربيّة. سواء كنّ عاملات زراعيّات ريفيّات أو صيّادات تقليديّات أو صاحبات أعمال، لا تزال النساء تعانين من صعوبات في مشاركتهن، ممّا يبقيهن مهمّشات ويفرض عليهن ظروفًا غير عادلة تؤدّي إلى حرمانهن من حقّهن بالثروة، الخدمات الصحيّة، تلبية مسؤوليّاتهن تجاه عائلاتهن وتجاه رفاههن.

يدفعنا هذا الأمر إلى استحضار مسألة:

«أن تكوني امرأة في بلد عربي، يعني أن يتأثّر حقّك في الغذاء وغيره من الحقوق كالحقّ في المياه والأرض.»

٤. الحقّ في الغذاء من منظور النوع الاجتماعي وعلاقته مع حقوق أخرى

تعترف المادّة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة بالحقّ الأصيل للجميع في التخلّص من الجوع، كما يُلزم التعليق العام رقم ١٢ الحكومات بضمان الوصول الكامل والمتساو للموارد الاقتصادية، وخاصّة للنساء، ومن ضمنها الحقّ في الإرث وتملّك الأراضي وغيرها من الممتلكات، كما الوصول إلى القروض، والموارد الطبيعيّة والتكنولوجيا الملائمة (https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/cescr.aspx).

وتمّ الاعتراف بهذه العلاقة بين انهاء الجوع وحقوق النساء عبر خطّة عمل التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠، حيث يُلزم الهدف رقم ٢ الدول الأعضاء بإنهاء الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية والترويج للزراعة المستدامة، كما يتضمّن هدفًا شاملًا حول حقوق منتجي الغذاء على النطاق الصغير: «مع حلول العام ٢٠٣٠، مضاعفة الانتاج الزراعي ومداخيل صغار منتجي الغذاء، خاصّة النساء، والسكّان الأصليّين، وأسر المزارعين، الرعاة والصيادّين، ويشمل ذلك الوصول الآمن والمتساو للأرض، وغيرها من الموارد المنتجة والمساهمات، والمعرفة، والخدمات الماليّة، وتوفيرالأسواق الفرص لرفع القيمة والعمل غير الزراعي» (آدامز ٢٠١٨).

ولكن في الواقع، لن تتحقّق هذه الالتزامات في حال استمّر الوضع القائم، فالقليل قد تمّ انجازه على مستوى سياسات الاقتصاد الماكروي من أجل حقوق النساء والحقّ في الغذاء، على الرغم من محورية المساواة الجندرية وحقوق النساء في تحقيق الحقّ في الغذاء (شبيلدوخ ٢٠١١). في الواقع، تحمّلت النساء، خلال أزمات الغذاء، العبء الأثقل، فهنّ الأكثر عرضة للصعوبات لناحية إطعام عائلاتهن في ظلّ ارتفاع أسعار الغذاء وغياب الخدمات المتاحة للفقراء. هنّ أوّل من يضحي بحصّته في الغذاء من أجل تأمين التغذية لأطفالهن وللرجل ربّ المنزل، عندما لا يتوفّر الغذاء (المرجع نفسه).

فالدساتير والتشريعات حول الحقوق المتساوية للرجال والنساء، كما الأحكام القضائية التي اعتبرت التمييز غير قانوني حسّنت الوضع القانوني للنساء حول العالم وحتى في البلدان العربيّة، في ما يبدو أنّه وضع متناقض. فبينما تصرّ معظم الدساتير على مسائل المساواة، يبقى التطبيق في بلدان عدّة مقيّدًا نتيجة للممارسات الثقافيّة المترسّخة، وغياب الوعي القانوني، والوصول المحدود للمحاكم وغياب الموارد. هذا ويبقى ردم الهوّة بين القانون والممارسة في المناطق الريفيّة هو الأصعب. ونرى التمييز في القوانين العرفيّة وغيرها من الأنظمة القانونيّة التعدّدية التي تعيق حقّ النساء في الغذاء في بعض الدول العربيّة (المرجع نفسه).

تخضع النساء أيضًا في القطاع الزراعي إلى قوانين العمل غير المراعية للفروقات الجندرية وقوانين الأحوال الشخصيّة. ففي ظلّ الضغوطات المالية المتفاقمة في كثير من المناطق الريفيّة نتيجة الهجرة من الريف إلى المدن، تعمل النساء كعاملات غير نظاميّات يفتقر عملهن إلى الحماية القانونيّة، وساعات العمل الرسميّة، والحدّ الأدنى للأجور، وغيرها من أحكام العمل. وفي حين أنّ الحالة مشابهة بالنسبة لوضع الرجال العاملين، إلّا أنّ النساء هنّ على الأرجح اللواتي تعملن دون أجر في أراضي عائلاتهن، أو تعملن مقابل أجر أقلّ من نظرائهن من الرجال في الأراضي ذات الملكيّة الخاصّة. بالإضافة إلى ذلك، عدم تكافؤ القوّة يعرّض النساء إلى الخطر المتزايد للعنف المبني على النوع الاجتماعي من قبل أرباب عملهن أو/وملاكّي الأراضي.

لكن، الأطر القانونيّة التمييزيّة، الأنظمة القانونيّة المعقّدة، غياب المعلومات والمعرفة، والعوائق الاجتماعية والثقافيّة (كالخوف من الاقصاء والقصاص من قبل العائلة أو أعضاء المجتمع) يحبط ويعيق وصول النساء إلى العدالة (فاو ٢٠١٣).

وفق https://www.ohchr.org/documents/HRBodies/CEDAW/AccesstoJustice/FAO.pdf «لم يراعي اقتصاد الغذاء العالمي الفروقات الجندرية وكان منحازًا للرجل لجهة التقليل من قيمة دور النساء في استخدام الأرض والإنتاج والمعالجة والتوزيع والوصول إلى السوق والتجارة والاستثمار وتقلّبات الأسعار وتوافر الغذاء (المرجع نفسه). وقد شاركت النساء في كافّة أشكال الانتاج الغذاء ومعالجته وتوزيعه ولكن من دون أجر، وكأفراد أسرة عاملات ومساهمات، وكمنتجات تعملن لحسابهن الخاص، وكعاملات موسميّات في المزارع، وكصاحبات مشاريع وتاجرات ومقدّمات خدمات وباحثات في التكلوجيا ومطوّرات وقائمات على رعاية الأطفال والمسنّين».

وكما ذكرنا سابقًا، تشكّل النساء ٤٣٪ من العمّال الزراعيّين في الدول النامية (وتصل هذه النسبة إلى ٥٨٪ في بعض البلدان العربيّة)، كما تمثّلن الأغلبية بالنسبة لمقدّمي ومنتجي الغذاء للمحاصيل الثانوية للبقاء، كالبقوليات والخضروات، وغالبًا في الأراضي الهامشيّة.

وبينما تزداد مشاركة النساء في انتاج الصادرات غير التقليديّة في البلدان النامية، وهو مصدر جديد للدخل، نجد غالبية النساء عرضة للتمييز المنحاز جندريًّا، والذي يشمل أجورًا أكثر تدنيًّا، كما قد يتحوّل هذا الدخل في بعض الحالات إلى مصدر نزاع بين الأزواج مؤدّيًا إلى مزيد من العنف المنزلي خلال فترات الحصاد والتسويق. فارتفاع الدخل ليس بالمؤشّر الوافي حول تحقيق حقوق ورفاه النساء (شبيلدوخ ٢٠١١).

تفتقر النساء المزارعات إلى مختلف أشكال التأمين الصحّي ضد الأخطار المتعدّدة التي تواجهنا خلال العمل: كالتعرّض الدائم للمبيدات الحشرية، وحمل الأوزان الثقيلة، وساعات العمل الطويلة في الحقول (حيث غالبًا ما تبقين في وضعيّة الانحناء ممّا يسبّب آلامًا في الظهر مع احتمال حدوث أضرار دائمة بالعمود الفقري)، والتعرّض للأمراض الطفيلية نتيجة المياة الآسنة، والتعرّض للغبار والمركّبات السامّة والمسرطنة نتيجة حرق النفايات، والتعرّض المطوّل لأشعّة الشمس وللأمراض المنقولة من الحيوانات، وأوقات استراحة وعطل مدفوعة غير كافية، ممّا يسبّب الإرهاق والانهيار المحتمل. هذا بالإضافة إلى غياب الحماية من انتهاكات العمل والاستغلال، والذي يتضمّن العمل غير المدفوع والأجور الزهيدة، وسوء المعاملة/الستغلال

من قبل أصحاب الأراضي أو المقاولين، ومخاطر العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي (http://www.annd.org/english/itemId.php?itemId=644).

يترك هذا النظام الغذائي المقسوم جندريًّا غالبية النساء خارج ترتيبات العقد الزراعي الحديث بسبب افتقارهن للحقّ في الأرض وغيره من الموارد اللازمة لضمان إنتاج مستقر. كما تفتقرن إلى المعلومات والقوّة التفاوضيّة، ما يضعهن في قعر سلسلة القيمة، ويحرمهن من شغل أدوار أساسية كبائعات وشاريات. وتساهم العادات الثقافيّة والتمييز المبني على النوع الاجتماعي بالحدّ من حركتهن وتملّكهن للأراضي (المرجع نفسه). أمّا النساء الريفيّات فهنّ الأكثر هشاشة نظرًا لمحدوديّة وصولهن إلى خدمات وتكنولوجيا الإرشاد الريفي (https://www.cetim.ch/wp-content/uploads/newDraft.pdf).

١. الحقّ في الغذاء: الحقّ في المياه

يرتبط الحقّ في المياه بشكل واضح بالحقّ في الغذاء واستهلاكه، وهو أمر جلي بالنسبة للبلدان العربيّة حيث المياه غالبًا ما تكون عائقًا أمام الزراعة والصيد والرعي. وبالفعل فإنه سبع بلدان عربية هي من بين البلدان العشرة المتوقّع أن تشهد أعلى نسبة شحّ في مياهها مع حلول العام ٢٠١٤، وهي: البحرين، الكويت، قطر، الامارات العربيّة المتحدّة، فلسطين، السعودية العربيّة وعُمان (قنديل ٢٠١٧).

في تونس مثلًا، أصبح تأنيث الزراعة ظاهرة، حيث يرتفع عدد النساء اللواتي تلعبن أدوارًا مهمّة في مجالات معيّنة في الإنتاج الزراعي الذي سيطر عليه الرجال تقليديًا، مثل إنتاج زيت الزيتون. ورغم هذا الاتجاه، قلّما يتم إشراك النساء في صنع القرار والتنظيم، إلى جانب تهميشهن في مجالات أخرى مثل الري (مؤمن، ٢٠١٦).

استجابة لهذا الواقع، أسست النساء مجموعات غير رسميّة للمساعدة والدعم المتبادل، ونجحن في استرجاع حقوقهن كمنتجات والوصول إلى المياه وادارتها. وتُظهر دراسة حالة في المناطق المرويّة في الناظور أن هذه المجموعات لا تساعد النساء في الشؤون العمليّة فحسب، بل تمنحهن حسًّا بالهوية الفرديّة والمشتركة. أمّا الأثر على العلاقات الجندرية فيبقى محدودًا، حيث أن الوضع متقلقل ولكنه مبشّر (مؤمن، ٢٠١٦).

يشير مارتينيلو إلى هذه النقطة (هذا التقرير)، آخذًا تونس كمثال ينطبق على معظم البلدان العربيّة، ويقول أن النضال من أجل الحقّ في الغذاء يتضمّن حشد النساء للوصول إلى المياه واستخدامها والتحكم بها من أجل الريّ في تونس، ما يُظهر مدى العلاقات البطريركية وتأنيث الزراعة في الشرق الأوسط. بالإضافة إلى ذلك، فإن النساء المزارعات الصغيرات لا تملكن الأراضي، ممّا يحدّ من وصولهن إلى القروض، ويجعلهن الشريك الأضعف في إنتاج المزارع نتيجة الانحياز الجندري في نقل المعرفة الزراعية من عائلاتهن وضعف نظم المعلومات (المرجع نفسه).

٢. الحقّ في الغذاء: الحقّ في الأرض

إنّ الحقّ في تملّك الأرض هو جزء أساسي من الحقّ في الغذاء، وكذلك الأمر بالنسبة لحريّة زراعة الفرد لغذائه وصنع قراراته. تتعقّد مشكلة تملّك النساء للأرض في البلدان العربيّة، وترتبط إلى حدّ ما بقوانين الإرث، ولكن غالبًا بالتقاليد والأعراف الاجتماعية. فوضع النساء السلاليات في المغرب هو مثال واضح في هذا السياق، وقد أشرنا اليه سابقًا ضمن قسم الخلفيّة التاريخيّة، ولكن من المفيد أن نرى كيف نشأت وتطورت حركة نسائيّة نتيجة عدم المساواة هذه. https://ejatlas.org/conflict/the-soulaliyyate-movement-morocco

هناك ما يقارب ٤٥٦٣ مجتمعًا قبليًا في المغرب، تنتشر في أكثر من ٥٥ منطقة. وتقدّر المساحة الاجماليّة لهذه الأراضي الجماعيّة ب ١٥ مليون هكتار، ٨٥٪ منها أراضي للرعي، والباقي زراعيّة. وتعتبر الحركة النسائيّة السلاليّة، والتي تشير إلى النساء المغربيّات تعشن في أراض مشتركة، هي أوّل حركة قاعديّة وطنيّة تحشد من أجل الحقّ في الأرض في المغرب. ففي العام ٢٠٠٧، وفي خضم التسليع الحاد وخصخصة الأراضي في المغرب، بدأت النساء القبليّات بالمطالبة بالحقوق والحصص المتساوية عند خصخصة أو تقسيم الأراضي المشتركة. وقد تحوّلت إلى حركة وطنيّة تتحدى قانون تنظيم ملكيّة الأراضي في المغرب المنحاز جندريًا، كما ناضلت بوجه العادات البطريركيّة المتعلقة بالوصول إلى الأرض. وقد تهجّرت الكثير من النساء السلاليات من الأراضي المشتركة وحرمن من التعويضات بعكس الرجال من القرى الذين حصلوا على تعويضات ماليّة أو أراضي، وقد أثر ذلك تحديدًا على النساء غير المتزوّجات والأرملات والمطلّقات. كما ووجهت السلاليات بتجاهل الدولة وتعرّضن للتهديدات من الرجال في القرى، لكنهن حصلن على الاعتراف بحقّهن في الأرض المشتركة وساهمن بتغيير السياسات. وقد دخلن أيضًا في شراكات مع المجتمع المدني، وتحديدًا المؤسّسة الديموقراطية لنساء المغرب، ونفّذ التحالف اعتصامًا ل ٥٠٠ امرأة أمام البرلمان في العام ٢٠٠٧. أمّا التظاهرة التالية فقد خرجت فيها آلاف النساء من كافّة أنحاء المغرب. وعلى الرغم من التعميمات الوزاريّة، لم تصل المشكلة إلى الحل، واستمرّت معاناة النساء السلاليات، فلجأن إلى المحكمة الادارية للتصدّي لقرارات بيع الأراضي المشتركة ولضمان حقوق النساء. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، صدر عن المحكمة الإداريّة في الرباط حكم تاريخي لصالح السلاليات يضمن حقوقهن في الأراضي المشتركة.

٥. التحوّل إلى السيادة الغذائيّة من منظور الجندر/النوع الاجتماعي

يؤكّد مفهوم «السيادة الغذائية» على ضرورة تحكّم منتجي وموزعي ومستهلكي الغذاء بآليّات وسياسات إنتاجه وتوزيعه، لا الشركات ومؤسّسات السوق المسيطرة على نظام الغذاء العالمي. وهذا يشمل حقّ الشعوب في الغذاء الصحّي والملائم ثقافيًا، وحقّهم بتحديد غذائهم وأنظمتهم الزراعيّة. وتعني عبارة «ملائم ثقافيًا» أنّه لا بدّ للغذاء المتوفّر والمتاح للسكّان أن يتناسب مع الخلفيّة الثقافيّة لمستهكيه (لا فيا كامبيسينا ١٩٩٦، نييليني ٢٠٠٧). وقد استُحدث مفهوم السيادة الغذائيّة للرد على فشل مفهوم الأمن الغذائي في معالجة مسألتي الجوع والوصول إلى الطعام. فالسيادة الغذائية أمر غاية في الأهميّة بالنسبة للنساء الريفيّات، كونهن تشكّلن آغلبية المنتجين الصغار حول العالم (https://viacampesina.org/en/food-sovereignty/ - https://nyeleni.org/spip.php?article٢٩٠).

تتضمّن السيادة الغذائية ستة مبادئ (http://www.siemenpuu.org/en/funding/food): أولًا، إن الغذاء حاجة إنسانيّة أساسيّة وليس مجرّد سلعة للبيع. ثانيًا، ضرورة تقدير عمل منتجي الغذاء. ثالثًا، تقصير المسافة بين منتجي ومستهلكي الغذاء، والابتعاد عن الارتهان إلى الشركات البعيدة وغير الخاضعة للمساءلة. رابعًا، أن يكون الاشراف بيد منتجي الغذاء المحليّين، وأن تكون الموارد الطبيعيّة مشتركة. خامسًا، أن تكون المعرفة التقليديّة أساس المعارف والمهارات، ويتمّ نقلها إلى الأجيال القادمة من خلال الأبحاث. سادسًا، أن ترتكز السيادة الغذائيّة على التضافر مع الطبيعة، وزيادة مساهمة النظم الإيكولوجيّة إلى حدّها الأقصى، وتطوير قدرتها على الصمود في نفس الوقت الذي يتمّ فيه التخلّي عن أساليب الإنتاج التي تعتمد على الطاقة، والزراعة الأحادية، والوسائل الصناعيّة الضارّة. تشكّل هذه المبادئ أيضًا أساس مطالبة الأمم المتحدة بإصدار إعلان حول حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفيّة» (https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RuralAreas/Pages/WGRuralAreasIndex.aspx).

ترتبط مبادئ/ أعمدة السيادة الغذائية الستة هذه بانخراط النساء إلى حدّ كبير (https://www.globaljustice.org.uk/six-pillars-food-sovereignty)، وهي مفصّلة كما يلي:

١. **تركّز السيادة الغذائية على مبدأ الغذاء للشعوب: فكون النساء هنّ المنتجات الأساسيّات للغذاء في مراحله المتنوّعة: الخام والمعالج والمجهّز للاستهلاك، تصبحن المعنيّات الأساسيّات والوحيدات تقريبًا بمسألة نوعيّته، فالنساء ستستفدن وتشاركن إلى حدّ كبير في التحوّل نحو اعتبار الغذاء حقًّا إنسانيًا وليس مجرّد سلعة للتجارة أو الربح، كما ستستفدن من السياسات الداعمة لتنوّع الانتاج الغذائي في كلّ منطقة وبلد، وهذا لا يمكن تحقيقه الّا عبر منتجي الغذاء الصغار. يحمل مبدأ الغذاء للشعوب دلالة خاصّة بالنسبة للنساء في البلدان العربيّة، الأكثر تضرّرًا لجهة النقص في التغذية والنوعيّة، واللواتي تحرمن أنفسهن من أجل عائلاتهن.**

٢. **تقدّر السيادة الغذائية مقدّمي الغذاء، وتدعم مساهماتهم، وتحترم حقوق النساء والرجال والفلّاحين والعائلات المزارعة الصغيرة والرعاة وصيّادي السمك التقليديّين وقاطني الغابات والسكّان الأصليّين وعمّال مصائد الأسماك، كما المهاجرين الذين يفلحون ويزرعون ويحصدون ويعالجون الغذاء (نييليني ٢٠٠٧). يعاني الكثير من المزارعين الصغار في البلدان العربيّة، وأغلبهم من النساء، من العنف والتهميش والعنصريّة من قبل الشركات المالكة للأراضي والحكومات، حيث يتمّ دفعهم خارج أراضيهم من قبل الأعمال التجارية الزراعية وأعمال التعدين. وتشكّل النساء أكثر من ٥٠٪ من نسبة العمالة الزراعيّة وتتعرّضن لاستغلال حادّ (بوزيدي وآخرون. ٢٠١١). وفي حين تنتج النساء معظم الغذاء في الجنوب العالمي، غالبًا ما يتم تجاهل دورهن ومعرفتهن وانتهاك حقّهن في الموارد وحقوقهن كعاملات (نييلني ٢٠٠٧).**

٣. **تمنح السيادة الغذائية النظم الغذائية طابعًا محليًا وتجمع مزودي الأغذية، ومعظمهم من النساء، بالمستهلكين، ونصفهم من النساء، حول قضيّة مشتركة (بيمبرت ٢٠٠٩)، وتضع المزوّدين والمستهلكين في مركز صنع القرار حول قضايا الغذاء، وتحمي مزوّدي الأغذية من إغراق الأسواق المحلية بالغذاء والمساعدات الغذائية، وتحمي المستهلكين من سوء النوعيّة والغذاء غير الصحّي، والمعونة الغذائيّة غير الملائمة، والمواد الغذائيّة الملوّثة بالكائنات المعدّلة وراثيًا، وتقاوم هياكل الإدارة والاتفاقات والممارسات التي تعتمد على التجارة الدوليّة غير المستدامة وغير المنصفة وتعزّزها وتمنح السلطة للشركات البعيدة وغير الخاضعة للمساءلة. إنّ سدّ الفجوة بين المزوّدين والمستهلكين له صلة وثيقة بمنتجي الأغذية من النساء في الدول العربيّة حيث أنهن تعانين من محدوديّة الحركة والتنقّل، فغالباً ما تكون الأسواق نائية. وبما أن الغذاء هو مصدر تعتاش منه المجتمعات بالدرجة الأولى، وبالدرجة الثانية شيء يتمّ تداوله بموجب السيادة الغذائيّة، تصبح الأولويّة للأحكام المحليّة والاقليميّة وليس للأسواق البعيدة، ويتمّ رفض الزراعات الموجّهة نحو التصدير، وتجري الاستفادة من المنتجين المحلّيين الصغار. كما آن سياسات «التجارة الحرّة» التي تمنع البلدان النامية من حماية قطاعها الزراعي، من خلال الدعم والتعريفات الجمركية مثلًا، تعتبر أيضًا معادية للسيادة الغذائيّة.**

٤. **تمنح السيادة الغذائيّة مزوّدي الأغذية المحليّين القدرة على التحكّم بمناطقهم وأراضيهم ومراعيهم ومياهم وبذورهم وثروتهم الحيوانيّة وأسماكهم، وتحترم حقوقهم. ويمكن لمنتجي الأغذية ومعظمهم من النساء، استخدام الموارد وتقاسمها بطرق مستدامة اجتماعيًا وبيئيًا تحافظ على التنوّع. وهي ترفض صراحة خصخصة هذه الموارد، مثلًا من خلال أنظمة حقوق الملكيّة الفكريّة أو العقود التجاريّة. قد يكون هذا الأمر هو الأكثر أهمية للنساء في الدول العربيّة مع استمرار معاناتهن من قوانين ملكيّة الأراضي والممارسات الموروثة التي تمنعهن من امتلاك الأرض التي تزرعنها، وامتلاك البذور التي تستعملنها وتحفظنها.**

٥. **تستند السيادة على الخبرات والمعرفة المحلية لمزوّدي الغذاء، ومنظّماتهم المحليّة التي تحفظ وتطوّر وتدير انتاج الغذاء، ونظم الحصاد المحليّة، كما أنّها تطوّر أنظمة بحثيّة ملائمة لدعم ذلك ولنقل المعرفة إلى الأجيال القادمة. وهكذا، تصبح المعرفة التقليديّة لإنتاج الغذاء والتي تحملها النساء محط تقدير نستند إليه ونستخدمه على نحو ملائم. وتتمّ الاشارة غالبًا إلى هذه المعرفة التقليديّة كتراث غير ملموس يرتبط بالمعرفة المحليّة الأصيلة، واستخدام النباتات البريّة، وموارد الغذاء غير الاعتياديّة، والمحاصيل المنسيّة، والمعرفة في الطهي، وأطعمة المجاعات، والتراث. وبدل الاعتماد على التكنولجيا التي تقلّل من شأن المعرفة والخبرات المحليّة، تنادي السيادة الغذائيّة بأنظمة بحثيّة ملائمة لدعم تطوير الخبرات والمعرفة الزراعيّة. وتعتبر النساء في البلدان العربيّة إلى حدّ كبير كنوز معرفة على المستوى المحلّي (آراء الكاتبة).**

٦. **تعمل السيادة الغذائيّة مع الطبيعة، وتستخدم مساهمات الطبيعة في الإنتاج الزراعي والإيكولوجي ذات الدخل المنخفض والمتنوّع وفي طرق الحصاد، والتي ترفع مساهمة النظم البيئيّة إلى حدّها الأقصى وتعزّز القدرة على الصمود والتكيّف، خاصّة في مواجهة التغيّر المناخي. إنّ منتجي الأغذية الصغار، وخاصّة النساء في البلدان العربيّة هم الذين يلجأون تقليديًا إلى الطرق الطبيعيّة في الزراعة الإيكولوجيّة لإبقاء النظام مستدامًا وموفّرًا للطاقة وصامدًا في مواجهة التغيّر المناخي والكوارث الطبيعيّة. وهذا يشمل زراعة الأصناف المحليّة في حقول المحاصيل المختلطة، والحدّ من الصيد وإدارته في بعض الأحيان لضمان استمرار العرض، والرعي على نحو مستدام. تعملن مع الطبيعة وتنسجمن مع بيئتهن: «رعاية الأرض وتغذية الناس يسيران يدًا بيد» (شيفا ٢٠١٦، ص ١٢).**

تشمل السيادة الغذائية الطريقة التقليديّة للزراعة الممارسة منذ آلاف السنين في المنطقة العربيّة، التي قامت بها غالبًا النساء المزارعات، والرعي التقليدي للأغنام والماعز في أجزاء عدّة من العالم العربي، وهو الدور الذي لعبته الفتيات وأمّهاتهن في الأسرة، والنشاطات المرتبطة بصيد الأسماك التقليدي، ومن ضمنها الصيد وتجهيزه من قبل النساء الصيّادات، كما البحث عن الطعام من خلال جمع النباتات البريّة لتزويد سكّان الجبال والصحراء بالطعام، وهو ما فعلته النساء بشكل يومي (آراء الكاتبة).

كل هذا يعني أنّه في البلدان العربيّة، تلعب النساء دورًا أساسيًا

ودهـ لآة ام
M النس اعج .
ج وأن
يلة ج Mā
في
صن
خة قادرة
لح

تجربة حيّة للسيادة الغذائية

باهظ ويتطلّب سفرها وهو ما لا تستطيع فعله لأنّه سيزيد كلفة البذور (المرجع نفسه).

لكن استقلالية أوهو الناتجة عن تفانيها ومعرفتها وشبكاتها تبقى غير مستقرة وتقدّم مثالًا واضحًا عن التحديّات المختلفة التي تواجه الذين يشاركون في تطبيق السيادة الغذائيّة، والإيكولوجيا الزراعية، والاكتفاء الذاتي، وخاصة النساء:

تعتبر الأرض والجندر من القضايا الكبرى، فالأرض تمثّل أصلًا وضعًا غير مستقر لمعظم صغار المزارعين، ولكنّه يصبح أكثر صعوبة بالنسبة للنساء من بينهم. فالتقليل من شأن العمل القائم على النوع الاجتماعي في زراعة الحدائق هو شيء، والتوقّعات التي تطلب من النساء القيام بأدوارهن الجندرية كأمّهات وجدّات وما إلى ذلك، وإعطاء هذه الأدوار الأولويّة على حساب عملهن كمزارعات هو شيء آخر.

بالإضافة إلى كل ذلك، ينبغي أيضًا على غوغو أوهو التعامل مع قضايا ما قبل وما بعد الانتاج فيما يتعلّق بزراعتها ومحدوديّة الحركة والتنقّل والمساعدة نظرًا لجندرها، وأيضًا مواجهة ومعالجة التحدّيات غير المنظورة لمفاهيم الاقتصاد، فالمزارعات كغوغو أوهو مرغمات على التعامل مع قرون من المفاهيم التي زرعتها أنظمة الاستعمار والفصل العنصري العالميّة، والتي أقصت الكثير من السود في جنوب أفريقيا عن أطعمة أسلافهم. وهذا ينطبق بالتأكيد على العديد من منتجي الأغذية الصغار في العديد من البلدان النامية والعربيّة على مختلف المستويات.

وتتتبّع هذه الدراسة المتعمّقة كيف تُجّسد زراعة الاكتفاء الذاتي لامرأة ريفيّة الممارسة العمليّة للسيادة الغذائيّة. ومن خلال دراسة هذا المفهوم في منطقة حيث السيادة الغذائيّة لا تزال ناشئة في أحسن الأحوال، يُظهر الباحثون أنّه من خلال قوّة الإرادة، والاختيار المدروس للنباتات، والشبكات الاجتماعيّة الداعمة، وعلى الرغم من محدوديّة دعم الدولة، تمكّنت (أوهو) من تطوير بعض الاستقلاليّة، بغض النظر عن مخاطر هذا الأمر. وتظهر مقاربة التجربة الحيّة للسيادة الغذائية أنّها، على المستوى المصغّر، لا تعني القلق حول الحقوق وعوائدها فحسب، بل هي بالأحرىجزء لا يتجزّأ من إعادة توجيه أشمل للحياة نحو الطبيعة والتربة والأسلاف (المرجع نفسه). وعلى الرغم من دعمها لحركة السيادة الغذائيّة، تكشف تجربة غوغو أوهو الحيّة عن عقبات هائلة. فهي، من ناحية، نجحت في خلق استقلالها الذاتي ولكنها لم تتمكّن من الاستقلال تمامًا عن نظام الشركات الغذائي السائد، ومن ناحية أخرى، تستحقّ تجربتها التكرار، لأنّ زراعة الاكتفاء الذاتي مفصليّة في تشكيل إمكانيّات السيادة الغذائيّة، مع العلم أنّ هذا يتطلّب تحوّلًا جذريًا في العلاقات الاجتماعيّة للزراعة.

نجد مثالًا آخرًا على ذلك في زراعة النساء على أسطح المخيّمات الفلسطينيّة (https://www.facebook.com/ajplusen-glish/videos/504638073281839/)

> تكتب مزرعة أمّ سليمان على صفحتها على فيسبوك
> «منذ يومنا الأوّل في المزرعة، عملنا انطلاقًا من ايماننا أنّ العمالة الزراعيّة في فلسطين لا تحتاج فقط إلى جهد هائل لقلب مسار الدورة التدميرية، حيث تتقاطع الطرق الزراعيّة الكيميائية مع اقتصاد سوق الإحتلال، بل تحتاج أيضًا إلى عمل مستمرّ لتوسيع دائرة التغيير من مزرعة صغيرة مع عدد قليل من الأشخاص إلى مجتمع أكبر من أولئك الذين يؤمنون بالعمل كأساس للتغيير. عملنا آملين أن يكون حماسنا معديًا للذين يشترون منتجاتنا، والذين تطوّعوا في مزرعتنا أو الذين أتيحت لهم الفرصة لزيارتها. جمعنا آمالنا وقطّرناها وحوّلناها إلى المزرعة الدائمة العطاء للحبّ والعمل. تتعاون مزرعة أمّ سليمان الآن مع المجتمع المدني وتقبل الطلبات للانضمام إلى موسم التدريب. نريد أكبر عدد ممكن من الأشخاص لنعرف كيفيّة تحويل الأرض لتصبح منتجة من جديد، وكيفيّة زراعة وتسويق الخضار والفاكهة العضويّة على نطاق صغير باستخدام أساليب بسيطة ومتوفّرة محليًا، وكيفيّة نقل هذا العمل البسيط من الهامش ليصبح قلب ومركز مجتمعنا كما اعتدنا أن يكون».

من الجدير بالملاحظة أنّ حالة أمّ سليمان، أي التحوّل إلى زراعة الأسطح يرتبط بالحقّ في الأرض في المناطق المحتلّة. وتلتزم الطرق المتّبعة بمبادئ الزراعة العضويّة والإيكولوجيا الزراعيّة واستخدام التكنولوجيا المحليّة.

٦. التحدّيات التي تعيق النساء في الوصول إلى الحقّ في الغذاء والسيادة الغذائيّة

إنّ الكثير من التحدّيات التي تعيق وصول النساء إلى الحقّ في الغذاء والانخراط في السيادة الغذائيّة هي تحدّيات عالميّة، ناجمة عن السيطرة والسلطة في الأنظمة الغذائيّة. يمكن رؤية عدم المساواة في القوّة، وهو من خصائص النظام الغذائي، في المنازل والشركات والحكومات المحليّة والاقليميّة والمؤسّسات الخيريّة الخاصّة والمنظّمات الدوليّة (باتيل، ٢٠١٢).

تبدأ التحديّات التي تواجه النساء فيما يخصّ الحقّ في الغذاء في البلدان العربيّة على مستوى فردي، كأمّهات وأخوات وبنات، حيث تعانين، بالدرجة الأولى، من أزمات الغذاء وتضحّين بحصصهن في الغذاء لمصلحة بقية أفراد الأسرة نتيجة حسّهن بمسؤوليّة إطعام ورعاية أسرهن. فتصبحن، نتيجة لذلك، أكثر عرضة لسوء التغذية والأمراض غير الاتصاليّة مقارنة بالرجال. كما يعزّز ارتفاع الأسعار المتسارع الصعوبات بالنسبة للنساء مزوّدات الغذاء لناحية تأمين الغذاء الملائم لأسرهن. وتضع فترات الأزمات الماليّة مزيدًا من المسؤوليّة على كاهل النساء من أجل تأمين الخدمات الأساسيّة لأسرهن ومجتمعاتهن، فتلجأ كثيرات منهن إلى العمل غير المنظّم لتلبية حاجاتهن. وتقدّم المصارف، على المستوى الصغير، قروضًا وسلفًا صغيرة للنساء

باعتبارهن مقترضات مسؤولات. وتبيّن الدلائل الحالية أنّ برامج القروض الصغيرة قد انعكست سلبيًا على النساء الفقيرات، فحمّلتهن مزيدًا من الدين دون الحد من الفقر واللاأمان الغذائي (المرجع نفسه).

تلعب النساء على مستوى العائلة دورًا هائلًا في انتاج الغذاء كمنتجات غذاء على نطاق صغير، ولكن من دون تقدير دورهن، فتعملن من دون أجر مع آبائهن أو أزواجهن في مزرعة العائلة، أو أعمال الصيد وغيرها (شبيلدوخ ٢٠١١). كما أنّ قلّة من النساء تملكن الأرض، نتيجة قوانين الإرث الراهنة التي تعمل ضدّهن فترثن فقط نصف ما يرث إخوانهم، وفي أغلب الأحيان لا ترث النساء (الأرامل، البنات والأخوات) الأرض إطلاقًا ويتمّ في المقابل إعطائهن مبلغًا من المال كبديل عن الإرث (http://www.fao.org/docrep/005/Y4308E/y4308e05.htm).

وتلعب الفتيات في المناطق الريفيّة دورًا كبيرًا في القطاع الزراعي، حيث يتمّ جلبهن إلى العمل في سنّ مبكر، الأمر الجلي في نسبة الأميّة المرتفعة بين النساء الريفيّات، حيث تتراوح بين ٦٤-٨٠٪ في الريف المصري. فالفتيات في المناطق الريفيّة محكومات في سنّ مبكر بأن تصبحن زوجات وأمّهات، وغالبًا ما تعملن في منازل أسرهن و/أو في المزرعة دون أجر. أما العائلات الفقيرة، فتعتبر أن تعليم بناتهم ليس بأولويّة بسبب ارتفاع الأكلاف، وعليه، لا ترسل كثير من العائلات بناتهن إلى المدرسة أو تكتفي بالسماح لهن باستكمال المرحلة الأساسيّة فقط. كما يؤثر انعدام القدرة على التنقّل والأدوار الجندرية النمطية على قرار العائلات في حجب بناتهن عن متابعة التعليم شكل كبير.

ينتج عن التحيّز الجندري للأنظمة الغذائية حرمان النساء من الموارد والوصول إلى التدريب والتكنولوجيا وخدمات الارشاد الريفي، ويتم إقصائهن عن ترتيبات العقود الزراعية الحديثة نظرًا لعدم امتلاكهن الموارد اللازمة لضمان تدفّق مضمون للانتاج. فهن تفتقرن نتيجة للأعراف الاجتماعية إلى قوّة التفاوض وحريّة التنقّل، ما يحول دون تمكنّهن من تبّؤ موقعهن المحقّ في السوق (شبيلدوخ ٢٠١١). وفي كثير من الأحيان، تكسب النساء العاملات أجورًا أقل من تلك التي يحصل عليها الرجال هذا بالإضافة إلى تعرّضهن للمخاطر الصحية والعنف المنزلي (شبيلدوخ ٢٠١١ وآدمز ٢٠١٨).

تغيب هذه النظرة إلى قضايا النساء عن معظم دساتير البلدان العربية، رغم تضمّنها المواد المعروفة حول المساواة بين الرجل والمرأة، بوجود الكثير من المواد الأخرى التي تعرقل الوصول المناسب لتلك المساواة. وقوانين الإرث مثال واضح على ذلك، وتشكّل تونس الاستثناء الوحيد، حيث اقترحت الحكومة الحاليّة مراجعة هذا القانون، والذي، في حال تمّ تمريره، سيجعل من تونس البلد الأوّل في العالم العربي الذي يضمن حقوق إرث متساوية، ممّا سيعزّز حتمًا انخراط النساء في إنتاج الغذاء على النطاقين الصغير والمتوسّط (https://www.forbes.com/sites/brennancusack/2018/08/22/tunisias-equal-inheritance-law-could-boost-female-entrepreneurship/#43d28683155a).

أمّا الأعراف الاجتماعية والتقاليد، فهي أكثر إجحافًا من القوانين، وقد تؤدي إلى منع الفتيات من الوصول إلى التعليم، والنساء من الوصول إلى الأرض الموروثة، كما تحرم النساء من دخلهن المكتسب بذريعة التقاليد (آراء الكاتبة). في مصر مثلًا، ينبغي على النساء المزارعات الساعيات إلى بيع منتوجاتهن في الأسواق المحليّة ترك منازلهن عند الساعة الثانية أو الثالثة فجرًا للتمكّن من تأمين نقطة بيع مناسبة في السوق المحلّي. وهو أمر بغاية الصعوبة بالنسبة لكثير منهن، نتيجة انعدام الأمان في الطريق، وبُعد الأسواق المحلية، و/أو عدم موافقة أزواجهن الذين يعتبرون رحلات الفجر هذه غير مناسبة للنساء. كما أنّهن تصطدمن بموظّفي الدولة الذين يجمعون رسوم التشغيل من البائعين، ويقومون، في أغلب الأحيان، برفع قيمة الرسم بشكل هائل لتحقيق أرباح شخصيّة. وفي حال رفضت النساء البائعات ذلك، تتعرّضن للضرب أو الإذلال أو تدمير بضائعهن وإفسادها. يدفع ذلك العديد من النساء إلى بيع منتوجاتهن بأسعار أقلّ بكثير لزبائن من قراهن. إن صعوبة الوصول للأسواق نتيجة محدوديّة التنقّل وعدم تكافؤ علاقات القوّة ومخاطر العنف لا تعيق قدرة النساء على بيع منتوجاتهن فحسب، بل تحدّ بشدّة من قدرتهن على شراء المواد الزراعيّة الخام (كالبذور) اللازمة لإنتاجهن الزراعي.

على مستوى الدولة، أدّت التخفيضات الضريبيّة والاقتطاعات في الاستثمارات العامّة في القطاع الزراعي خلال الأربعين سنة الأخيرة - الصادرة عن برامج التكيّف الهيكلي والمُعزّزة عبر اتفاقيّات التجارة - إلى تقليص موازنات الزراعة والغذاء (شبيلدوخ ٢٠١١). وكما هو متوّقع، فاقمت الاقتطاعات في الصرف من اللامساواة الجندريّة حيث أصبحت (وظلّت) الخدمات الأساسيّة والحماية الاجتماعية غير متوفّرة، الأمر الذي أدّى إلى زيادة الأعباء على النساء في وقتهن وعملهن. ويبدو أنّ البرامج الداعمة للإنتاج الزراعي لا تراعي العوامل الجندريّة، وهي منحازة للمزارعين الكبار. مثلًا، يتلقّى كبار المزارعين والأعمال الزراعيّة الكبرى في معظم البلدان المصدّرة إعانات استثماريّة ضخمة بناءً على نوع محصولهم ومدخولهم (المرجع نفسه).

* تأثيرات اتفاقيّات التجارة الدوليّة، المعاهدات والتشريعات حول وصول النساء للحقّ إلى الغذاء والسيادة الغذائيّة

تشكّل الملكية الفكريّة وغيرها من الإجراءات الحمائيّة الموجودة في العديد من اتفاقيّات التجارة عائقًا كبيرًا أمام تحقيق حقوق النساء الفلاحات (آدامز، ٢٠١٨). حيث تشكّل مسألة الاستحواذ والسيطرة على البذور عاملًا أساسيًا في السيادة الغذائية. منذ آلاف السنين، كان الفلّاحون يختارون بذورهم ويحفظوها لإعادة زرعها ومشاركتها في كلّ موسم، وفي أغلب الأحيان كانت النساء هن من يقمن بهذه العملية. ولكن، خلال الثلاثين سنة الماضية، قامت القوانين الدوليّة والمحليّة التي تمنح الملكيّة الفكريّة لمربّي النباتات بتغيير هذا النظام. وأصبح الفلاحون حول العالم يعتمدون أكثر فأكثر على شراء البذور من الشركات كلّ عام بدلًا من حفظ بذورهم الخاصّة، وأصبحوا عرضة لمواجهة العقوبات عند ممارستهم لطرق حفظ البذور التي تنتهك قوانين انتاج النباتات المتنوّع (المرجع نفسه).

من بين الاتفاقيات الدوليّة الأكثر تأثيرًا على حماية الأصناف النباتيّة هو الاتحاد الدولي لحماية الأصناف الجديدة ((UPOV

www.upov.int. وقد تأسّس في باريس في العام ١٩٦١، وتمّ تحديثه عدّة مرّات. أُنشئ الاتحاد في البداية كشكل من أشكال حقوق الملكيّة الفكريّة البديلة لبراءات الاختراع، والتي كان للمالك فيها الحقوق التجاريّة الحصريّة، ولكن لا سلطة أبعد من ذلك. يعني ذلك أنّ المزارعين كانوا لا يزالون قادرين على حفظ البذور واستخدام الأصناف المحمية كمواد للتربية النباتيّة. ومع كل تحديث، أصبحت القيود المفروضة على استخدام النباتات بموجب الاتحاد الدولي لحماية الأصناف الجديدة أكثر شدّة، حيث يعمل بشكل مماثل تمامًا لبراءة الاختراع. في حين يناقش قطاع صناعة البذور أنّ حقوق الملكيّة الفكريّة الصارمة ضروريّة لتشجيع خلق أصناف نباتيّة جديدة، يبقى دافعه الحقيقي هو تعزيز الأرباح وتقييد قدرة المزارعين على حفظ بذورهم. يقوم الاتحاد الدولي لحماية الأصناف الجديدة ٩١ بمنح وحماية حقوق مربّي النباتات، لينتج عن ذلك حقوق احتكارية على «بيع واستنساخ واستيراد وتصدير أنواع جديدة من النباتات». وتحدّ الاتفاقية قدرات المزارعين على حفظ البذور وتبادلها من خلال توفير الحماية لشركات الأغذية الزراعيّة - بفرض القيود على حقوق مربّي النباتات وحماية براءات الاختراع.

بحسب آدامز (٢٠١٨، ص.٢)، يواجه المزارعون الصغار مسألة شائكة أخرى وهي المواءمة الإقليميّة لسياسة البذور، أي عمليّة وضع معايير مشتركة لكتلة اقتصادية إقليميّة معيّنة. إن قوانين البذور - سواء كانت إقليميّة أو وطنيّة - تجعل من غير القانوني تسويق البذور التجاريّة غير المصدّق عليها، وبالتالي، فهي تجرّم عمليًّا بيع أصناف المزارعين وتبادلها، وتقوّض سيادة المزارعين على بذورهم. ومن الواضح أن مواءمة سياسة البذور ستفضّل توسيع نظام البذور الرسمي وانتشار بذور الشركات، بينما تعمد في نفس الوقت إلى إهمال وتهميش أصناف المزارعين ونظم البذور التي يديرونها، مما يهدّد التنوّع البيولوجي الزراعي. سيترتّب عن ذلك آثارًا كبيرة لجهة توافر البذور ومستقبل إنتاج الغذاء عبر القارّات، حيث تقوم النساء الريفيّات عادة بحفظ البذور ومشاركتها كطريقة لضمان الاستدامة والصمود والتنوّع البيولوجي، وتخفيض تكاليف المدخلات (المرجع نفسه). تتّخذ حركات المقاومة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك العديد من المنظّمات النسائية، موقفًا جذريًا ضدّ سيطرة الشركات على البذور للحفاظ على سيادة البذور والسيادة الغذائيّة في أيدي المزارعين (المرجع السابق).

رغم تأخّر إدراك منتجي المواد الغذائيّة في البلدان العربية بالتأثير السلبي لهذه المعاهدات، إلّا أن الحكومات كانت أكثر بطءًا في التوقيع، وعليه، وحتى نيسان/أبريل ٢٠١٨، لم توقّع وتصادق على الاتحاد الدولي لحماية الأصناف الجديدة سوى ثلاثة بلدان فقط، كما بدأت دولتان ومنظّمات حكومية دوليّة إجراءات الانضمام إلى الاتفاقية، وكانت خمس منظّمات حكوميّة دوليّة على اتصال مع مكتب الاتحاد للمساعدة في وضع القوانين استنادًا إلى الاتفاقيّة (http://www.upov.int/members/en/). وتعتبر المرأة في البلدان العربيّة الحافظة المحلّية الأساسية للبذور، لذا، سيعيق هذا الاتفاق قدرتها على استخدام البذور المحفوظة بحرّية.

لا تزال الفرصة متاحة من أجل تجنّب العواقب، وذلك عبر إلغاء هذا الاتفاق. في جميع الأحوال، قبل التوقيع على هذه الاتفاقيّات والالتزام بها والمصادقة عليها، علينا السماح لمنتجي الأغذية الصغار بإبداء رأيهم حول كيفيّة تنفيذ المعاهدة، وأن نفسح المجال أمام النساء المزارعات للمشاركة في النقاشات وجلسات الاستماع العامة، وابقاء تقليد حفظ البذور مستمرًا ودعم النساء المزارعات اللواتي تقمن بذلك. وهناك أيضًا دور للمنظّمات غير الحكوميّة في رفع مستوى الوعي بين المزارعين ومنتجي الأغذية والسكان إجمالًا (وخاصة النساء) حول العواقب الوخيمة التي ستترتّب على أنواع المحاصيل المزروعة نتيجة هذه المعاهدة (آراء الكاتبة) .

كما أعاقت الأبعاد الجندريّة لاتفاقيّات التجارة الدولية مثل «الاتفاق العام للتعريفات الجمركيّة والتجارة» وغيرها مشاركة المرأة وعزّزت موقف الجهات الفاعلة الأكثر قوّة، ولا سيّما الشركات العابرة للأوطان، من خلال الإعانات غير العادلة، في حين سحبت البلدان النامية الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفيّة، ما أدّى إلى انخفاض قدرتها الإنتاجيّة الطويلة الأمد وتحويلها إلى بلدان مستوردة للغذاء (شبيلدوخ ٢٠١١). أدّت التعريفات المنخفضة إلى خصخصة الخدمات الأساسية، مثل المياه والصرف الصحّي والصحّة والخدمات الإرشادية لفقراء الريف، وهم في المقام الأوّل من النساء والأطفال. ونتيجة لذلك، تآكلت السياسات والبرامج التي يمكن أن تساعد صغار المنتجين من الإناث، بينما زادت سياسات تحرير التجارة من عبء عملهن وقوّضت حقهن في الغذاء، ممّا فاقم من انعدام الأمن الغذائي والبطالة. والأكثر من ذلك، أنّ هذه الاتفاقيّات والصفقات تتمّ في الغالب دون إشراك المجتمعات المحليّة (المرجع نفسه).

إن الوضع الحالي في العديد من الدول العربيّة، حيث يتركّز الاهتمام على إنتاج الغذاء على نطاق واسع، يجعل التحوّل إلى السيادة الغذائيّة أمرًا في غاية الصعوبة. وتستند مبادئ تطبيق السيادة الغذائيّة على تطبيق الّيكولوجيا الزراعية من أجل تطوير وإدارة النظام الإيكولوجي الزراعي المستدام الذي يعزّز السيادة الغذائيّة. يشمل هذا النظام الاستخدام المتوازن للموارد، وتحسين خصوبة التربة، ودعم التنوّع البيولوجي، وحماية الأنواع البرية (النور ٢٠١٧ ، ص ٨). وهو يضع في صلبه المزارعين، سواء كانوا من النساء أو الرجال، ومعارفهم التقليديّة، ويعمل يدًا بيد مع هذه المعرفة بدلًا من إلغائها. إنّه نظام إنتاج زراعي/غذائي بديل، يختلف اختلافًا جذريًا عن النظام المعتمد حاليًا.

٧. التوصيات والسيناريوهات المتغيّرة

١. بالنسبة لصانعي القرار

يُعدّ الاعتراف بدور المرأة في الانتاج الزراعي والغذائي ودعمها من النقاط الأبرز والأكثر أهميّة ضمن استراتيجيّة الحدّ من انعدام المساواة بين الجنسين وتيسير حصول المرأة على حقّها في الغذاء والسيادة الغذائيّة في البلدان العربية. يتمّ تطبيق ذلك من خلال منح النساء إمكانيّة الوصول إلى الخدمات والموارد بما في ذلك الأرض والتكنولوجيّات المناسبة وأنواع المحاصيل والقوى العاملة. (نجوكي وآخرون ٢٠١٦)، بناءًا على قناعة مفادها أنّ الاستثمار في المرأة هو أفضل وسيلة لتعزيز الأداء الاقتصادي الوطني.

إن جعل الأسواق متاحة ومفتوحة للنساء (إزالة الطابع الجندري/التمييزي للأسواق) هو أمر أساسي ومطلوب للغاية (نجوكي وآخرون. ٢٠١٦)، وهو يرتبط بالوصول إلى الموارد والتدريب والتنقّل والبنية التحتيّة والمساعدة للمزارعات.

التركيز على تدريب النساء كمزارعات ووكيلات إرشاد: من شأن زيادة عدد النساء المدرّبات في مجال الزراعة وتحسين نوعية تدريبهن أن يسهم في تعزيز الحقّ في الغذاء لجهة تحسين الإنتاج الزراعي والتمكين الاقتصادي. يجب أن تعمل الحكومات في الدول العربيّة بشكل وثيق مع النساء المزارعات لتحديد التدابير التنظيميّة المناسبة التي تدعم الحقّ في الغذاء. وقد يستلزم ذلك تقديم مساعدة تقنيّة لتحسين قدرة المرأة على المفاوضة حيث يتمّ إعداد صفقات الاستثمار.

مراجعة السياسات التجاريّة بما يتماشى مع قانون حقوق الإنسان الحالي والداعم للحقّ في الغذاء والمرتبط بالحقوق الإنسانيّة للمرأة: إنّ الاستثمار في النساء في الزراعة هو أمر ضروري، كما ينبغي النظر إلى السياسات التي تفضّل الإنتاج المكثّف والاعتماد على المدخلات الخارجية بناءً على درجة دعمها للمساواة بين الجنسين والحقّ في الغذاء. توؤثّر بعض إجراءات التجارة والاستثمار سلبيًا على حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، لذا ينبغي تقييمها وتقييم أثرها للتخفيف من المخاطر والآثار (شبيلدوخ ٢٠١١).

وعلينا أن ننظر إلى **المعاهدات الدوليّة بشأن تجارة البذور وحماية الأصناف الجديدة** في ظلّ تأثيرها على النساء المزارعات. في الدول العربيّة، لا تزال الفرصة متاحة لتجنّب عواقب هذه المعاهدات مثل الاتحاد الدولي لحماية الأصناف الجديدة، فالعديد منها لم يوقّع بعد، وعلى أيّ حال، وقبل التوقيع على هذه الاتفاقيّات والالتزام بها والمصادقة عليها، علينا أن نسمح لمنتجي الأغذية الصغار بإبداء رأيهم حول كيفيّة تنفيذ المعاهدة، وأن نفسح المجال أمام النساء المزارعات للمشاركة في النقاشات وجلسات الاستماع العامة، وابقاء تقليد حفظ البذور مستمرًا ودعم النساء المزارعات اللواتي تقمن بذلك. وهناك أيضًا دور للمنظّمات غير الحكوميّة في رفع مستوى الوعي بين المزارعين ومنتجي الأغذية والسكان إجمالًا (وخاصة النساء) حول العواقب الوخيمة التي ستترتّب على أنواع المحاصيل المزروعة نتيجة هذه المعاهدة (آراء الكاتبة).

دعم النظم الغذائيّة المحليّة والقدرة الإنتاجيّة للنساء من خلال اعتماد سياسات لتسهيل الاستثمارات في قنوات التوزيع. وبالتالي، تشجيع المنتج المباشر على التجارة الاستهلاكية ودعم المنتجات ذات القيمة المضافة بالنسبة للمنتجات الزراعية أو المنتجات الأخرى، شرط أن يتمّ تنفيذ هذه العمليّة من قبل النساء (شبيلدوخ ٢٠١١).

من الإجراءات المهمّة أيضًا: تقديم الإعانات للانتاج الغذائي المحلي، والأغذية المنتجة في المزارع العائلية لتعزيز الأمن الغذائي في الأسر الفقيرة وتعزيز الدخل بين فقراء الريف، بما في ذلك المزارعات. وأيضا برامج استحقاقات الأغذية التي توفر الغذاء المغذي من خلال استغلال الزراعة الأسرية. كما يجب دعم هذه الأنواع من البرامج من خلال الميزانيّات العامة (شبيلدوخ ٢٠١١).

مراجعة السياسات الماليّة من أجل تصميم وتنفيذ سياسات ماليّة وميزانيّات وطنيّة بناءً على بيانات مبوّبة حسب الجنس ومبنيّة على التحليلات الجندرية (شبيلدوخ ٢٠١١): على أن تأخذ في الاعتبار الطرق التي تؤثّر فيها برامج توزيع الزراعة والأغذية المختلفة على النساء والرجال. وينبغي أن تكون الضرائب مراعية لعوامل النوع الاجتماعي، كما يجب على الإعانات دعم البنية التحتيّة اللازمة لانخراط المرأة في الإنتاج المستدام، ويجب تجهيز وانشاء وسائل النقل وتأمين الوصول إلى المخازن وغيرها من مرافق التخزين، وضمان حصول النساء على سعر عادل لسلعها. وينبغي أيضًا دعم برامج الاستحقاق، كالتحويلات النقديّة وبرامج تمليك الأراضي، والمساواة بين الجنسين بموجب رؤية تحقيق الحقّ في الغذاء.

ينبغي أن يقوم الإصلاح الزراعي بتسهيل ملكيّة ووصول النساء إلى الأراضي الزراعية، ما يستلزم معالجة لقوانين الإرث في البلدان العربيّة والتي تعيق النساء من تملّك الأراضي.

إنّ مراقبة أسعار الأغذية وإدارة الأسواق والاحتياطات الغذائيّة على المستويين المحلّي والوطني من أجل التوزيع الأفضل والتخزين والبنية التحتية المتعلقة بالنساء كمنتجات ومستهلكات هي تدابير ضروريّة يوصى بها بشدّة (شبيلدوخ ٢٠١١).

٢. بالنسبة لمؤسّسات تنمية المجتمع

ضرورة التشاور مع المجتمعات المحليّة بما في ذلك النساء حول أولويّات استخدام الأراضي والتنمية بالتوافق مع إعلان الأمم المتّحدة لحقوق الشعوب الأصليّة (شبيلدوخ ٢٠١١). وعلى مجالس المدن/البلديّات التصدي للحواجز الماديّة والثقافيّة التي تحول دون وصول المرأة إلى الأسواق المحليّة من خلال ضمان توافر وسائل النقل الآمنة، عدم مضايقة أو مهاجمة أو تهديد النساء البائعات من قبل موظّفي الدولة و/أو الباعة الذكور في الأسواق المحليّة، وتوفّرقنوات رسمية لشكاوى النساء.

إنشاء التعاونيّات النسائيّة ومجموعات المساعدة الذاتيّة باعتبارها شكلًا من أشكال التأمين المشترك على المستوى المحلي، شرط أن تكون الاستجابة للاحتياجات الحقيقيّة وأن تساعد النساء الأعضاء بالطرق الصحيحة (شبيلدوخ ٢٠١١).

وأخيرًا والأهمّ: اعتماد مبادئ السيادة الغذائيّة للإنتاج المستدام والإيكولوجيا الزراعيّة كنموذج بديل لدعم تمكين المرأة. تحدّ الإيكولوجيا الزراعيّة من هشاشة وارتهان أصحاب الحيازات الصغيرة، وتحسّن الممارسات الصديقة للمناخ وتنوّع المحاصيل، وتدعم خلق الوظائف في القطاع الريفي (دي شوتر ٢٠١٠). تعمل الإيكولوجيا الزراعيّة والزراعة البيئيّة على تعزيز وحفظ وإحياء ممارسات الإنتاج والاستهلاك الغذائي المحلي والتقليدي المستدام من خلال عدّة أمور منها الاعتراف بأهميّة المعارف التقليديّة والتقنيّات المتكيّفة وحفظ البذور. ترفض السيادة الغذائيّة المعاهدات والاتفاقيّات التي تجعل البذور خاضعة لحقوق أصحاب حقوق الملكية الفكريّة أو التي تمنع النساء المزارعات من الادّخار وتقاسم البذور. وإذا لم تستطع حكومات البلدان العربيّة استيعاب هذا السيناريو بشكل كامل، عليها على الأقلّ تدعم المساعي الزراعيّة البيئيّة (أمثلة من مصر وفلسطين ولبنان مذكورة في مارتنييلو، هذا التقرير).

٨. خلاصات

يرتبط ويعتمد الحقّ في الغذاء والسيادة الغذائيّة في البلدان العربيّة بالمرأة بشكل مباشر. فليس من الممكن تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة المتمثّل في القضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام ٢٠٣٠ ما لم يتمّ بذل المزيد من الجهود المنسقة وزيادة الاستثمارات للاستجابة بفعاليّة للأزمات الغذائيّة في جميع أنحاء العالم والاستثمارات في أدوار المرأة في حلّ هذه الأزمات. لا يمكن القيام بذلك على المستوى العالمي ولا سيّما في البلدان العربيّة إلا من خلال ضمان العمل اللائق والحماية الاجتماعية للنساء في المناطق الريفيّة، بشكل يتيح لهن الحصول على ملكية الأراضي، وزيادة إنتاجهن الزراعي ودخولهن، ودعم أنظمة الإنتاج الزراعي والغذائي المستدامة لصغار الملّاكين والحفاظ والتقاسم العادل لفوائد التنوّع البيولوجي الزراعي. كما يعني ذلك أيضًا التفاوض على قواعد تجاريّة تحمي حيّز السياسة الداخلية للتنمية الزراعيّة والسيادة الغذائيّة، مع إعطاء الأولويّة لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

تحتاج النساء في الدول العربيّة للعمل مع بعضهن البعض وجنبًا إلى جنب مع الحركات النسوية الأخرى في جميع أنحاء العالم لإفادة ودعم بعضهن البعض واكتشاف ما استطاعت النساء الأخريات تحقيقه في القضايا المتعلّقة بالوصول إلى الحقّ في الغذاء وتبادل الخبرات والفوائد في مجال السيادة الغذائيّة والإيكولوجيا الزراعيّة.

ملاحظة ختامية مشجعة ومفيدة من النساء من فيا كامبيسينا: البيان الدولي، الذي نُشر أثناء المؤتمر: بذور الأمل والنضال من أجل النسوية والسيادة الغذائيّة في جاكرتا، إندونيسيا، ٢٠١٣: https://ourseedsourselves.wordpress.com/2013/11/21/we-are-women-f

نحن نساء من مختلف القارات والثقافات، يجمعنا تاريخ ونضالات مشتركة مدى الحياة، نرى أنّ تحريرنا وتحرير شعوبنا يقترن بالواجب الأخلاقي والسياسي لحماية الحقّ في الغذاء والدفاع عن الزراعة الفلاحيّة والتنوّع البيولوجي ومواردنا الطبيعية، كما في النضال من أجل إنهاء العنف بكافّة أشكاله، والذي سنشحذه في وجه هذا النظام الاقتصادي الرأسمالي والبطريركي.

إنّ نضالنا وعملنا من أجل السيادة الغذائيّة منحنا نحن النساء فرصة لإظهار مشاركتنا التاريخيّة في تطوير النظم الغذائيّة في العالم، والدورالذي لعبناه منذ اختراع الزراعة، في جمع البذور ونشرها، وحماية وحفظ التنوّع البيولوجي والموارد الوراثية، ووضعنا كأعمدة عاطفيّة وأخلاقيّة واجتماعيّة أساسيّة..

إنّ مواجهة النظام البطريركي تعني الاعتراف بالامتيازات والخرافات حول تفوّق الذكور، وتحسيس وتوعية القادة الذين يدرسون تاريخ النساء من أجل تقييمه.. والنضال من أجل «سيادة الأرض والبلاد والجسد»، قائلين لا للعنف ضد المرأة بجميع أشكاله..

المراجع

1. Adams, Barbara. 2018. Smallholders farmers rights are women's rights. Global Policy Watch, 21, March 2018.
2. Agarwal, Bina (2014). Food sovereignty, food security and democratic choice: critical contradictions, difficult conciliations, The Journal of Peasant Studies, 41:6, 1247-126
3. Altieri, Miguel, A. and Clara I. Nicholls. 2008. "Scaling up Agroecological Approaches for Food Sovereignty in Latin America". Development, 51(4):472-480.
4. Bennett, Merrill K. & Edward M.H. Lloyd. 1956. Food and Inflation in the Middle East, 1940-45. Stanford: Stanford University Press.
5. Boulay, Sébastien (2011). « Le savoir-faire des femmes Imrâgen du littoral mauritanien à l›épreuve de la mondialisation: Relance locale, reconnaissance globale ». Revue d›anthropologie des connaissances, 5, 3,(3), 492-508. https://www.cairn.info/revue-anthropologie-des-connaissances-2011-3-page-492.htm
6. Bouzidi, Zhour, El Nour, Saker and Wided Moumen. 2011. Le travail des femmes dans le secteur agricole: Entre précarité et empowerment Cas de trois régions en Egypte, au Maroc et en Tunisie. Gender and work in the MENA region, working paper series, 22. Population Council, IDRC
7. El Nour, Saker, 2017 The challenges of food sovereignty in the Arab region: The case of Egypt (in Arabic). http://www.afalebanon.org/en/publication/4873/the-challenges-of-food-sovereignty-in-the-arab-region-the-case-of-egypt/
8. Fall, Assane, Elimane Knae and Mohamed Haidallah. 2017 Les produits traditionnelles de pêche Imraguen à l'heure de la maximisation de la rente économique dans l'Aires Marines Protégées du Banc d'Arguin?. 2017 <hal-01451846>
9. Food and Agriculture Organization, 2013. Rural women and access to justice. https://www.ohchr.org/documents/HRBodies/CEDAW/AccessToJustice/FAO.pdf
10. Kandeel, Aman. 2017 'Climate Change: The Middle East Faces a Water Crisis'. https://www.mei.edu/publications/climate-change-middle-east-faces-water-crisis
11. Martiniello, G. (this report). Shifting the paradigm: moving towards food sovereignty, theoretical and practical reflections.
12. Moumen, W. 2016. Women's informal groups and their impact on irrigated agriculture in Tunisia. Paper presented during the Daam workshop "building an alternative associational model for egalitarian development towards empowered citizenship. 19 pp.
13. Njuki, Jemima, John Parkins, Amy Kaler and Sara Ahmed. 2016. Introduction. In: Njuki, Jemima, John Parkins and Amy Kaler (eds.). Transforming Gender and food security in the global South. Routledge studies in food, society and the environment.
14. Ngcoya, Mvuselelo and Narendran Kumarakulasingam, 2017 The lived experience of food sovereignty: gender, indigenous crops and small scale farming in Mtubatuba, South Africa. Journal of Agrarian Change, 17(3), 2017: 480-496.
15. Nyéléni 2007 Forum for Food Sovereignty, February 23rd- 27th, 2007, Sélingué, Mali, Synthesis Report. https://nyeleni.org/DOWNLOADS/Nyeleni_EN.pdf
16. Patel, Rajeef C. (2012). Food Sovereignty: Power, Gender, and the Right to Food. PLoS Med 9(6): e1001223. https://doi.org/10.1371/journal.pmed.1001223
17. Pimbert, Michel. 2009. "Women and food sovereignty". Leisa, 25.3: 6-9.
18. de Schutter, Olivier, 2010. Report on agro ecology, submitted by the UN Special Rapporteur on the right to food. Human Rights Council, 16th Session. United Nations. http://www.srfood.org/en/report-agroecology-and-the-right-to-food
19. Shiva, Vandana. 2016. Who really feeds the world. London: Zed Books
20. Spieldoch, Alexandra. 2011. The Right to Food, Gender Equality and Economic Policy. Meeting Report September 16-17, 2011. Center for Women's Global Leadership.
21. UN Committee on Economic, Social and Cultural Rights (CESCR), General Comment No. 12: The Right to Adequate Food (Art. 11 of the Covenant), 12 May 1999,
22. https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/cescr.aspx
23. Online references in order of citation
24. http://www.fao.org/right-to-food-around-the-globe/en/
25. http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/states.htm
26. https://ejatlas.org/conflict/the-soulaliyyate-movement-morocco http://www.fao.org/gender/background/en/
27. https://www.oliveoiltimes.com/olive-oil-business/tunisian-women-producers-making-a-mark-in-a-mans-world/64329
28. https://www.pelerin.com/A-la-une/Questions-de-femmes/En-Mauritanie-les-femmes-misent-sur-la-peche.
29. https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/cescr.aspx
30. https://sustainabledevelopment.un.org/sdg2
31. https://www.cetim.ch/wp-content/uploads/newDraft.pdf
32. https://viacampesina.org/en/food-sovereignty/
33. https://nyeleni.org/spip.php?article290
34. http://www.siemenpuu.org/en/funding/food
35. https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RuralAreas/Pages/WGRuralAreasIndex.aspx
36. https://www.globaljustice.org.uk/six-pillars-food-sovereignty
37. https://www.facebook.com/ajplusenglish/videos/504638073281839/
38. http://www.fao.org/docrep/005/Y4308E/y4308e05.htm
39. https://www.forbes.com/sites/brennancusack/2018/08/22/tunisias-equal-inheritance-law-could-boost-female-entrepreneurship/#43d28683155a
40. www.upov.int
41. http://www.upov.int/members/en/

د

القسم الثالث: التقارير الوطنية

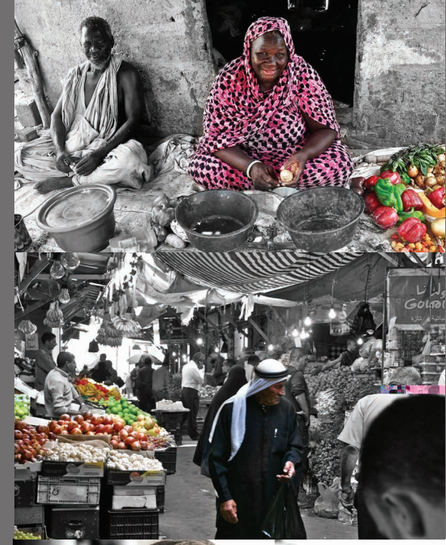









الجزائر

الفلّاحون الجزائريّون بين السلب الاستعماري واضطرابات الانفتاح

حمزة حموشان
باحث في السياسات الزراعية والسيادة الغذائية

مقدّمة

لا يمكن فصل مسألة السيادة الغذائية والحقّ في الغذاء عن السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والايكولوجي للكيان الذي نريد تحليل القضية فيه، سواء أكان ذلك مجتمعًا أم دولة أم منطقة. لذا، سيتعمّق التحليل بالضرورة في علاقات الهيمنة الحالية المتمثّلة بالاقتصاد السياسي العالمي، والمتجذّرة في الموروثات التاريخية للاستعمار والاستعمار الجديد، وخاصّة في بلدان الجنوب.

بناء على ذلك، على أي مناقشة للسيادة الغذائية التصدّى لمسائل الاقتصاد السياسي وتاريخ سلب الفلاحين أراضيهم وزعزعة استقرارهم في فترة الاستعمار، وما بعدها. فلا يزال الإرث الاستعماري، وآثاره العميقة على النسيج الاجتماعي، يخترق ويؤثّر على كافّة جوانب الحياة اليومية في الجزائر.

أستهلّ هذه الدراسة بتقديم نظرة تاريخية للتحوّلات التي طرأت على الفلّاحين الجزائريّين منذ الفترة الاستعمارية، ثمّ سأتناول بعض جوانب الاقتصاد السياسي الجزائري في الخمسين سنة الماضية. وسأبدأ بتحليل ونقد محاولة الجزائر فكّ الارتباط عن النظام الإمبريالي الرأسمالي في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، واضعًا المسألة الزراعية في هذا السياق، وتحديدًا، عبر تقييم تجربة التسيير الذاتي و «الثورة الزراعية» لفهم تأثير هذه التطوّرات - بإنجازاتها وإخفاقاتها وأوجه قصورها - على السياسات الزراعية في الفترات اللاحقة. ثم سأنتقل إلى البحث في لبرلة القطاع، التي بدأت في الثمانينات وقوّضت إنجازات العقدين السابقين، مؤدية إلى مزيد من الخلخلة والتدهور في أوضاع الفلاحين والريف في البلاد. فيما بعد، سأحلّل نموذج «الأمن الغذائي» الذي وضعه صنّاع القرار الجزائريين والمقترن بالتبعية المزدوجة؛ بعبارة أخرى، الاعتماد على الريع النفطي الذي يموّل واردات الجزائر وتبعيتها الغذائية. وأخيرًا وليس آخرًا، سأحاول تقديم صورة مفصّلة عن الإمكانات الزراعية الجزائرية لتفكيك الخرافات السائدة التي تقول أن البلدان المغاربية بإمكانها أن تصبح بلدانًا زراعية مصدّرة. وفي الختام، سأعرض بعض الأفكار والملاحظات كتوصيات تصبو للانسجام مع مبادئ السيادة الغذائية.

١. الفلّاحون الجزائريّون: عمليّات التفتّت في فترة الاستعمار والحقبة النيوليبرالية

تنتشر الأساطير حول الإمكانات الزراعية الضخمة للجزائر، وبلدان المنطقة المغاربية/شمال إفريقيا بشكل عام، لدرجة تسميتها « مطمورة روما» السخية. فالتاريخ البيئي المعروف لشمال إفريقيا، والمتوافق عليه إلى حدّ كبير اليوم، هو صنيعة فترة الاستعمار الفرنسي. قبل غزو الجزائر، صوّرت الكتابات الفرنسية والأوروبية شمال إفريقيا كأرض خصبة تدهور حالها نتيجة التقنيات «البدائية» لل«السكان الأصليّين الكسولين» (Davis 2007). تغيّرت هذه النظرة خلال الحكم الفرنسي للمغرب الكبير، وحلّ مكانها رواية بيئية استعمارية تلوم السكان الأصليين، لا سيّما الرعاة، على إزالة الغابات وتدمير ما اعُتبر يومًا ما « مطمورة روما» الخصبة جدًا.[1]

وقد رُوّج لهذه الرواية التّدهوريّة لتبرير المشاريع الاستعمارية الفرنسية. وبالفعل، استخدمت السلطات الاستعمارية هذا التصوّر التضليلي حول التدهور البيئي والكوارث الايكولوجية، لتبرير كافة أنواع عمليات السلب والسياسات الهادفة للسيطرة على السكان وبيئاتهم وتحويل الإنتاج من الكفاف إلى التسليع.

١) فترة ما قبل الاستعمار

كانت المناطق الريفية في الجزائر، منذ القدم وحتى القرن التاسع عشر، رعوية بشكل أساسي، لكن الاستعمار الروماني قضى تمامًا على كافة المحاولات التاريخية لتشجيع السكان على الاستقرار وخلق قاعدة فلّاحية. لم يكن الاستقرار من ثقافة الأمازيغ قبل وصول العرب في القرن السابع (Bessaoud 2008). وقد لاحظ ابن خلدون أن عشية وصول العرب، كان «سكان إفريقيا والمغرب العربي بمعظمهم من البدو، يعيشون في الخيم ويتنقّلون على الجمال أو يستقرّون في الجبال»، على عكس البلدان الأجنبية الأخرى، «حيث الحضارة إمّا ريفية أو حضرية، كما في إسبانيا وسوريا ومصر والعراق الفارسي»، (مقتبسة من Bessaoud 2008, 367))

مع تطوّر العمران في القرون التالية، فضّلت سلالات الأمازيغ والأندلسيين تكوين مجتمعات فلاحيّة تمتلك الأراضي بموجب نظام ملكية يسمى «الملك»،[2] مع اتقان الطرق الزراعية وتقنيّات الري. تطوّرت ونمت هذه المجتمعات، بارتباطها القوي بالأرض والاستخدام المكثف لها وتماسكها الاجتماعي القويّ، في المناطق المحيطة بالمدن (حول المدن والحدائق والبساتين، الخ.) بشكل رئيسي، وفي الريف (زراعة الحبوب وتربية الحيوانات وبساتين الزيتون الخ.)، وكذلك في الواحات (المرجع نفسه).
قبيل الغزو الفرنسي، تمركزت الملكية الخاصة بشكل رئيسي في أطراف بلدات أو مدن الدول السلالية الحاكمة. وباستثناء تلك المدن والمناطق الجبلية، حيث تهيمن تقاليد المُلك الاسلامية، ظلّت الأشكال المشاعية لاستغلال الموارد (العرش) هي القاعدة بالنسبة لبقية المناطق الزراعية المنظّمة ضمن أنشطة رعوية وشبه رعوية، والتي جمعت بين تربية المواشي و زراعات الحبوب المتدّة في السهوب (Bendjaballah 2001, Berque 1939, Bess-aoud 2013a, and Milliot 1911).

باختصار، فقد تعايش وتكامل نوعان من الزراعة قبل الغزو الفرنسي:

- **زراعة مكثّفة، تقع في السهول والمناطق الجبلية الرطبة، تمارسها مجموعة من الفلاحين الراسخين/المتمسكين بالأرض، وهي مجموعة تجنّد المعرفة والمبادئ الناشئة عن العلوم الزراعية العربية (الأندلسية) أو علوم الفلاحة العتيقة.**
- **زراعة مهيمنة ممتدّة/موسّعة (إنتاج الحبوب/البقول) رعوية-زراعية في توجهها، وتعتمد على المعرفة الموروثة والمتناقلة عبر الأجيال.**

جيدًا بالسجلّات التاريخية. ومع ذلك، فإن الاعتقاد الاستعماري الفرنسي بأن المغرب العربي قد أنتج حبوبًا أكثر بكثير خلال الفترة الرومانية مما أنتج بعدها هي فكرة غير مدعومة بتوافر الأدلّة.

٢ يماثل «الملك» إلى حدّ ما الملكية الخاصة، لكن بموجب الشريعة الإسلامية.

قبل الاستعمار الفرنسي بقرون، كانت البنى الاجتماعية (المجتمعات والقبائل)، والظروف الديموغرافية (النمو البطيء)، وكذلك القاعدة الإنتاجية منسجمة وأنظمة استغلال الموارد المتدّة على مساحات شاسعة. عمليًا، لم تكن هناك حاجة لتكثيف الزراعة لأنها كانت مستدامة بحدّ ذاتها وفقًا للبنى السكانية الاجتماعية حينها.

لكن الاستعمار الفرنسي سيبدّل الوضع جذريًا، وسيدمّر هذا التوافق عبر الشروع بعملية زعزعة لا عودة فيها للفلاحين والبيئة الطبيعية، محدثًا تمزّقات جوهرية. دفع الاستعمار الزراعة الجزائرية نحو الشمال، عبر التنمية المفرطة للأنشطة الزراعية الساحلية، مما أدّى إلى ارتفاع كبير في الكثافة السكانية وأسفر عن اتساع التفاوت واختلال التوازن بين أشكال التنظيم الاجتماعية والبيئة الطبيعية (Bessaoud 2008).

٢) الاستعمار الفرنسي (١٨٣٠-١٩٦٢: انتزاع الملكية، إنتاج البروليتاريا والتّوطين القسري للرّحل

انتزع الاستعمار أراضي الفلاحين المحليين، التي كانت ركيزة انتاجهم، وأعاد توزيعها على المعمّرين، ممّا ساهم في تدهور اقتصاد الكفاف الذي يعتمدون عليه (Lacheraf 1965)، ما أدى إلى تقليص حاد لنطاق وممارسة الفلاحين لمعارفهم ومهاراتهم والتعبير عنها، وأضعف كفاءاتهم وخبراتهم. وقد ترافق ذلك مع سياسات التّوطين القسري التي فرِضت على البدو الرحّل وشبه الرحّل، مولدًا تغييرات جذرية أنتجت بؤسًا وفقرًا وخسائر فادحة في سبل العيش.

بالنسبة للزراعة، يمكننا وصف الفترة الاستعمارية بالازدواجية:

- **قطاع استعماري يعتمد على زراعة رأسمالية مميكنة و«حديثة» لإنتاج محاصيل ريعيةعبر استخدام المعرفة التقنية للزراعة الفرنسية، بقيادة المستوطنين والشركات الكبيرة التي تدير أراضي زراعية شاسعة موجّهة أساسا للتصدير. ومع نهاية فترة الاستعمار، أصبحت معظم العائدات الزراعية متأتية من التصدير التجاري للنبيذ والخضروات المبكّرة والحمضيّات، المُنتجة بشكل كامل تقريبًا في حيازات كبيرة.**
- **قطاع تقليدي يرتكز على الكفاف والزراعة التقليدية التي ستشهد اضطرابات جذرية في البنى الاجتماعية، نتيجة سلب الأراضي والموارد من خلال الخصخصة وإلغاء الاستغلال الجماعي للأراضي الزراعية.**

متسلحة بترسانة من القوانين والمؤسسات والتقنيّات والخبرات العلمية، شهدت الزراعة الاستعمارية تطوّرًا على حساب زراعة الكفاف التقليدية (الزراعة المعاشية). وقد استهدف ذلك تدميرا جذريًا للملكية الجماعية ، وما ارتبط بها من التنظيمات والعلاقات القبلية (Bessaoud 2013b and Davis 2007). لكن الفلّاحين لم يتقبّلوا ذلك، وقاوموا بطرق منظّمة وصمدوا لعقود طويلة. وقد تصدت الجماهير الريفية لزحف الجيش الاستعماري حتى العام ١٨٨٤ إلى أن تمّ سحق التمرّد السياسي-الزراعي الكبير الذي امتدّ على مساحة ثلاثة أرباع البلاد في العام ١٨٧١، مؤديًا إلى تحطيم جوهر المقاومة الريفية الجزائرية للاستعمار. أتت هذه الانتفاضة التاريخية للفلّاحين كردّ فعل على سلسلة من تدابير المصادرة الكارثية خلال الستينيات من القرن التاسع عشر، ومع حلول العام 1870، بات معظم الجزائريين الريفيين في حالة من الغضب والذعر على حياتهم. كما تفاقمت رداءة أوضاعهم بسبب موسم الجفاف، وفشل الحصاد، والمجاعة، وغزو الجراد، والأمراض التي أودت بحياة أكثر من ٥٠٠ ألف (حوالي خُمس السكان في ذلك الوقت). وتشير التقديرات إلى أن عدّة ملايين لقت حتفها بين عامي ١٨٣٠ و1870 (Bennoune 1988, Davis 2007 and Lacheraf 1965).

إثر المقاومة الشرسة التي تلقاها من الفلاحين، تبنّى الجيش الفرنسي، منذ البداية، «سياسة الأرض المحروقة» لإخضاع الفلاحين ومصادرة أراضيهم: حروب، إحراق القرى، مجاعات، مذابح، إبادات جماعية، الخ. ويصف سمير أمين كيف حوّل سكّان الريف الجزائري الغزو الاستعماري إلى حرب طويلة ومدمرة بهذه الكلمات:

«منح انهيار الوصاية العثمانية وحرب الإبادة التي قام بها الجيش الفرنسي هذه الفترة المبكرة (١٨٣٠-١٨٨٤) بعض المِيّزات الخاصّة التي لا نجدها في أي مكان آخر... وضعت المقاومة العسكرية الطبقة الحاكمة الحضرية في حالة من الفوضى الشاملة، فلم يبق أمامها سوى الهروب... الذي لم يكن بطبيعة الحال خيارًا واردًا بالنسبة للفلاحين. وبالنتيجة، تحوّل الريف الجزائري، لمواجهة خطر الإبادة، إلى ساحة حرب استمرّت خمسين عامًا وأودت بحياة الملايين» (Amin 1970, quoted in Bennoune 1988, 3).

يمكن تلخيص الفترة الاستعمارية بثلاث عبارات: السّلب وانتزاع الملكية، إنتاج البروليتاريا/الكادحين ، والتوطين القسري للرّحل. فقد بلغت نسبة المستوطنين الأوروبيين قرابة نهاية الفترة الاستعمارية حوالي ١٠٪ (٩٨٤،٠٠٠) من إجمالي السكان، و3.5% فقط من السكّان المزارعين، لكنّهم سيطروا على ٣٨٪ تقريبًا من أفضل الأراضي الزراعية وأكثرها خصوبة (٢،٨١٨،٠٠٠ هكتار). وسيطرت الدولة على مساحة إضافية قدرها ٧،٢٣٥،٠٠٠ هكتار، أي ما يصل إلى نصف أراضي شمال الجزائر. أمّا ثلثا الأراضي المخصصة للفلاحين الجزائريين فكانت عبارة عن مراعي صغيرة وأراض غير منتجة. وقد امتلك المستعمرون ١.٩ هكتارات للفرد كمعدّل، مقارنة بـ١٤ هكتار للجزائريين، ولم تتجاوز حصة ملكية ٧٣٪ من الأسر الفلاحية الجزائرية العشرة هكتارات، أي أقلّ من مستوى عتبة سوء التغذية المقدّرة بـ١٢ هكتارًا آنذاك (Ben-noune 1981, Bourdieu and Sayad 1964).

وشهد القطاع الرعوي سياسات التوطين القسري على البدو الرحّل الذين تناقصوا إلى ٥٪ من السكان فقط، فيما كانوا حوالي ٦٠ إلى ٦٥٪ في عام1830. كما واجهت الثروة الحيوانية التي يملكها ويرعاها الجزائريون انخفاضًا حادًا بين ثمانينيات القرن التاسع عشر وخمسينيات القرن العشرين. مثلًا، قُدّر عدد الأغنام التي يملكها الجزائريون بحوالي 10.5 مليون في العام ١٨٨٧، ولكنه بلغ حوالي 3.5 مليون فقط في العام ١٩٥٥. هذا وقد استولت الزراعة الاستعمارية على مساحات غير مقدّرة من أفضل المراعي (Ben-noune 1988, Davis 2007).
وبالنتيجة، أصبح العمل المأجور في القطاع الاستعماري السبيل

الأوحد لتلك الحشود المحرومة من أراضيها ومواردها. بالنسبة إليهم، البقاء على الحياة كان يستلزم أن يكونوا مؤاكرين (خمّاسة) أو عمّال مأجورين . في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي، وعشيّة الاستقلال، بلغ مسار إندثار وتفتّت طبقة الفلاحين مراحل متقدمة للغاية، لدرجة أن معظم السكان الزراعيين باتوا عمّالا بأجر يومي، أو شبه بروليتاريين أو خمّاسة.[3] في العام ١٩١٤، كان ٣٢٪ من سكّان الريف الجزائري يعملون بالإكراه (Davis 2007). وقد قدّر المسح الاستعماري الأخير الذي أُجري بين ١٩٥٠ و١٩٥١ عدد العمال الزراعيين والفلاحين غير المُلّاكين بأكثر من نصف مليون، أي ما يوازي ٥٠٪ من السكان الزراعيين الناشطين في ذلك الوقت. تختلف الإحصاءات، لكن عدد الريفيين الجزائريين العاطلين عن العمل في العام ١٩٥٤ تراوح، على الأرجح، بين نصف مليون ومليون (Bessaoud 2013b)، وتفاقمت حدّته خلال حرب الاستقلال في السنوات الثمانية التالية.

أدّى استعمار الجزائر إلى انقسام المجتمع إلى فئتين متعاديتين: برجوازية استعمارية تحتكر وسائل الإنتاج وبروليتاريا مسلوبة أوعلى وجه التحديد، بروليتاريا رثّة لعبت دور جيش احتياط يجنّد للعمل .(Fanon 1961, Bennoune 1981) أمّا عمليات التهجير والسّلب المتواصلة التي خلّفت عواقب وخيمة على المجتمع التقليدي فقد زوّدت النزعة الاستقلالية الجزائرية بالوقود اللازم للانتفاضة. فحرب التحرّر الوطني في ١٩٥٤-١٩٦٢، التي تأججت في الريف، لم تؤدّي إلى تدمير الاقتصاد الفلّاحي فحسب، بل فتّتت المجتمع الريفي بشكل نهائي. فقد تصدى الفرنسيون للثورة عبر اعتماد استراتيجية تحييد وإزاحة الفلاحين بهدف عزلهم عن جبهة التحرير الوطني. فكانت النتائج كارثية: بات ربع السكان (2.35 مليون) في معسكرات الاعتقال، وتضرّر ما لا يقلّ عن ٣ ملايين شخص (نصف سكّان الريف) نتيجة الاقتلاع من الأرض، الذي وصفه بورديو وصيّاد في العام ١٩٦٤ كأحد أكثر حالات الاقتلاع وحشية في التاريخ، فتمّ تدمير أو حرق حوالي ٨٠٠٠ قرية، وحرق أو تدمير مئات الآلاف من الهكتارات من الغابات بقنابل النابالم، كما امتلأت الأراضي الصالحة للزراعة بالألغام أو أُعلنت «مناطق محظورة»، وتمّ القضاء تقريبًا على الثروة الحيوانية للبلاد، إلخ. (Bourdieu and Sayad 1964, Bennoune 1973).

يمكن اليوم الحديث عن الإرث التاريخي الخصوصي للجزائر، من حيث أنه البلد الأوّل الناطق بالعربية الذي ضُمّ للغرب (كان يعتبر جزءًا لا يتجزّأ من فرنسا)، وأحد أول البلدان التي أُخضعت لإمبراطورية غربية، بفترة طويلة قبل مؤتمر برلين في العام ١٨٨٤ ، عندما اجتمعت مختلف الإمبراطوريّات الأوروبية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال...) لتقسيم القارّة الأفريقية فيما بينها. وقد استمرّ الحكم الفرنسي في الجزائر لمدّة ١٣٢ عامًا منذ العام ١٨٣٠)ودام ٧٥ عامًا في تونس و٤٤ عامًا في المغرب)، وهي فترة طويلة ومتجذرة لتجربة استعمارية وحشية لا إنسانية لا مثيل لها في إفريقيا والعالم العربي، مع تأثيراتها المستمرّة حتى يومنا هذا.

مقارنة بتونس والمغرب، أحدثت قوانين الملكية التي فرضها الاستعمار تغييرات جذرية في الجزائر: أصبح الفلّاحون أقلّية وهُدّمت أسس مجتمعهم الريفي (Benachenhou 1976, Bessaoud 2008). في المحصلة، قوّض الاستعمار حتمًا كافة إمكانيات نشوء مجتمع فلاحي جزائري متجذّر بأرضه ومسيطر على مجالات عيشه وظروف عمله، باستثناء بعض المناطق، كمنطقة القبائل والواحات والمساحات الزراعية المنتشرة حول المدن القديمة مثل تلمسان وقسنطينة والجزائر وعنّابة (Bessaoud 2008, 2013b). لسوء الحظ، لم تسترجع الطبقة الفلاحية حيويتها على إثر السياسات الزراعية والريفية التي أعقبت الاستقلال، نتيجة تناقضات وعدم استقرارهذه السياسات خلال العقود التالية. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت الاضطرابات التي تسبّبت فيها برامج التكيف الهيكلي المفروضة من صندوق النقد الدولي في عملية تفكّك الفلاحين كطبقة منظّمة وواعية بنفسها.

٣) محاولات القطيعة بعد الاستقلال (١٩٦٣-١٩٧٨): مرحلة الإصلاح الزراعي والثورة الزراعية

لم يكتف الشعب الجزائري في العام ١٩٦٢ بالاحتفال بالسيادة المستجدة فحسب، بل عبّر أيضًا عن آمال وتطلّعات نحو مجتمع مختلف يسوده العدل والإنصاف. وطمحت الجزائر، مدفوعة باعتزازها بالنصر وحماسها الثوري، إلى بناء نظام اشتراكي جديد لمواجهة العجز التنموي، وإرساء الإصلاح الزراعي وتوفير التعليم للجميع. وقد صُمّمت استراتيجية التنمية الجزائرية خلال الفترة ١٩٦٢-١٩٧٨ لفك الارتباط عن النظام الرأسمالي الإمبريالي والابتعاد عنه، وقطع الطريق أمام عودة رأسمالية استعمارية جديدة كانت قد دفعت بالعالم الثالث إلى مأزق اقتصادي (Amin 1990, Hamouchene and Rouabah 2016).

أ) تجربة التسيير الذاتي

في السنة الأولى للاستقلال، سيطر العمّال الجزائريّون، بتلقائية وعفوية مدهشة، على عمليات تشغيل المزارع الحديثة والوحدات في المناطق الصناعية ، بعد أن هجرها المستعمرون الأوروبيون هربًا إلى فرنسا، وانخرطوا في تجربة شعبية ملهمة للتسيير الذاتي والاشتراكية القاعدية (Gauthier 1966).

احتلّ موظّفو العقارات الزراعية الاستعمارية، بدءًا من تموز/يوليو ١٩٦٢، الشهر الأوّل للاستقلال، الأراضي التي هجرها المستعمرون، خاصّة في المناطق الأكثر ثراءً في البلاد، وفرضوا شكلًا مباشرًا من التسيير. لاحقًا، بلغ القطاع العام «المسيّر ذاتيًا» 2.5 مليون هكتار من الأراضي الاستعمارية السابقة، التي تم تأميمها وتوزيعها على ٢٢٠٠ حيازة عامة بمتوسّط ١٠٠٠ هكتار لكل منها. في ١٩٦٤-١٩٦٥، بلغ عدد العمال في هذا القطاع 237,400 عاملًا، من بينهم ١٠٠ ألف عامل موسمي (Ait-Amara 1999, Bennoune 1988, Bessaoud 2008).
ولكنْ، سرعان ما سيقوّض تدّخل الدولة استقلالية تجربة التسيير الذاتي، لينتزع المبادرة من العمال ويفرغها من محتواها التسييري الذاتي. في الواقع، قامت الدولة بتسيير القطاع واضعة حيازة الأراضي «المسيّرة ذاتيًا» تحت سلطة مكتب الإصلاح الوطني (ONRA). ويلخص محفوظ بنون هذا الوضع بدقة: «مع حلول السبعينيات، شكّلت الزراعة المسيّرة ذاتيًا، من قبل العمال، جزيرة «اشتراكية»، يحاصرها محيط عاصف من البيروقراطية الخانقة والمُصمّمة على تأكيد صلاحيّاتها، وقطاع خاص راكد وغير متجانس» (Bennoune 1988, 183).

٣ خمّاسة هم الشركاء الذين يحصلون على خمس الإيرادات في المجال الذي يزرعون.

ب) الثورة الزراعية ١٩٧١-١٩٧٢

كان خيار التصنيع ضروريًا بعد الاستقلال نظرًا لطبيعة الزراعة الخاملة والراكدة، بالإضافة إلى البطالة والفقر الهائلين، وكان الاتفاق أن التفكير الجدي في تنمية الزراعة والخدمات الحيوية الأخرى يتطلّب إنشاء صناعة أساسية حديثة تعزز نموّها وتنتعش بها (Bennoune 1988, El Kenz 2009, Bellaloufi 2012). يجب استيعاب الإصلاح الزراعي للعام ١٩٧١ ضمن تلك الاستراتيجية التنموية الصناعية، وخاصة في بلد نال استقلاله حديثًا. كان الإصلاح الزراعي ضروريًا من النواحي التقنية والاقتصادية والاجتماعية، لإبطال هيمنة البرجوازية الزراعية الموروثة من الفترة الاستعمارية، ودعم الفلاحين، أكبر ضحايا الاستعمار والحرب.

تأخر الإصلاح الزراعي عدة سنوات بفعل تأثير البرجوازية المحافظة التي كانت من أشدّ المعادين له، على الرغم من التفاوت الكبير والمتواصل في المناطق الريفية، حيث استمرت معاناة السكان من لامساواة فادحة في النفاذ إلى الأرض. فعشية الثورة الزراعية التي اندلعت في العام 1972، امتلك الجزائريون الأثرياء، أي ٤٪ من جميع المُلّاكين، ٣٨٪ من الأراضي. وقد استحوذ الذين يملكون أكثر من ١٠٠ هكتار، أي ٢٪ من جميع المُلّاكين على ٢٣٪ من الأراضي الخصبة، بينما تقاسم ٦٩٪ من مالكي أقلّ من ١٠ هكتارات 18.7 منها فقط (Bennoune 1988).

في نهاية الستينيّات، عانت الزراعة الجزائرية من مشكلة الإفراط في الإنتاج أو، بالأحرى، عدم القدرة على بيع المحاصيل الرئيسية، تحديدًا النبيذ والفاكهة. فلأسباب سياسية، لم تكن السوق الفرنسية، أي المنفذ الرئيسي للمنتجات الزراعية الجزائرية، مضمونة، وهذا ما أبرزته أزمة الصادرات في العام ١٩٦٥. وقد شهدت زراعة الكروم انهيارًا ماليًا: ففي العام ١٩٦٣، قدّر مخزون النبيذ غير المُباع بمليوني هكتولتر، ليصل إلى ١٦ مليون في ١٩٦٧ و٢٢ مليون في ١٩٦٨. استلزم هذا الوضع إعادة تحويل أو إعادة هيكلة القطاع الاستعماري السابق وتحديث القطاع الخاص الجزائري. لكن الكلفة أتت باهظة: فقد أدّت إعادة التحويل السريعة من الكروم إلى غيرها من المنتجات إلى بطالة هائلة، قُدّرت ب 23.000 عامل دائم بين عامي ١٩٦٥ و١٩٦٨ ممّن كانوا أكثر خبرة في غالب الأحيان (Bouarfa 2010).

كان الهدف المعلن للإصلاح الزراعي إعادة توزيع الأراضي على الفلاحين الفقراء من دون أرض، من جهة، وتعديل شروط الإنتاج من خلال إدخال تغييرات في أشكال تنظيم العمل والبيئة الزراعية، من جهة أخرى (Chaulet 1997, Ait-Amara 1999). وبعد مرور ثلاث سنوات على تطبيق هذا الإصلاح (١٩٧٢-١٩٧٥)، جاءت النتائج مخيّبة للآمال عموما. فقد تمّ استرداد حوالي مليون هكتار فقط من الأراضي العامة ولم يطل التأميم سوى نصف مليون هكتار، أي أقلّ من ٩٪ من إجمالي الأراضي القانونية الخاصّة. وتكشف هذه الأرقام عن الأثر الضعيف للثورة الزراعية على تغيير ملكية الأراضي في الريف الجزائري (Bennoune 1988, Bessaoud 2008).
ومع ذلك، أدخل الإصلاح تغييرات عميقة في النظام الاجتماعي والسياسي للمناطق الريفية في الجزائر، حيث فقد كبار ملّاك الأراضي، الذين نالوا ملكيّاتهم من الاستعمار، بعضًا من قوتهم ونفوذهم السياسي. بالإضافة إلى ذلك، وُضعت هيمنة سكّان المدن على الأرض قيد المساءلة بشكل جدّي، عبر حظر التغيّب. وعملًا بمبدأ «الأرض لمن يخدمها»، أعلنت الثورة الزراعية في العام ١٩٧١، أنه لا يحق لأي كان تملك الأراضي من دون العمل فيها بشكل مباشر (Ait-Amara 1999).

لا شكّ بأن الثورة الزراعية حسّنت من ظروف عيش الفلاحين، وطوّرت البنية التحتية الريفية بشكل هائل: القرى الزراعية، والطرق، والكهرباء، والوصول إلى مياه الشرب، والمدارس، والمراكز الصحية، الخ.، لكن لم تحظ الزراعة بدرجة الأولوية التي تستحقّها في الاقتصاد، حيث تمّ التركيز وإعطاء الأفضلية للتصنيع والتوسّع الحضري، ما أنتج بعض الاختلالات وفاقم من الهجرة الريفية وترك القطاع الزراعي.

وعلى النقيض من الخطاب الرسمي حول الطابع الجماعي للزراعة الجزائرية، إلّا أنّها كانت، في الحقيقة، مسيّرة بإحكام من قبل الدولة بين عامي ١٩٦٢ و١٩٨٠. وقد فشلت تلك السيطرة الاستبدادية في إشراك العمال حقًا في التحكّم بعمليّات الإنتاج والتسويق، وكبحت إبداعهم، ومنعتهم من القيام بمبادراتهم الخاصّة. كما دفعت البيروقراطية المفرطة البعض إلى فقدان الاهتمام والاكتفاء بتقديم الحدّ الأدنى، بدلًا من العمل بهدف زيادة الإنتاجية. وقد نتج عن ذلك حالة من العجز المزمن في القطاع العام والتعاوني (Bedrani 2010). كما ترافق غياب الديمقراطية مع تصاعد نفوذ طبقات طفيلية موالية للكومبرادورية ، معادية لاشتراكية وتنمية الدولة. معارضتها الشّرسة لإصلاح زراعي حقيقي أدّى إلى إيقافه فعليّا بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٨ (Bennoune 1988, Bessaoud 2008). وبعد وفاة بومدين في ١٩٧٨، تم التراجع عن استراتيجية النظام السابق والتخلي عنها لصالح القطاع الخاص والبورجوازية الكومبرادورية الانتهازية (Bellaloufi 2012, El Kenz 2009, Bennoune 1988, Hamouchene and Rouabah 2016). مثّل هذا بداية عصر جديد من التفكيك الصناعي النيوليبرالي والسياسات الموالية لاقتصاد السوق، على حساب الطبقات الشعبية التي كانت قد استفادت إلى حدّ كبير من السياسات التقدمية في الستينيّات والسبعينيّات.

٤) لبرلة القطاع الزراعي في الثمانينيات والتسعينيات: السير نحو الخصخصة

مع الزخم الذي اكتسبته الموجة النيوليبرالية العالمية في الثمانينيات، والذي طال العالم بأسره، مترافقًا مع تراجع عائدات النفط، تخلّت عصبة الشاذلي عن مشروع التنمية الوطنية الجزائرية، وعملت على إبطاله عبر عملية تفكيك صناعي لإفساح المجال أمام السياسات النيوليبرالية والخضوع إلى إملاءات المؤسسات المالية الدولية.

أعلن أعيان الأرثوذكسية النيوليبرالية أن كلّ شيء للبيع وفتحوا الطريق أمام الخصخصة. أدى ذلك إلى تفجّر عمليات الاستيراد والقضاء نهائيًا على الاقتصاد المنتج منذ 1999, خلال عهد بوتفليقة(Tlemçani 1999). تمّ تعزيز هذا المنطق النيوليبرالي الذي قوّض الإنتاج الوطني ، وكان ذلك متزامنا مع تشجيع اقتصاد استيرادي محض (ارتفعت الواردات من ٩.٣ مليار دولار في العام ٢٠٠٠ إلى 27.6 مليار دولار في ٢٠٠٧ و54.85 مليار بحلول ٢٠١٣)، لتحقيق اندماج كامل في الاقتصاد العالمي.

من جهة أخرى، شهد القطاع الزراعي خلال الثمانينيات تخلّي الدولة بشكل جذري عن السياسات السابقة للـ"ملكية والتسييرالجماعي" و"تنمية الدولة"، واتجاهها نحو خصخصة الأراضي العامة وتحويلها إلى حيازات فردية. سنح هذا الظرف من النمو السلبي مع الانخفاض الحاد في إيرادات الهيدروكربون الفرصة للقوى اليمينية والمحافظة في النظام للتشكيك في العقيدة الجماعية للنظام السابق، من خلال الدفع نحو سياسة زراعية جديدة تتناسب تمامًا والقطاع الخاص الذي كان منبوذًا إلى حد ما في السابق (Ait-Amara 1999, Bedrani 2010, Chaulet 1997).

إن إعادة الهيكلة التدريجية للقطاع الزراعي للدولة تضمّنت مايلي:

- **لبرلة آليات التسويق وأسعار الخدمات: تضاعفت أسعار المعدّات الزراعية 3.5 مرات في الثمانينات، بينما تضاعفت أسعار المدخلات كالأسمدة ومنتجات حماية النباتات بمعدل ٣ مرات. وتمّ إلغاء جميع الإعانات الحكومية باستثناء الحليب. أمّا دعم أسعار الإنتاج، فقد شمل فقط القمح والخضروات المجففة والبطاطا والحليب الخام والطماطم الصناعية، الخ (Bessaoud 2008).**
- **زيادة الحوافز للقطاع الخاص من أجل الإنتاج: تضاعفت القروض المخصّصة لهذا القطاع ٧ مرّات بين ١٩٧٦ و١٩٨٠. بدل زيادة إنتاج المحاصيل الغذائية الأساسية ، ركّز الخواصّ على زراعة منتجات تضاربية ريعية كالبطيخ الأحمر والأصفر وفواكه أخرى ، الأمر الذي فاقم من حدة الأزمة الزراعية الجزائرية، وساهم بالتالي في زيادة الواردات الغذائية: بحلول العام ١٩٨٣، انخفض إنتاج الألبان، و تمّ استيراد ماقدره ٦٢٪ من الاستهلاك الوطني من الخارج ، في حين ارتفع إنتاج البطيخ بنحو ١١٥٪، وتضاعفت واردات الخضروات ثلاث مرّات بين ١٩٨٠ و١٩٨٤. والأخطر من ذلك، كان معدّل واردات الحبوب الأساسية، ومعظمها من القمح في حدود17.3 مليون قنطار خلال الفترة الممتدّة بين ١٩٧٤ و١٩٧٧، مسجلّة ارتفاعًا يصل إلى ٢٦ مليون قنطار بين ١٩٧٨ و١٩٨٣. كما تضاعفت تقريبًا القيمة الإجمالية للمواد الغذائية المستوردة بين ١٩٧٩ و١٩٨٤ (Bennoune 1988, Bedrani-ni 2010).**
- **حلّ التعاونيات الفلاحية للإنتاج والتسويق والخدمات (CAPCS)، والتي نشأت في ظل الثورة الزراعية، وقد عملت هذه التعاونيّات على توفير المدخلات وتولّي مختلف شؤون المزارعين. وتأثر المزارعون الصغار والمتوسطون بشكل حاد إثر حلّ هذه التعاونيّات التي كانت تقدّم خدماتها بأسعار معقولة جدًا، بعكس القطاع الخاص (Bedrani 2010).**
- **إعادة هيكلة فعلية للمتلكات /المزارع عبر استبدال ثنائية "قطاع التسيير الذاتي - قطاع الثورة الزراعية" بإنشاء 3400 مزارع فلاحية اشتراكية (DAS) من أصل حوالي 2000 عقار مسيّر ذاتيًا. وقد اعتُبرت هذه التدابير غير كافية، فاستُكملت في العام ١٩٨٧ بإضافة تدبير جديد يقضي بإزالة جميع القيود والعقبات التي تؤثر على نشاطات المنتجين واندماجهم في السوق. وبالنتيجة، تفتّتت وتجزأت العقارات التي اعتُبرت كبيرة جدًا، مما أدى إلى إنشاء مستثمرات فلاحية جماعية (EACs)، بالإضافة إلى مستثمرات فلاحية فردية (EAIs). كما تمّ تخصيص2.8 مليون هكتار من أراضي الدولة للاستخدام الدائم في أكثر من 30.000 مستثمرة جماعية و22,206 مستثمرة فردية (CNES 2004). ولكن المستفيدين من المستثمرات الجماعية استحدثوا ترتيبات غير رسمية: تقسيمات للأرض، تقسيمات أخرى فرعية، التأجير، إعادة التأجير، بالإضافة إلى بعض أشكال الاحتكاك بالمستثمرين الخواص وحتّى التّخلّي عن حقّهم في استعمال الأرض (لأصحاب المشاريع والتجار). وقد كانت كافة هذه التدابير غير قانونية وتحت حماية السوق الموازية. بعد سنوات قليلة من بدء العمل بإصلاحات ١٩٨٧، أصبح الوجود القانوني للمستثمرات الفلاحية الجماعية وهميًا لا أكثر، حيث سيطرت الاستراتيجيات الفردية على المشهد (Ait-Amara 1999, Imache et al 2010). ولأنّ القانون يعترفا بالمستثمرات الفلاحية الجماعية كما تشكّلت أصلا ككيانات جماعية، هذا يتسبّب بتعقيد أمور الذين يعملون فعليّا في الأرض وبطريقة مباشرة من حيث استحالة حصولهم على مساعدات وصعوبة النفاذ إلى المدخلات المدعومة وغيرها من الإعانات والقروض، وحتى في تسويق منتجاتهم، حيث باتوا عاجزين عن إثبات عملهم بشكل رسمي.**
- **إبطال إعادة توزيع الأراضي الذي روّجت له الثورة الزراعية ل ١٩٧١ ، عبر إصدار قانون الاستفادة من ملكية الأرض الزراعية المستصلحة في العام ١٩٨٣. فقد شرّع هذا القانون للدولة بيع أراضيها غير المزروعة بأسعار رمزية للمستعدّين للعمل فيها وتحسينها. في الأصل، كان هذا القانون معنيًا فقط بالجنوب والهضاب العليا، لكنّ مفاعيله طالت أيضًا المراعي والجزء الشمالي من البلاد (Bedrani 1992). فعملًا بالمراسيم الصادرة في ١٩٨٣ و١٩٨٧ و١٩٩٧، تم نقل حوالي مليون هكتار من أراضي الدولة إلى أيدي القطاع الخاص، وخاصّة في الجنوب (650,000 بين ١٩٨١ و١٩٨٥). وقد استمرّت خصخصة الأراضي الدّولية لغاية سنوات ٢٠١٠ ، حين أبدت السلطات عن رغبتها بالتنازل عن مزيد من الأراضي الزراعية والمراعي للمستثمرين من القطاع الخاص (Bessaoud 2013a). أمّا الصدمة الكبرى فكانت في 1990، عندما تجرأت السلطات على إلغاء قانون الإصلاح الزراعي وبدأت بإعادة الأراضي المصادرة في العام ١٩٧١ إلى أصحابها السابقين، الذين عزّزوا قاعدتهم الاقتصادية مستفيدين من دعم الدولة. وهكذا، فقد الفلاحون الفقراء وغير الملاكين كافة أشكال الدعم السياسي، حتى من الاتحاد الوطني للفلّاحين الجزائريين الذي أيّد تدابير السلطات. تُبرز عملية إعادة الأراضي إلى أحفاد القُيّاد والباشوات (من الأعيان المسلمين، المستفيدين من الاستعمار)، مدى تحوّل الطبقات الحاكمة إلى طبقات كمبرادورية عميلة، سيّرت التنقّل إلى اليمين لصالح البرجوازيات الطفيلية (Ait-Amara 1999). وقد أعلنت هذه التدابير نهاية قطاع الدولة الزراعي مكرّسة الملكية والاستخدام الفرديين.**

الوضع القانوني للأرض	عدد الوحدات	المساحة الاجمالية ((هكتار
الحيازات الاجمالية للأراضي الخاصّة	غير متاح	٥,٤٠٠,٠٠٠
قانون ملكية الأراضي الزراعية الجزائرية	غير متاح	٩٠٠,٠٠٠
عقارات زراعية جماعية	٣٠,٥١٩	١,٨٤١,٠٠٠
عقارات زراعية فردية	٦٦,١١٠	٦٧٤,٠٠٠
مزارع تجريبية	١٧٧	١٥١,٠٠٠
مؤسّسات ومكاتب	٢٢٣	١٤,٠٠٠
أراض غير منسوبة	غير متاح	٣١,٠٠٠

الجدول 1: حالة البنى الزراعية في الجزائر. استنادًا إلى معلومات المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي للعام ٢٠٠٤. ويتضح من خلال الجدول أنّ الغالبية (حوالي ٦٥٪) من إجمالي الأراضي هي ملكية خاصّة، أمّا القطاع العام فيقدّر بـ2.8 مليون هكتار اجمالًا. عندما وقّعت الدولة في ١٩٩٤، اتفاقية "اعتمادات الدّعم" مع صندوق النقد الدولي، كان التكيّف الهيكلي للقطاع الزراعي قد تحقق أصلًا (حتى قبل تطبيق اتفاقيّات الصندوق)، حيث بلغ الاستثمار الزراعي أدنى مستوياته منذ الاستقلال. ألحقت كل هذه التدابير الخراب بصغار المزارعين الذين يشكّلون الغالبية في الريف (Bessaoud 2008, Benbekhti 2008).

وقد فاقمت برامج التكيّف الهيكلي التابعة لصندوق النقد الدولي من رداءة الوضع، حيث أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية (بسبب إلغاء الدعم جزئيًا)، وحلّ الشركات العامة، وخفض الإنفاق الاجتماعي العام إلى تدهور مستويات المعيشة لسكّان المجتمع القروي. وفي زمن الحرب الضارية ضدّ المدنيّين في التسعينيات، عاش الجزائريون التجربة المؤلمة لعقيدة الصدمة (Shock Doctrine): انخفاضات كبيرة في المداخيل (٢٧٪ بين ١٩٨٥ و١٩٩٥ على المستوى الوطني)، وارتفاع التضخّم (٣٠٪ كمتوسط سنوي بين ١٩٩٠ و١٩٩٩)، وتفشي الفقر لا سيّما في المناطق الريفية (Hamouchene and Rouabah 2016). فوفقًا لدراسة أجراها البنك الدولي في ١٩٩٥، عاش خُمس سكان الريف تحت عتبة الفقر (World Bank 1995).

وعلى صعيد آخر، شكّل ظهور مستثمرين وأصحاب مشاريع زراعية تجارية خواصّ إحدى التطوّرات البارزة لهذه السياسات الليبرالية، حيث قامت بعض الشركات الخاصة مثل "سيفيتال"، من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، باستحداث مزارع ضخمة لإنتاج المشاتل، والبذور، والفواكه، والخضروات. وتغطي هذه المشاريع أحيانًا أكثر من ٢٠٠٠ هكتار (Hammouchi 2012). كما أن هذه الشركات التجارية الزراعية مرشّحة للحصول على المزارع النموذجية التابعة للدولة، وهي تشارك أيضًا في عمليّات الاستيلاء على الأراضي في البلدان الإفريقية الأخرى (Grain 2016).

٢. استعراض نقدي لنموذج "الأمن الغذائي" الحالي في الجزائر: الريع النفطي والعوائق الفعليّة التي تواجهها الفلاحة الجزائرية

١) نمو الريع النفطي ووظيفة الدولة في إعادة التوزيع: الاستثمار في الزراعة منذ أوائل الألفين

يعكس تطوّر القطاع الزراعي،ولو بطريقة جزئية، التوجّهات الاقتصادية التي مرّت بها البلاد، بدءًا بالسياسات التنموية المتمحورة على السوق الداخلية في الستينيات والسبعينيات، وصولًا إلى الاقتصاد ريعي يتركّز على تصدير النفط والغاز (Re-bah 2011). شهدت سنوات الألفين زيادة في أسعار النفط، ولّدت فوائض هائلة للاقتصاد الجزائري. فقد ارتفعت أسعار النفط من معدّل 17.5 دولار في فترة ١٩٩٠-١٩٩٩ إلى 47.6 دولار في العام ٢٠٠٠، مما رفع عائدات الهيدروكربونات بمقدار أربعة أضعاف: من معدّل ١٠ مليارات دولار بين ١٩٩٤ و١٩٩٩ إلى معدّل ٤٢ مليار بين ٢٠٠٠-٢٠٠٩.

نتج عن ذلك بعض الاستثمارات الحقيقية في الزراعة والتنمية الريفية، ولكنها كانت دائمًا ضمن الإطار النيوليبرالي. ولكن تمّ إلغاء بعض القيود التي فرضتها السياسات النيوليبرالية وبرامج التكيّف الهيكلي تدريجيًا، وتمّ إطلاق خطة استراتيجية لإنعاش الاقتصاد لفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤، تمّ ترسيخها لفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، لتقوم فيما بعد برامج أخرى باستكمالها. وتضاعف الإنفاق العام بنسبة 8.5 مرّات بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٧. وكان القطاع الزراعي أحد المستفيدين الرئيسيين من هذه البرامج والخطط.

أمّا المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية، التي تمّ إطلاقه في العام ٢٠٠٠، فيهدف إلى (Omari et al 2012):

- **إعادة تحويل الأراضي: يستهدف ذلك حوالي ٣ ملايين هكتار ويسعى إلى تركيز إنتاج الحبوب في المناطق الملائمة (١.٣ مليون هكتار)، وتحويل الأراضي من زراعة الحبوب إلى زراعة الأشجار والكروم وتربية الحيوانات في المناطق الجافة والقاحلة.**
- **تطوير الإنتاج: من خلال تحسين غلّة وإنتاجية عدد من القطاعات: الحبوب، منتجات الألبان، البطاطا، والفواكه.**

- **تثمين المجالات الزراعية في الجبال والسفوح ومناطق السهوب والصحراء.**
- **برنامج وطني لإعادة التشجير: يستهدف حوالي ١.٢ مليون هكتار لزيادة معدّل التشجير في شمال الجزائر من ١١ إلى ١٤٪.**

تمّ تدعيم هذا البرنامج من خلال سياسة التجديد الفلاحي والريفي (PRAR)، التي أطلقت في ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لتعزيز الأمن الغذائي في البلاد (MADR 2010). وقد تمّ تمويل المخطّط الوطني للتنمية الزراعية من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNDRA)الذي بدأ الاستثمار في العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠١ بمبلغ سنوي قدره ٤٠ مليار دينار، وهو أربعة أضعاف متوسّط المبلغ السنوي الذي تمّ إنفاقه بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٨ و١٠ أضعاف المبلغ المُنفق بين ١٩٩٣و١٩٩٤، أي العام الذي بدأ فيه تطبيق برنامج التكيّف الهيكلي لصندوق النقد الدولي (Bessaoud 2008 and 2016).

وقد اعتُمدت تدابير هامة لدعم أسعار إنتاج الحبوب والألبان، بالترافق مع الدعم والإعفاءات الضريبية المتعلّقة بشراء المدخلات الزراعية والمعدّات وتنظيم المنتجات المستهلكة على نطاق واسع (البطاطا والثوم والبصل واللحوم).

كذلك، جرى استثمار أكثر من ٤٠٠ مليار دينار في الزراعة والإمدادات الغذائية بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٧ (MADR 2008)، وخُصص مبلغ ملياري دولار أمريكي سنويًا بين ٢٠١٠ و٢٠١٤، لدعم الاستثمارات المندرجة ضمن إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وملياري دولار آخرين للدعم (Bessaoud 2016). وقد ساهمت كل هذه الموارد والسياسات، بالإضافة إلى مشاريع التنمية الريفية في الحدّ من الفقر الريفي الذي خلّفته برامج التكيّف الهيكلي، وفي تقليص التباين بين المناطق الحضرية والريفية عبر تحويل الموارد المالية إلى المناطق الريفية.

هذا كلّه يشير إلى تجديد نسبي للدّور التّوزيعي للدّولة. ولكن، على الرغم من ذلك، اعتمدت برامج المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية والبرامج الأخرى على نموذج تجاري يرتكز على المقاولين ورجال الأعمال (زراعة تجارية صناعية تصديرية)، فاتحة الطريق أمام الاستثمار الخاص والشراكات بين القطاعين العام والخاص، التي تعتبر خصخصةً، بعبارة أخرى. وقد كان هذا النموذج بعيدًا كل البعد عن الواقع الاجتماعي لـ 950.000أسرة زراعية تمثّل "الفلاحين الجزائريين". مثلًا، أعاقت هذه الإجراءات وصول غالبية صغار المزارعين الذين لا يحملون سندات ملكية للأراضي إلى القروض المصرفية والإعانات الحكومية والدعم التقني (Ne-mouchi 2011, Omari 2012, Bessaoud 2016). ويمكننا أيضًا التّحدّث عن نقائص أخرى مثل الاستخفاف المتواصل بقيمة البحوث الزراعية عند وضع استراتيجيات التنمية، واختلاس الأموال والدعم المالي من قبل الشبكات الزبائنية الطفيلية، وسيطرة المبادرات المرتكزة على الاستيراد وجني الأرباح الهائلة، والأهمّ من ذلك، اعتماد إنجازات المخطّط الوطني للتنمية الزراعية بشكل مفرط على واردات المدخلات والمعدات، التي تعتمد بدورها على تصدير النفط والغاز، ممّا يبرز هشاشة المشروع برمّته.

٢) مفارقة الوفرة البترولية والضعف الفلاحي

نظرًا لتحدّر معظم إيرادات الصادرات من الهيدروكربونات (عادة أكثر من ٩٤٪)، يُظهر الاقتصاد الجزائري ضعفًا كبيرًا أمام التغيّرات الدورية في أسعار النفط، كما يتّضح في الجدول أدناه. فمنذ العام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠٠٨، شهد سعر النفط ارتفاعًا غير مسبوق، من أقلّ من ٢٥ دولار إلى حوالي ١٥٠ دولار للبرميل، مما زاد إيرادات الصادرات بمعدّل أربعة أضعاف مقارنة بفترة التسعينيات (بيانات الجمارك الجزائرية). ولكن، سرعان ما خنق الكساد العالمي العميق الطلب على الطاقة مؤديًا إلى انخفاض أسعار النفط والغاز. ومع نهاية العام ٢٠٠٨، هبط سعر النفط إلى ٤٠ دولار، فانخفضت مداخيل صادرات المحروقات من ٧٦ مليار دولار أميركي في العام ٢٠٠٨ إلى 44.3 مليار في ٢٠٠٩، أي بنسبة ٦٠٪ تقريبًا.

رفع الانتعاش الاقتصادي العالمي الذي بدأ في العام التالي سعر النفط إلى أكثر من ١٠٠ دولار، ليتراوح بين ١٠٠ و١٢٥ دولار حتى العام ٢٠١٤، حين واجه انخفاضًا حادًا من جديد (مطلقًا بذلك السياسات التقشفية الاقتصادية في البلاد). وكان لهذا الانخفاض الحادّ مرّة أخرى تأثيرًا سلبيًا على مداخيل الصادرات التي انخفضت إلى النصف تقريبًا بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ (من 60.3 إلى 32.7 مليار دولار أمريكي). هذه التّقلّبات الحادّة تترجم بطبيعة الحال إلى فائض أو عجزمالي. فبلغ الميزان التجاري (نسبة الصادرات إلى الواردات) ١٤٣٪ في ٢٠١٢، و١١٨٪ في ٢٠١٣، و١٠٣٪ في ٢٠١٤، و٦٧٪ فقط في ٢٠١٥، و٦٤٪ في ٢٠١٦، و٧٦٪ في ٢٠١٧. وتصل واردات المنتجات الغذائية إلى خمس إجمالي الواردات وتتمثل في الحبوب ومشتقّاتها، الحليب ومشتقاته، الزيوت الخام والسكّر البني، اللحوم الحمراء، الخ.

وقد ارتفعت تكاليف واردات المواد الغذائية من 2.4 مليار دولار أمريكي في العام ٢٠٠٠ إلى ٦ مليارات دولار أمريكي في ٢٠١٠، وتجاوزت ١٠.١ مليارات دولار أمريكي في العام ٢٠١٢، لتصل إلى ١١ مليار في العام ٢٠١٤ قبل أن تستقر على حوالي ٨-٩ مليارات بين ٢٠١٥ و٢٠١٧ (تحتل الحبوب ومشتقاتها المركز الأوّل بحوالي ٣ مليارات دولار، يليها الحليب ومشتقاته بقيمة ١- 1.5 مليار). كما تضاعفت فاتورة واردات المواد الغذائية 3.5 مرّات بين ٢٠٠٠ و٢٠١٧ لعدّة أسباب، بما في ذلك أزمات الغذاء العالمية المتعدّدة خلال هذه الفترة، والنموّ السكّاني (من ٣١ مليون في العام ٢٠٠٠ إلى ٤١ مليون في ٢٠١٧)، والنموّ الحضري المتزايد (من ٥٨.٣٪ في ٢٠٠٠ إلى 71.3٪ في ٢٠١٦)، بالإضافة إلى تحسّن المداخيل (أرقام الديوان الوطني للإحصائيات على الإنترنت، بيانات الجمارك الجزائرية).

وفقًا للمهندس الزراعي الجزائريسفيان بنعجيلة، ، فإن الإحصاءات الرسمية عبارة عن الشجرة التي تخفي صورة صادمة لغابة بشعة من التبعية والمخاطر التي تحدق بالبلاد في المسألة الغذائية. فالوضع حقًا ينذر بكارثة، حيث تواجه البلاد انحدارًا خطيرًا في قدراتها الحيويّة (الإنجراف، التّمدّن، نقص المياه، الخ.)، وضغطًا سكّانيًا هائلًا، بالإضافة إلى الصعوبات المناخية. فقد تغيّر ميزان التجارة الزراعية من ١٤٣٪ في العام ١٩٦٥ إلى 1.88٪ في ٢٠٠٣، ليصل إلى مستوى منخفض يبلغ ١٪ في ٢٠١٧. وتعتبر الجزائر إحدى أقلّ البلدان مرونة وصمودًا في شمال أفريقيا وغرب آسيا، حيث تشكّل وارداتها الغذائية حوالي ٢٥-٣٠٪

السنة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
إجمالي الصادرات	١٨,١	٢٤,١	٣٨,٠	٥٥,٠	٦٦,٠	٥٩,٠	٧٦,٠	٤٤,٣	٥٦,٠	٧٢,٠	٧٣,٠	٦٣,٧	٦٠,٣	٣٢,٧	٢٨,٢	٣٢,٨
صادرات الهيدروكربونات (٪)	٩٦,١	٩٧,٣	٩٧,٦	٩٨,٠	٩٧,٨	٩٧,٧	٩٧,٥	٩٧,٦	٩٧,١	٩٧,٢	٩٧,١	٩٦,٩	٩٥,٩	٩٤,٥	٩٣,٨٤	٩٤,٥
نسبة الصادرات من الواردات (٪)	١٥٧	١٨٢	١٧٥	٢٢٦	٢٥٥	٢١٨	٢٠١	١١٥	١٤١	١٥٦	١٤٣	١١٨	١٠٣	٦٧	٦٤	٧٦

الجدول ٤: تطوّر مدخول صادرات الهيدروكربونات (بالمليار من الدولار الأميركي) منذ العام ٢٠٠٢ وحتى العام ٢٠١٧. تشكّل هذه عادة أكثر من ٩٤٪ من إجمالي الصادرات. المصدر، رباح (٢٠١٢) مستكملًا عبر التدقيق بإحصائيات الرسوم الجزائرية (إحصائيات الرسوم الجزائرية الإلكترونية)

من إجمالي واردات الأغذية في القارة الأفريقية (٣٪ من سكّان أفريقيا يستوردون حوالي ٣٠٪ من إجمالي المنتجات الغذائية للقارة) (Benadjila 2017a and 2017b).

يعتمد نموذج "الأمن الغذائي" الجزائري حاليًا على تصدير المواد الهيدروكربونية، ويُظهر تبعية كبيرة للأسواق الدولية لبيع النفط والغاز، من جهة، واستيراد ما ينقصه من الغذاء، من جهة أخرى، وتحديدًا المنتجات الغذائية الأساسية كالحبوب والحليب. بعبارة أخرى، تحدّد العوامل الخارجية (تقلّبات أسعار النفط والغذاء) قدرة الجزائر على تغطية تكاليف وارداتها الغذائية (من بين أمور أخرى تشمل المدخلات والمعدّات الزراعية). ريع النفط والغاز هو الذي يموّل التبعية الغذائية للجزائر، ويخلق حالة من التبعية المزدوجة. وقد ظهر هذا الضعف الشديد بوضوح في الماضي، عندما شهدت البلاد أزمة في العام ١٩٨٦ (بعد انخفاض أسعار النفط)، أدّت إلى تضخّم ونقص شديدين في الغذاء وأزمة اقتصادية حادّة، تسببت جزئيًا بانتفاضة الشباب في ١٩٨٨.

٣) تفكيك الأسطورة التي تقول أنّ الجزائر يمكنها التحول إلى بلد زراعيّ مصدّر

لا يزال بعض صنّاع القرار يرددون الأساطير التي وصفت وتزال تصف الجزائر بـ"مطمورة روما" في مرحلة ما من تاريخها، للتباهي بإمكانياتها الزراعية ولتغذية أوهام تفترض أنّ الجزائر بإمكانها أن تصبح دولة زراعيّة مصدّرة .

لكن ذلك مستحيل، نظرًا للظروف المناخية والزراعية في المغرب الكبير/شمال إفريقيا، والتي يغلب عليها طابع الجفاف والقحولة. نظرًا لمجموعة من العوامل، بما في ذلك التضاريس، ومكانها على خطوط العرض، والارتفاع، وعلاقتها بالبحر الأبيض المتوسّط والصحراء الكبرى، تُعتبر الجزائر بمعظمها قاحلة أو شبه قاحلة. فالجنوب شديد الجفاف، وبعض الجيوب الصغيرة شبه الرطبة التي تتواجد على طول الساحل أو في الجبال المرتفعة تعتبر استثناءً. كما أنّ النظم الإيكولوجية (التلّ، السهوب، والواحات الجنوبية) هشّة وغير مستقرّة. فالسهوب (حوالي ٣٠ مليون هكتار)، بالإضافة إلى الصحراء الكبرى (التي تشغل ثُلثي مساحة البلاد)، لا توفّر مساحة كافية للاستيطان البشري، والزراعة بطبيعة الحال.

تملك الجزائر أدنى نسبة من الأراضي الصالحة للزراعة، على الرغم من أنّها البلد الأكبر في المنطقة المغاربية،. فمن بين ٢,٣٨١,٧٤١ كيلومتر مربع، حوالي 8.4 مليون هكتار فقط (3.5٪) يُعدّ صالحًا للزراعة اليوم، مقارنة بـ١٨٪ في المغرب و٣٠٪ في تونس (Davis 2007).

تشكّل المساحات الزراعية، التي تتلقّى أكثر من 600 ملم من الأمطار وبزاوية إنحدار أقلّ من ٣٪، 500.000 هكتار فقط (حوالي ٦٪ من إجمالي المساحة الزراعية). ويشكل هذا عائقًا كبيرًا أمام الفلاحة الجزائرية التي لا يمكن التعامل معها سوى عبر أقلمتها من خلال اكتشافات الأبحاث الزراعية وكذلك الاستفادة من ممارسات الأسلاف (Benbekhti 2008, Omari 2012).

تعتبر منطقة التلّ من أكثر الأراضي الزراعية خصوبة في الجزائر، وهي حزام من الأراضي يعبر السهول الشمالية للبلاد، ويمتدّ من الساحل إلى الهضاب العليا في الجنوب. تقع "سلّة خبز" الجزائر، متيجة (مباشرة جنوب الجزائر العاصمة)، في هذه المنطقة التي كانت مستنقعا في وقت سابق . لكن الطبيعة شبه القاحلة لمعظم المساحات الزراعية المستخدمة، تجعل تعميم النمط المكثف للزراعة، كما جرى في أوروبا، مسعاً ذو نتائج غير مؤكّدة على الإطلاق. بالإضافة إلى ذلك، يتأثر الحصاد أحيانًا بقساوة الشتاء في الجبال والسهول العالية وحرارة الصيف. وتتفاقم هذه الظروف نتيجة عدم انتظام هطول الأمطار موسميًا وسنويًا، وكذلك الأمر بالنسبة لدرجات الحرارة، الشيء الذي يحدّد في معظم الأحيان النتائج المحقّقة. من دون الرّي، تبقى الزراعة في أغلب أنحاء الجزائر متزعزعة وغير مستقرّة. بالرغم من الزيادة في الإنتاج (بمتوسّط 3.7 مليون طنّ بين ٢٠٠٠ و٢٠١٤، مقارنة بـ 2.25 طن بين ١٩٩٠-١٩٩٩)، يستمر قطاع الحبوب في المعاناة من هذه المعضلة، حيث يعتمد بشكل كبير على هطول الأمطار، فينعكس ذلك في إنتاج غير منتظم م على مرّ السنين. مثلًا، خلال سنة 2008 التي عرفتجفافا كبيرا، بلغ الإنتاج 1.7٧ مليون طنّ، بينما سجّل رقما قياسيًا في العام ٢٠٠٩ بالغا 6.2 مليون طنّ (MADR).

يبلغ معدّل توافر المياه للفرد في الجزائر أقلّ من ٣٠٠ متر مكعّب في السنة، ممّا يضعها في مستوى أدنى بكثير من عتبة الفقر المائي التي حدّدها البنك الدوليب ١٠٠٠ متر مكعّب، لتكون بذلك دولة فقيرة في موارد المياه (Stratfor Worldview 2016). ويزداد هذا الوضع سوءًا من خلال:

- **الإفراط في استغلال احتياطيات المياه السطحية والجوفية نتيجة عمليّات الحفر الغير نظامية في الشمال وفي الصحراء.**
- **ظاهرة تسرّب مياه البحر إلى المياه الجوفية الاحتياطيّة في المناطق الساحلية.**
- **خطط زيادة المساحات السقويّة/المروية إلى ٢ مليون هكتار بحلول ٢٠١٩-٢٠٢٠. معظم هذه الزيادة ستكون في المناطق**

القاحلة وشبه القاحلة، ماسيشكّل ضغطا إضافيّا على موارد المياه، متسبّبا في استنزاف الأراضي الهشّة.

- **مشاكل تملّح المياه والأراضي المرتبطة باستخراج المياه من المناطق القاحلة وشبه القاحلة.**

وأخيرًا وليس آخرًا، تؤدّي تأثيرات التغيّر المناخي إلى تفاقم الصعوبات التي تواجهها الزراعة حاليًا: انخفاض تساقط الثلوج، اشتداد الإنجراف، زيادة التبخّر والنتح التبخّري، تقصير دورات المحاصيل بسبب الدفء الغير عادي للمناخ، اكتساح القحولة للمناطق الشمالية، التصحّر في المناطق شبه القاحلة، وتزايد حرائق الغابات، الخ. ولكن السلطات العامّة تستخف بهذا البعد المناخي وآثاره وهذا يُلحظ فينقص الدراسات والتحليلات، البنية التحتية غير الملائمة مثل محطات الأرصاد الجوية الزراعية، إلخ. إنه من المهم جدا أخذ هذا البعد بعين الاعتبار في أي استراتيجية نريدها أن تكون منسجمة مع مبادئ السيادة الغذائية (Hamouchene and Minio-Paluello 2015).

باختصار، تلعب الظروف المناخية والزراعية في الجزائر دورًا/تأثيرًا كبيرًا في تكوين المناطق الفلاحية وتفضيل زراعة توسعيّة لاكثّفة. وإلى يومنا هذا، لم تتمكن التقنيّات الزراعية/الفلاحية من تخطي هذه الحواجز.

زراعة الصحراء كحالة أخرى للمنهج الاستخراجي الاستنزافي

اتجهت السياسات الزراعية في السنوات الخمس عشرة الماضية إلى تكثيف الزراعة التي تعتمد على الاستثمار الخاص من خلال الترويج لنموذج تجاري ربحيمرتكز على المحاصيل الريعية المخصّصة للتصدير. وعلى غرار ما يظهر في الدول المجاورة كالمغرب وتونس، يمكن ملاحظة هذا النمط الذي يدعو للقلق، بوضوح في الصحراء الكبرى، حيث استحوذ رجال الأعمال على حصص كبيرة من الأراضي المرويّة. ودفع هذا الاستغلال المكثّف للأراضي وموارد المياه المراقبين لوصف هذا النوع من الزراعة بالاستخراجي والتنقيبي ، لأنه لا يكترث لاستنفاد المياه والأرض وتملّحها (Ben-adjila 2017, Bessaoud 2016).

كشف هذا الخيار العبثي بالفعل عن نتائجه الكارثية في أدرار وورقلة، مؤكّدا لامبالاته على الإطلاق بمسألة الاستدامة. فما يهمّ في هذا الصّدد هو تطوير زراعة رأسمالية مكثّفة في ظروف مناخية قاسية للغاية لتحقيق أرباح على حساب الاستمرارية والدّوام (Benadjila 2016). وتعطي التجارب الفاشلة المماثلة في ليبيا والمملكة العربية السعودية شهادة حاسمة على عدم استدامة هذه المشاريع، وعليها أن تكون بمثابة إنذار جدّي لصنّاع القرار الجزائريين للامتناع عن اتخاذ مثل هذه الخيارات الحمقاء التي تشكل خطرًا على مستقبل الموارد والطبيعة والبشر في تلك المناطق.

نظام مخزون المياه الجوفية في شمال غرب الصحراء (NW-SAS)

يحتوي هذا النظام المشترك بين الجزائر وتونس وليبيا على احتياطيات هائلة من المياه (حوالي 31.000 مليار متر مكعّب) القابلة لاستغلال جزئي فقط. وقد تشكّلت هذه الطبقات الجوفية على مدى آلاف السنين، ولها معدّلات تجديد بطيئة للغاية. وتتواجد هذه المياه على مساحة تزيد عن مليون كيلومتر مربّع، وتنقسم بين طبقتين من طبقات المياه الجوفية: طبقة بينية قاريّة (Continental Intercalary - CI) وطبقة طرفيّة مركبّة (Terminal Complex - CT). وفقًا لمرصد الصحراء والساحل (SSO)، أصبح استغلال المياه الجوفية ممكنًا من خلال عمليات الحفر (التي يصل بعضها إلى عمق يفوق الـ١٠٠٠ متر) بين عامي ١٩٧٠ و٢٠٠٠، لأغراض زراعية واستخدامات منزلية وصناعية، ليرتفع من 0.6 إلى 2.5 مليار متر مكعّب في السنة (OSS 2003).

الرسم 3. نظام مخزون المياه الجوفية في شمال غرب الصحراء (NWSAS) موزعًا بين الجزائر وتونس وليبيا.

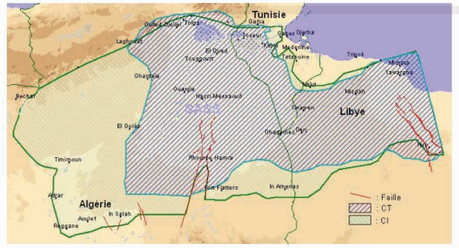

المصدر http://sass.oss-online.org/en/north-western-sahara-aquifer-system-%E2%80%93-sass

وفقًا لمرصد الصحراء والساحل، تسبّب الاستخدام المكثف لنظام مخزون المياه الجوفية في شمال غرب الصحراء من قبل البلدان الثلاثة في الضغط على هذا المورد، ، وفقدان الضغط الارتوازي، واستنزاف القنوات الطبيعية، وتملّح وخفض منسوب المياه. بالمعدّل الحالي للاستخدام، قد تختفي طبقات المياه الجوفية في غضون ٥٠ إلى ١٠٠ عام، مما يهدّد فرص الاستيطان البشري. وفي هذا السياق، تبدو زيادة المساحات المسقيّة/المرويّة في الصحراء خيارًا خطيرًا وغير مسؤول.

٣. بعض مؤشرات القطاع الفلاحي في الجزائر

لا بد في البداية من الإشارة إلى عدم موثوقية الإحصاءات الرسمية في الجزائر. ففي ظلّ انعدام الشفافية وغياب عمليّات المسح الملائمة وسيطرة نمط الإحصاءات التقريبية والمتناقضة التي تستخدم لإخفاء الواقع المزري للقطاع الزراعي، ينبغي على المرء أن يكون حذرًا للغاية حتى لا يعيد إنتاج الدعايات الرسمية. لسوء الحظ، لا يمكن تجاهل الإحصاءات والتقارير الرسمية تمامًا. ومع ذلك، فقد تمّت استشارة عدد من المصادر المستقلة الأخرى، والتي تُظهر أحيانًا صورة مختلفة تمامًا. لقد فضح بعض المهندسين الزراعيين كسفيان بن عجيلة العبثية والتضليل في بعض الإحصاءات، كاشفًا بعض الحقائق من خلال تحليلات ومقارنات مع بلدان أخرى (Benadjila 2017a).

١) تطوّر الاستهلاك المنزلي

كما في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى، يُنفق السكان الجزائريون حصّة أكبر من دخلهم على الغذاء مقارنة بالاقتصادات الغربية ذات الدخل المرتفع. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، يبلغ متوسّط الدخل الذي يتم إنفاقه على الغذاء 6.8٪ فقط، في حين أنه يصل إلى حوالي ٤٠٪ في دول مثل تونس ومصر والمغرب والجزائر (AfDB 2012).

وتعتبر منتجات الحبوب أكثر المنتجات المستهلكة (الخبز والسميد والدقيق والمعكرونة والأرز)، بنسبة 17.5٪ من إجمالي الاستهلاك، تليها الخضروات الطازجة (14.4٪)، واللحوم الحمراء (13.3٪). وقد ارتفع الاستهلاك السنوي للحبوب لكل فرد من 191.8 كغ في الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٣ إلى 241.2 كغ في الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٣ ووصلت إلى 270 كغ في ٢٠١٦. كما ازداد الاستهلاك السنوي للحليب لكل فرد من ٣٤ لتر في ١٩٦٧-١٩٦٨ إلى ٦١ لتر في ١٩٧٩-١٩٨٠، ثم تضاعف في العام ٢٠١٥ ليصل إلى ١٣٤ لتر. وهذا يجعل الجزائر أكبر مستهلك للحليب ومشتقاته في المغرب الكبير. أمّا بالنسبة للسّكر، تستهلك الجزائر ١.١ مليون طن سنويًا، أي ما يعادل ٣٠ كغ /نسمة/ سنة، ما يعتبر أعلى من المتوسّط العالمي الذي يتراوح بين ١٨ و٢٠ كغ (Bessaoud 2016).

تعد الزيادة الملحوظة في استهلاك البطاطا نزعة جديرة بالانتباه فقد أصبحت من المواد الغذائية الأساسية في النظام الغذائي الجزائري (إلى جانب الحبوب والحليب). وقد بلغ معدل استهلاكها 21.7 كغ /ساكن/سنة في ١٩٦٦-١٩٦٧، وارتفع إلى ٣٤ كغ في الفترة ١٩٧٩-١٩٨٠، ثم إلى أكثر من ثلاثة أضعاف بحلول ٢٠١٥ ليصل إلى ١١٣ كغ (Benadjila 2017a).

باختصار، يقدّر الاستهلاك الغذائي بحوالي ٣٥٠ حُرِيْرة في اليوم للفرد (على غرار التقديرات في الغرب المتقدم). وتمثّل الحبوب ومشتقاتها ٦٠٪ من إجمالي الحريرات و٧٥٪ من البروتينات المستهلكة. ومقارنة بالفترة الاستعمارية، تضاعف استهلاك الطاقة تقريبًا، ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن غالبية هذه الحريرات مستوردة (٧٠-٧٥٪ وفقًا لبن عجيلة و٨٠-٨٥٪ وفقا لشحات). لأنّ الحبوب تشكّل الغذاء الرّئيسي في البلاد (زراعتها تمتدّ على حوالي ٧٥-٨٠٪ من المساحة الزراعية المفيدة)، يمكن اعتبارها لحدّ ما، مقياسًا لهشاشة النظام الغذائي في الجزائر (وتحتلّ) (Benadjila 2017a Chehat 2018).

في العام ٢٠١٧، حلّت الجزائر ضمن فئة "الخطر المنخفض" في مؤشر الجوع العالمي، وأتت في المرتبة ٤١ من بين ١١٩ دولة شملتها الدراسة (GHI 2017). تحتاج هذه الإحصاءات العامّة دائمًا إلى التدقيق من خلال تفحّص حالة المجموعات أكثر تهميشًا في المجتمع. فوفقًا لبيانات الفاو، عانى 4.6٪ من السكّان (1.8 مليون) من نقص في التغذية بين عامي ٢٠١٤-٢٠١٦ (FAO country pro-file). وفي العام ٢٠١٢، بلغت نسبة الأطفال الذين تقلّ أعمارهم عن ٥ سنوات، والذين يعانون من التقزّم 11.7٪، وكانت نسبة المتضررين من الهُزال 4.1٪ (World Bank country profile).

٢) الفلاحة والصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني

تزايد الإنفاق العام على الفلاحة بشكل كبير في السنوات القليلة الماضية، فقد كان يشكّل 18.63٪ من الناتج الإجمالي المحلي الفلاحي في ٢٠١٣، أي ما يقارب ثلاثة أضعاف ما كان عليه في ١٩٩٥. لكن هذه الزيادة تعتبر هامشية مقارنة بإجمالي الإنفاق (من 2.42٪ إلى 3.68٪)، وتبقى النسبة الخاصة بالفلاحة من إجمالي الإنفاق العام أدنى منها في البلدان الأخرى في المغرب الكبير (Bessaoud 2016).

بلغ الناتج المحلي الإجمالي الفلاحي 11.2٪ في العام ٢٠١٤، وارتفع إلى 12.3٪ في ٢٠١٦. واستقرّ الناتج المحلي الإجمالي الصناعي-الزراعي على 5.6٪ في ٢٠١٤ (الديوان الوطني للإحصائيات عبر الإنترنت). فكان معدّل نمو القطاع الفلاحي 6.3٪ سنويًا بين ٢٠١٠ و٢٠١٦، وبالتالي يمكن اعتباره بمثابة محرّك للنموّ الاقتصادي لهذه الفترة. إذا دقّقنا أكثر في الأرقام، سنجد أن القطاع الخاص يهيمن على دينامية النموّ هذه، فقد بلغت مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي الزراعي في العام ٢٠١٥ ما نسبته 1.3٪ فقط، بينما كانت تفوق ٢٥٪ في أوائل الستينيات (Bes-saoud 2016).

في العام ٢٠١٥، كان القطاع الفلاحي يشغّل حوالي 917.000 شخص، معظمهم رجال، بنسبة ٩٤٪ (عمالة الرجال في جميع القطاعات تصل إلى ٨٢٪). ويمثّل التوظيف في القطاع الزراعي 8.7٪ من إجمالي اليد العاملة. كما يوفر القطاع حوالي خُمس إجمالي اليد العاملة في المناطق الريفية. وإذا نظرنا إلى إحصاءات ١٥ سنة الماضية، أي منذ العام ٢٠٠٠، يمكننا ملاحظة توجّه لتقليص دور الزراعة في توفير فرص العمل (أكثر من ١٥٪ في منتصف الألفين إلى 8.7٪ في ٢٠١٥). (الديوان الوطني للإحصائيات عبر الإنترنت).

٣) الواردات الغذائية وتغطيتها للاحتياجات الوطنية

يبلغ الميزان التجاري الفلاحي حوالي ١٪، أي أن الصادرات الغذائية تغطي ١٪ فقط من الواردات (Chehat 2018, Ben-adjila 2017a). ولا يعني هذا أننا بحاجة إلى زيادة الصادرات ١٠٠ مرّة لتحقيق التوازن، لكن التباين الهائل يدلّ على مدى خطورة الوضع الغذائي في الجزائر، البلد الذي يستورد معظم غذائه. ويحتل الميزان التجاري الفلاحي للبلد أدنى المعدّلات في شمال إفريقيا (Omari 2012).

تُعدّ الجزائر إحدى أكبر مستهلكي الحبوب في العالم، فمنذ منتصف العقد الأوّل من الألفية الثالثة، تم إدراجها في قائمة أكبر ستة مستوردين للقمح في العالم، حيث فاقت وارداتها ٥ ملايين طنّ سنويًا (Bessaoud 2016)، وهي، في الواقع، ثالث أكبر مستورد للقمح الطري، وأكبر مستورد للقمح الصلب في العالم (٥٠٪ من التبادل الدولي).تزويد الجزائر بالقمح الطري والصلب يتمّ بشكل أساسي من خلال استيراد القمح الطري بنسبة ٧٨٪ (يستخدم لصنع الخبز) والقمح الصلب بنسبة ٤٥٪ (لإنتاج السميد). في العام ٢٠١٧ ، تصدّرت الجزائر قائمة المستوردين ب٢٠٠ كغ /مقيم/سنة ، مع فارق شاسع بينها وبين المستوردين الكبيرين الآخرين، وهما مصر (١٢٦ كغ) وإندونيسيا (٣٥ كغ). وقد تضاعفت واردات الذرة والشعير للاستهلاك الحيواني ٥.٥ مرّات بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٤ لتصل إلى ٩٧٦ مليون دولار أمريكي (Benadjila 2017a and 2017b).

بالنسبة للحليب، تستورد الجزائر ٦٠٪ من استهلاكها، ما يجعلها ثاني أكبر مستورد لمسحوق الحليب في العالم بعد الصين. كما تستورد ١٢٪ من استهلاكها للحوم الحمراء (يتم توفير اللحوم

البيضاء محليًا). وتصدّر الجزائر السكّر الذي يتصدّر قائمة الصادراتها الزراعية (ويتمّ تكريره من قبل مجموعة سيفيتال بنسبة ٧٢٪). وتُنتج جميع الخضروات الطازجة محليًا، أمّا الفواكه والواردات الكمالية اللازمة سنويًا، فهي بشكل أساسي الموز والتفاح (ONS online statistics, Bessaoud 2016).

٥. بعض التوصيات لتحقيق السيادة الغذائية في الجزائر

لا يمكن اختزال السيادة الغذائية في نقاش بسيط حول الفلاحة، فهي بالأحرى تتعلّق بطبيعة وأداء الاقتصاد بكليّته. كما لا يمكن ربطها بمقاربات قصيرة المدى أو بتلك التي ترتكز على زراعة مكثّفة تصديريّةوتجاريّة. فهي، في الواقع، مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالسيادة الشعبية، والديمقراطية الجذريّة، والعدالة فيتوزيع الثّروات، ومبادرات مستديمة يقودها الفلّاحون وصغار المزارعين والمنتجين.

تعتبر الاقتراحات أدناه، شأنها شأن أي لائحة، محدودة ولا تدّعي الشمولية، وهي تتضمن أولويّات عامة يدعو إليها الباحث وآخرون غيره بناءً على توجّه سياسي يسعى لأن يكون إلى جانب المهمشّين والمهمّشات، ويتوق أن يكون متضامنا بشكل فعّال مع "معذبيّ الأرض" في سعيهم لتحقيق العدالة ووضع حدّ للاضطهاد والاستغلال.

١) التركيز على الفلّاحين والزراعة العائلية بدل الزراعة التجارية المكثّفة والتصديريّة

تعتبر الزراعة الصغيرة والعائلية النمط السّائد في الجزائر، فـ٧٠٪ من ملّاك الأراضي هم من الفلاّحين الصّغار والعائلات الزراعية ، ويبلغ عددهم مئات الآلاف، يعملون في الأرض، ويشاركون في أنشطة مختلفة (بما في ذلك الرعي)، وينتجون مروحة واسعة من منتجات عالية الجودة. ونظرًا لخبرتهم، فهم يتمتعون بمعرفة قيّمة حول حماية بيئتهم، وحماية الموارد، والحفاظ على البذور المحلية.

ومع ذلك، لم تولي السلطات، لا سيّما منذ الثمانينات، هذا النموذج من الفلاحة/الزراعة الأهمية المطلوبة، بل على النقيض من ذلك، فقد دعم صنّاع القرار قطاع الزراعة الصناعية التجارية المرتكزة على المحاصيل الريعية (عادةً ما تكون للتصدير) الكثيفة في استخدامها لرأس المال والمدخلات والأراضي (الأملاك الكبيرة)، والمياه وغيرها من الموارد، والتي لا تولي أية أهميّة لمسألة الاستدامة

فمن الملحّ والضروري تغيير هذا المسار عبر وضع صغار الفلّاحين و المزارعين/العائلات الزراعية في صلب أيّة خطّة تنمية فلاحية تنوي أن تكون عادلة وسيادية ومستدامة. وفي ختام التحليل، لا بد أن نعي استحالة تطوير زراعة دون مزارعين.إدراك هذا الأمر هو في غاية الأهمية!

٢) وضع حدّ للسّياسات النيوليبرالية وتنويع الاقتصاد

هناك حاجة ملحّة لإعادة النظر بشكل جذري في الاستراتيجية الاقتصادية الكاملة للبلاد. سوف يتطلّب تطوير الزراعة وضع حدّ لنموذج الاستغلال النيوكولونيالي والريعي، وتنويع الاقتصاد، وتمتين الصلة بالقطاع التصنيعي الذي يولّد التكنولوجيا والخبرة التقنية والمعدّات اللازمة من أجل التحديث والتصدي لمختلف التحدّيات، بدلًا من الاعتماد على الواردات وتقليد النماذج الأجنبية.
نحتاج لزراعة توفّر فرص العمل عن طريق زيادة الإنتاج وتحسين الغلّة بطرق مستدامة. وهذا يستلزم إرادة سياسية، تنعكس في مالية عامة واستثمارات مفيدة لغالبية صغار المزارعين بدلًا من كبار ملّاك الأراضي والشركات الفلاحيّة الخاصّة.

٣) نزع الالتباس حول سندات الملكيّة ومسألة الولوج إلى الأرض

لا تتلائم القوانين الحالية مع الإجراءات المعقّدة الموجودة على أرض الواقع (تقسيم المستثمرات الزراعية الجماعية، التأجير، إعادة التأجير، الخ.). يجب تغيير هذه القوانين وفقًا لمبدأ "الأرض لمن يحرثها"، لتثمين المعارف والديناميات التي توفّرها الشرائح المختلفة العاملة في هذا القطاع. ويجب أيضا أخذ في عين الاعتبار أنّ التدابير والإجراءات الحالية حول النّفاذ إلى الأرض تركّز على المدى القصير, ما من شأنه أنتيخلق حالة من التّقلقل وعدم الاستقرار ، وهذا لا يشجع الاستثمارات الإنتاجية طويلة الأمد أو التمسك بالأرض.

ينبغي حلّ مشكلات وضعية الأراضي من خلال دمج كل الذين يعملون عليها مباشرة ويسترزقون من الفلاحة. كما يجب إنهاء محاولات خصخصة أراضي الدولة لصالح كبار رجال الأعمال والرأسماليين، وينبغي على النظم والقوانين الجديدة مراعاة خطر المضاربة والممارسات الريعية وتركيز الملكية، التي يمكن أن تخلق فئة جديدة من الملّاك الطفيليّين المهتمين فقط بزيادة ثرواتهم، من خلال سلب الآخرين واستغلالهم كعمال.

٤) حماية الموارد الطبيعية النّادرة والأنظمة البيئية: حماية التربة والموارد المائية

تعاني التربة من التدهور البيئي (الإنجراف، التصحّر، الخ.)، ممّا يؤثّر على خصوبتها. وتواجه الموارد عملية استنفاد (الإفراط في استغلال احتياطيات المياه الجوفية) وتملّح. وتعاني هذه الموارد من ضغط متزايد، حيث وصلت قدرتها على التجدّد إلى مستويات خطيرة، نتيجة الاستخدام الاستخراجي المكثّف . ففي ظل التغيّر المناخي، تصبح مسألة حماية التربة والموارد ذات أهمية كبيرة.
كما ذكرنا أعلاه، تعدّ الجزائر بلدًا فقيرا في الموارد المائية، ونظرًا لطبيعته شبه القاحلة/قاحلة، لا بدّ من تبني استراتيجية من أجل الحفاظ على الموارد المائية الحالية لضمان بقاء الأجيال المقبلة. وبالتالي، يجب أن يتوقّف على الفور خيارتوسيع الزراعة المكثّفة في الصحراء الكبرى، لما يشكّله ذلك من تهديد لاحتياطيات المياه الجوفية.

وعلى السلطات وضع سياسة متماسكة ومنسجمة في إدارتها البيئية لتنظيم أنشطة القطاع الفلاحي ومراعاة الحدود البيئية والمناخية للحفاظ على الموارد النادرة.

٥) تبديد وهم أن الجزائر قد تصبح مصدّرًا زراعيًا كبيرًا

علينا أن نكون واقعيين فيما يتعلق بإمكانيّات الفلاحة الجزائرية. فهناك بعض الزراعات التي ينطبق عليها هذا بالتأكيد، كالتمور (دقلة نور) والكروم، ولكن من الصعب عمومًا أن ينطبق ذلك على زراعات أخرى. فمن المهم والضروري، في الوضع الحالي، إعطاء الأولوية لزيادة الإنتاج للأسواق المحلية وتحسين الإنتاجية لتحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي، خاصّة في الحبوب والخضروات والحليب واللحوم، بالإضافة للحد من التبعية للأسواق الدولية (الواردات)، وتحقيق بعض التوازن بين الإنتاج المحلي والواردات. وهذا يتطلّب استثمارات جادّة ومستمرّة في الزراعة لتحديثها وتخطّي مختلف الصعوبات والعراقيل د (انخفاض المردود، والمشاكل التقنية، والظروف المناخية الزراعية، الخ.).

تحتاج النماذج الزراعية إلى إعادة تكييفها وفقًا للظروف المحلية لشمال أفريقيا، من خلال الاعتماد على المعرفة الإيكولوجية الزراعية الموجودة، وتشجيع البحوث الزراعية والابتكار العلمي، ودمجها بخطط التكيّف مع تغيّر المناخ.

٦) إطلاق نقاش عام حول السيادة الغذائية على مستوى المجتمع المدني

المجتمع المدني في الجزائر مجزّأ ومفتّت. فمعظم النقابات العمالية، بما في ذلك في القطاع الزراعي، مُستَغَلّة من أو تابعةللطبقات الحاكمة، ولا تمثّل حقًا مصالح العمال والفلاحين. بالإضافة إلى ذلك، تتبنى معظم المنظّمات والجمعيات النّاشطة تصوّرًا يتبنّى مقاربة حقوقيّة (الحقوق الديمقراطية والفردية) على حساب القضايا الاجتماعية والاقتصادية الجماعية كالسيادة على الأرض والغذاء والثّروات الأخرى.

لا يمكن فصل قضايا الديمقراطية والعدالة والكرامة عن قضايا أخرى لا تقلّ أهميّة كالسيادة الغذائية، فمن المهمّ للغاية إجراء نقاش عاجل حول هذه القضايا. وهذا الأمر يحتاج بالضرورة إلى انخراط الفلاحين وصغار المزارعين مع مناضلين ونقابيين وباحثين آخرين.

المراجع

1. African Development Bank. AfDB Economic Brief. 2012. The Political Economy of Food Security in North Africa
2. Ait Amara, H. 2002. La transition de l'agriculture algérienne vers un régime de propriété individuelle et d'exploitation familiale. Options Méditerranéennes 36 : 127-37
3. Algerian Customs. Online statistics. http://www.douane.gov.dz/
4. Amin, S. 1970.The Maghreb in the modern world. Harmondsworth: Penguin.
5. Amin, S. 1990. Delinking : towards a polycentric world. London: Zed Books.
6. Bédrani, S. 1992. «Les Aspects socio-économiques et juridiques de la gestion des terres arides dans les pays méditerranéens», Alger, Cahiers du Cread, 31-32.
7. Bédrani, S. 2010. « Le tournant de 1987 : les conditions de mise en œuvre d'une réforme du secteur agricole. » In La Mitidja 20 ans après. Réalités agricoles aux portes d'Alger, edited by Imache A., Hartani T., Bouarfa S., Kuper M, 39-46. Alger : Ed Alpha.
8. Belalloufi, H. 2012. La Démocratie en Algérie: réforme ou révolution? Algiers: Lazhari Labter Editions/Les Editions Apic.
9. Benachenhou A. 1976. Formation du sous-développement en Algérie. Alger : Office des publications universitaires.
10. Benadjila, S. 2016. L'Algérie entre le marteau de la sécurité alimentaire et l'enclume environnementale. Accessed on August 23, 2018. https://paysansdalgerie.wordpress.com/2016/03/17/lalgerie-entre-le-marteau-de-la-securite-alimentaire-et-lenclume-environnementale/
11. Benadjila, S. 2017a. Au XXIe siècle, l'Algérie ne peut construire sa souveraineté alimentaire avec des modelés agricoles du XXe siècle. Accessed on August 23, 2018. https://drive.google.com/file/d/0BxnwRPoFyUO0cEYzZHUzYzFHNWs/view
12. Benadjila, S. 2017b. Production céréalière 2016 - 2017 Qu'en est-il, par delà la supercherie des chiffres ? Accessed on August 23, 2018. https://drive.google.com/file/d/1am7MDBw-HTeB_PTQrRsCphqSNJCPtbaP/view
13. Benbekhti, O. 2008. « Le développement rural en Algérie face à la mondialisation des flux agricoles ». In L'Algérie face à la mondialisation, 86-97. Dakar : Conseil pour le développement de la recherche en science sociale en Afrique.
14. Bendjaballah, S. (2001). Gestion des ressources naturelles et modes de sécurisation in réforme agraire colonisation et coopératives agricoles- 2001/1
15. Bennoune, M. 1973. French counter-revolutionary doctrine and the Algerian peasantry. Monthly Review, Volume 25, N7, 43-60.
16. Bennoune, M. 1981. Origins of the Algerian Proletariat. Middle East Research and Information Project. Volume: 11, MER94.
17. Bennoune, M. 1988. The Making of Contemporary Algeria, 1830-1987: Colonial upheavals and post-independence development. Cambridge : Cambridge University Press.
18. Bessaoud, O. 2008. « L'agriculture et la paysannerie en Algérie : Les grand handicaps ». In Symposium : L'Algérie 50 ans après. Etat des Savoirs en Sciences Sociales et Humaines, 359-384. Alger: Editions CRASC-ENAG
19. Bessaoud, O. 2013a. La question foncière au Maghreb: La longue marche vers la privatisation. Les Cahiers du CREAD, N103.
20. Bessaoud, O. 2013b. Aux origines paysannes et rurales des bouleversements politiques en Afrique du Nord : L'exception algérienne. Maghreb - Machrek, N 215, 9-30.
21. Bessaoud, O. 2016. La sécurité alimentaire en Algérie. Etude réalisée pour le Forum des Chefs d'Entreprise, 2016/07/19, Algiers.
22. Berque, A. 1939. Pour le paysan et l'artisan indigène. Note sur le paysannat indigène. Alger : Éditions Minerve.
23. Bouarfa, Y. 2010. « Un beau jour, la décision d'arracher la vigne est tombée ». In La Mitidja 20 ans après. Réalités agricoles aux portes d'Alger, edited by Imache A., Hartani T., Bouarfa S., Kuper M, 34-36. Alger : Ed Alpha.
24. Bourdieu, P and Sayad, A. 1964. Le déracinement: la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie. Paris : Les Editions de Minuit.
25. Breisinger, C, Ecker, O, Al-Riffai, P, and Yu, B. 2012. Beyond the Arab Awakening: Policies and Investments for Poverty Reduction and Food Security. Washington DC: IFPRI Food Policy Report.
26. Chaulet C. 1997. «Agriculture familiale et modèles familiaux en Méditerranée Réflexion à partir du cas algérien». Options Méditerranéennes, Série B / n°12, 1997 - Agricultures familiales et politiques agricoles en Méditerranée
27. Chehat, F 2018. Rapport national sur la sécurité alimentaire, July 2018.
28. Conseil National Economique et Social. 2004. La configuration du foncier en Algérie : Une contrainte au développement économique. Edition CNES.
29. Davis, D. 2007. Resurrecting the Granary of Rome: Environmental History and French Colonial Expansion in North Africa. 1st ed. Athens: Ohio University Press.
30. El Kenz, A. 2009. Ecrit d'Exile. Alger: Casbah Editions.
31. Food and Agricultural Organisation (FAO) of the United Nations. Algeria country profile. Country Indicators. http://www.fao.org/faostat/en/#country/4
32. Fanon, F 1961. The Wretched of the Earth. London: Penguin Books.
33. Gauthier, R. 1966. « Vocation socialiste et autogestion ouvrière ». In Manière de Voir, 121 (Feb 2012): Algérie 1954-2012, Histoires et Espérances, 12- 17.
34. Global Hunger Index (GHI). 2017. The inequalities of hunger. http://www.globalhungerindex.org/pdf/en/2017.pdf
35. Grain. 2016. The global farm land grab in 2016: how big, how bad? Resilience. Accessed on August 23, 2018. https://www.resilience.org/stories/2016-07-13/the-global-farm-land-grab-in-2016-how-big-how-bad/
36. Hamouchene, H. and Minio-Paluello, M. 2015. The Coming Revolution in North Africa: The Struggle for Climate Justice (in Arabic and French). Ed. Platform, Environmental Justice North Africa, Rosa Luxemburg and Ritimo.
37. Hamouchene, H. and Rouabah, B. 2016. The political economy of regime survival: Algeria in the context of the African and Arab uprisings. Review of African Political Economy. Volume 43 - Issue 150, 668-680.
38. Hammouchi, S. 2012. Investissement privé du secteur agro-alimentaire dans l'agriculture : cas de Cevital-SPA en Algérie. Mémoire (Master 2 SOTERN) : CIHEAM-IAMM, Montpellier (France).
39. International Food Policy Research Institute, IFPRI. 2010. Food Security and Economic Development in the Middle East and North Africa: Current State and Future Perspectives. Washington DC: IFPRI.
40. IFPRI. 2018 Agriculture and economic transformation in the Middle East and North Africa: A Review of the Past with Lessons for the Future. Washington DC: IFPRI.
41. Imache A., Hartani T., Bouarfa S., Kuper M., (2010). La Mitidja 20 ans après. Réalités agricoles aux portes d'Alger. Alger : Ed Alpha.
42. Lacheraf, M. 1965. Algérie, nation et société. 2nd ed. Algiers : Casbah-Editions.
43. Marx, K. 1976. Capital, vol. 1. London: Penguin 637–38
44. Milliot, L. 1911. L'association agricole chez les musulmans du Maghreb. Paris : Edit. Arthur Rousseau.
45. MADR. Ministère de l'agriculture et du développement rural. 2008. Etat des lieux et résultats.
46. MADR. 2010. Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014.
47. MADR. Statistiques agricoles. Directions des statistiques agricoles et des systèmes d'informations. http://www.minagri.dz/
48. Nemouchi H. 2011. « Pratiques sociales et problèmes fonciers en Algérie ». In Options méditerranéennes, « Régulation foncière et protection des terres agricoles en Méditerranée », Série B 66, CIHEAM : 127-148.
49. Office National des Statistiques (ONS). 2011. Enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011, Dépenses des ménages en alimentation et boissons en 2011. Collections Statistiques n. 195, Série S.
50. ONS. Online statistics : http://www.ons.dz/-Statistiques-Economique-.html
51. Omari, C et al., « L'agriculture algérienne face aux défis alimentaires. Trajectoire historique et perspectives ». In Revue Tiers Monde 2012/2 (n°210) : 123-141.
52. Observatoire du Sahara et du Sahel (OSS). 2003. Système aquifère du Sahara septentrional. Gestion commune d'un bassin transfrontière. Rapport de synthèse.
53. Rebah, A. 2011. Économie Algérienne: Le Développement National Contrarié. Algeria: INAS Editions
54. Stratfor Worldview. 2016. Algeria: A Desert Nation Fighting to Maintain Water Supplies. Accessed on August 23, 2018. https://worldview.stratfor.com/article/algeria-desert-nation-fighting-maintain-water-supplies
55. Tlemçani, R. 1999. Etat, bazar et globalisation - L'aventure de l'infitah en Algérie. Algiers : les Ed. El Hikma, cop.
56. World Bank. 1995. Algeria: Growth, Employment and Poverty Reduction. Washington DC: The World Bank.
57. World Bank, FAO and IFAD. 2009. Improving food security in Arab Countries. Accessed on August 23, 2018. http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/FoodSecfinal.pdf
58. World Bank. Algeria Country Profile. https://data.worldbank.org/indicator/SH.STA.STNT.ZS?locations=DZ&view=chart



مقدمة

تهدف هذه الورقة إلى فتح نقاش مجتمعي حول واقع النظام الغذائي . الزراعي في مصر وإمكانات تبني مبادئ السيادة الغذائية وأدوات الزراعة البيئية لتأمين الحق في الغذاء عبر دمقرطة مسألة النفاذ إلى الموارد والغذاء واعتماد الغذاء والزراعة كمقومات للحياة والاستدامة البيئية واعتبارهما أكثر من مجرد سلعة أو مهنة يتم اخضاعهما أو تداولهما عبر الأسواق.

هناك أدلة متزايدة تحذر من الوضع الراهن للنظام الغذائي . الزراعي المصري الذي يعرض مستقبل المصريين ومحيطهم الحيوي للخطر. فقد شهدت مصر في العقود الثلاثة الأخيرة أزمات وانتفاضات مرتبطة بالمسألة الزراعية والغذائية مثل انتشار الحمى القلاعية، وأنفلونزا الطيور والخنازير[1] وانتفاضة الخبز عام ١٩٧٧[2] وأزمة الغذاء العالمية عام ٢٠٠٨[3]، وانتفاضة ٢٠١٤[4]. هذا الوضع يزيد من الجوع والفقر بين الفلاحين وسكان المناطق المهمشة بالإضافة إلى انتشار الأمراض المرتبطة بأنماط التغذية. وفي الوقت نفسه، فإنه يؤدي أيضاً إلى تدهور الموارد الطبيعية والنظام الإيكولوجي المحلي.

ورغم التحديات التي تواجه النظام الزراعي . الغذائي المصري، إلا أن هناك أيضاً فرصاً يمكن استغلالها والبناء عليها للتحول التدريجي نحو نظام غذائي . زراعي بديل. فمصر حالة مميزة في سيطرة نمط الإنتاج الفلاحي على إنتاجها الزراعي، حيث تمثل الحيازات الزراعية الأقل من ثلاثة أفدنة (١,٢٦ هكتار) ٨٣٪ من جملة الحيازات الزراعية وكذلك تتمتع البلاد بارتفاع في معدلات الاكتفاء والكفاءة الإنتاجية للمنتجين الزراعيين وثقل حجم إنتاجها الزراعي مقارنة بالمتوسط العام لمجموعة بلدان المشرق العربي[5]. كما أن مصر تعد الدولة الأول ي في المنطقة العربي التي يتضمن دستورها الحالي والذي أُقر عبر استيفاء شعبي عام ٢٠١٤ على مفهوم السيادة الغذائية ٢٠١٤. لذلك تعد الحالة المصري مثيرة للاهتمام لاستكشاف طبيعة تشوهات النظام الزراعي . الغذائي في ظل دستور يحمي السيادة الغذائية. تحاول هذه الدراسة الإجابة عن ثلاثة أسئلة رئيسية: ما هي طبيعة النظام الغذائي الزراعي القائم المصري؟ ما هي محددات وقيود تنفيذ السيادة الغذائية في البلاد؟ كيف يمكن للمجتمع المدني لعب دور في بناء السيادة الغذائية؟

للإجابة عن هذه التساؤلات، أتصور أن المعرفة النقدية للاقتصاد السياسي الغذائي أساسية، لذلك فإن هذا الفصل نبدأ في قسمه الأول باستعراض وتحليل الاقتصاد السياسي لإنتاج واستهلاك الغذاء في مصر، وهذا يشتمل على دراسة طبيعة السياسات الاقتصادية العامة وتحليل واقع الزراعة المصرية والسياسة الغذائية وما يرتبط بهما من صحة عامة وأمراض غذائية. أما القسم الثاني من الدراسة فيتناول المسائل القانونية والمعوّقات الحالية والتحديات الراهنة التي تعرقل تحقيق السيادة الغذائية. يقوم هذا القسم بتفكيك الوضع القانوني للسيادة الغذائية مع التركيز على حالات محددة لإظهار آثارها على تحقق السيادة الغذائية قبل أن ينتهي القسم بعرض لمحددات ومقومات التحول نحو الزراعة البيئية والسيادة الغذائية. وأخيراً، تحاول الدراسة في قسمها الأخير إعطاء مجموعة من الأفكار والأدوات المنهجية التي تمكن قوى المجتمع المدني والفاعلين الاجتماعيين من بناء سياسات بديلة قائمة على الزراعة البيئية والسيادة الغذائية.

القسم الأول: الاقتصاد السياسي للغذاء في مصر

لا يمكن عزل مسألة الغذاء والزراعة عن بنية الاقتصاد القومي، فالنظام الغذائي . الزراعي لا يمكن فهمه ومن ثم تغييره بمعزل عن النظام الاقتصادي الأكبر[6]. بالتأكيد، يمكننا أن نحدث بعض التغييرات الجزئية وأن نقوم بعمل مفيد دون إدراك الصورة الكبيرة للمنظومة التي يعمل داخلها هذا النظام. ولكن، لإدراك أكثر شمولاً لحجم التحديات التي تواجهنا لتحويل نظامنا الغذائي . الزراعي وما نحتاجه من أدوات وإمكانات لبناء نظام جديد منسجم مع احتياجات الناس ومحقق لبيئة مستدامة، فإننا بحاجة إلى استكشاف السياق الاقتصادي والسياسي الحاكم في مصر. ومع ذلك، لا يسعى هذا القسم إلى تقديم توثيق كامل للتحولات الاقتصادية النيوليبرالية والأحوال الزراعية والغذائية في مصر، ولكن هدفنا هو تقديم قراءة نقدية مدعمة بالمعلومات الأساسية التي نراها مهمة في شرح وفهم محددات وفرص التحول نحو السيادة الغذائية والزراعة البيئية في مصر مع التركيز على السياسات الغذائية والزراعية المتبعة حالياً.

١. التكيف الهيكلي وسياسات الإصلاح الاقتصادي

يمثل الاقتصاد السياسي الحاكم الآن في مصر استكمالا للنهج النيوليبرالي الذي دشنه الرئيس الأسبق محمد أنور السادات واتضحت ملامحه خلال عصر مبارك. مع إطلاق السادات ورقة أكتوبر عام ١٩٧٤ بدأت الدولة المصرية في تبني سياسة الانفتاح وتقليص دور الدولة وتفكيك الميراث الناصري لدولة الرفاه[7]. وتأكد هذا المسار خلال حكم مبارك عبر توقيع اتفاق التثبيت والتكيف الهيكلي مع صندوق النقد والبنك الدوليين عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ والذي أدى إلى سلسلة من خصخصة القطاع العام وفتح العديد من مجالات النشاط الاقتصادي أمام القطاع الخاص والمستثمرين المحليين والدوليين. وإذا نظرنا بشيء من الإمعان في بنود البرنامج الحالي الذي شرعت مصر في تنفيذه منذ عام ٢٠١٦ فإننا نجد أنفسنا أمام وصفات مشابهة لتلك التي قدمها الصندوق الدولي لمصر والعديد من بلدان الجنوب خلال السنوات الماضية، وتمثل امتداداً لبرامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي التي اتبعتها مصر منذ عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٨ والتي كانت تهدف أيضاً إلى تخفيض حجم العجز في الموازنة العامة عبر إلغاء دعم أسعار السلع والخدمات وتخفيض الإنفاق الحكومي، وتحرير سعر صرف العملة الوطنية، وتحرير التجارة الخارجية، ورفع أسعار الفائدة، وتحويل ملكية وإدارة المشروعات العامة إلى القطاع الخاص، وجذب الاستثمار الأجنبي.

في نوفمبر ٢٠١٦ وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على تقديم قرض بقيمة ١٢ مليار دولار أمريكي لمصر. يرمي هذا القرض إلى تمويل برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تقدمت به الحكومة المصرية. يهدف البرنام الذي شرعت الحكومة المصرية بتنفيذه إلى خفض الدين العام من حدود٪١٢٧ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي (٢٠١٥ . ٢٠١٦) إلى حوالي ٨٠٪ من الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٠ وتحقيق نمو اقتصادي يتصاعد تدريجياً بحيث يصل إلى معدل ٤٪ خلال العام (٢٠١٦ . ٢٠١٧) يرتفع إلى حدود ٦,٧٪ عام ٢٠٢٠ . ٢٠٢. وتقليص عجز الموازنة بنسبة ٣,٩٪ بحلول ٢٠٢٠ بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية ورفع معدل الصادرات وإصلاح المنظومة الضريبية وكذلك إصلاح منظومة الدعم المعمم (للغذاء والطاقة). [8]

مع بداية عام ٢٠١٨ انتهت المرحلة الأولى من تنفيذ الحكومة المصرية البنود الرئيسية من البرنامج التي تلت دفع صندوق النقد الدولي مبلغ ٢ مليار دولار للحكومة المصرية. واشتملت المرحلة الأولى على حزمة الإجراءات منها تحرير سعر الصرف في ٣ نوفمبر ٢٠١٦ وتخفيض دعم الطاقة من خلال رفع أسعار المواد البترولية وأيضاً رفع ضريبة القيمة المضافة إلى ١٣٪. وقد شهدت المرحلة الأولى من تنفيذ البرنامج ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي خلال ٢٠١٧/٢٠١٨، حيث ارتفع إلى ٥,٢ في المائة من ٤,٢ في المائة في ٢٠١٦/٢٠١٧. كذلك ارتفع احتياطي مصر من النقد الأجنبي إلى حوالي ٣٦ مليار دولار عام ٢٠١٧ وانخفض عجز ميزان التجارة الخارجية من ٥٢ إلى أكثر من ٣٥ مليار دولار خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦[9].

ورغم أن هناك مؤشرات لتحسن معدلات النمو الاقتصادي نتاج تبني هذا البرنامج، إلا أن الآثار الاجتماعية المترتبة على هذه الإجراءات كانت كبيرة. فقد أدى تحرير سعر الصرف إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري إلى النصف وجاءت القيمة التي ثبت عليها قيمة الدولار نسبياً (١٦ . ١٧ جنيهاً مصرياً) أعلى بكثير من التقديرات الأولية. وأدت هذه الإجراءات والسياسات الاقتصادية المتبعة إلى ازدياد إجمالي الدين الحكومي ليصل إلى ٣٦٧٦ مليار جنيه نتيجة ارتفاع ديون الخزانة من٨١٦ مليار جنيه بشهر يونيو ٢٠١٦ إلى ١٠٩٦ مليار جنيه بشهر مارس ٢٠١٧. كما أن هذه الإجراءات أدت إلى حدوث موجة تضخمية كبيرة. فقد وصل معدل التضخم في سبتمبر ٢٠١٧ إلى ٣٣,٣٪ بعدما كان ٢٥,٩٪ في ديسمبر ٢٠١٥. ورغم بداية انخفاض معدلات التضخم في مطلع ٢٠١٨، إلا أن الآثار المترتبة عليه ونتيجة للارتفاع الكبير في أسعار السلع الغذائية الأساسية والمستلزمات العائلية فقد زادت مساحات التصحر الغذائي. ويشير مفهوم الصحاري الغذائية إلى مناطق جغرافية يصعب فيها الحصول على الغذاء الصحي، وخاصة الخضر والفاكهة، بسبب عدم توافرها، أو عدم قدرة السكان على تحمل تكاليف شرائها[10]. وفقد الكثير من الأسر والأفراد جزءاً من قدرتهم الشرائية. وكانت الخسارة كبيرة جداً على أصحاب الدخول الصغيرة والطبقة المتوسطة. كذلك خلال هذه الفترة أيضاً.[11]

تمتزج التوجهات الليبرالية التي تتبناها الحكومة الحالية مع تمدد الأنشطة الاقتصادية للقوات المسلحة خاصة تلك المرتبطة بإنتاج وتوزيع الغذاء (صعوبات زراعية، مزارع سمكية، مزارع دواجن، حقول قمح واستيراد لحوم ومنافذ بيع سلع غذائية). تمارس القوات المسلحة هذه الأنشطة التجارية عبر التكليف المباشر من قبل مجلس الوزراء ودون الخضوع لآليات السوق أو المحاسبة المجتمعية أو رقابة الأجهزة الرقابية كما أنها معفية من الضرائب وفقاً للقانون الذي يسمح بإعفاء منتجاتها من تلك الضريبة[12]. يظهر الجيش كقوة اقتصادية فوق كل من الدولة والسوق وهذا لا يلغي بدوره دور الأوليغارشية المحلية ورأسمالية المحاسيب الموروثة من حقبة مبارك. وتختلف تقديرات حجم أنشطة القوات المسلحة الاقتصادية وتشير بعض الدراسات إلى أن حجمها لا يتعدى ٥٪ من حجم النشاط الاقتصادي الكلي. ورغم هذا الخلاف حول نسبة مشاركة القوات المسلحة في النشاط الاقتصادي، إلا أن هناك تسارعاً ملحوظاً في إسناد الأعمال لجهاز الخدمة العامة التابع للقوات المسلحة وتوسع إنتاج الأغذية للجيش وكذلك التوسعات الزراعية والمزارع السمكية والتوسع في مجال التعلم والطاقة[13]. ربما يجادل البعض بتوسع الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة العسكرية والشراكات الرأسمالية التي تجريها، بأن طبيعة المرحلة الجديدة ليست «نيوليبرالية». لكن يحدد طبيعة النظام كونه رأسمالياً من عدمه هو التراكم التنافسي بين رؤوس الأموال[14]. لذلك لا يعتبر تدخل المؤسسة العسكرية معارضاً للنظام النيوليبرالي، حيث إن النشاطات والاحتكارات العسكرية لا تلغي السياسات النيوليبرالية، بل تعيش فوقها وإلى جانبها، مولدة جملة من التناقضات والاحتكارات والنزاعات داخل بنية هذا النظام. فاحتكارات الجيش لا تمثل انتقالاً إلى نموذج اقتصادي آخر بل هي تعمل داخل المنظومة النيوليبرالية ويعبر الخطاب السياسي للرئيس والإجراءات الاقتصادية التي تتخذها الحكومة المصرية عن انحياز واضح للسياسات النيوليبرالية.

خلال الاعوام الاخيرة (٢٠١٦ . ٢٠١٩) التي تلت تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي في مصر، انخفض مدخول غالبية المصريين وزادت الأزمات الغذائية وانتشرت صور ومشاهد الصراع على صناديق المعونة الغذائية التي تقدمها القوات المسلحة في الوقت الذي تشيد فيه الجهات المانحة ومؤسسات التقييم الاقتصادي بما

١ Dixon، Marion W. «Biosecurity and the multiplication of crises in the Egyptian agri-food industry.» Geoforum ٦١ (٢٠١٥): ٩٠-١٠٠.

٢ Frerichs، Sabine. «Egypt's neoliberal reforms and the moral economy of bread: Sadat، Mubarak، Morsi.» Review of Radical Political Economics ٤٨، no. ٤ (٢٠١٦): ٦١٠-٦٣٢.

٣ Journal of «.١ Bush، Ray. «Food riots: Poverty، power and protest Agrarian Change ١٠، no. ١ (٢٠١٠): ١١٩-١٢٩.

٤ في يناير ٢٠١١، كان الهتاف الأسامي في الشوارع هو «عيش (خبز)- حرية - العدالة الاجتماعية»؛ وهو شعار يوحي بأنها كانت ضمن أشياء أخرى «انتفاضة خبز».

٥ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، آفاق المنطقة العربية ٢٠٣٠: تعزيز الأمن الغذائي، مطبوعات الأمم المتحدة، بيروت ٢٠١٧.

٦ Holt-Giménez، Eric. A Foodie›s Guide to Capitalism: Understanding the Political Economy of what We Eat. NYU Press، ٢٠١٧.

٧ عمرو عدلي « لماذا فشل الحل الليبرالي في مصر؟»، في وائل جمال (تحرير)، الاقتصاد المصري في القرن الواحد والعشرين، دار المرايا، ٢٠١٦. ص ص ٣٨-٥٧.

٨ ناصر عامر نصر وآخرون، قرض مصر من صندوق النقد الدولي في ١٩٩١ و٢٠١٦ بين الاصلاح الاقتصادي والعلاج بالصدمة: دراسة حالة جمهورية مصر العربية ١٩٩١-٢٠١٦. المركز العربي للدراسات. مارس ٢٠١٨. الموقع الإلكتروني: https://democraticac.p?=de/٥٣٠٨٧ (تم الاطلاع على الموقع بتاريخ ١ أغسطس ٢٠١٨).

٩ موقع الدويتش فالي الألماني، مصر – اقتصاد مأزوم رغم مؤشرات إيجابية عدة! موقع الدويتش فالي الألماني، الرابط: https://is.gd/٥gq٢am (تم الاطلاع عليه بتاريخ ٨ أغسطس ٢٠١٨).

١٠ لمزيد من التفاصيل انظر: صقر النور، تحيا مصر... في «كراتين» التصحر الغذائي، موقع المنصة الصحفي. الرابط: https://is.gd/rwAOYo (تم الاطلاع على الرابط بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٨).

١١ ناصر عامر نصر وآخرون، ٢٠١٧. مرجع سابق.

١٢ وكالة رويتر الإخبارية، تقرير خاص-من غرف العمليات الحربية إلى مجالس الإدارة..شركات الجيش المصري تزدهر في عهد السيسي. ١٦ مايو ٢٠١٨. الموقع الإلكتروني: https://is.gd/rewPcf (تم الاطلاع على الموقع بتاريخ ٢ أغسطس ٢٠١٨).

١٣ وائل جمال، «الاقتصاد السياسي للطبقات الحاكمة في مصر»، في وائل جمال (تحرير)، الاقتصاد المصري في القرن الواحد والعشرين، دار المرايا، ٢٠١٦. ص ص ٨٠-٩٨.

١٤ كريس هارمن، (ترجمة غادة طنطاوي)، رأسمالية الزومبي، دار روافد للنشر والتوزيع. ٢٠١٦.

تحققه مؤشرات الاقتصاد الكلي في مصر من تقدم[١٥]. هذا المشهد ليس غريباً عن أذهان المتابعين للمسألة الغذائية والزراعية في مصر. ففي عام ٢٠٠٨ كان صندوق النقد الدولي يعلن أن الإصلاح الاقتصادي المصري يمثل «قصة نجاح جديدة»[١٦] وسط معدلات نمو عالية في ذات الوقت سقط مصريون ضحايا وهم يتصارعون من أجل الحصول على الخبز المدعوم نتيجة لأزمة الغذاء العالمية. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة ٧٣٪ عن عام ٢٠٠٦. ارتفعت أسعار الحبوب بما فيها القمح بنسبة ١٢٩٪ وزاد كيلوجرام الطماطم (البندورة)، ثمانية أضعاف، وزاد سعر العدس والحليب حوالي أربعة أضعاف، وزاد سعر زيت الطعام ثلاث مرات. كما ارتفع سعر طن الأرز من ١٢٠٠ إلى ٢٢٠٠ جنيه بزيادة ٨٣٪[١٧].

يشير عمرو عدلي إلى فشل التجربة النيوليبرالية في مصر، حيث إنه خلال عقدين من تطبيقها بشكل مباشر ١٩٩٠ . ٢٠١١ لم تؤدِّ إلى نشوء سوق كفؤ لتحويل الاحتكارات الحكومية إلى احتكارات خاصة في ظل رأسمالية المحاسيب التي تتداخل فيها المصالح الاقتصادية مع السياسية[١٨]. ورغم هذا الفشل للتجربة الأولى وغياب قصص نجاح لسياسات الصندوق على مستوى دول الجنوب بل تتعدد الروايات حول ما تؤدي إليه في كل مكان في العالم من كوارث واخفاقات لا تخفى على أحد[١٩]. اليوم أكثر من أي وقت مضى هناك قبول متنامٍ بفشل حزمة السياسات النيوليبرالية وتأثيرها السلبي على الفئات الفقيرة والمتوسطة وترجيحها كفة الأغنياء. ورغم ظهور انتقادات حادة من باحثين عملوا في أروقة المؤسسات الدولية وصناعة القرار الأمريكي[٢٠] إلا أن مصر تتمسك بتلك السياسات النيوليبرالية.

٢. السياسات الغذائية وأزمة النظام الغذائي المصري

تتركز السياسات الغذائية على مسألة توفير السلع والمنتجات الأساسية للسكان وتحقيق «الأمن الغذائي» عبر ثنائية السوق والدولة. يتم التعامل هنا مع المواطنين إما «كرعايا» أو «مستهلكين» بمعنى أنهم ليسوا إلا متلقين للخدمات والإجراءات التي تتخذها الدولة لتحقيق «الأمن الغذائي». ورغم أنهم شركاء في عمليات الإنتاج والتوزيع إلا أنهم محرومون من المشاركة في القرارات الخاصة بالسياسات الغذائية.

هناك ثلاثة برامج أساسية لدعم الغذاء في مصر وهي برنامج دعم الخبز (يستفيد منه ٨٢,٢ مليون مواطن) والثانية دعم السلع الغذائية عبر بطاقات التموين (٧١ مليون مواطن)[٢١]. والثالث برنامج التغذية المدرسية (١٢ مليون تلميذ). لكن ورغم أهمية هذه البرامج الثلاثة إلا أن مصر تعاني من مشكلات غذائية كبيرة حيث تجمع الحالة المصرية بين نقص التغذية والإفراط في التغذية، وتسمي هذه الحالة بالعبء المزدوج لسوء التغذية double burden of malnutrition. ورغم أن هذه الحالة موجودة في مناطق أخرى من الجنوب إلا أن ما يميز الحالة المصرية أن معدلات النمو العالية التي شهدتها مصر خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين (٢٠٠٠) لم تؤدِّ إلى تخفيض معدلات نقص الغذاء بل على العكس زادت وذلك بالإضافة إلى زيادة السمنة[٢٢]. يُعرَّف الجوع/نقص التغذية بأنه عدم كفاية الغذاء المتناول أو عدم الاستفادة منه الاستفادة الكاملة، ما ينتج عنه بعض الأعراض والإصابة ببعض الأمراض كنقص الوزن بالنسبة للعمر أو التقزُّم (قصر الطول بالنسبة للعمر) أو الهزال (انخفاض الوزن بالنسبة للطول) أو نقص المعادن والفيتامينات (سوء التغذية). ويرتبط الجوع بتناول كمية طعام أقل مما يُلبي الاحتياجات الأساسية للإنسان من الطاقة[٢٣]. تظهر بيانات الجدول رقم (١) أن ٣١,٢٪ من الأطفال من عمر ٥ . ٦ سنوات مصابون بالتقزم و٢٩,٢٪ وزنهم زائد. من ضمن هؤلاء المصابين بالتقزم هناك ٤٥٪ منهم وزنهم زائد أي حوالي ١٤٪ من جملة الأطفال هم مصابون بالتقزم ووزنهم زائد في ذات الوقت. كما تنتشر أيضاً زيادة السمنة بين النساء كما توضح بيانات الجدول. ويتضح من الجدول أن التفاوتات بين الريف والحضر وبين المجموعات الاجتماعية المختلفة ليست كبيرة جداً، وهذا يوضح عمق أزمة التغذية في مصر.

تؤكد دراسة لمعهد بحوث الغذاء العالمي[٢٤] أن سبب اختلال العلاقة بين النمو الاقتصادي وسوء التغذية يعود إلى عدة عوامل أساسية هي: التحول الغذائي الذي تشهده مصر عبر الارتكاز على أغذية عالية السعرات وأقل تنوعاً؛ نمو نظام غذائي غير متوازن مع نمو نمط العيش الحضري وزيادة استهلاك الوجبات السريعة وللحوم؛ تعدد الأزمات الاقتصادية وزيادة معدلات الفقر؛ تمدد نظام دعم السلع الغذائية الأساسية وأخيراً محدودية الاستثمار المحدود في الإرشاد الغذائي والبنية التحتية والخدمات العامة في التدخل الغذائي الفعال.

مع نمو المدن الكبرى وزيادة اعتماد إيقاع حياة حضرية يزيد تبني نظام غذائي منخفض الألياف وعالي الدهون والسكريات يعتمد بشكل أساسي على الخبز واللحم ضمن عادات غذائية مستوردة. هذا بالإضافة إلى انخفاض في الحركة والمجهود البدني لدى سكان المدينة. هذه التشوهات في النظام الغذائي تزيد من انتشار الأمراض الناتجة عن نظم غذائية سيئة مثل أمراض القلب والأوعية الدموية والسكر. يتضاعف خطر النظم الغذائية السيئة على الصحة العامة. فمصر من أعلى دول الجنوب في معدلات الوفاة بسبب أمراض السكر والأزمات القلبية. عادة ما يتم الإشارة إلى التحول الغذائي على أنه ظاهرة طبيعة وليست ناتجة عن قوى مسيطرة تدفع في هذا الاتجاه دفاعاً عن مصالحها الرأسمالية. هذه القوى بلا شك مرتبطة بالصناعات الغذائية وشركات متعددة الجنسيات للأغذية السريعة مثل (ماكدونالد وكنتاكي وغيرهما) أو الشركات المسيطرة على إنتاج الأغذية المعلبة مثل نستلة والتي تستخدم ماكينات اعلامية ضخمة لتوجيه المواطنين نحو منتجاتها. هذه الشركات تشتبك مصالحها دون شك مع مصالح النخب المحلية بدرجة لا تسمح ببناء سياسات صحية وغذائية سليمة مما يتطلب مجهودا مضاعفا في مجال المواجهة الدعائية والقانونية لهذه الشركات والمؤسسات التي تدعمها محليا.

من جهة أخرى، أفردت دراسة معهد سياسات الغذاء العالمي المشار إليها سلفاً فصلاً كاملاً لمناقشة العلاقة بين برنامج دعم الغذاء (بطاقات التموين) في مصر وانتشار سوء التغذية حيث أوضحت الدراسة أن برنامج دعم الغذاء عبر بطاقات التموين حتى ٢٠١٤ كان يركز على مد المواطنين بأغذية عالية السعرات (الخبز، الزيت، السكر، الأرز). وهذا ساهم في تدهور وفقر النظام الغذائي للمصريين خاصة أن عدد المستفيدين من برنامج دعم الغذاء في مصر يشمل حوالي ٨٥٪ من السكان وبالتالي أثره كبير جداً.

تلقي هذه الدراسة باللوم على هذه المنظومة في صورتها (قبل تعديلات ٢٠١٤) دون الأخذ في الاعتبار أنه عام ١٩٧٠ كانت السلع التي تشتمل عليها منظومة الدعم هي: القمح، الدقيق، الذرة، العدس، الفول، السمسم، الفاصوليا الخضراء، اللوبيا، الشاي، القهوة، السكر، الزيت، السمن، الحليب والمنتجات اللبنية، ولحم أبقار وخرفان، دجاج . وبدأ تقليص هذه القائمة تدريجياً مع تبني سياسات الانفتاح وتقليص الإنفاق الحكومي عام ١٩٧٥ ثم زاد تقليصها عبر تبني سياسات الإصلاح والتكيف الهيكلي منذ عام ١٩٩١. هذا يوضح أثر السياسات الاقتصادية النيوليبرالية في تغيير نظام الدعم وتقليص الخيارات الغذائية للأسر الفقيرة والمتوسطة وأثر ذلك على تدهور صحة المصريين.

كرد فعل على الأزمات الغذائية وانخفاض القدرة الشرائية للأسر، تتبنى الأسر المعيشية استراتيجيات معينة للتأقلم. وتشمل هذه الاستراتيجيات عادة تقليل استهلاك الغذاء والاعتماد على أغذية أقل تكلفة والأكثر سعرات حرارية وأقل جودة وتقليل أو اختفاء اللحوم والدواجن والأسماك من الوجبات. تضطر الأسر الأكثر إلى تقليص إنفاقها على الغذاء خاصة الأسماك والفاكهة والخضر واللحوم نتيجة ارتفاع الأسعار. ومن آثار الجوع أيضاً زيادة الإنفاق على الخدمات الصحية ونقص القدرات البدنية والمعرفية وتدني التحصيل الدراسي للأطفال ونقص قوة العمل التعليمي وتدني القدرة الإنتاجية وتدني الإنتاجية للعامل. وقدرت التكلفة الاقتصادية والاجتماعية لنقص التغذية لدى الأطفال بين عامي ٢٠٠٥ . ٢٠١٥ بحوالي ٢٠,٣ مليار جنيه مصري.

٣. سياسة زراعية ضد الفلاحين

عام ٢٠١٧ وصل عدد سكان الريف إلى نحو ٥٤,٧٥ مليون شخص وهم يمثلون نحو ٥٧,٨٪ من جملة السكان في مصر. هذه النسبة تشير إلى زيادة نسبة السكان في الريف إلى الحضر مقارنة بآخر تعداد عام للسكان أجري عام ٢٠٠٦ والتي كانت تمثل ٥٧٪ من جملة السكان . ويمثل العاملون بالزراعة ٧٠٪ من عدد المقيمين في الريف يعملون بالزراعة بشكل دائم او لبعض الوقت. فالزراعة لا تزال نشاطاً أساسياً لغالبية سكان الريف ومصدراً أساسياً لسبل عيشهم .

تحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة من القمح ظل أحد الشعارات المتكررة لرؤساء مصر منذ عصر عبد الناصر وحتى اليوم. منذ الخمسينات والستينيات من القرن العشرين دخلت مصر حالة من الثورة الزراعية الخضراء عبر استخدام المحاصيل الهجينة عالية الإنتاجية والتكثيف الزراعي وزيادة استخدام الأسمدة

جدول ١ : التوزيع النسبي لسوء التغذية بين الأطفال والسيدات حسب الدخل والتوزيع الجغرافي

	تقزم الاطفال	الوزن الزائد للاطفال	الوزن الزائد للسيدات	السمنة للسيدات	أولاد متقزمين وامهات وزنهن زائد	أطفال متقزمين ووزنهم زائد	
تقسيم جغرافي	ريف	٣٠,٨	٢٩,٣	٧١,٣	٣٣,٨	٢٠,٦	١٣,٤
	حضر	٣١,٩	٢٨,٨	٧٤,٣	٣٤,٢	٢٥,٣	١٥,١
حسب الارباع الاقتصادية	الربع الأول (الافقر)	٣٤,٠	٢٧,٩	٦٦,٢	٢٧,٦	٢٠,٠	١٤,٦
	الربع الثاني	٣٢,٣	٢٨,٩	٧١,٢	٣٢,٤	٢٢,٢	١٥,٠
	الربع الثالث	٢٩,٢	٢٨,٧	٧٥,١	٣٦,٦	٢٢,٨	١١,٩
	الربع الرابع (الاغني)	٢٧,٢	٢٦,٦	٧٥,٣	٣٧,٥	٢٠,٣	١٢,٥
الإجمالي		٣١,٢	٢٩,٢	٧٢,٦	٣٣,٩	٢٢,٣	١٤,٠

المصدر: Ecker, Olivier, Perrihan Al-Riffai, Clemens Breisinger, and Rawia El-Batrawy. Nutrition and economic development: Exploring Egypt›s exceptionalism and the role of food subsidies. IFPRI, Washington DC, ٢٠١٦.

١٥ انظر على سبيل المثال: بوابة الأهرام الإلكترونية ، ١٠ مايو ٢٠١٧. الموقع الإلكتروني: https://is.gd/Z٢OpUH (تم الاطلاع على الموقع بتاريخ ١ أغسطس ٢٠١٨).

١٦ International Monetary Fund (IMF), Regional Economic Outlook: Middle east and central Asia, Washington DC: IMF, ٢٠٠٧. p. ٣٢.

١٧ Paul Weber and John Harris, Egypt and food security, Al-Ahram Weekly, ٢٣ - ٢٩ October ٢٠٠٨, Issue No. ٩١٩.

١٨ عمرو عدلي ٢٠١٦، مرجع سابق. ص ٤٣.

١٩ فرانسيس مور لابيه وجوزيف كولينز (ترجمة أحمد حسان)، صناعة الجوع: خرافة الندرة، سلسلة عالم المعرفة رقم ٦٤، المجلس الوطني للثقافة والاداب- الكويت، ١٩٨٣. انظر أيضاً، والدن بيللو (ترجمة خالد الفيشاوي)، حرب الغذاء وصناعة الازمة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٢.

٢٠ Stiglitz, Joseph E. «Capital market liberalization, economic growth, and instability.» World development ٢٨, no. ٦ (٢٠٠٠): ١٠٧٥-١٠٨٦.

٢١ Moustafa Abdalla and Sherine Al-Shawarby. "The Tamween Food Subsidy System in Egypt, Evolution And Recent Implementation Reforms" In Billion ١,٥ Alderman, Harold, Ugo Gentilini, and Ruslan Yemtsov, (eds). The People Question: Food, Vouchers, Or Cash Transfers?. The World Bank, ٢٠١٧. Pp.١٠٧ - ١٥٠.

٢٢ Ecker, Olivier, Perrihan Al-Riffai, Clemens Breisinger, and Rawia El-Batrawy. Nutrition and economic development: Exploring Egypt›s exceptionalism and the role of food subsidies. IFPRI, Washington DC, ٢٠١٦.

٢٣ Unicef, http://www.unicef.org/progressforchildren/٢٠٠٦n٤/undernutritiondefinition.html

٢٤ Olivier Ecker et al., Nutritional Economic Development; exploring Egypt's exceptionalism and the role of food subsidies, IFPRI, Washington DC, ٢٠١٦, pp ٤١-٤٢.

الزراعية والمبيدات وكذلك الميكنة الزراعية. واكتمل هذا التوجه عبر إنشاء السد العالي والذي بدوره أدى إلى تحويلٍ كاملٍ لأراضي الوادي والدلتا إلى الري الدائم وزاد من إمكانيات التكثيف الزراعي خاصة في صعيد مصر. كان لهذه الثورة الخضراء آثارها الإيجابية في رفع معدلات الإنتاج الزراعي وزيادة إنتاجية الوحدة الزراعية ورفع كفاءة الفلاحين ورفع معدلات الاكتفاء الذاتي من العديد من المحاصيل وأيضاً زيادة الصادرات من بعض المحاصيل الزراعية مثل القطن.

وإذا نظرنا إلى هيكل الملكية بآخر تعداد زراعي (تعداد ٢٠١٠) نلاحظ أن أحد أهم الملامح الأساسية لهيكل الملكية الزراعية في مصر هو أن صغار الفلاحين الذين يملكون حيازات أقل من خمسة أفدنة يمثلون ٩٠٪ من هيكل الملكية. وأن الأسر الزراعية التي تمتلك أقل من واحد فدان هي الأكثر وتمثل نحو ٣٧,٧٪ من المجتمع الزراعي. ترتفع هذه النسبة إلى ٦٩٪ لمن هم أقل من ثلاثة أفدنة في حين نحو ٩٪ يملكون أقل من ٢٠ فداناً وواحد في المئة من الملاك يملكون أكثر من ٢٠ فداناً لكنهم يملكون ٢٤,٩٪ من المساحة المزروعة. يمثل صغار الفلاحين (أقل من خمسة أفدنة) إذن، المكوّن الأساسي للزراعة في الوادي والدلتا وهم قلب الزراعة المصرية والمنتجون الأساسيون للغذاء.

رسم بياني ١: التوزيع النسبي لمساحات الحيازات الزراعية والحائزين الزراعيين وفقا للتعداد الزراعي لسنة ٢٠١٠

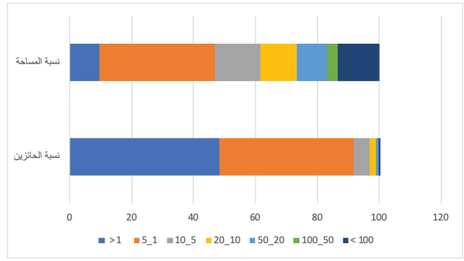

المصدر: بواسطة الباحث استناداً إلى النتاج النهائية للتعداد الزراعي لعام ٢٠١٠، قطاع الشؤون الاقتصادية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ٢٠١٠.

رغم ارتفاع عدد السكان من ٢٨ مليون عام ١٩٦٠ إلى حوالي ٩٥ مليون عام ٢٠١٧، إلا أن الزراعة المصرية لاتزال توفر قدراً كبيراً من الاكتفاء الذاتي وحصة مهمة من الصادرات المصرية رغم تغيرات السياسة الزراعية وتفاقم الضغوط التي يتعرض لها المنتجون الزراعيون الأساسيون للغذاء وهم صغار الفلاحين. في عام ٢٠١٥ كان إنتاج القمح في حدود ١,٥ مليون طن في الستينيات وصل إلى ٤ مليون طن في منتصف الثمانينيات ويتراوح الآن بين ٧ و٨,٥ ملايين طن. وتنتج مصر نحو ٢٢,٥ مليون طن من الحبوب، ونحو ١٠ ملايين طن من الخضر، ونحو ١٠ ملايين طن من الفواكه، و٣ ملايين طن من بنجر السكر ونحو ١٥,٩ مليون طن من قصب السكر . وتوفر الزراعة المحلية نحو ٦٣٪ من احتياجات السكان المصريين الغذائية. وتساهم بنحو ١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٠/٢٠٠٩. وفي عام ٢٠١٢ كانت الصادرات الزراعية تمثل ١٧٪ من الصادرات و٢٦٪ من الواردات.

رسم بياني ٢: نسبة الاكتفاء الذاتي لبعض المحاصيل الزراعية والمنتجات الغذائية الأساسية سنة ٢٠١٣

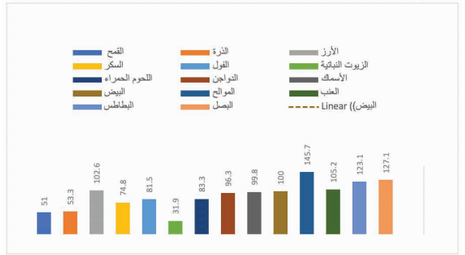

المصدر:
Aboulnaga، A.، I. Siddik، W. Megahed، E. Salah، S. Ahmed، R. Nageeb، D. Yassin، and M. Abdelzaher. «Study on small scale family farming in the Near East and North Africa region. Focus country: Egypt. Rome (Italie) : FAO

يتضح من الجدول رقم (٣) حجم الفجوة الغذائية والحالة الكلية لإنتاج الغذاء حيث يقارب الاعتماد الغذائي الذاتي نسبة ٦٤٪، وهي تعبر عن وضع جيد نسبيًّا مقارنة بدول عديدة في العالم العربي. على سبيل المثال تصل نسبة الاعتماد الذاتي لدول المغرب العربي إلى ٤٩٪ وهي ذات النسبة للأردن وسوريا ولبنان وتقل النسبة في دول الخليج لتصل إلى حدود ٢٠٪. . ووفقاً لتقرير حالة الغذاء للمنظمة العربية للزراعة سنة ٢٠١٣ تساهم مصر بحوالي ٢٥,٦٪من إجمالي الناتج الزراعي، تليها السودان بنسبة ١٦,٢٪ ومن ثم الجزائر بنسبة ١١,٥٪ والمغرب ٩,٦٪ والسعودية بنسبة ٩,٥٪ .

لكن هذه البيانات لا تعطي صورة حقيقة عن عمليات التوزيع وآليات النفاذ للأسر والأفراد إلى الغذاء. وهذه إحدى إشكاليات سياسات الأمن الغذائي التي تتبعها مصر والتي تُعنى بالوفرة على المستوى الكلي ومن أي مصدر (زراعة أو استيراد أو معونات غذائية) ولا تعنى بالمسائل المتعلقة بالتوزيع والحصول على الغذاء على مستوى الوحدات المعيشية. فقد أوضح الباحث الاقتصادي الهندي أمارتيا سين (الحاصل على نوبل في الاقتصاد) في كتاب الفقر والمجاعات ، أن توفّر الغذاء على المستوى القومي لا يعني تماماً حصول الأفراد والأسر عليه، فقد تنتشر المجاعات ويزداد الجوع بينما السلع حاضرة في الأسواق، ولكن تعجز الأسر والأفراد عن الحصول عليها لعدم توفر الأموال. كما أن الاكتفاء الذاتي لا يأخذ في الاعتبار مسألة جودة الغذاء والتكلفة البيئية والاجتماعية لإنتاجه.

خلال التحول النيوليبرالي من سبعينيات القرن العشرين إلى العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، مرت السياسة الزراعية المصرية من دعم الإنتاج الزراعي عبر توفير البذور المحسنة والأسمدة والمبيدات بأسعار إلى سياسة تقلص من دعم المنتجين الزراعيين الصغار وفتح الأبواب أمام المستثمرين في القطاع الزراعي والزراعات التصديرية. كانت وطأة التحرر الاقتصادي كبيرة على الفلاحين. منذ عام ١٩٨٧ بدأت الحكومة في تحرير السياسة السعرية والتوريد الإجباري لـ١٢ محصولاً في هذه المرحلة تم استثناء القطن والأرز والقصب وقد لحق هذه الإجراءات كل من الأرز والقطن في عامي ١٩٩٠ و١٩٩٤، ولم يبق غير القصب الخاضع حتى الآن لسلطة الدولة. كذلك تم إلغاء دعم مستلزمات الإنتاج ما عدا سماد السوبر فوسفات، كما تم أيضاً تقليل كميات المبيدات منخفضة الأسعار الموجهة لمقاومة دودة القطن عام ١٩٩٧. وبدا السماح للقطاع الخاص بالمتاجرة في مستلزمات الإنتاج الزراعية وفي استيراد الأعلاف منذ عام ١٩٩٣. كما تم التخلص من أراضي مزارع الدولة التي تم تأسيسها بالحقبة الناصرية وبيعت المساحة الأكبر منها للقطاع الخاص.

أظهرت السياسات الزراعية منذ بداية عصر السادات عداء ملحوظاً لنمط الإنتاج الصغير، فقد تركز دعم الدولة على المساحات الكبيرة ومشروعات الاستصلاح الزراعي الكبير في الصحراء. كانت هذه التوجهات بدعم وايعاز من الوكالة الأمريكية للتنمية التي لعبت دوراً محورياً في رسم السياسات الزراعية خلال العقود الثلاثة الماضية. اقترحت الوكالة على الحكومة المصرية خلال عصر

فقد انخفضت المساحة المزروعة من الفول من ٣.٦ آلاف فدان عام ٢٠٠٠ إلى ١.٤ آلاف فدان بانخفاض قدره ٦٥٪ من المساحة المزروعة دون أن يثير هذا انتباه القائمين على السياسات الغذائية والزراعية خاصة أن الفول يمثل مصدراً أساسياً للبروتين النباتي في مصر وبالتالي اتجهت الدولة نحو الاستيراد لتوفير الاحتياجات المحلية من الفول، هذا بالإضافة إلى خسارة المنافع الأخرى للفول من تحسين خواص التربة واستخدام مخلفاته كعلف حيواني.

القسم الثاني: واقع وتحديات تطبيق السيادة الغذائية في مصر

١. دستور يدعم السيادة الغذائية وإجراءات وقوانين تناهضها

« لكل مواطن الحق فى غذاء صحي وكافٍ وماء نظيف، وتلتزم الدولة بتأمين الموارد الغذائية للمواطنين كافة، كما تكفل السيادة الغذائية بشكل مستدام، وتضمن الحفاظ على التنوع البيولوجى الزراعي وأصناف النباتات المحلية، للحفاظ على حقوق الأجيال». الفقرة السابقة هي نص المادة ٧٩ من دستور مصر الحالي والذي تم التصويت عليه عام ٢٠١٤ عبر استفتاء شعبي. يعدّ إقرار السيادة الغذائية بالدستور انتصاراً مهماً لمجموعة من المنظمات والفاعلين والمنخرطين في مجال حقوق الفلاحين والحقوق البيئية والزراعة المستدامة. ورغم أهمية هذه المادة ودورها في دسترة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والانتقال بالدستور المصري إلى مصاف الدساتير الرائدة بالمنطقة في إقرار السيادة الغذائية إلا أن خفوت الحركة الاجتماعية بالإضافة إلى غياب قوى برلمانية داعمة لسن قوانين التحول نحو السيادة الغذائية بعد عام ٢٠١٤ أدى إلى تحويل هذه المادة الرائدة وغيرها من المواد التقدمية بدستور ٢٠١٤ إلى «حبر على ورق». فهذه المادة غير مفعّلة وتقوم السلطة التنفيذية بتجاهلها وتمضي قدماً في السياسات النيوليبرالية التي تزيد من تفاقم أزمات مصر الزراعة والغذاء والانتقاص من السيادة الغذائية. لم يتم سنّ قوانين لتحويل ما احتوت عليه المادة ٩٧ إلى منظم للسياسة الزراعية والغذائية للبلاد، ولم تكتفِ السلطة القائمة بالقوانين القديمة المناهضة للسيادة الغذائية، بل شرعت في إقرار قوانين واتخاذ إجراءات جديدة تمثل تناقضاً صريحاً مع مفهوم وآليات تحقيق السيادة الغذائية، وسوف نركز في الفقرات التالية على بعض هذه المسائل التي تنتقص من السيادة الغذائية في مصر.

٢. البذور المهندسة وراثياً في مصر

يعدّ إنتاج وتداول الأغذية المعدلة وراثياً إحدى القضايا المركزية في مسألة السيادة الغذائية. وهناك العديد من الأسباب التي تفسر عدم توافق الأغذية المعدلة وراثياً مع مبادئ السيادة الغذائية يمكن الإشارة إلى بعضها في النقاط الآتية:

- **تحد التقاوي المعدلة وراثياً من التنوع البيولوجي وتجبر المزارعين على استخدام أساليب زراعة صناعية بدلاً من استخدام الزراعة البيئية؛**
- **تزيد من هشاشة النظم الزراعة وتزيد من اعتماد الفلاحين على المبيدات (خاصة التي يتم تسويقها كحزمة متكاملة مع البذور المعدلة وراثياً مثل تقاوي مونسانتو ومبيد راوند اب الذي تنتجه ذات الشركة)؛**
- **تساعد على نمو الاحتكارات حيث تجعل البذور المعدلة وراثياً الفلاحون يفقدون استقلالهم عبر الاعتماد على الشركات التي تنتج البذور واضطرارهم لشراء التقاوي كل عام وعدم إعادة إنتاج التقاوي التي يحتاجونها؛**
- **تزيد من تكاليف الزراعة وتعريض الفلاحين للمخاطر المالية وتقييد قدرات الفلاحين والتأثير سلبا على الممارسات المحلية لضمان الغذاء والاستدامة الاقتصادية للفلا حين ؛**
- **هناك شكوك كبيرة حول الأمان الغذائي للأغذية المعدلة وراثياً على المدي الطويل و»عدم يقينية» آثارها السلبية على صحة الانسان والحيوان لا يعني بالضرورة انها «آمنة».**

ورغم أن مصر ليست من الدول الرائدة في هذا المجال، إلا انها بدأت عبر شراكة أمريكية منذ تسعينيات القرن الماضي في المضي قدماً نحو تبني رؤية تعتقد في أن الأغذية المعدلة وراثياً هي الحل لأزمة الغذاء المستعصية في مصر. ففي عام ١٩٩٠ تم تأسيس مركز أبحاث الهندسة الوراثية التابع لوزارة الزراعة وفي عام ١٩٩٢ بدأ تعاون بين المعهد ومشروع الهندسة الحيوية الزراعية للتنمية المستدامة بجامعة ميتشاجن الأمريكية. كان هذا التعاون بتمويل من مكتب المعونة الأمريكية للتنمية بالقاهرة USAID . وقد كان لهيئة المعونة الأمريكية دوراً بارزاً في توجيه الزراعة المصرية والبحث العلمي الزراعي نحو رعاية ودعم النباتات المعدلة وراثياً، وأصبحت فكرة أن الأغذية المهندسة وراثياً هي الحل لمشكلة التبعية الغذائية في مصر هي الفكرة المسيطرة على أفكار الباحثين في مركز الأبحاث الزراعية والباحثين والخريجين من كليات الزراعة المصرية.

ظلت المسألة محصورة في نطاق الأبحاث داخل معامل كليات الزراعة ومعاهد البحوث الزراعية حتى عام ٢٠٠٨. في ذلك العام حصل صنف (Bt . YG، Bacillus thuringiensis . Ajeeb) على موافقة زراعته وتداوله تجارياً من هيئة الأمان الحيوية التابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بمصر. وبذلك صارت مصر أول دولة في شمال أفريقيا تسمح بزراعة البذور المعدلة وراثياً بأرضها. بدأت القصة عام ١٩٩٩ حين قامت شركة Fine Seeds international ومقرها في القاهرة بالتواصل مع شركة مونسانتو من أجل استيراد مبيد الحشائش الأكثر رواجاً وجدلاً في العالم)راوند أبRoundup). لكن شركة مونسانتو اقترحت على الشركة المصرية الحصول على وكالة لتطوير وتسويق الذرة المعدلة وراثياً عجيب يو . جيAjeeb YG في مصر. هذا الصنف طوره علماء يعملون لصالح شركة مونسانتو في جنوب أفريقيا من خلال التقاطع عبر الهندسة الوراثية صنف الذرة المعدل وراثياً MON٨١٠ مع صنف ذرة مصري محلي يسمى عجيب وقد تم تسجيل الصنف الناتج (Ajeeb YG) باسم شركة مونسانتو.

وافقت شركة Fine Seeds international على هذا العرض بأن تكون الكيان المصري المعني بالحصول على الموافقات اللازمة لترخيص تسويق وتوزيع الذرة المعدلة وراثياً في مصر وبدأت عام ٢٠٠٠ بإجراءات حصول المنتج على الرخص اللازمة وقد حصلت على تسجيل وإمكانية تداول وبيع واستهلاك الصنف في ٢٠٠٨، وبالفعل تم استيراد أول شحنة من جنوب أفريقيا في هذا العام وزرع الصنف في ١٠ محافظات

. وقد استمر تداول هذا الصنف وزراعته في مصر من عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١٢ إلى أن أصدر وزير الزراعة المصري في ذلك الوقت المهندس رضا إسماعيل مرسوم رقم ٣٧٨ بشهر مارس ٢٠١٢ يعلق تسجيل الذرة المعدلة وراثياً في مصر. ومنذ ذلك الحين لم تتم الموافقة على تسويق وتداول الأصناف المعدلة وراثياً في مصر. خلال هذه الفترة تمت زراعة حوالي ٣٨٠٠ فدان (حوالي ١٥٩٦ هكتاراً). ورغم أهمية قرار وقف زراعة الصنف المعدل وراثياً، إلا أنه لا يوقف احتمال عودة استخدام الأغذية المعدلة وراثياً في مصر حيث ان قانون الأمان الحيوي الذي تم تمريره مؤخرا بالبرلمان المصري قد يسهل الإجراءات اللازمة للحصول على الموافقة لتسويق زراعة وتداول المحاصيل المعدلة وراثياً.

هناك جانب آخر لا يقل أهمية في ما يتعلق بتداول الأغذية المعدلة وراثياً في مصر وهو الاستيراد للمنتجات الغذائية والأعلاف التي تحوي نباتات معدلة وراثياً. ورغم توقف زراعة الأغذية المهندسة وراثياً في مصر عام ٢٠١٢، إلا أن استيراد الأطعمة البشرية والأعلاف التي تحوي مواد معدلة وراثياً. حيث إنه لا يوجد أي حظر لاستيراد الأغذية المعدلة وراثياً في حال كان مصرحاً لها في دولة المنشأ، وكذلك إن كان مصرحاً لها بالتصدير. على سبيل المثال مصر تستورد ما يقرب من ٨,٨ ملايين طن من الذرة و٢,٠ مليوني طن من فول الصويا سنوياً من أجل الأعلاف الحيوانية وإنتاج الزيوت النباتية ، ويتم الحصول عليها بشكل كبير من أسواق عالمية تقوم بتسويق الأنواع المعدلة وراثياً بشكل علني. وتسمح حكومة مصر باستيراد المنتجات المعدلة وراثياً التي تمت الموافقة عليها واستهلاكها في بلد المنشأ.

٣. الانضمام إلى اتفاقية الأوبوف UPOV

الأوبوف UPOV هو اتحاد حماية الأصناف الجديدة من النباتات، وهي منظمة دولية مقرها جنيف، سويسرا. تمنح اتفاقية UPOV حماية شبيهة بالبراءات لمربي البذور (منتجي التقاوي). تم إنشاء المنظمة من قبل الدول الغربية عام ١٩٦١. في ٢٧ مارس ٢٠١٧ وافق البرلمان المصري على الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية الأصناف الجديدة UPOV.
هذه الاتفاقية مناهضة لمسألة السيادة الغذائية حيث إنها تدعم حقوق منتجي التقاوي وشركات البذور. تمنع الاتفاقية الفلاحين من إنتاج وإعادة إنتاج البذور التي يزرعونها كما انها تحد من قدرات الدولة المصرية على تربية النباتات أو نقل التكنولوجيا. ويتم اجبار المربين الوطنيين وشركات البذور المحلية على شراء التقاوي من الشركات الأجنبية. فبدلاً من أن يحمي البرلمان المصري حق المواطنين في الغذاء وفلاحيه في إنتاج الغذاء كما ينص الدستور، فإنه يحمي مصالح الشركات. تؤكد الباحثة هالة بركات أنه تم تصميم UPOV لتعزيز سيطرة واحتكار الشركات العاملة في مجال تربية النباتات وإنتاج التقاوي. وهذه الاتفاقية تضعف من حقوق المنتجين الزراعية وتضر بالمصلحة العامة لعموم للمصريين . تستورد مصر التقاوي الزراعية خاصة في الخضر مثل الطماطم. وفقاً لهذه الاتفاقية يمكن للشركات مقاضاة الفلاحين والمزارعين المحليين في حال إعادة استخدامهم هذه التقاوي وقد يضطرون لدفع غرامات.
يتم انتقاد UPOV من قبل العديد من اتحادات الفلاحين ومنظمات المجتمع المدني في دول الجنوب حيث إنهم يرون أن الاتفاقية لا تعترف بالثقافة الزراعية للفلاحين وكذلك لا تعترف بأن الأصول الوراثية النباتية ليست بالأساس ملكاً للشركات أو للمربين، ولكنها ملك لجميع البشر. يرى منتقدو الاتفاقية أنها تخدم الشركات متعددة الجنسيات. كذلك فإن المجتمعات الأصلية تعارض ما يمكن وصفه بـ»القرصنة البيولوجية» حيث تقوم الشركات بتحويل أصولهم الوراثية إلى ملكية خاصة محمية باتفاقية دولية.
تم إقرار الاتفاقية من دون نقاش مجتمعي، ولم تتمكن المنظمات التي تمثل الفلاحين الذين سيتأثرون سلبًا من مثل هذه الاتفاقيات من المشاركة في المناقشة حول الموضوع، وتم إقراره رغم رفض بعض النواب وعرضهم خطورة هذه الاتفاقية على حقوق الفلاحين، ومعارضتها الصريحة لنص المادة ٧٩ من الدستور الحالي . هذا الوضع يعقد من إمكانية تحقق السيادة الغذائية في المستقبل. الغريب أن الانضمام إلى هذه الاتفاقية لم يكن إجبارياً، ولم يضع الاتحاد الأوروبي شرط الانضمام للاستمرار بالمتاجرة معه ولكن يبدو أن ضغط أصحاب المصالح هو من أنتج الموافقة على هذه الاتفاقية.
بدلاً من أن تعدل الحكومة المصرية القوانين القائمة المناهضة للسيادة الغذائية وتدعم حرية تداول التقاوي وتدعم التنوع النباتي ومشاعية الأصول النباتية وحرية تبادلها وحماية الملكية الجماعية للأصول الجينية المصرية ودعم بحوث حماية وتصنيف وتسجيل الأصول النباتية، فإن الدولة تساعد عمليات من شأنها زيادة تأكل التنوع البيولوجي، ودعم الاحتكار للشركات للثورة الجينية وهيمنة الشركات على البذور وبالتالي الغذاء.

٤. تعديلات قانون الزراعة

بتاريخ ٢٢ أبريل ٢٠١٨ وافق البرلمان المصري على تعديلات قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦، وفقاً لمشروع القانون الذي تقدمت به الحكومة بتاريخ ديسمبر ٢٠١٧. اشتملت ثلاث مواد (كما هو واضح في الإطار) ويهدف التعديل إلى حظر وتقليص المساحات المزروعة من المحاصيل عالية الاستهلاك للمياه وتغليظ العقوبات على المزارعين المخالفين. الهدف المعلن من هذه السياسة هو ترشيد استهلاك المياه.

إطار ١ : تعديلات قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦.
المادة ١: لوزير الزراعة طبقا للسياسة العامة التي تقررها الدولة بقرار منه، بعد التنسيق مع وزير الموارد المائية والري، أن يحظر زراعة محاصيل معينة في مناطق محددة.

المادة ٢: لوزير الزراعة طبقا للسياسة التى تقررها الدولة بالتنسيق مع وزير الموارد المائية والري، أن يحدد بقرار منه مناطق لزراعة محاصيل معينة دون غيرها من الحا صلات الزراعية، وله أن يستثني من ذلك مزارع الوزارة والحقول الأخرى التي تستعمل للتجارب والإكثار الأولى للمحاصيل.

المادة ١.١: يعاقب كل من خالف القرارات التي تصدر تنفيذا لأحكام المواد (١، ٢، ٣، ٤،/ أ، ب، ج، د، ٢١ فقرة أولى) من هذا القانون، بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبالغرامة التي لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه، ولا تزيد على عشرين ألف جنيه، عن الفدان الواحد أو كسور الفدان، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كما يحكم بإزالة المخالفة على نفقة المخالف».

المصدر: الجريدة الرسمية، عدد (٢٠ مكرر)، مايو ٢٠١٨.

يعتبر الأرز من أكثر المحاصيل المتضررة من هذه الإجراءات. فقد قررت الحكومة المصرية تقليص مساحة زراعة الأرز إلى ٧٢٣ ألف فدان، بعد أن كانت المساحة المقررة في عام ٢٠١٧ مليون و٧٠ ألف فدان. الأرز هو محصول الحبوب الوحيد الذي تحقق فيه مصر اكتفاءً ذاتياً، ويمثل الإنتاج المحلي ١٠٢,٨٪ من الاستهلاك عام ٢٠١٤، أي بزيادة ٢,٨٪ وتقدر القيمة المنتجة منه حوالي ٣ ملايين طن . ويعد الفلاح المصري من أفضل منتجي الأرز في العالم، حيث يحقق أحد أعلى معدلات الإنتاجية في العالم للفدان (٣,٨ أطنان للفدان). بالإضافة إلى أهميته الغذائية والاقتصادية لسبل عيش فلاحي الدلتا، فإن الأرز هو الأنسب للنظام الإيكولوجي. الزراعي لمناطق شمال الدلتا حيث أن أراضي شمال الدلتا تتميز بطابع زراعي بيئي هش ومعرض بسهولة للتدهور نتيجة ارتفاع الملوحة تحت تأثير مياه البحر القريبة. وتتأثر ٢٥ . ٣٠٪ من أراضي الدلتا بهذه الظاهرة . يعلم الفلاحون وكذلك المهندسون الزراعيون والخبراء الدوليون والمحليون أن زراعة الأرز في الدلتا خاصة في شمال الدلتا (محافظات كفر الشيخ والبحيرة) ليست مجرد خيار اقتصادي أو أمان غذائي للفلاحين فقط، ولكنه أيضاً ضرورة بيئية تحتمها هشاشة النظام البيئي . الزراعي لتلك الأراضي.

لهذا يعتبر تقليص زراعة الأرز خطراً على السيادة الغذائية بسبب تهديده البيئة الزراعية والنظام البيئي بالدلتا، وكذلك تهديده للأصناف البلدية المخزنة في منازل الفلاحين لاستهلاكها، وتهديده للموروث الثقافي والاجتماعي لسكان الشمال، كما أنه يدمر سبل عيش الفئات الأكثر فقراً من فلاحي شمال الدلتا.

٥. التحديات التي تواجه النظام الزراعي . الغذائي المصري

مما سبق يمكن لنا القول إن النظام الغذائي . الزراعي الحالي يواجه مجموعة من التحديات العديدة والمتشابكة. ويمكن اختصار التحديات الأساسية التي تواجه النظام الغذائي الزراعي في مصر في ما يأتي:

- **التحدي الغذائي: والذي يتمثل في توفير غذاء آمن وصحي وكافٍ ومناسب لجميع السكان وفقاً لاحتياجاتهم العمرية والنوعية والثقافية.**
- **التحدي الصحي: الحالة الصحية للمنتجين الزراعيين والمستهلكين للغذاء وأمراض الغذاء ومشكلات سوء التغذية والتقزم والسمنة التي تصيب ثلاثة أطفال من كل أربعة في مصر.**
- **التحدي الاقتصادي: تدهور الأوضاع الاقتصادية للفلاحين، وارتفاع فاتورة استيراد الغذاء.**
- **التحدي الاجتماعي: حماية المنتجين الزراعية وخلق مهن جديدة في القطاع الزراعي وتحقيق الرفاه الاقتصادي للمنتجين الزراعيين ودعم منظومة الدعم للفلاحين.**
- **التحدي السياسي: المتمثل في غياب إرادة سياسية حقيقية لبناء السيادة الغذائية.**
- **التحدي البيئي: صيانة الموارد الطبيعية المتهالكة ووقف هدر الموارد خاصة الأراضي والمياه والأصول النباتية. كذلك الأزمات حول مياه النيل والنزاعات حول مشروعات الاستصلاح الزراعي.**
- **التحدي العلمي والتكنولوجي: نقص المعرفة في مجال التكنولوجيا البديلة والحاجة إلى تطوير الأبحاث في مجال الزراعة البيئية وصيانة الموارد الطبيعية.**

رسم توضيحي ١: التأثير المتبادل للتحديات التي تواجه تحقيق السيادة الغذائية في مصر

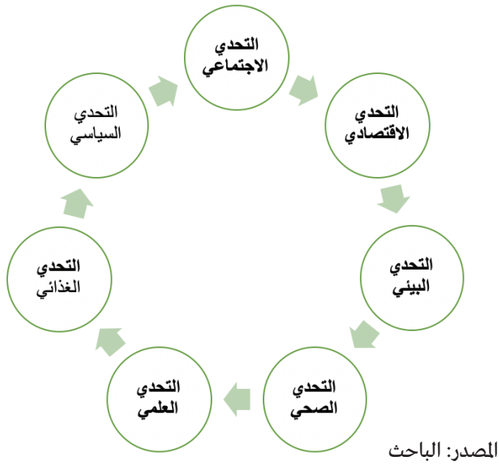

المصدر: الباحث

كما هو واضح في الشكل التوضيحي رقم (١)، هذه التحديات السابقة ليست منفصلة بعضها عن بعض ولكنها متداخلة التأثير والتأثر. فالتحدي الغذائي والصحي مرتبط بالتحدي الاقتصادي والاجتماعي. كما أشرنا فقد زادت المشكلات المتعلقة بالصحة العامة مع زيادة التحديات الزراعية وأيضاً نمت ظاهرة الفقر في الريف حيث يعيش ٧٠٪ من السكان الريفين تحت وطأة الفقر . وهذا بدوره مرتبط بالتحدي الصحي المتمثل في آثار تبني نمط غذائي معين على الصحة وآثار استخدام المبيدات على الصحة. ورغم ما حققته الثورة الخضراء ويحققه نمط الإنتاج الصغير من إنجازات على مستوى توفير الغذاء إلا أن الإفراط في استخدام المبيدات والاسمدة والري كان له أضرار جانبية مثل تدهور حالة التربة وتلوث المياه وزيادة المترسبات الضارة بالنباتات وأيضًا تدهور التنوع.

وكما يتضح من الرسم البياني رقم (٣) تدهورت حالة الأراضي في مصر وقت خصوبتها بشكل متزايد. ومن أهم مظاهر التدهور في الأراضي الزراعية ارتفاع مستوى الماء الأرضي، انخفاض نفاذة التربة لمياه الري، زيادة ملوحة التربة، انخفاض المكون الحيوي لتربة والمتمثل في أعداد الكائنات الدقيقة الطبيعية الموجودة بالتربة وتدهور بنائها وبطء الاستجابة للمدخلات الزراعية . ويؤكد محمد إبراهيم الشهاوي في دراسة عن الوضع الحالي في الزراعة المصرية أن نسبة الأراضي الزراعية المصرية متأثرة بالملوحة بما لا يقل عن ٥٠٪.

وهناك أيضاً التحدي العلمي والمعرفي والتمثل في سيطرة الأفكار الرافضة للحلول الإيكولوجية وتبني مراكز أبحاث العلوم الزراعية لرؤية داعمة للتكثيف الزراعي والحلول التي عادة ما تتجاهل تدهور النظام البيئي وتسبب مشكلات كارثية على المدى الطويل والمتوسط. فالتحدي العلمي متمثل في تغيير الثقافة العلمية للباحثين الزراعين ودعم دراسات وأبحاث النظم الزراعية والبيئة والغذائية متعددة التخصصات.

رسم بياني ٣: تدهور خصوبة التربة الزراعية من ١٩٨١ . ٢٠٠٥

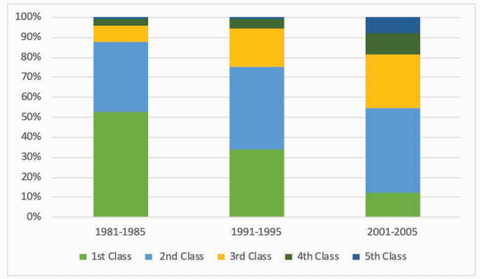

المصدر: بواسطة الباحث استناداً إلى النتاج النهائية للتعداد الزراعي لعام ٢٠١٠، قطاع الشؤون الاقتصادية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ٢٠١٠.

إن التداخل والتأثير المتبادل بين التحديات المختلفة التي تواجه النظام الغذائي . البيئي وتحد من إمكانيات تحقق السياسة الغذائية تتطلب مدخلاً تكاملياً واستراتيجية طويلة المدى تعمل على المستوى المحلي ولكنها تضغط على المستوى المركزي. استراتيجية تأخذ في الاعتبار طبيعة الغذاء كنظام متكامل ومتداخل.

القسم الثالث: من أجل تحقيق السيادة الغذائية

في ظل استمرار صغار الفلاحين كأهم منتج للغذاء ووصول نموذج الثورة الخضراء إلى حدوده البيئية واستمرار بل وتعقد أزمات الغذاء واستمرار معدلات سوء التغذية العالية وعجز أو فشل سياسات التنمية الزراعية والسياسات الغذائية القائمة، فإن هذا النظام الغذائي . الزراعي وصل إلى طريق مسدود. لذلك فإننا نطرح هنا مجموعة أفكار حول إعادة بناء نظام غذائي . زراعي بديل على أساس السيادة الغذائية والزراعة البيئية والاستغلال المتوازن والمستدام للموارد والتغذية الصحية الآمنة.

يهدف هذا القسم من الدراسة إلى مناقشة أدوات وأسس بناء السيادة الغذائية تشتمل الأسس المرتبطة بتحويل النظام الزراعي القائم نحو الزراعة البيئية وكذلك الأدوات والكيانات للأزمة لدعم السيادة الغذائية سواء داخل الأطر القائمة (الجامعات، منظمات المجتمع المدني، الاتحادات الفلاحية، جمعيات المستهلكين) أو بناء اطر جديدة (تعاونيات، بنوك بذور، مزارع تشاركية ... الخ). الأسئلة الأساسية لهذا الفصل ليست فقط «ما هي السياسة التي يجب طرحها؟ «ولكن أيضاً «ما هي السبل التي يجب اتباعها والخطوط التي يجب النسج عليها لتطوير توافق مجتمعي حول بناء نظام غذائي . زراعي مستدام؟ وأخيراً، ما هو دور المجتمع المدني والفاعلين المحليين في تحقيق ذلك؟

١. الزراعة البيئية من أجل بناء السيادة الغذائية

كما هو واضح من الفصول المرجعية لهذا التقرير (انظر ورقة جوليانو مارتنلو ص ؟؟)، فإن مبدأ السيادة الغذائية يركز على حق المواطنين في النفاذ إلى غذاء صحي ومناسب ثقافياً. فالغذاء حق وليس سلعة مثل غيرها من السلع ولا يجب إذن أن يخضع لقوانين السوق ومنطق المكسب والخسارة والمضاربات التجارية. كما أن السيادة الغذائية تؤكد على حقوق منتجي الغذاء في العيش والعمل بكرامة وتضع السيطرة على الأراضي والرعي والمياه والبذور والثروة الحيوانية بين أيدي منتجي الغذاء المحليين وتحترم حقوقهم. وتهتم بإضفاء الطابع المحلي على النظم الغذائية، حيث توضع الأولوية لمسألة النفاذ إلى الغذاء وتسويقه على المستوى المحلي والإقليمي عن تزويد الأسواق العالمية البعيدة. وتأخذ مبادئ السيادة الغذائية في الاعتبار مسألة الحفاظ

رسم توضيحي ٢: الزراعة البيئية كممارسة فلاحية وحركة اجتماعية وعلم.

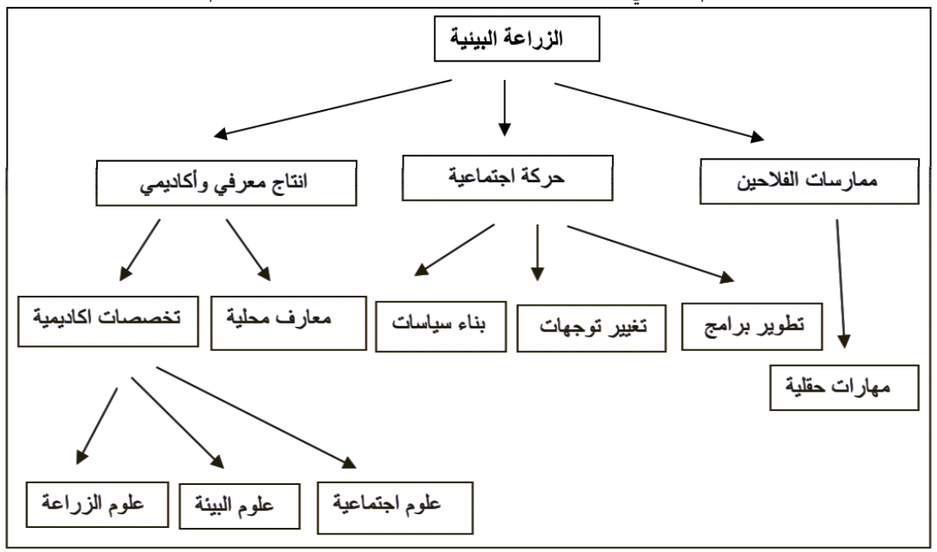

المصدر: بتصرف من كل من Méndez et al. ٢٠١٣ & A. Wezel et al ، ٢٠٠٩

على الموارد الطبيعية بحيث يتم استخدامها ومشاركتها بطرق مستدامة اجتماعياً وبيئياً للحفاظ أيضاً على التنوع البيولوجي. يتطلب ذلك بناء وتطوير نظم بحوث علمية زراعية مناسبة لدعم تطوير المعرفة الزراعية البيئية البديلة. وأخيراً تتطلب السيادة الغذائية أنظمة الإنتاج والتوزيع التي تحمي النظام الإيكولوجي وتقلل من انبعاثات غازات الدفيئة، وتجنب الأساليب الصناعية الكثيفة الاستخدام للطاقة والتي تضر بالبيئة وبصحة الانسان والحيوان.

السيادة الغذائية كإطار موجه للنظام الغذائي. الزراعي قائمة على نموذج الزراعة البيئية كأساس للإنتاج الزراعي وتنظيم العلاقة بين المنتجين الزراعيين والنظام البيئي والمجتمع. لذا يتطلب تحقيق السيادة الغذائية بناء وتطوير الزراعة البيئية. وكما يقول ابراهيما كوليبالي مسؤول التنسيقية العامة لمنظمات الفلاحين بمالي «لا توجد سيادة غذائية دون زراعة بيئية. وبالتأكيد، لن تدوم الزراعة البيئية بدون سياسة السيادة الغذائية التي تدعمها».

كما يوضح الشكل فإن الزراعة البيئية توصف بأنها علم، وفي ذات الوقت مجموعة من الممارسات الفلاحية والحركة الاجتماعية الشاملة. هذه الأذرع الثلاثة تمثل الأجنحة الثلاثة التي تحلق بها الزراعة البيئية.

الزراعة البيئية كممارسة فلاحية: ممارسات الفلاحين هي إحدى الركائز الأساسية لبناء الزراعة البيئية. ورغم المساهمات الكبيرة لنظم الزراعة الفلاحية السائدة في مصر في توفير الغذاء وتحقيق قدر كبير من الاكتفاء الذاتي والأمان الغذائي، إلاأنه لا يمكن اعتبارها زراعة بيئية أو مستدامة نظراً لخضوعها لأدوات الثورة الزراعية الخضراء واستمرار ممارسات التكثيف الزراعي والتسميد والري العالي وكثافة استخدام المبيدات، وبالتالي هناك مجال واسع للتغيير. ورغم أن هيمنة أساليب الثورة الخضراء على الزراعة الفلاحية، إلا أن ممارسات الفلاحين واحتكاكهم اليومي مع الأرض والمياه والنباتات تشتمل على بعض الممارسات التي تندرج تحت الزراعة ويمكن أن تستخدم كقاعدة لبناء الزراعة البيئية. على سبيل المثال أجبر نقص الأسمدة والمبيدات وغلاؤها إلى اللجوء إلى أساليب إيكولوجية مثل البيئات العضوية واستخدام السماد البلدي لتحسين خواص التربة واستخدام المصايد البيئية لمواجهة الحشرات الزراعية. كما أن الانتخاب المنزلي للتقاوي يعدّ عادة متوارثة لدى العديد من الأسر الفلاحية، ولا تزال تمارس في مناطق عديدة في الريف المصري. تحتاج هذه المبادرات والأفكار إلى أن تدمج بالمعارف البيئية . الزراعية.

إطار ٢: العمليات الإيكولوجية لتحقيق الكفاءة الإنتاجية للنظم الزراعية البيئية.
- **تقوية مقاومة الافات الزراعية (الأداء السليم لمكافحة الآفات عبر الأعداء الطبيعية)**
- **تقليل السمية من خلال التخلص من استخدام الأسمدة الكيماوية**
- **تحسين وظائف التمثيل الغذائي (المواد العضوية المتحللة ودورة النيتروجين)**
- **توازن النظم التنظيمية (دورات النيتروجين، توازن المياه، تدفق الطاقة، السكان)**
- **تعزيز حفظ وتجديد موارد التربة والمياه والتنوع البيولوجي**
- **زيادة الإنتاجية على المدى الطويل والحفاظ عليها**

المصدر: Altieri, Miguel A. (٢٠٠٠) Miguel A. Altieri and& Victor Manuel Toledo (٢٠١١).

إطار ٣ : آليات تحسين استدامة النظم الإيكولوجية الزراعية.
- **زيادة الأنواع النباتية والتنوع الجيني في الزمان والمكان.**
- **تعزيز التنوع البيولوجي الوظيفي (الأعداء الطبيعيون، الخصوم وما إلى ذلك)**
- **تعزيز المادة العضوية للتربة والنشاط البيولوجي**
- **زيادة غطاء التربة والقدرة التنافسية للمحاصيل**
- **التخلص من المدخلات والمخلفات السامة**

المصدر: Altieri, Miguel A. (٢٠٠٠) Miguel A. Altieri and& Victor Manuel Toledo (٢٠١١).

الزراعة البيئية كحركة اجتماعية: الزراعة البيئية كحركة اجتماعية تعمل على إزالة العقبات التي تعوق اعتماد الزراعة المستدامة كمحدد للسياسات الزراعية والبيئة. وتساعد الحركة الاجتماعية بشكل أساسي في تنظيم الفاعلين وتشكيل الروابط والاتحادات والتشبيك بين المجموعات النشطة في المجال وأيضاً في نشر المعارف حول الزراعة العضوية. الزراعة البيئية هي حركة اجتماعية وأداة سياسية لتحدي سياسات التحديث النيوليبرالي وأشكال الزراعة الصناعية وتقوم بفتح المجال لتبني سياسة زراعية جديدة، وليست مجرد تقنية زراعية أو ممارسة فلاحية. منذ بدايات القرن الحادي والعشرين نمت الحركة الاجتماعية التي تدعو وتدعم النظم الزراعية البيئية وتتبني حركة طريق الفلاح « فيا كمبيسينا» الزراعة البيئية كإحدى أهم ركائز السيادة الغذائية وكذلك يتم تبني الزراعة البيئية من قبل منظمات إقليمية مثل منتدى الشرق والجنوب الأفريقي (ESAFF) وشبكة المزارعين ومنظمات المنتجين الزراعيين في غرب أفريقيا (ROPPA . Réseau des organisations paysannes et de producteurs de l›Afrique de l›Ouest) وأيضاً لجنة غرب أفريقيا للبذور الفلاحية COASP Comite ouest africain . كذلك اتحاد الاستخدام التشاركي لإدارة استخدام الأراضي Participatory Ecological Land Use Management (PELUM) الذي يضم ٢٠٧ منظمات مجتمع مدني من ١٠ دول أفريقية. وكذلك حركة El Movimiento Campesino a Campesino والتي تعني من الفلاح إلى الفلاح وهي تهدف إلى التعليم الفلاحي التضامني والتي تضم العديد من دول أمريكا اللاتينية

وفي المنطقة العربي عام ٢٠١١ تأسست الشبكة العربية للسيادة الغذائية كجمعية مقرها بيروت وتضم الشبكة أعضاء من غالبية الدول العربية وشبكة شمال أفريقيا للسيادة الغذائية والتي تاسست عام ٢٠١٧ ولا تزال هذه الشبكات ضعيفة وتسعى إلى التطور لخلق حركة اجتماعية واسعة لدعم مبادئ السيادة الغذائية عبر التشبيك سواء على مستوى العالم العربي أو على مستوى شمال أفريقيا. أما في مصر فقد تبنت مجموعة من المنظمات السيادة الغذائية مثل المبادرة المصرية، الحقوق الجماعية، ومنظمة الحياة الأفضل، ومركز حابي للحقوق البيئية، ومنصة العدالة الاجتماعية، وجمعية نوايا كإطار لعملها. ودعمت تقنيات الزراعة البيئية عبر تأهيل صغار الفلاحين وتوفير التدريب لهم. وهذه المساحات رغم ضيقها إلا أنها تعبر عن إمكانات لتطوير الزراعة البيئية على المستوى المحلي. يمكن ان تلعب كليات الزراعة ايضا دورا مهما في ذلك حيث انه من الخطأ وضع المعارف الفلاحية في مقابل المعرفة العلمية للمهندسين الزراعيين. لا تتجاهل الزراعة البيئية معارف الفلاحين ولكنها تبني عليها من خلال مناهج بحث وتطوير تشاركية وأساليب تعلم ومدارس حقلية قائمة على التعلم المتبادل وتبادل الخبرات والمهارات بشكل يجمع بين الاجنحة الثلاثة للزراعة البيئية.

٢. نمط غذائي بديل من أجل السيادة الغذائية

نعني بالنمط الغذائي كميات ونسب ومجموعات الأطعمة والمشروبات المختلفة التي يستهلكها الفرد خلال وجباته الغذائية اليومية والتي تعبر عن طريقة الشخص المتكررة والمعتادة لاستهلاك الغذاء. أوضحنا في مواضع مختلفة من هذه الدراسة أن الوضع الحالي للتغذية في مصر مشوه ويشهد انتشاراً لظاهرة العبء المزدوج لسوء التغذية بالتزامن مع ارتفاع السمنة والأمراض المرتبطة بالتغذية غير المتوازنة. هناك حاجة ماسة إذن إلى إعادة التفكير في الأنظمة الغذائية المتبعة للمضي قدماً نحو نمط غذائي بديل يناسب النظام الغذائي . البيئي المنشود.

رسم توضيحي ٣: الغذاء يدمج العديد من المسائل والحقوق والقضايا الأساسية.

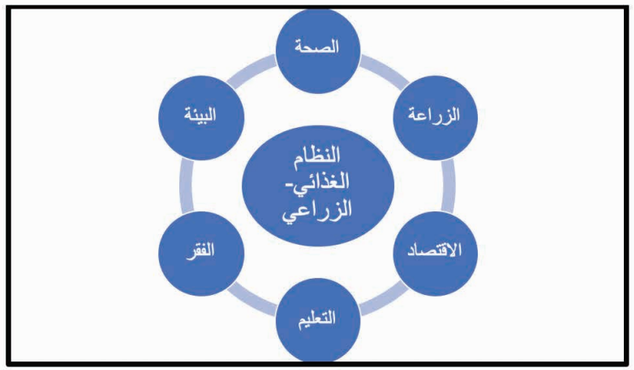

المصدر: بواسطة الباحث.

على العكس من منطق سياسات الأمن الغذائي القائمة على فكرة توفير الغذاء «من أي مكان» فإن الزراعة البيئية والسيادة الغذائية تقوم على أساس فكرة الغذاء من «مكان محدد» ومنتج «بطريقة محددة».
هذا التحديد يؤدي بدوره إلى بناء نمط غذائي صحي وبيئي ومستدام، لأن الاهتمام هنا ليس فقط بالكم ولكن أيضاً بالكيف.

عادة ما يتم التفكير في نمط التغذية على أنها مسألة فردية ويتم تناولها بمعزل عن النظام الزراعي. الغذائي المسيطر, لكن أوضحت الدراسات أن أنماط التغذية تتشكل من خلال النظم الغذائية، ولذلك فإن الربط بين الأنماط الغذائية والنظم الغذائية الزراعية أساسي. وقد أوضحت دراسة حول تناول الطعام العضوي على عينة من البالغين الفرنسيين أن تناول الطعام العضوي يقلل من خطر زيادة الوزن بنسبة ٢٣ ٪، كما أنه يقلل من مخاطر السمنة بنسبة ٣٠ ٪. وترجع دراسة أخرى إلى أن تناول الطعام العضوي يكون عادة نتاج نمط تغذية يعتمد بشكل أكبر على الفاكهة والخضروات وهي تحوي أحماضاً أمينية ومواد مضادة للأكسدة تحسن من عملية الهضم. أما الغذاء المعتمد على الطعام غير العضوي فإن الدراسة تؤكد أن التعرض للمبيدات الزراعية يزيد من السمنة ومن احتمالية الإصابة بمرض السكر . وكما أوضحنا أن السمنة وزيادة الوزن من المشكلات الأساسية للمصريين. ويمكن للتحول إلى الزراعة البيئية وتناول الطعام الخالي من المبيدات والأسمدة الكيماوية، تحسين الحالة الصحية للمصريين.

٣. مجالات الحركة المتعددة

من جانبنا نرى أن الحق في الغذاء مرتبط بتحقيق السيادة الغذائية. ويشتمل موضوع الحق في الغذاء على النفاذ إلى الأرض الزراعية واستخدامات الأراضي، البنية التحتية، المسألة البيئية، الصحة العامة، سياسات مكافحة الفقر والجوع ومسألة العدالة الاجتماعية. فالغذاء يربط بين السياسات على المستوى المحلي وعلى مستوى الدولة وأيضاً على المستوى الإقليمي ومستوى النظام العالمي. لذلك يحتمل الحق في الغذاء حزمة من الأجندات والفاعلين. فكما يوضح الشكل يتميز الغذاء بأنه يسمح بإدماج وتشبيك العديد من المسائل والحقوق والقضايا الأساسية التي تشغل المواطنين والمجتمع المدني.

عادة ما يتم تحديد السياسات الغذائية في مصر من قبل الدولة والسوق. منذ تطبيق سياسات الاقتصاد الحر تزيد حصة السوق تدريجياً في التحكم في تشكيل النظام الزراعي . الغذائي السائد. السوق والدولة هما اللاعبان الأساسيان في النظام الغذائي الزراعي المصري، ولكن بالطبع هناك تأثيرات للسوق العالمي الذي يساهم في التأثير على هيكل النظام الغذائي الزراعي المصري. فلا يمكن أن نغفل أن مصر أكبر مستورد عالمي للقمح وأيضاً تعتمد على السوق العالمي في توفير جزء أساسي من احتياجاتها من السكر واللحوم والزيوت. هذا بالإضافة إلى استيراد المدخلات الزراعية كالأسمدة والتقاوي والميكنة والتكنولوجيا الزراعية. من جهة أخرى تؤثر المؤسسات الدولية في السياسات التي تتبناها الدولة. حيث تلعب الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية مثل الاتحاد الأوربي والبنك الدولي وأيضاً هيئات المعونة الدولية خاصة هيئة المعونة الأمريكية دوراً أساسياً في رسم السياسات الزراعية.

يلاحظ أن دور المواطنين محدود. فعادة ما يتم التعامل معهم على أنهم سكان أو رعية، أو متلقي خدمة أو مستهلكين (زبائن). خلال سنوات طويلة كان نشاط المنظمات التي تتعامل مع مسألة الغذاء، تركز على تقديم المساعدات الغذائية للمحتاجين. وهذا الشكل من الفعل رغم أهميته لا يحاول التأثير على شكل النظام الغذائي الزراعي القائم ولكنه للأسف عادة ما يساعد على استدامة النظام القائم عبر سد نقاط ضعفه.

خلال السنوات الأخيرة وعلى خلفية انتفاضة ٢٠١١ نمت حركة ناشئة من المنظمات المعنية بالغذاء والزراعة تتحدى النظام القائم وتقوم بنقده وبناء حلول بديلة على هامشه. ما نقترحه هنا هو تقوية دور هذا النشاط للمجتمع المدني للتأثير على كل من السوق والدولة وذلك عبر نقد وتحدي النظام الغذائي القائم ووضع لبنات بناء نظام غذائي بديل. وكما يوضح الشكل رقم (٤) فإن دور المجتمع المدني وفقاً للتصور الذي نطرحه هنا هو دعم المواطنين بشكل متزايد ليكونوا قادرين على التأثير والتحكم في تنظيم وتشغيل نظم إنتاج وتوزيع واستهلاك الأغذية، وخلق أشكال وأساليب جديدة ومبتكرة لدمقرطة الغذاء وحوكمة آليات النفاذ إليه ومواجهة تسليع الغذاء والموارد الطبيعية. يمكن إحداث ذلك من خلال التأثير على السوق عبر خلق «مساحات للمناورة» لتنظيم إنتاج الأغذية وتوزيعها واستهلاكها بطريقة مختلفة: تطوير شبكات غذائية زراعية بديلة مثل شبكات المنتجين والمستهلكين، وأيضا بنوك البذور والمزارع الحقلية. كذلك التأثير على الدولة عبر إعادة تقييم السياسات الغذائية وبناء استراتيجيات محلية للغذاء وتطوير برامج التغذية المدرسية الداعمة لسلاسل التوزيع القصيرة والزراعة البيئية وتحويل أنماط الاستهلاك لأشكال أكثر صحية واستدامة.

في جميع أنحاء مصر وعلى خلفية الحالة الثورية عام ٢٠١١، تم تأسيس نقابات زراعية وأحزاب جديدة تبنت مبادئ السيادة

رسم توضيحي ٤: تأثير المجتمع المدني على السوق والدولة.

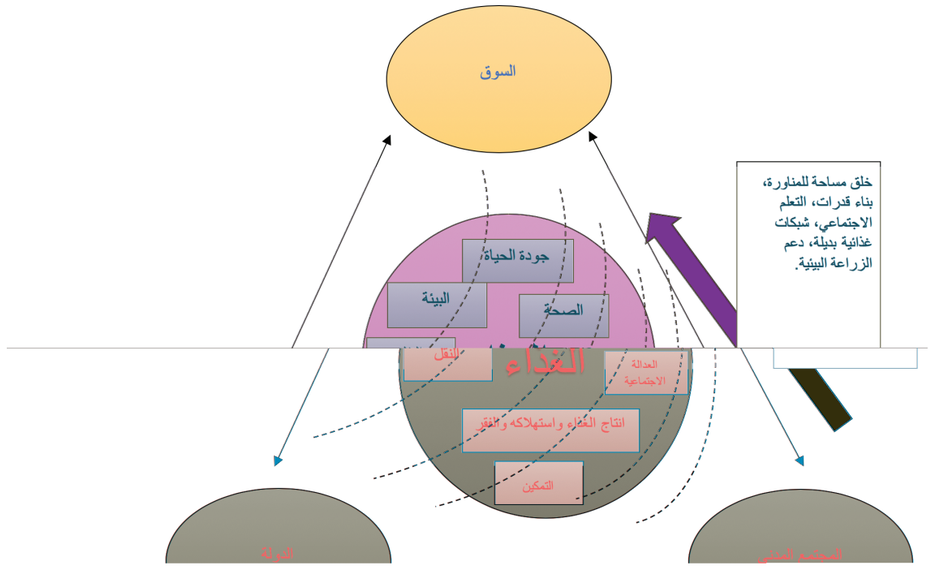

المصدر: بتصرف من

Renting، Henk، Markus Schermer، and Adanella Rossi. «Building food democracy: Exploring civic food networks and newly emerging forms of food citizenship.» International Journal of Sociology of Agriculture and Food 19، no. 3 (2012): 289 .307

الغذائية، وتطورت حركة الزراعة الحضرية في المدن الكبري، وكذلك نشأت مؤسسات معنية بصيانة الموارد والمؤسسات التعليمية التي تقدم برامج قائمة على الزراعة البيئية وأيضاً منظمات معنية بالتغذية السليمة أو توفير تغذية صحية بالإضافة للمنظمات الأكثر قدماً والتي تعنى بحقوق الفلاحين. بشكل عام، هناك حالة من النمو للتوجهات المرتبطة بالزراعة البيئية والنظام الغذائي البيئي البديل داخل المجتمع والأوساط الأكاديمية. وتعكس أهمية الربط بين البيئة والصحة والغذاء والفقر والعدالة الاجتماعية الفهم المنهجي الجديد للزراعة كنشاط اجتماعي وبيئي بالإضافة إلى كونها النشاط الاقتصادي. هذه التنظيمات لا تعمل ضمن إطار عام حول بناء شبكات غذائية بديلة أو بناء نظام غذائي بديل أو أيضاً بناء السيادة الغذائية للبلاد. ومن الأهمية بمكان أولاً عمل خريطة بالفاعلين في المجالات المتعددة والمرتبطة بمسألة السيادة الغذائية وبعد ذلك محاولة التشبيك بينهم وتطوير الأطر التي تسمح بالعمل المشترك بين هذه الفئات.

رغم اهمية التعاونيات كاداة اساسية في بناء كيانات بديلة الا ان اشكاليات الوضع الحالي للتعاونيات الزراعية التي تسيطر عليها الدولة ان الديموقراطية فيها صورية، والجمعيات العمومية دورها هامشي ومعطلة، كما انها تستبعد النساء. اضف الي ذلك صعوبة تاسيس تعاونية زراعية نظرا لتعدد الجهات التشريعات والرقابية مثل: قانون التعاون رقم ٩ لسنة ١٩٧٥ وقانون الجمعيات التعاونية الزراعية رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ وقانون التعاونيات الانتاجية رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ وقانون ١٢٣ لسنة ١٩٨٣ لتعاونيات الثروة السمكية وقانون ٢٨ لسنة ١٩٨٤ للاتحادات التعاونية. كل هذه التشريعات تواجه من يرغب في تاسيس التعاونية وتحد من قدرة الناس علي التنظيم وتحجم الحركة التعاونية[٢٥]. ادي هذا الشكل من «التعاون الدولاتي المعطل» الي هروب المبادرات الجديدة من استخدام كلمة تعاون او تعاونية رغم ان ممارستها هي في طبيعتها وجوهرها ممارسات تعاونية لكنها تاخذ شكل جمعية اهلية او جمعية تنمية مجتمع او شكل مؤسسة اقتصادية تعمل كتعاونيات[٢٦]. يقول محمد عبدالحليم احد رواد التنظيم التعاوني بمحافظة الفيوم «اذا اردت التعاونيات النسائية بالشكل الرسمي فلن تجد علي سبيل المثال نحن نؤسس تعاونية نسائية لفلاحات منتجات للنباتات الطبية والعطرية بمركز يوسف الصديق لكننا سجلناها كجمعية اهلية، غالبية المبادرات تاخذ شكل جمعية اهلية او أي شكل من اشكال جمعيات المجتمع المدني للهروب من التعقيدات البيروقراطية وقيود وزارة الزراعة» (مقابلة ميدانية، سبتمر ٢٠١٦). يمكن لهذه الجمعيات او المنظمات ان تلعب دورا رئيسيا في العمل علي صياغة وتطوير البديل للنموذج الغذائي الزراعي القائم. هناك العديد من المبادرات المتناثرة ولكنها غير مترابطة ولا يتم التشبيك فيما بينها. لا يوجد تنسيق للجهود او قنوات تواصل بين المبادرات المختلفة، وليس هناك اتاحية للمعلومات حول ما يحدث في الريف خارج الاطر الرسمية للتعاون الزراعي[٢٧].

إذن أحد أهم التحديات التي تواجه الديناميكات المتعددة المرتبطة بتغيير الزراعة . البيئية في مصر هو الربط بين الشبكات والفعاليات شديدة المحلية المنتشرة والمتبعثرة، ووضع أجندة عمل أكبر من مجرد إحداث تعديلات طفيفة ولحظية في نظام زراعي-بيئي متهالك.

الخاتمة

معظم الصراعات المعاصرة بشأن مستقبل النظام الزراعي . الغذائي في عالم اليوم تتعلق أساسًا بالديمقراطية. مسألة الغذاء برأيي يمكن أن تمثل قاطرة لموجة جديدة من الحركة الحقوقية والاجتماعية في مصر. تمكن المناقشات حول النظام الغذائي . الزراعي من طرح مصطلحات مثل الديموقراطية الغذائية، السيادة الغذائية والمواطنة الغذائية للنقاش العام وبناء المواطنة الغذائية يتطلب أخذ المواطنين بزمام المبادرة وعدم البقاء متفرجين. المسألة في جوهرها تدور حول من وكيف تتخذ القرارات التي من شأنها تحديد نوع الطعام الذي يدخل في أجسامنا وكيف يتم تحديد خصائصه. تعرف الديموقراطية الغذائية بأنها حق جميع أعضاء المجتمع بالمشاركة بشكل متساوٍ في تشكيل النظام الغذائي . الزراعي الخاص بهم.[٢٨] إن النظم الغذائية . الزراعية هي صورة مصغرة للواقع الاجتماعي الأوسع، وبوسع الطعام أن يكون مركزاً للصراع من أجل الديموقراطية[٢٩]. لذلك فإنني أفترض أن هذا يمكن أن ينطبق على الحالة المصرية بمعني أكثر وضوحاً أفترض أن الغذاء يمكن أن يكون مدخلاً لموجة جديدة من الحركة الاجتماعية في مصر.

خلال أجزاء هذا الفصل أوضحنا عمق الأزمة الزراعية . الغذائية في مصر، لكن هذا التشريح للوضع القائم لا يجب أن يعطي انطباعاً بأنه لا يوجد فرص للتغيير. فبذور وإرهاصات الحركة الاجتماعية الغذائية حاضرة في التربة المصرية وتحتاج إلى مزيد من الرعاية والدعم والتطوير لتنمو. وأعني بالحركة الغذائية الزراعية البديلة كل أشكال الفعاليات المرتبطة بدعم الزراعة المستدامة، وشبكات الغذاء المحلية، ونشطاء التغذية البديلة والحركة الأكاديمية للزراعة البيئية، وغيرها من المجموعات المتنوعة العاملة على المستويات المختلفة لتحدي وتغيير نظام الأغذية الزراعية القائم. والحركة الغذائية الزراعية كشكل من أشكال الحركة الاجتماعية الجديدة تتميز بالديناميكية وتعدد أبعادها ويشاركون في أشكال متنوعة من العمل، ويواجهون مجموعة متنوعة من العقبات والفرص. أخيراً، إذا أردنا تحسين نظامنا الغذائي . الزراعي، فنحن بحاجة إلى معرفة ما يجب تغييره وكيفية إجراء هذا التغيير. يقدم هذا الفصل برأيي دعوة للانضمام إلى الأشخاص الآخرين الذين يعملون في قضايا الغذاء والزراعة وكذلك مع المجموعات التي تعمل على القضايا الاجتماعية ذات الصلة لفتح نقاش حول تشكل موجة جديدة لحركة اجتماعية . غذائية موحدة بقوة حقيقية وتأثير طويل المدى.

٢٥ مجدي سعيد، نحو اصلاح الحركة التعاونية في مصر ٢٠١٢ مركز محيط للدراسات السياسية والاستراتيجية.

٢٦ Rural Responses to Globalization in" ٢٠٠٧ ،Abdel Aal، Mohamed .. Egypt،" Final Report of a study funded by Ford Foundation

٢٧ يحتاج رصد وتصنيف ونقييم وزيارة جميع المبادرات التعاونية المستقلة في الريف المصري الي وقت ومجهود اكبر من نطاق هذا البحث.

٢٨ Hassanein، Neva. «Practicing food democracy: a pragmatic politics of transformation.» Journal of rural studies، ١٩ no. ١ (٢٠٠٣): ٧٧-٨٦.

٢٩ 21st century: Can it be both Lang، Tim. «Food policy for the radical and reasonable.» For hunger-proof cities: Sustainable urban food systems (١٩٩٩): ٢١٦-٢٢٤.

السوق الشعبي للخضار و الفواكه - عمّان الأردن

الأردن.

الاعتماد الكثيف على استيراد الغذاء بينما يروّج المجتمع المدني للسيادة الغذائيّة

حسام حسين
باحث واكاديمي متخصص في السياسات الزراعية والسيادة الغذائية

١. المقدمة:

ترتبط السيادة الغذائيّة بتمكين المجتمعات المحليّة وإتاحة المجال أمامها من أجل تحديد الغذاء المخصّص للإنتاج والاستهلاك بما يتماشى مع خياراتها الثقافيّة والتقليديّة. ولذلك يحمل مفهوم السيادة الغذائيّة بعدًا سياسيًا، فهو يشدّد على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك الملائمين بيئيًا، كما على العدالة الاجتماعيّة الاقتصاديّة ونظم الغذاء المحليّة بوصفها سبلًا لمعالجة الجوع والفقر وضمان الأمن الغذائي المستدام للجميع» (نشرة نيليني الإخبارية، 2013). وبالتالي، لا تتطابق السيادة الغذائيّة بالضرورة مع الاكتفاء الذاتي الغذائي أو الإنتاج الذاتي الغذائي. في «عالم الديموقراطيّة الغذائيّة»، تصبح السيادة الغذائيّة شرطًا أساسيًا للأمن الغذائي، فتكون السياسات الضامنة للأمن الغذائي في بلد ما مستقاة من خيارات المجتمعات المحليّة، التي تحدّد ما ينبغي إنتاجه واستهلاكه في مجتمعاتها وبلدانها، بما يتلاءم مع الاعتبارات البيئيّة والعدالة الاجتماعيّة والاقتصاديّة.

أمّا في الأردن تتولّى الحكومة ووزارة الزراعة مسؤوليّة ضمان الأمن الغذائي في البلاد، وتتّخذان القرارات بشأن السياسات الزراعيّة الوطنيّة؛ وقد اعتمدتا على استيراد الغذاء كحلّ أساسي من أجل ضمان الأمن الغذائي. في الواقع، اعتمد الأردن بشكل كثيف على استيراد الأغذية، وخاصّة المنتجات الغذائية الأساسيّة من الحبوب، من أجل ضمان الأمن الغذائي في البلاد. «يتمّ تلبية أكثر من 97 في المائة من احتياجات الحبوب الغذائيّة المحليّة ومتطلّبات الأغذية من خلال الواردات. [...] يُتوقّع أن تصل واردات القمح في 2017/18 إلى معدّل 000 900 000 طنّ. وتأتي معظم واردات القمح من رومانيا والاتحاد الروسي وأوكرانيا (منظمة الأغذية والزراعة 2018).

ولكن، ينتقد المروّجون للسيادة الغذائيّة القرار الأردني بالإفراط في الاعتماد على استيراد الغذاء من أجل أمنه الغذائي. في الواقع، يتمّ اعتماد خيار استيراد الأغذية عادة من قبل الدول القادرة على توليد موارد ماليّة والقادرة على تسديد فاتورة الواردات الغذائيّة، وهذا لا ينطبق على الأردن. وفي حين أنّ هذا الخيار قد يكون منطقيًا، إذا ما استثنينا وضع المياه، نظرًا لقلّة الموارد المائيّة، غير أنّه يضع الأردن في موقف هشّ لناحية التقلّبات في أسعار الغذاء في السوق العالميّة وفي إمدادات الغذاء العالميّة؛ فالتغيّرات والتقلّبات في الأسعار أو الامدادات من شأنها أن تقود إلى أزمة مشابهة لتلك التي حدثت بين عامي 2007/2008 وفي عام 2011. كما يمكن للأردن أن يصبح ضعيفًا أمام إمدادات الغذاء العالميّة، والتي قد تتأثّر أيضًا بالسياسة الجغرافيّة الإقليميّة، كما يحصل في الوقت الحالي. مع قطر منذ عام 2017، الخاضعة للحصار (بما في ذلك الحصار الغذائي) من قبل البلدان المجاورة لها، والتي كانت في السابق المصدّر الرئيسي للغذاء: المملكة العربيّة السعوديّة والإمارات العربيّة المتّحدة. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد الميزانيّة الأردنيّة على المساعدات الدوليّة، والغذاء مدعوم أيضًا للسكان، حيث ينبغي أن تضمن الحكومة وصول مواطنيها اقتصادياً إلى الغذاء. وكما أشار مارتينيز (2017)، فإنّ الأردن لديه واحدة من أعلى برامج الدعم للفرد في العالم. على سبيل المثال ، ظل سعر الخبز ثابتًا بين عامي 1974 و 2007 نتيجة التحكّم بالأسعار و تدخلّات الدعم، مما ضمن وصول السكّان إلى الأغذية الأساسيّة (المرجع نفسه). ولكن قامت الحكومة مؤخرًا بتعديل برنامج دعم الخبز، مستبدلة برنامج دعم الخبز الشامل بنظام المساعدة الموجّهة،القائم منذ عام 2018 من خلال بطاقة الدعم النقدي لتحويل الاستحقاقات الإلكترونية بقيمة 241 مليون دولار أمريكي إلى أكثر من 6 ملايين شخص في الأردن. تمّ إدخال هذا التدبير بهدف تخفيض الإنفاق العام وهدر الغذاء (منظمة الأغذية والزراعة 2018). بالإضافة إلى ذلك ، فإنّ استيراد المواد الغذائيّة يجعل الأردن معتمد على التجارة والأسواق الدوليّة، مما يضعف السيادة الغذائيّة من ناحية إعطاء المجتمعات المحليّة في الأردن القدرة على اختيار ماهيّة انتاجهم واستهلاكهم على حدّ سواء.

تناقش هذه الورقة التحدّيات والفرص فيما يتعلّق بالسيادة الغذائيّة في الأردن. تقوم بذلك من خلال: أولًا، تقديم معلومات أساسيّة عامّة عن الأردن؛ ثانيًا، مناقشة القطاع الزراعي في البلاد؛ ثالثًا، تحليل الخيارات التي تضمن الأمن الغذائي في الأردن؛ رابعًا، عرض حالات عمليّة في السيادة الغذائيّة في البلاد؛ أخيرًا، تقديم بعض الملاحظات الختاميّة.

٢. خلفيّة عامّة

يعتبر الأردن بلدًا حضريًا بامتياز- حيث يقطن 80% من سكّانه في مناطق حضريّة- وهو بلد متدن إلى متوسّط الدخل، ذو موارد مائيّة نادرة وموارد طبيعيّة محدودة. وتشكّل الخدمات، الصناعة، والمساعدات الخارجيّة أبرز موارد الدخل في الموازنة الوطنيّة. يقدّم هذا القسم معلومات أساسيّة حول: الإصلاحات الاقتصاديّة النيوليبراليّة الأردنيّة؛ السكّان؛ المناخ؛ الموارد المائيّة واستخدامات المياه.

١. النيوليبراليّة الاقتصاديّة

بشكل عام، يلقي هذا القسم الضوء على تأثير الإصلاحات الاقتصاديّة النيوليبراليّة في الأردن على القطاع الزراعي، مبيّنًا كيف نتج عن هذه الإصلاحات عمليّة تقضي بنزع ملكيّة وتهميش صغار المزارعين والنساء الريفيّات. تعود بدايات الإصلاحات النيوليبراليّة الاقتصاديّة في الأردن إلى الأزمة الاقتصاديّة في الثمانينات، عندما زادت الحكومة الأردنيّة المبالغ التي كانت تقترضها من الدائنين الأجانب، ودخلت في أزمة دين (يورك 2013). في عام 1989 وافق الملك الراحل حسين على قرض من صندوق النقد الدولي، مشروطًا «بالتكيّف الهيكلي وفرض الإصلاحات الاقتصاديّة النيوليبراليّة « (ماري باياليوني 2008: 277). تمّ اقتراض المزيد من القروض من صندوق النقد الدولي، والتي ترافقت مع فرض إصلاحات اقتصاديّة نيوليبراليّة مماثلة واصلاحات هيكليّة منذ العام 1989 وحتّى العام 2004 ومنذ العام 2012 (مقابلة مع المانحين الغربيّين وموقع صندوق النقد الدولي[1]).[2]

١ aspx?memberKey.http://www.imf.org/external/np/fin/tad/extarr٢ ١=date١key&٥٣٠=٢٠١٤-١١-٣٠

٢ الملامح الرئيسيّة للنيوليبراليّة الاقتصاديّة هي: إزالة القيود من أجل سوق حرّة، أي تحرير القطاع الخاص من القواعد التي تفرضها الدولة؛ دعم حريّة الحركة للتجارة ورأس المال والسلع والخدمات والقضاء على التعريفات والإعانات والحمايات التي تفرضها الدولة؛ خفض الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعيّة ،بما في ذلك إلغاء الدعم بكافّة أشكاله أو دعم شبكات الأمان للمجموعات المهمّشة، بما في ذلك القطاعات الصحيّة والتعليميّة؛ وخصخصة الشركات المملوكة للدولة (أولسن وبيترز ٢٠٠٥).

وبالنتيجة، تمّ إجراء العديد من الإصلاحات النيوليبراليّة. فوفقًا لبيلوني (2008)، أولًا، خفّضت الحكومة الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعيّة، بما في ذلك التخفيضات على دعم السلع الاستهلاكيّة مثل البنزين والسجائر وزيت الطبخ. لكن، كان على الإصلاحات أن تتمّ تدريجيًا لتجنّب التمرّد والاحتجاجات في البلاد من قبل الفئات المهمّشة والأفقر في المجتمع (Baylouny 2008: 278). ثانيًا، بعد تولّي الملك عبد الله الثاني للسلطة في عام 1999، حصلت إصلاحات باتجاه خصخصة الشركات العامّة لفائدة النخب الاقتصادية في البلاد. ثالثاً، دعمت السياسات المتوالية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إلغاء القواعد والأنظمة، وقامت بتنمية القطاع الخاص من خلال الإصلاحات بما يتماشى مع الممارسات الفضلى لتقرير ممارسة الأعمال التجاريّة، الصادر عن البنك الدولي[3]. رابعًا، أنشأ الأردن المنطقة الاقتصاديّة الخاصّة في العقبة، وانضمّ إلى منظّمة التجارة العالميّة في العام 2000، ووقّع العديد من اتفاقيّات التجارة الحرّة. وأخيرًا، جرى خصخصة الشركات المملوكة من قبل الدولة، بما في ذلك الحالات التالية: شركة الاتصالات الأردنيّة، الخطوط الجويّة الملكيّة الأردنيّة، مطار الملكة علياء الدولي، منتجع الحمامات الرئيسي، والخدمات المتعلّقة بالمياه مثل محطة سمرة لمياه الصرف الصحّي. كما خفّضت الحكومة الأردنيّة، بناءً على اقتراح صندوق النقد الدولي، الدعم المالي للكهرباء وزادت تعرفتها تدريجيًا في الفترة الممتدّة من 2014 حتّى 2017 (مقابلة مع مانح غربي).

أثّرت الإصلاحات النيوليبراليّة الاقتصاديّة على المزارعين-خاصّة صغار المزارعين- والقطاع الزراعي في الأردن. في الواقع، هذه الإصلاحات فتحت السوق الأردني وسهّلت استيراد وتصدير المنتجات الزراعيّة، مؤدّية إلى مزيد من المنافسة الخارجيّة للمزارعين الأردنيّين. وعلى وجه التحديد، قامت الحكومة الأردنيّة بتخفيض أو إلغاء رسوم الاستيراد على المنتجات الزراعيّة مع شركائها التجاريّين الرئيسيّين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبّي والولايات المتّحدة. في الحقيقة، تم إلغاء رسوم الاستيراد وغيرها من الحواجز التجاريّة في العام 2010 بين الأردن والولايات المتّحدة كجزء من اتفاقيّة التجارة الحرّة. كما تركّز عدد من الإصلاحات في الأردن على خفض عدد عمليات التفتيش العيني للسلع المتداولة، وإدخال خدمات الزبائن الالكترونية، والتي تهدف إلى تسهيل تجارة الواردات والصادرات وتخفيض التعرفة غير الجمركيّة. وقد كان صغار المزارعين الأشدّ معاناة من جرّاء هذه المنافسة الخارجيّة المتزايدة، حيث كانت لديهم قدرة أقلّ على التكيّف والانتقال إلى المحاصيل الجديدة.

.

٣. النموّ السكّاني

ارتفع عدد سكّان الأردن من 225000 إبّان إمارة الأردن في العام 1922 (حدادين 2006) ليصبح أكثر من 10 ملايين في العام 2018. ويعود السبب في ذلك بشكل أساسي إلى الموجات العديدة للاجئين من أصول فلسطينيّة ولبنانيّة وعراقيّة وسوريّة، والذين فرّوا من أوطانهم نتيجة الحروب والاحتلال. وقد حصل الازدياد الكبير في عدد السكّان بعد حرب 1949-1948 مع إسرائيل، وحرب الستّة أيّام في العام 1967، وحرب الخليج الثانية في أوائل التسعينات، وحرب العراق في العام 2003، وحاليًا نتيجة الأحداث في سوريا.[4] كان الأردن بمثابة بلد مضيف نظرًا لاستقراره السياسي وموقعه، فالأردن يجاور سوريا شمالًا، والعراق شرقًا، والمملكة العربيّة السعوديّة جنوبًا وشرقًا، وفلسطين المحتلة غربًا.

وعندما ننظر إلى ما يزيد عن ال10 ملايين شخص الذين يعيشون في الأردن، نرى أيضًا أنّ 83٪ من السكّان يعيشون في المناطق الحضريّة،[5] لا سيّما في الجزء الشمالي من البلاد في كلّ من عمّان وإربد والزرقا ومخيّم الزعتري. لذلك، ينبغي على الأردن أن تأخذ بعين الاعتبار أنّ معظم الطلب على المياه والغذاء يأتي من الجزء الشمالي من البلاد. يقدّر عدد السكّان في المملكة مع حلول العام 2030، ووفق سيناريو الحدّ الأقصى ب13 مليون، وأكثر من 19 مليون مع حلول العام 2050. والسؤال هو، كيف سيضمن الأردن الأمن الغذائي لنحو 20 مليون شخص في العام 2050؟

٣. الظروف المناخيّة وهطول الأمطار

لا بدّ أيضًا من النظر في أنماط هطول الأمطار في الأجزاء المختلفة من الأردن وفي مناطقها الفيزيوغرافيّة المختلفة، لكي نفهم كيف يمكن للأردن تلبية الطلب على المياه والغذاء في الجزء الشمالي من البلاد. يتميّز الأردن بثلاث[6] مناطق فيزيوغرافيّة: غور وادي الأردن على طول الحدود الغربيّة للبلاد بمساحة إجماليّة تبلغ 8228 كيلومتر مربّع، والمرتفعات بمساحة إجماليّة تبلغ حوالي 15000 كيلومتر مربّع، ومنطقة صحراء البادية في الشرق، والممتدّة من الشمال إلى الجنوب، وتبلغ مساحتها حوالي 70000 كيلومتر مربّع (سلامه وبنيان 1993). يختلف المناخ باختلاف المناطق الموصوفة الثلاث: شبه استوائي في وادي الأردن، ومتوسّطي في المرتفعات، والقاريّة في البادية (المرجع نفسه). وتتراوح الأمطار التي تهطل عادة ما بين أكتوبر وأبريل بين 50 ملم في البادية و 650 ملم في المرتفعات، ما يترك أكثر من 90٪ من البلاد دون مستوى ال200 ملم من الأمطار في السنة ويبلغ المعدّل العام 80 ملم، كما هو موضّح في الخريطة 2 أدناه. ولذلك ، حتى لو هطلت كميّات كبيرة من الأمطار في أكثر المناطق السكّانيّة كثافة في محافظات إربد والزرقاء والعجلون وعمّان في الشمال، يبقى إجمالي هطول الأمطار في الأردن منخفض، بمعدّل 80 ملم.[7] بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الدراسات تناقصًا في هطول الأمطار على مدى السنوات الـ 75 الماضية بنسبة 25٪، ممّا أثر أيضًا بشكل سلبي على موارد المياه السطحيّة وإعادة تغذية أحواض المياه الجوفيّة في الأردن (جاسم والرغّاد 2009: 356). هذا هو المفتاح

٣ Report", IFC- ٢٠١٣ See "Doing Business in the Arab World ٢٠١٣ ,World Bank Group

٤ لقد حصلت موجات لجوء الفلسطينيّين إلى الأردن بعد حروب الدول العربيّة - الإسرائيليّة الكبرى في أعوام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ و ١٩٧٣ و ١٩٨٢. وبعد حرب الخليج الثانية في ١٩٩٠-١٩٩١، والحرب في العراق في عام ٢٠٠٣، والاضطرابات التي بدأت في عام ٢٠١١ في العديد من الدول العربيّة، بما في ذلك الأحداث الجارية في سوريا. كما حدثت موجات لجوء ثانويّة من لبنان كنتيجة لعدم الاستقرار السياسي في لبنان.

٥ http://esa.un.org/unpd/wup/Country-Profiles/Default.aspx, last ٢٠١٨ ,١٦th of December visited on the

٦ وينقسم إمّا إلى ثلاث مناطق أو إلى أربع مناطق، ففي الحالة الأخيرة تعتبر المرتفعات والهضبة منطقتين مختلفتين. لأغراض هذه الدراسة، والتي تركّز على استخدامات المياه، يصبح التقسيم إلى ثلاث مناطق أكثر ملاءمة لأن أنماط استخدام المياه والمناخ في المرتفعات والهضبة متشابهان إلى حد ما.

٧ AQUASTAT database, Food .٢٠١٤ .according to FAO ,٢٠٠٥ As of and Agriculture Organisation of the United Nations (FAO). Website accessed on [١٣:٤٠ ٢٠١٤/١٢/٣٠]

لفهم الانخفاض في إنتاج المحاصيل في الحقول الأردنيّة، حيث تعتمد تاريخيًا زراعة المحاصيل في الحقول الأردنيّة على مياه الأمطار.

الخريطة رقم 1: الكثافة السكّانيّة في الأردن منذ العام 2009، قبل بدء الأزمة السوريّة

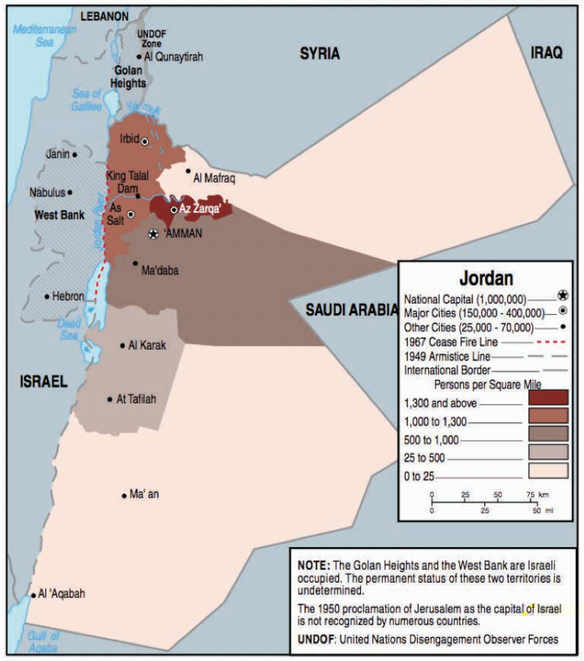

المصدر: مكتبة جامعة تكساس Population Density

الخريطة 2: التوزيع المكاني لمتوسّط هطول الأمطار في الفترة من 1963 إلى 2002

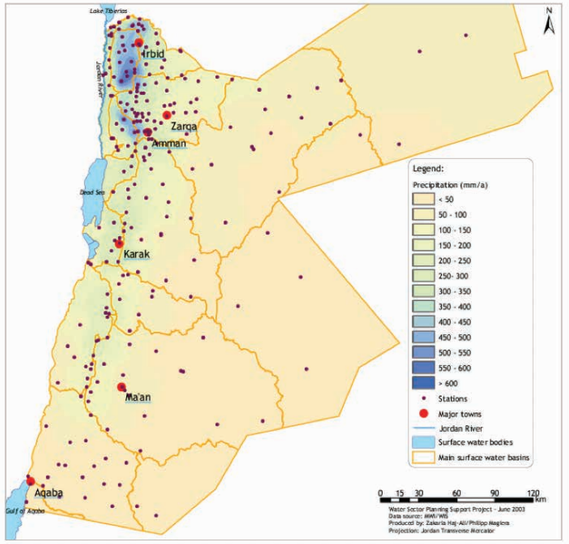

Source: National Water Master Plan (MWI, 2004: 43)

٤. الموارد المائيّة في الأردن

وفقًا لتقرير ومعطيات قطاع المياه الأردني للعام 2017، والصادر عن وزارة المياه والرّي الأردنيّة ، بلغ إجمالي الموارد المائيّة في الأردن في العام 2017 1053.6 مليون متر مكعّب في السنة (وزارة المياه والرّي، 2017: 11). ما يعتبر زيادة عن ال852 مليون متر مكعّب في العام 2008، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى زيادة كميّة مياه الصرف المعالجة وزيادة الإفراط في استغلال موارد المياه الجوفيّة. في الواقع في العام 2017، أتت 288.1 مليون متر مكعّب من موارد المياه السطحيّة، و618.8 مليون متر مكعّب من موارد المياه الجوفيّة، و146.7 مليون متر مكعّب من مياه الصرف الصحّي المعالجة (وزارة المياه والري، 2017: 13). ومع ذلك، ففي العام 2017، كانت 59% من الموارد المائيّة في الأردن من المياه السطحيّة، و27٪ من المياه الجوفيّة، و ١٤٪ من مياه الصرف الصحّي المعالج (ولكن هذا لا ينعكس، كما ذكرنا، في إمدادات المياه بسبب الطبيعة العابرة للحدود للأنهار الرئيسيّة في البلاد: نهري اليرموك والأردن) (المرجع نفسه).

استخدام المياه: الزراعة الصديقة للمياه في غور الأردن مقارنة بزراعة المرتفعات

يتمّ استخدام أكثر من ٥٠٪ من الموارد المائيّة لأغراض الرّي (وزارة المياه والرّي ، 2017: 11). ومع ذلك ، من الضروري أن نستكشف أيّ نوع زراعة وأي نوع من المياه تستلزم. يستخدم ثلثي المياه المخصّصة للزراعة في المرتفعات ويعتمد استخدامها للمياه على موارد المياه الجوفيّة، التي يتمّ استغلالها بشكل مفرط (منظّمة الأغذية والزراعة، 2009). ويستهلك المزارعون في غور الأردن الثلث المتبقّي من المياه المستخدمة في الزراعة، ولكن من المياه السطحيّة. بالإضافة إلى ذلك، تمّ ري 91 ٪ من المساحات الزراعة، وإجمالي 71 ٪ من الأراضي المزروعة في وادي الأردن و 29 ٪ في المرتفعات. يستخدم المزارعون في غور الأردن بشكل رئيسي المياه السطحيّة من قناة الملك عبدالله، بالاضافة إلى، وفي الآونة الأخيرة استخدموا كميّات متزايدة من مياه الصرف المعالجة والممزوجة بالمياه العذبة السطحيّة، خاصة من سدّ الملك طلال. في وادي الأردن، يتمّ استخدام المياه بكفاءة أكبر عبر تخفيض كميّة المياه المستخدمة في حين تبقى مناطق الأراضي المرويّة والمزروعة على حالها. ساعد النظام الذي تمّ إدخاله في وادي الأردن عبر جمعيّات مستخدمي المياه على زيادة شفافية استخدام المياه بين المستخدمين والحدّ من فقدان المياه والسرقة، وهو ما يمكّن المجتمعات المحليّة والمزارعين من إدارة الموارد المائيّة وتوزيعها ومراقبتها (موقع GIZ الإلكتروني[8] مقابلات مع سلطات وادي الأردن والباحثين والمستخدمين والمنتفعين في جمعيّة مستخدمي المياه في وادي الأردن). إجمالًا، يمكن النظر إلى الزراعة في غور الأردن على أنها أكثر ملاءمة للمياه مقارنة مع الزراعة في المرتفعات بسبب نوع المياه التي تستخدمها وتأثيرها على استدامة الموارد المائيّة الأردنيّة.

تساهم الزراعة بحوالي ٣٪ من الناتج الإجمالي المحلّي، والصناعة بنحو ٣٠٪، والخدمات، بما في ذلك السياحة، بحوالي ٦٧٪.[9]

٨ ٢٧th of html visited on the.١٧٢١٣/www.giz.de/en/worldwide ٢٠١٨ December

٩ See also http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/ /countries/jordan

يعمل أقلّ من ٤٪ في الزراعة، وكثير منهم من غير الأردنيّين، وحوالي ٢٠٪ في الصناعة بما في ذلك البناء، و ٧٧٪ في قطاع الخدمات. ولكن، وفقًا لموظّفي وزارة الزراعة، لا تنظر هذه البيانات إلى كامل السلسلة الزراعيّة، بل فقط إلى الذين يعملون مباشرة، وإلى عائدات العاملين بشكل مباشر في الزراعة. أمّا إذا أخذنا كامل السلسلة الزراعية بعين الاعتبار، والتي تشمل إعداد الأراضي بما في ذلك إمدادات البذور والأسمدة والري والإنتاج والتجهيز والتجارة ومن ضمنها النقل، نجد أن هذا القطاع قادر على توظيف حوالي 25 ٪ من القوّة العاملة، والإسهام بحوالي 28 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

٣. لمحة عن القطاع الزراعي في الأردن

يقدّم هذا القسم لمحة عامة عن القطاع الزراعي في الأردن. في حين تراجعت مساهمة الزراعة في الناتج المحلّي الإجمالي من حوالي 50٪ في الخمسينيّات والستينيّات إلى حوالي ٣٪ اليوم،[10] غير أنّها لا تزال شكلًا حيويًا من أشكال المعيشة والتشغيل للمواطنين الأكثر فقرًا وتهميشًا في الأردن. فالزراعة ذات أهميّة اقتصاديّة - على الرغم من مساهمتها البسيطة من الناتج المحلّي الإجمالي - فالمنتجات الغذائيّة هي مصدرًا رئيسيًا للغذاء ومصدرًا رئيسيًا لربح العملات الصعبة الناتجة عن الصادرات. علاوة على ذلك، يعتمد حوالي ٢٥٪ من إجمالي شرائح المجتمع الفقيرة والمهمّشة في الأردن على الزراعة.

كما تستفيد الشركات الزراعيّة الكبيرة في البلاد، والمملوكة من أصحاب الأراضي ذوي النفوذ وكبار المزارعين، من الدعم الحكومي من خلال المياه المدعومة لأغراض الرّي لزراعة الفواكه والخضروات في وادي الأردن وفي المرتفعات. لقد تمّ استبدال معظم القوى العاملة الأردنيّة في القطاع الزراعي بشكل تدريجي بالعمالة الأجنبيّة المنخفضة الكلفة، والوافدة من مصر ومن سوريا في الوقت الحالي. هذا ويعمل العديد من المزارعين غير الأردنيّين بدون تأمين صحي واجتماعي، ما يجعل كلفتهم أقلّ بكثير من كلفة المزارعين المحليّين الذين يجري تشغيلهم بالعادة.

الزراعة هي أساس التنمية الريفيّة ولها أهميّة ثقافيّة واجتماعيّة وبيئيّة. كما يسهم هذا القطاع بشكل كبير أيضًا في الأمن الغذائي: فقد انخفضت الهوّة في الاكتفاء الذاتي بالنسبة لمنتجات الألبان من ٥٠٪ في العام 1974 إلى الثلث في العام 2010؛ وتمّ اليوم تأمين الحاجة إلى الدواجن تقريبًا وكذلك الأمر إلى حدّ كبير بالنسبة إلى الطلب على الخضار الذي يؤمّن قسم كبير من الإنتاج المحلي؛ بالإضافة إلى استهلاك نسبة عالية من الثمار المنتجة في البلاد محليًا (سيد أحمد وآخرون ، 2012: 17). رغم ذلك، لا يزال الأردن يستورد أكثر من ٩٠٪ من احتياجاته من الحبوب و ٨٠٪ من العلف الحيواني.
تشكّل الخضار والفاكهة اليوم معظم المنتجات الزراعيّة المزروعة في الأردن، في حين ينخفض بحدّة إنتاج المحاصيل الحقليّة في العقود الماضية. وبما أن المحاصيل الحقليّة في الأردن هي زراعة تعتمد على الأمطار، يرتبط انخفاض الإنتاج أيضًا بتراجع هطول الأمطار الناتج عن تغيّر المناخ، وكذلك إلغاء الإعانات التي تدعم الإنتاج المحلّي، وذوي الحيازات الصغيرة، ونهج «الميزة النسبية» ل»زراعة الفواكه والخضراوات من أجل تصديرها وخاصّة إلى دول مجلس التعاون الخليجي-لا سيما منذ الإصلاحات النيوليبراليّة الاقتصاديّة التي فتحت وسهّلت استيراد وتصدير المنتجات الغذائيّة من خلال اتفاقيّة التجارة الحرّة (انظر أيضًا هوبما 2012 ؛ 2015). وعلاوة على ذلك، استفاد الإنتاج الزراعي من التوسّع في الرّي والبيوت البلاستيكية وأنواع المحاصيل المهجّنة. وتحديدًا، شكّلت صادرات الخضار والفاكهة على التوالي ٣٨٪ و ١٥٪ من الإنتاج الوطني الأردني.

يتألّف القطاع الزراعي من ٥٥٪ من الماشية و ٤٥٪ من المحاصيل التي تشمل الأغنام والماعز كأهمّ سلالات المواشي، في حين أن المنتجات الزراعيّة الرئيسية هي القمح والشعير والزيتون والعنب واللوز (سيد أحمد وآخرون.، 2012: 27). تاريخيًا (حتّى أوائل التسعينات) امتلك الأردن زراعة شاسعة من المحاصيل الحقليّة (القمح والشعير) المرويّة من خلال الأمطار في شمال البلاد (خاصة في سهول حوران). إنّ أسباب تحوّل هذه الزراعة وانحسارها هي: المنافسة الخارجيّة بتكاليف أقلّ نتيجة الإصلاحات النيوليبراليّة الاقتصاديّة واتفاقيّات التجارة الحرّة؛ انخفاض الدعم الحكومي الذي كان يمكن أن يحمي بشكل أكبر المزارعين المحليّين من المنافسة الدوليّة؛ زيادة التوسّع العمراني وبيع الأراضي الزراعية لبناء المنازل لأنّها أكثر ربحًا (في إربد ، على سبيل المثال، كانت القواعد الخاصّة بالبناء تشترط الحدّ الأقصى من عدد الطوابق في المبنى - حوالي 4-3 طوابق-ممّا أدّى إلى توسّع المدينة أفقيًا بدل من توسّعها عموديًا، كما ترك آثارًا سلبيّة على الأراضي الزراعيّة المحيطة بها)؛ فضلًا عن تغيّر المناخ.

وكنتيجة للتحوّل الحضري-الريفي، تناقص إجمالي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة من العام 1975 حتّى العام 2017، نظرًا لتمدّد المناطق الحضريّة ضمن المناطق الريفيّة. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع عدد الحيازات الزراعيّة بينما انخفض حجم الحيازة، ممّا أدى إلى تفتّت الأراضي الصالحة للزراعة. يرتبط نمط التحوّل الريفي-الحضري للأرض بمسألة الاقتصاد السياسي وانعدام السياسات الجادّة والداعمة للغابات والقطاعات الزراعيّة: كانت السياسات حتى الآن ليبراليّة للغاية في كثير من الأحيان لأنّ الإدارات المحليّة استفادت من تحويل الأراضي الريفيّة إلى أراض حضريّة، فهذا الأخير يعتبر أكثر فائدة من الناحية الاقتصاديّة.

يعتبر وادي الأردن المنطقة الزراعيّة الرئيسية في البلاد. يمكن تقسيم وادي الأردن إلى ثلاثة أجزاء. أولًا، وادي الأردن الشمالي الذي يحتوي على غالبيّة أشجار الحمضيّات، نظرًا لتوافر وجودة المياه والطقس الدافئ. ثانيًا، وادي الأردن الأوسط المستخدم سابقًا لزراعة أشجار الحمضيّات، ولكن تراجعت جودة المياه لسدّ الملك طلال، وبالتالي شهدت هذه المنطقة تحوّلًا إلى بيوت خضراء لخضار التصدير. ولكن، رجع المزارعون إلى زراعة أشجار الحمضيّات نتيجة الحدود المغلقة مع سوريا في معظم أوقات الأزمة السوريّة.. ثالثًا، جنوب وادي الأردن الذي يضمّ غالبية صغار المزارعين، ويزرع الطماطم بشكل رئيسي. فالجزء الجنوبي هو الأشدّ حرارة، وبالتالي فإنّ الإنتاج الأولّ للطماطم في سوق المملكة يأتي من هذه المنطقة. ولكن تسبّب التلوّث الناتج عن الصناعات بتدهور الأراضي نتيجة زيادة الملوحة. تشكّل الصناعات

١٠ ومع ذلك ، فقد زادت المساهمة من حيث القيمة المطلقة للقطاع من ٣٢ مليون دينار أردني في عام ١٩٦٤ إلى ٥٦٠ مليون دينار في عام ٢٠١٠ (سيد أحمد وآخرون ٢٠١٢).

في هذا المجال عقبة رئيسيّة أمام الأنشطة الزراعيّة ،فهي تلوّث البيئة والأرض بشدّة.

من المهم تسليط الضوء على عقليّة المزارعين من أجل فهم سبب تفضيلهم لبعض الزراعات على أخرى. فالخضروات استثمار قصير الأجل: فهي تعطي المال في غضون شهرين أو ثلاثة أشهر بينما تحتاج عوائد أشجار الحمضيّات إلى حوالي ثلاث سنوات. لذا، يفضّل المزارعون الخضروات بهدف كسب المال بسهولة كلّ بضعة أشهر.

عندما يتعلّق الأمر بالسياسات والحوافز المخصّصة للمزارعين والقطاع الزراعي، يمكننا القول أنّ الإنتاج الزراعي الأردني اليوم لا يحصل على الحوافز، باستثناء سعر مياه الرّي وتكلفة الضخّ المدعومين بشكل كبير. بالإضافة إلى ذلك، تنعدم الحوافز الاقتصاديّة التي تشجّع المزارعين على التحوّل إلى المحاصيل التي تستهلك كميّات أقلّ من المياه. علاوة على ذلك، فيما يخصّ الإدارة والتسويق الزراعي، تمتلك الأردن مؤسّسة ائتمان زراعي واحدة، فضلًا عن ضعف خدمات دعم التسويق، وضعف الهياكل الأساسيّة لعمليّات ما بعد الحصاد.

٤. الأمن الغذائي في الأردن: بين ما هو مجد ومعقول اقتصاديًا وسياسيًا

تحتاج البلدان، من أجل ضمان أمنها الغذائي إلى تبنّي واحد أو أكثر من الخيارات التالية: الإنتاج المحلي، الواردات ، المعونة والمساعدات الغذائيّة الدوليّة، وحيازة الأراضي الزراعيّة في الخارج. تعتمد الأردن بشدّة على استيراد الغذاء، كما ذكرنا في المقدّمة. أمّا بالنسبة لحيازة الأراضي في الخارج، فقد فكرّت الحكومة الأردنيّة في العام 2011 في الاستثمار عبر رجال أعمال من أوروبا الشرقيّة وآسيا الوسطى، ولكنّها لم تتابع هذا المسار، نظرًا للحاجة إلى استثمارات اقتصاديّة قويّة (هوبما 2012). وفي المقابل، تستهدف المعونة والمساعدات الغذائية الدولية عادة البلدان الفقيرة والأقلّ نموًا، ما لا ينطبق على الأردن. لذلك، اختار الأردن الاعتماد الكثيف على الواردات والإنتاج الغذائي المحلّي.

الإنتاج المحلّي أو الانتاج داخل البلد (الاكتفاء الذاتي من الغذاء) هو أحد الاستراتيجيات التي يتبعها الأردن. تاريخيًا، ضمنت الأردن - التي ضمّت الضفّة الغربيّة حتى عام 1967، الأمن الغذائي من خلال الإنتاج المحلّي. في السبعينيّات، استمّر الاكتفاء الذاتي من الغذاء، بالإضافة إلى بعض الواردات الغذائيّة المتفرّقة (مارتينيز 2017)، بينما انخفض الإنتاج المحلّي تدريجيًا نظرًا لمحدوديّة الموارد المائيّة والنموّ السكاني والتوسّع الحضري-ممّا أدّى إلى انخفاض الأراضي الصالحة للزراعة. اليوم، يتمّ استيراد أكثر من ٪90 من المواد الغذائيّة المستهلكة في الأردن من الخارج (كوماراسوامي وسينغ 2018). رغم ذلك، تواصل الحكومة دعمها لعناصر الاكتفاء الذاتي الغذائي والاستثمار في القطاع الزراعي من خلال الحوافز الاقتصاديّة، وتحديدًا عبر: الدعم الكبير لأسعار المياه والكهرباء المخصّصة للزراعة، زيادة الدعم للمواد الغذائيّة المخصّصة للاستهلاك المحلّي، ودعم أسعار الشراء للأغذية المنتجة محليًا.

إجمالًا، ترى الحكومة الاكتفاء الذاتي الغذائي كجزء من الحلّ. يعتبر الإنتاج الوطني مهمًا لأسباب تاريخيّة: فقد شهد العقد الاجتماعي خلال الانتداب البريطاني على تلقّي الحكومة الدعم من قبل الأغنياء أصحاب الأراضي الصغيرة والمتوسّطة عبر دعم المياه والكهرباء خاصّة للزراعة، كما توزيع الأراضي الزراعيّة الخصبة على مختلف القبائل مقابل الحصول على دعمها السياسي. لذا، إنّ إصلاح توزيع الأراضي، أو الإصلاحات الزراعيّة التي تفرض أو تعطي الأفضليّة لبعض المحاصيل قد يؤدّي إلى زعزعة العقد الاجتماعي التاريخي والدعم السياسي من القبائل ومالكي الأراضي الأغنياء في البلاد. إذن، في حين أنّ التركيز على استيراد الغذاء منطقيًا من الناحية الاقتصاديّة، حتّى لو كان أحد عيوبه الارتباط بتقلّبات أسعار السوق، يصعب على الحكومة سياسيًا اصلاح القطاع الزراعي، وتحدّي المصالح الأساسيّة لمُلّاكي الأراضي والقبائل (حسين 2018).

٥. السيادة الغذائيّة ودور المجتمع المدني والحركات الاجتماعية والمجموعات الشعبيّة

بشكل عام، لا تُناقش قضايا السيادة الغذائيّة ولا تشكّل جزءًا من النقاشات العامّة في البلاد. في العام 2012، شاركت المجموعة العربيّة لحماية الطبيعة في تأسيس الشبكة العربيّة للسيادة الغذائيّة من أجل الترويج والمناصرة للقضايا المتعلّقة بالسيادة الغذائيّة. تجمع هذه الشبكة 30 منظّمة غير حكوميّة، نقابات للمزارعين، صيّادي الأسماك، وجمعيّات المستهلكين من 13 بلد (الأردن وفلسطين ولبنان والعراق ومصر والجزائر وتونس واليمن والسودان والصومال وعمان والمملكة العربيّة السعوديّة وقطر وموريتانيا و المغرب)، بما في ذلك الأردن حيث مقرّ المجموعة العربيّة لحماية الطبيعة. والسبب في إنشاء الشبكة العربيّة للسيادة الغذائيّة أنّ المنطقة العربيّة تملك أعلى معدّلات الاعتماد على الواردات الغذائيّة، ما يجعلها هشّة للغاية أمام إمدادات وأسعار سوق الغذاء العالمي.

في حين أنّ هناك تحديّات بيئيّة وطبيعيّة مثل محدوديّة الموارد المائيّة، وتغيّر المناخ، وارتفاع معدّل النموّ السكّاني، نجد أيضًا العديد من المشاكل المتعلّقة بالحوكمة والإدارة، والتي ينبغي تحسينها من أجل زيادة الاكتفاء الذاتي في المنطقة، وبالتالي الأمن الغذائي. وتشمل هذه التحدّيات: انخفاض الاستثمارات في الإنتاجيّة الزراعيّة؛ غياب الدعم الحكومي للبنية التحتيّة وخدمات الإرشاد؛ والاعتماد الشديد على الاستيراد. ينبغي على الحكومات تعزيز السياسات والإجراءات الهادفة إلى: الاستثمار في الزراعة والبحث والتطوير والتكنولوجيا على المستويين الوطني والإقليمي؛ تمكين المزارعين وتحفيزهم للحدّ من الخسائر والهدر؛ وإقامة قطاع زراعي مستدام قادر على حماية الموارد المائيّة المحدودة. انسجامًا مع هذا المنطق، إنّ أهداف الشبكة العربيّة للسيادة الغذائيّة هي:

- **الترويج للمفاهيم والممارسات والاستراتيجيّات الخاصّة بسيادة الغذاء والموارد الطبيعيّة في العالم العربي.**
- **تحسين القدرات المؤسساتيّة والمجتمعيّة لتعزيز دور وفعاليّة منظّمات المجتمع المدني العاملة في مجالات الزراعة والأمن الغذائي؛**
- **تبنّي وتشجيع وحشد مبادرات وأنشطة وحملات مبتكرة في مجالات الأمن الغذائي والسيادة الغذائيّة على المستويين المجتمعي والمؤسساتي ؛**
- **تعزيز التعاون والتنسيق بين الشبكات العربيّة والإقليميّة والعالميّة لتبادل الخبرات والعمل من أجل رؤية واستراتيجيّة الشبكة؛**
- **التأثير على السياسات والنظم الحكوميّة وغير الحكوميّة على المستويات المحليّة والوطنيّة والدوليّة لتحقيق سيادة الغذاء والموارد الطبيعيّة «(المجموعة العربيّة لحماية الطبيعة 2017 ب).**

تشدّد المجموعة العربيّة لحماية الطبيعة على «حقوق الشعوب والدول في تحديد السياسات الغذائيّة والزراعيّة المناسبة لبيئاتها الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة والمناخيّة الفريدة. ويشمل ذلك ضمان الحقّ في الغذاء ومصادر الإنتاج «(المجموعة العربيّة لحماية الطبيعة 2017 ب: 57). في الواقع، إنّ المشكلة الأكثر إلحاحًا بالنسبة للأمن الغذائي تكمن في ضرورة تأكّد الحكومة من استمراريّة التزوّد بالحبوب، ولكن أظهرت أزمتا 2007/2008 و 2011 أنّ الاعتماد على السوق الدوليّة لا يضمن دائمًا إمدادات المواد الغذائيّة بأسعار معقولة. بالإضافة إلى ذلك، الاعتماد على الواردات-بافتراض أنّ آليّات السوق تعمل-يجعل المجموعات الأشدّ فقرًا في المجتمع غير قادرة على شراء الغذاء؛ وبالتالي، من الضروري دعم الزراعة المحليّة نظرًا لاعتماد الغذاء اليومي للفئات الأشدّ فقرًا، في أغلب الأحيان، على هذا الانتاج الغذائي.

تناصر المجموعة العربيّة لحماية الطبيعة من أجل السيادة الغذائيّة وتهدف إلى التأثير على السياسات الغذائيّة من خلال مبادرات على المستوى الدولي والإقليمي والوطني. وتحديدًا، على المستوى المحلّي-في الأردن-دعمت المجموعة العربيّة لحماية الطبيعة صغار المزارعين، مع التركيز بشكل أساسي على وادي الأردن. وقد قامت بذلك من خلال الدعوة لإعادة زراعة الأشجار، وإعطاء الأشجار لصغار المزارعين. يقوم متطوّعو المجموعة العربيّة لحماية الطبيعة بزراعة الغوّافة وأشجار الليمون المكسيكي كونها تعطي ثمار الليمون كلّ شهرين، في حين يعطي الليمون الكلاسيكي الثمار مرّة واحدة في السنة ولكن بكميّات أكبر. ولكن، من الأفضل زراعة الليمون المكسيكي لأنه يحدّ من المخاطر، كما لو انّها لن تمطر كثيرًا مرة واحدة فقط في السنة أو أنّه قد يتأثّر سلبيًا. وبالتالي، فإنّ هذا من شأنه أن يؤثّر سلبًا على السنة الاقتصاديّة بأكملها، فيما لو حصل ذلك لأشجار الليمون المكسيكي، يمكن للظروف أن تكون أفضل في غضون بضعة أشهر فقط.

وقد زرعت المجموعة العربيّة لحماية الطبيعة بالفعل 15 ألف شجرة كل عام، بالإضافة إلى ٪90 من الأشجار المزروعة في وادي الأردن الأوسط. مثلًا، تشتهر قرية الكرامة (الجزء الشمالي الجنوبي) بالتمور، وهي منطقة فقيرة. يقطنها غالبًا المزارعون الكبار و يملكون أشجار نخيل تناسب المناخ المحلي. كما يرزح ٪75 من صغار المزارعين في وادي الأردن الأوسط تحت عبء الديون المترتّبة عليهم، نظرًا لتوقّف التصدير نتيجة الأزمة الاقليميّة. أمّا في وادي الأردن الشمال، يبيع المزارعون الأراضي للأجانب، بما في ذلك الإسرائيليّون ، الذين يستخدمون المياه واليد العاملة الرخيصة، حيث تنخفض كلفة نقلها لأنّ شمال وادي الأردن أقرب إلى معبر وادي الأردن الشمالي بالنسبة لفلسطين المحتلة (مقابلة مع موظف المجموعة العربيّة لحماية الطبيعة). كما تدعم المجموعة العربيّة لحماية الطبيعة صغار المزارعين في جنوب وادي الأردن عبر زراعة أشجار مجانيّة، ما يمنحهم مزيدًا من السيادة الغذائيّة والاستدامة الاقتصاديّة.

أيَضًا، تستبدل المجموعة العربيّة لحماية الطبيعة الأشجار المعتادة في القرى بأشجار الفاكهة، فالهدف زيادة السيادة الغذائيّة في البلاد.

والجدير بالذكر، أنّ المجموعة العربيّة لحماية الطبيعة تمنح المزارعين حريّة اختيار أنواع أشجار الفاكهة التي سيحصلون عليها مجّانًا، لأنّ السيادة الغذائيّة هي أيضًا منح المزارعين والمجتمعات المحليّة الحقّ في اختيار ما يريدون زراعته واستهلاكه (مقابلة مع أحد موظفي المجموعة العربيّة لحماية الطبيعة) .

تعمل إلهام عبادي، رئيسة قسم الصحّة في مجلس قرية البيوضة، على تعزيز السيادة الغذائيّة وحقّ المجتمع المحلّي في تقرير ما تريد زراعته واستهلاكه. من بين المشاريع المختلفة، شجّعت إلهام على توزيع الأشجار على أطفال المدارس في مدرسة البيوضه الثانوية للبنات. سمحت لكلّ طالب باختيار شجرته الخاصّة، والتي ستكون مركز حديقتهم المنزليّة. يهدف هذا المشروع أيضًا إلى تعزيز العلاقة بين الأطفال وأرضهم والنشاطات الزراعيّة، وتشجيع نقل الخبرة الزراعيّة من الأجيال الأكبر سنًا إلى الأطفال.

تمثّل شركة ينبوت، وهي شركة محليّة تنتج الزراعة العضويّة، تجربة ناجحة أخرى في تطبيق السيادة الغذائيّة في الأردن، وتهدف إلى تأمين الغذاء الصحّي والمحلّي إلى الشعب الأردني. كما تقدّم بديلًا عن الإنتاج الزراعي والغذائي التقليدي، مع الحفاظ والبناء على التقاليد السابقة في المنطقة. وهي تعتمد على أساليب زراعة مستدامة وخالية من المبيدات، كما على التقنيّات التقليديّة المقرونة مع وسائل الرّي الحديثة والتكنولوجيا. يشكّل هذا نموذجًا للأسر المحلية التي تطبّق عمليًا مبادئ السيادة الغذائيّة، وتحديدًا مبدأ إعطاء المجتمعات المحليّة القدرة على اتّخاذ القرار بشأن ما ترغب في إنتاجه، وفي هذه الحالة نصل إلى تنظيم الزراعة المستدامة.

الاسترزاع الدائم هو أيضًا تجربة أردنيّة أخرى يمكن وضعها ضمن السيادة الغذائية. في الواقع، يعزّز الاسترزاع الدائم تطوير النظم الإيكولوجيّة الزراعيّة المُراد لها أن تكون مستدامة وذاتيّة الاكتفاء. وتهدف إلى تمكين المجتمعات المحليّة في تقرير ما تريد أن تزرع وكيف، وبطريقة مستدامة. وقد قام معهد بحوث الزراعة المستدامة بالترويج لهذه المقاربات وقطاعات الاسترزاع التجريبي في قرية الجوفه في الشونة الجنوبيّة، وفي منطقة البحر الميت بغور الأردن. يتّصل الاسترزاع الدائم في قرية الجوفه بالزراعة المستدامة بالانسجام مع الموارد الطبيعيّة النادرة والسياقات التقليديّة، وذلك باستخدام المياه الرماديّة المعاد تدويرها، وقاطرات الدجاج، وسماد الديدان وعلف البط، والحفاظ على

الموارد المائيّة والعناصر الغذائيّة، والعمل من أجل تربة خصبة. تمّ تأسيسها في العام 2008، وهي أيضًا مركزًا للتوعية البيئيّة يقصده الطلّاب بشكل منتظم.

يأتي مثال آخر جدير بالاهتمام من «برنامج القرى الصحيّة»، الذي نفذّته وزارة الصحّة ومنظّمة الصحّة العالميّة واليونيسيف. يسعى هذا البرنامج إلى تمكين المجتمعات الريفيّة المحليّة من خلال اعتماد مقاربة شاملة تجاه «الصحّة»، وإعطاء أعضاء المجتمع المحلّي المهارات والقروض الصغيرة بشروط متساهلة لإدارة أعمالهم الصغيرة الخاصّة - ومعظمها ذات اتجاهات زراعيّة - في بيئة مستدامة - بطريقة غير مؤذية. كما يشجّع البرنامج المجتمعات المحليّة على تعزيز أنماط الحياة والعادات الصحيّة بدءًا من المدارس.

٦. خلاصات ختاميّة

أظهرت هذه الورقة وضع الأمن الغذائي في الأردن؛ بلد يستورد أكثر من 90٪ من الغذاء المستهلك محليًا ويتّصف بندرة في المياه ومحدوديّة الأراضي الصالحة للزراعة والموارد الطبيعيّة. ويعتقد أن هذا الاعتماد على أسواق الغذاء الدوليّة هو نتيجة لمحدوديّة الموارد المائيّة، وتغيّر المناخ، ومصالح أصحاب الأراضي النافذين والمزارعين الكبار. لقد تمّ استبدال معظم القوى العاملة الأردنيّة في القطاع الزراعي بشكل تدريجي بعمالة أجنبيّة أرخص تأتي غالبًا من مصر والآن من سوريا. بالإضافة إلى ذلك، يعاني صغار المزارعين من المنافسة المتزايدة المتمثّلة في واردات المنتجات الزراعية المنخفضة السعر، وكذلك من إغلاق الحدود بسبب الأزمة الإقليميّة (العراقيّة أولًا، والسوريّة بعد ذلك).

كما أظهرت هذه الورقة أنّه، في الوقت الذي تقوم فيه المنظّمات غير الحكوميّة بتنظيم وتشجيع الأفكار البديلة حول كيفية الوصول إلى الأمن الغذائي مؤكّدة على ضرورة وضع السيادة الغذائيّة والاكتفاء الذاتي في صلب النقاشات حول السياسات المستقبليّة، فهي بدأت أيضًا في تنفيذ إجراءات السيادة مثل التطوّع لزراعة أشجار الفاكهة المجانيّة في غور الأردن لصغار المزارعين. وفي الوقت نفسه، بدأت الشركات والباحثون في دعم وإنشاء شركات زراعيّة عضويّة ومعاهد بحوث الاستزراع الدائم.

ولكن، لا بدّ للبحوث المستقبليّة من التحقيق في ماهيّة تأثير المجتمع المدني على السياسات الوطنيّة. وإلى أيّ مدى هم قادرون على تثقيف وتشكيل السياسات والاستراتيجيّات الوطنيّة في المنطقة العربيّة وفي البلدان الوطنية؛ وما هي الحواجز والتحديّات السياسيّة أمام تنفيذ مثل هذه السياسات.

تعتبر السيادة الغذائيّة ذات أهميّة سياسيّة لأنها ستدعم بشكل خاص صغار المزارعين. ولكّنها تحتاج إلى دعم حكومي من حيث آليّات التسويق، إعانات الإنتاج، والتكنولوجيا. كما يجب دعم السيادة الغذائيّة من خلال استراتيجيّة وسياسات أشمل تتّجه نحو التخطيط لنوعية المحاصيل وأنماط المحاصيل اللازمة لضمان الأمن الغذائي في الأردن، وتوجيه المزارعين ودعمهم في هذه المسارات. كما ينبغي أن تسلّط البحوث مزيدًا من الضوء على دور المرأة الريفيّة لكونها عاملًا أساسيًا في تنفيذ السيادة الغذائيّة، على سبيل المثال في التصنيع الريفي ومنتجات الألبان. كما ينبغي أن تدرس البحوث المستقبليّة أيضا كيفيّة تمكين الزراعة الأسريّة على أفضل وجه بغية معالجة المشاكل البنويّة المتعلّقة بالوصول إلى الموارد والحاجات، بالتالي معالجة قضايا انعدام المساواة الاجتماعيّة وكيفيّة إعادة إنتاجها.

المراجع

1. Allan, Anthony (2002): The Middle East water question: Hydropolitics and the global economy: IB Tauris.
2. APN (2017a): Annual Report 2016.
3. APN (2017b): The Arab network for food sovereignty, uniting regional efforts.
4. Babar, Zahra; Mirgani, Suzi (Eds.) (2014): Food Security in the Middle East: Oxford University Press.
5. Boas, Taylor C.; Gans-Morse, Jordan (2009): Neoliberalism: From New Liberal Philosophy to Anti-Liberal Slogan. In St Comp Int Dev 44 (2), pp. 137–161. DOI: 10.1007/s12116-009-9040-5.
6. FAO (2018): Global Information and Early Warning System, 2018.
7. Haddadin, Munther (Ed.) (2006):., ed. Water resources in Jordan: evolving policies for development, the environment, and conflict resolution. Resources for the Future.
8. Harrigan, Jane (2014): The political economy of Arab food sovereignty: Springer.
9. Hopma, Justa (2012): Jordanian investments in agriculture abroad and at home: the quest for secure access to food. Global Land Grabbing II conference.
10. Hopma, Justa (2015): Planning in the wind: the failed Jordanian investments in Sudan. In LDPI Working Paper 22.
11. Hussein, Hussam (2016): An analysis of the discourse of water scarcity and hydropolitical dynamics in the case of Jordan. Doctoral dissertation. Norwich, UK: University of East Anglia.
12. Hussein, Hussam (2018): Tomatoes, tribes, bananas, and businessmen: An analysis of the shadow state and of the politics of water in Jordan. In Environmental Science & Policy 84, pp. 170–176. DOI: 10.1016/j.envsci.2018.03.018.
13. Jassim, A. H. M.; Alraggad, M. (2009): GIS Modeling of the Effect of Climatic Changes on the Groundwater Recharge in the Central Western Parts of Jordan.
14. Kamrava, Mehran (2014): Food Security and Food Sovereignty in the Middle East. In Zahra Babar, Suzi Mirgani (Eds.): Food Security in the Middle East: Oxford University Press, pp. 1–18.
15. Keulertz, Martin (2014): Drivers and impacts of farmland investment in Sudan: water and the range of choice in Jordan and Qatar. Doctoral dissertation. London: King›s College London, University of London.
16. Kumaraswamy, P R.; Singh, M. (2018): Jordan's Food Security Challenges. In Mediterranean Quarterly 29 (1), pp. 70–95.
17. Marie Baylouny, Anne. (2008): Militarizing Welfare: Neo-Liberalism and Jordanian Policy. In The Middle East Journal 62 (2), pp. 277–303.
18. Martínez, José Ciro (2017): Leavening Neoliberalization's Uneven Pathways: Bread, Governance and Political Rationalities in the Hashemite Kingdom of Jordan. In Mediterranean Politics 22 (4), pp. 464–483.
19. MWI (2009): Water for Life. National Water Strategy. Amman, Jordan.
20. MWI. (2017). Jordan Water Sector Facts and Figures report, MWI, Jordan, Amman.
21.
22. Nyéléni Newsletter (LVC). "Now is the Time for Food Sovereignty!," No. 13. 2013. (Available at: https://nyeleni.org/spip.php?page=NWrub.en&id_rubrique=107) (Accessed on December 10, 2018).
23. Olssen, Mark; Peters, Michael (2005): Neoliberalism, higher education and the knowledge economy: From the free market to knowledge capitalism. In Journal of education policy 20 (3), pp. 313–345.
24. Pinstrup-Andersen, Per (2009): Food security: definition and measurement. In Food Sec. 1 (1), pp. 5–7. DOI: 10.1007/s12571-008-0002-y.
25. Salameh, E.; Bannayan, H. (1993): Water resources of Jordan. Future and Future Potentials. Amman, Jordan.
26. Sidahmed, Ahmed; Rabboh, Walid; Khresat, Saeb; Karablieh, Emda (2012): Pre-identification mission: support to agricultural development in Jordan. Volume I - Assessment of the agricultural sector in Jordan.
27. WFP (2015): The State of Food Security in Jordan 2013-2014 report.
28. WFP (2018): Country Brief.
29. Yorke, Valerie (2013): Politics matter: Jordan's path to water security lies through political reforms and regional cooperation. NCRR Trade Regulation.

لبنان

الزراعة في لبنان:
ديناميات الانكماش في غياب الرؤية والسياسات العامة

كنج حمادة
استاذ مساعد في الجامعة اللبنانية- كلية الزراعة

١. خلفية

تسعى هذه الورقة إلى تقديم تحليل نقدي للقطاعات الزراعية والغذائية في لبنان لتقييم درجة التزام الجهات العامة والخاصة بالمبادئ التوجيهية للحق في الغذاء، مع مراعاة السياق السياسي والاقتصادي للبلد. تتعلق مبادئ الحق في الغذاء باتباع مقاربة حقوقية للأمن والسيادة الغذائيّين، كما سيتم شرحه أدناه.

تبدأ الورقة بموجز تاريخي عن اقتصاد لبنان السياسي، تليه مناقشة وضع قطاعي الزراعة والأغذية الزراعية، من خلال دراسة أساليب الإنتاج وشروط التبادل التجاري والأوضاع المؤسسية والسياساتية العامة. وأخيرًا، ستناقش الورقة نتائج البحث مع المبادئ التوجيهية للحق في الغذاء، لتقدّم توصيات حول السياسات والعمل، موجّهة إلى الحكومة اللبنانية ومجتمع المانحين الدوليين ومنظمات المجتمع المدني المحلية.

الحق في الغذاء: المبادئ التوجيهية

يمكن تحديد المبادئ التوجيهية، كما عرّفها مؤتمر القمّة العالمي للأغذية ١٩٩٦ وإعلان نييليني للمجتمع المدني، كما يلي:

- **الحق الفردي في الأمن الغذائي، كما حدده مؤتمر القمة العالمي للأغذية ١٩٩٦: يتحقق الأمن الغذائي «عندما يحصل جميع الناس في جميع الأوقات على أغذية كافية وآمنة ومغذّية للحفاظ على حياة صحية ونشطة.»**
- **الحق في الغذاء الصحي والمناسب ثقافياً.**
- **حق مقدمي الغذاء في العيش والعمل بكرامة.**
- **حق البلدان في حماية زراعتها من خلال الدعم والتعريفات الجمركية.**
- **حق مزودي الأغذية المحليين في السيطرة على الأراضي والرعي والمياه والبذور والماشية ومصائد الأسماك (خصخصة هذه الموارد من خلال أنظمة حقوق الملكية الفكرية أو العقود التجارية هو أمر مرفوض بشكل صريح).**
- **الحق في الوصول إلى المعارف والمهارات الزراعية المناسبة والحق في رفض أي تكنولوجيا تقوّض قدرة مقدمي الغذاء على تطوير ونقل المعارف والمهارات.**
- **حق الأجيال الحالية والمقبلة في الحصول على بيئة صحية ونظيفة والوصول المستدام إلى الموارد الطبيعية. ويحق لمقدمي الأغذية المحليين وأفراد المجتمع المحلي أيضًا رفض وتجنب استخدام الأساليب الصناعية كثيفة الاستهلاك للطاقة التي تزيد من انبعاث الغازات.**

٢. نبذة تاريخية عن اقتصاد لبنان السياسي

ابتلي لبنان بقضايا الأمن الغذائي منذ نشأته الحديثة في العام ١٩٢٠.[1] فمنذ البداية، أهملت الدولة المشكّلة حديثًا التنمية الزراعية والريفية، استنادًا إلى خيار سياسي واقتصادي أدى إلى تنمية غير متكافئة مزمنة بين مركز البلد (بيروت وجبل لبنان) والأطراف (شمال وجنوب لبنان ووادي البقاع). شكّلت أنماط التطور الجغرافي غير المتكافئ هذه، بالإضافة إلى المساحات السياسية الناشئة بعد الحرب الأهلية، هيكل قطاعي الزراعة والموارد الطبيعية.

يتطلب فهم السبب الجذري للتنمية غير المتوازنة بين المناطق الخوض في النمط الزراعي السائد للإنتاج في منتصف القرن التاسع عشر. حينها، حوّل إنتاج الحرير الموجه للتصدير الهياكل الزراعية وتسبب بتحوّلات اجتماعية واقتصادية كبيرة في بيروت وجبل لبنان. لكن الهياكل الزراعية بقيت على حالها تقريبًا في المناطق التي تم ضمها حديثًا، حيث سادت زراعة الكفاف غير المثمّنة، وهيمن ملّاك الأراضي الأقوياء. وجاء الانتداب الفرنسي (١٩٢٠-١٩٤٣) ليعطّل الهياكل الزراعية القائمة من خلال تعزيز السيطرة الإقطاعية على الأراضي الزراعية والمراعي،[2] فقد كان بحاجة للدعم السياسي من الملّاك المحليين. وفقًا لأوين (Owen 1976)، مع فشله في إطلاق دينامية التنمية الريفية، حافظ الانتداب الفرنسي على الهياكل السياسية والسلطوية في البقاع والشمال وجنوب لبنان، مما ثبّت هيمنة فئة صغيرة من التجار والمصرفيين وملاك العقارات، وعزّز بدوره «نمطًا من النشاط الاقتصادي أصبحت فيه الزراعة والصناعة تابعة للبنوك والتجارة أكثر فأكثر» (Owen 1976:24).

لم يؤدّ استقلال لبنان (١٩٤٣) إلى تغيير كبير، وعلى عكس الجهود الدولية في خمسينيات القرن الماضي لتحسين الإنتاجية الزراعية وضمان توفير الغذاء، اعتمدت سياسات الأغذية الفعلية فيه على التجارة لتوفير احتياجات السكان. تم التعامل مع سياسات التنمية الزراعية والريفية لأول مرة خلال إدارة الرئيس فؤاد شهاب، من خلال سلسلة من الإصلاحات الهادفة لبناء مؤسسات الدولة وتعزيز أجهزتها. سعت الإصلاحات لتحسين توزيع الثروة ومعالجة النمو الجغرافي غير المتكافئ. وعلى الرغم من عدم تغييرها للنظام على المدى الطويل، أدخلت الإصلاحات الشهابية عناصر من سياسات التنمية الزراعية والريفية، بما في ذلك إنشاء المؤسسات التي لا تزال قائمة اليوم. لكن لسوء الحظ، تم استغلال هذه المؤسسات من قبل النخبة السياسية الحاكمة وكثيرًا ما تستخدم كأدوات للمحسوبية والسيطرة على الولاءات.

١ أعلن الانتداب الفرنسي على سوريا إنشاء لبنان الكبير في العام ١٩٢٠، وضم مدينة بيروت ووادي البقاع وشمال لبنان (أي مساحة شاسعة من ولاية طرابلس العثمانية) وجنوب لبنان (أي مساحة شاسعة من ولاية صيدا العثمانية) إلى الولاية العثماني الذي كانت تتمتّع بحكم ذاتي في جبل لبنان.

٢ أنظر رياشي ٢٠١٣ (Riachi 2013) لشرح حول كيف قام الانتداب الفرنسي بتخريب التوافق التقليدي والمستدام بشأن إدارة الأراضي المشاعية من خلال اعتماد الملكية والسجل العقاري.

أدت الحرب الأهلية في لبنان إلى تعميق الانقسام إلى مناطق سياسية منفصلة تخطّت سياسات الانتداب وثنائية المركز-الأطراف. عمليًا، خلقت الحرب الأهلية فسيفساء من الفضاءات التي يتعيّن على الدولة التفاوض معها باستمرار ومشاركتها قوتها ونفوذها وعملها حتى اليوم. وكان على الحكومة اللبنانية المركزية القبول بمعايير التعايش المفروض وتداخل أكثر من نظام سلطة وصنع قرار وشرعية والعمل من خلالها (Debié 2005). وقد تأثّرت الخدمات العامة، بما فيها الصحة والتعليم وشبكات المياه وخدمات الإرشاد الزراعي، بنظام تقاسم السلطة المجزأ هذا، بالإضافة إلى إمكانية الوصول إلى صناديق التنمية لدى الجهات المانحة الدولية. وقد أدى الوضع إلى نشوء فضاءات زراعية سياسية، تحدد فيها الأحزاب السياسية المختلفة أو ملّاك الأراضي المتنفّذين سياسات التنمية الزراعية والريفية.

بالنتيجة، يفتقد لبنان اليوم لسياسة زراعية رسمية متماسكة، وهو يعتمد على مشاريع متفرقة وغير منتظمة تموّلها في الغالب جهات مانحة خارجية ودولية (Hamade et al, 2015a). وقد أتاح هذا «الفراغ السياسي» لأصحاب المصلحة السياسية بلعب أدوار جدّية في إدارة المزارعين-الدولة وكذلك في ديناميات سلاسل الإمداد الزراعية (Hamade 2015).

٣. الزراعة في لبنان

٣.١ قطاع راكد

مثّلت الزراعة في لبنان ٢.٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٦.[3] وتظهر حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة انخفاضًا واضحًا من ٥.٧٪ في ٢٠٠٤ إلى ٣.٧٪ في ٢٠١٦.[4] ولم يأت هذا الانخفاض نتيجة لتحول هيكلي اقتصادي، يفسره التحسن في القطاع الزراعي، ولكن بسبب النمو الراكد في القيمة الزراعية المضافة منذ ٢٠٠٤. ويوضح الشكل ١ أدناه أن قيمة المحاصيل الزراعية وإنتاج الغابات ظلت ثابتة تقريبًا، مع قيمة مماثلة تقريبًا بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٦ (أي حوالي ملياري دولار أمريكي)، في حين نمت القيمة السنوية للماشية ومصايد الأسماك بمقدار ٣٠٠ مليون دولار فقط طوال ١٢ عامًا (من ١.٢٦ مليار دولار أمريكي في ٢٠٠٤ إلى ١.٥٦ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٦).[5] يطرح القطاع الزراعي في لبنان عدّة تحدّيات، منها تجزئة الأراضي، والافتقار إلى التعاونيات الفعالة، والخدمات الإرشادية الضعيفة، والبنية التحتية وممارسات ما بعد الحصاد الهزيلة، وهيمنة التجار على سلاسل القيمة الزراعية، وارتفاع أعمار المزارعين،[6] والتحديث والتكيّف البطيء مع التكنولوجيا الجديدة، وعدم وجود سياسة زراعية مناسبة يمكنها دعم تطوّر القطاع ونموه.

الشكل ١: القيمة المضافة للزراعة والماشية بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠ (بملايين الدولارات الأمريكية)
المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء: حسابات لبنان الاقتصادية ٢٠١٦ (تقرير ٢٠١٨)

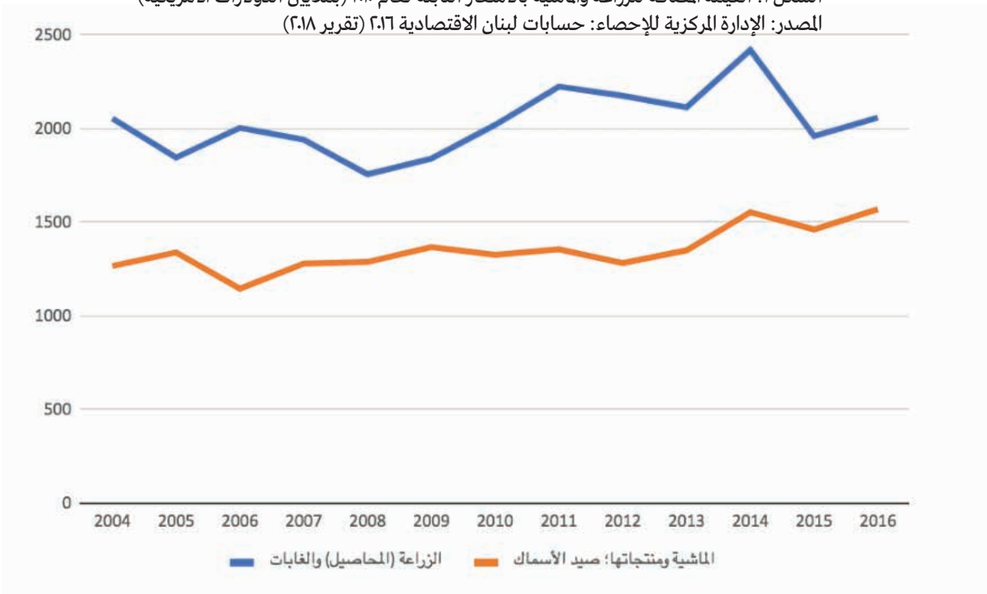

٣ الإدارة المركزية للإحصاء: حسابات لبنان الاقتصادية. النسبة من الناتج الإجمالي المحلي بأسعار ٢٠١٦.

٤ المصدر أعلاه، بالأسعار الثابتة مع استخدام ٢٠١٠ كسنة مرجعية.

٥ المصدر أعلاه، بالأسعار الثابتة مع استخدام ٢٠١٠ كسنة مرجعية.

٦ بلغ معدّل أعمار المزارعين ٥٢.٣ سنة في ٢٠١٠ ومن المتوقّع أنه ارتفع في العام ٢٠١٨. المصدر: منظمة الأغذية والزراعة ووزارة الزراعة اللبنانية - الإحصاء الزراعي ٢٠١٠.

الجدول ١: استخدام الأراضي الزراعية حسب المنطقة

	جبل لبنان	شمال لبنان	عكّار	النبطية	جنوب لبنان	البقاع	بعلبك-الهرمل	لبنان
محاصيل دائمة	٨٦,٧٪	٩٠,٩٪	٥٩,٦٪	٥٨,٩٪	٧٨,٩٪	٢٨,٨٪	٤٣,٤٪	٥٥,١٪
محاصيل دائمة (باستثناء الزيتون)	٥٩,٤٪	٣٨,٤٪	٢٤,٢٪	١٣,٩٪	٤٨,٢٪	١٧,١٪	٣٥,٦٪	٣١,٦٪
زيتون	٢٧,٣٪	٥٢,٤٪	٣٥,٤٪	٤٥,٠٪	٣٠,٧٪	٣,٣٪	٧,٨٪	٢٣,٥٪
محاصيل موسمية	١٠,٥٪	٧,١٪	٣٧,٢٪	٤٠,٠٪	١٨,٧٪	٧١,٠٪	٥٦,٢٪	٤٣,٢٪
محاصيل صناعية وعلف	٠,٢٪	٠,٩٪	٣,٦٪	١٢,٠٪	٥,١٪	٢,١٪	١١,٥٪	٥,٠٪
حبوب	٠,٤٪	٣,٦٪	١٥,٩٪	١٦,٥٪	٧,٤٪	٣٠,٨٪	٢٤,٧٪	١٩,٧٪
خضروات وبقوليات (حقلية)	١٠,٠٪	٢,٦٪	١٧,٧٪	١١,٤٪	٦,١٪	٣٢,٢٪	٢٠,٠٪	١٨,٥٪
بيوت بلاستيكية	٢,٨٪	٢,٠٪	٣,٣٪	١,٢٪	٢,٥٪	٠,٢٪	٠,٤٪	١,٧٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪
٪ الأراضي الزراعية	١٧,١٪	١٠,٠٪	١٧,٤٪	١٠,٤٪	١٠,١٪	١٨,٥٪	٢٧,٣٪	١٠٠٪
متوسط حجم المزرعة	٠,٥ هكتار	٠,٩ هكتار	١,٣ هكتار	١,٠ هكتار	١,١٣ هكتار	٣,٩ هكتار	٢,١ هكتار	١,٥ هكتار

المصدر: وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة: الإحصاء الزراعي ٢٠١٠.

ومع ذلك، فإن الركود الزراعي هو نتيجة لثلاثة عوامل أساسية متداخلة ومتناقضة:

- **أولًا، انخفاض الإنتاجية الزراعية بسبب العوامل المذكورة أعلاه.**
- **ثانيًا، الأثر الإيجابي (وإن كان محدوداً) لمشاريع التنمية ضمن القطاع الزراعي بدعم من المانحين الدوليين.**
- **ثالثًا، التأثير الإيجابي الناشئ عن قدرة المزارعين اللبنانيين على الحفاظ على الاستثمارات والتعامل مع السياق المتغيّر.**

ولكنْ، كما يشير العامل الثالث وبالرغم من هذه التحديات، ظلت الزراعة قطاعًا مهمًا لتوليد الثروات في المناطق الريفية وسمحت للمجتمعات المحلية بالتعامل مع آثار الأزمات والصدمات، بما في ذلك تأثير الأزمة السورية. وتم تطبيق آليات التكيّف المحلية بواسطة المزارعين بشكل مستقل عن المشروعات التي يقودها المانحون وخطة الاستجابة للأزمة في لبنان (Hamade 2018).

٣.٢ المزارعون والعمّال الزراعيون

في العام ٢٠٠٤،[7] كانت الزراعة تستخدم ٦.٥٪ من القوى العاملة اللبنانية، وهو رقم آخذ في الانخفاض بشكل طفيف منذ ذلك الحين. ومع ذلك، ووفقًا لتعداد عام ٢٠١٠ الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة ووزارة الزراعة، توجد ١٧٠,٠٠٠ حيازة زراعية في لبنان، أي أن حوالي ١٥٪ من الأسر اللبنانية تستفيد من الدخل النقدي أو العيني من الزراعة.

لكن الأنشطة الزراعية تظل في الغالب غير منظّمة ويبقى العمل الزراعي غير نظامي ولا يندرج ضمن نطاق قانون العمل اللبناني. وفي ظل غياب نظام التغطية الصحية الشاملة، لا يستفيد المزارعون والعمال الزراعيون من التغطية الرسمية للصحة العامة ولا من خطط التقاعد والمعاشات التقاعدية. ويشير تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإدارة المركزية للإحصاء حول الفقر في العام ٢٠٠٨ أن ٦٧٪ من أسر المزارعين (أي الأسر التي تشكل فيها الزراعة المصدر الرئيسي للدخل) تقع تحت خط الفقر. يستطيع المزارعون إنشاء صناديق استثمار مشتركة،[8] لكن نادراً ما يتم استخدامها، لكن الدولة لا تعطيها القيمة اللازمة كشكل

٧ لا تتوفّر بيانات أحدث. المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والإدارة المركزية للإحصاء. مسح الظروف المعيشية للأسر ٢٠٠٤.

٨ تقع صناديق الاستثمار تحت إشراف وزارة الزراعة من خلال المديرية العامة للتعاونيات، وهي تستفيد من الإعانات السنوية، لكن آليات تقديم ما تزال غير واضحة وتتأثر بدرجة كبيرة بالولادات السياسية.

محتمل من أشكال التنظيم الذاتي، تتيح للمزارعين الحصول على التغطية الصحية والتقاعد.

تتطلّب ١٢٪ فقط من الحيازات الزراعية عمالة بدوام كامل، غير أفراد الأسرة، ويُقدّر الطلب على العمالة الزراعية المأجورة الدائمة بحوالي ٥٠,٠٠٠ عامل/، لكن ثلاثة أرباع الحيازات الزراعية تتطلب عمالًا موسميين لتغطية ١٠ ملايين يوم عمل، أو ما يعادل ٩١,٠٠٠ وظيفة بدوام جزئي (١١٠ أيام في السنة). ويشكّل السوريون الغالبية العظمى من العمال الزراعيين بأجر، نصفهم على الأقل من النساء. ويتم توظيف العمال الزراعيين السوريين الدائمين بشكل غير رسمي مع حقوق محدودة وعادة ما يعيشون في المزارع، بينما يتم إدارة العمال الموسميين من خلال وسطاء سوريين محليين (يطلق عليهم اسم الشاويش) الذين يتوسطون لهم في العلاقة مع المزارعين/الملّاك اللبنانيين.

شكّل توفّر العمال السوريين ذوي الأجور المنخفضة عاملاً رئيسياً في القدرة التنافسية للزراعة اللبنانية، لكنه ثبّط عزيمة المزارعين اللبنانيين على الاستثمار في التحديث والميكنة، الذين فضّلوا الاعتماد على توفر العمالة الرخيصة، وخاصةً لعمليات البذر والحصاد ورش المبيدات وما إلى ذلك. في المقابل، فإن النقص المتوقّع في العمالة السورية المرتبط بإعادة إعمار سوريا بعد الحرب قد يخلق تحديًا جدّيًا للزراعة اللبنانية.[9]

٣.٣ القاعدة الإنتاجية

تبلغ المساحة الإجمالية للأراضي الزراعية في لبنان ٠.٢٤ مليون هكتار. وكما يظهر في الجدول ١ أدناه، فإن حوالي ٥٥٪ من الأراضي تغطّيها محاصيل دائمة، منها حوالي ٤٢٪ مخصصة لأشجار الزيتون ذات المدخلات المنخفضة وغير المروية (٢٣.٥٪ من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة). وبشكل عام، يتم ري حوالي ٤٩٪ فقط من الأراضي الزراعية، وقرابة ٤٦٪ من المزارعين لا يقومون بري أراضيهم. إضافة إلى ذلك، تغطي الحبوب حوالي ٢٠٪ من مجموع الأراضي الزراعية، تليها الخضروات والبقوليات بنسبة مماثلة. وبالتالي، فإن المحاصيل الصناعية لا تغطي سوى حوالي ٥٪ من الأراضي الزراعية. أمّا نسبة الإنتاج المكثّف في البيوت البلاستيكية فهي ١.٧٪ تقريبًا، وفقًا لمسح أجرته منظمة الأغذية والزراعة ووزارة الزراعة في ٢٠١٠، وتصل إلى ٣.٣٪ في عكّار، حيث يشهد الاستثمار في هذه الزراعات نموًا ملحوظًا حول البلد وفي تلك المنطقة بالتحديد. **انظر الجدول ١**

بشكل عام، يتمتّع لبنان بالاكتفاء الذاتي في إنتاج الفواكه وشبه الذاتي في إنتاج الخضروات. وتصل مؤشرات الاكتفاء الذاتي إلى ٢٠٠٪ بالنسبة للموز والحمضيات والتفاح، وهي محاصيل تعتمد على التصدير (Riachi 2013)، لكنّه يعاني من عجز كبير في الحبوب والماشية ومنتجات الألبان. وكما هو مبين في الشكل ٣ أدناه، يصل العجز في إنتاج الحبوب إلى ٨٠٠ ألف طن كمعدّل سنوي قبل الأزمة السورية، وإلى قرابة ١,٢٨٠ طن خلال الأزمة.

الشكل ٢: ميزان تجارة الحبوب في لبنان (الكميات بالطن)
المصدر: مركز التجارة العالمي - trademap.org

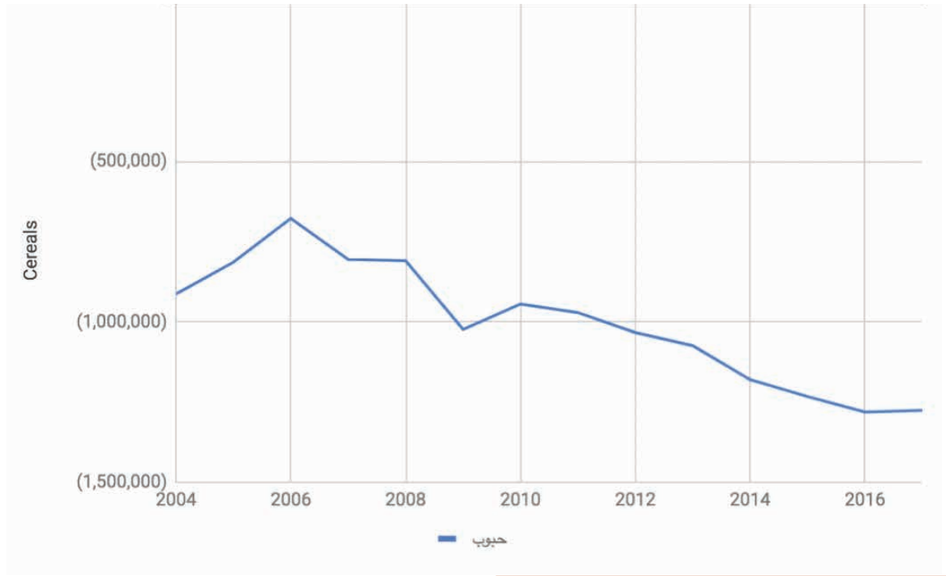

٩ يتواجد العمّال الزراعيون السوريون في لبنان منذ قبل أزمة ٢٠١١، لكن من المرجح أن يؤدي الطلب المرتفع والمتوقع على العمالة لإعادة إعمار سوريا إلى خلق تدفق معاكس للعمالة السورية إلى سوريا تتجاوز تدفق اللاجئين إلى لبنان.

!õ ö ñ\ þ0 ` À @ ` #0* Þ D

يشكّل القمح الليّن نصف كمية الحبوب المستوردة. ويطبّق لبنان آلية لدعم القمح من خلال مكتب الحبوب والشمندر السكري التابع لوزارة الاقتصاد والتجارة. وفي العام ٢٠٠٥، تم اتخاذ قرار بالتخلص التدريجي من دعم القمح الذي توقّف في ٢٠٠٨، لكنه ما لبث أن عاد لموسمي ٢٠١٠ و٢٠١١. في الواقع، يأتي هذا الدعم من خلال قرار يتّخذه مجلس الوزراء كل سنة، خاصة عندما تكون الأسعار الدولية للقمح منخفضة. لكن عادة ما يشكّل التوقّع بأن يأتي الدعم عاملًا مؤثّرًا بشدة على خيارات المزارعين في إنتاج المحاصيل.

وتطبّق وزارة الاقتصاد والتجارة أيضًا آلية لمراقبة أسعار الخبز، المحددة بدولار أميركي واحد لكل ٩٠٠ غرام من الخبز اللبناني العادي. من خلال هذه السياسة، تدعم الوزارة المخابز والمطاحن بتوفير شحنات عينية من دقيق القمح لتقليل تكلفة الإنتاج ولضمان استمرار هامش ربحها في رزمة الخبز القياسية (٩٠٠ غرام).

بالإضافة إلى القمح، يدعم لبنان إنتاج التبغ من خلال إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية، وهو احتكار حكومي يقع تحت رعاية وزارة المالية. وكانت وزارة الزراعة قدّمت دعمًا متقطعًا لإنتاج يلضم شرة .اقير خلال أدوات الدعم ومراقبة الأسعار، لكن الحمضيات الموجهة نحو التصدير. هكذا، كان ثمن التنمية الزراعية الموجهة نحو التصدير هو التحول الزراعي السريع والقاسي، ولكنه بالمقابل أتى لفائدة العمال الفقراء.
هذا وكانت الدولة اللبنانية المستقلة حديثًا قد أخضعت زراعتها للتجارة في وقت مبكّر، فاستفاد التجار من الميزة النسبية لإنتاج الفاكهة في لبنان. وبالمثل، استفادت الاستثمارات الزراعية-الصناعية الكبيرة من التكاليف المرتفعة لدخول المنافسين، ضمن نظام يَفرض على أصحاب المشاريع تكوين شبكات اجتماعية وعلاقات سياسية مهمة لخفض التكاليف والحماية من المنافسة (Debié and Petier 2003).

علاوة على ذلك، فإن حجم اعتماد الزراعة اللبنانية على استيراد الحبوب والمحاصيل الصناعية والماشية، والتي، بالإضافة إلى كونها احتياجات أساسية من المواد الغذائية، هي سلع تُستخدم كمدخلات وسيطة في أنشطة الأغذية الزراعية (٩٦٪ من الحبوب، ٥٨٪ من المحاصيل الصناعية، و٩٦٪ من الماشية)[10] قد أدّى إلى ارتفاع تكلفة دخول أصحاب الحيازات الصغيرة الراغبين في الانخراط في أنشطة الصناعات الزراعية. على سبيل المثال، تعتمد الاستثمارات الكبيرة في قطاع الألبان اللبناني على الماشية المستوردة، التي يمثّل سعرها تكلفة دخول باهظة لصغار الملّاك المستعدين للانخراط في إنتاج الألبان (Hamade 2011).

في ظل غياب استراتيجية زراعية واضحة المعالم والتراكم العالي في رأس المال الصناعي والتجاري (إن من المنبع، أي توفير المدخلات، أو في المصب، التصدير وهوامش التجارة المحلية المفرطة وما بعد الحصاد والبنية التحتية الزراعية-الصناعية)، فقد نتج عن سلسلة القيمة الزراعية عدم تجانس يتوزّع بين المزارع الكبيرة الصناعية المتكاملة والموجهة نحو التصدير، من ناحية، والاستغلال الزراعي الضئيل القيمة، من ناحية أخرى.

٣.٥ عدم تجانس القطاع الزراعي

ينعكس عدم تجانس الإنتاج، الناجم عن التراكم الرأسمالي العالي والسريع لنخب المزارعين المرتبطين ارتباطًا وثيقًا بالطبقة الحاكمة، في توزيع حيازة الأراضي.

من ناحية، فمن ناحية ، يملك ١٠٪ من أصحاب العقارات ٦٠.٦٪ من إجمالي الأراضي الزراعية، بينما يملك ١٪ من أصحاب العقارات حوالي ٢٦.٥٪، وهي أرقام بارزة أكثر في المناطق ذات الأنشطة الزراعية المكثفة، مثل زحلة والبقاع الغربي، ٦٩.١٪ من الأراضي مملوكة من العُشر الأعلى من أصحاب العقارات.[11] وغالبًا ما تكون هذه الممتلكات الكبيرة لأصحاب الأراضي الغائبين مملوءة بالمحاصيل شبه الاستوائية (الحمضيات والأفوكادو) المعدة للتصدير والإنتاج الحقلي المكثف، مثل البطاطا والبصليات، هذا بالإضافة إلى إنتاج القمح المدعوم بشكل متكرر. ويمكن ربط أكبر الممتلكات الزراعية الخاصة في لبنان بسهولة بسياسيين بارزين ومتنوّعين بانتماءاتهم الطائفية والسياسية.

١٠ حمادة ٢٠١١.

١١ حمادة ٢٠٠٥؛ التحليل مبني على البيانات الخام للإحصاء الزراعي لمنظمة الأغذية والزراعة ووزارة الزراعة ٢٠١٠.

من ١٠٪ من الأراضي الزراعية، ويمتلك العُشر الأدنى من المزارعين أقل من ١٪ من الأراضي).[1]
على الطرق التقليدية للغاية، بغياب إمكانية الوصول إلى الائتمان و/أو محدودية الوصول إلى أشكال الإقراض غير الرسمي. ويميل الإنتاج في هذه الحيازات إلى التأثّر الشديد بتقلبات الأسعار، والهوامش العالية التي يتقاضاها الوسطاء والتجار، وارتفاع تكاليف الإنتاج، والرسملة المنخفضة، والافتقار إلى الهياكل التعاونية الفاعلة.

١ المرجع أعلاه.

الشكل 3: منحنى لورنز للحيازات الزراعية في لبنان
المصدر: حسابات المؤلّف بناء على الإحصاء الزراعي لمنظمة الأغذية والزراعة ووزارة الزراعة ٢٠١٠.

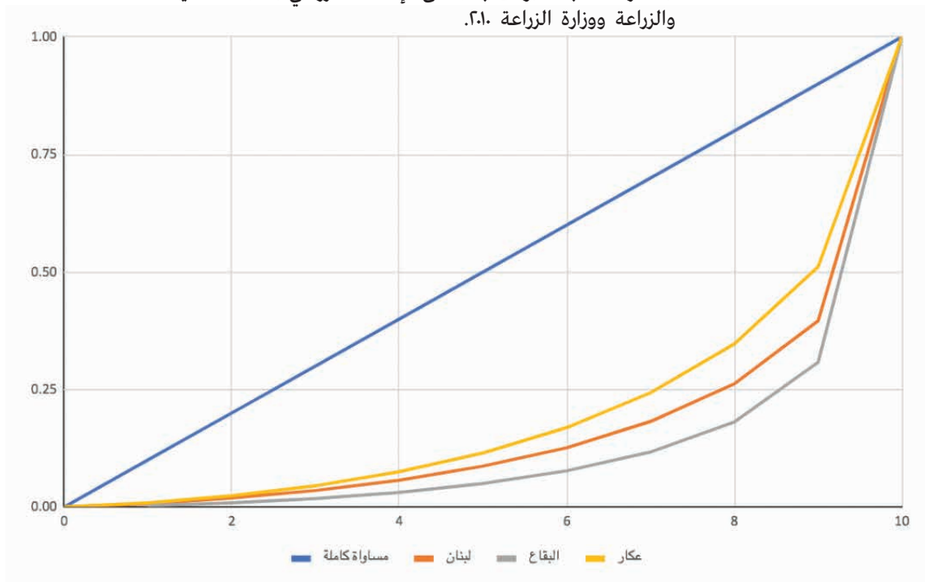

يُظهر الشكل ٣ انطباق منحنى لورنز على توزيع الأراضي في لبنان والمناطق المختارة، ويشير إلى انعدام مساواة صارخ، حيث يقدر مؤشر جيني لتوزيع الأراضي في لبنان بـ٠.٧٧٣، ويصل إلى ٠.٨٢١ في المناطق ذات الزراعة الكثيفة كمحافظة البقاع (البقاع الأوسط والغربي)، بالرغم من التوزيع الأكثر تساويًا بقليل في عكّار، مقدّر بـ٠.٧٤٦.

يعكس توزيع الأراضي الزراعية أنماط الإنتاج في المناطق المختلفة، فالزراعة في البقاع الغربي والأوسط تميل إلى أن تكون أكثر كثافة وميكنة، مع وجود أكبر العقارات واستثمارات رأس المال العالية، وقد أصبحت الزراعة في تلك المناطق أكثر استقطابًا بين صغار المزارعين والاستثمارات الكبيرة، مقارنة بعكار وبعلبك-الهرمل حيث ما تزال تشكّل خيارًا أمام المزارعين المتوسطي الحجم لكسب العيش.

ويرد في الجدولين ٢ و٣ أدناه مزيد من التفاصيل بشأن أنماط الإنتاج الإقليمية، تعرض واقع حيازة الأراضي في مناطق زراعية مختارة وتوزيعها حسب الحجم.

في البقاع الأوسط، المنطقة الأقل مساواة من حيث التحكّم بالأراضي الزراعية، فإن ٦٣.٩٪ من الأراضي الزراعية هي ضمن عقارات تزيد مساحتها عن ٥ هكتارات، و٣٣٪ من الأراضي فقط و٦٧.٢٪ من المزارع يعمل بها أصحابها مباشرة، ومعظمهم من صغار المنتجين ذوي الملكية المحدودة للأراضي. وتُمثّل المزارع المؤجرة ١١.١٪ فقط من إجمالي المزارع، ولكنها تغطي ٥٠.٣٪ من الأراضي. ويعكس هذا وجود ملّاك غائبين يمتلكون مساحات كبيرة، وكذلك قدرة روّاد الأعمال الزراعيين على استئجار أراض شاسعة للإنتاج الحقلي، كالحبوب والبطاطا. كما تشير أهمية اتفاقيات الزراعة بالمشاركة (١١٪ من إجمالي الأراضي) إلى هيمنة الملّاك الغائبين في البلاد.

وفي عكّار، المنطقة الأكثر مساواة من حيث التحكم بالأراضي الزراعية، أظهرت النتائج أن ١٤.٥٪ فقط من الأراضي الزراعية تقع في حيازات تزيد مساحتها عن ٥ هكتارات، وأن ٧٣.١٪ من الأراضي و٨٣.٧٪ من المزارع يزرعها المالك مباشرة، ولا تمثل الأرض المؤجرة سوى ٢١.٥٪ من إجمالي مساحة الأراضي، في حين أن اتفاقيات الزراعة بالمشاركة لا تكاد تذكر. أمّا بالنسبة لبعلبك-الهرمل، فإن ٢٢.٩٪ من الأراضي الزراعية مقسّمة إلى حيازات أكبر من ٥ هكتارات، و٦٤.٨٪ تتم زراعتها مباشرة. ويختلف استخدام الريّ بين المناطق الأربعة، فيصل إلى ٨٦.٢٪ من الأراضي الزراعية في البقاع الأوسط و٤٤.٣٪ في عكّار، مقارنة بـ٧٤.٩٪ في البقاع الغربي و٥٥٪ في بعلبك-الهرمل.

تعكس طرق الري ومصادره أنماط الإنتاج الإقليمية المختلفة. فعلى سبيل المثال، يستمر استخدام طرق الري بالجاذبية في ٨١.٣٪ من المزارع المروية في عكّار، ولكن فقط في ٢٠.٩٪ من مزارع البقاع الغربي. أمّا بالنسبة لمصادر المياه، فحوالي ٦٠٪ من الأراضي المروية في البقاع تستخدم مياه الآبار الارتوازية، بينما لا يزال المزارعون في عكار يعتمدون في الغالب على جداول المياه في ٥٨.١٪ من المساحة المروية.

٤. الشروط الزراعية في ديناميات التجارة

٤.١ الاتفاقيات التجارية

هناك العديد من الاتفاقيات التجارية التي تحكم تجارة لبنان في الأغذية والزراعة، لكن تأثير معظمها على شروط التبادل الزراعي محدود للغاية في ظل اقتصاد تجارة مفتوح ومعتاد على الاتفاقيات الثنائية للتجارة الموسمية (خاصة مع الأردن ومصر). أمّا الاتفاقيات الرئيسية التي تؤثر بشكل مباشر على قطاعي الأراضي الزراعية والغذائية الزراعية فهي:

- **الاتفاقية الأوروبية المتوسطية (يورومید):[12] وقّع لبنان اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي في حزيران ٢٠٠٢، دخلت حيز التنفيذ في نيسان ٢٠٠٦، تتيح حرية الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي للمنتجات الصناعية والزراعية في لبنان. وتمنح هذه الاتفاقية لبنان حرية الوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي للسلع المصنعة والمعاملة التفضيلية للمنتجات الزراعية والزراعية المصنعة والسمكية. ومن المتوقع أن تلغي الاتفاقية الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة إلى لبنان بعد ١٢ سنة من تاريخ بدء نفاذها، وأن تسمح للمنتجات اللبنانية الحصول تعريفات وحصص تفضيلية. بالرغم من ذلك، يقوم الاتحاد الأوروبي بوضع حواجز غير جمركية واسعة النطاق أمام التجارة، خاصة فيما يتعلق بمتطلبات الصحة النباتية، تشكّل تحدّيات للمنتجين اللبنانيين ولا يمكن سوى للمنتجين الكبار تنفيذ المعايير المطلوبة من خلال إجراءات مثل المعيار العالمي للممارسات الزراعية الجيدة (GLOBALG.A.P.).**
- **دخلت اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ في العام ١٩٩٨، بعضوية ١٧ دولة عربية بما فيها لبنان. وقد تم إعلانها، في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، كبرنامج تنفيذي يهدف إلى تحفيز اتفاقية تيسير التجارة والتنمية السارية منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وستقوم هذه الاتفاقية بخفض الرسوم الجمركية والضرائب تدريجيًا وإزالة جميع الحواجز غير التجارية.**

٤.٢ عجز متزايد

سيقوم القسم التالي باستعراض ميزان لبنان التجاري وديناميات تجارة المحاصيل الرئيسية، بالنظر إلى مسألة الأمن الغذائي، كما سيستعرض الديناميات الذاتية في الزراعة اللبنانية من خلال استكشاف استجابة قطاع الزراعة والأغذية الزراعية لسلسلة من الصدمات.

١٢ شهدت الاتفاقات الثنائية بين لبنان والاتحاد الأوروبي زيادة مطردة خلال السنوات الماضية، حيث بلغ إجمالي التجارة ٧.١ مليار يورو في العام ٢٠١٦، بمعدل نمو سنوي منذ ٢٠٠٦ بلغ ٧.٦٪. وقد صدّر لبنان في العام الماضي ٠.٤ مليار يورو إلى الاتحاد الأوروبي، منها ٠.١ مليار يورو من المنتجات الزراعية (٢٤.٣٪). ومنذ ٢٠١٢، احتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الأولى بين الشركاء التجاريين الرئيسيين للبنان، حيث استوعب ٣٧.٧٪ من الصادرات اللبنانية في ٢٠١٥ (بيانات الجمارك اللبنانية).

كما يظهر في الشكل ٤، تزايد العجز في تجارة المواد الغذائية باستمرار منذ ٢٠٠٤، ووصل إلى ٤.٤ مليار دولار أميركي في ٢٠١٤. وبالرغم من الاتجاه العام لتزايد العجز، يمكن التمييز بين أربع مراحل مختلفة.

شهدت **المرحلة الأولى** من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦ ركودًا بقي فيه العجز التجاري شبه ثابت لكل من الزراعة والصناعة الزراعية. وتظهر **المرحلة الثانية** بين ٢٠٠٧ و٢٠١٠ زيادة كبيرة في العجز، حيث تضاعف العجز الزراعي تقريبًا من ٢٧٣ مليون دولار أميركي في ٢٠٠٦ إلى ٥٣٧ مليون في ٢٠١٠، وبالمثل، ارتفع العجز في الصناعات الزراعية بنسبة ٨٦٪، من ٧٢١ مليون دولار في ٢٠٠٦ إلى ١,٣٤٥ مليون دولار في ٢٠١٠، وهي زيادات تُعزى إلى عاملين أساسيين:

- **الارتفاع العالمي في أسعار المنتجات الزراعية والغذائية خلال هذه الفترة، وخاصة خلال أزمة الغذاء في ٢٠٠٨، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط وسعر صرف اليورو مقارنة بالدولار الأمريكي.[13]**
- **ارتفاع الطلب على الغذاء بسبب ارتفاع معدل النمو خلال الفترة ذاتها.[14] مثلًا، تضاعفت كميات (؟؟؟) المستوردة خلال هذه الفترة تقريبًا، حيث بلغت ٢.٤٧ مرّة قيمتها عام ٢٠٠٤. وظل الطلب على الواردات للمنتجات ذات القيمة المنخفضة مثل الحبوب والبندورة ثابتًا نسبيًا[15] (انظر الشكل ٥، والذي يوضح تطور كميات الواردات الزراعية المختارة الثابتة على قيمة ٢٠٠٤).**

أمّا **المرحلة الثالثة**، ٢٠١١ إلى ٢٠١٤، فتُظهر ركودًا أوليًا في العجز التجاري الزراعي، يليه انخفاض كبير في ٢٠١٤، مع تدفق اللاجئين السوريين إلى البلاد. وخلال الفترة ذاتها، استمر العجز في الغذاء الزراعي بالارتفاع، بمعدل أقل بكثير، ليصل إلى ١.٧٥ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٤ (بزيادة قدرها ٣٠٪ عن قيمة ٢٠١٠). وقد أثرت خلال تلك الفترة عدة عوامل متناقضة على التجارة في المنتجات الغذائية:

- **انخفاض واستقرار الأسعار الدولية للقمح وكذلك الانخفاض الطفيف في سعر صرف اليورو مقارنة بالدولار الأميركي[16] جعل واردات لبنان الزراعية أرخص من ذي قبل.**
- **الانخفاض الحاد في النمو الاقتصادي في لبنان[17] بسبب الأزمة السورية، وبالتالي انخفاض الطلب على المنتجات الغذائية، وخاصة ذات القيمة الأعلى، ويشير الشكل ٥ إلى انخفاض بنسبة ٢٦٪ في كمية اللحوم المستوردة بين ٢٠١٠ و٢٠١١.**

١٣ بلغ متوسط سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأميركي ١.٤٧ في ٢٠٠٨. المصدر: www.statista.com.

١٤ معدّل النمو في لبنان: ٢٠٠٧: ٩.٣٥٪، ٢٠٠٨: ١٠.٤٧٪، ٢٠٠٩: ١٠.٠٥٪، ٢٠١٠: ٨.٠٤٪. المصدر: البنك الدولي data.worldbank.org.

١٥ يوضح الشكل ٥ أيضًا التباين في الطلب على البطاطا المستوردة. لكن كميات البطاطا المطلوبة ترتبط بالكميات المنتجة في سنة معينة، وتتأثر الكميات المنتجة بالأحوال الجوية، فضلاً عن الأسعار الدولية المرتفعة المحتملة المدعومة و/أو المتوقعة للقمح. وتؤثر هذه العوامل على قرارات المزارعين لسنة معينة، ومع ارتفاع أسعار القمح في الأسواق الدولية، فقد اختار العديد من المزارعين الحبوب بدلاً من البطاطا بين ٢٠٠٧ و٢٠١٠.

١٦ بلغ سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأميركي ١.٢٨ في ٢٠٠٨. المصدر: www.statista.com.

١٧ معدّل النمو في لبنان: ٢٠١١: ٠.٩٨٪، ٢٠١٢: ٢.٨٠٪، ٢٠١٣: ٢.٦٤٪، ٢٠١٤: ٢.٠٠٪. المصدر: البنك الدولي data.worldbank.org.

الشكل ٤: الميزان التجاري للزراعة والغذاء في لبنان (ألف دولار أمريكي)
المصدر: مركز التجارة العالمي - trademap.org

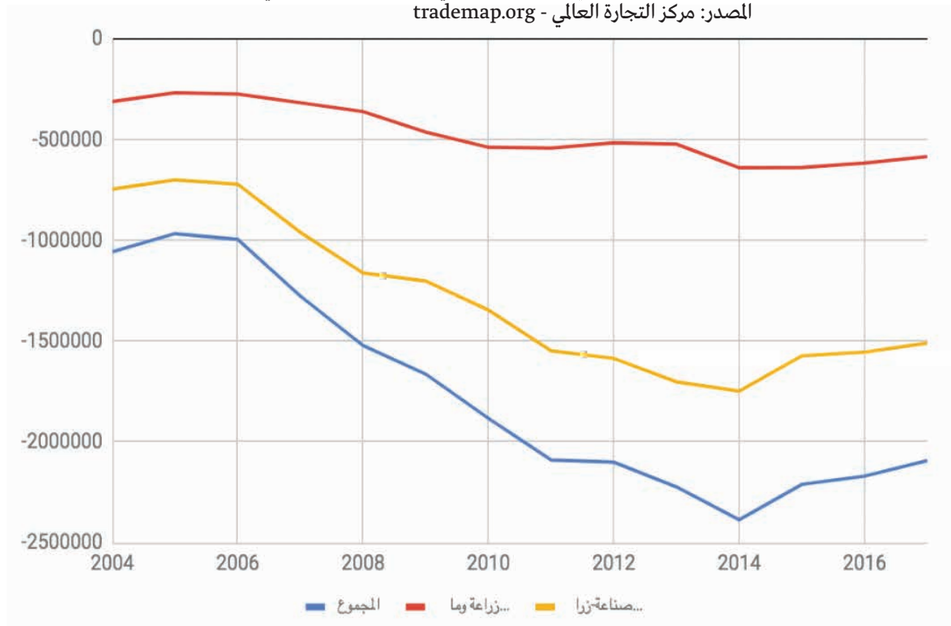

- **وقد قابل العاملين أعاده زيادة في الطلب على المنتجات الغذائية بسبب اللاجئين السوريين.**

وتُظهر **الفترة الرابعة**، ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨ (البيانات متاحة حتى العام ٢٠١٧ فقط)، استقرارًا في عجز تجارة المنتجات الزراعية بنحو ٦٠٠ مليون دولار أميركي. وشهدت الفترة أيضًا انخفاضًا كبيرًا، من ١.٧٥ مليار دولار أميركي في ٢٠١٤ إلى ١.٥ مليار دولار في ٢٠١٧، أي بانخفاض قدره ١٤٪ في ثلاث سنوات.

يرجع هذا الانخفاض إلى مزيج من ثلاث عوامل:

- **الانخفاض الكبير في سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأميركي، حيث فقد ٢٥٪ من قيمته بين ٢٠٠٨ و٢٠١٥.[18]**
- **إعادة توجيه بعض صادرات لبنان الزراعية نحو السوق المحلية، خاصة بعد إغلاق معبر نصيب الحدودي بين سوريا والأردن في أيار/مايو ٢٠١٥.[19] ويبين الشكل ٦ الانخفاض الحاد في صادرات البطاطا في ٢٠١٥، كما بدأت صادرات البندورة بالانخفاض منذ ٢٠١٤، حيث توجّه معظم إنتاجها نحو السوق المحلية.**
- **ساهمت الأزمة في نمو قطاعات فرعية زراعية معينة والصناعة الزراعية والاستثمار فيها (انظر الشكل ٧ أدناه). فمثلًا، أدت زيادة الاستثمار في إنتاج الخضروات إلى انخفاض في استيراد البندورة، فأصبحت وارداتها هامشية منذ ٢٠١٧، بحدود ٤٪ من الكميات المستوردة عام ٢٠٠٤.**

وفقًا لحمادة (Hamade 2018)، لم تتم تلبية الطلب المتزايد على الغذاء من خلال زيادة الواردات الغذائية فحسب، ولكن أيضًا من خلال الاستثمارات في الإنتاج الزراعي والصناعي. فمثلا:

شهدت بلدة القاع اللبنانية الحدودية في البقاع الشمالي ارتفاعًا كبيرًا في الاستثمارات الجديدة في البساتين والمحاصيل الدائمة. وتُظهر صور الأقمار الصناعية لمنطقة القاع، قبل وبعد الأزمة السورية، زيادة بنسبة ٣٠٪ تقريبًا في أسطح الأرض المروية (Ha-made et al, 2015b).

في عكار، لجأ المزارعون إلى زراعة الخيم كوسيلة لتوليد هوامش ربح مقبولة، خاصة مع تخفيض تكلفة إنشاء الدفيئات الزراعية وتوافر الائتمان الرسمي وغير الرسمي، بما في ذلك الائتمان المقدّم من موردي المدخلات و/أو التجار. ويقول مستجيبون رئيسيون أن حوالي ٣٠٠ هكتار من الحمضيات (محصول موجه للتصدير) قد أزيلت مؤخرًا لصالح زراعة الخيم.

على الصعيد الوطني، شهدت القطاعات الصناعية الزراعية، بما في ذلك المشاريع المنتهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم الصناعية والزراعية نموًا ملحوظًا. وكما هو مبين في الشكل ٧، شهدت الصناعة الزراعية اللبنانية[20] نمواً ملحوظاً منذ العام

١٨ بلغ السعر الوسطي لصرف اليورو مقابل الدولار الأميركي ١.١١ في ٢٠١٦.
المصدر: www.statista.com.

١٩ المعبر هو محطة ضرورية لجميع صادرات لبنان إلى الخليج.

٢٠ تمثل صناعة المواد الغذائية في لبنان ٣.٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي و٣٥.٤٪

الشكل ٥: تطوّر مجموعة مختارة من واردات المواد الزراعية (الكميات - بناء على قيمة ٢٠٠٤)
المصدر: حسابات المؤلّف بناء على بيانات مركز التجارة الدولي - trademap.org

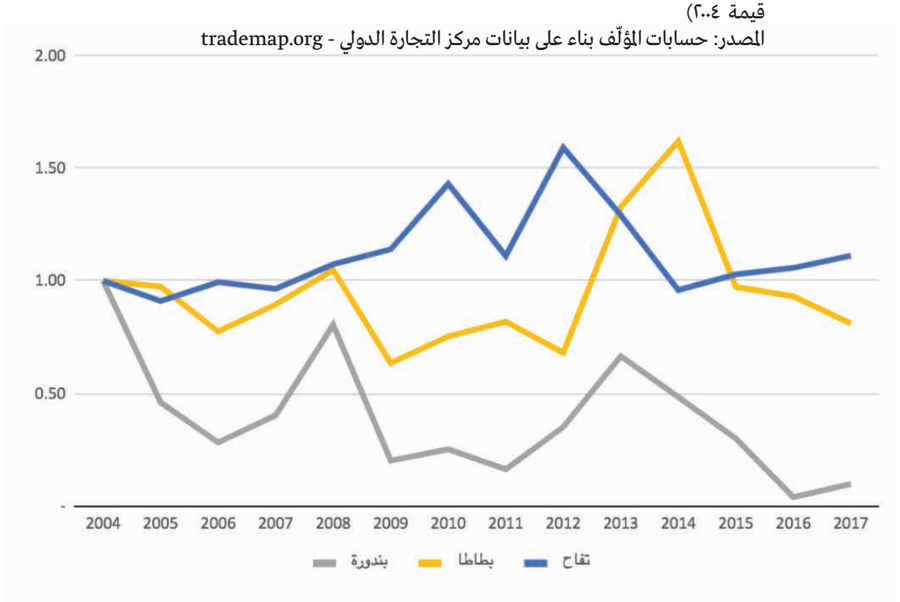

الشكل ٧: نمو القطاع الصناعي الزراعي ٢٠١٤-٢٠١٦ (بملايين الدولارات الأمريكية بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠)
المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، حسابات لبنان الاقتصادية ٢٠١٦ (تقرير ٢٠١٨)

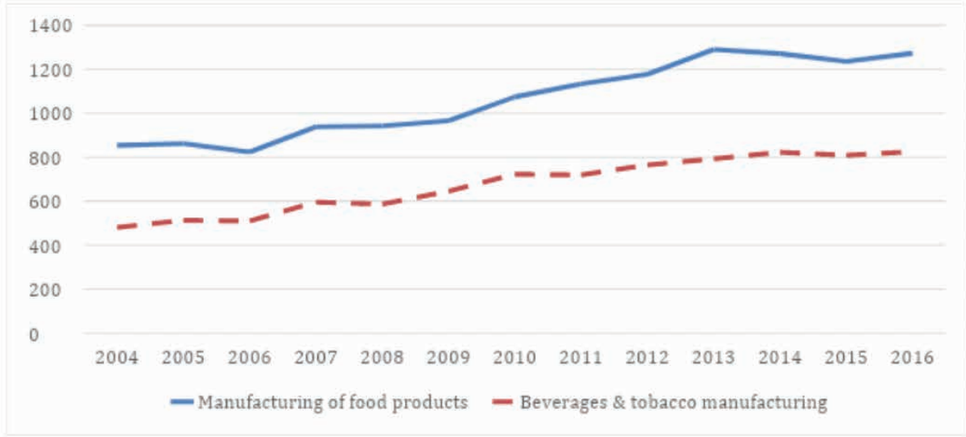

٢٠٠٤، وهو اتجاه استمر حتى بعد الأزمة السورية. وينعكس هذا بشكل خاص في تصنيع المنتجات الغذائية التي نمت من ١.١٣ مليار دولار في ٢٠١١ إلى ١.٢٧ مليار في ٢٠١٦، أي نمو قدره ١٢.٤٪ في القيمة الحقيقية للإنتاج.

أظهرت المناطق الريفية في لبنان مرونة أمام الأزمة السورية جرّاء القطاعين الزراعي والصناعي. فقد أثبتت الزراعة والصناعات الزراعية قدرتها على القيام بدور عامل استقرار اقتصادي واجتماعي، وأظهرت قدرات تكيّفية تمكنها من الاستجابة للصدمات قصيرة الأجل. وهذا يؤكّد حقيقة أنه بالرغم من عدم وجود دعم واستراتيجيات سياسية، فمن الممكن تحسين الأمن الغذائي وسيادة الغذاء في لبنان، بدءاً من الديناميات والموارد المحلية.

٥. سياسات لبنان الزراعية

في أحسن الأحوال، تأخذ السياسة الزراعية اللبنانية شكل مشاريع تعاون متقطعة مع جهات مانحة خارجية وتتأرجح بين جدول أعمال المنظمات الدولية، من جانب، وجدول أعمال الجهات الفاعلة السياسية اللبنانية وشبكات عملائها، من جانب آخر. ويعرض هذا القسم الخصائص الرئيسية لسياسة الزراعة وإطارها المؤسسي في لبنان.

٥.١ إطار مؤسسي هَرِم

بعد فشل الانتداب الفرنسي بتنفيذ خطته للتنمية الريفية التي هدفت إلى تقليل التفاوتات بين بيروت وجبل لبنان، من ناحية، والمناطق التي تم ضمها حديثًا، من ناحية أخرى، قامت حكومة شهاب بمحاولة جديدة لتطوير السياسات الزراعية في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات. فكما يقول طرابلسي (Tra-boulsi 2007)، ظهرت الحاجة لإعادة التوازن إلى الاقتصاد اللبناني الذي يهيمن عليه قطاع الخدمات. وقد حاولت مجالات عمل «الإصلاحات الشهابية» إعادة توزيع الثروة التي نشأت من خلال نمو قطاع الخدمات، وبالتالي كسب الدعم السياسي من الطبقات الوسطى وسكّان الأرياف.

شملت «الإصلاحات الشهابية» إنشاء مؤسسات زراعية لبنانية قائمة حتى اليوم، تشمل، بالإضافة إلى وزارة الزراعة، مجموعة من المكاتب والمديريات المنتشرة في المجال المؤسسي اللبناني، أهمّها: مصلحة نهر الليطاني (تحت وصاية وزارة الطاقة والمياه): الغرض منها هو بناء وإدارة مشاريع الري الكبيرة، بما في ذلك سد الليطاني (١٩٥٩) وقنوات الري المتصلة به، ومعظمها غير مشغّلة حتى اليوم، لا سيما القنوات التي كان من المفترض أن تروي المنطقة الواقعة جنوب النهر.

من إجمالي الناتج الصناعي في ٢٠١٦ (المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء - الحسابات الاقتصادية الوطنية ٢٠١٦، تقرير ٢٠١٨)، وهي توظف ٥٪ من القوى العاملة اللبنانية (المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة الشؤون الاجتماعية والإدارة المركزية للإحصاء، مسح الظروف المعيشية للأسر ٢٠٠٤). وتتميز الصناعة الزراعية، مثل الزراعة، بهيكل غير متجانس يشمل استثمارات تنافسية كبيرة، من ناحية، ووحدات إنتاج صغيرة و/أو تعاونية قائمة على العائلة، من ناحية أخرى. وبناءً على دراسة استقصائية أجرتها جمعية الصناعيين اللبنانيين واليونيدو في العام ٢٠٠٧، هناك ٧٣٦ مؤسسة مسجلة لتصنيع الأغذية في لبنان توظف خمسة موظفين أو أكثر. وهذا يمثل ١٨٪ من إجمالي الشركات الصناعية التي تحتوي على ٢٠،٦٠٧ موظّفين، أو ٢٥٪ من إجمالي القوى العاملة الصناعية.

مكتب الحبوب والشمندر السكري (تحت وصاية وزارة الاقتصاد والتجارة): كان المكتب مسؤولًا عن دعم القمح والشمندر السكري، التي لم يعد موجودًا (آخر دعم للقمح جاء في العام ٢٠١١، بينما توقف دعم الشمندر السكّري خلال الحرب الأهلية)، وهو اليوم مسؤول عن تنفيذ تحديد سقف سعر الخبز.

إدارة حصر التبغ والتنباك - الريجي (أُنشأت في ١٩٥٩ تحت وصاية وزارة المالية): الريجي هو بمثابة احتكار حكومي لإنتاج وتجارة التبغ المصنّع. وتتولى الشركة أيضًا مسؤولية إدارة الإنتاج المدعوم للتبغ من خلال إصدار تراخيص إنتاج حصرية للمزارعين بكميات وأسعار محددة مسبقًا. وقد استُخدم الريجي تاريخيًا (وما زال) كأداة لدعم المزارعين في جنوب لبنان والحد من النزوح الناجم عن الاحتلال الإسرائيلي (١٩٧٨-٢٠٠٠). وفي الواقع، «أصبح محصول التبغ رمزًا للصمود والمقاومة وتعلّق الناس بأرض الأمة» (عن كتيّب دعائي للريجي ٢٠١١ في Hamade 2014). وبالرغم من لعب الريجي دوراً في دعم مقاومة المزارعين اللبنانيين الجنوبيين، إلا أن الدعاية الرسمية «تخفي تلاعب النخب السياسية الوطنية المستمر بمزارعي التبغ، واللاعقلانية الاقتصادية الأساسية لصناعة التبغ في لبنان، وأوجه القصور في سياسات التنمية في المناطق الريفية اللبنانية» (Hamade 2014, p 29).

الإدارة العامة للمشروع الأخضر (أُنشأت في ١٩٥٩ تحت وصاية وزارة الزراعة): وهي بمثابة إدارة للتنمية الريفية، يتمثل دورها في دعم مشاريع استصلاح الأراضي الزراعية والاستثمار في البنى التحتية على مستوى المزرعة. ومع ذلك، لم يتم تحسين بنية المشروع الأخضر ليتمكّن من وضع خطط تنمية ريفية مهمة، بما يتجاوز البنية التحتية على مستوى المزرعة، وقد واجه منذ العام ٢٠١١ تخفيضات كبيرة في ميزانيته.

المديرية العامة للتعاونيات (أُنشأت في ١٩٦٣ ككيان مستقل قبل وضعها تحت وصاية وزارة الزراعة في أوائل التسعينيات): يتمثل دور المديرية في تنظيم ومراقبة التعاونيات والإشراف عليها. في الواقع، تعمل المديرية كقيادة لتعاونيات محدودة الاستقلالية وتتحكّم بقطاع التعاونيات من خلال مقاربة إدارية. وبالتالي، يجب تغيير النموذج الذي تعتمده تجاه التعاونيات، أي اعتبارها امتدادًا للإدارة العامة، نحو إشراكها كجهات فاعلة اقتصادية في القطاع الخاص وتحت إدارة المزارعين والمنتجين. كما تتعرّض استقلالية التعاونيات واستقلالها لتأثير نظام توزيع أموال الدعم من خلال المؤسسات العامة، الذي يجري على قاعدة زبائنية وسياسية ومن خلال المانحين الدوليين، أي من خلال نظام الفضاءات السياسية ومجالات النفوذ، حسب أجندة كل متبرع وأولوياته. وبالتالي، هناك حاجة لإصلاح قانون التعاونيات لتحسين قدرتها على الإدارة الذاتية والاستثمار والنمو، وسن قوانين تنظّم وتحمي مصادر الوصفات الغذائية التقليدية.

٥.٢ زراعة تابعة لتجارة انتهازية

نجح القطاع الزراعي اللبناني في الصمود بوجه غياب السياسات الزراعية، وذلك بفضل قدرة رأس المال التجاري اللبناني والعقارات الزراعية الكبيرة على اغتنام الفرص الناشئة عن الصدمات السياسية المتعاقبة في المنطقة. وقد خلقت هذه الصدمات منذ ١٩٤٣ فرصًا كبيرة للاستثمار الزراعي والتجاري، على حساب عمالة اللاجئين منخفضة الأجر ومن خلال استغلالهم و/أو تدمير أنظمة الإنتاج التقليدية. ومن الأمثلة على ذلك:
قامت الاستثمارات الضخمة في بساتين الحمضيات التي تلت نكبة فلسطين في ١٩٤٨، ومع وجود مزارعين لاجئين فلسطينيين مهرة (لكن شديدي الهشاشة)، بنقل معارفهم إلى أصحاب العقارات اللبنانيين الكبار في المناطق الساحلية في الجنوب وإلى حد أدنى في عكار (في المنطقة القريبة من مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين).

تغيّرت أنماط الإنتاج الزراعي مع انتقال النظم التقليدية إلى الإنتاج الموجّه للتصدير من الفواكه بعد طفرة النفط في الخليج العربي (أوائل الخمسينيات). ومن الأمثلة الواضحة على هذا التغيير هو تحوّل النظام الزراعي الرعوي المستدام في منطقة عرسال (البقاع الشمالي) إلى الإنتاج الضخم للكرز، بهدف الوصول إلى أسواق التصدير العربية (Hamade et al, 2006).

تم استخدام إنتاج القنّب والأفيون في الحرب الأهلية (١٩٧٥-١٩٩٠) من قبل زعماء العشائر المحليين وضباط الأمن السوريين واللبنانيين كأنشطة لتوليد النقد.

تم تكثيف الزراعة بعد الحرب الأهلية (١٩٩٠ وما بعدها)، من خلال الاستخدام غير المستدام للمدخلات الزراعية بدفع من كبار الموّردين، بما في ذلك الفروع المحلية للشركات العالمية.

جاء الاستثمار الجديد في البستنة وإنتاج الخيم كرد على الطلب المتزايد على الغذاء الناتج عن تدفق اللاجئين السوريين.
أمام ذلك، من المهم أن نفهم استمرارية واستدامة مثل هذا النظام الانتهازي من منظور ما بعد الأزمة السورية، نظرًا للاحتمال الكبير أن تؤدي عملية إعادة الإعمار في سوريا (بغض النظر عما إذا كانت ستحدث في السنوات القليلة القادمة أو خلال العقد المقبل) إلى خلق طلب على العمالة، وبالتالي عودة العمال الزراعيين السوريين إلى بلدهم. وتبقى هذه الحركة العمالية متوقعة، بغض النظر عما إذا كان أولئك العمال موجودين قبل ٢٠١١ أو أتوا إلى لبنان كلاجئين.

من المتوقع أن تكون هذه الصدمة مختلفة عن سابقاتها، حيث ستنتقل رؤوس الأموال والموارد البشرية لأول مرة من لبنان إلى دولة مجاورة وليس العكس، وقد تفرض تحوّلًا صعبًا على المزارعين وملاك الأراضي اللبنانيين والمناطق الريفية بشكل عام. فعلى صنّاع السياسات إدراك أن الأزمة الحقيقية أمامنا وليست وراءنا.

٦. استنتاجات وتوصيات

قدم هذا التقرير تحليلًا نقديًا موضوعيًا للقطاع الزراعي في لبنان، وسعى لمقارنة وضعه الحالي مع المبادئ التوجيهية للحق في الغذاء والسيادة الغذائية على النحو المحدد في مؤتمر القمة العالمي للأغذية ١٩٩٦ ومنتدى نيليني للمجتمع المدني ٢٠٠٧، وسيتم عرض الاستنتاجات والتوصيات أدناه.

حق الفرد في الأمن الغذائي، على النحو المحدد في مؤتمر القمة العالمي للأغذية ١٩٩٦: يتحقق الأمن الغذائي «عندما يحصل جميع الناس في جميع الأوقات على أغذية كافية وآمنة ومغذية للحفاظ على حياة صحية ونشطة.»

على الرغم من أن تأسيس لبنان الكبير في العام ١٩٢٠ كان مبررًا بضرورات الأمن الغذائي، إلا أن التنمية الزراعية والتجارية في لبنان قد خلقت وضعًا حيث الحصول على الغذاء الآمن والمغذي محكوم فقط بالانفتاح التجاري وإمكانية التبادل التجاري. لكن هذا الاعتماد على التجارة لم يسمح بتحقيق الأمن الغذائي، حيث يُقدّر أن ٢٧٪ من اللبنانيين[21] و٥٣٪ من اللاجئين السوريين يعيشون في ظل ظروف الهشاشة والفقر ويعجزون عن تلبية احتياجاتهم الأساسية، بما في ذلك الغذاء.[22] ويُعتبر سقف سعر الخبز الأداة السياسية الوحيدة للحكومة اللبنانية المرتبطة مباشرة بالأمن الغذائي، وقد سمحت للبنان، إلى حدّ ما، بالتخفيف من

الس ص - جث إللبناللبنانية تطوير وتنفيذ

حق البلدان في حماية زراعتها من خلال الدعم والجمارك

يقدم لبنان دعمًا لمنتجي الأغذية والتعاونيات، إما مباشرة من خلال الأموال الخاصة أو بشكل غير مباشر من خلال المشاريع الممولة دوليًا. ومع ذلك، لا يتم تنظيم هذه الإعانات في إطار سياسة شاملة تضمن الاستخدام السليم لأدوات الدعم.
حق مزودي الأغذية المحليين في السيطرة على الأراضي والأرض والرعي والمياه والبذور والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك (...)
لا توجد مخاوف كبيرة حتى الآن تتعلق بخصخصة الموارد الطبيعية، لكن هذا لا يلغي وجود خطط سياسية للسماح بخصخصة إدارة الموارد المائية. لذا، على منظمات المجتمع المدني المناصرة والتوعية حول مفهوم «الحق في المياه».

الحق في الوصول إلى المعارف والمهارات الزراعية المناسبة والحق في رفض أي تكنولوجيا تقوّض قدرة مقدمي الغذاء على تطوير ونقل المعارف والمهارات

تستخدم الزراعة اللبنانية حاليًا مستوى منخفض من التكنولوجيا،[23] معتمدة على توفّر العمال السوريين ذوي الأجور المنخفضة. لكن من المتوقع انتشار استخدام التكنولوجيا والابتكار في الزراعة وإنتاج الغذاء، لا سيما في حالة عودة واسعة للاجئين والعمال السوريين (الموجودين في لبنان قبل ٢٠١١) إلى سوريا. لذا، على المجتمع المدني ومنظمات المزارعين التأكد في وقت مبكّر من أن التحول التكنولوجي الزراعي اللبناني المقبل لن يقوّض قدرة مقدمي الغذاء على تطوير ونقل المعرفة والمهارات.

حق الأجيال الحالية والمقبلة في الحصول على بيئة صحية ونظيفة والحفاظ على الوصول إلى الموارد الطبيعية، ويحق لمقدمي الأغذية المحليين وأفراد المجتمع المحلي أيضًا رفض وتجنب استخدام الأساليب الصناعية كثيفة الاستهلاك للطاقة التي تزيد من انبعاثات الغاز

تواجه لبنان نكبة بيئية، من رمي النفايات على الشاطئ، وتلوث مياه البحر، والبناء الكثيف والعشوائي على الخط الساحلي، وممارسات إدارة الغابات السيئة، وإدارة المياه الأسوأ، الخ. أكثر من أي وقت مضى، على منظمات المجتمع المدني تبنّي المعركة من أجل سياسات وقواعد وأنظمة سليمة بيئياً كأولوية قصوى. بشكل فعلي، أتت احتجاجات الحركات الاجتماعية في لبنان موخرًا مدفوعة بقضايا البيئة بشكل رئيسي، لكن إيجاد تحالف وطني يربط بين المزارعين ومنظمات مستخدمي الموارد الطبيعية بمنظمات المجتمع المدني في بيروت بات ضروريًا من أجل نضال سياسي ينتصر للحفاظ على الموارد الطبيعية واستخدامها والوصول إليها بشكل مستدام.

٢٣ مع اقتصار التكنولوجيا المتطوّرة على المناطق الزراعية الكبيرة والصناعيين الزراعيين.

موريتانيا

الحق في الغذاء والسيادة الغذائية

محمد السالك ولد إبراهيم
باحث وخبير دولي

محمد أحمد المحبوبي
خبير في علم الاجتماع والتنمية

القسم الأول : محددات منهجية

أولا: تمهيد أولي

تقدم هذه الورقة، دراسة لإشكالية «الحق في الغذاء» و«السيادة الغذائية» في موريتانيا، وهي مساهمة في إعداد تقرير الراصد العربي حول موضوع «الحق في الغذاء في المنطقة العربية». ومن أجل إنجاز هذه الورقة حسب منهجية الراصد، قام فريق العمل منذبداية اشتغاله على الموضوع وبشكل مستمر، بالعديد من المهام والنشاطات البحثية والإستقصائية والتحليلية أقلها البحث الأدبي فى التقارير واستبيان المعطيات من مختلف مصادرها ولقاء الشخصيات المرجعية واعتماد المنهجية والتوافق عليها، إضافة إلى المرحلة التحليلية والتنقيحية إلى غير ذلك من المراحل الأساسية.

ثانياً: مدخل منهجي

وبما أن هذه المحاولة هي أول محاولة جادة لسبر ورصد وضعية الحق فى الغذاء في موريتانيا من قبل المجتمع المدني الموريتاني، فستظل تفتقر إلى عدد غير يسير من المعطيات الموضوعية، وتبقى مجرد محاولة لرسم وتتبّع المعطيات المتوفرة حول الأمن الغذائي من وجهة نظر المجتمع المدني الموريتاني الذي تبقى تقاريره تعين على المناصرة والمدافعة يستنار بها ولا تغير كبير شيء.

لذلك نحسب أنه يتناسب لإعداد هذا التقريرانتهاج مقاربة إشراكية تشاركية حية (نشطة Active et interactive) فربما تكون أقرب وأنسب لتناول هذا الموضوع من خلال الاستنطاق والقراءة المتأنية للأطر المرجعية وللورقة الخلفية لتقرير الراصد العربي لسنتي 2018 و2019 المتعلقة بارتباط السيادة الغذائية بديمقراطية الغذاء والتقارير والوثائق والأدبيات المساعدة الأخرى والاطلاع على كافة الوثائق والاستراتيجيات والسياسات والتقارير الوطنية.

إضافة إلى استنطاق كافة الوثائق القطاعية المتعلقة بالأمن والسلامة الغذائية وغيرها من الاستراتيجيات متوسطة وقريبة المدى وقواعد البيانات ومن تقارير المؤسسات الدولية والوطنية المعترف بها في هذا المجال مثل البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة ومسوح وبيانات الهيئات المختصة مثل المكتب الوطنى للإحصاء ومفوضية الأمن الغذائي الأحدث. يضاف إلى كل ذلك تنظيم لقاءات واجتماعات مع الشخصيات المرجعية والأشخاص المصادر من استشاريين وخبراء وأكاديميين ومن متخصصين متقاعدين ونشطاء مجتمع مدني ومن منظمات نشطة فى مجال الأمن والسلامة الغذائية وأخيراً، تحديد المستهدفين من وزارات وإدارات وهيئات أممية ومحلية ودولية وإقليمية أهلية.

تقدير موقف

ليس هدف هذه الورقة أن تكون مجرد وثيقة أكاديمية رغم أهمية ذلك، ولا أن تقدم معلومات نمطية من النوع المتداول في أدبيات المنظمات الدولية المختصة حول بيانات وإحصائيات الأمن الغذائي في موريتانيا، بل إن طموحها هو الوصول إلى استخدام المعرفة كأداة للترافع انطلاقاً من وجهة نظر المجتمع المدني من أجل تغيير الواقع في اتجاه تقدمي أو بعبارة أخرى استخدام البيانات بصفة منفعية مفيدة تعين على تشخيص الواقع وتقديم حلول مناسبة وملائمة للوضعية العامة لانعدام الأمن الغذائي كلٌّ حسب واقعه.

التحديات البحثية الأبرز

- **عدم توفر المعلومات والبيانات الإحصائية المحيّنة؛**
- **صعوبة الوصول إليها؛**
- **نقص التنسيق وضعف الثقة بين هيئات المجتمع المدني والقطاعات الحكومية؛ النظر إلى المشكل باعتبار أنه ثانوي وليس أساسياً أو محورياً؛**
- **تداخل عدة مفاهيم مثل الأمن الغذائي والسيادة الغذائية مع كل من مفاهيم الفقر والأمن الاجتماعي؛**
- **تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المختصة بالأمن الغذائي من وزارات ومفوضيات ومكاتب؛**
- **تداخل مقاربة الحق في الغذاء في مجال حقوق الإنسان مع حقوق المواطنة، مع الدعايات والزبونية السياسية التي غالباً ما تستغلها وتفرغها من محتواها الحقوقي.**
- **الخلط بين مفهوم الحق في الغذاء والنفاذ إلى الغذاء وتوفيره وسلامته.**
- **تعدد المقاربات وعدم فاعليتها (مقاربة حقوقية وقانونية ومقاربة اجتماعية واقتصادية بل وتجارية، إلخ.)**

الأسئلة البحثية التي تجيب عنها الورقة

- **ما هو واقع «الحق في الغذاء» وما ملامح غياب «السيادة الغذائية» في موريتانيا؟**
- **ما هي أهم السياسات الزراعية والرعوية ومدى تأثيرها على الأمن الغذائي في موريتانيا؟**
- **ما أنماط الملكية العقارية؟ وما تأثيرها على عملية إنتاج الغذاء؟**
- **هل الأمن الغذائي مسألة وطنية محلية أم مسألة خارجية تحكمها معطيات خارجية؟ وبالتالي فهي مسألة سيادة وطنية؟**
- **ما هي أبرز الخطوات والإجراءات المتخذة حتى الآن في هذا السبيل؟ وكيف يمكن تقييمها؟**
- **كيف يتراءى مستقبل مسألة «الحق في الغذاء» و«السيادة الغذائية» في موريتانيا؟**

القسم الثانى :

ا. توطئة: من الأمن الغذائي نحو السيادة الغذائية

يعتبر مفهوماً «الحق في الغذاء» و«السيادة الغذائية» مفهومين قسيمين. فمفهوم السيادة الغذائية ينطلق من الحق في الغذاء

وجهة نظر المواطن العادي هي مصطلحات ومسائل طبيعية وظواهر لا يمكن القضاء عليها نهائياً؛ لأنها سنة كونية، وإنما الممكن هو التخفيف من الفقر والمساهمة فى توفير وضمان الأمن الغذائي للمواطن العادي توفيراً يتسم بالشفافية والعدالة الاجتماعية والواقعية للشخص الموريتاني الحضري والريفي.

وتتكون موريتانيا من العديد من المجالات والمعالم والوحدات الزراعية والإيكولوجية الهشة والمرتبطة بالمناخ وبتقلباته؛ بينما تتكون البنية السكانية من هرم تهيمن عليه فئة الشباب، خاصة في المناطق الحضرية وعلى نحو متزايد وبمعدلات تمدرس في تصاعد مطّرد. أما على مستوى التشغيل والتوظيف والنشاط فقد لوحظ تحسن عام بين سنتي 2012 و 2014 حيث يقدر مستوى الفقر المدقع 126.035 أوقية للفرد سنوياً سنة 2012 مقابل 169.445 أوقية للفرد سنوياً 2014 حسب نتائج المسح الدائم حول الظروف المعيشية للسكان لعام 2014.

ثم إن غالبية عمليات الإنتاج الزراعي قديمة وبدائية، وذات إنتاجية منخفضة. ولا يزال الوصول إلى وسائل الإنتاج والتكنولوجياً المتطورة نادراً بسبب الفقر والأمية التي تميز معظم المنتجين، وبسبب ضعف وترنح السياسات العمومية وضعف الحكامة في مجال تدبير الأمن الغذائي، وانخفاض الإنتاج، أو مناخية مثل الجفاف والفيضانات وغزو الجراد على وجه الخصوص.[6]

إن الرهان الاستراتيجي للأمن الغذائي هو توفير وتمكين كافة الموريتانيين بصفة دائمة وفي أي وقت من الحصول والنفاذ المادي والاقتصادي إلى تغذية كافية سليمة وصحية ومغذية تمكنهم من تلبية احتياجاتهم الطاقوية وتناسب تفضيلاتهم وأذواقهم الغذائية لينعموا بحياة صحية ونشطة وأن يعيشوا معيشة كريمة»، من خلال: (أ) التمون بالمواد الغذائية بصفة كافية وتوفرها، (ب) الحصول على الإمدادات الغذائية بصفة دائمة ومستقرة، من دون تقلبات أو شح أو نقص سواء كان موسمياً أو سنوياً، (ج) تغذية متاحة وبأسعار معقولة، و(د) أخيراً ضمان جودة وسلامة الأغذية.

وضع موريتانيا كبلد من بلدان الساحل الأقل نمواً وتأثير ذلك على الأمن الغذائي:
موريتانيا بلد من دول الساحل والصحراء، وهي منطقة قاحلة ومعرضة لتأثيرات المناخ، وهو ما يهدد أمنها الغذائي ويدفع بأسعار الحبوب نحو الارتفاع لأنها تخضع للتقلبات في الإنتاج الزراعي بسبب عدة عوامل مثل هطول الأمطار المنخفض، وغير المنتظم؛ وتدهور الظروف المناخية والتصحر وزحف الرمال، إضافة إلى أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة محدودة، فضلاً عن التأثيرات السلبية للآفات والحشرات مثل الجراد وغيره.

ورغم أن قطاعات الزراعة والصيد والتنمية الحيوانية توظف ثلثي اليد العاملة المحلية، فإن ريع هذه القطاعات لا يمثل سوى 23 في المائة من الناتج المحلي الخام، نظراً لضعف مستوى الإنتاج وللنواقص البنيوية التي يعاني منها. ويشكل نمو القطاع الزراعي الرعوي إسهاماً رئيسياً في النمو الاقتصادي، وتثبيت السكان في المناطق الريفية وتحسين ظروف معيشتهم، وخاصة زيادة مداخيلهم، مع تحسين الأمن الغذائي عبر زيادة وتنويع عرض المنتجات والإسهام في تخفيض الواردات وزيادة دخل المنتجين، كما أنه يعتبر ضرورياً لتخفيف الفقر وخاصة في صفوف النساء ولصيانة التراث الطبيعي من منظور التنمية المستدامة التي تأخذ في الحسبان ندرة الموارد. لكن، ضمن الظروف الحالية، يتضح جلياً أن قدرة القطاع الزراعي الرعوي على القيام بتلك الأدوار المختلفة منخفضة جداً رغم كل الجهود التي تقوم بها الحكومة وشركاؤها للاستثمار في هذا القطاع، فلا تزال البلاد خاضعة كثيراً للواردات بالنسبة لأمنها الغذائي، كما أن مستوى الإنتاجية ضعيف في جميع فروع الإنتاج، شأنه في ذلك شأن تنظيم المنتجين وقدرة القطاع على إعادة التوزيع.

يضاف إلى تلك العوائق، مشكلة الملكية العقارية التي تعتبر عائقاً أساسياً أمام امتلاك المزارعين للأراضي التي يزرعونها ما يجعل غالبيتهم في موقع الأجير، وهو ما يحبط من عزائمهم ويتجاهل المبدأ القائل بأن «الأرض لمن أحياها». وتعتبر قدرة موريتانيا على زيادة الإنتاج في قطاعات الزراعة وتنمية المواشي والصيد، حاسمة للغاية في التمكن من تحقيق أهداف التنمية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

إلا أن الوضعية الغذائية ظلت المشغل والهاجس الذي يسكن الشعور الجمعي، فالأزمات الغذائية والتغذوية المنتظمة والموسمية صارت مسألة ملاحظة، ولها مسبباتها الجذرية العميقة والهيكلية والظرفية وقاسمها المشترك هو الفقر وآثاره (انعدام الأمن الغذائي والتغذوي)؛ ويحرك تلك الأزمات ويساعدها انعدام التكيف وفقدان ملاءمة الموارد الطبيعية مع المصادر المعيشية، وعدم التكيف والنقص الحاد للإنتاجية وسوء تسيير وإدارة الموارد الطبيعية إضافة إلى العوامل المناخية.

٣. السياق الوطني العام

أما في السياق الوطني الخاص بالأمن الغذائي في موريتانيا، فيبقى الحديث - حتى الآن - عن مفهومي «الحق في الغذاء» و«السيادة الغذائية» محدوداً إلى أقصى حد[7]. ويبقى تداول هذين المفهومين الجديدين مقتصراً على الباحثين والمختصين وبعض رواد مكتبات الأمم المتحدة والمفكرين بعدد أصابع اليد، كما أن ورودهما في الوثائق المرجعية يندر أن يُذكرا على أساس أنهما مجرد مصطلحات وتعبيرات فضفاضة وإيحاءات غامضة يستعان بها ولا يستدلّ بها، كما أن استخدامهما في السياسات والاستراتيجيات العمومية المرجعية لم يرد أكثر من مرتين أو ثلاثاً وإن بصفة خجولة خاصة في وثيقتي «الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي في أفق 2015 ورؤية لسنة 2030»، والخطة التنفيذية لها المسماة «البرنامج الوطني للاستثمار الزراعي والأمن الغذائي 2011-2015»[8]، بينما ظل من الصعب استقراء ملامح أي إسقاطات لهذين المفهومين على أرض الواقع سواء في مجال

٧ المجتمع المدني، جلال خشيب، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، ٢٠١٦
مفوضية الأمن الغذائي...أمن غذائي بمذاق الصدقات، المهندس: الهيبة سيد الخير، موقع موريتانيا المعلومة - ١٧/٠٤/٢٠١٧.

٨ Stratégie Nationale de Sécurité Alimentaire pour
Plan National de ٢٠٣٠ et vision ٢٠١٥ la Mauritanie aux horizons
(Développement Agricole (PNDA ٢٠٢٥.

٦ الدولة والمجتمع المدني.. حدود التأثير والتأثر، التطور الفكري والتبلور النظري لظاهرة المجتمع المدني، جلال خشيب، مركز إدراك للدراسات والاستشارات ٢٠١٦.

سن التشريعات ورسم السياسات العمومية ذات الصلة، أو على مستوى إعادة هندسة البنية المؤسسية للأجهزة الحكومية والإدارية المكلفة بتنفيذ تلك السياسات.

وفي ظل سياق دولي، اتسم على مدى العشرين سنة المنصرمة، بارتفاع مطّرد لأسعار المواد الغذائية (الارتفاع المحسوس بل والجنوني شمل فقط سنوات 2007-2008 و2011-2012)، حيث ارتفعت الفاتورة الثقيلة لاستيراد الغذاء[9] لأكثر الدول فقراً بنسبة أكثر من 20%، وبات انعدام الأمن الغذائي واقعا دراماتيكياً يهدد حياة عشرات الملايين من البشر في العديد من دول العالم، كما ينذر خطره المتزايد في الاتساع، مشكلاً كابوساً مرعباً للعديد من البلدان[10] الأخرى، خاصة منها تلك التي تعاني أصلًا من عجز غذائي مزمن مثل موريتانيا.

تعتبر موريتانيا، وهي إحدى دول الساحل التي تعانى بشكل مستمر من انعدام الأمن الغذائي، من أكثر الدول العربية هشاشة من حيث الأمن الغذائي، رغم توفرها على مقدرات اقتصادية هامة ومتنوعة. فمع عجز هيكلي[11] يزيد على 70% من احتياجاتها الغذائية، غالباً ما تواجه موريتانيا أزمات متكررة من انعدام الأمن الغذائي، مرتبطة بظروف موضوعية مثل ضعف الحكامة في مجال تدبير الأمن الغذائي (الحكامة بالأساس ظلت مسألة مرتبطة بالإرادة السياسية)، وانخفاض الإنتاج، أو مناخية مثل الجفاف والفيضانات وغزو الجراد على وجه الخصوص. وتتفاقم هذه الثغرات الأمنية المختلفة من خلال الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية الأساسية الذي زاد بنسبة أكثر من 50% في السوق المحلية[12].

وهكذا، وحسب التقديرات الرسمية، فإن أكثر من نصف مليون شخص يعيشون فقراً مدقعاً وحالة من انعدام الأمن الغذائى، هذا الرقم قابل للارتفاع. فمن المحتمل أن يتجاوز قريباً عتبة المليون شخص أو يقترب منها[13]. وذلك بسبب الظروف المعيشية الهشة للسكان في المناطق الريفية والتعرض المتزايد للأشخاص الذين يعيشون في المناطق شبه الحضرية خلال سنوات من عجز الإنتاج المرتفع أو الكوارث الطبيعية. وهذا يدل على مدى الأمن الغذائي في موريتانيا باعتباره قضية رئيسية وأولوية.

ورغم أن الأراضي الصالحة للزراعة أقل من واحد في المائة فقط من المساحة الكلية، فإن تلك النسبة تمثل حوالي مليون هكتار صالحة للزراعة خاصة في المناطق الواقعة على ضفة نهر السنغال والمتاخمة لها، لكنها للأسف غير مستغلة من الناحية الزراعية بشكل جدي ومجدٍ.

عند فجر الاستقلال في بداية ستينيات القرن الماضي، كان معظم السكان الموريتانيين يتواجدون في الريف والبادية ويعتمد نظامهم لإنتاج وتوزيع الغذاء على نمط تراتبية المجتمع التقليدي، حيث تعتبر الزراعة ورعي المواشي من الأعمال الشاقة التي يعهد بها إلى الفئات المجتمعية الدنيا والمهمشة مثل العبيد والنساء وبعض الشيوخ. بعد ذلك، شهدت الساكنة سلسلة من عمليات النزوح إلى المراكز الحضرية، حيث أدى الجفاف المتتابع إلى تدهور البيئة الطبيعية التي كان يعيش فيها السكان في انسجام مع النظم الإيكولوجية. وقد أدى ذلك إلى اختلال التوازن البيئى حيث استقرت غالبية السكان في المدن حالياً أكثر من 60 في المائة.

وقد أثر هذا التغيير تأثيراً عميقاً على نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية للسكان التي تستند إليها نظم الإنتاج المتأثرة بالظواهر المناخية التي لها آثار مدمرة مثل النقص الشديد في هطول الأمطار وغزو أسراب الجراد. ورغم كل ذلك، فقد تم إعداد خريطة للمجموعات والفئات والمناطق الهشة ذات الأولوية (الضعيفة) هذه الخارطة توضح بجلاء المناطق الأكثر تضرراً وهشاشة في مجال الأمن الغذائي في البلد وهي مناطق الجنوب الشرقي الموريتاني، وضفة النهر والمناطق الزراعية الرعوية من الوطن.

من الناحية التاريخية، أسست الحكومة الموريتانية في فترة مبكرة بعيد الاستقلال سنة 1966، الشركة الوطنية للاستيراد والتصدير (SONIMEX)، حيث كانت الدولة الموريتانية تملك نسبة 51 في المائة من رأسمالها. وقد منحتها الحكومة الحق فى التفرد باستيراد وتوزيع المواد الغذائية الأساسية واحتكار تلك المهمة[14] ومنذ إلغاء الاحتكار وتحرير التجارة الخارجية في سنة 1996، تحولت تلك الشركة تدريجياً إلى مؤسسة لتنظيم السوق من خلال التحكم في التدفقات والأسعار مع ضمان دورها في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال وضعها تحت تصرف السكان ذوي الدخل المنخفض، المواد الغذائية الأساسية بأسعار معقولة في جميع أنحاء الأراضي الوطنية، وذلك قبل أن تتم تصفية الشركة بقرار نهائي اتخذته جمعيتها العامة بتاريخ 31 يناير 2018، حيث تم تكليف خبراء في المحاسبة بالمهمة.
وكانت الحكومة الموريتانية، التي سبق لها أن أعلنت بشكل صريح عزمها على تصفية الشركة، قد قررت في المقابل نقل مهامها إلى مفوضية الأمن الغذائي. ولكن قرار التصفية يثير الكثير من الجدل في أوساط الرأي العام، خاصة وأنه يأتي بعد فتح القضاء لملفات فساد كبيرة في الشركة، ربما تكون هذه التصفية جاءت لطيها نهائياً.

٩ Global food import bill rising despite robust output in ٢٠١٧ – UN, ٩ November ٢٠١٧

١٠ Lien entre les conflits et la sécurité alimentaire et la nutrition: renforcer la résilience pour sécurité alimentaire, la nutrition et la paix, FAO, Accra, ٢٠١٧

١١ Contexte alimentaire national, CSA

١٢ de hausse, Blog ٪٥٠ Flambée des prix à Nouadhibou : plus de Chez Vlane

١٣ Idem, Contexte alimentaire national, CSA

١٤ اعتماد قرار تصفية «سونمكس» وتكليف خبراء بالمهمة، الشيخ محمد حرمه، - صحيفة صحراء ميديا، فاتح فبراير، ٢٠١٨
SONIMEX, site web du Ministère du Commerce http://www.commerce.gov.mr/spip.php?article١٧

٤. تأصيل تاريخي للمسار المؤسسي للأمن الغذائي

ومع مطلع سبعينيات القرن الماضي، تعرضت البلاد لموجة جفاف قاسية أثرت بشكل جذري على حياة السكان وزعزعت نمط معاشهم ونظام غذائهم الذي كان تقليدياً يعتمد على الزراعة المطرية أو البعلية وعلى الري في مناطق واحات النخيل. قامت الحكومة آنذاك بالتصدي للمشكل من خلال توفير الحد الأدنى من الأمن الغذائي بعدد من الخطوات بما فيها إنشاء بعض المؤسسات المتخصصة، تحت أسماء مختلفة[15] حسب الفترات التالية:

- **خطة عملية الطوارئ من 1978-1973؛**
- **المكتب الموريتاني للحبوب 1975؛**
- **مكتب مفوضية العون الغذائي من 1979 - 1982؛**
- **مكتب مفوضية الأمن الغذائي من 1982 - 2007؛**
- **مكتب مفوضية الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي من 2007-2008؛**
- **مفوضية الأمن الغذائي منذ 2008.**

وتعتبر مفوضية الأمن الغذائي الحالية[16] والتي أنشأت أصلًا في سنة 1982 بعد الاندماج بين المكتب الموريتاني للحبوب ومفوضية العون الغذائي، مؤسسة عامة ذات استقلالية إدارية ومالية، تحت إشراف الوزير الأول حسب المرسوم 2008-192، الصادر بتاريخ 19 أكتوبر 2008.

كماً دأبت الحكومات المتعاقبة على اتخاذ بعض القرارات المرتجلة تحت ضغط الشارع السياسي أو الظروف، مثل تقسيم وزارة التنمية الريفية إلى وزارتين إحداهما للزراعة والأخرى للتنمية الحيوانية، ومثل زيادة عدد الحوانيت المخصصة للتموين، لزيادة الإمدادات الغذائية بسعر مدعوم، وكذلك قرار تصفية الشركة الوطنية للإيراد والتصدير التي كانت تتولى توريد المواد الغذائية الضرورية للبلاد وبيعها بأسعار مدعومة حفاظاً على ثبات الأسعار وعدم المضاربة في السوق.

وبالنسبة للحالة الموريتانية فقد شكل التحول من الاعتماد على الغلة المحلية المكونة أساساً من الذرة بكافة أنواعها واللوبيا، والمنتجات الحيوانية بكافة أشكالها، إلى الاعتماد الكلي على المنتجات المستوردة وبشكل خاص القمح، تحدياً حقيقياً ترك لدى الناس تبعية بالاعتماد على تغذية من وراء البحار. ما أدخل عادات غذائية جديدة كلياً على المجتمع، فصار جل اعتماد القوم على (الأرز والقمح المستوردين ومشتقاتهما) ومن البديهي أن هذه المنتجات دخيلة على المجتمع وعلى عاداته الغذائية، ما جعله مرغماً بصفة تامة على الاعتماد على المساعدات الأجنبية وعلى تقلبات السوق ورحمة البحار وندرة المادة الأولية وغلاء أثمانها.

أما المقاربة الاقتصادية للنظام الغذائي الموريتاني فتتأسس على بنية هشة، فاعتمادها الأول يكون على ما جادت وتجود به التساقطات المطرية، سواء تعلق الأمر بالتنمية الحيوانية أو بالزراعة بكافة أنواعها الفيضية والمروية والمطرية والواحاتية وأنماط إنتاجيتها. وهي محكومة، زيادة على كل ذلك، بالثقافة المحلية التي تجعل منها خدمة ينظر إليها نظرة دونية وعلى أنها عمل غير نبيل، أما الصيد البحري فيتغذى عليه عدد غير يسير من قاطني المناطق الشاطئية الساحلية (المحيط الأطلسي ونهر السنغال)، والمستفيدون الرئيسيون من هذا النظام هم بالأساس الملاك الكبار والتجار والمزارعون والإقطاعيون، وأكثر المتضررين هم السكان والمستهلكون الذين لا تصلهم المادة الأولية إلا بثمن مضاعف، وربما تكون منتهية الصلاحية مع العديد من المخلفات الصحية غير المرغوبة[17].

وضعت الحكومة الموريتانية سنة 2012 وثيقة مرجعية تسمى الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي SNSA وقد إعتمدت فى شهر مايو من نفس السنة وتتمحور حول تقديم رؤية متكاملة لقضية الأمن الغذائى فى موريتانيا مشكلة بذلك الوثيقة المرجعية فى مجال الأمن الغذائي لكافة المتدخلين وذلك للفترة الممتدة من 2015 إلى سنة 2030، على ان يتم تحيينها كل أربع سنوات كما رسمت لها خطة تنفيذية تسمى «البرنامج الوطني للاستثمار الزراعي والأمن الغذائي 2015-2011 في مواجهة التحديات العديدة التي يطرحها موضوع توفير الحد الأدنى من الأمن الغذائي كمفهوم تقني متداول في أدبيات المنظمات الدولية المتخصصة.

وقد ارتكز ذلك البرنامج الاستثماري الذي يتألف من 112 مشروعًا بتكلفة 350 مليار أوقية، من حيث أبعاد الأمن الغذائي والحق في الغذاء، حول عشر نقاط تغطي أربعة أركان هي: (1) تدبير الأراضي والمياه من خلال برنامج لحماية البيئة ومراقبتها؛ ضد التصحر؛ (2) الوصول إلى الأسواق، من خلال برنامج لتحسين البنى التحتية للتسويق والقنوات التجارية؛ (3) إمدادات الغذاء، من خلال برامج متجانسة مثل:

- **برنامج التنمية الزراعية،**
- **برنامج تنمية الثروة الحيوانية،**
- **برنامج تنمية المصايد،**
- **برنامج لتعزيز نظام الإنذار المبكر، والتحوط في إدارة الأزمات الغذائية؛**
- **برنامج لتحسين الحصول على الغذاء ومياه الشرب؛**
- **برنامج دعم نظم التمويل وخلق أنشطة مدرة للدخل؛**
- **المشروع الجهوي لدعم الرعي فى الساحل الموريتاني.**
- **مشروع الأمن الغذائي الممول من طرف البنك الإسلامي للتنمية.**
- **وأخيراً، ركن تطوير البحوث الزراعية، من خلال برنامج لتعزيز البحوث والتدريب والإرشاد والدعم الاستشاري، وبرنامج دعم للتنمية المحلية والحكامة الرشيدة.**

وقد كان الهدف من تنفيذ هذا البرنامج الاستثماري هو تحسين حالة القطاع الزراعي بشكل نوعي، بفضل خلق جيل جديد من البرامج التي كان هدفها الرئيسي هو الوصول إلى زيادة الإنتاج الزراعي بحيث يغطي 50% من حاجة البلاد إلى الحبوب. وقد غطى برنامج الاستثمار جميع القطاعات الفرعية للقطاع الريفي مثل الزراعة، وتربية الماشية ومصايد الأسماك البحرية، والبيئة والأنشطة الاجتماعية ذات الصلة (إمدادات المياه والتدريب وغير ذلك).

لكن، بعد مرور أكثر من سبع سنوات على بداية تنفيذ تلك الاستراتيجية وخطتها التنفيذية، يبقى رهان الاستراتيجية الوطنية الجديدة للتنمية 2015- 2030 المعروفة اختصاراً باستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك SCAPP، دون الآمال التي كانت معقودة عليها، خاصة الحد من أثار الفقر إلى تراجع الفقر الريفي وإلى انخفاض انعدام الأمن الغذائي والهشاشة من 35% إلى 20% عام 2015 و 10% في أفق سنة 2030.[18] ومع ذلك، فإن البلد لديه عجز غذائي هيكلي بلغ 60% من الحاجيات من الحبوب يحتاج إلى أن تتم تغطيته إما عن طريق الواردات التجارية أو المساعدات الدولية. ويظهر المسح الخاص بأمن الأسر الغذائي المقام بصفة مشتركة بين مرصد الأمن الغذائي (OSA) وبرنامج الأغذية العالمي في يناير 2013 أن المعدل الوطني يظل عالياً حيث وصلت نسبة الأسر التى تعاني من انعدام الأمن الغذائي إلى 16.5% أي أكثر قليلاً من 560 ألف شخص، يوجد من بينهم حوالي 340 ألفاً في المناطق الريفية.

ولأن السلطات العمومية كانت قد حرصت أثناء التحضير لإنجاز وثائق «الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي في أفق 2015 ورؤية لسنة «2030، و»البرنامج الوطني للإستثمار الزراعي والأمن الغذائي -2011»2015، على إشراك واسع لمنظمات المجتمع المدني في النقاش وتبادل الرأي، فقد تبين لنا فيما بعد أن ذلك إنما كان بضغط من الشركاء والمولين الغربيين، وسرعان ماً ابتعدت الحكومة في مختلف مسار تنفيذ تلك الوثائق وتقييمها، عن منظمات المجتمع المدني. ولعل آخر اجتماع للجنة المكلفة بتقييم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي قد جرى في السنة الماضية 2017، من دون أي إشراك جدي للمجتمع المدني، وبدون أي تغطية إعلامية تتناسب مع أهمية وحساسية وجدية الهدف المنشود من وراء الاجتماع[19].

ويمثل عدم توفر آليات المتابعة والرصد لهذه الاستراتيجية عنصراً يضاف إلى هذه الأسباب مماً يمنع من توفر قاعدة بيانات ومعلومات هامة حول التدخلات المنتظمة للدولة. وقد تم تقديم العديد من الإجابات الموضوعية والواقعية لمعالجة هذه المسألة بعضها كان وطنياً صرفا وبعضها الآخر كان محلياً وجهوياً إلا انه ظل يراوح مكانه ولم نجد لحد الساعة حلا جذرياً دائماً للمسألة. ثم إن دور الشركاء والدولة أقصى عن قصد أو عن غير قصد الدور المحوري للمجتمع المدني الذي بدونه لن يكون هناك أمن أو أمان غذائي مستدام.

٥. وفي مجال الأمن الغذائي

تعيش موريتانيا عجزاً هيكلياً منذ سنوات الجفاف الكبير من سنة 1972 الى 1973. وتغطى الصحارى حوالي 75% من المساحة الكلية لهذا البلد حيث يقل المعدل التراكمي للأمطار عن 100 ملم سنوياً؛ أما في بقية البلاد فتتراوح المتساقطات المطرية عادة ما بين 100 و 400 ملم سنوياً، وهذه الظروف المناخية والبيئية الهشة والصعبة وغير المستقرة زادت وضخمت من الفقر في بلد يعرف أصلاً بالأزمات الغذائية المزمنة والمتكررة. وتتميز زراعات ومحاصيل الحبوب، التي تهيمن عليها نظم الإنتاج التقليدية والمرتبطة بالمتساقطات المطرية غير المنتظمة، بضعف الإنتاجية وانخفاضها، فإنتاج الحبوب لا يغطي في السنوات الخصبة إلا 40% من الحاجيات المقدرة. ويمكن تقدير العجز الخام الصافي الإجمالي على التوالي بـ 417000 طن سنة 2001 و2002. أما حالياً، فتصل نسبة تغطية الحاجيات الغذائية إلى 69% من الحاجيات من مادة الأرز، و35% من أنواع الحبوب الأخرى.[20]وأما الحجم السنوي للواردات من الحبوب فكان 280000 طن (DPSE / MDRE) [21] ثم إن الجزء المتعلق بالتنمية الحيوانية ومساهمتها فى الأمن الغذائي على المستوى الوطني غير موثقة، لنتمكن من تحليلها مع أنها تبدو مهيمنة بمراعاة العديد من النواحي وبحسب العديد من الدوائر. وتبلغ ميزانية مفوضية الأمن الغذائي في مشروع قانون المالية لسنة 2019 قرابة 200 مليون أوقية، موزعة بين بند التسيير 128 مليون أوقية، وبند الاستثمار 68 مليون أوقية.[22]

لكن مشكلة الجهاز الحكومي الذي يعرف بمفوضية الأمن الغذائي والمكلف بالعمل من أجل الوقاية من الأزمات الغذائية وإدارتها، هو أنها بقيت حتى الآن بعيدة عن التفكير في إعادة الهيكلة من أجل ملاءمة هيكلتها ومهامها مع للمتطلبات والمتغيرات الجديدة. فلم يجر فيها أي تقدم حتى الآن رغم مطالبة بعض قوى المجتمع المدني بذلك منذ سنة 2012 أثناء مناقشة وإقرار الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي في ذلك الحين.

ومن الواضح أن هذه المؤسسة التي لا تتجاوز مهمتها في أحسن الأحوال تنسيق المساعدات الغذائية الدولية التي يمنحها الشركاء في التنمية لموريتانيا، لا تمتلك حتى الآن، لا الطموح ولا الصلاحيات التي تمكنها من بلوغ الأهداف المنشودة من وراء إشاعة مفاهيم «الحق في الغذاء» و»السيادة الغذائية» في حقل التداول النقاشي، أحرى التمكن من تجسيدهما على أرض الواقع. بل إن لديها مشاكل أكبر تتعلق بشفافية التسيير، والبيروقراطية، إضافة إلى شبهة الاستغلال السياسي للمعونة الغذائية لصالح الحكومة، خاصة في فترات الانتخابات والحملات، رغم أن النصوص المعمول بها وتقاليد الديمقراطية التعددية السائدة في البلاد تمنع ذلك.

٦. من نقص الغذاء إلى تدهور البيئة

إن الرهان الاستراتيجي الحقيقي للأمن الغذائي هو توفير وتمكين كافة الموريتانيين بصفة دائمة وفي أي وقت وفى اى مكان من الحصول والنفاذ المادي والاقتصادي إلى تغذية كافية سليمة وصحية ومغذية تمكنهم من تلبية احتياجاتهم الطاقوية وتناسب تفضيلاتهم وأذواقهم الغذائية لينعموا بحياة صحية ونشطة وأن يعيشوا معيشة كريمة، ولا يتم ذلك إلا من خلال التموين بالمواد الغذائية بصفة كافية وتوفرها، والحصول على الإمدادات الغذائية بصفة دائمة ومستقرة، من دون تقلبات أو شح أو نقص سواء كان موسمياً أو سنوياً، و بأسعار معقولة، وأخيراً من خلال ضمان جودة وسلامة الأغذية.

لقد أدت ممارسات الإنتاج غير المستدامة إلى الانتقال من مشكلة نقص الغذاء إلى أزمة التدهور البيئي. وهو ما يزيد بدوره من تقويض الأمن الغذائي وتفاقم المشاكل الصحية. إن ظاهرة انعدام الأمن الغذائي ناتجة عن هذه الاختلالات المختلفة، كما أنها نتيجة طبيعية للفقر المتزايد الذي وضع أكثر الساكنة في حلقة

١٥ Historique CSA

١٦ Missions CSA

١٧ MAURITANIE Perspectives sur la sécurité alimentaire Février à Septembre ٢٠١٧

١٨ MAURITANIE Perspectives sur la sécurité alimentaire Février à Septembre ٢٠١٧

١٩ Atelier sur le suivi de la stratégie nationale de sécurité alimentaire, ٢٠١٨/٠٧/٢٤

٢٠ حسب إدارة التخطيط والدراسات والمتابعة والتقييم بوزارة التنمية الريفية.

٢١ حسب إدارة التخطيط والدراسات والمتابعة والتقييم بوزارة التنمية الريفية.

٢٢ عرض مفوضة الأمن الغذائي لميزانيتها أمام البرلمان يوم ٢١ نوفمبر ٢٠١٨.

مفرغة، خاصة في المناطق الريفية حيث بلغ معدل الفقر 59 في المائة في عام 2005.
ورغم الزيادة الملحوظة في الإنتاج الوطني من الحبوب الذي ارتفع من 80 ألف طن لسنوات الإنتاج المنخفضة في 2003-2002 (16% من المتطلبات)، إلى 150 ألف طن في عامي 2009/2008. سنوات من الإنتاج الجيد نسبياً (أي تغطية 30%)، فما تزال الاستثمارات في هذا القطاع، رغم حجمها وأولويتها، لا تسمح بتقسيم هذا الإنتاج بطريقة تقلل من العجز وتضمن الاكتفاء الذاتي من الغذاء. إجمالاً استطاعت موريتانيا على مدى العقد الماضي أن تنتج فقط حوالي 30% من احتياجاتها من الحبوب[23].

وتظهر نتائج المسوحات الوطنية المتعلقة بالتغذية التي تقام كل سنتين والمعتمدة على منهجية سمارت (smart) التي أجرتها وزارة الصحة ومكتب الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف سنة 2014 بعد فترة الحصاد (نوفمبر-ديسمبر) أن الفئة للأكثر فقراً وهشاشة هم الأطفال دون سن 5، وان استباق الأزمات الغذائية التي تؤثر على السكان يبقى مسألة صعبة. [24]

لقد انخفض الإنفاق على الغذاء بين سنتي 2008 و2014 من 57.8% إلى 47.9% بسبب الأزمة العالمية وانحسار الموارد المرصودة له من طرف السلطات العمومية وبسبب انتهاء معظم برامج التعاون الثنائية الخاصة بالأمن الغذائي في تلك الفترة ما شجع على الرفع من الإنفاق على قطاعي التعليم والصحة اللذين ارتفعا على التوالي بنسبة 5.4% و 4.8% في عام 2014 مقابل 1% و 3.8% في سنة 2008 ما أثر سلباً على انخفاض الفقر حيث أصبح أكثر وضوحاً في المناطق الريفية منه في المناطق الحضرية.
إن تحليل تأثير الفقر وانعدام الأمن الغذائي حسب الولايات مكن من تصنيفها ضمن أربع مجموعات رئيسية أفقرها ولايات كيديماغا، ولعصابة، ثم لبراكنة، وتكانت (22.8%)، تحتوي على حوالي نصف الفقراء الفقر المدقع في موريتانيا. لا يزال الطلب على الغذاء غير راضٍ إلى حد كبير بالقياس مع الإنتاج المحلي، حيث يستورد البلد حوالي 70 في المائة على الأقل من احتياجاته الغذائية سنوياً، بما في ذلك أكثر من 300 ألف طن من الحبوب. ولهذا السبب، يعتبر المتخصصون في الأمن الغذائي أن البلد يعاني من نقص بنيوي في الحبوب.

وبالنسبة للمشاكل المتأصلة في ضعف تغطية الاحتياجات الغذائية من الإنتاج المحلي وعدم كفاية الدخل وعدم استقراره، يجب أن نضيف صعوبات العرض في بلد شاسع يتسم بالانتشار الأفقي من حيث المساحة التي تزيد عن مليون كيلومتر، وظاهرة التقري الفوضوى الذي يتم خارج أية مخططات أو برامج التدبير المجالي المعتمدة من طرف الدولة، وكذا العزلة.

وهذه الوضعية هي التي تجعل ظروف المعيشة في المناطق النائية من البلاد قاسية بشكل خاص بالنسبة لسكان الريف، الذين غالباً ما يواجهون فترات من الندرة تؤدي إلى تفاقم سوء التغذية بل وتفشي المجاعة أحياناً. وكذا ارتفاع معدل الإصابة بالأمراض المعدية مثل الملاريا، والتهابات الجهاز التنفسي الحادة، والطفيليات المعوية، والإسهال و/أو الأمراض المتوطنة، مثل الحميات النزيفية. وهذا الواقع المرير هو الذي يضعف الوضع الغذائي والتغذوي في هذه المناطق، مما يقلل قدرات السكان على

٢٣ (Mauritanie : Production de céréales (tonnes -٢٠١٦)
٢٤ Rapport Agir Plan d'action résilience au Sahel ٢٠١٦

الإنتاج وبالتالي ضعف المداخيل من ناحية، وكذا زيادة التكاليف الصحية من ناحية أخرى.
وفي هذا السياق، يتضح من نتائج آخر مسح لمراقبة الوضع الغذائي للأسر، أجرته الوكالة الكندية للتعاون مع برنامج الأغذية العالمي (WFP) سنة 2015، أن نسبة 23.8% من الأسر الموريتانية تتعرض لحالات حادة لانعدام الأمن الغذائي.

أما بعد ذلك، فقد تطورت حالات انعدام الأمن الغذائي بشكل ملحوظ في بعض المناطق الداخلية من البلاد 31.4% مقارنة بالوضع قبل، إلا أن ولايات جنوب وشرق البلاد هي الأكثر تضرراً من هذه الظاهرة: الحوض الشرقي 37.1 %، غورغول 35.1 %، كيدي ماغا 33.1 %. لا تزال الحالة مستقرة في نواكشوط، حيث تعاني نسبة تتجاوز 17% من الأسر من انعدام الأمن الغذائي.[25]

ولا تزال هناك فوارق بينة بين المناطق الموريتانية المختلفة، فالولايات مثل كيديماغا، وتكانت، ولعصابة، ولبراكنة، وغورغول، والحوض الشرقي، تعاني من ارتفاع معدل انتشار سوء التغذية الحاد ونقص الوزن، في حين أن مناطق مثل الترارزة، وإنواذيبو، وانواكشوط ينخفض فيها معدل انتشار سوء التغذية الحاد ونقص الوزن.

ورغم أن ظاهرة انعدام الأمن الغذائي تميل إلى الانتشار في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، فإنها تكتسب زخماً كبيراً في المناطق الريفية. حيث يرتبط انعدام الأمن الغذائي ارتباطاً وثيقاً بالفقر خاصة في الأوساط الريفية والقروية، وهو ما يؤثر على ظروف الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض أو المنعدم، والتي ليست لديها إمكانية للحصول على المواد الغذائية الأساسية والضروريات الأساسية.

ولعل أغرب ما في الأمر هو أن غالبية الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي تقيم في المنطقة الزراعية الرعوية، ومنطقة الأمطار، ووادي نهر السنغال، حيث يوفر وجود المياه والفيضانات فرصاً مناسبة للزراعة والإنتاج، لكن ضعف تدبير الشؤون الريفية وضعف التخطيط والقدرة على التوقع، وانتشار الفساد في المؤسسات العمومية التي تتدخل في المجال، إضافة إلى المعوقات الموضوعية الأخرى، هي ما يخلق مثل هذا التناقض الصارخ.

وقد انعكس ضعف هطول الأمطار[26] منذ خريف االخمس سنوات الأخيرة 2017-2013 على الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية وهو من الأسباب الرئيسية لزيادة انعدام الأمن الغذائي في جميع مناطق البلاد. حاولت الأسر التي لم تحصد أي شيء بيع حيواناتها المجترة الصغيرة للحصول على الطعام. وفي أجزاء كثيرة من البلد، أدى ذلك إلى زيادة كبيرة نسبياً في المعروض من المواشي في الأسواق، ما أدى بدوره إلى انخفاض أسعار الحيوانات، ما قلل من القوة الشرائية المعيشية لهذه الأسر وبالتالي تضاؤل مدخراتها. وقد اضطرت بعض الأسر الريفية إلى الحد من استهلاكها من الحبوب والزيت والسكر، ما أدى إلى تدهور حالة الأمن الغذائي لديها مع وجود مخاطر على الحالة التغذوية للأطفال.

٢٥ نفس المصدر.
٢٦ Prévenir les effets du changement climatique, « Alliance Mondiale contre le Changement Climatique Mauritanie : Enclencher un processus de résilience en matière de sécurité alimentaire»- ٢٠١٦

على الرغم من أن تموين وتزويد الأسواق يتم بانتظام، وبصفة كافية بالمواد الغذائية وبكافة أنواعها (القمح الأرز السكر الدقيق الزيت واللبن وغيرها) والنظام التقليدي لتدفق المنتجات المالية والسنغالية والمغربية من (تمور، وذرة وزبيب وزرع وذرة صفراء، وفستق وغيرها) ينمو ويتطور، فان الأسر الموريتانية الفقيرة في أغلبها خاصة منها تلك التي تقطن في المناطق الهشة الرعوية والزراعية الجنوبية والشرقية ومناطق الضفة ومراكزها الحضرية استشعرت الظرفية المزمنة التي تعانى منها من خلال إعادة ترتيب أولوياتها ومن المحتمل أن تتحول وضعيتهم إلى حالة مستعجلة خاصة بالنسبة للفقراء منهم.

ففي معظم الجزء الريفي والمناطق الريفية سجلت وتسجل المداخيل الموسمية للأسر الهشة انخفاضاً مقارنة بالسنوات المتوسطة العادية وهذه الوضعية ناتجة عن غياب وضعف المداخيل المستخلصة من العمل الزراعي وانعدام الجني والضعف والانخفاض المستمر لعائدات المهاجرين والتدهور المستمر لأسعار المواشي الناتج عن سوء الحالة الرعوية وأما المناطق الرعوية والزراعية فهناك نوع من القلق المستمر المنتشر وهو فى ازدياد بسبب ضعف المنتوج الزراعي الناتج عن المتساقطات المطرية خلال السنة المنصرمة والتراجع الحاد في أسعار الحيوانات والمواشي التي هي عماد وجلّ اعتماد القوم. وفى الحقيقة فإن تدهور المراعى والعرض الزائد للمواشي المتوفر في الأسواق والانتجاع كلها أمور ساهمت في انخفاض أسعار المواشي.

ورغم أن الحكومة قد بادرت، أخذاً منها في الاعتبار تكرار الأزمات المتعلقة بالعوامل المناخية، إلى الاشتراك في المنظومة الإفريقية لإدارة المخاطر المتبادلة (ARC) African Risk Capacity.
ين الأخيرين قد تطلب

وشرق البلاد.
ظل مستوى نهر السنغال منخفضًا نسبياً (3 أمتار تحت المستوى الموسمى)، حيث تؤدي مدة قصيرة من غمر الأراضي إلى انخفاض كبير في إنتاجية محصول «الوالو» (الفضيي). أما خطر انتشار الجراد فهو هادئ ولم يلاحظ حدوث أي من الأمراض الوبائية غير الطبيعية منذ يوليو الماضي. لكن، الأسر الفقيرة وهي التي تشكل حوالي 60 في المائة من السكان في المناطق البعلية والزراعية هي الأكثر تضرراً من هذا الوضع[30].

٧. ما العمل لمواجهة التحدي؟

إن المقاربة التي نقدم هنا تشمل العديد من الدعامات التي نرى أنها ضرورية لضمان أمن غذائي منبثق عن مقاربة وطنية تأخذ في الحسبان للخصوصيات الوطنية – من حيث الإنتاجية والتخصص والمحاصيل والعادات الغذائية والبنى التحتية وظروف العمل الطبيعية والصناعية والهشاشة - بغرض تأمين وسائل العيش الكريم للمواطنين وتتمحور هذه المقاربة حول العديد من الأولويات مثل :

- **الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الكلية من خلال تحيين الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائى واستراتيجية القطاع الريفى (الزراعة والتنمية الحيوانية) وتحديد أهداف قابلة للبلوغ وللرصد ومن خلال ضمان النفاذ إلى الخدمات التغذوية الأساسية، تكوين شبكات الأمان الاجتماعية،**
- **تمويل المشاريع المتعلقة بمكافحة الجوع وسوء التغذية من خلال تعزيز مخزون الأمان الغذائي ولامركزيته، والكفالات المدرسية،**
- **تكوين وبناء مخازن الأغذية والحبوب، إنشاء احتياطيات الأمان،**
- **محاربة الفاقة والفقر وفتح التحويلات النقدية والغذائية وحماية ودمج النساء والأطفال من خلال دعم النساء المعيلات المعوزات والمطلقات.**
- **تعزيز التغذية لدى الأسر الفقيرة والهشة والمحافظة على صحتها من خلال تحسين التغطية الصحية.**
- **كما أن التحسين المستدام للإنتاجية الزراعية والغذائية ولمداخيل الأسر الفقيرة وضمان نفاذها إلى الغذاء يشكل عنصراً محورياً لا غنى عنه، ولا يتم ذلك إلا من خلال تطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية المائية وتنويع الإنتاج الزراعي في المزارع القروية والزراعات الواحاتية وزيادة القيمة المضافة للإنتاج الحيواني من خلال تطوير شبكات التنمية الحيوانية وتكوين وتدريب المنمّين في المناطق الريفية وشبه الحضرية بالإضافة إلى تعزيز استغلال المنتجات السمكية. ومن بين العوائق المساهمة في انعدام الأمن الغذائي، ونذكر التصدير الدائم للثروة الحيوانية والأسماك إلى دول الجوار واستخدامها تجارة بدل توجيهها إلى السوق الداخلى المحتاج إليها مما يترك أثراً سلبياً على الأمن الغذائي.**

وعلى كل فمن أجل ضمان أمن غذائي، فلا محيد عن تحليل السلوك والعادات الموريتانية المتبعة في الغذاء الموريتاني واستعماله وحفظه والبحث في السبل والطرائق التى كانت وربما مازالت تستخدم قديماً وحديثاً من أجل المساهمة في توفير الأمن الغذائي، من خلال ضرب أمثلة على الموروث الغذائي الموريتاني، وما يصاحبه من ادخار وتوفير، (تجفيف الألبان، حفظها، ادخار الحبوب، تجفيف اللحوم والأسماك وصناعة الأجبان والدهن في ظروف تجعله قابلاً للاستخدام، وهذا قبل ظهور الثلاجات وأدوات الحفظ الحالية وحتى في أماكن نائية لا تتوفر على كهرباء وربما تندر فيها المياه).

تلكم المقاربة مقاربة متعددة الأبعاد فهي تشرك الفاعلين بمختلف تشكيلاتهم من وزارات مركزية ومجتمع مدني وفاعلين خصوصيين وتجار، الخ..

رغم أن معالجة انعدام الأمن الغذائي تمثل أولوية عالية لجميع الفاعلين المحليين والإقليميين والوطنيين، إلا أنها لا تحظى حتى الآن بتضافر الجهود وتنسيق الخطوات بين الفاعلين في موريتانيا، في وقت تزيد فيه أزمة نقص الغذاء العالمية وظواهر الهجرة والحرب الأهلية في العديد من البلدان، وكذا الظروف المناخية الضارة من تفاقم الحاجة الملحة إلى الأمن الغذائي، الذي يؤثر على الأسر الأشد فقراً والأكثر استضعافاً على الصعيد العالمي، تماماً كما يشكل مخاطر جمة على حياة السكان واستقرار البلاد في موريتانيا.

إن مسألة الأمن والأمان الغذائي في موريتانيا يجب النظر إليها من خلال الخريطة الجغرافية لموريتانيا فهو بلد عربي - إفريقي ينطبق عليه ما ينطبق على بلدان الساحل والصحراء تماماً كما ينطبق على البلدان العربية، لذلك فمعالجته وتناوله يتمّان من منظورين ومن نمطين إنتاجيين مختلفين جغرافياً واقتصادياً، وحتى على مستوى العادات الغذائية والمسلكيات. تتطلب مثل هذه الحالة تصميم وتنفيذ برامج متكاملة للأمن الغذائي وللتغذية، بما في ذلك التدخلات الهادفة نحو الأسباب الهيكلية الرئيسية المحددة أعلاه. ولذلك، ستحتاج الحكومة الموريتانية، بمساعدة شركائها في التنمية، وبالتنسيق والإشراك الفعال لمنظمات المجتمع المدني، من وضع آليات جديدة لرسم وتخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم سياسات عمومية في مجال تدبير الأمن الغذائي والتغذية تتطلب زيادة الدعم وتحسين التنسيق والتقييم لزيادة فعالية الخدمات للوقاية من سوء التغذية ومعالجته.

يجب تحسين تغطية واستهداف وتصميم الاحتياجات والتدخلات في مجال الأمن الغذائي بشكل كبير من أجل تمكينها من أن تسهم في قلب النزعة وعكس هذا الاتجاه المتصاعد لسوء التغذية والجوع والفقر في موريتانيا. وينبغي أن تشمل الاستجابة الشاملة لأزمة الغذاء الدمج المنهجي للتدخلات القطاعية في مجال المعونة الغذائية والصحة والزراعة والتعليم والشؤون الاجتماعية على المستويين الوطني والمحلي. ولكي تكون هذه الاستجابة متماسكة ومستدامة، ينبغي أن توضح السياسات والإجراءات المحلية والعالمية، وأن تكفل التآزر لحماية وتعزيز قطاع الأمن الغذائي في نهج متكامل لاستراتيجية الأمن الغذائي القطرية والخطة الوطنية للأمن الغذائي والاستثمار في مجال الغذاء.

ومن بين العوامل المؤثرة والتى تساهم بصفة مباشرة فى انعدام

٣٠ Déclaration du Réseau des organisations sur la sécurité alimentaire (ROSA),

الأمن الغذائى، تعامل الدولة مع القطاع الخاص والتنازل له عن بعض صلاحياتها؛ بل حل بعض المؤسسات المحورية لصالحه وليقوم بنفس الدور- توفير المنتجات وتسويقها وتوريدها وتخزينها - الذي كانت تقوم به مثلا شركة سونمكس وغيرها، ما أثر على الأمن الغذائي وعلى السلامة الغذائية. ثم إن معظم الصفقات فى مجال الأمن الغذائى (الزراعة والتنمية الحيوانية والأسماك) لا تساعد على ضمان الأمن الغذائي فهي لا تحظى بالشفافية اللازمة وربما لا تخضع لمعايير السلامة الغذائية (شراء المنتجات الغذائية ذات الجودة من الدرجة الثالثة أو الرابعة أو حتى منتهية الصلاحية - الأرز، الدقيق الأعلاف الألبان والزيوت وغيرها) إضافة إلى أن سياسة الملكية العقارية ظلت غير مساعدة على توفير الأمن الغذائى بل ربما تعرقله وتحول دون بلوغه. فالأراضى الصالحة للزراعة تعود ملكيتها لسادة لا يستغلونها ويتركونها أو يؤجرونها لمن يستغلها، ما زاد الهوة، وساهم في انعدام الأمن الغذائي في المناطق التي تتوفر على المياه وتصلح فيها الزراعة. كما أن انعدام برامج مخصصة لتشجيع وترقية الزراعة خاصة الأسرية منها مثل (التكوين والإرشاد والتمويل والمصاحبة والدعم الخ)، ساهم في الحد من أثر السياسات الزراعية.

على الرغم من الوضع الاقتصادي الحرج، تعمل الحكومة الموريتانية، بدعم من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، على متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي (SNSA) وبرنامجها الوطني للاستثمار الزراعي (PNIA) ولو بوتيرة وزخم أقل بكثير مما كان متوقعاً لهما في سنة 2012. ولعل هذا هو الحد الأدنى الذي يعكس الالتزام السياسي على أعلى مستوى والتزام المجتمع المدني بمكافحة انعدام الأمن الغذائي ومواجهة تحديات أهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية، وكذا الأهداف الإنمائية للألفية، أهداف التنمية المستدامة، التي تسعى إلى تحقيق الحكومة في موريتانيا.

مع الأخذ في الاعتبار الطبيعة المتعددة الأبعاد للأمن الغذائي التي تنطوي على وضع خطة عمل ذات أولوية وبرنامج للاستثمار جديد لفترة 2015 2030-، يكون طموحاً ويسعى إلى الاستفادة من أخطاء الماضي[31]. ويهدف إلى إنعاش وإنتاج الغذاء، ولكن أيضاً إلى معالجة الأبعاد المختلفة للأمن الغذائي وهي:

توافر المنتجات الغذائية بكميات كافية.
وصول الجميع، بما في ذلك الفئات الأكثر هشاشة وضعفاً وذات الدخل المنخفض.
استخدام المنتجات الغذائية وضمان جودة وسلامة مواصفاتها الصحية، بهدف تعزيز نظام غذائي متوازن وصحي للجميع.
استقرار العرض، ما ينطوي على بعد سياسي وآليات للوقاية/ إدارة الأزمات والكوارث الطبيعية.

في عام 2008، تم تحديد موريتانيا كدولة رائدة لمبادرة REACH التي أقرتها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي، وتم تعيين ميسّر للريتش في مكتب المنسق المقيم للعمل مع الشركاء: الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ووضع استراتيجية مشتركة للحد من الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال.

وركزت المبادرة على إنشاء فريق متعدد القطاعات يتألف من أصحاب المصلحة الرئيسيين: الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية العاملة في هذا القطاع والمجتمع المدني. طور هذا الفريق خطة عمل للتغذية لإثبات كيف يمكن تحسين تبني سلسلة من التدخلات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية وتوسيع نطاقها بحيث يكون لها تأثير كبير على تمكين البلاد لاستئناف تقدمها نحو تحقيق أحد الأهداف الأساسية الإنمائية للألفية وهو «تخفيض نسبة الأطفال ناقصي التغذية إلى النصف». بالإضافة إلى ذلك، ساعد هذا العمل على تحسين التنسيق بين أصحاب المصلحة وأعضاء الفريق في تحديد مجالات التداخل أو عدم التدخل مع الاستفادة من تجارب بعضهم البعض. خطة العمل تلك كانت منبثقة من الاستراتيجية الوطنية للتغذية ومعتمدة من طرف اللجنة الوطنية لترقية التغذية.
يختلف إدراك الناس لمفهوم انعدام الأمن الغذائي. ومع ذلك، يبدو أن انعدام الأمن الغذائي يمثل أولوية رئيسية لجميع الجهات الفاعلة المحلية، التي وضعت استراتيجيات البقاء أثناء الفترات العسيرة أو في أعقاب الكوارث الطبيعية. بشكل عام، من المسلّم به أن النساء هن الضحايا الرئيسيات لهذا الوضع، ولكنهن أيضاً الفاعلات الرئيسيات في مكافحة انعدام الأمن الغذائي كمنتجات وكربات أسر. وعلى هذا النحو يجب أن تشمل سياسات الأمن الغذائي والتغذوي هذه الأنشطة ويجب أن تشارك النساء في تنفيذها[32].

تطرح إشكالية الحق في الغذاء والوصول إلى السيادة الغذائية إشكاليات عديدة تفرض مساءلة ومراجعة شاملة للعديد من العوامل الأساسية والثانوية مثل طريقة الوصول إلى وسائل الإنتاج، ونظام تملك الأراضي والحيازة العقارية (محور أساسي بل ربما ورقة خاصة حول الملكية العقارية وتأجير الأراضي والقرض الزراعي والصراعات المحلية والفئوية والنزاعات على الموارد المائية والزراعية)، وكذا تنظيم القوى العاملة في المجال الزراعي (من هي تلك القوى وتحديد المستفيدين ووضعية الشيوخ والسن الثالثة)، ومنظومة الائتمان والقرض الزراعي، وكيفية وصول المنتجات إلى الأسواق بسبب العزلة وارتفاع تكلفة النقل، كما أن الأمن الغذائى يعتمد فى الأساس على تقليص الاعتماد على الواردات من خلال تشجيع الاستثمار فى تطوير التكنولوجيا لضمان استدامة الإنتاج الغذائى مع إعطاء الأولوية لتطوير التكنولوجيا الزراعية والموارد العلمية والحكم الرشيد والتعاون الإقليمى والدولي والبينى. فكلها تؤدى دوراً مهماً فى توفير الأمن الغذائى وحاسماً فى معالجة مشكلات الأمن الغذائى، كما أنه من الضرورى مقاربة تربط النساء والبيئة وقطاعات الأغذية على المستوى المحلى والإقليمى[33].

يضاف إلى ذلك وزن التقاليد وعادات الاستهلاك الغذائي، والادخار والكفالات المدرسية، ومخزونات الأمان الغذائي القروية عند (FAO SAVS)، والتي بدورها تؤثر تأثيراً مباشراً على الوضع الغذائي في الأسرة وفي المجتمع ككل[34]. للتعامل مع الزيادة في

٣١ قرابة مليون إنسان يعانون من انعدام الأمن الغذائي بموريتانيا، موقع الجزيرة نت ٢٠١٥/٥/١٩.

٣٢ vf.pdf_٢٠١٧_note_ conjointe_fao_pam_octobre

٣٣ محمد سعيد السعدى، التقرير الإقليمى تطبيق أجندة فى المنطقة العربية ٢٠٣٠ - ص ٥

٣٤ Mauritanie - Enquête de suivi de la sécurité alimentaire (FSMS), ٢٠١٥ Février

الأسعار فإن الحكومة الموريتانية وبرنامج الأغذية العالمي والوكالة الكندية سبق أن عملت برنامجاً يستهدف الفئات الضعيفة المتمثلة في 300 ألف شخص بينهم 200 ألف من أطفال المدارس، من خلال مساعدتها للمطاعم المدرسية، وأكثر من 100 ألف مستفيد للحصول على مساعدة في شكل الغذاء للعمل من أجل تحسين سبل معيشتهم.

كانت هناك أيضًا عملية «متاجر التضامن»، وهي مبادرة بيع معتدلة السعر، والتي من شأنها توفير المواد الغذائية الرئيسية بأسعار مدعومة تتراوح بين 30% و50% لمجموعة معينة من المنتجات (الزيت، الأرز والقمح والسكر). تم فتح حوالي 600 نقطة بيع في جميع أنحاء البلاد. لكن هذه المتاجر الشعبية قد تقلصت كثيراً فيما بعد، كما أن صيغ وآليات تزويدها باستمرار قد عانت كثيراً من الترهل ومن الفساد كثيراً.

ومن بين البرامج المتعلقة بالأمن الغذائي نذكر هنا أيضاً أن مشروع برنامج التدخل الموسع وبرنامج دعم التحفيز كان النشاط الأول الذي بموجبه تم إنشاء المخازن الغذائية القروية الأولى، وهذه المخازن كانت بالأساس موجهة لتعويض الخسائر الناجمة عن أسعار البيع. وتم تصميم المشروع وتنفيذه بصفة مشتركة وبرنامج الغذاء العالمي خلال الفترة ما بين 2007-2005، وكانت له أهداف نذكرها في ما يأتي: (أ) الحد من تدهور وهشاشة السكان المتضررين من انعدام الأمن الغذائي ؛(ب) تحسين القدرة على مواجهة الأزمات الغذائية الاستعجالية في المستقبل وقد تم اكماله وتعزيزه ببرنامج التضامن لسنة 2011. الهدف من هذا البرنامج هو توفير المواد الغذائية الأساسية بأسعار في متناول الفئات الضعيفة والهشة من السكان ؛ والقيام بتوزيعات مجانية للمواد الغذائية الأساسية على السكان الفقراء والأكثر هشاشة ؛ وإيجاد فرص عمل الشباب الخريجين العاطلين عن العمل. وتمت توسعته كذلك ببرنامج أمل 2015-2012 (مازال مستمراً إلى اليوم) الهادف إلى مكافحة الفقر وسوء التغذية من خلال المحافظة على المواشي وضمان توفر المنتجات الأساسية للسكان الأكثر حاجة، وإيجاد فرص عمل للخريجين العاطلين عن العمل من الشباب. وقد قدرت الكلفة التقديرية للبرنامج بحوالي 45 مليار أوقية موريتانية منها 23 ملياراً كانت مدرجة في قانون المالية الأولي. وكان من المقرر أن يبدأ تنفيذ البرنامج في بداية يناير 2012، وأن ينتهي في 31 أغسطس 2012. وقد كلفت مفوضية الأمن الغذائي بتنفيذ البرنامج في الداخل، أما في نواكشوط فقد كلفت الشركة الوطنية للإيراد والتصدير (سونمكس) بتنفيذه. إن اختيار مفوضية الأمن الغذائي جاء استجابة لخبرتها في مجال تسيير وإعداد التدخلات الكبيرة والاستعجالية وتجربتها الكبيرة في العمليات المعقدة المشابهة. أما الشركة الموريتانية للإيراد والتصدير (سونمكس) فقد تم إنشاؤها أصلاً من طرف السلطات العمومية لسببين هما (أ) الإفلات من قبضة احتكار القلة من المستوردين (ب) القيام بدور استراتيجي كمنظم للسوق الوطنية وكمزود بالسلع الأساسية.

وفي كل سنة تلجأ الحكومة إلى تخصيص غلاف مالي من 12 إلى 15 مليون دولار أمريكي لتشغيل هذه المتاجر لبضعة أشهر. وبالإضافة إلى مشاكل التوزيع المجاني وتوزيع الكميات اليومية المحدودة، فإن استراتيجية المبيعات المدعومة لن تسمح بالضرورة للأسر من النفاذ إلى المنتجات الغذائية، لأن المستفيدين الأكثر ضعفاً لا يتوفرون على دخل نقدي يمكنهم من الوصول إلى الطعام ولو بسعر مخفض. إن هذه الدكاكين شهدت انتكاسة قوية خلال السنتين الأخيرتين وفقدت الكثير من فاعليتها وافتقدت لمصداقيتها بسبب تغير مسيّريها أو بسبب وضعيتها الإدارية او تبعيتها أو بسبب تصفية الشركة الوطنية للإيراد والتصدير، وهي أسئلة وحدها الأيام المقبلة كفيلة بالإجابة عنها.

ويجري النظر في برامج الحكومة والشركاء الآخرين لمعالجة مشكلة إمكانية الوصول إلى الأغذية، والتي لا يزال البعض منها موجوداً. ويتمثل التحدي الرئيسي في تقديم مساعدة مستهدفة ومنسقة على المدى القصير والمتوسط.

٨. السياسة الزراعية والأمن الغذائي في موريتانيا

اتجهت الدولة في العقد الأخير لاعتماد سياسات أكثر فاعلية لتنمية قطاعها الزراعي من خلال استثمار أفضل للموارد الزراعية المتوفرة بهدف زيادة الإنتاجية والإنتاج وتحفيزا للحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي وتوفير الأدوات والوسائل التي تسهل تنفيذ الخطط والبرامج. هذه السياسات، تمثلت في تحيين معظم المؤشرات والاستراتيجيات الزراعية والرعوية والبيئية، وأخيراً من خلال إعداد الاستراتيجية الوطنية المرجعية للنمو المتسارع والرفاه المشترك وأهداف التنمية المستدامة ؛ كماً أنها أعطت أهمية خاصة للقطاع الزراعي خاصة فى المناطق التي تتوفر على الموارد الزراعية المعتبرة والمياه وتمحورت تلك التوجهات حول: (سن وتطوير التشريعات والقوانين، ورصد الموارد المالية الضرورية للاستثمار الزراعي، استقطاب المستثمرين، وتوجيههم نحو إنتاج واستغلال المواد السلع الزراعية والغابوية والحيوانية، ومواكبة ومصاحبة وتطوير الخدمات الزراعية ومكننة القطاع الزراعي.).

إن سوء استغلال الموارد بشكل أفضل وعدم تحمل المسؤولية في الإنتاج أدى إلى اتساع رقعة الفقر وانحسار المناطق القابلة للزراعة وارتفاع نسبة التصحر وخسارة المميزات الهائلة للتربة ولخصوبتها. وتتطلب معالجة اختلالات القطاع الزراعي بشكل مستدام فعال إعطاء القطاع الزراعي أولوية متقدمة في هيكل الاقتصاد الوطنى من خلال زيادة الموارد المالية المخصصة للقطاع.

لقد قامت الدولة في العقد الأخير بإعادة هيكلة القرض الزراعي ومحو معظم الديون فى بادرة أرادت الحكومة من خلالها تشجيع المزارعين، حيث قام صندوق الإيداع والتنمية بتشجيع هيئات عمومية على تنمية أنشطتها أو تعزيز مردوديتها. وقد تم تحديد الأولويات في هذا المجال بالتعاون مع الفاعلين في العمل الحكومي. وهكذا تناولت الأنشطة الأساسية بهدف منح عمليات تمويل القطاع الريفي مزيداً من المرونة، شرع صندوق الإيداع والتنمية في خلق فرع يعنى بأنشطة الهيئة المكلفة بتمويل القطاع الزراعي، وبهذا الخصوص قيم بجملة من الإجراءات منها على وجه التحديد:

- **استصدار قرار (رقم 219/ص ا ت/ اع/ صادر بتاريخ 29/05/2015) يقضي بإنشاء فرع من صندوق الإيداع والتنمية يدعى القرض الزراعي الموريتاني (ق، ز، م). أنشئ هذا الفرع في شكل شركة مجهولة الاسم، وتم تسجيله في السجل التجاري تحت الرقم 2531 وفي السجل التحليلي تحت الرقم GU/8290/87/281.**
- **تسهيل توفر السيولة بمبلغ مليارين لفائدة الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك بغية تمكينها من مواجهة احتياجاتها الأساسية في مجال تسويق منتجات الصيد التقليدي ودعم موقفها في المفاوضات الخاصة باتفاقيات بيع منتجات الصيد.**
- **تمويل بغلاف مالي قدره 792 مليوناً لفائدة المرحومة الشركة الموريتانية للإيراد والتصدير (سونمكس) قبل تصفيتها بغرض إنشاء مصنع لتقشير الأرز.**
- **مشروع مصنع للبن في مدينة بوكى وآخر بمدينة النعمة بمبلغ يناهز 9 ملايين أورو.**
- **القرض الزراعي الموريتاني**
- **تبعية نشاط تمويل القطاع الريفي**
- **تمويل شركة تمور موريتانيا التى تم فتحها خلال هذا الشهر (فبراير 2019).**
- **في إطار تحضير الحملة الزراعية الخريفية 2015، توصل القرض الزراعي الموريتاني (ق ز م) بالفعل بسبعة وسبعين (77) طلب قرض موزعة كالآتي: روصو لمساحة 1293 هكتاراً، بوكي لمساحة 1293 هكتاراً، كيهيدي لمساحة 1165 هكتاراً.**

في إطار الجهود التي تبذلها السلطات العمومية في سبيل ترقية وتنمية القطاع الزراعي عامة والزراعة المروية خاصة، هيأ صندوق الإيداع والتنمية 7.445.758.580 أوقية لتمويل حاجات عملية تسويق محاصيل الحملة الخريفية 2014 . 2015. و قد كان من اللازم أن يسترجع هذا المبلغ من جهتين إحداهما الشركة الوطنية للإيراد والتصدير التي تدفع إيرادات بيع الأرز، والأخرى وزارة المالية التي تدفع الدعم الذي تخصصه الدولة لهذه العملية.[35]

و قد حاول صندوق الايداع والتنمية تبيان أهمية تسديد التمويلات الممنوحة للقطاع الزراعي وهي التمويلات التي تشمل التمويل المخصص لمكننة الزراعة (3,3 مليارات) فضلاً عن القرض الممنوح لشركة الإيراد والتصدير الآنف الذكر.

أماً بالنسبة لوضع الزراعة الأسرية باعتبارها مدخلاً للسيادة الزراعية:

تشكل المزارع الأسرية والعائلية بالمعنى المجتمعي الواسع في موريتانيا أكثر من 80% من النشاط الزراعي سواء في الواحات أو في السهول الفيضية والقيعان، وهي توفر جل الإنتاج الزراعي في البلاد. كما تشير إلى ذلك النتائج النهائية للمسح حول الأسر و المستغلين الزراعيين لسنة 2016، مع تقدير للإنتاج الوطني الخام بحوالي 340 ألف طن من الحبوب) باحتساب كل أنواع الحبوب دون تمييز) أي بزيادة 13% مقارنة بمتوسط الخمسية الأخيرة. ويبين توزيع الإنتاج الوطني الخام من الحبوب أن محصول الأرز يطغى بنسبة% 6585 متبوعاً بالذرة 2788% . أما بقية أصناف الحبوب الأخرى)الذرة الرفيعة، الذرة الصفراء و القمح) فلا تمثل مجتمعة إلا 6,7 .%

كماً أنها تمثل مصدراً تكميلياً للدخل لا غنى عنه لمزارعين، ومساهمة مهمة في الاقتصاد المحلي والوطني، ما يقلل من الواردات ويوظف الآلاف من الناس (المزارعين، الموردين، وتجار الجملة، وتجار التجزئة، والناقلين، ومقدمي الخدمات، والعمال، إلخ..). وفي هذا السياق، يبدو تحسين ممارسة وتطوير المزارع الأسرية والعائلية، جانباً لا يمكن تجنبه للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في البلد. يمكن أن تشكل الزراعة الأسرية والعائلية، رافعة لـ«السيادة الغذائية»، وهي مفهوم غير موجود حالياً في موريتانيا، وذلك من خلال السعي لبلورة سياسات عمومية في المجال تقوم على:

- **إعطاء الأولوية لتعزيز الزراعة الأسرية والعائلية ؛**
- **منح حق الوصول إلى الأراضي للرجال وللنساء معا ؛**
- **حماية البلاد من الواردات الغذائية الرخيصة وغير ا لصحية .**

٩. التوقعات المستقبلية ٢٠٢٠-٢٠١٨

يعتمد تطور وضعية انعدام الأمن الغذائي خلال السنوات المقبلة (2018 و2020) - حسب وجهة نظرنا كخبراء - بشكل كبير على الافتراضات[36] الآتية:

ارتفاع أسعار الحبوب مقارنة بالسنة الحالية بحوالي 25% في المتوسط خلال شهري يوليو/ أغسطس، وذلك لأسباب عديدة منها أن موريتانيا تستورد معظم احتياجاتها من الخارج، فتتعرض الأسعار لتقلبات الأسواق الدولية ومتطلباتها. أما على المستوى الوطني فقد استفاد التجار من تغيير العملة القديمة وإبدالها بعملة جديدة حيث حدثت زيادة فى معظم الأسعار، كما أن هنالك عوامل أخرى مثل رغبة المستوردين فى الاحتكار لزيادة الأسعار والأرباح حيث إن النظام التجاري الوطنى غير قادر على المنافسة ولا الاندماج في نظام تنافسي تطبعه الارتجالية والانتهازية والرغبة فى الربح السريع، ولا يتم تنظيمه عن طريق العرض والطلب ووفرتهما، بل يتم استيراد معظم الحاجيات الغذائية والمنتجات عن طريق الاحتكار ما قد يؤثر على السوق ويجعل المستهلكين الفقراء فى موقع ضعف ويمنعهم من ضمان الأمن الغذائى.

- **ارتفاع أسعار الأعلاف لتصل إلى ذروتها في شهري يوليو/ أغسطس 2019، ومن المرجح أن تكون أعلى بـ 30/60 في المائة في نفس الفترة من العام الماضي.**
- **استمرار برامج الدعم مثل برنامج عملية أمل التضامن و/ أو عملية الرمضانية لكن بدون تطور يذكر في آلياته ؛**
- **من المرجح أن يكون معدل انتشار سوء التغذية الحاد أعلى من المستويات الأساسية للمناطق الزراعية الرعوية والمناطق البعلية. وبالتالي، فإن ذروة الاحتياجات من المساعدة الطارئة ستكون بين أبريل وأغسطس في عام 2019.**
- **زيادة الفترة الزمنية القاسية لتكفل الأسر الفقيرة بوضعيتها الغذائية بنسبة أكبر بفضل المتساقطات المطرية الجيدة خلال هذا الموسم 2018.**
- **ستقوم الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي بتوزيعات مجانية محدودة موجهة (من مارس إلى يوليو). ومن المتوقع أن تكون أعلى من عامي 2017 و 2018، ولكن غير كافية ومتأخرة لتلبية جميع الاحتياجات الغذائية، حتى سبتمبر 2020.**

٣٥ تقرير صندوق الإيداع والتنمية لسنة ٢٠١٥-٢٠١٦.

٣٦ Perspectives sur la sécurité alimentaire, Les déficits de protection de moyens d'existence élevé les niveaux de l'insécurité alimentaire, Février ٢٠١٨

- **تدفق محدود للمساعدات البينية الغذائية خاصة من اليابان والمملكة العربية السعودية وربما كندا، ما يعطى الفرصة للحكومة لاستخدام الإعلام لتلك المساعدات دون أن يتمكن المستفيدون من الحصول على تلك المعونات.**

١٠. إلى أين تتجه ديناميكيات المجتمع المدني بالخصوص؟

في مواجهة عجز هائل في الغذاء بنسبة 70[37] %، يتم تحدي وعي جميع الفاعلين الجمعويين وغيرهم في الحياة الوطنية الموريتانية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني التي تظهر ديناميكية حقيقية لإعادة تحديد دورها وإعادة تعريف جديد لمهمتها من أجل التجاوب مع طموحات الناس.

وبالتالي، فإن هذا الوضع من العجز الهيكلي هو مصدر قلق حقيقي للسلطات في البلاد ولا بد لها من البدء سريعاً في التشاور لإشراك منظمات المجتمع المدني في تقييم ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الجديدة للأمن الغذائي (SNSA) وخطة الاستثمار الخاصة بها للتنفيذ. ومن شأن هذا النهج السماح لجميع المعنيين بالمشاركة في صنع القرار والمسؤولية المشتركة لدعم قضية حساسة جداً مثل الأمن الغذائي للبلاد بطريقة تشاركية وذات جدوى.

كما يجب على الحكومة إعادة توجيه استثماراتها والحصول على مزيد من المنح المقدمة من مختلف الجهات المانحة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي خصوصاً أن الاستهداف الحالي لا يشمل كل المناطق غير الآمنة وعالية والدقة وعدد المعنيين وموقعها الجغرافي، وملامحها الاجتماعية والاقتصادية. ومن هذا المنظور قامت عدة شبكات من منظمات المجتمع المدني[38] وقادة الرأي والاتحادات والمنتجين الزراعيين بالانتظام في مظلات لدعم وتنشيط الترافع من أجل الحق في الغذاء مثل «التحالف ضد الجوع موريتانياً». مع إنشاء هذه الشبكات من المجتمع المدني لمكافحة الجوع وسوء التغذية. وزيادة اهتمام المنظمات أكثر من أي وقت مضى بالمسألة قد أربكت المجتمع المدني وأيقظت الضمير المجتمعي في ما يتعلق بهذه المشكلة الاجتماعية الكبيرة.

ويمثل هذا التوجه التزاماً أكبر بضرورة إشراك المجتمع المدني الوطني في المشاكل الحقيقية للتنمية في البلاد. ويتم كل ذلك بالتشاور مع حكومة موريتانيا، ومنظمة الأغذية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، وبرنامج الأغذية العالمي (WFP)، ومنظمة التنوع البيولوجي الدولية Biodiversity International، والشركاء الآخرين المشاركين في موضوع الأمن الغذائي في بلادنا. انطلاقاً من هذا التمديد الجديد لمكافحة الجوع، فإن هذا التحالف سيجلب معه المزيد من الأمل ويساعد في تحقيق هذا الهدف النبيل والحاسم من أجل الاستقرار الوطني والعالمي.

تعتقد منظمات المجتمع المدني في موريتانيا أن هناك بعض العوامل المشجعة على انعدام الأمن الغذائي وعلى انتشار سوء التغذية المستمرة والفقر المدقع وتكمن بشكل أساسي في:

- **عدم ملاءمة البيئة المؤسسية والتنظيمية والقانونية؛**
- **مشكل الملكية العقارية.**
- **عدم تنظيم وهيكلة القطاعات الإنتاجية؛**
- **ضعف الإنتاجية الزراعية وعزوف المنتجين الصغار عنها.**
- **انعدام التمويلات الصغيرة الميسرة.**
- **تداخل صلاحيات القطاعات وتكرار بعضها.**
- **الافتقار إلى تقييم الموارد الوطنية؛**
- **النقص الحاد بل الغياب التام في مجال الإنذار المبكر والتأهب لإدارة وتسيير الأزمات الغذائية والتغذوية؛**
- **انعدام القدرات الخاصة بالتكفل بالأشخاص الضعفاء والفقراء والمحرومين خلال الأزمات.**
- **غياب مفهوم التكيف التغذوي من الثقافة المحلية الرسمية والمجتمعية.**
- **الهشاشة المرتبطة بالتغير المناخي وتحسين العرض الغذائي.**
- **ضرورة دمج بُعد النوع في استراتيجيات وسياسات الأمن الغذائي والتغذوي.**
- **ضرورة خلق تنسيق بين مختلف المتدخلين.**
- **ضعف جودة التعليم وعادات التغذية؛**
- **المسلكيات التغذوية والغذائية المجتمعية السيئة.**
- **الظلم والتفاوت، وانعدام المساواة؛**
- **ضعف القوة الشرائية للسكان بل وانعدامها في بعض الحالات؛**
- **غياب فرص العمل؛**
- **عدم وجود هياكل مستقلة متخصصة لاستكمال جهود الدولة في مكافحة الجوع؛**
- **عدم وجود منصة حوار وصنع قرارات وطنية مستقلة وتشاركية بين مختلف أصحاب المصلحة.**

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يقوم أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الوطنية، باستكشاف طرق أفضل لتمويل أنشطة (البرنامج الوطني للاستثمار الزراعي National Agricole Investissement Programme NAIP) كجزء من الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، واجتماع الأعمال، والشراكة الجديدة للتنمية في إفريقياً (النيباد Nouveau Partenariat pour le Développement de l'Afrique)، ومبادرات مبتكرة[39] أخرى. وبالتالي، تجري حالياً دراسة سبل جديدة لتعزيز إمكانية الوصول إلى الغذاء بالنسبة إلى الأسر الأكثر ضعفاً، ولا سيما برامج «النقد والقسائم» التي من شأنها ضمان تغذية أفضل للأسر الموريتانية مع تعزيز الأسواق الوطنية.

هذا المنطق، الذي يعزز المزيد من البرامج الأخرى الموجودة بالفعل، مثل برنامج «الغذاء مقابل العمل» (VCT)، لا يزال يسعى إلى تحسين القدرة الشرائية للمستفيدين خاصة في المناطق الريفية من خلال ضمان استقلالهم المالي من خلال منصة ملائمة ودائمة من أجل تقدير إمكانياتهم. مشاريع بيئية صغيرة مثل مزارع لإنتاج الصمغ العربي وتثبيت الكثبان الرملية وقنوات الري، والأراضي الزراعية تستهدف بشكل خاص في هذه البرامج. ومن شأن إضفاء الطابع المهني على القطاعات الزراعية

٣٧ Idem, Contexte alimentaire national, CSA

٣٨ Déclaration commune des organisations de la société civile Le ٢٩ février ٢٠١٢, à Nouakchott

٣٩ Concertation sur le rapport relatif à la sécurité alimentaire et à l'éradication de la faim à l'horizon ٢٠٣٠

القائمة (الأرز، والذرة الرفيعة، واللوبيا، والتمور والخضراوات، إلخ.) أن يمكّن البرنامج من الشراء محليا بدلاً من الحصول على الإمدادات من الأسواق الدولية.

الأمل ممكن أيضاً مع الديناميكية الجديدة للمعونة الدولية، لصالح البلاد، لأنه بالإضافة إلى المانحين التقليديين، فإن الدول العربية تستثمر أكثر وأكثر في المساعدة على مكافحة انعدام الأمن في موريتانيا، في وقت انخفضت فيه مساهمة الجهات المانحة التقليدية بشكل طفيف في الآونة الأخيرة. وهناك أيضاً فكرة إشراك القطاع الخاص الصناعي الإنتاجي، ولا سيما الصناعات الاستخراجية في مكافحة انعدام الأمن الغذائي في موريتانيا. وتسعى المناقشات الجارية حول موضوع الحق في الغذاء والسيادة الغذائية إلى الرفع من مستوى التحسيس والتعبئة من أجل فرض توزيع أفضل للثروات والرفع من مستوى الاستهداف بحيث تعطى الأولوية للمستفيدين المباشرين وأصحاب الحق وملاك الأرض التقليديين. ونرجو أن تسمح هذه المناقشات والسجالات بإعادة توزيع أفضل للثروة الوطنية بين مواطنينا رغم بُعد بلوغ هذا الهدف.

ان منظمات المجتمع المدنى النشطة فى المجال تعد على الأصابع ونذكر من بينها:

- **الشبكة الموريتانية للأمن الغذائي.**
- **شبكة الأمن الغذائي روزا (ROSA).**
- **منظمة التنمية البيئية والتواصل فى فى آدرار (ADE-CA).**
- **تعاونية بادللي في مدينة آلاك، لاستغلال ثمار شجر الهجليج أو توكه.**
- **تكتل تعاونيات الاتحاد الجمهوري في مدينة مونكل بولاية غورغول لانتاج الخضراوات؛**
- **اتحاد تعاونيات البربارة، للإنتاج الزراعي وتسمين الحيوانات؛**
- **جمعيتا التسيير الجماعي في بلدتي سيبوسيره وفي كوديوول لاستغلال وتطوير المنتجات الغابوية في ولاية كيدي ماغا.**

يلاحظ بشكل عام، نمو الشراكة داخل المجتمع المدني على الرغم من المعوقات المتعددة، بما في ذلك صعوبة الوصول إلى موارد التمويل بشروط ميسرة. ولعل تجربة التعاون القائمة منذ عقود بين المنظمة غير الحكومية (ADECA) واتحاد الرابطات الواحاتية في آدرار)، في مجال دعم المنتجين الزراعيين في واحات آدرار، من أجل تحسين قنوات التسويق وتوفير الخبرة في مجالات التسيير الإداري والمالي والمحاسبي، تعد تجربة رائدة وواعدة.

يلعب اتحاد الرابطات الواحاتية في آدرار، حسب طبيعته المؤسسية كتجمع للمنتجين الزراعيين في الوسط الواحاتي، دوراً إشرافياً في مواكبة وتعبئة المنتجين في التسيير التشاركي للواحات، التي يتمثل دورها في تشكيل إعادة تجميع ديناميكية لكافة مبادرات التنمية في مناطق الواحات. كما يلعب دوراً رئيسياً من أجل تسهيل الحصول على البذور والأسمدة والمدخلات الأخرى الزراعية الأخرى، فضلاً عن الإشراف على تسويق المنتجات، وكذا السعي من أجل تعبئة الموارد البشرية والمادية والمالية لتحقيق الأهداف المرسومة. ومن جهتها، تواكب المنظمة غير الحكومية «آديكا» وتدعم منذ عدة سنوات الرابطات الواحاتية المنتسبة إلى اتحاد الرابطات الواحاتية في آدرار من خلال تزويدها بالخبرة اللازمة في مجال التخطيط والدراسات ودعم تقنيات الإنتاج والتواصل والتدبير الإداري والمؤسسي.

وعلى أي حال هذا ما تتمناه وتناضل من أجله منظمات المجتمع المدني النشطة في المجال خاصة شبكة الأمن الغذائي روزا (ROSA) وهذا ما تسعى إليه السياسات والاستراتيجيات الحكومية المعلنة من طرف الحكومة. أما أن تستمر الشركات العابرة للقارات ومتعددة الجنسيات فى نهبها للثروات والموارد الطبيعية الوطنية من ذهب وبترول وغاز وسمك وغيرها في إثراء نفسها دون أي خوف أو وجل، فسيكون من غير اللائق ومن غير الأخلاقي السكوت عن حق أساسي ومصيري مثل الحق في الغذاء ومعظم السكان يعانون الويلات والأمرين من أجل كسب لقمة العيش وانعدام الأمن الغذائي. لكن السؤال المطروح يبقى ما هي الهيكلة المطلوبة للمجتمع المدني لكي يتمكن من المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي لسكان موريتانيا؟. هناك في الحقيقة العديد من التحديات. حيث لا يزال هيكل الفلاحين والمنمّين في موريتانيا مضطرباً حيث إن نموذج «التعاونيات» الزراعية الذي هو الأكثر رواجاً في المناطق الريفية، ولكن أداءها لم يكن مثالياً بل ربما شجع روح الاتكالية. أما اليوم فنجد أن أغلبية المنتجين الذين لديهم مشاكل في تسويق منتجاتهم يسعون إلى مزيد من التكتل والتشبيك في نطاق اتحادات للمنتجين من أجل تحسين ظروف ومعطيات التسويق الجماعي مثل (شعب التمور وشعب الألبان وتعاونيات بيع الأرز والخضرورات والأسماك).

وقد يعود السبب الرئيسى في انعدام هيكلة واضحة المعالم للمجتمع المدني فى هذا المنحى وغياب أي نوع من تعزيز القدرات والدعم والمصاحبة، كما أنه فى جزء منه عائد إلى حقيقة أن موريتانيا ليس لديها إنتاج كبير متخصص يمكن أن يساعد أو يحفز على هيكلة المنتجين حول تنميته كما هي الحال بالنسبة للخضروات والسكر والقمح والقطن والبن والكاكاو في بعض بلدان المنطقة.

استنتاجات وتوصيات:

في السياق الحالي لتقلب أسعار المواد الغذائية والعجز الغذائي - الزراعي، من غير المحتمل أن تحقق موريتانيا أول هدف من الأهداف الإنمائية للألفية أهداف التنمية المستدامة (ODD) (القضاء على الجوع والفقر المدقع)، بل أحرى أن يتسنى لها تحقيق السيادة الغذائية على المدى المنظور. لذا كان من الضروري أن يتقدم المجتمع المدني[40] في هذا البلد بجملة من التوصيات المهمة من أجل تلافي المشكلة والبحث لها عن حلول جذرية تتجاوز المسكنات والمهدئات نحو معالجة حقيقية وجادة للأسباب وتوقع النتائج.

وتتمثل الأنشطة ذات الأولوية على المستوى القطري فى موريتانيا:

- **تحسين الحماية الاجتماعية للمجموعات الهشة والأسر الفقيرة**
- **عزيز التغذية عند الأسر الفقيرة والهشة**
- **التحسين المستدام للإنتاجية الزراعية والغذائية ولمداخيل الأسر الفقيرة ونفاذها إلى الغذاء**
- **تطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية المائية.**
- **تكثيف وتنويع الإنتاج الزراعي في المزارع القروية و ا لعا ئلية .**
- **زيادة القيمة المضافة للإنتاج الحيواني وتكوين المنمين.**
- **تعزيز استغلال المنتجات السمكية.**
- **تعزيز البحث والتكوين والتدريب والدعم الاستشاري.**
- **تعزيز حكامة وإدارة الأمن الغذائي والتغذية**

ويمكن إجمال هذه التوصيات في المحاور الآتية:

- **تحريم وتجريم الاحتكار الذي يساعد على خلق الفجوة الغذائية وتعميقها؛**
- **الأخذ فى الحسبان الخصوصية الثقافية والمجتمعية للموريتاني خاصة منها تلك المتعلقة بالغذاء وثقافة الغذاء.**
- **إلغاء كافة الضرائب المفروضة على المنتجات الغذائية والاهتمام بتغيير المسلكيات الغذائية؛**
- **تحسين القدرات الوطنية في مجال التخطيط والمتابعة والتقييم والتوقع.**
- **مراقبة التدفقات من الحبوب القادمة من بلدان الجوار مثل السنغال ومالي عبر الحدود؛**
- **وضع سيناريوات حول تطور الوضع الغذائي في السنوات العشر المقبلة في أكثر المناطق ضعفاً.**
- **إجراء تقييم للاحتياجات، وفي حال حدوث صدمات بسبب التضخم في أسعار المواد الغذائية؛**
- **اتخاذ تدابير لتوريد المدخلات لتحسين الإنتاج الزراعي على المدى القصير والمتوسط؛**
- **الاستمرار في تنفيذ إجراءات التطوير الاستراتيجي المتعلقة بالأمن الغذائي/التغذية في البلد (التعليم، التنمية الريفية، التغذية الصحية، التوظيف)؛**
- **تعبئة الموارد المالية وأنظمة التنسيق؛**
- **تعزيز الإجراءات الرامية إلى التخفيف من حدة الأزمات الغذائية؛**
- **تعزيز الإجراءات التغذوية للوقاية وإدارة الأطفال دون سن الخامسة والحوامل والمرضعات؛**
- **القيام بمسح تحليلي لأسباب سوء التغذية، في الولايات ذات المعدل المرتفع لانتشار سوء التغذية؛**
- **إعادة هيكلة آليات إدارة الأزمات والتدخل في حالات الكوارث الوطنية، لتشجيع مشاركة المنظمات غير الحكومية في عملية تصميم وتنفيذ السياسات في هذا المجال؛**
- **تسريع عملية متابعة وتقييم الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي وخطة العمل لتنفيذها من خلال الإشراك الفعال للمجتمع المدني وللقطاع الخاص من أجل التصدي لتحديات انعدام الأمن الغذائي في المستقبل بحلول أفق 2030-2020.**
- **إحترام بل وتشجيع حرية تنقل الأشخاص والبضائع والمنتجات الغذائية وفقا للنصوص والترتيبات القانونية بين مختلف البلدان العربية خاصة دول الجوار المغرب والجزائر**
- **إطلاق مشاورات دائمة بين مختلف الفاعلين فى القطاع الغذائى والإنتاجى وبالإضافة الى الفاعلين فى الأسواق ومموليها من اجل ضمان التزويد بالمواد الغذائية وتفادى الإنقطاعات والتنافس غير الشريف اوالإحتكار**
- **الرفع من مستوى الإيرادات من الحبوب من غيرها من المنتجات الغذائية على يتم بصفة تشجع وتقلص وتلغى الرسوم و الضرائب الخاصة بالإيراد بل وابعد من ذلك السعى الى فتح خطوط الإتمانية وقروص لتشجيع الإستيراد**
- **مواكبة ودعم المناطق الهشة من خلال الفتح المستهدف للحوانيت والمخازن فى المناطق التى غالبا ما ترتفع فيها الأسعار وترتفع المنافسة والإحتكار فيها مع وضع ترتيبات تمنع إستغلالها او استخدامها فى امور غير ماهى معدة اصلا له**
- **القيام بكافة ما يمكن ان يساعد فى فى الحد من تاثيرات اللأزمات الغذائية وتسييرها بافضل طريقة ممكنة من قبيل (النقود مقابل الغذاء و العمل مقابل الغذاء والبيع باسعار تفضيلية و التحويلات المالية والخدمات المدفوعة غذائيا الخ)**
- **تعزيز أنشطة التكفل بالفئات الهشة مثل كبار السن والأطفال دون سن الخامسة والأمهات الحوامل والمرضعات والمصابات بسوء التغذية واستهداف المناطق ذات الخطر المرتفع مثل آفطوط والمناطق النائية والمعزولة**
- **ضمان تزويد المنتجين ببذور الحبوب النوعية ذات الجودة العالية وبالأسمدة خلال كافة الفترات**
- **تعزيز الزراعة المنزلية**
- **توفير القروض الغذائية**
- **فتح القرض الزراعى امام المنتجين المهتمين**
- **الحل السريع لمشكل الملكية العقارية وربما استبداله بالملكية العقارية المنتجة والإنتاجية العقارية**

٤٠ La Mauritanie et la FAO , ensemble pour l'éradication de la faim ٢٠٣٠, ٢٦ octobre ٢٠١٧ d'ici

خلاصة

بالنظر إلى تعدد العوامل الخاصة والمعيقة مثل (نقص التساقطات المطرية والمنتج الزراعي الناقص وانعدام مداخيل ثابتة، والعراقيل المتعلقة بالتموين، واتساع مساحة البلاد وضعف البنى التحتية والتقري الفوضوي والأمية والعزلة الخ...)؛ تصنف الجمهورية الموريتانية من طرف المتخصصين في الأمن الغذائي على أنها بلد يتسم بالعجز الهيكلي على مستوى الأمن الغذائي.

يعتبر الأمن الغذائى قضية وجودية قبل كونها مسألة إنسانية أو سياسية اقتصادية، إضافة إلى كونها عاملاً محورياً وركيزة للنمو الاقتصادي والاجتماعي للسكان وتطورهم، فهو يساهم فى إقامة دولة مستقرة كما أنه شرط في إقامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد خاصة في موريتانيا، إلا أن الأمن الغذائي لا يتحقق بدون مساهمة كافة الفاعلين خاصة المجتمعيين منهم (المجتمع المدني).

كماً ان الظروف المعيشية الهشة للسكان خاصة الريفيين منهم، والفقر المتنامي لما يزيد على مليون من الموريتانيين في الريف والمناطق شبه الحضرية، يجعل مسألة الأمن الغذائي بعيدة المنال إن لم تكن من باب المستحيل. ومما سبق نتبين واقع الأمن الغذائي والسيادة الغذائية في موريتانيا ولن نخلص إلى أنها فائقة السوء بل أنها من المشاكل المطروحة، ولكن بقدر من الحدة ورغم أن السلطات العمومية لا تدخر كبير جهد في توفير الأمن الغذائي، إلا أن العوامل الخارجية تبقى المحدد الرئيسي للأمن الغذائي في بلد كموريتانيا يمر في العديد من التحديات ابسطها التحديات المناخية ثم التحديات الذاتية الداخلية من (جهل ومرض وارتفاع درجات الحرارة ونسبة الأمية وعزوف من العمل) ذات نظرة سوداوية.

المغرب

أي خيار سياسي يضمن الحق في الغذاء؟

الرغاي كوثر
دكتورة في العلوم الاقتصادية والاجتماعية التطبيقية في الزراعة وباحثة متخصصة في مواضيع الحكامة والاقتصاد التنموي و الامن الغذائي

تواجه صعوبات في الغذاء والمجاعة. اقتصر دور الفاو على تحديد السياسات العامودية التي لم يتم تكييفها مع واقع احتياجات الناس الغذائية والتي لم يكن لديها نهج متكامل في التعامل مع الواقع والظروف التي تعيشها البلدان المتأثرة بانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

فجميع المناقشات التي نشأت على المستوى الدولي حول الغذاء وسوء التغذية والمجاعة (ضمن مؤتمر الغذاء العالمي ومجلس الأغذية العالمي والأهداف الإنمائية للألفية وغيرها) تعالج قضية الغذاء البشري من حيث انعدام الأمن وليس من حيث الجسم القانوني المكرس لحلّها. كانت جميع الاتجاهات الاستراتيجية تهدف فقط إلى توحيد سياسة تنموية معتمدة على الذات عندما تم إهمال كل ما يتعلق بالأرض والإنتاج والتوزيع. ونتيجة لذلك، فشلت هذه السياسات في التمييز بين الإنتاج الكافي والحصول على الغذاء، على الرغم من أن مؤتمر عام 1974 أصر على الجانب القانوني.

باختصار، إذا تكلمنا اليوم عن الأمن الغذائي كهدف، لن يكون هذا المفهوم أكثر تقييدًا إلاّ إذا ما تم فهمه من حيث القانون، بما في ذلك الحق في الغذاء. أما من ناحية أخرى فكل هذه الكلام عن معالجة مسألة انعدام الأمن الغذائي هو محاولة للإشارة إلى سياسة من المفترض تطويرها لعكس هذا الوضع. يسلط كلا النهجين الضوء على مسؤولية الحكومات في وضع وتنفيذ سياسات وبرامج مخصصة لضمان التغذية. فماذا عن المغرب؟

في المغرب، على الرغم من أهمية الحق في الغذاء، فإن مشكلة الغذاء تتجسد في عجزٍ في الطلب على الأغذية الأساسية بسبب النقص الكبير في الإمدادات الغذائية المحلية .(Rerhrhaye, 2018) وتم تنفيذ العديد من سياسات الاكتفاء الذاتي خلال الأعوام (1970-1980) وتلك المتعلقة بالأمن الغذائي في منتصف التسعينيات. ومع ذلك، فإن المغرب لا يفي بتغطية احتياجاته الغذائية الأساسية التي تقوم على «الحبوب والحليب والزيوت واللحوم والسكر» إلا جزئياً. ويتم تقديم أسباب هيكلية ودورية مختلفة بشكل عام لتفسير هذا التدهور: التغير المناخي والاستخدام المنخفض للتكنولوجيا والطلب المتزايد وموارد المياه والأراضي المحدودة والنمو السكاني والتفضيلات الغذائية والمداخيل المنخفضة، وما إلى ذلك. إلى جانب هذه القيود، تثار قضية الغذاء في المغرب من حيث الاختيار السياسي. فهي لم تعد عملية فنية أو اقتصادية بسيطة، ولكنها باتت عملية طويلة لا يمكن تحقيقها من دون تحقيق كفاءة العوامل السياسية والمؤسسية (Rerhrhaye, 2018).
كيف تطور الاقتصاد السياسي في المغرب؟ بهدف أي سياسات غذائية؟ وإلى أي مدى أدت هذه السياسات إلى تحسين وضع المزارعين؟ ما هو الدور الذي تلعبه الجمعيات في ضمان الحق في الغذاء في المغرب؟

للإجابة على هذه الأسئلة، سنقوم أولاً بتحليل مكانة الحق في الغذاء ضمن الاقتصاد السياسي للبلد. فالهدف هو تحليل كفاءة

الى ل لي لمغ اسات اليذجئية؟ لمغي ج طزيm . ي ى اليوم وتأثيرها

بطريقة تقنيّة وقدمت الدعم بدون حتى تقييم مهارات وقدرات المزارعين. كذلك، فإن عدم كفاية سياسات الإرشاد والإدارة والإشراف أدت إلى صعوبة واجهها المزارعون في استخدام الأدوات المقدمة لهم، كما أن الإعانات المخططة لم يكن لها تأثير محفز على الاطلاق .(Rerhrhaye, 2018) باختصار، لم يكن لدى الدولة أي نظام تقييم يحدد المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية للمزارعين ويرسم بدقة شروط نجاح سياستها من حيث احتياجات المزارعين وتوقعاتهم.

بدءً من عام 1966، بدأت الدولة تواجه الآثار الضارة للجفاف وبالتالي عملت على تعديل استراتيجيتها نحو الزراعة المروية. تحت اسم سياسة السدود، أعطيت الأولوية للمشاريع المائية الكبيرة على حساب الزراعة البعلية والري التقليدي، أي ما يوازي 42 ٪ من الميزانية المخصصة للقطاع الزراعي، في حين أن هذا القطاع لا يمثل سوى 10 ٪ من الأراضي الزراعية المستغلة (Akes-bi, 1997 ; MAPM, 2000a ; MAPM, 2000b). كان للدولة هدفان ؛ الأول هو تنمية زراعة الصادرات لزيادة احتياطيات النقد الأجنبي. أما الهدف الثاني فكان تحقيق الاكتفاء الذاتي مع إيلاء اهتمام خاص لما يسمى بالمحاصيل الاستراتيجية (الحبوب على وجه الخصوص: القمح اللين والسكر والحليب). على الرغم من النجاح النسبي لقطاع السكر والحليب، استمر العجز الغذائي في النمو. في الواقع، لا تزال البلاد تعتمد على أسواق الاستيراد لتزويدها بالأغذية الأساسية والمدخلات (البذور المختارة ومنتجات وقاية النبات والأسمدة والآلات الزراعية، إلخ).

من خلال مجموعة من تدابير الدعم والإعانات التي تم حشدها في منتصف سبعينيات القرن العشرين، استمرت الدولة في التدخل كمشغل مباشر ومدرب فني للفلاحين. وعلى الرغم من فعالية سياسة السد في مواجهة مختلف حالات الجفاف التي عانت منها البلاد منذ أوائل الثمانينات، فقد كانت مساهمتها في الإمداد الغذائي منخفضة للغاية. علاوة على ذلك، من خلال تحليل تخصيص مواردها المائية، يبدو أن السياسة المذكورة غير فعالة. زراعة الأرز المزروع في محيط الغرب مثال على ذلك. فعلى الرغم من محدودية المساحة (10000 هكتار)، إلا أن استهلاكها للمياه (أكثر من 18000 م 3/هكتار) كان بإمكانه تأمين إنتاج عشرين هكتارًا من الحبوب (الأغذية الأساسية) (Rerhrhaye, 2018).

فيما يخص القيود التي تعيق تطبيق سياسة السد وأهدافها، تتم إضافة برنامج التكيف الهيكلي (SAP). يستند هذا البرنامج الى وضع في العام 1985 إلى تحرير الأسعار وفك الارتباط التدريجي للدولة. وبالتالي تمارس الدولة وصايتها باستخدام موارد مالية تزداد محدوديتها على الدوام وهياكل دعم غاية في الضعف. خلال الفترة عينها، شرع المغرب في برنامج واسع للتحرير والتكيف الهيكلي لاقتصاده من خلال انضمامه إلى اتفاقية الجات في العام 1987 وإلى منظمة التجارة العالمية في 1995 العام، بالتوقيع على اتفاقية التعاون المبرمة مع الاتحاد الأوروبي في العام 1996 بالإضافة إلى اتفاقية التجارة الحرة الاقتصادية (EFTA) و46 اتفاقيات تجارية ثنائية (MAPM, 2000a, 2000b).

لكن السؤال هو ما إذا كانت الزراعة المغربية قد تمكنت من التسجيل في ديناميات النظام الاقتصادي الجديد والاندماج معها. ففي الواقع، على الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز تطوير قطاعات التصدير (الفواكه والخضروات)، فقد احتاج هذا القطاع بشكل متزايد لإعانات متعددة للإنتاج والصادرات، لا سيما عقب انسحاب البلدان الأخرى وخاصة البلدان المتقدمة. وهذا رمى بعقبة أمام خطة تنويع السوق وبالتالي أدى إلى آثار سلبية على مدخول المزارعين. فإذا كانت اتفاقيات التجارة الحرة توفر فرصًا للبلاد للانفتاح، فينبغي أن يشمل دعم السياسات الاقتصادية الداخلية تطوير السوق الداخلية وتوحيد الأسواق الخارجية التقليدية واختراق أسواق نمو جديدة. لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال استراتيجية متسقة واستباقية وطويلة الأجل لتعزيز صورة البلاد وتنويع المنتجات والأسواق. في الواقع، ليس لدى البلاد بعد (حتى في ظل PMV) أية هياكل دعم وخطط ترويجية في السوق الدولية ولا سيما في الأسواق المستهدفة أو المحتملة. تتطلب هذه الهياكل استثمارات كبيرة مربحة متوسطة وطويلة الأجل تستند إلى إصلاح هياكل الترويج الاقتصادي للمغرب في الخارج.(Rerhrhaye, 2018)

٢. تحليل السياسة الزراعية الجديدة: «خطة المغرب الأخضر»

تهدف الخطة الزراعية الجديدة «خطة المغرب الأخضر»، والتي تم إطلاقها في العام 2008، إلى جعل القطاع الزراعي المحرك الرئيسي لنمو الاقتصاد الوطني خلال السنوات العشر إلى الخمسة عشرة المقبلة، وذلك مع إحداث تأثيرات نمو كبيرة على الناتج المحلي الإجمالي مصحوبة بخلق فرص عمل جديدة وتنشيط التصدير وتخفيف حدة الفقر.(MAPM, 2008a ; MAPM, 2008b) من خلال تحقيق مجموعة محددة من الأهداف وبناء قاعدات نمو معينة للعام 2020، تهدف الدولة إلى إعادة التوازن في العجز في ميزان الغذاء وإلى تحريك التجارة قدر الإمكان من خلال الصادرات والاستثمار الخاص، ليصل إلى معدل نمو أكبر ب3.4 أضعاف، أي إلى 4.6 مليون طن سنويًا (; MAPM, 2008a MAPM, 2008b). من خلال هذه الأهداف وطريقة التدخل (برنامج العقود والتجميع)، تتجه الرؤية الاستراتيجية للدولة مرة أخرى نحو تطوير ترويج الصادرات. في ضوء تحقيق الأمن الغذائي، تمثل الاستثمارات المخطط لها (بموجب عقد البرنامج) لتطوير الحبوب (2.9 مليار درهم في السنة) 1.5٪ فقط من إجمالي الاستثمارات، بينما تحتل محاصيل التصدير ما يقارب 5% من زراعة الزيتون و18% من الحمضيات و75 ٪ من البقول (الجدول رقم 1).

أما بالنسبة لخطة التدخل الثانية فتشتمل على التصور التجميعي كحل للمشاكل القانونية (تجزئة الأراضي). لقد أثار هذا النموذج منذ إطلاقه العديد من الصعوبات المتعلقة بعدم كفاية الأموال لدعم العملية ككل (Rerhrhaye, 2018).. كانت المخاطر المرتبطة بنجاحها واضحة منذ البداية من خلال النظر إلى تردد المزارعين وعدم ثقتهم في المشاركة. بالإضافة إلى ذلك، هناك انخفاض في الدخل المتاح للمزارعين، ولا ننسى عدم قدرتهم على التكيف مع الوسائل التقنية الجديدة نظرًا إلى غياب سياسات السلوك والإرشاد. في الواقع، هو نفس النموذج المطبق في إطار COPAG و COSUMAR حيث لم تغير الدولة سوى اسم البرنامج بدون استخلاص أية دروس من هذه التجارب اللازمة لنجاحها (Rerhrhaye, 2018) .

الجدول (١). الاستثمارات المخطط لها لتنمية سلاسل الإنتاج الزراعي بحلول العام ٢٠٢٠ ضمن إطار "عقود برامج"حسب الدخل والتوزيع الجغرافي

	المساحة (١٠٠٠ هكتار)	حجم الاستثمارات (مليون درهم)		
	بين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩	المدى البعيد ٢٠٢٠	بناءً على نوع المحاصيل	بناءً على المساحة (١٠٠٠ هكتار)
الحبوب	٥٢٥٠	٤٢٠٠	٢٩٠٠٠	٦,٩
الحمضيات*	٨٥	١٠٥	٩٠٠٠	٨٥,٧
منتجات البستنة	٣٢	٥٩	٢١٠٠٠	٣٥٥,٩
الزيتون	٦٨٠	١٢٢٠	٢٩٥٠٠	٢٤,٢

مصدر البيانات: ,MAPM ,ADA ; ٢٠٠٨b ٢٠٠٩b وحساباتنا
(*) الفترة ما بين ٢٠٠٨-٢٠١٨

٣. نتائج السياسة الزراعية الجديدة «خطة المغرب الأخضر» في مواجهة نقص الغذاء

في ضوء اعتماد الدولة الشديد على أسواق الواردات، ينبغي أن تزيد السياسة الزراعية الجديدة من الإمدادات الوطنية لجميع المواد الغذائية الأساسية.

قد زاد الإمداد الوطني للحبوب، الذي يعتبر غذاءً استراتيجيًا للمغاربة، بشكل طفيف بموجب خطة المغرب الأخضر (PMV)، ولكن لم يكن هناك أي تقليل من استخدام الواردات. على في الفترة ما بين 2008-2018، سجل إنتاج الحبوب ما يقرب من 80 مليون قنطار خلال الفترة ما بين العامين 2008 و2018 على مساحة تقدر بخمسة ملايين هكتار (MAPM, 2018) (وبناءً على حسابتنا أيضًا). أما لتغطية الحاجة من الحبوب (185 كجم /رأس)، يختلف استخدام الأسواق الدولية حسب الطلب والإنتاجية والتباين المناخي والأفضليات الغذائية وأسعار الاستهلاك، إلخ. فقد تصل واردات الحبوب إلى حوالي 62،728.46 مليون قنطار تقريبًا بين العامين 2007 و2018، أقل من الكمية المنتجة محليًا، حيث يبلغ متوسط معدل الاعتماد على الواردات 45% خلال نفس الفترة المذكورة أعلاه (,MAPM 2018) (وبناءً على حسابتنا أيضًا).

بسبب نسبة الأمطار الجيدة والتوزيع الجيد للأمطار، يمكننا أن نلاحظ نمو طفيف في المحاصيل بمتوسط 15.5 قنطار للهكتار الواحد بين عامي 2017-2008، في حين بلغت حوالي 10 قنطار في الهكتار الواحد بين عامي 2007-2000(MAPM, 2008) . ومع ذلك، فإن هذه النتائج تعود بشكل أساسي إلى زيادة إنتاجية القمح العادي، أي ما يقارب 18.4 قنطار لكل هكتار في المتوسط خلال نفس الفترة (ONICL, 2017). على الرغم من استهلاك الدولة المنخفض للطاقة من حيث الجودة الغذائية (فيما يتعلق بالحبوب الأخرى مثل الشعير والقمح القاسي)، فهي تواصل تفضيل زراعة القمح اللين التي تحتل أكثر من 50% من المساحة والإنتاج الكلي للحبوب (Rerhrhaye, 2018). تم التأكد من الفائدة الممنوحة لهذا المحصول المحدد من القمح خلال الفترة 2015-2016، وخاصة في المنطقة المروية، على الرغم من الجفاف الشديد الذي شهدته سنة المحاصيل المذكورة والانخفاض الهيكلي في مساحة القمح الطري في المساحة (التي تمثل 7٪ فقط من إجمالي مساحة الحبوب). ومع ذلك فقد أظهر الإنتاج نموًا متواصلاً وصل إلى 40 قنطار للهكتار الواحد في نفس العام، في حين وصل إلى 25 قنطار فقط للهكتار الواحد بين 2007-2000 (Rerhrhaye, 2017a, 2017b). أما في مناطق الزراعة البعلية، تقدر محاصيل الإنتاج التي تم حصدها في الفترة 2016-2015 بحوالي 8.33 مليون قنطار بعائد يبلغ حوالي 7.5 قنطار للهكتار. هذا أدى إلى تدهور معدل CBR إلى 39% (Rerhrhaye, 2017a, 2017b). يفضل القرار السياسي القمح الطري الذي أدى إلى تنويع منخفض للتناوب في القطاع الزراعي، وذلك مع هيمنة المناطق التي تمتد لأكثر من مليوني هكتار. مثل هذا الموقف لا يوفر مجالاً كبيرًا للتحسين ولدعم المنافسة في السياق الحالي لتحرير التجارة الخارجية. في الواقع، فإن التزام الدولة بعدد من الاتفاقيات التجارية مع شركائها (الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية والاتحاد الأوروبي) والحصص المعروضة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قد يؤدي بدوره إلى آثار سلبية على تدفق الإنتاج المحلي (Rerhrhaye, 2018)..

باعتبار السكر الغذاء الرئيسي الثاني، يقدر متوسط إجمالي إنتاج محاصيل السكر بحوالي 35.260 (1000qx) بين عامي 2007 و2017. يمكن القول إن الطلب على واردات السكر الخام المكرر محليًا (المقدر بنحو 8387 تقريبًا في 1000qx بين 2017-2007) مرضٍ تقريبًا، حيث تم تسجيل متوسط TDI قدره 60% خلال نفس الفترة (MAPM,2018 وحساباتنا). ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هناك فجوة كبيرة بين إنتاج قصب السكر، والذي على الرغم من جودته الغذائية لا يمثل سوى 16% من إجمالي الإنتاج من هذا المحصول، وبنجر السكر الذي يمثل أكثر من 80% من على الرغم من مساهمتها الغذائية السلبية (MAPM,2018 وحساباتنا). على الرغم من حسنات قصب السكر وأهميته في النظام الغذائي، انخفض العرض الوطني عليه بنسبة 45 ٪ بين عامي 2017-2007،
في حين أننا نلاحظ ركودًا معينًا في الإنتاج الوطني لبنجر السكر الذي يقدر بنحو 29.550 (1000qx) خلال نفس (MAPM,2018 وحساباتنا). نلاحظ أن الانخفاض في إمدادات قصب السكر المحلي، مثل غيره من الأطعمة الأساسية (البذور الزيتية)، قد يؤدي إلى اختفائه على المدى البعيد (مثل حال الذرة: إحدى المواد الغذائية الأساسية للمدواجن)، ومن شأنه أن يزيد من نقص الغذاء في البلاد ويعرض كل من الميزان التجاري للأغذية والمدفوعات للخطر.

أما بالنسبة للبذور الزيتية، نلاحظ أنه منذ إطلاق «خطة المغرب الأخضر» استمر الإنتاج المحلي في متابعة اتجاهه الهبوطي بين عامي 2017-2008. وقد أدى الانخفاض الهيكلي (50٪-) في المساحات المزروعة بالبذور الزيتية، نسبة تدني 37٪ في الفول السوداني (17٪- النقص) و 63٪ في عباد الشمس (67٪- النقص)، إلى انخفاض إجمالي الإنتاج (- انخفاض بنسبة 42 ٪)

وتحديدًا انخفاض 30% في إنتاج الفول السوداني و52% في معدل إنتاج عباد الشمس (MAPM, 2018). تثير هذه النتائج مخاوف حول بالأمن الغذائي، علمًا أنه يتم استيراد جميع البذور الزيتية تقريبًا لتلبية الاحتياجات المتزايدة لاستهلاك الزيوت. وقد ارتفع هذا الأخير من 14.5 لتر/ رأس في العام 1985 ليصل إلى 17 لتر / رأس في العام 2001 إلى ما يقرب 22.4 لتر / رأس في العام 2014 (HCP, 2016).

وبالنسبة للحوم والأبقار والأغنام، فهي السلالات الرئيسية لإنتاج اللحوم الحمراء. فقد بلغ متوسط عدد الأغنام بين الفترة 2007-2017 21.624 في تقريبًا (1000 رأس)، 85 ٪ منها حصة الأغنام (حوالي 19.8 مليون رأس في عام 2017. تقع البـلاد في المرتبة 12 عالميًا) (MAPM,2018 وحساباتنا). يوجد قطيع الماعز أيضًا الذي يعتبر مهم لفئة معينة من المستهلكين ولا سيما في المناطق الحضرية. إذ يقدر إنتاج الماعز بـ 5.8 مليون رأس، فقد بلغ الإنتاج ما يقرب من 230 ألف قنطار تقريبًا بين 2007-2017. لا تزال هناك قطعان تنتج كميات من من منتجات الألبان واللحوم بالإضافة إلى بعض مزارع الألبان المتخصصة الأكثر إنتاجية فيما يخص الجبن الطازج أو الناضج (MAPM,2018).. وفقًا للمسح الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط في العام 2016، وجد أن استهلاك الحبوب ينخفض وخاصة في المناطق الحضرية. وهذا الاتجاه يشق طريقه على حساب استهلاك اللحوم. لتلبية احتياجات الاستهلاك، سجل الإنتاج الوطني للحوم حوالي 10.55 مليون قنطار بين عامي 2007-2017، أي 55 ٪ من اللحوم البيضاء و 45 ٪ من اللحوم الحمراء (MAPM,2018 وحساباتنا). في حين أن إجمالي إنتاج اللحوم اتجه على نحو تصاعدي استمراري بين عامي 2007-2017، كان هناك نمو بنسبة 48 ٪ بالنسبة للحوم الحمراء (من 5.54 مليون متر مربع في 2017 إلى 3.74 مليون متر مربع في 2007) ونمو بنسبة 41 ٪ بالنسبة للحوم البيضاء من الدواجن (من 6.9 مليون متر مربع في 2017 مقابل 4.9 مليون متر مربع في 2007) وأكثر من 50 ٪ زيادة في إنتاج البيض للاستهلاك خلال نفس الفترة (MAPM,2018 وحساباتنا).

رغم تراجع قطاع تربية الماشية (10٪ فقط من الإنتاج)، يبقى قطاع الدواجن أحد الأنشطة الزراعية الأكثر ديناميكية في المغرب. نظرًا لانخفاض أسعار الشراء نسبيًا مقارنة بالمنتجات الحيوانية الأخرى واستهلاك البروتين الذي توفره، فإن استهلاك منتجات الدواجن لا يزال الأعلى (بمعدل 17 كغم/فرد/سنة)، حيث تمثل الدواجن 52٪ من الاستهلاك الكلي لجميع اللحوم (MAPM,2018 وحساباتنا) بغض النظر عن ارتفاع مستوى استهلاك منتجات الدواجن، فإن الطلب على اللحوم البيضاء آخذ في الانخفاض. لا يفسر هذا الاستنتاج بانخفاض القوة الشرائية للمستهلكين، بل بسبب الجودة الصحية المتدهورة لمنتجات الدواجن، فالمنتجون غير الأخلاقيون والقنوات التسويقية السيئة ضارة جدًا بصورة القطاع بأكمله.
فيما يتعلق بالحليب، نلاحظ أنه منذ عام 2002 نما الإنتاج بشكل مستمر، فقد تضاعف إلى 2.5 مليار لتر تقريبًا في العام 2012 (MAPM,2018).. على الرغم من انخفاض الإنتاج بنسبة 8.4 ٪ في العام 2013، فقد بدأ بالارتفاع بشكل طفيف وثابت، ليصل إلى ما يقرب 2.6 مليون ليتر في العام 2017. ويعزى هذا النمو بشكل رئيسي إلى استيراد قطيع ألبان عالي الأداء، وإلى تحسين تقنيات الإنتاج ومكافحة الأمراض الوبائية (,MAPM 2018).

٤. المعوقات الهيكلية المتسببة بانعدام الأمن الغذائي في المغرب

١. الطلب الغذائي في تصاعدٍ

لضمان الحق في الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي، ينبغي مراعاة العديد من العوامل الهيكلية في عملية تنفيذ السياسات الغذائية، حيث أن الطلب على الغذاء يختلف مع النمو السكاني وميزانية النظام الغذائي الأساسي والإنفاق الغذائي (القوة الشرائية) والأفضليات الغذائية والدخل.

دخل الفرد: يفترض اختيار استراتيجية الأمن الغذائي وجود دخل ثابت للفرد يسمح للطبقات الاجتماعية المختلفة بتلبية احتياجاتهم الغذائية. منذ العام 1970، زاد نصيب الفرد من الدخل بشكل طفيف، حيث بلغ متوسطه 3000 درهم ليصل إلى أكثر من 4400 درهم تقريبًا في العام 2000 وذلك بمعدل نمو سنوي بلغ 1.2٪ (منظمة الفاو، 2002). ومع ذلك، فقد كان متوسط الزيادة السنوية في نصيب الفرد من الدخل 3.6 ٪ خلال فترة التكيف الهيكلي. ومنذ العام 1991، شهدت البلاد شبه ركود افتراضيًا إن لم يكن انخفاضًا في إمكانيات وصول الأفراد إلى نظام غذائي مناسب.
على الرغم من أهمية دخل الفرد، فإنه لا يعكس أبدًا سلوك المستهلك الحقيقي. وفقًا للمرصد الوطني للتنمية البشرية (2015)، فإن الإنفاق لكل شخص أو أسرة فقط هو الذي يسمح بقياس أوجه عدم المساواة في الإنفاق (المخصصة للاستهلاك) بين الطبقات الاجتماعية المختلفة. بمعنى آخر، يتيح لنا تحليل الإنفاق الكمي دراسة خط الفقر.

الإنفاق الغذائي للفرد: استنادًا إلى نتائج آخر مسح أجرته المندوبية السامية للتخطيط (2016)، يقدر متوسط الإنفاق السنوي للفرد الواحد لعام 2014 بحوالي 15900 درهم سنويا، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 42 ٪ بين 2007-2014. حسب مساحة الإقامة، ارتفع متوسط الإنفاق السنوي للفرد الواحد من 13895 درهم في عام 2007 إلى 19513 في العام 2014 في المناطق الحضرية، أي بزيادة سنوية تبلغ حوالي 5.2 ٪. أما في المناطق الريفية، فقد ارتفع متوسط الإنفاق من 7777 درهم إلى 10425 درهم بمعدل نمو سنوي يصل إلى حوالي 4.5٪ خلال نفس الفترة (المندوبية السامية للتخطيط، 2016 وحساباتنا). مهما كانت نفقات الميزانية للفرد الواحد، يعد الطعام أكبر عنصر استهلاكي. فوفقًا لنتائج الدراسة الاستقصائية التي أجرتها المندوبية السامية للتخطيط في العام 2016، تقدر هذه الأخيرة بـ 5874 درهم في السنة على الصعيد الوطني وذلك في العام 2014.
بعد النظر إلى نتائج الاستطلاع الأخير الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط (2016)، تبين أنه بينما يسجل متوسط الإنفاق السنوي للفرد الواحد (DAMP) نموًا بنسبة 42٪ بين عامي 2007-2014، فإن أكثر من ثلثي الأسر قد حققوا أقل من المتوسط أكان على المستوى الوطني (68.6 ٪) أو في الحضر (67.7 ٪) أو في المناطق الريفية (66.9 ٪) (المرصد الوطني للتنمية البشرية، 2015). تكون أوجه عدم المساواة هذه أكثر وضوحًا عندما يكون السبب هو الإنفاق السنوي للفرد، أي 70.9٪ على المستوى الوطني، أقل من متوسط خطة إدارة المناطق الساحلية

ولا سيما في المناطق الحضرية، أي 70.4٪ مقابل 66.5٪ في المناطق الريفية (المرصد الوطني للتنمية البشرية، 2015).

في حين أن متوسط الإنفاق السنوي للفرد الواحد سجل 19267 درهم على المستوى الوطني في العام 2012، فإنه يمثل فقط 22٪ الأسر في العشرية الأولى (الأقل دنوًا)، في حين أنه يمثل 358 ٪ للأسر في آخر عشري (الأعلى) (المرصد الوطني للتنمية البشرية، 2015). هذه الأرقام تمثل غالبية المستهلكين (مزارعي الكفاف وليس المتداولين) للحبوب (60٪ هي من القمح الشائع) (قسم الإحصائيات والإعلاميات،2007) والذين سيستمر تدهور دخلهم وقدرتهم الشرائية لسنوات (المرصد الوطني للتنمية البشرية، 2015).

معدل الميزانية المخصصة للغذاء الأساسي: شهد مؤشر مستويات المعيشة الأساسية تدنيًا مستمرًا بين 2014-1970، حيث انخفض من 54.0 ٪ في 1971-1970 إلى 41.3 ٪ في العام 2001، وصولاً إلى 40.6 % في العام 2007، ومن ثم إلى ما يقارب 37 ٪ في عام 2014. على الرغم من الانخفاض المستمر في معدلات الميزانية المخصصة للأغذية، فإنها لا تزال مرتفعة جدا بالمقارنة مع البلدان المتقدمة، إذ تبلغ في فرنسا حوالي 13.2٪ وتقل عن ال 10٪ في دول مثل الولايات المتحدة (6.6٪). لكن من ناحية أخرى، تصل هذه المعدلات إلى 35.6 ٪ في تونس و43.7 ٪ في الجزائر (المرصد الوطني للتنمية البشرية، 2015).

النمو السكاني: وفقا للتقرير الذي نشرته وزارة الاسكان (2014)، فقد ارتفع معدل النمو السكاني فيما يخص سكان المدن تحديدًا من 55.1 ٪ في 2005- 2004 إلى ما يقارب 60 ٪ في 2015- 2014، ومن المتوقع أن يصل سكان الحضر إلى حوالي 75 ٪ من إجمالي السكان بحلول العام 2022. على الرغم من التطور المتزايد للمعدل السكاني في البيئة الحضرية وعلى الرغم من الحصة الكبيرة التي تمثلها هذه المنطقة من حيث متوسط الإنفاق السنوي للشخص (65) (DMAP ٪ من إجمالي متوسط الإنفاق السنوي للفرد الواحد)، فمتوسط الإنفاق السنوي للفرد الواحد من الحضر والمخصص للأغذية هو فقط 33.3% مقابل 66.7 ٪ في المناطق الريفية في العام 2014.

الأغذية المفضلة: تمثل الحبوب واللحوم في المغرب جميعها خمس الميزانية المخصصة للغذاء. فبحسب مكان الإقامة، تعد الحبوب أكثر أهمية، ولو بنسبة ضئيلة، من اللحوم في المناطق الريفية وتحتل حوالي 22٪ من إجمالي الميزانية التي تنفق على الطعام مقارنة بنسبة 18.3٪ في المناطق الحضرية. ثم تأتي المجموعات الفرعية «المكونات الدسمة» كالحليب ومنتجات الألبان والبيض مع ما يقرب من 10 ٪، أكان 8.3 ٪ في المناطق الريفية أو 10.7 ٪ في المناطق الحضرية. على أساس جميع البيانات التي تم تحليلها، يبدو أن تفضيل استهلاك الحبوب (القمح اللين) إلى انخفاض بينما يوجد توجه ملموس نحو الأطعمة الأساسية الأخرى مثل اللحوم. فبين العامين 2014-2001، ارتفع استهلاك الحبوب من 210.4 كجم/ فرد/ سنة إلى حوالي 185 كجم/فرد/ سنة، بانخفاض قدره 0.1 ٪. أما من حيث استهلاك اللحوم لكل كجم/ فرد/سنة، كانت هناك زيادة بنسبة 60.9 ٪ مقارنة بالفترة نفسها (المندوبية السامية للتخطيط، 2016).

تشمل مجموعات المنتجات التي يغطيها نظام التعويض دقيق القمح اللين المحلي الذي تدعمه الدولة. أما على المستوى الوطني، فيقدر متوسط الإنفاق للفرد بنحو 2686 درهم في السنة، أو 224 درهم في الشهر. إذ تستهلك الأسرة الريفية حوالي 30٪ من الدقيق أكثر من الأسرة الحضرية (262 درهم في الأرياف مقابل 203 درهم شهريًا على الأقل في المدن). بينما استهلاك الزيوت لكل أسرة يعتبر مماثل بين المناط.ق الحضرية والريفية، بينما يميل إلى الزيادة وفقا لمستوى المعيشة. في الواقع، يبلغ متوسط إنفاق الأسر المعيشية في العشر الأول من برنامج المساعدة في إدارة الكوارث 153 درهم شهريًا، مقابل 226 درهم للأسر الأكثر رعاية، أي أكثر بحوالي 48٪ (المرصد الوطني للتنمية البشرية، 2016). وبالنسبة للسكر، تدفع الأسرة حوالي 63 درهمًا شهريًا تقريبًا، بما يشمل السكر في المخبوزات ومكعبات السكر والسكر المحبب وسكر البودرة والسكر الناعم. هنا أيضًا، تنفق الأسرة الريفية 77 درهمًا شهريًا مقابل 56 درهمًا للأسرة الحضرية. كما أن نسبة السكر من الدخل السكر تنخفض عندما يرتفع مستوى المعيشة، إذ تتراوح ما بين 72 درهمًا شهريًا للعائلات الميسورة و52 درهمًا للعائلات غير المرتاحة ماديًا.

٢. الموارد الطبيعية المحدودة

في المغرب، يتواجد ما يقارب 93٪ من مساحة البلاد في المناطق المناخية شبه القاحلة أو القاحلة بأكملها أو الصحراوية. على مدى 50 عامًا، شهدت الأراضي الزراعية المستغلة انخفاضًا (تقدر بنحو 8.7 مليون هكتار) من 770 إلى 295 ألف هكتار ومن المتوقع أن تنخفض إلى 220 ألف هكتار بحلول العام 2020 (Akesbi، 2006، منظمة الفاو، 2009). يعزى هذا الانخفاض إلى آثار إزالة الغابات والتوسع الحضري والرعي. بالإضافة إلى هذه العوامل، يوجد أيضًا ظواهر التدهور والتصحر والتآكل التي تتقدم بشكل خطير، حيث 5.5 مليون هكتار (60٪ من مساحة الأراضي الزراعية المستغلة) عرضة لخطر التآكل كما أن ميوني هكتار باتت أصلاً في مراحل متقدمة من عملية التآكل (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الفاو وآخرون، 2009).

وفقًا للتعداد العام للقطاع الزراعي في عام 1996، فإن ما يقارب 70 ٪ من المزارع لديها أقل من 5 هكتارات وتحتل 24 ٪ من مساحة الأراضي الزراعية المستغلة، و29 ٪ من المزارع لديها مساحة تتراوح ما بين 5 و50 هكتارًا وتمثل ما يقرب 60 ٪ من مساحة الأراضي الزراعية المستغلة، أما المزارع التي تتجاوز 50 هكتار (لا تتجاوز 1 ٪) فتحتل 16 ٪ من مساحة الأراضي الزراعية المستغلة (الفاو، 2009). على الرغم من أن الغالبية من المزارع الصغيرة (أقل من 5 هكتارات) تمثل 70٪ من المزارع و24٪ من الأراضي، لكن يبدو أنها مدانة إلى حد ما على المدى القصير. لكن هذا ليس هو الحال بالنسبة للشريحة المتوسطة (5 إلى 50 هكتار). باختصار، سيكون لمكون الأرض ومستقبله تأثير كبير على تطور الزراعة المغربية ككل، ولا سيما الأراضي المزروعة حبوبًا.

من ناحية يعد تعدد الأنظمة القانونية التي تحكم ملكية الأراضي الزراعية وصغر حجم وتفتيت المزارع عقبة أمام التنمية المكثفة، والحصول على الائتمان الذي يعتبر عامل حاسم في التحديث، من ناحية أخرى. إن صغر حجم المزارع وتفتيتها يؤدي إلى ضعف في الإنتاجية الذي ينعكس بضعف الاستثمارات وتكثيف سلوك المضاربات، مما لا يتيح إنتاج فائض قابل للتسويق وحتى دخل زراعي كافٍ لتلبية احتياجات المزرعة. وتعتبر آثار هذا التفتت الكبير

أكثر حدةً على المزارع الصغيرة. في الواقع، يبلغ متوسط مساحة الأرض 0.12 هكتار للأملاك التي تقل عن هكتارٍ واحدٍ.

بالإضافة إلى مشكلة صغر حجم وتفتيت الممتلكات، هناك تعدد في النظم القانونية التي تحكم ملكية الأراضي الزراعية. فبعض القوانين تؤدي إلى عدم الاستقرار وعدم ضمان الأرض. هذه هي حالة الأراضي الجماعية وحي الحبوس والغوايش التي تشغل على التوالي 17.7 ٪ و2.8 ٪ و0.6 ٪ من إجمالي الأرض الزراعية المستخدمة. لا تشجع هذه الحالات القانونية الاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل واستخدام وسائل التحديث ومولدات النمو وفرصة الحصول على قروض.
بالإضافة إلى التعقيدات في هياكل الأراضي والضغط الديموغرافي على الأرض، فإن التسجيل المتدني يعوق الاستثمار عبر الحد من فرص الحصول على القروض. يجب أن تجلب سياسة أراضي واقعية براغماتية حلولاً تعمل على تأمين استقرار وسلامة الاستخدام وعلى مكافحة تجزئة الأسس من خلال تعميم نصوص مدونة الاستثمارات الزراعية، بالإضافة إلى خصخصة الأراضي الجماعية السلالية وأراضي الغويش، ونقل الأرض من الحبوس إلى الدولة بهدف حلكها، وإعادة تنظيم النصوص المتعلقة بتسجيل الأراضي وتكييفها مع الواقع على الأرض وحماية الملكية الخاصة في «نظام الملكية».

٣. الموارد المائية المحدودة

إن ضرورة الأمن الغذائي في المغرب تجعل التحكم في المياه أحد العوامل المحددة للإمداد الوطني (Rerhrhaye, 2018). في ضوء بنية الأراضي الزراعية المستغلة التي تقدر بحوالي 8.7 مليون هكتار (MAPM, 2018)، فيقوم عدم كفاية الأمطار وسوء توزيعها (والذي يتسم التباين الكبير بين الأقليم ويختلف بين السنوات وحتى بين أشهر السنة عينها) بالحد من تأثير الإجراءات التي تهدف إلى تحسين الإمداد الوطني، خاصة في المناطق البعلية التي تغطي معظم المساحة المزروعة (81٪ من إجمالي المساحة المزروعة والتي 51٪ مزروعة بالحبوب) (MAPM, 2018). في الواقع، استمرت المساحات المروية عن طريق الري بالتنقيط في الزيادة خلال الفترة 2007-2017، لكن اختيار المحصول اختلف. فعندما يتم تشجيع المزارعين على تحمل التكلفة الكاملة للمياه، يغيرون استخدامهم للأراضي المروية لزراعة محاصيل منخفضة القيمة مثل القمح إلى محاصيل أعلى قيمة مثل الفواكه والخضروات (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة الفاو وآخرون، 2009).

لتوفير الغذاء، يستمر إنتاج الأغذية في الاعتماد على مناطق بور. رغم أن الواقع المناخي في المغرب يشكل قيدًا حقيقيًا على الإنتاجية، لكنه لا يستبعد احتمال تعزيز التقنيات البديلة ضد آثار الجفاف (Rerhrhaye, 2018). لذلك، ينبغي تشجيع أي سياسة تهدف إلى تحسين الإنتاجية من خلال البذر والتسميد المباشر، وخاصة في المناطق المناخية الزراعية القاحلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن النقص المتوقع في المياه في العام 2030، والذي تسرعه التغيرات المناخية، يمكن أن يعوق الزيادة في الإمداد المحتمل، لا سيما في المناطق غير المواتية حيث قد تصبح الظروف أشد (Re-rhrhaye, 2018) .

٤. موارد بشرية غير مؤهلة

يشير العنصر البشري في المجتمع الزراعي المغرب إلى أنه غير مستعد بما يكفي للعب دور مهم في تحديث هذا القطاع خاصة. من حيث تطبيق التكنولوجيا، فإن نسبة المزارعين الذين يستخدمون ماكينات للحرث والحصاد هي 47٪ و31٪ على التوالي. أما بالنسبة للأسمدة والبذور المختارة ولمنتجات الصحة النباتية، فإن نسبة المزارعين الذين يستخدمونها لا تتجاوز 51.16٪ و33٪ على التوالي (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة الفاو وآخرون، 2009). يجب أن يؤخذ ضعف كل هذه المؤشرات في الاعتبار عند تطوير السياسة الزراعية. الهدف هو إعداد جيل جديد قادر على تكييف التركيبة التقليدية مع التطورات البيئية وتوليد ربح يتيح العيش الكريم مع استثمار مستقبلي في المحاصيل المنتجة.

٥. عدم فعالية السياسات الزراعية والغذائية

تجدر الإشارة إلى أن الإنتاج الوطني لجميع المواد الغذائية الأساسية كان قادرا على تسجيل نمو طفيف (على مدى سنةٍ تقريبًا) في سياق نتائج «خطة المغرب الأخضر». يختلف تحليل هذه النتيجة وفقًا للمناطق الزراعية المناخية وبحسب أنواع المحاصيل المزروعة. يأتي ما يقارب 80 ٪ من الإمدادات الوطنية المغربية بشكل أساسي من البور الملائمة والمنطقة المروية (غالبية الأراضي الزراعية التي تخص كبار المزارعين)، في حين أن المناطق القاحلة وشبه القاحلة حيث الظروف المناخية شديدة لا يزال الإنتاج فيها منخفضًا (غالبية الأراضي الزراعية هي لأصحاب الملكيات الصغيرة).

بالرغم من تحسن الإنتاج الزراعي على مر السنين نتيجة لتنفيذ سياسات زراعية معينة، ستبقى عوامل أخرى من حيث الأدوات السياسية التي ستقيد العمل بموجب هذه السياسات فيما يتعلق بتثمين الموارد وإضفاء الطابع الخارجي على الإمكانات الزراعية. في الواقع، هناك العديد من القيود السياسية التي تعيق التنمية الزراعية في المغرب مثل:

- **التناقضات بين أهداف السياسات الزراعية وواقع للقطاع الزراعي على الأرض؛**
- **عدم ظهور النتائج المرجوة من سياسات التكيف الهيكلي التي على العكس أضعفت قدرة الدولة على أداء دورها في تسهيل عملية التنمية؛**
- **تشويه تخصيص الموارد جرّاء سياسات تسعير السلع التي لا تزال نواة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية؛**
- **عدم تكيّف السياسات الزراعية مع تنوع البيئة الريفية وواقع المزارع التي تتباين استراتيجياتها الاستثمارية من حيث الزمان والمكان.**

الإعانات غير المفيدة في تحسين الاستهلاك الغذائي

منذ أن طبق نظام الدعم وهو على استقرار الأسعار المحلية، لكنه من ناحية أدى إلى ارتفاع تكاليف الميزانية نسبيًا. في الوقت نفسه، تبقى سياسة السعر غير فعالة لأنها تحقق الأهداف لكن بشكل جزئي. إذ تبلغ تكاليف الميزانية الناتجة عن سياسة القمح اللين حوالي 3 مليارات درهم سنويًا في الفترة ما بين 2008-2017. ووفقًا للتقارير المنشورة من قبل (CC، 2012، DEPF، 2015)، فإن الأقل حظوة (الخُمس الخامس) يحصل على 15٪ فقط من هذه الإعانات. وقد تضاعف العبء الإجمالي لدعم السكر بين عامي 2009 و2011 وذلك من حوالي 165 مليون في العام 2009 ليصل إلى 2.5 مليار درهم في (CC، 2012). وإذا ارتفع متوسط مبلغ الدعم من السكر من 2.286 درهم إلى 4.101 درهم، تقوم الفئات الأكثر ثراءً من السكان باستهلاك المزيد من السكر وبالتالي تستفيد أكثر من الإعانات (95.1٪)، بينما يستفيد 4.9% فقط من الفقراء.

إن الالتزام بالقانون رقم 99-06 بشأن الحق في المنافسة الحرة، والذي يهدف إلى تهيئة الظروف اللازمة للمنافسة الصرفة في السوق، لهو خطوة معاكسة لمساعدات الدولة، باستثناء حالات معينة (الأسر الفقيرة). ومع ذلك، لا يمكن تفسير الأساس المنطقي للجوء إلى تقديم الإعانات1 إلا فيما يخص أسباب ليست بدورية بل هيكلية، مما يتطلب تدخل الدولة لتحديد أسعار معقولة للمستهلكين ذوي الدخل المنخفض وذلك من خلال مساعداتها لتحسين الرعاية الاجتماعية (المربع 1).

المربع رقم 1: القانون رقم 99-06 بشأن الحق في المنافسة في المغرب

لجميع المنح:

- **يجب أن تصل إلى الوكلاء الذين تهدف إلى مساعدتهم،**
- **يجب ألا تدفع المستهلكين على طريق عدم استهلاك السلعة أو بالمنتجين لعدم القيام بإنتاج هذه السلع، يجب أن تقدم المنح بعد تحليل متعمق وتفكير شامل في تداعياتها المحتملة،**
- **يجب أن تكون غير مكلفة ومفيدة للاقتصاد وتحقيق الرفاه الاجتماعي،**
- **يجب أن تكون مصحوبة بمعلومات عامة حول فوائدها وتكلفتها،**
- **يجب أن تكون مؤقتة من أجل تجنب اعتماد المستهلكين عليها وأيضًا للحد من تكلفتها؛**

المصدر: Zoubir et Erraoui, 2008 (القانون رقم 99-06)

لكن وفقًا لأحكام القانون المذكور، تُحظر المساعدة وتقديم المنح منذ البداية، بينما يخضع الكثيرين للرضا بموجب شروط معينة تحترم المنافسة. نتيجة لذلك، تؤدي الطبيعة الاجمالية لدعم أسعار القمح اللين إلى استفادة جميع المستهلكين، بغض النظر عن مستوى المعيشة. وبالتالي، نظرًا لأن القطاعات الأكثر رخاءً تستهلك المزيد من حيث القيمة المطلقة، فإنها تحصل على حصة غير ملائمة من إجمالي نفقات الدعم.
في ختام القول، إن آلية التعويض تؤدي إلى ظاهرة تراجع اجتماعي وتؤدي إلى هدر كبير في الميزانية ومن ناحية أخرى إلى عمليات الاحتيال والتشويه في السوق المحلية. بالإضافة إلى ذلك، قد أدت جميع التدابير التي اتخذتها الدولة لصالح القمح اللين إلى تثبيط عملية تحسين الجودة نظرًا لعدم توفير نظام للجودة. يقوض هذا الوضع القدرة التنافسية للقمح الطري المغربي من حيث الجودة في مواجهة المنافسة مع القمح المستورد.

1يمكن تعريف دعم الدولة على أنه المبلغ الذي تدفعه السلطة العامة أو الأطراف الثالثة (السلطات المحلية) لوحدة اقتصادية أو لمجموعة من الوحدات (المنطقة أو الفرع أو القطاع) أو فئة من المستهلكين بهدف اجتماعي أو اقتصادي. يمكن أن تستهدف المساعدات العامة المستهلكين من حيث تصنيفهم والأهداف المتوقعة لهم، ولا سيما لخفض معدل الفقر أو إحياء النمو الاقتصادي. ويتم توجيهه هؤلاء المستهلكين نحو الأعمال التجارية أو زيادة إمكاناتهم التنافسية أو حتى تشجيعهم على دعم برنامج حكومي للتقدم التقني أو حماية البيئة أو التنمية البشرية.

٥. وضع المزارع الصغيرة ودعم المؤسسات

١. أوضاع الفلاحين الكادحين

بعد اطلاعنا على أوضاع الفلاحين الكادحين واستعراضنا للسياسات التي تعتمدها الدولة في القطاع الفلاحي والتدابير التي تتخذها في التعاطي مع أوضاع الفلاحين الكادحين ببلادنا وأوضاع البادية المغربية ووضعية حقوق الإنسان القروي نسجل ما يلي:

- **استمرار العجز المهول في الخدمات الاجتماعية في البادية المغربية وتفاقم الهشاشة والعزلة في غياب ضمانات احترام حقوق الإنسان بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.**
- **تنامي تركيز الموارد الطبيعية والمالية في أيدي كبار الفلاحين بسبب الاختيارات الطبقية التي انتهجتها الدولة في البادية المغربية منذ بداية مطلع الستينات من القرن المنصرم التي يزكيها مخطط المغرب الأخضر.**
- **استمرار استنزاف الموارد الطبيعية والاستعمال المكثّف للمبيدات والأسمدة بعيدًا عن الرقابة وفي غيابٍ شبه تام للتأطير والإرشاد الفلاحي.**
- **استمرار معاناة الفلاحات والفلاحين الكادحين في الاستفادة من إعانات الدولة وعشوائية الأسواق الداخلية وغياب منشآت تخزين وتثمين منتوج الفلاحين الكادحين، مما يضطرهم لوضع محصولهم السنوي في أيدي السماسرة والمضاربين؛ الشيء الذي يفسر تدهور عائدات الفلاحين الكادحين رغم ارتفاع أسعار المواد الغذائية.**
- **حرمان الفلاحات والفلاحين الكادحين من الحماية الاجتماعية (التغطية الصحية والتأمين والتقاعد...).**
- **تملص الدولة من دورها في ميادين البحث العلمي والتجهيز والإرشاد الفلاحي المخصص للفلاحات والفلاحين الكادحين، ودفعهم للتخلي عن أراضيهم بشكل غير مباشر لفائدة الفلاحين في إطار عقود إذعان ضمن «مشاريع التجميع» التي يفرضها مخطط المغرب الأخضر.**

٢. معاناة المرأة القروية وتوصيات

رغم الدور الرئيسي الذي تلعبه المرأة القروية، فهي ما تزال غير متمتعة بأبسط الحقوق المتعارف عليها، ويعود ذلك بالأساس إلى الاقصاء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي تعانيه، إلى

جانب باقي أفراد المجتمع القروي. وتتجلى معاناة المرأة القروية بشكل أساسي في عدم ولوجها للتعليم بسبب الفقر والقيود الثقافية المفروضة عليها، وعدم توفر مقاعد تعليمية وأطر تربوية كافية، إضافة إلى ضعف البنيات التحتية من طرق وقناطر وغياب وسائل النقل، يرغم العائلات في القرى والبوادي النائية إلى حرمان بناتهم من التعليم والاستعانة بهن في جلب مياه الشرب بسبب غيابها عموما في جل المنازل القروية واعتماد الدولة للتزويد الجماعي بالماء الشروب عبر ما يعرف ب «السقايات»، وفي القيام بالأعمال المنزلة والمساعدة في تربية المواشي وفي بعض الحرف التقليدية كالحياكة والغزل وغيرها. ففي سنة 2015، سجل تقرير صادر عن المندوبية السامية للتخطيط أن 58.2% من الفتيات والنساء القرويات البالغات من العمر عشر سنوات أو أكثر، ليس لهن أي مستوى تعليمي (مقابل 29.8% في المدن)، وأن 0.6% من مجموع نساء القرى المغربية فقط يتوفر لهن مستوى تعليمي عالي، (مقابل 8.7% في المدن). كما أن استفادة المرأة القروية من الرعاية الصحية عمومًا وأثناء الحمل والولادة خصوصًا لا يزال دون المستويات المسجلة بالمناطق الحضرية، والتي لم تصل بدورها إلى المستوى المطلوب، حيث أن معدل وفيات الأمهات بالقرى يبلغ ضعف نظيره بالمدن (148 وفاة مقابل 73 في المدن لكل 100 ألف ولادة حية).

كما تعاني المرأة في القرى المغربية عددا من الانتهاكات الضاربة لحقوقها الاقتصادية، يسجل منها التمييز في الأجر بين المرأة والرجل على مستوى سوق العمل بالقطاع الفلاحي غير المساوي بدوره لنظيره في باقي القطاعات، إضافة إلى حرمانهن من حق الاستفادة من الأراضي الجماعية السلالية وفي أحيان كثيرة يتم حرمانهن من ميراث أبائهن بسبب أعراف رجعية لا مرجعية دينية ولا ثقافية لها؛ أضف إلى ذلك عملهن غير المأجور في إطار الاستغلاليات العائلية والتي تشكل أغلب نمط للإنتاج الفلاحي ببلادنا. فعمل المرأة هذا لا يعفيها من دورها التقليدي في منزل أبويها أو زوجها بل حتى منازل أبنائها. كل أشكال التمييز السابقة الذكر يصاحبها انتهاكات أخرى لحقوق المرأة في العالم القروي، كالعنف الجسدي والجنسي والنفسي، إضافة إلى استمرار تزويج القاصرات رغم محاولة الحد منه قانونيا.

إن ما حققته الحركة النسائية المغربية بفضل نضالاتها منذ الاستقلال، لم يشمل النساء القرويات اللواتي لا زلن ينتظرن تعرية واقع الإقصاء والتهميش الذي يعانين منه والذي يمكن تشخيص بعض أشكاله كالتالي:

- **يقمن بجميع أعمال البيت من تربية الأطفال وإعداد وتقديم الطعام لأفراد عائلاتهن.**
- **يعملن مجانا في مزارع العائلة وتربية مواشيها وجلب مياه الشرب والغسيل لأفرادها وحطب الخشب لطبخ طعامهم وتدفئتهم وغزل الصوف وحياكة الأفرشة والأغطية والألبسة لهم. وذلك كله من دون الحصول على أيام عطلة أو حتى تزويدهن بسبل السلامة الجسدية خلال الأعمال الخطرة.**
- **نصيبهن من التعليم قليل جدا حيث تبلغ الأمية في أوساطهن أكثر من 60%، وأغلب المتعلمات منهن لا يتجاوزن المستوى الابتدائي.**
- **عملهن في البيت والمزارع منذ سن مبكر استعدادا للزواج، وذلك ابتداءً من سن الرابعة عشرة.**
- **استفادة الرجال من عملهن ومنتوجاتهن وتحكمهم في اقتصاد العائلة عبر بيع الإنتاج الزراعي والحيواني والمنتوجات الصوفية من ألبسة وأفرشة. كما تعيش فئة كبيرة من النساء القرويات العاملات في الضيع الزراعية ومعامل اللف في ظروف أشبه بالإقطاع حيث تمتهن كرامتهن وتنتهك حقوقهن يوميا من خلال:**
- **نقلهن فجرا عبر سيارات نقل البضائع والمواشي إلى مواقع عملهن وإرجاعهن ليلا إلى بيوتهن مما يعرض حياتهن للخطر.**
- **معاناتهن اليومية من التحرش والاستغلال الجنسي في مكان العمل.**
- **حرمان أطفال الأمهات منهن من الرعاية والتربية والتعليم، وغالبا ما تغادر الفتيات منهن المدرسة في سن مبكرة ليتم استغلالهن على غرار أمهاتهن.**
- **يعملن كعاملات موسميات بدون حد أدنى للأجر ولا ضمان اجتماعي ولا تأمين ولا تقاعد ولا حق الانتساب في التنظيم النقابي.**

فيما تعيش فئات كبيرة من النساء القرويات معاناة من نوع آخر مرتبطة بنشاطهن الفلاحي عبر ما يعرف بالتعاونيات الفلاحية النسائية والتي عرفت تأسيس العديد منها منذ نهايات القرن الماضي. حيث تتخصص هذه التعاونيات والجمعيات في أنشطة متنوعة كحياكة الصوف وإنتاج زيت الأرجان والعديد من المستحضرات والأعشاب الطبية والعطرية وأشكال غيرها من الاستغلال أبرزها:

- **تحكم الدولة في التعاونيات عبر إشراف ومراقبة السلطات المحلية لوزارات الداخلية والفلاحة والصناعة التقليدية على عملها والأموال التي تتلقاها هذه النساء لدعم نشاطها.**
- **انتشار الأمية وسط النساء المنخرطات في هذه التعاونيات مما يجعلهن عرضة لاستغلال مديري التعاونيات، وذلك عبر إشرافهم على جميع المعاملات التجارية والمالية للتعاونية.**
- **تحكم الوسطاء والسماسرة وشركات الأدوية وشركات مستحضرات التجميل في أثمنة المنتوجات التي تنتجها النساء المتعاونات.**
- **تعقيد مساطير التصدير بالنسبة للتعاونيات وصعوبة الحصول على شهادات الجودة والتصدير وغلاء تكاليفها.**
- **إلى جانب كل ما سبق تشكل القروض الصغرى أحد أهم أوجه استغلال النساء القرويات، والذي يمكن تلخيصه كالتالي:**
- **فشل كل المشاريع الصغرى التي يقمنها بسبب أميتهن وعدم معرفتهن كيفية دراسة أهداف المشاريع وغياب مواكبة الدولة لها.**
- **ربط مجموعة منهن بعقود سلف جماعية تجعل كل واحدة منهن مسؤولة عن عدم قدرة باقي عضوات مجموعتها على سداد القرض، وهذا أمر وارد بشكل كبير، مما يجعلهن عرضة للابتزاز بل والمتابعة القضائية.**
- **توظيف أغلبهن لهذه القروض في تجهيز منازل أسرهن أو تزويج أبنائهن أو لسداد قروض سابقة مما يدخلهم في دوامة من الديون تنتهي بهن إلى مشاكل عائلية تصل إلى حد الطلاق، بل قد ترمي بعدد منهن في السجن.**

إن أوضاع المرأة القروية تتطلب إلى جانب دراستها وتحليلها وطرحها علنًا:

- **نشر الوعي بحقوق المرأة بين جميع مكونات المجتمع القروي.**
- **انفتاح الجمعيات النسائية الجادة واقدامها على العمل في المناطق القروية.**
- **إنشاء جمعيات وتعاونيات فلاحية ترتكز على الزراعات البيولوجية والطبيعية.**

٣. أوضاع الفلاحة العائلية وتوصيات

تعتبر الفلاحة العائلية أهم شكل من أشكال استغلال الأرض الفلاحية في العالم، سواء في البلدان المتقدمة أو النامية، حيث تتحدث منظمة الفاو عن أكثر من 500 مليون مزرعة أسرية. أي أن 80 في المائة من الأراضي الفلاحية بالعالم يزرعها الفلاحون العائليون، موفرين بذلك أكثر من 60 في المائة من الأغذية المستهلكة عالميا. يقصد بالفلاحة العائلية كل عمل منظم أو نشاط تدير عائلة، وتعتمد فيه على اليد العاملة غير المأجورة من أعضائها رجالا ونساء، مع اختلاف طبيعة النشاط الفلاحي بين الزراعة أو تربية المواشي أو استغلال الغابات ومحيطها أو الرعي بل وبعض أشكال الصيد التقليدي للسمك.

وفي بلادنا أكثر من 90% من الفلاحين يمارسون الفلاحة العائلية، جلهم يبيعون منتجاتهم في الأسواق المحلية، حيث يتجاوز عدد الاستغلاليات الفلاحية العائلية 800 ألف استغلالية، 60 في المائة منها تقل مساحتها عن 5 هكتارات، أغلبها موجودة في المناطق الصعبة، خصوصا الواحات والمناطق الجبلية والمناطق الجافة وشبه الجافة. وهم ينتجون أصناف زراعية متنوعة ومنتجات غذائية تقليدية، ويبيعون منتوجاتهم بالأسواق المحلية منشطين بذلك الاقتصاد القروي، كما يساهمون بشكل كبير في الحفاظ على التنوع البيولوجي وفي تحقيق السيادة الغذائية. تصنيف الاستغلاليات الفلاحية في نموذج الفلاحة العائلية مرتبط بالخصوص بطريقة العمل المتبعة طوال السنة. غير أن التدبير العائلي للاستغلاليات الفلاحية غالبا ما يكون متمحورا على الذكر الأكبر سنا كما نجد استغلاليات عائلية تديرها نساء فضلا على تفردها بعادات وتقاليد عريقة، بامتلاكها المعرفة والخبرة الزراعية المتوارثة من جيل إلى جيل، خبرات تناسب بشكل كبير مساحة الاستغلاليات ونوعية التربة وكمية التساقطات المطرية وصبيب مياه الري والتي يتعتمد في تدبيرها على تقنيات متنوعة، ولعل أهم خاصية تميزها هي التنظيم الاجتماعي أو ما يعرف ب «جماعة».

لكن هذا النمط من الفلاحة ذو الأهمية الكبيرة يواجه عددا من المشاكل المتنوعة، أخطرها زحف التصحر على المناطق الجنوبية والشرقية للبلاد، وتأثيرات التغيرات المناخية وتوالي سنوات الجفاف، مع غياب مرافقة ودعم الدولة لها، وتراجع الدراية والخبرة الزراعية للأجيال الجديدة، إضافة إلى الفقر والبطالة، وكلها مشاكل تدفع بالشباب إلى الهجرة نحو المدن الكبيرة مما يفاقم مشاكلها ويهدد بتراجع أهمية هذا النمط من الفلاحة.

وأمام هذا كله ونظرا لأهمية الفلاحة العائلية في توفير الغذاء وتحقيق السيادة الغذائية، وتشغيل مئات الآلاف من أبناء القرى، وجب العمل على تطوير هذا النمط من الفلاحة وجعله أكثر مقاومة للصعوبات المذكورة وغيرها وذلك عبر:

- **تأطير وتكوين الفلاحين العائليين وتنظيمهم للرفع من مردودية استغلالياتهم.**
- **حماية حقوق الفلاحين /ات الممارسين لهذا النمط من الإنتاج الفلاحي.**
- **تطوير نسيج اقتصادي تضامني كفيل بتجميع الفلاحين العائليين في تعاونيات وتجمعات ذات نفع اقتصادي واجتماعي، وتشجيع مختلف أنشطة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.**
- **وضع وتطوير مشاريع صغيرة تراعي الخصوصية الاجتماعية والثقافية للممارسين لهذا النمط من الفلاحة.**
- **تثمين المنتجات المجالية (أي المنتجة في مجالات جغرافية معينة) والتي طورها هذا النمط من الإنتاج الفلاحي.**
- **تثمين وتوثيق معارف وخبرات الفلاحة العائلية المتوارثة عبر الأجيال وتطويرها وجعلها محل اهتمام البحث العلمي الزراعي.**
- **توجيه الشباب لممارسة بعض الأنشطة الحرفية وتوفير تكوني مهني لهم يراعي حاجياتهم.**
- **تطوير ودعم السياحة البيئية والتضامنية لضمان تدفق المزيد من الأموال من المدن إلى الأرياف.**
- **احترام المجال الحيوي لهذا النمط الفلاحي من قبل شركات التنقيب واستغلال المعادن.**
- **حماية الفلاحين المجاورين للمدن من جشع المافيات العقارية لضمان استمرارية نشاطهم الفلاحي الضامن لتموين هذه المدن بالغذاء الكافي وغير المستهلك للطاقة أثناء نقله إلى الأسواق.**

٤. الحماية الاجتماعية

عرّف معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية الحماية الاجتماعية ب «أنها تهتم بمنع وإدارة والتغلب على الحالات التي تؤثر سلبا على رفاهية الشعب، وتتكون من السياسات والبرامج الرامية إلى الحد من الفقر من خلال تعزيز أسواق العمل وزيادة القدرة على إدارة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية مثل البطالة والمرض والشيخوخة والعجز، وهي حق وواجب وليست خدمة، بالرغم من ارتفاع كلفتها». وتشير الأرقام إلى اشتغال ما يقارب مليون ونصف مليون من المواطنين المغاربة في الفلاحة، فضلا عن أفراد عائلاتهم المشتغلين بدورهم في نفس النشاط في إطار الفلاحة العائلية حيث تعتمد العائلة غالبا على اليد مدفوعة الأجر من بين أعضائها، من الرجال والنساء، حيث تعيش هذه الفئة العريضة من المواطنين الممارسين للفلاحة أصناف من الحيف والتمييز وانعدام الحماية سواء الاجتماعية منها أو الصحية، وهنا لابد من الإشارة إلى استفادة عدد كبير(67%) من ساكنة القرى من التغطية الصحية في إطار برنامج «رامد» لكن خدمات هذا النظام تبقى شبه منعدمة حيث يرغم المعنيون به على تلقي العلاج في المستشفيات العمومية بما تعرفه من ضعف طاقتها الاستيعابية وافتقارها للمعدات والطواقم الطبية، مع تحميل «المستفيد» كلفة اقتناء الأدوية من الصيدليات الخاصة دون تعويض على ذلك.

وبما أن البرامج الحكومية أهملت فئة الفلاحين خاصة الكادحين منهم وأقصتهم من التغطية الاجتماعية، أصبح من الواجب العمل على تقديم ملف مطلبي يرد الاعتبار لهذه الشريحة التي عانت ولا تزال، منذ أكثر من نصف قرن على الاستقلال، تمييزا كبيرا بينها وبين باقي فئات الشغيلة، ولا مبالات السياسات

الحكومية المتعاقبة على تدبير الشأن العام ببلادنا، وبعد إقرار الفصلين 31 و71 من دستور 2011 بضمان حق جميع المواطنين في التمتع بكافة حقوق المواطنة بما فيها الحق في الحماية الاجتماعية. وبما أن فئة الفلاحين الكادحين لا تستفيد حاليا إلا من واجب التكافل الأسري بين أعضاء العائلة وبين أجيالها ومن التضامن والدعم الذي قد يقدمه سكان الدوار أو أفراد القبيلة، فإنه من الممكن توسيع هذه القاعدة في إطار التضامن المجتمعي حيث يمكن تقليص كلفة الأخطار وتلبية حاجيات هذه الفئة للتغطية الاجتماعية من خلال مشروع وطني ملتزم يهدف إدماج هذه الفئة في الأنظمة الحالية إن أمكن أو خلق نظام خاص ملائم لها وهذا لن يتأتى إلا بتحمل جميع المتدخلين لمسؤوليتهم بمن فيهم الجماعات الترابية والغرف الفلاحية والقطاعات الحكومية كالفلاحة والداخلية والصحة والشغل والمالية كل حسب اختصاصه وواجباته

٥. المراعي

النشاط الرعوي يعرف تحولات عميقة منذ السبعينيات بسبب استزراع الأراضي الرعوية وسياسة دعم تكثيف الإنتاج والتجهيزات الهيدروفلاحية التي شجعت على استقرار الرحل وتطور وسائل النقل والتواصل (الشاحنات والهاتف النقال) التي شجعت على انبعاث وتطور ترحال عابر للجهات. كما ساهمت النقل والتواصل (الشاحنات والهاتف النقال) التي شجعت على انبعاث وتطور ترحال عابر للجهات. كما ساهمت في ظهور نزاعات مزمنة بين الرحل والفلاحين المستقرين في المجالات الرعوية أو المتواجدين في مناطق العبور.

بالرغم من أهمية النشاط الرعوي كنمط عيش يوفر خدمات جليلة للمنظومة البيئية وللمجتمع، ويزخر برصيد ثقافي وتاريخي، فإن تدخلات الدولة لفائدة المجموعات الرعوية ظلت هزيلة بعد الاستقلال واقتصرت لسنوات على تلقيح الماشية ضد الأمراض المعدية وتوفير الأعلاف المدعمة في سنوات الجفاف

- وتأطير بعض مربي الماشية، وقد شرعت الدولة منذ التسعينات من القرن المنصرم في إنجاز بعض المشاريع التي اعتبرتها مهيكلة لفائدة مربي الماشية، كمشروع تنمية المراعي والماشية بالنجود العليا المشاريع المندمجة التي ، بالرغم من معالجتها لبعض هموم الرحل، لم تستطع أن تواجه بشكل جدري إشكاليات العقار الرعوي واستنزاف الثروات الرعوية وتدهورها وإدماج الرحل في المنظومة الاقتصادية وتوفير خدمات اجتماعية أساسية تتلاءم مع نمط العيش الرعوي. وقد شرعت وزارة الفلاحة حاليا في تنفيذ
- برنامج تنموي بالمجالات الرعوية أطلق عليه «برنامج تنمية المراعي وتنظيم الترحال» يهدف أساسا إلى رفع إنتاجية المراعي والحفاظ عليها مربي الماشية وتنمية سلاسل الإنتاج المرتبطة بالمراعي وتوفير البنيات والخدمات الاجتماعية الأساسية، إلا أن الإمكانيات المرصودة والآليات المعتمدة لم ترق بعد لمطالب وحاجيات البدو الرحل بالمغرب. ومن الإجراءات التشريعية التي قامت بها الدولة في هذا الإطار إصدار القانون 113.13 المتعلق بالترحال الرعوي وتهيئة وتدبير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية، والذي وضعته
- وزارة الفلاحة سنة 2016 وصادق عليه البرلمان بغرفتيه. يتضمن هذا القانون سبعة أبواب و 47 مادة تهم تعريف وتحديد وإحداث المجالات الرعوية والمراعي الغابوية وتهيئتها وتدبيرها والأجهزة المختصة في ذلك من لجنة وطنية ولجان جهوية، وتأسيس التنظيمات المهنية الرعوية وشروط ممارسة الترحال الرعوي وتدابير تنظيم تنقل القطعان، فضلا عن مساطر البحث عن المخالفات ومعاينتها والعقوبات المترتبة عنها.

إن هذا القانون، بالرغم من أنه الأول من نوعه بالمغرب، يحدد آليات دقيقة لحماية المراعي وتنميتها وتنظيم مهنة الرعي، إلا أن هيكلة تنفيذه غير ديمقراطية ولا تعطي أهمية كبرى للتنظيمات الرعوية التي لا تمثل في اللجنة الوطنية إلا من خلال العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون خلقت تخوفا في صفوف البدو الرحل، إضافة إلى أن هذا القانون لم تواكبه هيكلة للمصالح الخارجية تستجيب لحاجيات هذه الفئة من الفلاحين. وفي ظل هذا الوضع، فإن تأطير الرحل وتنظيمهم في جمعيات وتعاونيات رعوية ديمقراطية ومستقلة عن السلطة واللوبيات الانتخابية هو السبيل لحماية المراعي وتنظيم الراعي وفرض المطالب الاقتصادية والاجتماعية لهذه الفئة.

٦. دور الجمعيات لضمان الحق في الغذاء

بعد الإطلاع على الأوضاع في المغرب والسياسات التي تعتمدها الدولة في القطاع الفلاحي والتدابير التي تتخذها في التعاطي مع أوضاع البادية المغربية ووضعية حقوق الإنسان القروي، انتهجت مجموعة من الجمعيات و النقابات كالجمعية الوطنية للقطاع الفلاحي على إعداد تسعة برامج:

- **دفع الفلاحات والفلاحين الكادحين لخدمة الفلاحة التصديرية عوض تعبئتهم وتشجيعهم للاندماج ضمن سياسة فلاحية غايتها تحقيق وضمان السيادة الغذائية لبلادنا وتقليص فاتورة الغذاء التي ساهمت في تفاقم عجز الميزان التجاري لبلادنا منذ عقود. اعتبارا لما تقدم فإن المؤتمر الوطني للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي أية علاقة بالجمعيات المهنية؟!\ يوصي بمواصلة تنظيم وتعبئة الفلاحين الكادحين ببلادنا من أجل:**
- **تمكين الفلاحات والفلاحين الكادحين من الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والاستفادة من التغطية الصحية.**
- **المساهمة في فر اعتماد سياسة العمومية تولي الأهمية القصوى للبادية المغربية وتضمن حقوق الإنسان القروي بكل أبعادها.**
- **النضال من أجل تغيير رسملة الفلاحة المغربية التي ينهجها التوجه الرسمي للدولة وذلك باستبدالها بالاعتماد على الفلاحات والفلاحين الكادحين في سن وتنفيذ سياسة فلاحية تضمن الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الأساسية لشعبنا والسيادة الغذائية لبلادنا.**
- **المطالبة بخلق شبكة حديثة للأسواق الداخلية بما يمكن الفلاحات والفلاحين الكادحين من جني ثمار عملهم ويحد من تأثير المضاربين في غذاء المواطنات والمواطنين.**
- **النضال من أجل التصدي لتركيز الأراضي الفلاحية والمياه والدعم المالي والعيني والقروض في أيدي الرأسمال الفلاحي، ومن أجل التراجع عن مخططات ربط دعم الفلاحات والفلاحين الكادحين بشروط اندماج في منظومة الفلاحة التصديرية وخدمة الرأسمال الفلاحي.**
- **العمل على إنشاء وتطوير تعاونيات الفلاحات الكادحين في إطار إصلاح زراعي حقيقي وشامل وتشاركي يقطع مع الفلاحة التصديرية ويبتغي تحقيق السيادة الغذائية ورفاه الفلاحين الكادحين في إطار تنمية قروية فعلية.**
- **المطالبة بإقرار سياسة غابوية تشاركية تقدر حاجيات ومصالح السكان المجاورين للغابة وذوي حقوق الانتفاع تقوم على أولويات حماية الثروة الغابوية والتنوع البيولوجي وتأمين النظم البيئية وحماية المياه القارية ومواجهة التصحر الذي يزحف نحو الأراضي الفلاحية.**
- **مواصلة العمل مع حلفاء الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي على الصعيدين الوطني والدولي من أجل إقرار**
- **إعلان عالمي لحقوق الفلاحات والفلاحين الكادحين، يكون مرجعا ملزما للحكومات في مجال حماية حقوق الفلاحين الكادحين.**
- **تخصيص نسبة من هامش الربح الذي يستفيد منه الفلاحون الكبار لدعم الفلاحات والفلاحين الكادحين.**
- **تمكني الفلاحات والفلاحين الكادحين من الاستفادة مما تبقى من أراضي الدولة**

٧. دور المجتمع المدني والنقابات في ضمان الحق في الغذاء

في إطار إطلاق دينامية فعالة، لقد تم جمع)من قبل الجمعية الوطنية للقطاع الفلاحي(أكثر من مليون ونصف صوت فلاح كادح وعرض واقعهم المزري وطرح مطالبهم العادلة على الجهات المتدخلة في القطاع. للدفاع عن كرامتهم وحقوقهم ومطالبهم والسيادة الغذائية لبلادنا يقدم للرأي العام وكافة المتدخلين جردا أوليا للمطالب الملحة التالية:

- **ضمان كافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لساكنة العالم القروي نساء ورجالا خصوصا ما يتعلق منها**
- **باحترام كرامتهم وتأمين حقهم في التعليم الصحة والسكن ورفع العزلة عنهم وتمكينهم من وسائل الرفاه والنماء الاجتماعي والثقافي.**
- **تبسيط مساطر التحفيظ والتمليك وتسليم أراضي أملاك الدولة (الأملاك المخزنية سابقا) والأراضي السلالية للفلاحين الصغار، واستصلاح الأراضي وتوزيعها على الفلاحين بدون أرض.**
- **تنظيم تدبير أراضي الجموع والمراعي وأراضي تعاونيات الإصلاح الزراعي والتعجيل بتصفية مشاكلها العقارية التي تعيق استغلالها الأمثل، ووضع حد للترامي على هذه الأراضي الجماعية.**
- **تحديث وتوسيع شبكات الري وإحداث مدارات سقوية جديدة مع ضمان تزويد الفلاحين الصغار بمياه الري بكلفة مناسبة.**
- **تعزيز مراقبة حفر الآبار ومنع استنزاف الفرشات المائية وحماية مياه الري من التلوث.**
- **التعجيل بحماية الأنهار والوديان والمرجات التي تتلقى مقذوفات صناعية ملوثة، وتنقية مصادر المياه الملوثة، وتدوير المياه المستعملة وتسخيرها في الري.**
- **استرجاع المياه التي تحتكرها الشركات الكبرى الفلاحية وغير الفلاحية وضمان حق الفلاحين الصغار في ا ستغلا لها .**
- **إنشاء مرصد وطني ومراصد جهوية للتدبير المستدام لمياه الري بشراكة مع ممثلي الفلاحين الصغار.**
- **إنشاء صندوق تمويل ودعم خاص بالفلاحين الصغار، يهم حماية وتنمية القطيع، الممكنة، البذور، وسائل الري، وتجهيز واستصلاح الأراضي الفلاحية.**
- **إعادة جدولة الديون المتراكمة على الفلاحين الصغار وشطب بعضها وتوفير قروض ميسرة لهم تراعي أوضاعهم.**
- **تحمل الدولة لقسط وافر من تكلفة التأمين عن الأخطار والآفات لحماية دخل الفلاحين الصغار.**
- **توفير الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية الإجبارية لعموم الفلاحين الصغار ولأسرهم.**
- **وضع مخطط وطني وبرامج جهوية ومحلية للتكوين والإرشاد الفلاحي، تهم الفلاحين الصغار وأبنائهم، تأخذ في الاعتبار طبيعة الفلاحة التي يزاولها هؤلاء الفلاحين وقدر الموارد التي تتوفر لديهم وتستحضر وتطور معارفهم المكتسبة عبر أجيال.**
- **تنظيم الأسواق المحلية/ القروية، والأسواق الكبرى بغرض تسهيل عرض منتوجات الفلاحين الصغار مباشرة وتقليص دور الوسطاء.**
- **إنشاء تعاونيات ومجموعات ذات نفع اقتصادي واجتماعي ودعمها من أجل تنظيم تصدير منتوجات الفلاحين الصغار.**
- **حماية الفلاحين الصغار من الشركات والتعاونيات الكبرى التي تتعاقد معهم على شراء منتجاتهم في إطار «عقود إذعان» تعمق تبعيتهم وتدفعهم للإفلاس في كثير من الأحيان ونقصد هنا على سبيل المثال لا الحصر: المجمعين والتعاونيات الفلاحية CAM، وشركات الصناعات الغذائية: الحليب، السكر، الطماطم، الأرز، الزيت والفواكه الحمراء...**
- **تخفيض الكلفة الطاقية على الفلاحين الصغار.**
- **تنظيم تسويق المبيدات الحشرية في إطار يضمن سلامة الفلاح والتربة والمنتوج والمستهلك.**

٦. الخاتمة

لضمان الحق في الغذاء، لا تزال السياسات الزراعية تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي للقطاع الزراعي بهدف تحسين الناتج المحلي الإجمالي، وذلك في مقابل التنمية الاقتصادية للقطاع الزراعي التي بدورها تهدف إلى تحسين المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. على الرغم من أهمية سياسات التنمية، لا يزال الخيار السياسي يؤثر على استراتيجية العرض الوطني (سياسة تركز على الذات) من دون تطوير سياسات جديدة قادرة على تجاوز مرحلة العرض وعوضًا من ذلك الانتقال إلى الطلب. في الواقع، كان انعدام الأمن الغذائي يعتمد فقط إلى القدرة على الإنتاج من دون التشكيك في أو حتى الأخذ في عين الاعتبار قدرة العرض المحلي على تلبية احتياجات الاستهلاك المحلي.

فقد فشلت السياسات المنفذة منذ استقلال المغرب حتى الآن في الحد من اعتماد البلد بشكل كبير على واردات الأغذية الأساسية. كما أنه وأدى النمو السكاني والتوسع الحضري السريع وتفضيل المواد الغذائية وغيرها من العوامل إلى تفاقم نقص الغذاء في البلاد. نتيجة لمجموعة من التدابير الحكومية، زاد الإنتاج المحلي للأغذية الأساسية بالتأكيد، لكن برامج ومشاريع التكثيف التي تم إطلاقها في كل فترة وأخرى تفتقر إلى الاتساق وطرق للتماشي مع احتياجات المزارعين. في الواقع، لا يزال لدى الدولة نظام تقييم يمكّن من تحليل الأولويات والإنجازات وأسباب فشل بعض الرؤى السياسية، مثل التزامها بسياسة تعبئة الموارد المائية المعروفة بالسدود. وقد ساعد هذا بالتأكيد في تخفيف حدة مختلف حالات الجفاف التي عانت منها الزراعة المغربية منذ الثمانينيات، لكن مساهمتها في الإمداد الغذائي تعتبر في نهاية المطاف منخفضة. علاوة على ذلك، بالرغم أن قضية الغذاء كانت أحد الأهداف المحددة في جميع البرامج والاستراتيجيات الخاصة بالتنمية الريفية والزراعية، إلا أن هذه القضية لم تتم معالجتها بالكامل وفقًا لمكوناتها وأبعادها المختلفة (MAPM, 2000a,). 2000b ; Berdai, 2014) أخيرًا، يعتمد هدف ضمان الحق في الغذاء إلى حد كبير على الإرادة الشعبية وكفاءة الخيار السياسي. لذا، لتحقيق هذين الشرطين، يجب المرور حتمًا بعملية استقلال تدريجي للخيار السياسي بهدف الوصول إلى السيادة الغذائية.

المراجع:

1. Agence de Développement Agricole (ADA).2014. Note sur le secteur agricole (céréales). Résultat des entretiens et données collectées sur terrain. Rabat-Maroc.
2. Akesbi Najib, Benatiya Driss et El Aoufi Noufal.2008. L'agriculture marocaine a l'épreuve de la libéralisation 2008. Economie Critique : Ouvrage publié sous l'adresse : http://www.amse.ma/doc/Agriculture-Economie%20Critique%20ok.pdf
3. Akesbi Najib.1997 La question des prix et des subventions au Maroc face aux mutations de la politique agricole. In : Prix et subventions ; Effets sur les agricultures familiales méditerranéennes. Options Méditerranéennes Série B : Études et Recherches N°11 CIHEAM, Paris.
4. Akesbi Najib.2006. Evolution et perspectives de l'agriculture marocaine. Rapport publié le, 25 janvier 2006.
5. Akesbi Najib.2011a La nouvelle stratégie agricole du Maroc annonce-t-elle l›insécurité alimentaire du pays ? Confluences Méditerranée, 2011/3 (N° 78), p. 93-105. DOI: 10.3917/come.078.0093.URL: http://www.cairn.info/revue-confluences-mediterranee-2011-3-page-93.htm.
6. Akesbi Najib.2011b. Le Plan Maroc Vert : une analyse critique, In : Questions d'économie marocaine 2011 ; ouvrage collectif, Association marocaine de sciences économiques, éd. Presse Universitaire du Maroc, Rabat, 2011.
7. Akesbi Najib.2012. Une nouvelle stratégie pour l'agriculture marocaine : Le « Plan Maroc Vert ». New Medit, vol 11N°2 (June 2012), pp. 12-23.
8. Akesbi.Najib.2017. Economie politique du Maroc et politiques économiques au Maroc. Economie politique au Maroc, page 49-112. Centre de Recherche et d'Etudes en Sciences Sociales (CRESS). Fondation HANNS SEIDEL
9. Bencharif A., Lemeilleur S., Tozanli S.
10. Berdaï Meryeme.2014. Le Plan Maroc Vert (PMV) et la sécurité alimentaire mise en perspective à l'horizon 2020. Projet de Fin d'Etude (PFE) présenté pour l'obtention du diplôme d'ingénieur en agronomie. Option Economie et Gestion.
11. Bernard Fort.T.1989. Crise de l'idéologie collective de l'autosuffisance alimentaire. L'Agriculture africaine en crise dans ses rapports avec l'Etat, l'industrialisation et la paysannerie. Harmattan Paris, 1989.
12. Bertrand Deveaud et Bertrand Lemmenicier. 1997. L'OMS : bateau ivre de la santé publique : les dérives et les échecs de l'agence des Nations unies, Harmattan, Paris.
13. Choncol Jacques. 2001. Un débat de premier plan, Défis du Sud., n° 48, édition spéciale (In) sécurité ou souveraineté alimentaire, octobre 2001, pp. 5-6.
14. Direction de l›Irrigation et de l›Aménagement de l›Espace Agricole (DIAEA) .2016a. Fournitures d'eau à l'irrigation par barrages entre (2010-2016).
15. Direction de l›Irrigation et de l›Aménagement de l›Espace Agricole (DIAEA).2016b. Les grands axes et résultats de la nouvelle stratégie de développement du secteur d'eau au Maroc. Résultat des entretiens et données collectées sur terrain entre (2013-2016). Rabat-Maroc.
16. Direction de la Programmation des Affaires Economique (DPAE) (2007) document non publié « Rapport sur la Réforme du Secteur Céréalier » . Résultat des entretiens et données collectées sur terrain entre (2013-2016). Rabat-Maroc.
17. Fonds International de Développement Agricole (FIDA), Food and Agriculture Organization (FAO), Banque Mondiale (BM).2009. Renforcer La Sécurité Alimentaire Dans Les Pays Arabes, Résultats de l'étude prospective sur la vulnérabilité alimentaire des pays tributaires aux marchés d'importations à l'horizon 2030.
18. Fonds International de Développement Agricole (FIDA), Food and Agriculture Organization (FAO), Banque Mondiale (BM) (2009), Renforcer La Sécurité Alimentaire Dans Les Pays Arabes, Résultats de l'étude prospective sur la vulnérabilité alimentaire des pays tributaires aux marchés d'importations à l'horizon 2030.
19. Food and Agriculture Organization (FAO) (2002) Analyse sectorielle de l'agriculture au Maroc. Document (Non Publié). Organisation Des Nations Unies Pour L'alimentation Et L'agriculture. Bureau sous régional pour l'Afrique du Nord. SNEA-TUNIS.
20. Food and Agriculture Organization (FAO) (2003), Trade and Reforms and Food Security: Conceptualizing The Linkages, FAO, Rome, 2003.
21. Food and Agriculture Organization (FAO) (2005) Committee on World Food Security: «

ménages 2013-2014. Octobre 2016.
35. Haut-commissariat au Plan (HCP).2018. Evolution du Produit Intérieur Brut par habitant (1980-2017). Evolution des dépenses de consommation finales des ménages (1980-2014). Evolution de la population totale (1980-2018). Résultat des entretiens et données collectées sur terrain. Rabat-Maroc.
36. Kamal Mesbahi. 2017 L'économie politique du Maroc : entre croissance, confiance et défiance. Economie politique au Maroc, page 113-135. Centre de Recherche et d'Etudes en Sciences Sociales (CRESS). Fondation HANNS SEIDEL
37. Kettani Ahemd.2006. L'agriculture Marocaine dans la Tourmente de la Mondialisation. Bibliothèque Nationale du Royaumes du Maroc, N° 324212, 1ère Édition.
38. L'Institut international de recherche sur les politiques alimentaires (IFPRI) (2012) Rapport sur les politiques mondiales. International Food Policy Research Institute 2033 K Street, NW ISBN: 978-0-89629-555-1 DOI: 10.2499/9780896295551. Washington, DC 20006-1002 USA.
39. L'Organisation des Nations unies pour l'Alimentation et l'Agriculture (FAO).2012. Bilan alimentaire. Consulté le 29 Juin 2018 sur le site : http://www.fao.org/fileadmin/templates/ess/CountrySTAT/Douala_training_2012/BA_CountrySTAT_29Nov2012.pdf
40. L'Organisation des Nations unies pour l'Alimentation et l'Agriculture (FAO). 2003. Trade Reforms and Food Security : Conceptualizing the linkages, Rome.
41. La Banque Mondiale (BM). 1986. Poverty and Hunger: Issues and Options for Food Security in Developing Countries. World Bank, Washington D. C.
42. La Direction des Etudes et des Prévisions Financières (DEPF). 2015. Tableau de bord des indicateurs macro-économiques. Maroc 2014.
43. La Direction des Etudes et des Prévisions Financières (DEPF). 2017 Tableau de bord des indicateurs macro-économiques. Maroc 2016.
44. Le Conseil de la Concurrence (CC). 2012.Etude sur les produits subventionnés dans le cadre du système de compensation.
45. Le Haut-Commissariat au Plan (HCP). 2016. Présentation des résultats de l'enquête nationale sur la consommation et les dépenses des ménages 2013-2014.
46. Le Haut-Commissariat au Plan (HCP). 2017 Note sur la conjoncture N°29, Janvier 2017 Institut National d'analyse de la conjoncture : INAC
47. Le Haut-Commissariat au Plan (HCP). 2018. Note sur la conjoncture N°29, Janvier 2017 Institut National d'analyse de la conjoncture : INAC
48. Le Ministère de l'Agriculture et de la Pêche Maritime (MAPM), Développement Rural des Eaux et Forêts (DREE).2017 Situation de l'Agriculture Marocaine (SAM) n°12, Rapport réalisé sous la direction du conseil général du développement agricole.
49. Le Ministère de l'Agriculture et de la Pêche Maritime (MAPM), Développement Rural des Eaux et Forêts (DREE).2018. Agriculture en chiffre 2017 Consulté le 22 Juillet 2018. http://www.agriculture.gov.ma/pages/publications/lagriculture-en-chiffre-2017
50. Le Programme Alimentaire Mondial (PAM). 2009.Rapport annuel sur la situation alimentaire mondiale. Consulté le 29Juillet, 2018. http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/liaison_offices/wfp204650.pdf
51. Le Programme des nations unies pour le développement (PNUD).2005. L'Afrique et les Objectifs du Millénaire, Paris Economica.
52. Le Sommet Mondial de l'Alimentation (SMA, 1996b). Evaluation des progrès réalisables en matière de sécurité alimentaire. Documents d›information technique, Rome, Italie.
53. Le Sommet mondial de l'alimentation (SMA) (1996a). Déclaration de Rome sur la sécurité alimentaire mondiale de 1996 et plan d'action du sommet mondial de l'alimentation. Rome-Italie. Disponible sur le site :
54. Mataoui Bendaoud.2017 Politique de contraction budgétaire au Maroc (1993-2014). Economie politique au Maroc, page 313-331. Centre de Recherche et d'Etudes en Sciences Sociales (CRESS). Fondation HANNS SEIDEL.
55. Ministère de l'Agriculture et de la Pêche Maritime (2017) Situation de l'Agriculture Marocaine : Agriculture en chiffre 2016, consulté en Septembre 2017. http://www.agriculture.gov.ma/sites/default/files/agriculture
56. Ministère de l'Agriculture et de la Pêche Maritime (MAPM) (2000a) Stratégie 2020 de développement rural ; document de référence. 1999.
57. Ministère de l'Agriculture et de la Pêche Maritime (MAPM) (2000b) Stratégie de développement agricole ; colloque national de l'agriculture et du développement rural, du 19-20 juillet 2000. Version en arabe, 2000
58. Ministère de l'Agriculture et de la Pêche Maritime (MAPM) (2008a). Plan Maroc Vert : Premières perspectives sur la stratégie agricole, Rabat. Résultat des entretiens et données collectées sur terrain entre (2013-2016). Rabat-Maroc.
59. Ministère de l'Agriculture et de la Pêche Maritime (MAPM) (2008b) Direction des Stratégies et Statistiques, Plan Maroc Vert : Stratégie de développement intégré de l'Agriculture au Maroc : Filière des céréales. Ifrane, 12 Juillet 2008. Résultat des entretiens et données collectées sur terrain entre (2013-2016). Rabat-Maroc.
60. Ministère de l'Agriculture et de la Pêche Maritime (MAPM) (2018) L'agriculture en chiffre 2016, consulter sur le site : http://www.agriculture.gov.ma/sites/default/files/agriculture_en_chiffres_2016_.pdf
61. Ministère de l'Agriculture et de la Pêche Maritime, Département des Stratégies et Statistiques (2016). Evolution de la production et superficies des céréales (Blé tendre) dans le cadre du Plan Maroc Vert (PMV)entre 2008-2016. Résultat des entretiens et données collectées sur). Rabat-Maroc.
62. Ministère de l'Economie et des Finances (MEF) (2015a). Direction des Etudes et des Prévisions Financières. Tableau de bord des indicateurs macro-économique. Mai 2015, note de présentation, Rabat.
63. Ministère de l'Economie et des Finances (MEF) (2015b) Project de loi de finance pour l'année 2016, Rapport sur la compensation.
64. Ministère de l'Economie et des Finances (MEF). Direction des Etudes et des Prévisions Financières. 2018. Synthèse du Rapport Economique et Financier 2018 ;
65. Ministère Délégué Chargé de l'Eau (2010). La nouvelle stratégie nationale de développement du secteur de l'eau. Note de synthèse sur le secteur d'eau au Maroc, Janvier, 2010. Résultats de nos entretiens effectués entre (2013-2016). Rabat-Maroc.
66. Ministère Délégué Chargé de l'Eau (2015a). Evolution des apports globaux en eau au Maroc entre (1945-2013). Résultats de nos entretiens effectués entre (2013-2016). Rabat-Maroc.
67. Ministère Délégué Chargé de l'Eau (2015b). Evolution de la pluviométrie interannuelle Assessment of the World Food Security Situation », Thirty-first Session. Rome, 23-26 May 2005, op cit.
22. Food and Agriculture Organization (FAO) (2006a) ; L'État de l'insécurité alimentaire dans le monde, Rome 2006.
23. Food and Agriculture Organization (FAO) (2006b) Les leçons de la révolution verte : Vers une nouvelle révolution verte. Document d'information technique Rome.
24. Food and Agriculture Organization (FAO). 2018. L'état de la sécurité alimentaire et de la malnutrition dans le monde, 2017. Consulté le 28 Mai 2018, sur le site :
25. Food and Agriculture Organization (FAO).1974. Report of the World Food Conference, FAO, Rome 5-16 November 1974.
26. Food and Agriculture Organization (FAO).1997 Aliments dans les villes, rôle des SADA dans la sécurité alimentaire de Kinshasa.
27. Food and Agriculture Organization FAO (2009) Situation des marchés agricoles Flambée des prix et crise alimentaire ; Expériences et enseignements, 2009. Disponible sur le site : http://www.fao.org/3/a-i0854f.pdf
28. Golay's .2005. Le droit à l'alimentation : une exigence face à la loi du plus fort", with Jean Ziegler and Sally-Anne Way, in J. Duchatel and F Rochat (eds), ONU. Droits pour tous ou loi du plus fort ?, Geneva, CETIM, 2005, pp. 332-348
29. Grenade François.2009. Le concept de souveraineté alimentaire à la lumière de la problématique du Niger. Mémoire pour l'obtention d'un master UNIVERSITÉ DE LIÉ GE Institut de Sciences Humaines et Sociales ;
30. Harouchi Ahmed. 2001. La pédagogie des compétences : guide à l›usage des enseignants et
31. Haut Commissariat au Plan (HCP) (Non daté) : Evolution du secteur agricole et perspectives de développement rural. Dynamique du secteur urbain et développement rural au Maroc.
32. Haut-commissariat au Plan (HCP).2005. Direction des statistiques, Présentation des résultats de l'Enquête Nationale sur la consommation et les dépenses des ménages entre (2000-2001).
33. Haut-commissariat au Plan (HCP).2007 L'Enquête Nationale sur les revenus et les niveaux de vie des ménages (2006-2007)
34. Haut-commissariat au plan (HCP).2016. Présentation des résultats de l'Enquête Nationale sur la consommation et les dépenses des

Diplôme des Etudes Supérieures Approfondies « DESA » en sciences économiques, 16 Octobre 2009.
78. Rerhrhaye Kawtar. Et Abdelkader, Aït El Mekki.2017b. Estimation de la vulnérabilité en sécurité alimentaire face aux objectifs visés par l'Etat à l'horizon 2020 (Cas du blé tendre). Revue marocaine des sciences agronomiques et vétérinaires, 01/06/2017, vol. 5, n. 2, p. 183-191.
79. Rerhrhaye Kawtar.2018. La gouvernance agricole à la lumière des enjeux de la sécurité alimentaire des céréales au Maroc (le cas du blé tendre). Thèse de recherche pour l'obtention du diplôme de doctorat en Sciences Economiques et Sociales Appliquées à l'Agriculture. Soutenu le 01Mars 20018 à l'Institut d'Agronomie et Vétérinaire de Rabat. N° Ordre : 2018/03/ECO. Dépôt légal : 2018MO1994. ISBN : 978-9954-444-87-0
80. Rerhrhaye, Kawtar. Abdelkader, Aït El Mekki.2017a. Efficience des politiques de l'Etat pour une sécurité alimentaire en blé tendre au Maroc. Alternatives rurales, 01/10/2017, n. 5, p. 1-17.
81. Sayouti Senhouri. 2014. La dépense alimentaire et la sécurité alimentaire au Maroc : Etat des lieux. Projet de Fin d'Etude (PFE) présenté pour l'obtention du diplôme d'ingénieur en Agronomie. Option Economie et Gestion.
82. Some Jessica. (2013). « Qu'est-ce que la révolution verte ? » Les yeux du monde. Disponible sur : http://les-yeux-du-monde.fr/ressources/15129-quest-ce-la-revolution-verte . Consulté le 10/09/2014.
83. Sommet Mondial de l'Alimentation (SMA, 1996b). Evaluation des progrès réalisables en matière de sécurité alimentaire. Documents d›information technique, Rome, Italie.
84. Sommet mondial de l'alimentation (SMA) (1996a). Déclaration de Rome sur la sécurité alimentaire mondiale de 1996 et plan d'action du sommet mondial de l'alimentation. Rome-Italie. Disponible sur : http://www.fao.org/docrep/003/w3613f/w3613f00.htm. Consulté le 10/09/2014.
85. Soraya El Kahlaoui.2017. Au nom de la modernité : dépossession de la petite paysannerie et urbanisation. Le cas de la privatisation des terres guich loudaya à Rabat. Economie politique au Maroc, page 17-47. Centre de Recherche et d'Etudes en Sciences Sociales (CRESS). Fondation HANNS SEIDEL
entre (1980-2014). Résultat des entretiens et données collectées sur terrain entre (2013-2016). Rabat-Maroc.
68. Ministère Délégué Chargé de l'Eau (2015c). Evolution de la pluviométrie interannuelles par agence, par bassin et sous bassin hydraulique entre (1980-2006). Résultats de nos entretiens effectués entre (2013-2016). Rabat-Maroc.
69. Ministère Délégué Chargé de l'Eau (2015c). Evolution de la pluviométrie interannuelles par agence, par bassin et sous bassin hydraulique entre (1980-2006). Résultats de nos entretiens effectués entre (2013-2016). Rabat-Maroc.
70. Minvielle Jean-Pierre. (2000) Sécurité alimentaire et sécurité humaine : Convergence et complémentarité des approches », in : N. Stäuble Tercier et B. Sottas, 2000, la sécurité alimentaire en question. Dilemmes, constats et controverses, Karthala, Paris, 49-63 PP.
71. Mohamed Oubenal et Abdelatif Zeroual. 2017. Les transformations de la structure financière du capitalisme marocain. Economie politique au Maroc, page 113-117. Centre de Recherche et d'Etudes en Sciences Sociales (CRESS). Fondation HANNS SEIDEL.
72. Mohammed Akaaboune 2017. La politique monétaire au Maroc. Economie politique au Maroc, page 273-310. Centre de Recherche et d'Etudes en Sciences Sociales (CRESS). Fondation HANNS SEIDEL
73. Mohammed Rami.2017. Les projets d'émergence industrielle du Maroc en question. Economie politique au Maroc, page 241-271. Centre de Recherche et d'Etudes en Sciences Sociales (CRESS). Fondation HANNS SEIDEL
74. Observatoire Nationale de Développement Humain (ONDH) (2015) Rapport des premiers résultats de l'enquête panel de ménages 2012
75. Organisation de Coopération et de Développement Économiques (OCDE) (2007) la souveraineté alimentaire en Afrique de l'ouest : des principes et réalité. Csao et Swac, Club du Sahel de L'ouest, Mars 2007.
76. Rerhrhaye Kawtar. (2008) Article sur « La transparence de la gestion financière au Maroc », Revue Marocaine d'Audit et de Développement « REMA » N°25, Mai 2008.
77. Rerhrhaye Kawtar. (2009) La gouvernance pédagogique au Maroc « Essaie d'évaluation de l'UFR « Stratégie et Gouvernance des Organisations » Mémoire pour l'obtention du
86. Toumi L. (2008) La nouvelle Stratégie agricole au Maroc Plan Maroc Vert (PMV): les Clés de réussite. Publié en Novembre 2008. http://ex-twprlegs1.fao.org/docs/pdf/mor145892.pdf.
87. Tozanli et Lemeilleur.2009. Dynamique des Acteurs dans les filières agricoles et Agroalimentaires. 2009.
88. Zoubir et Erraoui, (2008) Aides publiques et droit de la concurrence, Projet Fin d'Etudes pour l'obtention « Master » Bibliothèque de Faculté des sciences juridiques économiques et sociales d›Agadir.

فلسطين

الحق في الغذاء والسيادة الغذائية

رياض سلامة
باحث في السيادة الغذائية

مدخل لفهم الحالة الفلسطينية من واقع الاقتصاد السياسي والقوى الفاعلة فيه تحت الاحتلال

يعتبر مفهوم السيادة على الغذاء أحد المفاهيم الحديثة التي أسستها حركة طريق الفلاحين كمقابل لمفهوم الأمن الغذائي، فإن كان مفهوم الأمن الغذائي يعني أن يتمكن جميع الناس في كافة الأوقات من الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى كميات كافية وآمنة ومغذّية من الغذاء والتي تلبي احتياجاتهم وتفضيلاتهم وتمكنهم من عيش حياة نشطة وصحية، وهو غير مرتبط بالضرورة بنظم الإنتاج الزراعي والتصنيع الغذائي للبلد، كما هي الحال في بلدان الاقتصاد النفطي على سبيل المثال، والتي لا تواجه أي تهديد من ناحية الأمن الغذائي. أما مفهوم السيادة على الغذاء، فيعني بجوهره حق الشعوب في الغذاء الصحي والمناسب ثقافياً المنتَج من خلال طرق سليمة بيئياً ومستدامة، وحقهم في تحديد النظم الغذائية والزراعة الخاصة بهم. كما لا بد أيضاً من التمييز بين مفهومي السيادة على الغذاء والحق في الغذاء، فالحق في الغذاء هو حق إنساني ينبثق من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويرتبط بشكل وثيق بالحق بالحياة. أما موضوع السيادة على الغذاء فهو مفهوم سياساتي تقدمي ينظر إلى نظام إنتاج الغذاء بكليته، ويسعى إلى حماية صغار المنتجين وأنماط إنتاج الغذاء المرتكزة على الدولة الوطنية للحماية من تقلبات الإنتاج وسيطرة رأس المال على إنتاج الغذاء.

وتشكل الزراعة في فلسطين جزءاً ومكوناً أساسيًّا من مكونات النسيج الوطني والثقافي والاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني، وتكتسب أهميتها بالنسبة للفلسطينيين من خلال ما تمثله كعنوان للصمود والتصدي والتشبث بالأرض المستهدفة والمهددة بالمصادرة والاستيطان، كما تشكل ملاذاً ومصدراً للدخل والغذاء في أوقات الأزمات في ظل الواقع السياسي الفلسطيني والاضطراب العام للأنشطة الاقتصادية الأخرى المتأثرة بشكل أكبر من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وحالات العدوان والإغلاقات وتحديد حركة التنقلات على الأشخاص والبضائع، ما يؤكد أهمية دور القطاع الزراعي الفلسطيني رغم جميع المعوّقات في تدعيم الحد الأدنى من الأمن من ناحية الإنتاج الغذائي والسيادة على الغذاء. وتتمثل تلك المعوّقات في عدة أوجه، الاقتصادية والسياسية والسياسات الإدارية والقانونية والمالية والفنية، التي تواجه نمو وتطور القطاع الزراعي وفي مقدمتها الإجراءات التعسفية للاحتلال وتدمير القطاع الزراعي أثناء الحرب المدمرة على قطاع غزة، ومصادرة المياه والأراضي، ومنع المزارعين من الوصول إلى حقولهم بحرية، وإقامة جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية الذي جعل أكثر من ٤٠٪ من مساحة الضفة الغربية خلفه، وأعاق الوصول إليها من خلال إجراءات سلطات الاحتلال بالمنع الكلي لوصول المزارعين في بعض المناطق، والسماح بوصول المزارعين في أوقات محدودة وتحت رقابة مشددة على بوابات الجدار، كما هي الحال على سبيل المثال في محيط محافظة قلقيلية في شمال الضفة الغربية، والتي تشكل واحدة من أهم المناطق الزراعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. ورافق جريمة بناء الجدار، تدمير مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الفلسطينية، ومصادرة ١٦٤,٧٨٠ دونماً من الأراضي الفلسطينية.

وقد أشارت نتائج المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى أن نسبة الأسر التي جرت مصادرة أراضيها كليا بلغت ٩,١٪ من الأسر التي تقيم غرب الجدار، و٢٤,٩٪ من الأسر التي تقيم شرق الجدار، فيما بلغت نسبة الأسر التي تقيم غرب الجدار، التي تمت مصادرة جزء من أراضيها ١٩,٩٪، و٢٠,٣٪ من الأسر التي تقيم شرق الجدار. ويلاحظ من خلال النتائج أن معظم الأراضي التي تمت مصادرتها في التجمعات التي تأثرت بالجدار، كانت تستخدم لأغراض الزراعة، وبلغت نسبتها ٨٦,٠٪ من مساحة الأرض الواقعة خلف الجدار.

وفي ظل هذا الواقع الجيوسياسي الذي يسعى الاحتلال الإسرائيلي من خلاله إلى تعزيز ارتباط واعتمادية الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام على اقتصاد دولة الاحتلال وفي ما يصب في مصلحته، فإن الاقتصاد الزراعي الفلسطيني سيتلقى مزيداً من الضربات القاتلة إذا لم تتم دراسة هذا الموضوع بعمق، ووضع الحلول المناسبة للتقليل من آثاره. فعلى سبيل المثال، قامت إسرائيل في العام ٢٠١٦ بعمل تعديلات على منظومة القطاع الزراعي في إسرائيل، اعتبرت من قبل بعض المختصين الأهم منذ خمسينيات القرن الماضي. وتهدف هذه الإصلاحات بشكل عام إلى حماية المنتجين الزراعيين الإسرائيليين والتقليل من ضغط ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية على المستهلك الإسرائيلي، وفيه سيتم استبدال منظومة كوتا الإنتاج وإلغاء التعرفة الجمركية على المحاصيل الزراعية المستوردة واستبدالها بنظام الدعم المباشر للمزارعين. في الوقت الذي لا يتلقى القطاع الزراعي الفلسطيني أي دعم مماثل من قبل السلطة الفلسطينية، ما يعمل على ارتفاع التكاليف لدى المزارع الفلسطيني وشبه انعدام القدرة التنافسية مع المنتجات الزراعية الإسرائيلية التي أصبحت تغرق الأسواق الفلسطينية حسب ما يسمح به بروتوكول باريس الاقتصادي الموقع بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في العام ١٩٩٤.

بالإضافة إلى ما تمت الإشارة إليه سابقاً، فهناك أسباب داخلية وخارجية سارعت في عملية تطبيق هذه الإصلاحات من قبل الحكومة الإسرائيلية. الأسباب الداخلية تنقسم إلى اقتصادية، مثل زيادة أسعار مدخلات الإنتاج وانخفاض مستوى الربحية للمزارعين، وبيئية مثل محدودية الأراضي والمياه العذبة وتعقيدات المتطلبات البيئية، واجتماعية مثل عزوف الكثير من المزارعين عن الاستمرار والاستثمار في هذا القطاع. أما عن العوامل الخارجية فهي تتمثل في ارتفاع أسعار الغذاء عالمياً وتوصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومواكبة تغير منهجية الدعم المقدم من قبل الاتحاد الأوروبي للقطاع الزراعي في الاتحاد، وآخرها هو التطلع إلى فتح أسواق جديدة للمنتجات الزراعية الإسرائيلية. وإن كانت إسرائيل ليست في الحقيقة عضواً في الاتحاد الأوروبي على نحو رسمي، لكن الاتفاقات المختلفة التي وقعت عليها مع الاتحاد تمنحها جميع مزايا دولة عضو تقريباً من غير أن تتحمل التبعات التي تصاحب العضوية الكاملة.

أما عن مواجهة تأثيرات تلك الإصلاحات الإسرائيلية على قطاع الزراعة الفلسطيني فالمسؤولية هنا ملقاة على عاتق وزارة الزراعة في السلطة الوطنية الفلسطينية، خاصة في ما يتعلق بتأثيره على المزارعين الصغار و/أو الكبار وعلى الأنماط الزراعية السائدة الآن والمستقبلية، وكيف سيؤثر ذلك على الميزان التجاري الزراعي بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وبدون أي شك، فإن بروتوكول باريس (١٩٩٤) والذي حدد المبادئ الأساسية للتجارة الحرة بين الطرفين، شكّل عقبة كبيرة للجهد الفلسطيني الذي سيبذل من أجل تجاوز تأثير عملية الإصلاح. فإن مبادئ هذا البرتوكول

واتفاقية الاتحاد الجمركي بين الطرفين ترتكز على حرية تبادل السلع بين الطرفين وإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية وأن يتبنى كلا الطرفين رسوم جمركية موحدة، مع الإذن بالسماح للسلطة الوطنية الفلسطينية بتحديد الرسوم الجمركية في ما يخص قائمة محددة بالسلع الاستراتيجية (A1، A2، B)، ومشاركة العائدات من التخليص الجمركي بين الطرفين، وتكون الجمارك الإسرائيلية مسؤولة عن التخليص الجمركي للبضائع الفلسطينية المستوردة بالنيابة عن سلطة الجمارك الفلسطينية (بناءً على مبدأ الغلاف الجمركي الذي يتضمنه بروتوكول باريس) من ثم تقوم الجمارك الإسرائيلية بتحويل عائدات الضرائب إلى السلطة الوطنية الفلسطينية.

من هنا ينبغي على الفاعلين والنشطاء الحكوميين وغير الحكوميين في قطاع الزراعة أن يقرعوا ناقوس الخطر، وأن يقوموا بالعمل كشركاء في الضغط على الحكومة الفلسطينية لزيادة الدعم المقدم لقطاع الزراعة والعمل على تحديد ملامح الخصوصية الزراعية الفلسطينية، من خلال الخروج من عباءة الاقتصاد الإسرائيلي، وزيادة قدرة المنظومة الاقتصادية الزراعية على التأقلم مع هذه التغيرات وتشخيص المخاطر المتوقعة من هذه الإصلاحات، ووضع الحلول المناسبة لتقليل المخاطر المتوقعة، ورسم خارطة طريق جديدة للقطاع الزراعي في فلسطين.
والخلاصة هنا في الحالة الفلسطينية وواقع الاحتلال، والسياسات والممارسات الاقتصادية - الزراعية والصناعية المهيمنة حالياً، والتي تكرس التبعية وانعدام سيادة الفلسطيني على غذائه، فإن البديل يتمثل في اتباع استراتيجية إنتاجية تستند إلى موارد الأرض الفلسطينية والتجارب والتقاليد الإنتاجية المحلية الغنية والبعيدة بطبيعتها عن الزراعة الكيماوية والممارسات المعادية للبيئة. وتطويرها أولاً، لتعزيز إنتاج الغذاء الموجه للاستهلاك المحلي (وبخاصة مع التزايد السكاني المتواصل). ثانياً، إعادة التدوير المحلي للرأسمال.

- A1 السلع المستوردة والمنتجة محلياً في الأردن أو مصر أو الدول العربية الأخرى.
- A2 السلع المستوردة يمكن استيرادها من الدول العربية والإسلامية أو غيرها من الدول.
- B لن تخضع السلع المستوردة لقيود على الكميات ولكن ستخضع للمقاييس الإسرائيلية.

القسم الأول: واقع القطاع الزراعي

١.١ مدخل تاريخي حول الزراعة في فلسطين

تبلغ مساحة فلسطين التاريخية حوالي ٢٧ ألف كم٢، وتبلغ مساحة الأراضي ٢٦,٣ مليون دونم، منها ٧,٦ ملايين دونم أراض زراعية. وتعد فلسطين بلداً زراعياً من الدرجة الأولى، حيث كان يعمل ثلثا سكانها قبل عام ١٩٤٨ في القطاع الزراعي، ومن المحاصيل الزراعية في فلسطين قبل نكبة ٤٨م الحمضيات والحبوب والزيتون والعنب والخضار والتبغ، وتعد الحمضيات المحصول الرئيسي للتصدير حيث شكلت حوالي ٨٠٪ من مجموع الصادرات.

بلغت المساحة المزروعة بالحبوب (القمح والشعير) حوالي ٦٠٪ من مجموع الأراضي الزراعية في فلسطين قبل عام ١٩٤٨، بينما بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة كالزيتون والعنب والتين والحمضيات حوالي ١٦,٣٪، وشكلت الأراضي المزروعة بالخضار حوالي ٢٣,٧٪.

أنواع الزراعة العربية قبل عام ١٩٤٨:

١. **الزراعة الوطنية التقليدية: هي زراعة تقليدية تستخدم فيها الأساليب التقليدية في الزراعة، وتعتمد في غالبها على الأمطار، وتنقسم المحاصيل المزروعة إلى محاصيل شتوية كالقمح والشعير، أو محاصيل صيفية كالبطيخ والذرة.**
٢. **زراعة الحمضيات: انتشرت زراعة الحمضيات في إقليم السهول الساحلية حيث التربة الخصبة والمياه الجوفية، وقد اتسعت زراعة الحمضيات لأن الحمضيات كانت تصدر إلى بريطانيا ومن أفضل مصادر الدخل الزراعي في فلسطين. وكانت بريطانيا تستورد ٧٠٪ من حمضيات فلسطين.**
٣. **الزراعة الكثيفة: تعتمد الزراعة على توفر المياه والتسميد ورأس المال، حيث تزرع الأرض أكثر من مرة، وتتنوع المحاصيل الزراعية، وإن كان أغلب هذا النوع زراعة الخضروات والفاكهة ومنتجات الألبان واللحوم.**

الزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة بين ١٩٤٨ -١٩٦٧

في أعقاب النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨، حدث تناقص كبير في الأراضي الزراعية التي يملكها الفلسطينيون، كما أن ٥٩٪ من أراضي الضفة الغربية غير صالحة للزراعة، وتناقص نصيب الفرد من الأرض الزراعية نتيجة تزايد السكان بسبب الهجرة السكانية وبالتالي ارتفعت قيمة الكثافة الزراعية إلى حوالي ١٠٠٠ نسمة /كم٢ في عام ١٩٦٦.

بالنسبة إلى العاملين في القطاع الزراعي، فقد شهد هذا القطاع انخفاضاً في نسبة العاملين حيث شكل العاملون حوالي ١٠٪ من مجموع الأيدي العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وشهد هذا القطاع بطالة مرتفعة حيث إن ثلثي العاملين في القطاع الزراعي في الضفة الغربية يعانون من البطالة الكاملة أو البطالة الموسمية، أما في قطاع غزة فقد كان ثلث العاملين في القطاع الزراعي يعانون من البطالة، وذلك لتحول الكثير من المزارعين للعمل في حرف أخرى سواء بالعمل في المدن أو العمل في دول الخليج.

بلغ مجموع الأراضي المروية في الضفة الغربية حوالي ٧٠ ألف دونم بنسبة ٣٪ من مجموع الأراضي الزراعية، بينما بلغت مساحة الأرض المروية في قطاع غزة حوالي ١٣٧ ألف دونم. واستحوذت زراعة الأشجار المثمرة على نسبة عالية من مساحات الأراضي المزروعة في الضفة الغربية، بينما كانت زراعة الحمضيات هي الزراعة السائدة في قطاع غزة حيث بلغت حوالي ٩٢ ألف دونم.

الزراعة بعد عام ١٩٦٧:

تناقصت مساحات الأراضي المزروعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد كانت مساحة الأراضي المزروعة عام ١٩٧٨ حوالي ٢,٠٧٧,٠٠٠ دونم، ثم تناقصت إلى ١,٥٥٦,٠٠٠ دونم عام ١٩٨١ ثم ازدادت إلى ١,٩٥٢,٠٠٠ دونم في عام ١٩٨٩.

أما في قطاع غزة، فقد بلغت مساحة الأرض الزراعية عام ١٩٦٦ حوالي ١٧٠ ألف دونم واتسعت عام ١٩٦٨ لتصل إلى ذروتها ١٩٨ ألف دونم، بعد ذلك حدث تذبذب في مساحة الأراضي الزراعية فهي تتراوح بين ١٧٤ ألف دونم إلى ١٤٤ ألف دونم، وقدرت مساحة الأرض الزراعية لموسم ١٩٩٨/٩٧ بحوالي ١٩٥,١٣٩ دونم بنسبة ٥٤,٥٪ من مساحة قطاع غزة.

١.٢ طبيعة التوزيع المساحي والحيازات

تبلغ مساحة الضّفة الغربية ٥,٦٥٥ كم ٢، بينما تصل مساحة قطاع غزة إلى ٣٦٥ كم٢ حسب بيانات الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، ويمكن تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى خمس مناطق تضاريسية مناخية، وهي كالآتي:

١. **الضّفة الغربية، وتحوي أربع مناطق تضاريسية مناخية، وهي مناطق:**
   - **أ - غور الأردن**
   - **ب - المنحدرات الشرقية**
   - **ج - المرتفعات الوسطى**
   - **د - المنطقة شبة الساحلية**
٢. **قطاع غزة ويحوي منطقة واحدة هي المنطقة الساحلية.**

وتمتاز الأراضي الفلسطينية باحتوائها على هذا العدد من المناطق المناخية، حيث يعد المناخ السائد مناخ البحر الأبيض المتوسط، مع فصل صيف طويل، حار وجاف، وشتاء ماطر محدود، وهذه الخاصية المناخية أعطت الأراضي الفلسطينية صبغة زراعية

وخاصة الصابون، فإننا سنضمن سوقاً لمنتجنا حسب ما يؤكد السيد فياض.
ويؤكد الخبير فارس الجابي أيضاً على هذه النقطة تحديداً، ويطرح أهمية العمل على زيادة كميات الإنتاج بدل التركيز عل خفض التكاليف لتحقيق الميزة التنافسية، حيث لا يمكن تقليل تكلفة الإنتاج كما يوضح الجابي في مقابلة مع موقع "الاقتصادي"، "فلا يمكن الاستغناء عن الحراثة أو القطف أو العصر، ولكن أمامنا حل يتمثل برفع الإنتاجية، فالزيتون يمر بمرحلة هرم ويجب إعادته إلى شبابه، ففي فترة السبعينيات كان هناك إنتاج من زيت الزيتون لـ٥٠٠ الف دونم كانت تعطينا من الإنتاج بنفس كمية الإنتاج التي نحصل عليها اليوم، لأن الأشجار كان عمرها أقل بـ٥٠ سنة وكانت في ذروة إنتاجها، الآن يجب إعادة شجر الزيتون إلى شبابه، حيث يجب القيام بعملية التشبيك من أجل تحقيق ذلك، كما يجب إضافة أسمدة عضوية بأي طريقة كانت من أجل مضاعفة الإنتاج، كما يوجد توجه للري التكميلي لأن تراجع كميات الأمطار والتوزيع غير الجيد للأمطار عامل محدد في الإنتاج، وقد تم مؤخراً تنفيذ تجارب لعمليات ري تكميلي بكميات بسيطة جداً، وقد كانت النتائج جيدة حيث ارتفع الإنتاج في بعض المناطق بنسبة ٢٠٠٪. كما توجد مخططات لاستخدام مياه الصرف الصحي المكررة في الزراعة مثل الدول الأخرى بما فيها المجاورة".

أما بالنسبة للثروة الحيوانية فقد بلغ عدد الأغنام ٨٠٣ آلاف رأس والماعز ٣٧١ ألف رأس منها حوالي ٩٢٪ في الضفة الغربية و٨٪ في قطاع غزة، أما عدد الأبقار فقد بلغ ٣٣,٧ ألف رأس منها ٨٣٪ في الضفة الغربية و١٧٪ في قطاع غزة. وقد بلغ عدد الدجاج اللاحم ٤٠ مليون دجاجة ٦٠٪ منها في الضفة الغربية و٤٠٪ في قطاع غزة، أما عدد الدواجن البيّاضة فقد بلغ ٢,٥٥ مليوني دجاجة منها ٧١٪ في الضفة الغربية و٢٩٪ في قطاع غزة، هذا بالإضافة إلى وجود حوالي ٦٦ ألف خلية نحل، ٧٢٪ منها في الضفة الغربية. ويستهلك قطاع الزراعة حوالي ٦٠٪ أو ما مجموعه (١٦٠) مليون متر مكعب للري والتي تأتي في معظمها من المياه الأرضية.

١.٣ الصعوبات والمعوّقات التي تواجه القطاع الزراعي الفلسطيني

من الصعب حصر وتحديد المشاكل والمعوّقات التي تواجه الزراعة الفلسطينية بسبب تأثير الاحتلال وممارساته اليومية، ولكن يمكن عزو معظمها إلى إنشاء جدار الفصل من قبل الحكومة الإسرائيلية في أعقاب الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٠. وما نجم عنه من صعوبات وعزل للأراضي الزراعية، وتدمير للزراعة والبنية التحتية، حيث عُزلت غالبية الأرض الزراعية الفلسطينية خلفه، وقُيّدت حركة دخول وخروج المزارعين الفلسطينيين منها وإليها.

بالإضافة إلى عدد من الصعوبات الرئيسية الأخرى على مستوى الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. أهمها عدم تمكين الشعب الفلسطيني من إدارة موارده الطبيعية نتيجة لقيام إسرائيل بمصادرة الأراضي، وإغلاق جزء كبير منها كمناطق عسكرية، وإقامة المستوطنات وشق الطرق الالتفافية، بالإضافة إلى عمليات النهب المتواصلة للمياه الفلسطينية. ما أدى بدوره إلى الحد من حرية حركة السلع والخدمات بين المناطق الفلسطينية من

التي تذكر أن ٧٣,٣٪ من العمالة الزراعية العاملة في القطاع الزراعي الفلسطيني هي عمالة أسرية تمارس النشاط الزراعي كنمط حياة. ومع ذلك يبقى معدل الأجر اليومي للعامل الزراعي مرتفعاً قياساً بالمدخول الزراعي المتدني.

القسم الثاني: واقع الحق في الغذاء والسيادة الغذائية في فلسطين

من خلال دراسة معمقة أعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) في العام ٢٠١٧، هنالك مصدران رئيسيان للغذاء المتوفر في السوق الفلسطيني: الإنتاج الزراعي المحلي، والواردات التي أصبحت تلعب دوراً أكثر أهمية في تلبية الاحتياجات الغذائية الفلسطينية في السنوات الأخيرة. ففي الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤، ارتفعت نسبة الاعتماد على الاستيراد واستهلاك الأغذية المستوردة بشكل ملحوظ، في حين واصل الإنتاج الزراعي الفلسطيني الانخفاض بشكل كبير، بالرغم من أن الواردات الغذائية تواجه تحديات كبيرة بسبب القيود الإسرائيلية على تيسير حركة التجارة.

إن توفّر الإمكانات الاقتصادية للوصول إلى الغذاء، يعدّ المحرك الرئيسي وراء انعدام الأمن الغذائي في المجتمع الفلسطيني. ويرتبط انعدام الأمن الغذائي ارتباطا وثيقاً بالفقر. فغالبية نسبة الفلسطينيين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. فيما

خصصت معظم هذه المبالغ لبرامج إعادة إعمار البنى التحتية، وللصرف على الموازنات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وحوالي ١٠٪ لبرامج البناء المؤسسي، وكانت حصة الزراعة من هذه المبالغ متواضعة إلى أبعد الحدود.

وأخيراً فان هذا الإهمال والتهميش إن استمر فإن النتيجة والعاقبة واضحة، فاتورة غذاء تضاهي فاتورة النفط أو تزيد، أراضٍ مهملة ومتروكة. وسينجم عن ذلك مشاكل اقتصادية واجتماعية وبيئية وسياسية قد لا يمكن التعامل معها أو أن التعامل معها وإصلاحها سيكلف أضعاف ما يطلبه تطوير وتنمية هذا القطاع حالياً.

٢.٣ الإطار القانوني والتنظيمي

لا بد هنا من الأخذ بالاعتبار، خصوصية الكيان السياسي الفلسطيني القائم بالمقارنة مع باقي دول المنطقة العربية، حيث لا يمكننا التعاطي مع السلطة الفلسطينية القائمة كدولة ذات سيادة، إنما سلطة حكم ذاتي بلا أي سيادة سياسية على الأرض. ومع ذلك تفتقر المنظومة القانونية للسلطة الوطنية الفلسطينية إلى نصوص قانونية صريحة حول حماية الحق في الغذاء. علاوة على ذلك، لا توجد قوانين محددة تضمن تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين. إلا أن المادة ١٠ من القانون الأساسي لعام ٢٠٠٣ تنص على ضرورة حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتحث السلطة الوطنية الفلسطينية على أن تبدأ العمل دون إبطاء على الانضمام لعضوية المعاهدات والمواثيق الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان. وفقاً لهذه المادة، فإن القانون الأساسي يعترف ضمناً بالحق في غذاء كاف مستنداً إلى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، حيث يشكل الحق بالغذاء حقاً أساسيًا.

ويعترف القانون الدولي لحقوق الإنسان بكل وضوح بالحق في الغذاء بوصفه حقا أساسيًا من حقوق الإنسان، بل إنه يربطه بالحقوق الأساسية التي تضمن كرامة الإنسان. عند تصميم سياسات وطنية ودولية تستجيب لانعدام الأمن الغذائي في فلسطين، لا بد من أن تأخذ السلطة الفلسطينية في الحسبان، وتبقي في صدارة قائمة اهتماماتها، ضمان تطبيق المواثيق الدولية التي تهدف إلى ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني المحتل، خصوصاً وأنها لم تنجح في تطبيق هذه المواثيق في السابق. وهذا ينطبق أيضاً على الأمن الغذائي، خصوصاً وأن إسرائيل تسيطر على إدارة الواردات من المواد الغذائية إلى فلسطين. ومع ذلك، فإن السلطة هي الجهة المسؤولة فعلياً على أرض الواقع، لا سيما في حالات الطوارئ الناجمة عن عوامل بفعل الطبيعة أو الإنسان.

٢.٤ الإشكالية المائية

منذ احتلال إسرائيل الأراضي الفلسطينية في عام ١٩٦٧ سيطرت على جميع مصادر المياه، من سطحية وجوفية؛ فأصدرت سلسلة من الأوامر العسكرية التي جعلت المياه بموجبها أملاك دولة، ولا يحق لأحد باستخدامها إلا بتصاريح خاصة يمنحها الحاكم العسكري؛ وقيدت عمل مصلحة مياه القدس ودائرة مياه الضفة الغربية القائمتين؛ وأنشأت سلطة مياه ومجاري بيت لحم بأمر عسكري آخر في العام ١٩٧٢. واستمرت هذه السيطرة رغم تغيّر الوضع السياسي الذي رافق الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وتوقيع اتفاقية إعلان المبادئ في سبتمبر ١٩٩٣ (أوسلو ١- غزة - أريحا أولاً) (والذي بموجبه أعلن قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بمؤسساتها القائمة، وبالولاية القانونية على كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ماعدا المناطق التي تضم المستوطنات (المنطقة ج) في الضفة الغربية والمناطق التي تشغلها المستوطنات في قطاع غزة قبل الانفصال أحادي الجانب، الذي أخلت إسرائيل بموجبه القطاع من المستوطنات في عام ٢٠٠٥). وكانت مدة الاتفاقية المرحلية خمس سنوات، وكان من يُفترض خلالها أن يتم التوصل إلى حل عادل وشامل للقضايا الجوهرية للصراع، وهي: الحدود، واللاجئون، والمستوطنات، والقدس، وحقوق المياه.

في ما يتعلق بالحقوق الفلسطينية في المياه، فقد تم التعامل مع الملف في اتفاقية المرحلة الانتقالية (أوسلو ٢) في البند ٤٠ من الملحق الثالث (بروتوكول التعاون الاقتصادي) للاتفاقية المرحلية والمعنون (المياه والمجاري) والذي بموجبه اعترفت إسرائيل بحقوق المياه الفلسطينية في الضفة الغربية؛ وأجّلت التفاهم على ذلك إلى مفاوضات الوضع النهائي. وبموجب هذا البند خصص للجانب الفلسطيني ما مجموعه ١١٨ مليون متر مكعب من المصادر القائمة (الينابيع والآبار) في الضفة الغربية؛ وكان يفترض تمكين الجانب الفلسطيني من حفر آبار تضيف إلى مجموع ما يتم استخدامه، ما مقداره ٨٠ مليون متر مكعب إضافية من أحواض الضفة الغربية الثلاثة.

لم تتمكن السلطة الوطنية الفلسطينية من حفر آبار سوى مجموعة أعطت ما يقارب من ٣٠ مليون متر مكعب من أصل ٨٠ مليون متر مكعب، كان يُفترض حفرها خلال الفترة الانتقالية (الخمس سنوات من عمر الاتفاقية المرحلية)؛ وكانت هذه الثلاثون مليون متر مكعب الإضافية على حساب الآبار والينابيع القائمة. وبالمحصلة كانت إنتاجية الآبار والينابيع ٩٦ مليون متر مكعب (حسب إحصاء العام ٢٠١١).

الافتقار إلى الكميات الكافية من المياه للمواطنين الفلسطينيين هي مشكلة دائمة، نشأت بسبب السياسات والممارسات الإسرائيلية القائمة على التمييز والحرمان واستغلال الموارد المائية الفلسطينية؛ والاستهداف المنهج لتدمير مشاريع البنية التحتية المتعلقة بالمياه وخاصة في قطاع غزة إبان عمليات القصف على غزة مع كل عدوان. وهذا الأمر ينعكس في التفاوت البارز في الحصول على المياه بين الإسرائيليين والفلسطينيين؛ فيبلغ استهلاك الفرد الفلسطيني للمياه في أراضي دولة فلسطين، نحو ٧٢ لتراً للفرد في اليوم، (يقل كثيراً عن المستوى الذي توصي به منظمة الصحة العالمية وهو ١٠٠ لتر للفرد يومياً)، فيما بلغ مقدار استهلاك الفرد الإسرائيلي للمياه نحو ٣٠٠ لتر يومياً؛ أي إنه يزيد بنحو أربعة أضعاف؛ بل إن الفلسطينيين يعيشون في بعض التجمعات القروية على أقل كثيراً من ٧٢ لتراً للفرد في اليوم، ولا يكاد يزيد في بعض الحالات عن ٢٠ لترًا يومياً، وهو الحد الأدنى للمقدار الذي توصي به منظمة الصحة العالمية للاستجابة لحالات الطوارئ.
تتحكم إسرائيل في الحصول على المياه الفلسطينية، وتفرض القيود على مقدار المياه المتاحة، بشكل يفتقر إلى العدل، ويعجز عن تلبية الاحتياجات الحياتية؛ كما وتسيطر على ٩٠٪ من مصادر المياه المشتركة وتضع إجراءات وعراقيل على الفلسطينيين في استغلال الكمية المتبقية، من خلال السيطرة على موارد المياه والأراضي، والقيود المفروضة على تنقل الأشخاص والبضائع ووجود نظام معقد للحصول على التصاريح اللازمة للفلسطينيين من لجنة المياه المشتركة بموافقة إسرائيلية، ومن الجيش الإسرائيلي وغيره من السلطات، قبل تنفيذ المشروعات المتعلقة بالمياه في أراضي الدولة الفلسطينية؛ الأمر الذي يؤدي إلى تأخير تنفيذ مشروعات المياه والمرافق الصحية، بالإضافة إلى سياسات هدم المنشآت المائية الفلسطينية، دون وجه حق مثل: الآبار الارتوازية، وآبار تجميع مياه الأمطار في المناطق "ب" و"ج". تعود الإجراءات الاحتلالية المجحفة إلى ما قبل توقيع الاتفاقيات مع إسرائيل، وإبقاء الاتفاقيات للوضع القائم آنذاك، مع تبني هيكلية إدارة غير متساوية، تضمن السيطرة الإسرائيلية الفعلية على موارد المياه في الضفة الغربية، من خلال "لجنة المياه المشتركة"، التي لا تصادق على أي مشاريع، إلا بموافقة الطرفين؛ الأمر الذي يضمن حق النقض الإسرائيلي على أي مشاريع فلسطينية في مجال المياه.

ولم تنل السلطة الوطنية الفلسطينية إلا المسؤولية عن إدارة الكمية غير الكافية من المياه التي خُصصت لاستعمال الفلسطينيين، والمسؤولية عن صيانة وإصلاح البنية الأساسية المائية في مناطق صلاحيتها التي طال إهمالها، وكانت قد أصبحت في أمس الحاجة إلى الإصلاح. وإلى جانب هذا، أصبحت السلطة الفلسطينية مسؤولة عن دفع ثمن المياه التي تستخرجها إسرائيل من مخزون المياه الجوفية المشترك وتبيعها للفلسطينيين، وتشكل نحو نصف كمية المياه التي يستخدمها الفلسطينيون في الضفة الغربية. وهكذا، تستمر السلطات الإسرائيلية في رصد وتحديد كمية المياه المستخرجة من الآبار والينابيع الفلسطينية في الضفة الغربية، دون أن يُسمح للفلسطينيين بحفر آبار جديدة، أو إعادة تأهيل الآبار الموجودة دون الحصول على تصريح مسبق من لجنة المياه المشتركة؛ أو من الإدارة المدنية الإسرائيلية، في مناطق ج. ومثل هذا التصريح نادراً ما يُمنح؛ وحتى لو مُنح فإن الإجراءات تتسم بما لا داعي له من الطول والتعقيد، واحتمال التأخير والتعطيل، بما يترتب عليه من ارتفاع التكاليف.

من هنا تمثل سياسةُ حرمان الفلسطينيين من الحصول على المياه أداة حربٍ يستخدمها الاحتلال الإسرائيلي والسلطات العسكرية. ولهذه السياسة تداعياتها الخطيرة، أهمها التدهور البيئي بعيد المدى، والمخاطر على الصحة العامة في المدى القريب والبعيد، والحرمان الفعلي لشريحة معتبرة من السكان المدنيين من الحصول على المياه النظيفة الصالحة للشرب.

تشنُّ إسرائيل هجومَها المستمر على البنية التحتية المائية الفلسطينية على جبهتين: إحداث الضرر المباشر والمكثف والمتعمّد ضمن عمليات عسكرية واسعة النطاق، وإحداث الضرر بعيد المدى جراء منع إصلاح البنية التحتية المائية أو صيانتها أو تطويرها. وهو أسلوبٌ متعمد سواء كان على هيئة قصف محطة معالجة مياه الصرف الصحي في غزة مثلاً، أو استهداف خزانات الماء الرومانية التي لا تزال تؤمّن المياه لبعض القرى في الضفة الغربية. ولقد أكّد تقرير غولدستون الذي صدر بتكليف من الأمم المتحدة بهدف توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في أعقاب العدوان الإسرائيلي على غزة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ("عملية الرصاص المصبوب") تسبّبَ إسرائيل في تدمير البنية التحتية المائية تدميرًا "متعمدًا ومنهجيًا. حيث إن تدميرَ البنية التحتية المائية الأثرية مثل خزانات أو ينابيع المياه التاريخية لا يَحرم المجتمعات المهمشة في المنطقة (ج) من المياه وحسب، بل يُدمر أيضاً مُكونًا مهمًا للتاريخ الفلسطيني وعلاقة المجتمع القديمة المتأصلة بالمصادر الطبيعية وإرث المصادر المدارة محليًا.
ويسري الشيء نفسه على قطاع غزة، حيث تقتطع منطقة الحدود المحتلة نحو ١٧٪ من مساحة القطاع، وفي هذه الرقعة دُمِّرت ٣٠٥ آبار زراعية بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٣. تضم هذه المنطقة العازلة والمنطقة (ج) غالبيةَ الأراضي الزراعية الفلسطينية، لذا فإن لاستهداف البنية التحتية المائية فيهما تداعيات واسعة على الإنتاج الاقتصادي وقدرة الفلسطينيين على تحقيق السيادة الغذائية اعتماداً على مواردهم. وشهدت الفترة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١١، وفقًا لائتلاف المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في حالات الطوارئ في فلسطين، تدميرَ ١٧٣ قطعة مختلفة من البنية التحتية الخاصة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، بما في ذلك مصادرة صهاريج المياه التي تستخدم كإجراء طارئ عند قطع إمدادات المياه

ما يشكل للقانون الدولي واتفاقية جنيف التي يحظر البروتوكول الأول الملحق بها عام ١٩٧٧ الذي ينص على أنه: "يُحظَر مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين ومثالها المواد الغذائية والمناطق الزراعية التي تنتجها والمحاصيل والماشية ومرافق مياه الشرب وشبكاتها وأشغال الري، إذا تحدد القصد من ذلك في منعها عن السكان المدنيين أو الخصم لقيمتها الحيوية مهما كان الباعث سواء كان بقصد تجويع المدنيين أم لحملهم على النزوح أم لأي باعث آخر."

القسم الثالث: دور المجتمع المدني الفلسطيني ومؤسساته

٣.١ نماذج من التجربة الفلسطينية في العمل المؤسساتي المدني تحت الاحتلال في قطاع التنمية الزراعية المستدامة

سنتعرض هنا لأربع مؤسسات رئيسية كنماذج ممثلة عن مؤسسات المجتمع المدني العاملة في قطاع الزراعة وبرامج التنمية المستدامة المرتبطة بتطوير القطاع الزراعي الفلسطيني، وهي على الترتيب حسب القدم في التأسيس، اتحاد لجان الإغاثة الزراعية، واتحاد لجان العمل الزراعي، ومجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين ومركز العمل التنموي معاً.

إتحاد لجان الإغاثة الزراعية PARC

في الفترة التي سبقت قيام السلطة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية، كان هنالك حاجة لتواجد المنظمات غير الحكومية والتي نتج عن عددها الكبير إيجاد نهج خاص بالعمل الاقتصادي-الاجتماعي. أما بعد نشوء السلطة فقد أصبحت هذه المنظمات شريكة للسلطة الوطنية الفلسطينية في المناطق التي لا تستطيع العمل فيها أو لا ترغب المخاطرة بالعمل فيها. وقد أنشئت معظم هذه المنظمات الفلسطينية التي تعمل في المجال التنموي والإغاثي كشكل من أشكال العمل الكفاحي الهادف إلى تحرير فلسطين وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني. فعلى سبيل المثال، جاء إطلاق مؤسسة الإغاثة الزراعية (PARC) في أواخر السبعينيات، بهدف سد الفجوة في عدم وجود جهة مسؤولة عن توفير خدمات الإرشاد الزراعي وبرامج تنموية كالتي تقدمها الإغاثة الزراعية، وهي فجوة تعمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إيجادها. أطلقت

فكرة تشكيل اتحاد لجان الإغاثة الزراعية

من قبل مجموعة محدودة من المهندسين الزراعيين والمزارعين الرياديين التي انبثقت من رحم الحركة التطوعية، وتميزت بحضورها في الأراضي الفلسطينية منذ اواخر سبعينيات القرن الماضي، بهدف سد الفراغ الخدماتي والتنموي المتعمد من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، حيث عمدت الإدارة المدنية للاحتلال الإسرائيلي في ذلك الوقت إلى حرمان الفلسطينيين من برامج الإرشاد المتخصص وإنشاء محطات البحوث ومواكبة تكنولوجيا العصر في الزراعة، بهدف تهميش قطاع الزراعة الفلسطيني وفك عرى الارتباط بين المزارع الفلسطيني وأرضه من أجل مصادرتها لأغراض الاستيطان. وفي العام ١٩٨٣ أصبحت الإغاثة مؤسسة، حملت على عاتقها العمل على المساهمة في حماية الأراضي الفلسطينية من المصادرة، بزراعتها وإعادة استخدامها وتزويد المزارعين الفلسطينيين المحرومين من برنامج الإرشاد الفني المتخصص.

ويسجل للإغاثة دورها المميز في استضافة وتطوير دور شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، وفي إقرار القانون الذي يحكم عمل هذه المؤسسات (قانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠). خاصة في ظل التحديات الجديدة التي أعقبها البدء ببناء جدار الفصل العنصري من أعمال مصادرة الأراضي والضم والتوسع الذي ترك آثاراً عميقة على النضال الوطني وعلى حياة الناس في المناطق المحاذية، ما دفع الإغاثة إلى العمل على تقديم سلة جديدة من الخدمات للحد من الآثار التدميرية لهذا الجدار وتنظيم العديد من الفعاليات لفضح هذه الممارسة على المستوى المحلي والدولي.

اتحاد لجان العمل الزراعي (UAWC)

تأسس في عام ١٩٨٦ استجابة للظروف الاجتماعية والسياسية الصعبة التي مر بها المزارعون نتيجة سياسات الاحتلال ومصادرة الأراضي والمياه في أوائل الثمانينيات والتي أضرت بمصالح المزارعين الفلسطينيين بشكل مباشر.

منذ عام ١٩٨٦ إلى ٢٠١٣، طور الاتحاد برامجه التنموية في القطاع الزراعي والتي شملت برامج استصلاح وتطوير الأراضي الزراعية لجعلها ذات جدوى اقتصادية وحمايتها من المصادرة بحجة أنها أرض بلا مالك، وما نجم عنه من خلق فرص عمل في هذا القطاع المهم. كما عمل الاتحاد، وكحل لمشكلة ندرة المياه في فلسطين، على توفير مصادر مياه من خلال العديد من آبار جمع المياه، وإعادة تأهيل العديد من الآبار الجوفية، إضافة إلى توزيع شبكات ري وإنشاء خطوط المياه لأهداف الري وكذلك إنشاء وحدات خاصة لمعالجة المياه والاستفادة منها في الري، اضافة إلى ذلك، شملت برامج الاتحاد شق طرق زراعية نظراً لعوائدها المهمة على صعيد ربط التجمعات السكانية بالأراضي المحيطة، وإيجاد شبكة من الخطوط تيسر عملية وصول المزارعين إلى أراضيهم، وتوفير بدائل للطرق التي أغلقها الاحتلال، وعليه تمكن الاتحاد من ربط وحماية آلاف الدونمات الزراعية.

في عام ٢٠١٣، شهدت المؤسسة عملية نمو كبيرة نتيجة عملها المستمر خلال ٢٧ عاماً من العمل على تطوير القطاع الزراعي والشراكات الحقيقية على أرض الواقع والتي اتسمت بالتنسيق والتشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني، وشبكات ومنظمات عالمية كحركة الفلاحين العالمية (الفيا كمبنسينا)، حيث كان الاتحاد أول عضو عربي في هذه الحركة.

خلال ٢٠١٣-٢٠١٦، تطور نمط التدخلات الزراعية من مشاريع قصيرة المدى إلى قيادة ائتلافات برامجية مع مؤسسات أهلية عاملة في قطاع الزراعة تقود تدخلات برامجية متوسطة وبعيدة المدى ضمن المعايير الدولية لعمليات ادارة البرامج، مكتسباً عن جدارة ثقة المؤسسات الدولية والمانحة والشريكة والمجتمع المحلي. واتسمت مشاريع الاتحاد بالشمولية، إذ ألمحت إلى أن الأرض بحاجة إلى فلاح مزود بأقصى درجات العلم والمهارة، وبذلك نجح الاتحاد بتحسين الإنتاجية نوعاً وكمًّا لدى صغار المزارعين، وتوفير مدخلات الإنتاج، وتطوير سلسلة العمليات الإنتاجية، وكذلك أولى الاتحاد اهتماماً بالغاً بالمرأة الريفية حيث سعى إلى تمكين المرأة اقتصادياً لجعلها عنصراً فاعلاً في مجال تطوير الأرض وتحقيق الاستفادة القصوى منها، حيث نجح الاتحاد بانشاء ٢٣ تعاونية نسائية موزعة في كافة أنحاء فلسطين، ودعمها لتحسين منتجاتها للوصول بها إلى الأسواق المحلية والدولية، إذ تكللت نجاحات الاتحاد بإنشاء مركز تسويق منتجات الجمعيات التعاونية المحلية تحت اسم "بس بلدي" وهو مركز يتم من خلاله تسويق منتجات التعاونيات والنساء الريفيات من كافة أنحاء الوطن.

مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين (PHG)

تأسست عام ١٩٨٧ كمؤسسة متخصصة ومستقلة مكرسة لتطوير وحماية الموارد المائية والبيئية، لضمان المزيد من الوصول العام إلى مصادر إمدادات المياه الكافية والظروف الصحية. ولتطوير نظم المعلومات المناسبة والتقنيات بما في ذلك نظام المعلومات الجغرافية. وتعتبر المجموعة أكبر منظمة غير حكومية فلسطينية تعمل على تحسين فرص الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي، ورصد التغيير والتلوث والمناخ في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبالنظر إلى سرعة تدهور وضع المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة وإهمال البنية التحتية لإمدادات المياه الأساسية خلال منتصف الثمانينيات وبداية التسعينيات واندلاع الانتفاضة، كانت المهمة الفورية للمجموعة هي الاستجابة إلى حالة الطوارئ من خلال تنفيذ برامج التنمية والعمل على تشجيع استخدام وإعادة استخدام كل نوع من الموارد المائية الحالية بشكل أكثر فعالية وكفاءة. وشملت أنشطة المجموعة تطوير الينابيع الطبيعية واستخدام المياه الخاصة بها. سواء لاستخدامات الشرب أو الزراعة، وخلق فرص عمل للعمال الذين فقدوا وظائفهم خلال الانتفاضة الأولى، وتطوير الآبار المطرية من خلال أنظمة مستجمعات المياه لتعزيز إمدادات المياه للري والاستخدامات المنزلية، وتطوير نظم إمدادات المياه، وتشجيع استخدام التقنيات الجديدة لأفضل الممارسات للحفاظ على المياه من الموارد الشحيحة من حيث الكمية والنوعية. وقد سعت المجموعة أيضاً إلى مواجهة التحديات المحلية والإقليمية الفنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحرجة وتهديدات التلوث والسيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه الفلسطينية، ما جعل من المحتمل أن تصبح الشبكة الفلسطينية واحدة من شبكات المياه الأكثر هشاشة في العالم. بعد توقيع اتفاق السلام المؤقت وإنشاء سلطة المياه الفلسطينية، عدلت المجموعة عن دورها وأنشطتها لتتناسب مع الوضع الناشئ حديثاً، ووضعت خبراتها التخصصية المتعددة في إشراك أصحاب المصلحة في صنع القرار، فضلاً عن تعزيز وعيهم وبناء قدراتهم. ومع ذلك، بعد اندلاع الانتفاضة الثانية في ٢٠٠٠، اضطرت المجموعة إلى الرد على حالة الطوارئ والمساعدة في عملية تأمين المياه للشعب المحاصر

في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية. وأخيراً، اعتمدت المجموعة النهج المتكامل البيئي في جميع أنشطتها وحاولت إيجاد حلول صديقة للبيئة للمشاكل المحلية من خلال تطوير تقنيات المياه والصرف الصحي المناسبة التي تهدف إلى التقليل من الآثار السلبية وتعظيم الآثار الإيجابية.

مركز العمل التنموي، معاً

تم تأسيس مركز العمل التنموي - معاً في كانون الثاني ١٩٨٩، والذي انبثق عن الحاجة إلى مبادرات مستقلة معتمدة على الذات وتعمل على تنمية الموارد البشرية لتحقيق التنمية المستدامة، والتي تجسد قيم التمكين والاكتفاء الذاتي وتفعيل التعاون المشترك بين مؤسسات المجتمع المدني. ويسعى المركز إلى أن يكون مؤسسة تنموية وتدريبية رائدة ومتميزة في نوعية برامجها ومهنيتها وشفافيتها وحسن أدائها، وفي علاقاتها مع الجميع، وفي سرعة استجابتها للاحتياجات التنموية الطارئة للمجتمع الفلسطيني، والالتزام التام بالاحتياجات والأولويات التنموية، والإسهام في بناء وتطوير المؤسسات الفلسطينية وتدريب كوادر بشرية نحو تحقيق التنمية البشرية المستدامة، وبناء مجتمع مدني ديمقراطي فاعل ومنظم مبني على التعددية وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان.

وتعتبر المنظمات غير الحكومية الأربع المذكورة أعلاه من أبرز المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع الأمن الغذائي، وهي تتبع سياسات تنموية تركز على حماية القطاع الزراعي لمقاومة الاستيطان الإسرائيلي ومصادرة الأراضي والسيطرة الاقتصادية. على سبيل المثال، تهدف الإغاثة الزراعية إلى تطوير القطاع الزراعي، وتعزيز قدرة المزارعين على الصمود، والوصول إلى الفئات الفقيرة والمهمشة، والمنظمات الأهلية المجتمعية وتعبئة وتنمية قدرات سكان الريف على التحكم في مواردهم، والمساهمة في إنشاء مجتمع فلسطيني حر وديمقراطي قائم على قيم العدالة الاجتماعية. وينص أحد أهداف الإغاثة الزراعية وغاياتها على ضرورة العمل على تقليص فجوة الأمن الغذائي على المستوى الوطني وزيادة مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي. في نفس الوقت، يهدف اتحاد لجان العمل الزراعي إلى الوصول إلى "مجتمع فلسطيني آمن غذائياً قائم على العدالة الاجتماعية متمسك بأرضه ويعيش في دولة فلسطينية ديمقراطية حرة ويتمتع بالسيادة على موارده، حيث يساهم المزارعون ذكوراً وإناثاً على حد سواء في جميع مجالات الحياة". ويعتقد الاتحاد أن أهمية الزراعة والأرض للشعب الفلسطيني تتجاوز البعد الاقتصادي المتعلق بزراعة المنتجات الزراعية، فعلاقة الشعب بأرضه متجذرة بعمق في الثقافة الفلسطينية وتحفظ مكانة الفلاح الفلسطيني وتعمل على تفعيل دوره الوطني كجزء لا يتجزأ من النضال من أجل تحرير فلسطين. وتعمل مؤسسة معاً، باعتبارها منظمة رائدة في مجال تنمية المجتمع المحلي وبناء القدرات، في أفقر المناطق وأكثرها تهميشاً لتحسين نوعية حياة الناس وتمكينهم من القيام بدور قيادي في تنمية مجتمعاتهم وتحقيق الاعتماد على الذات والثبات والتنمية المستدامة على أسس الحرية والمساواة، والمشاركة العادلة والمنصفة، واحترام حقوق الإنسان، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية. وتتضمن بعض أهداف مركز معاً تحسين أوضاع الأمن الغذائي لأشد القطاعات فقراً وأكثرها تهميشاً في المجتمع الفلسطيني على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي، وتعزيز التنمية المجتمعية والحد من الفقر في المناطق الريفية والمناطق الأكثر حرماناً.

جدير بالتنويه هنا، ووفقاً لبيانات مسح المنظمات غير الحكومية الذي نفذه معهد أبحاث «ماس» في ٢٠٠٧، بلغ عدد المنظمات غير الحكومية الناشطة في فلسطين ١٣٨١ في ذلك الوقت، كان الهدف الرئيسي لـ٥,٦٪ منها المساهمة في التنمية الزراعية وتطوير القطاعات الأخرى. وبرغم ارتفاع عدد المنظمات غير الحكومية إلى قرابة ١٥٠٠ منظمة، إلا أن مجالات عملها وتخصصاتها، خاصة تلك المتعلقة بالتنمية المستدامة في القطاع الزراعي والبرامج التنموية التي تسعى لتعزيز السيادة الغذائية والأمن الغذائي، لم تتغير كثيراً.

يجدر بالذكر في النهاية أنه تم في مطلع العام الحالي ٢٠١٩ في مدينة رام الله إطلاق ائتلاف المؤسسات الأهلية الزراعية الفلسطينية، بهدف التنسيق بينها لتعزيز ودعم صمود المزارعين خاصة في المناطق المسماة "ج"، وتطوير الإنتاج الزراعي. ويسعى للتنسيق بمستوى عالٍ جدا بين المؤسسات الزراعية والتواجد في الميدان، والاستماع للمزارعين وتلبية احتياجاتهم المتعلقة بصمودهم، ووضع برامج حقيقية تلامس احتياجاتهم والتعامل مع التحدي الكبير في المناطق المسماة "ج" لتعزيز صمود المزارع.

وجاءت ضرورة إنشاء هذا الائتلاف "في ضوء تصاعد الهجمة الاحتلالية الاستيطانية ضد الأرض الفلسطينية والمزارع الفلسطيني مصادرةً وتجريفاً وإقتلاعاً للأشجار وهدماً للآبار، ومصادرة للحقوق المائية، وقيوداً على حركة المزارع ومنتجاته وتنكيلاً به، ترافقاً مع تصاعد حملة التحريض الاحتلالية ضد المجتمع المدني الفلسطيني وفي مقدمته المؤسسات الأهلية الزراعية بهدف منعها من العمل في المنطقة المصنفة "ج" من خلال محاولة تجفيف مواردها المالية ونزع الشرعية عنها، واستهدافها بشكل مباشر عبر توجيه الاتهامات الملفقة وتحريض الجهات المانحة لوقف التعامل معها". كما جاء في البيان التأسيسي لهذا الائتلاف المكون من سبع من مؤسسات أعضاء في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية. وهي مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، ومركز أبحاث الأراضي، مركز العمل التنموي "معا"، ومعهد الأبحاث التطبيقية " أريج، وجمعية التنمية الزراعية " الإغاثة الزراعية "، واتحاد لجان العمل الزراعي، واتحاد المزارعين الفلسطينيين. ويهدف هذا الائتلاف إلى تعزيز وتأكيد دور وحضور وتأثير المؤسسات الأهلية الزراعية في المجال التنموي الزراعي والوطني العام، امتداداً للدور المميز الذي بدأ قبل الانتفاضة الأولى وما زال متواصلاً في سبيل حماية الأرض ونصرة مزارعيها.

٣.٢ نماذج لمشاريع تنمية مستدامة تحت الاحتلال

بنك البذور البلدية

أحد أهم مشاريع اتحاد لجان العمل الزراعي في مجال التنمية المستدامة نحو سيادة وطنية على الغذاء. تأسس في العام ٢٠٠٣، واستهدف المشروع في بدايته المناطق الجنوبية في مدينة الخليل، بسبب تركز زراعة الخضروات البلدية فيها أكثر من أي منطقة أخرى، وخاصة القثائيات، والقرعيات وغيرها، وهناك عمل جزئي على المحاصيل الحقلية. وتطور عمل بنك البذور بشكل ملحوظ بعد ذلك وباتت أنشطته تغطي كافة مناطق الضفة الغربية.
يقوم هذا المشروع على ثلاث مراحل من العمل، المرحلة الأولى: تأمين مدخلات بنك البذور والتي تتمثل بالبذور البلدية، ويتم الحصول عليها بطريقتين: التعامل المباشر مع المزارعين والحصول

على البذور من مزروعاتهم وذلك بعد سلسلة متابعات لمتخصصي لجان العمل للتأكد من جودة وسلامة هذه المزروعات وكذلك البذور، وفي بعض الحالات يتم التعاقد مع بعض المزارعين بترك مساحة معينة من الأراضي المزروعة لإنتاج البذور فقط. ويحصل المزارع على مقابل مادي لذلك، وتتم هذه العملية أيضاً تحت إشراف ومتابعة الطواقم المتخصصة لضمان جودة البذور.

ويشير السيد صايل العطاونة، المهندس الزراعي المشرف على بنك البذور، إلى أن أحد أهم أسباب إنشاء هذا المشروع هو الحد من عمليات استخدام البذور المحسنة وراثياً، لكونها مكلفة مادياً وغير متأقلمة مع طبيعة مناطقنا والظروف المناخية المميزة لها، وارتفاع تكاليف العناية بها وحاجاتها المستمرة للعلاجات والمراقبة، وارتفاع مستويات احتياجاتها المائية، ما يدفع بالضرورة للاعتماد على الري التكميلي لهذه المزروعات، ويشكل تحدياً كبيراً في ظل شح المياه ومحدودية مصادرها.

ويضيف، أن المصدر الثاني للبذور هو وحدات الإكثار التابعة مباشرة لبنك البذور، مشيداً بالتعاون الكبير مع كل من المركز الوطني للبحوث الزراعية ومحطة العروب الزراعية، حيث ينفذ بنك البذور مشاريع زراعة قطع أراضٍ كاملة في المحطة مخصصة فقط لإنتاج البذور لصالح البنك، وهذا ما يعرف بوحدات الإكثار. بعد جمع البذور واستلامها من مصادرها تبدأ المرحلة الثانية من العمل، وهي التخزين مع حفظ البيانات المتعلقة بالبذرة من حيث سنة الإنتاج وتاريخ الزراعة، وتاريخ الحصاد، والمنطقة التي زرع فيها إلخ، ثم يتم بعد ذلك إدخال هذه البذور إلى المختبرات لتنظيفها وإجراء الفحوصات للتأكد من سلامتها. ويتم التخزين على ثلاثة مستويات، الأول تخزين طويل الأمد قد يصل إلى ما يقارب ٥٠ عاماً، ويتم وضع الكميات في مغلفات خاصة معزولة داخل ثلاجات تحت درجة حرارة ناقص ٢٠، وقصير الأمد من ٥-١٠ سنوات وتوضع البذور في ثلاجات خاصة تحت درجة حرارة ناقص ٥، أما المستوى الأخير فهو الحفظ على درجة حرارة الغرفة، وهي تكون للبذور المخصصة للاستخدام والتوزيع المباشر على المزارعين. بعد الانتهاء من عمليات الفحص والتخزين تبدأ المرحلة الأخيرة من أعمال البنك وهي عملية تخريج البذور وتسليمها إلى المزارعين، ويتم ذلك من خلال التواصل المباشر ما بين المزارعين وبنك البذور، ويقوم بنك البذور سنوياً بتوزيع بذور لما يزيد عن ١٢٠٠ دونم.

وتكمن الأهمية الكبرى في إنشاء بنك للبذور البلدية وهو الأول من نوعه في فلسطين باعتباره ضماناً لحماية بذور الأصناف النباتية البلدية من الأخطار المحدقة بها، خاصة أن هذه الأصناف المحلية البلدية هي الأكثر تأقلماً مع طبيعة المنطقة والمتحملة لظروف الجفاف.

كما يهدف بنك البذور إلى حفظ الأصول الوراثية النباتية والحفاظ على التراث المحلي، وحمايتها من خطر اختفاء الأصول الوراثية لمحاصيل الخضروات البلدية التي شرع المزارعون الفلسطينيون باستبدالها بأصول منتجة عن طريق شركات إنتاج البذور المحسّنة والمعدلة وراثياً، دون وعي بأن هذه البذور لا يمكن للمزارع الفلسطيني الحصول على مخزون بذري منها بالمقارنة مع الأصول البلدية التي يستطيع المزارع إنتاجها وحفظها، وتحسينها واستخدام بذورها كمخزون بذري للموسم الزراعي التالي، وأهمية كونها متأقلمة مع الظروف البيئية المحيطة ومقاومة للأمراض والآفات المتوطنة.

بالنهاية يؤكد السيد صايل العطاونة المشرف على بنك البذور بأن اتحاد لجان العمل الزراعي يتطلع إلى شراكة أوسع مع المؤسسات العاملة في مجال البذور البلدية وزيادة عدد المستفيدين من وحدة الإكثار، ونشر البذور البلدية على مستوى أوسع داخل المجتمع المحلي، وتوفير أمن بذري من جميع الأصناف المتوفرة لضمان استمرارية التعامل مع هذه الأصناف لكونها الأكثر مقاومة وتأقلماً مع الظروف الجوية المحيطة وخاصة الجفاف. ١(

مشروع مكتبة البذور البلدية

تأسس المشروع بمبادرة من قبل الباحثة فيفيان صنصور من برنامج العلوم والثقافة في مؤسسة القطان، والفكرة منها إعادة إحياء المعرفة الزراعية الخاصة بنا، وترسيخ القيمة الموجودة عند أجدادنا والمفترض طبيعياً أن يتوارثها الأبناء والأحداد حسب ما تؤكده فيفيان صنصور في كل مناسبة للحيث عن مشروعها الريادي.

وتعتمد فيفيان في توثيقها على الروايات الشفوية والمشاهدات من كبار السن في القرى والمضارب البدوية، من أناس عاصروا الفترة قبل عام ٦٧، إضافة إلى كتب التاريخ الزراعي والمرجعيات العلمية في هذا المجال. وتقول: "البذرة تحمل في نواتها ليس ثمراً وإنتاجاً وعطاءً فقط، بل هويتنا وروحنا وكثيراً من حبنا لأنفسنا".

بعد أن جمعت فيفيان عدداً لا بأس به من البذور، قامت بالتعاون مع مؤسسة عبد المحسن قطان للثقافة والفنون بتوثيق البذور البلدية في معرض، كما نظمت ورشات توعوية للطلبة والمعلمين حول أهمية البذور الأصلية. ومن إنجازات السيدة فيفيان صنصور ضمن مشروع المكتبة، توثيقها نبات الخيار الأبيض في جمعية حفظ الأصناف الايطالية Ark of Taste كنبات فلسطيني، وجمع العديد من بذور البطيخ الجدوعي المهدد بالانقراض، والخس الأرطاسي الذي زرعته بأرضها ومن ثم وزعت بذوره على العديد من المزارعين. وتسعى فيفيان لإقامة مكتبة بذور شعبية لأهداف التوثيق والتعريف بأهمية هذه البذور وفتح المجال لتوزيعها على المزارعين بهدف إكثارها. فعدا عن جودتها ومقاومتها للتقلبات المناخية، فهي حكاية الفلسطيني، وأحد أسباب بقائه. وتطمح بمكتبتها تلك، إلى التوعية وتغيير نظرة الإنسان إلى ما يأكل، وتشجيع المزارعين على العودة للبذر البلدي الأفضل للتربة والصحة والمتوائم مع البيئة.

وتهدف المكتبة بالإضافة إلى مهمتها الرئيسية في الحفاظ على الموروث الثقافي الزراعي لفلسطين وإعادة إحياء التقاليد الزراعية الفلسطينية الأصيلة فيها، إلى نشر الوعي بأهمية العودة إلى تلك التقاليد من خلال توفير أدوات البحث والمعرفة للمهتمين من طلاب واختصاصيين، وتنظيم الدورات وورشات العمل، ونقل تجارب الشعوب الأخرى التي عايشتها صاحبة الفكرة أثناء سنوات اغترابها في الولايات المتحدة، وقربها من تجارب شعوب الأمريكيتين، وخاصة التجربة المكسيكية في زراعة الذرة، والتجربة البيروفية في زراعة الطماطم، وهي تجارب تشبه في ظروفها من حيث تقاليد الزراعة فيها وتنوعها البيولوجي ظروف الحالة الفلسطينية.

قد يبدو للوهلة الأولى هنا تشابه أو تكرار بين تجربة مكتبة البذور البلدية ومشروع بنك البذور البلدية سابق الذكر. لكنه مكمل له

في الحقيقة، وذلك باختلافه عنه في التوجهات والرؤية، فمشروع المكتبة ذو طابع توعوي يستهدف خلق حالة وعي لدى الأجيال الناشئة على أهمية الزراعة العضوية وتقاليدها الأصيلة، ويعنى بشكل أكبر بالأصناف النادرة والمهددة. أي أن ثمرة فكرته بعيدة الأمد بالمقارنة مع بنك البذور الذي يعمل مباشرة مع المزارعين برؤية تنموية وإغاثية آنية بنفس الوقت.

إشكالية البذور وعامل توفرها محلياً في تأمين السيادة الغذائية:
تعاني الضفة الغربية وقطاع غزة حالياً ندرة حقيقية في معظم أصناف البذور البلدية، بل وأحياناً اختفاء بعضها نهائياً؛ حسب ما يحذر منه الخبير البيئي الفلسطيني جورج كرزم في "كتابه السيادة الوطنية على الغذاء"، والصادر عن مركز التنمية المجتمعية معاً. ذلك أنه منذ سنوات طويلة عمدت شركات البذور والكيماويات الإسرائيلية والأجنبية الأخرى إلى إخفاء البذور الفلسطينية البلدية من السوق، لتحل مكانها البذور المهجنة (الصناعية)، ما أرغم المزارعين المحليين على شراء هذه البذور وما يلزمها من كيماويات في كل موسم جديد. وهذا يعني زيادة في التكلفة والتبعية لشركات البذور والكيماويات الإسرائيلية والأجنبية التي تضمن بذلك استمرارية التحكم بالغذاء الفلسطيني وحرمان الشرائح الشعبية من السيادة على غذائها.

وهنا لا بد من تركيز العمل البحثي والإرشادي الزراعي على تفنيد الأفكار الخاطئة الشائعة. فعلى سبيل المثال، يعتقد العديد من المزارعين الفلسطينيين خطأً بأن البذور والأشتال المهجنة (الصناعية) تعطي إنتاجا أكثر وبأن زراعتها أسهل؛ ويغيب عن بالهم حقيقة استهلاك مثل هذه البذور لكميات كبيرة من المياه وحاجتها إلى المبيدات والأسمدة الكيميائية الضارة بالتربة. كما يجهل البعض أن الشبكة الجذرية للأشتال المهجنة (الصناعية) لا تخترق التربة مثل الأشتال البلدية التي تتمدد جذورها عميقاً وبقوة أكبر لتفتش عن الرطوبة في باطن الأرض حتى وإن لم نروِها.

وفي المقابل، عند الاعتماد على البذور المحلية البلدية، يكون تدفق الثروة ورأس المال باتجاهين (من المزارعين إلى المجتمع المحلي وبالعكس)، بمعنى أن إنتاج واستخدام البذور البلدية محلياً، يضمنان بقاء الثروة ورأس المال وتدويرهما في نفس البلد، ذلك لأن الاعتماد على المستلزمات الزراعية من بذور بلدية وسماد بلدي وسماد أخضر وحيوانات وأيدٍ عاملة وغير ذلك، يكون في إطار نفس دائرة الإنتاج والاستهلاك المحلية، ناهيك عن أن المستلزمات الزراعية الأساسية (البذور والأسمدة البلدية والعضوية مثلاً) يستطيع أن ينتجها المزارعون بأنفسهم؛ الأمر الذي يعزز بدوره الاعتماد على الذات ويحقق السيادة الوطنية على البذور وبالتالي على الغذاء.

المشروع التجريبي لتقنية الشرنقة الزراعية "COCOON" لغرس الأشجار في ظروف القحل:

كانت فكرة المشروع بالتعاون مع مؤسسة فاناك الهولندية كمبادرة لتطبيقها في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث كان الهدف الأساسي لفكرة هذه التقنية زراعة الأشجار في التربة غير الصالحة للزراعة في هولندا، وقد تعاونت فاناك مع كل من شركة لاند لايف - مبتكرة هذه التقنية - واتحاد لجان العمل الزراعي (UAWC) لنقل التجربة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. وبدأت الجهات الثلاث بتنفيذ المبادرة في وادي ابن صالح في الظاهرية ووادي الريم في سعير في محافظة الخليل (مناطق محاذية للتجمعات الاستيطانية وأراضيها مهددة بالمصادرة)، ليتم زراعتها بأشجار اللوزيات والزيتون.

سعت مؤسسة فاناك التي أسست في هولندا عام ٢٠١٠ كمنصة للمعرفة غير المنحازة لمناطق الشرق الاوسط وشمال أفريقيا، إلى تعريف المنطقة بمعلومات وافكار مبتكرة كهدف رئيسي لمشروعها، للمساهمة في المحافظة على بيئة اكثر صحة ورفع الإنتاج الزراعي في المناطق ذات التربة المتدهورة والقاحلة والتي لا تمتلك موارد مائية كافية، وذلك لإفادة سكان هذه المناطق. بدوره، قام اتحاد لجان العمل الزراعي بتوفير الأرض وتحضير العمل للمشروع في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتعد تقنية الزراعة باستخدام الشرنقة فريدة من نوعها لنجاحها في زراعة الأشجار في المناطق التي تتسم تربتها بالجفاف والتدهور، باستخدام كميات مياه تعادل عُشر تلك التي يتم استخدامها لزراعة الأشجار عادةً. كما وتتميز بانخفاض تكلفتها، واستخدامها للمياه بكفاءة.

ويتمثل المبدأ التقني لفكرة الشرنقة الزراعية في حاضنة للشتلات الشجرية، ذات تكلفة منخفضة وقابلة للتحلل، والتي تمكّن من غرس الأشجار بشكل مستدام وبتكلفة ممكنة في الأتربة القاحلة والمتدهورة. وبما أن الشرنقة تشكل خزاناً للمياه، والذي تتم تعبئته مرة واحدة في مرحلة غرس الأشتال، وقد تم تصميمه ليمنع التبخر ونمو الأعشاب حول قاعدة الشجرة. ويتم نقل المياه من الخزان إلى جذور الشجرة باستخدام الفتائل. وعندما يتم تحلل الخزان بعد فترة من الزمن، يصبح مادة عضوية وسماداً للتراب، ويترك خلفه مستجمعات مياه صغيرة تجمع المياه الجارية السطحية في فترات الهطول. ويوجد حاجز متصل بقاعدة الشرنقة COCOON والذي يعمل كسياج ومأوى لحماية الشتلة من ظروف الجو القاسية والرياح والحيوانات الصغيرة، وتحديداً خلال سنتها الأولى. وأخيراً، فإنه يتم إضافة الفطريات الطبيعية في التراب حول الجذور. والذي من مهمته أن يحفز نمو الجذور بشكل صحي، وذلك كي تستطيع الشجرة مع مرور الوقت المناسب استخراج مياه كافية من مخزون ما تحت سطح التربة لتنمو بشكل مستقل. ولا تتطلب هذه التكنولوجيا أي متابعة بالري، وهي تزيد من معدلات البقاء على قيد الحياة للشتلات الصغيرة ٧٥ - ٩٥ بالمئة. وكما تساعد أيضاً على ترميم إعادة إحياء التربة السطحية وبالتالي تحسين ترشيح ومرور مياه الأمطار.

وتكمن فائدة تطبيق فكرة الشرنقة الزراعية في ملاءمتها لظروف وواقع القطاع الزراعي الفلسطيني، حيث تعاني فلسطين من نقص مائي شديد بسبب الاحتلال الإسرائيلي والتقييدات على الموارد المائية الطبيعية، وكذلك مستويات الجفاف العالية ومحدودية سقوط الأمطار في مناطق عديدة من البلاد. بالإضافة إلى أن الري لمرة واحدة للأشتال سيجعل من هذه التقنية أداه قيمة للمزارعين الفلسطينيين الذين لا يستطيعون الوصول بشكل منتظم إلى أراضيهم بسبب القيود الإسرائيلية على الحركة والتنقل، وخاصة في ما يتعلق بالأراضي الزراعية الواقعة خلف جدار الفصل العنصري كما تم توضيحه سابقاً.

٣.٣ نماذج لمحاولات في السعي لتحقيق السيادة على الغذاء في ظل احتلال استيطاني عسكري اقتلاعي:

يبين الخبير البيئي جورج كرزم في كتابه "السيادة الوطنية على الغذاء" العديد من الأمثلة العملية والحلول المقترحة في سياق الاستراتيجية الإنتاجية المقاومة في ظل الاحتلال، فعلى سبيل المثال يمكن تنظيم الحملات داخل المدن على مستوى العاملين في المنظمات غير الحكومية والوزارات والشركات وعلاقاتهم الشخصية، على شراء الخضار والفاكهة مباشرة من المزارعين الشباب البلديين)أو العضويين) في مزارعهم وحقولهم. وبإمكان مجموعات شبابية طليعية من هؤلاء المزارعين إقامة شبكات تسويق ودكاكين خاصة بهم في المدن والبلدات والقرى والمخيمات بحيث يسوقون فيها منتجاتهم الطبيعية والعضوية.

ويضيف كرزم، أنه لضمان إنتاج زراعي نظيف صحياً وبيئياً، بإمكان مجموعات من المستهلكين تنظيم عملية مقايضة المال بالمنتجات الزراعية مع مزارعين بلديين - عضويين من الملاكين أو الذين يتعاملون بالزارعة، أو مع مزرعة معينة في المدينة أو القرية. ويستشهد كرزم في كتابه بنماذج عملية من بعض البلدان، لمشاريع إنتاجية تعرف بالزراعة المدعومة مجتمعياً أو الزراعة بالحماية الشعبية. وفي مثل هذه المشاريع المجتمعية المكونة من منتِج زراعي أو أكثر، ومجموعة من المستهلكين (وقد تكون في أغلب الأحيان مجموعات من الأسر الشبابية في القرية أو المدينة(، يدفع المستهلك سلفاً للمنتِج في بداية الموسم مبلغاً مالياً محدداً، لدعمه في عملية الإنتاج بمختلف مراحلها (وهذا نمط من الدعم الشعبي للإنتاج المحلي(وفي المقابل، يحصل المستهلك على نسبة معينة من الإنتاج. ويمتلك المستهلك رأياً مقرراً في ما سيُزرع.

يضاف إلى هذا كله طبيعة الأنشطة ذات الطبيعة الدورية والدائمة التي تعمل عليها مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في مجال التنمية الزراعية ودعم المزارع الفلسطيني بشكل عام، وعلى رأسها اتحاد لجان الإغاثة الزراعية واتحاد لجان العمل الزراعي والتعاونيات الزراعية المنتشرة في جميع أنحاء فلسطين، والتي تعمل على إزالة الحواجز وتقليل الوسطاء قدر الإمكان بين المزارع المنتج والمستهلك الفلسطيني، مثل إتاحة مساحات للمزارعين لعرض منتجاتهم في المهرجانات والتظاهرات الثقافية والوطنية التي تشارك فيها تلك المؤسسات، وذلك لإتاحة فرص التواصل المباشر بين المزارع والجمهور. بالإضافة إلى توفير فرص التواصل ونسج الروابط بين المزارعين أنفسهم من مختلف أنحاء فلسطين. فعلى سبيل المثال كانت هنالك تجربة ناجحة لاتحاد لجان العمل الزراعي فرع مدينة الخليل المشهورة على مستوى فلسطين بإنتاج العنب. أثناء مهرجان العنب المنعقد سنوياً بمدينة الخليل جنوب الضفة الغربية، تمت استضافة مجموعة من مزارعي الجوافة التي تشتهر بها منطقة قلقيلية في شمال الضفة الغربية. وأثمر اللقاء عن ربط مزارعي المنطقتين ببعضهما ليشكل كل طرف منهما وكيلاً ومنفذ بيع لمنتج الطرف الآخر في منطقته دون تكاليف على مبدأ مقايضة الخدمات. بالإضافة إلى الدورات وورشات العمل المستمرة مع المزارعين مكتبياً وميدانياً لزيادة الوعي والتأهيل المهني لديهم في مجال الزراعة العضوية وتصنيع السماد العضوي (الكومبوست) والمبيدات الطبيعية المستخرجة من الأعشاب البرية والمواد غير الضارة بيئياً، نحو عودة للتقنيات القديمة والأصيلة في الثقافة الزراعية الفلسطينية الصديقة لأرضها وبيئتها.

الاستنتاجات والتوصيات:

يتبين لنا مما سبق عرضه في ضوء هذا التقرير، أن الحالة الفلسطينية تشكل نموذجاً فريداً من نوعه في ظل احتلال اقتلاعي واحتلالي لا يشبه النموذج الكولونيالي التقليدي كما كان في دول أفريقيا ودول آسيا والأمريكيتين. وقد أصبح تركيب هذه الحالة مختلفاً بعد اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في العام ١٩٩٣، والتي انبثق عنها تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي كيان حكم ذاتي لبلد لا زال يرزح تحت الاحتلال بكامل ما يترتب على حالة استعمار تقليدي في واقع الحال. من هنا كان من مميزات الحالة الفلسطينية بالمقارنة مع الشعوب الشقيقة، وجود مؤسسات المجتمع المدني قائمة بنشاطها على الأرض قبل قيام الكيان السياسي الحاكم، وهي تعود في أصول تأسيسها إلى خلفية نضالية تربط العمل الزراعي والفلاحة بالتشبث بالأرض والدفاع عنها في مواجهة أطماع المحتل الذي يستهدف سرقتها واستيطانها. ما أثرى بدوره هذه التجربة التي أنتجت منظومة تعاون بين مؤسسات المجتمع المدني بتراكم خبراتها والسلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بوزارة الزراعة ومنظومتها القانونية.

يضاف إلى هذا انفتاح التجربة الفلسطينية في نضالها على أشقائها في الكفاح على المستوى الإنساني حول العالم في تجاربهم المشابهة.

والحالة الفلسطينية كما تبين لنا في مضمون ما سبق طرحه لا يمكن إخضاعها إلى حلول تم تجريبها في دول فقيرة أخرى تعاني ما تعانيه، ففلسطين لولا واقع الاحتلال وما يترتب عليه من معوّقات تم شرحها سابقاً، هي دولة على صغرها، ذات تنوع طبيعي وبيئي غني جداً، ولا تنقصها الكوادر والإمكانيات البشرية والخبرات للنهوض بواقعها الزراعي نحو سيادة على أمنها الغذائي.

وفي ضوء كل ما سبق يمكن الإشارة إلى الضرورات الآتية:

- **تعزيز التوجه نحو المبادرات والمشاريع التنموية طويلة الأمد سعياً لتمكين مبدأ السيادة الغذائية التي تكفل الأمن الغذائي.**
- **تعزيز التعاون بين الأطراف الفاعلة من مؤسسات المجتمع المدني بين بعضها البعض من جهة، وبينها وبين السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بوزارة الزراعة من جهة أخرى.**
- **تعزيز التجارب والمشاريع التي من شأنها فتح نوافذ على تجارب الشعوب الأخرى للتبادل معها والاستفادة من تجاربها وخبراتها.**
- **العمل على إعادة توجيه دفة الدعم الرسمي وإدارة التمويل لزيادة حصة القطاع الزراعي منه في ظل تصاعد حدة السياسات الإسرائيلية في عدوانها على الأراضي الفلسطينية.**
- **تكثيف الأنشطة والمبادرات التي من شأنها إزالة الحواجز والوساطات بين المزارع والمستهلك الفلسطيني، نحو منظومة زراعية مدعومة مجتمعياً.**

المراجع:

3. عبده، قاسم. تقرير بعنوان «مستقبل الزراعة في فلسطين»، وكالة وطن للأنباء، 09.09.2017.
4. عابودي، أُبيّ. مقال بعنوان «السيادة على الغذاء من منظور فلسطيني، موقع اتجاه الإلكتروني، 5/5/2017.
5. جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد الزراعي، تقييم النتاج النباتي والحيواني في الأراضي الفلسطينية، 2013.
6. المجلس الفلسطيني للتنمية والإعمار «بكدار»، دراسة بعنوان مشكلات القطاع الزراعي في فلسطين، 2014.
7. - معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية «ماس»، تقرير بعنوان « المراجعة الاستراتيجية للأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين، 2017.
8. - كرزم، جورج، كتاب بعنوان «السيادة الوطنية على الغذاء»، إصدار مركز العمل التنموي «معاً»، 2015.
9. - اتحاد لجان العمل الزراعي، كتاب بعنوان: «دليل إنتاج وتحسين البذور البلدية»، 2018.
10. - وزارة الزراعة الفلسطينية، الخطة الاستراتيجية للسياسات الزراعية، 1999.
11. - مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، مقالة بعنوان: «واقع قطاع المياه في فلسطين»، 2016. https://www.palestineeconomy.ps/ar/Article/7d5164y8212836Y7d5164
12. - موقع اقتصاد فلسطين، مقالة بعنوان: «تسويق زيت الزيتون»، 18/10/2016.
13. - دجاني منى، مقال بعنوان « تجفيف فلسطين: حرب إسرائيل المنهجية على المياه»، موقع شبكة السياسات الفلسطينية، 4/9/2014.
14. - موقع مؤسسة عبد المحسن القطان، مقالة بعنوان: «إطلاق مشروع مكتبة البذور البلدية في فلسطين» 2016./6/6.
15. - الطويل، فراس، مقال بعنوان: «البذور البلدية مفتاح السيادة على الغذاء، جهود متواضعة لإحيائها أمام سطوة الشركات العالمية»، مجلة آفاق، البيئة والتنمية الإلكترونية، مركز العمل التنموي «معاً»، 1/10/2017.
16. - موقع اتحاد لجان العمل الزراعي UAWC: www.uawc-pal.org
17. - موقع لجان الإغاثة الزراعية PARC: www.palarc.orgr.
18. - موقع مركز العمل التنموي معاً: www.maan-ctr.org.
19. - موقع الدكتور والخبير الزراعي كمال الأسطل: http://k-astal.com/index.php
20. -Journal of Obesity، Overweight and Obesity among Palestinian Adults: Analyses of the Anthropometric Data from the First National Health and Nutrition Survey (1999-2000).
21. -JOURNAL FÜR ENTWICKLUNGSPOLITIK، FOOD SOVEREIGNTY AND ALTERNATIVE DEVELOPMENT IN PALESTINE. vol. XXXIV 1-2018

السودان

الحق في الغذاء والسيادة الغذائية

علي عبد العزيز صالح الدروبي
باحث وأكاديمي متخصص في الاقتصاد الزراعي

١. مقدّمة

فى إطار سعيها واسهاماتها في حماية حقوق الإنسان وتنمية المجتمعات في الوطن العربي، قامت الشبكة العربية لمنظمات المجتمع المدني بدعوة استشاريين من بعض الدول العربية الأعضاء في الشبكة لاجراء دراسات قطرية عن الحق في الغذاء والسيادة الغذائية. ولمّا كان السودان إحدى الدول موضوع الدراسة، عمل الفريق المكلف من الباحثين على دراسة الوضع في السودان وفق التوجيهات التي وضعتها الشبكة العربية. اتبع فريق الدراسة منهجية جمع البيانات والمعلومات من التقارير الرسمية ومن المقابلات والتحاور والنقاش مع ممثلى بعض منظمات المجتمع المحلية، من خلال ورشة عمل ومن خلال الحوار المستمر مع الشبكة العربية.

٢. أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة القطرية بشكل عام إلى الوقوف على واقع الحق في الغذاء والسيادة الغذائية في السودان بالتركيز على:
المقاربة التاريخية لمسألة الغذاء واستمرارية السياسات والأنماط الإنتاجية واندماج النظام الغذائي المحلي بالنظام الغذائي العالمي، وتبعات هذا الاندماج على واقع الغذاء اليوم، تناولت الجانب الاقتصادي السياسي للغذاء وأنماط وأشكال إنتاج الغذاء واستهلاكه والمستفيدين والمتضررين من السياسات الزراعية القائمة، وقضايا الاستحواذ على الأراضي الزراعية وملكيتها وعلاقات القوة.

تشخيص وتقصّى العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على تحقيق الحق في الغذاء والسيادة الغذائية في السودان.
السيادة الغذائية كمدخل وإطار للتغيير السياسي والاجتماعي، ودور منظمات المجتمع المدني في صون الحق في الغذاء والسيادة الغذائية في السودان.
اختيار زوايا محددة تعتبر أساسية في السياق الوطني ومعالجتها، ومحاولة الإجابة عنها من منظار السيادة الغذائية وفق توجيهات الشبكة العربية وأوراق العمل التمهيدية حول السيادة الغذائية بديموقراطية الغذاء وحق الشعوب.

٣. تعريف الحق في الغذاء والسيادة الغذائية والمقاربات الحقوقية في المواثيق الدولية والوطنية

الحق في الغذاء هو أحد الحقوق الأساسيّة المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي يشترط على الدول الموقعة على الميثاق، الالتزام باحترام حق الإنسان في الحصول على الغذاء الكافي والنوعي وحماية ذلك الحق من كل أشكال الجوع دون تمييز أو إقصاء. أما السيادة الغذائية فهي تكريس للحق في الغذاء بإحكام سيطرة الأفراد والمجتمعات على وسائل الإنتاج وتوزيع واستهلاك الغذاء الملائم وفقاً للأوضاع الثقافية والاجتماعية لتلك المجتمعات.

الحق في الغذاء معترف به في كافة المواثيق والتعهدات الأممية. أما السيادة الغذائية فهي مفهوم تبلور إثر تكوين حركة منظمة الفلاحين/المزارعين العالمية «لا ڤيا كامبسينا» (La Via Campe-sina) في 1996 كردة فعل على مفهوم الأمن الغذائي النيوليبرالي وإعلان نيالانى (Nyéléni Declaration) في مالى في العام 2007. لا يوجد نص صريح بالحق في الغذاء في الدستور الانتقالي للسودان للعام 2005، غير أنه يؤشر إليه ضمناً من خلال وثيقة حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل المتمثلة في توفير العيش الكريم، ومن خلال مساندة السودان القضاء على الجوع وسوء التغذية في المحافل والمؤتمرات الدولية ومن بينها مؤتمرمجموعة الـ77 والصين الاقتصادية في فبراير 2009، وبيان المجموعة الأفريقية في الحوار المواضيعي حول «أزمة الغذاء العالمي وحق الغذاء» في الأمم المتحدة الإفريقية وفي مؤتمر الأغذية العالمي في روما 1996، ومؤتمر بكين (1995) والخاص بحقوق المرأة (وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي، 2014، بشير وآخرون، 2016).

٤. السمات الأساسية للسودان

السودان قطر رعوي زراعي يمتد على مساحة 1.88 مليون كيلومتر تقريباً عبر المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية ومناطق السافنا الفقيرة والغنية. يوجد في السودان نهر النيل والنيل الأزرق والأبيض والأنهار الموسمية والمياه الجوفية. تقدر الأرض الصالحة للزراعة بنحو180 مليون هكتار تقريباً منها 20% تحت الزراعة حالياً؛ وتقدر الثروة الحيوانية بحوالى 104 ملايين رأس من الضأن والماعز والأبقار والإبل ترعى في مساحة 146.5 مليون هكتار من المراعي والغابات الطبيعية. أما الثروة السمكية فتقدر بخمسين ألف طن سنوياً القدر الأكبر منها غير مستغلّ.
يبلغ عدد سكان السودان حالياً وفق إسقاطات تعداد 2008 حوالى 38.43 مليون نسمة نصفهم من الذكور والنصف الآخر من الإناث تقريباً. سكان الريف يكوّنون 67.3% من إجمالي السكان منهم 8% رحل، وسكان الحضر يكوّنون 32.7%. وتدل المؤشرات الديموغرافية على ارتفاع نسبة الإعالة الأسرية ومستوى الضغط الناتج عنها والاعتماد العالي على أفراد محددين بالأسرة بتوفير متطلبات الغذاء وخدمات الصحة والتعليم والطاقة والمواصلات (عبدالرحمن، 2015).

٥ البنية الاجتماعية والاقتصادية

السودان ريفى ورعوي الملامح لوجود غالبية السكان في الريف (70%) واعتمادهم على الزراعة وتربية الحيوان المترحل والاقتصاد الريفي. نتيجة للتعرض لدورات من الجفاف ولارتفاع مستوي الفقر في الريف والنزاعات المستمرة والهجرة من الريف إلى المدن لامتهان الحرف والمهن الهامشية، وإلى مناطق التعدين الأهلي للذهب، نجم عن كل ذلك اختلال في مستوى العمالة الزراعية وخاصة في العمالة الموسمية، والتي كانت تعمل في المشروعات الزراعية الكبرى في البلاد وفي مزارع الكفاف للإنتاج الأسري التقليدي، ما كان له آثار سلبية علي الإنتاج الغذائي في المناطق الريفية (NAIP, 2015).

يتكوّن هيكل الإنتاج الزراعي في السودان من نظام مزدوج من

الزراعة الرأسمالية المروية والمطرية الحديثة من جانب، وزراعة الإعاشة والكفاف لصغار المنتجين في القطاع المروي والمطري من الجانب الآخر. يشمل تصنيف صغار المنتجين فئات المزارعين والرعاة وصائدى الأسماك ومنتجي الغابات من الأخشاب والأصماغ والمنتجات غير الخشبية.
يتعرض صغار المنتجين عموماً إلى موجات جفاف متكررة وتصحّر ونقص في الغذاء وجوع موسمي. وبالرغم من ذلك فإن قطاع صغار المنتجين يساهم مساهمة مقدرة ومباشرة في الاقتصاد القومي بتوفير جزء معتبر من محاصيل الغذاء والصادر. يزرع صغار المنتجين سنوياً 8 ملايين هكتار تقريباً من الأراضي معظمها بمحاصيل غذائية أساسية أهمها الذرة الرفيعة، الدخن، القمح، الفول السوداني، السمسم، الذرة الشامية وزهرة دوار الشمس، ويصدّر السمسم، الفول السوداني والصمغ العربي والماشية الحية وأهمها الضأن والإبل وقليلاً من الابقار.

تشكلت طبيعة وبنية دولة السودان الحديثة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمجمل النظم المتعاقبة والتي تولت مقاليد الحكم في البلاد خلال الفترة 1821-2018. تعاقبت على حكم السودان حكومات استعمارية وحكومات وطنية إثر انتفاضات شعبية بعضها ذات توجه إسلامي وبعضها ذات توجه ديموقراطي غربي، وحكومات شمولية انقلابيةعسكرية. عموماً لم يكن لطبيعة الأنظمة المختلفة أي أثر واضح في تغيير الاختيارات الاقتصادية وكلها كانت تأخذ النسق السابق في الاستمرار في طريقة الإنتاج الزراعي خاصة الإنتاج الغذائي ونظم توزيعه واستهلاكه.. يصنف السودان اليوم بأنه من الدول الأقل نمواً.

٦. المقاربة التاريخية لمسألة الغذاء واندماج النظام الغذائي المحلي بالنظام العالمي وتبعات الاندماج في السودان

الحق في الغذاء

رغم أن الأهداف الأساسية للحكومات الوطنية المتعاقبة تعمل على استعادة السلام وبناء العقد الاجتماعي إلا أن اهمال صغار المنتجين التاريخى في خطط وبرامج التنمية الزراعية إبان فترات الاستعمار الثنائي المصرى التركى والمصرى البريطانى والحكومات الوطنية اللاحقة كان بسبب التركيز على زراعة القطن والتوسع في زراعته بمشروع الجزيرة في مساحة 420 الف هكتار تقريبا و اقامة مشاريع الطلمبات النيلية للصفوة من الرأسمالية الوطنية المماثلة لإمداد متطلبات مصانع النسيج في بريطانيا وبقية دول العالم. وفي فترة الحرب العالمية الثانية ادخلت الحكومة البريطانية نظام الزراعة الآلية المطرية لإنتاج محصول الذرة الرفيعة لتغذية الجنود البريطانين من المستعمرات الهندية، وبذلك ارست قواعد الإنتاج الزراعي الرأسمالى للقطاع الخاص قى إنتاج اهم المحاصيل الغذائية الأساسية في السودان.

خلال تلك الفترة اغفلت الحكومات الاستعمارية والوطنية مزارع الكفاف القائمة على النظم الزراعية الإيكولوجية والتي تشمل تكامل الزراعة والحيوان والغابة/الأحراج والمراعي الطبيعية.

تبنت الحكومات الوطنية المنهج الموروث من العهد الاستعماري بالاستمرار في إنشاء السدود الكبيرة لنظم الري مثل خزان الرصيرص وخزان خشم القربة وتشييد المؤسسات الزراعية الكبرى وريها بالري الانسيابى من تلك السدود على نسق مشروع الجزيرة لإنتاج القطن كمحصول رئيسي إلى جانب زراعة محاصيل غذائية أخرى أهمها الذرة الرفيعة والقمح والفول السوداني. كذلك أقامت الحكومة مؤسسة الزراعة الآلية لزراعة الذرة الرفيعة والسمسم وزهرة دوار الشمس والقطن المطري باستخدام الآلة في حيازات كبيرة تزيد على 400 هكتار مساحات للمستثمر من القطاع الخاص.

بدأت الحكومة بإدخال القمح بواسطة المعونة الأمريكية في السودان في الستينيات، وبذلك تم إدخال نمط جديد من الاستهلاك الغذائي في السودان قام بدمج النظام الغذائي المحلي بالنظام الغذائي العالمي. وتم تغيير النمط الغذائي لسكان المدن بالتحول من استهلاك المحاصيل التقليدية من الذرة الرفيعة والدخن إلى استهلاك رغيف القمح. نتج عن تلك السياسات تبعات الزيادة المستمرة في استهلاك القمح وزراعة مساحات شاسعة منه في مناطق غير مؤهلة بيئياً لإنتاجه وبتكلفة عالية. وقد ساندت عائدات القمح الأمريكي في دعم أسعار القمح المنتج محلياً بطريقة غير اقتصادية، غير أن الحكومة لم تستطع مجاراة ذلك الدعم بعد توقف سريان المعونة الأمريكية في منتصف الثمانينيات. وفي بدايات الألفية اعتمد السودان على استيراد القمح وشرائه من فائض تصدير البترول، إلا أنها أصبحت تعاني من استيراد القمح بعد أن فقدت جزءاً مقدراً من عائدات البترول بانفصال دول جنوب السودان في 2011.

اعتماد السودان على المعونات الغذائية منذ منتصف الثمانينيات بسبب التعرض لفترات من المجاعات والفجوات الغذائية الموسمية الناتجة عن تعرض مناطق شاسعة إلى موجات مستمرة من التقلبات المناخية والجفاف، ترتّب عليها التوسع الزراعي غير المستدام والنزوح الداخلي من الريف إلى المدن، والناتجة أيضاً عن الدخول في نزاعات أهلية وصراعات بين الرعاة والمزارعين والحروب الأهلية. تفاقمت ظاهرة نزوح السكان نتيجة الحروب الأهلية وارتفاع مخاطر الطبيعة البيئية حيث أصبح ملايين الناس نازحين في الخرطوم ودارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان والولايات الأخرى، نسبة كبيرة منهم من النساء والأطفال. وهنالك تدفق مستمر من اللاجئين من بعض دول الجوار كلهم يعتمدون على المساعدات الغذائية والذي أدخل أيضاً أنماطاً غذائية جديدة بالإضافة إلى غرس روح الاتكالية بين النازحين وعدم رغبتهم في العودة إلى امتهان الزراعة في كثير من الحالات ((www.inter-nal displacement.org/databa se IDM، 2016).

وعليه بتبني النظم الإنتاجية التي غرسها المستعمر في زراعة المحاصيل النقدية وإردافها بإنتاج المحاصيل الغذائية والمرتبطة بنظم إنتاج الغذاء العالمي تم التحول التدريجي إلى زراعة المحاصيل الغذائية في دائرة الإنتاج الرأسمالي المنظم في مشاريع مؤسسات القطاع العام المروية والمطرية لتوفير فائض تجاري للتصدير والاعتماد على استيراد كميات العجز من بعض السلع الغذائية الدخيلة من الخارج لتلبية الطلب المتنامي في أسواق المدن في السودان، إلى جانب الحصول على المعونات الغذائية لمقابلة متطلبات النازحين واللاجئين من الغذاء في شتي أرجاء البلاد.

لم يجد صغار المزارعين الرعاية والاهتمام المطلوب من أجهزة الدولة المتخصصة في تنمية وتطوير القطاع الزراعي النباتي والرعوي التقليدي وتمكينه من توفير احتياجاته الذاتية من الغذاء الكافي والنوعي. وبالرغم من توسع الزراعة الرأسمالية على حساب الزراعة التقليدية والرعي البدوي إلا أنه كان للزراعة التقليدية والرعي المترحل مساهمات مقدرة في التنمية الاقتصادية بدون أي دعم مؤسسي أو تمويلي أو بحثية أو خدمات إرشادية إلا في حدود ضيقة للغاية.

تقوم الزراعة التقليدية على عاتق صغار المزارعين في حيازات صغيرة باستخدام الوسائل التقليدية من التقانات اليدوية والعمليات الفلاحية المتوارثة وتعتمد زراعة المحاصيل اعتماداً مباشراً على هطول الأمطار غير المستقرة والموسمية قصيرة الأمد.

٧. جهود تحقيق الحق في الغذاء

يواجه السودان موجات مستمرة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وحصار اقتصادي (1997-2017) أدى إلى إضعاف البنية الاقتصادية والمالية وقلل من إمكانات انسياب الاستثمار الخارجي والتعامل النقدي الخارجي واستيراد قطع الغيار للآليات الزراعية والتقانات المتطورة في مجال الزراعة.

مع بداية التسعينيات وتماشياً مع التوجه العالمي بدأت الدولة في تبني استراتيجيات الحد من الفقر بالتعاون مع المنظمات العالمية بتحقيق مستويات متواضعة من أهداف الألفية -2000 2015 ومحاولة تنفيذ أهداف استراتيجية التنمية المستدامة 2015-2030 بالعمل على تخفيض الفقر ومكافحة الجوع في نهاية الفترة. ويتطلب ذلك طاقات كبيرة من التمويل والقدرات المؤسسية من الصعب توفيرها في ظل الأزمات الاقتصادية القائمة، وعليه فإن امكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة بتحسين سبل عيش الأسر الصغيرة في الريف والمدن، تقوية ورفع قدرات تنظيمات المجتمع المحلية للأسر الصغيرة والمهمشة والعمل على وقف التدهور البيئي وتقليل الهجرة من الريف إلى المدن، بتوفير الخدمات وفرص العمل والاستثمارات بين الأقاليم بعدالة وتعزيز فرص المساواة بين الجنسين تكون من التحديات الجسيمة والتي يصعب تحقيقها بنهاية العام 2030.

باءت جهود الدولة في تنفيذ برنامج النفرة الخضراء فى العام 2006، وفي تقديم مفهوم القرية كمركز نموذجى للتنمية في الريف وتأهيل المزارع النوعي بتحويله من مزارع ينتج للكفاف إلى مزارع تجاري ينتج للسوق. اعتمد تنفيذ برنامج النفرة الخضراء على الخطة التنفيذية للنهضة الزراعية الأولى والثانية (-2008 2011) و(2012-2016) لمساندة صغار المنتجين في القطاع الزراعي والحيواني. وكان من أسباب عدم تنفيذ البرناج ضعف توفير التمويل الكافي لاستنباط واستخدام التقانات الملائمة للبيئة، وتقديم التمويل الريفي لصغار المزارعين في القطاع التقليدي والذي يعتمد على الزراعة الإيكولوجية بالأمطار وتكامل الزراعة بين إنتاج المحاصيل الحقلية والإنتاج الحيواني والغابي بغرض المحافظة على الموارد الطبيعية. ونظراً لتعثّر برامج النهضة لعدم توفر التمويل الكافي ولطموحها وعدم واقعيتها في كثير من الحالات تم استبدالها بالخطط الخمسية للإصلاح الاقتصادي في إطار الاستراتيجية الربع قرنية (2007-2031). وفي العام 2011 وبانفصال الجنوب أعلنت الحكومة برنامج الإنعاش الاقتصادي (2012-2014) والبرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي (-2015 2019) بهدف إصلاح الاقتصاد الكلي كان نتيجة ذلك التغافل أيضاً عن برامج تنمية صغار المنتجين في القطاع الزراعي.

٨. استيراد القمح

تقوم الدولة باستيراد القمح والدقيق استناداً إلى ما كانت توفره من العملات الصعبة من صادرات البترول خلال الفترة -2000 2011، ومن صادرات الذهب بعد العام 2011. يستورد السودان حالياً مليون طن من القمح بقرابة 2 ملياري دولار سنوياً. وتقوم الدولة بدعم سعر الخبز ودعم سعر إنتاج القمح بأعلى من السعر العالمي. ورغماً عن ذلك لم تستطع سياسات دعم القمح المحلي تحفيز المزارعين لزيادة الإنتاج الزراعي من محصول القمح ربما يرجع ذلك لعدة عوامل متداخلة منها: تكلفة الإنتاج، العوامل البيئية (درجة الحرارة)، مشكلات الري لإنخفاض منسوب النيل في فصل الشتاء. تستنفذ سياسة استيراد القمح ودعم إنتاجه محلياً مبالغ جمة تمثل عبئاً إضافياً على فاتورة الغذاء لصغار المنتجين والمستهلكين في السودان.

٩. برامج الحماية الاجتماعية وشبكة الأمان الاجتماعي

تنفذ الحكومة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني عدداً محدوداً نسبياً من برامج التكافل الاجتماعي والتي تغطي نسبة متواضعة للغاية من الشرائح الفقيرة في المجتمع، ولا تلبي الجزء اليسير من متطلبات الفئات المستهدفة من الحاجات الأساسية لمقابلة الطلب على الغذاء والمياه النقية، وعلى خدمات التعليم والرعاية الصحية وخدمات العلاج العام في المستشفيات ووحدات الرعاية الصحية الأولية، وبرامج الأمومة الآمنة والطفولة السليمة.
تشمل برامج التكافل:

- **مشروعات الدعم الاجتماعي بهدف تقديم الدعم النقدي للأسر الفقير والمحتاجة،**
- **صندوق التنمية المجتمعية بهدف توفير متطلبات المتأثرين في مناطق النزاعات والجفاف والمناطق الأقل نمواً في مرحلة التعافي وتمويل مشروعات التنمية المحلية،**
- **صندوق الزكاة بهدف المساهمة في شبكات الأمان الاجتماعي الحكومية والمجتمعية،**
- **برامج دعم الأسر المتواجدة في المناطق الريفية،**
- **برامج مبادرات المجتمع التنموية بالتعاون مع وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية لتحسين نوعية الحياة لسكان الريف وتوفير احتياجاتهم الأساسية في مجال مياه الشرب.**

١٠. تشخيص أوضاع تأمين الحق في الغذاء في السودان

أدى تبني سياسات التحرير الاقتصادي الجزئي في العام 1992/93 وسياسات الإصلاح الاقتصادي (فى 2012 إلى رفع الدعم التدريجي عن السلع الغذائية من السكر والألبان المستوردة والمحروقات ومدخلات الإنتاج. كما كان لتخفيض أسعار الصرف المستمرة تبعاتها المتراكمة على زيادة أسعارالغذاء وتكاليف المعيشة بنسب عالية. وقد تفاقمت تلك الأوضاع بتدهور الاقتصاد العالمي وانكماشه والأزمات المالية المصاحبة في الفترة 2007-2009. تأثر السودان بالأزمة العالمية والتي انعكست في ارتفاع أسعار السلع الغذائية المحلية والمستوردة وارتفاع أسعار المحروقات والتي تلعب دوراً كبيراً في توزيع وتخزين وتبريد السلع من خلال إمداد أجهزة التوليد الحراري للكهرباء، وبالتالي تضررت المجتمعات خاصة المستهلكة لتلك السلع بالمدن من جراء ارتفاع أسعار الغذاء والمحروقات. مما كان لها آثار سلبية متوالية تمثلت في عدم استقرار أسعار السلع الغذائية والنفطية، تقلص تحويلات المغتربين السودانيين وصعوبة توفر النقد الأجنبي لمقابلة استيراد السلع الغذائية الأساسية وأهمها القمح وانخفاض القوى الشرائية للأسر وتدني الأوضاع التغذوية في بعض المناطق بالبلاد (عبدالرحمن، 2015).

يشير المسح الإحصائي للأسرة في العام 2010 وهو المسح المنشور حتى تاريخه إلى أن بنود الأسرة الغذائية تتكون من 14 مجموعة غذائية أو أكثر قليلاً وهي الخبز والحبوب، اللحوم، الأسماك، المأكولات البحرية، الحليب، الجبن، البيض، الزيوت والدهون، الفواكه، البقوليات، السكر، المربي والحلويات ومواد غذائية أخرى، القهوة، الشاي، الكاكاو، والمياه والمشروبات والوجبات في المطاعم والمقاهي. الجدول أدناه يوضح السلة الغذائية للفرد في اليوم في السودان (جدول 1).

يتضح من الجدول ارتفاع نسبة الاعتماد على استهلاك الحبوب والخبز بنسبة 66% من إجمالي السعرات الحرارية، يليه استهلاك البقوليات واللحوم واللبن والبيض والسكر والزيوت والشحوم بنسب قليلة. يؤشر المسح القومي للبيانات الأساسية للأسرة إلى اختلال مستوى توازن التنوع الغذائي للأسرة السودانية وذلك لتركيز أنفاق الأسر على استهلاك النشويات والزيوت والسكر بنحو 50% من جملة إنفاقها ومن ثم الإنفاق على البقوليات بنسبة 17.1%، واللحوم بنسبة 14.3%.

يقع العبء الأكبر لزيادة أسعار الغذاء على عاتق الفقراء والموظفين والعمال ولم تنجح المعالجات الموقته برفع الأجور وتقديم التعويضات الرمزية على تخفيف آثار التضخم الرازحة عن كاهل الفقراء والذين بلغت نسبتهم 54% من إجمالي السكان وفق مسح المركز القومي للإحصاء في العام 2010.
تشير مؤشرات ومعايير تأين الغذاء واستخدامها كمؤشر مقياسى لتحديد مستوى تعرض السكان للجوع وسوء التغذية في السودان إلى مجموعة من الظواهر أهمها:

- **حدوث مجاعات وفجوات غذائية خلال الفترة 1980 - 2015 بسبب نقص الإنتاج الناجم عن موجات الجفاف المتكررة والنزاعات الأهلية التي قللت من المساحات المزروعة والمنتجة، وبالتالى تغيرت نسب توزيع الدخل لغير صالح الشرائح المنتجة للغذاء في المناطق التقليدية المعتمدة على الأمطار. كما أدى النقص في الغذاء إلى ارتفاع أسعاره وبالتالى على أثّر القدرة الشرائية للمستهلك عبر القطر.**
- **وجود 33% من السكان في مناطق هامشية يعانون من الجوع الهيكلى. هذة النسبة تزيد بين الأسر التي تعولها النساء (37%) عن الأسر التي يعولها الرجال (31%) (المركز القومي للإحصاء للعام 2010).**
- **زيادة أسعار الغذاء إلى أكثر من 40% في المدن والريف، ما فاقم من ارتفاع مستوى إنفاق الأسرة على الغذاء والمقدر بنحو 67% من إجمالي صرف الأسرة على السلع والخدمات الأساسية.**
- **ضعف الدخول وضعف القدرة الشرائية للسكان**

الجدول رقم (١): السلة الغذائية للفرد في اليوم حسب المجموعات الغذائية الرئيسية في العام ٢٠٠٩.

المجموعات الغذائية	المحتوي الغذائي	القيمة		
	كيلو سعر حراري	٪	جنيه سوداني	٪
الإجمالى	٢٤٠٠	١٠٠,٠	٢,٢٧	١٠٠,٠
الحبوب والخبز	١٥٩٨	٦٦,٦	٠,٧٧	٣٤,١
اللحوم	٥٩	٢,٥	٠,٣٢	١٤,٣
الأسماك	٥	٠,٢	٠,٠٢	١,٠
اللبن والبيض	٥٣	٢,٢	٠,١٩	٨,٣
الزيوت والشحوم	٢٢١	٩,٢	٠,١٧	٧,٤
الفواكه	٣٣	١,٤	٠,٠٦	٢,٥
البقوليات	١٣٥	٥,٦	٠,٣٩	١٧,١
السكر	٢٩٠	١٢,١	٠,١٩	٨,٣
أخرى	٤	٠,٢	٠,٠٥	٢,٣
الشاي والقهوة	٠	٠,٠	٠,١٠	٤,٥
المياه والمشروبات	١	٠,٠	٠,٠١	٠,٣

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠١٠م.

وخاصة الفقراء للحصول على حصص كافية من الغذاء (الحبوب، الخضر والفاكهة، منتجات اللحوم والبيض والألبان والأسماك) (NAIP, 2015)

- **انخفاض كمية المتناول من السعرات الحرارية إلى أدنى من المعدلات العالمية. تأرجحت الكميات المتناولة بين 1800-2400 كيلوسعرة حرارية خلال 2015-1992 وفق الحالة الاقتصادية والاجتماعية في السودان وبسبب انتشار النزاعات الأهلية وصعوبة توفير متطلبات الفرد من المعونات الغذائية لارتفاع تكاليف المساعدات الغذائية وانخفاض مساهمات الدول المانحة (NAIP, 2015).**
- **ارتفاع نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية إلى أكثر من (38.7%) من إجمالي الأطفال في المناطق الريفية مقارنة بـ 35.3% في المناطق الحضرية (Sudan zero hunger strategic review, 2017).**
- **وجود نحو نصف مليون طفل يعانون من نقص الغذاء الحاد وفق مؤشرات سوء التغذية بين الأطفال كدليل على مستوى التغذية العامة في البلاد. ارتفع مؤشر حالة نقص الغذاء الحاد (GAM) إلى 16.4% وهو أعلى عن معدل الطوارئ العالمي المسجل بـ 15% (Sudan zero hunger strategic review, 2017)**
- **وجود نحو مليوني طفل يعانون من التقزّم سنوياً حيث تصل نسبة التقزّم نحو 35% وهي أكثر مشاكل التغذية تحدياً في السودان Sudan zero hunger strategic review, 2017))**

١١. تشخيص اوضاع السيادة الغذائية في السودان

تشير نتائج تشخيص أوضاع السيادة الغذائية في السودان على ضعف سيطرة صغار المنتجين على وسائل الإنتاج المحلي للغذاء وتوزيعه واستهلاكه، كما تبين صعوبة استيراد السلع الغذائية من الموارد الذاتية والاعتماد على المساعدات الغذائية الخارجي لتوفير متطلبات الإغاثة. وتتداعى أوضاع السيادة الغذائية أكثر بسبب لجوء الدولة إلى انتهاج سياسة توزيع الأراضي الزراعية للمستثمرين من خارج البلاد والذين استحوذوا على مساحات كبيرة منها بدون استثمار مباشر أو عائد مجزٍ للاقتصاد القومي أو للاقتصاد الأسري للمجتمعات المحلية التي تقطن في مناطق الحيازات المستثمرة. أجازت الحكومات قانون الاستثمار في السودان في السبعينيات وأعادت تجديده في العام 2007 و2013. بموجب هذا القانون يستفيد المستثمر من الدول العربية والدول الأخرى من فرصة الحصول على الأراضي الزراعية والتعدينية وغيرها. وقد استطاع القطاع الخاص في بعض الدول العربية النفطية وغير النفطية من الحصول على بعض الأراضي الزراعية والتي تقدر مبدئياً بنحو 580 الف هكتار. شملت الدول المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، المملكة الأردنية الهاشمة، قطر وليبيا واليمن ومصر. ولم يكن لبعض الاستثمارات المنفذة في إنتاج القمح والأعلاف الخضراء أي أثر يذكر على الأمن الغذائي المحلي.

١٢. السيطرة على وسائل الإنتاج المحلي للغذاء

يتركز الإنتاج المحلي للغذاء على محاصيل الحبوب الخشنة وأهمها الذرة الرفيعة والدخن في القطاع المطري الآلي والتقليدي وعلى الذرة الرفيعة والقمح في القطاع المروي. يعتبر محصول الذرة الرفيعة المحصول الغذائي الرئيسي في المناطق الريفية في السودان، وتكثر زراعته في أواسط وشرق البلاد. والآن زادت أهمية المحصول بسبب استخدامه في تغذية الحيوان وصناعة مواد النشاء، وإمكانية استخدامه في إنتاج الوقود الحيوي. محصول القمح يقع في المرتبة الثانية بعد الذرة حيث ارتفعت كميات استهلاكه خاصة في المدن بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني وتزايد الهجرة من الريف إلى المدن وتغير النمط الاستهلاكي. محصول الدخن هو المحصول المفضل لدى سكان غرب السودان وبعض مناطق شرق السودان، وتتم زراعته تقليدياً في الأراضي الطينية والرملية في المناطق الجافة تحت الأمطار وفي مساحة محدودة تزرع بالفيضان في منطقة طوكر بشرق السودان. أما محاصيل الذرة الشامية والأرز فهي من المحاصيل المحدودة التي أدخلت حديثاً إلى منطقة جنوب كردفان (الذرة الشامية) والنيل الأبيض (الأرز) على التوالي.

تشير إحصاءات وزارة الزراعة إلى زيادة مساحات المحاصيل المزروعة في القطاع المطري من نحو 6 ملايين هكتار إلى نحو 21 مليون هكتار خلال الفترة 2018-1990 لضمان الحصول على كميات وافرة من الحبوب الغذائية في إطار عدم انتظام هطول الأمطار كمًّا وتوزيعاً. تتباين مستويات الإنتاج الغذائي بين الولايات، فهي في مستوى مقبول في ولايات إنتاج الزراعة المروية والزراعة الآلية المطرية للقطاع الخاص. وهي في وضع مقلق في مناطق الزراعة التقليدية المطرية لصغار المنتجين خاصة في ولايات البحر الأحمر ودارفور وشمال وغرب كردفان.

يعاني الاقتصاد الغذائي من نقص في حصاد محاصيل الحبوب الغذائية الرئيسية. قدر النقص من حصاد القمح بنحو 96 الف طن في العام 2011 بنسبة لاتقل عن 20% من إجمالي الإنتاج فى مشروع الجزيرة (ضو البيت، 2015).

١٣. السيطرة على الموارد الذاتية لاستيراد السلع الغذائية الأساسية

يواجه الميزان التجاري الزراعي عجزاً مستمراً بسبب ضعف الصادرات الزراعية في توفير العائد الكافي من العملات الصعبة لتلبية متطلبات استيراد السلع الغذائية والمدخلات الزراعية. تتكون الصادرات الزراعية من المحاصيل النقدية والغذائية والثروة الحيوانية. وقد بلغ متوسط عائد الصادرات الزراعية نحو 1255.73 مليون دولار أمريكي في الفترة 2015-2011. يتضح تزايد الصادرات الزراعية بعد العام 2011 و 2012 وذلك لتعويض نقص عائدات صادرات البترول بعد انفصال الجنوب.

يستورد السودان العديد من المنتجات الغذائية أهمها القمح والدقيق، العدس والأرز، الألبان الجافة، السكر، بعض منتجات اللحوم والأسماك، الشاي والبن، وقد بلغت قيمة الواردات الغذائية نحو 213796 مليون دولار أمريكي في المتوسط، خلال نفس الفترة.

الميزان التجاري الزراعي لا يصب في مصلحة الصادرات الزراعية حيث يسجل عجزاً متواصلاً رغم انخفاضه في السنوات التي تلت 2013. ارتفعت مساهمة الصادرات الزراعية بالنسبة للواردات الزراعية من 38% إلى 79% خلال الفترة قيد الدراسة.

السودان يعتمد اعتماداً كاملاً على استيراد القمح من الخارج بسبب تغيير النمط الغذائي بإدخال القمح بواسطة المعونة الأمريكية في الستينيات. لم تفد الشعارات السياسية المتبناة وأهمها شعار أن «نأكل مما نزرع» و شعار «من لا يملك قوته لايملك قراره» والذي يكرس مفهوم السيادة الغذائية رغم قيام الدولة بتجميع الجهود الشعبية والمالية المحلية المتاحة لزراعة القمح وتحقيق الاكتفاء الذاتي منه في أوائل التسعينيات.

عادت الحكومة إلى دعم إنتاج القمح بعد أن تخلت عن سياسة الإنتاج المكلف للقمح واعتمادها على استيراد القمح مع ظهور فائض في النقد الاجنبى من إيرادات صادرات البترول وتوزيعه مدعوماً للمستهلك في الفترة 2011-2000 انحصر عائد البترول في استيراد القمح وسلع غذائية أخرى مدعومة للمستهلك. ولم تتم الاستفادة من عائدات النفط وتدويرها في الإنتاج الزراعي واستثمارات الأمن الغذائي.

لا تزال الدولة تعاني من صعوبة في توفير النقد الأجنبى بعد انفصال الجنوب ونقص عائد البترول، ولم تكفِ إيرادات تنقيب الذهب الأهلي السائد في شتى بقاع السودان من توفير النقد الأجنبي المطلوب لاستيراد القمح المدعوم.

١٤. الاعتماد على المساعدات الغذائية والإغاثة في حالات الكوارث الطبيعية والنزاعات

بلغت المساعدات الغذائية التي يقدمها برنامج الغذاء العالمي وحوالي 70 منظمة طوعية في السودان 153 مليون طن في المتوسط بقيمة 177.3 مليون دولار في 2012 - 2016 (مكتب الشؤون الإنسانية في السودان، 2016). حصل ما يقارب من 5-6 ملايين نازح ولاجئ على المساعدات الغذائية كما قدم البرنامج والعديد من المنظمات الطوعية المساعدات الغذائية للسكان الذين يعانون من عدم الأمن الغذائي المرحلي في الولايات الهامشية والتي تعاني من النزاعات والجفاف والتدهور البيئي.

١٥. سياسات حيازة الأراضي وتشجيع الاستثمارالزراعي للقطاع ا لخاص الأجنبى

النزاعات على الأراضي من الأسباب الرئيسية لتصاعد وتيرة الصراعات والتوتر حول السيادة الغذائية باعتبارها من عوامل إنتاج الغذاء الرئيسة في السودان. برزت النزاعات بين المستثمرين وبين الأهالي المستوطنين في مناطق التوسع الاستثماري الزراعي في الآونة الأخيرة بموجب قانون تشجيع الاستثمار المعدل للعام 2013 والنشاط المحموم للحصول على الأراضي الزراعية من قبل المستثمرين من خارج البلاد.

توزيع الحيازات الزراعية في السودان محكوم بقوانين عرفية ورسمية وقد تكون متداخلة أو متضاربة في بعض الأحيان. اعتمدت القوانين العرفية لتوزيع الأراضي على مبادئ التقاليد القبلية تحت إشراف قياداتها الأهلية من المشائخ والعمد والسلاطين، وهي تقوم على مبدأ الانتفاع وإشاعة استخدام المراعي والغابات بالتوافق بين القبائل وداخل القبيلة. أما قوانين توزيع الحيازات الرسمية، فقد اعتمدت على قانون 1925 وقانون 1970 للأراضي غير المسجلة، وقانون الحكم المحلي الذي فك سلطات القيادات الأهلية في توزيع الحيازات، وقانون 1984 والخاص بالمعاملات المدنية وتعديلاتها في 1991 و1993 وهو يحظر أي فعل قانوني ضد الحكومة في حالة تصرفها في توزيع الأراضي للمصلحة العامة.

لا تزال مسألة حيازة الأراضي في السودان من المسائل الشائكة والتي لم تجد حلاً بعد. أدرجت قضايا الأراضي ضمن بنود اتفاقية السلام الشامل بين الشمال والجنوب في العام 2005، حيث اتفق الجانبان على إنشاء مفوضية للأراضي ومفوضيات أخرى في الولايات بهدف تنظيم توزيع الحيازات بين المنتفعين بعدالة تسمح لهم بحقوق استخدام الأراضي بعقود إيجار طويلة الأمد. حتى الآن لم يتم إنشاء مفوضيات للأراضي إلا في دارفور. بعض الولايات توصلت إلى صيغ توافقية مع الأهالي سميت باتفاقية الرضاء يتم بموجبها تنازل الأهالي عن حقوقهم العرفية في الحيازات الموزعة للمستثمرين العرب وغيرهم مقابل الحصول على بعض الخدمات الإنتاجية والاجتماعية.

تبنت الحكومة السودانية سياسة تشجيع استثمارات القطاع الخاص العربي والأجنبى في المجال الزراعي باعتباره المخرج لأزمة الغذاء في السودان وفي المساهمة في تخفيف ضائقة الغذاء في الوطن العربي. استندت هذه السياسة إلى نداء الملك عبدالله ملك السعودية ونداء البشير رئيس جمهورية السودان. قامت الحكومة بتعديل قانون تشجيع الاستثمار الصادر في منتصف السبعينيات عدة مرات آخرها في العام 2013. تقدم الحكومة بموجب القانون التسهيلات والمزايا الاستثمارية للشركات والمستثمرين، منح حيازات الأراضي الزراعية بأسعار رمزية لفترات طويلة قد تصل إلى 99 سنة في بعض الولايات، الإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال ومن رسوم الصادرات لمدة خمس سنوات، ضمان حرية انتقال الأموال من دون قيود، إعفاءات جمركية على الآليات والمعدات المستخدمة في الإنتاج الزراعي.

أتاح قانون الاستثمار في السودان الفرصة للمستثمرين من الدول العربية والدول الأخرى الحصول على الأراضي الشاسعة والتي تقدر مبدئياً بنحو 580 ألف هكتار. تشمل الدول التي حازت الأراضي المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، المملكة الأردنية الهاشمة، قطر وليبيا واليمن. تستثمر الدول في زراعة القمح، الذرة الشامية، الأعلاف، والإنتاج الحيواني وقد واجه تطبيق القانون كثيراً من السلبيات منها تعارض منح تصاريح الاستثمار مع حقوق المواطنين في حيازة الأراضي المصرح لها نتج عنها ظهور النزاعات بين الأهالي والمستثمرين والحكومات المحلية في مواقع الاستثمار الممنوحة بسب اغفال حقوق وأوضاع المواطنين في ذلك القانون. لم تستفد الأيدى العاملة العاطلة من دخول تلك الاستثمارات لاعتمادها

على وسائل الإنتاج المميكن، كما أن الكميات التي تم توريدها إلى السوق الداخلي تعتبر متواضعة للغاية نظراً إلى توجيه الإنتاج إلى الصادرات. لم تستفد الدولة من قيمة إيجار الأراضي وهي رسوم رمزية وتدفع مرة واحدة ويستمر الإيجار لفترات طويلة، قد يستمر لأكثر من 30 عاماً على الأقل.

١٦. إشكاليات تحقيق الحق في الغذاء والسيادة الغذائية

اوفرة الغذاء من الإنتاج المحلي

تتمثل أبرز إشكاليات تحقيق الحق في الغذاء والسيادة الغذائية في السودان في التغيرات المناخية والتغيرات في السياسات الزراعية والعوامل الاقتصادية على النحو الآتي:

إشكالية الإنتاج: انخفاض مستوى الإنتاج الفردي من الحبوب إلى 133 كيلوجراماً مقارنة بمتوسط الاحتياجات الغذائية والمقدرة بنحو 145 كيلوجراماً للفرد وذلك بسبب تقلبات الأمطار

إشكالية مياه الري: عدم القدرة على استخدام كامل حصة السودان من اتفاقية مياه نهر النيل مع مصر بسبب سوء الإدارة والتنظيم والسياسات المتضاربة في القطاع المروي نتج عنها انخفاض المساحة المزروعة إلى الثلث تقريباً. اعتماد أكثر من 95% من المساحات المزروعة على الأمطار الموسمية الصيفية غير المنتظمة والتي تتعرض لدورات من الجفاف والفيضانات تؤدي إلى ضعف الإنتاج.

إشكالية أسعار الغذاء: أدى رفع الدعم الجزئي عن القمح والمحروقات والزيادات المتسارعة في أسعار السلع الغذائية وغير الغذائية الرئيسية بسبب تقلب سياسات سعر الصرف، إلى ارتفاع أسعار الذرة الرفيعة بحوالى 35% والقمح بنحو 50% خلال شهرين في 2013 وهي تزيد عن متوسط أسعار القمح في السنوات الأربع السابقة فقط بنسبة -200% 300% (الإحصاء المركزى وFEWS NET/FAMIS).

إشكالية التمويل الزراعي: تحجيم التمويل الزراعي لصغار المنتجين باعتبار أن التمويل الزراعي محفوف بالمخاطر. القطاع التقليدي المطري لا يحصل إلا على 1% من التمويل فقط (البنك الزراعي، 2010).

إشكالية تمويل الأبحاث الزراعية: قلة الإنفاق على البحوث الزراعية والتنمية، بالرغم من الموارد المالية الكبيرة التي جاءت إلى السودان من البترول خلال الفترة 2011-1999م الا أن الصرف على البحوث الزراعية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي ظل ضعيفاً بنسبة لا تتعدى 0.14%.

إشكالية النقص في الغذاء: ارتفاع نسب نقص ما بعد الحصاد للمحاصيل أثناء عمليات النقل والترحيل والتعبئة والتخزين بين -7% 10% لمحاصيل الحبوب وترتفع إلى 20% في حالة الخضر والفاكهة (البنك الزراعي ومنظمة الأغذية والزراعة العالمية،2011). يقدر النقص الغذائي أيضاً بسبب إصابات الحشرات بنحو 10% و الفئران بنسبة 6% أثناء التخزين (البنك الزراعي ومنظمة الأغذية والزراعة العالمية،2011).

إشكالية توزيع الأراضي الزراعية كما أشير عاليه يحكم توزيع الحيازات الزراعية في السودان بالقوانين العرفية والرسمية والتي تتداخل أحياناً. وسنّ حديثاً قانون تشجيع الاستثمار والذي أتاح الفرصة للمستثمر الأجنبى من الحصول على أراضٍ زراعية نتج عنه ارتفاع في حجم توزيع الحيازات للمستثمرين من خارج البلاد وحصول ذلك المستثمر على مساحات شاسعة بلغت 580 ألف هكتار. وقد صاحب ذلك تلكؤ بعض المستثمرين من مباشرة الاستثمار في الأراضي المصرح بها وبدون أي إجراءات ايجازية من قبل الدولة تجاه ذلك التلكؤ او استفادة المستثمر من الإنتاج الزراعي بدون عائد ملموس للاقتصاد القومي او الاقتصاد الأسري للمجتمعات المحلية في مناطق الاستثمار.

إشكالية تضارب تصديقات توزيع الأراضي الزراعية: تضاربت تصديقات توزيع الأراضي الزراعية للمستثمرين الأجانب مع استثمارات ومصالح المجتمعات المحلية التي تجاور الأراضي الممنوحة للمستثمرين وظهور النزاعات الحادة نتيجة تصاريح منح الأراضي.

١٧. السيادة الغذائية كمدخل وإطار للتغيير السياسي والاجتماعي ودور منظمات المجتمع المدني في صون الحق في الغذاء والسيادة الغذائية في السودان.

تعتبر حركة «لا فيا كامبسينا» وإعلان «نيالاني» أن مسألة قيام تنظيمات المجتمعات المدنية المحلية بالسيطرة على وسائل إنتاج وتوزيع الغذاء المحلي، مسار سياسي بديل لبناء وتمكين المجتمعات المحلية من تنظيم أنفسها بما يتيح لها تطبيق منهج الديموقراطية في صنع القرار وتعزيز قدراتها الذاتية على إنتاج الغذاء عن طريق الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية، التحكم في سياسات العمالة والإنتاج الزراعية والغذائية وصيد الأسماك والرعي واستخدامات الأراضي الملائمة للبيئة والتقاليد الثقافية لتلك المجتمعات. ترى حركة «لا فيا كامبسينا» أن تطبيق منهج الزراعة الإيكولوجية والسيطرة على عناصر الإنتاج والتسويق المحلي للغذاء بالاعتماد على المعرفة المحلية وإثرائها المعرفة العلمية التجريبية للزراعة الإيكولوجية والعمل بسلاسل القيمة القصيرة للمجتمعات المحلية هي الصيغة المثلى لتحقيق الحق في الغذاء وضمان السيادة الغذائية للغذاء.

١٨. دور منظمات المجتمع المدني حول الحق في الغذاء والسيادة الغذائية في السودان

تتخذ تنظيمات المجتمع المدني في السودان اشكالاً طوعية تنموية وخيرية تهدف بموجب قانون العمل الطوعى للعام 2006 إلى رعاية حقوق الإنسان وحماية المجتمع والمحافظة على حقوقه من الحريات الأساسية، وتقديم الخدمات له في مجال المساعدة الإنسانية، الإغاثة، درء الكوارث، وتحسين الأوضاع الصحية والتعليمية للفئات المستهدفة من صغار الأسر. يقدر عدد منظمات المجتمع المدني اليوم ما يقارب 5418 منظمة وطنية و97 منظمة أجنبية تعمل في مجالات الإغاثة، التنمية، السلام،

الصحة، البيئة والمجالات الاجتماعية والدعوية (أبوساس وأخرون، 2016 ومفوضية العون الإنسانى ووزارة الشئون الإنسانية 2018). هذه المنظمات تعمل منفردة أو بالتعاون مع منظمات أخرى وطنية وعالمية ووكالات الأمم المتحدة. تغطي أنشطة المنظمات توفير سبل كسب المعيشة، بناء القدرات، بناء البنى التحتية، الإنتاج البستانى والحيواني، وصيد الأسماك. أعمال كل منظمات المجتمع المدني والمنظمات العالمية الحكومية والطوعية يتم تنسيقها مع وزارة الشؤون الإنسانية وتسجيلها لدى مفوضية العون الإنساني الاتحادية وفق النظم والإجراءات واللوائح ومن ثم تسجيلها لدى مفوضية العون الإنساني بالولاية وتوقيع إتفاقيات فنية مع الوزارات المختصة.

تشارك منظمات المجتمع المدني في تنفيذ مفاهيم الحق في الغذاء والسيادة الغذائية من خلال مساهماتها في رفع الوعي الغذائي والتغذوى للأسر ومن خلال مداولاتها وبرامجها الاعلامية في توجيه الاهتمام نحو اوضاع الأسر المتضررة من التهميش وعدم حصولها على حقوقها الأساسية من الرعاية الصحية والتعليمية والتنموية. تهتم منظمات المجتمع المدني أيضاً بتنويع مصادر دخل الأسر الريفية الفقيره بتشجيعها على الاستثمار في مشاريع إنتاجية صغيرة مدرة للدخل تأخذ في اعتبارها تكامل الإنتاج النباتي والحيواني وفق نظم الزراعة الإيكولوجية.

تهتم تنظيمات المجتمع المدني بتعزيز دور المرأه في المجتمع المحلي وفي زراعة الحديقة الخلفية (الجبراكة) وتربية الماعز والضأن والدواجن في تلك الجبراكة كما تساعد المنظمات في توفير مصادر الحصول على الماء النقي للشرب في مواقع قريبة وبجهد سهل، ما يمكن المرأة من جلب المياه وتوزيعها على العمالة الأسرية في المزارع في فترات الذروة خاصة في أوقات الحصاد. تساهم منظمات المجتمع المدني في تكوين الصناديق الدوارة لتمويل عمليات الإنتاج الزراعي والصناعات المحلية الصغيرة وتوفير احتياجات الأسرة من مدخلات الإنتاج والسلع الاستهلاكية من الأسواق المحلية في مختلف مراحل الإنتاج الزراعي الإيكولوجى.

١٩. تجارب ومبادرات مؤسسات المجتمع المدني الطوعى حول الحق في الغذاء والسيادة الغذائية

مفهوم الحق في الغذاء والسيادة الغذائية غير متعارف عليه وسط تنظيمات المجتمع المدني في السودان بالمعنى المستهدف من قبل حركة «لا فيا كامبسينا» وإعلان «نيالاني» رغم مساهمة العديد من المنظمات الوطنية في الزراعة الإيكولوجية بطريقة أو بأخرى مع المنظمات الدولية مثل منظمات الأمم المتحدة العاملة منها برنامج الأمم المتحدة للإنماء، منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد) ومنظمات التعاون الدولي التابعة لبعض الدول مثل اليابان (جايكا) وبعض المنظمات الخيرية العالمية الأخرى. وعليه لابد من تعبئة تنظيمات المجتمع المدني لنشر مفهوم الحق في الغذاء والسيادة الغذائية وخاصة بتبني منهج الزراعة الإيكولوجية.

وفضلاً عن ذلك، فإن هنالك الكثير من الحالات الدراسية الناجحة رغم محدوديتها والتي يمكن أن تؤسس لاتخاذ منهج الزراعة الإيكولوجية مدخلاً لتحقيق الحق في الغذاء والسيادة الغذائية في السودان. في ما يأتي بعض الأمثلة لتلك الحالات:

١. مشروعات منظمات المجتمع المدني مع بعض الوكالات والمنظمات العالمية في القطاع الزراعي

تركزت نشاطات منظمات المجتمع المدني في تمليك صغار المنتجين وسائل الإنتاج الأساسية بتوفير وتوزيع التقاوي والمعدات الزراعية اليدوية لزراعة المحاصيل الغذائية الرئيسية، مشاركة منظمات طوعية عالمية (بلان سودان واكشن براكتيكال) في بناء قدرات المجتمع والعمل على تحسين سبل كسب العيش وتدريب النساء على التصنيع الغذائي والصناعات اليدوية ومشاريع مدرّة للدخل، وتدريب الشباب في أعمال اللحام والكهرباء، والإرشاد الزراعي؛ مشاركة منظمات الإغاثة الطوعية الإسلامية في تقديم برامج التدريب والخدمات والمدخلات لمحاصيل الخضر خاصة للنساء؛ وفي برامج جمع ونثر بذور المراعي، توزيع المجترات الصغيرة للأسر، تطعيم الحيوانات والتدريب على الخدمات البيطرية الأولية، توزيع عربات يجرها الحيوان لترحيل الإنتاج، تكوين وتدريب جمعيات صيادي الأسماك وتوفير مراكب الصيد ومبردات حفظ الأسماك والتدريب على تجفيف الأسماك، وتحسين طرق التسويق والترحيل للأسماك عبر قنوات تسويقية قصيرة محلية. غير أن الشاهد لتلك الخدمات أنها محدودة للغاية بين المجتمعات المحلية وكانت استفادة النساء بنحو 55% إلى 60% من إجمالي المستهدفين.

٢. مشروعات تأهيل تنظيمات المجتمع المحلي في محمية الدندر بالمناطق الشرقية الجنوبية من السودان

تبلغ مساحة محمية الدندر للحيوانات البرية نحو أكثر من مليون هكتار، وفيها مياه جارية مستديمة وهي مسجلة ضمن قائمة التنوع الحيوي لليونسكو وموقع الرامسار في 2005. تستقبل المحمية سنوياً تحركات موسمية للرعاة ومواشيهم من مناطق البطانة بشمال السودان للرعي وتتعرض لخطر الحرائق العشوائية والقطع الجائر للغابات والرعي الجائر للمراعي والأعلاف. استهدف برنامج تنمية محمية الدندر في المرحلة الأولى (2004-2000) وفي المرحلة الثانية (2015-2012) تقليل تهديدات التدهور البيئي والموارد الطبيعية في المحمية والعمل على تنمية التنوع الحيوي وإعاشة المجتمعات المحلية بالمحمية.

اعتمد مكون تنمية معاش المجتمعات المحلية على نشر الوعي البيئي والصحي، إنشاء لجان تنمية المجتمع في 25 قرية ودعمها من صناديق التمويل الدوار لصغار المنتجين للانخراط في مشروعات صغيرة شملت إدخال بدائل استخدام الطاقة الحيوية من غاز البوتان السائل، طلمبات الشرب في القرى، إقامة مشروعات مدرة للدخل باتباع نظم الزراعة الإيكولوجية، تسويق المحاصيل الغذائية والنقدية، رفع قدرات أعضاء لجان تنمية القرى في المحاسبة البسيطة، إنشاء المشاتل، إدخال تقانات الزراعة الإيكولوجية، إنتاج مناحل العسل، إدخال نظم التمويل والسلفيات الريفية والتدريب على إدارة المزارع والتسويق المحلي. استطاع المشروع تنفيذ عدد من المكونات في مجال تطوير الإدارة المجتمعية والتحكم في مساقط المياه وتقليل انتشار الحشائش

الضارة والمعدية في البرك المائية، إنشاء نقاط مياه للشرب خارج المحمية لتقليل تزاحم الحيوانات داخل المحمية وخلق التنافس بين الحيوانات البرية والمواشي الآتية من خارج المحمية. إدخال نشاطات إعاشية مختلفة للمجتمعات داخل وحول المحمية تشمل إنتاج المحاصيل الغذائية للحبوب، الخضر والفاكهة، صيد الأسماك، إنتاج عسل النحل، والأعمال اليدوية الفلكلورية، زراعة أشجار الغابات، ومشروعات تسمين الأغنام من الماعز والضأن.

٣. مشروع إعادة تعمير غابة النبق المتدهورة في ولاية جنوب كردفان

بدأ مشروع إعادة تعمير غابة النبق المحجوزة بمنطقة جنوب كردفان في العام 2004، والتي تعرضت للقطع الجائر والتدهور البيئي، بنشر الوعي البيئي للمجتمع المكون من 500 أسرة (4000 نسمة) حول القيمة الاجتماعية والاقتصادية للبيئة والموارد الطبيعية والغابات وإنتاج الأصماغ. أدخل المشروع نظام الزراعة البيئية باعتباره مدخلاً لرفع القدرات الاقتصادية للمجتمعات المحلية في الغابة، كما أدخل زراعة أشجار الأكاسيا في 2000 هكتار بواسطة المجتمع المحلي والقطاع الخاص الصغير لتلك المجتمعات في القرى. استطاع المشروع زيادة أعداد الأسر الزراعية وزيادة مساحات حيازاتهم من 55 أسرة فقط قبل المشروع إلى 350 أسرة تمثل 70% من مجموع الأسر في المنطقة. قام المشروع بتوزيع حيازات زراعية تراوحت بين 0.3 و 0.6 هكتار للأسرة لزراعة المحاصيل الغذائية والنقدية داخل وخارج الغابة. ساهم المشروع في زراعة أكثر من 2000 هكتار بأشجار الأكاسيا لإنتاج الصمغ، وزراعة محاصيل الحبوب البقولية، الحمص، السمسم، الفول السوداني، الذرة الشامية، والكركديه. استطاع المشروع أيضاً زيادة إنتاجية محصول الفول السوداني بنسبة 46%، السمسم بنسبة 50%، بذر البطيخ بنسبة 40% والحمص بنسبة 40%، وزيادة إجمالي دخل المزارع الكلي بحوالى 145%. صاحب ذلك تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأعلاف التي تم استخلاصها من مخلفات المحاصيل وشجيرات الغابات لمقابلة احتياجات الثروة الحيوانية لتلك الأسر.

٤. مشروع تأهيل صغار المنتجين في وحدة أبو حراز بمحلية شيكان بولاية شمال كردفان

شارك في تنفيذ البرنامج: جامعة كردفان، جمعية حماية البيئة السودانية، مجتمع الكوثر للتنمية ومجتمع أم سدر للخدمات وخدمات التنمية الألمانية (DED).

أهداف المشروع:
تحسين الاعتماد على الذات بتقليل مستويات الفقر في المنطقة
اعتبار منظمات المجتمع المدني المسؤولة عن بناء القدرات في مجال تخطيط المشروعات، تقديم خدمات إنتاج الغذاء الكافي والنوعي وتوزيعه، التدريب على إعداد وحفظ الأطعمة، المحافظة على البيئة المحلية، المكافحة المتكاملة للآفات،
تنوع المحاصيل وممارسة الزراعة الحافظة، تكوين الأسواق المحلية وربطها بالأسواق القريبة في المنطقة والمحلية والولاية، إقامة وسائل التخزين المناسبة.
تكامل الزراعة والغابة بزراعة المحاصيل الحقلية والبستانية وتربية الحيوانات ورعيها في المراعي والغابات القريبة.
نتائج المشروع:
زيادة الإنتاج بنسبة 40%-20% بالرغم من مخاطر الآفات من الجراد وضعف إنبات بادرات محصول الدخن،
زراعة أشجار الغابات خاصة أشجار الأكاسيا لإنتاج الصمغ العربي.
زراعة جنائن الخضر في القرى.
تكوين تنظيم مجتمعي لمكافحة الزحف الصحراوي في القرى وزراعة الأحزمة الشجرية الواقية ضد التصحر حول القرى ونقاط مياه الشرب.
تدريب النساء على أعمال صناعة المربات وإنتاج عسل النحل.
تكوين صناديق التمويل الدوارة لتمويل الزراعة، الإنتاج الحيواني.
تصنيع الأغذية.

٥. مشروعات الزراعة المتكاملة في السودان

فى يونيو 2018 اكتملت كافة الترتيبات لإنفاذ مشروع الزراعة المتكاملة في السودان بتكلفة كلية قدرت بنحو 47.5 مليون دولار بشراكة بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) وحكومة السودان لمدة ست سنوات. يستهدف المشروع صغار المزارعين في المجتمعات الريفية الفقيرة المعتمدة على الزراعة المطرية الإيكولوجية للمحاصيل التقليدية، تربية الحيوان والأنشطة الغابية ومنها إنتاج الصمغ العربي. يتوقع أن يستفيد نحو 27 ألف مستهدَف في 129 قرية في 13 محلية من محليات معظم الولايات وفي مقدمتها ولايات سنار وكردفان.

بنيت استراتيجية المشروع على نشر التجارب الناجحة لمشروع تطوير التقاوي بكردفان ومشروع دعم صغار المنتجين بسنار والتوسع فيهما ليضما أسراً ومجتمعات جديدة في القطاع المطري الإيكولوجى التقليدي وتحويلها إلى الزراعة بمفهوم تجاري. يستهدف المشروع أيضاً مقدمي الخدمات والمدخلات الزراعية في القرى والمدن، ويعمل على ربط صغار المزارعين بمؤسسات التمويل الأصغر وتجار المحاصيل لضمان حصولهم على أسعار مجزية لمنتجاتهم. ويتوقع لتنظيمات المجتمع المدني القيام بدور جوهري ورئيسي في المشروع.

٢٠. الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

- **السودان عضو في المواثيق والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والمرأة والطفل.**
- **للسودان إصدارات دستورية وتشريعية وقانونية تنص على حقوق الإنسان والمرأة والطفل، ولا يوجد نص واضح ومحدد حول الحق في الغذاء والسيادة الغذائية.**
- **الأهداف العامة لاستراتيجيات وخطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان تنص على تحقيق الأمن الغذائي، ولا تنص على تحقيق الحق في الغذاء والسيادة الغذائية .**
- **تبني سياسة التحرير الاقتصادي في بداية التسعينيات أعطى دوراً أكبر للقطاع الخاص باعتباره الأقدر على إدارة المناشط الاقتصادية بكفاءة وتجاهل قضايا صغار المنتجين ودورهم في تحقيق الحق في الغذاء والسيادة الغذائية.**
- **تضارب سياسات الدولة والخاصة بتحقيق النمو الرأسي للاقتصاد وسياسات منظمات المجتمع المدني والخاصة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازية. سياسات النمو الاقتصادي تأخذ منحى آحادياً لزيادة الدخل القومي بغض النظر عن عدالة توزيعه بين المواطنين، بينما سياسات التنمية الاقتصادية تأخذ في اعتبارها زيادة قدرات الأفراد والمجتمعات الذاتية للعمل، وزيادة الدخل وتحقيق الحق في الغذاء والسيادة الغذائية.**
- **من نتائج سياسات الدولة الراهنة استنزاف الموارد الطبيعية خاصة الموارد الناضبة وتوجيهها نحو توليد سلع للصادرات بدون المحافظة عليها.**
- **شملت سياسات التوسع الزراعي في الأراضي المطرية إنتاج المحاصيل الغذائية الأساسية في القطاع الخاص وإهمال دور صغار المنتجين في زراعة المحاصيل الغذائية الأساسية والمحافظة على السيادة الغذائية في البلاد.**
- **شملت سياسات التوجه الزراعي أيضاً توزيع الأراضي للمستثمرين من القطاع الخاص العربي والأجنبى تحت مظلة قوانين تشجيع الاستثمار والتي أثارت كثيراً من النزاعات بين المستثمرين والأهالي حول ملكية الحيازات الزراعية وأهلية وعدالة توزيعها وتخصيصها للمستثمر الأجنبي.**
- **حصر مفهوم الحق في الغذاء في نطاق محدود وهوالتركيز على مفهوم الإكتفاء الذاتي، بتوفير احتياجات البلاد من سلع حبوب الذرة الرفيعة والدخن من الإنتاج المحلي واستيراد احتياجات سكان المدن من القمح المدعوم مع إغفال حق المجتمعات المحلية والمتعلقة بالسيطرة على وسائل الإنتاج وتركها نهباً لمضاربات التجار والمنتفعين من الأزمات الاقتصادية الماثلة وارتفاع الأسعار المحموم.**
- **انتفاء مفهوم االحق في الغذاء المرتبط بتوفير الغذاء الكافي والآمن، والقدرة على السيادة الغذائية من أجل حياة صحية ومعافاة.**
- **تشير البيانات المتاحة من المسح الأسري الذي قام به المركز القومي للإحصاء في العام 2009 إلى معاناة ما لايقل عن ثلث سكان السودان من الجوع. هذه النسبة لم تتحسن كثيراً خلال الفترة 2009 - 2016 وفق إفادات سكرتارية الأمانة العامة للأمن الغذائي والتغذوي والتي تشارك فيها الوزارات والأجهزة الرسمية المتخصصة ذات الصلة بإنتاج الغذاء وصحة وسلامة الغذاء والتغذية.**

التوصيات

- **تأهيل تنظيمات المجتمع المدني العاملة في مجال الغذاء لاستيعاب مفهوم الحق في الغذاء والسيادة الغذائية لتضطلع بدورها في وضع استراتيجية لرفع الوعي حول المفهوم بالتنسيق مع الجهات الرسمية.**
- **قيام الجهات الرسمية المسؤولة عن الغذاء بإشراك تنظيمات المجتمع المدني للقيام بدورها في وضع الدستور الدائم للبلاد، وتأهيلها للمساهمة في عمليات التنمية الزراعية الإيكولوجية.**
- **اضطلاع تنظيمات المجتمع المدني في زيادة قدرات المجتمعات المحلية مهنياً وفنياً واقتصادياً ومالياً لاستثمار مواردها الطبيعية والبشرية دون استنزافها وتوجيهها لتحقيق الحق قى الغذاء والسيادة الغذائية على المستوى المحلي بقدر الإمكان بقيام مؤسسات التسويق المحلي لتوفير المدخلات الزراعية ومدخلات المشروعات المدرّة للدخل الأخرى والتحكم بوسائل توزيع واستهلاك الغذاء المحلي.**
- **بناء تشبيك يجمع جهود المعنيين بالغذاء والسيادة الغذائية يتيح الفرصة لتوفير البيانات والمعلومات المطلوبة عن الغذاء وتداعياته في البلاد.**
- **التعاون مع الشبكات والهيئات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية في السعي لتحقيق الحق في الغذاء والسيادة الغذائية.**
- **الاستفادة من تجارب المنظمات والهيئات العاملة في مجال تنمية وتطوير صغار المنتجين ورفع قدراتهم الذاتية ورفع الإنتاجية في إطار الاستخدام الراشد للبيئة.**
- **مراجعة سياسات الدولة بتوفير الأسواق المحلية لصغار المنتجين في القرى والأرياف.**
- **مراجعة سياسات توزيع الأراضي للاستثمار الخاص الأجنبى ومراعاة حقوق أهالي المناطق الواقعة في أراضي الاستثمار الزراعي المرتقب.**

المراجع:

1. أبوساس، أحمد محمد العوض، التربي، سامية عوض محمد، عبدالله، حياة التوم، والشيخ، جهاد علي. (2016). استراتيجيات وسياسات الأمن الغذائى للمرأة بالنيل الأزرق يونيو 2016.
2. الجمارك السودانية.(2013). التقرير السنوي 2013.
3. البرنامج التنفيذي للنهضة الزراعية،6/2/5 مشروعات الأمن الغذائي والحد من الفقر والتنمية الريفية.
4. البنك الزراعي السوداني ومنظمة الأغذية والزراعة. (2011م). المسح الميداني لدراسة المخازن.
5. الراصد العربي. (2018). الحق في الغذاء والأمن والسيادة الغذائيتين في البلدان العربية. الورقة الخلفية لتقرير الراصد العربي 2018.
6. الفقر. موقع المعرفة. http://www.marefa.org
7. النور، صقر. (بدون تأريخ).تحديات السيادة الغذائية في العالم العربي «مصر نموذجاً». سلسلة الاقتصاد البديل.
8. بشير، عمار حسن، المفتي، هبة سيد أحمد، تاور، فاطمة جمعة، عبدالله، نعمات وسر الختم، مشاعر. (2016). جهود السودان لمواجهة أزمة الغذاء العالمية. إدارة الأمن الغذائي، وزارة الزراعة.
9. دستور السودان الانتقالي لسنة 2005.
10. ضو البيت، مأمون.(2015). الوضع الراهن للزراعة وإصلاح التحديات، ينيكونز كونسالتنت ليمتد.
11. عبدالله، عمار حسن بشير.(2013). تحليل وضع السودان في مؤشر الأمن الغذائي العالمي، يوليو 2013. ركائز المعرفة للدراسات والبحوث، الدائرة الاقتصادية، الخرطوم، السودان، اكتوبر 2013.
12. عبدالرحمن، عبدالجبار حسين عثمان.(2015). دور البرنامج التنفيذى للنهضة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في السودان. رسالة الدكتوراه. كلية التقانة الزراعية والأسماك، جامعة النيلين.
13. عبدالكريم، يوسف علي. (2016). حوار عن ضعف الأجور وتكلفة المعيشة مع رئيس اتحاد نقابات العمال أجراه الصحافى جمعة عبد الله لصحيفة الصيحة في الأول من أكتوبر 2016.
14. محمد، محمد موسى صديق.(2016). دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - دراسة تطبيقية على منظمات المجتمع المدني في السودان (2005-2015). رسالة دكتوراه- جامعة شندي - ولاية نهر النيل - السودان.
15. مكتب الشؤون الإنسانية في السودان، 2016.
16. مكتبة حقوق الإنسان - جامعة منيسوتا.
17. وزارة التجارة السودانية. (2008).خطاب السودان للانضمام إلى منظمة التجارة العامية 2008.
18. وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي - الإدارة العامة للمرأة والأسرة: تحديث السياسة القومية لتمكين المرأة - تحليل الوضع والمؤشرات الوطنية الخاصة بالمرأة. يناير 2016
19. وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي - الإدارة العامة للمرأة والأسرة: تحديث السياسة القومية لتمكين المرأة: تحليل الوضع والمؤشرات الوطنية الخاصة بالمرأة. يناير 2016.
20. وزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل.
21. وزارة الزراعة (1996). خطاب السودان في قمة الغذاء، روما 1996.
22. وزارة الزراعة والغابات. (2011). تقرير الأمن الغذائي.
23. وزارة الزراعة والغابات. (2012). تقرير الأمن الغذائي.
24. وزارة الزراعة والغابات. (2013). تقرير الأمن الغذائي.
25. وزارة الزراعة والغابات. (2015). تقرير الأمن الغذائي.
26. وزارة الزراعة والغابات. (2016). تقرير الأمن الغذائي.
27. وزارة الزراعة والري، الأمانة الفنية للأمن الغذائي - دليل الأمن الغذائي في السودان - الخرطوم، ديسيمبر 2014، الطبعة الأولى، مطابع السودان للعملة المحدودة
28. وزارة رئاسة مجلس الوزراء. (2008).تقرير الأداء السنوي للمحاور الاستراتيجية الثمانية للعام 2008، الأمانة العامة للمجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي، - مكتبة الإدارة العامة.
29. Friedman, Harriet and McMichael, Philip1989. “Agriculture and the State System: The Rise and Decline of National Agricultures, 1870 to the Present.” Sociologia Ruralis, 29: 93-117
30. Ministry of Health/WHO. (2013). Simple Spatial Surveying Methods (S3M),
31. Multiple Indicators Cluster Survey (MICS). (2014). Ministry of Cabinet, Central Bureau of statistics,
32. NAIP. (2015). Sudan National Agriculture Investment Plan (SUDNAIP) 2016-2020, Final report, October 2015, ,Ministry of Agriculture
33. NBHS (2009). Sudan National Baseline Household Survey 2009. CBS/NBHS 2009 Statistical Report No. 3/2010
34. La Via Campesina. 2007. “Declaration of Nyéléni.” World Forum for Food Sovereignty, February 27. Accessed July 20, 2018. https://movimientos.org/node/9223?key%20=%209223
35. Schiavoni, Christina, M., Tramel, Salena, Twomey, Hannah and Mongula, Benedict, S. (2018). “Analysing agricultural investment from the realities of small-scale food providers: grounding the debates.” Third World Quarterly: 1-
36. Sudan Zero Hunger Strategic Review, 2017. Produced by Geneif Consultancy Sudan.
37. Technical Secretariat of High Council for Food and Nutrition Security, Ministry of Agriculture. October-December 2016. Report. (Data Modified from GNU, MOAF, SICP and FAO (2010))
38. Windfuhr, Michael and Jonsén, Jennie. 2005. Food sovereignty: Towards democracy in localized food systems. Rugby: ITDG Publishing. In Martiniello, Giuliano (). Shifting the paradigm: moving towards food sovereignty, theoretical and practical reflections.
39. www.internal displacement.org/databa se IDM، (2016)

سوريا

السيادة الغذائية في سوريا وأثر النزاع
بحث معدّ لتقرير الراصد العربي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

المركز السوري لبحوث السياسات

مقدمة

عانى المجتمع السوري خلال السنوات الثماني المنصرمة من نتائج النزاع المستعصي التي استنفدت الموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية والاجتماعية، وانتهكت حقوق الإنسان السوري على مختلف المستويات، بدءاً من كرامته وحريته، وصولاً إلى أبسط حق من حقوقه بالحصول على الغذاء الكافي. يستعرض البحث بشكل رئيسي أثر الحرب في سوريا على السيادة الغذائية مبتدئاً بقراءة تاريخية لتطور حالة الأمن الغذائي وصولاً إلى النزاع. كما يقدم أهم النتائج التي توصل إليها المركز السوري لبحوث السياسات في ما يتعلق بحالة الأمن الغذائي قبل النزاع وأثناءه. ويلخص أهم محدداته التي تلعب دوراً في تفاقم العجز الغذائي، ويقوّض السيادة الغذائية على المستوى الوطني والمحلي والفردي. وأخيراً يقدم البحث أهم التوصيات والسياسات التي يمكن أن تساهم في حل مشكلة الأمن الغذائي وتضمن تحقيق السيادة الغذائية على المدى الطويل.

أهم النتائج التي توصل إليها البحث تظهر تراجع دليل الأمن الغذائي بشكل كبير خلال النزاع، وخاصة من ناحية إمكانية الحصول على الغذاء الذي يعتبر من أسوأ المؤشرات خلال النزاع، يليها دليل الاستخدام الذي يشير إلى جودة الغذاء المتوفر، إضافة إلى التراجع في الوصول إلى مياه الشرب المحسّنة، والتي تعتبر من المؤشرات الخطيرة لتراجع الأمن الغذائي. كما أظهرت الدراسة التدهور في السيادة الغذائية التي تتجلى في تراجع قدرة الأفراد والأسر السورية في الحصول على الغذاء الصحي الكافي، وتدمير وتعطيل مقومات الاقتصاد الزراعي من بنية تحتية ومنشآت وتجهيزات وأراض وموارد طبيعية، وتدمير وتعطيل الصناعات الغذائية، وسيطرة القوى العسكرية ونخبة النزاع على عمليات الإنتاج والتوزيع وتوفير مستلزمات الإنتاج، وتقطيع أوصال الاقتصاد الزراعي واستخدام سياسات الحصار ومنع أو تقييد التحركات للأفراد والبضائع، والاتكال المتزايد على المساعدات الإنسانية، والتفاوت الهائل بين المناطق السورية المختلفة حسب قربها من الحدود، وطبيعة القوة المسيطرة، والدعم الخارجي، وكثافة المعارك. لقد تشكلت في سوريا مقومات لغياب السيادة الغذائية، وتشكلت المؤسسات خلال النزاع لتنتهك الحقوق وترسّخ التهميش والإقصاء، بالإضافة إلى تدمير المقومات البشرية والمادية.

ويخلص البحث إلى أهمية إعادة الاعتبار للحق في الغذاء والانطلاق من سياسات السيادة الغذائية لتجاوز العنف وتفكيك اقتصاديات النزاع، حيث تشكل قطاعات الزراعة والري والصناعات الغذائية فرصة لاستعادة العمل المنتج كثيف العمالة الذي يوفر فرص العمل ويؤمن الاحتياجات الغذائية الملحة، ويعزز فرص بناء الانسجام الاجتماعي وعودة السكان إلى مناطقهم التي هجروا منها، وخاصة في الريف وتخفيف آثار العنف على الاستدامة البيئية.

١. الخلفية المرجعية لمفهومَي السيادة الغذائية والأمن الغذائي

طورت الفاو تعريف الأمن الغذائي بأنه الحالة التي يكون فيها كافة الناس في كل زمان يملكون القدرة على النفاذ الاقتصادي والاجتماعي والمادي لغذاء كاف وآمن وغني بالقيم الغذائية التي تحقق الحاجات والتفضيلات الغذائية الضرورية لحياة معافاة ونشطة (FAO, 2002). وعرفت العجز الغذائي على أنه فقدان النفاذ الدائم لغذاء كاف لمقابلة الاحتياجات الأساسية (2009 FAO,).

بالمقابل وضح إعلان نيليني حول السيادة الغذائية في عام 2007 بأن السيادة الغذائية هي حق الناس في الحصول على غذاء مناسب صحياً وثقافياً الذي ينتج من خلال طرق مستدامة تراعى فيها الاستدامة البيئية، وهي كذلك حقهم بأن يختاروا أنظمتهم الغذائية والزراعية. إن الاهتمام بالتحول من الأمن الغذائي إلى السيادة الغذائية يتضمن تحولاً في طبيعة الاقتصاد السياسي للغذاء، حيث تركز السيادة الغذائية على مصالح منتجي وموزعي ومستهلكي الغذاء، وتضعها في صلب سياسات وأنظمة الغذاء على حساب أولويات السوق والشركات. كما تتبنى السيادة الغذائية أولوية تنمية الأسواق والاقتصاديات المحلية والوطنية وتمكين الفلاحين والأسر الزراعية وضمان حقوقهم في استخدام وإدارة الأرض. كما تضمّنت علاقات اجتماعية جديدة حرة من القمع ومن عدم المساواة الجندرية وبين أفراد الشعب والجماعات العرقية والطبقات الاجتماعية والأجيال المتعاقبة (Patel, 2009).

لكن مفهوم السيادة الغذائية قيد التشكل، فلا صيغة نهائية بعد، حيث تغير المفهوم عبر الزمن وانتقل من التركيز على الاكتفاء الذاتي الوطني في إنتاج الغذاء (حق الدول) إلى الاكتفاء الذاتي المحلي (حق الناس). كما ازداد التركيز على حق المرأة وغيرها من الفئات المستضعفة، بالإضافة إلى أهمية بناء الإجماع على قضية الغذاء(Agarwal, 2014).

ويتضمن مفهوم السيادة الغذائية ستة معايير أضيفت إلى مفهوم الأمن الغذائي، تأخذ في الاعتبار أهمية الطعام كحاجة أساسية وأولوية للسياسات الحكومية، وألّا يعتبر الطعام مجرد سلعة، ودعم سبل العيش المستدامة واحترام عمل منتجي الغذاء، وتوطين الأنظمة الغذائية بمعنى اختصار المسافة بين المنتج والمستهلك ورفض الإغراق والمعونة الغذائية غير الملائمة، ومقاومة الاعتماد على الشركات الخارجية وغير الخاضعة للمساءلة. إن السيادة الغذائية تضمن حق الجميع محلياً في الاستفادة والمشاركة في الأراضي والرعي والمياه والبذور والثروة الحيوانية والأسماك وغيرها من الموارد الطبيعية، كما تركز على تطوير المعرفة والمهارات من خلال البحوث والدراسات المحلية التي تساهم في دعم الإنتاج المحلي. وأخيراً العمل بشكل مستدام يضمن الحفاظ على النظام البيئي والموارد الطبيعية (Food Secure Canada, 2012).

تعتبر منظمة الفلاحين العالمية أن قضية الغذاء تبدأ من الأمن الغذائي وتنتهي بالسيادة الغذائية. فبينما تمثل السيادة الغذائية شكلاً من أشكال مقاومة السياسات الاقتصادية الليبرالية

وعلاقات التجارة غير المتوازنة، (Pottier, 1999)
يرى المدافعون عن مفهوم السيادة الغذائية بضرورة التحول بمفهوم الأمن الغذائي إلى خطاب مبني على الحقوق بدلاً من خطاب مبني على الحاجات، والتحول من سياقات تكنوقراطية في التخطيط إلى تخطيط تشاركي، ومن سياسات زراعية وغذائية مجزأة إلى سياسات متكاملة (Carney, 2012). إن مفهوم «الأمن الغذائي» السابق والحالي لم يوفرا مشاركة المجتمعات المهمشة في كل مرحلة من مراحل عملية التخطيط، أو من تحديد السياسات وأثرها(Patel, 2009; Pimbert,2007; Schia-voni, 2009; Windfuhr & Jonsén, 2005) .

الفرق بين الأمن الغذائي والحق في الغذاء والسيادة الغذائية أمر مهم. وكما وصفه (Windfuhr & Jonsen)في كتابهما للعام 2005، «السيادة الغذائية: نحو الديمقراطية في نظم الأغذية المحلية»، فالأمن الغذائي هو مفهوم تقني، والحق في الغذاء هو مفهوم قانوني، أما السيادة الغذائية فهي في الأساس مفهوم سياسي». ولا يمكن أن تتحقق السيادة الغذائية من دون الاعتراف بحق الإنسان في الغذاء، وهذا يتضمن تغييراً كبيراً في السلطة من صناعة قرارات مركزية إلى صناعة قرارات بأساس مجتمعي وإعطاء سلطة أكبر للفلاحين والعمال الزراعيين والمواطنين والمستهلكين (Patel, 2009).

إن الحق في الغذاء مرتبط بتوافره وكيفية الحصول عليه، حيث لا يكفي توفّر الغذاء كشرط للحصول عليه بسبب السياسات التي تنتهجها الدول محلياً وعالمياً.

٢. الغذاء والنزاع

يساهم النزاع المسلح في انعدام الأمن الغذائي المحلي بسبب تعطّل الإنتاج الغذائي والأسواق الزراعية. على الرغم من أهمية هذا الموضوع في سياق تتبع الأمن الغذائي العالمي، هناك ندرة في العمل البحثي التطبيقي لفحص أثر النزاع في الغذاء عبر البلاد. استخدمت الدراسة التي قدمها Weezel عام 2017 والمبنية على بيانات على المستوى الوطني، تغطي 106 بلدان في أفريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى والجنوبية بين عامي (1961 - 2011)، لتقييم العلاقة بين النزاع والأمن الغذائي. تظهر النتائج أن الصراع يترافق مع مستويات من الأمن الغذائي أكثر انخفاضاً (Weezel, 2017). لكن الحالة في سوريا تظهر العكس حيث حالة الأمن الغذائي قبل النزاع لا تساعد في التنبؤ بانفجار النزاع.

لا تزال النزاعات متكررة الحدوث، ومعظمها يحدث في البلدان النامية. ومع ذلك، فقد تغيرت طبيعة النزاعات لتتركز ضمن الدول كحروب أهلية، وتزداد بشكل ملحوظ نسبة الوفيات بين المدنيين. وغالباً ما تكون أسباب الصراعات ودرجة شدتها وامتدادها نتيجة مزيج معقدٍ من العوامل الاقتصادية والبيئية والسياسية والثقافية والدينية المترابطة، في كثير من الأحيان يتم السماح لهذه العوامل المساهمة في النزاع في تفاقم حالته لفترات طويلة. وبالتالي يجب أن يتخذ منع نشوب الصراعات نهجاً متعدد الأبعاد ينفذ كاستراتيجية طويلة الأجل.

إن التكاليف البشرية والاجتماعية والاقتصادية للصراعات المسلحة مروّعة، حيث يموت الآلاف من الرجال والنساء والأطفال كل عام كنتيجة مباشرة وغير مباشرة للحرب. بحلول نهاية عام 2018 نزح الملايين من البشر وتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً أثناء النزاع. كما أدى إلى تقلص القطاع الرسمي بشكل متسارع، وتوسع قطاع غير رسمي. وعلى الرغم من أن القطاع الزراعي أقل تأثراً من الصناعة، ويشكل الملاذ الأخير للاقتصاد، إلا أن الإنتاج الزراعي للفرد الواحد ينخفض سنوياً في فترات النزاع. وعادة ما ينخفض إنتاج الغذاء، وفي بعض الحالات ينهار بشكل كبير، ما يؤدي إلى الجوع والتجويع وإجبار أعداد كبيرة من الناس على الهجرة. يمكن أن تخفض المعونات الغذائية مستويات تناول الغذاء إلى حد ما، ولكن معدل توافر السعرات الحرارية للفرد في اليوم الواحد ينخفض نتيجة للنزاع. كما يتفاقم العجز الغذائي بشكل كبير عندما يستخدم الغذاء كسلاح في أوقات النزاع، ويؤدي تدمير البنية التحتية الأساسية الريفية، وفقدان الثروة الحيوانية، وحرق الغابات، والاستخدام الواسع النطاق للألغام الأرضية، فضلاً عن تضييق تحركات السكان، وتجريد الأسر المعيشية من الأصول والهجرة الواسعة النطاق إلى تأثير سلبي على إنتاج الأغذية وبالتالي تراجع الأمن الغذائي والسيادة الغذائية بمعناها الموسع، لا سيما عندما تتفاعل هذه العوامل مع كوارث طبيعية، حيث تضيف الكوارث الطبيعية في كثير من الأحيان إلى التدمير الذي تسببه النزاعات أثراً سلبياً، وغالباً ما تؤدي إلى ازدياد حالات الجوع وانتشار المجاعة (Teodosijeviæ, 2003).

غالباً ما تتضافر العوامل العديدة التي ينطوي عليها النزاع وانعدام الأمن الغذائي على خلق المزيد من الأضرار المعقدة والمنهجة. وتتدفق آثارها على الاقتصاد وتتوسع على مر السنين عندما يسقط المزارعون والرعاة وغيرهم في القتال والرعب والدمار. ويؤدي استنفاد الأصول وتدمير البنية الأساسية المادية والاجتماعية والتجنيد الإجباري إلى تدمير قدرة المجتمعات على الانخراط في أنشطة إنتاجية، بما في ذلك إنتاج الأغذية. ويلجأ الناس إلى زراعة الكفاف وتنويع المحاصيل وسحب الاستثمارات والهجرة كاستراتيجيات للبقاء. وفي نفس الوقت، يلعب القطاع الريفي دوراً هاماً في استراتيجيات البقاء للأفراد والأسر المتضررة. يعتمد انتعاش القطاع الزراعي بالضرورة على تسريح الجنود، وإزالة الألغام، وإعادة بناء البنية التحتية الريفية، ولا سيما الطرق والري. وتشير التكاليف المرتبطة بالنزاع وإعادة التعمير بقوة إلى أنه ينبغي النظر إلى منع نشوب النزاعات على أنه استثمار ذو أولوية عالية من وجهة نظر إنسانية، كما أن إعادة الإعمار عملية طويلة ومكلفة للغاية، وتختلف استراتيجيات المواجهة باختلاف طبيعة الحرب والموقع والخيارات المتاحة للسكان المتضررين. (Teodosijeviæ, 2003)

حمل النزاع في سوريا مختلف أنواع الانتهاكات والتدمير على نطاق واسع ولفترات زمنية طويلة نسبياً. وفي هذا الإطار سيحاول البحث قراءة الاقتصاد السياسي للزراعة في سوريا وقياس أثر النزاع على السيادة الغذائية بالإضافة إلى محاولة وضع مجموعة من البدائل التي تستهدف تجاوز حالة النزاع وتحقيق السيادة الغذائية.

أولاً: الزراعة في سوريا

كان قطاع الزراعة في سوريا أحد مقومات البقاء للحضارات المتعاقبة على منطقة بلاد الشام من خلال تأمين الغذاء الوفير، مستفيدة من المناخ المتوسطي المعتدل وشبكة الأنهار المتوفرة. كما ساهم قطاع الزراعة في استقرار المجتمعات البشرية بالإضافة إلى نشوء المؤسسات أو قواعد تنظيم العلاقات بين البشر، حيث تطلبت الزراعة تنظيم قضايا حماية الأرض والمحصول والتعاون في مجال الري وتوزيع الغلة. وتطورت التقنيات المستخدمة نتيجة لتطوير طرق الزراعة وأدوات الري والسماد بالإضافة إلى تطور التبادل التجاري، مستفيدة من الفائض الزراعي. بالمقابل عانت المنطقة من حالات الجفاف المتزامنة نتيجة طبيعتها وتضاريسها المختلفة وتقلبات المناخ والاحتباس الحراري وغيرها من الأزمات البيئية التي خلفها سوء الإدارة البيئية والزراعية للموارد الطبيعية (SCPR, 2019).

بالرغم من ذلك، استمرت الزراعة قريبة من حدود الكفاف طوال آلاف السنين لغاية الثورة الصناعية التي أحدثت نقلة نوعية في الإنتاج (Maddison، 2003) من خلال استخدام الآلات، حيث ساهمت المكننة، ولاحقاً الأتمتة، بالإضافة إلى التطور المعرفي الكبير في علوم التنوع الحيوي والبحوث البيئية إلى زيادة الإنتاج الزراعي بمعدلات قياسية. وانتقلت نتائج الثورة الصناعية متأخرة إلى سوريا في بدايات القرن العشرين، وتوسع استخدامها بعد الاستقلال.

شكل قطاع الزراعة مرتكزاً رئيسياً في الاقتصاد والمعيشة منذ الاستقلال، إلا أنه عانى من تحديات عديدة مثل انخفاض الاستثمار وتهميش دور الفلاحين والريف عموماً، وسوء إدارة الموارد الطبيعية وخاصة الموارد المائية، والاعتماد الأساسي على الزراعة البعلية، ما نتج عنه تأثر متقلب بموجات الجفاف. من جهة أخرى، توسعت بعد الاستقلال القوى والأحزاب ذات التوجه «اليساري» التي ركزت جهودها على مواجهة استغلال الفلاحين والعمال من قبل الإقطاع والبرجوازية الناشئة في مراكز المدن الرئيسية، إضافةً إلى توسيع دور الدولة في مجالات تأمين التعليم والخدمات الصحية وتحسين البنية التحتية من خلال اعتماد التخطيط الاقتصادي. انعكس ذلك في قانون الإصلاح الزراعي في الخمسينات في عهد الوحدة مع مصر ومن ثم تعزز مع استلام البعث للسلطة في 1963. لقد أدت هذه التحولات الجذرية إلى نشوء مؤسسات الدولة المركزية بالتزامن مع ازدياد تأثير الفلاحين في مراكز النفوذ السياسية في تلك الفترة. واستفاد أبناء الريف من التعليم المجاني والتوظيف في القطاع العام والاستثمار في مشاريع الري والسدود مثل سد الفرات ولاحقاً من تطور الصناعات الزراعية. لكن غياب المشاركة والمساءلة وهيمنة الاستبداد السياسي، واستمرار العنف والاقتتال في المنطقة ابتداءً من الاحتلال الإسرائيلي وحروبه التوسعية المتكررة والنزاعات بين دول المنطقة أو داخلها، وصولاً إلى ضعف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ساهم في تحقيق تنمية غير متوازنة وكفاءة متدنية في إدارة الموارد. كما ساهم اكتشاف النفط السوري وازدياد المعونات المباشرة وغير المباشرة من الدول المنتجة للنفط إلى تفاقم الريع الاقتصادي والفساد وتفشي رأسمالية المحاسيب (وهو الاقتصاد الذي تزدهر فيه الأعمال نتيجة للعائد على الأموال التي جُمعت من خلال علاقة فساد بين نخبة من رجال الأعمال والطبقة السياسية) ,2019 (SCPR).

اتسمت المرحلة التنموية منذ الستينيات، التي أطلق المركز السوري لبحوث السياسات مصطلح «التنمية المستقرة عند الحد الأدنى»، بتأمين البنية التحتية ومستلزمات الحياة الرئيسية كالماء الكهرباء ودعم السلع الغذائية الرئيسية وخدمات التعليم والصحة المجانية. بالمقابل ترافقت الفترة ذاتها بالحرمان من المشاركة السياسية والمساءلة وخنق الحريات وحصار الثقافة العامة وضعف البحث العلمي وكبح القطاعات عالية الإنتاجية. كما حوصرت مؤسسات المجتمع المدني، بينما مثل الاتحاد العام للفلاحين المؤسسة النقابية الوحيدة «شبه الرسمية» التي أنشأها البعث عام 1964، والتي تنظم قضايا الفلاحين، حيث كانت أحد أشكال سيطرة الحزب على النقابات والتعاونيات على المستوى الوطني، وأصبحت المؤسسات التعاونية والنقابية تقوم بدور تنفيذ توجيهات السلطة وتوزيع المنافع والحوافز بدلاً من تمثيل مصالح القوى المجتمعية التي تمثلها ,2019 (SCPR). وهنا يبرز بشكل واضح تراجع السيادة الغذائية بمعناها السياسي حيث تراجعت قدرة الفلاحين على المشاركة في صناعة القرار والقدرة على تحصيل الحقوق والاستفادة من الموارد.

انتهجت الحكومات التخطيط المركزي في صنع سياساتها، وتضمنت الخطط الحكومية (خاصة الخطة الثالثة) توسيعاً للاستثمار العام في مشاريع الري واستصلاح الأراضي، بشكل خاص بعد استثمار سد الفرات وزيادة المساحات المزروعة المروية والبعل ودعم القطاع الزراعي وتنظيم الإنتاج الزراعي بإصدار القانون 14 لعام 1975. نظم هذا القانون القطاع الزراعي من خلال وضع استراتيجية التنمية الزراعية والخطة الإنتاجية الزراعية السنوية، وتوفير مستلزمات الإنتاج وتسعير المحاصيل الاستراتيجية، وتنظيم تسويقها من المؤسسات الحكومية، وتحديد شكل وأساليب وحجم الدعم المقدم للمزارعين، ومعالجة المشاكل والصعوبات التي تواجه تطوير الإنتاج الزراعي وتطوير التشريعات والقوانين الناظمة له. كما جرى اعتماد العديد من السياسات الزراعية الداعمة مثل دعم المحاصيل الزراعية من خلال شراء الحكومة المحاصيل بمعدلات تفضيلية خاصة ما سمي بالمحاصيل الاستراتيجية، التي تتمثل بالقمح والشعير والحمص والعدس والشوندر السكري والقطن والتبغ، والذي أدى إلى حوافز إيجابية للفلاحين في هذه الزراعات. كما جرى تقديم الدعم للأسمدة وأعلاف الحيوانات، وتوسع دور المصرف الزراعي التعاوني والمصرف التجاري في تقديم القروض الزراعية. وتم التوسع في التسليف الزراعي لتمكين الفلاحين من اقتناء وسائل الإنتاج والتقنيات الحديثة وتطوير المنشآت الزراعية. كما جرى تقديم الخدمات المساعدة للمزارعين في مجال البحوث العلمية الزراعية وأنظمة الإرشاد والتأهيل والتدريب والتعليم الزراعي والمكافحات العامة وتنمية الثروة الحيوانية وتوفير الأعلاف اللازمة لها بأسعار مدعومة وتطبيق برامج الرعاية البيطرية والصحة الحيوانية (قطنا، 2017؛ سالم، 2010).

شهدت الثمانينيات تحولات جذرية نتيجة حرب الخليج الأولى، ووقف المساعدات الخليجية، والاجتياح الإسرائيلي للبنان، وأحداث حماة، والحصار الاقتصادي الغربي، وزيادة هيمنة

المؤسسات الأمنية على المؤسسات العامة. وترافق ذلك مع حدوث موجات من الجفاف، الأمر الذي أدى إلى تدهور في الإنتاج الزراعي وتدهور الأمن الغذائي. كما شهدت الفترة تراجع حاد في أداء المؤسسات وازدياد الفساد وتفاقم عجز الموازنة العامة وتسارع معدلات الهجرة الخارجية، وأصبحت البلاد في عجز كبير في مجال توفير المواد الغذائية بما فيها الدقيق. بالمقابل تبنت الحكومة سياسات دعم استثنائية للقمح والقطن والشوندر لتوفير المواد الغذائية الأساسية وانتشرت هذه الزراعات على مساحات واسعة، ما حقق بعض المكاسب للفلاحين العاملين فيها وتوسعت هذه الزراعات على حساب زراعات حيوية أخرى (SCPR، 2019).

في التسعينيات قدّمت القروض المتوسطة لزراعات الأشجار المثمرة التي ساهمت في التوسع في إنتاج الحمضيات والفواكه بشكل كبير. ترافق تحقيق الزيادات في الإنتاج الزراعي مع اختلالات رئيسية مثل التركيز على زراعات مستهلكة للمياه مثل القطن والشوندر والقمح، وسوء طرق الري والاستثمار الجائر للمياه الجوفية وحراثة البادية، ما أدى إلى نتائج سلبية في مجال التصحّر والتملّح وفقدان التنوع الحيوي والتحيز ضد الفلاحين المنتجين للمحاصيل غير المدعومة. إضافة إلى ذلك، فإن بعض الصناعات المنفذة بدون دراسات بيئية دقيقة في فترات سابقة، أضرت بالبيئة الطبيعية مثل مصنع الورق ومصانع الشوندر بالإضافة إلى مصانع الإسمنت (SCPR، 2019).

على الرغم من التوجه الخاص لدعم المحاصيل الاستراتيجية رداً على مأزق فقدان الأمن الغذائي في الثمانينيات، لكن الاتجاه العام للسياسات الاقتصادية كان يتجه نحو التحرير الاقتصادي منذ قرار وزارة الاقتصاد رقم 35 للعام 1986 الذي سمح بتأسيس الشركات المشتركة بين العام والخاص. ولاحقاً صدر القانون رقم 10 للعام 1991 الذي اعتبر بداية الانفتاح الاقتصادي حيث سمح للقطاع الخاص بالاستثمار في كافة القطاعات عدا النفط والصناعة الاستخراجية. وفي إشارة إلى التحول نحو تعزيز سياسات السوق، توقفت الحكومة عن إصدار الخطط الخمسية منذ 1985 لغاية العام 2000.

تطورت خلال التسعينيات المساحات المستثمرة وخاصة المروية منها، وازداد رأس المال المستثمر في الزراعة والتطور التقني، ما أدى إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية النباتية والحيوانية (انظر المحلق 1)، كما تطور القطاع الصناعي المرتبط بالزراعة مثل الصناعات النسيجية والغذائية. على الرغم من ذلك، أدت فلاحة البادية والرعي الجائر وحركة الآليات العشوائية إلى تدهور المراعي الطبيعية في البادية وزحف التصحّر نتيجة لاتخاذ الحكومة قراراً بالسماح بفلاحة أراضي البادية. كما أدى استخدام المياه غير الخاضع إلى رقابة فعالة وحفر الآبار بطرق غير شرعية إضافة إلى استخدام طرق الري التقليدية إلى تدهور الميزان المائي، فقد اعتمدت الحكومة على الرقابة غير المباشرة على استهلاك المياه في الزراعة من خلال تحديد المساحات التي يمكن زراعتها فقط من دون وضع عدادات لضبط استهلاك المياه. كما أدت عملية تصدير المواد الزراعية الخام إلى خسارة الفوائض المضافة من عمليات التصنيع (ويستليك، 2001 ؛ النجفي وآخرون، 2010؛ قطنا، 2017).

توسعت السياسات النيوليبرالية في الألفية الجديدة من خلال تحرير تدريجي لأسعار الطاقة، وتوسيع دور القطاع الخاص، وتراجع الاستثمار العام، وبدأ التراجع التدريجي عن الكثير من أشكال الدعم كخدمات الصحة العامة، والتوسع في الانفتاح التجاري. وانعكس الشكل الاقتصادي الجديد في ارتفاع في الأسعار وتكاليف الحياة، ومع غياب الحماية الاجتماعية خاصة للفلاحين والعاملين في القطاع غير المنظم، وتراجع خلق فرص العمل في القطاعات الإنتاجية خاصة الزراعي. ازدادت معدلات الفقر وأصبح القطاع الرائد هو العقاري، حيث شهدت البلاد موجتين من المضاربات العقارية الحادة في النصف الأول من التسعينيات، ومن ثم في الألفية الجديدة، ما فتح باب «الحرب» على الأراضي الزراعية، وبدا العائد من بيع الأراضي للعقارات أكثر مردودية من الزراعة، ما أثر بشكل كبير على هيكلية الاقتصاد (SCPR, 2013).

على الرغم من السياسات النيوليبرالية في الإصلاح الاقتصادي التي جرى تبنيها لكنها لم تترافق مع إصلاح سياسي ينسجم مع متطلبات الإصلاح المؤسساتي كالمشاركة والمساءلة ومكافحة الفساد وإنفاذ للقوانين. وتضمنت الخطتان الخمسيتان التاسعة (2001-2005) والعاشرة (2006-2010) تحولاً نظرياً باتجاه اقتصاد السوق الاجتماعي، مثل التركيز على رفع الإنتاجية والاستثمار في رأس المال البشري، والاستثمار في التقانة والمعرفة، والإصلاح المؤسساتي، لكن التنفيذ ركز على التحرير الاقتصادي الذي أدى إلى اتساع التهميش والإقصاء، وكان الفلاحون والريف الأكثر تضرراً، حيث فشلت خطط استهداف الفقر في المناطق الريفية الأكثر فقراً مثل ريف حلب والجزيرة، وتوسعت القطاعات الخدمية المالية والعقارية والتي لم تخلق فرص عمل كافية. والأهم من ذلك تفكك الاستقرار التنموي السابق من دون تقديم بديل، فتراجعت الحوافز المقدمة للفلاحين، ولم يتحسن فعلياً دورهم السياسي أو مشاركتهم الحياة العامة أو في صناعة القرار. ويمثل رد الفعل الحكومي المتواضع على أزمة جفاف 2009-2008 نموذجاً واضحاً على تهميش قطاع الزراعة والفلاحين وأسرهم، حيث اضطر حوالي 60 ألف أسرة من المنطقة الشرقية إلى النزوح إلى ريف دمشق ودرعا نتيجة لتدهور الأوضاع المعيشية في تلك المناطق التي كانت الأكثر تأثراً بموجة الجفاف غير المسبوقة (SCPR، 2019).

بدأ البحث في العقد الأول من الألفية الجديدة عن بدائل لتعويض تراجع مساهمة النفط في الإنتاج والصادرات والإيرادات العامة نتيجة لتراجع الإنتاج النفطي، ولكن اقتصر التغيير الفعلي في السياسات التنموية على إجراءات تحرير اقتصادي في الدرجة الأولى من دون إحداث تغيير جذري في المؤسسات ومواجهة الخلل المرتبط بضعف الكفاءة والفساد والإقصاء وتركز الاهتمام الرئيسي في قطاعات الاتصالات والمصارف والعقارات مقابل تراجع في قطاع الزراعة، الأمر الذي أدى إلى توسع القطاع غير المنظم وازدياد التفاوت الاقتصادي الاجتماعي الذي استفادت

منه النخبة المسيطرة في ما يسمى برأسمالية المحاسيب(SCPR، 2019).

١. مساهمة الزراعة في الاقتصاد السوري قبل النزاع

حقق الاقتصاد معدلات نمو اقتصادي مرتفعة نسبياً حيث بلغ وسطي معدل النمو السنوي للفترة 1970-2010 حوالي 5.6%، في حين بلغ وسطي معدل النمو السنوي للسكان للفترة نفسها حوالي 3%، وبالتالي نمت حصة الفرد بمعدل سنوي بلغ حوالي 2.6%.

بلغ وسطي معدل النمو السنوي للقطاع الزراعي للفترة نفسها حوالي 3.9% وبلغت مساهمته في النمو حوالي 23% ويضاف إلى ذلك العلاقات المتشابكة لهذا القطاع مع بقية القطاعات مثل الصناعة الغذائية والنسيجية والإنشاء والتعمير والمرافق. (الشكل رقم 1).

تشير مؤشرات القطاع الزراعي إلى دوره الحيوي في الاقتصاد السوري من حيث مساهمته في الاقتصاد الوطني. من أهم خصائص هذا القطاع، النمو المرتفع للقطاع الزراعي ومساهمته في النمو الاقتصادي الإجمالي بشكل كبير نسبياً، إلا أن القطاع شهد تراجعاً في الثمانينيات والنصف الثاني من الألفية الجديدة، متأثراً بالسياسات الاقتصادية والعوامل المناخية والبيئية. كما أدى التقلب الكبير في النمو الزراعي إلى عدم استقرار معدلات النمو الإجمالية.

أثرت الظروف المناخية وخاصة فترة الجفاف 2007-2009 على معدل النمو الزراعي والذي أثر بدوره على النمو الاقتصادي وترافق ذلك مع أزمة الغذاء العالمية في 2008 (انظر الشكل رقم 2).

كما لم ترتفع حصة الفرد من الناتج الزراعي بالرغم من تضاعف الناتج الزراعي حوالي أربع مرات خلال الفترة 1970-2010، فقد ترافقت معدلات النمو الزراعي مع معدلات نمو السكان، وتجدر الإشارة إلى أن معدلات نمو السكان تراجعت من 3.3% في السبعينيات إلى 2.7% في التسعينيات مع تراجع في معدلات الخصوبة. إلا أن التراجع توقف في التسعينيات وعاد معدل النمو السكاني إلى الارتفاع إلى 2.9% في العام 2010.

كما تراجع التشغيل في القطاع الزراعي بشكل متسارع، حيث يبرز التحول الهيكلي في الاقتصاد السوري من خلال تراجع حصة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي وتراجع حصة الزراعة في التشغيل. فتراجعت حصة الزراعة من إجمالي المشتغلين في الاقتصاد السوري من حوالي 50% عام 1970 إلى حوالي ثلث المشتغلين مع بداية الثمانينيات وحوالي ربع المشتغلين بداية التسعينيات، خلال التسعينيات ارتفعت نسبة العاملين في القطاع الزراعي لتصل في نهاية العقد إلى 30% من إجمالي المشتغلين. في العقد الأول من الألفية الجديدة تراجعت حصة المشتغلين في الزراعة بشكل حاد لتصل إلى حوالي 14% عام 2010 حتى قبل موجة الجفاف الأخيرة في 2007-2008، ليصل عدد العاملين في القطاع إلى 655 ألف عامل، وهو أقل من عدد

الشكل رقم 1 الناتج المحلي للقطاع الزراعي في سوريا 1970-2010: النمو، التركيب الهيكلي، المساهمة في النمو الإجمالي والانحراف المعياري:
المصدر: المكتب المركزي للإحصاء وتقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

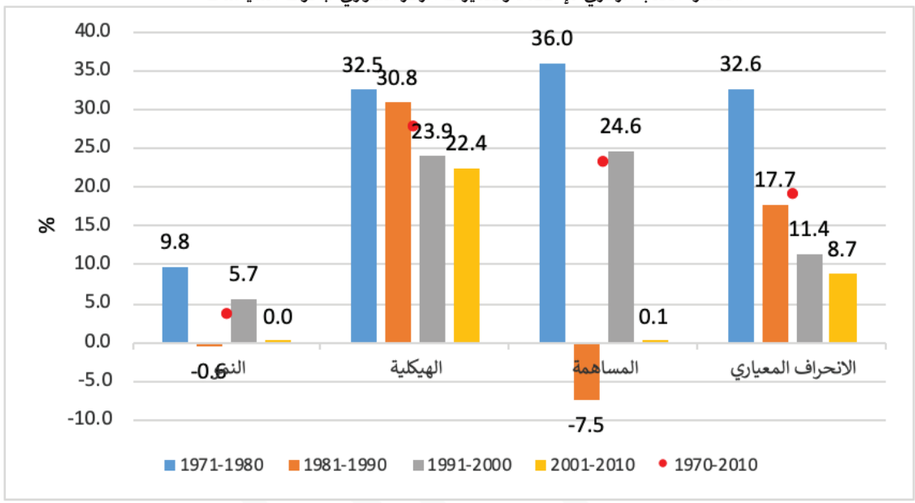

الجدول رقم (١): مستويات الفقر حسب النشاط الاقتصادي في حال الاعتماد على الأجر كمصدر وحيد للدخل للعام ٢٠٠٩

القطاعات الاقتصادية	معدلات الفقر الشديد	معدلات الفقر العام
الوساطة العقارية والإيجارات	٢٤,١٠٪	٤٣,٥٠٪
التعليم	٢٤,١٠٪	٤٢,٧٠٪
الصحة والعمل الاجتماعي	٢٨,٨٠٪	٤٤,٤٠٪
الوساطة المالية	٣٣,٨٠٪	٤٦,٢٠٪
التعدين واستغلال المحاجر	٣٤,٤٠٪	٤٦,٤٠٪
الكهرباء والغاز والمياه	٣٧,٩٠٪	٦٣,٦٠٪
تجارة الجملة والتجزئة	٤٢,٧٠٪	٦١,١٠٪
النقل والتخزين والاتصالات	٤٣,٤٠٪	٦٧,٤٠٪
الإدارة العامة والدفاع	٤٥,٠٠٪	٦٦,٨٠٪
الإجمالإجمالي	٤٥,٩٠٪	٦٤,٦٠٪
الفنادق والمطاعم	٤٦,١٠٪	٦٨,٠٠٪
الصناعات التحويلية	٤٦,٨٠٪	٦٧,٥٠٪
الخدمات الاجتماعية	٥٤,١٠٪	٧٠,٦٠٪
البناء والتشييد	٥٥,٠٠٪	٧١,٠٠٪
الزراعة والغابات والصيد	٥٧,٩٠٪	٧٢,٥٠٪
الخدمات المنزلية	٦٢,٠٠٪	٨٢,٩٠٪

المصدر: مسح سوق قوة العمل ٢٠٠٩ المكتب المركزي للإحصاء وتقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

الشكل رقم 2: معدل النمو الاقتصادي الإجمالي ونمو قطاع الزراعة 1971-2010
المصدر: المكتب المركزي للإحصاء وتقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

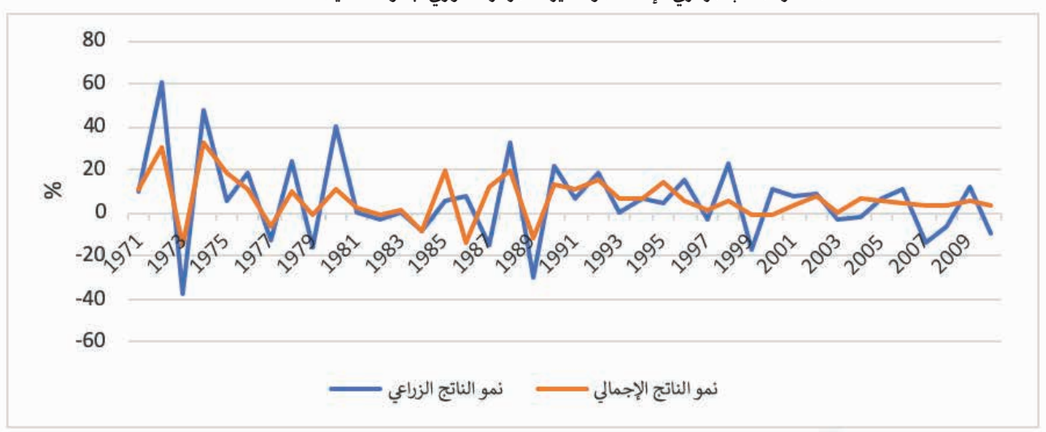

في القطاع الداعم للغذاء. إن النموذج غير التضميني للتنمية (نموذج تنموي يفتقر للمشاركة والتنمية المتوازنة على مستوى المناطق والطبقات والمجموعات المختلفة وخاصة المجموعات المهمشة والأكثر هشاشة) والسياسات التي شجعت التفاوت أدت إلى الإقصاء والتهميش وتوسع الحرمان، وقلصت فرص المشاركة في القطاعات المنتجة. كما أن تجاهل الاستدامة البيئية أدى إلى تدهور حالة الموارد الطبيعية. هذه العوامل جعلت من حالة الوفرة الغذائية غير مستقرة وغير مستدامة كما يبين التقرير في تحليل الأمن الغذائي لاحقاً.

و راعة في الاقتصاد السوري أثناء النزاع

أما السنوات اللاحقة فقد شهدت تراجعاً مطّرداً للقطاع الزراعي، ماعدا سنة 2015 حيث شهدت سوريا ظروفاً مناخية جيدة لعبت دوراً هاماً في زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية. وأشارت التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي عام 2015 حقق نمواً سنوياً إيجابياً للمرة الأولى منذ عام 2011، بنسبة 7.5% مقارنة بناتج القطاع في عام 2014.

ويعزى هذا النمو بشكل كامل إلى تحسّن الإنتاج النباتي، بينما تراجع الإنتاج الحيواني خلال عام 2015 (SCPR, 2016). بينما استمر التراجع في الإنتاج الزراعي خلال الفترة 2016-2017 وبالرغم من تراجع حدة القتال في 2018 إلا أنها شهدت تدهوراً في الإنتاج الزراعي وخاصة للمحاصيل غير المروية التي تعتمد على الأمطار نتيجة الظروف المناخية غير الملائمة.

بالرغم من تراجع الإنتاج الزراعي الكبير إلا أنه تراجع بأقل من بقية القطاعات، ما زاد أهميته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفعت حصة الزراعة من الناتج من 17% عام 2010 إلى حوالي 31% في العام 2017. وشكل القطاع شبكة حماية للكثير من السوريين لتأمين الغذاء والحد الأدنى من الدخل.

الشكل رقم 3: الناتج المحلي الزراعي الإجمالي والنباتي والحيواني بالأسعار الثابتة، للفترة 2010-2018
المصدر: المجموعة الزراعية والمكتب المركزي للإحصاء وتقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

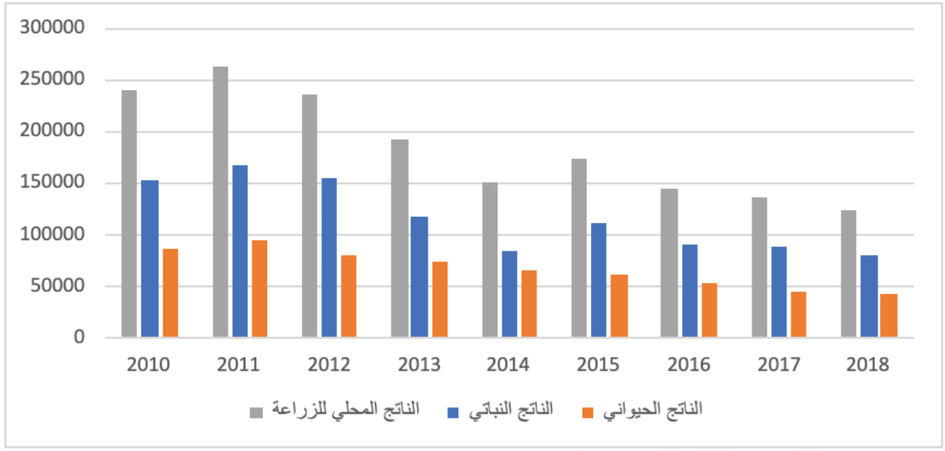

الشكل رقم 4: كميات الإنتاج الزراعي النباتي (المحاصيل الاستراتيجية) للفترة 2011-2018
المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية وتقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

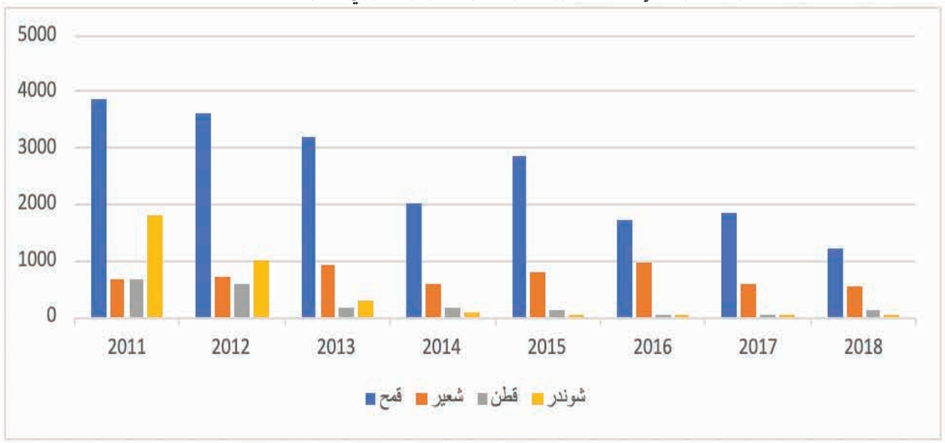

انخفض إنتاج محصول القمح من 3083 ألف طن عام 2010 إلى 2024 ألف طن عام 2014 وعاد للتحسن في عام 2015 إلا أنه تدهور بشكل حاد ليصل إلى حوالي 1227 ألف طن سنة 2018 أي بانخفاض وقدره 61% مقارنة بعام 2010، وشهد العام 2018 نقصاً في الأمطار ليؤثر بشكل حاد في إنتاج القمح. من جهة أخرى حافظ إنتاج الشعير على مستواه النسبي خلال النزاع لغاية 2017 وهو في معظمه من المناطق الساخنة.

ويلاحظ من الشكل رقم (3) انهيار إنتاج القطن والشوندر اللذين يحتاجان إلى ري غزير وعناية خاصة، ما جعل إنتاج القطن يتراجع من 672 ألف طن عام 2011 إلى 124 ألف طن عام 2018. أما إنتاج الشوندر فقد تراجع من 1473 ألف طن عام 2010 إلى 5 آلاف طن فقط عام 2018.

كما يظهر الشكل رقم (4) تراجع إنتاج معظم الخضراوات خلال النزاع وخاصة في السنوات 2013 و2014 ليعود ويتحسن إنتاج بعضها نسبياً في للفترة 2015-2018 مثل البندورة والخيار والباذنجان، لكن محاصيل أخرى مثل البطيخ والبطاطا استمرت بالتراجع خلال النزاع. أما بالنسبة للحمضيات فإن إنتاج الحمضيات المزروعة والمروية تتركز بشكل خاص في محافظات اللاذقية وطرطوس والتي لم تتعرض لعمليات عسكرية أو حصار. ونلاحظ أن الحمضيات بشكل خاص حافظت على مستوى الإنتاج خلال النزاع. بينما تراجع إنتاج الزيتون بشكل تدريجي بسبب عدم توفر السماد العضوي وانتشار الحالات المرضية التي لحقت بأشجاره.
كما تراجع القطيع الحيواني من دواجن وأبقار وماعز وأغنام خلال النزاع، حيث تعرضت الحيوانات للهلاك نتيجة لظروف

الشكل رقم 5: كميات الإنتاج الزراعي النباتي (الفواكه والخضراوات) للفترة 2011-2018
المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

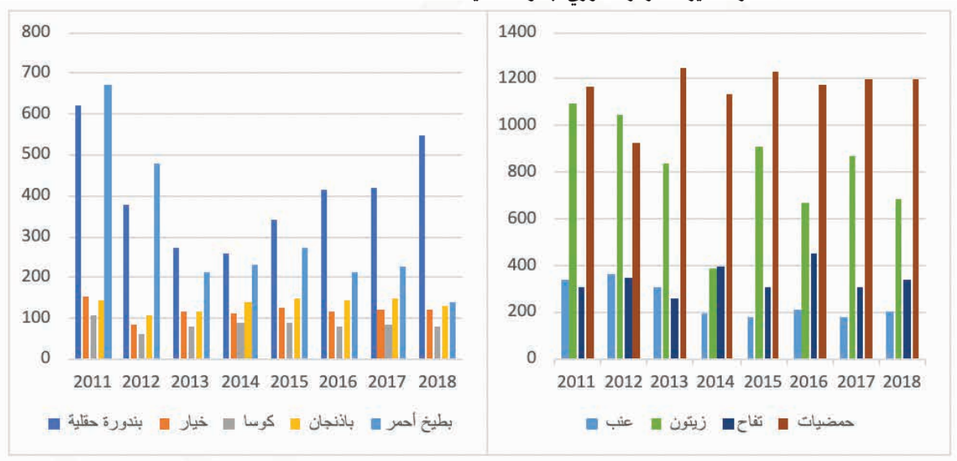

الشكل رقم 6 الصادرات والواردات من الخضراوات والحيوانات والمنتجات الغذائية الأخرى في الفترة 2007-2016
المصدر: WITS 2019

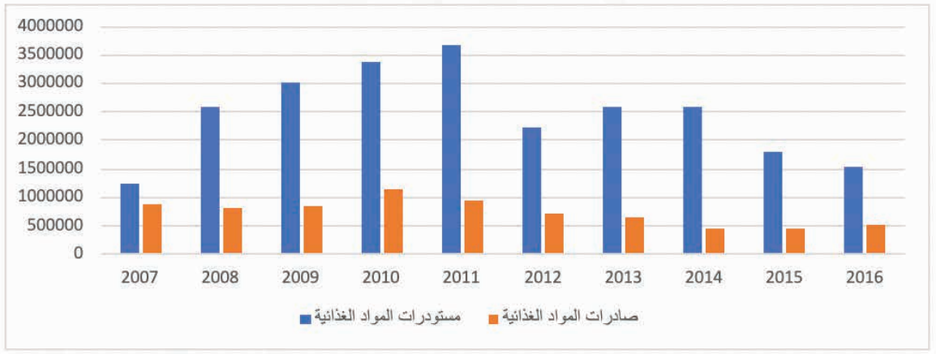

الحرب من قصف وحصار وتدمير لأراضي الرعي وصعوبة حركتها من مكان إلى آخر. انخفضت أعداد الأغنام من 18 مليون في العام 2011 إلى 8 ملايين في العام 2018 وكذلك الأمر بالنسبة إلى باقي الماشية والدواجن، وهي خسارة هائلة لهذه الثروة التي نمت وتراكمت عبر عشرات السنين.

واجه تأمين المستلزمات الزراعية المدعومة خلال فترة النزاع صعوبات كبيرة، كما انتشرت ظاهرة الاحتكار والمتاجرة بها بين الحلقات الوسيطة، وقد ارتفعت أسعار المستلزمات بالتوازي مع ارتفاع أسعار القطع الأجنبي مقابل الليرة السورية خلال الفترة من 50/ل. س دولار عام 2011 إلى أكثر من 500/ل. س دولار عام 2016.

كما جرى رفع سعر لتر المازوت من 15 ليرة سورية 2011 إلى 180 ليرة سورية 2018 بالسعر الرسمي ويصل في السوق الموازية في بعض المناطق إلى 300 ليرة سورية. (SCPR، 2019).

كما رُفعت أسعار السماد الرسمية بشكل كبير ليصل سعر سماد الأزوت إلى 175 ألف ل س للطن الواحد في عام 2018 بمعدل زيادة بلغ 260% عما كان عليه في عام 2010، بينما رُفع سعر سماد الفوسفور بمعدل 200% عما كان عليه في 2010، ووصل سعر سماد البوتاس في عام 2018 إلى 412 ألف ليرة سورية للطن الواحد بزيادة وقدرها 790% عما كان عليه في عام 2010. أما الزيادة في أسعار السماد المستورد من قبل القطاع الخاص فهي أكبر بكثير (SCPR، 2019).

أخيراً في ما يتعلق بالقوى العاملة، فقد انخفض إجمالي العمالة خلال النزاع بشكل حاد حيث انخفض معدل الاستخدام من 39% في العام 2010 إلى 20.9% في العام 2017، ووصل معدل البطالة إلى 52.7% في العام 2017. وتمثل ذلك بخسارة 2.8 مليوني فرصة عمل حتى نهاية 2017 (مركز السياسات، 2018). أما في قطاع الزراعة فقد تراجعت العمالة الزراعية من 724 ألف عام 2010 إلى حوالي 200 ألف عام 2014 ثم ارتفعت تدريجياً لتصل إلى 350 ألف عام 2018 أي حوالي نصف عدد المشتغلين في القطاع للعام 2010.

٢. عوامل الطلب

بلغ عدد السكان 19.2 مليون نسمة في العام 2017 حيث تحول معدل النمو السكاني إلى معدل سالب - 2.3%، 2.9- %، و- 1.9% في الأعوام 2015، 2016 و2017 على التوالي، نتيجة لارتفاع معدل الوفيات وخاصة بين الذكور وازدياد أعداد النازحين والمهجرين ليصل عددهم المقدر إلى 5.3 ملايين نسمة (UNHCR, 2017)؛ إضافة إلى انخفاض معدل الولادات بشكل حاد من 38.8 بالألف إلى 25 بالألف بين عامي 2010 و2017 (SCPR, 2019).

عانى السكان القاطنون على الأراضي السورية من ظروف معيشية قاسية وتراجع في الحالة الاقتصادية وخاصة في المناطق المحاصرة ومناطق النزاع وبين النازحين والمهجرين. إضافة إلى الدمار الهائل في البنى التحتية والظروف الأمنية الخطيرة. واستمرت التكاليف المعيشية بالازدياد في ظل تراجع مصادر الدخل وانخفاض الأجور وتراجع فرص العمل. إضافة إلى خسارة الكثير من العائلات للمعيل، ما اضطر الكثير من الأسر للاعتماد على الإعانات والتي لا تسد الحاجات اليومية.

أظهرت تقديرات تكاليف المعيشة ارتفاعاً حاداً في مؤشر أسعار المستهلك الذي وصل إلى 44.8% في نهاية عام 2016 مقارنة بنفس الفترة من العام 2015. وتأثرت الأسعار بشكل أساسي بارتفاع الأسعار الرسمية للمشتقات النفطية 35% في منتصف 2016 وارتفاع أسعار الكهرباء الذي تضاعف خلال العام 2016، ما أدى إلى المزيد من الانخفاض في القدرة الشرائية لليرة السورية في ظل الانخفاض الكبير في الأجور الحقيقية. ومن اللافت التفاوت الكبير بالأسعار بين المناطق السورية المختلفة وارتفاعها بشكل حاد في المناطق المحاصرة مقارنة بالمناطق الأكثر أمناً بسبب الاحتكار من جهة وصعوبة توريد المواد الضرورية لهذه المناطق من جهة أخرى. استمر مؤشر الأسعار بالازدياد بمعدل 26.9% في العام 2017 حسب تقديرات SCPR.

بالفعل فقد تضخمت الأسعار أكثر من ثمانية أضعاف ونصف خلال الفترة 2011 - 2017، مع ملاحظة التباينات الكبيرة بين المناطق، وترافق بمتوسط أجور شهري وصل إلى 29700 ل.س في العام 2017 إلا أن الأجر الحقيقي لا يشكل أكثر من 24% من الأجر الاسمي وفق تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات. ما يعكس الحالة المعيشية الخطيرة التي وصل إليها المواطن السوري وخاصة في ظل معدل إعالة مرتفع وصل إلى 7.73 أشخاص في العام 2017.

إضافة إلى ذلك، ارتفعت معدلات الفقر والحرمان إلى مستويات خطيرة وصلت إلى 93.7% في نهاية عام 2017 بالاستناد إلى خط الفقر الكلي للأسرة الواحدة (الذي يساوي بالمتوسط 181 ألف بالشهر) بينما بلغ الفقر المدقع إلى معدل 59% في نفس العام، وذلك نتيجة لظروف الحرب وتغول اقتصاديات العنف من جهة والسياسات النيوليبرالية والتي تعاضدت مع اقتصاديات النزاع التي استمرت الحكومة باتباعها منها رفع أسعار بعض السلع الغذائية الرئيسية والمشتقات النفطية إضافة إلى وفع الرسوم والضرائب غير المباشرة وخاصة في العامين 2015 و2016.

وأخيراً في ما يتعلق باستدامة الأمن الغذائي ومستوى التبعية للواردات، فقد استمر خلال النزاع استيراد المنتجات الغذائية من الحبوب والزيوت والرز والسكر وباقي المنتجات الزراعية والغذائية لتغطية حاجة السكان بحيث تجاوز التجار العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا من خلال الاستيراد عن طريق الشركات الوسيطة، وانعكس ذلك سلباً على قيمة السلع ومواصفاتها القياسية والجودة.

كما استمر كذلك التبادل التجاري من المنتجات الزراعية والغذائية بين سوريا ودول الجوار بطرق غير نظامية حيث كانت دول الجوار مصدراً رئيسياً لتأمين حاجة السكان من المنتجات الزراعية والغذائية خاصة في المدن والبلدات الحدودية.

يلاحظ من الشكل رقم 6 ارتفاع المستوردات وتراجع الصادرات في الفترة ما بين 2007 2010- نتيجة لارتفاع الحاجة إلى المنتجات

الشكل رقم 7 حصة المستوردات من المنتجات الغذائية من إجمالي المستوردات
المصدر: WITS 2019



الغذائية الذي سببته أزمة الجفاف. كما تراجعت التجارة الخارجية للغذاء عموماً في فترة النزاع بسبب تدمير المقومات الاقتصادية وانتشار العنف وغياب الأمن وسيادة القانون بالإضافة إلى دور العقوبات الاقتصادية.

ولكن حصة الغذاء من المستوردات ارتفعت تدريجياً مع ارتفاع وتيرة النزاع ووصلت حصة المستوردات من المنتجات الغذائية من إجمالي المستوردات 16% في العام 2014 وهي أعلى نسبة خلال النزاع (انظر الشكل رقم 5). من المعلوم أن ارتفاع قيمة المستوردات الغذائية تؤثر سلباً على درجة السيادة الغذائية في الأحوال الطبيعية من خلال تعزيز التبعية للاستيراد، كما تساهم في ارتفاع أسعار الغذاء، إلا أن تراجع الإنتاج الزراعي وإنتاج المواد الغذائية في فترة النزاع يفرض الحاجة إلى إيجاد بدائل من خلال الاستيراد.

ثالثاً: دليل ومحددات الأمن الغذائي والسيادة الغذائية

اعتمدت أدبيات الأمن الغذائي على عدد من المؤشرات الكمية لقياسه مثل مؤشر الاكتفاء الذاتي الذي يقاس بنسبة المتاح من الإنتاج الزراعي على الطلب ومؤشر الاكتفاء الغذائي الذي يقاس بنسبة المتاح على الطلب.

١. دليل الأمن الغذائي

قدم المركز السوري لبحوث السياسات (2019) بدراسة مفصلة عن حالة الأمن الغذائي في سوريا، اعتمدت على مسح حالة الانسان لعام 2014. انتجت الدراسة دليلاً كلياً للأمن الغذائي يتألف من أربعة مؤشرات فرعية متعارف عليها في أدبيات الأمن الغذائي (الوفرة، النفاذ، الاستخدام، الاستقرار) لكل منها عدد من المكونات كما هو مبين في الجدول رقم 1.

أظهرت الدراسة أن سوريا تمتعت بمستويات مرتفعة من الأمن الغذائي قبل فترة النزاع حيث تشير مكونات الدليل إلى أن نقاط القوة تتمثل في الوفرة والنفاذ بينما كان أداء كل من الاستخدام والاستقرار أو الاستدامة أقل جودة لأسباب عديدة كضعف مصادر الدخل وعدم استدامة استخدام الموارد الطبيعية.

يظهر من الشكل رقم 6 أن مستوى الأمن الغذائي خلال النزاع تراجع بشكل حاد بحوالي 34% بين عامي 2010 و2014 الأمر الذي يعكس الآثار الكارثية للنزاع في حرمان السكان من الأمن الغذائي. كما تراجعت مكونات دليل الأمن الغذائي كافة، إلا أن الأكثر تأثراً كان مكون النفاذ، أي القدرة على حصول الأسر على الغذاء، حيث تراجع بحوالي 48%، متأثراً بحالات الحصار والقيود على الانتقال وتراجع القدرة الشرائية. يأتي تراجع كل من مكون الاستخدام والاستقرار والوفرة بحوالي 37%، و25% و23% على التوالي. وفي الفترة 2018-2014 تراجع الدليل بحوالي 8% على الرغم من تحسن مكون النفاذ بحوالي 3% نتيجة تراجع حالات الحصار وحدة العمليات العسكرية وبالتالي تحسن القدرة على الحصول على الغذاء بشكل نسبي، لكن مكونات الوفرة والاستقرار والاستخدام تراجعت بمعدلات 20% و14% و1% على التوالي.

الجدول رقم (٢): مكونات الأمن الغذائي

الدليل الكلي	المؤشرات الفرعية	مكونات المؤشرات الفرعية	التثقيل	اسقاطات ٢٠١٨
دليل الأمن الغذائي	الوفرة	توفر المواد الغذائية الأساسية	٪٢٥	الانتاج النباتي والحيواني
	النفاذ	القدرة على الحصول على المواد الغذائية الأساسية	٪٢٥	مسوح الأمن الغذائي وتقرير الاحتياجات الإنسانية
	الاستخدام	جودة الغذاء	٪٧,٥	مسح التغذية
		توفر ماء الشرب	٪٧,٥	انتاجإنتاج المياه
		توفر غاز الطهي	٪٢,٥	استهلاك الغاز المنزلي
		هيكل الغذاء	٪٧,٥	مسوح التغذية والأمن الغذائي
	الاستقرار	مصادر المواد الغذائية الأساسية	٪١٢,٥	الاستيراد
		مصادر الدخل	٪١٢,٥	الناتج ومعدلات الفقر ومدى الاعتماد على المساعدات

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات، ٢٠١٩

الشكل رقم 6: دليل الأمن الغذائي ومكوناته الأربعة على المستوى الوطني للأعوام 2018-2014-2010
المصدر: مسح حالة السكان وتقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

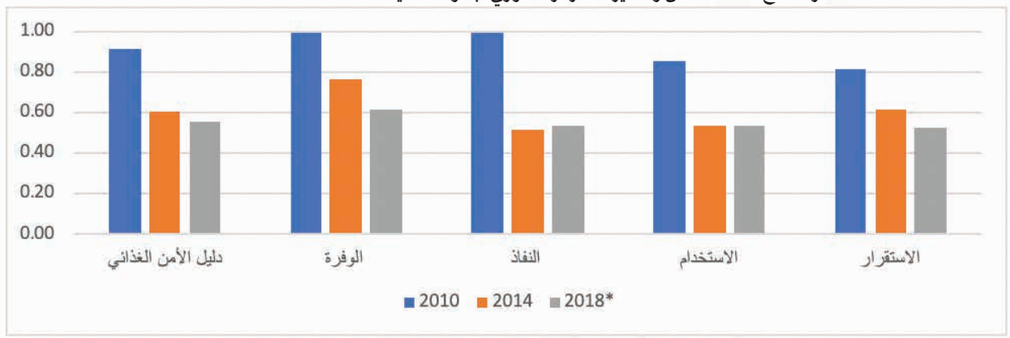

٢. اسقاطات المركز السوري لبحوث السياسات

محددات الأمن الغذائي: من الأمن الغذائي إلى السيادة الغذائية

يعكس دليل الأمن الغذائي أعلاه درجة الحرمان من الغذاء الذي عاناه ويعانيه المجتمع السوري قبل وأثناء فترة النزاع والذي يشير بدوره إلى مستوى الأمن الغذائي عموماً في سوريا. إلا أنه لا يعكس بشكل واضح علاقة الأمن الغذائي بالسياسات العامة التي تنتهجها الحكومة والضعف المؤسساتي الذي يزيد من تفاقم حالة الحرمان والجوع ويوثر على السيادة الغذائية التي تشير إلى الجانب السياسي والحقوقي في قضية الأمن الغذائي. وتشير العديد من الدراسات إلى علاقة الأمن الغذائي بعدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية (Martin-Shields C., Stojetz, W. , 2018 Jaron &Galal, 2009, ADBInstitute, 2017)

قدمت الدراسة أعلاه التي أنجزها المركز السوري (2019) قراءة تحليلية للعلاقة بين الأمن الغذائي وعدد من المحددات التي تؤثر عليه من خلال نموذج رياضي بني على نتائج مسح حالة الانسان عام 2014. جرى تطوير نموذج الانحدار المقطعي والمثقل بعدد السكان وتم استخدام الدليل الكلي للأمن الغذائي الذي جرت مناقشته أعلاه كمتغير تابع وإضافة مجموعة من المتغيرات الرئيسية المستقلة بناء على الأدبيات وتقديرات فريق البحث بما يتفق مع حالة النزاع في سوريا.. يعكس هذا الاختبار الارتباط بين الأمن الغذائي والمتغيرات، إلا أنه لا يشير بالضرورة إلى العلاقة السببية بينهما.

المؤسسات: تبين النتائج أن المحدد الأكثر أهمية كمحدد للأمن الغذائي هو الأداء المؤسساتي للقوى المسيطرة على المنطقة فالعلاقة إيجابية ومعنوية إحصائياً بين حالة الأمن الغذائي وتضمينية المؤسسات وعدم تمييزها بين السكان. أي أن تسلط القوى الفاعلة وإقصاءها للسكان وسوء إدارتها يمثل العامل المحوري في تدهور حالة الأمن الغذائي. ويعكس ذلك ما شهده النزاع من الاستخدام غير المسبوق للعنف المسلح وغياب سلطة القانون وإخضاع السكان بالحصار أو الحرمان من النفاذ للغذاء وظروف العيش الكريم. ووفق الإطار التحليلي للاقتصاد السياسي للغذاء نلاحظ ظهور العديد من القوى المتسلطة خلال النزاع التي قامت بتدمير الموارد والبنى التحتية وتسخير الموارد لصالح الحرب واقصاء المنتجين والموزعين والمستهلكين في نظام الأمن الغذائي وصولاً إلى تهجير السكان لصالح استدامة هيمنتها. لقد

قامت قوى التسلط المختلفة (وهي القوى المسيطرة على الأرض باستخدام العنف والتسلط مثل الحكومة السورية أو قوى المعارضة المسلحة أو القوى الأجنبية التي تسيطر عسكرياً على بعض المناطق) بهدر وتدمير المقومات البشرية والمادية وأعادت قسرياً إعادة توزيع الثروة والسلطة والفرص بما يناسبها كمؤسسات متمحورة حور العنف والتخويف والإقصاء. ونجم عن هذه السياسات مظلوميات هائلة وتفاوت كبير بين الفئات المجتمعية في مجال الأمن الغذائي.

الصحة العامة: جرى استخدام دليل الصحة العامة الذي جرى بناؤه من مؤشرات فرعية تمثل مدى انتشار كل من الأمراض المعدية والمزمنة خلال النزاع للبالغين والأطفال، وتظهر نتائج النموذج أن الارتباط بين دليل الأمن الغذائي والحالة الصحية موجب ومعنوي إحصائياً ويلي دور المؤسسات أهمية. وتتسق هذه النتائج مع العديد من الأدبيات التي تبين العلاقة القوية بين الأمن الغذائي والحالة الصحية في المجتمع، فتعثر نظام الأمن الغذائي يؤثر مباشرة في الحالة الصحية للأفراد كما يترافق مع تقهقر في النظام الصحي وظروف المعيشة.

رأس المال الاجتماعي: لقياس العلاقة بين دليل الأمن الغذائي والعلاقات الاجتماعية في المنطقة المدروسة استخدم النموذج دليل رأس المال الاجتماعي الذي بني على مسح حالة الإنسان 2014 (SCPR,2017) والذي يتكون من مؤشرات فرعية تقيس كل من الشبكات والثقة المجتمعيتين والقيم والعادات في الأمن الغذائي. أظهر النموذج العلاقة الإيجابية والمعنوية إحصائياً بين دليل الأمن الغذائي ودليل رأس المال الاجتماعي، وتبين هذه النتائج أهمية عوامل الثقة والتضامن والتعاون والتطوع في التخفيف من حدة أزمة الأمن الغذائي للسوريين خلال النزاع. بما في ذلك المبادرات المدنية والمحلية المستندة إلى التضامن في تخفيف العبء الثقيل للنزاع على المجتمع. لقد ساهم تصدع العلاقات الاجتماعية من خلال الاستقطاب وانتشار ثقافة العنف والكراهية والتمييز ورفض الآخر وتسييس الهوية من خلال التحريض القائم على الدين أو القومية أو المنطقة أو الجنس في تدهور حالة الأمن الغذائي وهي قضية تحتاج إلى المزيد من البحوث والاستقصاءات حيث يغيب إلى حد كبير عن دور الثقافة والمؤسسات غير الرسمية في الحد من فقدان الأمن الإنساني بما في ذلك الأمن الغذائي. ونشير هنا إلى دور العنف في انتشار القتل والخطف والسرقة والنهب والاغتصاب واستغلال الأطفال والاحتكار وكلها ظواهر تقود إلى تفكك في التضامن الاجتماعي وتحد من قدرة المجتمع على مواجهة الكوارث والنزاعات. وبناء على ذلك يعد بناء السلم والتكامل والانسجام الاجتماعي في صلب استراتيجيات تجاوز حالات الحرمان من الأمن الغذائي.

الوفيات: إن الخسائر في الأرواح هي الأكثر فداحة خلال النزاع حيث يتم انتهاك الحق في الحياة في قضية غير قابلة للتعويض وهي دليل على كثافة العمليات العسكرية والانتهاكات الفادحة خلال النزاع في سوريا. يستخدم النموذج نسبة الوفيات نتيجة النزاع من أبناء المنطقة المدروسة نسبة إلى سكانها، وتشير النتائج إلى علاقة سلبية ومعنوية إحصائياً بين دليل الأمن الغذائي والوفيات الناجمة عن النزاع. وهو مؤشر على مدى الانخراط/التعرض للعنف المباشر أثناء النزاع وله تداعيات كبيرة حيث معظم القتلى هم من الفئات العمرية المنتجة، ما يترك آثاره على الأمن الغذائي من جهة الإنتاج ومن جهة قدرة الأسر على توفير الدخل اللازم للغذاء بالإضافة إلى تشويه بنية الأسر والمجتمعات المحلية.

النزوح القسري: نزح أكثر من نصف سكان سوريا نتيجة النزاع إلى داخل البلاد أو لجأوا إلى خارجها، ليفقدوا البيئة التي بنوا فيها علاقاتهم وأعمالهم ويصبحوا معرضين إلى مختلف أنواع التهميش والانتهاكات. جرى استخدام ثلاثة مؤشرات للنزوح الأول هو نسبة المغادرين الإجمالية أي بما فيهم اللاجئون إلى الخارج، وتظهر العلاقة السلبية والمعنوية إحصائياً بين دليل الأمن الغذائي والنزوح القسري حيث هجر السكان المناطق التي تردت فيها ظروف وفرص التمتع بالأمن الغذائي. وتنطبق هذه النتيجة على نسبة المغادرين إلى داخل البلاد في النموذج الثاني حيث ترتفع نسبة النزوح الداخلي قسرياً مع تدهور الأمن الغذائي. وأخيراً في النموذج الثالث جرى استخدام نسبة النازحين إلى المنطقة المدروسة إلى إجمالي سكانها، وتشير النتائج إلى العلاقة الإيجابية والمعنوية إحصائياً بين نسبة النازحين في المنطقة ودليل الأمن الغذائي أي أن النازحين يتجهون إلى المناطق التي تتوفر فيها نسب أعلى من الأمن الغذائي بمن فيهم الذين يتلقون المساعدات الغذائية والإنسانية. ويشير هذا الارتباط إلى أهمية تضمين معالجة قضية التدهور في الأمن الغذائي مع قضية عودة النازحين إلى مناطقهم بطريقة طوعية وتضمن لهم ظروف حياة كريمة.

اقتصاديات العنف: وتم استخدام مؤشر الانخراط في الأعمال غير القانونية مثل التهريب والسرقة والإتاوات والنهب والمشاركة في القتال، وأظهرت النتائج علاقة سلبية بين انتشار الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالعنف ودليل الأمن الغذائي، وهي قضية هامة في تغيير هيكلية العلاقات والسلطة والثروة في المجتمع حيث جرى استغلال تفقير المجتمع وتدمير مقومات العيش من قبل قوى التسلط وبالمقابل قدمت حوافز للانخراط في العنف والولاء لها. إن هذه البنية الجديدة للاقتصاد أفرزت أمراء حرب ورأسمالية محاسيب جديدة عابرة للحدود استغلت الحرب لبناء الثروات والسلطة وساهمت بشكل مباشر في حرمان أغلبية السكان من الحصول على الغذاء عبر نهب الممتلكات والاحتكار والمضاربة والتهريب والإتاوات أو استغلال المساعدات الإنسانية من خلال احتكارها أو توزيعها بطريقة تميزية. إن تفكيك اقتصاديات العنف هو أحد الاستراتيجيات الهامة في التحول نحو اقتصاديات إنتاجية تضمينية توفر الأمن الغذائي من خلال نشاط إنتاجي بمشاركة واسعة ويؤمن فرص عدالة ويحافظ على استدامة الموارد.

رابعاً: السياسات المقترحة لتحسين السيادة الغذائية

يرتبط مفهوم السيادة الغذائية بأهمية توفر البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كأساس جوهري يمكن الدولة والمجتمع من توفير الأمن الغذائي الضروري للمواطنين، وتمكنهم من تخفيض الفقر ويمكن الأفراد والأسر من تحصيل حقها الطبيعي في الغذاء والمشاركة الديمقراطية في صناعة القرار السياسي المتعلق في الغذاء والأمن الغذائي وبما يراعي ثقافة المجتمع وتراثه اللامادي. كما يؤكد مفهوم السيادة الغذائية على حق الجميع محلياً الاستفادة والمشاركة بكافة الموارد الطبيعية، ودعم سبل العيش المستدامة واحترام عمل منتجي الطعام، وتوطين الأنظمة الغذائية والتأكيد على ضرورة تطوير المعرفة والمهارات من خلال تطوير البحوث والدراسات المحلية التي تساهم في دعم الإنتاج المحلي، والعمل بشكل مستدام يضمن الحفاظ على النظام البيئي والموارد الطبيعية. وهكذا فإن العمل على تحقيق السيادة الغذائية والحق في الغذاء يرتبط بعدة مستويات، المستوى الاقتصادي الوطني الكلي والمحلي والأسري على كل من المدى القصير والمتوسط والطويل. ويتطلب ذلك أيضاً العمل على مستوى قطاعي حيث يدخل قطاعات الزراعة والري والطاقة والخدمات والبيئة ضمن مجال البحث في تحسين الأمن الغذائي. إضافة إلى ذلك لا بد من توفر البيئة المناسبة لتحقيق كل ذلك والذي يرتبط بدوره بالوصول إلى الديمقراطية بوظائفها التي تضمن حماية حقوق الإنسان وحريته العامة والخاصة وحق التعبير. بناء على التجربة السورية يجب التأكيد على أن الحق في الغذاء كماً وكيفاً يجب أن يتحقق في فترة السلم والحرب أيضاً والذي يحتم إيجاد آلية واضحة لتفكيك ميكانيكية استخدام الغذاء كأداة في الحرب من أجل الضغط على المجتمع لتقديم تنازلات تمس حقوق الإنسان وحريته وكرامته. إضافة لذلك لا بد من العمل محلياً وعالمياً على اعتبار استخدام الغذاء كسلاح جريمة حرب وخاصة في ظل الظروف الحالية التي أدت إلى كوارث إنسانية ومجاعات وأوبئة قضت وتقضي على حياة الكثيرين، بشكل خاص الأطفال. وفي ما يأتي يستعرض البحث عدداً من السياسات المقترحة لتحقيق سيادة الغذاء.

لقد بين النزاع في سوريا أهمية مفهوم السيادة الغذائية في الوصول إلى الحق في الغذاء، فقد ساهم تسلط المؤسسات وتهميش القوى المنتجة والمجتمعية قبل النزاع في عدم الاستقرار والوصول إلى حالة الصدام مع السلطة. كما بينت قوى التسلط أثناء النزاع أنها قادرة على تدمير مقومات الأمن الغذائي خدمة لاستمرار العنف والسيطرة. إن إطار الاقتصاد السياسي يقدم فهماً أكثر عمقاً لمقومات السيادة الغذائية ويقدم مساحة أوسع للتفكير في سياسات تضمن الحق في الغذاء بشكل مستدام.

١. على المستوى الوطني الكلي

- **تجريم استخدام الغذاء كسلاح من خلال الحصار أو التضييق على الوصول للغذاء كجزء من تكتيكات الحرب. ووضع المناطق والمجتمعات التي تعرضت للحصار وعانت من التجويع والحرمان كأولوية للتدخل وخاصة اتجاه الأطفال الذين عانوا من سوء التغذية.**
- **تفكيك مؤسسات العنف التي قامت بتدمير مقومات الأمن الغذائي، وهشمت السيادة الغذائية. والتطوير التدريجي لمؤسسات تشاركية ومساءلة تضمن الحق في الغذاء.**
- **وضع السياسات التي تضمن استعادة رأس المال البشري في مجال الأمن الغذائي وخاصة الزراعة والري والطاقة والتوزيع.**
- **توسيع المشاركة والتمثيل في سلسلة الإنتاج والتوزيع الغذائي. وتفعيل دور المجتمع المدني والقطاع الخاص من خلال منح الحريات العامة والخاصة وحرية التعبير والمحاسبة والمساءلة على الممارسات التي تنتهجها الأطراف المتنازعة في ما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي والسيادة الغذائية.**
- **متابعة العمل بالحل السياسي السلمي في المناطق والمدن المتنازع عليها على المستوى المحلي وذلك بالتفاوض مع أهل المنطقة بحيث يتم تلبية مطالبهم المعيشية ومشاركتهم في الاختيار.**
- **قطاعياً لا بد من إعادة تأهيل القطاع الزراعي من خلال إعادة تأهيل الأراضي القابلة للزراعة التي تعرضت للإتلاف نتيجة العمليات القتالية من خلال ادراجها ضمن خطة زراعية خاصة وإعادة تأهيل أنظمة الري والسدود والآبار الجوفية والارتوازية التي ترفد الأراضي المروية بحاجتها للمياه وتوفير المواد الأولية اللازمة لضخ المياه كالطاقة الكهربائية والفيول. إضافة إلى استئناف العمل بمشاريع الري الحديث. وكذلك توفير البذار والأسمدة للفلاحين والأعلاف للمنتجين الزراعيين وإعادة تأهيل المداجن وزرائب الماشية التي تعرضت للتدمير أثناء الحرب وضمان استقرار أسعار البذار والأسمدة وتوسيع فرص الحصول على القروض الزراعية.**
- **مراجعة السياسات الزراعية التي انتهجتها الحكومة، وذلك بشكل تشاركي وإعادة تفعيل عمل صندوق الدعم الزراعي بهدف المساعدة على تنفيذ السياسات الزراعية والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي ورفع الكفاءة الاقتصادية للإنتاج وتعزيز القدرة التنافسية له. ومحاربة ظاهرة الاحتكار التي ساهمت برفع أسعار مستلزمات الإنتاج، وتوسيع خيارات الفلاحين بالقروض الزراعية.**
- **وضع خطة استجابة للعوامل المناخية التي أثرت على الإنتاج الزراعي على المدى القصير وذلك من خلال تخصيص موازنات للكوارث الطبيعية كالجفاف أو السيول، وتقديم إعانات نقدية في المناطق الأكثر تأثراً بالهطول المطري وخاصة تلك المناطق التي تعتمد على الأمطار لتعويض الخسائر الناجمة عن تأخر الأمطار من جهة وإتلافها للمحاصيل.**
- **ضبط عمليات التصدير للمواد الغذائية بحيث يوجه الإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية الوطنية لتلبية حاجات السوق المحلية، ما يخفف الحاجة إلى الاستيراد ويضمن استدامة الأمن الغذائي واستقرار أكبر لأسعار المنتجات الغذائية.**
- **وضع قضايا النزوح واللجوء في أول سلم الأولويات حيث تعتبر النازحين من الفئات الأكثر هشاشة على المستوى الداخلي بالنسبة للأمن الغذائي، كذلك اللاجئين وخاصة في مناطق الجوار. وتوفير فرص عمل للنازحين واللاجئين في مناطقهم ومدنهم التي غادروها بسبب الحرب بحيث يكون لأبناء المنطقة الأولوية في الحصول على فرصة العمل في هذه المناطق حسب الاختصاص والخبرة. وتوفير قروض سكنية طويلة الأجل لإعادة إعمار البيوت والمناطق السكنية بما يضمن بالتالي توفر اليد العاملة الزراعية التي هاجرت ونزحت بسبب الحرب.**
- **تحديث بيانات الفقر على المستوى الكلي والمحلي ووضع برامج الدعم الاجتماعي للأسر الأكثر فقراً. والعمل على الحد من ظاهرة الفقر وارتفاع تكاليف المعيشة التي تفاقمت بشكل كبير في ظل الحرب وذلك من خلال مجموعة من السياسات الكلية كاعتماد سياسة نقدية واضحة تضع هدف استقرار الأسعار كأولوية حيث يقوم المصرف المركزي بضبط آلية مدروسة لضمان تحقيق الاستقرار السعري بحيث يقوم بتحديد المدى الذي لا يجب تجاوزه، وتوفير مؤشر للأسعار شهري حديث ودقيق لمراقبة التضخم واتخاذ التدابير الضرورية لإعادته إلى الحدود المطلوبة على ألا تزيد معدلات التضخم عن 5% كهدف تأشيري. وتحقيق التوازن بين مستوى الدخول والأسعار من خلال وضع الخطوط التوجيهية وآليات التسعير.**
- **توفير فرص العمل للشباب، والنساء والمعوقين بشكل خاص، من خلال دراسات حديثة عن البطالة في سوريا ووضع برامج ضمان اجتماعي تركز بشكل خاص على الأسر التي فقدت معيلها والتركيز على هذا المحور ضمن خطط إعادة الإعمار على المستوى الاجتماعي.**
- **تفعيل دور المجتمع المحلي المتمثل باتحادات الفلاحين ومنظمات المجتمع المدني المعنية بشؤون الأمن الغذائي والبيئي من أداء دورها بمشاركتها باتخاذ القرار ومنح الحريات العامة للتعبير عن مطالب المجتمع المحلي بالتغيير لصالح توفير البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة كشرط لازم لتحقيق السيادة الغذائي.**
- **مشاركة المجتمع المحلي في وضع الخطط والموازنات للتعافي وتوسيع هامش الاستقلال الإداري والاقتصادي للمجالس المحلية للقيام بدورها بشكل سريع وفعال.**
- **التعاون بين المجتمع المحلي والحكومة في المركز لوضع خطط إنمائية محلية شاملة طويلة الأمد تحد من الفقر وتضمن توفير سبل العيش اللازمة.**
- **حصر الأضرار التي تسببت بها الحرب على المستوى المحلي والعمل على تشكل فرق محلية من القطاع العام والخاص والمجتمع المدني لمتابعة تنفيذ خطط تجاوز العنف وإعادة تأهيل الأراضي الزراعية والسدود وأنظمة الري والممتلكات الخاصة والعامة والمرافق العامة لضمان مشاركة المجتمع المحلي في عملية إعادة الإعمار والتأهيل**

٢. على المستوى الأسري

- **ضمان توفر المواد الغذائية الضرورية في السوق المحلية بأسعار مناسبة. وضمان القدرة على الحصول على الغذاء والذي يتحدد من خلال القدرة على الوصول الآمن إلى منافذ البيع من جهة وزيادة القدرة الشرائية للأسر السورية من خلال توفر فرص العمل ورفع الأجور وضبط الأسعار. والعمل على زيادة قدرة الأسر على الحصول على الغذاء في المحافظات والمناطق الأكثر تضرراً وحرماناً.**
- **العمل على رفع قيمة الأجور الحقيقية بحيث تأخذ في الاعتبار السلة الغذائية الضرورية وسبل العيش الأخرى نظراً لأن الدخل من العمل هو مصدر الدخل الأساسي للأسر فلا بد من ضمان تناسب الأجور مع الأسعار**
- **مراجعة عملية توزيع الدعم والمساعدات لضمان وصولها إلى مستحقيها. ووضع برامج ضمان اجتماعي للأسر التي فقدت معيلها وللمعوّقين وتوفير البيئة المناسبة لرفع مشاركة النساء في العمل.**
- **تفعيل دور هيئات حماية المستهلك والمجتمع المدني لضمان جودة الغذاء ووضع حد لظاهرة الاحتكار التي ساهمت في زيادة هذه الظاهرة وأدت إلى توزيع منتجات بجودة متدنية وأسعار مرتفعة.**
- **توفير مياه الشرب لكافة الأسر السورية لما تحمله من أخطار صحية وتؤدي إلى انتشار الأوبئة بشكل سريع ليس في المنطقة ذاتها فقط بل واحتمال انتشار هذه الأوبئة في كافة المدن والمناطق السورية. لذلك لا بد من العمل كأولوية قصوى على إعادة تأهيل الشبكات العامة التي تمد المناطق بمياه الشرب ومراقبة وسائل تعقيمها بشكل كامل. إضافة إلى ذلك وضع ضوابط للعاملين على إمداد المناطق بالمياه من خلال صهاريج والتأكد من موافاتها لشروط السلامة والصحة العامة وتوفير وسائل التعقيم مجاناً ورفع التوعية المنزلية من خلال حملات دورية لضرورة التأكد من تعقيم المياه قبل استخدامها للشرب.**
- **توفير المشتقات النفطية لكافة المناطق بأسعار مناسبة، والرقابة على عمليات البيع التي يسيطر عليها الوسطاء المحليون.**
- **ضمان استدامة الأمن الغذائي من خلال توفير السلع الغذائية من المجتمع المحلي كمصدر أساسي للمواد الغذائية وضبط عملية الاستيراد والتصدير لهذه المواد.**

المراجع

1. ADBInstitute (2019) Food Insecurity in Asia: Why Institutions Matter, Edited by Zhang-Yue Zhou and Guanghua Wan, Asian Development Bank Institute.
2. Agarwal, B. (2014) Food sovereignty, food security and democratic choice: critical contradictions, difficult conciliations The Journal of Peasant Studies Vol. 41, No. 6, 1247–1268, http://dx.doi.org/10.1080/03066150.2013.876996
3. Carney, M. (2012). “Food security” and “food sovereignty”: What frameworks are best suited for social equity in food systems? Journal of Agriculture, Food Systems, and Community Development, 2(2), 71–88. Copyright © 2012 by New Leaf Associates, Inc. http://dx.doi.org/10.5304/jafscd.2012.022.004
4. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (2002). The state of food insecurity in the world 2001. Rome: Author. Retrieved from http://www.fao.org/docrep/003/y1500e/y1500e00.htm
5. FAO (2003) Trade reforms and food security: Conceptualizing the linkages. Rome: Author. http://www.fao.org/docrep/005/y4671e/y4671e00.htm
6. FAO (2009) The state of food security in the world 2009. Rome: Author. Retrieved from ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/012/i0876e/i0876e.pdf
7. FAO (2010) The state of food security in the world 2011.Rome. Author. Retrieved http://www.fao.org/publications/sofi/en/
8. FAO/WFP (2018) “Crop and Food Security Assessment” Special Report. http://www.wfp.org/food-security/reports/CFSAM
9. Jaron D, Galal O. (2009) Food security and population health and wellbeing, Asia Pac J Clin Nutr.;18(4):684-7.
10. Kelley P. C., Mohtadi S., Cane A. M., Seager R., and Kushnir Y., (2015) “ Climate change in the Fertile Crescent and implications of the recent Syrian drought” Edited by Brian John Hoskins, Imperial College London, London, United Kingdom.
11. Maddison, A (2003): “The World Economy: Historical Statistics”, Development Center studies, OECD. http://www.globaljustice.org.uk/six-pillars-food-sovereignty
12. Martin-Shields C., Stojetz, W. (2018) Food security and conflict: Empirical challenges and future opportunities for research and policy making on food security and conflict, World Development, 9 August
13. McMichael, P (2009). A food regime genealogy. Journal of Peasant Studies, 36(1), 139–169. http://dx.doi.org/10.1080/03066150902820354
14. National Agriculture Policy Center)2013(: «Food Security in Syria», Damascus
15. Patel, R. (2009) What does food sovereignty look like? Journal of Peasant Studies, 36(3), 663-706. http://dx.doi.org/10.1080/03066150903143079
16. Pimbert, M. (2007). Transforming knowledge and ways of knowing for food sovereignty, International Institute for Environment and Development. Retrieved on June 15, 2011, from http://pubs.iied.org/14535IIED.html?c=agric/food
17. Pottier, J. (1999). Anthropology of food: The social dynamics of food security. Cambridge, U.K.: Polity Press.
18. Rosset, P, & Martinez-Torres, M. (2010). La Via Campesina: The birth and evolution of a transnational social movement, Journal of Peasant Studies, 37(1), 149–175. http://dx.doi.org/10.1080/03066150903498804
19. Schiavoni, C. (2009) The global struggle for food sovereignty: From Nyéléni to New York. Journal of Peasant Studies, 36(3), 682–689.
20. Selby J., Dahi S. O., Fröhlich C., Hulme, M. (2017) «Climate change and the Syrian civil war» Political Geography Volume 60, September, PP 232-244 https://doi.org/10.1016/j.polgeo.2017.05.007
21. Sen, A. (1981). Poverty and famines. Oxford, U.K.: Clarendon Press. Windfuhr, M., & Jonsén, J. (2005). Food sovereignty: Towards democracy in localized food systems. Rugby, Warwickshire, U.K.: ITDG Publishing.
22. Syrian Centre for Policy Research (2013) Squandering Humanity: Socioeconomic Monitoring Report on Syria, SCPR
23. Syrian Centre for Policy Research (2017) Social Degradation in Syria, SCPR
24. Syrian Centre for Policy Research (2019) Food Security in Syria, SCPR (Manuscript submitted for publication)
25. Syrian Centre for Policy Research (2019) Justice to Transcend Conflict Impact of Syrian Crisis Report, SCPR (Manuscript submitted for publication)
26. Teodosijeviæ, S. B. (2003) Armed Conflicts and Food Security, ESA Working Paper No. 03-11
27. Weezel, S. v. (2017) Food security and armed conflict: a cross-country analysis, Working Paper. http://www.fao.org/3/ae044e/ae044e00.pdf
28. النجفي، عماد حسن وناظم، قيس غزال والنعمة علاء وجيه مهدي (2010) «السياسة الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي مؤشرات عن الاقتصاد الزراعي السوري» تنمية الرافدين، العدد 100، مجلد 32، ص. ص. 81-67.
29. سالم، حمدي (2000) «التقرير النهائي حول الأمن الغذائي» مشروع المساعدة في التعزيز المؤسسي والسياسات الزراعية، منظمة الأغذية والزراعة دمشق - سوريا. محمد، شوقي: 2016 الثروة الحيوانية في سوريا تكاليف إنتاجإنتاج مرتفعة وتهديد بالضياع” موقع الحل.
30. محمد، شوقي (2016) «قطاع الكهرباء في سوريا ينهار تحت وطأة الصراع» موقع الحل.
31. ويستليك، مايك (2001) «التقرير النهائي حول قطاع المحاصيل الاستراتيجية» مشروع المساعدة في التعزيز المؤسسي والسياسات الزراعية، منظمة الأغذية والزراعة، دمشق - سوريا في نيسان.

الملحق 1: توفر الغذاء والاكتفاء الذاتي من المنتجات الرئيسية في سوريا 2011-2002 (000 طن)

		٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الحبوب	المتاح	٤٤٠٤	٤٧٠٣	٤٢١٨	٤٣٧٠	٥٢٥٦	٣٤٠٦	٢٥١٢	٥٥٩٢	٤٥٧٦	٤٦٤٩
	الاكتفاء الذاتي٪	١٠٨,٤	١٠٤,٥	١٠٧,٦	١٠٦,٨	٩٣,٨	١١٨,٦	٨٥,١	٦٦,٣	٦٧,٤	٨٣
	الاستيراد ٪	٥,١	٨,٥	٧,٧	٨,٩	٧,٨	٨,٣	٢٠,٢	٣٣,٨	٣٣,١	١٧
الخضراوات	الاكتفاء الذاتي٪	٢٤٣٥	٢٥٦٠	٢٨٥٥	٢٦٩٨	٢٦٢٩	٢٤٦٤	٢٣١٢	٢٣٤١	٢٢٣٨	٢٩٣٣
	الاستيراد ٪	١٠٩,٥	١٠٨,٧	١٠٨,١	١١٠,٧	١١١	١٢٧,٦	١٢٤,٤	١٤٤,٢	١٣٣,٣	١٠٩,٤
	الاكتفاء الذاتي٪	٢,٦	٢,٩	٤,١	٤,٩	٢,١	٥,٧	١٠	٦,٣	٦,٨	٨,٣
الفواكه	الاستيراد ٪	٢٧٨٧	٢٤١٠	٢٩٧٨	٢٦٢٣	٣٤٤٥	٢٥٤٤	٣١٣٨	٢٩٩٨	٣٠٠٠	٣٢٥١
	الاكتفاء الذاتي٪	١٠٠,٦	٩٩,٧	٩٨,٤	١٠٠,٧	٩٩,٣	١٠٢,٤	٩٧,٧	١١٠,٣	١٠٨,٢	١٠٧,٨
	الاستيراد ٪	٤	٤,٦	٤,٦	٥,٨	٩,٦	٨	٨,٨	٧,٣	٨,٦	٨
البقوليات	الاكتفاء الذاتي٪	٢٢٥	٢١٨	١٢٧	١٦٦	١٨٥	١٣١	٦٧	٢١١	١٤٠	٢٢١
	الاستيراد ٪	١١٤,٥	١٣٤,٥	١٦٨,٢	١٥٧,٦	١٥٩,٨	١٤٥,٨	١٥٨,١	٩٧,٤	١١٦,٦	٩٤,١
	الاكتفاء الذاتي٪	٣,٧	٢,٢	٦,٦	٣,٧	٣,٦	٩,٢	٦,٨	٧,٩	١٠,٤	١٣,٧
اللحوم	الاستيراد ٪	٢٦٨	٣٦٦	٣٨٠	٣٨٤	٤٦٦	٤٩٤	٣٨٧	٤٩٨	٤٤٥	٤٤٣
	الاكتفاء الذاتي٪	١١٦,٩	١٠٤,٨	١٠٦,٧	١١٠,١	٩٥,٩	٩٥,٦	١١٦,٦	٩٢,٣	٩٧,٢	١٠٠,٦
	الاستيراد ٪	٣,٩	٣,٢	٤,٦	٣,٦	٤,١	٤,٨	٥,٧	١٣,٤	١٣,٢	٥,٦
البيض	الاكتفاء الذاتي٪	٣٣١١	٣٣٤٢	٣٩٥٤	٣٠٨٤	٣٧٥١	٣٤٢٩	٢٩٢٩	٣٢٤٧	٣٧٤٥	٣٤٥٧
	الاستيراد ٪	١٠٠,٣	١٠٣,٢	١٠١,٢	١٠٠,٧	١٠٠,٨	١٠٠	٩٠	١٠٠	١٠٧,١	١٠٠
	الاكتفاء الذاتي٪	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الحليب	الاستيراد ٪	١٨٥٥	١٩٦٥	٢٢٣٠	٢٤٥٨	٢٦٠٦	٢٧٨١	٢٤٧٩	٢٦٤٤	٢٤٠٤	٢٧٠٧
	الاكتفاء الذاتي٪	٩٥,٢	٩٥,٦	٩٥,٥	٩٥,٩	٩٧,٣	٩٦,٤	٩٧,٨	٩١,١	٩٣,٢	٩٤,٥
	الاستيراد ٪	٥,٦	٤,٤	٤,٥	٤,١	٢,٩	٣,٦	٢,٢	٨,٩	٦,٨	٦,١

المصدر: المركز الوطني للدراسات الزراعة الأمن الغذائي في سوريا 2013.

اليمن

الحق في الغذاء والسيادة الغذائية

محمد عبد الباري ثابت العريقي
المرصد اليمني لحقوق الانسان

مقدمة

سنبدأ بتقديم عرض مختصر عن الاقتصاد السياسي والسيادة الغذائية واستعراض موجز لمراحل الاقتصاد السياسي اليمني منذ مطلع الستينيات من القرن الماضي بصوره مختصرة والذي يشكل خلفية عامة ومن خلاله سيتبين لنا واقع السيادة الغذائية في اليمن كما أن هذا التقرير سيتناول المحاور المبينة أدناه والتي سنتناول فيها انعكاسات النزاعات والحروب على الحق في الغذاء والسيادة الغذائية والوضع الراهن لتوفر الغذاء وانعكاساته على الوضع الإنساني في اليمن وكذا أنماط الإنتاج والحيازات الزراعية وواقع الإنتاج الصناعي الزراعي والسمكي والعمالة الزراعية والتعامل مع محدودية الموارد كذلك السياسات الزراعية والحق في الغذاء والسيادة الغذائية والتشريعات القائمة في اليمن إلى جانب مشاكل وفرص تعزيز نضالات منظمات المجتمع المدني بهذا الخصوص .

المرحلة الأولى من عام ١٩٦٢ إلى منتصف التسعينيات من القرن الماضي

في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م تحدد التوجه السياسي للجمهورية العربية اليمنية من خلال أهداف الثورة وتوجهاتها وفي ٣٠ نوفمبر عام ١٩٦٧، نالت اليمن الجنوبي استقلالها من بريطانيا، فيما أصبحت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التي تبنت سياسات اشتراكية، ولكن خلال الفترة من ١٩٦٢م وحتى أواخر [illegible] حينذاك حول التوجه السياسي لليمن شمالا وجنوبا ومنذ مطلع عام ١٩٧٣ فصاعدا، شهدت الجمهورية العربية اليمنية على وجه الخصوص هجرة عمالية واسعة إلى البلدان المنتجة للنفط، وبشكل رئيسي إلى المملكة العربية السعودية. وفي هذه الفترة، تميز الاقتصاد السياسي بجانبين داما طوال سنوات الانتعاش الإقتصادي. أولهما، أن المنظمات والحكومات العربية والأجنبية تولّت المسؤولية الفعلية عن السياسة المتعلقة بالزراعة والخدمات الاجتماعية وتوفيرها.وعلى وجهه الخصوص في شمال اليمن. وثانيهما، على المستوى الشعبي، أن تجربة العمل

وكما هو موضح أن مساحة القات في تزايد مستمر من ٧٦ ألف هكتار في عام١٩٩٠م إلى ١٦٨الف هكتار في عام ٢٠١٦م وهناك تقارير لمنظمات دولية تشير أن مساحة القات تفوق هذا الرقم أما كميات الحبوب المنتجة محليا وقد تراجعت مقارنة بعام ٢٠١٢م من ٩١٠ ألف طن إلى ٣٥٧ ألف طن في عام ٢٠١٦م وزاد إنتاج الخضراوات بمقدار ٣٥٪ كما ارتفع إنتاج القات بمقدار ١١٨٪. (ارقام محصول القات تخص مرحلة ما بعد وحدة شطري اليمن ١٩٩٠م)

ومقابل ذلك هناك محصول نقدي وهو محصول البن يمكن تنميته تعتبر اليمن واحدة من اهم البلدان المنتجة لمحصول البن عبر التاريخ، ولكن مع تزايد الطلب على البن اليمني خلال القرون السابقة، لم تتمكن اليمن من تلبية الطلب المتزايد ولازالت تنتج البن بالطرق التقليدية. ومع الاسف، تم نقل البن اليمني وزراعته في بلدان اخرى ما ادى الى تزايد عدد البلدان المنتجة للبن الى اكثر من ٧٠ بلدا. واعتمدت تلك البلدان على الاساليب الزراعية والصناعية الحديثة، وبالتالي تناقصت الكميات المنتجة من البن في اليمن الى ان وصلت نسبة تصديره الى اقل من ٠,٠٤٪ من صادرات الدول المنتجة للبن. أضحت هذه الحقيقة موجعة، فكانت اليمن المصدر الوحيد ثم في مقدمة المصدرين والان اصبحت في اسفل قائمة البلدان المصدرة للبن.

الوضع الراهن لإنتاج البن في اليمن والاستراتيجية [illegible] المجال.

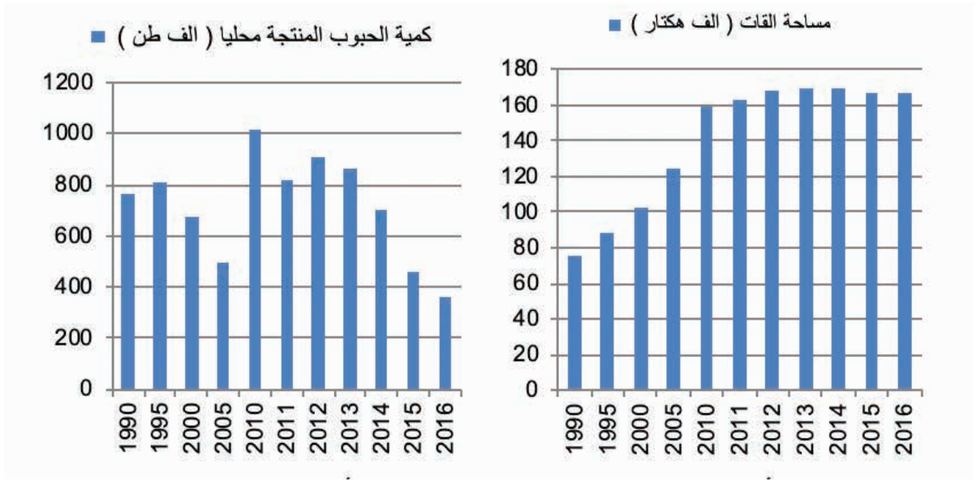

المتغيراتالاقتصادية الأخرى.

وتلك الظروف قد وفرت للحكومة اليمنية المبررات الموضوعية لطلب مساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتسوية متأخرات مدفوعات خدمة الديون الخارجية المستحقة على اليمن، وذلك مقابل التزامها بتبني وتنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي والمالي لمعالجة مشاكلها واختلالاتها الاقتصادية وهو ما يعرف ببرنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي(وذلك بداية من مارس ١٩٩٥).

وبدأ الاقتصاد اليمنى في التغير والتطور نتيجة تبنى الحكومة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي من اقتصاد تقوده القرارات الحكومية أو مركزية التخطيط وسيادة القطاع العام، إلى اقتصاد تقوده قوى السوق يتسم بالمنافسة والتخطيط التأشيرى، بالإضافة إلى إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في قيادة عملية التنمية، وكان لابد أن يكون لهذه التحولات والتغيرات في القطاع الزراعي اليمنى العديد من الآثار على الإنتاج الزراعي سواء كانت ايجابية أم سلبية.

وبرغم كل تلك الإجراءات إلا أنها ساهمت فى انخفاض مستوى المعيشة وإنقاص الأجور أو متوسط الأجور الحقيقية، وزيادة حدة الفقر واتساعها بين الفئات محدودة الدخل، مما أدى إلى زيادة معدل التضخم، وعدم توافر خدمات التعليم والصحة بالقدر اللازم للفئات المنخفضة الدخل والفقيرة، كما ان خفض سعر العملة المحلية التى يطالب بها صندوق النقد الدولي أدى إلى زيادة تكلفة السلع المستوردة مما يزيد من معاناة محدودي الدخل.المصدر : (السياني ٢٠٠٥)

بإشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وفي ضل غياب التدابير الحمائية للإنتاج المحلي مما تضاعف معه سعر وقود الديزل وأدى إلى زيادة في أغلب المدخلات الزراعية وهذا بدوره أدى إلى زيادة في تكاليف الإنتاج لأغلب المحاصيل وخصوصا المحاصيل التي تستخدم المكننة وضخ الماء، وارتفاع سعر الوقود أدى إلى ارتفاع أسعار المدخلات مثل الأسمدة النيتروجينية (يوريا) وغيرها . كما أن ارتفاع تكلفة الإنتاج أدى إلى نقص الهامش الزراعي لأغلب المحاصيل التي واجهها المنتجون إما بمحاوله تحسين ورفع الإنتاجية عن طريق استخدام الموارد المتوفرة بطريقه أحسن وبفعالية أكبر أو التحول إلى المدخلات الأقل سعراً، وفي بعض الحالات فإن ارتفاع تكاليف الإنتاج أدى إلى النقص في المساحات المزروعة .

فالتحديات التنموية والمشكلات المزمنة من بطالة وفقر وانعدام العدالة الاجتماعية بكل أبعادها ومضامينها قد زادت عما كانت عليه منذ عام ٢٠٠٥م ولم تشهد تحسنا يذكر إلى الآن، بل أنها شهدت مزيدا من التعقيدات المحلية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وحروبا ونزاعات محلية جديدة، ، وهذا يعني بوضوح فشل السياسات الاقتصادية والتنموية، حيث أن تلك العوامل أدت إلى اشتعال الاحتجاجات في اليمن في فبراير ٢٠١١م ، لتتوالى بعد ذلك الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، والتدخلات الخارجية الإقليمية والدولية؛.» مشاكل اليمن الاقتصادية حقيقية، لكنها ليست ناجمة عن نقص مطلق لا يمكن ترميمه في الموارد، بل هي حصيلة السياسات اليمنية المثيرة للجدل والمُفتقرة إلى التنمية المؤسسية. هذه السياسات هي التي تشكل العقبة الكأداء الرئيسية أمام التغلّب على الصعوبات الاقتصادية الراهنة» (شميتز ابريل ٢٠١٢)

ماذا عن السيادة الغذائية في الاقتصاد اليمني؟

يعرّف مفهوم السيادة الغذائية وفق «إعلان نيالاني»سنة ٢٠٠٧ كما يلي:«السيادة الغذائية هي حقّ الدول و الشعوب في التغذية السليمة الملائمة لثقافتهم والمُنتَجة بطرق بيئيّة ناجعة ومستدامة، وكذلك في تحديد أنماط التغذية والمنظومات الزراعيّة. وهي تضع في المقام الأول لأولويات الأنظمة الغذائية(المنتجين والموزِّعين والمستهلكين عوضا عن طلب السوق والشركات متعدّدة الجنسيات». (نيلاني ٢٠٠٧)
فالدولة في إطار التزاماتها المتعلقة باتخاذ التدابير الكفيلة بتحقيق الأمن الغذائي ،تعمل الدولة من خلال برنامج التصنيف المرحلي للأمن الغذائي الذي تقوم به سكرتارية الأمن الغذائي ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي وبالتنسيق مع منظمة ألفاو ومن خلال تشخيص الوضع الراهن في المرتكز الأول(مصادر توفر الغذاء) فالدولة ممثلة بوزارة الزراعة والري تأخذ بعين الاعتبار هذا الجانب وارتباطه بالسيادة الغذائية) بمرتكزاتها الأربعة والمتمثلة بالتالي:

- **توافر الغذاء: كميات كافية من الأغذية المتاحة على أساس ثابت .**
- **الوصول إلى الغذاء: وجود موارد كافية للحصول على الأطعمة المناسبة لاتباع نظام غذائي مغذٍ**
- **استخدام الغذاء: الاستخدام المناسب استنادا إلى معرفة التغذية الأساسية والرعاية، وكذلك المياه والمرافق الصحية المناسبة.**
- **الاستقرار أو الاستمرارية (مأمونة/ الاستدامة) بما يعني استمرار التوفر الغذائي والوصول إلى الأغذية حتى في حالة صدمة مفاجئة (كالأزمة الاقتصادية أو المناخيّة) أو حدث دوري (كالنقص الغذائي الموسمي) .**

«لذا فإن الدول تسعى إلى بلوغ أهداف أساسية ثلاثة تتمثل في: ضمان الأنظمة الغذائية لتغذية متوفرة للجميع وتستجيب لحاجيات السكان.

تنمية الزراعة بما يضمن الارتقاء بمداخيل المزارعين الصغار.

عدم الإضرار بالقدرة على تلبية الحاجيات المستقبلية. فالقضاء على التنوع البيولوجي والاستعمال غير الرشيد للمياه وتلويث الأراضي والمياه من شأنها أن تهدّد مستقبل القطاع الزراعي والمنظومات البيئية.» (محجوب عزام .بلغيث محمد ٢٠١٨)
ومن خلال الإيجاز السابق أن الأمن الغذائي صار محتكراً من قبل المؤسسات المالية الدولية ووكالات التنمية الأخرى والتي تم إرهاق البلدان الفقيرة ومنها اليمن التي أخضعتها إلى شراء المواد الغذائية من الأسواق العالمية والاعتماد على الإعانات الغذائية بدلا عن التركيز على تعزيز جانب الاستقلال الذاتي والسيادة الغذائية محليا والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية ونتاج ذلك» فإن الفقراء يكونون عرضة للمخاطر والصعوبات للوصول إلى الغذاء وتكون نقاط الضعف هذه حادة إذا فشلت الدولة التي توجد في ظلها في ضمان الإنتاج المحلي الكافي أو لا تستطيع شراء الطعام ثم توزيعه بأسعار تكون في متناول الجميع. إذا كانت البلاد فقيرةوأراضيها هامشية إيكولوجياً ، فمن المحتمل حدوث أزمات غذائية متكررة كما هو حاصل في الوقت الحاضر في حالة اليمن» (مارتينيلو جوليانو ٢٠١٨).)

١- انعكاسات النزاعات والحروب على الحق في الغذاء والسيادة الغذائية والوضع الراهن لتوفر الغذاء وانعكاساته على الوضع الإنساني في اليمن.

هناك نزاعات وصراعات وحروب تفرض على اليمنيين منذ نحو أكثر من ثلاث سنوات والتي بدأت في يونيو ٢٠١٤م وبدأ الصراع المسلح في معظم أنحاء اليمن وتصاعدت حدته في مارس ٢٠١٥م مما اِدى إلى خسائر كبيرةفي الأرواح وتسبب بموجات كبيرة من النزوح الداخلي ملحقاً أضرارا بالبنية التحتية وتقديم الخدمات في جميع القطاعات الاقتصادية والمجتمع، فقد تعرضت معظم الطرق الرئيسية والجسور في عموم البلد للتدمير وخطوط الكهرباء إلى أضرار بالغة وتوقف إنتاج النفط وكذا خطورة الوصول إلى جني المحاصيل من المزارع بسبب زراعة الألغام فيها مما سبب في خسائر بالغة للمزارع اليمني والبلد والحرمان من الحصول على الغذاء الكافي في ظل نداءات المجتمع الدولي من حين إلى أخر،ولا تزال مثل تلك النزاعات والصراعات مستمرة إلى يومنا هذا في الوقع اليمني، وأن أثر النزاع المسلح على الأمن الغذائي يمكن أن يكون مباشراً، مثل التشريد من الأراضي و مناطق رعي الماشية ومناطق صيد الأسماك أو تدمير المخزونات الغذائية والأصول الزراعية , أو غير مباشر، مثل إحداث اضطرابات في النظم الغذائية والأسواق، مما يؤدي إلى زيادة أسعار المواد الغذائية أو انخفاض القدرة الشرائية للأسر المعيشية، أو إحداث نقص في إمكانية الحصول على الإمدادات اللازمة لإعداد الطعام، بما في ذلك المياه والوقود. وتشير التقارير أنه «حتى شهر مايو ٢٠١٨م تراوح إجمالي الأضرار المقدرة التي لحقت بالمدن الست عشرة مابين ٦,١ إلى ٧,٥ مليار دولار وبصورة عامة تقدر الاحتياجات الخاصة بالتعافي وإعادة الأعمار مابين ١٩ إلى ٢٣ مليار دولار على مدى خمس سنوات منها فيما يتعلق بالأمن الغذائي ٢,٣٢٩ مليار دولار» ((GSURR) مايو٢٠١٨)أما فيما يتعلق بالوضع الراهن لتوفر الغذاء فيعتبر المستوى الغذائي الحالي للسكان أدنى من المستوى العالمي ويقدر متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية حوالي ٢٢١٤ سعرة حراريةَ كمتوسط للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٤م، إذ يقدر هذا المتوسط ٢٥٠٠ سعرةحراريةَ في اليوم في الدول النامية وتجاوزت ٣٠٠٠ سعرة حراريةَ للدول المتقدمة.إن اليمن تعاني من مشكلة غذائية من حيث الكم والكيف وهو ما توصلت إليه بعض المسوحات التي نفذت في البلاد وأكدت بان أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع معدلات وفيات الرضع في السنة الأولى من العمر وارتفاع معدلات وفيات الأطفال دون السنة الخامسة تعود في الأساس إلى أسباب سوء التغذية الذي يبين حجم المشكلة الغذائية التي يتطلب معالجتها.

وانعكس الوضع الراهن في اليمن على السياق الإنساني والاجتماعي وأوضاع الفقر وأدى الى النقص الحاد في توفر الغذاء، و نستطيع القول إن اليمن يعاني بالفعل، منذ ما قبل عام ٢٠١٤، من تحديات جمة على عدة جبهات من ارتفاع معدلات النمو السكاني، والخلل الخطير بين المناطق الحضرية والريفية وتفشي الفقر، والجمود الاقتصادي «حيث أنه كان هناك ١١ مليون يعانون من انعدام الأمن الغذائي قبل تصاعد الصراع الراهن وكان انتشار انعدام الأمن الغذائي أكثر في المناطق الريفية منه في المناطق الحضرية، حوالي٤٨٪ من سكان الريف مقابل ٢٦٪ من سكان المناطق الحضرية»» ((GSURR) مايو٢٠١٨)

إلا أن الصراع الدائر يفاقم بشدة من تدهور الأوضاع الإنسانية الصعبة. ازدادت معدلات الفقر سوءاً بدرجة كبيرة بعد نشوب الصراع ، وهي التي كانت مرتفعة بالفعل قبل نشوبه.ويظهر تحليل أولي[٢] لبيانات مسح ميزانية الأسرة ٢٠١٤ أن الاضطرابات الاقتصادية والسياسية في اليمن، حتى من قبل اندلاع الصراع المسلح الدائر، قد أدت إلى زيادة حادة في نسبة الفقر. وكان مستوى الفقر يشهد بالفعل توجهاً متصاعداً بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٤، لكن الوضع تدهور بشدة ، وبشكل يثير الانزعاج، في عام ٢٠١٥.وتظهر عمليات المحاكاة الأولية لآثار الصراع الدائر أن معدل تفشي الفقر قد تضاعف على المستوى الوطني ككل «(من ٣٤,١ في المائة عام ٢٠١٤ إلى ٦٢ في المائة عام ٢٠١٥))».[٣] (مجموعة البنك الدولي يونيو ٢٠١٧) ويشير ذلك إلى حدوث تدهور مفزع في الأساس المعيشي باليمن. وفي حين شعر الجميع، في كل مكان، بالتأثير السلبي للصراع، طبقا لتقارير الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٨م فإن مايقدر ب ٧٥٪من سكان الجمهورية اليمنية يعانون من انعدام الأمن الغذائي و ٢٩٪ معرضون لخطر المجاعة ومن بين هؤلأ هناك ١,٨ مليون طفل و ١,١ مليون امرأة حامل أو مرضعة يعانون من سوء التغذية الحاد وهناك ٨٩٪ محرومين من الحصول على خدمات الصرف الصحي ومياه الشرب النظيفة في حين يفتقر نحو ٥٦٪ إلى الرعاية الصحية الأساسية هذا بالإضافة إلى مايقدر بنحو٣,٤٤مليون شخص نزحوا من ديارهم ومع انهيار شامل للخدمات والذي أدى إلى تراكم القمامة ،مما أدى إلى تفشي وباء الكوليرا ء وفي شهر مايو ٢٠١٨م أفادت منظمة الصحة العالمية بوجود أكثر من مليون حالة مشتبه بإصابتهم بوباء الكوليرا بالإضافة إلى حوالي ألفين حالة وفاه ((GSURR) مايو٢٠١٨)

«كما خرج أكثر من ١,٨ مليون طفل آخرين من المدارس منذ بدء الصراع، ليصل بذلك إجمالي عدد الأطفال المحرومين من الدراسة إلى أكثر من ٣ ملايين.ولاتزال أكثر من ١٦٠٠ مدرسة مغلقة سواء بسبب انعدام الأمن، أو ما لحق بها من ضرر مادي، أو لاستخدامها كملاجئ للنازحين. وتأثر تقديم المعونة لليمن بالعنف الدائر والمخاوف الأمنية».. (المؤسسة الدولية للتنمية ٢٠١٧-٢٠١٨)

وبعد أربع سنوات من الصراع المستمر واثر الحرب على اليمن، ارتفع عدد المناطق التي تعاني من انعدام حاد في الأمن الغذائي

٢ - وقد تضمنت تحليل البيانات لمسح ميزانية الأسرة الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء ولم تخرج الوثيقة إلىالآن بصورة رسمية

٣ - يستند إحصاء عدد الفقراء إلى خط الفقر الوطني بالجمهورية اليمنية والمحدد بمبلغ ١٠٠٩١٣ ريالاً (أي نحو ٥٠ دولاراً) للفرد شهرياً بأسعار عام ٢٠١٤.وعلى أساس تعادل القوة الشرائية يُقدّر هذا الخط بحوالي ٣,٥٢ دولار للفرد في اليوم، أي نحو ١٠٥,٦ دولار للفرد في الشهر.

بنسبة ٦٠ في المائة خلال عام واحد، من ١.٧ مديرية خلال عام ٢٠١٨ م إلى ١٩٠ مديرية في عام ٢٠١٩ م وعشرة ملايين شخص على بعد خطوة واحدة فقط من المجاعة والموت جوعاً. تواجه ٢٣٠ مديرية يمنية من أصل ٣٣٣ مديرية حالياً انعدام الأمن الغذائي ويعاني ...,٤٠٠,٧ شخص من سوء التغذية، أي ما يقارب ربع عدد السكان، اغلبيتهم في المرحلة الحادة. وذلك الى جانب تفشي وباء الكوليرا كما تم الإشارة اليه سابقاً والتي بدأ ظهورها من قبل سنة ونصف تقريباً. ومن خلال خطة الاستجابة للدول المانحة بالتنسيق مع الشركاء المحلين في قطاع الصحة، تمت مواجهة أكبر تفشي واسع النطاق لمرض الكوليرا في التاريخ المعاصر، «مما قلص عدد الحالات الجديدة من مليون حالة في السنة والنصف السابقة إلى ...,٣١١,٠٠٠ حالة».(مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية يناير-ديسمبر٢٠١٩م) ومن خلال الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩م، تم وضع حزمة من البرامج وذلك للتخفيف من حالات تفشي الكوليرا والأمراض المُعدية. وذلك من خلال :

- **إصلاح وتطهير شبكات المياه والصرف الصحي وتوسيع نطاق المراقبة الوبائية ومعالجة المرضى في أسرع وقت ممكن.**
- **تكثيف مراقبة عوامل الخطر المؤدية إلى العدوى ومصادر انتقالها في جميع المديريات ذات المخاطر العالية.**
- **توسيع نطاق إصلاح شبكات المياه والصرف الصحي المعطلة في جميع المديريات ذات المخاطر العالية.**
- **توسيع نطاق إعدادات المياه والصرف الصحي والنظافة في حالات الطوارئ وزيادة عدد وإمكانيات فرق الاستجابة السريعة الخاصة بالمياه والصرف الصحي والنظافة على مستوى المديرية في المديريات ذات المخاطر العالية.**
- **توسيع نطاق أنشطة التلقيح واستعدادات الصحة في حالات الطوارئ وتوسيع حزمة الحد الأدنى من الخدمات في المرافق الصحية ذات الأولوية وزيادة عدد وإمكانيات فرق الاستجابة السريعة الخاصة بالصحة على مستوى المديرية في المديريات ذات المخاطر العالية.**
- **تحسين وتوسيع عدد مراكز علاج الإسهال وإعادة الإرواء الفموية في جميع المديريات ذات المخاطر العالية.**
- **تعزيز جهود حفظ كرامة الأسر النازحة التي تعيش في التجمعات السكانية للنازحين من خلال توفير حزمة الحد الأدنى من الخدمات بما في ذلك المساعدات الغذائية والمأوى والرعاية الصحية والتعليم في حالات الطوارئ والمياه والصرف الصحي والدعم المتخصص.**

ومن خلال تلك الحزمة من البرامج سيتم استهداف ما يلي:

- **«١٠,٧ مليون شخص سوف يستفيدون من أنظمة المياه العامة المحسنة**
- **٥,٥ مليون شخص سوف يستفيدون من أنظمة الصرف الصحي العامة المحسنة.**
- **٤,٨ مليون شخص سوف يستفيدون من إمدادات المياه الطارئة**
- **١,١ مليون شخص في ١.٢ مديرية يهددها شبح المجاعة سوف يستفيدون من خدمات الصرف الصحي.**
- **٤,١ مليون شخص في ١٩٢ مديرية معرضة لخطر الكوليرا سوف يحصلون على مياه الشرب الآمنة.**
-
- **٧,٢ مليون شخص سوف يحصلون على مواد النظافة الشخصية والتوعية عنها خلال عام ٢٠١٩ ، ستستفيد المجموعة القطاعية من إنجازاتها في عام ٢٠١٨» (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية يناير-ديسمبر٢٠١٩م))**

٢- أنماط الإنتاج والحيازات الزراعية وواقع الإنتاج الصناعي الزراعي والسمكي والعمالة الفلاحية والتعامل مع محدودية الموارد

تقع الأراضي اليمنية في المناطق الجافة وشبه الجافة إذ تتميز اليمن بتنوع وتباين التضاريس المناخية والبيئية فيها، حيث المناطق الجبلية والهضاب والسهول والصحارى. وينعكس هذا التنوع في وجود المناخ المعتدل مع الحار والمطر مع الجاف، والمطر الشتوي والمطر الصيفي المداري. ويساهم هذا التنوع المناخي في تنوع المناطق البيئية. كما تؤدي الخصائص المناخية القاسية والمتقلبة لانعكاسات تتمثل في ارتفاع معدلات التبخر وبالتالي تدني القيمة الفعلية الزراعية للمطر، ومن ثم وجود عدم توازن بيئي طبيعي يفضي إلى التصحر، في بعض المناطق كتهامة. وتقدر مساحة الأراضي المتصحرة بحوالي ٢٠,٣ مليون هكتار) تمثل حوالي ٤٤,٥ في المائة من المساحة الإجمالية)). تعتبر وزارة الزراعة والري ووزارة الثروة السمكية جهتين مسؤوليتين عن الإنتاج المحلي للمواد الغذائية الزراعية والسمكية إلى جانب الجهات الحكومية المركزية في الدولة التي تتعامل بصورة مباشرة في توفير الغذاء للسكان. بينما تعنى وزارة التموين والتجارة بسد حاجة السكان من الغذاء بالاستيراد عبر العالم الخارجي لتغطية الفجوة الغذائية بين استهلاك السكان والإنتاج المحلي.

تمارس قطاعات الملكية الثلاثة العام والتعاوني والخاص النشاط الزراعي والسمكي وان كان معظم النشاط ينفذ من قبل القطاع الخاص، ومع الجهود الكبيرة المبذولة من قبل هذا القطاع في زيادة الإنتاج ابتداءً من العملية الإنتاجية وحتى مراحل التسويق إلا أنه لازال في حاجة إلى مزيد من تنظيم العمل.

ان ازدياد تعرض المزارعين للمخاطرة واللايقين الذي يصاحب عمليات الإنتاج الزراعي المرتبطة بالتقلبات والظروف الطبيعية وكذا إلى التقلبات الاقتصادية من عدم الاستقرار في تقلبات أسعار الصرف وعدم توفر قطع الغيار وغيرها من مدخلات الإنتاج. ويسود نمط الإنتاج العائلي في الإنتاج الزراعي خاصة في ظروف الزراعة المطرية حيث تقوم الأسرة بإدارة حيازاتها من مفهوم توفير الاحتياجات الاستهلاكية للأسرة فقليلاً ما يكون هناك فائض لتوجيهه نحو السوق، وانطلاقاً من هذا المفهوم تنحصر استخدامات المزرعة على قدرة العمل العائلي والاعتمادعلى المستلزمات المتاحة .

إن الأنماط الغذائية للسكان قد تبدلت كثيراً عما كانت عليه في السابق وتحولت نحو استهلاك منتجات تعتمد على الاستيراد مثل القمح الذي أصبح يستورد منه كميات كبيرة باعتباره من المواد الغذائية الرئيسية لغالبية السكان والذي نافس محصول الذرة الذي اعتاد السكان الاعتماد عليه في غذائهم اليومي في السابق وهو محصول ينتج محلياً.

هناك بعض التغيرات التي طرأت على زراعة المحاصيل في اليمن خلال العقد الماضي. وبين مجموعات المحاصيل نجد في مجموعة الحبوب وأن القمح والذرة الشامية حققا نسبيا مستوى متوسط في الإنتاج في مواسم الأمطار وذلك نوعا ما بسبب الأسعار المرتفعة عالميا وكذلك الطلب المتزايد عليها في المناطق الحضرية وأيضا بسبب تغير العادات الغذائية لليمنيين. وفي الجانب الأخر زيادة السكان في المناطق الريفية والحضرية أدى إلى طلب أكثر الاستهلاك القمح والذي قدر المستورد منه الأعلى عام ٢٠١٤م بما يوازي ٩٥٪ من القمح المتاح للاستهلاك. أما استهلاك الذرة الرفيعة والدخن والشعير والبقوليات الجافة فقد استمرفي التراجع وهذا يعكس بروز رغبات جديدة للغذاء لدي الناس ومستوي جيد للدخل وكذلك التغير في هيكلية الأسعار للحبوب لدى المنتج والمستهلك.

وتعتبر مشكلة التسويق الزراعي من أهم العوامل الرئيسية المحددة للتنمية الاقتصادية حيث وأن نصيب المزارع ضئيل مما يدفعه المستهلك النهائي وخاصة بالنسبة لمحاصيل االخضار، كما تكون العملية التسويقية في صالح الوسطاء وعلى حساب المنتج والمستهلك، ويتحمل المنتجون تكاليف تسويقية كبيرة عند تسويق محاصيلهم وبالأخص محاصيل البطاطس، الطماطم والبصل ويحصلون على أرباح تسويقية ضئيلة وتكون الكفاءة التسويقية لهذه المحاصيل متدنية.

ويمكن عرض المشكلة على النحو التالي:

عدم كفاءة أسواق المنتجات الزراعية وارتفاع المخاطرة المالية لكل من البائع بالجملة والمنتج واعتماد اليمن أساساً على التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي والتضرر من شروط التبادل غير المتكافئ في التجارة الدولية وكذا بطْء الاستثمار في القطاع الزراعي من قبل القطاع الخاص، ناهيك عن ضعف وعدم كفاية البنية الأساسية ويكتنف نقل وتبني الأساليب التكنولوجية الحديثة في الزراعة العديد من المشاكل والعراقيل وكما يعاني القطاع الزراعي بصفة خاصة من عدم كفاية وكفاءة الموارد المالية وكما تعاني الزراعة من عدم كفاية وكفاءة الأجهزة والخدمات التسويقية الزراعية من نقل وخزن وتخلفها وبدائيتها.وان التدخلات لمواجهة تلك المشاكل ضرورية والتي تشكل أهم العوائق الأساسية ، لتوفير الغذاء والمتمثلة بالاتي:

-الزراعة في اليمن تواجه تحديات كبيرة وخصوصا فيما يتعلق باستنزاف المياه الجوفية وتعرية التربة وتكون الكثبان الرملية والتصحر.

إضافة إلى هذا فإن اغلب المزارعين يفتقدون للقوة الشرائية وذلك لشراء مدخلات كثيرة مثل الأسمدة كما أن أغلب المنتجات الزراعية مرتبطة بهطول الأمطار. ونتيجة لهذا فإن الإنتاجية الزراعية تكون متدنية جدا. فمثلا إنتاجيه الحبوب ١,٠٠ طن /هـ و ما تنتجه البلدان العربية الأخرى (١,٤ طن /هـ) و متوسط الإنتاج العالمي (٢,٧ طن/ هـ). وإنتاج الحبوب في تراجع واضح خلال العقد الماضي:

ففي عام ١٩٩٥ قدر محصول الحبوب ٨١٠,٢٠٠ طن والبقوليات ٧٠,٤٠٠ طن بينما في عام ٢٠١٥ فإن محصول الحبوب والبقوليات كان ٤٥٩,٢٧٦ طناً و ٧٥,٩٨٨ طناً على التوالي.مما ادى الى تراجع إنتاج الحبوب بما نسبته ٤٣٪ وزيادة بسيطة للبقوليات ٨٪ وكان لتدني معدلات سقوط الامطار في تلك الفترة والحرب الدائرة في البلد اثرا سلبيا في زيادة إنتاج الحبوب كسلعة استراتيجية لغذاء عامة الناس. وهذا ما يوازي تراجع إنتاج الحبوب بما نسبته ٤٣٪ وزيادة بسيطة للبقوليات ٨٪ على التوالي بينما معدل السكان كان نموه بما مقداره ٣,٣٪ خلال نفس الفترة أي أكثر من ١٣ مليون نسمة (أي في عام ١٩٩٥ كان عدد السكان ١٤,٥ مليون نسمة ارتفع في ٢٠١٥ إلى ٢٧,٥ مليون نسمة.

ولذلك فإن اليمن عنده عجز كبير ومتنامي في محاصيل الحبوب بصورة عامة وفي محصول القمح بصورة خاصة والذي يشكل لوحده حوالي ثلث الفجوة الغذائية.
وفي إطار العالم العربي فإن اليمن تحتل أدنى مرتبة من ناحية نصيب الفرد من إنتاج الحبوب وبما مقداره ١٨١كجم للفرد في السنة وهو أقل بكثير مما تنتجه سوريا (٣٥٠كجم للفرد) .
فالإنتاج المحلي يغطى جزءا من الاستهلاك الغذائي للحبوب وهو في تراجع مستمر.

فالاستيراد الغذائي (الواردات الغذائية الزراعية إلى الكلية.٣٠ ٪ عام ٢٠١٦م)) استمر في النمو خلال السنوات الأخيرة .

وبينما يبدو أن توفير الغذاء يمكن سده عن طريق الاستيراد إلا أن الحصول عليه بعدها يواجه معوقات القدرة الشرائية المنخفضة.
فجزء من الغذاء المستهلك (وخصوصا الحبوب) يأتي من معونات عالمية.

وعلى عكس الحبوب فإن إنتاج الخضراوات والفواكه وبصورة خاصة أيضاً القات ارتفع بصورة ملحوظة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥. وقد تضاعف إنتاج الفواكه ونتيجة لهذا فإن توفر الفاكهة لكل فرد يبلغ فقط ٣٥ كجم في العام و٢٢كجم في العام من الخضراوات وهذه الأرقام تبقى الأدنى عالميا.

وعلى الرغم من كل ذلك فإن ممارسة الزراعة واهتمام المزارع بقطيع الحيوانات يبقى مصدر الرزق الأساسي لأغلب اليمنيين ، حيث يأتي الإنتاج الحيواني في المرتبة الثانية بعد الإنتاج النباتي من حيث مساهمته في الإنتاج الزراعي حيث يصل في المتوسط إلى (٢٣,٥٪).

يقوم المزارع بزراعة الأعلاف لتلبية احتياجات حيواناته من الغذاء وبغض النظر أحياناً عما تنتجه هذه الأراضي من حبوب أو غذاء للأفراد، وتختلف طبيعة الماشية التي يحوز عليها المزارع باختلاف وتنوع البيئة الجغرافية والظروف البيئية الأخرى، حيث يلاحظ أن حيازة تربية الماعز والأغنام تسود في المناطق الشرقية ،وبينما تنتشر تربية الأبقار والأغنام في المرتفعات الجنوبية والوسطي وسهل تهامة.

ومن ضمن مشكلات تدني الإنتاج هو تفتت المساحات الزراعية مما يصعب استخدام وسائل ممكنه مناسبة حيث أنه يبلغ مجموع الحيازات الزراعية عام ٢٠١٥ حوالي ١,١٩١,٩٨١ حيازة، ٦٩,٥٪ منها نباتية، ٧,٣٪ حيوانية و٢٣,٢٪ حيازات مختلطة.(جدول ٢٤) (الادارة العامة للاحصاء الزراعي ٢٠٠٢م) وتتسم الحيازات الزراعية بصغر حجمها وسيادة الملكية الفردية والعائلية لها. وتبلغ المساحة المحصولية ١,١٧٣ ألف هكتار، وهذا يدل على أن الحائز

الواحد لا يتجاوز الهكتار الواحد وتعتمد معظم الحيازات على الطرق والوسائل الزراعية القديمة والتقليدية، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار انخفاض الإنتاج والإنتاجية، وينعكس هذا الوضع على فئات صغار المزارعين ذوي الدخل المحدود وفقراء الريف. إن النموذج الزراعي للملكية يتمثل في الحيازة الصغيرة وعلى نطاق محدود يستخدم مبدأ المشاركة الزراعية. إن الأنظمة الزراعية تتحكم فيها مصادر المياه؛ والنظام الزراعي الرئيسي هو النظام المطري. ومن المشاكل التي ساعدت على تفتت الحيازات الزراعية هو شيوع عامل الإرث ونزعة التملك بالأرض والتي تؤدي غالبا إلى المزيد من التفتت والتجزئة للحيازات الزراعية مما يحد من إمكانية استخدام التقنيات الحديثة إضافةإلى عوامل التضاريس وتواجد كثير من الحيازات ا لزراعية الصغيرة في المناطق المرتفعة (المدرجات الزراعية) ومتوسطة الارتفاع والزحف العمراني وتحويل جزء من هذه الأرض إ لى مناطق حضرية.

إن صغار المزارعين الذين تتراوح حيازاتهم بين ٠,٥ - ٥ هكتار يشكلون حوالي ٨١٦,٢٥٠ حائزاً، أي ٩٣ ٪ من إجمالي عدد الحائزين (٨٧,٤٢٩١ حائز أرض زراعية) ، حيث يقومون بزراعة حوالي ٦٢٠,٤٠٦ هكتاراً أي بنسبة ٤٠٪ من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة والتي تقدر بحوالي ١,٥٦٩,٨٥٤ هكتاراً.

يأتي قطاع الزراعة والغابات والصيد في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية لعمل المرأة. إذ تبلغ نسبة المشتغلات في هذا القطاع (٨٧,٩٪) حسب بيانات تعداد ١٩٩٤م (الجهاز الموكزي للاحصاء-اليمن ٢٠١٣-٢٠١٤) .

ان تخصيص المرأة الريفية بالاهتمام لا يعتبر امتيازاً لها وإنما يعود إلى واقع ظروف التخلف التي عانت منها المرأة عبر سنين طويلة نتيجة للترسبات التاريخية وما أفرزته من مواقف واتجاهات حدت من مشاركتها في الحياة الاجتماعية وجعلت حضورها ضعيفاً وتابعاً على مسرح الحياة. كما يعود إلى أهمية أدوارها كأم وزوجة وربة بيت وعاملة منتجة في الحقل والأعمال اليدوية والصناعات الحرفية التقليدية وغير ذلك من الأعمال الإنتاجية . إن استحواذ القطاع الزراعي على غالبية اليد العاملة النسائية يعود إلى عدة اعتبارات منها زيادة عدد سكان الريف عن سكان الحضر من ناحية ،ومنها ما يرتبط بطبيعة العمل الزراعي التقليدي والإنتاج الزراعي المحدود الذي لا يتطلب مستويات عليا من التعليم والتأهيل من ناحية ثانية، ومنها ما يعود إلى هجرة اليد العاملة من الذكور إلى المدن أو إلى الخارج رغبة في رفع مستوى المعيشة مما يضطر المرأة إلى تحمل مسؤوليات وأعباء العمل في الزراعة والإنتاج الزراعي هذا بالإضافة إلى مسألة مهمة وهي أن المرأة الريفية ترى العمل في الحقول والمزارع التابعة للأسرة امتداداً لعملها المنزلي. يبين لنا أن معظم النساء الريفيات يعملن لدى ذويهن دون أجر نقدي ثم ينتقلن كأيدٍ عاملة إلى منزل الزوج حيث يعملن لدى الزوج أو أسرته في الزراعة والحصاد وجني المحصول وتربية الدواجن إلى جانب الأعباء المنزلية، فقوة العمل النسائية في الريف تستغل وبشكل مستمر لصالح الأب والأخ والزوج وأهل الزوج في إطار العلاقات الاقتصادية والمفاهيم الاجتماعية التقليدية السائدة. من هنا يتبين أن المرأة في الريف قد مارست العمل و اكتسبت حق العمل دون أن تنال حق الكسب، ويعود تفسير استمرار أوضاع المرأة تلك إلى قناعة المرأة الريفية بأنها تحصل على الكفاية والضمان والكفالة الاجتماعية في إطار الأسرة الريفية وما يسودها من معايير وأعراف تؤيد تكريس المرأة لجهودها في إطار أسرتها، وتؤكد قيم العطاء والبذل والتضحية التي يجب أن تتحلى بها المرأة .

ولقد أدى تباطؤ معدلات الأداء للقطاع الزراعي إلى عجزه عن تلبية احتياجات السكان الغذائية المتنامية على الرغم من اعتباره كأحد أهم القطاعات الاقتصادية في اليمن حيث لازال يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي ويتحمل العبء الأكبر من قوة العمل، حيث مثل الناتج الزراعي حوالي ١٦,١ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام ٢٠١٥م مقارنة بـ ١٠,٩٪ عام ٢٠١٠م وكان في ١٩٩٠ حوالي ٢٢,٧٪ وبلغ ١١,١٪ عام ٢٠٠٠م وأخيرا انخفض هذا النمو ليصل الحد الأدنى له منذ حوالي ٢٠ عاماً ليصل إلى معدل سالب ٥ ٪ عام ٢٠١٦ (جدول ٢٢)) (الجهاز المركزي للإحصاء-اليمن ١٩٩٠-٢٠١٥)

ويعود هذا الانخفاض في مساهمة القطاع الزراعي لأسباب عدة ،منها على سبيل المثال زيادة مساهمة بعض القطاعات الأخرى مثل النفط والخدمات وذلك على الرغم من تحرير الكثير من أسعار السلع الزراعية وأسعار الصرف ،ولم تساعد هذه السياسة على زيادة معدلات الأداء للقطاع الزراعي .

تشكل الأراضي الصالحة للزراعة ذات الطاقة الإنتاجية المستغلة نسبة ضئيلة من إجمالي المساحة الجغرافية. إذ تقدر بنحو١,٦٣ مليون هكتار (٣,٢ في المائة من المساحة الإجمالية) عام ٢٠١٥ وتحتل الأراضي التي تزرع بالمحاصيل الموسمية حوالي ٧٥ في المئة من إجمالي مساحة الأراضي المزروعة، بينما شكلت الأراضي المروية حوالي ٦٠٪ من إجمالي المساحة المزروعة في عام ٢٠١٥ وتمثل مساحة الأراضي الزراعية المروية حوالي ٨٠ في المائة من مساحة الأراضي الزراعية الموسمية، في حين تمثل مساحة الأراضي الزراعية المطرية حوالي ٤٠ في المائة.

وتقدر مساحة المراعي بحوالي ٢٢,٦ مليون هكتار، أي بنسبة ٤٩,٥ في المائة من المساحة الإجمالية وتتصف المراعي الطبيعية بالمناخ الجاف وشبه الجاف وانخفاض معدلات الأمطار وانتشار مجموعة التربة الجافة مما ساهم في ضعف الغطاء النباتي وتدني إنتاجيته. كما تقدر مساحة الغابات بحوالي١,٥ مليون هكتار وتمثل حوالي ٣,٣ في المائة من المساحة الإجمالية، وهي تقل عن المعايير الدولية والتي تصل إلى حوالي ٢٠ في المائة .

تدهور موارد الأراضي الزراعية بفعل عوامل التملح والانجراف واستنزاف التربة والتوسع العمراني والإفراط في تجزئة وتفتيت الأراضي المزروعة .
ويمثل التوسع العمراني بالأسلوب العشوائي والمتسارع الذي يتم فيه، تهديداً لجزء مهم من قاعدة الإنتاج الزراعي مما يؤثر على مساحات الأراضي الزراعية الخصبة المحيطة بالمدن.

وتتوزع أراضي الجمهورية البالغة ٤٦,٥ مليون هكتار إلى أراضي صخرية صحراوية وحضر ٢١ مليون هكتار أي ٤٥,٢ ٪ وأراضي رعوية ٢٢,٦ مليون هكتار أي ٤٩,٦ ٪ و أراضي غابات وأحراش ١,٥ مليون هكتار أي ٣,٢ ٪ وأراضي تحت الاستثمار ١,٤ مليون هكتار أي ٣ ٪ . جدول مرفق رقم (١٨) . (هيئة البحوث الزراعية ٢٠١٥م) ويلاحظ من مساحة الأراضي الزراعية (مطري و مروي) أنالأراضي المزروعة انخفضت بنسبة -٥,٨٪ كمتوسط للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٥ والمطرية

بنسبة -١١,٩٪ أما المروية فلم تنمُ سوى بـ ٠,٣٪ وبالمقابل تدنى متوسط نصيب الفرد من الأراضي المطرية إلى٪ -١٤,٦ والأراضي المروية إلى -٢,٧ ٪خلال نفس الفترة.أما كميات المياه المتاحة للزراعة فتبلغ (٣,٠١٢) مليون متر مكعب سنويا وتشكل٦٨,٥ ٪ من إجمالي المياه المستخدمة، (٤,٤٠٠) مليون متر مكعب وتشكل الآبار الجوفية المصدر الرئيسي للمياه. علما أن إجمالي الإنتاجية المائية (إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠١٠ لكل متر مكعب من إجمالي مسحوب المياه العذبة تقدر بـ ٦,٧$/م٣ ، مما يدل على الكلفة العالية للمياه في بلدنا ويبلغ متوسط نصيب الفرد من المياه الداخلية المتجددة سنوياً حوالي١١١,٥ م ٣مقابل متوسط عالمي يبلغ حوالي ٧١٠٠ م٣وحوالي ١٠٠٠م٣ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويدل هذا الوضع بوضوح على الوضع المائي الحرج في اليمن. وقد أدت السياسات التي تشجع زراعة المحاصيل المروية إلى الحفر الجائر للآبار والذي وصل عددها إلى أكثر من ١٥٠ ألف بئر مما سبب في استنزاف الموارد المائية وصلت في بعض الأحواض إلى مستويات حرجة. إن تقلب الأمطار وتذبذبها من موسم لآخر، وعدم انتظام الهطول الفصلي والشهري في إطار الموسم الواحد، يعرض المراعي الطبيعية والثروة الحيوانية لهزات إنتاجية من حيث تذبذب أعداد الحيوانات، كما يعرض الزراعة المطرية لحالة من عدم الاستقرار سواء من حيث المساحة أو من حيث مردودها، هذا إلى جانب رفع درجة المخاطرة في الزراعة المطرية، وعدم القدرة على التخطيط لها وتوقع نتائجها. كما يعرض الزراعة المطرية لحالة من عدم الاستقرار، سواء من حيث المساحة أو من حيث مردودها، هذا إلى جانب رفع درجة المخاطرة في الزراعة المطرية، وعدم القدرة على التخطيط لها وتوقع نتائجها. ويعادل متوسط الأمطار في كافة المناطق حوالي ٣٠١ ملم سنوياً (٣٠١٠ م ٣هكتار/السنة) أي حوالي ٤٢ في المائة من المتوسط العالمي والبالغ حوالي ٧٢٠ ملم. بالنسبة للمساحة المزروعة بواسطة الري فتقدر بحوالي ٧.٤ ألف هكتار، وتنتشر طرق الري السطحي التقليدي على نطاق واسع ويرتبط بالري السطحي التقليدي عدد من المعوقات تتمثل في هدر المياه وارتفاع مستوى المياه الأرضية وتملح التربة وما يلزم من تنفيذ عمليات الصرف لإزالة الملوحة حيث ترتفع تكاليف المعالجة، واستنزاف بعض خصائص التربة (إزالة بعض العناصر الغذائية للتربة)، وانخفاض عائد المياه وإنتاجية التربة. وتشير بعض التقديرات إلى أنه من المتوقع ارتفاع الطلب على المياه والخلل المتوقع بين العرض والطلب سيتحول خلال العقدين القادمين من القرن الحالي إلى عجز مقلق ما لم يتم تداركه بالسبل المتاحة. ولعل تحسين كفاءة الري الزراعي يمثل أحد الأهداف المهمة لتطوير القطاع الزراعي، وذلك من خلال تطوير طرق ووسائل الري التقليدي السطحي، كما يتعين أن تشتمل الجهود على تشجيع تصنيع تجهيزات الري الحديثة ودعمها، وتوفير التسهيلات الائتمانية لصغار المزارعين للحصول على تلك التجهيزات على نطاق واسع، وإعادة تأهيل وتفعيل أداء الإدارات والهياكل المعنية بقطاع المياه.

والخلل المتوقع بين العرض والطلب سيتحول خلالاالعقدين ا لقادمين من ا لقرن ا لحالي إلى عجزمقلق مالم يتم تداركه بالسبل المتاحة. ولعل تحسين كفاءةالري ا لزراعي يمثل أحدالأهداف الهامةلتطويرالقطاع الزراعي،وذلك من خلال تطويرطرق ووسائل الري التقليدي السطحي، كمايتعين أن تشتمل الجهود على تشجيع الري الحديثة ودعمها،وتوفيرالتسهيلات الائتمانية لصغارالمزارعين للحصول على تلك التجهيزات عل نطاق واسع، وإعادة تأهيل وتفعيل أداءالإدارات والهياكل المعنية بقطاع المياه.

أما الفجوة الغذائية والذي يحدد هذا المؤشر إلى واقع السيادة الغذائية في الوقت الراهن حيث أن محصلة القصور في التنمية الزراعية ووجود عجز متفاقم في الغذاء بلغ مستويات مرتفعة في بعض السلع الغذائية الأساسية في مقدمتها الحبوب وخاصة القمح إذ بلغت نسبة الاعتماد على استيرادها من الخارج حوالي ٩٨,٧و ٩١,٥ في المائة على التوالي، وأثر ذلك سلباً على الأمن الغذائي، وزيادة في قيمة الفجوة الغذائية وهي مقدار الفرق بين الإنتاج المحلي وصافي الواردات لمختلف السلع الغذائية التي بلغت قيمتها عام ٢٠١٥ حوالي١,٩٥ مليار. وتمثل قيمة الفجوة في مجموعة الحبوب حوالي ٦٧,٤ في المائة من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية، ويأتي الأرز من حيث الأهمية النسبية في مقدمة سلع الحبوب ذات الفجوة المرتفعة في عام ٢٠١٥ إذ يمثل حوالي ٢٤ ٪من قيمة مجموعة الحبوب ونحو ١٦ في المائة من القيمة الإجمالية للفجوة الغذائية.وتمثل الذرة الشامية بنسبة ٩,٤ في المائة من قيمة الفجوة في مجموعة الحبوبوفقا لاحصاءات الادارة العامة للاحصاء الزراعي فالقمح مثل حوالي ٦٧,٢ في المائة فقط من قيمة مجموعة الحبوب لعام ٢٠١٥، وتتفاوت قيمة الفجوة الغذائية في مجموعة السلع الغذائية الأخرى، إذ تمثل قيمة الفجوة الزيوت والشحوم ١١ في المائة. وللسكر ٥,٤ في المائة، اللحوم البيضاء ٥,٤في المائة من القيمة الإجمالية للفجوة الغذائية في عام٢٠١٥. وأن نسبة التغيير تراوحت في عام ٢٠١٥ بالمقارنة مع العام ٢٠١٠ بين ٢٠,٣ في المئة في الحبوب ١٤,٧ في المائة في الفواكه، و١٩ في المائة للسكر و١٢,٤في المائة للحوم البيضاء. وتشير النتائج، في حال استمرار معدلات نمو الإنتاج الزراعي في وضعها الحالي مع استمرار تزايد الحاجة إلى المواد الغذائية في ظل تزايد السكان، أن تتسع كمية الفجوة الغذائية وقد بلغت في عام ٢٠١٥ حوالي ٣,٥ مليون طن من الحبوب، منها حوالي ٢,٨ مليون طن من القمح وحوالي ٥٢٩ ألف طن من السكر، وحوالي ١٥٢ ألف طن من الزيوت وحوالي ١١٠ألف طن من اللحوم، وحوالي ٤٥ ألف طن من الألبان. (جدولي رقم١١و١٢) (الجهاز المركزي للإحصاء -اليمن ١٩٩٠-٢٠١٥م)

يعد القطاع السمكي احد اهم القطاعات الواعدة لتحقيق التنوع الاقتصادي في البلاد من اجل خلق فرص عمل وتحقيق النمو الاقتصادي لصالح الفقراء، وتمتلك اليمن امكانات كبيرة حيث تمتلك شريطا ساحليا يمتد طوله حوالي ٢٥٠٠ كيلومتر يشرف على ١٠ محافظات، وهذا التنوع في الشواطئ اليمنية جعل الثروة السمكية اليمنية متنوعة في بيئتها ومعيشتها من أسماك سطحية وقاعية. ونتيجة هذه المقومات، يزخر اليمن بثروة سمكية واحياء مائية متجددة وعالية الجودة والقيمة كالحبار والشروخ والجمبري.»وتشير نتائج الدراسات والأبحاث السمكية إلى أن البحار اليمنية تحوي اكثر من ٤٠٠ نوع من الأسماك والأحياء البحرية الأخرى، غير أن الأنواع المستغلة منها لا تتجاوز ١٧ ٪ فقط من إجمالي انواع الاسماك المتواجدة في المياه اليمنية. يبلغ مجموع القوى العاملة في القطاع السمكي اكثر من ٥٠٠ الف شخص تقريبا في حين يمثل الصيادون الغالبية العظمى من القوى العاملة في القطاع ويمثلون القطاع العام، و القطاع الخاص وتجارة الجملة والتجزئة المحلية وتجارة تصدير الاسماك الطازجة والمجمدة الى الدول الاقليمية على عمليات القطاع الخاص حيث وان مساهمة القطاع السمكي في الناتج المحلي ١,٧٪» (وزارة الثروة السمكية يناير ٢٠١٩م)

الا ان هناك تحديات مستمرة تعيق تنمية القطاع السمكي وهي ليست وليدة اليوم بل انها تفاقمت خلال سنوات ماضية نتيجة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي والنزاعات الداخلية التي مرت بها اليمن وزادت اكثر تعقيدا عندما اشتد النزاع الداخلي في اليمن من عام ٢٠١١م وزادت اكثر تضررا عندما بدات الحرب على اليمن في ١٥ مارس ٢٠١٥م من قبل دول التحالف العربي والتي ادت الى تضرر كبير في البنية التحتية في القطاع السمكي واهمها:

- **الخسائر في قوارب ومعدات الاصطياد وتوقف الانتاج والمشاريع الى جانب خسائر في المخزون السمكي نتيجة الاصطياد المخالف لسفن الصيد الاجنبية وكذلك الخسائر البيئية والناتجة عن المخزون السمكي المستقبلي جراء صيد الاسماك الصغيرة وأيضا رمي الملوثات المختلفة.**

أما واقع الإنتاج السمكي في اليمن، تناقصت كميات الأسماك في السنوات الأخيرة (٢٠١٤ - ٢٠١٧) «من ١٩٥٣٧٠طن الى ٨٣٨٦٥ طن وكميات الصادرات من ٩٧٦٨٥ طن الى ٣١٩٨٨ طن» ((وزارة الثروة السمكية مارس ٢٠١٩م)حيث وان هذه الكميات المنتجة تمثل إنتاجية اربع محافظات من عشر محافظات ساحلية وهي (حضرموت -الحديدة -المهرة-عدن) والتي تمثل نسبة ٨٠٪ من الانتاج العام للجمهورية اليمنية وتحتل محافظة حضرموت نسبة ٤٨٪، الحديدة٣٧٪، المهرة ٨٪، وعدن ٦٪. وجراء الحرب في سواحل البحر الاحمر توقفت حوالي ١٤ مواقع للإنزال السمكي وتراجع الانتاج فيها في عام ٢٠١٨م مقارنة بالعام المنصرم الى - ٢٩٪ وكذا بسبب قدم سفن الصيد المستخدمة لمعدات اصطياد متخلفة وضعف الرقابة والتفتيش من قبل وزارة الثروة السمكية رغم وجود الأنظمة والقوانين التي تنظم استغلال الثروة السمكية، كما يعزي الانخفاض في الإنتاج إلى أن الصيادين في الاصطياد الساحلي يستخدمون قوارب الصيد الصغيرة في مجموعات أسرية ويقوم نشاطهم على أساس نشاط إضافي. إن المعلومات تشير إلى إمكانية التوسع في مجال صيد الأسماك ودون أحداث أية أضرار في المخزون السمكي إذا ما تم إدارة القطاع بصورة مناسبة وأكثر كفاءة. الإنتاج السنوي من الأسماك بأنواعها المختلفة يمكن أن يصل إلى ٤٠٠ ألف طن في حالة الاستغلال الامثل لهذه الثروة بالطرق الحديثة دون أحداث الضرر بالمخزون الذي يقدر بنحو ١,٨ مليون طن، ويتم توفير حوالي ٤٠٪ من إجمالي الإنتاج في مناطق البحر الأحمر حيث تبلغ القرى السمكية حوالي ٤٠ قرية أو تجمع سمكي أهمها الحديدة، اللحية، كمران، الصليف، ميدي ،الخوخة، قطابة، المخا، ذباب، ويتم توفير ٦٠٪ من إجمالي الإنتاج في مناطق خليج عدن والبحر العربي واهم مناطق الإنتاج حضرموت،رأس العارة،كمران وباب المندب،وبلغ متوسط الاستهلاك للفرد حوالي ٤ كجم / في سنة ٢٠١٤ بينما تشير التقديرات أن معدل استهلاك الفرد يمكن أن يبلغ الضعف عما هو عليه مستوى الاستهلاك الحالي في المناطق الساحلية،وحوالي ٢٣كجم/سنةفي مناطق حضرموت. إن نظم تصنيع المنتجات الزراعية والسمكية يشمل تصنيع المنتجات الأولية الزراعية المتمثلة بـ (القطن والتبغ والخضروات والأصواف والألبان والزيوت والأسماك والجلود)، والتي تقوم عليها صناعات بسيطة للأحذية وبعض الصناعات التقليدية. (أجندة عدن. وزارة الزراعة والري -اليمن اغسطس ١٩٩٩م)

وتعتبر زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي من السلع الغذائية إحدى المقومات الرئيسية للأمن الغذائي، ولا شك في أن النهوض بالتصنيع الزراعي له أثر مضاعف على العديد من القطاعات الأخرى، حيث يساهم في الارتقاء بالزراعة ورفع القيمة المضافة من المحاصيل الزراعية وتقليل الفاقد منها، كما يؤدي إلى الحفاظ على صحة وسلامة المواطن من خلال توفير منتجات غذائية آمنة وصحية، بالإضافة لحماية البيئة وإعادة تدوير المخلفات الزراعية، فضلاً عن أن التصنيع الزراعي بطبيعته صناعة كثيفة العمالة تساهم في خلق التخصص الإنتاجي وزيادة الصادرات. إن الإمكانات الكامنة لقطاع التصنيع الزراعي هائلة، حيث أن ما يستخدم من المحاصيل الزراعية في الصناعة نسبة محدودة لا تزيد عن ٣ ٪ بما يكشف عن الفرص المتاحة للتوسع في هذه الصناعات. واغلب المنشآت للصناعات الغذائية تكون عبارة عن خيمة صغيرة «cottage» وتستخدم طرق التصنيع التقليدية المبسطة مثل تدخين الأجبان وتجفيف الأسماك وتعليب العسل، أما المنشآت المتوسطة والكبيرة فتستخدم آليات إنتاج اكبر مثل مصانع تعليب التونة وزيوت الطبخ ومنتجات الألبانوغيرها. وأغلب المنتجات الغذائية مرتبطة بالمواد الأولية المستوردة عدا بعض منتجات الأسماك والبن والعسل.

أما صناعات الفاكهة (العصائر والتمور) ومنتجات الخضروات وعصر بذور القطن واللوز والسمسم فتتم أيضا باستخدام المعدات المحلية المتوفرة، وتستخدم طاقات الحيوانات غالباً في المعاصر الصغيرة. وتقدر القوى العاملة الزراعية في عام ٢٠١٥ بحوالي ٢,١١ مليون عامل أي حوالي ٣٥ في المائة من إجمالي القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية الأخرى مقارنة بحوالي ٥٨ في المئة عام ١٩٩٠ ، ويرجع سبب الانخفاض إلى تدني مستوى الأجور في القطاع الزراعي، وارتفاع مستوى البطالة المقنعة نتيجة للطبيعة الموسمية للإنتاج الزراعي وبلغ متوسط نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي عام ٢٠١٥ حوالي ٤٣٦,٥٢٧ ريالا بالمقارنة مع عام٢٠١٠ أي حوالي ٦٠٤,٤٥٣ ريالاًوهو منخفض مقارنة بالأعوام السابقة ويلاحظ الارتفاع المستمر للسنوات السابقة لارتفاع تكاليف المعيشة وتدهور قيمة العملة المحلية وضعف القوة الشرائية للريال ويرجع أسباب ارتفاع متوسط نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في الزراعة إلى انخفاض عدد العمالة بسبب الهجرة الداخلية، وذلك على الرغم من انخفاض كفاءتها التقنية نظراً لضعف استخدام التقنية الحديثة في العمليات الإنتاجية المختلفة من مكينة وبذور وبحوث وإرشاد. وقد أظهرت دراسة (مجور ١٩٩٨م)واقع العمالة في القطاع الزراعي أن العمالة ذات التأهيل الجامعي والمتوسط لا يتعدى وزنها نسبة ١١,١٪, وأن الثقل الرئيسي للعمالة غير المؤهلة. وفي أحسن الأحوال في الوقت الراهن أن هذه النسبة لا تتجاوز ٢٥٪ من إجمالي العمالة في القطاع الزراعي، ومن الواقع الملموس أن هناك عدد من المؤهلين في هذا القطاع ينتقلون إلى جهات أخرى ومشاريع وصناديق ممولة من منظمات دولية بحكم تدني الحوافز المشجعة للبقاء في استمرارهم في هذا القطاع وبهدف تحسين وضعهم المعيشي، والقوة العاملة في الصناعات الغذائية تتجاوز ٥١,٠٠٠ ومنهم حوالي النصف موظفين والباقي هم الملاك وأفراد أسرهم (غالباً بدون رواتب) وأغلب المنشآت هذه صغيرة وغالبا ما توظف بين عامل وأربعة عمال بما فيهم بعض أفراد الأسرة (برواتب أو بدون رواتب).

أما مشكلة الموارد من عدمها فنستطيع القول أن تشخيص ذلك

فيما يتعلق بالجانب الزراعي بشقيه النباتي والحيواني حيث ترتبط معضلات التنمية الزراعية في اليمن بالقصور في كفاءة استغلال الموارد الأرضية والبشرية، وليس في نقص هذه الموارد. وعليه فان المعوقات والمصاعب الفنية، الاقتصادية والمؤسسية تعكس مدى الحاجة إلى دراسة معمقة للسياسات الزراعية والاقتصادية المؤثرة على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك من جهة وإجراء تعديلات أساسية وتصحيحات هيكلية لخدمة الأهداف العامة للتنمية من جهة أخرى .

٣- السياسات الزراعية والحق في الغذاء والسيادة الغذائية والتشريعات القائمة

منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، خضع اليمن لسياسات تغييرات هيكلية بداعي 'محاربة الفقر في اليمن'. ودعا صندوق النقد الدولي إلى خفض دعم الاستهلاك والنفقات العامة تماشياً مع الهدف المعلن «إنقاذ المال العام لصالح توفير فرص عمل وتشجيع الاستثمار في حقل التنمية.» أدّت هذه الإجراءات إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وزيادة المنافسة مع الإنتاج المحلي وزيادة معدلات الفقر والبطالة، وبالتالي إلى اندلاع أعمال شغب شعبية عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٥م. لذا ترافقت خطط التنظيم الهيكلي مع برامج الحد من الفقر. وأخذ هذا الأمر طابعا رسميا في إطار إستراتيجية الحدّ من الفقر، الممولة من البنك الدولي ومن جيران اليمن العرب . «منذ شهر مارس عام ٢٠١١م، شارك 'المجتمع الدولي' في التفاوض على إيجاد تسوية للتحديات السياسية، التي تم رسم خطوطها العريضة منذ أوائل شهر أبريل من العام نفسه. ونتج عن ذلك إقرار تعديلات سياسية وقانونية مع إغفال تام للسياسة الاقتصادية عامةً وللسياسات الزراعية خاصةً. لذلك سنأخذ في الحسبان في الخاتمة طبيعة التغيّر المطلوب في السياسات الاقتصادية للتصدي للمشكلات الهيكلية المتعلقة بالإنتاج الريفي، حيث وان الهدف العام للقطاع الزراعي بزيادة النمو، والاستدامة، والمساواة من خلال زيادة وتحسين الإنتاج الزراعي، وزيادة الدخل في المناطق الريفية، لا سيما للفئات الفقيرة. وبشكل خاص، يمكن تلخيص أهداف القطاع الزراعي على النحو التالي:

- **زيادة الإنتاج المحلي من الغذاء من خلال التحسين في توفير المدخلات الزراعية، وزيادة الوعي لدى المزارعين، وتوفير خدمات الإقراض الزراعي وتسهيل الحصول عليها .**
- **تعزيز الجهود المبذولة للمساهمة في مكافحة الفقر في المجتمعات الريفية من خلال زيادة الدخل لدى المزارعين وزيادة فرص العمل الريفية .**
- **ضمان استدامة الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة ، وتفعيل دور المشاركة المجتمعية.**
- **تحسين كفاءة التسويق وخفض الفاقد بعد الحصاد وتنمية القدرات التصديرية»**

ولتحقيق هذه الأهداف، يجب أن تتضمّن عملية التنمية الزراعية العناصر الإستراتيجية التالية:

- **بالنظر إلى محدودية الأراضي الصالحة للزراعة، فإن الأمر يتطلب التركيز على تحسين الإنتاجية الزراعية على الصعيدين النباتي والحيواني.**
- **رفع كفاءة الري من المياه الجوفية وتطوير منظومة الري السيلي ، والاستفادة من أنظمة حصاد المياه والتوسع في الزراعة المطرية .**
- **تعزيز دور المرأة الريفية في تلبية الاحتياجات الغذائية وحماية البيئة.**
- **إدارة مساقط المياه وإعادة تأهيل المدرجات الزراعية وحماية ضفاف الوديان.**

إن مهمة ومسؤولية النهوض بالقطاع الزراعي هي مسؤولية تشاركية تكاملية وتنسيقية ضمن إطار واضح للمهام والأدوار بين المؤسسات الحكومية والأهلية والقطاع الخاص في إطار من الشفافية والمساءلة والنزاهة. حيث أن الإنتاج الزراعي اليمني يعتمد في معظمه على صغار المزارعين، فانه يتوجب على مؤسساته الحكومية والأهلية إيلاء تنظيمات وتعاونيات ومجالس المزارعين أولوية خاصة مع مراعاة استدامة واستخدام الموارد المتاحة بالشكل الأمثل وضرورة إيقاف الاستنزاف والاستخدام الجائر للموارد المتاحة وخاصة المياه الجوفية والمراعي وكذلك الحد من ظاهرة تدهور الأراضي وانجراف التربة والتصحر والتغير المناخي وآثارها. وتحسين قدرة القطاع الزراعي على استقطاب الاستثمار وذلك بتوفير الحوافز والتشريعات والضمانات والخدمات والتأمينات الكفيلة بتشجيع القطاع الخاص والأخذ بعين الاعتبار مصالح صغار المزارعين. بالإضافة إلى بناء الموارد البشرية وتعزيز حضور الخبرات والكفاءات الزراعية اليمنية على المستويين الإقليمي والدولي.

وتسعى السياسة الزراعية إلى تحقيق تنوع اقتصادي ونمو يتصف بالاستدامة والإنصاف وزيادة الدخول المعتمدة على الزراعة خصوصاً للفقراء. واهم السياسات الزراعية تتمثل بالاتي (وزارة الزراعة والري ٢٠١٣م) (المرجع أو المراجع ؟؟):-

- **إعادة هيكلة القطاع الزراعي وتعزيز البناء المؤسسي وتكامل الأدوار المؤسسية المختلفة لإدارة القطاع، وانتهاج مبدأ تخويل السلطات والصلاحيات، واستكمال التشريعات المنظمة للقطاع.**
- **الاهتمام بالبرامج التدريبية الزراعية.**
- **زيادة الاستثمارات الزراعية بما يتناسب مع أهداف القطاع.**
- **التوسع في إدخال تربية النحل وإنتاج العسل في النظام الزراعي.**
- **تطبيق نظم زراعية متكاملة قائمة على حزمة من التقنيات الزراعية الملائمة للمناطق الزراعية.**
- **انتهاج سياسات تسويقية تتوافق مع اتجاهات تحرير التجارة.**
- **تنمية المحاصيل الموجهة للتصدير وخاصةً النقدية.**
- **تأمين احتياجات الصناعة من الموارد الأولية الزراعية المحلية.**
- **إعداد الدراسات والبحوث وأنظمة الإرشاد التسويقي لتقليل فاقد ما بعد الحصاد.**
- **توجيه القروض الزراعية نحو المحاصيل التي تتفق مع توجهات القطاع.**
- **إشراك المرأة الريفية في تخطيط وتنفيذ البرامج والمشروعات الزراعية.**
- **تعزيز الإدارة المتكاملة لمنظومة المساقط المائية.**

- **دعم القطاع التعاوني الزراعي.**
- **تنفيذ برنامج خصخصة المؤسسات العامة الزراعية كوسيلة لزيادة إنتاجها.**
- **دعم برنامج بحوث الوقاية من الأوبئة والآفات الزراعية.**

وطبقا لما أشارت إليه وثيقة التقييم الوطني للتنمية المستدامة فيما يتعلق بتحسين وضع الأمن الغذائي لما بعد ٢٠١٥م والتي تمثلت بالجوانب التالية أهمها :-

- **«وضع خارطة مائية وزراعية تحدد السياسات اللازمة وفق الطوبوغرافيا ومصادر المياه والاقتصاد المحلي. و تشجيع الري بالأنظمة الحديثة من خلال إيجاد بدائل لري القات المستنزف للمياه وتنفيذ برنامج التعبئة الاجتماعية للتوعية حول الموارد المائية والتوسع في تنفيذ مشاريع الري بالتقطير وإقامة الكرفانات، مع تقييم دور السدود ومدى فاعليتها مقابل الحواجز التحويلية وخاصة في الوديان الرئيسية وكذلك الاهتمام بالمدرجات الزراعية. وزيادة معدل كفاءة استخدام المياه في الري.**
- **تحسين مستويات الأمن الغذائي المعتمد على الإنتاج الغذائي الزراعي المحلي ودعم الجهود المبذولة لمكافحة الفقر في المجتمع الريفي.و تحقيق نمو في القيمة المضافة للقطاع الزراعي)بدون القات(.**
- **تعزيز مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في عملية التنمية والتخفيف من الفقر والحد من البطالة».**». **(المتوكل يحي ٢٠١٥م) يعتبر عدم حماية حقوق حيازات الأراضي من بين المعوقات التي تستدعي اتخاذ قرارات سياسية، ذلك أن فرص الحصول على الأراضي وغيرها من الموارد تعد من أهم العوامل المحدد ه للدخول ومستويات المعيشة في الريف. والأفراد الذين لا يتمتعون بضمان لحقوقهم في حيازة الأراضي يعيشون محرومين من ضمان لقمة العيش ومن فرص تحسين أحوالهم، وتعد إعادة توزيع الأراضي وإصلاح نظم الحيازة من الوسائل الأساسية للتخفيف من وطأة الفقر الريفي.**

ويرتكز تحليل عملية تخصيص الموارد وكفاءتها على حجم الوحدات الزراعية فإن الأرض كثيرا مالا تستغل الاستغلال الكامل في المزارع الكبيرة و أن الأيدي العاملة لا تستغل الاستغلال الكامل في الحيازات الصغيرة وأن فرض قيود العرض على تخصيص الموارد يؤدي إلى الحد من نمو القطاع الزراعي وتتضاعف هوة الفوارق الاجتماعية.

«إن أسس الإنتاج الغذائي بحاجة ماسة إلى إعادة بناء وحماية ؛ إن المجموعات المحلية بإمكانها القيام بذلك بدعم من الحكومة ؛ و إن حصول المرأة على حقوقها في الأرض يمكن أنَّ يكون جزءاً من هذه المبادرات ؛ وأن المرأة تشكّل العمود الفقري للأسر الزراعية الصغيرة ؛ وإن الأسر الزراعية الصغيرة هي حامية للتنوّع الحيوي ؛ وأنه بالإمكان تعزيز المعرفة المتعلقة بالزراعة وبطرق الحصاد المائي وبأنواع البذور والحيوانات، من خلال نشرها على الصعيد المحلي وإنشاء بنوك علمية للخرائط الجينية للنباتات والحيوانات المحلية ؛ وأن برنامج تنظيم الأسرة الناجح يتطلب تغطية صحية شاملة ؛ وأن قطاع العقارات ليس صناعة مُنتجة ؛ وأنه بالإمكان تنظيم السوق لتحديد أيام معينة لبيع القات كماكان معمولاً به في جنوب اليمن سابقا ؛ وأن اللامساواة وتمركّز الثروة في أيدي القلة ليسا قدرا محتوما ناجما عن السوق أو الملكية، بل هي نتيجة للسياسة العامة على مدى سنين طويلة ؛ وأنه بالإمكان تغيير هذه السياسة لإعادة هيكلة حقوق الملكية.» (موندي مارتا. بيلات فريديرك ٢٠١٤م)

انعكاسات اتفاقيات التجارة العالمية وتأثيرها على الزراعة

اعتماد اليمن أساساً على التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي والتضرر من شروط التبادل غير المتكافئ في التجارة الدولية التي تفرض تخفيض أسعار السلع الأولية ورفع أسعار السلع الصناعية مما يعيق الجهود المبذولة لتوفير قدر كاف من النقد الأجنبي لتحديث وتطوير القطاع الزراعي وتنمية كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى، وكذا بطْء الاستثمار في القطاع الزراعي من قبل القطاع الخاص، ناهيك عن ضعف وعدم كفاية البنية الأساسية من طرق ووسائل نقل ومواصلات .

ويمكن هنا بصدد تسليط الضوء على أهمية الاهتمام بقضايا كفاءة التسويق الزراعي لما له من دور فعال في التقليل من الآثار السلبية المترتبة على تبني تحرير التجارة والإصلاحات الاقتصادية بحيث يرتبط التسويق الزراعي وأسعاره بالمحاور الثلاثة المرتكزة على اتفاقية الزراعة في منظمة التجارة العالمية ؛ وهي النفاذ إلى الأسواق ؛ الدعم المحلي ؛ ودعم الصادرات حيث لا يزال الإنتاج الزراعي اليمني وبالذات الخضار والفاكهة مخصصاً للأغراض المحلية وبالذات للاستهلاك الطازج على الرغم من تصدير كميات تتفاوت بين سنة وأخرى إلى دول الجوار حيث بلغت الصادرات الزراعية حوالي ٢٦ مليار ريال عام ٢٠١٦ بيتما كانت في عام ٢٠١٣ حوالي ٤٧ مليار ريال نتيجة الحرب الدائرة في البلد و أن الكميات التي تصنع من الخضار والفواكه تكاد لا تذكر. فهذه المخاوفتظل مشروعه اذا علمنا ان دعم الدولة يكاد لاتذكر ، وخاصة وأن هناك نسبة فاقد كبيرة للخضار والفواكه ولكن خبرات الدول النامية التي سبقتنا تشير إلى شيء آخر ليس بهذه الصورة القاتمة وخصوصا إذا توفرت الإرادة وتم تخطيط البدائل في وقت مبكر . وتتركز البدائل في أمور تتطلب إرادة قوية والتزام وتشريعات داعمة يمكن تلخيصها بالآتي:

- **«توعية وتشجيع المنتجين ورفع كفاءة الإرشاد التسويقي وتدشين برامج إرشادية وتدريبية للمزارعين يشترك فيها القطاع الخاص والقطاع التعاوني حول تحسين الإنتاج كما ونوعا مع التركيز على التقنيات التي ترتبط بالجودة في إنتاج المحاصيل البستانية ونشر المواصفات وشروط الجودة وتبادل الخبرات والمعلومات مع الدول المجاورة وتوفير برامج تدريب للملكيات الفنية الوطنية لرفع كفاءتهم إضافة إلى إصدار التشريعات والقوانين التي تحد عن مخالفات الغش والتلاعب بالأوزان ومخالفات التعليمات التسويقية وإنشاء جهاز تنفيذي لمتابعة تنفيذ تلك التشريعات والقوانين وإعداد المواصفة بالتعاون مع الجهات المنتجة وتعزيز دور مراكز وجمعيات حماية المستهلك والجهات المعنية لتمكينها من القيام بمهمات التوعية والرقابة المطلوبة إلى جانب متابعة التطورات الإنتاجية والتسويقية في الدول المنافسة لليمن في الأسواق الخارجية، ونشر ما يتوفر من معلومات حولها إلى المنتجين والمصدرين اليمنيين مستقبلاً ووضع تشريعات ومواصفات قابلة للتطبيق بالنسبة لجودة المنتجات الزراعية وبالذات البستانية وتوفير المناخ الملائم والحوافز لتطبيقها سواء للمنتجات المسوقة محليا أو للتصدير « (قاسم فاروق نوفمبر٢٠١٣م) . وقد أدَّى ارتفاع أسعار الغذاء خلال الأزمة الغذائية في الفترة ما بين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨م إلى تداعيات خطيرة على الأمن الغذائي، وعلى اقتصاديات الدول واستقرارها حول العالم. وقدساهم ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية في ارتفاع الأسعار المحلية. ونتيجة لذلك ، «تعاني أكثر من ٩٣٣ ملاين من الأشخاص على مستوى العالم في براثن الفقر كما يعاني أكثر من ٢٠٠مليون طفل دو سن الخامسة من سوء التغذية.»كما ان اثر الأزمة المالية العالمية فإن الأحداث في البلدان المرتفعة والمتوسطة الدخل يمكن أن تكون آثارها شديدة على البلدان الفقيرة. فالبلدان المنخفضة الدخل تفتقر إلى القدرة على التعامل مع الأزمة المالية، وذلك في ضوء أنها لا تتمتع بقدرة كافية للوصول إلى الموارد والتنوع المحدود لاقتصادها. في ظل تلك المعطيات العالمية فاليمن دون شك ان هذه المعطيات عكست نفسها على ازدياد المعانة على الفقر وسوء التغذية والأمن الغذائي وفي ظل وضع اقتصادي هش ووضع سياسي مضطرب وغير مستقر تحديدا خلال الفترة من ٢٠٠٩م الى ٢٠١١م ونتج عنه الانتقال السياسي الى انه ظلت النزاعات الداخلية والى الان وزا الوضع اسوء عندما اشتعال الحرب على اليمن في مارس ٢٠١٥م وذلك من قبل دول التحالف والى الان اكثر من اربع سنوات وما احدثته من تدمير للأبنية الأساسية والاقتصاد بشكل عام.وما نتج عن ذلك من تدهور للوضع الإنساني في اليمن وكما هو موضح في تناولي بهذا التقرير للوضع الراهن وانعكاساته على الوضع الإنساني في اليمن**

- **أما فيما يتعلق بالتشريعات في اليمن حول الحق في الغذاء والسيادة الغذائية وبشكل موجز أن ما ورد في الدستور الحالي للجمهورية اليمنية والمشار إليه في المادة «(٥٥) إن الرعاية الصحية حق لجميع المواطنين ،وفي المادة(٥٦)» (الشؤون القانونية .رئاسة الجمهورية يناير ١٩٩٤) وقد تضمن إن الدولة تكفل توفير الضمانات الاجتماعية للمواطنين في حالات المرض أو العجز أو الشيخوخة ولكنه لم يتضمن بشكل مباشر الحق في الغذاء [٤] إن أهمية إن يكون لدينا إطار دستوري أصبح ذا أولوية لكي يكون نقطة انطلاق للعمل الجاد في سبيل تفعيل هذا الحق والعمل على تحقيق الأهداف المرجوة منه للقضاء على الجوع وسوء التغذية على أسس من العدالة والاستدامة بما يحقق الكرامة الإنسانية للمواطن واستقلال القرار للوطن. إلى جانب الاتفاقات والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها اليمن والقوانين التي تكفل الحق في الحصول على المعلومات . أما التشريعات التي تعمل في مجال تنفيذ برامج الأمن الغذائي في اليمن منها ما ورد في اللائحة التنظيمية لوزارة الزراعة والري التي صدرت بقرار جمهوري رقم (١٦) عام ٢٠٠٨م.والتي تهدف إلى تنمية وحسن استغلال الموارد والقدرات الزراعية للدولة بما يلبي حاجات المواطنين والاقتصاد الوطني من المنتجات الزراعية ويسهم بدور رئيسي في تحقيق الأمن الغذائي والإسهام في مكافحة الفقر والحفاظ على استدامة الموارد الزراعية وتفعيل دور الزراعة في التنمية الشاملة للمجتمع استنادا إلى الدستور والقوانين والسياسات العامة للدولة وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي.**

٤- تعزيز نضالات منظمات المجتمع المدني في اليمن وتجاربها النضالية

تعتبر منظمات المجتمع المدني جزءاً أساسياً من الحراك الاجتماعي ومكونات تنظيمية برزت في المجتمع المدني على مستوى الساحة اليمنية جنوب اليمن وشماله وتعبر عن مصالح وقيم أعضائها ومن أهم أهدافها أنها غير هادفة إلى الربح ، وتضم المجموعات المجتمعية ، والاتحادات، والمؤسسات التي تتوافق مع هدفها العام واتجاه نشاطها الذي يصب في المشاركة الفاعلة في تحقق التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

إن منظمات المجتمع المدني في اليمن تراكمت لديها خبرات وتجارب على المستوى الوطني والمحلي وذلك من خلال إقامة الشراكة مع الحكومات المتعاقبة في اليمن. وقد برز دور ونشاط المجتمع المدني في اليمن من منتصف القرن العشرين، وبرز دورها بنشاطات ملموسة وفاعلة.

« **شهدت المرحلة الأولى:من عام ١٩٥٠ وحتى ١٩٦٣**، نموا في النشاط الجماعي في صورة جمعيات ورابطات في عدن في أواخر العهد الاستعماري، وداخل المناطق الشمالية. وتم إنشاء عدد من منظمات المجتمع المدني كثقل مضاد للاستعمار البريطاني في الجنوب والحكم الإمامي في الشمال. وتشير التقديرات إلى أنه لم يكن يوجد سوى ٤٧ منظمة في ذلك الوقت بالمعنى الذي نفهمه اليوم عن تلك المنظمات.»(وثيقة منظمة المجتمع المدني باليمن»» (البنك الدولي مارس ٢٠١٤م)

وجاءت المرحلة الثانية: من التطور في بداية السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم، وقد كان سبب هذا التطور تدفق التمويلات من قبل المغتربين في دول الخليج على وجه الخصوص، وقد زاد عدد منظمات المجتمع المدني إلى «٤٢٤» منظمة مسجلة رسميا في عام ١٩٨٩» (البنك الدولي مارس ٢٠١٤م).والجدير بالإشارة أنه خلال هذه المرحلة تم تأسيس هيئات التعاون الأهلي للتطوير كحركة اجتماعية شعبية وكانت تجربة مثمرة على الصعيد المحلي بل إنها كانت تجربة رائدة وديمقراطية على مستوى الجزيرة العربية والتي بدأ نشاطها في ٢٥ يونيو ١٩٧٣م، وتم

٤ ٣- أود الإشارة إن مسودة الدستور الجديد الذي تم إعداده في عام ٢٠١٥م والذي حصل على استحسان من كل الشرائح الاجتماعية قد تضمن ثلاث مواد أساسية
- تلتزم الدولة بتوفير مخزون غذائي استراتيجي لمواجهة الكوارث الطبيعية والظروف الطارئة.
- لكل إنسان الحق في الحياة ويحمي القانون هذا الحق
- لكل مواطن الحق في الحصول على الغذاء المناسب والكافي وتتخذ الدولة التدابير الكفيلة لتوفير الغذاء للمعوزين والعاجزين عن توفيره

انتخاب قياداتها عن طريق الاقتراع العام المباشر واستمر نشاطها حتى عام ١٩٨٥م وكانت متعددة الأغراض وذات طابع اقتصادي واجتماعي وسياسي ؛ حيث كانت أهم مهامها وصلاحياتها :

- **تحديد طبيعة مشروعات الخدمات المهمة وترتيب أولوياتها.**
- **إعداد الخطط اللازمة لرفع مستوى الإنتاج الزراعي والحيواني على مستوى المحافظات**
- **التنسيق مع الأجهزة الحكومية المختصة فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ مشروعات الخدمات والتنمية» (المخلافي دائل ١٩٩٣م)**

المرحلة الثالثة: قد كانت بعد تحقيق الوحدة اليمنية في مايو عام ١٩٩٠.

وقد تزايد عدد منظمات المجتمع المدني خلال تلك الفترة إلى نسبة وتطور كبيرين بحوالي ٣٣٪ عما كانت في المراحل السابقة ،و طبقا للبيانات الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، وصل عدد المنظمات المسجلة إلى ١٢٠٠٠ جمعية ومؤسسة مسجلة في عام ٢٠١٦م .

- تجارب ومبادرات مؤسسات المجتمع المدني والترافع حول الحق في الغذاء والسيادة الغذائية.

لقد شاركت منظمات المجتمع المدني في اليمن خلال مراحلها السابقة في العديد من المشروعات التنموية في مختلف القطاعات ،وكان لها دور رئيسي في تقديم الخدمات للسكان في الريف والحضر تكاملاً مع مؤسسة الدولة أي في قطاع الشراكة ما بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني.

ومن خلال استعراض العديد من مهام وأنشطة منظمات المجتمع المدني في اليمن ستجد أن مهام وانشطة نسبة كبيرة منها متقاربة ،وتتركز في السعي للحصول على مصادر تمويل وذلك لتنفيذ مشاريع خدمية بمجتمعاتهم مثل (مشاريع المياه ، والخدمات الصحية ، والتغذية ، والطرق الريفية، والزراعة والأمن الغذائي) إلى جانب بناء القدرات للعاملين في اللجان التنموية والجمعيات والمؤسسات والشباب والمرأة وكذا التدريب في جوانب متنوعة للشباب من (ذكور وإناث) وكذا دورات توعوية لقوانين السلطات المحلية والزراعة والأمن الغذائي ، والبيئة ، والمياة وغيرها، ومن خلال الدراسة التي أجراها البنك الدولي عام ٢٠١٣م حول تقييم خارطة وقدرات منظمات المجتمع المدني في اليمن[٥] وجد أن :-

- **٦٩٪ من منظمات المجتمع المدني تعمل في تقديم الخدمات.**
- **٢١٪ في مجال مناصرة القضايا.**

ونصف بعض المجموعات تقوم بالأمرين على حد سواء ١٠٪ في مجالات ذات توجه نحو السياسات وغالباً تلك المجموعات أكاديمية (البنك الدولي مارس ٢٠١٤م). واستنتاجا لما شخصت الدراسة التي عملت وحددت أهم الجوانب المطلوب تحقيقها وذلك من اجل الدفع بتعزيز دور منظمات المجتمع وأهمها :-

- **أهمية تنمية القدرات والمهارات الإدارية والتنظيم الذاتي لتحديد دورها م واداء رسالتها وفقاً لمعرفة منهجية وليس لما يحدد لها من الجهات المانحة.**
- **وضع تشريعات من أجل تسهيل عملية التسجيل والتجديد السنوي لتراخيصها والتعقيدات التي تواجهها الكثير من منظمات المجتمع المدني.**
- **المركزية المفرطة وغياب العديد من وزارات قطاع الخدمات على المستوى المحلي ، وهذا يعتبر من المعوقات للشراكة بين منظمات المجتمع المدني ونظيرتها الحكومية.**
- **يتطلب من الجانب الحكومي تطوير قدراته في تحفيز واستيعاب إسهامات منظمات المجتمع المدني، كما أنه يجب معالجة أوجه القصور في كل من منظمات المجتمع المدني ونظيراتها في الحكومة**
- **تقديم برامج تدريبية ذات صلة بإدارة المشروعات والعمل المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني ،وكذلك بناء القدرات للعاملين في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل**
- **ينبغي تشجيع منظمات المجتمع المدني من قبل كل من الجهات المانحة والحكومة للإسهام في زيادة التشاور مع الجماهير وزيادة الكفاءة في تقديم الخدمات.**
- **يتطلب وجود نهج عام بشأن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه توزيع الموارد لتحسين تقديم الخدمات وبما يتوافق مع المصلحة العامة.**

ويلاحظ أن دور منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بالترافع حول الحق في الغذاء والأمن الغذائي متدني أي يشكل ٧٪ فقط من إجمالي نسبة نشاطها ، واقتصر على عدد محدود من منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال تقديم الخدمات أبرزها (الاتحاد التعاوني الزراعي في اليمن) وعدد محدود في وثائقها الداخلية تضمنت أهدافها ونشاطها.

كما نود الإشارة إلى أنه مع تدهور الموقف السياسي والأمني وأثر النزاعات خلال السنوات الأخيرة ما بعد ٢٠١٤م ، حدث تراجع كبير في نشاط منظمات المجتمع المدني وذلك بسبب شحة المعونات المالية التي كانت تحصل عليها من المنظمات الدولية ،ولذلك فإن تلك الأزمة جعلت الكثير من منظمات المجتمع المدني تجمد ما كان مخططاً له ما عدا البعض منها التي كيفت خططها وبرامجها حسب المتغيرات وذلك بدمج برامجها في العمل الإغاثي واقتصر عملها في هذا الجانب نحو الإغاثة الإنسانية في اليمن ؛ حيث و أنه «ازداد عدد المنظمات والتي تعتبر كشركاء وطنيين مشاركين في تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن وقد ارتفع عدد الشركاء من ٥٩ منظمة مجتمع مدني مشارك في عام ٢٠١٥م إلى» ١٠٩ في عام ٢٠١٧م (مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية يناير٢٠١٨)وهناك عدد ٣٤ منظمة تم تقديم طلباتها للحصول على تمويل من الصندوق الإنساني في اليمن وتعتبر من المنظمات المؤهلة.

ويمكن القول أن دور منظمات المجتمع المدني في اليمن في نضالاتها حول الحق في الغذاء والسيادة الغذائية تكاد تكون محدودة جداً على بعض النقابات والحركات الاجتماعية مثلا الاتحاد التعاوني الزراعي ومنظمة الاغاثة التي يديرها شباب وشابات في محافظة تعز وشبكة غوث في محافظة حضرموت وغير مؤثر على الواقع الملموس وذلك بحكم التهميش المتعمد من قبل الأنظمة

٥ - شملت الدراسة التقييمية ١٦٨ منظمة مجتمع مدني في الخمس المحافظات وهي صنعاء , عدن , تعز , حضرموت والحديدة وأن أكثر من ٣٣٪ من العينة تشكل من المحافظات الخمس من إجمالي عدد المنظمات المسجلة رسمياً.

السياسية المتعاقبة لدورها لذا اثر سلباً في تبني تلك القطاع[٦] الواسع قضايا المشتغلين بهذا القطاع في ترافعهم عن الحق في الغذاء والأهم من ذلك خلو وثائق العمل الداخلي للعديد من النقابات لتناولها لهذا الجانب المهم. كما ان أصبح القطاع الزراعي أصبح في السنوات العشر الأخيرة في تدهور متزايد للكوادر المؤهلة علمياً وفنياً ويرافق ذلك ضعف شديد في رفد هذا القطاع بكوادر جديدة بحجة عدم توفر اعتمادات مالية ودرجات وظيفية.

خلاصة

- **من خلال ما تم استعراضه في هذا التقرير والمتعلق بالحق في الغذاء والسيادة الغذائية فالتحديات التنموية والمشكلات المزمنة من بطالة وفقر وانعدام العدالة الاجتماعية بكل أبعادها ومضامينها قد زادت عما كانت عليه منذ عام ٢٠٠٥م، وأن انعكاسات الوضع الراهن في اليمن في النقص الحاد في الأمن الغذائي على السياقين الإنساني والاجتماعي وأوضاع الفقر في اليمن نستطيع القول أنه ممتد منذ ما قبل عام ٢٠١٤، من تحديات جمة على عدة جبهات من ارتفاع معدلات النمو السكاني، والخلل الخطير بين المناطق الحضرية والريفية وتفشي الفقر، والجمود الاقتصادي إلا أن الصراع الدائر يفاقم بشدة من تدهور الأوضاع الإنسانية الصعبة إن الوضع الحالي لمؤشرات الأمن الغذائي والتي تشير إلى انخفاض معدلات الإنتاج المحلي من الحبوب والتوسع الملحوظ في زيادة المساحة المزروعة بالقات على حساب المحاصيل المنتجة للحبوب والمحاصيل النقدية مما يشكل إشكالية صعبة على الأمن الغذائي والسيادة الغذائية في اليمن ، وبهذا الصدد يتطلب إشراك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الحكومية ذات العلاقة في إعداد الاستراتيجية للحد من زراعة القات ، وإذا تحدثنا عن تحديد الأولويات بعد إعادة التعافي والخروج من الوضع الراهن من الحروب والاقتتال «وضع خارطة مائية وزراعية تحدد السياسات اللازمة وفق الطوبوغرافيا ومصادر المياه والاقتصاد المحلي. و تشجيع الري بالأنظمة الحديثة من خلال إيجاد بدائل لري القات المستنزف للمياه وتنفيذ برنامج التعبئة الاجتماعية للتوعية حول الموارد المائية والتوسع في تنفيذ مشاريع الري بالتقطير وإقامة الكرفانات، مع تقييم دور السدود ومدى فاعليتها مقابل الحواجز التحويلية وخاصة في الوديان الرئيسية وكذلك الاهتمام بالمدرجات الزراعية. وزيادة معدل كفاءة استخدام المياه في الري.**
- **تحسين مستويات الأمن الغذائي المعتمد على الإنتاج الغذائي الزراعي المحلي، ودعم الجهود المبذولة لمكافحة الفقر في المجتمع الريفي، و تحقيق نمو في القيمة المضافة للقطاع الزراعي)بدون القات(.**
- **تعزيز مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في عملية التنمية والتخفيف من الفقر والحد من البطالة».**

أهم التوصيات

- **وضع أسس وتشريعات تضمن تدارك النقص الشديد أو غياب البيانات المتعلقة بالحق في الغذاء في الجهات ذات العلاقة في اليمن**
- **تقييم السياسات الزراعية واستراتيجيات المياه على المدى الطويل**
- **الاهتمام بتفعيل مجالات الاقتصاد المنزلي.**
- **أهمية التركيز على إنتاج المحاصيل التي لا تستنزف المياه.**
- **أهمية التوعية من قبل المنظمات الحقوقية والتنموية بما يتعلق بمفاهيم الحق في الغذاء والسيادة الغذائية واضطلاع المجتمع المدني بدوره .**
- **القطاع الخاص وأهمية تهيئة مناخ عمله وإقرار التشريعات المساعدة لتفعيل دوره في الاستثمار في القطاع الزراعي و تشجيع إنشاء شركات تتولى عملية إعداد وتجهيز وتسويق الصادرات اليمنية (الزراعية - السمكية وغيرها) .**
- **أهمية الاهتمام بالأصناف الزراعية المحلية بحكم انقراض الكثير منها .**
- **إعادة تقييم السياسات الزراعية واستراتيجيات المياه على المدى الطويل .**
- **ضرورة مشاركة المجتمع المحلي في تخطيط وتقديم الخدمات العامة والبنية التحتية .**
- **مساعدة صغار المزارعين ومربي الثروة الحيوانية والصيادين المتضررين من الصراع على العودة إلى الإنتاج من خلال حزمة دعم استعادة الأنشط الزراعية وصيد الأسماك التي تركز على المدخلات الرئيسية وتوليد الدخل والمساعدة في سبل كسب العيش .**
- **تشجيع دعم إقامة صناعات تحويلية زراعية تساهم في امتصاص الفائض في المواسم الرئيسية للإنتاج .**

٦ - المقصود فيه القطاع الزراعي

الجداول والاحصائيات :

من المفيد إضافة معطيات إضافية مع التعليق عليها من قبيل: تطور الإنتاج والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية الرئيسية' تطور قيمة الواردات والصادرات لمجموعات السلع الغذائية,(تم إضافة المعطيات والتعليقات للجداول المضافة في صفحتي 12و16)ألخ

جدول رقم (٥) : تطور الإنتاج والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية الرئيسية (طن)

البيان	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٠-٩٠	٢٠٠٥-٢٠١٠	٢٠١٠-٢٠١٥
مجموعة الحبوب	٧٦٧	٨١٠	٦٧٢	٤٩٦	١,٠١٣	٨١٧	٩١٠	٨٦٤	٧٠٠	٤٥٩	١,٤	١٥,٤	-١٤,٦
المتاح للاستهلاك	١,٩٩٨	٢,٣١١	٣,١٢٤	٣,٦٦٤	٤,٥٣٢	٤,٢٣٣	٥,٨٥٦	٤,٨٣١	٥,٥٨٨	٤,٣٦٠	٤,٢	٤,٣	-٠,٨
القمح	١٥٥	١٧١	١٤٢	١١٣	٢٦٥	٢٣٢	٢٥٠	٢٣٣	١٩٢	١٢٥	٢,٧	١٨,٦	-١٤,٠
المتاح للاستهلاك	١,١٨٣	١,٤٨٨	٢,١٧٢	٢,٩٧٨	٢,٩٥٤	٢,٩٢٥	٤,٢٦٨	٣,٢٣١	٣,٤٩١	٣,٠٥٢	٤,٧	-٠,٢	٠,٧
الذرة الشامية	٦٦	٥٨	٤٨	٣١	٨٩	٦٧	٧٩	٧٥	٦٥	٤٢	١,٥	٢٣,٥	-١٣,٩
المتاح للاستهلاك	١١٣	١١٧	٢٣٥	٢٧	٥٣٧	٤٥٠	٥٣٧	٥٧٠	١,٢٠٤	٥٥٦	٨,١	٨١,٩	٠,٧
الذرة والدخن	٤٩١	٥١٨	٤٤٠	٣٣٠	٦١٨	٤٨٧	٥٤٦	٥٢٢	٤١٤	٢٧١	١,٢	١٣,٤	-١٥,٢
المتاح للاستهلاك	٥١٠	٥١٨	٤٤١	٣٣٦	٦٣١	٤٩٨	٥٦٣	٥٤٢	٤٣٢	٢٨٧	١,١	١٣,٤	-١٤,٦
الأرز													
المتاح للاستهلاك	١٣٦	١٢٥	٢٣٢	٣٠٠	٣٧١	٣٣٠	٤٥٣	٤٥٤	٤٣٣	٤٤٣	٥,١	٤,٣	٣,٦
شعير	٥٥	٦٤	٤٢	٢١	٤٠	٣٠	٣٥	٣٤	٢٨	٢١	-١,٦	١٣,٨	-١٢,١
المتاح للاستهلاك	٥٥	٦٤	٤٤	٢٢	٣٩	٢٩	٣٥	٣٣	٢٨	٢١	-١,٧	١٢,١	-١١,٦
البطاطس	١٦٠	١٨٥	٢١٠	٢١٨	٣٠٣	٢٦٥	٢٩٥	٢٨٢	٢٦٥	٢٥٧	٣,٢	٦,٨	-٣,٢
المتاح للاستهلاك	١٦٣	١٨٨	٢٠٩	٢٢٠	٣١٣	٢٦٦	٢٩٦	٢٧٨	٢٦٠	٢٥٧	٣,٣	٧,٣	-٣,٩
جملة البقوليات	٧٥	٦٩	٦١	٥٧	٩٨	٩٠	٩٦	٩٧	٩٢	٧٦	١,٣	١١,٤	-٥,٠
المتاح للاستهلاك	٧٦	٧٠	٩٧	٧٥	١٢٨	١١٧	١٣٩	١٣٩	١٣٧	١٤٠	٢,٦	١١,٣	١,٨
جملة الخضر	٥٢٠	٤٨٤	٥٦٤	٦٦٠	٨٦٢	٧٢٤	٨٣٨	٧٥١	٧٠٣	٦٤٦	٢,٦	٥,٥	-٥,٦
المتاح للاستهلاك	٥٠٨	٤٨٦	٥٥٣	٦٥٩	٨٣٥	٦٤٠	٧٨١	٦٨٣	٧٠٨	٥٩٢	٢,٥	٤,٨	-٦,٦

جملة الفاكهة	٣١٣	٤٠٢	٦٥٧	٧٦٥	١,٠٣٧	٩٩١	١,٠٠١	٩٩٩	٩٩٤	٩٣٩	٦,٢	٦,٣	-٢,٠
المتاح للاستهلاك	٣٢٦	٤١٥	٦٧٦	٧١٩	٩٤٢	٨٧١	٨٧٧	٩٠٥	٩٤٦	٩٢٧	٥,٤	٥,٦	-٠,٣
(السكر(مكرر				٤	٦	٥	٧	٥	-			٨,٤	
المتاح للاستهلاك	٢٢٦	١٧٥	٤٥٢	١٢٩	٥٨٠	٦٢٩	٦٤٦	٦١٨	٨١٦	٢١٥	٤,٨	٣٥,١	-١٨,٠
جملة الزيوت والشحوم	٩	١٤	١٨	١٩	٢٥	٢٣	٢٥	٢٥	٢٥	٢٣	٥,٢	٥,٦	-١,٧
المتاح للاستهلاك	٨٥	١٣٤	١٦٢	٥٨	٣٩٣	١٩٨	٢٤٠	٢٦٨	٣٧٥	٢٤٩	٨,٠	٤٦,٦	-٨,٧
جملة اللحوم	٩٧	٨٨	١١٨	١٨٦	٢٥٢	٢٨٤	٣٠٨	٣٥٢	٣٩٧	٣٧٩	٤,٩	٦,٣	٨,٥
المتاح للاستهلاك	١١٦	١١٠	١٨٣	٢٩١	٣٦٥	٣٦٨	٤٢٢	٤٦٠	٥٢٤	٤٣٢	٥,٩	٤,٦	٣,٤
اللحوم الحمراء	٣٨	٤١	٥٢	٧٣	١٠٨	١٣٠	١٥٢	١٨٦	٢١٥	٢٠٣	٥,٤	٨,١	١٣,٥
المتاح للاستهلاك	٤٨	٤٥	٥٦	٧٧	١١٢	١٣٣	١٥٦	١٩٠	٢١٩	٢٠٤	٤,٣	٧,٨	١٢,٧
اللحوم البيضاء	٥٩	٤٧	٦٧	١١٣	١٤٤	١٥٤	١٥٦	١٦٦	١٨٢	١٧٧	٤,٦	٥,٠	٤,٢
المتاح للاستهلاك	٦٨	٦٥	١٢٧	٢١٥	٢٥٣	٢٣٥	٢٦٧	٢٧٠	٣٠٥	٢٢٨	٦,٨	٣,٣	-٢,١
الاسماك	٧٨	٨٦	١١٤	٢٣٩	١٦٤	١٥٧	٢٣١	٢١٨	٢٠٥	١٩٣	٣,٨	-٧,٣	٣,٣
المتاح للاستهلاك	٧٦	٦٥	١٠٢	١٦٤	٦٤	٤٧	١٣٨	٦٩	١٠٩	-٣٧	-٠,٩	-١٧,٢	
البيض	١٧	١٨	٣١	٤٨	٦١	٦٢	٦٣	٦٧	٦٩	٦٨	٦,٦	٤,٩	٢,٢
المتاح للاستهلاك	٢٢	٢١	٣٣	٤٨	٦٠	٥٨	٦٤	٦٧	٦٩	٦٨	٥,١	٤,٦	٢,٥
الألبان ومنتجاتها	٢٧٣	٢٧٢	٣٢٥	٣٩٧	٤٣٤	٤٤٧	٤٧٣	٥٠٢	٣٨٠	٣٥٦	٢,٣	١,٨	-٣,٩
المتاح للاستهلاك	٢٩٨	٢٨٧	٣٦٣	٤٦٢	٦٢٤	٦٢٣	٦٨٢	٧١٦	٦٠٤	٥٤٨	٣,٨	٦,٢	-٢,٦

المصدر: حسبت من قبل الباحث- جداول الموازين السلعية الرئيسية من واقع إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء (الجهازالمركزيللاحصاء ١٩٩٠-٢٠١٦)

جدول رقم (٦) تطور قيمة الواردات لمجموعات السلع الغذائية (الف ريال)

البيان	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
مجموعة الحبوب ((جملة	٢,٣٤٥,٤٤١	٣,٢٤٤,٣٤٦	٢,٨٦٩,٠٧٣	٣,١٤١,٧٨٠.	٥,٦٩٧,٦٥١	٣,٧٦٣,٠٧١	٣,٥٣١,٧٢٤	٣,٤٣٩,٧٦٦	٤,٩٥٩,٩١٢	٣,٩٧٩,٢٨١	٤,٩٠٥,١١٦	٣,٩١٦,٠٣٤	٣,٨١٧,٣١١
القمح والدقيق	١,٧٨٨,٦٨٨	٢,٩٣٥,٢٨٩	٢,٤٥٦,١٣٨	٢,٣٨٣,٨٢٧	٢,٨٤٩,٨٤٠	٢,٨١٩,٨٨٤	٢,٦٩٠,٧٠٠	٢,٧٠٠,٢٦٦	٤,٠١٩,٦٨١	٣,٠٠٠,٠٢٢	٣,٣٠٠,٣١٣	٢,٩٢٨,٠٠٠	٢,٨٧٧,٨٨٦
الذرة الشامية	١٦٤,٨٦٤	١٢٢	٩٤,٤٥١	٣٨٧,٤٧٩	٢,١٤٣,٦٦٨	٥٠٠,٦٠٦	٤٥٦,٢٢٣	٣٩٥,٨٢٣	٤٦٨,٩٩٩	٥٠٣,٧٧١	١,١٥٠,٩٩٠	٥٢٤,٧٢٥	٥٥٩,٧٩٦
الذره والدخن/ الذره	٨,١٨٧	٧,٠٢٠	٤,٩١٧	١٣,٥٤٧	٣٢٩,٠٤٠	١٨,٥٧٢	١٣,٩٤٩	١٣,٢١٩	١٨,٤٢٩	٢١,٥٥١	٢٠,٩٦٩	١٩,٩٦١	٦,٥٨١
الأرز	٣٨٢,٢١٤	٣٠٠,٤٤٤	٣١٢,٩١٦	٣٥٦,٦٦٣	٥٣,٦٨٧	٤٢٣,٣٧٨	٣٧٠,٨٥٢	٣٣٠,٤٥٩	٤٥٢,٧٩٢	٤٥٣,٩٣٧	٤٣٢,٨٤٣	٤٤٣,٣٤٨	٣٧٣,٠٤٨
الشعير	١,٤٨٨	١,٤٥١	٦٥١	٢٦٤	٣٢١,٤١٦	٦٣١	-	-	١١	-	-	-	-
البطاطس	٥٨٠	٢,٢٧٧	١,٣٠٣	١٢١	٢,٠٢٩	٧,٩٩٣	٩,٩٦٥	١,٥٦٢	٩٨٧	٢١٩	٦٠	٧١	١,٨٣٧
جملة البقوليات	١٠,٣٦٢	١٨,١٢٩	٢٤,٣٠١	٣٥,٨٩٧	٨٦٠	٢٨,١٣٩	٣٠,٥٢١	٢٧,٢٦٤	٤٤,٢٤٥	٤٤,٥٣٧	٤٧,٣١١	٦٥,٣٠٤	٦٣,٩٦١
جملة الخضر	٥٠,٨٩٥	٥٥,٠٠٣	٥٢,٨٦٠	٥٧,٠٥٣	٣٠,٧٨٨	٧٠,٧٧٥	٦٩,٤١١	٥٠,١٩٦	٦٠,٩٠٨	٦٩,٧٧٣	١٤٤,٤٧٥	٦٦,١٨٦	٨٠,٤٩٣
جملة الفاكهة	٤٧,٤٧٩	٣٨,٦٤٩	٢٧,٧٠٠	٤٠,٦٥٠	٦٢,٥٧٤	٤٤,٩٥٠	٤٤,٣٩٨	٤٩,٠٦٧	٤٩,١٨٧	٦٤,١١٧	٨٩,٥٤٩	٧٠,٢٠٧	٦٤,٨١٩
(السكر(مكرر	٤٠٤,٦٦٤	١٢٥,٠٣٣	٥٢٦,٨٧٩	٦٣١,٧١٦	٤٨,٠٩٣	٦١٤,٤٨٨	٥٧٣,٨١١	٦٢٤,١١١	٦٣٨,٤٠٦	٦١٢,٠٥٧	٨١٦,٣٧٥	٢١٥,٢٧٤	٤٨٦,٦١٢
جملة الزيوت والشحوم	٤٧,٦٤٦	٤٥,٩٧٨	٩٩,٣٣٣	١٨٦,٢٥٦	٥٨١,٦٠٦	١٥٠,٤٤٢	٣٧٣,٥٤٤	١٨٢,٩٣٦	٢٢٢,٨٦١	٢٤٩,٥٥٧	٣٥٨,٢٩٤	٢٢٩,٨٤٠	٢٠٩,٥٨١
جملة اللحوم	١.٤,٣٨٤	١.٥,٦٧٤	٨٣,٤٤٢	١٠٠,٥٤٦	١٥٢,٤٩٤	١١٤,٠٨٧	١١٣,٥٨٧	٨٤,١٢٣	١١٤,٠٤٥	١.٨,٠٧٧	١٢٦,٧٨٨	٥٢,٣٣٩	٦٦,١٧٠
لحوم حمراء	٤,٧٦٩	٤,٢٣٣	٥,٦٠٨	٥,٥٩٨	٧٨,٣٩٤	٥,٦٦٠	٤,٧٨٨	٣,١٧٩	٣,٤٦٦	٣,٧٧٩	٤,٠٠٧	١,٥٢٤	٥٩٢
لحوم بيضاء	٩٩,٦١٥	١٠١,٤٤١	٧٧,٨٣٥	٩٤,٩٤٨	٥,٥٧٠	١٠٨,٤٢٧	١٠٨,٧٩٩	٨٠,٩٤٥	١١٠,٥٧٩	١٠٤,٢٩٨	١٢٢,٧٨١	٥٠,٨١٦	٦٥,٥٧٨
الاسماك	٤,٢٣٤	٦,١٦٠	١٠,١٤٣	٨,٧٦٣	٧٢,٨٢٤	٩,٩٧٥	١٥,٥١٥	١٣,٤٣٥	١٨,٣٩٥	١٦,١٨٦	١٤,٥٣٦	١٢,٦٦٠	١١,٠٨١
البيض	٤٢٢	٢٧	٣٢٨	٨٩,٦٩٥	١١,٤١٩	٧٨٥	٦١	٢٦٧	٨٥٥	١٨٣	٣٥٦	١٢٤	٤٨٠
الألبان ومنتجاتها	٧١,٦٠٩	٥٦,٤٤٩	٨٨,٦٩٠	٩٦,٠٣٥	٢٦٢	٩٥,١٨٥	٩٧,١٦٦	٨٢,٤٢٤	١١٠,٦٥٧	١١٣,٧٨٧	١٢٠,٥٠١	٨٤,٣٨٨	٧٩,٦٩٧
اجمالي	٣,٠٨٧,٧١٧	٣,٦٩٧,٧٠٥	٣,٧٨٤,٠٥٣	٤,٣٨٨,٥١٤	٧٦,٩٧٠	٤,٨٩٩,٨٩٠	٤,٨٥٩,٧٠٣	٤,٥٥٥,١٥٠	٦,٢٢٠,٤٥٩	٥,٢٥٧,٧٧٦	٦,٦٢٣,٣٦١	٤,٧١٢,٤٢٥	٤,٨٨٢,٠٤١

المصدر: حسبت من قبل الباحث- جداول الموازين السلعية الرئيسية من واقع احصاءات الجهاز المركزي للإحصاء

جدول رقم (٧) تطور قيمة الصادرات لمجموعات السلع الغذائية (ألف ريال)

البيان	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
مجموعة الحبوب ((جملة	١٥,٤٥١	٧٥,٤٤٥	٤٠,٠٧٤	١٢,٧٨٥	٢٣,٣٣٥	١٥,٥٣٣	١٣,٠٤١	٢٣,٤٣٩	١٣,٧٠٩	١٢,٢٣٥	١٧,٣٣٩	١٥,٣٧٨	١٣,٨٨٠
القمح والدقيق	٩,٨٩٨	٦٩,٩٥٠	٢٩,٢٢٢	٢,٢٤٥	١٠,٩٩٤	٤,٣٦١	٢,٤١٠	٧,٤٥٩	١,٦٤٧	١,٧٤٣	١,٧٤٩	٦٨٦	٤١١
الذرة الشامية	٤,٥١١	٤,٢٨٦	٤,٧٣٨	٩,٧٧٤	١٠,٣١٥	٨,١٤٣	٨,٧٨٣	١٣,٤٣٩	١٠,٤٢٩	٨,٤٧٦	١٢,٣٩١	١١,٣٤٧	١١,٥٣٢
الذره والدخن/ الذره	٧٤٣	٨٩٨	٣,٧٩٤	٣٩٥	١,٩٠٢	٢,٨٠١	١,٤٥٦	١,٩٣٥	١,٤٤٥	١,٩٠٦	٣,٠٩٢	٣,٣٤٥	١,٨٤٢
الأرز	٠,٢٧	٣٩	٢,٠٥٥	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٩٤
الشعير	٢٩٨	٢٧١	٢٦٦	٣٧١	١٢٣	٢٢٨	٣٩٢	٦٠٧	١٨٨	١١١	١٠٨	-	-
البطاطس	٢٧٤	١٠٧	٧٨٢	٢,٢٨٩	٨٠	١٢٠	١٧٥	٦٧	٥٧	٣,٧٥٥	٥,٠١٥	٢	٠,٣٠
جملة البقوليات	١١٦	١٥٠	٨٣	١٥٥	١٩٩	٣٦٩	٥٨٠	٤٨٨	١,٢١١	١,٩٢٢	٢,٦٧٩	١,٣٠٩	٨١
جملة الخضر	٤٣,٣٩٢	٥٦,٤٧١	٤٦,٧٩٧	٦٣,١٨١	٨٤,٦٨٢	٩٣,٥٧١	٩٥,٨٦٠	١٣٤,٤١٨	١١٧,٩٥٣	١٣٧,٣٩٧	١٤٠,٢٣٤	١١٩,٩٥٧	٦٤,٧٣٥
جملة الفاكهة	٦٣,٣٣٣	٨٤,٨١٢	٥٦,٥٦٧	٩٩,٦٨٩	١٢٢,٢٣٤	١٢٧,٩٥٥	١٣٩,٤٥٧	١٦٩,١٥٧	١٧٣,٧٥٤	١٥٨,٧٤٧	١٣٦,٨٥٤	٨١,٥٨٠	٦١,٩٣٤
(السكر(مكرر	١١٤	٧	٨٠	٠,٠٦	٣٤٢	-	٦	٢٥	-	١,٣٧	١١٥	٢١	١,٩٢
جملة الزيوت والشحوم	٧,٩٤٢	٧,٦٣٧	١٠,٣٢١	٨,٢٣٠	٥,٤٦٧	٤,١١٠	٥,٦٩٢	٨,٠٨٨	٨,٠٠٨	٦,٧١٠	٧,٦٣٢	٣,٩٣٧	١,٨٢٦
جملة اللحوم	٥,٧	-	٠,١٧	-	-	-	١,٦	٠,١	٠,٣	-	٠,٣	١,٧	-
لحوم حمراء	٥,٧	-	٠,١٧	-	-	-	١,٦	٠,١	٠,٣	-	٠,٣	١,٧	-
لحوم بيضاء	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الاسماك	٨٢,٠٢٥	٨٠,٨٠٣	٥٣,٦٩٩	٩٩,١١٨	١٤٤,٥٢٨	١٠٢,٥٤٣	١١٥,٨٦١	١٢٣,٣٦٨	١١١,٢٥٤	١٦٤,٨٨٩	٩٩,٥٨٤	٦٢,١٢٦	٥٢,٦٣٦
البيض	١.٣	١.٣	٢٤	١٦٧	٦٥١	٢٥	٦٦٧	٤,١٥٠	٢١٤	٧٢٨	٢٧٨	٢٧٨	١٢
الألبان ومنتجاتها	٨,٠٦٢	٩,٧٥٥	١٢,٨٤٢	١٤,٩١٧	١٨,٧٠٤	١٤,٣٨٨	١٦,٦٨٠	١٨,٣٤٥	٢١,١٨٦	٢٤,٢٨٤	٢٦,٥٨٦	١٤,٧١٩	١٧,٠٠٤
اجمالي	٢٢٠,٨١٦	٣١٥,٢٨٩	٢٢١,٢٦٩	٣٠٠,٥٣١	٤٠٠,٢٢٢	٣٥٨,٦١٥	٣٨٨,٠٢١	٤٨١,٥٤٥	٤٤٧,٣٤٦	٥١٠,٦٦٨	٤٣٦,٣١٦	٤٩٩,٣٠٩	٢١٢,١١١

المصدر: حسبت من قبل الباحث - جداول الموازين السلعية الرئيسية من واقع إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء

جدول رقم (١١) تطور قيمة الفجوة الغذائية

البيان	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	معدل النمو ٢٠١٠-٢٠٠٥	معدل النمو ٢٠١٠-٢٠١٥
الناتج المحلي الإجمالي بسعر (السوق(ا.ج	١٥٧,٣١٩	٥٥١,٦٩٤	١,٧٥٦,٩٩٩	٣,٦٤٦,٥٥٧	٦,٧٨٦,٨١٤	٦,٦٤٤,٦٦٠	٦,٨٧٥,٢٥٢	٧,٤٦٨,٥٦٤	٧,١٣٩,٥٣٣	٥,٧٢٨,٦١٢	١٢,٨	٢١,٨	٠,٣
الناتج المحلي	١,٠٠٤,٣٥٨	١,٣٠٠,٣٥٨	١,٧٥٦,٩٩٩	٢,٢٧٤,٧٣٦	٢,٧٥٦,٢٣٥	٢,٣٤٠,٣٧٥	٢,٣٩١,٥٥٤	٢,٤٧٧,٣٨٧	٢,٢١٤,٤٤٣	١,٥٥١,٥٥٤			
الناتج المحلي الزراعي بالأسعار الجارية مع القات	٣٥,٧٥١	٩٦,٣٩٩	١٩٥,٦٣٥	٣٠٣,٨٧٢	٧٣٩,١٩١	٨٣٢,٢٩٢	٩١٨,٦٣٥	٩٨٩,٧٨٥	٨٧٧,٦٢٨	٩٢١,٤٧٠	٢٢,٣	١٨,٠	٤,٤
الناتج المحلي الزراعي مع القات بالأسعار الثابتة	١٥٤,٠٧٥	١٦٥,٧٢٤	١٩٥,٦٣٥	٢٢٢,٦١٣	٣١١,٥٩٦	٣٢٤,٦٥٨	٣٣٦,٥٩٧	٣٤٨,٥٦٥	٢٩١,٩٩٨	٢٣٨,١٩٢			
نسبة الناتج الزراعي بالأسعار الجارية مع القات إلى الناتج المحلي الإجمالي	٢٢,٧	١٧,٥	١١,١	٨,٣	١٠,٩	١٢,٥	١٣,٤	١٣,٣	١٢,٣	١٦,١	٨,٥	-٣,١	٤,٢

المصدر: حسبت من قبل الباحث -جداول الموازين السلعية الرئيسية من واقع إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء-اليمن

جدول رقم (١٢) الفجوة الغذائية بالقيمة بحسب مجموعة المحاصيل الرئيسية (ألف ريال)

البيان	الوحدة	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١١
الفجوة الغذائية	ألف ريال	-٤,١١٧,٧٦٢	-٤٣,٨٨٤,٢٩٨	-٧٤,٠٩١,٧٤٧	-١٦٢,٣٥٦,٣٤٢	-٤٢٣,١٦٩,٨٠٢	-٤٥٧,٣٦١,٨٨١
الفجوة الغذائية	ألف دولار	-٢٩٥,٨١٦	-٣٤٢,٣٣٨	-٤٥٨,١٢٠	-٨٤٨,١٦٨	-١,٩٢٧,٠٩٠	-٢,١٣٩,٢٠٤

البيان	الوحدة	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٠-٢٠٠٥	٢٠١٠ -٢٠٠٩	٢٠١٥-٢٠١٠
الفجوة الغذائية	ألف ريال	-٦٠٧,٦٦٨,٤٣٩	-٥٣٧,٥٧٤,٦٣٠	-٦٦٥,٠٩٦,٠٢٥	-٤١٨,١٣٩,٩٦١	٢١,١	٢٦,١	-٠,٢
الفجوة الغذائية	ألف دولار	-٢,٨٣٤,٩٣٦	-٢,٥٠١,٦٢٧	-٣,٠٩٥,٠٥٣	-١,٩٤٥,٨٣٣	١٧,٨	٩,٨	٠,٢

المصدر: حسبت من قبل الباحث -جداول الموازين السلعية الرئيسية من واقع إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء-اليمن

جدول رقم (١٨) توزيع أراضي الجمهورية الوحدة : بالمليون (هكتار)

م	البيان	المساحة	٪
١	أراضي صخرية صحراوية وحضر	٢١	٤٥,٢
٢	أراضي رعوية	٢٢,٦	٤٨,٦
٣	أراضي غابات وأحراش	١,٥	٣,٢٣
٤	أراضي تحت الاستثمار	١,٤	٣,٠١
	الإجمالي	٤٦,٥	١٠٠

المصدر: هيئة البحوث الزراعية٢٠١٥م

جدول رقم (٢٤) حجم الحيازات الزراعية

حجم الحيازة الزراعية بالهكتار	عدد الحائزين الزراعيين	٪	المساحة الصالحة بالهكتار	٪
اقل من ٠,٥	٤٥٦	٥٢,١	٩١	٥,٨
من ٠,٥- اقل من١	١٤٣	١٦,٤	٩٩	٦,٣
من ١-اقل من ٢	١١٦	١٣,٢	١٥٢	٩,٧
من ٢-اقل من٣	٦٠	٦,٨	١٣٥	٨,٦
من ٣-اقل من٤	٢٢	٢,٦	٧٤	٤,٧
من ٤-اقل من ٥	١٩	٢,٢	٨٠	٥,١
من ٥ - اقل من ١٠	٣٤	٣,٩	٢١٦	١٣,٧
من ١٠- اقل من ١٥	١١	١,٣	١٢٩	٨,٢
من ١٥- اقل من ٢٠	٣	٠,٤	٥٢	٣,٣
٢٠ فأكثر	٩	١,١	٥٤٣	٣٤,٦
الإجمالي	٨٧٤	١٠٠	١,٥٧٠	١٠٠

المصدر/ التعداد الزراعي٢٠٠٢م وزارة الزراعة والري-اليمن(الإدارة العامة للإحصاء الزراعي)

جدول رقم(٢٢) مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية القيمة:مليون ريال

البيان	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠٠٥-٢٠١٠	٢٠١٠-٢٠١٥
مجموعة الحبوب	-١,٥٨١,٠١٢	-١٨,٥٥١,٨٠٠	-٢٦,٨٦٨,٤٤٥	-٩٣,٣٧٣,٨٩٩	-٢٣٤,٣٦١,٧٤٩	-٣٩٠,٥١٩,٧٣٨	-٣٧٦,٢٦٢,٣٢٠	-٢٨١,٨٣٢,٣٢٤	٢٠,٢	٣,٨
القمح والدقيق	-٨٠٥,٨٧٦	-١٢,٣٥١,٠٠٠	-١٢,٤٧٢,١٢٩	-٦٨,٣٣٦,٨٣٧	-١٥٧,٥٦٩,٣٥٢	-٢٨٢,٦٢٠,٤٣٤	-٢٢٦,٢٥١,٨٤٨	-١٨٦,٦٠٢,٦٧٦	١٨,٢	٣,٤
الذرة الشامية	-١٠٣,١٤٧	-١,٤٤٢,٩٠٠	-٣,٤٥٣,٤٢١	-٨,١٣٨,٦٨٩	-٢٢,٠٩١,٤٩٣	-٣٢,٥٣٤,٧١٥	-٦٥,٣٤٤,٧٨١	-٢٦,٥٦٦,٠٤٣	٢٢,١	٣,٨
الذرة والدخن	-٣٩,٩٢٣	-١٠٠	-٢,٥٨٨	-١٦٧,٨٣٥	-٦٠٨,٧٣٣	-١,١٩٤,٨٥٠	-٢,٠٧٨,٥٨٧	-١,٣٣٢,٠٦١	٢٩,٤	١٧,٠
الأرز	-٦٣١,٩٢٦	-٤,٧٤٧,٦٠٠	-١٠,٩٠٩,٣٣٥	-١٦,٧١٧,١٧١	-٥٤,١١٩,٦٥٥	-٧٤,١٩٦,٢٧٠	-٨٢,٦٠٠,٣٦١	-٦٧,٣٣١,٥٤٤	٢٦,٥	٤,٥
الشعير	-١٣٩	-١٠,٢٠٠	-٣٠,٩٧٢	-١٣,٣٦٨	٢٧,٤٨٤	٢٦,٥٣٢	١٣,٢٥٧	-		
البطاطس	-١٥,٣١٢	-١٢٠,٠٠٠	٦٥,٩٨٦	-١٢٨,٨٦٥	-٧٢٠,٩١٥	-٦٨,٦٩١	٢٩٨,٨٠٨	-٣,٩٢٩	٤١,١	-٦٤,٧
جملة البقوليات	-	-	-١,٠٤٢,٩٩٧	-١,٠٥٣,٥٤٥	-٢,٣٩٦,٤٦٨	-٤,٣٧٥,٩٢٥	-٥,٨٢٧,٩٢٣	-٨,٩٠٥,٢٨١	١٧,٩	٣٠,٠
جملة الخضر	١٤١,٣٠٢	١٨٤,٩٠٠	٥٣٩,٥٣١	-١,٣٠٩,٦٨٦	-٤,٤٢٩,٩٤٦	-٤,٦٧٩,٥٢٨	-١٨,٧٥١,١٤٥	-٥,٣٣٤,٢٩٦	٢٧,٦	٣,٨
جملة الفاكهة	-١٠٧,١٢٨	-١,٨١٩,٥٠٠	-١,٣٨٠,٦٨٩	١,٦١١,١٥٧	٣,١٩٣,٦٠٨	٤,٩٧٢,٩٧٠	٢٧٨,٨٢٣	٣١٣,٩٨٥	١٤,٧	-٣٧,١
السكر(مكرر)	-١,٢٧٢,٤٢٧	-٨,٩٩٤,٢٠٠	-١٥,٥٢٠,٩٠٥	-٣٠,٠٤٩,٩٦٩	-٧١,٤٥١,٩٩٣	-٩٥,٦٥٤,٣٩٠	-٩٠,٢٢٧,٤٣٧	-٢٢,٦٩٩,٨٤٤	١٨,٩	-٢٠,٥
جملة الزيوت والشحوم	-٤٥٠,٥٠٧	-٨,١١٨,٠٠٠	-١٤,٠٣٢,٨٢٧	-٣,٠٧٦,٨٠٩	-٦٧,٥٦٤,٥٩١	-٥١,٩٩٥,١٢٠	-٧٤,٠٤٦,٨٣٨	-٤٥,٤٩٣,٨٧٥	٨٥,٥	-٧,٦
جملة اللحوم	-٣٦٥,٨٥٩	-٣,٦٥٧,٢٠٠	-٩,٨٩٧,٢٢٩	-٢٢,٧١٩,٧٣٥	-٤٠,٨٣٥,٨٤٤	-٤٤,٤٢٨,٩١٩	-٥٤,١٥١,١٩٨	-٢٣,١٩٠,٨٣١	١٢,٤	-١٠,٧
لحوم حمراء	-٢١٥,٥٥١	-٨١١,٢٠٠	-٥٢٠,٤٤٧	-٧٤٨,٩٠٣	-١,٣٦١,١٢٤	-١,٣٦٧,٠٧٦	-١,٩٠٣,١٩٧	-٥٩٥,٦٠٢	١٢,٧	-١٥,٢
لحوم بيضاء	-١٥٠,٣٠٨	-٢,٨٤٦,٠٠٠	-٩,٣٧٦,٧٨٢	-٢١,٩٧٠,٨٣٢	-٣٩,٤٧٤,٧٢٠	-٤٣,٠٦١,٨٤٣	-٥٢,٢٤٨,٠٠١	-٢٢,٥٩٥,٢٢٩	١٢,٤	-١٠,٦
الأسماك	١٦٢,٣١٠	٣٧٠,٢٠٢	٢,٩٥٥,٥٣٣	٢٠,١٧٤,٦٩٤	٤٣,٣٠٠,٤٥٤	٤٠,٧٧٨,٥٤٢	٣٦,٨٣٥,٣٤٠	١٨,٨٥٢,١٧٧	١٦,٥	-١٥,٣
البيض	-١٦٥,٤٦٧	-٨٦٠,٠٠٠	-٦٥٧,٥٩٤	-٨,٩٠٣	٣٠٠,٧٤٣	-٢٩٩,٦٥٦	-٢٣٢,١٢٦	-٦١,٣١٧		
الألبان ومنتجاتها	-٤٦٣,٦٦١	-٢,٣١٨,٧٠٠	-٨,٢٥٢,١١٢	-٣٢,٤٢٠,٧٨٢	-٤٨,٢٠٣,١٠١	-٦١,٣٩٧,٩٨٤	-٨٣,٠١٠,٠١٠	-٤٩,٧٨٤,٤٢٨	٨,٣	٠,٦
ألف ريال	-٤,١١٧,٧٦٢	-٤٣,٨٨٤,٢٩٨	-٧٤,٠٩١,٧٤٧	-١٦٢,٣٥٦,٣٤٢	-٤٢٣,١٦٩,٨٠٢	-٦٠٧,٦٦٨,٤٣٩	-٦٦٥,٠٩٦,٠٢٥	-٤١٨,١٣٩,٩٦١	٢١	-٠,٢٤
ألف دولار	-٢٩٥,٨١٦	-٤٣٨,٨٤٣	-٤٥٨,١٢٠	-٨٤٨,١٦٨	-١,٩٢٧,٠٩٠	-٢,٨٣٤,٩٣٦	-٣,٠٩٥,٠٥٣	-١,٩٤٥,٨٣٣	١٨	٠,١٩

المصدر/ الجهاز المركزي للإحصاء-اليمن

المراجع

1. الشؤون القانونية.رئاسة الجمهورية. دستور الجمهورية اليمنية رئاسة الجمهورية. صنعاء: المركز الوطني للمعلومات، يناير 1994.
2. أجندة عدن. وزارة الزراعة والري - اليمن. إطار عمل للتعديلات الهيكلية لإصلاح قطاع الزراعة والري. صنعاء: وزارة الزراعة والري، أغسطس 1999م.
3. إصدارات الإدارة العامة للإحصاء الزراعي والجهاز المركزي للإحصاء. حقائق وأرقام القطاع الزراعي -اليمن1990 2016-م. اليمن، 2016.
4. الإدارة العامة للإحصاء الزراعي. حجم الحيازات الزراعية التعداد الزراعي. صنعاء . اليمن: وزارة الزراعة والري - اليمن الادارة العامة للإحصاء الزراعي، 2002م.
5. البنك الدولي. دعم المشاركة البناءة بين الحكومة اليمنية ومنظمات المجتمع المدني. صنعاء . اليمن: البنك الدولي، مارس 2014م.
6. الجهاز المركزي للإحصاء - اليمن. تطور قيمة الفجوة الغذائية. صنعاء: الجهاز المركزي للإحصاء - اليمن، -1990 2015م.
7. الجهاز المركزي للإحصاء. تقارير الإحصاء السنوي من -1990 2016. صنعاء: الجهاز المركزي للإحصاء، 2016-1990.
8. الجهاز المركزي للإحصاء - اليمن. مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية - القيمة: مليون ريال. صنعاء: الجهاز المركزي للإحصاء - اليمن، -1990 2015.
9. الجهاز المركزي للإحصاء - اليمن. مسح القوى العاملة في اليمن. صنعاء: الجهاز المركزي للإحصاء، 2014-2013.
10. المتوكل يحيى. التقييم الوطني للتنمية المستدامة. صنعاء: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2015م.
11. المخلافي دائل. الإدارة المحلية أسس وتطبيقات 258. القاهرة: دار الفكر، 1993م.
12. المؤسسة الدولية للتنمية. مذكرة مشاركة بشأن الجمهورية اليمنية. اقتصادي، نيورك: الإدارة الإقليمية لمصر واليمن وجيبوتي، 2018م.
13. المؤسسة الدولية للتنمية. مذكرة مشاركة بشأن الجمهورية اليمنية تقرير رقم: 106118-YE. الإدارة الإقليمية لمصر واليمن وجيبوتي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2017-2018.
14. تشارلز شميتز. بناء يمن افضل. مؤسسة كارنيغي، ابريل 2012.
15. دكتور علي محمد سعيد مجور. من واقع دراسة وزارة الزراعة والري حول واقع العمالة في القطاع الزراعي. صنعاء: وزارة الزراعة والري، 1998م.
16. على عبد الله محمد السياني. «دراسة اقتصادية لأثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على القطاع الزراعي بالجمهورية اليمنية.» تحليلي، صنعاء، 2005.
17. فريق البنك الدولي. مشروع دعم منظمات المجتمع المدني رقم التقرير: PAD816. نيويورك: البنك الدولي، 2014م.
18. قاسم فاروق. انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية. صنعاء: وزارة الزراعة والري - الإدارة العامة للتسويق الزراعي، نوفمبر2013م.
19. مارتينيلو جوليانو. التحرك نحو السيادة الغذائية والانعكاسات النظرية والعملية. بيروت: الشبكة العربية لمنظمات المجتمع المدني، 2018.
20. مجموعة البنك الدولي. مذكرة عن الفقر في اليمن. نيويورك البنك الدولي، يونيو 2017.
21. محجوب عزام. بلغيث محمد. الحق في الغذاء والأمن والسيادة الغذائيين. ورقة خلفية لتقرير الراصد العربي، بيروت: الراصد العربي، 2018.
22. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. خطة الإستجابة الانسانية ص16. نيويورك: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية، يناير2018.
23. مندي مارثا. الحكيمي أمين. بيله فريدريك. غياب الأمن والسيادة: الاقتصاد السياسي للغذاء في اليمن. لندن: جامعة أوكسفورد بريس، 2014.
24. موندي مارتا.بيلات فريديرك. الاقتصاد السياسي في اليمن ص18. لندن: جامعة أوكسفورد بريس، 2014م.
25. «نيلاني.» إعلان المنتدى الدولي للسياده الغذائية. مالي، 2007.
26. هيئة البحوث الزراعية. توزيع أراضي الجمهورية الوحدة : بالمليون (هكتار). ذمار: هيئة البحوث الزراعية، 2015م.
27. وحدة الممارسة العالمية للتنمية الاجتماعية والحضرية والريفية، والقدرة على الصمود (GSURR) .(GSURR). التقييم المستمر للاحتياجات في اليمن، مجموعة البنك الدولي | USA 20433 DC WASHINGTON, NW, STREET, H 181، مايو2018.



Arab NGO Network for Development
@ArabNGONetwork
Arab-NGO-Network-for-Development
anndmedia

www.annd.org
2030monitor.annd.org
civicspace.annd.org